



من أجل الوحدة العربية
رؤية للمستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظّمها
مركز دراسات الوحدة العربية

امحمد مالكي
برهان غليون
رغيد الصلح
صباح ياسين
طارق البشري
عبد الإله بلقزيز
عبد الغني عماد
علي محافظة
عماد فوزي شعيبي
عوني فرسخ
فيوليت داغر
قحطان الحمداني
محمد محمود الإمام
وجيه كوثراني
وليد عبد الحي

من أجل الوحدة العربية
رؤية للمستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظّمها

مركز دراسات الوحدة العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية / امحمد مالكي ... [وآخ.].

٩٢٧ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-291-4

١. الوحدة العربية ـ ندوات. أ. ندوة من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل (٢٠٠٩: بيروت). ب. مالكي، امحمد. ج. مركز دراسات الوحدة العربية.

320.54

العنوان بالإنكليزية

In Quest of Arab Unity:
A Vision of the Future (Conference Proceedings)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠

المحتويـــات

القسم الثاني
الوحدة العربية في الفكر العربي

القسم الثالث
الوحدة العربية في الممارسة

القسم الرابع
رؤية للمستقبل

الحـــوار المفتـــوح:

قائمة الجداول

مقدمـــــــــة

عبد الإله بلقزيز(*)

ـ ١ ـ

يَجْمع الكتابُ الذي نقدِّم له، بهذه المقدمة، وقائعَ الندوة الفكرية الكبرى التي عقدها **مركز دراسات الوحدة العربية** تحت عنوان «**من أجل الوحدة العربية ـ رؤيةٌ للمستقبل**» في فندق البريستول في بيروت بتاريخ ٢٢ ـ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وموادُّ الندوة المنشورة في هذا الكتاب (هي) ـ على جاري عادة المركز في ندواته المطبوعة ـ كناية عن: **البحوث**، و**التعقيبات** المكتوبة عليها سلفًا (= قبيل انعقاد الندوة)، ثم **المناقشات العامة** التي تتناول المادةَ الخَلْفِيَّةَ المكتوبة أو الموضوعَ بمعزلٍ. ومع التسليم بقيمةِ أيِّ صنفٍ من هذه الموادّ التكوينية الثلاث: في ذاته وباستقلالٍ عن غيره ـ وخاصةً البحوث التي تخضع لمعايرة خاصة في المركز وتَنْتَظِمُها هندسةٌ تخطيطية دقيقة يُحْرَصُ عليها شديدَ حِرْصٍ لتأمين شروط التكامُلِ والمنظومية في مادةِ الندوة ـ إلا أن قيمةَ تلك الموادّ التكوينية (الثلاث) لا تتحَقَّقَ إلا في **اجتماعها** وتضافُر فائدةِ كلٍّ منها في تفاعُلِهِ مع غيره. لذلك ما عَنَتِ الندوةُ ـ في تقاليد المركز ـ نصوصاً مكتوبةً على مقاسٍ أكاديميٍّ فحسب (وهو ما يَأخذ به الأعمُّ الأغلب من مراكز الدراسات في العالم)، وإنّما ـ أيضاً ـ **ما دار حولها من حوار أو جَدَل**؛ فيكون معنى الندوة ـ بذلك المقتضى ـ أكثر اكتمالاً ووفاءً لمفهوم الندوة بما هي فضاء لتبادُلِ القيم المعرفية.

(*) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

ـ ٢ ـ

ولقدِ اختار المركزُ لندوته هذه من العناوين عنوانًا يَدُلُّ على استراتيجيةِ عملٍ علميٍّ جديدة لديه. والعنوان على بساطته («**من أجل الوحدة العربية ـ رؤية للمستقبل**») عنوانٌ **مُرَكَّبٌ وعميقٌ** في الآنِ عينِهِ. إنه مركَّبٌ من خامتيْنْ: من **خامةٍ أيديولوجية ـ سياسية** (= وحدوية) شكَّلتْ تَطَلُّعاً في عمل المركز ومشروعِهِ الأكاديميّ منذ بيانه التأسيسي قبل قريبٍ من خمسةٍ وثلاثين عاماً، وكانت له بُوصلةً ونبراساً (= الاستشراف الرؤيوي للمستقبل) حَرِصَ المركز على تَعَهُّدها بالصَّقْل والتطوير منذ النشأة، وخاصةً منذ خاض في الرّهان المعرفي الاستشرافي في أواسط عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي.

على أن الأهمَّ في العنوان أن التشديد (فيه) على «رؤية للمستقبل» إنّما هو تشديدٌ يَرُدُّ إلى حقيقة لا يُنْكِرُها المركز ولم يُنْكِرْها يوماً (وتلك من حَسَنَاتِه النقدية)، هي أن قضيةَ الوحدة العربية ما تزال حتى اليوم ـ على الرغم من شدّةِ وُضوحها وبداهتها ـ تحتاج إلى **رؤية**، إلى استراتيجية عمل، وما أغنانا عن الحاجة إلى بيان المُضْمَر في هذه المقاربة: إن الوحدة العربية تعاني قصوراً في التمثُّل النظريّ لها، ولعلّ شهادة ميلاد المركز، قبل ثلث قرن، مكتوبةٌ بِحِبْرِ هذه الفكرة التأسيسية، إذْ ما خَامَرَتْ فكرةُ تأسيس المركز تلك الجمهرةَ من الروّاد المؤسّسين إلا تحت ثقل شعورهم بأن قضية الوحدة تعاني نقْصاً حادّاً في نظرية الوحدة، وأن حاجةَ هذه القضية إلى نظريتها حاجةَ حياةٍ وبَقاء.

ـ ٣ ـ

وُلِدَتْ فكرةُ هذه الندوة من حوارٍ بيني وبين المدير العام للمركز د. خير الدين حسيب في بيروت أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦. كان الحديث منصرفاً بيننا إلى ملاحظة المفارقات الجديدة في الوضع العربي على نحو ما كشفت عنها الحرب. وأَظْهَرُ تلك المفارقات ليس الصمتَ العربيَّ المطبقِ على ما يجري من عدوان على لبنانَ والمقاومة، فحسب، وإنما المشاركةُ العربية الرسمية فيه من طريق التغطية السياسية لمعظمها على العدوان ووصْفِ أفعال المقاومة بـ «المغامرة». وكانت هواجس د. حسيب عالية من حال الانقسام العربي المستفحلة، لكنها ظلت مقترنة عنده بإيمانية أسطورية بأن الوحدة سبيلٌ وحيدة للخروج من هذا الذي يُرَاد له أن يكون قَدَرًا دراماتيكيًّا للأمّة،

وبأن وجود الخطر الصهيوني في قلب المنطقة العربية فرصةٌ دائمة لتنمية وعي العرب بالحاجة إلى الوحدة. واقترحتُ عليه ـ حينها ـ عقْدَ حلقة نقاشية أو ندوة مصغَّرة في الموضوع تتناول إشكالية الوحدة العربية من منظورٍ مستقبلي، وتعيد النظر في بعض فرضيات الماضي التي قام دليلٌ من الواقع على خطئها، وتستدخل ـ في الوقتِ نفسِه ـ دروس بعض المراجعات الفكرية والسياسية التي جرتْ في السنوات الأخيرة وكانت مناشِطُ المركز العلمية «مطبخاً» لها. وأردفْتُ اقتراحي بالتنبيه إلى أننا سنكون قريباً، بعد نيِّف وعام، على موعدٍ مع ذكرى نصف قرن على إعلان الوحدة المصرية ـ السورية (شباط/فبراير ١٩٥٨)، ومع ذكرى مرور عشرين عامًا على عقد المركز ندوته الكبرى عن الوحدة العربية في صنعاء (١٩٨٨). ولمّا كان المركز قد قطع شوطاً في تلك المراجعات، وكان **المشروع النهضوي العربي** ـ الذي كنّا نشتغل في ذلك الحين على صيغته شبه النهائية ـ واحداً من أمْيَز العلامات الدّالة عليها، ولمّا كان الاحتفاء بذكرى الوحدة من جهة، والتفكير في ما طرأ من تغييرات منذ ندوة صنعاء، من جهة أخرى، جديراً بوقفة تفكيرٍ وتأمُّل، فقد طلب د. حسيب من كاتب هذه السطور إعداد مخطَّط أوَّلي لندوةٍ في الموضوع على أساس أن تكون موسَّعة.

بعد أن خرجنا أحياء من تلك الحرب الوحشية، وضعتُ في بيروت مسوّدة مخطَّطٍ للندوة. لكن التزامات أخرى في المركز (ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان في ٣١ آب/أغسطس ـ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والندوة الموسّعة لمناقشة مسودة «المشروع النهضوي العربي» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) أجَّلت مناقشة مسوَّدة مخطط ندوة الوحدة العربية إلى بداية العام ٢٠٠٧. وعلى عادة المدير العام للمركز مع كل مخطَّطِ ندوة، أرسل المُخَطَّط إلى مجموعة من الباحثين لإبداء الرأي (أ. جميل مطر، ود. أحمد يوسف أحمد، ود. عزمي بشارة). ومن التداول بين هؤلاء ومعدّ المخطّط الأوّلي والمركز صيغَ مخطَّطٌ نهائي للندوة هو المثبَت في هذا الكتاب.

وكانتِ النيّةُ أن تُعْقَد الندوة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ (في الذِّكْرَيَيْنْ: نصف قرن على الوحدة وعقديْن على ندوة صنعاء). لكن المركز كان يعاني ـ في ذلك الحين ـ ضائقة مالية خانقة لا توفّر له إمكاناً لعقد ندوة كبيرة تفرض على ميزانيته تكاليف تَنُوء بحملها. ولذلك ارْتُئِيَ تأجيلُها إلى حين توفير مواردها المالية، وامتدّ التأجيل عاماً كاملاً إلى أن أمكن تذليل مصاعب التنفيذ.

ـ ٤ ـ

كان على بحوث الندوة أن تَطْرق موضوع الوحدة من جديد، في ضوء متغيّرات السياسة والفكر، أي في ضوء الحقائق الجديدة التي طرأت على المشهد السياسي: العالمي والإقليمي والعربي، منذ انعقاد ندوة صنعاء في صيف العام ١٩٨٨، وفي ضوء التراكم الفكري المتحقق في مجال مقاربة مسألة الوحدة ـ في العشرين عامًا تلك ـ بما فيه سَيْل المراجعات الفكرية الجزئية الذي تدفَّق في بعضٍ يسيرٍ من النصوص: الفردية والجماعية التي نشر أغلبُها في المركز.

حَصَلت بيْن الندوتين وقائع سياسية كثيرة هزّت صورة التوازنات في العالم وأتت عليها بالتغيير الحاسم: انتهى الاستقطاب الدولي بين العُظميَيْن والمعسكريْن، وانفرطتِ «المنظومة الاشتراكية»، وذهب الاتحاد السوفياتي إلى رحمة الله، واستولتِ الولايات المتحدة على القرار الدولي ومؤسساته ومقاليد إدارة شؤون العالم، وتعرّضت القدرة الاستراتيجية العراقية للتدمير في عدوان «عاصفة الصحراء» (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩١)، ومن طريق التفتيش الدولي وعشرات من قرارات مجلس الأمن (من القرار الرقم ٦٨٧ إلى القرار الرقم ١٤٤١)، وسيق العرب إلى «مؤتمر مدريد» لـ «السلام» بشروط «إسرائيل»، وبرعاية أمريكا وشاهد الزور الروسي، وبصمة «المراقبين» الثلاثة (= الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية)، ووقَع تصفية حركة التحرُّر الوطني الفلسطينية في «أوسلو»، ومن خلال تجربة السلطة الفلسطينية. وانطلقت موجة التطبيع مع العدوّ في أعقاب اتفاقيْ «أوسلو» و«وادي عربة»، وانْقَضَّت النُّظُم العربية على أطر التعاون التي أحدثَتْها («مجلس التعاون العربي»، و«اتحاد المغرب العربي»)، وأصاب جامعةَ الدول العربية شَلَل منذ نُقِل مقرُّها من تونس إلى القاهرة، وزَحَفَ النظامُ الشرق أوسطي والنظام المتوسّطي على البلدان العربية، وتناسلت اتفاقات «الشراكة» بين الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من بعضها البعض كالفطر، ثم وَقَع غزوُ العراق واحتلالُه وهندسةُ حروبه الطائفية والمذهبية، وافتعال مثيلها في لبنان، وتعرَّضت وحدةُ السودان للتمزيق، فأصبح خطر انفصال الجنوب داهماً نتيجة الأخطاء القاتلة في إدارة النزاع الداخلي، وانفجرت مشكلة إقليم دارفور بسبب الأخطاء نفسِها، وحوصِرَتِ المقاومةُ في العراق ولبنان من طرفِ النظام العربي، وحوصِرت غزة من طرفِ نظام عربي، ولم يَعُدِ القرارُ العربي يُصْنَع في عواصم العرب، وإنما في واشنطن ولندنَ وباريس وطهران وأنقرة. . . إلخ.

ـ ٥ ـ

كانت ندوة صنعاء مشغولةً بالتفكير في سيناريو للتوحيد القومي، مستثمرة خبرةَ «**مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**» الذي أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨). أمّا بعد الندوة، وطيلة هذه السنوات العجاف، فقد بات علينا أن ننشغل أكثر بمستقبل وحدة الكيانات الوطنية نفسها أمام ديناميات التمزيق والتفتيت التي تَعْمَل هدماً في هيكل تلك الكيانات في شروط عالمية وإقليمية هي الأسوأ في التاريخ العربي المعاصر منذ الحقبة الكولونيالية. وهكذا قَضَت أحكامُ هذا التغيُّر الدراماتيكي في الأوضاع بأن يصبح ما كان في حُكْمِ البداهات موضوعَ تأمُّلٍ ومُساءَلةٍ وتفكيرٍ من جديد.

كان يزدهر، في الأثناء، بعضُ التفكير النقدي في التراث القومي العربي المعاصر المتصل بمسألة الوحدة العربية. فبعد أن أُشْبِعت تجربة الوحدة المصرية ـ السورية درساً وتقييماً ونقداً، كانت أفكار جديدة حول جدلية القومي/القطري والاندماج/ الاتحاد والتوحيد/الديمقراطية في الوعي القومي الكلاسيكي، تتبلور في تلك المطالعات النقدية الجديدة التي انطلقت منذ نهايات الثمانينيات، وكانت ذروتها مناقشات **المشروع النهضوي العربي** وأوراقُه الخَلْفية ونصُّه التركيبي. ومع أنه يتعذّر على المرء القولُ، في هذا المعرض، إن رؤيةً جديدة كاملة لمسألة الوحدة العربية تكوّنت أو اتَّسع نطاق الآخذين بها في هذه الغضون، أو إن شكلاً ما من الإجماع انعقد بين النخب على أساساتها النظرية، فلا يصعب على المرء نفسه أن يلاحظ تزايداً في النَّفَس النقدي لدى المثقفين في أفكارهم وأحاديثهم حول مسألة الوحدة، وأعني بالنقد هنا، لا نقدَ شرعية فكرة الوحدة، وإنما نقد الوعي التقليدي بها. وفي الظن أن في الظاهرة هذه علامةَ عافية على يَقْظَة الوعي العربي الوحدوي وحيويته وحسّه التاريخي.

كان على ندوة بيروت (٢٠٠٩) أن تأخذ هذه المتغيّرات جميعاً في الحسبان وتستدخلها في نسيجها: مخطَّطاً وبحوثاً ومناقشات. وليس لي، وأنا في معرض تقديم كتاب الندوة، وأنا شريك فيها بالتخطيط والمساهمة مع من شاركوا في ذلك، أن أقطع بحُكْم في ما إذا كانتِ الندوةُ نجحت في أن تظفر بنيْل المُبْتَغَى وتحقيق الهدف الذي من أجله عُقِدتْ، فقد أخشى على نفسي من أن لا أكون موضوعيّاً بما يكفي، أو أن أَبْدُوَ كذلك ـ على الأقل ـ لقارئ هذه السطور.

والقاعدةُ، في مثل هذه الحال، أن الحكمَ إنما يكون للقارئ وحده، فَلَهُ أن ينظر في مادَّةِ الندوة ويضع معطياتها في ميزان التقدير. وحبَّذا لو أمكنه أن يقرأ المادة تلك بعقْلٍ مقارِن فيضاهيها بندوة صنعاء (المنشورة منذ عشرين عاماً في مركز دراسات الوحدة العربية) ليتبينَّ وُجوهَ الإضافة أو القصور أو هُمَا معاً. ولعلَّه يجدُ فرصةً أوفر للنظر والتقدير والحُكْم حين يُعْلن المركز ـ قريباً ـ النصّ النهائي «الرسمي» **للمشروع النهضوي العربي**.

الرباط، ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

كلمـة الافتـتـاح

(١)

سليم الحص(*)

نحن ندعو إلى اتحاد عربي يفضي مع الوقت إلى وحدة عربية ناجزة. والاتحاد خطوة لا مندوحة عنها على طريق الوحدة، وذلك لكون الاتحاد خطوة في الاتجاه الصحيح نتجاوز بها حدّة الفرقة والتباعُد التي أوجدتها حواجز الحدود السياسية التي تفرّق بين الأقطار العربية منذ زمن طويل، وكذلك حدّة تزايد هوّة الانتماءات القطرية المتباينة بين الشعوب العربية مع الزمن، كذلك أيضاً حدّة التعارُض الظاهري في المصالح الوطنية الآنية بين الجماعات والأنظمة العربية.

وعندما نتحدث عن اتحاد عربي إنما ننزع إلى التشبّه بالاتحاد الأوروبي الذي بات يضم ٢٧ دولة. فإذا كان الاتحاد بين دول أوروبا ممكناً، فالاتحاد بين الدول العربية يبدو مُلحّاً، لا بل من حقنا القول إنّنا نحن العرب أولى بالاتحاد من أوروبا. فنحن أمّة، تجمع بيننا لُغة واحدة، وثقافة مشتركة، وتراث غني، ومصالح متبادلة، وتطلعات متلاقية. أما أوروبا، في المقابل، فليست أمّة، وإنما هي أُمم يكاد عددها يوازي عدد شعوبها، وتتعدد الثقافات بينها، أما تراثها فحافل بالحروب الضارية بين دولها، وكان آخرها الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين. جمع بين دول أوروبا في الاتحاد مصالح وتطلعات مشتركة، ومثلها لا بل أكثر منها يجمع بين الشعوب العربية في الوقت الحاضر.

(*) رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق.

ما كان لدول أوروبا مكانة مميزة في العالم إلى أن انضوت تحت لواء الاتحاد. فأضحى للاتحاد الأوروبي وزن يُضاهي وزن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أعظم قوة اقتصادية في العالم على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، فضلاً على انتشار ثقافتها على نطاق واسع مع انتشار اللغة الإنكليزية في العالم. وكذلك العرب، فلن يكون لهم وزن أو شأن يُعتدّ به في العالم ما داموا متفرّقين؛ فالاتحاد هو طريقهم إلى مقام وازن يشغلونه على الساحة الدولية، يحفظ مصالحهم القومية، ويحصّن عزتهم وكرامتهم وقدرتهم على فرض وجودهم، وعلى أداء دور بنّاء يصبّ في خير الأمّة والإنسانية جمعاء.

كان المفترض أن تكون جامعة الدول العربية عند إنشائها نواة صالحة لإقامة اتحاد عربي فاعل متماسك. ولكن هذا الرهان لم يتحقق تحت وطأة ترسخ الانتماءات القطرية، وبخاصة على مستوى الفئات الحاكمة، وتجذّر التباينات في المصالح الاقتصادية مع الزمن، وتعارض متعاظم بين تيارات التنمية الاجتماعية والثقافية والتربوية وخلافها في شتى أرجاء الوطن العربي، ناهيك عن التدخلات الخارجية، المرئية منها وغير المرئية، التي عاثت في العلاقات العربية فساداً، ونشطت بِلا هوادة في تعميق أسباب الفرقة بين الشعوب العربية. علينا أن نَعيَ كل هذه الحقائق كي نتمكن من تجاوزها في العمل على تحقيق الاتحاد العربي المنشود الذي يجب أن يحلّ محل جامعة الدول العربية.

لقد أدّت الجامعة العربية الغرض الذي رُسم لها، ولم تعد مجدية في مرحلة أضحت الحاجة فيها ماسة إلى تغليب مطلب الاتحاد على أي اعتبار آخر، في عصر بات يشعر العرب أنهم متخلّفون عن ركب التقدّم في العالم، ولا نجاة لهم إلا بالاتحاد، على غرار أوروبا. ثم إنّ التحدّي الصهيوني، الذي يتهدّد المصير العربي، يشكل حافِزاً ضاغطاً إضافياً إلى عقد اتحاد يحصّن الأمة العربية بالمناعة اللازمة في مواجهة عدو المصير القومي الذي يتيح له تفرّق العرب إمكانية استفرادهم شعباً فشعباً وقطراً فقطراً. وإذا كانت المقاومة في فلسطين ولبنان قد أوجدت طريق التصدّي للعدوان الصهيوني المتمادي في مواقع معينة، فإن المرتجى أن يُفضي الاتحاد العربي العتيد إلى قيام حركة مقاومة عربية جامعة تتصدّى للعدوان الصهيوني في تحدياته ومنطلقاته، لا بل وفي صميم كيانه.

هكذا يتبدّى الاتحاد العربي بأنه ضرورة من ضرورات الأمن القومي العربي. وهو بالطبع أيضاً ضرورة من ضرورات الأمن الاقتصادي والاجتماعي في الوطن

العربي، الذي يتمحور في شكل أساسي حول التنمية. وفرص التنمية في الوطن العربي ستبقى ضيّقة محدودة ما دام العرب متفرّقين شعوباً ودولاً. فالوطن العربي غني نسبياً بإمكاناته المادية والبشرية، ولكن نمو المجتمع العربي مثقل بآفات وقضايا فادحة، بما فيها وجود طبقات فقيرة واسعة، ورواسب لا يُستهان بها بين الجموع العربية من الأميّة والجهل والبطالة، فضلاً على وجود أغلال تقاليد بالِية تكبّل المجتمعات العربية وتحول دون تطويرها سريعاً. فأولويات التنمية على صعيد الأمّة ككل تختلِف جذرياً بطبيعة الحال عن أولويات التنمية على الصعيد القطري. ففي بعض الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع يمكن أن تكون الأولوية لردم البحر أو تشييد ناطحات سحاب.

أما في الأفق القومي، حيث الوطن العربي يشكّل وحدة إنمائية متكاملة، فالأولوية ستكون بلا ريب لإنقاذ حال الفئات الفقيرة والمناطق المتخلّفة في طول الوطن العربي وعرضه. ثم إن التنمية الفاعلة تستوجِب وجود سوق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية والزراعية، الأمر الذي لا يتوافر على وجه كافٍ داخل أي قطر عربي، وإنما يتوافر على وجه واعِد على صعيد الوطن العربي في ظل وحدة اقتصادية متكاملة.

لذلك كلّه ندعو إلى العمل على استبدال جامعة الدول العربية باتحاد عربي جامِع، لا بل ندعو جامعة الدول العربية إلى أن تتولّ هي بنفسها دور المحرّك الرائد في هذا الاتجاه. ونستبشِر خيراً بالقرارات الصادرة عن القمة العربية المنعقدة مؤخراً في الكويت التي حدّدت مواعيد لقيام الاتحاد الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة خلال مهلة أقصاها عام ٢٠٢٠. الأمل أن لا تبقى القرارات حِبراً على ورق، كما كان في السابق، والأمل أيضاً أن تنضوِي تحت لواء الاتحاد الموعود جميع الأقطار العربية دون استثناء ودون تحفّظات. فالاتحاد الاقتصادي قد يكون طريقاً صالحاً للتوصّل في يومٍ من الأيام، في وقت غير بعيد بإذن الله، إلى الاتحاد العربي المتكامِل المنشود.

أمّا الوحدة العربية التي تزول في كنفها الكيانات، ويبقى الكيان العربي العتيد الواحد، فتبقى هي المبتغى مستقبلاً مهما طال الزمن. ولا بد في نظرنا أن يمهّد لها بعمليتين حيويتين همُا: التنمية الديمقراطية في كل قطر عربي، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية. هذا فضلاً على ضرورة إطلاق حملات إعلامية مبرمجة في خدمة قضيّة الوحدة. فالإعلام له دور فاعل في تنمية الوَعي القومي وتعبئة الهِمم، وبالتالي توجيه المسار العام في الوطن العربي.

إنّ التنمية الديمقراطية في نظرنا شرط لازِم للوحدة كي يأتي قرار الوحدة في كل قطر عربي نابِعاً من إرادة شعبه الحرّة. فالقرار على هذا المستوى سيكون فاقِد الصدقيّة إن لم يكن مُعبِّراً عن إرادة شعبية حرّة. وهذا لا يتأتّى إلا في كنف ممارسة ديمقراطية فاعِلة. والديمقراطية في الأقطار العربية، للأسف الشديد، هي حالياً إمّا متعثِرة أو واهِنة أو معدومة فِعلياً.

أما التنمية الاقتصادية الاجتماعية على الصعيد القطري، فهي الشرط اللازم الآخر لتحقيق الوحدة العربية. فالتنمية من شأنها تطوير الأوضاع في شتى أرجاء الوطن العربي على الوجه الذي يجعلها متقارِبة أو متماثِلة اقتصادياً واجتماعياً. ففي ظل الواقع الراهِن يلاحظ أن المجتمعات العربية إنما تُباعِد بينها فوارِق شاسِعة في حالات كثيرة بين بلد وآخر، الأمر الذي يجعل المواطن العربي أحياناً كثيرة يشعر بأنّه في حالٍ من الغربة في بلد عربي آخر. وهذه ظاهرة غير صحية في منطِق الدعوة إلى وحدة عربية، لذا ينبغي تصحيح هذا الواقع قدر الإمكان عبر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القطري.

خلاصة القول: إنّنا ندعو إلى اتحاد، ثم إلى وحدة بين العرب. فالعرب أمّة واحدة. ولن يكون لها شأن في العالم، كما لن يكون لها فرصة النهوض من حال تخلّفها القائم في المجتمع العالمي، إلا باتحاد أقطارها أولاً، على غرار الاتحاد الأوروبي، أملاً بالتوصّل إلى وحدة الأمّة، في كيان موحّد من المحيط إلى الخليج، في يوم من الأيام عندما تنضج ظروف الاندماج. والعمل على إنضاج العملية واضِح المعالِم. الدور يبحث عن بطل. فالأمّة في حاجة إلى قيادة تتقدّمها على هذا الطريق. فأينَ لنا بتلك القيادة الرائدة؟ سقى الله زمان جمال عبد الناصر.

نحن على يقين من أن الشعوب العربية، في غالبيتها العظمى، تَروم الوحدة. إلا أنها لا تُعبّر عن إرادتها في هذا المضمار على وجه فاعِل لاعتبارين على الأقل: **الأول**، لأنّ معظم المجتمعات العربية معرّضة للقمع في التعبير عن مشيئتها من جانب حكّامها، و**الثاني**، لأنّ قطاعات واسعة من الشعوب العربية منشغلة بمشاكلها عن قضاياها. إذا سألتَ مواطناً فقيراً كيف ستحرّر القدس، وهذه قضية عربية كبرى، فجوابه سيكون: أعطِني قوتاً لأطفالي الجياع. ولعل بين القوى المعادية لأمّتنا مَن يتقصّد أن يُشغل أبناءها بمشاكلهم عن قضاياهم. وما أكثر مشاكلهم الحياتية.

ختاماً، لا نستطيع التحدث عن رؤية الاتحاد أو الوحدة بين العرب من دون

أن نستذكِر ما حلّ بالقطر العراقي من فِتن وتقطيع أوصال بفعل الاحتلال الأمريكي الغاشم. فبدا وكأنما تفتيت المجتمع العراقي كان يُراد منه أن يكون فاتِحة لتفتيت سائر المجتمعات العربية. والتغلغل الإسرائيلي الملحوظ داخل العراق منذ الاحتلال لم يكن مُصادفة. لن يكون اتحاد ولا وحدة بين العرب من دون العراق سالِماً مُعافى. ومن المسلّمات أن لا اتحاد ولا وحدة بين العرب من دون فلسطين عربية حرّة. وحّدت قضية فلسطين العرب في منطلقاتهم والتزاماتهم، وهي تحول اليوم دون إنجاز وحدتهم الهيكلية، خصوصاً بوجود عدو لَئيم، ومن ورائه أعظم قوّة في العالم، وذلك إلى أن تلقى القضية القومية المركزية الحل العادل والشافي لها. هكذا تبقى قضية فلسطين فِعلياً قضية وجود للعرب قومياً.

كلمة الافتتاح

(٢)

خير الدين حسيب(*)

الأخ الأستاذ محمد فايق، رئيس الجلسة

الأخ الرئيس الدكتور سليم الحص، ضيف شرف الندوة والراعي الروحي للمركز

الأخوات والإخوة

يسرني أن أرحّب بكم باسم اللجنة التنفيذية وباسم مجلس أمناء المركز، وأن أشكركم على استجابتكم الكريمة للمشاركة في هذه الندوة.

الأخوات والإخوة

دعوني أولاً أطمئنكم إلى أن المركز بألف خير، وأنه قد تجاوز أزمته المالية بنجاح، وأستطيع القول لأول مرة، وبعد واحد وثلاثين عاماً من بدء عمل المركز، إن المركز قد استطاع أن يحقق استقلاله المالي، إضافة إلى استقلاله الفكري والسياسي، وإن كل المحاولات لتجفيف منابعه المالية والقضاء عليه قد باءت بالفشل، وإن استمرارية المركز ونشاطه لم تعد محل تساؤل أو خوف، وإنه استطاع رغم كل الظروف التي مرّت به أن يحافظ على صيغة «الخبز مع الكرامة»، وإن المركز يشهد خلال هذا العام نشاطاً فكرياً وبحثياً أكثر من أية فترة سابقة، وإنه لا يجد صعوبة في إيجاد تمويل خارجي لبعض مشاريعه الفكرية، وإنه قد انطلق

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

إلى آفاق دولية بإصدار مجلة فصلية باللغة الإنكليزية **شؤون عربية معاصرة** (*Contemporary Arab Affairs*) دخلت عامها الثاني، وإنه بدأ فعلاً في ترجمة ونشر بعض كتبه باللغة الإنكليزية، وذلك بهدف أن يطّلع العالم على كتابات باللغة الإنكليزية من قبل أبناء الوطن العربي نفسه، سواء أكانوا مقيمين في داخله أو خارجه، وكان الفضل في كل ما حققه المركز لكم جميعاً من مفكّرين وكتّاب ممّن لم يبخلوا على المركز بفكرهم وجهدهم وتشجيعهم. فلكم جميعاً، وبخاصة من منكم في هذه الندوة وللآخرين من غير المشاركين فيها، كل الشكر والتقدير والامتنان.

الأخوات والإخوة

يعقد المركز هذه الندوة بعد ما يزيد قليلاً على عشرين سنة على الندوة التي عقدها المركز حول الموضوع نفسه في صنعاء عام ١٩٨٨، وكان قد سبقها عام ١٩٧٩ دراسة ميدانية قام بها المركز في عشرة أقطار عربية رئيسية حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»، وها نحن نعقد هذه الندوة اليوم لنرى أين كنّا. . . وأين أصبحنا. . . ويرافق عقد هذه الندوة دراسة ميدانية يتم تنفيذها الآن حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة والقيم والاتجاهات الديمقراطية» في أحد عشر بلداً عربياً أيضاً، حيث نأمل أن تعطينا هذه الندوة والمسح الميداني رؤية موضوعية حول أساس قيام هذا المركز ونتائج نشاطه الفعلي خلال أكثر من ثلاثين سنة.

الأخوات والإخوة

كما تعقد هذه الندوة في الذكرى الحادية والخمسين على قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، التي وحّدت مصر وسورية، دون دراسات كافية للأوضاع الداخلية فيهما، والتي انتكست عام ١٩٦١، وأدت إلى الانفصال بينهما، وإلى تخلّف الفكر الوحدوي والمؤسسي حينئذٍ من اللحاق بالعمل السياسي الوحدوي وتدعيمه وتسهيل مهمته، وكذلك بسبب الأوضاع الإقليمية والدولية التي ساهمت مجتمعة في ذلك الانفصال. وقد تمّ التركيز على هذا الانفصال، وكذلك على المحاولات الفاشلة لتوحيد مصر وسورية والعراق في «الوحدة الثلاثية» عام ١٩٦٣، وكذلك فشل محاولات توحيد ليبيا ومصر والسودان في السبعينيات، ومحاولة توحيد سورية والعراق عام ١٩٧٨، وذلك لضرب مسألة الوحدة العربية عموماً، مع إهمال وتناسٍ متعمّد للمحاولات

الوحدوية الأخرى الناجحة والمستمرة التي تمّت في الوطن العربي خلال القرن العشرين. كما تمّ إهمال الاتجاه العام في العالم نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، كما حصل في قيام الاتحاد الأوروبي الذي يشمل حالياً معظم الدول الأوروبية، وقيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وكذلك التكتلات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا وغيرها، حيث لم تعد الكيانات الصغيرة قادرة على المنافسة في ظل العولمة.

كما تمّ التركيز الإعلامي على فشل التكتلين الإقليميين العربيين اللذين حدثا عام ١٩٨٩ وقيام «مجلس التعاون العربي» الذي ضمّ مصر والعراق والأردن واليمن، وقيام «اتحاد المغرب العربي» الذي ضم بلدان المغرب العربي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وانفراط عقد التجمّع الأول بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وجمود التجمّع الثاني بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه وحالت دون تفعيله حتى الآن، وغياب الديمقراطية الحقيقية في بلدان هذا التجمّع، بحيث لم تتح الفرصة لشعوب هذه البلدان في تطوير هذا التجمّع وتفعيله ولتتقدم به إلى مراحل متطورة أخرى. كما تمّ في الوقت نفسه تغافل مبالغ فيه لتجربة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي أقيم عام ١٩٨١، الذي ما يزال مستمراً حتى الآن. ومهما قيل في تباطؤ تحقيق الأهداف من قيامه، إلا أنه حقق قفزات نوعية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبخاصةً في اجتماع قمته (الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى للتعاون لدول الخليج العربية) التي عقدت في الدوحة خلال الفترة ٣ ـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التي تمخّضت عن قرارات مهمة لتعزيز الترابط بين أعضاء المجلس، وكان أهمها «قيام السوق الخليجية المشتركة» اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨، وكان قد سبقها قيام منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس عام ١٩٨٣، وقيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد في أول عام ٢٠٠٣، كما تتخذ خطوات فاعلة لقيام الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحّدة عام ٢٠١٠، إضافة إلى مشاريع التكامل في مجال البنية الأساسية، والتقدم الذي تحقّق في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين بلدان الخليج، وما تحقق من إنجاز في مشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها في تسهيل التنقّل بين بلدان المجلس، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط بلدان المجلس وفق الخطّة التي تم إعدادها، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي.

وفي ما يتعلق بالوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة

عام ١٩٥٨، فقد تمّ التركيز على الانفصال الذي تمّ بين شطريها عام ١٩٦١، دون إعطاء الاهتمام والدراسة الكافيين لأسباب الانفصال، من عوامل داخلية وقصور وتخلّف فكري وحدوي ومؤسساتي عن العمل السياسي الوحدوي، وعوامل إقليمية ودولية، حيث ساهمت دول إقليمية عربية وأخرى دولية في تشجيع وتمويل الانفصال، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الداخلية.

وتمّ التغاضي عن الوحدات الجزئية التي قامت في أجزاء من الوطن العربي، وما تزال راسخة ومتماسكة، رغم بعض الهزّات في بعضها، وتباطؤ الاندماج في بعضها الآخر. فقد تمّ خلال النصف الأول من القرن العشرين توحيد أجزاء من الجزيرة العربية، وقيام العربية السعودية في دولة اندماجية مركزية، وهي تجربة وحدوية ناجحة، بغضّ النظر عن أية ملاحظات حول نظامها السياسي، وحول أسلوب تحقيقها، وعمّا إذا كان من الممكن اتباع الأسلوب نفسه في تحقيق وحدات جزئية أو كبرى مماثلة في القرن الحادي والعشرين. كما تمّ توحيد ليبيا الحالية بقرار من الأمم المتحدة في الخمسينيات في دولة اندماجية مركزية ما تزال قائمة، رغم أية ملاحظات حول طبيعة الحياة السياسية فيها، وأية ملاحظات حول الأوضاع الداخلية والتوجّهات والممارسات الخارجية لها. كما تمّ اتحاد بعض الإمارات العربية في الخليج عام ١٩٧١، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في اتحاد فدرالي تمّ الحفاظ عليه حتى الآن، رغم عدم النجاح الكافي في تطويره وتعميق وحدته وإقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية تحافظ عليه وتطوّره نحو الأفضل.

كما تمّ عام ١٩٩٠ توحيد شطرَي اليمن الجنوبي والشمالي، في دولة مركزية، ما تزال مستمرة رغم محاولة الانفصال الفاشلة (عام ١٩٩٤). وبغضّ النظر عن الأسباب الحقيقية، الداخلية والإقليمية، لمحاولة القضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن، وعلى الحريات النسبية، والتعدّدية الحزبية والسياسية رغم كل الملاحظات عليها، والحاجة إلى معالجة حقيقية للمشاكل القائمة في جنوب اليمن والتداول الحقيقي للسلطة، لكنها تجربة متقدّمة بالمعايير النسبية على بقية الأنظمة السياسية في بلدان الخليج العربي الأخرى، وهذا عامل يساهم في اتجاه عكسي للضغط على هذه التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن والتعتيم عليها خليجياً. ولكن وبقدر استمرار هذه التجربة الديمقراطية الأولية في اليمن، فإنها ستفرض من خلال إشعاعها على محيطها في الخليج العربي تطوّرات إيجابية على النظم السياسية في بلدان الخليج العربي عموماً.

ويمكن أن نستخلص من كل ذلك أنه إلى جانب انتكاسة تجربة الوحدة بين مصر وسورية وانفصالهما في ما بعد، وعدم نجاح بعض المحاولات التوحيدية بين مصر وسورية والعراق، وبين العراق وسورية، إلا أنه كانت هناك تجارب وحدوية جزئية ناجحة نسبياً ومستمرة، كما أشرنا. والمهم هو دراسة أسباب نجاح المستمر منها ووسائل تطويره، وأسباب فشل بعضها وعدم تحققها، للاستفادة من تلك الدروس في مواصلة تطوير العمل الوحدوي العربي.

الأخوات والإخوة

ومن المفيد الإشارة هنا إلى بعض الدروس والعبر التي تمّ استخلاصها من التجارب الوحدوية العربية الناجحة والفاشلة منها. فقد حصلت تطورات مهمة في الفكر القومي العربي في قضية الوحدة العربية، كان منها الموقف من الدولة القطرية العربية. فبسبب إخفاق الدولة القطرية العربية في تحقيق التنمية الحقيقية، والأمن الوطني القطري، والتقدم العلمي والتقني، والحياة الديمقراطية الحقيقية، وبسبب محدودية عدد الدول القطرية العربية آنذاك، فقد كان موقف الفكر القومي العربي عموماً خلال النصف الأول من القرن العشرين هو اعتبار الدولة القطرية عقبة في تحقيق الوحدة العربية. إلا أنه حصل تطور في موقف الفكر القومي العربي من مسألة الدولة القطرية العربية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، رغم فشلها، وتمثل هذا التطور في «مصالحة الفكر القومي العربي مع الدولة القطرية العربية»، لاعتبارات عملية، بسبب تكاثر عددها، وترسّخ وجودها، رغم فشلها المشار إليه سابقاً، وأن أي توجّه نحو أية وحدة عربية جزئية أو شاملة، يجب أن ينطلق من الدولة العربية القطرية نفسها، وفي إطار يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الوحدوية الناجحة في العالم التي عالجت وتغلّبت على هذه العقبة، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي، التي تتضمن الحفاظ على الكيانات القطرية السياسية، مع تنازلها جميعاً عن جزء كبير من سيادتها القطرية إلى مؤسسات اتحادية تتولى قدراً متزايداً من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية القطرية.

كما حصل تطور مهم في الفكر القومي العربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة في ما يتعلق بشكل الوحدة، حيث تمّ التخلي في غالبية هذا الفكر القومي، عن مبدأ الدولة الوحدوية الاندماجية المركزية، والتحوّل إلى صيغة الوحدة الاتحادية أو ما تسمى أحياناً «الوحدة الفدرالية»، حيث إن اتساع الوطن العربي، وتزايد عدد الوحدات القطرية فيه، لم تعد تصلح أو تسمح بقيام وحدة اندماجية، وإن صيغة «الوحدة الاتحادية» هي الصيغة الأكثر ملاءمة لأي توحّد عربي مستقبلي، وهو ما

انتهى إليه «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ونشر تقريره العام عنه بعنوان: «مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات»، حيث تمّ تبني المشهد (السيناريو) الثالث، وهو خيار الوحدة الاتحادية.

كما حسم الفكر القومي العربي في «وسيلة تحقيق الوحدة العربية»، وأن تتم بخيار ديمقراطي وموافقة شعبية حقيقية، واستبعاد كل الوسائل الأخرى غير الديمقراطية التي تمّت ممارستها سابقاً وبالقوة، سواء في قيام العربية السعودية، أو في قيام وحدات أوروبية سابقاً، مثل توحيد ألمانيا. ولذلك، أصبح تحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية مقدمة وشرطاً ضرورياً لأي عملية توحيد عربية جزئية أو شاملة.

كما لم يعد الفكر القومي العربي يصرّ على صيغة «الوحدة العربية الشاملة»، وأصبح من المقبول فكرياً وعملياً قيام وحدات عربية جزئية، تكون منفتحة على انضمام أقطار عربية أخرى إليها في ما بعد، في ضوء نجاح تلك الوحدات الجزئية واقتناع أقطار عربية أخرى بالانضمام إليها.

كما أصبح مقبولاً لدى الفكر القومي العربي الاستفادة من التجارب العالمية في أشكال توحيدها، وأن هناك مستويات مختلفة لهذه الاتحادات: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ودفاعية؛ وأنه ليس من الضروري أن يشترك جميع دول هذا الاتحاد في جميع مستويات الاتحاد، بل يمكن أن يشتركوا في مستوى واحد أو أكثر منها دون الاشتراك في جميع مستوياتها، كما حصل ويحصل في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك دولاً أعضاء في هذا الاتحاد، مثل المملكة المتحدة (بريطانيا)، لا تشارك في العملة الموحّدة للاتحاد الأوروبي (اليورو)، كما لا يشارك بعضها في مستويات أخرى في ضوء التجربة الفعلية لنتائج تطبيق كل المستويات الأخرى من الاتحاد.

كما تمّ الاعتراف والاهتمام المتزايد بـ «المصالح المشتركة» ضمن مقوّمات الفكر القومي العربي، وأن تكون للقطر الذي يدخل في أي مشروع وحدوي «مصلحة قطرية»، إضافةً إلى المقوّمات الأخرى للوحدة، من وحدة اللغة والتاريخ المشترك، ومتطلبات الأمن القومي العربي الحقيقي الذي يتعذّر تحقيقه قطرياً، وتعذّر تحقيق تنمية عربية حقيقية على المستوى القطري إلا من خلال الوحدة، وكذلك وحدة المصير المشترك.

كانت الذكرى الخمسون لقيام وحدة مصر وسورية بالجمهورية العربية المتحدة، مناسبة للإطلال على موضوع الوحدة العربية، ووضعها في إطارها العربي والإقليمي والدولي. ومهما كانت العقبات الحالية في طريق قيام اتحادات عربية أخرى، جزئية أو شاملة، فإن هذا هو طريق المستقبل للأمم الحريصة على مستقبلها ومستقبل أجيالها. كما يجب أن نتخلّ عن «حتمية الوحدة العربية»، لأنها قد تتحقق وقد لا تتحقق، كما أن تحقيقها مرتبط بإرادة وعمل أبنائها، وتفعيل ذلك مرتبط بتحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية ومشاركة شعوبها في القرارات المصيرية الخاصة بهم، وهو آت مهما طال السفر!

الأخوات والإخوة

لقد حرص المركز، وفاءً منه للتقاليد التي يتمسّك بها ويقوم على الأمانة لها، أن يدعو إلى هذه الندوة أكبر عدد ممكن من المنشغلين بموضوعها، من مفكّرين وسياسيين وعاملين في مراكز فكرية قيادية، شاءهم من شتى أقطار العرب، وتعمّد أن يتمايزوا أجيالاً. كما حرص المركز، جدياً، على التقليد الذي يسير عليه، على أن يكون ما لا يقل عن نصف المشاركين فيها ممّن لم يسبق لهم حضور أي من ندوات المركز السابقة، وذلك من أجل توسيع دائرة مشاركة المفكّرين العرب في نشاطات المركز، وهو ما يسرني أنه تحقق في هذه الندوة تقريباً. كما كان المركز حريصاً على دعوة من يمثلون مدارس فكرية مختلفة، رغبة منه في أن تعرض وتناقش في هذه الندوة وجهات النظر المختلفة حول الدراسات المقدمة في الندوة، وليقينه بأن الحوار العلمي العقلاني والموضوعي هو السبيل الأكثر فائدة إلى تحقيق القدر الأكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة، فضلاً على تفاعلها وتطويرها وتقاربها.

من هنا، يجاهر المركز أمامكم بحرصه الأكيد على أن يسود هذه الندوة، وكما كانت الحال في ندواته السابقة، كامل الحرية الفكرية للباحثين والمعقّبين والمناقشين، وأن يتيقن الجميع أنهم قادرون على التفكير بصوت عالٍ دون خشية من سوء فهم أو قصد أو تأويل. إن المجال مفتوح بكل الحرية للعقل العلمي، ليبحث وليحلل، ولينقد وليناقش. ولن أكون مسرفاً في الظنّ لو قلت إن تجربة أربعين ندوة سابقة نظّمها المركز في سحابة ثلاثين عاماً تمدّنا بزاد مشجّع على التمسّك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيّدة بحساسيات أو انفعالات أو تحيّزات غير موضوعية.

أكرر ترحيبي بكم جميعاً في هذه الندوة، شاكراً لكم مساهمتكم الفكرية في إغناء موضوعها، معتذراً لكم جميعاً عن برنامج حرص المركز على أن يستفيد فيه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في الندوة، رغم كل ما يسببه لكم من إرهاق، نعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً. إن تلبيتكم دعوة المركز دين في أعناقنا وأمانة... وعهدنا لكم أن نظلّ أمناء على عطائكم الفكري، ننزله المنزلة التي يستحق، وندعه يأخذ موقعه اللائق بمكانتكم وجهودكم في الكتاب الذي سيصدره المركز عن أعمال هذه الندوة.

وفقتم، أيها الإخوة المتنادون، إلى نجاح أنتم الأقدر على إبداعه، ومن أجل أمة عربية سنبقى نسميها الغالية ولو وهنت أو بدت على ترهّل أو اجتمعت عليها الأيادي والنصال.

فهي الأم والأمة، ولن نرتضيها الأَمَة، فسلام لها يوم تنهض من العِثار، وسلام عليكم.

المشاركـــون

د.	أحمد محمد الكبسي	(اليمن)
د.	أحمد الموصللي	(لبنان)
د.	أحمد يوسف أحمد	(مصر)
د .	أسامة الغزالي حرب	(مصر)
أ.	الياس مطران	(لبنان)
د.	امحمد مالكي	(المغرب)
د.	برهان غليون	(سورية/ فرنسا)
أ.	بشارة مرهج	(لبنان)
د.	حسن أبو طالب	(مصر)
د.	حسن عبد العظيم	(سورية)
د.	حسن نافعة	(مصر/ الأردن)
د.	حسنين توفيق إبراهيم	(مصر/ الإمارات)
أ.	حسين عبد الغني	(مصر)
د.	خالد الشقران	(الأردن)
د.	خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
د.	خيرية قاسمية	(سورية)
د.	رضوان سليم	(المغرب)
د.	رغيد الصلح	(لبنان)

د . سالم توفيق النجفي (العراق)

أ. سعد محيو (لبنان)

د. سليم الحص (لبنان)

د. سليمان عبد المنعم (مصر/ لبنان)

أ. سمير عادل عويضة (الإمارات)

أ. السيد يسين (مصر)

د. صالح هاشم (مصر/ الأردن)

د. صباح ياسين (العراق/ لبنان)

أ. صلاح الدين الجورشي (تونس)

أ. طارق البشري (مصر)

د. الطاهر لبيب (تونس/ لبنان)

د. طلال أبو غزالة (مصر)

د. عبد الإله بلقزيز (المغرب)

د. عبد السلام بغدادي (العراق)

أ. عبد الغفار شكر (مصر)

د. عبد الغني عماد (لبنان)

أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)

د. عبد المحسن حمادة (الكويت)

د . عبد الملك المخلافي (اليمن)

د. عبد الوهاب القصاب (العراق/ قطر)

د. عصام نعمان (لبنان)

د. علي أحمد عتيقة (الأردن)

د . علي فخرو (البحرين)

د. علي فياض (لبنان)

د. علي كريمي (المغرب)

د .	علي محافظة	(الأردن)
د.	عماد فوزي شعيبي	(سورية)
د.	عمرو حمزاوي	(مصر/ أمريكا)
أ.	عوني فرسخ	(فلسطين/ الإمارات)
أ.	غسان طهبوب	(الإمارات)
أ.	غسان العزي	(لبنان)
أ.	فاضل الربيعي	(العراق/ سورية)
د.	فرح صابر	(العراق)
د.	فيوليت داغر	(فرنسا)
د.	قحطان أحمد سليمان الحمداني	(العراق)
د.	كمال خلف الطويل	(سورية/ أمريكا)
أ.	ليلى شرف	(الأردن/ لبنان)
أ.	محسن عوض	(مصر)
أ.	محمد جمال باروت	(سورية)
د.	محمد السعيد إدريس	(مصر)
د.	محمد السيد سليم	(مصر)
د.	محمد عبد الشفيع عيسى	(مصر)
أ.	محمد فايق	(مصر)
د.	محمد محمود الإمام	(مصر)
د.	محمد المسفر	(قطر)
د.	محمود عبد الفضيل	(مصر)
د.	محمود علي الداود	(العراق)
د.	مصطفى الفيلالي	(تونس)
أ.	مطاع صفدي	(لبنان)
د.	منير الحمش	(سورية)

د.	مي يماني	(بريطانيا)
د.	نادية محمود مصطفى	(مصر)
د.	ناظم عبد الواحد الجاسور	(العراق)
د .	نيفين مسعد	(مصر)
د.	هاني فارس	(كندا)
د.	وجيه كوثراني	(لبنان)
د.	وحيد عبد المجيد	(مصر)
د.	وليد عبد الحي	(الأردن)
د.	يوسف الحسن	(الإمارات)
د.	يوسف الصواني	(ليبيا)
د.	يوسف مكي	(السعودية)

القسم الأول

الوحدة العربية في سياق المتغيّرات المعاصرة

الفصل الأول

النظام العالمي والتوحيد القومي وآثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة

عماد فوزي شعيبي(*)

مقدمة

يحدث حالياً تشكيل «سلبي» للنظام العالمي الجديد، نقول «تشكيل سلبي»، بمعنى أن تشكيله يجري على قاعدة أن ينتهي به الأمر إلى الإخفاق في تشكيله، باللغة، التي أرادها الطرف الأمريكي، الذي اعتبر، وفقاً للمحافظين الجدد في حقبة بوش الابن، أن على الولايات المتحدة الأمريكية التي انتصرت في الحرب العالمية الثالثة أن تتفرد بالنظام الدولي، وهو ما شكّل مفارقات لم تتح لهذا التصور الأيديولوجي أن ينجح، ومنها أن الاقتصاد العالمي متعدٍ للجنسيات. وتعديه هذا وتعدّديته لا يسمحان بالتفرد، كما أن وجود دول عظمى متخمة بالسلاح النووي لا يسمح للاقتصاد الأمريكي بأن يفرض كلمته الأخيرة في حكم النظام العالمي. وليس لنا أخيراً إلا القول إن الأزمة العالمية التي انكشفت مع نهاية عام ٢٠٠٨ لا تفسح في المجال أمام النظام العالمي ليحكم من دولة واحدة، فهل نحن مقبلون على نظام عالمي متعدد الأقطاب؟، ربما، ولكن أين هو موقع العرب من هذه المنظومة؟

(*) كاتب ومحلل سياسي من سورية. ألقى البحث نيابةً عنه د. صباح ياسين.

أولاً: النظم العالمية كتكريس لحالة الأمر الواقع

في البداية لا بد من أن نربط الماضي بالحاضر، فعلى رغم أن تعبير «نظام عالمي سياسي» تعبير محدث في اللغة السياسية، إلا أن فكرة العالمية أو الدولية كانت تظهر من حين إلى آخر، وذلك منذ القرن السابع عشر، وكلما ظهر في جو العلاقات الدولية مناخ داع إلى السلام.

وقد كان أول مشروع طُرح على بساط البحث هو المشروع الذي قدمه الوزير الفرنسي سلي على الملك هنري الرابع عام ١٦٠٣ لإنشاء جمهورية مسيحية تضم جميع شعوب أوروبا، وتعمل على حلّ المشكلات القائمة بقوة وحزم، صوناً للقوميات السياسية الناشئة، ووضع حدٍ للمآسي القائمة بين البروتستانت والكاثوليك. وقد نصّ هذا المشروع على أن يتألف اتحاد أوروبي بإشراف الإمبراطور، ويدير شؤونه مجلس نواب عن الأمم الأعضاء، ويؤيد تنفيذ قرارات هذا الاتحاد الجيش وأسطول الدولة. غير أن مقتل هنري الرابع طوى هذا المشروع إلى أن نشبت حروب لويس الرابع عشر، فأذاع الأب برنارسان عام ١٧١٣ ما أسماه مشروع السلم الدولي الدائم، وتقدم به إلى مؤتمر يوتورخت، ومؤداهُ اتخاذ قرارات هذا المؤتمر قاعدة نهائية لتخطيط الحدود بين الدول المختلفة مع إنشاء عصبة أمم أوروبية (اتحاد دولي) للفصل بين المنازعات.

وكالعادة، فإن الفكر السياسي يلاحق المتغيرات؛ فقد أيّد الفلاسفة السياسيون هذه المشاريع، فدعا روسو بحرارة إلى تأليف دولة تعاقدية واحدة من جميع دول أوروبا. ونشر كانط عام ١٨٧٥ مشروعاً للسلام الدائم أكد فيه ضرورة تدوين قانون عام تطبق أحكامه على الدول جميعاً. ودعا بنتام النفعي الإنكليزي إلى العالمية، منتقداً ما تذهب إليه الدول من عقد معاهدات سرية، ودعا أيضاً إلى تكوين رأي عام دولي يؤثر في الشعوب، ويرغم الحكومات على الخضوع للقرارات الدولية ومبدأ التحكيم.

وقد أحدثت هذه الآراء اهتماماً سياسياً، وكان من ثمارها الحلف المقدس الذي اقترحه قيصر روسيا عام ١٨١٥، ومشروع التضامن الأوروبي الذي اقترحه مترنيخ النمساوي في القرن التاسع عشر للقضاء على «الثورة» التي تساوي باللغة العقلانية السياسية له: الفوضى. وأخذت الدول تعقد الاجتماعات لحلّ المشكلات بعيداً عن الحروب، وبلغة التحكيم والدبلوماسية، وسرعان ما نتج من هذه الأفكار العالمية نشوء اتحادات دولية ذات قيم معنوية، وذات استقلالية نسبية، فنشأ

بالتالي نظام التمثيل الدبلوماسي الذي جرى تعميمه وجعله مطلقاً في الحماية.

وسرعان ما تأسست عصبة الأمم، بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها لم تكن أكثر من تكريس لواقع القوى المنتصرة في هذه الحرب، على رغم إعلان ميثاقها عن تأييد السلام العالمي، لكن الإعلان أصرّ على تأكيد تجسيده للواقع القائم للقوى بعد هذه الحرب، وذلك بأن جاء في ميثاقها أن من اختصاص هذه العصبة الإشراف على الشعوب المتأخرة والمستعمرة سياسياً واقتصادياً وإدارياً، وأن تتولى بنفسها تقرير مصير هذه الشعوب، وهذا ما أدى إلى شرْعنة الانتدابات. وعصبة الأمم بهذا الموقف أصرّت على أن تكون تجسيداً للواقع الاستعماري وقتذٍ. وقد تأكد ضعف هذه «العالمية»[1] المفتعلة عندما عجزت هذه العصبة عن اتخاذ مواقف حازمة إزاء الحوادث الدولية الخطيرة، كاعتداء الصين على اليابان، وإيطاليا على الحبشة، وألبانيا وألمانيا على النمسا وتشيكوسلوفاكيا. . . إلخ. كما أن الولايات المتحدة التي كانت العصبة فكرة رئيسها ولسن، لم تشترك فيها، وحدث أن انفصلت ألمانيا عن العصبة عام ١٩٣٣ دون أيّ رادع. وبهذا كانت مؤسسة دولية غير ذات قيمة.

ولقد جاءت هيئة الأمم المتحدة انعكاساً لميثاق الأطلسي بين بريطانيا وأمريكا في ٤ آب/ أغسطس١٩٤١ الذي نادى بالاتجاه نحو إنشاء هيئة عالمية، وقُرِّر في المؤتمر الثلاثي الذي عقد في موسكو (أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣) إنشاء هيئة دولية، وقُدِّم بالفعل مشروع إنشاء الهيئة العالمية، وعرض على بساط البحث في مؤتمر (دمبرتون أوكس) الذي عقد في واشنطن. وتأكدت مبادئ ميثاق الأطلسي في مؤتمر يالطا، الذي عقد في شبه جزيرة القرم (٤ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٥)، وعُزِّز بمؤتمر سان فرانسيسكو في المدة ما بين ٢٥ نيسان/ أبريل و٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، وتمّت الموافقة عليه بالإجماع في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥.

وهنا ظهرت «العالمية» في هيئة دولية هي الأمم المتحدة، وادّعت حفظ الأمن والسلام الدولي. كما إنها ألزمت الدول غير الأعضاء بضرورة حفظ الأمن الدولي، أي أنها جاءت انعكاساً لواقع الحرب والحلفاء المنتصرين، وألزمت العالم بما أرادته، بل إنها جاءت أيضاً بعد التشكيل الجيوسياسي القسري في أوروبا وآسيا

(١) نستحدم مفردة العالمية دائماً بين معترضين، فمشروع العالمية لم يكن آنذاك محققاً لأن عصبة الأمم كانت تعبيراً عن مصالح أوروبا فقط. والدول غير الأوروبية التي كانت ضمن هذه العصبة كانت مرتهنة لسياسات الأوروبيين، لأنها كانت بلا سيادة، وقد قبلت عضويّتها بناءً على موافقة الدولة التي استعمرتها. وعلى كلٍّ، فإننا نستخدم مصطلح «العالمية»، بمعنى المشروع الاسمي لفرض عالمية ما في السيطرة والضبط.

وأفريقيا باتفاقات عالمية. وكان أن ظهرت الدول السياسية الحديثة التي انضمت تلقائياً إلى هذا التشكيل الذي كان نظرياً (عالمياً)، إلا أنه كان بالفعل تعبيراً عن قيادة من الدول «العظمى» لعالمية إرادتها، وتشكيلاً عاماً دون إرادة شعوب الدول الأخرى. وقد تأكد الواقع الجيوسياسي عندما تشكّل مجلس الأمن من الخمسة «الكبار» المنتصرين، ومن أعضاء يُراعى في انتخابهم التوزيع الجغرافي للأعضاء غير «الدائمين». فحُرمت أفريقيا وآسيا من التمثيل بقدر كاف، بينما ظفرت أوروبا وأمريكا بالنصيب الأكبر.

وقد تأكد هزال هذه «العالمية» أثناء الحرب الباردة وانقسام «الكبار» إلى كتلتين متصارعتين، فيما كان «غير الدائمين ـ الصغار» محكومين داخلياً وإقليمياً بنتائج هذه الصراعات. وكان ذلك واضحاً أيضاً في تصرفات هيئة الأمم المتحدة إزاء طلبات الانضمام إلى عضوية الجمعية العامة، وقضايا مثل فلسطين، وكوريا، وتأميم بترول إيران، ومشكلة قناة السويس، والاحتلالات الإسرائيلية عام ١٩٦٧، واحتلال لبنان عام ١٩٨٢.

وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد قامت، اسمياً، على أسس حفظ السلام والأمن، وتنمية العلاقات الدولية، وتحقيق التعاون الدولي، واحترام حقوق الإنسان. . . إلا أن نظام «الفيتو» قد حرم الأمم الأخرى من أن تكون طرفاً فاعلاً وعلى قدم المساواة مع الآخرين. وهكذا نشأت العالمية أو الدولية[٢]، على أساس من ميزان القوى العالمية، وبطبيعة الأحوال ليس على أساس من تحقيق العدالة بالمعنى القيمي والفلسفي.

أيّ أن نظام المصلحة الذي أقام السياسة أولاً، والدول ثانياً، هو الذي أدى إلى الانقسام إلى كتلتين كبيرتين في معركة الحرب الباردة. وفيما دأبت روسيا السوفياتية على عرقلة قرارات مجلس الأمن التي لا تروقها، كانت المنظمة تبدي تحيّزاً ظاهراً نحو المعسكر الأنغلو ـ أمريكي المتكوّن من دول غرب أوروبا والجمهوريات الأمريكية ودول الكومنولث الأنغلوساكسونية ونيوزلندا واتحاد جنوبي أفريقيا. وقد استطاعت هذه الكتلة أن تُشكّل ثقلاً كبيراً لعدة أسباب أهمها: أن أعضاءها فاقوا نصف أعضاء الدول في الجمعية العامة، وتوفر الإمكانات الاقتصادية لها، ما يجعلها تؤثر في الكثير من النصف الثاني المتبقي، فضلاً على سيطرتها على أهم

(٢) لا نجد اختلافاً كبيراً بين العالمي والدولي؛ لأنهما متحدان في المعنى على اعتبار أن الدولة هي هوية العالم المعاصر، وفي تقديرنا فإن التمييز بينهما هو محض إجرائي.

المواقع الاستراتيجية، وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وتمتعها بثلاثة مقاعد دائمة في مجلس الأمن، وارتباطها بأحلاف دولية خارج نطاق الجمعية العامة.

لقد انبثقت عن الأحلاف الدولية محاولات كتل إقليمية وقاريّة. وقد أقامت الممارسة السياسية منذ تشكيل النظام العالمي السابق، هوة واسعة بين الأفكار النظرية حول القانون الدولي وحلّ المنازعات بالطرق السلمية، وبين واقع السياسة البراغماتية، الأمر الذي بدت فيه أفكار من قبيل القانون الدولي والأمن والسلم العالميين، ضرباً من آمال كتلك التي عُرفت باليوتوبيا.

وهذا الأمر تأكد من ممارسات النظام العالمي السابق، حيث أقام مجلساً للأمن يستند، في مطلقية قدرة الفرض في قراراته، إلى الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، أي أن هذا المجلس لم يكن أكثر من تجسيد لواقع قائم. وهذا الواقع ناجم بالتالي عن إرادة القوى المنتصرة، لا إرادة القوى النازعة إلى السلام. وبهذا، فقد تراجعت كثيراً تجربة العالمية عن إطارها العدالي إلى إطارها الإكراهي والإجباري.

والواقع أن عدم إعطاء أولوية لإصلاح النظام الدولي الجديد، بتجاوز هذه الثغرات، سوف يطوّر النظام السابق، ولكن ليس إلى نظام أكثر عداليّة، بل إلى نظام للضبط العالمي المقنّن، وقد يكون ذلك أميل إلى التحقق بالطرق السلمية المحاطة بعملية إكراه اقتصادي وسياسي، وهي لا تختلف عن الإكراه المباشر العسكري إلا بالدرجة فقط، وربما بالحقل المعتمد.

وإذا كانت الأفكار لا تصنع الواقع حقاً، وإذا كانت الإرادات الطيبة لا تستطيع أن تقدم أكثر من محاولات قد تفيد في «رتوش» وظلال لسياسة الأمر الواقع والتجاذب والتنابذ الدوليينّ، فإن قيمة هذه الأفكار أنها تؤكد منذ أربعة قرون، على أقل تقدير، أهمية نظام دولي يصنعه العالم بإرادته، ويجعل فيه السلام غالباً على الحرب، أو أنه يقيم الضبط العالمي على أساس وسائل السلام والردع دون استخدام القوة دائماً.

ولكن إذا كانت الحروب «الطاحنة» تتراجع هذه الأيام مع هذا النظام، خاصة بالنسبة إلى استحالة هذه الحروب بين العملاقين بسبب الردع النووي، فإن حروباً من نوع آخر ما تزال تشكل منطق السياسة، ذلك أن بعض الحروب تبقى كنوع من تصفية الحسابات الأخيرة، أو كضرورة لعدم توفر الإمكانية لتجاوزها نحو السلم.

ثانياً: سقوط الاتحاد السوفياتي
ومحاولة بلورة النظام الدولي أحادي القطب

شكّل سقوط الاتحاد السوفياتي فرصة لبعض الباحثين الأمريكيين لإعلان موت النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والتخطيط لنظام أحادي القطب، باعتبار أنه يجب على المنتصر في الحرب العالمية أن يفرض قواعد اللعبة الدولية. وهكذا وخلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٦ منعت أو امتنعت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن عن استخدام حق النقض (الفيتو) ما خلا الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. وتحاشت الدول العظمى الأخرى مواجهة نزوع الولايات المتحدة إلى ما سمي بـ «الحرب الاستباقية» في مجلس الأمن، وصولاً إلى قرارات تسمح ولا تسمح في آنٍ، وفقاً لتأويل هذه الدولة العظمى أو تلك، بالعمل المذكور، وبات واضحاً أن هنالك انتظاراً دولياً لما ستتأتى عنها مغامرة الأمريكيين في العراق لمعرفة كيفية ظهور وتبلور نظام عالمي.

ثالثاً: كيف نظّر لمشروع النظام الدولي أحادي القطب

حاولت مجموعة من اليساريين المنقلبين إلى نظرية ليو شتراوس وولستيتر المناهضة لليبرالية السياسية والنسبوية، المناوئة للسياسة الواقعية ومبدأ البراغماتية والوظيفية في العمل السياسي، رسم مشروع أيديولوجي لنظام عالمي تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ألّف شتراوس ما لا يقل عن ستة عشر كتاباً، معظمها من الكتب الطويلة، وتحمل عناوين لا تثير الاهتمام، مثل: **المدينة والإنسان** أو **الحق الطبيعي والتاريخ**... إلخ.

النقاط الرئيسية عند شتراوس التي ينهل منها المحافظون الجدد تتركّز في:

١ ـ حول رؤيته أن الديمقراطية يجب أن تكون قوية بصورة كافية حتى تستطيع أن تقف في وجه «الطغيان» الذي يشكّل الخطر الأمثل على البشرية. وفي هذه النقطة بالذات تظهر مقولة «إن ليس ثمة من فلسفة بريئة» بشكل واضح

(٣) عادت روسيا والصين إلى استخدام هذا الحق اعتباراً من عام ٢٠٠٦ على قضايا بسيطة تتصل ببنما مثلاً كنوع من الرسالة إلى أن النظام العالمي القائم على الأحادية القطبية فشل في بلورة نفسه بهذه الطريقة، إثر انهيار مشروع المحافظين الجدد.

للغاية، ففلسفة شتراوس هي ردّ فعل عنيف على النازية التي عرفها في شبابه، والتي هرب منها إلى الولايات المتحدة. وهذا ما يفسر تنظيره حول أهمية اتخاذ القوة في نقل الديمقراطية إلى العالم؛ وهذا هو شعار هذا التيار في البنتاغون في عهد جورج بوش الابن.

ولعل شتراوس كان يريد أن يدرأ (نظرياً) عن العالم شرور الضياع الذي عرفته جمهورية فايمار بين مطرقة النازية وسندان الشيوعية، وهو يحمّل الغرب مسؤولية عدم التدخل المبكر لإنقاذها من براثن النازية، وإنقاذ العالم من مساوئ «التماهي» بالنظام الشمولي التوتاليتاري السوفياتي. وهذا ما يتضح بقوة ووضوح من خلال كتابه **نقد الدين عند سبينوزا** عندما أدان العدالة التي لا تتمتع بالقوة اللازمة لتنفيذ محتواها (العدالي).

ولعل في هذا ما يفسر البعد الأيديولوجي عند هذا التيار ـ أقلّه لدى الذين يقتنعون به ولا يستثمرونه لاعتبارات أخرى ـ وهو البعد الأيديولوجي المفرط في تداول نظرية «القوة لأجل» أو «القوة لغاية»، وهي التي على أساسها يتم نقد الأمم المتحدة ومجلس الأمن لعدم قدرتهما على ردع «الخطر» الاحتمالي، تماماً كما فعلت عصبة الأمم مع ألمانيا، عندما اعتمدت المسايرة والاحتواء والحوار مع نظام قمعي نازي خطير على الديمقراطية، وهذا ما نظَّر له ريتشارد بيرل (أمير الظلام) كثيراً قبل الحرب على العراق.

٢ ـ العنصر **الثاني** الذي يعتمده تيار اليمين الجديد من فلسفة شتراوس يتصل اتصالاً وثيقاً بالعنصر الأول، وهو مخاطر العنصرية على الدول دون ديمقراطية.

فالطغيان والتوتاليتارية، كلاهما عند شتراوس نتاج لنمو ترافق مع رفض القيم الأخلاقية والفضيلة. وهذا نتاج ـ كما أسلفنا ـ للتاريخية الفلسفية عند ماركس وهيغل التي أنتجت رفضاً لأي قيمة عليا، ولليبرالية النسبوية التي اعتبرت أن كل المواقف الأخلاقية نسبية في المآل الأخير، مما أفقد المجتمعات الصناعية والمعصرنة في كل من الاتحاد السوفياتي، وحتى الولايات المتحدة، أهمية الاعتراف بمرجعية عُليا أخلاقية تكون مقياساً للخير دون الشر.

وعلى هذا، فإن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يتساويان عند شتراوس خُلقياً، الأمر الذي يستدعي لديه ولدى من سيأتي بعده «ثورة» على السياسة؛، التي تحرّم القيمة الأخلاقية التي تعتبرها «مضافة» إلى العمل السياسي. وهنا يضفي شتراوس كغيره من الفلاسفة مجموعة من الحمولات الأخلاقية على

السياسة، في وقت تصرّ فيه السياسة على أن تكون «فناً للممكن»، بينما يبقى تعريف الأخلاق «ما يجب أن يكون»، وهذا ما لا يريد أن يفهمه شتراوس.

يرى شتراوس أنه لا يجوز للسياسة أن تحرّم استصدار أحكام بالقيم الخيّرة، وأن من واجب الأنظمة الخيرة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الأنظمة الفاسدة. وهذه الرؤية ستحكم عقلية اليمين الجديد التي ترى في نظامها السياسي ذروة الخير وأنظمة الآخرين ذروة الشر، على رغم أن شتراوس نفسه لم يكن يعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة كأكثر من «أقل الأنظمة سوءاً»، إلا أن تلامذته من أمثال ألان بلوم وبول وولفويتز ووليام كريستول قد «فرّخوا» من يعتبر بأن نظام الولايات المتحدة الأمريكية هو مثال الخير الذي يجب أن يستعمل كل وسائل القوة لفعل ذلك الخير إلى الآخرين. ومن أمثال هؤلاء ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وأبراهامز. . . إلخ، الذين استطاعوا أن يستثمروا لحظة «الغباء في التاريخ»؛ أعني الخطأ القاتل الذي ارتكبته منظمة القاعدة، كي يستولوا على القرار السياسي للحرب، وعلى جزء مهم من القرار والممارسة الدبلوماسية بتغييبها لصالح استعمال «القوة».

وهؤلاء الذين يشرعنون استعمال القوة ينهلون أيضاً من تلامذة شتراوس، من أمثال: والتر بيرنز، وهارفي مانسفيلد، وهاري جافا، الذين اعتبروا أن مؤسسات الولايات المتحدة الديمقراطية هي المرجعية التي يجب اعتمادها في العالم كمثال. . . للخير!

ومن هنا يسير ريتشارد بيرل وصحبه على قاعدة أن طبيعة الأنظمة هي الأهم في التعاملات الدولية؛ فإذا لم تكن ديمقراطية، فإن ليس لأحد من الأنظمة الديمقراطية أن تتعامل معها، بل يجب أن تقوضّها وتحرص على ألا تقوم المنظمات الدولية تحت عنوان وذريعة «حفظ السلام الدولي» بتهيئة الظروف لاستمرارها. وهنا بالذات إذا ما فعلت تلك المنظمات ذلك، فإن الضغط يجب أن يكون عليها أيضاً، ولا مانع من إضعافها. . . وتخطيّها.

كانت الكذبة الدنيئة، حسبما يقول جيفري شتاينبرغ، أو الإعلام الكاذب عند ليو شتراوس وتلامذته، المفتاح للوصول إلى السلطة السياسية والمحافظة عليها. والسلطة السياسية الفجّة بالنسبة إليهم هي الهدف النهائي عند شتراوس وأتباعه، حيث لا توجد مبادئ عامة، ولا يوجد قانون طبيعي، ولا فضيلة، ولا يوجد «حب إلهي» ولا فكرة للإنسان في صورة الله.

فليو شتراوس، في واقع الحال، كان يرفض الفلسفة النسبية والليبرالية معاً

باعتبارهما فوضى أخلاقية، مطالباً بوضوح أخلاقي، إلا أن وضوحه الأخلاقي المزعوم كان براغماتياً بامتياز، إذ انطلاقاً مما أسماه شتراوس «إعادة اكتشاف لأفلاطون حقيقي» الذي شوّهته الأفلوطونية المحدثة، وكذلك فعل المفكّرون المسيحيون، رأى شتراوس أن الحقيقة هي مسألة نخبوية لا تستطيع العامة أن تفهمها، ولذلك فهو يطالب بتزويد البشر العامة بالأكاذيب عن الحقائق السياسية، على أن تحتفظ فقط النخب بتلك الحقيقة، على طريقة الكهنة في الحاضرة الفرعونية، التي كانت تحتفظ بالمعرفة، مما يعطيها عمقاً وسلطةً وقوة، ولا يجب ولا يستطيع العامة أن يصلوا إليها على أن لا تظهر تلك الحقيقة الخفية إلا عبر الأعمال والأفعال والوقائع، وكأنه كان يعيد على المستوى المعرفي ما رآه ميكيافيل، وبعده غوستاف لوبون، في **سيكولوجية الجماهير** من أن العامة لا يفهمون، وهنالك هرمية طبيعية بين البشر، حيث يقرّ شتراوس بأن على الحكام أن يقيّدوا البحث الحر، وأن يستثمروا ويستغلوا تفاهة الناس وصغائرهم، من أجل أن يحفظوا المجتمع مستقراً ومنضبطاً.

وتذهب النظرية التي تأسست بناء على هذه الفلسفة السياسية إلى الصورة التالية: على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي القوة الأولى في العالم، إلا أنها تردّدت طويلاً قبل أن تأتي أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كي تغيّر لها أولوياتها، وتجعلها تبحث في وضع استراتيجية جديدة تتجاوز استراتيجيتها للمرة الثانية بعد الخروج من العزلة العالمية عبر الردع والاحتواء بالاستراتيجية التي رسمها الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في خطابه في ١٢ آذار/مارس ١٩٤٧، ودرجت عليها سياستها طيلة خمسين سنة ونيّف.

صحيح أن عهدي رونالد ريغان وبيل كلينتون قد شهدا تطوراً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنهما أبرزا محاولتين «جزئيتين»، وليسا مشروعين استراتيجيين متكاملين. لكننا نستطيع القول إن إرهاصات الاستراتيجية الحالية قد أتت من تلك المحاولتين. فقد تميزت تلك «التباشير» للسياسة الأمريكية بتطوير استراتيجية «التدخل الانتقائي» في الدول والمناطق المختلفة، وذلك بدرجات متباينة من الحدة اعتماداً على نوع المشكلة واللحظة، وما يراه الرئيس الأمريكي مناسباً.

ففي نهاية الثمانينيات، سجلت الانتقائية في التدخل الأمريكي خطوطها العريضة بالاعتماد على مبادئ عامة تتراوح بين المبرّرات الأيديولوجية الظاهرية للخلفية الأخلاقية للتدخل، والحاجات الاستراتيجية الكافية لحماية المصلحة

القومية الأمريكية. وكانت هذه الانتقائية محكومة بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية، واحتمال وجود حلفاء، ولا سيما في منطقة التدخل لتحميلهم الأعباء المالية والتمويلية والبشرية، وتوافر استراتيجية لـ «الخروج» من مأزق التدخل وعدم القدرة على الخروج؛ وهذا أمر من أهم قواعد السياسة أصلاً.

كما أن نتائج هذا التدخل من حيث ترك المنطقة لاستقرار ثابت فيها وإقامة تحالفات، أو تبعية، بمعنى أدق، تحت قاعدة التعاون الثنائي؛ كل ذلك كان أساساً في بناء استراتيجية التدخل الانتقائي، التي كانت تستند ـ فعلياً ـ إلى المصالح الأمريكية القومية دون مصالح الآخرين. وهذا ما عبّر عنه كولن باول، وزير الخارجية الأمريكية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بقوله: «إن الولايات المتحدة مهتمة بحشد تحالف، ولكنها عندما تجده لا يخدم التعددية في المصالح القومية الأمريكية أو أن مشاركة الآخرين لا تخدم مصالحنا القومية، بل تخدم الأهداف التي يراها الآخرون، علينا أن نعبّر عن ذلك علناً».

مع الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وجدت الولايات المتحدة، فضلاً على المبرّر، نفسها أمام تحد حقيقي دفع استراتيجييها إلى إعادة رسم الاستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خصوصاً أن ٤٠ دولة قد أيدت هجومها على أفغانستان، مقارنةً بـ ٢٨ دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام ١٩٩١، كما أن هذا التأييد جاء بعد ٢٦ يوماً من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بالقياس إلى ١٦٥ يوماً، كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهّل استصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتم وضعها في تقرير للبيت الأبيض، اعتبر بمثابة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

صحيح أن بعض القادة الأمريكيين قد اعتبر أن التقرير يحسم نقطة انعطاف بين سياستين: **الأولى** سياسة الاحتواء والردع، و**الثانية** سياسة القضاء على الأعداء، إلا أن التقرير المذكور لم يجعل استراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذ اعترف بضرورة الردع أولاً، ثم الانتقال إلى القضاء على «العدو» إذا فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الاستراتيجية عندما نقرأ فيها: «إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية». ويتجسد هذا الوضع بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها في وضع أقوى دولة في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم

سياستها أن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن متوافقاً عليه، ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون للرئيس جورج بوش في استراتيجيته الجديدة عندما قال: «ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه». وهنا نلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة.

لكن جبروت القوة أوحى للقادة الأمريكيين آنذاك بإمكانية السيطرة الفعلية على العالم. وإذا كان هذا الأمر سيصطدم بإيرادات أخرى في العالم، إلا أن ذلك لا يعفي من مجرد المحاولة.

وهذا التأرجح بين «الأحادية» في السياسة الدولية والعودة إلى مشاركة الآخرين، لم يحسم صورة العالم الاستراتيجية النهائية. لكن، مع ذلك، فإن انسحاب واشنطن بشكل أحادي من معاهدة الحدّ من انتشار الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية، ومن معاهدة كيوتو، ورفض المصادقة على معاهدة إنشاء محكمة جرائم حرب دائمة، وعقد مجموعة معاهدات مع الدول التي تريد التوقيع على معاهدة إنشاء المحكمة المذكورة، لاستثناء جنود الولايات المتحدة من الخضوع لها؛ كل ذلك أعطى انطباعاً بالرغبة في استمرار الأحادية، ورفض مشاركة الآخرين، بل والانقضاض على كل صور التعاون الدولي القائم على النّدية، بما في ذلك التوجّه نحو الإطاحة بالأمم المتحدة، عبر عدم المشاركة في بعض منظماتها، وعدم الإيفاء بالتزاماتها نحوها، إضافة إلى السعي إلى الإطاحة ـ مؤخراً ـ بميثاقها عبر رفع شعار «إما أن نهاجم العراق بقرار أو دونه».

فضلاً على هذا وذاك، فإن الخط الناظم للاستراتيجية الأمريكية يقوم على فلسفة خطيرة هي الفلسفة «المانوية»، التي تقسم العالم إلى خير مطلق، وشر مطلق؛ إلى أبيض وأسود، وبوضع العالم بين خيارين (إما. . أو)؛ إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب.

رابعاً: تداعيات تشكيل الاستراتيجية الجديدة

لم تكن استراتيجية بوش تأييداً لصراع الحضارات، كما يتم تصويرها في أغلب البلدان العربية والإسلامية، مع أن ثمة واقعتين ـ على الأقل ـ تحثّان على اعتبارها كذلك: فهي قد اعتمدت على آلية من توجيه العمليات الانتقائية في سياق مسار تثبيت نفسها على أهداف تتجانس مع الضربة التي وجّهت إليها.

لقد استهدفت إرهاصات الاستراتيجية الأمريكية (التي وجدت نفسها تصوغ

أو مجبرة على أن تصوغ نفسها بعد ضربة إرهابية) أن يتم عزل الإرهاب الدولي، وذلك كان لا بد له من أن يتركّز على أهداف بعينها، على الأقل في المرحلة الأولى، ريثما تتحدّد الأهداف اللاحقة، وتمثلت هذه الأهداف بتدمير شبكات طالبان والقاعدة، أقله في أفغانستان. ولأن الحرب ضد هؤلاء كان أشبه بقتل ذبابة في الظلام، لم يتم تحديد فترة وفعالية هذه الاستراتيجية، لكنه وضع ساحة عمليات لها، وهي الساحة العربية في الشرق الأوسط لوضع الآخرين في العالم أمام حقيقة منتهية.

الاستراتيجية الأمريكية التي كانت قيد النشوء، لم تفكّر في أن تربط بين ما حدث للولايات المتحدة وما يحدث في الشرق الأوسط، كما أنها اعتبرت، ولو بصورة ضمنية، أنها لن تكافئ الإرهاب بالربط بين أعماله والقضية الفلسطينية.

ونستطيع القول إن سياسة التدخل الانتقائي ليست وليدة هذه الاستراتيجية أو وليدة الظرف الذي ألمّ بالولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، فمن المعروف أن أنواعاً من «التدخل الانتقائي» قد طوّرت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وخلال عهدي الرئيسين رونالد ريغان وبيل كلينتون. وهي قد شكّلت بإرهاصاتها الأولى سياسة خارجية لكلا الحزبين تحسن وضعهما الخارجي، وتستثمر في الانتخابات الداخلية عند اللزوم، ولم يكن يخطر حتى للاستراتيجيين الأمريكيين أن هذه الشذرات التي طبقت بدرجات متباينة من الشدّة، اعتماداً على آنيات الأحداث، وطبيعة اللحظة، وما يفضله الرئيس شخصياً، التي رأيناها في ضرب ليبيا أو الهجوم على بنما أو التدخل في الصومال، ستفرض نفسها كاستراتيجية شاملة في مطلع القرن الواحد والعشرين، لتصبح تحت مُسمّى «سياسة التدخل الانتقائي».

وعلينا أن نتذكر أن «سياسة التدخل الانتقائي» الشاملة اليوم لم تكن إلا موسمية قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فقد كان للرئيس بوش أن أعلن عن برنامجه الانتخابي الذي تضمّن أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٠، الأولويات المحلية، مثل: إصلاح التعليم، والبيئة، وإيصالات المدرسة الخاصة، والمبادرات المبنية على أساس الثقة، ومصادر الطاقة وإنتاجها، وخلق فوائد دواء الوصفة الطبية، والإعفاء الضريبي، وعرض الحافز الاقتصادي، والرعاية الصحية، والقيم، والأخلاقيات، وطرح فلسفة «التعاطف في الحكومة».وقد احتوت السياسة الخارجية على عناصر القضايا المحلية، كالمخدرات غير القانونية، ومسائل التجارة، ودرء الإرهاب، وقضايا الهجرة، ومسائل الطاقة، واستقرار العملة.

خامساً: تقرير البيت الأبيض عن الاستراتيجية الجديدة

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أي بعد عام فقط من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أُعلنت الاستراتيجية الأمريكية، وهي نسخة مزوّقة ومزيّنة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد لفايث وجماعة المحافظين الجدد، وبالأخص للأفكار التي يقف وراءها المحافظون الجدد، حيث ينتهي نص الاستراتيجية الأمريكية، كما صيغ في تقرير البيت الأبيض، ببادئة تعكس محور عمليات سياسة التدخل الانتقائي القادمة، ومسرح عملياتها، بالقول إن الحرب ضد الإرهاب لا تقوم على أساس صراع حضارات، ولكنه صراع على مستقبل العالم الإسلامي؛ أي أن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي هو حقلها.

ففي مقدمة النص ثمة ربط بين هذه الاستراتيجية وما يراه الأمريكيون انتصاراً في «الحرب العالمية الثالثة»؛ إذ يعتبر أن صراع القرن العشرين بين الدول الحرة (ويقصد أمريكا والعالم الرأسمالي) والدول الدكتاتورية (ويقصد الاتحاد السوفياتي ومنظومته) قد انتهى بانتصار حاسم لصالح الحرية. لهذا، ومع بداية القرن الواحد والعشرين، تفتح الأبواب لتحقيق ما لم يتحقق في الماضي في تاريخ البشرية، وهو احترام حقوق الإنسان وضمان الحرية السياسية والاقتصادية. والولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وإذ يستدعي رسم الاستراتيجية الجديدة حقنها ككل سياسة بحمولة أيديولوجية وأخلاقية إضافية لتبريرها وتعبئة الإمكانات والبشر لخدمتها، يقول التقرير: «الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية، يتمثلان في نقل مبادئ الدستور الأمريكي إلى العالم. فالدستور الأمريكي الذي ظلّ الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة، يمكن أن يهتدي به الآخرون في حكم أنفسهم، لأنه يكفل أعلى فرص الحرية. كما أن على الشعب الأمريكي أن يثبت لبقية العالم أن الناس من كل الأعراق والأديان والأوطان يمكن أن يعيشوا أحراراً ومتساوين في دولة واحدة.

ويستشهد التقرير بإنجازات سابقة جزئية (ولم تكن شاملة، كما هو الحال اليوم)، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حوّل الأمريكيون، حسب زعمه، ألمانيا واليابان وإيطاليا من دول دكتاتورية تريد السيطرة على العالم إلى دول حرة أصبحت في مقدمة دول العالم، وتشجيع دول وسط وشرق أوروبا على الانضمام إلى الكتل الديمقراطية. ولهذا، فإن أدوات الاستراتيجية الجديدة تقوم على التعاون مع الدول الديمقراطية للضغط على الدول غير الديمقراطية، والتركيز على حرية

الأديان وحرية الفكر، والتصويت في المنظمات الدولية لنشر الحرية والديمقراطية.

ومع أن هذه هي الحاملة الأيديولوجية والأخلاقية للاستراتيجية، إلا أنها تتناسب مع تعبئة الرأي العام الأمريكي، وجزء من الرأي العام الغربي، وبعض الرأي العام العربي الذي يعيش أوهام «الخلاصية» التي ترى في الديمقراطية، على أي حاملة وكيفما اتفق، فرصة لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها.

وسيرورة تحقيق هذه الاستراتيجية تتمثل في الحرب، التي تشكل هذه الاستراتيجية أداتها، وليس العكس، كما يتم تصوير الأمر، والحرب على الإرهاب هو البداية.

ولأول مرة يعرّف الأمريكيون الإرهاب على أنه «العنف المخطط مسبقاً لتحقيق أهداف سياسية ولقتل الأبرياء والمدنيين»، مع أنه يعترف بوجود مظالم حقيقية كثيرة في العالم تمنع من تحقيق السلام والاستقرار الدائم، لكنه يعلن انتهاء عصر الكفاح المسلح وحركات التحرر الوطني، لأنه يعتبر أن هذه المظالم لا بد من القضاء عليها بالطرق السياسية، وهي لا تبرّر ما يسمّيه الإرهاب، الأمر الذي يعطي انطباعاً، بتقرير الأمريكيين، اعتبار كل عمل مسلح ضد قوة احتلال إرهاباً، وهو الاعتبار الذي لم يأتِ اعتباطاً إنما يحكمه أمران:

الأول، مساحة الضبط الشاملة في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للعالم، فلا يجوز وفقاً لها لأي قوة أن تطلق طلقة إلا بتوافق مع الولايات المتحدة، كما يجب إنهاء ظاهرة القوى الصغيرة التي قد تنطلق إلى العمل المسلح، وتحظى بأسلحة الدمار الشامل. وهذه الرغبة في الضبط تفسر التدخل الأمريكي لضبط حتى التسلح التقليدي للدول، فالمطلوب منع تسلح أي قوة في العالم إلا بصفقة مساومة سياسية وبحسابات شاملة.

الثاني، رسم محرم (تابو TABU) على الشعوب التي ستهاجمها أمريكا بالتدخل المباشر، أن تقاوم الاحتلال، لأنها ستغدو عندئذ إرهابية. وهذه إحدى مظاهر الرغبة الأمريكية في الإطاحة بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، باعتباره من مخلفات النظام العالمي القديم، ورسم ميثاق يعترف بانتصار الولايات المتحدة وتسيّدها قيماً وقوة على العالم.

وأفادت تلك الاستراتيجية أن الولايات المتحدة لن تقبل بتسوية مع من تسميهم الإرهابيين؛ فهي إذاً معركة غير سياسية، فيها مخالفة لأهم قواعد

السياسة، وهي أن لا يكون في أي معركة سياسية «منتصر أوحد ومهزوم أوحد»، لكنها معركة «كسر عظم»، لن تقدم فيها الولايات المتحدة ـ بحسب التعبير الرسمي ـ أي أعذار للإرهابيين، ولن تقدم أي تنازلات لهم، وبالتأكيد، لن تتفاوض معهم. وتفسيرها لهذا الأمر أنه، أي الإرهاب غير شرعي، وأنه مثل ظواهر تاريخية سابقة، كتجارة الرقيق، وقراصنة البحر، والإبادة الجماعية. ولا بد من أن يكون مصيره مثل مصيرها، مستدركة بأنها تعرف أن الحرب ضد الإرهاب ليست مثل أي حرب أخرى في تاريخها، وبالتالي فهي مصرّة على الانتصار على الإرهاب، بالطرق الآتية:

ـ تدمير المنظمات الإرهابية وقياداتها وإمكاناتها.

ـ التعاون مع حلفائها لتحديد الإرهابيين والقضاء عليهم.

ـ التركيز على الإمكانات المادية للإرهابيين وتجميد أموالهم.

وفي إشارة إلى الرغبة في تغييرات ستعمل الولايات المتحدة على رسمها في الأنظمة الدينية في العالم الإسلامي، يقول النص: «ستؤيد الولايات المتحدة كل «حكومة حديثة ومعتدلة، خاصة في العالم الإسلامي، للقضاء على الظروف والعقائد التي تشجع الإرهاب».

ولم يكن يبدو أن الولايات المتحدة في ما رسمته آنذاك لدورها في المستقبل مستعدة للتخلي عن مبدأ عدم التورط بصورة مباشرة في المشاكل الإقليمية، حرصاً على هيبتها، كما أنها غير مستعدة من قريب أو بعيد لاعتماد مبدأ قرارات الأمم المتحدة كمرجعية، فهي تفضل تعميم ثقافتها السياسية القديمة ـ الجديدة، وهي سياسة المساومة، التي تعني توافقاً يفرضه ميزان القوى السائد على الأرض دون اعتبارات السيادة أو قرارات مجلس الأمن، لأن الأخيرة هي من مخلفات النظام العالمي القديم، والنزوع الأمريكي الحالي يتمثل ـ باختصار ـ في رسم قواعد مختلفة للتعاملات الدولية. ولهذا، اقترح تقرير الاستراتيجية الجديدة معالجة المشاكل الإقليمية بالعمل على تأسيس منظمات ومؤسسات دولية للمساعدة في حل المشاكل الإقليمية الدولية، أي أن ما كان غير مقبول، وهو تدويل التدخل الدولي لحل المشكلات، أصبح اليوم مشروعاً أمريكياً، ولكن بشرط أن يكون بقيادة أمريكية، ووفق الفلسفة السياسية الأمريكية التي تقوم في أحد أوجهها على عدم الانتصار للضعيف، حتى وإن كان الحق وقرارات الشرعة الدولية إلى جانبه، ووفق قاعدة معلنة، وهي «عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم»، وبالتالي ترك

الشعوب لتُطبخ على نار الصراعات إلى أن يطلبوا المساعدة، فتكون تلك المنظمات جاهزة لحل «توافقي»، إذ تستدرك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: «إن السلام الدائم سيتحقق عندما يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على حل المشاكل بينهم».

والمثال واضح في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حيث يتوجب على الفلسطينيين القبول بقيم الولايات المتحدة من الديمقراطية وحكم القانون، ونبذ الإرهاب، أي نبذ كل عمل مسلح، والقضاء على الفساد، قبل تأسيس دولة لهم. أما عن الدور الإسرائيلي، فيتمثل برؤية أن تأسيس حكومة فلسطينية ديمقراطية يخدم مصالح إسرائيل، وأن الاحتلال الدائم يهدد ديمقراطية إسرائيل وهويتها (اليهودية). لهذا ستواصل الولايات المتحدة «تحديها» لإسرائيل بأن تؤيد وتعمل على تأسيس دولة فلسطينية فعالة. وعندما يحدث تقدم نحو الأمن الكافي (وهذا هو الشرط)، على إسرائيل أن تنسحب إلى مواقع أيلول/ سبتمبر (سنة ٢٠٠٠ (قبل انتفاضة الأقصى).

واستكملت الاستراتيجية الأمريكية صورة سيطرة الولايات المتحدة بالموقف ممن تسميهم الدول المارقة، التي ليس لها تعريف محدد، ولكن لها أوصاف مطاطة قابلة للاتساع والتضييق بحسب الظروف:

ـ حكامها يضطهدون شعوبهم ويسرقون ثرواتهم.

ـ لا يحترمون القوانين الدولية ويهدّدون جيرانهم.

ـ يؤيدون الإرهاب (وطبعاً بما فيه دفاع الشعوب عن أراضيها ومقاومة الاحتلال).

ـ يكرهون أمريكا ومبادئها!!! وهذا أخطر ما في هذا التوصيف، لأنه يدخل في حقل الوجدان العام للبشر والمواطنين.

والاقتراح لمواجهة هذه الدول، التي ينطبق توصيفها باعتماد أحد الأوصاف الأربعة السابقة على جميع الدول في العالم، هو «وقفها قبل أن تحصل على أسلحة الدمار وتهدد الولايات المتحدة، حيث استطاعت الولايات المتحدة، بعد عشر سنوات، أن تفهم حقيقة هذا الخطر الجديد». فلأن هناك علاقة وثيقة بين الدول المارقة والإرهاب، «فهي (أي الولايات المتحدة) لا تقدر على الانتظار، والتحرك هنا يجب ألا يكون بالاحتواء أو الردع (وهذا تصريح واضح بإلغاء مبدأ ترومان)، لأن هذه الدول لا يفيد معها احتواء أو ردع، ولأنها قد تحصل على أسلحة الدمار وتستعملها. وأيضاً، لأن الاحتواء والردع لا يفيد مع الإرهابيين، لأن هدفهم

التدمير والخراب وقتل الأبرياء، ولأن من يسمّون جنوداً لديهم يريدون الاستشهاد»، وهذا التوصيف ينطبق على كل ظواهر القنبلة الحيّة.

وعيّنت تلك الاستراتيجية نفسها كاستراتيجية حرب معتبرة أن «التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة قد تغيّر، فلا بد من أن تتغير طرق مواجهتها لهذا الخطر الجديد. ولهذا، فان قواتها المسلحة آلت على نفسها الآتي:

ـ طمأنة حلفائها وأصدقائها.

ـ منع أي قوة منافسة لها (أي الحفاظ على نتيجة ما تدّعيه انتصاراً في حربها العالمية الثالثة ضد الاتحاد السوفياتي الذي فرضها القوة الأكبر في العالم).

ـ القضاء على أي عدو، إذا فشل الردع.

ولهذا، فان وجود الأساطيل الأمريكية في كل ركن من أركان العالم يوضح قوتها ويردع أعداءها وينسق تحركاتها ويضمن تحقيق أهدافها. . ».

ولم تنسَ أنها، مع اعتمادها على قواتها المسلحة، عليها أن تعتمد، أيضاً، على الدبلوماسية، وهو اعتماد يأتي في الدرجة الثانية، لأن الاستراتيجية قد بنيت أصلاً للحرب، وليس لخدمة الأغراض السياسية ما بعد الحرب. وهنا يستبدل الأمريكيون قاعدة كلاوزفيتش الشهيرة «الحرب امتداد للسياسة، وإن بوسائل أخرى» بقاعدة أخرى هي «السياسة امتداد للحرب وإن بوسائل أخرى»، وهذا بالضبط ما عرفناه مقدمة للحرب العالمية الثانية، حيث غدا كلاوزفيتش يسير على رأسه.

هذه الاستراتيجية قادت إلى حرب على العراق وأفغانستان، واستهدفت سورية والمقاومة في لبنان وفلسطين، إلى أن دخلت دوامة الفشل في تحقيق كامل منجزاتها التي تجعل من الموضوعي الحكم عليها بعدم النجاح، على رغم وجود نجاحات هنا وهناك على المستوى الآني، إلا أن آخر ما كشف سوأتها هو الانهيار المالي والاقتصادي.

سادساً: صورة النظام العالمي الجديد الممكنة

من الممكن القول إن «العالمية» اليوم في النظام الجديد إنما ستعكس التحولات الجديدة كصعود أوروبا الموحدة، أو اليابان، والصين، فضلاً على تقدم متزايد في محاولة روسيا أن تكون في موقع عالمي مغاير لما انتهت إليه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

نقول إن النظام القادم، ونؤكد أنه الآن قيد التبلور، قد لا يكون إلا نظاماً متعدد الأقطاب. فمصطلح النظام يأتي من (Order)، وليس من (System)، بمعنى أن سمتي الأمر والتنظيم هما السمتان الغالبتان في هذا النظام، وبالتالي فهو ليس مجرد مؤسسة يتكافل أعضاؤها مشروعية اتخاذ القرار وتحمّل المسؤولية، إنما هو مؤسسة قائمة على أساس «الأمر» الذي يأتي من قادته، وهم هنا الدول العظمى.

وعليه، فصورة العالم ستعيّن مجموعة من المفاهيم التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ الدولة كمطلق؛ أي كنموذج وحيد للمنتظمات السياسية، وكرائز أوحد في العلاقات الدولية، إذ لا يُسمح بأي علاقات سياسية خارج الدول. أما الذين «يضربون من رأسهم كمليشيات ومجموعات ثورية»، فقد دخلوا خانة ما يُسمى بـ «الإرهاب»، وهو مصطلح يُراد به تغيير القيم السياسية التي رافقت مشاريع الثورة في العالم، وإعادة ضبطه على إيقاع وحيد..

٢ ـ ضبط جميع أشكال الصراع.

٣ ـ وضع مقاييس ضابطة للدول داخلياً وخارجياً.

٤ ـ إرساء قواعد دولية تمثّل التجسيد «المطابق» لتوازن القوى السائد.

٥ ـ النظام لا يعني بالضرورة «العدالة»؛ إنما يعني «عدالة الضرورة»، أي أنه يجب أن ينسجم ومقاييس العدالة التي يفرضها الطرف أو الأطراف المهيمنة على هذا النظام.

٦ ـ إيقاف الأعمال العسكرية غير المضبوطة وتغيير مفاهيم العمل السياسي التي كانت تُشرعن العنف غير الرسمي تحت عنوان «الثورة»، لتصبح كل الأعمال سابقة الذكر تحت لافتة «الإرهاب»، وبالتالي تستدعي القصاص.

٧ ـ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، ولا مانع من اختبارات لدبلوماسية العنف المضبوطة.

ولا بد لنا من أن نقول إن الملامح المستقبلية لهذا النظام تفيد بأن هذا النظام على رغم أنه يبقي على مفهوم السيادة من خلال إطلاقه مفهوم «الدولة» في العلاقات الدولية، وعدم السماح باختراق هذا المفهوم، إلا أن «الدولة»، كما هي ذات سيادة بالمعنى المفهومي، هي أيضاً بلا سيادة بالمعنى الحيثي. فقد بات واضحاً

أن هنالك شرعنة لتعديّات بعض الدول العظمى على إطلاقيّة مفهوم السيادة تحت عناوين، مثل: «مبدأ التدخل الدولي الإنساني»[٤]، أو مبدأ «التدخل الدولي لاعتبارات القيم الدولية»، وهذا ما حدث في الصومال أوائل عام ١٩٩٣، وما حدث ـ ولو سياسياً ـ في البوسنة عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعني أن النظام العالمي الجديد، على رغم كونه يعتمد الدولة أساساً، إلا أنه يتجاوز مفهوم «الدولة ـ الأمة» إلى مفهوم جديد هو «الدولة ـ الأمم أو العالم»، وبالتالي فقد بدأ هذا النظام بتجسيد مبدأ تجاوز القوميات أو تعدّي القومية الذي كانت الشركات متعدّية الجنسيات[٥] قد أقامت شِقَهُ الاقتصادي قبل بزوغ فجر النظام العالمي الجديد بأكثر من خمس عشرة سنة.

يميل النظام العالمي الجديد في تشكّله إلى التعامل الكتلي (أي كتلة لكتلة) في الوقت الذي كان فيه النظام العالمي القديم أو الأسبق قد مارس التعامل الدولي. فالمطلوب في هذا النظام هو أنظمة كتليّة، على الأقل في التعاملين السياسي والاقتصادي، بحيث لا تستطيع الدول الصغرى أن تتحدّى النظام العالمي وكُتله العظمى، وبالتالي فإن الاستقطاب العالمي الذي عرفناه في النظام الدولي السابق على شكل استقطاب دول لدول، سيغدو في النظام العالمي الجديد استقطاب كتل لكتل، أي أننا لن نعدم الاستقطاب بشكل كليّ.

إن استقرار النظام السياسي أو النظم السياسية العالمية سيرتقي بالنظم السياسية من نموذج الدولة الذي تبلور في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نموذج (الدول ـ الكتل) الحالي، إذ إن النظام العالمي الجديد يميل، كما قلنا، إلى التعامل مع الكتل، لما لهذه الكتل من أهمية كبرى في إرساء نظم مستقرة. فالنظم السياسية الكتلية تكون صعبة الاختراق بالاهتزازات السياسية الصغيرة، كما أنّها لا تحتاج إلى قبضة محكمة تسليطية للإبقاء عليها في نموذج مستقر، الأمر الذي سيسهل قيام ديمقراطيات تعمّم الهوية السياسية العالمية، والتخلي بالتالي عن الإكراه لصالح الضبط.

---

(٤) James Rosenau, «Capabilities and Control in an Interdependent World,» in: Robert O. Matthews, Arthur G. Rubinoff, Janice Gross Stein, *International Conflict and Conflict Management: Readings in World Politics* (Scarborough, Ont.: Prentice-Hall of Canada, 1989), p. 97.

(٥) صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠٠ ـ ٦٣.

سابعاً: احتمالات السلام العالمي

المسألة المطروحة الآن على النظام العالمي الجديد هي ذاتها التي طُرحت على مترنيخ وكاستيلريغ (Castlereagh) من أجل صياغة سلام عالمي عام ١٨١٣، وهي ذاتها التي طرحت على العالم بعد إزالة هتلر عام ١٩٤٥، والآن تعيد طرح ذاتها. وتتلخص في: كيف يمكن إقامة نظام للسلم العالمي بمراعاة ما يلي:

١ ـ إن أكثر العصور بحثاً عن السلام هي أكثرها تعرضاً للقلق، لأن السلام ليس هدفاً في حدّ ذاته، ولكنه ينشأ كنتيجة لقيام نظام دولي مستقر.

٢ ـ إن الاستقرار الذي يصنع السلام لا يجيء إلا نتيجة الرضا بشرعية دولية مقبولة، تصونها ترتيبات عملية، واتفاق على الوسائل والأهداف المسموح بها في السياسة الدولية(٦).

٣ ـ إذا لم تكن العدالة الدولية هي أساس نظام السلم العالمي، فإن نظام الأمر الواقع لا يعدو أن يقدم سلماً بالإكراه، وهو سلم قابل للانتهاء في زمن ما، الأمر الذي يجعل النظام العالمي الجديد مجرد مرحلة انتقالية كسابقيه، وهذه هي على ما يبدو طبيعة الأشياء.

٤ ـ من المؤكد أن النظام العالمي الجديد يميل إلى إقامة التوازن العالمي بالانتقال من استعمال القوى لإبقاء التوازن، إلى «إرادة» استعمال القوة الكامنة.

٥ ـ إن إرادة التوازن والسلم العالميين تطرح على النظام العالمي الجديد التساؤل الذي طُرح على مترنيخ عام ١٨١٣ في ما يتعلق بالنمسا، وهو: هل يمكن إقامة المطلوب من توازن دولي بعد أن ثبتت استحالة قيام سلم منفرد، وبالتالي هل هناك من إمكانية فعلية لسلم عالمي جماعي؟ الجواب: لا أفق لهذا التفاؤل الأيديولوجي الرغبوي.

أما عن وضع العرب في هذا النظام، فالصورة التي تبدّى بها النظام العالمي، تجعله كسابقه بعيداً عن أن يكون للعرب دور فاعل فيه، وخاصة أنه يتبدّى كعملية تصفية لحسابات الحرب العالمية الثانية، التي انبرت فيها الدول السائدة في المنطقة وكنتيجة عنها.

---

(٦) محمد حسنين هيكل، في: **الأنوار**، ٢٨/ ١/ ١٩٧٧.

ثامناً: العرب في المنظومة الآيلة إلى التبلور

شكّل الانتقال من نظام عالمي إلى نظام عالمي آخر مستتبعات على الدول الضعيفة والصغيرة. وكانت تلك المستتبعات جزءاً لا يتجزأ من عملية وراثة النفوذ وإعادة توزيعه أو تعيينه أو كجزء من عملية صعود قوى جديدة.

وكان الانعكاس الأكثر وضوحاً في المنطقة العربية، ليس فقط كوارثة للإمبراطورية العثمانية، إنما لاعتبار هام يتصل بكونها تقع، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، على محور تقاطع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ومناطق الاتصال الحضارية، إما تكون مهيأة لأن تقيم حضارات، أو أنها في حال سحب مفاعيل تلك القيامة، سرعان ما تصبح ساحة عمليات للصراع الدولي وموطئ نفوذ رئيس كمانع حمل حضاري منها.

ولعل المسألة تتجاوز فلسفة التاريخ إلى الوقائع السياسية والاستراتيجية التي دفعت ثمنها المنطقة. فالانتقال إلى نظام سلام المئة عام (١٨١٣ ـ ١٩١٤)، وإلى نظام عصبة الأمم في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، كلف المنطقة العربية إعادة توزيع النفوذ بديلاً من الأمبراطورية العثمانية، وصولاً إلى تقسيمها وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو وإطلاق وعد بلفور.

وكان للانتقال من نظام عصبة الأمم إلى نظام هيئة الأمم المتحدة الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، أن دفعت المنطقة العربية ثمنه بإقامة دولة إسرائيل تنفيذاً لوعد بلفور، أي كاستكمال لثمن لم يدفع في النظام السابق. وانعكس تفاهم يالطا على المنطقة التي كسبت استقلالاتها تباعاً، لتدخل تحت مظلة الاستقطاب الأمريكي (الذي ورث بريطانيا) ـ السوفياتي، ولتصبح منطقة إنتاج النفط تحت النفوذ الأمريكي، بينما اعتبرت منطقة الشرق الوسط ساحة عمليات للعبة مطِّ النفوذ أو سبره أو الضغط لهذه الدولة أو تلك. وبينما كانت فرنسا وبريطانيا تنسحبان كدولتين عظميين في المنطقة إلى الدرجتين الثالثة والرابعة في المقياس الدولي، كانت آثار وجودهما القديم ـ الجديد تزيد الأعباء الناجمة عن الحرب الباردة بين العملاق الأمريكي ونظيره الروسي، في استخدام بليغ لجملة معقدة من صراعات النفوذ وردود الفعل بحثاً عن الهوية الوطنية المستقلة لدول تريد الانعتاق ويحكمها ثقل تاريخها الحضاري ومستقبلها.

كان ذلك استنزافاً نوعياً للبشر والمقدرات ليس له نظير بالقياس إلى حاجات التنمية. ففي قراءة قريبة لتكلفة الصراع في الشرق الأوسط في العشرين عاماً

الأخيرة فقط من عمر هذا الصراع الطويل، فإن الرقم يقارب ١٢ تريليون دولار (Strategy for Site Group)، وهو لا شيء قياساً بتكاليف الصراع نفسه، مضافاً إليه تكاليف التنمية الموهومة أو المتباطئة، وتكاليف التلاعب بأسعار الثروات. . . والفاتورة تطول، وهي ليست موضع بحثنا. كما أن لا أهمية لإقامة «بكائية» حولها، على اعتبار أن لكل الحروب تكاليف، والحروب في خاتمة المطاف هي قافلات التاريخ. ولكن ما يهمنا هنا أن منطقتنا كانت موضعاً مباشراً لجزء هام من نتائج الانتقال من نظام عالمي إلى نظام عالمي آخر، وما تزال.

المهم في الأمر أن عملية الانتقال من نظام الاستقطاب في الحرب الباردة إلى نظام لم يتبلور بعد، تكشفت بصورة توحي بأن هذا الانتقال قد تم من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)، ثم البدء بالبحث عن نظام عالمي آخر. وهو تقسيم ينسجم مع الرؤية الأمريكية التي تعتبر سقوط الاتحاد السوفياتي كان إيذاناً بنهاية نظرية المحافظين الجدد في هذا الخصوص. ولكن واقع الأمر أن هذه المرحلة كانت مرحلة انتقالية طالت بين نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ونظام ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وهذا التبلور المتباطئ كان جراء اعتبارات عديدة أهمها نظام الردع النووي، وأخيراً الانهيار المالي والاقتصادي لعام ٢٠٠٨.

أظهر هذا التباطؤ أهمية المنطقة العربية، إذ استخدمت كحقل عمليات انتقال إلى نظام القطب الواحد، وهو ما لم ينجح؛ ما يعكس نوعاً من انغلاق القضاء الإمبراطوري الأمريكي.

ومهما كان من أمر الانتقالات، سواء من نظام الحرب الباردة إلى نظام القطب الواحد، ومن ثم من نظام القطب الواحد إلى نظام آخر لم يتبلور، يتوقع أن يكون نظاماً متعدد الأقطاب لم تتعفن صورته بعد، فإن مجرد اختيار العراق، فلبنان وفلسطين، وبالتالي سورية، كساحة عمليات لذلك الانتقال، يعني أن الوضع النهائي كعملية التبلور سوف تكون على حساب المنطقة العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي بامتياز.

المؤكد على الأقل في الصورة الإجمالية الحالية أن المراحل الانتقالية لا تكون فيها شبكة من التفاهمات الدولية قد أرسيت، وهذا يترك هامش الحركة للدول الصغيرة، وهو ما يطرح على بساط البحث كيفية استثمار الفرصة لكي تحقق هذه الدول مصالحها القديمة والاستراتيجية.

ولكن من الملاحظ أن «الفلتان» الدولي ـ بمجاز القول ـ في المراحل

الانتقالية ليس متحققاً تماماً في منطقة الشرق الأوسط، التي تبدو وكأنها على موعد تارة مع الحرب، وتارة مع «اختبار السلام» كجزء من متمّمات عملية بلورة النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن عدم التوصل إلى توافق دولي حاسم على طريقة سايكس ـ بيكو أو يالطا بعد، والحاجة إلى الاستمرار لسنوات في بلورة ذلك النظام في مرحلة ما بعد سقوط أيديولوجيا عهد جورج بوش الابن ومحافظيه الجدد، في ظل نظام معقد من التشابك والتنابذ تدخل فيه دول كبرى طرفاً نوعياً كروسيا والصين (على رغم صمتها العسكري ـ السياسي، ولكن صوتها العالي اقتصادياً)، إضافة إلى دول أخرى ومصالح أخرى هنا وهناك، وتجاذب وتنابذ لا يتوقف، ويكاد لا يوحي بالرسو على نظام دولي متعثر الولادة؛ كل ذلك يتيح للعرب أن يصنعوا جزءاً من مستقبلهم بشرط شبه وحيد، وهو الاشتباك العقلاني في قضاياهم.

نقول الاشتباك العقلاني في قضاياهم، وهو ما لا يعني بأي حال من الأحوال الحروب بالضرورة، مع ما تفرضه آلية الانتقال من حروب مباشرة أو حروب بالوكالة (على لبنان وفلسطين ٢٠٠٢ وغزة أخيراً ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩).

يمكننا أن نخلص إلى أن العرب قد انقسموا في مرحلة الانتقال السابقة الذكر والأخيرة حصراً إلى رؤيتين:

١ ـ رؤية عقلانية تعتبر أن توخّي المواجهة مع الحركة القادمة إلى المنطقة يقلل الخسائر، ويجعل الاشتباك الدبلوماسي جزءاً من منظومة الاستقرار، ويدرج هذه الدول في المنظومة دون اعتبار متزايد للمكانة أو للدور، مستفيدين من كل الأدوار المطروحة على اعتبار أن موقع التحالف مع الولايات المتحدة وأوروبا. . . يقلل من احتمالات دفع الأثمان الباهظة، وهي رؤية تستطيع أن تتخذها دول ليست في حلبة الصراع الأساسي (العربي ـ الإسرائيلي).

٢ ـ رؤية عقلانية إرادوية ترى ضرورة التدخل دائماً لتغيير ميزان القوى دون التورط بمعارك لا تحسب موازين القوى، على اعتبار أن الثابت الوحيد في السياسة هو المتغير. وعليه، فإن الاشتباك، لا التورط، في أحداث المنطقة وحده هو الذي يفسح في المجال أمام اقتناص مكانة إقليمية لخدمة المصالح العربية.

والسؤال الآن هو: هل من الممكن أن تكون هنالك أحداث فاعلة ومناوئة يقودها العرب، ويكون لهم بالتالي فيها دور فاعل في عملية الصياغة القادمة بدلاً من أن يكونوا «مفعولاً به»، وسماداً لسياسات الآخرين؟. وهل من الممكن أن

تكون هنالك سياسة عقلانية خارج دائرة الوجدانيات السياسية والتحليلات والمواقف الأيديولوجية التي ترفض أن تلج العصر وتفهم لغته؟

على المستوى السياسي، فإن انسحاب الأمريكيين من العراق سيعني عبر السنوات القادمة تقديم فرص وتحديات بأنها هي التي تشكّل المنفذ لتشكيل صورة العرب في هذا العالم الجديد: ستخلق عملية الانسحاب هذه فراغاً (جزئياً)، وعلى اعتبار أن الجغرافيا السياسية لا تحتمل الفراغ، فإن ملأه سيكون إما أوروبياً أو إقليمياً أو عربياً أو من الجميع.

فرنسا تتحرك على هذا الصعيد بهجوم ساركوزي على السياسات الإقليمية لم نعهده منذ انهيار نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وروسيا تلوّح بدور واضح ومضمر من خلال تأييدها وتسليحها لبعض الدول المناوئة للمشروع الأمريكي... أما إيران وتركيا فقد تقدمتا بدور إقليمي لم يعهد لهما من قبل.

ثمة فرصة عربية تبدو يتيمة لسورية في المرحلة المقبلة؛ فرصة قد تكون رائدة من خلال دور لها في العراق بعد دورها في قطع الطريق على المشروع الأمريكي في المنطقة بدعمها لمقاومتي لبنان وفلسطين، والرضا (على طريقة أن اللبيب من الإشارة يفهمُ) السياسي، ذي المغزى نفسه في خاتمة المطاف، عن مقاومة العراقيين غير المتورطة بتيار القاعدة. وهذا الدور قد يُستتبع بما يحيي آمالاً في قيام بنية وحدوية إذا أمكن استثمار وإدارة الصرع بكل أوجهه بصورة مناسبة.

كل هذا لا يعني أن الطريق معبدة، ولا يعني أن أمل العمل الوحدوي بالمعنى السياسي، لا النظري ولا الوجداني، قد ولّى.

نحن أمام فرصة كبيرة، وبخلافها سنعود مادة لسياسات الكبار إلى أن نلج مرة أخرى في الانتقال من نظام دولي إلى آخر.

هل نستطيع القول إن الفكر يمكنه أن يصنع مادة لواقع مغاير؟ هذا نوع من الطموح المبالغ فيه، ولعل أكثر ما يمكن أن يقدمه الفكر اليوم هو الإشارة إلى الظرف التاريخي، علّه تتاح الفرصة لاقتناص ذلك من أصحاب القرار أنفسهم.

في هذه العجالة، وفي وقت ضيق نقدم هذه الورقة آملين أن تكون المناقشات حولها فرصة لتطويرها على قاعدة الفيلسوف الألماني نيتشه: «إن الإنسان يصنع خيراً منه ثم يموت».

تعقيــب

حسن نافعة(*)

ما إن هممت بقراءة الورقة التي أعدها د. عماد فوزي شعيبي حتى استوقفني عنوانها الطويل. وحين رحت أدقق فيه لفت نظري ما هو أهم من موضوع الطول. فقد بدا لي العنوان مكوناً من مقطعين لا رابط بينهما. فالمقطع **الأول** يتحدث عن «النظام العالمي والتوحيد القومي»، بينما يتحدث المقطع **الثاني** عن «آثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة العربية». ولأنني لم أستطع أن أتبينّ العلاقة بين المقطعين، فقد تولد لديّ فضول كبير لمعرفة كيف يمكن لباحث أن يربط بين مثل هذا الكمّ الكبير من المتغيّرات التي يتضمنها عنوان كهذا في نسق واحد متكامل. فعنوان: «النظام الدولي والتوحيد القومي وآثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة» ينطوي على جملة من المتغيّرات يصعب، إن لم يكن يستحيل تماماً، وضعها معاً في نسق بحثي متكامل. صحيح أنه يمكن دراسة أثر تطور النظام الدولي في عملية التوحيد القومي في بحث منفصل، وصحيح أيضاً أنه يمكن دراسة أثر تطور النظام العربي في مشروع الوحدة العربية في بحث منفصل أيضاً، لكن يصعب جداً على أي باحث، أو هكذا بدا الأمر بالنسبة إليّ على الأقل، دراسة «أثر النظام الدولي في التوحيد القومي، وأثر النظام العربي في مشروع الوحدة العربية» في بحث واحد. وحين أكتشف أنني كلما أوغلت في القراءة، اختلط عليّ الأمر، وتاهت مني خيوط الإشكالية البحثية التي تتحدث عنها الورقة، فقد خطر لي مراجعة مخطط الندوة أولاً قبل أن أعود لأكمل قراءة الورقة، وتبينّ لي ما يلي:

(*) أمين عام منتدى الفكر العربي ـ الأردن.

١ ـ إن **البحث الأول** في قائمة البحوث التي يشتمل عليها مخطط الندوة يحمل عنوان: «النظام العالمي والتوحيد القومي»، الذي يطابق تماماً المقطع الأول من عنوان الورقة التي أعدّها د. شعيبي. ويطلب المخطّط من معدّ هذا البحث تناول قضيتين أساسيتين:

الأولى، علاقة العولمة بالتوحيد القومي، والمقصود: «دراسة ما تفتحه أو تُغلقه العولمة من إمكانيات أمام مشروع التوحيد القومي في الوطن العربي، ومنه دراسة الآليات الدافعة إلى التوحيد (التكتل الاقتصادي، اندماج الأسواق، الاندماج الإقليمي. . . إلخ) والآليات النابذة (التفتيت الكولونيالي الجديد، ربط الأطراف بالمراكز. . . إلخ)».

أما القضية **الثانية** فهي: «موقف القوى العالمية من مشروع الوحدة العربية»، والمقصود: «دراسة موقف الدول الكبرى الرئيسية من الوحدة العربية والمشروعات البديلة المطروحة من قبل هذه القوى، مثل: المشروعات الأوروبية من ترتيبات برشلونة إلى «الاتحاد من أجل المتوسط» ومشروع الشرق الأوسط الكبير، وتداعياتها على المشروع الوحدوي العربي».

٢ ـ إن **البحث الثالث** في هذه القائمة يحمل عنوان «آثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة»، الذي يطابق تماماً المقطع الثاني من عنوان الورقة التي أعدّها د. شعيبي. ويطلب المخطّط من معدّ هذا البحث «دراسة التطور النوعي في سلبيته الذي وقع في مطلع التسعينيات في الصراعات العربية ـ العربية (أزمة وحرب الخليج الثانية)، وما جلبه ذلك التطور من تدخل خارجي، ثم الغزو الأمريكي للعراق وتداعياته، سواء المباشرة على النظام العربي (فقدانه جانباً كبيراً مما تبقّى من استقلاليته، فضلاً على غياب القواسم المشتركة في المواقف إزاء القضايا الجامعة) أو غير المباشرة (زيادة الاختراق الإيراني للنظام العربي وتفاقم ظاهرة التفتيت القطري).

تولّد لديّ على الفور شعور بالحيرة الممتزجة بالاستنكار الضمني أو حتى بالاحتجاج. فقد كان بوسعي التماس العذر لمركز دراسات الوحدة العربية لو أنه قام بتكليف د. شعيبي بتناول الموضوعين، أي البعدين الدولي والإقليمي، ولكن كورقتين أو بحثين منفصلين. أما أن يتم دمج العنوانين وتناول الموضوعين معاً في ورقة بحثية واحدة، فهو أمر غير منطقي وغير مبرّر علمياً، وبالتالي يتحمّل المركز وحده، وليس الباحث، مسؤولية ما قد ينجم عنه من خلل أو قصور. ولأنه تعيّن

عليّ في جميع الأحوال قراءة ورقة د. شعيبي وكتابة تعقيب عليها، فقد واجهتني على الفور مشكلة عويصة تتعلق بما إذا كان يتعينّ عليّ الاكتفاء بمناقشة ما جاء في الورقة، بصرف النظر عمّا كان مطلوباً منها أن تعالجه، أم أناقشها من منظور مدى التزامها بما جاء في مخطّط الندوة. وقد رأيت أن أكتفي بأربع ملاحظات، استخلصتها من قراءتي للورقة في ضوء ما ورد في مخطّط الندوة، أجملها على النحو التالي:

ـ **الملاحظة الأولى**: تتعلق بطبيعة ونوعية المتغيّرات الدولية والإقليمية التي طلب من الباحث دراسة تأثيراتها السلبية أو الإيجابية في قضية الوحدة العربية. فوفقاً لمخطّط الندوة كان يفترض تناول مجموعة كبيرة من المتغيّرات، منها: أ ـ العولمة؛ ب ـ النظام الدولي وموقف القوى الكبرى؛ ج ـ النظام الإقليمي وموقف القوى الإقليمية، خاصة إيران وإسرائيل؛ د ـ النظام العربي وتطور موازين القوى فيه، وبحث مدى تأثير كل منها في قضية الوحدة العربية فكراً وممارسة. لكن الورقة أهملت معظم هذه المتغيّرات. فهي لم تتناول ظاهرة العولمة وعلاقتها بقضية التوحيد القومي، كما لم تتناول موقف القوى الكبرى من مشروعات وتجارب الوحدة العربية، بل إن كلمات: العولمة، والتوحيد القومي، والصين، واليابان، وإيران، لم يرد لها ذكر في الورقة مطلقاً. وعلى رغم أن الورقة تقع في ٢١ صفحة، إلا أنها لم تبدأ في الحديث عن، أو حتى مجرد ذكر، كلمات: العرب، والنظام العربي، والقومية العربية، إلا في الصفحات الثلاث أو الأربع الأخيرة، وبشكل هامشي جداً.

ـ **الملاحظة الثانية**: تتعلق بالطريقة التي تناولت بها الورقة دراسة متغيّر النظام الدولي. فقد ركّزت الورقة بشدة على طريقة ظهور وتطور المشروعات والمنظمات والأحلاف الدولية، بدءاً بالحلف المقدس، وانتهاء بالأمم المتحدة، وكيف أخفقت كل هذه المشروعات الفكرية أو الأطر التنظيمية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. كما توقفت الورقة مطولاً أمام مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي صاغه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، وسعت الإدارة الأمريكية في عهد بوش إلى وضعه موضع التطبيق. وكان يمكن لهذا السرد التاريخي أن يكون له ما يبرّره لو تم تناوله في سياق جدلي يدور حول بحث نمط العلاقة بين النظامين الدولي والعربي، وكيف أثر تطور موازين القوى في النظام الدولي، سلباً أو إيجاباً، في قضية الوحدة العربية. غير أن الباحث لم يُعر هذا الجانب أي اهتمام، وفضّل الانغماس كلية في مشروع القرن الأمريكي، على الرغم من أن

عقد النظام العربي كان قد بدأ ينفرط قبل وقت طويل من وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة. وكان يتعين على الباحث ـ في تقديري ـ وخصوصاً أنه انطلق من فرضية ضمنية مفادها أن النظام الدولي لعب الدور الأكثر حسماً في إفشال مشروع الوحدة العربية، أن يوضح لنا لماذا لم تستطع الحركة القومية العربية الاستفادة من فرص تاريخية أتيحت لها حين بدا لبريطانيا مصلحة في تشجيع هذه الحركة (أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية)؟ وكيف، ولماذا وصلت الحركة القومية العربية إلى أوج ازدهارها في الخمسينيات والستينيات، ثم عادت وانتكست في السبعينيات والثمانينيات، على الرغم من أن النظام الدولي ظل ثنائي القطبية طوال هذه العقود الأربعة؟ وكيف، ولماذا نجحت نظم وتكتلات إقليمية أخرى، سواء في ظل النظام الدولي الثنائي القطبية أو نظام الهيمنة الأمريكية، في تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية يعتد بها، في حين أخفق النظام العربي كلياً؟

ـ **الملاحظة الثالثة**: تتعلق بالفراغ البحثي الذي ترتب على إهمال الورقة دراسة أثر العولمة في مشروع الوحدة العربية. ويبدو أن الباحث خلط بين النظام الدولي والعولمة، وتعامل معهما في ورقته وكأنهما وجهان لعملة واحدة. وهذا خطأ منهجي، فالحديث عن النظام الدولي يدور في المقام الأول حول هيكل موازين القوة في النظام الدولي، أما الحديث عن العولمة فيدور في المقام الأول حول آليات الدمج القسري لبعض مجالات النشاط، كالاستثمارات المالية والنقل والمواصلات والاتصالات والمعلوماتية وغيرها، داخل فضاءات عالمية موحّدة، تخرجها من نطاق سيطرة، أو حتى تأثير، الدول المحلية، خاصة الصغيرة والمتوسطة. ولهذه الظاهرة تأثير بالغ الخطورة، يسير في اتجاهين متناقضين، في حركة التكتلات والاندماجات الإقليمية. فبينما تبدو العولمة في بعض الأحيان وكأنها تدفع وتساعد على خلق وتشكّل تكتلات واندماجات إقليمية جديدة، أو دعم وترسيخ ما هو قائم منها، نجدها تدفع في أحيان أخرى نحو التفتيت والشرذمة. ويبدو أن المنطقة العربية أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة منها لتأثيراتها الإيجابية. لكن الأمر ليس محسوماً، ويحتاج إلى تحليل متعمّق، خصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة. ولأن الورقة خلت تماماً من أي تحليل لهذه الإشكالية، فقد تركت فراغاً كبيراً في التحليل يتعينّ تداركه.

ـ **الملاحظة الرابعة** والأخيرة: تتعلق بالسياقات التي تم فيها استخدام

وتوظيف بعض المفاهيم والمصطلحات، والتي تبدو لنا غير منضبطة. من ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، استخدام مفهوم النظام، بمعنى (System)، ومفهوم النظام بمعنى (Order)، وعدم التمييز بين مفهوم النظام الدولي ومفهوم التنظيم الدولي، وطريقة توظيف واستخدام مفهوم نظام الأمن الجماعي دون إدراك لطبيعة التحوّلات التي طرأت على طريقة تشغيله في ظل عصبة الأمم، ثم في ظل الأمم المتحدة. . . إلخ. غير أنني لا أودّ الدخول في جدل حول هذه القضايا لأن النقاش يجب أن يتركّز هنا حول تأثير النظامين الدولي والإقليمي في مسيرة الوحدة العربية، وليس في طبيعة وتطور النظام الدولي أو النظام الإقليمي في ذاتهما. فتلك قضية أخرى.

المناقشـات

١ ـ حسن عبد العظيم

أتبنى الملاحظات النقدية المهمة التي أوردها المعقّب د. حسن نافعة على البحث، وأضيف الملاحظات التالية:

١ ـ أغفل البحث الدور المهم الذي قامت به مصر في مرحلة ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، منذ أواسط الخمسينيات من القرن الماضي حتى عام ١٩٧٠، من حيث دورها الفاعل في النظام الدولي والحد من تأثيره السلبي في قضية الوحدة العربية، وفي دور النظام العربي والتضامن العربي والعمل العربي المشترك، من خلال وقائع هي مساندة ودعم ثورة الجزائر، وحركات التحرر العربي، ومن خلال قيام الوحدة بين سورية ومصر، ومن خلال قرارات مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، وتبني لاءات عدم المفاوضات، وعدم الصلح، وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، على الرغم من الهزيمة العسكرية في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، ومن خلال المشاركة الفاعلة في تأسيس حركة أو منظومة دول الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز مع دول أساسية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأوروبا (يوغسلافيا)، ودور هذه الحركة المؤثر في النظام الدولي.

٢ ـ إن مشروع المحافظين الجدد برئاسة بوش الابن لم ينطلق من الرغبة في نشر الديمقراطية وتنميتها في المنطقة، وإنما انطلق من إرادة السيطرة على المنطقة وثرواتها، وفي مقدمها النفط للسيطرة على العالم. وقد فشل هذا المخطط الذي يتضمنه مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتداعياته بفضل المقاومة الشعبية في العراق ولبنان وفلسطين، وهي أمور لم يتطرق إليها البحث.

٣ ـ أشار البحث إلى الوصف الذي تذرع به المحافظون الجدد في تصنيف

دول معينة يستهدفها، سواء أكانت عربية أو إقليمية أو دولية، غير أنه أغفل قصور هذه الدول في مجال الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وفي مجال الفساد ونهب الثروات، لسحب الذرائع من الإدارة الأمريكية في ظل المحافظين الجدد من ناحية، ولصياغة الوحدة الوطنية وتحسين الجبهة الداخلية من ناحية أخرى.

٢ ـ أحمد يوسف أحمد

أبدأ بشكر الباحث أ. عماد فوزي شعيبي على ورقته التي أثارت كل هذه الأفكار من قبل المعلق، وأركّز بصفة خاصة على الملاحظة المنهجية التي بدأ بها د. حسن نافعة، وهي أننا إزاء بحث ثنائي البؤرة. وبغضّ النظر عن الملابسات التي كلّف في إطارها الباحث بمثل هذا البحث، فإنه قد أغفل تقريباً بؤرته الثانية (العربية) بالكامل. وبالعودة إلى عنوان البحث، فسوف نجد أنه يشير إلى تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين، وآثار ذلك في مشروع الوحدة. واختيار هذين العقدين، في ما أعتقد، لم يأت اعتباطاً، لأننا نتحدث هنا عن العقد الأخير من القرن العشرين الذي بدأ بأزمة الخليج الثانية، والعقد الأول من القرن الحالي. وقد شهد هذان العقدان مجموعة من التطورات داخل النظام العربي، لا شك في أنها كانت لها تداعياتها السلبية الواضحة على المشروع الوحدوي العربي، وأحسب أن دراسة هذه التطورات ضرورية لتحقيق الهدف من الندوة. ومن حسن الحظ أن أ. عماد فوزي شعيبي قد ختم بحثه بإبداء الاستعداد لتطوير ورقته بقوله: «في هذه العجالة وفي وقت ضيق نقدم هذه الورقة آملين أن تكون المناقشات حولها فرصة لتطويرها». وأكتفي هنا بذكر أربعة تطورات في عجالة، كل منها يرتبط بما قبله عضوياً:

١ ـ التطور **الأول** بدأ بأزمة الخليج الثانية في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وقد أحدثت هذه الأزمة، كما هو معروف، انقساماً عربياً غير مسبوق كانت له آثاره الفادحة في النظام العربي، ناهيك عن أنها فتحت الباب على مصراعيه لتدخّل عسكري أجنبي كانت له بدوره تداعياته الخطيرة على الأمن القومي العربي. وهذا يفضي بنا إلى التطور الثاني.

٢ ـ في التطور **الثاني** شهد نموذج التفاعلات داخل النظام العربي تغيّراً سلبياً خطيراً من المنظور الوحدوي، فمنذ نشأة النظام كان هذا النموذج يشير إلى أن وحداته المكوّنة (أي الأقطار العربية) كانت تتوحد في مواجهة التهديد الخارجي على الرغم مما كان بينها من خلافات ونزاعات وصراعات. تشهد على هذا خبرة

الخمسينيات في مواجهة سياسة الأحلاف والعدوان على مصر، وخبرة مطلع الستينيات في مواجهة التهديد الإسرائيلي لمياه نهر الأردن، وخبرة التضامن العربي في مواجهة هزيمة ١٩٦٧، وصولاً إلى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. غير أنه اعتباراً من التهديد الأمريكي للعراق، ثم العدوان عليه واحتلاله في عام ٢٠٠٣، اختفى هذا الملمح من نموذج التفاعلات العربية، فلم تتوحّد الدول العربية في مواجهة العدوان على العراق سوى لفظياً. وتكرّر الأمر نفسه بمناسبة العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦ وغزة في عام ٢٠٠٩، بل إن بعض الأقطار العربية ألقى باللوم على المقاومة أولاً في ما وقع من عدوان. ولا شك في أن غياب هذا الملمح يمثل غياباً لآلية مهمة من آليات التوحيد.

٣ ـ يتمثل التطور **الثالث** في زيادة الاختراق العالمي والإقليمي. بعض أنماط هذا الاختراق موضع إجماع عربي، وبعضها ليس كذلك، ولكن في كل الأحوال فإن زيادة هذا الاختراق قد جعل الوطن العربي ساحة للعديد من المشاريع العالمية والإقليمية المتناقضة مع مشروع التوحيد العربي أو المتنافسة معه على الأقل، الأمر الذي فاقم من التحديات التي يواجهها هذا المشروع.

٤ ـ يشير التطور **الرابع** والأخير إلى التمزق الذي أصاب الدولة القطرية أو على الأقل هو يهدّدها. بعض الدول القطرية تم تمزيق أو تهديد كيانه على نحو جدّي بالفعل، وبعضها الآخر يتعرض لمخاطر حقيقية في هذا الصدد. وقد أتى على بعض القوميين العرب حين من الدهر كان يستنكف فيها وجود الدولة القطرية أصلاً. أما الآن، فإنه يتعيّن علينا أن ندافع عن الدولة القطرية العربية باعتبارها اللبنة الأولى في مشروع التوحيد العربي، خاصة وقد باتت تعاني أعراضاً مرضية إضافية، في مقدمتها العرض المذهبي والطائفي.

هذه مجرد عيّنة لموضوعات يتعيّن بحثها أصلاً، إذا أريد للهدف من تضمين هذا الموضوع ضمن برنامج الندوة أن يتحقق.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

هناك عدة ملاحظات يمكن طرحها بشأن هذا البحث، منها ما يلي:

١ ـ إن عنوان البحث هو «النظام العالمي والتوحيد القومي وآثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة». وهذا العنوان يغطي في حقيقة الأمر بحثين، وليس بحثاً واحداً، بحسب مخطط الندوة، وهما: «النظام العالمي

والتوحيد القومي»، و«آثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة». لا أدري إذا كان جمع الموضوعين في بحث واحد هو شيء متعمّد أم لا، لكن المؤكد أن البحث لم يتطرق إلا بإشارات جزئية بسيطة إلى موضوع آثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة.

٢ ـ غلبة الطابع التاريخي على البحث، حيث خصص الباحث الجزء الأكبر من بحثه لرصد وتحليل أمور معروفة ومكرّرة عن تاريخ تطوير النظام العالمي، وكان هذا بالطبع على حساب التعمّق والتوسع في فهم وتحليل التحولات العالمية الراهنة وانعكاساتها على الوطن العربي، وبخاصة في ما يتصل بمسألة الوحدة.

٣ ـ البحث لم يتضمن كلمة واحدة عن ظاهرة العولمة وتأثيراتها الإيجابية أو السلبية، القائمة والمحتملة، في الوطن العربي بصفة عامة، وفي مشروع الوحدة بصفة خاصة، رغم أن مخطّط الندوة قد أشار إلى هذه المسألة بوضوح شديد.

٤ ـ خلص الباحث إلى أن النظام العالمي يمرّ في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية، وهناك إرهاصات لتبلور نظام جديد سوف يكون في الغالب متعدد الأقطاب، وهذا الاستنتاج كان يتعين أن يستند إلى تحليل أكثر عمقاً لموازين القوى على الصعيد العالمي في الوقت الراهن، سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري، ولا سيما أن تحليلات كثيرة تشير إلى احتمال أن يظهر نظام عالمي متعدد الأقطاب على الصعيد الاقتصادي، فيما سيظل النظام العالمي الأحادي القطب على الصعيد العسكري، وذلك بالنظر إلى الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العالمية الأخرى من حيث القدرات العسكرية وحجم الإنفاق على التسليح.

٥ ـ الأرجح لديّ أن النظام العالمي يمرّ في الوقت الراهن بحالة من السيولة التي قد تفضي إلى نوع من الفوضى أو اللانظام لفترة من الزمن، فالأزمة المالية العالمية تضرب مختلف دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تواجه في الوقت نفسه العديد من التحديات، سواء في العراق أو أفغانستان، وهو الأمر الذي يؤكد أن هناك حدوداً للقدرة العسكرية الأمريكية، وهناك قوى عالمية أخرى تسعى إلى أن يكون لها دور عالمي، ولكنها حريصة في الوقت نفسه على عدم التورط في قضايا والتزامات تكون كلفتها الاقتصادية والعسكرية كبيرة، ناهيك عن وجود بؤر ومشكلات قابلة للتفجّر في العديد من مناطق العالم، وهناك أيديولوجيات وقوى عابرة لحدود الدول.

٦ ـ أشار الباحث في نهاية بحثه إلى أن هناك فرصة يتيمة لسورية في المرحلة المقبلة من خلال دورها في العراق بعد دورها في قطع الطريق على المشروع الأمريكي في المنطقة من خلال دعمها لمقاومتي لبنان وفلسطين، فضلاً على دعم المقاومة في العراق بمعنى من المعاني. وكنت أتمنى على الباحث أن يفصّل بعض الشيء في توضيح جوانب هذه الفرصة الثمينة، وألا يقتصر تناولها في حدود فقرة يتيمة. وفي هذا الإطار أطرح التساؤلات التالية:

أ ـ بخصوص المقاومة في كل من لبنان وفلسطين والعراق، فإن الأوضاع في الدول الثلاث أصبحت خاضعة لتوازنات وحسابات جديدة في ضوء عدوان إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وعدوانها على غزة في عام ٢٠٠٨، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على سحب قواتها من العراق في ظل ترتيبات معينة. فما الذي يمكن أن تفعله سورية في ظل هذه الأوضاع؟

وإذا كانت هناك دولة إقليمية لها دور كبير في العراق، فهي إيران التي تقبض على مفاصل الدولة العراقية في الوقت الراهن.

ب ـ سورية تربطها علاقات استراتيجية مع إيران. ولقد أصبحت إيران عامل فرقة في العلاقات العربية ـ العربية، بمعنى أن هناك دولاً عربية في مقدمتها مصر تنظر بعدم رضا إلى تمدّد الدور الإيراني في المنطقة العربية، بل وترفض هذا الدور، وهو ما طبع العلاقات المصرية ـ الإيرانية بطابع التوتر، إن لم يكن العداء، ناهيك عن استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات، وصدور تصريحات رسمية لمسؤولين إيرانيين من آن إلى آخر تزعم أن دولة البحرين هي جزء من إيران. فما هو الموقف السوري حيال هذا الوضع؟ وكيف ستوفق سورية بين تحالفها الاستراتيجي مع طهران من ناحية، والتزاماتها العربية من ناحية أخرى؟ وإذا كان هناك من دولة إقليمية لها دور كبير في العراق، فهي إيران التي تقبض على مفاصل الدولة العراقية في الوقت الراهن.

ج ـ هناك اتفاق شبه عام على أنه لا بديل من الطريق الديمقراطي لانجاز أي خطوات وحدوية في الوطن العربي، وبالتالي فإن أية دولة تتطلع إلى القيام بدور وحدوي على الصعيد العربي في الراهن والمستقبل، لا بد من أن تتحرك بجدية على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي، وليس المغشوش، فكيف ترون الأوضاع في سورية من هذه الزاوية؟ وهل هناك مجال لتتحرك سورية على طريق الديمقراطية؟

٤ ـ محمد السعيد إدريس

على الرغم من أن الباحث ركّز على النصف الأول من عنوان الورقة، وتجاهل النصف الآخر الخاص بأثر تطور النظام العربي في مشروع الوحدة فحسب، إلا أنه لم يقدم لنا تحليلاً مقارناً حول تأثير تطور هيكلية النظام العالمي في قضية الوحدة لا كنظام ثنائي ولا أحادي قطبي، كما أنه لم يتحدث عن القيم السياسية للنظام الدولي في مرحلتيه على الوحدة، كي نعرف أي نظام وأي قيم كانت تدعم الوحدة، وأيها كانت ضدها، فضلاً على أنه لم يقدم أي إشارة حول أنماط تطور تفاعلات النظام العربي مع النظام العالمي وأثر ذلك في تطور عملية التوحيد العربية.

أما بالنسبة إلى النصف الغائب من البحث، وهو أثر تطور النظام العربي في الوحدة، فإن الباحث تجاهله، ومن الضروري إعادة دراسة هذا الموضوع المهم، وخاصة ما يتعلق بمستقبل الوحدة العربية، لأنه المنبر لهذه الروح العربية، باعتبار أن هذا النظام العربي مسؤول أساساً في مرحلة مشروع الوحدة، وبقاء الأمور على ما هي عليه، لا تبشّر بمستقبل مهم للوحدة، بمعنى أن تطور النظام العربي هو أحد مسالك الولوج المتجدد والفاعل في مشروع الوحدة العربية.

٥ ـ خير الدين حسيب

علّق الأخ حسنين توفيق على الفقرة في الصفحة الأخيرة من بحث د. عماد فوزي الشعيبي، فبدا تعليقه كأنما هو خارج سياق الورقة، فيقول: «ثم فرصة عربية تبدو يتيمة لسورية في المرحلة المقبلة، وهي فرصة قد تكون رائدة من خلال دور لها في العراق بعد دورها في قطع الطريق على المشروع الأمريكي في المنطقة بدعمها لمقاومتي لبنان وفلسطين، والرضا (على طريقة أن اللبيب من الإشارة يفهم)، الرضا السياسي ذي المغزى نفسه في خاتمة المطاف، عن مقاومة العراقيين غير المتورطة بتيار القاعدة. وهذا الدور قد يُستتبع بما يحيي آمالاً في قيام بنية وحدوية إذا أمكن استثمار وإدارة الصراع بكل أوجهه بصورة مناسبة».

كنت أتمنى أن يكون د. عماد فوزي الشعيبي موجوداً بيننا، لأن بحثه يزوّدنا بإيحائيات لما يدور وراء الكواليس. إنني أعتقد أنه يشير إلى أن أمريكا في طريقها إلى الانسحاب من العراق، وأنها تحتاج إلى أمرين: **الأول** الحفاظ على ماء الوجه، و**الثاني** أن لا تترك وراءها أزمة في العراق، وتحتاج في تحقيق هذين الهدفين إلى سورية. إنها تحتاج إلى سورية لأنها الدولة الأقرب إلى العراق، وهناك أطراف كثيرة تطمئن إلى سورية، ومن الممكن أن تلعب سورية دوراً في المصالحة بين التكوينات

المختلفة في العراق، وأن تشارك قوات سورية في المحافظة على الأمن بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، تمهيداً لإجراء مصالحة وطنية وانتخابات عامة، لأن القوى المسلحة الحالية الموجودة في العراق ليس لها ولاء وطني، بل إن ولاءها موزّع بين القوى السياسية المختلفة. إنني أعتقد أنه يشير إلى هذا الأمر، وربما يكون هذا من الأمور المتوقع بحثها في المفاوضات والاتصالات الأمريكية ـ السورية القادمة. وكم كنا نتمنى أن يكون الباحث موجوداً بيننا ليكلمنا أكثر على هذا الموضوع؟

٦ ـ محمد السيد سليم

اتفق مع ما ذكره المعقِّب من أن هذا البحث يتناول موضوعين مختلفين، هما أثر النظام العالمي في التوحيد القومي، وأثر تطور النظام العربي في مشروع الوحدة. والحق أن الباحث لم يتناول أي من الموضوعين تناولاً يؤدي بنا إلى فهم آليات التأثير المشار إليها في العنوانين، وغلب على البحث، الذي اقتصر على الموضوع الأول، طابع التأريخ.

لعل الأثر الأهم للنظام العالمي في حقبة ما بعد القطبية الثنائية، وما قبلها بقليل، هو ذلك السعي إلى تحطيم وحدة الدولة القومية، وبالذات تلك الدولة المعادية للغرب. ونلمس ذلك في الردّ الذي قام به التحالف الأوروبي ـ الأمريكي لتفكيك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا. ففي الحالة الأولى قام التحالف بمساندة يلتسن مساندة صريحة في دعوته إلى منح الجمهوريات السوفياتية السيادة، ودعمه في مناهضة الانقلاب على غورباتشوف. وفي الحالة اليوغسلافية، فإن ألمانيا بالتحديد شجعت الجمهوريات اليوغسلافية على إعلان الاستقلال حتى يتسنّى الاعتراف بها. وقد استمر هذا الاتجاه في فصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا (التي لم يعد الغرب بحاجة إلى ولائها بعد نهاية الحرب الباردة)، وفي الحالة السودانية بالضغط لفصل الجنوب عن دارفور، وفي تفكيك البنية المركزية للدولة العراقية، وفي يوغسلافيا مرة أخرى بدعم انفصال كوسوفو. هذا ولم يدعم التحالف الأوروبي ـ الأمريكي انفصال أدغاريا وأوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا، عن جمهورية جورجيا لأن النظام الجورجي موال للغرب.

بيد أن النظام العالمي في حقبة القطبية الأحادية كان له أثر غير مباشر في عملية التوحيد القومي من خلال ظاهرة العولمة، إلا أن العولمة تضمنت أفكار سيادة مفهوم السوق كبديل للدولة، وسقوط الحدود والحواجز الاقتصادية، وأن

تتحرك الشركات المتعددة الجنسية بحرية كاملة عبر الحدود، وتحلّ محلّ الحكومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى مفاهيم التدخل الإنساني، والسيادة الوطنية المحدودة. وفي الوقت ذاته، أدى النظام العالمي إلى تراجع مفهوم الإقليمية وصعود مفهوم الإقليمية الجديدة. دار مفهوم الإقليمية الجديدة حول فكرة التعاون بين دول متجاورة جغرافياً في إقليم معيّن، ومتشابهة ثقافياً ولغوياً، وربما فكرياً في إطار مؤسسات. أما مفهوم الإقليمية الجديدة، فإنه يشير إلى اللقاء بين دول غير متجاورة جغرافياً بالضرورة، وليست متشابهة إلا في ما يتعلق بالإيمان بفكرة العولمة وتحرير التجارة بهدف الاندماج مع العولمة العالمية. وهذا ما نلمسه في ظهور العديد من المؤسسات التعاونية التي لا تقوم على مفهوم التوحيد أو التكامل الإقليمي، ومن ذلك رابطة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي التي تضم دولاً مثل أستراليا، والهند، وجنوب أفريقيا، وهي دول لا ينتظمها رابط إقليمي جغرافي توحيدي بينها.

وقد انعكس ذلك في الوطن العربي في شكل السعي إلى تهميش دور جامعة الدول العربية، عدا التفاعلات الإقليمية لصالح مشروعات عولمية جديدة، مثل التعاون الأوروبي ـ المتوسطي، والتعاون الأوروبي ـ الخليجي، والتعاون الشرق أوسطي. . . وغيرها. ونلمس أخطر تجليات هذا التوجه في مشاركة جامعة الدول العربية في الاتحاد الأوسطي، وهو اتحاد يقسم الأقطار العربية إلى قسمين، ويضم إسرائيل ودولاً أوروبية شمالية في بحر البلطيق، بينما لا يضم الأقطار العربية في منطقة الخليج العربي سعياً منه إلى تنظيم فكرة الحوار الأوروبي مع تجمع عربي واحد تمثله جامعة الدول العربية.

بيد أن هذا كله يجب ألّا يحجب عن أعيننا أن العولمة أدت أيضاً بشكل غير مباشر إلى ندرة تكنولوجيا المعلومات، ونمو المجتمع المدني شكّل شبكات من مؤسسات المجتمع المدني العربية. وهي كلها تطورات زادت من كثافة تفاعلات المجتمع المدني العربية، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات جديدة لشبكات المجتمع المدني العربية.

وختاماً، أودّ أن أشير إلى أن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨ ستؤدي إلى تراجع هذه التأثيرات من خلال التوجه الذي بدأ بالفعل في تشكيل رد الاعتبار لمفهوم الدولة القومية، التي يقع على عاتقها بحث إنقاذ الشركات والمصارف من الإفلاس. كما إن التعامل مع آثار تلك الأزمة سيتطلب تعاوناً اقتصادياً عربياً أكبر.

٧ ـ يوسف الحسن

على رغم تقديرنا أن منهجية ومضمون الورقة لا يفيان بغرض البحث من ناحية التأثير في مشروع الوحدة العربية، فإنه كان من المقدر أن يستكمل المعقب ما يعتري الورقة من نقص. ولعل مشاركة الزملاء هنا في استكمال الصورة، سيكون له فائدة، بل لعله مطلوب ومرغوب فيه. وفي هذا الإطار، أضيف النقاط الآتية:

١ ـ إن من أبرز التغيّرات في النظام العربي خلال العقدين الماضيين، هو التطور في القبول العربي الرسمي واللاممانعة الشعبية لـ «تسوية» مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من خلال التفاوض المباشر، بدءاً من مؤتمر مدريد، وما تبعه من اتفاقيات فلسطينية وعربية، وتقدم مرجعيات جديدة للتسوية، كبديل من مرجعية القرارات الدولية التي صدرت على مدى نصف قرن أو أكثر. وفي هذا المجال، فنحن بحاجة إلى دراسة مدى تأثير هذا التطور في فكر وممارسة مشروع الوحدة، وبخاصة مع «تسيُّد» إسرائيل على المشهد العام في المنطقة، وتطور أساليبها في فرض الوقائع على الأرض، تهويداً واستيطاناً وتهجيراً وتطبيعاً. . . إلخ.

٢ ـ من التطورات البارزة أيضاً مسألة الحرص على تمكين الدولة القطرية وحمايتها وتقويتها، في مواجهة التفتيت القطري (مثلاً العراق والصومال وغيرهما)، وبروز الهويات الصغرى الإثنية والطائفية والمذهبية واللغوية. لكن في مقابل ذلك، بدا لنا أن الدولة القطرية بدأت تتخلى عن وظائفها الأساسية، لصالح الخصخصة وآليات السوق، وعولمة متوحشة كسرت السيادة والحدود، ونشطت في تنميط البشر والقيم.

٣ ـ ومن المتغيّرات أيضاً ذات التأثير في المشروع الوحدوي أيضاً، هذا «الانكشاف» الاستراتيجي الذي أصاب النظم والنظام العربي في مجمله، في الاقتصاد والأمن والثقافة والتعليم. . . إلخ، وزيادة منسوب التدخل الأجنبي ـ الإقليمي والدولي ـ في الشأن الداخلي للنظم والنظام العربي.

٤ ـ ولعل صعود التيار الداعي إلى الإصلاح والديمقراطية، بغضّ النظر عن دور الفاعل الأجنبي الضاغط في هذا الاتجاه، سيكون له الأثر الإيجابي في بلورة مضامين مشروع التوحيد أو الوحدة. ولعل بلورة وتعزيز دور المجتمع المدني واتساع مساحاته، من الأمور الإيجابية، خاصة إذا ما تم تنقية واستقلالية هذا المجتمع، وترابطه قومياً.

٥ ـ النقطة الأخيرة، هي مجرد تعليق على الفقرة الأخيرة من ورقة د. عماد شعيبي، التي يعتقد بأنها «بنية وحدوية» محتملة بين العراق وسورية، بعد الانسحاب الأمريكي. وفي ظني أن ذلك مجرد تفاؤل وتمنيات، فما جرى في العراق ويجري من تمزيق وصعود هويات طائفية ومذهبية وتفتيت ونهب، ونفوذ إيراني شرس، لا يصلح لأن يكون مدخلاً إلى «بنية وحدوية» مع سورية، ففي أزمنة وجود دولة مركزية قوية في البلدين، كانت البنية المشتركة بينهما أقرب إلى الصراع والتنابذ والتخندق «الناري والدموي».

٨ ـ أسامة الغزالي حرب

أودّ أن أنتهز هذه الفرصة في البداية للتعليق على كلمة د. خير الدين حسيب في افتتاح هذه الندوة. فلقد شعرت بسعادة بالغة لما ذكره د. حسيب حول نمو وازدهار «مركز دراسات الوحدة العربية»، وخاصة من حيث تأكيد استقلاليته وقوته المالية. ولا يخفى علينا جميعاً أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الجهد الكبير والدؤوب والصادق الذي بذله دائماً د. خير الدين حسيب، الذي أتشرف بمعرفته منذ سبعة وعشرين عاماً، وكان دائماً نموذجاً للإخلاص والتفاني في خدمة الفكرة القومية العربية.

أما في ما يتعلق بالورقة المقدمة من د. عماد شعيبي، فإنني أودّ أن أتجاوز التعليق عليها إلى التعليق بشكل عام على «المحور الأول» الذي تندرج تحته هذه الورقة، وكذلك ورقة الجلسة التالية عن المشروع الإسلامي وأثره في مشروع الوحدة العربية.

فمن المفترض أن الغرض الأساسي من هذا المحور هو استعراض تأثيرات البيئة الدولية في مشروع الوحدة العربية. . وفي اعتقادي أن هذا العنصر (أي العنصر الخارجي المتمثل في تلك البيئة الدولية) له من الأهمية والتأثير ما يفوق كثيراً اختزاله في موضوعَي «النظام العالمي» و«المشروع الإسلامي».

فمن الناحية الأولى، لا شك في أن المنطقة العربية ـ كانت وما تزال ـ من أشد مناطق العالم تأثراً بالتطورات الدولية، بل يمكنني القول إنه يكاد من المستحيل أن نفهم التطورات في المنطقة العربية، والعلاقات بين الأقطار العربية، بل والتطورات الداخلية في تلك الأقطار، بمعزل عن المؤثرات الدولية. إن الوطن العربي الحديث هو نتاج لصراعات وتفاعلات دولية أكثر منها أي شيء

آخر (مثل اتفاقية سايكس ـ بيكو، واتفاقية الحسين ـ مكماهون، ووعد بلفور. . . إلخ، فضلاً على دور بريطانيا في إنشاء الجامعة العربية. . . إلخ).

وفي الوقت الراهن، لا شك في أن المنطقة العربية تقع في قلب السياسات العالمية لأسباب موضوعية بحتة، مثل وجود النفط في باطن الأرض العربية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، في ضوء علاقة إسرائيل العضوية بالولايات المتحدة والعالم الغربي، والموقع الاستراتيجي للوطن العربي، والثروة المالية الهائلة في منطقة الخليج. أضف إلى ذلك أيضاً محورية قضية (الإرهاب الدولي) في السياسة الدولية الراهنة، وهي التي تتعلق ـ سواء أردنا أم لم نرد ـ بحركات وتطورات مرتبطة بالمنطقة العربية (وبالطبع بالعالم الإسلامي كله). لذلك فمن الخلل الشديد التقليل من أهمية هذا العنصر في دراسة مستقبل الوحدة العربية.

من ناحية ثانية، فإن مكوّنات هذا العنصر الخارجي المؤثر، تتجاوز كثيراً اختزاله بـ «النظام العالمي» و«الصعود الإسلامي». فهناك مثلاً قضية ثورة المعلومات والثورة المعرفية المعاصرة، التي تؤثر بقوة ـ وبشكل مباشر وغير مباشر ـ في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية، وفي تشكيل وعي الأجيال الجديدة في الوطن العربي، وفي إحداث تفاوتات قطرية وثقافية عميقة تؤثر بقوة في التوجه نحو الوحدة العربية، وفي شكل ومضمون هذه الوحدة.

وهناك أيضاً التطور الكاسح في العالم نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهنا، فإنني أتساءل وأتعجب، كيف لا تتضمن ندوة كبيرة كهذه عن مستقبل الوحدة العربية محوراً كاملاً عن قضية الديمقراطية وأثرها في مستقبل الوحدة العربية؟! فيقيني أن أهم أسباب إخفاق الدعوة الوحدوية العربية كان غياب الديمقراطية. وتلك قضية أولى بالدراسة من كثير من القضايا الأخرى.

٩ ـ عبد الوهاب القصاب

هل لنا أن ندّعي بأن الوطن العربي قد انتقل من مجال توحيدي عاشه (على رغم أنه كان تحت سلطة تحكم بشرعية إسلامية، وهي نظام الخلافة في السلطنة العثمانية)، إلى واقع تفتيتي.

فالوطن العربي كان مجالاً جغرافياً موحداً جمع الأمة بدءاً من الجزائر (غابت باحتلالها في ثلاثينيات القرن التاسع عشر)، ثم تونس (غابت منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، ومصر حتى الموعد نفسه بعد إعلان الحماية البريطانية عام

١٨٨٢)، وأخيراً ليبيا عام ١٩١١. لذا يجب أن تؤخذ مصالح التفتيت في مشروع المتصرفية (القرن التاسع عشر) بنظر الاعتبار.

بقي لنا هنا المحيط الجيوبوليتيكي الذي يتمثله مشرق الوطن العربي (الهلال الخصيب والجزيرة العربية). لقد مثَّل الإطار الخارجي للجزيرة العربية مجالاً للاختراق البريطاني بدءاً من بدايات القرن التاسع عشر، حيث سلخت عدن (عام ١٨٣٩)، ودخلت السلطنات العديدة في الجنوب اليمني في معاهدات حماية مع بريطانيا، ثم عُمان التي نجحت في بناء ما يصل إلى ما يشبه إمبراطورية عربية بحرية سيطرت على البحر العربي في بدايات القرن التاسع عشر، ثم التمدد البريطاني نحو الخليج العربي. إلا أن ما تبقى، وهو الهلال الخصيب (سورية والعراق)، والحجاز ونجد وعسير واليمن، التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الثانية، ظلّ يشكّل مجالاً جغرافياً موحداً اجتماعياً وقانونياً.

السؤال الذي أرى أنه كان على الباحث أن يدرسه هو كيفية الانتقال في مجال جيوبوليتيكي/جيو اقتصادي موحّد حتى الحرب العالمية الأولى، على رغم عدم وجود سلطة سياسية عربية معترف بها، إلى مجالات جيوبوليتيكية متعددة متصارعة أو متنافسة هيمن عليها نظام دولي ناشئ بفعل الحرب العالمية الأولى، وقد اشتغل سكين التقطيع ومعول التفتيت في قلب هذا النظام وأطرافه، فضاعت فلسطين، وشكّل نظاماً تعليمياً مسرفاً في قطريته في مصر، وأنشأ علاقات توترية بين بقية الوحدات السياسية العربية الناشئة في هذا الإقليم.

كان على الباحث، برأيي، أن يعطي هذا العامل نظرة تحليلية معرفية أساسها الانتقال من الشعور الجمعي الانتمائي إلى فضاء واحد أو إلى فضاءات متعددة، وصلت العلاقة بينها حالياً إلى حدّ إنكار الكثير من عوامل الشدّ والتوحيد بالهروب إلى هويات فرعية بدأنا نرى تداعياتها في العراق والسودان، وربما في أماكن أخرى مرشحة.

١٠ ـ حسن نافعة

علاقة النظام الدولي بالنظام العربي علاقة مركبة ومعقدة، وكان يجب أن يوليها البحث المطروح في هذه الجلسة اهتماماً أكبر، لكن للأسف لم يتمكن من هذا، وأغفل جوانب كثيرة جداً وقضايا متعددة كان من شأن إلقاء الضوء عليها إبراز جدلية العلاقة بين النظامين الدولي والعربي بشكل أوضح. وللأسف، فإن

بعض المحللين يميلون إلى إلقاء مسؤولية فشل المشروع العربي وحركة الوحدة العربية على العوامل الخارجية، وبالتالي على عوامل تتعلق ببنية النظام الدولي وموازين القوى فيه. وهذا ليس صحيحاً لأن هناك مشكلات بنيوية في الحركة القومية العربية، بل وفي الفكرة العربية نفسها. ويجب أن ندرس الأمرين معاً، أي تأثير النظام الدولي في الحركة القومية العربية، سلباً أو إيجاباً، وأيضاً وفي الوقت نفسه، تناقضات الحركة القومية نفسها، وسلوك قياداتها وكيفية تعاملها مع بنية النظام الدولي وكيفية تأقلمها مع تطور علاقات وموازين القوى فيه.

أظن أنه يجب ألّا ننسى أن عمر الحركة القومية الآن هو حوالى قرن كامل من الزمان، تطور خلاله النظام الدولي من نظام متعدد الأقطاب قبل الحرب العالمية الثانية إلى نظام ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة منفردة منذ نهاية الثمانينيات، ثم ما نشهده الآن من انهيار النظام الأحادي إلى القطبية، وهي مرحلة بدأت معالمها تتبلور الآن، خاصة بعد انهيار مشروع المحافظين الجدد، وهي مرحلة ما تزال في طور التكوين، لكنها ترتبط في الوقت نفسه بأزمة مالية واقتصادية عالمية طاحنة قد يرتّب عليها تطوير بنية الرأسمالية العالمية نفسها، وربما إعادة الاعتبار إلى دور الدولة وتدخلها في أمور كثيرة، ومنها الاقتصاد وآليات السوق.

خلال هذه المراحل المختلفة من مراحل تطور النظام الدولي كانت آليات التأثير في النظام العربي تتم بطرق وأشكال وأساليب مختلفة، يجدر بنا أن نرصدها ونحللها بدقة في ضوء بنية النظام العربي نفسه وتناقضاته الداخلية.

على أي حال، هذا ينقلنا إلى موضوع النظام العربي وتطوره خلال العقدين الأخيرين، وهو الموضوع الذي كان يجب تناوله في بحث منفصل، وهو ما لم يحدث. وفي تقديري أن هذا ترك فراغاً هائلاً يجب استكماله، لأنه لا يمكن تحليل أثر تطور النظام العربي خلال تلك الفترة في مشروع التوحيد العربي من دون تحليل معمّق لكيفية إدارة النظام العربي للصراع مع إسرائيل من ناحية، ولطبيعة علاقات النظم الحاكمة في الوطن العربي بقوى خارجية ترتبط معها بروابط مصلحية وعضوية. والمشكلة الأساسية التي يواجهها النظام العربي حالياً لا تكمن في ضعف وتراجع الفكرة القومية أو المشروع التوحيدي، وإنما تكمن في تهديد تماسك الدولة القطرية نفسها، وبداية انفجار الدولة الوطنية من داخلها، وتغلّب الانتماءات العرقية والطائفية على الانتماءات، ليس القومية

فحسب، وإنما الوطنية أيضاً. فانهيار الفكرة القومية أضعف الفكرة الوطنية، لأن الدولة في الوطن العربي، في ما عدا استثناءات قليلة، لا ترتكز على الفكرة القومية على النحو الذي برز في أوروبا منذ انفصال الدولة عن الكنيسة في منتصف القرن السابع عشر.

الورقة التي ناقشناها في هذه الجلسة ظلمت الموضوع، وأهملت قضايا جوهرية ما تزال في حاجة إلى بحوث أكثر تعمّقاً.

١١ ـ نادية مصطفى

١ ـ **التعليق الأول** هو على دلالة بداية الندوة بهذا المحور الأول: المتغيرات المعاصرة، وبداية هذا المحور بالدراسة عن النظام العالمي. الدلالة تتمحور في أنه من الضروري صياغة إشكالية أساسية وسؤال أساسي ذو شقين: ما طبيعة تأثير النظام العالمي الراهن ـ في ضوء طبيعة هذا النظام خلال العقدين الماضيين ـ وما درجة هذا التأثير مقارنة بمراحل سابقة من تطور العلاقة بين النظامين الدولي والعربي، وخاصة ما يتصل بقضية الوحدة العربية؟ ذلك أنه طالما ما أثيرت هذه العلاقة بين النظامين في مراحل أو مفاصل متعاقبة من تطور كل منهما، ليس فقط ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن منذ ما قبل ذلك بكثير.

ومن ثم من الضروري الإسهام في الإجابة عن هذا السؤال، وعلى نحو مقارن، ومن وجهة نظري، فإن هذه الإجابة يمكن أن تكون على النحو التالي: من ناحية، هناك تصاعد في درجة وطبيعة التدخل الخارجي، سواء بأساليب القوة الصلدة، المتمثلة في إعادة الاحتلال والتدخلات العسكرية تحت تسميات عدة، أو بأساليب القوة المرنة المتصلة بأعصاب الشعوب العربية وهوياتها وانتماءاتها، وعلى نحو يفجر قضية الهويات والانتماءات الفرعية، مما يمثل تهديداً خطيراً بالتفتيت والتجزئة. وهذا تحول نوعي خطير في نمط التدخلات الخارجية في المنطقة العربية نتاج انعكاس منظومة قواعد وقيم النظام العالمي الذي تهيمن على إدارته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وتحاول فرض منظومتها عليه (سواء ما يتصل بالعولمة، أو الدول القومية أو السوق)، ناهيك عن أن نمط هذا التدخل «الاحتلالي التجزيئي» يشهد تحالفاً غير مسبوق من حيث الدرجة مع الصهيونية ومع إسرائيل.

ومن ناحية ثانية، لا بد من أن نتساءل: ما سبب هذا التصاعد في التدخل

وآلياته وأدواته، هل هذا إبداع غربي أو تفوّق لا مثيل له، ونحن لا طائل لنا به كعرب؟ وهنا لا بد من أن نستدعي ما أحاط وأصاب بنية النظام العربي الرسمي في ظل تطور الفكر القومي العربي ذاته وخبرات ممارساته على مستوى الدول القطرية والنظام الجماعي ذاته، حيث إن المتغيّر الخارجي لم يكن دائماً وأبداً المتغيّر الحاسم بالسلب وحده على مسار المنطقة، ذلك لأن الداخل في الأقطار العربية، وكذلك العلاقات بينها، يتحملان قدراً مهماً من المسؤولية، وهما حقيقة لا يمكن إنكار دور التدخلات الخارجية في أشكالها المختلفة، وخاصة الاستعمار وعواقبه، إلا أنه يجب أيضاً ألا نهوّن من «مسؤولية الداخلي والبيني»، ولعل إشكالية هذه العلاقة بين الداخلي والخارجي من حيث تأثيرها في قضية الوحدة العربية، تتضح بطريقة أعمق في ضوء قراءة تاريخ المنطقة العربية في عصوره المتتالية ابتداءً من الفتح العربي الإسلامي لأجزائها، وفي سياقه الحضاري الأكثر اتساعاً من العروبي فقط، أي السياق الحضاري العربي والإسلامي، حيث إن قراءة تاريخ الأمة العربية باعتبارها جزءاً من أمة أكبر يبيّن لنا كيف استطاعت أن تواجه هذه الأمة التحديات والتهديدات الخارجية ـ وهي لم تنقطع ـ وذلك حين كانت تمتلك القوة والوحدة، وأن هذه التحديات والتهديدات قد أخذت في التزايد مع التراخي في القوة وأواصر الوحدة، حتى هذه الأوضاع المتدهورة أضحت بدورها مدخلاً أساسياً من مدخلات زيادة الضعف والتبعية والتجزئة.

بعبارة أخيرة، فإن بدء الندوة بهذه الدراسة يعني اعترافاً ضمنياً من منظّميها، بما أضحى عليه تأثير الخارج من خطورة، ودون انقطاع عن متغيّرين آخرين: صعود المشروع الإسلامي، والتحولات في النظام العربي ذاته.

٢ ـ **التعليق الثاني** هو على مضمون الدراسة ذاتها ومدى إسهامها في تقديم إجابة عن السؤال المطروح في التعليق الأول. وهنا ترد الملاحظات التالية: من ناحية مفهوم النظام العالمي يسوده الالتباس وعدم الوضوح في الدراسة، حيث تبدأ الدراسة بسرد تاريخي لما هو «نظام عالمي»، بمعنى قواعد وقيم تحقيق السلم والأمن، من منظور أوروبي، وصولاً إلى الهيمنة الأمريكية لفرض منظومة قيم المحافظين الجدد في ظل إدارتي بوش السابقتين. ومفهوم النظام العالمي الذي قدمته الدراسة على هذا النحو ليس مفهوماً عن نظام عالمي حقيقي، ولكن عن نظام أوروبي قاصر على الأوروبيين، معتبراً غيرهم من البرابرة أو غير المتحضرين أو غير المتقدمين، وهو نظام استبعدنا نحن كعرب وكمسلمين من نطاقه، وما نزال، مهما ادّعى من عالمية.

ومن ناحية أخرى، فإن الإفاضة في شرح استراتيجية إدارة بوش ليست غاية في حدّ ذاتها في الدراسة بقدر ما يجب تقديم دلالاتها المباشرة بالنسبة إلى الوحدة العربية، أو على الأقل مقاومة هذه الاستراتيجية. والجدير بالذكر أن صفحتي الدراسة الأخيرتين قد قفزتا على هذه الدلالات وغيرها. ومن النقاط الجديرة بطرحها هو أن المقاومة «العربية» قد جاءت من فصائل وقوى «غير رسمية»، وهي قوى المقاومة في العراق، وفي لبنان وفي فلسطين، ناهيك عن مقاومة النظام الإيراني بالقوة الصلدة والمواجهة، في حين جاءت مقاومة النظام التركي، وماليزيا، ومسلمي أوروبا وأمريكا (الذين تأثروا باستراتيجية أمريكا للحرب على الإرهاب) بأساليب القوة الرخوة، وفي المقابل كان مجموع ما تبقى من المشهد العربي أكثر انصياعاً لاستراتيجية القوى الكبرى وأدوات تأثيرها، وعلى نحو يجعلنا نتساءل سؤالاً تقريرياً: ألم نعد خلال العقدين الماضيين إلى التهالك على مشاكل التحرير والحرية في رداء جديد، بل وأضحينا نواجه مشاكل تفكيك الدول وتفتيت مجتمعاتها، وذلك في ظل استمرار نظم مستبدة وتزايد وطأة المشروع التوسعي الإسرائيلي، فهل يمثل هذا النمط من التأثير الخارجي دافعاً جديداً للتحرك نحو جهود وحدوية أو اتحادية، مروراً بجهود إصلاحية حقيقية لمواجهة هذه التهديدات الجديدة؟

١٢ ـ محمد المسفر

أتفق مع المعقب د. حسن نافعة على كل ما ذكره. وكان بودي أن أرى في ورقة د. شعيبي، وهو يتناول التنظيم الدولي عصبة الأمم، وكذلك منظمة الأمم المتحدة، أن يتناول المتغيّرات الجديدة في التنظيم الدولي وأثرها في النظام العربي.

إن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الآن لإضعاف دور مؤسسات التنظيم الدولي بخلق مؤسسات دولية موازية بهدف الهيمنة على العالم. هذه المؤسسات هي:

حلف الناتو: وقد أدخلت الدول المؤسسة لهذا الحلف تعديلات جوهرية على أهدافه التي وضعت في مطلع النصف الثنائي من القرن العشرين، وأصبح له حق التدخل العسكري في أي مكان في العالم دون الرجوع إلى منظمة الأمم المتحدة. نموذج ذلك أفغانستان، والقرن الأفريقي، وتوسيع دائرة العضوية لتشمل معظم الدول العربية.

منظمة التجارة العالمية: وهي قوة اقتصادية انضم إليها الكثير من الدول العربية، وقد وقفت الدانمارك بقوة في وجه الأقطار العربية التي فرضت مقاطعة اقتصادية على الدانمارك على إثر نشر صورة مسيئة للرسول (ﷺ)، مستخدمة اتفاقية منظمة التجارة الدولية. كنت أتمنى أن أجد اجتهاداً يحمينا من سلطان هذه المنظمات.

الجهاز الثالث: وهو محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة التجارة الدولية، كل هذه الأجهزة عوامل هدّامة لهيكل منظمة الأمم المتحدة.

من الملاحظ أن هذه الأجهزة كلها عملت وتعمل على النيل من النظام العربي، مثل: مسألة السودان، التدخل في دارفور (الناتو)، محاكمة الرئيس البشير (محكمة الجنايات الدولية)، التهديد بمقاطعة اقتصادية لكل دولة عربية تفرض مقاطعة الدانمارك (منظمة التجارة الدولية).

الفصل الثاني

النظام العالمي والعولمة
وتأثيرهما في التوحيد القومي العربي

وليد عبد الحي(*)

مقدمة

تستقر أدبيات العلاقات الدولية على تعيين الحدود الفاصلة بين عدد من المفاهيم المركزية، كالنظام الدولي والنظام العالمي والعولمة، إذ يشير المفهوم الأوّل إلى مجموعة التأثيرات المتبادلة بين الدول كوحدات للنظام، بينما تتسع دائرة النظام العالمي إلى التأثير المتبادل بين كافة الكيانات السياسية من دول أو ما دونها (كالأقليات، والأحزاب العابرة للحدود. . . إلخ)، وما فوقها (كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية). أما العولمة، فإنها تشير إلى عملية تراكمية تاريخية تتجه نحو النظر إلى العالم ككيان واحد بهتت فيه الحدود الفاصلة بين الكيانات المكوّنة للمجتمع العالمي.

ذلك يعني أن النظام العالمي يقوم على عدم انتفاء الشخصية الكيانية للوحدات المتفاعلة، على رغم الكثافة المتزايدة في التأثير المتبادل بين الكيانات، أما العولمة فتعني تدفق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما لو أن الحدود فقدت دلالتها.

ولا بدّ لنا من الإقرار بداية أن التحول يسير من النظام الدولي (حيث تكون

(*) أستاذ جامعي، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

الدول هي وحدة التحليل) إلى النظام العالمي (حيث تتسع وحدات التحليل إلى ما دون الدولة وما فوقها إلى جانب الدولة)، إلى العولمة، حيث يصبح المجتمع الدولي ككل هو وحدة التحليل.

ذلك يعني أننا بحاجة إلى التأكيد أننا نعيش مرحلة الانتقال من النظام الدولي إلى النظام العالمي، بينما العولمة تطلّ علينا في مظهرها العام كسارية السفينة البعيدة، تشير إلى ذاتها، لكننا لم نتعرّف على تفاصيل هذه الذات القادمة واحتمالاتها، ولعل هذه هي إحدى مشكلات بعض الباحثين في ظاهرة العولمة، حيث يتم تحليل هذه الظاهرة كما لو أنّها اكتملت حلقاتها، بينما نحن نعيش في مقدماتها الأولية فقط.

ما يجمع المفاهيم الثلاثة (النظام الدولي والنظام العالمي والعولمة)، هو فكرة الترابط والتأثير المتبادل، واتّساع الحيّز الجغرافي لهذا الترابط، وهو ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي: هل اتّساع نطاق التأثير المتبادل، بأدوات أكثر فاعلية وأكثر جاذبية، سيكون على حساب النظم الإقليمية التاريخية، وعلى حساب الهويات القومية، وبالتالي يؤدي إلى ذوبان هذه النظم والهويات تدريجياً؟

أولاً: الإطار النظري: تأثير العولمة في الدولة القومية

يدور الحوار بشكل رئيسي حول تأثير العولمة في الدولة القومية بين تيارات ثلاثة:

١ ـ التيار **الأول** يرى أن كلّ ما فعلته العولمة هي أنّها غيّرت من طبيعة وظيفة الدولة، إذ تشير المتابعة التاريخية لوظيفة الدولة أنّها بدأت بوصفها أداة للحرب وجهازاً للتوسع أو الدفاع عن المجموعة البشرية التي تحتويها، ثمّ أصبحت في فترات تاريخية لاحقة أداة لخلق المجتمع المدني، حيث أصبح الأفراد جميعاً مواطنين متساوين في الحقوق، وهو ما تمثل في الدولة القومية التي أفرزتها معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، ثمّ اتسعت وظيفة الدولة بعد ذلك لتكون «دولة الرفاه».

ويقدم أصحاب هذا الرأي شواهد تدعم وجهة نظرهم بالقول إنّه منذ عام ١٩٥٠ لم تختف دولة قومية واحدة، بل هناك تزايد في عدد الدول القومية، كما إنَّ الترابط الاقتصادي لم يؤد إلى ذوبان الهويات القومية، فالتكامل الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا أو تشيكسلوفاكيا، أو نزعة الانفصال في إيرلندا أو الكويبك أو الباسك أو تركيا أو الصين أو الشيشان، تدلّ على إلحاح الشخصية القومية على التجسد في كيانية سياسية، ولعل الوحدة الألمانية رغم تكلفتها

العالية بالمنظور الاقتصادي، والدمج الصيني المتواصل لشظايا الصين (هونغ كونغ وماكاو، وربما تايوان لاحقاً) دليل على استمرار النزوع القومي إلى البقاء والتواصل.

كما يشير تراجع الدور الأيديولوجي لصالح الصراع الثقافي إلى ظاهرة تدعم هذا الرأي[١]، فالثقافة مؤشر على حدود الهوية القومية، بينما تعبر الأيديولوجيا هذه الحدود.

٢ ـ التيار **الثاني** يرى أنَّ التحول التدريجي للعلاقات الدولية من منظورها الصفري إلى منظورها غير الصفري (نتيجة التداخل المتواصل في المصالح المشتركة) سيقود في خاتمة المطاف إلى تغلّب جوانب المصالح المشتركة على المصالح المتعارضة، التي من بينها التباينات القومية[٢]. ويرى بعض أنصار هذا التيار أن الدولة المعاصرة أصبحت أصغر من المشكلات الكبرى (كالأزمة المالية المعاصرة، والبيئة والأمن الدولي. . . إلخ)، ولكنها أكبر من المشكلات الصغرى (كالتعليم والصحة وكل ما يتعلق بالرفاه الاجتماعي). ونتيجة لهذه المتاهة للدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى (من خلال الخصخصة)، والعجز عن مواجهة المشكلات الكبرى، أصبحت الدولة أداة تتماهى وظيفتها في مجال خدمة النظام الرأسمالي لا خدمة المصالح القومية[٣].

٣ ـ التيار **الثالث**، وهو تيار يرى الإبقاء على الدولة، لكنه يجرّدها من هويتها القومية من خلال التركيز على متغيّرين هما:

الأول اللامكانية (Deterritorialization)، أي التحلل من الرباط العاطفي بين الفرد والجغرافيا نتيجة تحلل مفهوم المسافة والهجرة والاستيطان والتجنيس. . . إلخ، بل إن هيئات المجتمع المدني أصبحت تعبّر عن ذلك، فالحركة النسوية تعبّر مثلاً عن ذلك بالقول على لسان فرجينيا ولف: «إنني كأمراة ليس لي بلاد، وكامرأة لا أريد بلاداً، إن بلدي كامرأة هو العالم كلّه»، وهو أمر يمكن تطبيقه على جماعات الخضر وأطباء بلا حدود وصحفيون بلا حدود. . . إلخ[٤].

---

(١) Michael Mann, «Nation-States in Europe and Other Continents: Diversifying, Developing, Not Dying,» *Daedalus*, vol. 122, no. 3 (1997), pp. 115-140.

(٢) Kenichi Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*, (London: Fontana, 1990), passim.

(٣) James A. Dator, «Beyond the Nation-State,» *Futurist*, vol. 15, no. 6 (December 1981), p. 24.

(٤) Andrew Vincent, ed., *Political Theory: Tradition and Diversity* (New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 248-252.

أما المتغيّر **الثاني** فهو الوطنية الدستورية (Constitutional Patriotism) التي تعني أن الروابط الدستورية للدولة حلّت محل الروابط القومية، وهو ما يقف وراء إحلال مفهوم الجنسية (Citizenship) محل القومية (Nationality)، حيث يمثل المفهوم الأوّل التشارك الحقوقي، بينما يمثل الثاني التشارك القومي، مما يعني إفراغ الدولة من مضمونها السوسيولوجي[٥].

ثانياً: الترابط الآلي والترابط العضوي (نظرية دوركهايم)

يربط دوركهايم بين إدراك الفرد أو الجماعة لذاتها ونمط العلاقات الاجتماعية التي ينخرطون فيها، فَكُلّ شيء فوق مستوى الحياة الفيزيولوجية يشتق من نمط التفاعل الاجتماعي، لكن هذا التفاعل مرتبط بنوعية الخيوط التي تربط الأفراد أو الكيانات بعضها ببعض. فالمجتمعات غير الصناعية يرتكز تماسكها على مجموعة من الروابط التقليدية من المشاعر والمعتقدات واللغة، وهي التي يسمّيها بروابط التضامن الآلي، أما المجتمعات الصناعية التي أخذت بمبدأ تقسيم العمل (أي التخصّص الوظيفي)، فيقوم فيها ما يسمّيه التضامن العضوي، وهو ترابط مقنّن من ناحية، وملزم لأطرافه من ناحية ثانية، وهو الأساس الذي قامت عليه الدولة القومية الحديثة.

استناداً إلى هذه الرؤية، فإن الهويات القومية (الترابط الآلي)، قد تتعرّض للتآكل أو التراخي إذا تزايدت مزاحمة آليات التضامن العضوي بين أنساق فرعية في المجتمع وأنساق أخرى خارج نطاق دائرة التضامن الآلي[٦].

ولو أردنا تطبيق الأمر على الوطن العربي، لقلنا إن آليات التضامن الآلي (اللغة والدين والمشاعر... إلخ) تواجه مزاحمة واضحة من آليات ترابط عضوي بين أنساق فرعية عربية (دول أو أقليات أو مذاهب أو غيرها) وأنساق ومنظومات دولية أخرى (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، أو اتفاقيات تجارية أو اقتصادية خارجية... إلخ). وطبقاً لنظرية دوركهايم، فإن آليات التضامن العضوي هي التي تحلّ تدريجياً محل آليات التضامن الآلي مع التحول التدريجي للمجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع صناعي أو ما بعد الصناعي.

---

(٥) وليد عبد الحي، «تأثير العولمة على الدولة القومية،» في: محمد الأرناؤوط، محرر، **العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة** (عمّان: جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص ٩٧ـ ١٠٦.

(٦) Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society* (New York: Free Press, 1933), pp. 49-173.

ذلك يعني أنَّ الصيرورة التاريخية تنطوي على تغلّب آليات التضامن العضوي على آليات التضامن الآلي بفعل التطور، وأن هذه الآليات (آليات التضامن العضوي) ستفرز بدورها أدوات تضامن آلي جديدة تعكس طبيعة البنية الاجتماعية الجديدة التي أنشأتها آليات الترابط العضوي، وهو جوهر فلسفة العولمة.

ثالثاً: مكوّنات التضامن العضوي المعاصرة

تمثل المؤشرات التي تعتمدها بعض المؤسسات الدولية المتخصّصة في قياس ظاهرة العولمة الأساس لآليات التضامن العضوي بين وحدات النظام الدولي، وتتمثل هذه المؤشرات في ٢١ مؤشراً على النحو الآتي[٧]:

١ ـ **الآليات الاقتصادية**، وتتمثل في:

أ ـ نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي.

ب ـ الاستثمارات الأجنبية (أموال، أسهم، سندات، محافظ مالية).

ج ـ إجمالي المدفوعات للأجانب من إجمالي الناتج المحلي.

د ـ قوانين الاستيراد.

هـ ـ التعرفة الجمركية.

و ـ الضرائب على التجارة الخارجية.

ز ـ القيود على تنقل رؤوس الأموال.

٢ ـ **الآليات الاجتماعية**، وتشمل:

أ ـ الاتصالات التلفونية مع الخارج.

ب ـ التحويلات المالية من العاملين في الخارج إلى إجمالي الناتج المحلي.

ج ـ السياحة الدولية.

د ـ نسبة السكان الوافدين إلى السكان المحليين.

---

(٧) Axel Dreher, Noel Gaston and Pim Martens, *Measuring Globalisation: Gauging its Consequences* (New York: Springer, 2008), and Randy Kluver and Wayne Fu, «Measuring Cultural Globalization,» Nanyang Technological University, Singapore, 2004 (mimeo).

هـ ـ معدل الرسائل الخارجية للفرد الواحد.

و ـ نسبة مستخدمي الإنترنت إلى إجمالي السكان.

ز ـ نسبة التجارة في الصحف الأجنبية من إجمالي الناتج المحلي.

ح ـ عدد أجهزة المذياع/ التلفاز لِكُلّ ألف نسمة.

ط ـ عدد المطاعم الأجنبية لِكُلّ ألف فرد.

ي ـ حجم التجارة في الكتب إلى إجمالي الناتج المحلي.

ك ـ عدد فروع المؤسسات التجارية الأجنبية في الدولة.

٣ ـ **الآليات السياسية**، وتشمل:

أ ـ عدد السفارات الأجنبية في الدولة.

ب ـ عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أو الاتفاقيات الدولية التي تنخرط الدولة (أو المنظّمات المحلية) في عضويتها.

ج ـ حجم المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

رابعاً: قياس مؤشرات العولمة في الأقطار العربية

على رغم الهنّات المنهجية التي يمكن تسجيلها على المقاييس التي تستخدمها بعض المؤسسات الدولية لقياس مؤشرات العولمة في بلد معين أو منطقة معينة، ولا سيما الأوزان التي تعطى للمؤشرات[٨]، إلا أنّها تقدّم صورة لمدى انخراط الدولة في ظاهرة العولمة، وهو ما يفسح المجال أمام ربط مدى الانخراط في المؤشرات بظواهر أخرى كظاهرة الاندماج القومي أو التحلل القومي، بل يمكن الاستناد في ذلك إلى القيام بنوع من الإسقاط (Projection) على المراحل المستقبلية للتنبؤ بالاتّجاه (Trend) للتحلل أو الاندماج.

وتعاني الدراسات العربية الخاصة بالعولمة نقصاً في قياس مدى تغلغل مؤشرات العولمة في الأقطار العربية، وهو ما يجعل دراسة آثار هذه الظاهرة تستند إلى تقييمات انطباعية.

---

(٨) تعطي مؤسسة كيرني أوزاناً نوعية لِكُلّ مؤشر من المؤشرات، وفي الإجمال فإنها تعطي آليات العولمة الاقتصادي ٣٦ بالمئة من المقياس، والعولمة الاجتماعية ٣٨ بالمئة، بينما تعطى العولمة السياسية ما نسبته ٢٦ بالمئة.

واعتماداً على قياس عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ استناداً إلى أرقام عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ الذي قامت به مؤسسة كيرني (A. T. Kearney) لـ ١٢٢ دولة في المرحلة الأولى و٢٠٨ دول في المرحلة الثانية، قمت بأخذ نتائج قياس الأقطار العربية في النتيجة العامة لمؤشر العولمة، ونتيجة القياس للمؤشرات الفرعية لِكُلّ منها منفرداً، فكانت النتائج كما يتضح في الجدولين الرقمين (٢ ـ ١)، و(٢ ـ ٢). كما أشرت إلى نتائج كلّ من إسرائيل وتركيا وإيران من أجل المقارنة مع دول الجوار الرئيسيّة[٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

مستويات العولمة للدول العربية ودول الجوار لعام ٢٠٠٨ (من بين ١٢٢ دولة)

الدولة	مؤشر العولمة	الترتيب دولياً	العولمة الاقتصادية	الترتيب دولياً	العولمة الاجتماعية	الترتيب دولياً	العولمة السياسية	الترتيب دولياً
الإمارات	٦٩,٠٧	٣٥	٢٢(*)	١٢٢	٧٥,٥٢	٢٧	٣٨,١٦	٩٥
الأردن	٦٥,٩٤	٣٨	٦٧,٣١	٥١	٥٥,٧٦	٤٨	٧٩,٤١	٣٥
الكويت	٦٥,٤٩	٤٠	٦٧,٦٤	٤٩	٧٦,٩٢	٢٣	٤٥,٠٧	٨٤
البحرين	٥٧,٦٦	٥٤	٨٣,٨٣	١٧	٥٣,٦٢	٥٢	٢٦,٢٤	١٠٧
المغرب	٥٦,٣٥	٦١	٥١,٠٨	٨٧	٤٤,٨٣	٧٣	٨١,٤٠	٣٣
مصر	٥٥,١٥	٦٤	٥١,٦١	٨٦	٣٣,٩٧	٩١	٩٢,٣٧	١١
عمان	٥٣,٥٧	٦٩	٧٠,٥١	٤٠	٥٧	٤٦	٢٤,٠٦	١٠٨
تونس	٥٣,٤٩	٧٠	٦٤,٤٠	٥٨	٣٠,١٠	٩٨	٧٣,٣٦	٤٦
الجزائر	٤٥,٥٦	٩٤	٤٥,٤٣	٩٨	٢٤,٣٧	١١٠	٧٧,٩٠	٣٩
سورية	٣٨,٤٦	١٠٦	٢٢,١(*)	١٢١	٢٦,٧	١٠٥	٣٧,٥١	٩٦
السعودية	٢٢,٤٥	١٢٢	٢٢,٢(*)	١٢٠	٦٨,١٨	٣٦	٤٨,١٠	٨١
إسرائيل	٧١,٨	٢٩	٨٦,١٧	١٤	٧٧,١٧	٢١	٤٣,٠٥	٩١
تركيا	٦٩,٩٦	٣٢	٦٩,٨٦	٤١	٥٨,٢٤	٤٤	٨٧,٨٨	١٧
إيران	٣٤,٢٣	١١٢	٢٧,٥	١١٢	٢٠,٩٠	١١٦	٦٤,١٣	٥٦

ملاحظة: (*) رقم تقريبي.

(٩) A.T. Kearney, «Globalization Index, Measuring Global,» *Foreign Policy,* nos. 164-165 (February-January 2008-2009).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

مستويات العولمة للدول العربية ودول الجوار لعام ٢٠٠٩ (من بين ٢٠٨ دول)

الدولة	مؤشر العولمة	الترتيب دولياً	العولمة الاقتصادية	الترتيب دولياً	العولمة الاجتماعية	الترتيب دولياً	العولمة السياسية	الترتيب دولياً
الإمارات	٦٩,٢٦	٤٨	غ. م.	غ. م.	٧٩,٨٠	٣١	٥١,٥١	١٢٦
الأردن	٧٥,٥١	٣٦	٧٣,٢٥	٤٢	٧١,٨٢	٥١	٨٥,٥٠	٣٩
الكويت	٦٨,٠٢	٥٢	٦٤,٩١	٦٨	٧٥,٧٢	٤٤	٦٠,٢٥	١١٠
البحرين	٧٢,٨٩	٤١	٨٨,٣٧	٩	٧٤,٣١	٤٨	٤٤,٦٤	١٤٤
المغرب	٦٢,٦٤	٧٧	٥٢,١١	١٠٦	٥٧,٢٩	٩١	٨٩,٢٥	٢٨
مصر	٦٢,٢٠	٧٨	٥٦,٩١	٩٢	٤٨,٩٧	١٠٨	٩٣,٣٥	١٢
عمان	٦٣,٣٠	٧١	٧٢,٣٠	٤٤	٦٦,٣٦	٦٤	٤٣,١٠	١٤٨
تونس	٦٥,١٢	٦٤	٦٤,٩٨	٦٦	٥٢,٢٧	١٠٣	٨٧	٣٤
الجزائر	٥٤,٧٥	١١٢	٥١,٥١	١٠٨	٣٩,٨٥	١٢٦	٨٥,٢٨	٤١
سورية	٥٠,٥٨	١٢٤	٥٢,١١	١٠٧	٤٥,٠١	١١٥	٥٧,٤٣	١١٦
السعودية	٦٢,٨٧	٧٥	غ. م.	غ. م.	٦٥,٤٢	٦٧	٥٨,٥٨	١١١
السودان	٣٨,٨٦	١٥١	غ. م.	غ. م.	٢٨,٧٤	١٤٦	٥٥,٩١	١١٨
لبنان	٧٨,٥٦	٢٩	غ. م.	غ. م.	٧٨,٤٩	٣٢	٧٨,٦٨	٥٨
قطر	٦٥,٥١	٦٠	غ. م.	غ. م.	٧٥,٦٩	٤٥	٤٨,٣٦	١٣٢
اليمن	٤١,٨٢	١٤٤	٤٠,٥٧	١٢٩	٣٠,٤٤	١٤٤	٦٣,١٢	١٠٣
ليبيا	غ. م	غ. م	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٥٨,٤١	١١٢
العراق	غ. م	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٥٣,٣٧	١٢٣
إسرائيل	٧٤,٦٩	٤٠	٨٤,٩٦	١٧	٧٠,٨٩	٥٧	٦٣,٩٣	٩٩
تركيا	٦٦,٤٢	٥٧	٦٧,١٥	٦٠	٥٠,٧٠	١٠٥	٩١,٧٢	١٩
إيران	٤١,٤٩	١٤٥	٣٣,٤٦	١٣٧	٣٢,٦٩	١٣٩	٦٩,٧٥	٨٥

١ ـ النتائج الأولية للقياس

يشير الجدولان الرقمان (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٢) إلى ما يلي:

أ ـ احتلت أكثر البلدان العربية انخراطاً في العولمة (وهي الإمارات) المرتبة

٣٥ من بين ١٢٢ دولة في قياس عام ٢٠٠٨، بينما تقدّم عليها لبنان إلى المرتبة ٢٩ من بين ٢٠٨ دول (أو دويلات) في قياس عام ٢٠٠٩.

ب ـ احتلت السعودية المرتبة الأخيرة بين البلدان العربية (١٢٢ عالمياً) في قياس عام ٢٠٠٨، بينما احتل السودان هذه المرتبة (١٥١) في قياس عام ٢٠٠٩.

ج ـ وعند قياس المؤشرات الفرعية تبيّن لنا ما يلي:

(١) **العولمة الاقتصادية**: احتلت البحرين المرتبة الأولى عربياً (المرتبة ١١ دولياً) في قياس عام ٢٠٠٨، وتقدّمت عام ٢٠٠٩ إلى المرتبة رقم ٩ عالمياً، بينما احتلت السعودية المرتبة الأخيرة عربياً (١٢٠ دولياً) عام ٢٠٠٨، واحتلت اليمن المركز الأخير في قياس ٢٠٠٩ (١٢٩ دولياً).

(٢) **العولمة الاجتماعية**: احتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً (٢٣ عالمياً) عام ٢٠٠٨، بينما احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في العام نفسه (١١٠ دولياً). أما في عام ٢٠٠٩، فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً (٣١ عالمياً)، في حين احتل السودان المرتبة الأخيرة عربياً (١٤٦ دولياً).

(٣) **العولمة السياسية**: احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً في قياس عام ٢٠٠٨ (١١ دولياً)، بينما كانت عُمان في المرتبة الأخيرة عربياً (١٠٨ دولياً)، وبقيت مصر في المرتبة الأولى عربياً لعام ٢٠٠٩ (١٢ دولياً)، كما بقيت عُمان في المرتبة الأخيرة عربياً (١٤٨ دولياً).

د ـ لو قسمنا دول العالم من حيث مستوى العولمة إلى ثلاث مجموعات (عالية العولمة، متوسطة العولمة، ضعيفة العولمة)، سنجد الوضع العربي على النحو الذي يظهر في الجدول الرقم (٢ ـ ٣):

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)
تصنيف الأقطار العربية بحسب مؤشرات العولمة لعام ٢٠٠٩
(قياساً لأرقام ٢٠٠٦)

	المؤشر العام للعولمة (عدد الأقطار العربية)	العولمة الاقتصادية (عدد الأقطار العربية)	العولمة الاجتماعية (عدد الأقطار العربية)	العولمة السياسية (عدد الأقطار العربية)
عالية العولمة	٨	٦	٨	٦
متوسطة العولمة	٦	٦	٦	١١
منخفضة العولمة	١	٢	صفر	٢

٢ ـ دلالات القياس

يمكن استنتاج بعض المؤشرات من خلال القياس والمقارنة:

أ ـ أن أغلب البلدان العربية الكبرى (عدد السكان والمساحة) تقع ضمن الدول المتوسطة أو المنخفضة العولمة، بينما تأتي أغلب الدول الصغرى ضمن الدول العالية العولمة، وذلك يوحي بأن البلدان العربية الصغيرة تجد في العولمة ملاذاً لها، بينما ما زالت البلدان العربية الكبرى أقل انخراطاً في آليات العولمة.

ب ـ أن لا علاقة بين معدل الدخل والانخراط في آليات العولمة، فالسعودية وليبيا من البلدان المرتفعة في معدل الدخل الفردي لكنّها الأقل عولمة.

ج ـ أن العولمة السياسية لا ترتبط بالعولمة الاجتماعية أو الاقتصادية، بدليل أن أغلب البلدان العربية المرتفعة العولمة سياسياً تقع ضمن الدول المتوسطة أو المنخفضة العولمة.

خامساً: أثر العولمة والنظام العالمي في التوحيد القومي

تشير النتائج المشار إليها سابقاً إلى أن مؤشرات العولمة هي الأكثر بروزاً في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، غير أن نسبة النجاح التكاملي في دول المجلس هي الأعلى عند مقارنتها بالتجمعات الإقليمية الفرعية العربية الأخرى (اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي. . . إلخ)، الأمر الذي يعني أن لا علاقة بين العولمة وفشل التوجّه التكاملي، وهي نتيجة تتضح عند تطبيق القاعدة على الاتحاد الأوروبي أو الآسيان أو غيرها.

إن الدراسات المتخصصة في قياس العلاقة بين مؤشرات العولمة وحدّة النزعات الانفصالية لدى الأقليات على المستوى العالمي، لم تثبت أن هناك علاقة بين المسألتين، أي لم تكن النزعة الانفصالية للأقليات القومية أكثر حدّة في الدول الأكثر عولمة، وهو أمر لاحظناه في هذه الدراسات في المؤشرات المتعلّقة بالوطن العربي، بل بالعكس من ذلك كان الصراع الداخلي في البلدان العربية هو الأكثر في البلدان العربية الأقل عولمة (العراق، الجزائر، السودان، مصر، اليمن)[١٠].

من الواضح أن ثمة متغيراً وسيطاً بين العولمة والتوحيد أو التكامل القومي،

---

(١٠) عماد الشدوح، «أثر العولمة على مشكلة الإقليات،» (رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤)، ص ١٢٥ ـ ١٣٣.

ويتمثل هذا المتغيّر الوسيط في مسألتين هما: الاستبداد السياسي من ناحية، والتنافس على الدولة المركز في النظام الإقليمي من ناحية ثانية.

فلو قارناً بين اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، سنجد أن الدولة المركز في مجلس التعاون الخليجي مسألة محسومة لصالح السعودية، بينما هي ليست كذلك في اتحاد المغرب العربي، حيث ترى كلّ دولة في المجلس، ولا سيما المغرب والجزائر، أنها هي قاعدة الإقليم، ويؤدي هذا المؤشر إلى التنافس على توظيف بعض آليات النظام العالمي من قبل البلدان الإقليمية لصالح تعزيز موازين قواها في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى.

أما مستوى الاستبداد السياسي، فيمكن الاستدلال عليه من المقاييس الدولية، فلو أخذنا المؤشرات المعتمدة لقياس الاستبداد السياسي (الانتخابات النزيهة، حكم القانون، فعالية الحكومة، ضبط الفساد، مؤشر الرأي والمساءلة، مؤشر مدركات الفساد، الحقوق السياسية، الحريات المدنية)[١١]، سنجد أن الدول الأقل عولمة هي الأكثر استبداداً، مما يعني أن الاضطراب السياسي والتفكّك يعودان في أحد محركاتهما إلى الاستبداد السياسي.

ويشير الجدول الرقم (٢ ـ ٤) إلى مؤشرات الحريات السياسية والإعلامية في البلدان العربية طبقاً للمقاييس الدولية:

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

مؤشرات الحريات في البلدان العربية

البلــد	مجموع النقاط: ١ ـ ٥ حرة ٦ ـ ١٠ حرة نسبياً ١١ ـ غير حرة	الترتيب عربياً بحسب مقياس فريدوم هاوس
الأردن	٩	٣
الإمارات	١١	٨
البحرين	١٠	٦
تونس	١١	٨

يتبــع

(١١) Transparency International, «Corruption Perception Index, 1995-2007,» <http://www.transparency.org>, and «The Heritage Foundation and the Wall Street Journal,» Index of Economic Freedom, <http://www.heritage.org/research/features/index/index.cfm>.

تابـــع

الجزائر	١١	٨
السعودية	١٣	١٥
السودان	١٤	١٧
سورية	١٣	١٦
العراق	١٢	١٤
عُمان	١١	٨
قطر	١١	٨
الكويت	٨	٢
لبنان	٥	١
ليبيا	١٤	١٧
مصر	١١	٨
المغرب	٩	٣
موريتانيا	٩	٣
اليمن	١٠	٦

المصدر: <http://www.freedomhouse.org>, and <http://www.rsf.org>.
اللجنة الدائمة للحريات، «اتحاد الصحفيين العرب، تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧،» إعداد وليد عبد الحي.

ويدلنا الجدول الرقم (٢-٤) على أن معدل مؤشر الحرية في دول مجلس التعاون الخليجي هو ١٠,٦٦ نقطة (أي أنّها أقرب إلى البلدان غير الحرة)، ونجد أن النسبة نفسها تقريباً في البلدان العربية موجودة في دول الاتحاد المغاربي، حيث تصل نسبة الحرية إلى ١٠,٨ نقطة (أي أنّها أقرب هي الأخرى إلى البلدان غير الحرة)، بينما بقية البلدان العربية غير المنخرطة في تجمّعات إقليمية عربية تصل فيها مؤشرات الاستبداد إلى ١١، أي تصنّف ضمن البلدان غير الحرة.

وعلى رغم الفوارق البسيطة، إلا أنّها تشير إلى أن البلدان الأفضل في مؤشرات الحرية هي الأفضل في مستويات التنسيق التكاملي، بينما البلدان غير المنخرطة في تجمّع إقليمي هي الأسوأ بشكل عام (لاحظ أن لبنان هو الأفضل في مجال الحريات على رغم عدم اندماجه في تكتل عربي، ولكنه يحتل المرتبة الأولى عربياً في مؤشر العولمة في مقياس عام ٢٠٠٩).

ما الذي نستنتجه من المعطيات السابقة؟

إن العولمة تعبير عن عملية (Process) لم تكتمل بعد، ولكنها متواصلة، وتمثل التكتلات الإقليمية مرحلة من مراحل التطور التاريخي لهذه الظاهرة. وحيثُ إنَّ حركية هذه الظاهرة مرتبطة بقوى الدفع لها، فإننا نستطيع أن نقول إن توافر مؤشرات العولمة في منطقة مجلس التعاون الخليجي واستمرار الظاهرة التكاملية فيها هو نتيجة تغلغل آليات العولمة (نفوذ القوى الدولية الرأسمالية، الشركات المتعددة الجنسية، الانخراط في آليات تقسيم العمل الدولي، تنامي أعداد العمالة الوافدة غير العربية. . . إلخ)، لكن ذلك لا ينفي دور المتغيّرات الداخلية في دول المجلس، مثل تقارب البنى الاجتماعية والسياسية، وتقارب معدلات الدخل، والإحساس الداخلي بهوية فرعية ضمن الهوية العربية.

أما الهوية القومية، فإن العولمة تؤدي إلى نتيجتين متعاكستين تجاهها على النحو المبيّن في الجدول الرقم (٢ ـ ٥):

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)
اتجاهات تأثير العولمة في الهوية القومية

مظاهر دعم الهوية القومية	مظاهر إضعاف الهوية القومية
أ ـ الإحساس بفقدان السيطرة على الموارد القومية.	أ ـ الإحساس بالمصلحة المشتركة مع الأجنبي
ب ـ العداء للعامل الأجنبي.	ب ـ الاستفادة من الأجنبي.
ج ـ الخوف من البطالة.	ج ـ الرغبة في الهجرة إلى الخارج.
د ـ الشك في نوايا المؤسسات الأجنبية الكبرى.	د ـ السياحة إلى الخارج.
هـ ـ القلق من الثقافات الغريبة.	هـ ـ العثور على وظيفة في الخارج.
ز ـ الفضائيات العربية.	ز ـ قوة جذب الفضائيات الأجنبية.

المصــدر: John Baylis and Steven Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1998), p. 361.

إن النظر إلى تأثيرات العولمة في الهوية القومية تشير إلى أن بعضاً منها يعزّز هذه الهوية، فالقلق على الموارد المحلية (كالنفط) والخوف من السيطرة عليها من قبل الأجنبي يدفع إلى آليات الترابط الآلي إلى الأمام، كما إنَّ العداء للعامل الأجنبي ومزاحمته في مجال الوظيفة ينمّي مشاعر القومية، بل قد يصل بها إلى حدّ الشوفينية (كما هو الحال في بعض قطاعات المجتمعات الأوروبية)، كما إنَّ التوتر

الذي يصيب المجتمع المحلي نتيجة الغزو الذي يستهدف المنظومة القيمية للمجتمع يخلق ردّات فعل تجاه العولمة، ويصبح تزايد الفضائيات التي تغذّي الثقافة المحلية (بغضّ النظر عن النجاح في أداء هذه المهمة) أمراً ملحاً.

ولكي ندلل على أن الضغط في البيئة الدولية يدفع إلى الانكفاء نحو البيئة الإقليمية، وبالتالي تعزيز الحسّ القومي، نشير إلى ظاهرة تنامي عودة الأموال العربية إلى المنطقة، سواء بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أو ما أصبحت تشعر به المصارف العربية بعد عام ٢٠٠٣، ولا سيما بعد إنشاء منظمة التجارة والتداعيات التي ترتبت عليها[١٢].

لكن العولمة، من ناحية ثانية، تخلق تراخياً في الانتماء القومي، فالرغبة في الهجرة نتيجة «قسوة الوطن»، والاطلاع على الثقافات الأخرى، ولا سيما تلك التي لها قوة جذب كبيرة، والإحساس بنجاح نماذج ثقافية غير الثقافة القومية من خلال الاطلاع على هذه النماذج عبر السياحة أو الهجرة أو العمل، يعزّز سمة التراخي هذه.

ولكي ندلل على «قسوة الوطن» والانجذاب إلى المجتمعات الأخرى، ولا سيما في أوساط النخب، نشير إلى أن معدل الهجرة بين الكفاءات العربية، أو ظاهرة هجرة الأدمغة، تصل إلى ٧٠ ألفاً سنوياً، وهو ما يكلف الاقتصاد العربي حوالى ١,٥ مليار دولار سنوياً، وأن ٥٠ بالمئة من الأطباء يتوجّهون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، و٢٣ بالمئة من المهندسين و١٥ بالمئة من العلماء، بل إن الدراسات تشير إلى أن ٣٤ بالمئة من الأطباء الأكثر نشاطاً في أوروبا هم من العرب، كما إنَّ ٥٤ بالمئة من الطلاب العرب لا يعودون إلى بلادهم بعد إكمال دراستهم[١٣].

كما إنَّ العمالة العربية المهاجرة إلى دول الخليج تناقصت من ٧٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٣١ بالمئة عام ١٩٩٠، وإلى ٢٥ بالمئة عام ٢٠٠٦، وحلّ الآسيويون محلّهم، وهو ما يعني «قسوة الوطن الصغير وقسوة الوطن الكبير»، بِكُلّ ما لذلك من انعكاسات سلبية على قوة الانتماء[١٤].

---

(١٢) Moin A. Siddiqi, «Will Arab Banks Go Global?,» *Middle East Journal*, no. 321 (March 2002).

(١٣) Pat Lancaster and Pamela Ann Smith, «Arab Youth: The Challenge of Tomorrow,» *Middle East Journal*, no. 392 (August-September 2008), p. 7.

(١٤) المصدر نفسه.

كما تبيّن الدراسات الخاصة بتأثير تكنولوجيا المعلومات ـ كأحد آليات العولمة ـ أن هناك بعض التأثير الليبرالي في دول الخليج بفعل هذه الآليات، لكن السلطة السياسية توظف هذه الآليات في أحيان كثيرة بشكل يخدمها أكثر من خدمته للتطور الليبرالي في المجتمع(١٥).

وفي الوقت الذي تترك تكنولوجيا المعلومات أثراً في لبرلة المجتمع إلى حدّ ما، إلا أنّها أدت إلى ضعف التواصل الاجتماعي في الخليج، ولا سيما بين الشباب ومجتمعهم، حيث تراجعت نسب مشاركة الشباب في النشاطات الاجتماعية والسياسية بشكل يتوازى مع انتشار تكنولوجيا المعلومات، وأصبح التواصل بين هؤلاء الشباب والمجتمعات الخارجية أكبر من تواصلهم الداخلي(١٦).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن أول مشاريع التطوير الإعلامي في الوطن العربي تمت من خلال المساعدات الخارجية، وتحديداً من الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، وبرز الدور الألماني بشكل واضح في هذا المجال، كما إنَّ ٥٥ من المحطات الفضائية العربية ظهرت خلال الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، لكنّها تؤدي وظيفة مزدوجة، فهي تزيد من مساحة الحرية والوعي السياسي لبعض القضايا، لكنّها تؤجج في كثير من الأحيان مشاعر التعصب القطري من ناحية ثانية، وهو ما يتضح في الرسائل الإلكترونية التي تظهر على أشرطة الأخبار على الشاشات العربية. وهذا يعني أن العولمة تتحرك على مستويين: عولمة من فوق تقوم بها المؤسسات الرسمية والقوى الاقتصادية، وعولمة من تحت تقوم بها قوى اجتماعية مشغولة بالبيئة وحقوق الإنسان ومقاومة السلطة الإقطاعية، والداعية إلى التنوع الثقافي وإنهاء الفقر والعنف... إلخ(١٧).

أما على المستوى الفكري، فإن المفكّرين العرب انقسموا إلى ثلاثة تيارات، فهناك من يقف ضدّ العولمة وقوفاً حاسماً ويراها غزوا فكرياً وشكلاً جديداً من الاستعمار، وهناك من هو على النقيض من ذلك، ويرى فيها قوة تحرير وآلية للتطور يمكن الاستفادة منها، بينما هناك من يقف متوسطاً الموقفين ويرى فيها

(١٥) Emma C. Murphy, «Agency and Space: The Political Impact of Information Technologies in the Gulf Arab States,» *Third World Quarterly*, vol. 27, no. 6 (2006), pp. 1059-1083.

(١٦) Deborah L. Wheeler, «New Media, Globalization and Kuwaiti Identity,» *Middle East Journal*, vol. 54, no. 3 (2000), pp. 432-444.

(١٧) Naomi Saker, «Foreign Support for Media Freedom Advocacy in the Arab Mediterranean: Globalization from Above or Below?,» *Mediterranean Politics*, vol. 11, no. 1 (March 2006), pp. 1-6.

سلبيات وإيجابيات. وتبدو أغلب التيارات الدينية والقومية واليسارية أقرب إلى الاتجاه الأوّل[18].

إن تحديد الموقف من العولمة وتأثيراتها يجب ألا يتم تناوله بمعزل عن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية، فالعولمة ظاهرة تاريخية تتمثل في التزايد المطرد في الترابط بين الكيانات السياسية والأنساق الاجتماعية والأفراد، غير أن نتائج هذه العملية تتباين من مجتمع إلى آخر طبقاً لبنية كلّ منها. فعلى سبيل المثال من غير الممكن للعرب أن يستثمروا آليات العولمة في ظلّ ضعف القدرة التنافسية العربية للدخول إلى الأسواق العالمية عبر الصادرات، ففي حين تتمثل الصادرات العربية بشكل أساس في النفط ومشتقاته، فإنها لا تزيد على ما مجموعه ١ بالمئة من الصادرات الصناعية العالمية، وتتفوق صادرات تايلندا الصناعية على مجموع الصادرات العربية الصناعية، على رغم أن عدد سكان تايلندا يساوي ٢٥ بالمئة من عدد سكان العرب، كما إنَّ السويد تجذب استثمارات تفوق ما تجذبه مصر، على رغم أن عدد سكان السويد يساوي ١١ بالمئة من عدد سكان مصر[19].

وتتضح تأثيرات البيئة الاجتماعية والسياسية في الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات الشروع في مشروع استثماري أجنبي، فحتى بين الأقطار العربية نفسها نجد تفاوتاً واضحاً، فالوقت المستغرق في السعودية يعادل ثلاثة أضعاف الوقت المستغرق في المغرب، كما إنَّ الوقت المستغرق في مصر يعادل ثلاثة أضعاف المستغرق في الأردن. ويعود ذلك إلى تباين في المنظومة القانونية لِكُلّ بلد، كما إنَّ بعض البلدان العربية تريد أن تتطابق شروط العقود مع الشريعة الإسلامية، وليس مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وهو الذي يجعل التعقيد البيروقراطي طويلاً في السعودية، نظراً إلى الفرق بين مفاهيم الاقتصاد الإسلامي ومفاهيم إجماع واشنطن (Washington Consensus)[20].

ونتيجة لضعف البنية العربية، ونتيجة لضعف التجارة البينية العربية، أصبح الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥ (مؤتمر برشلونة) والولايات المتحدة هما الخيار

---

(١٨) للتعرف على مواقف المفكرين والباحثين العرب بشكل تفصيلي من موضوع العولمة، انظر: Fauzi Najjar, «The Arabs, Islam and Globalization,» *Middle East Policy*, vol. 12, no. 3 (Fall 2005), pp. 91-104.

(١٩) Marcus Noland and Howard Pack, «Arab Economies at a Turning Point,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 1 (Spring 2008), pp. 61-62.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.

العربي لعقد اتفاقيات التفضيل، على رغم الفارق بين هذين الشريكين للعرب، فالاتحاد الأوروبي تميل اتفاقياته إلى نوع من الغموض والعمومية وتركّز على مسائل قنوات العلاقة (Access) في مجال تجارة المواد المصنّعة، بينما تميل الولايات المتحدة في اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان العربية إلى التفاصيل من ناحية، وتغطي قطاعات متعدّدة كقطاع الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية إلى جانب المواد المصنّعة من ناحية ثانية. ويكفي الاطلاع على حجم نصوص الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية ليتبيّن لنا أن حجم **نصّ** الاتفاقية الأمريكية يصل إلى أربعة أضعاف الاتفاقيات الأوروبية مع الأردن، وعشرة أضعاف الاتفاقيات الأوروبية مع المغرب(٢١).

ومن الملاحظ أن كلا من أوروبا والولايات المتحدة لديه مشروعات طويلة الأمد تجاه المنطقة العربية، فهناك مشروع عربي أوروبي لإقامة منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠ تضم ٢٧ دولة، منها ٢٠ تطلّ على المتوسط، من ضمنها تركيا وإسرائيل، كما أنَّ الولايات المتحدة وضعت تصوراً في فترة حكم بوش الابن لإقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط تضمّ العرب وتركيا وإسرائيل، وربما إيران، خلال فترة لا تتجاوز عام ٢٠١٣(٢٢).

سادساً: الوطن العربي بين نزعتي الترابط والتفتت في ظاهرة العولمة

تتسم المرحلة التاريخية المعاصرة باتجاهين متعاكسين، فمن ناحية هناك قوى الترابط والتداخل بين المجتمعات من خلال آليات العولمة التي أشرنا إليها سابقاً، وهناك مؤشرات التفتت التي تتجلى في النزعات الدينية والعرقية والقومية، ومن غير الممكن تصور مسار خطي (Linear) لأي من الجانبين، غير أن الاتجاه العام (Megatrend) يشير إلى تكتلات تتحلل تدريجياً من الروابط القومية (منظمة شنغهاي، الآسيان، الاتحاد الأوروبي، النافتا، التلهف التركي للانضمّام إلى الاتحاد الأوروبي، منظمة الكومنولث بين روسيا والجمهوريات التي انسلخت عنها... إلخ).

غير أن المكاسب التي يمكن لِكُلّ طرف يشارك في هذه التجمّعات أن يحصل

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٢) Joshua Martin, «US $ or Euro,» *Middle East* (October 2003), pp. 27-29.

عليها مرهون بموازين القوى التي يمتلكها في مواجهة المشاركين الآخرين، وهو الأمر الذي ينطوي على إشكالية كبرى في الحالة العربية، إذ إنَّ اندماج البلدان العربية أو «مشاركتها» مع القوى الأخرى غير العربية سيحيل المنطقة العربية إلى نوع من الأصول التي توظفها تلك القوى في مفاوضاتها مع الآخرين، مما يستدعي من البلدان العربية أن تنمّي من ترابطها الذاتي لتحسن تفاوضها مع الآخرين.

إن التنامي التدريجي للعلاقات العربية مع القوى الخارجية سيجعل من المنطقة العربية أسيرة هذه الارتباطات، وبالتالي الانسلاخ التدريجي عن إطارها التاريخي وفقدانها لذاتيتها التاريخية.

خلاصة

إن العولمة عملية تاريخية تتراكم بشكل متواصل بغضّ النظر عن المستفيد منها، وكل المؤشرات تشير إلى أنَّ الترابط بين الكيانات السياسية يتزايد بشكل مطرد بفعل آليات عديدة، ومن الملاحظ أن ثمة تفاوتاً واضحاً في فعل هذه الآليات من قطر عربي إلى آخر، وهو ما يعني أن اندماج بلدان عربية بشكل متفاوت في بعضها البعض سيجعل من آليات الترابط العضوي تتغلب على آليات الترابط الآلي، مما سيمهّد لتآكل النظام الإقليمي العربي وفقدان شخصيته التاريخية بِكُلّ ما لذلك من أخطار استراتيجية.

إن المخرج الوحيد للبلدان العربية ليس الهروب من ظاهرة العولمة التي نراها ظاهرة متواصلة، بل المشاركة فيها من خلال بناء التكتل الإقليمي العربي الذي يساعد على تحسين القدرة التفاوضية العربية مع التكتلات الإقليمية التي تتزايد في مختلف مناطق العالم تجسيداً للمرحلة المعاصرة من ظاهرة التطور التاريخي للعولمة.

إن النظام الدولي القادم ليس نظاماً قائماً على ثنائية قطبية، بل هو نظام يقوم على نوع من اللاقطبية، حيث تتزايد الكتل الإقليمية المتقاربة في قوتها، وتتشكل التفاعلات الدولية، استناداً إلى علاقات هذه القوى الإقليمية المتقاربة والمتشابكة المصالح، وما لم يتشكّل الوطن العربي ككتلة إقليمية ذات وزن نوعي وتشارك في تبادل المصالح هذه، فإنه سيتحول إلى مصلحة يتقاسمها اللاعبون الآخرون.

تعقيـب

غسان العزي(*)

يميّز د. وليد عبد الحيّ في ورقته بين ثلاثة مفاهيم أساسية، هي النظام الدولي، والنظام العالمي، والعولمة، فيعتبر إنَّ التحول يسير من المفهوم الأوّل حيث تكون الدول هي وحدة التحليل إلى الثاني حيث تتسع وحدات التحليل إلى ما دون الدولة وما فوقها وإلى جانبها، وصولاً إلى المفهوم الثالث حيث يصبح المجتمع الدولي ككل هو وحدة التحليل. ويؤكّد أننا نعيش انتقالاً من النظام الدولي إلى النظام العالمي، في حين إننا لم نتعرف بعد على تفاصيل العولمة واحتمالاتها، على رغم انكباب الباحثين على تحليلها، كما لو أنّها اكتملت كظاهرة. وما يجمع هذه المفاهيم الثلاثة هو فكرة الترابط والتأثير المتبادل واتّساع الحيّز الجغرافي، الأمر الذي يؤسس لإشكالية الورقة التي تتساءل: هل أن اتّساع نطاق التأثير المتبادل وبأدوات أكثر فاعلية سيكون على حساب النظم الإقليمية التاريخية والهويات العرقية، وبالتالي ذوبان هذه الهويات والنظم تدريجياً؟.

للإجابة عن هذا التساؤل، تضع الورقة إطاراً نظرياً يضم تيارات ثلاثة لدور الحوار بينها حول تأثير العولمة في الدولة القومية:

أ ـ تيار **أول** يرى أن كلّ ما فعلته العولمة هو أنّها غيّرت من طبيعة وظيفة الدولة دون أن تؤثر في الهويات القومية التي تتزايد و«تتدولن»، فعدد الدول القومية في تزايد مستمر منذ العام ١٩٥٠.

ب ـ تيار **ثان** متفائل بتغلب المصالح المشتركة بين الدول على المصالح

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

المتعارضة، ومن بينها التباينات القومية، ذلك أنَّ الدولة المعاصرة أضحت أصغر من المشكلات الكبرى (كالأزمة المالية والبيئة والأمن الدولي. . . إلخ) وأكبر من المشكلات الصغرى (كالتعليم والتربية والصحة. . . إلخ)، وبالتالي أضحت أداة تتماهى وظيفتها في مجال خدمة النظام الرأسمالي، وليس المصالح القومية.

ج ـ تيار **ثالث** يجرّد الدولة من هويتها القومية من خلال التركيز على متغيّرين: اللامكانية، أي التحلل من الرباط العاطفي بين الفرد والجغرافيا نتيجة تحلل مفهوم المسافة والهجرة والاستيطان والتجنيس. . . إلخ. ومتغيّر الوطنية الدستورية الذي يعني أنَّ الروابط الدستورية للدولة حلّت محل الروابط القومية، وهو ما يقف وراء إحلال مفهوم الجنسية، أي التشارك الحقوقي، محل القومية، أي التشارك القومي.

وفي الإطار النظري نفسه تركّز الورقة على نظرية دوركهايم حول الترابط الآلي والترابط العضوي التي إن طبقت على الوطن العربي لقلنا إن آليات التضامن الآلي (اللغة والدين والمشاعر. . . إلخ) تواجه مزاحمة واضحة من آليات ترابط عضوي بين أنساق فرعية عربية (دول أو أقليات أو مذاهب أو غيرها) وأنساق ومنظومات دولية أخرى (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اتفاقيات تجارية أو خارجية. . . إلخ)، وآليات التضامن العضوي هي التي تحلّ تدريجياً محل آليات التضامن الآلي مع التحول التدريجي للمجتمع من تقليدي إلى صناعي أو ما بعد ـ صناعي.

هذا صحيح من الناحية النظرية الدوركهايمية، لكن المشكلة هي أن لا مؤشرات واضحة على أنَّ المجتمع العربي بصدد الانتقال إلى المرحلة الصناعية، وبالتالي التضامن العضوي. يلجأ د. عبد الحيّ هنا إلى المؤشرات التي تعتمدها بعض المؤسسات الدولية المتخصّصة في قياس ظاهرة العولمة وتحديد مكوّنات التضامن العضوي المعاصرة بين وحدات النظام الدولي. عدد هذه المؤشرات هو واحد وعشرون، وهي تنقسم بين آليات اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وأخرى سياسية. ويعترف الباحث بالهنات المنهجية التي يمكن تسجيلها على هذه المقاييس، ولا سيّما لجهة الأوزان المعطاة للمؤشرات. لكنه يعتقد أنّها تقدّم صورة لمدى انخراط الدولة في ظاهرة العولمة، ما يفسح المجال أمام ربط مدى الانخراط في المؤشرات مع ظواهر أخرى، كظاهرة الاندماج القومي أو التحلل القومي.

كما يشير الباحث إلى ما تعانيه الدراسات العربية الخاصة بالعولمة من نقص

في قياس مدى تغلغل مؤشرات العولمة في الأقطار العربية، الأمر الذي يجعل دراسة آثار هذه الظاهرة تستند إلى تقييمات انطباعية. ويعتمد على قياس قامت به مؤسسة كيرني، فيأخذ منه ما يتعلق بالأقطار العربية لناحية مؤشر العولمة فيها، فيلاحظ أن أكثر الدول العربية انخراطاً في العولمة هي دولة الإمارات في قياس عام ٢٠٠٨، ولبنان في قياس عام ٢٠٠٩، وأقلها السعودية في عام ٢٠٠٨، والسودان في عام ٢٠٠٩. وفي المؤشرات الفرعية احتلت البحرين المرتبة الأولى عربياً في عام ٢٠٠٨ لناحية العولمة الاقتصادية، والسعودية المرتبة الأخيرة في قياس عام ٢٠٠٨، والكويت المرتبة الأولى عربياً في العولمة الاجتماعية، والجزائر المرتبة الأخيرة في قياس عام ٢٠٠٨، ومصر المرتبة الأولى عربياً في قياس العولمة السياسية، وعُمان المرتبة الأخيرة في قياس العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

ودلالات القياس المذكور أن أغلب الأقطار العربية الكبرى سكاناً ومساحة تقع ضمن الدول متوسطة أو المنخفضة العولمة، بينما تأتي أغلب الدول الصغرى ضمن الدول العالية العولمة، وأن لا علاقة بين معدل الدخل والانخراط في آليات العولمة، وأن هذه العولمة السياسية لا ترتبط بالعولمة الاجتماعية أو الاقتصادية بدليل أن أغلب الأقطار العربية المرتفعة العولمة سياسياً تقع ضمن البلدان المتوسطة أو المنخفضة العولمة.

وعن أثر العولمة والنظام الدولي في التوحيد القومي، تشير نتائج قياس كيرني أن لا علاقة بين العولمة وفشل التوجه التكاملي للتجمعات الإقليمية الفرعية العربية، وأن لا علاقة بين النزعة الانفصالية للأقليات القومية والعولمة. فهذه النزعة لم تكن أكثر حدة في الدول الأكثر عولمة، وفي الوطن العربي، فإن الصراع الداخلي هو الأكثر تأججاً في الأقطار الأقل عولمة (العراق، الجزائر، السودان، مصر، اليمن). لذلك ثمة متغيّر وسيط بين العولمة والتوحيد أو التكامل القومي يتمثل قي مسألتين: الاستبداد السياسي من ناحية، والتنافس على الدولة المركز في النظام الإقليمي من ناحية ثانية. ففي مجلس التعاون الخليجي، هناك دولة مركز هي السعودية، لكن في اتحاد المغرب العربي، هناك تنافس بين الجزائر والمغرب على مركز الدولة المركز. وهذا يشرح نجاح الأوّل وفشل الثاني، ولا علاقة لذلك بالعولمة. ومن ناحية ثانية، نلاحظ أن أكثر الدول استبداداً هي الأقل عولمة، ما يعني أنَّ الاضطراب السياسي والتفكك يعود في أحد محركاته إلى الاستبداد السياسي (غياب الانتخابات النزيهة وفعالية الحكومة وضبط الفساد والحريات الدينية. . . إلخ).

ويستنتج الباحث أنَّ العولمة تعبّر عن مسار لم يكتمل بعد، لكنه متواصل،

وتمثل التكتلات الإقليمية مرحلة من مراحل تطوره التاريخي، وهو يؤدي إلى نتيجتين متعاكستين تجاه الهوية القومية. فمن ناحية، هناك الإحساس بفقدان السيطرة على الموارد القومية، وبالعداء للعامل الأجنبي، والخوف من البطالة ومن المؤسسات الأجنبية الكبرى ومن الثقافات الغربية، ومن الناحية المقابلة، هناك الإحساس بالمصلحة المشتركة مع الأجنبي والاستفادة منه، والرغبة في الهجرة إلى الخارج والسياحة أو العثور على وظيفة فيه. وتقوّي الهواجس والمخاوف من آليات التضامن الآلي، ومن مشاعر القومية إلى حدّ الشوفينية أحياناً. ومن الناحية المقابلة، تخلق العولمة تراخياً في الانتماء القومي بسبب قسوة الوطن والرغبة في الهجرة منه والاطلاع على الثقافات الأخرى. وتعاني الأقطار العربية ارتفاعاً في نسبة الكفاءات التي تهجرها إلى الخارج، كما تشير الأرقام التي تغني ورقة د. عبد الحيّ. أما المفكّرون العرب، فقد انقسموا بين من يقف ضدّ العولمة وقوفاً حاسماً عدائياً، ومن يرى فيها قوة تحرير وآلية للتطور، وبين من يقف حيالها موقف الوسط، فيرى فيها إيجابيات وسلبيات. وتبدو أغلب التيارات الدينية والقومية واليسارية أقرب إلى الاتجاه الأوّل.

وتخلص الورقة إلى أن المخرج الوحيد للأقطار العربية، ليس الهروب من ظاهرة العولمة التي نراها ظاهرة متواصلة، بل المشاركة فيها من خلال بناء التكتل الإقليمي العربي الذي يساعد على تحسين القدرة التفاوضية العربية مع التكتلات الإقليمية التي تتزايد في مختلف مناطق العالم، تجسيداً للمرحلة المعاصرة من ظاهرة التطور التاريخي للعولمة. والنظام الدولي القادم ليس نظاماً قائماً على ثنائية قطبية، بل هو نظام يقوم على نوع من اللاقطبية، حيث تتزايد الكتل الإقليمية المتقاربة في قوتها، وتتشكل التفاعلات الدولية استناداً إلى علاقات هذه القوى الإقليمية المتقاربة والمتشابكة المصالح، وما لم يتشكل الوطن العربي ككتلة إقليمية ذات وزن نوعي، ويتشارك في تبادل المصالح هذه، فإنه سيتحول إلى مصلحة يتقاسمها اللاعبون الآخرون.

لقد نجحت ورقة د. عبد الحيّ في الإجابة عن الإشكالية التي طرحتها، وذلك بأسلوب علمي ومنهجي يعتمد على مفاهيم ونظريات من علم الاجتماع السياسي، ولكن بسبب ضيق المساحة المعطاة لورقة مقدمة في ندوة علمية، لم تشأ ربما التطرق إلى تجارب اتحادية في مناطق قريبة من الوطن العربي لتدعم حجتها القائلة إن لا تأثير فعلياً للعولمة في التوحيد القومي.

في الحقيقة، يعيش العالم في ظلّ هذه العولمة التي تهبّ رياحها العاصفة عليه

ديناميتين متناقضتين: فمن جهة تراجع لدور الدولة، واضمحلال للحدود، وقيام التكتلات بين أعداء الأمس، ومن جهة مقابلة توكيد للخصوصيات الإثنية والدينية والثقافية، وتمسك بها إلى حدود الشوفينية. فأين العولمة من كلّ ذلك؟ أين العولمة من دينامية التفتت والانفصال التي تتخطى الهوة التقليدية ما بين الشمال والجنوب؟ هذا التفتت بدا واضحاً في الفدراليات المتعددة القومية، مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي السابقين، وفي النزعة الاستقلالية (أو الانفصالية) التي تعمّ العالم تقريباً من كيبك إلى سيريلانكا، ومن الصين إلى أفريقيا، مروراً بالهند وإندونيسيا. في أفريقيا مثلاً لم يصمد مبدأ الحفاظ على الحدود القائمة الموروث من عهد الاستعمار، إذ تمّ الاعتراف بإريتريا في عام ١٩٩٣ التي انسلخت عن إثيوبيا، وفي عام ١٩٩٤ سقط ملايين القتلى في رواندا في مجازر متبادلة ما بين التوتسي والهوتو. وتدور الحرب في العديد من الدول الأفريقية، مثل الصومال والسنغال وأنغولا والكونغو وليبيريا وجيبوتي وغيرها لأسباب انفصالية أو استقلالية. وفي إندونيسيا صوّت شعب تيمور الشرقية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ لصالح الاستقلال عن إندونيسيا، وفرضت المجازر التي ارتكبت بعد ذلك تدخلاً دولياً لوقفها. وبعد استقلال تيمور الشرقية فإن مئات الجماعات الإثنية في إندونيسيا ترغب في الاستقلال. وفي البرازيل والمكسيك ترتفع أصوات عديدة لفصل الشمال عن الجنوب لأسباب اقتصادية هذه المرة (الشمال المكسيكي غني جداً مقارنة بالجنوب، وقد ولدت انتفاضة الشياباس من هذه الحالة، وهي تتغذّى من الحرمان الاقتصادي، والشمال البرازيلي فقير ويتمنى الجنوبيون الأغنياء الانفصال عنه. . . إلخ). وفي روسيا، لا تقتصر الرغبات الانفصالية على الشيشان وداغستان، فهناك من ينتظر ظروفاً أفضل لإعلانها. وأسباب الرغبات الانفصالية تتنوع من الاقتصادية إلى الدينية إلى العرقية وغيرها. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الجنوب أو العالم الثالث، بل تطاول الشمال الغني، وتعبّر عن نفسها أحياناً بالعنف والإرهاب، كما في إسبانيا (الباسك) أو فرنسا (كورسيكا) أو أيرلندا (الكاثوليك والبروتستانت)، وطوراً بالسياسة، كما يحصل بين الوالون والفلامان في بلجيكا، أو كما الطلاق الحبي الذي حصل بين تشيكيا وسلوفاكيا. هذه الأمثلة غيض من فيض، ناهيك عن ظاهرة العنصرية وكره الأجانب في معظم الدول الأوروبية، حيث ينظر إلى المهاجرين، ولا سيّما الآتين من دول الجنوب منهم على أنّهم مصدر للقلاقل وسبب للبطالة وفقدان الأمن. وقد دخلت مسألة المهاجرين الشرعيين منهم وغير الشرعيين في صلب النقاش الداخلي السياسي والاجتماعي في دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا.

في المقلب الآخر لا مندوحة من ملاحظة دينامية تجمّع وائتلاف وتوحد على المستوى الاقتصادي أقلّه كما يحدث في الاتحاد الأوروبي، حيث تخلّت خمس عشرة دولة حتّى الآن عن أحد أبلغ مصادر السيادة، كالعملة الوطنية لصالح عملة اتحادية هي اليورو، ناهيك عن زوال الحدود بين الدول الموقعة على معاهدة شنغن التي يزداد عددها مع الوقت.

هاتان الديناميتان المتناقضتان تتعايشان تحت جناح العولمة، فأين تأثير هذه الأخيرة إن في دينامية التفتت أو في مسار التوحد؟ لا تأثير مؤكّداً للعولمة هنا أو هناك، ولكن من السهولة بمكان أنْ نلاحظ أنَّ الرغبات الانفصالية في بعض الدول تقف عند حدود قانون العدالة، أي أنّه حيث هناك دولة قوية فاعلة، فإن هذه الرغبات تبقى في حدود التعبير عن الرأي والنقاش العام، وهي تميل عموماً إلى التراجع. الديمقراطية تتيح المجال أمام هذه الرغبات كي تعبر عن نفسها، والقانون والدولة القادرة يمنعانها من الجنوح إلى العنف ما خلا حالات استثنائية تجري مواجهتها، كما في كاتالونيا الإسبانية أو كورسيكا الفرنسية.

وبالتالي، فإن السؤال الأجدى طرحه: ما تأثير الديمقراطية في التوحيد في الوطن العربي؟ ولا ريب في أنَّ الديمقراطية تساعد كثيراً على التوحيد، في حين إن غيابها يشكل أحد أهم أسباب الفرقة في الوطن العربي في دوله نفسها ما بين الجماعات المختلفة، اقتصادياً وعرقياً ودينياً وسياسياً، وما بين هذه الدول. ومن العبث التفتيش عن سبيل إلى التوحد قبل العثور على السبيل الذي يؤدي إلى الديمقراطية الحقيقية. الديمقراطية ودولة القانون تمارسان نفوذاً جاذباً على الإنسان الذي يشعر بأنه مواطن في دولة، وغيابهما يمارس نفوذاً طارداً عليه، فإما أن يغادر البلد، وإما أن ينخرط في سوق الفساد السائد فيه. وكما في الدولة، كذلك في الأمة، فالأمم القوية تمارس نفوذاً جاذباً على أفرادها وجماعاتها، فيجتمعون ويتحدّون حول المسائل الأساسية حيث المصلحة العامة المشتركة، في حين إنَّ الأمم الضعيفة تمارس نفوذاً طارداً عليهم، فيبحثون عن كلّ أسباب الفرقة العرقية والدينية والسياسية وغيرها. هذه حال الأمة العربية التي يهجرها أبناؤها إلى أمم يتنفسون فيها هواء الحرية، ويخرجون من ظلمات القمع والتعسف إلى رحاب التعبير والإبداع والشعور بإنسانيتهم الحقيقية من دون خوف من السلاطين وعسفهم.

الفصل الثالث

صعود المشروع الإسلامي
وتأثيره في مشروع الوحدة العربية

طارق البشري(*)

ـ ١ ـ

يتعلق هذا الموضوع بتأثير صعود التيار الإسلامي في مشروع الوحدة العربية، والمقصود بداهة الحديث عن هذا الأمر في الوطن العربي، وفي المرحلة السياسية المعيشة، وقد عايشنا الجدل الذي يثور حول هذا الموضوع منذ الندوة الشهيرة التي كان نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٠، ونشرت أعمالها في نيسان/ أبريل من العام التالي، وكان عنوانها: **القومية العربية والإسلام**. ونحن هنا في هذه الندوة نتكلم على الوحدة العربية، وفي سياق المتغيّرات المعاصرة من حيث النظام العالمي والنظام العربي، وظاهرة صعود التيار الإسلامي، ثمّ الحديث عن الفكر والممارسة ورؤية المستقبل.

والحقيقة أنّه فاجأتني العبارات التوجيهية التي وردت ضمن العنوان المنوط بي الكتابة فيه، وهي بنصّها: «يجب أن يرتفع هذا البحث عن الصياغات الدبلوماسية التي تنتهي إلى القول بعدم وجود تناقض أو تعارض بين المشروعين، وأن يذهب إلى أعماق الأفكار والممارسات في المشروعين للبحث عن مدى

(*) نائب رئيس مجلس الدولة المصري سابقاً. ألقى البحث نيابةً عنه د. وجيه كوثراني.

إمكان وجود تناقض بينهما وطبيعة هذا التناقض وسبل مواجهته».

فاجأني ذلك، لأنه لا يليق أن يوجّه كاتب إلى ضرورة أن ينتهي بحثه إلى نتيجة مسبقة يفرضها عليه هذا التوجيه، وهذا ما لم أجده أبداً في سوابق علاقاتي بالمركز وندواته، وهو في غرابته بعيد عن العلمية والحياد، ثمّ هو يسمّي القول بعدم وجود تناقض بين المشروع الإسلامي ومشروع الوحدة العربية «صياغات دبلوماسية»، ويصفها بالهبوط أو السطحية، بدليل قوله بوجوب الارتفاع عنها، ثمّ هو يقرّر وجوب الذهاب إلى الأعماق، وهو القول بالتناقض لإثارة الفرقة، ويوصي بالبحث عن ذلك، كما لو أن وظيفة البحث هي التفتيش عن وجوه التناقض لإثارة الفرقة، ثمّ بعد ذلك يطلب مني أنا أن أكتب البحث، وأنا ممن رصدوا جهودهم في التركيز على المشتركات العامة لقوى الأمة وتياراتها، وعلى وجه الخصوص بين التيار الإسلامي والتيار العروبي، كما أنّه من نافلة القول إنني من هؤلاء الباحثين العاديين الذين لا يقبلون طبعاً توجيهاً لهم في ما يقولونه بما يهديه إليهم اجتهادهم الذاتي.

ـ ٢ ـ

نحن نعرف أن جمال عبد الناصر في كتاب **فلسفة الثورة**، الذي أصدره في بدايات حكومة ٢٣ تموز/يوليو في مصر، رسم ثلاث دوائر سياسية للنشاط المصري: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية، وهو إذ أولى الدائرة العربية أخصّ الاهتمام، فلم ينس اهتمام مصر بالحضارة الإسلامية، ولا صلة العروبة بالإسلام. وعندما تكلّم على الدائرة الإسلامية وسعة العالم الإسلامي من إندونيسيا والصين إلى امتداد الإسلام داخل الاتحاد السوفياتي في وسط آسيا إلى الشرق الأوسط، أكد «الإمكانات الهائلة» التي يمكن أن يحققها هؤلاء المسلمون، بما يشكل قوة غير محدودة مع بقاء انتماء كلّ منهم إلى وطنه الأصلي. فالنظر العروبي هنا لا يستبعد إمكانات التداخل مع دوائر الانتماء الأخرى إذا أحسن التنظيم والتوظيف؛ تنظيم صياغات العلاقات التي تضمّ هذه الأمم والشعوب بالتعاون والاتفاقات، وتوظيف هذه التجمّعات لما يصلح به شؤونها المشتركة.

وإن سؤالاً يثور في هذا الشأن، وهو: لماذا خفتت «الدائرة الإسلامية» في عهد ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر عن الدائرتين العربية والأفريقية، ومن المفهوم طبعاً أن الدائرة العربية هي أشدّ وثوقاً من الدائرة الإسلامية، لأنها لا تجمع فقط

بين أهل العقيدة الواحدة، ولكنها تجمع أيضاً بين أهل لغة واحدة، وبين أهل تاريخ مشترك، وأوضاع وظروف متقاربة ومتشابهة حتّى في التاريخ الحديث، تاريخ التفتت القطري المعيش، ولكن يبقى سبب رئيسي لخفوت الدائرة الإسلامية أيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر، يرجع في عنصر منه إلى تعارض أوضاع الأمن القومي ومتطلباته بالنسبة إلى الدول والشعوب الإسلامية في المنطقة الوسطى والغربية من آسيا، وهي على التحديد الأوضاع الخاصة بالشعب العربي من جهة، وبكُلّ من تركيا وإيران من جهة أخرى.

نحن نذكر التناقض الذي حدث، بإملاء الظروف التاريخية، في نهايات القرن التاسع عشر بين حركات التحرير في كلّ من مصر والشام، إذ كانت **الأولى** تتوجّه ضدّ الاحتلال البريطاني لمصر، وبطلب العون من الدولة العثمانية، وكانت **الثانية** على العكس تتوجّه ضدّ الاستبداد العثماني، وبطلب بعض فصائلها العون من الإنكليز في مصر، ونعرف أيضاً تناقضاً مشابهاً حدث بين حركة تحرير عدن من الاحتلال البريطاني التي كانت تستقوي بإمام اليمن، والحركة الديمقراطية في اليمن التي كانت بعض عناصرها تفعل العكس.

وقد واجهت حركات التحرير العربية موقفاً مثيلاً في علاقاتها التركية والإيرانية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كانت حركات التحرير العربية موجّهة كلها إلى مكافحة الاحتلال الغربي؛ انتفضت سورية ولبنان ضدّ الانتداب الفرنسي، وقامت الحركة الوطنية في تونس والجزائر والمغرب ضدّ هذا الاحتلال أيضاً، وقامت حركات التحرير في مصر والسودان والعراق ضدّ الاحتلال البريطاني، وقام العرب جميعاً يكافحون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وهو الاستعمار المؤيد من الأمريكيين الذين ورثوا الإنكليز في دعم الحركة الصهيونية وتيسير استيلائها على فلسطين.

ودعا الغرب إلى إعادة صياغة علاقات التبعية للأقطار العربية به بإبرام معاهدات الدفاع المشترك وبإقامة الأحلاف العسكرية التي تسوّغ إبقاء قواته العسكرية في هذه الأقطار، إذ انتفضت الحركات الوطنية العربية ضدّ هذا المسعى، وهم في هذا السعي وجدوا حليفاً قوياً لهم في القطب الآخر المواجه للغرب الاستعماري في السياسة الدولية، وهو الاتحاد السوفياتي الذي رأى في حركات تحرر الشعوب الأفريقية والآسيوية عوناً له في مواجهته عداء الغرب له.

وفي المقابل، فإن أياً من تركيا أو إيران لم تعرف الاحتلال العسكري الغربي

لها كما عرفته أقطار العرب، ولديهما من خبرتهما التاريخية القديمة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ما يعرفون منه أن جارهم الشمالي المتمثل في روسيا القيصرية، ثمّ في الاتحاد السوفياتي، كان ينتهج سياسة الاستيلاء التدريجي على أراضيهم الشمالية ويضمّها إلى أملاكه، ويدعم حركات المعارضة الموالية له ويشجعها، ويثير الأقليات العرقية الأرثوذكسية ليصيغ الحماية عليهم ضدّ دولهم، وأن هذه السياسات التي بدأتها روسيا القيصرية صار لها وجه امتداد في الاتحاد السوفياتي مع اختلاف في الأسماء والمسميات، أو هكذا استقرّ في الأذهان متصلاً بالخبرة التاريخية السابقة.

لذلك لم يكن غريباً أن تتوجّه مشاعر الأمن القومي في كلّ من تركيا وإيران ضدّ هذا الخطر الروسي، أو أن تستغل هذه المشاعر لتسويغ سياسة معادية للاتحاد السوفياتي وموالية للغرب، وهذا النظر ليس دفاعاً عن سياسة الأحلاف التي دخلت فيها كلّ من تركيا وإيران، ولكنه نظر يدعو إلى البصر بما في المواقف من تعقيدات وأوضاع سياسية لا تتفق مع ما كان عليه العرب في ذلك الوقت. والأمر مرجعه في النهاية إلى أن التقسيم القطري لبلادنا وشعوبنا يؤدي إلى نشوء أوضاع للأمن القومي القطري تفضي إلى تضارب المواقف وتعارضها، كما حدث التناقض بين أحرار الشام والوطنيين المصريين في نهايات القرن التاسع عشر.

وأقصد من كلّ ذلك أن كان لخفوت التوجّه الإسلامي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أسباب موضوعية تتعلق بالمواقف السياسية الإقليمية وما فرضت من تناقض. ونحن نلحظ الآن أن هذا التناقض قد انتهى الآن، وصارت إيران ضدّ من تسمّيه الشيطان الأكبر، وهو السياسة الأمريكية الاستعمارية، وضد الحركة الصهيونية التي تقيم دولة إسرائيل، وتركيا صارت إلى نوع من التوازن في سياستها العربية، وإلى نوع من المواقف الحادة مع السياسة الإسرائيلية.

نخلص من ذلك إلى أنّه يتعين أن نلحظ أثر ذلك في نظرتنا إلى الدائرة الإسلامية، بحسبان خفوت عامل مهم من عوامل التناقض بين الرؤية العربية لواقع العرب المعيش وقضاياهم ومواقف الدول الإسلامية المحيطة بالعرب.

ـ ٣ ـ

الدكتور محمد شفيق غربال، مؤسس المدرسة الأكاديمية لكتابة التاريخ في الجامعات المصرية، له ملاحظة موحية يقول فيها: «إن السادة الباحثين في تاريخ نشأة فكرة القومية العربية، يكثر اهتمامهم بما جرى في لبنان وسورية من مطالبة

بحقوق العرب المهضومة، وبما نشأ من إنشاء الجمعيات العربية المختلفة في الأيام التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ويقلّ اهتمام الباحثين نسبياً بنشأة الأوطان العربية المختلفة، وبالعوامل التي كوّنتها، وبأثر الوعي القومي لهذا التكوّن».

تقودنا هذه الملاحظة إلى وجوب أن ننظر في السياق التاريخي لنشوء هذه الفكرة في كلّ من أقطارنا العربية، فليس ثمة نشأة واحدة تصدق على الكافة، وهي لم تنشأ في مكان واحد في زمان واحد، ثمّ انتشرت منه إلى غيره بحزب أو هيئة معينة أو حتّى صحيفة محدّدة. وإذا كانت نشأتها في أرض الشام قد سبقت غيرها، فإن ذلك لا يفضي إلى القول بإسقاط السياق التاريخي الموضوعي الذي ظهرت به في كلّ من الأقطار العربية الأخرى، ذلك لأن ثمة تنوعاً في الظروف التاريخية التي تفتقت عن هذا الظهور، بسبب الخصوصية الذاتية للمساق التاريخي لِكُلّ من هذه الأقطار، بعد أن قطعت بعضها من بعض، وخضعت لأوضاع متباينة، ولذلك وجبت النظرة إلى النشأة في كلّ مجتمع، وإلى التوظيف في كلّ سياق.

في أرض الشام كان الأحرار في البداية طالبي إصلاح بشأن الجامعة الإسلامية الممتدة عبر الدولة العثمانية، ولم يكن يشذ منهم إلا أمثال نجيب عازوري بدعوته غير البريئة من ظنون الاتصال بالفرنسيين وممالأة الإنكليز. أما الأحرار من روّاد العروبة، بمعناها الاستقلالي الحميد، فلم تكد تظهر بوصفها دعوة إلى الانسلاخ من الجماعة السياسية الإسلامية التي تشخّصها السلطة العثمانية، إلا بعد أن ظهرت جمعية الاتحاد والترقي، ونفّذت انقلابها في عام ١٩٠٨، وكان أهل الاتحاد والترقي يهدفون إلى تتريك الدولة العثمانية وتسويد النزعة الطورانية، فظهرت الجمعيات العربية الرامية إلى بلورة الجماعة العربية في بلاد العرب على أساس من وحدة اللغة. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى استغل الإنكليز حركة الثورة العربية في حربهم ضدّ الدولة العثمانية، ثمّ أدركوا بعد ذلك مع انكشاف اتفاقية سايكس ـ بيكو أن الدعم الإنكليزي لهم كان يخفي العزم على تقطيع أواصر البلدان العربية وتوزيعها غنيمة حرب بين الإنكليز والفرنسيين، فقامت العروبة من بعد استعادة طابعها الموحّد والاستقلالي في ما تلا ذلك من أعوام، ولكنها حملت بين ثناياها أثر النشأة الأولى بوصفها حركة انسلاخ عن جماعة سياسية أخرى، وغالباً عن الحركات الانسلاخية التي تحمل في نسيجها العضوي عنصر خصومة للوضع الذي انسلخت عنه.

كان الوضع المصري مختلفاً، كما هو معروف، فإن ثورة ١٩١٩ في مصر

ظهرت ثورة وطنية قطرية تعمل قواها التحريرية ضدّ الاستعمار في الإطار المصري وحده، رامية إلى إنشاء دولة مستقلة في هذا النطاق القطري. ثمّ بعد سنوات قليلة بدأت الحركة الإسلامية تتجمع من جديد، وكانت العربية تتلمس طريقها إلى الوجود. وفي بدايات الثلاثينيّات، وبعد أحداث حائط البراق في فلسطين، تفتقت الفكرة العربية من أحضان التيار الإسلامي العربي، وحملها أشخاص كانوا ممن يحسبون على هذا التيار الإسلامي، وكذلك من قدامى أعضاء الحزب الوطني الذي كان ذا جذر إسلامي. وكان التوجّه العروبي الوليد والتيار الإسلامي يتفقان في أنهما ذوا توجّه توحيدي، والفارق بينهما هو فارق خصوص من عموم، لذلك لم ينشب أي عراك بينهما، وبقيا معاً هكذا حتّى الخمسينيات عندما حملت الفكرة العربية المضمون العلماني.

وما حدث في مصر حدث أيضاً في بلدان المغرب العربي، إذ بقيت الفكرتان العربية والإسلامية مقترنتين، وهما باقترانهما تؤكدان وحدة الأداء الوظيفي في الدعوة إلى الوحدة مع الأقطار الأخرى العربية أو الإسلامية، بفارق لا يعدو أن يكون فارقاً بين عموم وخصوص. ومن مفكّري المغرب العربي الذين عرفنا لديهم هذا النزوع مَنْ تماهت عروبته في إسلاميته، مثل عبد الحميد بن باديس في الجزائر، والثعالبي في تونس، وعلال الفاسي في المغرب، وغيرهم.

ولا أريد أن أزيد في ذكر شهادات من كتابات وأقوال لبعض من كبار مفكّرينا القوميين تتحدث عن صلة الإسلام بالعروبة، وصلة الإسلام بالحركات الوطنية في بلادنا.

أخلص من هذا العرض السريع المعروف إلى أن أشير إلى أصالة اقتران التوجّه الإسلامي بفكرة الوحدة العربية باعتبار أن العروبة ليست انسلاخاً عن دعوته، بل هي واحدة من تطبيقات هذه الدعوة، بل لعلها هي الدعوة الأكثر وضوحاً في التطبيق بحكم الوثوق اللغوي والتاريخي المؤيد والداعم.

ـ ٤ ـ

أحاول في هذه الفقرة أن أورد نصوصاً لاتجاهات إسلامية حركية تتعلق بموقفها من العروبة والوحدة العربية. فمثلاً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر مبادرة أعلنها المرشد العام للجماعة في آذار/مارس ٢٠٠٤، ونشرت في كتاب: **مبادئ الإصلاح في مصر**، وقد ورد تحت البند الرابع عشر «أهم القضايا القومية» ما نصه: «من منطلق الدور المحوري والاستراتيجي والثقل الحضاري لمصر

ومسؤوليتها القومية تجاه شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية، وتجاه الإسلام وقضاياه، نودّ أن نؤكد. . .»، ثمّ تحدّث عن مقاومة الغاصب الأنغلو ـ أمريكي والصهيوني لأرض العروبة والإسلام، وعن فلسطين والعراق، والتلويح بضرب سورية وإيران وغير ذلك.

وفي عام ٢٠٠٥ أعدّت الجماعة «مشروع رؤية شاملة» ورد فيه حديث عن العلاقات العربية (الوحدة العربية)، فأشار إلى الوطنية التي تعني تحرير البلاد من الغاصبين واستقلالها، و«أن المواطنة أو الجنسية التي تمنحها الدولة لرعاياها قد حلّت محل مفهوم أهل الذمّة، وأن هذه المواطنة أساسها المشاركة الكاملة والمساواة التامة في الحقوق الواجبات. . .»، في ما عدا مسألة الأحوال الشخصية. ثمّ عرض لمفهوم القومية وما يتداخل معه من معاني المجد والعشيرة والعدوان الذي قد نتج من الاعتزاز بالجنس وانتقاص الآخرين، ثمّ ذكر تحت عنوانه «الوحدة العربية»، واقترح «خطوات نحو الوحدة» في الثقافة والاقتصاد، وتطوير مؤسسات الجامعة «والعمل على تطبيق الإسلام»، مع تشكيل عدة مجالس. ثمّ عرض للدائرة الثانية، وهي العلاقات الإسلامية، فذكر أن «التجمّع العربي حلقة وسيطة من حلقات النهضة المطلوبة بين الوطنية والوحدة الإسلامية»، وعرض لعالم التكتلات الإقليمية والعالمية.

وفي هذا المشروع ذاته، ذكر أن الإسلام لم ينشئ دولاً دينية، وأن الأمة فيه هي مصدر الولايات، وأن «المواطن هو الفرد الذي ينتمي إلى كيان سياسي (دول)، وعرضت لمفهوم المواطنة والمساواة في الفرص بأوضاع ثلاثة، هي: التكافؤ في فرص الحياة، وأن الأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شرائعهم، مع تسليم غير المسلمين بحق الأغلبية المسلمة في أن تحكم بشرع الله».

وفي عام ٢٠٠٧ أصدر مرشحو جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشورى برنامجاً انتخابياً تضمّن فصلاً عن «رؤيتنا للقضايا القومية الإقليمية والسياسة الخارجية» عرض في المسائل القومية لفلسطين والعراق وسورية وإيران والسودان والصومال ولبنان، ثمّ عرض في السياسة الخارجية حديثاً عاماً عن الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة العالمية، وعرض الفصل الأوّل للأسس والمقوّمات، ومنها أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع، وأنهم شركاء في الوطن والمصير، ومتساوون مع إخوانهم المسلمين في كافة الحقوق الواجبات، وفي تولّي الوظائف العامة على أساس الكفاءة والتخصّص، وغير ذلك.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧ ظهر مشروع برنامج للجماعة اسمه «برنامج الحزب، الإصدار الأوّل»، وقد تضمّن الباب الثاني، الخاص بالدولة، أن الدولة المنشودة تعمل «على قيام وحدة الأمة العربية أولاً، ثمّ الأمة الإسلامية في ظلّ التكتلات الكبيرة»، ثمّ عرض للأمن القومي وتحدياته لامتلاك إسرائيل ما يهدّد الأمن المصري، مع احتلال فلسطين وأراضي العرب والمشروعات الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير، ومع الإشارة إلى السودان، ومنطقة القرن الأفريقي. ثمّ ذكر أن من أهداف سياسة الأمن القومي «٧ ـ تحسين وتقوية شبكة علاقات تكاملية مع الدول العربية الإسلامية، ودول الجوار الإقليمي، وإحياء كلّ صور التعاون من أجل تفعيل حماية المصالح المصرية في امتداداتها العربية والإسلامية والعالمية»، ومع دعم الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي.

ثمّ ظهر بعد ذلك بقليل مشروع آخر بعنوان: «برنامج الحزب، القراءة الأولى» ووزّع على العديد من الشخصيات ودور الصحافة لأخذ الرأي بشأنه. وتضمّن الباب الأوّل أن الإصلاح الشامل مطلب مصري وعربي وإسلامي، وأن من الأهداف أن تستعيد مصر دورها الريادي «في محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي والعالمي». وفي الفصل الخاص بالدولة، ذكر «أن الدولة وكيل عن الجماعة السياسية المصرية، لذا يكون عليها تحقيق آمال هذه الجماعة في الوحدة العربية، ثمّ في الوحدة الإسلامية، والتي تمثل الانتماء الحضاري والديني. . .». وفي الحديث عن الأمن القومي، ورد توظيف الإمكانات الثقافية والحضارية لمصر لتدعيم وتفعيل علاقاتها مع دوائر انتمائها الحضارية العربية والأفريقية والإسلامية، وأن أمن مصر «يبدأ دائماً في محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي. . .»، ثمّ يرد الحديث عن فلسطين، ثمّ إشارات إلى ضرورة التعاون الاقتصادي «العربي ثمّ الإسلامي فالأفريقي فالجنوبي، وتحتل الدوائر العربية في هذه السلسلة البداية الصحيحة. . .».

ولكن هذا المشروع تراجع في حقوق المواطنة عن مسألة أثارت العديد من الاعتراضات عليه لدى الرأي العام المصري عندما طرح للنقاش العلني، لأنه مع المساواة في حقوق والواجبات، وعدم التمييز بين المواطن على أساس من الدين أو الجنس أو اللون، استثنى من بين المساواة منصب رئيس الدولة، فأوجب أن يكون من يتولاه مسلماً ذكراً، وأكد هذا المعنى بعبارة أخرى بأن رئيس الدولة أو رئيس الوزراء عليه واجبات دينية في حراسة الدين، مما يتعارض مع عقيدة غير المسلم،

ثمّ أعقب ذلك مباشرة بالقول: إن الدولة المنشودة تعمل «على قيام وحدة الأمة العربية أولاً، ثمّ الأمة الإسلامية في ظلّ التكتلات الكبيرة والعولمة، فالأمة الإسلامية أمة واحدة. . .». وفي موضع آخر تحدّث عن المؤسسات الدينية ودور العبادة، فعرض للأزهر وغيره، ثمّ عرض للكنيسة المصرية، وأشار إلى ما لقيته من دور في خدمة القضايا الوطنية المصرية، وأن الفتح الإسلامي ساعدها، وعدّد أدواراً لها في دعم القيم والنشاط الاجتماعي.

نخلص من هذا العرض السابق إلى أن موضوع العروبة والوحدة العربية ثابت في تناوله، وهو يتراوح بين أن يكون قريباً إلى الوحدة الإسلامية، وأن يكون مقدماً عليها، ومشمولاً بالاهتمام الأكثر بالنسبة إليها، وإن كان المشروع الأخير تضمّن نوعاً من التفرقة بين المسلمين وغير المسلمين من المواطنين بشأن منصب الرئاسة في الدولة، مما يجرح مفهوم المواطنة، وقد لقي اعتراضات عديدة من أقلام إسلامية، بما يبدو فيه أنّه قد يصير راجحاً.

ـ ٥ ـ

بعد ذكر المثل السابق للمواقف الفكرية لحركة من أهم الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وذكر أمثلة من تفكير يدور بخلد ذويها بالنسبة إلى أمر العروبة والتوحيد العربي، وهي الأمثلة الأكثر حداثة في تاريخها، لأنها متعلّقة بمشروعات برامج وأهداف جرت على يد نفر منها في الفترة من عام ٢٠٠٤ حتّى عام ٢٠٠٨، فإننا نذكر بعدها مباشرة بعض ما ورد في المؤتمرات القومية الإسلامية الستة التي جرت منذ عام ١٩٩٤ حتّى عام ٢٠٠٦، وهي مؤتمرات تمثل لقاءً بين عناصر مؤثرة من أهل التيارين القومي والإسلامي، وعلى امتداد يزيد على العقد من السنين.

في البيان الختامي لـ **المؤتمر الأوّل** في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ورد «أن المجتمعين طووا الصفحة الماضية في علاقاتهم بما حدث من سلبيات وجراحات بعد أن تمثّلوا عبرتها. . . (وأنهم) وإن مثلوا تيارين فكريين وتوجّهين سياسيين، إلا أن ما يجمع بينهما أكثر بكثير مما يميّز، فعلاوة على الوحدة الجامعة لهما في مواجهة التحديات الراهنة، هناك العزم المشترك لديهما على التجدّد الحضاري للأمة، وفقاً للنموذج الحضاري المتميّز بالعروبة والإسلام». ثمّ ورد فيه أنهم «يؤسسون منبراً وإطاراً لعمل مشترك دائم لتغيير الواقع الظالم. . .»، وأن العمل المشترك «هو طوق نجاة للأمة. . .»، ثمّ ذكرت القضايا والمهام العربية.

وورد في بيان **المؤتمر الثاني** في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أن المؤتمر الأوّل «أسقط منطق التعارض والتناحر والصدام، وهو في دورته الثانية قد ترجم إرادة التلاقي في إطار استنهاض الأمة...». ثمّ تكلّم على الصراع العربي ـ الصهيوني، وعلى علاقة الأمة العربية بدائرتها الحضارية الإسلامية، فعرض لتركيا وإيران ودول وسط وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والجاليات العربية والإسلامية، ثمّ اختتم بعبارة «إن المؤتمر ليس تنظيماً أو حزباً جديداً، بل آلية لبث روح جديدة في كلّ تنظيماتنا وأحزابنا القومية والإسلامية، هي روح التلاقي والتحاور والعمل المشترك لتحقيق أهداف المشروع العربي...».

وانعقد **المؤتمر الثالث** تحت شعار «وحدة الأمة دفاعاً عن القدس والأراضي العربية المحتلة»، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، منبّهاً إلى «مخاطر انفلات الأمن القطري من الأمن الجماعي العربي الإسلامي»، وأن قلب الوطن العربي هو قلب دار الإسلام، ومشيراً إلى وجوب تحقيق التوازن بين «الثوابت العربية الإسلامية... والانفتاح على معطيات التطور الإنساني...».

وفي **المؤتمر الرابع** في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ أشار البيان إلى ما تحقّق من إنجازات في تطوير العلاقة بين التيارين العربي والإسلامي، وسقوط الفجوة المصطنعة بينهما، وجاءت بيانات **المؤتمرين اللاحقين الخامس والسادس** في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مؤكّدة كسابقاتها المخاطر التي تواجه الأمة في الأقطار المختلفة، ومتناولة تفاصيل وردت وتظهر مدى التوافق بين أعضاء المؤتمر من أهل التيارين في عرض مشاكل الأمة وبيان طرائق علاجها.

والمعروف أن الحاضرين في هذه المؤتمرات من أهل التيارين هم ممّن يفيدون دلالة حقيقية بما يمثلونه من تنظيمات سياسية يتبعونها، أو مواقف فكرية يؤيدونها، كما أنهم يردون من الأقطار العربية كافة، بما يعني أن ما سبقت الإشارة إليه يفيد دلالة حقيقية لا يجوز أن تُتجاهل.

ويظهر من استقراء القضايا والمواقف التي كانت مثارة على مدى هذه المؤتمرات الستة التي انعقدت خلال عشر سنوات، أنّها كانت قضايا مواجهة مخاطر الأطماع الخارجية للبلدان العربية، وعلى رأسها المسألة الفلسطينية، فضلاً على العراق والسودان ولبنان، والضغوط الخارجية على غيرها أيضاً، وكذلك قضايا الديمقراطية في هذه البلاد. وهذا الاستقراء يوضح أن أهم القضايا التي يتوجّه

إليها ويلتقي عليها التيار الإسلامي والتيار العروبي هي هذه القضايا، لأن موضوع الوحدة يفترض من شروطه المسبقة استعادة البلدان العربية تحرّرها ومقاومة النفوذ الأجنبي عليها.

نخلص من هذا العرض السابق إلى أن ثمة جهداً مشتركاً من جماعات مؤثرة وذات فاعلية عالية في الحركات الفكرية والسياسية والشعبية لدى كلّ من التيارين الإسلامي والعروبي، وأن الموقف التحريري المقاوم للسيطرة الأجنبية مؤتلف، بل يكاد في ظنّي أن يكون متحداً، وهذا الموقف يتحقق به وبإنجازه الشرط الأساسي والضروري لأي مشروع وحدوي مستقل. ونحن نعلم أن التجزئة صنو السيطرة الأجنبية، وهي من مظاهرها، وأن ضمان الاستقلال في حالات التحرّر هو الترابط الإقليمي بين الدول المتحرّرة، وتلك تجربة التاريخ بالنسبة إلى حركات التحرر العربية عبر الخمسينيّات والستينيّات والسبعينيّات.

ـ ٦ ـ

ننتقل إلى الحديث حول ما إذا كان الفكر الإسلامي يتقبّل ما تقوم عليه فكرة الوحدة العربية من تعدّد الدول الإسلامية؟، لأن الإسلام يشمل العرب وغيرهم من شعوب الترك والفرس والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا الوسطى والجنوبية، وكذلك هل يتقبل الفكر الإسلامي تحقق المساواة بين ذوي الأديان المتعدّدة ممن يشملهم وصف المواطنة الذي تقوم على أساسه كلّ دولة من دولنا، أي هل ثمة مانع فكري إسلامي يحول دون تحقّق وحدة أساسها العروبة؟

بالنسبة إلى تعدّد الدول الإسلامية، فقد أملاه التاريخ على أمة المسلمين منذ أواسط القرن الثامن الميلادي، أي من الثلث الثاني من القرن الثاني للهجرة، منذ نشأت الدولة الأموية في الأندلس مع قيام الدولة العباسية في المشرق. وفي القرن التاسع الميلادي نشأ أيضاً الأدارسة والأغالبة في المغرب الأقصى والأوسط، وفي القرن العاشر الميلادي ظهر الإخشيديون في مصر والشام، ثمّ الفاطميون في جوار الدولة العباسية. وظهر في المشرق البويهيون وغيرهم، وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين ظهر الغزنويون والبويهيون الذين يتخلّلون المجال العباسي، فضلاً على الفاطميين في أفريقيا والشام، ثمّ ظهر السلاجقة وبنو هلال والمرابطون. وفي القرن الثاني عشر الميلادي ظهر الموحّدون في المغرب، والأيوبيون في مصر والشام، ثمّ ممالك وإمارات عديدة في المشرق. ثمّ في القرن السادس عشر الميلادي ظهر العثمانيون والصفويون

(فضلاً على المماليك عدداً من السنين قبل سيطرة العثمانيين)، وهكذا.

فالتعدّد هنا واقع تاريخي ممتد من نحو منتصف القرن الثاني للهجرة حتّى اليوم، وهو قد تعايش مع الفقه الإسلامي في عهود سيطرة الفقه الإسلامي وتكامله في أحوال المسلمين، نظماً ومعاملات وقيم سلوك وأخلاقيات، بحسبان أن الفكر الإسلامي كان هو المرجعيّة الوحيدة لشعوب هذه البلدان، ومن ثمّ يمكن القول إن الموقف الإسلامي يقبل تعدّد الحكومات في الأوضاع المتعددة للمسلمين. وهذا الأمر إن كان مما يذهب إليه الفقه بحسبانه مما تفرضه الضرورة، فإن الضرورة هنا تعينّ فهمها بحسبانها ما يفرضه الواقع من ضوابط تحدّد حركية التشكّل التاريخي للجماعات البشرية. ولا بأس من ذلك في الفكر الإسلامي ما دامت الجماعة السياسية المعيّنة تسود لديها المرجعيّة الإسلامية الآتية من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة.

وقد سبق لي في ورقة حديثة قدمتها إلى ندوة مركز دراسات الوحدة العربية الخاصة بالحوار القومي الإسلامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن عرضت عدداً من آراء الفكر السياسي الإسلامي المحافظ التي تجيز هذا الأمر، وتصله بنظرية الضرورة، ومن الضرورة لدى بعضهم بعد المسافة. كما إنَّ ما سبقت الإشارة إليه في الورقة الحالية من برامج حركة الإخوان مثلاً يرى هذا الرأي ويستمده من كتابات مؤسس الحركة الأستاذ حسن البنا.

ومن ناحية أخرى، بالنسبة إلى مبدأ المواطنة الذي يقوم بين متعدّدي الأديان ممّن تضمّهم جماعة سياسية واحدة تقوم الدولة على أساسها، هذا المبدأ بهذا الوصف يحتاج لضمان قيامه إلى البناء الديمقراطي في تنظيم الجماعات، لأن الديمقراطية تعني المشاركة في تكاليف الحكم، وهي تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين.

وإذا كان الفقه الإسلامي التقليدي قد أقرّ بالمساواة بين المسلمين وغيرهم من أهل الذمة في الحقوق والواجبات دون الولايات العامة المتعلّقة بالحكم وأحواله، فإن في الفقه الإسلامي الحديث من تجاوز هذا الفقه التقليدي بحسبان أن بناء مؤسسات الدولة على مبادئ الديمقراطية يقيمها بحسبانها دولة مؤسسات غير شخصية، يكون القرار فيها صادراً لا من فرد، ولكن من جماعة، ويصدر بالأغلبية العددية لأعضاء هذه الجماعة، وينسب إلى الهيئة العامة في عمومها لا إلى أشخاص من وافقوا عليه. ومن ثمّ، فإنه أمكن بذلك القول إن الولاية العامة قد

صارت للهيئات لا للأفراد، ويتساوى أعضاء الهيئة في إصدار قرارها على وجه التساوي بينهم بغير تفرقة بين ذوي دين وآخر ممّن يصدق عليهم وصف العضوية لهذه الهيئة. كما إنَّ ما كان يعتبر قديماً عقد ذمة بين المسلمين وغيرهم قد استبدل به وصف المواطنة، باعتباره مشاركة بين المسلمين وغير المسلمين ممّن تضمّهم الجماعة السياسية الواحدة، وهذا النظر مما تعتمده حركات سياسية إسلامية في برامجها ونظرها السياسي، مما سبقت الإشارة إليه.

نخلص من ذلك إلى أن رأياً معتبراً ويعوّل عليه في الفكر الإسلامي، يعتبر أن تعدّد الدول في الإسلام يكون وفق ما يفضي إليه الواقع التاريخي من أوضاع، ويعتقد بالمساواة بين المسلمين وغيرهم ممّن يصدق عليهم وصف المواطنة في تشكيل هيئات الحكم.

ومن جملة ما تخلص إليه هذه الورقة، هو أن صعود المشروع الإسلامي على أيدي من صعد على أيديهم من حركات إسلامية تحريرية ومجدّدة هو ذو أثر إيجابي في مشروع الوحدة العربية، مع التحفظ بالنسبة إلى ما أثير أخيراً من قصر رئاسات الدولة على بعض المواطنين دون بعض، وهو اتجاه لا أظنه ذا أثر بعيد، أو بعبارة أخرى: أظنه ذا أثر يتناقص.

تعقيــب

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

يتكون التعقيب على بحث الأستاذ الكبير طارق البشري، من شقين: الشق **الأول**، «تعقيب إيجابي» يعمل على تقديم مساهمة في بحث الموضوع المدروس، ويحاول أن يتقدم خطوة أخرى على الطريق الذي قطعه البحث الأصلي القيّم محل التعليق. والشق **الثاني** «تعقيب جوابي» يسعى إلى الرد. على بعض الأطروحات الواردة في البحث، قدر الإمكان.

وفي ما يلي نعرض لهذين الشقين بالتتابع.

من الناحية الفكرية للقومية العربية، فإن جيل الروّاد المؤسسين، وفي مقدمتهم ساطع الحصري، بل وبعض الكتاّب من الجيل التالي، ومن حزب «البعث»، ومن حركة القوميين العرب، نظروا إلى القومية نظرة أقرب إلى المقترب المثالي والرومانسي للمفكّرين القوميين الألمان وفق «نظرية اللغة والتاريخ».

ونلاحظ هنا أيضاً أمرين :

أولاً، لقد تم استبعاد بحث دور الدين الإسلامي في تكوين الأمة العربية، إلى حدّ بعيد، من طرف العديد من ممثلي الفكر القومي العربي الكلاسيكي، ربما تجنباً لإثارة نوع من «الخلاف الفكري» المحتمل مع أشقائهم المسيحيين العرب، شركاء المسلمين المشارقة في الحركة القومية، اللهم إلا في الحدود التي تؤكد

(*) أستاذ في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة، سابقاً، وأستاذ باحث في مركز دراسات الوحدة العربية، حالياً.

الطبيعة العربية للإسلام، وأن الإسلام لا يزيد على كونه جزءاً من الرسالة الحضارية للعرب، تلك الرسالة التي لا تبدأ من الإسلام وإنما قبله، ولا تتوقف عنده، وإنما تستمر إلى ما شاء الله. وهذا، في ما يبدو، هو فحوى شعار البعث الباكر: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وقد يمكن القول إن استبعاد البحث في دور الدين الإسلامي ربما أسهم في إبعاد كتلة المغرب العربي عن التيار العربي القومي، وهي الكتلة التي استمدت إحساسها بهويتها ودافعيتها الوطنية ضد الاستعمار الغربي الحديث من وحدة كيانها الاجتماعي القائم بصفة أساسية على الانتماء الإسلامي.

ثانياً، استبعاد دور العامل الاقتصادي ـ الاجتماعي في تكوين الأمة العربية، وبذلك تَكرّس استبعاد الفصائل «الاشتراكية» من حقل العمل العربي القومي، مثلما كرّسه تجاهل تلك الفصائل، وربما إنكارها، أو إنكار بعضها، وأولوية القضية القومية في العمل العربي «الثوري».

ولعل أبرز «الأعمال التنظيرية» للقومية العربية، كما هو معروف، هي تلك التي قدمها المفكر الأشهر والأكبر للقومية العربية: أبو خلدون ساطع الحصري، وتقوم على ثنائية اللغة والتاريخ. ورغم مثاليتها إلا أنها تبدو متسقة إلى حدّ كبير مع السياق التاريخي العربي الخاص. فقد تميّز هذا السياق بأن أهم معالم القومية العربية كظاهرة اجتماعية هي وحدة اللغة، ووحدة التاريخ العام بما فيه التاريخ الحضاري والثقافي.

أ ـ معلوم أن «**اللغة**» هي أهم ما يميّز «القوم» و«القوم المركب» كمرحلة ممهدة للتبلور التام للأمة، وربما تمثل أيضاً أبرز «المظاهر» المشتركة لأغلب الأمم والمجتمعات القومية عموماً.

وقد اكتملت سيادة وهيمنة اللغة العربية كلغة مشتركة للعرب جميعاً، على وجه التقريب، حوالى القرن الثالث عشر الميلادي، فعمرها المشترك الآن كلغة مهيمنة على جميع العرب وفي مختلف مناحي الحياة، يبلغ أكثر من سبعة قرون، في أدنى التقديرات (مع التسليم باستمرار بعض اللهجات أو حتى اللغات المحلية الخالصة). ودع عنك أن اللغة العربية كانت مستعملة على نطاق الجزيرة العربية قبل الإسلام، أي منذ حوالى ستة عشر قرناً على الأقل، واستعملت بعد الإسلام على نطاق جزئي أو شبه كلي لمدة ستة قرون (من القرن السابع حتى الثالث عشر) حتى عمّت النطاق العربي كله، كما قلنا. وهي لغة ممارسة الشعائر والعبادات،

وكذا فهم الشرائع، وهي ـ قبل ذلك كله ـ تمثل بوابة الدخول إلى الديانة كلها منذ اليوم الأول لدخول الإسلام إلى أي بلد على الإطلاق، وخاصة إلى مجمل البلدان العربية الحالية.

ب ـ أما عن **التاريخ**، فقد صوِّر في الفكر القومي السائد (ذي الطابع «المشرقي») على أنه التاريخ «العربي» بالمعنى الضيق؛ فالأمة العربية ـ وفق هذا الفكر عموماً ـ إنما تنحدر من الأسلاف، من العرب العاربة (في اليمن) والعرب المستعربة (في نجد والحجاز) وامتداداتهم في قبائل الغساسنة على حدود الشام وقبائل المناذرة على حدود العراق.

هذا في الجاهلية[1]، وبعد الجاهلية العربية كمرحلة تأسيسية للأمة العربية ـ في نظر أقسام عديدة من الفكر القومي (المشرقي) السائد ـ يأتي العصر الأموي والدولة الأموية، وهي دولة تدعو إلى «الفخر الشديد» من وجهة نظر هذا الفكر أيضاً، لأنها جسّدت حكم العرب الخالص. . بينما يتم الحذف أو التجاهل النسبي للحكم الأموي في الأندلس، ربما لأنه لم يكن حكماً عربياً بالمعنى الصافي السائد في الشام، بالنظر إلى الدور الأساسي لأبناء البلد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام وتعلّموا العربية (الموريسكيون).

وقد تمت ـ على نطاق معين ـ إدانة نزوع الأمم والشعوب الأخرى في عهود الدول الإسلامية المتتابعة إلى المشاركة في سلطة الدولة باعتبارها من قبيل إثارة الفرقة والانقسام، وتم إطلاق تسمية «الشعوبية» على عدد من أشكال هذا النزوع بعد ذلك كظاهرة اجتماعية.

وبعد الدولة الأموية، ينتقل «التاريخ الرسمي» لتكوين الأمة العربية من وجهة نظر الفكر القومي التقليدى ـ دائماً ـ إلى الدولة العباسية، حيث يصبح تكوين الأمة عبارة عن عملية صراع في مواجهة أقوام أخرى أو بعضها، لمكافحة «الشعوبية» أحياناً التي هي ـ بحسب البعض ـ تمثل حرباً ضد الدين الإسلامي أيضاً فأدينت باسم «الزندقة».

وفي هذا السياق، يتم إلى حد كبير حذف ـ أو تجاهل ـ التاريخ المغربي

(١) والجاهلية عند بعضهم خلو من الثقافة والحضارة. وقد أوضح طه حسين خطأ هذه الفكرة في كتابه **الشعر الجاهلي**، وبيّن أن القرآن الكريم نفسه حافل بالآيات الدالة على حضارة العرب قبل الإسلام. هذا، ولا نذكر الحضارات العظمى في مناطق الشرق القديم خارج شبه الجزيرة العربية، وخاصة وادي الرافدين ووادي النيل ومنطقة المغرب العربي الحالي.

الحافل، حيث كان للدول «البربرية» و«البربر» ـ أو «الأمازيغ»، كما نقول الآن ـ دور حاسم ورئيسي في التاريخ العربي الإسلامي، بدءاً من طارق بن زياد، ومروراً بدولة الفاطميين، ثم دولة المرابطين حيث البطل يوسف بن تاشفين الذي يمكن أن يقارن دوره التاريخي بدور «صلاح الدين» ذي الأصل الكردي، وكذا دولة الموحّدين بدءاً من المهدي بن تومرت. ولا ننسى أدوار «البربر» أيضاً في «الدول الإقليمية الصغرى» مثل دولتي الأدارسة والأغالبة. . . وانتهاء بثورة المليون ونصف مليون شهيد في الجزائر المعاصرة.

وقد اعتبر أهم حدثين في التاريخ العربي الإسلامي للمواجهة مع القوى المعادية (في سجل التاريخ الرسمي لتكوين الأمة العربية لدى دعاة الفكر القومي الكلاسيكي)، هما:

١ ـ مواجهة الغزو الصليبي لفلسطين (وخاصة في موقعة حطين).

٢ ـ مواجهة غزوة المغول للمشرق العربي (وخاصة في موقعة عين جالوت).

أما كفاح المرابطين والموحّدين من أجل المواجهة البطولية للقوط الغربيين والإسبان ضد الجناح الغربي لدار الإسلام (الغرب الإسلامي)، فإنه غير مهم، أو غير مهم بالدرجة نفسها على أقل تقدير.

وأما إقامة الفاطميين لدولة زاهرة شملت مصر وشطراً من المغرب، بالإضافة إلى الشام والحجاز، فذلك حدث ربما يشكل ابتعاداً عن المسار الخطي المقدس: النبي (ﷺ) ـ الخلفاء الراشدون ـ الأمويون ـ العباسيون ـ عصر الانحطاط ـ ثم اليقظة (العربية) الحديثة.

بل إن التاريخ الرسمي حينما يبحث في تطور التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي، فإنه يتراوح بين بحث اقتصاد منطقة السواد في العراق، واقتصاد (المناطق المفتوحة): ويتلخص في جباية الجزية والخراج. كما يتناول الحياة الاقتصادية الاجتماعية في بغداد وما حولها وما حفلت به من صراعات أثارها القرامطة والزنج، ومن ظواهر اقتصادية ـ اجتماعية مثل «إقطاع الجند»[٢]. بينما لا يعد بحث د. راشد البراوي مثلاً «حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين»، وكان أطروحته للدكتوراه، من قبيل البحث في تاريخ الأمة العربية، طبقاً للتاريخ

(٢) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

الرسمي، وكذلك بحث سمير أمين «اقتصاد المغرب العربي» كمثال ثانٍ، وغيرهما كثير.

وحتى في حالة انتهاج طريقة أكثر علمية وموضوعية في التاريخ العربي الإسلامي، بعيداً عن ذلك التوجه التقليدي في فهم التاريخ، تظهر انعكاسات للطريقة المشرقية في دوائر من خارج الفكر القومي نفسه، كما هو الحال بالنسبة إلى مفكر ماركسي كبير مثل حسين مروة، حيث يتم الاقتصار، إلى حدّ بعيد، على بحث التطور الاجتماعي في العراق ومناطق ما وراء النهر، مع التركيز على الحركات الثورية لبابك الخرمي وصاحب الزنج وأحمد بن قرمط وأضرابهم في المشرق والعراق.

ويلخص بعض الباحثين الموقف كله في العبارة التالية:

«إن الملكة زنوبيا، أو مملكة تدمر، كمجرد مثالين فقط، هما جزء من التراث العربي، ولكن من تراث المشرق وحده فقط، بصورة حصرية. إن بعض الأسر الحاكمة البربرية التي قامت بتوحيد المغرب بصورة عميقة لا يمكنها في المقابل أن تجد مكاناً لها في كتب تاريخ المشرق بصفتها أسلافاً مشتركين للمنطقتين الحاليتين للوطن العربي»[٣].

وانطلاقاً من ذلك يمكن لنا أن نستطرد فنقول، بحسب الاتجاه القومي الكلاسيكي «المشرقي»: إن تاريخ مصر القديمة، والعراق القديم، والمغرب القديم حتى في عهد قرطاج... إن كل ذلك لا يعتبر من قبيل العملية التأسيسية للأمة العربية التي تكونت موضوعياً من خلال اجتماع عدة أقوام... اللهم إلا من زاوية واحدة فقط هي الأثر الحاسم للعنصر السامي عموماً، والعربي خصوصاً، في ثقافة هذه المناطق جميعاً: فالفينيقيون مثلا كنعانيون، والبربر من أصل «عربي» أو «سامي»، بل والمصريون القدماء أتوا من هجرات شبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر وسيناء، وكذلك لغتهم وأدبهم امتداد لتراث اللغة أو اللغات السامية، وإن شئت فقل: اللغة العربية[٤].

ويصل الفهم «المثالي» لتكوين الأمة العربية ـ لدى بعض الغلاة القليلين من

---

(٣) بشير بومعزة، «تأملات فكرية حول المغرب العربي،» ورقة قدمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥٢.

(٤) يظهر تأثير التوجه المشرقي لدى كتّاب كبار ومفكرين من خارج المشرق بالمعنى الضيق، انظر مثلاً: علي فهمي خشيم، **آلهة مصر العربية** (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

ممثلي الفكر القومي «المشرقي» ـ إلى أقصاه، حين تصبح هذه الأمة، ولو في المجاز، أو تشبه «كلاً مطلقاً»، «أزلياً وأبدياً»، تكويناً أحادي الأصل والمآل، يبدأ إذن وينتهي بالأصل العربي المقدس، من قداسة الدين الإسلامي نفسه.

وفي تقييمنا لهذا التوجه «المثالي» في الفكر القومي السائد يمكن القول إن الأمة العربية حقاً هي أعرق من كثير من الأمم بالاستناد في معيار المفاضلة إلى أهم العوامل المشتركة في جميع الأمم والقوميات تقريباً، وهي: اللغة والتاريخ... سواء كانت أمماً ضعيفة أو قوية... قوميات متبلورة أو هشّة. ويظهر ذلك خاصة في الأمم الضعيفة أو غير المكتملة، حيث تسود اللغة الواحدة والتاريخ المشترك باعتبارهما أهم سمات «القوم المركب» أو القومية كـ «ظاهرة اجتماعية»، بينما لا يظهر أثر اقتصاد موحد أو حضارة مشتركة بالمعنى التاريخي الحقيقي.

هذا عن القومية كتكوين اجتماعي... أما في القومية «كأيديولوجيا»، فإن اللغة تأخذ شكل ظاهرة الإحياء الثقافي، بينما يأخذ التاريخ شكل «الإحياء التاريخي» أو صنع ذاكرة تاريخية، أي بناء شعور تاريخي يشكل أهم دوافع انتشار الأيديولوجيا القومية والحركة القومية بين أعضاء الجماعة البشرية المعنية.

فلنميّز، إذن، بين التاريخ كحركة وقائع موضوعية، ويعتبر من أهم مكونات الأمة، وبين التاريخ كذاكرة جماعية، ويعتبر من أهم مقومات القومية، كفكرة (وأيديولوجيا) وكحركة (وهو أقرب إلى «التأريخ» كما ذكرنا).

فالأول يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً: التاريخ الموضوعي.

والثاني يمكن أن نطلق عليه: التاريخ الذاتي.

إن التأريخ هو الذي يخلق صورة معينة (للتاريخ) لدى أبناء شعب أو مجتمع معين؛ وإن لم يجد له ماضياً فإنه (يخلقه)، إذا صح التعبير، أو على أقل تقدير «يكتشفه».

أما التاريخ الموضوعي فهو محصلة عوامل عديدة تتشكل في كل أمة أو قومية اجتماعية بلون خاص. وفي الحالة العربية نجد أن التاريخ الموضوعي العربي دار أساساً حول الإسلام كممارسة اجتماعية ـ حضارية، وليس كمجرد عقيدة شعائرية. وبعبارة أخرى، فإن الإسلام كممارسة حضارية يمثل أهم قسائم التاريخ الموضوعي، وبالتالي أهم مكونات «الأمة» أو القومية كظاهرة اجتماعية.

ولكن الدين الإسلامي لا يعتبر في حدّ ذاته من مقومات القومية (أو من محدّداتها) كظاهرة أيديولوجية: فليس أبناء الأمة منظوراً إليهم ككائنات فعالة سياسياً في إطار الشعور والحركة، هم المسلمون فقط، ولكنهم العرب على اختلاف دياناتهم.

وعلى رغم أن الفكر القومي «السائد» أو «الرائج» قد اقترب من هذه الحقيقة، في معظمه، وذلك باستبعاده الانتماء الفردي لدين معين من عوامل القومية (عدا تيار ضعيف يدعو إلى القومية العربية من منظور «ديني» مجرد يخفق في التفرقة بين النطاقين الاجتماعي والأيديولوجي للظاهرة)، إلا أن ذلك الفكر قد أخفق بدوره في إدراك عمليات التاريخ الموضوعي، بتجاهله البعد الإسلامي في التكوين الحضاري العربي الإسلامي، وكذا في إدراك ضرورات «التاريخ الذاتي» ـ أو «التأريخ» ـ باستبعاده «الجناح المغربي»، أساساً من حقل الوعي التاريخي.

أولاً: نحو إطار نظري لفهم الدين في إطار الأيديولوجية القومية

لقد قدم الإسلام للأقوام «السامية ـ الحامية» (مع تحفظنا الجذري على هذا المصطلح) في المنطقة التي تكوِّن الوطن العربي الآن، الفرصة التاريخية لحفظ كيانها وأمنها من جهة أولى، والازدهار اللغوي والثقافي من جهة أخرى. لقد تحول التاريخ، بالإسلام، إلى حضارة، مثلما تحولت اللغة إلى ثقافة. وإنه بالثقافة والحضارة تتكون الأمم، لا بمجرد اللغة كوعاء، والتاريخ كإطار عام.

وتلك الأقوام ـ وبعضها «متبلور مجتمعياً» إلى حدّ بعيد، كما في مصر القديمة والعراق القديم ـ كانت صاحبة الحضارات أو المعالم الحضارية الشرقية القديمة التي عُطِّلت مسيرتها من الفرس والروم خاصة، وربما كان الروم (ومن بعدهم الترك) والفرس ذوي سياسة و«مُلك عظيم» قبل أن يكونوا ذوي حضارة وفق مفهوم معين متكامل على نحو ما رأينا مثلا بعد ذلك في الحضارة الإسلامية؛ وإنما من خلال الإسلام تكوّنت أمة فارسية وأمة تركية، بالعطاء الحضاري للإسلام، وفي ظلال وهن مؤقت للعصبية العربية في فترات عديدة من عمر الدولة الإسلامية.

أما الأقوام المسماة لدى البعض «السامية ـ الحامية» (مع التحفظ)، فاستفادت

من ذلك الوهن بإقامة دول إقليمية كبرى أو صغرى وظفتها لتحقيق ازدهار حضاري في سياق حضارة عربية إسلامية مشتركة آخذة في التبلور الحثيث.

وفي غمار التبلور التدريجي للحضارة الإسلامية، تحولت الأقوام (السامية - الحامية) الأولية والمتعددة إلى قوم جديد، مركب، وموحد، أو مشترك، وهو القوم العربي الذي انطلقت منه عملية نشوء أمة فتية هي الأمة العربية.

وفي سياق الحضارة الإسلامية، تكونت طوابع أو أنماط قومية: طابع عربي، وطابع فارسي، وطابع تركي، وطابع هندي. . . إلخ.

ويمثل التراث العربي الإسلامي نقطة الانطلاق الملائمة لعملية استئناف التطور الحضاري العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بعد حقبة الانقطاع الحضاري النسبي التي تمتد بصفة تقريبية من ١٢٥٨ ـ عام سقوط بغداد على يد التتار ـ حتى ١٧٩٨ عام الحملة الفرنسية على مصر والمشرق العربي والمقاومة الشعبية ضدها.

ولكن كيف يتعامل العرب مستقبلاً مع التراث[٥]؟

. . . يتم ذلك بالبدء من المجتمع: حاجاته وقدراته. ومن المجتمع ينطلق التعامل مع أهم مكونات التراث، وهو النمط الحضاري الإسلامي المتولد أصلاً من التقاء تعاليم الرسالة الإسلامية مع ظروف الأقوام المشكلة للأمة العربية.

. . . وفي النمط الحضاري الإسلامي ثوابت متمثلة في المبادئ وفي القيم؛ المبادئ التي برزت منذ مطلع الرسالة الإسلامية من خلال المعاملة «الإنسانية» مثلاً تجاه أصحاب الديانات الكتابية الأخرى وتجاه مسألة الرقيق. . ومن خلال إعلاء مركز العائلة النووية والممتدة معاً. . إلخ. والقيم أهمها: «الجهاد» و«الإبداع» و«الحركة» ـ ثم هناك متغيرات «الطوارئ» التي عطلت الازدهار الحضاري.

ويجب الاستفادة من «الثوابت ـ الايجابيات» من خلال تأويلها وإعادة تقديمها في ضوء حاجات وقدرات المجتمع، ولا بد من طرح «الطوارئ ـ السلبيات» التي جاءت كأثر للركود والنفوذ الأجنبي والمعادي.

---

(٥) انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، «رؤية إلى المستقبل العربي: من التحديث إلى استئناف التطور الحضاري،» ورقة قدمت إلى: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ١٥٥ ـ ١٨٨.

ويمثل التعامل مع التراث القومي (العربي) «النقلة» **الأولى** للحركة الحضارية، و**الثانية** هي التعامل مع لغة العصر: العلم والتطور الاجتماعي الارتقائي ولو بأسلوب «الثورة» إن اقتضى الأمر، أي: التغيير الجذري والشعبي الحقيقي. ومن مزدوجة التعامل مع التراث العربي الإسلامي والتعامل مع لغة العصر تتم عملية استئناف التطور والعطاء الحضاري، وإن شئت فقل عملية التجديد الحضاري العربي.

ونستعرض في ما يلي بعض معالم تصورنا للعلاقة بين الإسلام والمجتمع العربي:

. . . ولا نقصد هنا مجرد علاقة الإسلام بـ «العروبة»، وإنما بالمجتمع العربي ككل، كما ألمحنا، حتى يشمل البحث عملية التفاعل بين الدين والمجتمع السياسي، وليس مجرد المفاضلة بين الرابطة القومية والرابطة الدينية.

وصحيح أن فكرة المفاضلة الأخيرة قد شغلت أذهان رواد الفكر القومي الكلاسيكي أو التأسيسي، في مرحلته المبكرة وحتى أوائل السبعينيات، أو حتى عام ١٩٦٧، بتعبير أدق، بحيث قدم ـ بصورة ضمنية إلى حد كبير ـ الفكرة «العلمانية»، وفق مفهوم معين، لدى البعض، أو الصيغة «التوفيقية» بصورة أشمل وأدق لدى البعض الآخر. وفي مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ (مرحلة أزمة الفكر القومي) ساد الموقف التوفيقي بين الدين والقومية، لدى معظم تيارات الأيديولوجيا القومية[٦].

وهنا تواجهنا مشكلة المحاجة مع الأيديولوجيا الإسلامية. ولعل من أهم ما يلاحظ على الأيديولوجيا الإسلامية هنا هو عدم صياغة نظرية للتغيير الاجتماعي في سياق التغيير السياسي وبناء الدولة، مما قد يوحي لدى البعض بأن الإسلاميين ـ في العموم ـ ربما يتصوّرون الدولة الإسلامية مفرغة من المضمون الاجتماعي الحركي، بحيث يكون مناط شرعيتها الدين ولو مفصولاً عن تغيير المجتمع، بدءاً من تركيبته البنائية، وربما الطبقية، بالذات.

ومقابل ذلك تتبدَّى ـ في منظور الفكر القومي المتطور كما ينبغي له ـ ضرورة إقامة الشرعية السياسية على أيديولوجيا التغيير الاجتماعي والسياسي، أي على جناحين من الاشتراكية والديمقراطية الجماعية.

---

(٦) انظر مثلاً: شبلي العيسمي، **العلمانية والدولة الدينية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ورفعت سيد أحمد، **الدين والثورة في مصر**، كتاب الهلال (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦).

وخلاصة الأمر هنا أن الموقف من الدين يجب ألا يقوم على النظرة التقليدية، ولا على النزعة الانتقائية أو التوفيقية، وإنما على تسلسل: المجتمع، ← الدين، ← التطور الاجتماعي والعلم. . . (علماً بأننا هنا لا نقصد البحث في أصل الدين وجوهره الإلهي).

ثانياً: التجديد التكاملي للأيديولوجيا القومية

يتمثل هذا البعد في التجديد الجوهري للأيديولوجية القومية «التقليدية» ـ التي جرت محاولة فصلها في السابق عن قضايا التطور الاجتماعي الرئيسية ومحاولة البعض في الماضي إلباسها نوعاً من الغلاف العلماني وفق المفهوم الأوروبي ـ الفرنسي، وذلك عن طريق تجديد موقفها من المجتمع ومن الإطار الحضاري الإسلامي في الوقت نفسه.

فقد استبعدت الصورة الأيديولوجية التقليدية للفكر القومي كلاً من:

(أ) ديناميكية التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتمثل في عصرنا في: الاشتراكية والديمقراطية.

(ب) المحتوى الحضاري للتراث العربي الإسلامي.

وربما يرجع انطباع الأيديولوجيا القومية التقليدية بالطابع المزدوج المذكور إلى أن عدداً من مفكريها «الكلاسيكيين» هم من النخبة المثقفة ذات التوجه العلماني ـ الليبرالي داخل الطبقة المتوسطة، ولذلك صاغوا مشروعهم الأيديولوجي بالمعارضة لكل من الماركسية والاتجاه الإسلامي والنزعات دون القومية، في الوقت نفسه. فقد عارضوا في الماركسية توجهها الاشتراكي، وفي الإسلامية توجهها العام للدولة الدينية، وفي النزعات دون القومية معاداتها للتوجه العربي القومي أصلاً.

وقد تأكد هذا المنزع الأيديولوجي القومي (السلبي) تجاه العناصر الأيديولوجية الأخرى بفعل وقوف العديد من «الشيوعيين» العرب ضد الوحدة وقضية فلسطين في مراحل معينة، أو عدم العمل إيجابياً من أجلهما، بالإضافة إلى وقوف «الإسلاميين» موقفاً سلبياً إلى حد كبير تجاه مشروع الوحدة العربية أو على الأقل عدم إعطائها أفضلية عالية على «سلم الأولويات»، ثم وقوف النزعات دون القومية ضد الوحدة العربية من حيث الأصل.

ومن أجل مواجهة العيوب المرتبطة بهذا المنزع، في ما يتعلق بالاشتراكية

والديمقراطية والتراث الإسلامي، فإنه يجب في رأينا التغلب على الطابع المزدوج السلبي السابق لبعض عناصر المشروع الأيديولوجي القومي التقليدي، وذلك من خلال تحويل الأيديولوجيا العروبية من أيديولوجيا «قومانية» ـ إذا صحّ التعبير ـ إلى أيديولوجيا «قومية» حقيقية، أي تربط القومية بكل من الاشتراكية والديمقراطية، بالإضافة إلى «التصالح مع الإسلام» باعتبار أن الحضارة الإسلامية هي لبّ التراث العربي، فيكون هو التراث العربي الإسلامي.

وربما يكون من المفيد هنا أن نذكر ما أوضحه د. نقولا زيادة عن الطابع العلماني للأيديولوجيا القومية التي صاغها المفكرون التقليديون الكبار الذين قاموا خارج أو على هامش الحركة السياسية، بقوله: «إنه في ما يتعلق بالصلة بين العروبة والجامعة الإسلامية يقرر ساطع الحصري أن فلسفة الجامعة الإسلامية تعتبر الإسلام أساساً لها، وأن من أهم مقومات التفكير القومي فصل الدين عن الدولة في التنظيم والإدارة والتشريع، وهو ما يجد صداه خاصة عند الشباب المثقف، حيث إن ذلك يؤدي إلى خلق جو أنقى لقضية العروبة ويجنب العاملين لها ملابسات قد تنشأ في حالات أخرى»(٧).

وفي سبيل إعادة حوصلة ما سبق، يمكن القول إن الصفة «القومانية» للأيديولوجيا «العروبية» اتضحت بصفة أساسية في ما يلي:

١ ـ إن القومية كانت (مكتفية بذاتها)، أي دون الاشتراكية ودون الإسلام، فقد بدت أحياناً لدى البعض في الماضي وكأنها منبتة الصلة بالتراث الحضاري العربي الإسلامي، وبمستجدات التغيير الاجتماعي في آنٍ معاً. وقد حاولت الناصرية والمفكرون القوميون من جيل ما بعد ساطع الحصري التغلب على هذا النقص من خلال مد جسور فسيحة مع كل من الاشتراكية والإسلام (خاصة عبد الله الريماوي وسيف الدولة).

٢ ـ القومية المكونة مثالياً، من («أصل» ـ أو «عنصر» ـ عربي) يمثل الأمة ذات الوجود الأزلي الأبدي (أمة سرمدية). وفي مقابل ذلك، يجب تحويل الأيديولوجيا العروبية، باختصار، من «القومانية» إلى «القومية» ـ المتفتحة حضارياً واجتماعياً.

(٧) نقولا زيادة، ««العروبة» في الدراسات العربية الحديثة،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٧ (نيسان/أبريل ١٩٨٥)

وفي النهاية، نستطيع القول إن كل أيديولوجيا هي منظومة اعتقادية تتجلى فيها بعض خصائص «الديانة» من حيث الشكل . . . . فإن لم تتجدد تتحول إلى دين جديد. . . أو إلى «دوغما» كما قد يقال. فلنمض، إذن، في التجديد الحقيقي والناجح للأيديولوجية القومية العربية. . . أي تحويلها من أيديولوجيا للقومية وكفى إلى أيديولوجية قومية واشتراكية متصالحة مع التراث الحضاري الإسلامي المتآلف مع المسيحية الشرقية.

أما من حيث الشكل، بما في ذلك اللغة، فإنه يجب إسناد الأيديولوجيا أكثر مما مضى إلى العلم، أي تكثيف العناصر العلمية في الأيديولوجيا، وتخفيف ثقل تأثير البلاغة الأدبية المفرطة في بنية الخطاب.

ثالثاً: رد جوابي مختصر على نقطتين

١ ـ يذكر الأستاذ طارق البشري في ختام دراسته أن «صعود المشروع الإسلامي على أيدي من صعد على أيديهم من حركات إسلامية تحريرية ومجددة هو ذو أثر إيجابي على مشروع الوحدة العربية. . ».

ويمكن أن نقدم رأياً مختلفاً حول هذه المسألة من زاوية أخرى: حيث كان صعود المشروع الإسلامي بصورة عامة، وإلى وقت قريب، وربما حتى الآن، في مجالات ومناطق معينة، أي في جانب منه، يمثل خصماً من رصيد المشروع القومي العربي، فكرياً وسياسياً، وخاصة بعد عام ١٩٦٧. وتعود هذه الظاهرة إلى أسباب بعضها ذو طابع ذاتي، أي متعلق بالتكوين الداخلي لكل من المشروعين، وبعضها الآخر ذو طابع موضوعي، أي متعلق بالظروف التاريخية والبيئة المحيطة. وعلى رغم عدم إمكاننا الادعاء باعتبار المشروع السياسي القومي ـ كفكرة وحركة سياسية مجسدة ـ مرادفاً لمشروع الوحدة العربية، إلا أنه يجوز القول إن الفكر القومي العربي والحركة القومية العربية يشكلان دعامتين لا غنى عنهما للمشروع الوحدوي. ولذا، قد يستقيم القول إن صعود المشروع الإسلامي لم يكن ذا أثر إيجابي كله، أو في جانب منه، في مشروع الوحدة العربية.

٢ ـ يرى الأستاذ طارق البشري أن خفوت الدائرة الإسلامية في ظل ثورة ٢٣ يوليو، في الخمسينيات والستينيات، يرجع في عنصر منه إلى تعارض أوضاع الأمن القومي ومتطلباته بالنسبة إلى الشعب العربي من جهة، وبكل من تركيا وإيران من جهة أخرى.

ونرى أن «خفوت» صوت الدائرة الإسلامية لدى ثورة يوليو، يعود إلى الأسباب التالية:

● سبب عقائدي، إذ يستشف من أدبيات ثورة يوليو أن اتجاهها الأساسي كان يميل إلى تحديد نطاق الالتزام الديني في المجال السياسي، والسعي إلى إقامة مجتمع مدني حديث يستلهم الإسلام، ويأتلف مع القبطية المصرية والمسيحية الشرقية عموماً.

● سبب سياسي من شعبتين: أ ـ التناقض مع حركة الإخوان المسلمين، وخاصة منذ ما يعرف بـ «أزمة مارس ١٩٥٤». ب ـ استغلال الغرب وأمريكا للاتجاه الإسلامي في بعض الأقطار العربية لمحاربة نظام يوليو على الصعيد العربي، وفي الدائرة الإسلامية الأوسع.

المناقشـات

١ ـ نادية مصطفى

أتفق مع من سبقني عن أن دراسة المستشار طارق البشري كانت موجزة إلى درجة لم يتضح منها الهدف أو المنطلقات. ومن يعرف فكر البشري لا بد من أن يتساءل: لماذا لم يفض البشري في موضوعات سبق وعالجها بعمق وتراكم؟ وهل لذلك علاقة بالتحفظ الذي أبداه عن مقدمة الدراسة اعتراضاً على «الفقرة الإرشادية» عن موضوع هذه الدراسة التي وردت في مخطط الندوة؟

وأياً كان المبرر، فإن إيجاز الدراسة لا بد من أن يفتح سيلاً من التعليقات عليها، ولقد بدأت بالفعل في تعقيب السادة المشاركين. وهنا لا بد من أن أقول إن هذه التعقيبات تعزز حالة تبيّن خطورة «المفاهيم» وخطورة «المنهج»، بل وما قبل المنهج «المتصل بالمرجعية». ولهذا، فإن تعليقي يندرج في محورين: **المحور الأول** عن «الحالة» التي أفرزتها التعقيبات. إنني لن أخوص مباشرةً في تعليق على مضمون الدراسة بقدر ما يجب أن أبدأ أولاً بوقفة عند أمرين: **الأمر الأول**، عنوان الدراسة ذاته، فهو من ناحية **أولى** متحيز ويحوي حكماً مسبقاً مفاده أن صعود «الإسلامي» لا بد من أن يكون على حساب «العربي»، ناسين أن المشروع الإسلامي هو الأصل، فهو الذي كان موجوداً دائماً، وأن ما عداه هو الجديد أو «الوافد» وفق تعبير «البشري» ذاته، ناهيك عن أن «المشروع الإسلامي» في حاجة إلى تحديد: مشروع من: دول، جماعات، وهل هو مشروع نهضوي للتغيير أم مشروع وحدوي؟

ومن ناحية **ثانية**، فإن العنوان يحمل استقطاباً بين «الإسلامي» و«القومي العربي»، على نحو يجعلني أشير إلى أن «مشروع الوحدة العربية» ليس هو مشروع للقوميين العرب فقط: لماذا؟ وهنا أشير إلى الخماسية التالية:

ـ الأمة العربية هي جزء من الأمة الإسلامية، وهي موجودة وباقية مهما ضعفت أو وهنت.

ـ الفكر العربي، ليس هو الفكر القومي العربي فقط، فالأخير رافد من روافده إلى جانب روافد أخرى: إسلامية ويسارية وليبرالية ووطنية.

ـ القومية العربية هي أيديولوجية سياسية، وهي ليست العروبة.

ـ الوحدة، الاتحاد، التوحيد، حالات أو عمليات يمكن أن تتم من مرجعيات عدة، وليس مرجعية القومية العربية فقط؛ فعلى سبيل المثال تحديات العولمة تفرض التكتلات على أسس مصلحية، وقد تتعدى الأقاليم.

ـ وحدة عربية ليست هدف القوميين فقط (وهذا ما شرحه البشري بوضوح في دراسته)، فهي هدف للإسلاميين أيضاً، لم يسقطوه ولم يقفزوا عليه. ولكنها ليست لديهم الهدف النهائي أو الغاية الوحيدة.

ومن ناحية **ثالثة**، في ما يخص الأمر الأول، هل يصبح الحديث عن تأثير الصعود الإسلامي في مشروع الوحدة العربية هو حديث عن تناقض أو استبعاد أو تنافس؟ وهل هو حديث يترتب عليه مراجعات على الجانبين: الإسلامي والقومي، وهل هي مراجعات تقود إلى التقاء؟ أي تقود إلى المسار الطبيعي للأمور، من دون افتعال أو تلفيق، ألا وهو نوع من تكامل بين «الإسلامي» و«العروبي»؟

الأمر الثاني، أن حالة التعقيبات، وليس فقط عنوان الدراسة تفرز استقطاباً وثنائية تقوم بدورها على الانتقائية، وعلى مرجعية أصحابها، وتدلل عليها المفردات التي تزخر بها هذه التعقيبات وصفاً لحالة العلاقة بين «الإسلامي» و«العروبي»، متجاوزين كل ما سبق وتحقق في جولات الحوار «القومي ـ الإسلامي».

وهذا يقودني إلى **المحور الثاني** من تعليقي، وهو يتضمن الملاحظات التالية حول بعض القضايا:

من ناحية **أولى**، فإنني أرى أن التناقض هو بين الأيديولوجيا القومية، كأيديولوجيا علمانية تغريبية تدّعي الحداثة، والمشروع الإسلامي. والاختلاف ليس حول التوحّد من عدمه بين العرب، وليس حول أن يكون لهم دولتهم من عدمه، وليس حول الموقف من الاستعمار وما خلفه من تجزئة، فهذه عوامل موحدة وقواسم مشتركة بين المشروعين (كما شرح البشري في دراسته). ولكن محل الاختلاف هو نمط النموذج الداخلي ونمط الأقطار العربية من حيث درجة

وطبيعة علمانية نظمها من عدمه، وحتى هذا الاختلاف لا يمكن أن يكون حائلاً دون الوحدة العربية، حيث إنها هدف لبعض روافد المشروع الإسلامي الأساسية، مثل الإخوان (ولقد شرح البشري هذا الأمر بالتفصيل)، ولا يمكن اعتبار شرحه هذا انتقائياً قاد إلى نتائج خاطئة ـ حقيقية، وقد يكون المشروع السلفي الوهابي والمشروع السياسي الإسلامي ـ حائلاً ضد القومية العربية ـ كأيديولجيا علمانية ـ ولكنها ليست ضد الوحدة العربية التي يمكن أن تتحقق بمرجعيات أخرى أيضاً، وليس قومية فقط.

ومن ناحية **ثانية**، بيَّن شرح د. عبد الشفيع أن المشروعين متنافسين، وليسا متضادين أو نقيضين أو حائلين، أحدهما دون الآخر، بل إن تفاعلهما قد دفع ـ وفق رأي د. عبد الشفيع ـ إلى مراجعات على صعيد كل منهما، وهي مراجعات أرى أنها تساهم في تجسير الفجوة بينهما، ولو حول قضايا جديدة استدعاها صعود «المشروع الإسلامي».

ومن ناحية **ثالثة**، ما المانع من أن يستدعي النقاش منذ عام ١٩٦٧ موضوع الدين إلى الصدارة؟ وهل كان قد انتهى هذا النقاش أم تراجع قسراً لاعتبارات عديدة؟ ولماذا اعتبار النقاش حول الدين قضايا جديدة جاءت على حساب الوحدة العربية؟ فهل من الضروري أن تتحقق هذه الوحدة على أساس علماني، ولو بمعنى فصل الدين عن السياسة فقط؟ كذلك لماذا تعد قضية مدنية الدولة محل اختلاف أساسي؟ ألم تعلن روافد فكر إسلامي تجديدية موقفها من هذه القضية، شارحة أن دولة إسلامية ليست دولة دينية، وهل المدني يستدعي بالضرورة فصل الدين عن المجتمع أيضاً؟ وهل مدنية الدولة تعني بالضرورة علمانيتها، وأي نمط من العلمانية هو المقصود؟ وأخيراً، هل هناك من الخبرات والدراسات ما يثبت علاقة سببية أو ارتباطية بين مدنية الدول والوحدة؟ وهل الوحدة هي الوجه الآخر للعلمانية؟ وهل تديين المجال العام مرفوض للإسلاميين، وماذا عن علمنة المجال العام على نحو يخلّ بالأعراف والتقاليد والثقافة العامة، ولا أقول الدين؟ جميع هذه القضايا محل نقاش في الحوار القومي الإسلامي والعلماني الإسلامي، قدم خلالها إسلاميون حضاريون اجتهاداتهم، لكنه في ما يبدو حوار طرشان مع من يحاسبون «مرجعية الأمة» بمرجعيات أمم أخرى، في حين إن هذه الأمم نجحت في تجاربها الوحدوية، لأنها التجأت إلى مرجعياتها، وليس إلى مرجعيات مستوردة لا تقبل عليها شعوبها، وإن تعاطتها بعض نخبها.

وفي الختام، إن استدعاء البشري، في الفقرة الثانية، للمقاربة بين توجه

القوميين العرب ضد الغرب، وتوجه إيران وتركيا نحو الغرب، إنما يتصل بقضية مهمة، وهي الرؤية لمحركات العلاقات العربية ـ الإيرانية، والعربية ـ التركية، هل هي محركات الصراع بين القومية العربية، والقومية الفارسية، والقومية الطورانية، أم هي تأثيرات الأوضاع المحيطة عالمياً وإقليمياً؟ ومن ثم، فإن هذه التأثيرات المتغيرة لا تعني أن الانفصام بين أركان الأمة الثلاثة حتمي، ولكن يمكن التحالف بينهم في ظل أوضاع دولية متغيرة، وفي تكتلات عبر إقليمية. وهذا ما أشار إليه البشري بقوله: «نحن نلحظ الآن أن هذا التناقض قد انتهى، وصارت إيران ضد من تسميه «الشيطان الأكبر»، وهو السياسة الأمريكية الاستعمارية، وضد الحركة الصهيونية التي تقيم دولة إسرائيل، وتركيا صارت إلى نوع من التوازن في سياستها العربية، وإلى نوع من المواقف الحادة مع السياسة الإسرائيلية».

وهنا لا بد من أن أطرح السؤال التالي: هل تظل المواقف العربية من إيران محكومة بعوامل الحسابات القومية أم يمكن أن تتجاوز هذه الحسابات إلى أخرى تتصل بالمصالح المشتركة في مواجهة الاستعمار الغربي والصهيونية؟ أليس الاجتماع على قيمة المقاومة بقادر على أن يكشف عن قواسم مشتركة أخرى بين العروبيين والإسلاميين، حتى ولو كانت قوى مقاومة عربية إسلامية (شيعية «حزب الله»، أو سنّية «حماس»)، هي التي تقود المقاومة العسكرية والسياسية؟

٢ ـ نيفين مسعد

لديّ أربع نقاط رئيسية أسجلها في حدود الدقائق الثلاث المسموح بها:

١ ـ أتفق مع السادة المعقّبين في أن ورقة المستشار البشري لا تغطي مختلف أشكال الحركات الإسلامية في الوطن العربي، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميم نتائجها؛ فالتياران الإسلامي والعروبي يقفان في خندق واحد في مواجهة التيار الفرانكفوني في الجزائر، لكن التيارين يتنافسان بقوة في ساحة مثل الساحة الكويتية، كما إن التيار الإسلامي له بعض تجلياته غير العروبية في دولة مثل اليمن من خلال صعود تيار الحوثيين، وهكذا.

لذلك أقترح على المركز إما تكليف باحث آخر بإعداد ورقة ثانية تغطي الأشكال الأخرى للحركات الإسلامية في الوطن العربي، أو إضافة عنوان فرعي إلى ورقة المستشار البشري هو: دراسة لبرنامج الإخوان المسلمين.

٢ ـ يعتبر المتغيران التركي والإيراني في تأثيرهما في اتجاهات الحركات

الإسلامية الصاعدة في العديد من بلداننا العربية، هما الغائب الأكبر عن الورقة؛ فسواء تبنّت تلك الحركات نظام ولاية الفقيه أو نظام الخلافة الإسلامية، فإن النظامين يختلفان عن المشروع العروبي في كونهما مؤسسين على أساسين قوميين غير عربيين، أحدهما فارسي والآخر تركي.

٣ ـ أتفق مع الرأي القائل إن صعود المشروع الإسلامي أثر بالسلب في المشروع العربي، ليس من حيث الغاية النهائية لكلا المشروعين فحسب، لكن كذلك في تحديد هوية بعض القضايا المحورية للنظام العربي. وكمثال جرى تصوير قضية غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها في ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، بوصفها قضية إسلامية بامتياز، وهذا ما اتضح في الرموز وآليات التعبئة وخطاب التعبئة، الأمر الذي لم يكن يحمل من معنى إلا تحييد العرب غير المسلمين الذين يتعاملون مع القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للنظام العربي لا بوصفها قضية إسلامية.

٤ ـ أعتقد أن اختيار نموذج المؤتمر القومي الإسلامي للتدليل على التوافق بين المشروعين العربي والإسلامي هو اختيار متحيز لسبب بسيط، هو أن فلسفة هذا المؤتمر مؤسسة على التركيز على القواسم المشتركة بين التيارين والبعد عمّا يفرقهما، أي أن هناك تأجيلاً للقضايا الخلافية وليس إلغاءً لها، وبالتالي فهو نموذج غير ممثل بموضوعية لطبيعة العلاقة بين الإسلاميين والقوميين في طورها الحالي.

٣ ـ حسين عبد الغني

يأبى هذا الإنسان العربي الرائع والفقيه القانوني الرائع المستشار طارق البشري بهدوئه ووقاره المعروف، إلا أن يثير الأسئلة، بل الزوابع في كل حضور له (وهو حضور لافت دائماً)، سواء كان عبر ورقة بحثية كورقته هذه، أو عبر مشاركته في ندوة، أو حتى من برنامج تلفزيوني. وقد فعل هذا من هذه الورقة، فهو يستفزك كقارئ بكل وسيلة ممكنة.. ليس فقط لكي تختلف معه، بل لكي تصطرع معه.. لعل ذلك يولد أخطاراً أوضح من فهم العلاقة بين الحركة الإسلامية والتيار القومي وإثارة الوحدة العربية، وهي علاقة كانت وما زالت عنصراً حاكماً في مسار السياسة العربية عموماً، وفي مسار الوحدة العربية خصوصاً، أو على الأصح على إفشال مسار تجارب هذه الوحدة، على الأقل في العقود التي كانت هناك محاولات جادة لتحقيق الوحدة، سواء بالمعنى الرسمي أو بالمعنى الشعبي.

في البداية يلاحظ المرء (خلافاً لما يعرفه من الإنتاج الفكري الرصين للأستاذ البشري.. من تجنبه إطلاق أحكام مطلقة) أنه يصدر أحكاماً مطلقة، ويؤسس

عليها نتائج مهمة من دون دليل. من ذلك ما ورد في بعض الصفحات كما يلي:

ـ في البحث ورد السؤال: «لماذا أخفقت الدائرة الإسلامية في عهد ثورة ٢٣ تموز/يوليو عن الدائرتين العربية والأفريقية؟». ونحن نسأل بدورنا: هل أخفقت مثلاً؟ لأنه إذا كنا نتحدث عن دور مصر في العالم الإسلامي في هذه الفترة، فأعتقد أنه لم يكن هناك خفوت فحسب، بل كان هناك تعاظم في دور مصر إلى درجة أنها اعتبرت باستمرار، ليس كمركز رئيسي للعالم الإسلامي، بل كأحد أهم هذه المراكز. أما إذا كان يقصد الصدام بين الدولة الناصرية والإخوان المسلمين، فقد يكون ذلك معيباً. . ولكن الحديث عن المسؤولين عن هذا الصدام، وبالتالي هذا «الخفوت»، يحتاج إلى حوار معمّق ليس هذا مجاله، وخاصة أن فريقاً مهماً من الإصلاحيين من التيار الإسلامي بدأوا بمراجعة الرواية التقليدية المتوارثة من الجماعة عن هذا الخلاف، بل وصل بعضهم إلى اعتبار هذه الرواية نوعاً من الاغتيال المعنوي قام بها الإخوان تجاه عبد الناصر المباشر، مما كان رواية في تحقيق ما حدث من صراع على السلطة والشرعية السياسية.

ـ هناك حكم مطلق آخر ساقه أ. البشري، كما في العبارة التالية: «كان التوجه العروبي الوليد والتيار الإسلامي يتفقان في أنهما صاحبا وجه توحيدي. . لم ينشب أي عراك بينهما وبقيا معاً هكذا حتى الخمسينيات عندما حملت الفكرة العربية المضمون العلماني». لا يوجد دليل واحد يمكن أن يعتبر نظام عبد الناصر وتجربته ـ على ما فيها من سلبيات عديدة أخرى ـ نظاماً علمانياً بالمعنى المفهوم لهذه الكلمة في الثقافة الغربية، ولكنه في هذا الصدد كان امتداداً للحركة الوطنية المصرية وإنجازها في مسألة مدنية الدولة ومسألة المواطنة، وهو مثل سعد زغلول ومصطفى النحاس، تجنّب تضمين المصالح الدينية الإسلامية في خطابه السياسي. . وهو أمر رفضه للأسف الرئيس الراحل أنور السادات لسبب في الخلط الذي قاد بشكل أساسي إلى الاحتقان الطائفي الذي تعرفه مصر الآن.

ويمكن القول إن أ. البشري يعتمد على أفكار حركة واحدة من حركات التيار الإسلامي في حركة الإخوان المسلمين ليستدل بها على عدم وجود تناقض بين المشروعين القومي والإسلامي، وليستدل بها (ضمناً) على أن التناقض إذا ما حصل فهو مسؤولية المضمون «العلماني» للمشروع القومي لجمال عبد الناصر أو «خفوت» البعد الإسلامي في تجربته!!

ـ استبعد أ. البشري في بحثه عرض أفكار الحركات الإسلامية الأخرى،

مثل السلفية والسلفية الجهادية. . . إلخ من المشروع القومي، ولكن الأخطر من ذلك هو اعتماده في تحليل مواقف جماعة الإخوان المسلمين «الإيجابية» تجاه فكرة الوحدة العربية على مشاريع برامج سياسية وانتخابية للجماعة ومرشحيها في الانتخابات العامة، وليس على نص فكري تأسيسي للجماعة يمثل وثيقة فكرية عقائدية معتمدة لها.

ـ يعلم أ. البشري إشكالية الاعتماد على البرامج الانتخابية للحركات السياسية، فهي برامج قابلة باستمرار للتعديل والتبديل والتعبير عن المصلحة السياسية والانتخابية، وهو أمر مشروع ومعمول به في السياسة، ومن ثم فإن الاعتماد عليه أحياناً كثيرة ما يكون مضللاً في فهم التوجهات الحقيقية والقناعات الراسخة لدى هذه الحركة. خذ مثلاً ما أثبته الباحث أحمد النجار في مركز الدراسات في **الأهرام** من تحليل البرنامج الاقتصادي للبرنامج الانتخابي للجماعة نفسه من أنه اقتطع واستعار من البرامج الاقتصادية لحزب التجمع الناصري والوفد الوطني، حتى لدعم أفكاره، دون وجود نسق متجانس يجمع بينها.

ـ الأهم من ذلك هو خصوصية البرنامج السياسي ـ الانتخابي في حالة الإخوان المسلمين، فما يعرفه الكثيرون من متتبعي ودارسي الحركات الإسلامية هو أن الإخوان المسلمين ليسوا من الحركات الإسلامية «العقائدية» إذا صح التعبير، بل هم تنظيم حركي في الأساس يهتم بالحركة السياسية وبالإنجاز العملي أكثر من اهتمامهم بالتأسيس العقائدي والتثقيف الفكري لمنتسبيهم. ومن ثم فهم باستمرار حركة عملية براغمائية (بالمعنى الإيجابي للكلمة). فهي استمرت بتكييف مواقعها وتعديلها بما يتفق مع مصالحها كجماعة في كل مرحلة، وعلى رأس هذه المصالح حماية وجود الجماعة والاستفادة من كل ظرف متاح للانتشار وتوسيع العضوية وبناء قواعد التنظيم.

ـ حتى ما أشار إليه أ. البشري من تطور في مواقف الجماعة إيجابياً في اتجاه الوحدة العربية (وهو أمر محمود على أية حال، وينبغي أن يتم تشجيعه، شريطة أن يتحول إلى قناعة فكرية راسخة، وليس إلى مواءمة سياسية عابرة)، يبقى مثيراً للأسئلة والقلق أكثر منه باعثاً على الارتياح. . فالبرنامج يتحدث عن الوحدة العربية باعتبارها مجرد حلقة وسيطة بين الوطنية والوحدة الإسلامية، أي أنها مجرد مرحلة يريد الإخوان أن يعبروا من خلالها إلى الوحدة الإسلامية. وهم لا ينظرون إلى الوحدة القومية العربية باعتبارها مشروعاً مستقلاً، بل باعتبارها مجرد تطبيق من تطبيقات الدعوة الإسلامية.

ـ وفي النهاية، فإن ما أشار إليه أ. البشري من تصور في البرنامج الجديد للجماعة في ما يتعلق بحقوق المواطنة وحقوق الأقباط أثناء إعداد ورقته، أعلنت الجماعة أنها عالجته، وأنها ستزيل النص الذي يحرم الأقباط والمرأة من تولي وظائف الولاية العامة. لكن اللافت للنظر أن هذا الإعلام اقترن بالتشديد على أن هذا الرجوع عن النص الذي أثار استياء النخبة المصرية لا يعبر عن تغيير في قناعة أغلبية أعضاء الجماعة (راجع تصريحات رفيق حبيب أحد أهم مستشاري الجماعة من خارجها وأحد المشاركين الرئيسيين في صياغة البرنامج)، ولكنه نزول عند رأي الناس مع بقاء رأي الجماعة كما هو (سواء في ما يتعلق بعدم أحقية الأقباط في تولي وظائف الولاية العامة أو في ما يتعلق بخلق هيئة وصاية من علماء الدين على المؤسسات السياسية)؛ ألا يجعل هذا أستاذنا الكريم يراجع رأيه في «دقة» حول اعتماده على انتقائية اختيار جماعة الإخوان دون باقي التيارات الإسلامية، وعلى اختيار برامج متحركة ومتبدلة وتصاغ لإرضاء الرأي العام أكثر مما تعكس تغيّراً في القناعات الفكرية. . وذلك كدليل على أن صعود المشروع الإسلامي كان في صالح مشروع الوحدة العربية. . مع أن كل الشواهد تؤكد العكس.

٤ ـ رضوان سليم

صعود المشروع الإسلامي وتأثيره في مشروع الوحدة العربية:

أنطلق من شعار الندوة: «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، ما يقتضي أننا بحاجة إلى نظام معرفي يسمح لنا بتكوين وعي عربي وحدوي. هذه الضرورة تبدو أمراً ملحاً أمام تعدد الأيديولوجيات والممارسات السياسية في الوطن العربي، وتتجلى مظاهرها في استعمال مفاهيم وأدوات ومقاربات متجاوزة.

هناك ملاحظة أساسية تتعلق بالمشروع الإسلامي، وهو مشروع لا يتعلق بالإسلام فقط، بل بكل مشاريع الأصولية الدينية التي ترتكز على المبادئ الأساسية:

ـ مناهضة العلمانية.

ـ معاداة الحداثة.

ـ الرجعة الزمنية.

ـ الصحوة الدينية.

هل هذه المبادئ قادرة على ترسيخ وحدة عربية قومية ديمقراطية؟

٥ ـ عبد الغني عماد

عوّدنا الصديق والأخ الكبير المستشار طارق البشري على أن نقرأ له باهتمام بالغ. وهكذا قرأنا هذا البحث ونتمنى أن يتسع صدره لبعض الملاحظات السريعة.

الورقة في الواقع رصدت وتابعت موقف الإخوان المسلمين في العقد الأخير من خلال برامجهم السياسية وبياناتهم، ولم تدرس عملياً الإشكالية المحددة في مخطط الندوة حول صعود المشروع الإسلامي وتأثيره في مشروع الوحدة العربية.

وفي الواقع لا يمكن اختزال المشروع الإسلامي بالإخوان؟ ثم عن أي مشروع إسلامي نتحدث؟ وهل هناك مشروع واحد محدد المعالم ونتفق عليه بين الإسلاميين؟ في الواقع، ولمزيد من الدقة، هناك تيارات إسلامية مختلفة في ما بينها إلى حدّ التعارض، بدءاً بالتيار الإصلاحي الإحيائي، إلى السلفي الوهابي الدعوي، والسلفي الجهادي، إلى الشيعي الناهض. وبالتالي هذه التعددية في التيارات لا تسمح بالقول إن هناك مشروعاً. ومن هنا صعوبة قياس أثر هذا المشروع «المفترض» في المشروع الوحدوي الذي هو بدوره أيضاً مشروع «مفترض». لذلك أدرك معاناة المستشار طارق البشري وهو يكتب هذا البحث المحدد وفق المخطط.

مع ذلك، كان يمكن اختيار منهجية مختلفة تماماً لمعالجة هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال لا يمكن إنكار أن الصعود الإسلامي بصفة عامة عزّز الشعور العربي العام بوحدة الأمة تجاه التحديات من جهة، وخلق دينامية جديدة في المجتمع العربي من جهة أخرى، وذلك في السياق التراجعي للمشروع الوحدوي الذي أصابه انتكاس تدريجي منذ هزيمة ١٩٦٧.

٦ ـ حسنين توفيق إبراهيم

لديّ سؤال وملاحظتان على الورقة القيّمة التي قدمها المستشار طارق البشري. **السؤال** يدور حول تحديد ماهية المشروع الإسلامي المقصود، بمعنى عن أي مشروع إسلامي نتحدث؟ فهناك من ناحية أولى رؤى رسمية للإسلام تتجلى في الشريعة الإسلامية، كما هي مطبقة في المملكة العربية السعودية، ومحاولات نظم أخرى احتكار الشرعية الدينية وتوظيفها لأغراض سياسية. وهناك رؤى وتصورات تطرحها جماعات وتيارات إسلامية، وهناك من ناحية ثانية، الحركات الإسلامية المعتدلة والحركات الإسلامية الراديكالية، ولكل منها رؤيتها للإسلام.

وهناك من ناحية ثالثة، الإسلاميون المستقلون، ولهم طرحهم الخاص بشأن الإسلام. وهناك من ناحية رابعة ثنائية الشيعي والسنّي التي تفجرت خلال الآونة الأخيرة. وهناك من ناحية خامسة السلفيون وغير السلفيين، وهناك العديد من التفاوتات في ما بينهم.

كل هذا يؤكد أهمية التحديد، عن أي مشروع إسلامي نتحدث؟، وما هي القوى والتيارات التي تعبّر عن هذا المشروع في الوقت الراهن؟.

وتتمثل **الملاحظة الأولى** في تركيز المستشار البشري على جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتحليل رؤيتها لموضوع الوحدة العربية، وهو ما يعني ضمناً أن المشروع الذي يعبر عن الإخوان المسلمين في مصر هو المشروع الإسلامي المقصود. وهذا الأمر يحتاج إلى مراجعة في ضوء تنوع الحركات والتيارات الإسلامية وتعدد ما تطرحه من مشاريع ورؤى.

أما **الملاحظة الثانية**، فإنه من المهم تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التيارات الإسلامية والتيارات القومية على المستوى السياسي والحركي. ففي العديد من الحالات، هناك تناقض أو تنافس التيارين، كما هو الحال في بلدان مثل الكويت واليمن والبحرين. وبالتالي، فمن المناسب دراسة هذه الحالات قبل الخلوص إلى استنتاج عام مفاده أن صعود المشروع الإسلامي على يد من صعد على أيديهم من حركات إسلامية تحريرية ومجددة هو ذو أثر إيجابي في مشروع الوحدة العربية.

٧ ـ فيوليت داغر

نظراً إلى اقتصار الوقت على دقيقتين فقط، سأضطر إلى التدخل عبر عناوين لن أتوسع فيها، وهي مهمة لو قيّض لهذه الورقة أن تستكمل، ونرجو ذلك لأهمية الموضوع، ولعدم المرور بسرعة على نقاط ذكرت أو تغييب ما لم يذكر، وهو مهم، وألفت النظر إلى بعض ما ورد، إلى مسامعنا من تعميم ولبس في استعمال المفاهيم، إذ يفترض تعريف المصطلحات والمفاهيم التي تم اللجوء إليها، فهناك تعددية فكرية وسياسية أكثر منها وجود ثنائيات وتناقضات تشير إلى تعميم، وليس إلى تدقيق في ما نذهب إليه. لذلك ألفت النظر إلى ما سبق وورد، عن أية تيارات إسلامية نتحدث؟، وهل هي متشابهة أم متناقضة، أم فيها الكثير ممن يلتقي مع المشروع السياسي على الأقل، إن لم نقل الفكري، عندما يتعلق الأمر مثلاً بمسألة المقاومة ومشاريع التحرر؟ كم إذاً كان هناك من تناقض إلى هذا الحد

بين القومي والإسلامي؟ ماذا يفعل المنخرطون، على سبيل المثال، في المؤتمر القومي الإسلامي؟ ثم لماذا لا يشار إلى التيارات الكثيرة التي رفدت المشروع القومي، والتي ليست إسلامية، وأليس من دور لنخبة مسيحية، ومنها علمانية، في مسألة القضية القومية؟

ثم إن هذا التعميم لا ينطبق حتى لو أخذنا طرفاً واحداً من قبل الإخوان المسلمين في مصر، حيث نجد صراعاً أو اختلافاً مهماً بين من يعتبرون متشددين وآخرين يسمّون معتدلين حول قضايا أساسية أحياناً، ومنها الموقف من ترئيس المرأة الذي شهد تجاذباً حاداً في الآونة الأخيرة.

كنت أتمنى لو ذهبت الورقة إلى دور تركيا وإيران، كما إلى دور السياسات العربية في هذا الموضوع بالتحديد؛ هل يمكن أن نكتفي، كما سمعت، ربما من معقب، لم أعد أذكر، إن لم يكن في ورقة المستشار البشري، حول نقطة إيران، بالقول إنها ضد الحركة الصهيونية، أو أن تركيا على علاقة حادة مع إسرائيل؟ هذا إذا لم أفهم خطأ ما ورد.

أما عن دور النظام العربي في حرب الحركات الإسلامية، فهو لم يتم التطرق إليه، إلى حد علمي، حيث ليس من ذكر لاستعداء الغرب للإسلام، والاتكاء بذلك على هذه الأنظمة العربية التي ترى فيها منقذاً لها من تيارات فكرية أكثر تشدداً مما تعتبره هي نظماً علمانية («بين مزدوجين»)، فقط لأنها تقوم بالوظيفة التي تطلبها منها.

لكن أليس من الضروري التعريج على مسألة الإسلاموفوبيا التي هي في علاقة مع الحرب على الإرهاب، والتي طالت أطرافاً مسلمة، وليس بالضرورة إسلامية دون غيرها، في هذا الغرب الذي أحياناً كثيرة لم يفرق بين جماعة وأخرى، لا بل استهدف حتى من لا يتعبّد أو يؤمن بالدين الإسلامي، فقط لأنه محسوب على هذه المنطقة أو لأنه يتعاطف مع حركات المقاومة في الوطن العربي؟ إذاً ما دور كل هذا في رؤية الذات التي لها علاقة برؤية هذا الآخر لنا وأهدافه المبيّتة أو المعلنة، وتسطيحه للمشهد الشديد التعقيد في منطقتنا؟ لم يأخذ بعين الاعتبار أن الحجاب مثلاً كان أحياناً تعبيراً عن تمسك بهوية أكثر منه تعصب لدين، في محيط ينبذ ويشكك بدل أن يحتضن ويحاول الاستيعاب. الرؤيا المختزلة أو التصميم هي مطبّات يجب أن لا نقع فيها عندما ننكرها على من لا يعرفوننا، وقد لا يهمهم التبحر والتدقيق في ثقافتنا.

٨ ـ يوسف الحسن

يفترض أن لا يكون مشروع الاتحاد أو الوحدة العربية أو أي إطار من أطر التكامل والعمل المشترك المؤسسي احتكاراً لتيار سياسي واحد، قومي أو إسلامي أو ليبرالي، وبالتالي فإن أي تطور فكري وتغيّر في التوجه باتجاه تدعيم هذه المشاريع التوحيدية، هو تطور مرحب به، وتغيير مرغوب فيه، خاصة حينما لا يتم من باب التكتيك أو المناورة أو كسب الشارع والرأي العام.

وحينما نتحدث عن المشروع السياسي الإسلامي، ينبغي التفريق بين مشاريع إسلامية عربية متنوعة، والابتعاد عن الانتقائية، وعن خطب المناسبات، وبيانات اللحظة، والتكيف مع ظرف عابر، كما ينبغي التفريق بين مشاريع إسلامية غير عربية، وعدم مقاربتها مع مشروع الاتحاد أو الوحدة العربية. فهذه سياسات دولة وطنية كإيران أو تركيا أو «الإسلام الآسيوي» في باكستان أو إندونيسيا أو ماليزيا. ولعل خبرة إيران الإسلامية مع مشروعات الاتحاد في الخليج العربي، تعطينا فكرة ساطعة، عن معارضتها لأي دور عربي يتخذ صورة من صور الروابط والتجمعات في حوض الخليج، فهي عارضت وأسقطت «إعلان دمشق» في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وما زالت في خطابها الملتبس تتعامل مع منظومة مجلس التعاون الخليجي بسلوك المعطل لأي عمل جماعي، وبروحية الهيمنة والاستعلاء، وبلغة الاستتباع، والتمسك بجريمة الشاه في احتلاله لثلاث جزر عربية بقوة السلاح، ورفض لغة الحوار والدبلوماسية والتحكيم في هذا الشأن.

المشروع الإسلامي بطبعته الإيرانية هو مشروع الدولة الإيرانية. هو يتضامن مع أرمينيا المسيحية في مواجهة آذربيجان الشيعية في أغلبها، ويعارض وجود أي قوة عسكرية عربية في دول الخليج العربي، حتى ولو كانت هذه القوة العسكرية العربية لدولة عربية حليفة لإيران مثل سورية.

القسم الثاني

الوحدة العربية في الفكر العربي

الفصل الرابع

تطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية

عبد الغني عماد[*]

تبدو مسألة الوحدة اليوم مثخنة بجراح الأسئلة الصعبة، ومنهكة بأخطاء التجربة، بل التجارب، ومهمشة بفعل التجاهل والإحباط، حتى من أبنائها، والتجهيل من خصومها وأعدائها. لذلك ليس ممكناً إنعاشها وإحياء قضيتها وعقد مصالحة جادة معها دون تقديم قراءة نقدية لتطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية بكل اتجاهاته.

ويبقى السؤال المركزي يقلق الوعي العربي الشقي: ما الذي يحوّل الوحدة العربية من طوبى جامحة وحلم رومانسي يداعب خيالنا كقوميين إلى مشروع حضاري واقعي وعملاني يعيش العصر وحداثته، ولا يقبع في الخيال المستديم؟

أولاً: إرهاصات الولادة وبيئتها

في كتابه **طبائع الاستبداد**[1] طرح عبد الرحمن الكواكبي عام ١٩٠٠ مفهوماً جديداً للأمة اعتبر حينها فتحاً معرفياً مهماً في الفكر العربي لأنه أسند حججه إلى مبدأ ضرورة مشاركة الناس في إدارة شؤونهم العامة كأفراد ومواطنين أحرار. قدم الكواكبي مساهمتين: **الأولى** تحدثت عن أمة عربية تربطها روابط الوطنية، و**الثانية**

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

(١) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: مؤسسة ناصر الثقافية، ١٩٨٠).

حمّل فيها العرب أنفسهم مسؤولية مستقبلهم، وليس سلطانهم أو خليفتهم أو أي شخص آخر.

فعلت أفكار الكواكبي حول الوجود القومي المستقل فعلها[٢]، وقامت بنقلة مهمة من العروبة الثقافية إلى العروبة السياسية ذات البعد النهضوي، إلا أن أفكاره عن الاستبداد والديمقراطية والمشاركة تزامنت مع المبادئ التي نادت بها حركة «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨ التي أرغمت السلطان عبد الحميد على إعادة شكل دستوري من الحكم، ومن ثم على تنازله عن العرش بعد عام واحد. وانبثق كرد فعل على ذلك عدد من المنظمات العربية التي تألفت من الطلبة وضباط الجيش والموظفين الحكوميين، وهي وإن لم تدعُ إلى الاستقلال أو الانفصال، إلا إنها أعادت تعريف العثمانية لتصبح شراكة بين جماعتين بشريتين: الأتراك والعرب.

تبلور بحلول العام ١٩١١ اتجاهان رئيسيان في الحقبة الدستورية في الإمبراطورية العثمانية: اتجاه الدمج، والاتجاه اللامركزي. **الأول** مثلته جماعة الاتحاد والترقي التي تصورت مجتمعاً جديداً، يحمل دلالات مختلفة للإحياء القومي الطوراني، في حين مثلت الاتجاه **الثاني** عناصر سابقة من الحقبة الحميدية وممثلي الجماعات الإثنية، كالألبان والأرمن والعرب وجماعات رجال الأعمال وغيرهم. ومن حينها تأسست مجموعات وجمعيات اتخذت بداية أسماء، مثل الحزب العثماني للامركزية الإدارية[٣]، وجمعية بيروت الإصلاحية[٤]، التي مارس أعضاؤها نفوذاً مباشراً على توجيه الحركة القومية العربية في الأعوام اللاحقة، وخاصة في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس في حزيران/ يونيو ١٩١٣ لوضع قائمة مطالب تستند إلى اللامركزية والإصلاحات الإدارية ضمن الإمبراطورية العثمانية. ومع هذا المؤتمر أصبح مفهوم القومية العربية أقل غموضاً من الناحية النظرية، في حين بقي التحديد الجغرافي أكثر غموضاً، إذ بدا وكأنها حركة العرب الخاضعين للسلطة

---

(٢) انظر في هذا المجال: زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٩)، ص ٧١، وألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ٣٢٤.

(٣) أسسه مجموعة من المهاجرين السوريين في مصر نهاية عام ١٩١٢ ولجنته العليا ضمت حوالى عشرين عضواً كان بينهم رفيق العظم أحد وجهاء دمشق رئيساً، واسكندر عمون المحامي من جبل لبنان نائباً للرئيس. انظر يوسف الشويري، **القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١١٢.

(٤) والتي تأسست عام ١٩١٣ وأبرز وجوهها الوجيه والقيادي البيروتي سليم سلام مع أحمد مختار بيهم.

العثمانية ضد سياسة التتريك وسعياً إلى الاستقلال. وقد توّجت هذه الحركة بالثورة العربية في عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين، تلك الثورة التي شكلت بالنسبة إلى الدولتين الحليفتين، فرنسا وبريطانيا، جزءاً من جهودهما لتدمير الدولة العثمانية عقب دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا.

إخفاق الثورة العربية، وبروز تحديات جديدة أهمها مواجهة سلطات الانتداب والاستعمار الأجنبي من جهة، وتصاعد حدّة المواجهة مع حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين من جهة ثانية، أدخل ديناميات جديدة في ساحة العمل العربي، وأيقظ بذور الوعي القومي بشكله المنظم والحزبي. وكنتيجة لهذا نشأ حزب الاستقلال العربي (في ١٣ آب/أغسطس ١٩٣٢) من ناشطين فلسطينيين كانوا سابقاً أعضاء في جمعية العربية الفتاة[٥]. وتركزت شعاراته حول الوحدة العربية ومواجهة الانتداب والاستيطان اليهودي. وبعد تأسيسه بسنة ولد حزب سياسي قومي عربي آخر (آب/اغسطس ١٩٣٣) هو عصبة العمل القومي في اجتماع عقد في بلدة قرنايل اللبنانية. وكانت غالبية الأعضاء المؤسسين من بلاد الشام والعراق ومن نخب مثقفة ومهنية. وقد كسب هذا الحزب بعض الشعبية ولمع اسم زعيمه المحامي السوري عبد الرزاق الدندشي حتى وفاته المفاجئة عام ١٩٣٥.

أثناء الفترة نفسها نشأت جمعيتان متشابهتان، إلا أنهما سريتان، وهما جمعية التحرير العربية والحزب القومي العربي[٦]. وقد وضع الحزب لأعضائه برنامجاً تثقيفياً عقائدياً في شكل كتيّبات ونشرات أشهرها كتيّب عرف بـ **الكتاب الأحمر** بسبب لون غلافه، وكان التعبير الأكثر وضوحاً عن برنامج قومي عربي وحدوي حينذاك. وكما تفككت عصبة العمل القومي لأسباب مختلفة، عانت جمعية التحرير العربية مصيراً مشابهاً، في حين لعب الحزب القومي العربي دوراً أفعل وحقق بعض النجاح، حتى لقي نهايته المثيرة في انتفاضة ١٩٤١ في العراق[٧].

---

(٥) كان مؤسسو حزب الاستقلال الجديد: عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة ومعين الماضي وأكرم زعيتر ورشيد الحاج ابراهيم وفهمي العبوشي وصبحي الخضرا وسليم سلامة. ثم عقد بعده مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ والذي رئسه عراقي، وكان بين نواب الرئيس مصري ومطران حماة الأرثوذكسي، الأمر الذي أكد فكرة الوحدة العربية وطابع التضامن الديني في مفهوم القومية العربية. انظر: حوراني، المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٦) المعلومات عنهما ما تزال قليلة ومحاطة بالغموض. إلا أن الجمعية الأولى ولدت مع المحامي اللبناني فريد زين الدين والمدرّس الفلسطيني المؤرخ درويش المقدادي، ونافع شلبي وهو سوري من حلب. وانضم إليهم أوائل عقد الثلاثينيات قوميون كثر يحملون أفكاراً مماثلة في المشرق العربي.

(٧) الشويري، المصدر نفسه، ص ١١٩.

والواقع، إن الحديث عن الوحدة العربية ترافق مع مسألة إعادة الخلافة الإسلامية بعد أن ألغاها أتاتورك عام ١٩٢٤، وحصل على المستوى الفكري تفاعل سجالي واسع، وعقدت مؤتمرات ودبجت المقالات والكتب، وروّجت المشاريع، إلا أن عقد الثلاثينيات حمل معه تراجعاً لمسألة الخلافة، حيث أصبحت معه الفكرة العربية، وخاصة في مصر، أكثر تقبلاً، وخاصة أنها ترافقت مع ازدياد المطالبة بالاستقلال في أقطار شمال أفريقيا. وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح لمصر دور متقدم في الوطن العربي الذي كان يعجّ باقتراحات وأفكار تتعلق بالوحدة والتضامن على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

وقد كان تأسيس جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ حدثا مهماً في هذا السياق، فقد مثل درجة متقدمة من التنسيق العربي كما تصورته الدول التي كانت لكل منها أولويات وسياسات مختلفة. كان هذا هو المدى الأقصى الذي يمكن أن توافق عليه دول الجامعة من جهة، والدول الاستعمارية، مثل بريطانيا العظمى، من جهة ثانية، كونها كانت ما تزال الدولة المنتدبة في فلسطين، فضلاً على أن عدداً من الدول المؤسسة للجامعة مرتبط بها بمعاهدات تحالف، وتوجد على أرضه القواعد العسكرية، الأمر الذي كرّس نوعاً من «التوازن» القائم بين مصالح الأنظمة/ الدول من جهة، والمصالح البريطانية الاستعمارية من جهة أخرى. وهذا «التوازن» هو الذي حوّل وعد بلفور إلى حقيقة واقعية في هذه المنطقة.

ثانياً: المبشّرون والدعاة: تأسيس الخطاب

يمثل ساطع الحصري (١٨٧٩ ـ ١٩٦٨) في الذاكرة القومية العربية موقعاً يثير الخلاف والالتباس في الوقت نفسه، لكن يحظى بالاحترام مع كل ذلك، وتعتبر نصوصه تأسيسية في ما يتعلق بالفكر القومي العربي. لذلك هو بحق رائد الدعوة وأحد رواد التنظير للفكرة القومية العربية[٨]. فمنذ أوائل العشرينيات إلى أواخر الستينيات لم يتوقف عن الكتابة والقول ومعركة التنظير وبث الوعي بالفكرة القومية العربية، وخاض في سبيل ذلك الكثير من السجالات والمعارك الفكرية مع خصوم الفكر القومي بلا تردّد ولا هوادة. أقام الحصري تعريفه للأمة على مقوّمين رئيسيين، هما اللغة والتاريخ. فاللغة هي روح الأمة وحياتها. إنها بمثابة محور

(٨) انظر: **ساطع الحصري: ثلاثون عاماً على الرحيل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

القومية وعمودها الفقري، وهي أهم مقوماتها ومشخصاتها. أما التاريخ فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها، معتبراً العوامل الأخرى مثل وحدة الأرض والدين والمشيئة والانتماء إلى عرق واحد. . إلخ عوامل مؤثرة فعلاً، لكنها ثانوية.

والواقع أن الحصري ناقش جميع العوامل المكوّنة للأمة والقومية، الأساسية منها والثانوية، كالدين والاقتصاد والأرض والمصلحة والمشيئة وغيرها، وجادل وساجل جميع الآراء المخالفة لرأيه، ناقداً ومفنداً وعارضاً نماذج من العالم الغربي (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، دول البلقان، أمريكا. . . إلخ)، ولم يوفر شخصيات من وزن طه حسين وغيره، بل تعرض بالنقد مراراً للدعوات الإقليمية من فرعونية وفينيقية وما يسمى بـ «ثقافة البحر الأبيض المتوسط». كما تعرض لدور الدين، وناقش مشروع الجامعة الإسلامية، ورفض أن يكون بديلاً من الوحدة العربية، لكن الغريب هو سكوته سكوتاً مطلقاً عن الثقافة العربية كمحتوى ملموس ومشخص للغة العربية والتاريخ العربي، وهي ملاحظة عبّر عنها محمد عابد الجابري بأنها من اللامفكر فيه تماماً عند الحصري. فالتراث العربي والإسلامي، الأدبي منه والفلسفي والديني، غائب تماماً في الخطاب الحصري، ليس كمرجعية فقط، بل كاستلهام براغماتي، إلا بشكل محدد وفقير معرفياً إلى أبعد الحدود.

ولا يعود هذا الأمر في اعتقادي إلى نقص في الاطلاع على التراث العربي الإسلامي، وإنما يعود إلى ثقافة علمانية متأصلة عنده، كانت تبرز بشكل واضح في كل مقالاته ومحاضراته. فالإسلام في رأيه أدى مهمة عظيمة في ما مضى، فحمى اللغة العربية الفصحى، لكنه ينذر الآن، في عصر القوميات، بأن يصبح عامل تشتيت وتقسيم.

وهو يتساءل: كيف يمكن للمرء أن يُحاجّ للوحدة الإسلامية السياسية مع جميع الفروق اللغوية والثقافية بين الأمم الإسلامية المختلفة[٩]؟ وكان الحصري قد هلّل لإلغاء أتاتورك الخلافة واعتبره حافزاً للعرب، وخصوصاً المصريين، كي ينظروا إلى أنفسهم نظرة قومية لا دينية. وأوجز موقفه في جملة اعتنقها «الدين لله والوطن للجميع»[١٠]. لقد أراد بهذا الفهم والمضمون العلماني للقومية بثّ الرغبة

---

(٩) وهذه المقالة هي أبلغ وأقوى ما كتبه الحصري في معارضة الوحدة العربية بالوحدة الإسلامية، ونشرت للمرة الأولى في: مجلة **الرسالة**، السنة ٧، العدد ٣٢٨ (١٩٣٩).

(١٠) وليام ل. كليفلاند، **ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة**، تعريب فكتور سحاب (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ٢٢٤.

في الوحدة العربية، وجلب الناطقين بلغة الضاد إلى دائرة الوعي بعروبتهم، بغضّ النظر عن دينهم ومذهبهم. كذلك هو أراد من جانب آخر تمييز قضيته من «تيار الجامعة الإسلامية» الذي يتخذ من الإسلام مرجعية أساسية ومطلقة، وهو بهذا يشكل تراثاً مشتركاً مع تيار الخلافة العثمانية التي كانت قد سقطت حيث تأسست للأتراك دولة علمانية مع أتاتورك. ويبدو أن الحصري تنبّه إلى أن فكرة «الجامعة الإسلامية» بقيت حية سواء كشعار عام، أو كطموح لحركات سياسية تمارس السياسة باسم الإسلام وتحت مظلته كالإخوان المسلمين.

بدا واضحاً أن تطور فكرة القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية ارتبط دوماً بالمعطيات الموضوعية والظروف المنتجة لهذا الوعي، بل بـ «الآخر» الذي تميّز منه، وأخذ ينافسه ويصارعه. فقد تمثل بداية بـ «الآخر» التركي/العثماني، وبالاستبدادي الحميدي، ثم بالقومية الطورانية التي مالت إلى ممارسات عنصرية ضد العرب كقومية داخل السلطنة العثمانية، بل داخل الأراضي العربية الواقعة تحت السلطة العثمانية. ثم بعد انحلال الدولة العثمانية وسقوطها بقيت فكرة «الجامعة الإسلامية» تشكل خطراً وجودياً على القومية العربية، فـ «الآخر» المتمثل بتيار «الجامعة الإسلامية» مثّل أحد العوائق الإبستيمولوجية أمام توظيف الدعوة القومية العربية للثقافة الإسلامية والتراث في مرحلة التنظير التي عبّر عنها ساطع الحصري، كمضمون و«مادة» تملآن اللغة والتاريخ باعتبارهما مقوّمين أساسيين حاسمين في تكوين الأمة والقومية.

إن الحديث عن اللغة والتاريخ، بلا مضمون من ثقافة وتراث الأمة، الذي هو الثقافة العربية الإسلامية، يحوّلهما وعاءين فارغين، مما يؤدي إلى تمييع مفهوم «الأمة العربية»، وبالتالي «القومية العربية» بوصفها قوة وسلطة. وقد كان من أخطر النتائج المترتبة على هذا الاستبعاد أن بقيت «القومية العربية» شعاراً سياسياً لم يتغلغل في البنية الثقافية ككل، كما يرى الجابري[(١١)]، الأمر الذي جعل دعاة «الجامعة الإسلامية» خصوم القومية العربية يرون في ذلك استبعاداً مقصوداً للإسلام، كما لم يترددوا في القول مراراً.

والواقع أن هذه الملاحظة سوف تبقى لصيقة بكل المحمول النظري ذي البعد العلماني الليبرالي الذي تم إنتاجه للفكر القومي العربي في ما بعد، كما سوف نلاحظ من خلال تتبعنا لمسألة الوحدة في الفكر العربي. وهنا لا بد من القول إن

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

قسطنطين زريق (١٩٠٩ ـ ٢٠٠٠)[١٢]، وهو من أبرز الدعاة القوميين العرب الأوائل، قد شكل مادة معرفية نظرية غنية حصّنت الفكرة القومية في ذلك الحين، وانطلق في أول معالجة له للفكرة القومية من أطروحة أساسية تقول بحاجة جميع النهضات القومية إلى نهضات فكرية تسبقها لتأدية وظيفتين: **الأولى** هي إمداد المجتمع بأساس نظري أو فلسفة قومية تحدد لحركة التغيير فيه الغايات والأهداف والاتجاهات، وتعيّن لها الوسائل والمعالم والحدود، والوظيفة **الثانية** هي أن توفر لأفراد المجتمع عقيدة قومية تدفعهم إلى العمل في سبيل أهداف جماعية. وعلى الرغم من أن زريق لم يقدم نظرية قومية، إلا أنه ساهم في بلورة العديد من مفاهيم الفكر القومي، وقد اتسمّ منهجه بخاصيتين: **الأولى** اعتباره القومية كعقيدة وكهوية هي واسطة لا غاية، واختلافه مع المفكرين القوميين الآخرين في تعيين غايات هذه الواسطة التي هي أبعد من الاستقلال السياسي، وهي «تحرير الفرد». أما الخاصية **الثانية** فهي اعتماده مفهوماً للقومية علماني الطابع، وهكذا، فالقومية العربية هي في رأي زريق «العقيدة» التي يحتاجها العرب لتوجيه جهودهم نحو إعادة بناء مجتمعهم، أما محتوى هذه العقيدة فيحدده «التراث» و«التربية» القوميان.

هل يسدّ زريق الثغرة «المفتوحة» في الفكر القومي التبشيري؟ في الواقع هو قدم محاولة، لكنه نظر إلى التراث القومي على أنه حقل الخصوصية الذي تنفرد به الأمة عن غيرها، وهو يشكّل في الوقت نفسه مساهمتها في الحضارة الإنسانية، وهو بذلك أرضيتها المشتركة مع باقي الأمم. وهو يرى علاقة جدلية بين المجتمع وموقفه العام من تراثه، ففي حالات الانحلال يأخذ المجتمع الأشكال والتقاليد دون المضمون، ويصبح التاريخ والتراث منحصرين في المفاخرة والاستعلاء، وعندما يصطدم المجتمع بحضارة أكثر تطوراً يبدأ بالاستفاقة إلى تراثه، لذلك اعتبر زريق التاريخ عبئاً وحافزاً في الوقت ذاته، ودعا إلى الوعي بالتاريخ والتراث، وهذا لا يكون إلا بالعقل المتحرر والمنتظم.

والواقع أنه إضافة إلى تركيزه على العقيدة والتراث القومي، تحدث أيضاً عن

(١٢) قسطنطين زريق (١٩٠٩ ـ ٢٠٠٠) من أبرز المثقفين العرب الأوائل الذين دعوا ونظّروا للفكرة القومية العربية. ولد في دمشق. ودرس التاريخ في جامعات كولومبيا وشيكاغو وبرنستون، وأصبح مؤرخاً محترفاً. تولى التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل كدبلوماسي سوري، وكرئيس لجامعة دمشق. وكان أحد مؤسسي منظمة عربية قومية سرية عام ١٩٣٤. ولعب دوراً مهماً بصفته مرشداً وموجهاً روحياً لجيل كامل من الشباب العرب. وارتباطه بالتأسيس الأصلي لحركة القوميين العرب معروف ونعتمد في عرض أفكاره على: قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ٤ مج، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

التربية التي هي مسؤولة عن قيام المواطن بواجباته تجاه أمته، إلا أن النقطة المهمة التي تسجل لزريق هي تنبهه إلى أن هذه العناصر الثلاثة (العقيدة، والتراث القومي، والتربية القومية) غير قادرة بنفسها على إحداث النقلة المرجوة، وهي تحتاج لكي تصبح فعالة إلى قوة من خارجها تعمل على تنشيطها، وعلى توجيه واستغلال الطاقات الكامنة فيها، وهذه هي الواسطة الرابعة التي تضفي على تنظير زريق بعده الديناميكي، والتي تتمثل بفكرة «النخبة» التي نادى بها بقوة وبشكل دائم في جميع كتاباته تقريباً. فالنخبة هي الطاقة التي تمدّ المجتمع بالحيوية والتجدد، وهي أخيراً مصدر التقدم والترقي.

إن كتاب **الوعي القومي**[13] لزريق، والمنشور عام ١٩٣٩، أبرز دعوته القومية الريادية، على الرغم من أنه ضم مجموعة مقالات متفرقة، وفي إحداها يقدم أول قراءة إيجابية قومية من جانب عربي مسيحي للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والدور المركزي للإسلام في تاريخ العرب، وذلك في محاضرة له في ذكرى مولد النبي العربي الكريم، وفيها يخلص إلى أن النبي وضع قواعد الوحدة العربية التي تطورت بعدئذ إلى حركة قومية، وهو لذلك ينبغي أن يكون مثالاً لرجل العقيدة والمبادئ السامية، وملهماً لأبناء الأمة العربية كافة. وقد أثار الكتاب بموضوعاته المختلفة جدلاً واسعاً في صفوف المثقفين العرب، ونشرت له عروض كثيرة عبّرت عن الحاجة إلى نظرية متماسكة للفكر القومي العربي. والواقع أن زريق قد قارب نقطة بمنتهى الأهمية حين أكد خصوصية الدين في المجتمع العربي، وبالتالي اعتباره أن هذا المجتمع يستمد وحيه ومبادئه من الدين، الذي هو الإسلام. فمحمد هو منشئ الحضارة العربية وموحّد الشعب العربي ورجل العقيدة الذي منه يستطيع هذا الشعب أن يستمد الإلهام، لكن ليس هناك ما يشير إلى أن على العرب أن يستمدوا منه أكثر من ذلك، أو يمنعوا من الاستفادة من المؤسسات التي يتميز بها الغرب[14].

أما المسيحي الآخر الذي يذهب إلى مزيد من التوسع بهذه الفكرة في تلك الفترة، فكان إدمون رباط الذي نظر إلى وظيفة الدين نظرة الفلاسفة الوضعيين ذاتها، معتبراً التضامن الديني ممهداً للتضامن القومي، وموحّداً لأتباعه في مواجهة الأجنبي. لذلك، فالإسلام عنده قام بهذا الدور التاريخي، وعليه فهو دين ذو فحوى

---

(١٣) قسطنطين زريق، **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المنفتحة في الشرق العربي** (بيروت: دار المكشوف، ١٩٣٩).

(١٤) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٦٩.

قومي، والأمة الإسلامية ليست سوى الأمة العربية في مرحلة تكوينها الأولى(١٥).

صدرت في ما بعد كتابات مهمة في السياق نفسه لم تحظَ بالشهرة نفسها، ومنها **دستور العرب القومي**(١٦) للشيخ عبد الله العلايلي (١٩١٤ ـ ١٩٩٦) الذي نشره عام ١٩٤١. وهو يشير في المقدمة إلى أهمية ما أنتجه الفكر القومي، ولا سيما أعمال عصبة العمل القومي، وكتابات ساطع الحصري وقسطنطين زريق، إلا أنه يرى أن هذه الأعمال لم تفعل شيئاً سوى كشف أهمية وعي جديد من دون النجاح في تجديد جوانبه المختلفة. يقدم العلايلي تحليلات جديدة ومهمة. ولعله من أوائل القوميين العرب الذين تحدثوا عن عوائق التجانس الاجتماعي في الوطن العربي، وعليه خلص إلى أنه ينبغي أن تتوحد الأقاليم المتجانسة اجتماعياً، مثل العراق وسورية، وأنه لغرض تسريع خطوات الوحدة ينبغي تكثيف وسائل الدعاية القومية، وتأسيس الأندية، ونشر الكتب، وتجنب فكرة التوحيد بالقوة أو الإرغام أو الضم القسري. وخلافاً لرأي الحصري الذي دعا منذ عام ١٩٣٦ إلى أن تكون مصر القائد الطليعي لحركة عربية جديدة، رأى العلايلي في العراق الذي يمتلك موارد طبيعية كبيرة، ولا سيما النفط والمنتجات الزراعية الوافرة، فضلاً على صلاته المباشرة بأوروبا، قائداً سياسياً لاتحاد عربي جديد.

هذه النماذج المختارة من الفكر القومي الذي طبعه المنشأ الليبرالي والثقافة الغربية في المرحلة التأسيسية للخطاب القومي، الذي كان يتجه بخطى متدرجة نحو التنظير والأدلجة، ساهمت بشكل كبير في تأسيس الخطاب الوحدوي.

ولا شك في أن هؤلاء الرواد، وتلك المرحلة عموماً التي صاحبها ذلك الحراك القومي العربي المتميز الذي عبّر عن نفسه من خلال حركة الجمعيات والأحزاب، والكتابات والنضالات المختلفة المطالبة بالوحدة، التي أخذت بالتصاعد شيئاً فشيئاً في الشارع العربي، والتي تزامنت مع المطالبة بالاستقلال وخروج الاستعمار الأجنبي من جهة، ومواجهة قوى الاستيطان الصهيوني في فلسطين من جهة ثانية، أعطت لمطلب الوحدة مشروعية جماهيرية وشعبية، وحوّلته إلى حاجة وجودية حركت وجدان الشارع العربي. إلا أن هذا على أهميته لم يكن

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٠، وإدمون رباط هو مسيحي كاثوليكي من حلب لعب دوراً قيادياً في سياسة «الكتلة الوطنية» وساعد في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦. وكتابه **الوحدة السورية والمصير العربي** هو محاولة لتحديد طبيعة الأمة وحدودها، وفيه يعلن أن ليس هناك أمة سورية، بل أمة عربية تضم البلدان الناطقة بالضاد.

(١٦) عبد الله العلايلي، **دستور العرب القومي** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦).

كافياً ليصنع وحدة سياسية، فالعروبة لم تعد مجرد فكرة ثقافية، أو مجرد فكرة للأمة عن ذاتها، بل أضحت فكرة سياسية في المقام الأول، إلا أن ما كان ينقصها هو المحركات الدافعة والمنظمة كي تنتقل من الدعوة والتبشير إلى حقل الفعل والتغيير الشامل. وهذا أمر كان يحتّم أن ينقل الحديث عن الوحدة من حيّز الحيثيات إلى نطاق الكيفيات، وهو صعيد جديد ومستوى مختلف بكل معنى الكلمة.

ثالثاً: المنظّرون والقادة: بناء الخطاب وتحقيق المشروعية

تضمنت مساهمات ميشيل عفلق (١٩١٠ ـ ١٩٨٩) إضافات نوعية شكلت منعطفاً معرفياً في بنية الخطاب القومي العربي، تحوّلت معها مقولاته إلى محركات ذهنية لجيل عربي كامل، بدا معها أسلوبه المفعم بالحيوية والثورة يحمل رسالة ودعوة عاجلة إلى تحول جذري وانقلابي في المجتمعات العربية.

تكمن مساهمة عفلق في كونه كان يتطلع نحو المستقبل وليس نحو الماضي، لذلك كان يشير إلى ضرورة «بعث» الروح العربية وإعادة بنائها وفقاً لمتطلبات العصر. لذلك رفض الدخول في جدل التعريفات حول خصائص الأمة، فتحدث عن الإيمان الديني حديث المتصوفة «الإيمان يجب أن يسبق كل معرفة ويهزأ بأي تعريف، بل إنه هو الذي يبعث على المعرفة ويضيء طريقها. .»[(١٧)]، بل إنه حين يتحدث عن الرسالة الخالدة للأمة العربية يقول عام (١٩٤٦): «الرسالة العربية إيمان قبل كل شيء ولا يعيبها هذا أو ينقص من قدرها. . ما هو بديهي لا يحتاج إلى براهين ودراسات، إنه يدخل القلب ويمتلك العقل دفعة واحدة»[(١٨)]. ويأتي عفلق بتعريف غير معهود لدى العقل العربي العام في مفهومه لروابط الأمة والجماعة عندما يقول: «القومية التي ننادي بها هي حب قبل كل شيء، هي العاطفة التي تربط الفرد بأهل بيته لأن الوطن بيت كبير، إن الذي يحب لا يسأل عن أسباب حبه، وإذا سأل فليس بواجد له سبباً واضحاً. والذي لا يستطيع الحب إلا لسبب واضح يدل على أن الحب في نفسه قد فتر ومات. . . الحب أيها الشباب، قبل كل شيء، الحب أولاً والتعريف يأتي بعده»[(١٩)]. يتجلى هذا البعد الرومانسي الوجداني في تعريفه للاشتراكية: «إذا سئلت عن تعريف للاشتراكية فلن أنشده في كتب ماركس ولينين، وإنما أجيب إنها «دين الحياة وظفر الحياة على

---

(١٧) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩)، ص ٢٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الموت فهي بفتحها باب العمل أمام الجميع وسماحها لكل مواهب البشر وفضائلهم أن تتفتح وتنطلق وتستخدم، تحفظ ملك الحياة للحياة، ولا تبقي للموت إلا اللحم الجاف والعظام النخرة».

وإذا كان الحصري قد سبق وتحدث عن الإيمان الذي يسبق المعرفة، إلا أن عفلق شحن الفكر القومي العربي بحقنة مضافة من التعالي الرومانسي والوجداني، التي كانت تبدو الرد الممكن والقوي على الآراء التي تريد ربط القومية بالمعطيات الموضوعية، والتي كانت في معظمها توظف للتشكيك والطعن بالوحدة العربية. ما فعله عفلق أيضاً هو تثبيته للاشتراكية كبعد جديد من أبعاد الوحدة العربية. وبحلول عام ١٩٤١ صاغ شعاره الثلاثي للأمة العربية ذات الرسالة الخالدة وهو «وحدة، حرية، اشتراكية»، الذي أصبح شائعاً في أغلب مدارس واتجاهات الفكر القومي.

ويعبّر عفلق عن صورة النضال الوحدوي بكل أبعادها الشاقة فيقول: «يحسب الكثيرون أن فكرة الوحدة فكرة بديهية، والواقع إنها أقل الأفكار وضوحاً وأكثرها صعوبة، وكل شيء في واقعنا يعاكسها. . فكرة الوحدة هي الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح، لا يدانيها في انقلابيتها التحرر من الاستعمار على ما فيه من جدية وقسوة. .»[٢٠].

ومع ذلك، بقي مضمون هذه الرسالة الخالدة غامضاً، إلى أن ألقى عفلق عام ١٩٤٣ بمناسبة مولد الرسول العربي في الجامعة السورية إحدى أبرز خطبه التي أصبحت تمثل رأي البعث حول العلاقة بين الإسلام والعروبة. وكما سبق لقسطنطين زريق أن أفرد مكانة خاصة لدور النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في تاريخ العرب، فعل ذلك ميشيل عفلق، إنما بكيفية مختلفة، وبشحنة عاطفية أقوى استمرت تلهم وتجذب وتؤثر في جيل كامل. مع ذلك، بقيت إشكالية العلمانية قائمة لتطل برأسها عام ١٩٥٠ حين انعقد المجلس التأسيسي السوري لإقرار دستور الجمهورية، حيث تنص المادة الأولى على أن الإسلام دين الدولة الرسمي؛ حينها جرى انقسام وسجال حاد بين مختلف القوى، حيث اعترض ممثلو البعث إلى جانب المعترضين على هذه المادة، وقد عالج عفلق هذا الموضوع الشائك بحذر بالغ، لكنه يخلص إلى وجوب الفصل بين الدين والدولة بعد أن يؤكد رفض البعث للإلحاد: «وعلمانية الدولة التي نطلبها للدولة هي التي بتحريرها الدين من ظروف السياسة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

وملابساتها، تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الأفراد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصلية التي هي شرط من شروط بعث الأمة»[٢١].

هذا المحمول العلماني المخفف الذي يضفيه عفلق على الفكرة القومية العربية، يشحنه من جهة أخرى بمحاولة تنظيرية حول العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام، إلا أن هذا المحمول العلماني «المخفف» كان يتعرض للمد والجزر تبعاً للظروف، وصولاً إلى آخر ما كتبه في هذا المجال عام ١٩٧٦ حول رفضه للعلمانية من حيث هي فكرة اعتقادية شاملة في القومية والوجود، معلناً التبرؤ منها حيث يقول: «في بداية تجربتنا كانت هناك دعوات واتجاهات قومية تقول بالعلمانية، وتعتبر أن القومي العربي هو الذي يتجرد من معتقداته الدينية. وكان لهذا المذهب رواج كبير، ولكننا لم ننخدع به، كان من الجائز الاشتباه بهذه الدعوة لأن المستعمر الأجنبي لم يكن يخفي ارتياحه لهذه العلمانية، بل كان يشجعها لأن ذلك يؤدي إلى إفقار قوميتنا من دمها ومن نسغ الحياة فيها ومن أصالتها ومن روحها، لذلك كان من أول ما تصدينا له هو هذه القومية المجردة». ويخلص في محاضرته هذه إلى القول: «أما العلمانية بمعنى القوانين التي لا تميز مذهباً على آخر في القبول للوظائف أو كذا أو كذا، هذه أمور بسيطة ونسلم بها..»[٢٢]. هكذا تصبح العلمانية في المرحلة الأخيرة، حيث عاش في العراق، هامشية في المشروع «العفلقي»، الذي لم يعد يعكس وحدة التنظير في حزب البعث، وأصبح في كل من سورية والعراق يحمل أبعاداً نظرية مختلفة.

مع عفلق والبعث ارتبطت الفكرة القومية العربية والمشروع الوحدوي بالاشتراكية، وإن بكيفية خاصة ومضمون غامض، ومع ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ التي أكد قائدها جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٥٦ ميوله الاشتراكية بصيغة مركبة، حيث تحدث عن «بناء مجتمع تعاوني ديمقراطي واشتراكي»[٢٣]، بدأت مرحلة جديدة لبناء المجتمع الاشتراكي بخطوات التأميم وتوزيع الأراضي، إلى أن تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي كصيغة لـ «تحالف قوى الشعب العاملة» تقود

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٢٢) ميشيل عفلق، «الإسلام عقيدة وجهاد في سبيل العقيدة،» **مجلة العلم والتعليم** (تونس)، السنة ٢، العدد ٩ (١٩٧٦)، ص ٥ ـ ٩.

(٢٣) جمال عبد الناصر، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج في ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣)، ج ٢: **١٩٥٥ ـ ١٩٥٧: سنوات التحرر العربي**، ص ٥٧١.

النظام والسلطة، مستبعدة الإقطاع والرجعية والرأسمالية المستغلة، مع ضمان نسبة ٥٠ بالمئة للعمال والفلاحين من التمثيل على كافة المستويات، وتشكيل تنظيم طليعي مهمته حراسة منجزاتها.

وقد عبّر عبد الناصر عن بذور التفكير العربي والوحدوي بداية في كتاب **فلسفة الثورة**[٢٤] من خلال حديثه عن نظرية الدوائر الثلاث: فالدائرة **الأولى** العربية تتكون من شعب مترابط رباطاً مادياً ومعنوياً تجمعه خصائص ومقوّمات وحضارة انبعثت من جوهر الأديان السماوية، وفي الدائرة **الثانية** الأفريقية يرى أن للأمة العربية دوراً مهماً. أما الدائرة **الثالثة** فهي الدائرة الإسلامية التي يرى فيها دوراً هائلاً للشعوب الإسلامية لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية. كان يقول إننا أقوياء، ولكن الكارثة أننا لا ندرك مدى قوتنا، ولكنه في **فلسفة الثورة** حدد الدور الذي يبحث عن بطل.

هذه المقاربة التي قدمها عبد الناصر في أواسط الخمسينيات ليس فيها مادة عقائدية، بل هي أقرب إلى التحليل السياسي البراغماتي، فهي لا تنتمي إلى الأدب القومي الرومانسي الذي كان شائعاً في المشرق. إلا أن فكر عبد الناصر الوحدوي تطور بشكل سريع على وقع الصراع مع الاستعمار من جهة، والتفاعل مع قضايا التحرر العربية، وفي قلبها قضية فلسطين بالدرجة الأولى. وكانت تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ذروة هذا التفاعل الذي حول مشروع الوحدة في تفكيره وعقله إلى أولوية ومرجعية. وقد جاء الميثاق[٢٥] ليمثل أرقى وثيقة فكرية ناصرية تناقش مختلف قضايا الثورة العربية، وليقدم رؤية متميزة في مسألة الوحدة بعد فجيعة الانفصال.

والواقع أن عبد الناصر كان ينظر إلى الوحدة العربية باعتبارها عودة الأمر الطبيعي للأمة، وكان من القائلين بحتمية تحقيقها، فهي في نظره أعلى درجات الاستقلال العربي، لأنها ضمان القوة الشاملة، إلا أن ما يميز الأطروحة الوحدوية عنده أنه شدّد على أن «مطلب الحرية السياسية لا بد له أن يسبق ويتأكد في كل وطن عربي قبل أن يصبح أمل الوحدة أمراً مطروحاً. وكذلك فإن مطلب الحرية الاجتماعية لا بد له أن يسبق ويتأكد في كل وطن عربي قبل أن يصبح أمر

---

(٢٤) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٣)، ص٩٧ ـ ٩٩.

(٢٥) جمال عبد الناصر، **الميثاق: قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ٢١ مايو سنة ١٩٦٢** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٦).

الوحدة العربية أمراً قابلاً للتحقيق. . . بالحرية السياسية يستطيع أي شعب أن يعلن رأيه ومشيئته، وبالحرية الاجتماعية يصبح للرأي والمشيئة إرادة قادرة على التحقيق. . وليس معنى هذا أنه يتعين علينا أن ننتظر حتى يتحقق ذلك كله تماماً في كل أرض عربية، ونبدأ الحديث بعدها أو العمل من أجل الوحدة، أهداف النضال تعطي لبعضها وتأخذ من بعضها وتعزز إحداها الأخرى وتتعزز بها». من الواضح أن هذا النص، الدقيق في صياغته ومضمونه، يريد أن يعلي من شأن الإرادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية في مشروع الوحدة من خلال الحريات السياسية والاجتماعية. وقد حدد الميثاق المضمون النظري للثورة العربية من خلال تعديل الشعار الثلاثي للبعث ليصبح «حرية ـ اشتراكية ـ وحدة» انسجاماً مع هذا التوجه المنهجي الذي اختطه عبد الناصر.

وفضلاً على المضمون التحرري والمضمون الاشتراكي لمشروع الوحدة، اشترط الميثاق «الدعوة السلمية والإجماع الشعبي». كذلك أضفى الميثاق بعداً إنسانياً على المشروع الوحدوي، مشيراً إلى أنه غير موجّه ضد أي قومية أو شعب أو أقلية، بل على العكس يستهدف التعاون مع غيره من الشعوب التي تجهد لبناء مجتمع الحق والعدل والسلام. مؤكداً احترام الأقليات القومية وحقوقها الكاملة في المواطنة.

هذه القراءة العامة للخطاب الوحدوي الناصري لا يمكن فصلها عن السياق السياسي والمنهج الثوري الذي طبع أسلوب الثورة في النصف الأول من الستينيات، والذي قسم الوطن العربي إلى معسكرين: أحدهما «تقدمي» والآخر «رجعي». وهو تقسيم أشار إلى بدء النضال الاجتماعي والقومي إعلاناً لمرحلة ثورية جديدة، أصبحت معها الجماهير العربية، وليس الحكومات، هي المسؤولة عن تحقيق المهمة التاريخية، مهمة التوحيد والوحدة، التي ينبغي التعامل في ضوئها مع خصمي الجماهير العربية «الاستعمار» و«الرجعية» بوصفهما عدواً واحداً يعيق الثورة الاجتماعية والوحدة العربية. وقد عبر عبد الناصر بوضوح عن هذه الرؤية في خطاب عيد الوحدة[٢٦] حين دعا إلى وحدة القوى الثورية العربية كصيغة جديدة للنضال العربي، معتبراً أن معركة هذه القوى متشعبة ومتعددة الجبهات ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية. ويذهب في مؤتمر المحامين العرب إلى المزيد من التحديد ليقول: «إن القوى الوطنية الثورية مطالبة قبل أي شيء آخر بأن تبني قواعدها الأساسية في أوطانها ومع جماهيرها، وهذا هو الذي يحدد

---

(٢٦) جمال عبد الناصر، خطاب عيد الوحدة في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٧.

مكانها وفاعليتها في مجال وحدة القوى القومية الثورية.. وبالتالي فالعمل الوطني الثوري هو مقياس الطاقة على خدمة العمل القومي، وما لم يتم ذلك تصبح هذه الحركات عبئاً وقيداً على العمل الثوري الموحد..»[٢٧].

بهذا المعنى أصبح تحقيق الوحدة العربية الشاملة مشروطاً بعملية ثورية مسبقة تربط بين الاستقلال السياسي والتحول الاجتماعي الراديكالي في كل قطر عربي، كما هو الحال في التجربة المصرية الناصرية التي تقدم نفسها كنموذج حي للجماهير العربية، لذلك قلبت الناصرية الترتيب الذي قدمه البعث بجعل الاشتراكية شرطاً أساسياً للحرية والوحدة. وهي بهذا الإدراك رتبت أولويات اعتبرت بمحصلتها الوحدة العربية تتويجاً لعملية طويلة من التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي يحدثه جيل جديد من القادة العرب الذين يعملون في إطار اقطارهم المستقلة، استناداً إلى استراتيجية الإقناع والتعبئة والإعلام التي تقود في الوقت المناسب إلى الموافقة الطوعية من الحكام بنتيجة هذه التحولات وإرادة الغالبية.

إلا أن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ أعادت خلط الأولويات من جديد، وهذا ما عبّر عنه عبد الناصر في بيان ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٨، الذي اعتبر برنامج الثورة لإزالة آثار العدوان، والذي صيغ تحت عنوان «يد تبني ويد تحمل السلاح»، وفيه حدد عبد الناصر تعريفه للمعركة مع العدو بأنها «ليست معركة جيش أو دولة، إنما هي معركة شعب وأمة، وهي في الوقت نفسه معركة حياة أو موت». معلناً أنه «لا ينبغي أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعركة ولا نداء أقدس من ندائها»، راسماً بذلك أولويات الصراع مع العدو الصهيوني التي تفترض تجنب كل الصراعات والخلافات الجانبية مع الدول العربية. في المقابل، وعلى مستوى التنظير في مسألة الوحدة العربية، بدأ الأمر في الإنتاج الفكري البعثي يتخذ منحى مختلفاً، وذلك بعد تطورات سياسية معقدة ومتشابكة تبلورت في اتجاهين مختلفين: أحدهما يساري المنحى، والآخر مزج بين الإسلام والعروبة، خاصة مع وصول الحزب إلى السلطة في كل من سورية والعراق، وتعثر الوحدة بين القطرين، بل وتحوّل العلاقات بينهما إلى نموذج تناحري ودموي في بعض المراحل.

وعلى مستوى آخر لعبت حركة القوميين العرب دوراً مهماً منذ تأسيسها عام

---

(٢٧) جمال عبد الناصر، المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب في ٢٧/ ٢/ ١٩٦٧.

١٩٥٢ في عملية الاستنهاض القومي على يد مجموعة من الطلبة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية في بيروت، وبتأثير من أفكار قسطنطين زريق، انتشرت فروع هذه الحركة في العديد من البلدان العربية، ووقفت على الدوام حليفاً قوياً للسياسة الناصرية، رغم احتفاظها بهامش من الحرية في التصرف لجهة الدعوة إلى الكفاح المسلح الذي لخصته في شعارها بالوحدة والتحرر والثأر. إلا أن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ أدت إلى تفكك هذه المنظمة وتبني معظم فروعها للماركسية، وإن بتفسيرات خاصة ومتميزة. وكان من أبرز نتائج هذه الانشقاقات تنظيمياً ولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة)، فضلاً على بعض المنظمات الماركسية واليسارية وتأثيراتها الكبيرة في النظام السابق في اليمن الجنوبي، إلا أن النتائج الفكرية والأيديولوجية كانت أشد وأعمق، بفعل تبني هؤلاء للتحليل الطبقي الماركسي وتحوّل قضية الوحدة إلى مسألة مؤجلة في جدول وقضية نضالهم.

يبدو واضحاً أن الفكر القومي العربي حين انتقل من مرحلة التبشير والدعوة، أخذ يتخفف شيئاً فشيئاً من الحمولة العلمانية التي كانت أكثر جلاءً ووضوحاً مع الحصري وزريق، وإلى حد كبير مع العلايلي، فضلاً على عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والكتّاب في تلك المرحلة، إلا أن هذا الفكر الذي انتقل في المرحلة الثانية إلى بناء الخطاب وتحقيق المشروعية، اصطدم بالواقع، فكان الخيار الاشتراكي «الملتبس» محاولة لمواجهة التحديات الموضوعية على مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن الرومانسية التي طبعت الصياغات التأسيسية الأولى. تميّزت هذه المرحلة بالتخفيف من الجرعة الرومانسية التي احتواها الخطاب القومي ومحاولة الهروب من «تهمة» العلمانية من خلال تمييع مضمونها، وصولاً إلى التبرؤ منها، ومحاولة إيجاد صيغ تصالحية بينها وبين الإسلام. في المقابل، ارتفع منسوب الأدلجة بشكل تدريجي من خلال ربط الوحدة بالاشتراكية كمضمون اجتماعي، وهي المسألة المركزية التي دار حولها النقاش منذ أواخر الخمسينيات حتى أواسط الستينيات. ورغم أهمية ما طرح لم يدّع أحد أنه يقدم نظرية متكاملة في الفكر القومي، مع أن الجميع كان يؤكد ضرورتها، وما أثاره الميثاق الناصري عام ١٩٦٢ يعتبر خطوة مهمة في هذا الطريق، فقد تركت هذه الوثيقة أثراً كبيراً وأثارت جدلاً واسعاً بين القوميين العرب.

ساهم هذا الأمر في إنضاج بعض الإنتاجات الفكرية الوحدوية، ودفع هذا الإنتاج باتجاه تعميق أطروحاته النظرية، فكانت المحاولة الأولى المهمة مع عبد الله

الريماوي[٢٨]، الذي بدأ بإعادة تحديد المصطلحات الفكرية والعقائدية التي وجد أنها تعاني اضطراباً واسعاً وفوضى خطيرة، مركّزاً على أن العقيدة هي الأساس الفلسفي الذي تنطلق منه الحركة القومية العربية الحديثة، ثم قدم نظريته الحركية، ومنطلقها الإنسان صاحب العقل والقلب والخيال والإرادة، الذي يتميز باجتماعيته وحضارته، تلتها كتابات فؤاد الركابي[٢٩] التي دعا فيها إلى الفكر «المحلل المعلل»، معتبراً أن الحركة الثورية العربية بعد ميلاد الجمهورية العربية المتحدة قد أصبحت في موقع يحتم عليها تحويل مبادئها وأهدافها إلى عمق عقائدي يتمتع بالشمول الإنساني، وذلك ضمن أفق ثوري يرفض الإصلاحية والتغييرات البطيئة. ومع نديم البيطار[٣٠] طرحت محاولات جديدة لإخراج نظرية قومية إلى حيّز الوجود قائمة على مقارنة التجارب الانقلابية أو الثورية في التاريخ العالمي، واستخراج القوانين العامة التي تضبط حركتها، وبالتالي اكتشاف القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية في كل تجربة ناجحة.

وكان البيطار يرى في الثورة الناصرية الطليعة العربية الوحدوية المناسبة

---

(٢٨) وهو أحد قياديي حزب البعث، وكان أمين سر القيادة القطرية الأردنية وأحد أعضاء حكومة سليمان النابلسي الوطنية عام ١٩٥٦. وما لبث أثناء الوحدة المصرية ـ السورية أن أخذ ينافس عفلق على زعامة حزب البعث، مما أدى إلى إبعاده وانحيازه نهائياً إلى الناصرية كقيادة سياسية ونهج فكري. وتكمن أهمية مساهمات الريماوي الفكرية في إصراره الثابت والمتواصل على ضرورة صياغة نظرية شاملة للحركة القومية العربية كأساس مسبق لأي تغيير جذري يتحلى بمواصفات الديمومة. وبالفعل، قدم نظريته في مجلدين: مج ١ ـ **المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة**، سلسلة الوعي العقائدي (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، مج ٢ ـ **القومية والوحدة في الحركة القومية العربية الحديثة**، سلسلة الوعي العقائدي (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، ثم اتبعهما عام ١٩٦٥ بكتاب تحت عنوان: **البيان القومي الثوري**، ٢ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ج ٢: **مشروع ميثاق مقترح للحركة العربية الواحدة**، ثم صدر له أيضاً: **الحركة العربية الواحدة** (بيروت: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٤).

(٢٩) فؤاد الركابي: **القومية: حركتها ومحتواها** (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، و**على طريق الثورة**، اخترنا لك (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤) وقد نشرت هذه الدراسة باسم شباب الطليعة العربية الثورية. ويعتبر فؤاد الركابي بعد خروجه من حزب البعث العربي الاشتراكي من المقربين من التيار الناصري، رغم تأسيسه ما عرف باسم «تنظيم الطليعة الوحدوية الاشتراكية».

(٣٠) لعبت مؤلفات نديم البيطار دوراً مهماً في إثراء المكتبة القومية العربية بمجموعة من الأطروحات التي أثارت كثيراً من النقاش، وكان فيها الكثير من الجدة. انظر: نديم البيطار: **الأيديولوجيا الانقلابية** (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٦٤)؛ **حدود الإقليمية الجديدة**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)؛ **النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية**، الدراسات الإنسانية، الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، و**من التجزئة . . . إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). انظر أيضاً الدراسة الهامة حول فكره للدكتور جورج حجار وهي بعنوان «نديم البيطار رائد البحث المنهجي العلمي في الفكر القومي العربي،» **مجلة الفكر العربي**، العدد ٥٦ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٤٥ ـ ٧٨.

لتشكيل «الأقليم ـ القاعدة» الذي تنطلق منه عملية التوحيد، لكنها عجزت عن تجاوز الفراغ الأيديولوجي العقائدي الذي تعانيه. في المقابل، استقبلت الأوساط الفكرية العربية نظرية عصمت سيف الدولة[٣١] التي صاغها تحت عنوان **نظرية الثورة العربية**، بكثير من الاهتمام لما فيها من حبكة نظرية متينة يطرح فيها مسألة «المنهج» وأهميته في عملية التغيير، مستعرضاً وناقداً المناهج السائدة والمتداولة، مقدماً أطروحته الجديدة «جدل الإنسان». وكما فعل الريماوي، قام سيف الدولة بتفنيد الماركسية ونظريتها المادية الجدلية والمادية التاريخية، علاوة على نقد الليبرالية والمثالية، وأظهر تهافت الأسس الفلسفية والنظرية التي قامت عليها، وأعاد دراسة المنهج الإسلامي ليخرج بمركّب نظري جديد أطلق عليه عبارة «جدل الإنسان» أو الجدل الاجتماعي[٣٢]. ذهب أيضاً منيف الرزاز بالاتجاه نفسه، فقدم مساهمات نظرية معمقة وثرية[٣٣]، وصولاً إلى مراجعات سعدون حمادي الأخيرة[٣٤].

لا يمكننا بطبيعة الحال أن نعرض بإنصاف فكر هؤلاء المنظّرين، فذلك مما لا يحتمله هذا البحث[٣٥]، ولكن يمكن القول إن هذه المرحلة تميزت بأنها دفعت بالخطاب القومي نحو الأدلجة ومحاولة بناء الأطروحة النظرية المتكاملة والناضجة، مغادراً تلك الدائرة التي انحبس فيها ومحاولاً تأكيد مشروعيته وتأسيس خطابه على أساسها في الثلاثينيات والأربعينيات، بل وحتى الخمسينيات، إلا أن كل هذه

(٣١) الصيغة الأولى لنظريته صدرت تحت عنوان: **أسس الاشتراكية العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥) وهي التي أعاد تطويرها وضبطها في كتابه: **نظرية الثورة العربية**، ٧ ج (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩). وصدرت له طبعات عدة عن دور نشر أخرى.

(٣٢) حول أفكار عصمت سيف الدولة، انظر: **من حملة مشاعل التقدم العربي: عصمت سيف الدولة: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل**، تحرير محمد عبد الشفيع عيسى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

(٣٣) منيف الرزاز، **فلسفة الحركة القومية العربية**، ٢ مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨).

(٣٤) انظر: سعدون حمادي: **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و**عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(٣٥) يوجد عرض لأفكار هؤلاء وغيرهم في العديد من المؤلفات. انظر على سبيل المثال: الشويري، **القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية**، الياس فرح، **قراءة منهجية في كتاب في سبيل البعث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، و**من حملة مشاعل التقدم العربي: عصمت سيف الدولة: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل**. انظر أيضاً: العدد الخاص تحت عنوان «الفكر القومي العربي نقد وتجديد،» **مجلة الفكر العربي**، العدد ٥٦ (١٩٨٩).

المساهمات النظرية لم تؤدِ عملياً إلى التقدم باتجاه الوحدة كإنجازات واقعية، فما حدث عملياً هو مجموعة من الانقلابات العسكرية، نجح منها أكثر من ٣٥ انقلاباً عسكرياً خلال ربع قرن (١٩٤٩ ـ ١٩٧٠). وبغض النظر عن الإنجازات التي حققتها، إلا أن ما نتج منها هو تحكم العسكريتاريا العربية في قيادة العمل القومي، وبالتالي أصبحت الأجهزة الأمنية بمثابة «كوادر قومية»، وفي الوقت نفسه مراكز إسناد ودعم لهذا النظام أو ذاك. وحيث إن الدول ليست جمعيات خيرية، أدى هذا الأمر إلى تحويل بعض الأحزاب القومية وسياساتها وإنتاجها النظري إلى عمل يشبه ما كان يقوم به «فقهاء السلاطين» في مراحل سابقة من التاريخ العربي. وقد نجحت الدولة العربية القطرية الرافعة لشعار القومية العربية في «تمييع» شعار الوحدة، و«استيعاب» غالبية الوحدويين في أجهزتها، ونشأ نوع من التواطؤ الضمني بينهما.

ولئن دلت القراءة السابقة على شيء، فإنها تدل على أن المشروع الوحدوي دفع ضرائب باهظة من رصيده الشعبي، فمسار التجربة يفيد بأن الخطاب القومي تجاوز إشكاليات مرحلة التأسيس وتأكيد المشروعية، وخطا خطوات مهمة نحو إثراء مشروعه على المستويين النظري والأيديولوجي، وإن بكيفيات متنوعة، إلا أن انفصال الأيديولوجيا عن السياسة ساهم في تعميق الفجوة الوحدوية في الوطن العربي.

فقد طرح ما يزيد على عشرين اتفاقية وحدة أو اتحاد، وباستثناء الوحدة المصرية ـ السورية التي دامت ثلاث سنوات ونيف، فإن ما عداها إما ولد ميتاً أو بقي إطاراً جامداً لا فاعلية له. ولعل السبب الرئيسي يكمن في كونها مشاريع تشرّع للوحدة من فوق، أملتها عوامل ظرفية تحركها مصالح الأنظمة والحكام، وهذا ما يجعل قضية استحضار الديمقراطية وإدماجها في صلب المشروع الوحدوي مسألة أساسية غابت عن المعالجة الجدية لدى منظّري وقادة الستينيات.

رابعاً: تيارات البدائل: مواجهة ومراجعة

تشكل مسألة الوحدة العربية، وكافة مفردات الخطاب القومي التي تولدت عنه، أحد أكثر المحاور إثارة للنقاش بين التيار القومي وكافة التيارات الأيديولوجية والسياسية في الوطن العربي.

١ ـ البديل الإسلامي

فعلى مستوى التيار الإسلامي شكلت نظرية «الحلقات» المترابطة التي طرحها

حسن البنا العمود الفقري في رؤيته للمسألة القومية، وهي تتشكل من أربع دوائر: المصرية، والعربية، والإسلامية، والإنسانية، أي العالمية[٣٦]، فعنده الإسلام لا يتعارض مع الوطنية، لكن هذه الوطنية مرفوضة إذا أغلقت الباب على نفسها، والقومية غير المجسدة في عقيدة إسلامية لا تعني سوى خروج عن الإسلام والعروبة في آن، وعودة إلى عادات جاهلية. أما الحلقة الثالثة فهي الأقدس لأن الفكرة الإسلامية تحققت بها، ويرى في الحلقة الرابعة أن باعتبار الإخوان مدفوعين بها، فهم يريدون الخير للعالم كله.

مع سيد قطب بدأت معالم الخطاب الإسلامي تتغير، فقد بلغ الصدام بين الإسلاميين والقوميين أشده. وعندما كتب **معالم في الطريق**[٣٧] عام ١٩٦٢ كان قد قرأ مؤلفات أبي الأعلى المودودي، الداعية الباكستاني، وهي مؤلفات مناقضة تماماً للفكر القومي بحكم البيئة الهندية ومطلب الانفصال الهادف إلى إنشاء دولة إسلامية حينها. يحسم قطب مسألة الانتماء، وينظر بلامبالاة إلى الروابط والحلقات التي تحدّث عنها أستاذه، فيقول: «جاء الإسلام.. ليرفع الإنسان ويخلصه من وشائج الأرض والطين، وشائج اللحم والدم، فلا وطن للمسلم إلا الذي تقام فيه شريعة الله.. ولا جنسية للمسلم إلا عقيدته التي تجعله عضواً في الأمة المسلمة في دار الإسلام»[٣٨].

والواقع إن الخطاب القطبي لعب دوراً مهماً وسط جيل من الشباب المسلم، وما يسمى اليوم بالاتجاهات السلفية الجهادية تتبنى الكثير من مضامين هذه الرؤية.

وقد شهدت الساحة العربية في تلك المرحلة سجالاً قوياً حول إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام، وتعالت الدعوات إلى الحوار بين التيارين القومي والديني. وبالفعل، لعبت أقلام المفكرين المتنورين من كلا الاتجاهين دوراً مهماً في التخفيف من حدة الصراع، وقدمت اجتهادات من قبل منظّرين إسلاميين كبار لتأصيل فكرة «المواطنة» و«الديمقراطية» و«المجتمع المدني» وغيرها، وجرت على مستوى القوميين مراجعات مهمة، وكان لمركز دراسات الوحدة العربية دور مهم في هذه العملية من خلال إطلاقه للندوة الفكرية الأولى للحوار القومي ـ الديني

(٣٦) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد**، ط ٣ (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٦١.

(٣٧) سيد قطب، **معالم في الطريق**، ط ١٠ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣).

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٥٨ و٦١. ومثل هذه الفكرة تتكرر في الكتاب بصيغ مختلفة.

عام ١٩٨٩، والثانية عام ٢٠٠٧. وليس معنى ذلك أن القضايا الخلافية ذللت كلها، لكن الكثير من القضايا جرى تقريبها، مما ساهم ببروز تيار وسطي عروبي إسلامي على المستوى القومي أخذ يمارس تأثيراً فكرياً متزايداً منذ ذلك الحين(٣٩).

٢ ـ البديل الماركسي

في الواقع، إن الكثير من الماركسيين العرب في تشكيلاتهم الرسمية لم يستطيعوا بداية الإفلات من الإشكال النظري الستاليني ونظرته إلى القومية، والكتابات في هذا الموضوع كثيرة، ونشأ ضمن التيار الماركسي ما عرف بالنظرة الدوغماتية والجمود العقائدي، الأمر الذي دفع الأحزاب الشيوعية العربية في مراحل معينة إلى مواقف لا تنسجم وأهداف النضال القومي، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية بداية، ثم تجاه قضية الوحدة العربية عام ١٩٥٨. ويكفي أن نشير إلى المراجعات والنقد الذاتي الذي مارسه العديد من الشيوعيين «الرسميين» تجاه هذه المسألة. فالحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الثالث عام ١٩٧٣ أكد وقوع ذلك في تقريره(٤٠). وقد أدت المحاكمة النقدية للماركسية العربية التي أثارها هذا التقرير إلى تحول مهم في توجهات الحزب، بل فتحت الباب أمام مراجعات جدية وعقائدية أمام كافة الأحزاب الشيوعية العربية، وأسست مجالات أوسع للحوار مع التيارات القومية والتعاون معها، بعد ما ساد في ما بينها الكثير من الصدام والاشتباك.

أما القوميون العرب الذين تبنوا التحليل الماركسي، فقد عملوا بجدّ على ماركسية متصالحة مع القومية العربية، انطلاقاً من رفضهم للتحليل الستاليني والالتحاق بالمركزية الشيوعية، ورفضهم في الوقت نفسه للطابع الرومانسي للقومية، الذي افتقر إلى البعد التاريخي والمضمون الاشتراكي. وقد كانت كتابات ياسين الحافظ(٤١) في هذا المجال نموذجاً ناضجاً، فقد كان من أوائل المفكرين

---

(٣٩) حول تنامي الوسطية والفكر الوسطي، انظر كتابات د. محمد عمارة ويوسف القرضاوي وفهمي هويدي وراشد الغنوشي وأحمد كمال أبو المجد وطارق البشري ومحمد سليم العوا وغيرهم.

(٤٠) انظر: **نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه** (بيروت: مطبعة الأمل، ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٥٢، وفهمية شرف الدين، «نحو رؤية جديدة لموضوعة القومية في الفكر الاشتراكي: أفكار للنقاش،» **الفكر العربي**، العدد ٥٦ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص٨٠ ـ ٨٦.

(٤١) انظر: ياسين الحافظ، **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة**، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠)؛ انظر تحليله المهم والمبكر عن ظاهرة التريف المتصاعد للمدن العربية وانعكاس هذه الظاهرة على الممارسات السياسية والاجتماعية لجهة استبدال ثقافة المدينة بثقافة الريف الذي ترافق مع تحول الجيش إلى قوة مهيمنة (ص ٢٠٩).

العرب الذين عملوا على توظيف خلّاق للمفاهيم الماركسية مع الواقع العربي وحقائقه، وتوطين تحليلاتهم وتطبيعها لتقدم قراءة أكثر عمقاً وفهماً لمعطيات المجتمع العربي. وفي هذا الإطار تندرج كتابات الياس مرقص، وسمير أمين، واسماعيل صبري عبد الله وغيرهم.

٣ ـ البديل الإقليمي

تتنوع مدارس هذا المنحى في اتجاهات عدّة، وهي تعرّضت إلى التطور تبعاً للمراحل التي تفاعلت معها:

● **الأول** عبّر عن نفسه في مصر في سنوات ما بين الحربين، وكان يتأرجح ما بين التيار القومي المصري مع تضخيم التاريخ الفرعوني، والمنحى المتوسطي الأوروبي. وكان من أبرز رموزه أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل وتوفيق الحكيم، إلا أن هذا الاتجاه ما لبث أن قدم تراجعات ضخمة حين وجد أن خياراته تتطلب بالضرورة موقفاً من الإسلام المرتبط بالخيار الثقافي العربي، ولم تنجح كل المحاولات التي جرت في ما بعد لإعادة تجديد هذا التيار[٤٢].

● **الثاني** عبّر عن نفسه في لبنان في سياق ما عرف بمحاولات أدلجة الهوية اللبنانية، التي بدأت مع فريق من الكتّاب اللبنانيين ذوي التربية الأوروبية، وفي مقدمتهم شارل قرم وميشال شيحا وسعيد عقل وشارل مالك، وذلك من خلال القول بأن لبنان لا يعرف إلا بذاته والتشكيك بهوية لبنان العربية، الأمر الذي جرّ إلى جدال ثقافي وسياسي طويل مع فكرة العروبة والأمة العربية في لبنان، وهو الأمر الذي لم يحسم إلا مع اتفاق الطائف (١٩٨٩) بشكل نهائي، حيث تراجع معه السجال على هذا الموضوع إلى حدّ كبير ليتخذ منحى مختلفاً يتعلق بمحتوى هذه العروبة.

● **الثالث** تمثّل بفكر أنطون سعادة وحزبه القومي الاجتماعي الذي أسسه عام ١٩٣٢، ويمكن اعتباره بحق من رواد الفكر المنهجي في ما يتعلّق بمفهومي «الأمة» و«القومية» من خلال كتابه **نشوء الأمم**. وقد تزامن تأسيس هذا الحزب مع

---

(٤٢) أحمد لطفي السيد، **تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)؛ طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، ٢ ج في ١ (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨)؛ حسين فوزي النجار، **سندباد مصري، جولات في رحاب التاريخ** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦). انظر أيضاً كتابات لويس عوض وأهمها **الأساطير السياسية** تمثل نماذج من هذا الاتجاه.

انطلاق الأحزاب القومية العربية، الأمر الذي أدخله في سجالات فكرية معها، لأنه يحدد مفهومه للأمة بحدود الوطن السوري أو ما يسمى بـ «الهلال الخصيب»(٤٣). ولم يتوقف الأمر عند حدود السجال، بل تحول إلى صراع مكشوف وصل إلى ذروته حين اتخذ الحزب موقفاً سلبياً من الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، فضلاً على مواقف سلبية أخرى تجاه قضية الوحدة العربية، الأمر الذي جعله يلتقي في كثير من الأحيان مع الاتجاهات الرجعية واليمينية المحافظة على المستوى اللبناني والعربي. إلا أنه أعاد النظر في الكثير من سياساته ومواقفه(٤٤)، وخاصة موضوع الفكرة الوحدوية العربية التي أدرجها ضمن مقولة وحدة الأقاليم العربية (المغرب الكبير، وادي النيل، سورية الطبيعية والعراق، شبه جزيرة العرب). في كل الأحوال، الحزب القومي السوري اليوم، وإن لم يتخطَ أيديولوجيته، إلا أنه أصبح أكثر انفتاحاً على الفكرة العربية وتعاوناً مع الوحدويين العرب، وبالتالي تغيّرت نظرة هؤلاء إلى هذا الحزب على الرغم من محدودية انتشاره نسبة إلى التيارات الكبرى في الوطن العربي.

٤ ـ البديل الشرق أوسطي

ترتبط أطروحات هذا الاتجاه بمسوّغات متعددة، وهي تستفيد من تعثر مشاريع التنمية والإحباطات الناتجة من تراجع المشروع القومي وهزيمة النظام الرسمي العربي في مواجهته مع إسرائيل، كما يوظف هذا الاتجاه بقوة اهتزاز الأيديولوجيات الاستبدادية في الوطن العربي، ويطرح مسألة القيم الديمقراطية كبديل مركزي في إطار مشروعه للسلام والتطبيع وإنهاء الصراع مع إسرائيل. فمنذ أن طرح شمعون بيريس أفكاره ومشروعه الشرق أوسطي إلى أن طرحت الإدارة الأمريكية السابقة والدول الثماني الكبرى مشروع الشرق الأوسط الكبير، أخذ يتبلور اتجاه يدعو إلى توطين الحداثة والديمقراطية والسلام والاعتراف بالآخر، وإنهاء حالة العداء مع إسرائيل. وقد كان هذا الاتجاه محاصراً منذ كامب دايفيد، إلا أنه مع أوسلو وما رافقها انطلق بدينامية مختلفة مع ما عرف بمجموعة

---

(٤٣) انظر: انطون سعادة، **المحاضرات العشر، ١٩٤٨**، سلسلة النظام الجديد؛ ٢ (بيروت: منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٨٠)، ص ٩٧.

(٤٤) ظهر ذلك في العلاقة مع حلف بغداد (١٩٥٦) ومواقف الحزب في لبنان، حيث تحالف مع كميل شمعون والكتائب اللبنانية (١٩٥٨) في مواجهة التيار القومي العربي. لمزيد من التفصيل، انظر: عايد خطار، **قراءة في تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي** (بيروت: منشورات عمدة الإذاعة والإعلام، ١٩٨٩)، ص ٧٧ ـ ٨٠.

كوبنهاغن التي كان محركها لطفي الخولي وجمعية السلام التي أطلقها، والتي أقامت أوثق الصلات مع التيار المماثل لها بالاسم في إسرائيل. وسار في الاتجاه نفسه مجموعة من المثقفين الليبراليين العرب، وبعضهم من ذوي الأصول الماركسية، ودبّج الكثير من المقالات والكتب عن ولادة مفاهيم جديدة وعصر جديد في إطار ما عرف بإعادة اكتشاف الآخر، حيث بدأت الزيارات المتبادلة والمراجعات النقدية التي تتحدث عن وداع العروبة وموت القومية العربية(٤٥).

يتبيّن من خلال التقييم العام لتيارات البدائل، التي واجهت الفكرة العربية ومشروعها، أنها على الصعيد الإسلامي تجاوزت الكثير من العقد، وأنهت عقوداً من التوتر، وعلى مستوى اليسار العربي حصلت مصالحة ومراجعة نتج منها تفاعل مهم مع التيار والفكر القومي العربي. أما البديل الإقليمي، فقد تآكلت أطروحاته وتلاشت؛ بعضها تحول إلى مجرد إرث فكري ماض، وبعضها الآخر تطور وأصبح جزءاً من نسيج «الوطنيات» التي ترسخّت في الأقطار العربية، والتي لا تناقض الفكرة العربية من حيث المبدأ. والأهم من ذلك أنه في صميم هذا التيار تبلورت فكرة وحدة الأقاليم التي سبق لأنطون سعادة أن طرحها، واكتسبت المزيد من المؤيدين في الوطن العربي. أما البديل الشرق أوسطي فهو أكثر البدائل خطورة، وهو سوف يشكّل التهديد المستقبلي على الفكرة العربية كثقافة من جهة، وعلى المشروع الوحدوي كتطلع نهضوي من جهة أخرى، على الرغم من أن هذا البديل ما يزال على المستوى التعبيري يتمثّل بشراذم متناثرة في بعض وسائل الإعلام ووسائل الضغط ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني، إلا أن هناك إمكانيات وقوى كبيرة خلف هذا المشروع، وهي جاهزة لتدفع به في التوقيت السياسي المناسب.

خامساً: الاتجاهات النقدية الجديدة

يتبيّن بشكل جليّ أن فكرة الوحدة العربية قد شهدت تطوراً مركباً على أكثر من صعيد، وفي أكثر من مرحلة، وأن ما كان يشاع عن جمود الفكر الوحدوي لم يكن منصفاً. فالمشهد العثماني الطوراني قدم الإرهاصات التبشيرية الأولى بكل محمولاتها الرومانسية والعلمانية حول الأمة والقومية، وما تبعه من استعمار

(٤٥) حازم صاغية: **وداع العروبة** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٩)؛ **قوميو المشرق العربي من درايفوس إلى غارودي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، **ودفاعاً عن السلام** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، وهي تمثل هذا الاتجاه الذي ينعى الوحدة ويطالب بأن تستخرج لها شهادة وفاة، لأن أهل الفقيد ـ القوميين ـ ما زالوا ينتظرون انبعاثها؟!

انتداب واستيطان ولّد الأبعاد التحررية والوطنية، وما تلاها في مرحلة الاستقلال الوطني والدولة القطرية. اصطدمت الأحلام بالواقع الموضوعي، وأصبحت الفكرة الوحدوية أكثر تلازماً مع الموضوع الاشتراكي وقضايا التنمية الاجتماعية وتحدياتها، وبعد هزيمة ١٩٦٧ أصيب المشروع الوحدوي بنكسة خطيرة، وبدأت سلسلة من التراجعات البنيوية تصيب النظام العربي برمته، انتعش بنتيجتها البديل الإسلامي، دون أن يتبنى قضية الوحدة أو يعيرها أي اهتمام، مع أنها إحدى الحلقات المفصلية في جهاده، وقد تحدث عنها حسن البنا مبكراً.

لا شك في أن القارئ المتتبع سوف يجد ارتباطاً وثيقاً بين نصوص الفكر العربي الوحدوي في كل مرحلة من هذه المراحل، ومعطيات التطور التاريخي والسياسي والاجتماعي للأمة. فهذه النصوص لم تنتج في فراغ، ولم تأتِ ترفاً من مفكرين حالمين، كما يحاول البعض ظلماً أن يزعم، لكنها نصوص جاءت من معاناة الواقع بكل معطياته وأثقاله وحمولاته التاريخية. وليس من الإنصاف أن نقيّم تلك النصوص بمعزل عن الواقع الذي رافق إنتاجها والبيئة التي نشأت فيها، كما إنه ليس من المنطق أن نحاكم تلك النصوص بمنطق عصر آخر، وأن نسقط عليها مفاهيم ومصطلحات تنتمي إلى منظومات معرفية مختلفة في الزمان والمكان كي ندين ونسخّف ونجلد ونسخر، متناسين أن التطور هو عملية تراكم وتجاوز وإغناء.

ليس معنى ذلك التأفف من النقد والمراجعة[٤٦]، وإنما التمييز بينهما وبين التجريح والتهديم. والواقع إن الساحة العربية ومنذ الثمانينيات بدأت تشهد نمواً متصاعداً لما يمكن أن نسميه «تيار المراجعات والقوميين الجدد»، وهذا التيار لا ينتمي إلى فصيل حزبي أو عقائدي محدد، وهذا مصدر قوته، ولا يجمعه إطار هيكلي مؤسساتي منتظم، وإنما جمعته القضايا الإشكالية التي تصدى لها هؤلاء، مشكّلة همّاً فكرياً مشتركاً دون أن تصل إلى تصوّر ورؤية متكاملة ومغلقة في الموضوع. ولعل أهم إنجازات هذا التيار أنه أطلق النقاش الموضوعي، وجدد الحديث في الموضوعات القومية من مداخل عدة، وساهم بشكل جدّي في عقلنة إعادة إنتاج قضية الوحدة والمشروع النهضوي العربي من جديد. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الريادي الذي لعبه مركز دراسات الوحدة العربية في هذا المجال، فهو نجح أولاً من خلال طرحه المشروع النهضوي العربي بعناصره الستة:

---

(٤٦) فنحن من جملة المساهمين في هذا المجال النقدي، انظر: عماد عبد الغني، **الوحدة العربية: الوعي الملتبس والمشروع المؤجل** (بيروت: المركز الوطني للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦).

الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، في كسر تلك الحلقة التاريخية الثلاثية المغلقة الشهيرة (حرية، وحدة، اشتراكية). وفي سبيل تركيز وتثبيت هذه العناصر نظم المركز الندوات والمؤتمرات(٤٧)، وأصدر الكتب، وخصص محاور في مجلة **المستقبل العربي** بحيث شارك في هذه الأنشطة المئات من المثقفين العرب، بينهم جيل جديد جاء من مشارب ومنابت فكرية متنوعة، كان لهم جميعاً دور كبير في تقديم مقاربات جديدة وحديثة للفكر القومي العربي الجديد. ولقد أثبت المركز بذلك أنه ليس ميداناً للجهد الأكاديمي البارد بقدر ما هو ميدان ديناميكي منتج للأفكار في ضوء معاناة الأمة وتجاربها واحتياجاتها وشروطها الخاصة للنهوض.

ولقد تبلورت بنتيجة ذلك مجموعة من الأفكار الجديدة، ما تزال تستقطب النقاش وتثير الجدل بين القوميين أنفسهم، وبينهم وبين كافة القوى في الوطن العربي. ولعلنا نحصر الموضوع في ثلاثة عناوين رئيسية:

١ ـ السياسة والاقتصاد

تندرج تحت هذا العنوان مسائل عديدة استقطبت الكتابات العربية الوحدوية منذ الثمانينيات، ولعل مدخلها كان في نقد النظرة التقليدية التي تأسست على نفي الدولة القطرية وشيوع أدب الهجاء السياسي معها، واستخدام مصطلحات مثل «قطر» و«كيان» بدل «وطن» و«دولة». وقد درج الوحدويون على تحميلها كل أسباب التردي والهزيمة، لكن التجربة أثبتت أن انهيار الدولة القطرية العربية أدى على العكس من ذلك، إلى إطلاق النزعات العصبوية والنعرات الطائفية والمذهبية

(٤٧) انظر في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الندوات التالية: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ **المؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥ هـ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤م**؛ **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)؛ **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (١٩٨٩)؛ **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨)، فضلاً على الأعمال الكاملة لساطع الحصري ولخطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر، وقسطنطين زريق...

والقبلية من عقالها، وهو ما يمكن أن يفتح الطريق لتجزئة التجزئة. لقد أصبحت الدولة العربية حقيقة موضوعية في العصر الحاضر، كما يقول محمد عابد الجابري، ولا يمكن العمل والتفكير خارجها، ولكن هناك حقيقة أخرى موازية لها، وهي أن هذه الدولة أصبحت عبئاً على نفسها، مهددة في وجودها، بفعل تعثر مشاريع التنمية. لذلك ستجد الدولة القطرية نفسها مضطرة إلى البحث عن حل لهذه المشاكل في التعاون والتكامل مع البلدان العربية، مما سيفتح المجال لانبعاث مشروع وحدوي نابع من الواقع وحاجاته وليس مفروضاً عليه[٤٨].

والواقع إن عالم اليوم الذي تسوده التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، بدأ يفرض على أصحاب المشاريع الوطنية من جهة، والوحدوية القومية من جهة أخرى، اعتماد منطق «التكامل بين الوطنيات»[٤٩] الذي هو صورة عن العروبة الجديدة في عصر العولمة. وهو منطق بدأ يشهد اهتماماً بارزاً بين العاملين في الحقل القومي، لأنه يحصّن العمل الوحدوي، كفعل توحيدي عملي، من ردّات الفعل الناجمة عن هواجس الدمج والإلحاق التي تخشاها البلدان العربية الصغيرة أو الغنية من جهة، وبما يوفره لمشروع الوحدة على المدى البعيد من عناصر توحيدية متدرجة في مرحليتها، تأخذ في عين الاعتبار التنمية المستدامة للمصالح المشتركة من جهة أخرى.

لقد اعتمدت تجارب الوحدة والاتحاد المدخل السياسي مدخلاً وحيداً، ولم يكن متصوراً عند الحصري[٥٠] أو نديم البيطار[٥١] أي دور للمصالح الإقتصادية، بل اعتبرت عندهما عامل تفرقة بالدرجة الأولى. وإذا كان هؤلاء قد تحدثوا سلباً، فإن الباقين سكتوا عن هذا الموضوع، إلا أن انسداد الأفق أمام المدخل السياسي، فرض بحكم الأمر الواقع إعادة النظر في مسألة المداخل، إذ لا يمكن القبول بأن العملية الوحدوية هي عملية سياسية وكفى. إنها مشروع متعدد الجوانب يشمل كافة نواحي الحياة العربية، بما فيها الحياة الاقتصادية للأمة.

---

(٤٨) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٦٤.

(٤٩) وهو ما سبق وطرحناه في: عبد الغني، **الوحدة العربية: الوعي الملتبس والمشروع المؤجل**، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥٠) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **أبحاث مختارة في القومية العربية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٣١٥.

(٥١) **النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية.**

والواقع إن اهتماماً متزايداً بين القوميين والوحدويين انصبّ منذ الثمانينيات حول موضوع المدخل الاقتصادي، وتعزيز المسار التوحيدي والتعاوني على مستوى العمل العربي المشترك، حفزها المثال الأوروبي الناجح الذي لم يدرس عربياً بشكل معمّق، وهذا ما دفع العديد من الباحثين العرب على مختلف اتجاهاتهم إلى تعميق درسهم وبحثهم في مسألة التكامل الاقتصادي العربي[٥٢].

وقد اكتسب مشروع الوحدة الاقتصادية العربية قوة إضافية في مواجهته لما سمّي بمشروع الشرق الأوسط الجديد من جهة، ولتزامنه مع الرؤية الجديدة للعالم التي أصبح فيها للاقتصاد دور متقدم في رسم السياسات والتحالفات في ظل انقسام العالم إلى كتل اقتصادية جبارة، أخذت تدفع باقتصادات الدول إلى المزيد من التهميش، فضلاً عمّا أقامته التقانات الحديثة من حواجز وسدود أمام إمكانات التطوير الذاتي والتنمية المستقلة في ظل الرأسمالية المتوحشة والعولمة الزاحفة.

إن الحديث المتزايد عن الوحدة الاقتصادية العربية كمدخل يعاد الاعتبار إليه، إنما يؤشر إلى نمط جديد من التفكير الوحدوي يقوم على عنصر المصلحة المشتركة، والمنافع البينية المتبادلة، وكافة متفرعاتها المادية التي كان يترفع عنها ويأنف منها الخطاب القومي الكلاسيكي.

٢ ـ المجتمع والديمقراطية والوحدة

تفيد التجربة أن حب السلطة كان على الدوام أقوى من حب الوحدة بالنسبة إلى القوميين وغيرهم سواء بسواء. فتاريخ الدولة الوطنية العربية يكاد يختزله الصراع على السلطة فيها، وهو صراع بطبيعته لا يتوقف إلا بالاستحواذ على المزيد منها. وفي مجتمع الدول اليوم، التوسع السلطوي الوحيد الممكن هو التوسع الرأسي لا الأفقي. بمعنى آخر، إن قانون تراكم السلطة هنا يبقى بالضرورة أسير

---

(٥٢) انظر: عبد الغني عماد، «التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق،» في: سالم توفيق النجفي [وآخرون]، **الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٥٩. وكانت صدرت عن المركز دراسات عديدة هامة وعقدت ندوات جادة حول الموضوع منها: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) و**الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، تحرير طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية١٩٩٠،) فضلاً على أبحاث وكتابات هامة للعديد من الكتاب العرب.

حدود الدولة، يمارس مفعوله عمودياً، الأمر الذي أدى ويؤدي عملياً إلى توطيد دعائم الأنظمة الاستبدادية والمخابراتية، وإلغاء الحريات العامة، وإحلال أنظمة الطوارئ وقمع التعددية السياسية، ومنع أي حديث عن مسألة تداول السلطة، واعتبار الشرعية الثورية بديلاً للشرعية الشعبية، وتوسيع دائرة المستفيدين التي تسبّح بحمد الحاكم وبأمره، وهذا الأمر كان أحد المصادر الرئيسية المغذية لعمل قانون التجزئة ونظامها.

صحيح أن مسألة الديمقراطية ليست وصفة سحرية أو بضاعة معلبة صالحة للاستيراد والاستهلاك بشكل اعتباطي، لكن هذا لا يبرّر على الإطلاق التقاعس عن وعي أهميتها وضرورة إدماجها في صميم بنية الفكر القومي النهضوي العربي. لقد تم إهمال ذلك في المرحلة التبشيرية، ثم في المرحلة التأسيسية والتحررية.

تغيّر الحال اليوم، فقد أثبتت الديمقراطية كتجربة إنسانية جدارتها ونجاحها على أكثر من صعيد، فالبدائل أثقلت كاهل الإنسانية بالدم والظلم والطغيان. لذلك كان ضرورياً أن يهتم الاتجاه القومي الجديد بإشكالية المجتمع المدني ودوره في تفعيل المشروع الديمقراطي العربي[٥٣]. وعلى الرغم من الصخب والسجال الذي أثاره استدخال هذا المفهوم في بنية الخطاب العربي المعاصر، إلا أن ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي آخذة في الانتشار، وهي تكاد تطغى على ما كان يعرف سابقاً بمؤسسات المجتمع الأهلي. ويمكن التقاط العديد من المؤشرات التي تفضي إلى الوعي المتزايد عند القوميين اليوم بأهمية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي كتيار عريض يمكنه أن يمتد ويخترق كثيراً من الموانع والعوائق القطرية الكابحة للتفاعل والتعاون والتكامل، ليس بين العروبيين وحسب، بل بين كافة النخب العربية المؤثرة والفاعلة في مجتمعاتها على مختلف اتجاهاتها العقائدية والسياسية.

قد يكون صحيحاً أن طرح القضية الديمقراطية ترافق مع زمن الانتكاس والتراجع في الوطن العربي، لكنه كان أيضاً خلاصة لتجربة غنية بالدروس بالنسبة إلى الوحدويين، تعكس ضرورة ملحة لمقاربة التجربة العربية المعاصرة برؤية نقدية تتجاوز منطق رد الفعل. والجديد في هذا الطرح أنه منطق جامع موحّد للقوميين مع غيرهم من المتضررين من أنظمة الاستبداد، بل هو طرح يفتح المجال واسعاً

(٥٣) انظر: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

أمام «التكامل بين الوطنيات» الذي يبقى فارغاً ما لم يستند إلى تفهم كامل لواقع التعدد والتنوع داخل الإطار العربي الواحد. فالتعدد والتنوع، بالإضافة إلى الحوار والمشاركة والاختلاف والمساءلة، هي أبرز خصائص المجتمع الديمقراطي الحديث. والواقع أن مصلحة الوحدويين العرب أصبحت بلا جدال في قلب المشروع الديمقراطي، وفي الوقت نفسه لا خيار للديمقراطيين العرب إلا أن يكونوا وحدويين بطبيعة الحال. فما من نظام قطري إلا ويمتلك قدرة على احتواء وقمع كل تحرك ديمقراطي داخل حدوده، إلا أن القدرة القمعية تبدو أكثر صعوبة على مستوى قومي. وقس على ذلك حضور المثقف والثقافة التي لا يمكن خنقها على مستوى قومي، الأمر الذي يؤسس لعلاقة جدلية بين دائرتين لطالما كان بينهما تنافر، ويطرح بالتالي معادلة جديدة تقول إنه طالما بقي العمل الوحدوي خارج المسار الديمقراطي، وطالما بقيت الديمقراطية خارج العمل الوحدوي، فسوف تبقى الأمة تعيد إنتاج أزمتها، وسوف يبقى القهر والاستبداد والتخلف أكبر حليف للتجزئة، وستبقى التجزئة أكبر منتج للظلم والتسلط.

ورغم إن الديمقراطية بالمفهوم الغربي الليبرالي قد لا تكون نزيهة تماماً في مجتمع متخلف، إلا أنها مع ذلك ضرورة وطنية وضرورة قومية، كما يرى محمد عابد الجابري، لأنه ليس هناك وسيلة لتحقيق الوحدة العربية غير طريقين: طريق القوة، وطريق الإرادة الحرة. وإذا كان طريق القوة معروف، وهو الجيش، فإن طريق الإرادة الحرة معروف كذلك، إنه التعبير الديمقراطي الحر من خلال المؤسسات التي يمارس فيها هذا التعبير[٥٤]. والواقع إن الخيار الديمقراطي كسب المعركة نظرياً، فقد بات من المسلّم به لدى كتّاب ومنظّري الاتجاه القومي الجديد بعد تردد طويل، ضرورة إدماج الأطروحة الديمقراطية في صلب الفكر القومي العربي. فقد أدى ارتباط هذا الفكر بأنظمة الحزب الواحد إلى أضرار بالغة، ووفر لخصوم الوحدة مادة خصبة لمحاربتها، وأبعد عنها شرائح اجتماعية وشعبية كبيرة. وإذا كانت الأطروحة الديمقراطية قد ازدادت وتيرتها في الخطاب الوحدوي المعاصر إلى حد جعلها لا تقل أهمية عن مطلب الوحدة ذاته، بحيث أصبحت المحتوى والمناخ الذي يساعد على قيامها واستمرارها وحمايتها بعد أن تقوم[٥٥]،

(٥٤) الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٥٥) عبد الرحمن منيف، «القومية والهوية والثورة العربية،» ورقة قدمت إلى: **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٦.

فإن المراجعات الأكثر حداثة ذهبت أبعد من ذلك، إذ اعتبرت أي مشروع وحدوي بمثابة تعاقد جديد يتم عن طريق التراضي بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى. إن دولة الوحدة العربية المستقبلية لم تعد استعادة لصورة تاريخية مضت، إنها مشهد جديد وتجربة معاصرة لا يماثلها مشهد، لا تحاكي الماضي، بل تتطلع نحو المستقبل لتأسيس عقد اجتماعي جديد.

هذه القراءة الجديدة في أدبيات الفكر القومي الحديث تتجه نحو إعادة تحليل ثنائية القومي/القطري، على نحو ما فعل محمد عابد الجابري وغسان سلامة ومحمد جابر الانصاري وسعد الدين ابراهيم ومحمد عبد الباقي الهرماسي وخلدون حسن النقيب وعبد الإله بلقزيز، فضلاً على العديد من الدراسات التي صدرت في الدوريات العربية في العقد الأخير[٥٦]، وكلها تتناول بكثير من الجرأة السياق السياسي والتاريخي الذي نشأت فيه الدولة الوطنية العربية، مؤسسة لعلاقة لا تلتغي فيها الماهوية الحدية لطرفيها (القطري/القومي)، على حد تعبير بلقزيز، إلى حد يدعونا إلى التفكير المعقلن، بحيث نفكر في وحدة قومية لا يكون معناها الوحيد والحصري هو الإلغاء السياسي والكياني للدول المسماة قطرية، مثلما نستطيع أن نفكر في الكيان القطري بوصفه وحدة تكوينية انتقالية نحو كيانية أعلى وأوسع، تكون كونفدرالية في الشكل وديمقراطية طوعية وتوافقية في المضمون، وذلك بعد سقوط أحلام النموذج البسماركي في الوحدة حتى في صيغتها الفدرالية[٥٧]، معتبراً أن الصراع المفتوح ضد الكيانية القطرية لن يكون في النهاية سوى صراع العرب ضد العرب، بل صراع العرب ضد وحدتهم.

يمكن القول إن الديمقراطية في الوطن العربي كسبت أنصاراً جدداً أيضاً،

---

(٥٦) انظر: عبد الإله بلقزيز، **من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣)؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وكمال عبد اللطيف وغيرهم. . .

(٥٧) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

فقد أدت مراجعات أطراف عديدة من الإسلاميين إلى تراجعات مهمة عن مواقف سلبية تجاهها، وهذه المراجعات أكسبتها المزيد من الحيوية، الأمر الذي يدفع بقوّة نحو تحويل الديمقراطية من قضية مؤجلة إلى أولوية من أولويات العمل القومي. ولعل ما يدعم هذه الخلاصة تلك المقارنة التي تتضمن مفارقة دالة، فقد ارتبط مشروع الوحدة الأوروبية منذ تأسيسه بالقيم والمؤسسات الديمقراطية التي ترسّخت وتجذرت في المجتمعات التي حملت لواء الدعوة الأولى إلى السوق الأوروبية المشتركة. وهكذا في النموذج الأوروبي، تحالفت الوحدة مع الديمقراطية، بل كانت الديمقراطية معبراً إلى الوحدة، فكان النجاح نصيب التجربة. وها هي أوروبا تتقدم إلى عصر ما بعد الأمة. إذاً نحن أمام درس جديد وهو أن احتمالات الوحدة تتزايد طردياً في ظل الأنظمة الديمقراطية، كما إنها تتناقص عكسياً في ظل الأنظمة المغلقة والاستبدادية بما يعيدها إلى ولاءات ما قبل الأمة.

٣ ـ الإسلام والعروبة والعلمانية

ربما تكون المراجعات قد تناولت هذه القضايا مبكراً، وهي بالفعل أسالت حبراً غزيراً بين القوميين أنفسهم وبينهم وبين الاتجاهات الأيديولوجية الأخرى في الوطن العربي. وقضية الفصل والقطع بين العروبة والإسلام لم تكن خاصية الفكر القومي الكلاسيكي حصراً، بل إن الإحيائية الإسلامية بكافة تمظهراتها الحركية المعاصرة ذهبت هذا المذهب معتبرة العروبة نوعاً من العصبية الجاهلية.

ولسنا في هذا الصدد نريد استعادة عناصر اشتغال ذلك السجال، الذي سبق وعالجنا بعض عوارضه في فقرات سابقة من هذا البحث، إلا أن ما نريد الإشارة إليه هو تلك القراءات الجديدة والنقدية التي بدأت تطرح نفسها بإلحاح في أدبيات الفكر القومي الجديد، مقدمة منظومة تحليلية مختلفة تعي العلاقة كما هي تاريخياً وموضوعياً، لا بحسبانها وعياً أيديولوجياً مزيفاً.

وإذا كانت اللحظة التأسيسية لفكرة العروبة السياسية جاءت كرد فعل على محاولات التتريك والاستعلائية القومية داخل الدولة العثمانية، فإن تبلور الوعي القومي العربي لم يكن في أي لحظة في علاقة تضاد مع الإسلام، وما شهدنا مزاحمة أو تنافساً بينهما على الرغم من أن أوروبا الاستعمارية حينها كانت تتهيأ لوراثة «الخلافة الإسلامية» العثمانية، لكن ما شهدناه هو نوع آخر من المزاحمة تدور حول أي «آخر» نقاومه أولاً، الأوروبي أم التركي؟، وبالتالي أي السلاحين

يجب أن نحرك في البداية: سلاح العروبة أم سلاح الإسلام؟ فالثنائية إذاً، وفقاً لتحليل محمد عابد الجابري[٥٨]، لم تكن على صعيد الهوية، والتقابل لم يكن تقابلاً ماهوياً، بل كانت على مستوى الأداة التي ينبغي تحريكها للدفاع عن الهوية وحمايتها. في المقابل، فإن هذه الإشكالية لم تكن مطروحة في المغرب العربي، إذ لم تكن هناك أية ثنائية، لأن «الآخر» كان واحداً، وهو الأوروبي، وليس غيره، وكان من جملة استهدافه تنصير «الأهالي»، مركزاً على البربر منهم، لذلك جاء رد الفعل الوطني مزدوجاً: إسلامياً ضد التنصير والتبشير، وعربياً ضد السياسة البربرية. وإذا أضفنا إلى هذا خلو المغرب العربي من التعددية على صعيد الدين، أدركنا كيف أصبحت العروبة والإسلام في المغرب يحيلان إلى شيء واحد هو الهوية الوطنية.

إلى ماذا يفضي هذا التحليل السوسيوتاريخي الذي ذهب إليه العديد من المفكرين العرب في مراجعاتهم القومية الجديدة[٥٩]؟ إنه يؤول بلا شك إلى تفكيك تلك الإشكالية الثنائية بحسبانها حالة خاصة وظرفية مرتبطة بمثنوية «الآخر» بالنسبة إلى المشرق العربي، ولم تكن نابعة من تمزق على صعيد الهوية القومية. وقد كان من ثمار ذلك أن المجال السياسي المغاربي، كما يلاحظ بلقزيز، لم يشهد ظاهرة الأحزاب القومية إلا لماماً، على الرغم من ثقل وقوة الفكرة القومية العربية في الحياة السياسية والثقافية، والسبب أن الفكرة العربية لم تتمذهب أو تتحول إلى عنوان لفريق دون غيره، مقابل الفكرة الإسلامية مثلاً، بل ظلت هذه الفكرة تعني الماهية أولاً، والرأسمال الجماعي الذي يتقاسمه الجميع: أفراداً وأحزاباً، ثانياً. . .

يفضي هذا التحليل على المستوى السوسيومعرفي أيضاً إلى المزيد من الضبط في جهاز المفاهيم المستخدم أيديولوجياً وسجالياً، ذلك أن التشديد على التلازم العضوي، والعلاقة الجدلية بين العروبة والإسلام، لا يذهب إلى مطابقة معنى ومجال الأمة العربية على معنى ومجال الأمة الإسلامية، لأن القومي حقيقة سوسيولوجية وثقافية وتكوين تاريخي وحضاري، فيما الإسلام عقيدة جامعة ومنظومة أيديولوجية فوق القوميات وتحتويها، لأنها أوسع فضاء منها، وبالتالي فإن مفهوم الأمة الإسلامية ينتمي إلى القاموس الروحي والأيديولوجي بقدر ما

---

(٥٨) محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام. . . والغرب**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٧. قضايا الفكر العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٥٩) انظر أيضاً في الاتجاه نفسه: بلقزيز، المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

ينتمي مفهوم القومية إلى القاموس السياسي والسوسيولوجي[٦٠].

لا تثير هذه المقاربة الجديدة، رغم تشديدها على الترابط العضوي بين الإسلام والعروبة، تساؤلات كثيرة عن موقع العرب غير المسلمين في قومية يمثل الإسلام فيها الروح والجوهر، إلا بالقدر الذي يغيب فيه أي شكل من أشكال العلمنة على مستوى التطبيق والممارسة. وقد أثار هذا الموضوع كثيراً من الجدل والسجال منذ لحظة التأسيس، فالعروبة النهضوية العلمانية قطعت مع الإسلام، والعروبة الجديدة الحضارية لازمته وانجدلت به وتصالحت أو تكاد مع العلمانية، وإن بصيغ مختلفة ومخففة، والمراجعات في هذا الموضوع ما تزال حذرة ومرتبكة وانقسامية، على أن القراءات والمحاولات الجادة التي تشهدها ساحة الفكر العربي لتطوير كتلة المفاهيم الحديثة الخاصة بالدولة والمجتمع والقانون والسيادة والتشريع، استناداً إلى البيئة العربية والإسلامية المعاصرة، أخذت تثمر، وإن كانت ما تزال في بداياتها.

خلاصة القول، إننا أمام إرهاصات جديدة بكل معنى الكلمة، تؤسس لانطلاقة الاتجاه القومي العربي الجديد الذي ينحو إلى إبراز التداخل الكبير بين الرأسمال الرمزي الثقافي والرأسمال السياسي والرأسمال الاقتصادي، هذا التداخل الذي أصبح اليوم من مسلّمات العلوم الاجتماعية الحديثة. والاتجاه القومي العربي الجديد يقارب الوحدة اليوم مستنداً بذلك إلى مراجعات نقدية جادة، خففت كثيراً من المحمول الأيديولوجي الذي أثقل كاهلها، وحوّلها من ماهية وجوهر إلى تمذهب وتحزب، يمتلك منظّروها الكثير من الحيثيات، وقادتها القليل من الكيفيات؛ كما إن هناك الكثير من النظريات، والقليل من الاستراتيجيات، وما لم نتدارك أزمتنا انطبق علينا المثل الصيني الشائع عن ذاك الغبي الذي تدله على موقع القمر في السماء، فينظر إلى الإصبع؟

(٦٠) ربما من الإنصاف القول إن عصمت سيف الدولة كان أبرز المفكرين القوميين العرب الذين عالجوا هذا الجانب بتميز وعمق. انظر: عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

تعقيـب

محمد عبد الشفيع عيسى

تتمثل المهمة الأساسية للأطراف المختلفة في عملية البحث العلمي، في تحقيق تراكم معرفي يؤدي إلى فهم أفضل للموضوع محل الدراسة. ومن هنا، فإن وظيفة «التعقيب» أو «التحكيم البحثي» أو «المداخلة» ضمن فرق العمل البحثي والمنتديات الفكرية، ليست، في المقام الأول، سعياً إلى مجرد التعليق على البحث الأصلي، وخاصة من خلال «تسقّط» الأخطاء المفترضة، أو «تصيد» الهنات، وإنما تتمثل تلك الوظيفة، كما ينبغي لها أن تكون، في محاولة تقديم نوع من «النص الموازي» الذي يطمح إلى أن يُغْني دراسة القضية المعنية، وإضاءة مناطق معينة منها.

اقتناعاً بذلك، نقدم في هذا «التعقيب» مساهمة في بحث موضوع الورقة العلمية القيّمة المقدمة من الكاتب د. عبد الغني عماد حول: «تطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية»[1].

ونركّز هذه المساهمة التعقيبية في ثلاثة أقسام: يتعلق **الأول** بـ «التطور الفكري للقومية العربية»، و**الثاني** بـ «مساهمة عبد الناصر في مجال الفكرة العربية القومية»، و**الثالث** بـ «مساهمة عبد الناصر في المجال الأيديولوجي القومي»، ونعرضها على التوالي.

---

(١) اعتمدنا بصفة أساسية على: محمد عبد الشفيع عيسى، **نحو نظرية للقومية العربية: محاولة في تجديد الفكر القومي** (بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة، ٢٠٠٦).

المبحث الأول
التطور الفكري للقومية العربية،
أو مراحل تطور الفكرة العربية القومية

مرت الفكرة العربية القومية بعدة مراحل أساسية نتناولها في خطوطها العريضة، وبصورة مجملة إلى حدّ كبير، على النحو المتسلسل التالي:

أولاً: مرحلة ظهور الفكرة العربية القومية

ظهرت في **المرحلة الأولى** الفكرة «العربية» القومية مختلطة وملتبسة بغيرها من الأفكار الاجتماعية والسياسية، وذلك في سياق النهضة الفكرية العامة التي انبعثت في إطار «النهضة» الاجتماعية والسياسية، ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر، ضمْن ما أسماه ألبرت حوراني «العصر الليبرالي»، وأطلق عليها البعض الآخر «عصر النهضة». واستمرت هذه المرحلة حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريباً.

وقد بدأ ظهور الفكرة «العربية» العامة في القرن التاسع عشر في منطقة المشرق العربي، وفي «الشام» بالمعنى التاريخي الواسع تحديداً، وذلك انطلاقاً من جبهة سورية ـ لبنان، وفلسطين، مستهدفة إثارة الوعي بوجود جماعة معينة ذات مقومات خاصة بها تاريخياً ولغوياً.

ولقد كانت الفكرة العربية في تلك المرحلة مبثوثة في ثنايا مشروعات وإنجازات «النهضة» المتنوعة، وأبرزها:

١ ـ **المشروع الوطني المبكر** بانعكاساته المتفاوتة في كل من مصر والشام بما فيه لبنان (ظاهر العمر)، وعلى امتداد المغرب الكبير بما فيه تونس (خير الدين التونسي).

وفي ما يتعلق بمصر والشام نشير، بصفة أساسية، إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة للنزوع الوطني المبكر، وأثرها مثلاً في حملة إبراهيم باشا (نجل محمد علي) في الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠). وقد استخدم إبراهيم باشا الرمزية «العربية» في مخاطبة الأهالي لأسباب سياسية مفهومة، ذات طابع «براغماتي»، ولكن كان لها أثرها الجدلي من ناحية أخرى في بث بذور الوعي العربي في المشرق.

ولا ننسى أيضاً في مجال تحديد اتجاهات التأثير المنبعثة من مصر، كانعكاس مباشر أو غير مباشر للنزوع الوطني المبكر وغير المتبلور في عدد من جوانبه، مثل حركة علي بك الكبير (أواخر القرن الثامن عشر)، كما نذكر الآثار الممتدة لدولة محمد علي، ثم

الدور الفكري لرفاعة رافع الطهطاوي، وإنشائه لمدرسة الألسن عام ١٨٣٥ التي انتمى إليها ٧٢ طالباً في ما بين عامي ١٨٣٦ و١٨٣٧، واشتهر من بين بينهم ٤٠ متخرجاً.

هذا، وقد عمل عدد من دعاة المشروع الوطني المبكر على اقتفاء أثر الثورة الفرنسية، كتجسيد لأفكار النهضة الأوروبية، ونموذج التطور السياسي الغربي. ويندرج ضمنهم المنادون بأفكار الحرية، والعدالة الإنسانية، والإخاء والمساواة، وتحرير التفكير الإنساني من غوائل المذهبية الدينية الضيقة، بالإضافة إلى الداعين إلى نوع من التفكير العلمي. ونشير هنا على سبيل المثال إلى فرنسيس المراش (١٨٣٦ ـ ١٨٧٣).

٢ ـ **الدعوة الإسلامية**، وقد أخذت هذه الدعوة صوراً عديدة في المرحلة محل البحث، تتحدد في اثنتين أساسيتين: **أولاهما** الدعوة ذات المنبع السلفي، وتمثلت خاصة في الحركات الثلاث: الوهابية والمهدية والسنوسية. و**ثانيتهما** الدعوة إلى رابطة أو «جامعة» إسلامية عامة، تبلورت إلى حد كبير في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مرتبطة بأسماء بارزة اختلف مؤرخو الفكر العربي المعاصر في تحديد طبيعة ومصير مساهماتها، وخاصة الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي الذي تفرّد بدعوته الصريحة إلى العروبة[٢].

٣ ـ **حركة بعث اللغة العربية والأدب العربي** في منطقة الشام، ومن مظاهرها:

أ ـ إنشاء «جمعية الآداب والعلوم» في بيروت عام ١٨٤٧ التي أسهم فيها بعض الأدباء المسيحيين، ومنهم الشيخ ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني، بالإضافة إلى بعض الأمريكيين المقيمين.

ب ـ إنشاء اليسوعيين في بيروت «الجمعية السورية» عام ١٨٦٨، ومن أعلامها سليم البستاني.

وتمثلت الفكرة العربية المبثوثة في عدد من ثنايا هذه الروافد بصفة أساسية

---

(٢) انظر مثلاً: أحمد التريكي، «الدين والقومية،» ورقة قدمت إلى: أعمال الندوة العلمية حول الكتاب الأخضر المعقودة في بنغازي، ١ ـ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٧ و٢٨٠ ـ ٢٨١، ومحمد عمارة، «الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٤٥ ـ ١٧١.

علماً بأن ساطع الحصري اعتمد على نصوص للأفغاني باللغة الفارسية، ليذكر أن الأفغاني ـ على عكس ما هو شائع ـ لم يكن من دعاة الجامعة الإسلامية بالمعنى المتداول، وإنما من دعاة «مبدأ القوميات».

في الاهتمام العام بجماعة متميزة، لغوياً وجغرافياً، وإلى حدّ معين تاريخياً، وربما كجنس غالب كذلك، أو كجماعة ظاهرة للعيان أو قابلة لأن تكون كذلك، وهي الجماعة العربية، وأولى خصائصها هي وحدة اللغة (ومن ثم الأدب). أما الجغرافيا، فاختلطت بفكرة الجنس وتاريخ فيضان الهجرة العربية الرئيسية والدعوة الإسلامية، حيث تم التركيز على الحجاز والشام باعتبارهما يمثلان النطاق الجغرافي الرئيسي لما سمّاه البعض، مثل محمد عزة دروزة، بالجنس العربي، وارتبطت لحمة الجماعة البشرية فيها بتاريخ العرب قبل الإسلام وبعده.

ويمكن على سبيل الإجمال تحديد خصائص «الفكرة العربية» في المرحلة الأولى محل البحث هنا على النحو التالي:

١ ـ إنها «فكرة». فهي، إذن، لا تمثل فكراً متكاملاً، وليست نظرية أو مذهباً، وهي بالأحرى ليست أيديولوجيا.

٢ ـ ثم إنها فكرة عامة، إذ لم يقصد بها محتوى معين، سياسي أو اجتماعي، أو مذهب فكري معين، فقد وقفت عند إدراك الحدود الخارجية للجماعة البشرية العربية، إدراكاً عاماً غامضاً مع ذلك، ومختلطاً بغيره، ومن ثم مبثوثاً ضمن إطارات فكرية وسياسية غير ملتزمة بالضرورة بالعروبة ذاتها كمبدأ أساسي في حد ذاته ومجسد للمفهوم القومي العام. . . (إطارات إسلامية، وطنية. . . إلخ).

٣ ـ ثم إنها ليست فكرة شاملة للنخبة السياسية العربية ككل، وإنما لقطاع معين منها فقط.

ثانياً: مرحلة الفكرة العربية السياسية

المرحلة الثانية في تطور الفكرة العربية هي مرحلة «الفكرة العربية السياسية»، التي شهدت انفصال الفكرة العربية العامة نسبياً عن غيرها من الأفكار، فخرجت من «البيضة» فرخاً بازغاً، ومن الشرنقة كائناً مستوياً له ملامح محددة، لا تقف عند الحدود الخارجية للجماعة البشرية، ولكن تتعداها إلى محتواها الداخلي بالذات، وإن ظلت فكرة تنتمي إلى قطاع معين، وربما ضئيل، من النخبة.

وتمتد هذه المرحلة منذ أواخر القرن التاسع عشر (التي يمكن تحديد بدايتها الزمنية بعام ١٨٧٥) حتى عام ١٩٢٠، أي نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً، ولكننا سنتناول في إطار المرحلة المذكورة الفترة بين عامي ١٨٧٥ و١٩٠٨ كنقطتين تقريبيتين فقط للبداية والنهاية.

وفي هذه الفترة نجد أن تبلور الفكرة العربية قد اتخذ مظهراً سياسياً، فتحولت من فكرة عامة إلى فكرة سياسية. وأما محتوى هذه الفكرة السياسية فهو التحرر القومي للجماعة البشرية العربية في موطنها الظاهر حينئذ: «الحجاز والشام». . وذلك من خلال تأكيد أهمية انتزاع حقوق سياسية محددة للجماعة المذكورة، وذلك في إطار عدة متغيّرات أساسية: **أولها** ما يسمى «عصر التنظيمات العثماني» ضمن محاولة بناء دولة مركزية على النمط الغربي الحديث. و**ثانيها** انبعاث مبدأ القوميات الذي كان من بين أهم نتائجه انفصال بلدان منطقة البلقان وأوروبا الشرقية بصورة متتالية ـ عملياً وقانونياً ـ عن الدولة العثمانية. والمتغيّر **الثالث** هو تصاعد حركة الاستعمار الأوروبي الذي أخذ يسيطر بالفعل على العديد من الممتلكات السابقة للدولة العثمانية، حتى لم يبق تحت السيطرة المركزية لهذه الدولة في أوائل القرن العشرين سوى البلدان العربية المشرقية (بالإضافة إلى ليبيا حتى عام ١٩١١). وكانت النزعة المركزية في الدولة العثمانية قد تلاقت مع سعي محموم متواصل، وإن كان غير ملحوظ في البداية، لإضفاء الطابع القومي التركي على تلك الدولة المتعددة القوميات.

ويلاحظ أن الفترة المذكورة قد واكبت إصدار الدستور التركي لأول مرة على يد السلطان عبد الحميد في سنة ١٨٧٦، ثم إلغاءه في السنة التالية، ومحاولة السلطان تدعيم ونشر فكرة الجامعة الإسلامية، ربما كبديل للإصلاح السياسي والدستوري و«التنظيماتي» للدولة، وللحيلولة دون استمرار عهد التنظيمات الذي بدأ مع ولاية السلطان محمود.

وقد شهدت فترة السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، رغم حكمه الاستبدادي وغير الدستوري، استمرار جوهر «التنظيمات» القائم على استحداث بناء مركزي وتحديثي للدولة العثمانية. وربما كان الدافع من وراء ذلك هو الحيلولة دون الانهيار النهائي للدولة مع الانفصال التدريجي لمعظم المناطق التابعة لها. . . فقد كانت اليونان قد استقلت بعد حرب المورة عام ١٨٢٣، كما كانت انفصلت المنطقة المجرية التابعة للدولة، والأفلاق والبغدان (رومانيا حالياً). أما بلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجزيرة كريت، ومصر محمد علي؛ هذه البلدان الأربعة، فقد كانت حصلت على الاستقلال الذاتي في إطار الرابطة المعنوية للسلطنة.

كما كانت بريطانيا وفرنسا قد أخضعتا ساحل الخليج وساحل عُمان وعدن وتونس والجزائر، كما غزت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١، وخضعت مراكش منذ عام ١٩١٣ لنفوذ فرنسي ـ ألماني.

وبذلك لم يبق في قبضة الدولة الآخذة في التمركز على نوع من النمط الحداثي، حول مشروع إعادة بناء الدولة ذات البنية الاستبدادية إلى حدّ كبير، سوى شبه الجزيرة العربية (الحجاز ونجد واليمن باستثناء المناطق الجبلية التي ظل يسيطر عليها أئمة الزيدية)؛ وكذلك العراق، وما يمكن أن يسمى الشام بالمعنى الواسع، ويضم البلدان الحالية: سورية ولبنان والأردن وفلسطين. كل ذلك بالإضافة إلى ليبيا حتى عام ١٩١١.

وقد قامت دولة السلطان عبد الحميد أصلا على نوع من «التركيبة» المتعددة الأقوام (في مقدمتها أقوام العرب والأكراد والشركس والأرمن... إلخ)، والأديان والمذاهب الدينية المختلفة كذلك (في إطار «نظام الملة»)، حيث كانت تطبق قوانين الأحوال الشخصية لكل ملة في كل منطقة وفق دينها ومذهبها، أي على الأساس «الشخصي»، وليس على الأساس «الإقليمي»).

وفي ظل هذه التركيبة المتعددة الأطياف، القومية والمذهبية، وفي إطار غلبة العنصر التركي، تّم إغفال الوزن النسبي لعرب الشام والعراق وشبه الجزيرة في السياسة والإدارة، بما يتناسب مع عددهم الذي تجاوز ثلث سكان الدولة التركية (بل وكان لليهود ـ كما ذكر البعض حينئذ ـ أكثر مما للعرب في بعض أجهزة الإدارة والتعليم) ـ هذا على المستوى السياسي ـ الإداري.

أما على المستوى الثقافي، فقد كانت اللغة التركية هي لغة الإدارة والتعليم، ومن ثم كان تعيين الموظفين مشروطاً بإتقان اللغة التركية، وكانت العربية في البلاد العربية نفسها لغة ثانية، بل وكان تدريسها يتم بالتركية..!

ومن جهة ثالثة، كانت الدولة التركية تحكم قبضتها كقوة احتلال في تلك المناطق التي تحكمها حكماً مباشراً (الشام والعراق والحجاز وجزء من اليمن وليبيا حتى عام ١٩١١ كما أشرنا)، حيث كانت توجد قوة عسكرية تركية في كل منطقة لتحمي الوجود العثماني، وقوة شرطة تركية، بالإضافة إلى أن الموظفين الذين من أصل تركي كانوا يشغلون أهم المناصب الرئيسية في كافة المرافق من بريد وبرق ومنافع عامة... إلخ.

وفي مواجهة هذا الواقع، أخذت تتبلور في المشرق العربي، الخاضع خضوعاً مباشراً لاحتلال الأتراك، حركة للتحرر «القومي» نابعة من كراهية تحكم «العنصر» التركي.

ولكي نفهم طبيعة هذه الحركة، نشير إلى الإطار العام الذي نمت من

خلاله، إطار التحرر «القومي ـ الوطني» في المشرق العربي ضمن الدولة العثمانية الجامعة. فقد نمت داخل هذا الإطار عدة نزعات تدور حول «الفكرة الإسلامية» من زوايا متباينة، وربما متعارضة، وأهم هذه النزعات:

أ ـ النزعة الطائفية المستمدة من فسيفساء النظام المليّ نفسه[٣].

ب ـ النزعة الإسلامية الشاملة، وتمثلت سياسياً في التمسك بالوحدة المركزية لدولة الخلافة الإسلامية، بدعوى مواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية المحدقة بالمسلمين، وتمثل ذلك في الكتابات المبكرة للشيخ رشيد رضا في أوائل عهده بالعمل الفكري والسياسي، وكذا الأمير شكيب إرسلان.

ج ـ نزعة الإصلاح السياسي في الإطار العثماني، أي مع التمسّك ببقاء الدولة العثمانية، ولكن على أن تكون متوازنة الأقوام، وهذه هي النزعة التي انضوت تحتها ما أسميناها «الفكرة السياسية العربية» في بداياتها الأولى.

وهكذا، فإن الفكرة العربية العامة كسمة لتطور الفكرة العربية في المرحلة الأولى، تحولت إلى الفكرة السياسية العربية العامة في المرحلة الثانية.

وفي ضوء ذلك، فقد عبّرت الفكرة السياسية العربية في بداياتها عن ميل ضمني إلى قدر معين من اللامركزية بما تتضمنه من الدعوة إلى مقاومة ظلم الأتراك، وتحكمهم الإداري والسياسي والثقافي واللغوي والاقتصادي ـ الضريبي أساساً، وذلك من خلال نشاط سياسي وفكري، محدود في البداية، ولكنه واضح ومستمر نسبياً، حتى عام ١٩٠٨، وكانت أهم معاقله ما يلي:

أ ـ **بيروت**: أنشئت الجبهة السورية عام ١٨٧٥، وجمعية حقوق الملة السورية عام ١٨٨١.

ب ـ **دمشق**: أنشئت «الجمعية الخيرية» للشيخ طاهر الجزائري، وانبعثت منها جمعية النهضة الوطنية عام ١٩٠٦.

ج ـ **باريس**: أسست جمعية «رابطة الوطن العربي» التي أنشأها نجيب عازوري عام ١٩٠٤، و«جمعية الوطن العربي» التي أنشأها خير الدين عبد الله عام ١٩٠٥.

---

(٣) كمال صالح أبو جابر، «القومية والوحدة: نحو مفهوم جديد للوحدة العربية،» **الفكر العربي**، السنة ١١، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ١٥٥ ـ ١٧٠.

د ـ **القاهرة**: أسست «جمعية الشورى العثمانية»، من المهاجرين الشوام في مصر، وذلك قبيل عام ١٩٠٨[٤].

ثالثاً: مرحلة تبلور الفكرة السياسية العربية المحددة

المرحلة الثالثة في تطور الفكرة العربية هي مرحلة تبلور ما يمكن أن نطلق عليه «الفكرة السياسية العربية المحّددة». وتمثل هذه الفكرة «جنين» أو «بذرة» المشروع الأيديولوجي القومي. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين فرعيتين:

١ ـ **الفترة الأولى**: فترة تشديد الدعوة الصريحة إلى اللامركزية الإدارية والاستقلال الذاتي (١٩٠٨ ـ ١٩١٣):

فلقد اشتد ساعد حركة التحرر الوطني ـ القومي في مواجهة الأتراك ـ المسلمين، شأنهم شأن العرب فى معظمهم ـ بفعل تصاعد سياسة التتريك السياسي والإداري واللغوي عقب تولي «جماعة الاتحاد والترقي» بعد إعادة إصدار الدستور ١٩٠٨ ونجاحهم في الانتخابات التشريعية.

وفي مواجهة دعوة جماعة الاتحاد والترقي إلى دمج الدول العربية المشرقية دمجاً كاملاً في الدولة العثمانية، وما ارتآه بعض المثقفين العرب البارزين حينذاك على أنه «ازدراء» لـ «العنصر» العربي، والاستعلاء بـ «العنصر» التركي إلى حد الاستهانة بالرموز التاريخية الإسلامية؛ في مواجهة ذلك تصاعدت الدعوة إلى التحرر تحرراً كاملاً، ومن ثم ضعفت كل من الدعوة الطائفية (التي كانت تأمل من ترهل النظام الملي العثماني أن تعطى الطوائف صلاحيات أوسع)، والدعوة إلى «المركزية» الإسلامية ـ العثمانية.

وتحول أهم دعاة هذه «المركزية» الأخيرة أنفسهم إلى الدعوة إلى الاستقلال الذاتي أو اللامركزية مع مرور الوقت. . . (مثل الشيخ رشيد رضا، وكان قد ظل على «مركزيته» حتى بعد مذبحة جمال باشا في سورية (١٩١٥ ـ ١٩١٦)).

وبذلك أخذ ساعد الفكرة السياسية العربية يشتد أكثر فأكثر، وبدأت تعطي اللامركزية أو الاستقلال الذاتي صيغة مطلبية محددة تتمثل خاصة في:

---

(٤) محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة: إنبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ٩٤ ـ ١٠٤.

أ ـ زيادة نصيب العرب في المجلس النيابي للدولة العثمانية وفي الوظائف الإدارية.

ب ـ جعل اللغة العربية اللغة الرسمية ولغة التعليم الأولى في المناطق ذات الأغلبية العربية من الدولة.

ج ـ جعل التجنيد الإجباري للشبان ـ في الشام تحديداً ـ قاصراً على الخدمة في المناطق القريبة من محال إقامتهم، وكانت الدولة تقذف بهم في مناطق التمرد المشتعلة: من جبال عسير إلى البلقان.

د ـ اللامركزية الإدارية في الدولة.

وكانت أهم مظاهر التطور في بناء وتنظيم تلك الدعوة المتصاعدة إلى صيغة «اللامركزية»، مما هيأ للتقدم بعد ذلك نحو الصيغة الاستقلالية الكاملة، ما يلي:

أ ـ إنشاء حزب اللامركزية الإدارية العثماني (من بين المثقفين والقادة السياسيين الشوام في مصر) في أواخر عام ١٩١٢.

ب ـ عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣ بالتنسيق مع «حزب اللامركزية».

ج ـ الجماعات السرية: وقد نشأت أساساً ـ في إطار العمل السري المكتوم ـ من بعد وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة وحتى «ثورة ١٩١٦» في الحجاز والشام. وأهم هذه الجمعيات:

ـ الجمعية القحطانية (١٩٠٩).

ـ حزب العهد (عزيز المصري ١٩١٣).

ـ جمعية العربية الفتاة (١٩١٦).

ـ جمعية الجامعة العربية (للشيخ رشيد رضا ـ بعد أن يئس من إمكان دوام اتحاد العرب والترك)، كما يقول محمد عزة دروزة[٥].

٢ ـ **الفترة الثانية**: هي فترة الدعوة إلى التحرر (الوطني أو القومي) العربي الكامل والناجز (١٩١٣ ـ ١٩٢٠):

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٠ ـ ٤٦٠.

وقد خطت الجمعيات السرية بالذات خطوة واسعة في سبيل بلورة الفكرة السياسية العربية، كفكرة تحررية، في الشام والعراق، وذلك بالانتقال من دعوة اللامركزية الإدارية إلى الاستقلال السياسي الكامل عن الدولة العثمانية. واتصل بعض رجالات الجمعيات في بريطانيا، الخصم السياسي الرئيسي لتركيا في المنطقة، وجرى اتصال متبادل بين الجمعيات وشريف مكة، الشريف حسين، ودفعه طموحه السياسي وظروف المنطقة إلى التفكير في ثورة عامة في الحجاز ضد الأتراك بمعونة بريطانيا، وأن تنتقل إلى الشام بعد ذلك، بهدف الحصول على الاستقلال. وهكذا كانت تفاعلات (الثورة العربية الكبرى) لعام ١٩١٦ واتصالاتها مع الجمعيات السرية في الشام والعراق هي التي دشنت انتقال الفكرة السياسية العربية إلى كونها بذرة للمشروع الأيديولوجي القومي، أو بداياته المبكرة. ودخلت هذه البذرة مرحلة «كمون» نسبي بالطبع، أي «توقف نشاطها الاستنباتي» إلى حدّ معين، وذلك في فترة ما بين الحربين العالميتين.

رابعاً: مرحلة «التوقف النسبي للنمو» (ما بين الحربين العالميتين)

في **المرحلة الرابعة** دخلت البذرة الأيديولوجية للقومية العربية مرحلة «الكمون» أو «توقف النشاط الاستنباتي» طوال فترة ما بين الحربين العالميتين، بل وحتى نهاية العالمية الثانية، أي منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٥، ولربع قرن تقريباً.

خامساً: مرحلة بروز المشروع الأيديولوجي العربي القومي

استغرقت **المرحلة الخامسة** من مراحل تطور الفكرة العربية فترة زمنية قصيرة، إذ تمتد ـ بحسب تحليلنا ـ من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢، وخاصة حتى عام ١٩٥٦ ـ تاريخ وقوع العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الصهيوني الإسرائيلي) أو ما يسمى في الغرب بحرب السويس.

وقد برزت القومية العربية في تلك الفترة لأول مرة مشروعاً أيديولوجياً حقيقياً، كمرحلة انتقالية بين «الفكرة السياسية العربية المحددة» وتبلورها كأيديولوجيا مكتملة أو عقيدة سياسية تتبناها الحركة القومية العربية، حركة للتحرر العربي سياسياً، ثم اجتماعياً.

إن الانبعاث الحقيقي للأيديولوجية القومية ـ كمشروع أوّلي ـ إنما حدث في خواتيم وغداة الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار بروز عدد من المتغيرات، من بينها:

١ ـ حصول سورية ولبنان على استقلالهما (الاسمي والشكلي... نعم) ـ عام ١٩٤٤، ومن ثم تهيؤ الساحة السياسية ـ السورية بالذات ـ للتوجه نحو تحقيق نوع من «الوحدة» بين البلدان العربية.

٢ ـ إنشاء جامعة الدول العربية، وربما كان إنشاء هذه الجامعة (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥) تعبيراً عن لقاء توفيقي وسطي بين دعوة الطبقة الوسطى وفئاتها المثقفة إلى الوحدة والحرية والتحرر والانقلاب والثأر... إلخ، وقبول الطبقات التقليدية للاستقلال الشكلي في إطار التعاون التبعي مع بريطانيا وفرنسا (وأمريكا بعد ذلك).

٣ ـ تصاعد المواجهة بين الشعب العربي الفلسطيني وقوى المشروع السياسي الصهيوني، في حلقات متوالية بين الحربين، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى الذروة من خلال حدث «النكبة» عام ١٩٤٨.

٤ ـ انتشار الدعوة الاشتراكية العالمية بقوة أكبر بعد انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وبروز الكتلة الاشتراكية الدولية وما تبعه من تصاعد نشاط الأحزاب الشيوعية والجماعات الماركسية في الوطن العربي والبلدان المستقلة حديثاً بصورة عامة أو ما سمّي بعد ذلك بالعالم الثالث.

٥ ـ تصاعد حركة التحرر الوطني والقومي في بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، سعياً إلى الاستقلال السياسي، مع التطلع إلى نوع من التنمية الاقتصادية، وخاصة من خلال التعاون مع دول الكتلة السوفياتية. وقد تحقق استقلال بلدان آسيا وأفريقيا بالفعل، ومنها البلدان العربية تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت بواكير الحركة التحررية الآسيوية ـ الأفريقية قد برزت في السنوات الأخيرة من هذه الحرب؛ في إطار العمليات العسكرية في شمال أفريقيا وشرق آسيا، بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) والمحور(الألماني الإيطالي الياباني)، وكذا من خلال الصراع بين حكومة فيشي وحكومة ديغول في فرنسا.

وانعكست هذه التطورات على المنطقة العربية مشرقاً ومغرباً. وقد ظهر ذلك في المشرق، وخاصة في سورية ولبنان، بالإضافة إلى حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ في العراق (التي كان ساطع الحصري من مؤيديها)، وما رافقها من مدّ وطني، ثم ما أعقبها من قمع، وما تلا ذلك على كل حال من بروز حركات وأحزاب سياسية

استقلالية في العراق على أساس وطني، مثل الحزب الوطني لكامل الجادرجي.

وأما في المغرب، فقد اندفعت الحركة التحررية بأفقها «الوطني» الحقيقي، وأخذت تبرز هوية جديدة باسم «المغرب العربي»، كما تشكلت، وإنْ في صور متباينة، قوى الحركة «الوطنية» التحررية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، في كل من الجزائر والمغرب الأقصى وتونس وموريتانيا (بالإضافة إلى البؤر التي شرعت في الاعتمال داخل المجتمع العربي الليبي وبعض مؤسساته الفاعلة).

وما بين المشرق والمغرب ـ في مصر وأيضا في السودان ـ كانت الانتفاضة التحررية من الاستعمار البريطاني والقوى المحلية المرتبطة به تتشكل تدريجياً على هيئة حركة ذات طابع شعبي وثوري، طوال الأربعينيات خاصة، وبعد حرب فلسطين بصورة أخص (بما فيها حصار الفالوجا ـ كحدث رمزي مصاحب لانبثاق قيادة أو زعامة قادمة، باسم جمال عبد الناصر). وما لبثت تلك الحركة أن توسلت بأقوى مؤسسة متاحة في ذلك الوقت ـ المؤسسة العسكرية ـ لتطيح بالنظام القديم جملة، على دفعات، ثم تأخذ في ممارسة «الدور» الاجتماعي والعربي، الذي كان «هائماً على وجهه» على صفحات كراسة **فلسفة الثورة** لجمال عبد الناصر عام ١٩٥٣.

وقد دفعت هذه المتغيرات جميعاً إلى الساحة بهوية جديدة هي الهوية المستقلة ذات الطابع التحرري والتوجه العام الوحدوي للبلدان العربية. وأصبح من الممكن في النهاية أن تتطلع القوى العربية الجديدة إلى أداء دور متميز، في إطار «القضايا العربية» للخمسينيات والستينيات: قناة السويس، فلسطين، الجزائر، حلف بغداد، سورية، الوحدة، اليمن.. وغيرها كثير..!

أنماط الاستجابة:

كانت قد ظهرت في أواسط وأواخر الأربعينيات وما بعدها عدة أنماط مختلفة للاستجابة الفكرية والسياسية لتحديات الموقف الباعثة على الدعوة التحررية والوحدوية، وخاصة في المشرق العربي، وهو موطن حضانة الفكرة العربية القومية أصلاً. ونذكر من هذه الأنماط ما يلي:

١ ـ دعوة سورية الكبرى والقومية السورية، التي قادها آنذاك «الحزب القومي السوري».

٢ ـ دعوة الهلال الخصيب: العراق + سورية الكبرى.

٣ ـ «سياسات الشرق الأوسط» (Middle East Politics) للدول الاستعمارية

الأوروبية القديمة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تمثل في تكوين «حلف بغداد».

٤ ـ الدعوة العروبية: «القومية العربية».

ومن هذه الدعوة الأخيرة ـ الدعوة العربية القومية ـ انطبعت صورتان:

١ ـ **صورة فكرية،** تولاها عدد من الكتاب، في مقدمتهم رجل عاش فترة تبلور الفكرة السياسية العربية عبر تطورها في الربع الأول من القرن العشرين، من الدعوة إلى اللامركزية الإدارية في إطار الدولة العثمانية إلى مطلب الاستقلال الكامل عن تركيا، وعمل مستشاراً للحكم الفيصلي في دمشق، ثم رافق فيصل إلى العراق وظل هناك بين الحربين ـ وهو ساطع الحصري (الذي كان يرسل بعض مقالاته إلى مجلة **الرسالة** القاهرية).

وقد ركزت هذه الصورة الفكرية على التنظير لمشروع أيديولوجية جديدة من الأساس، أي من فكرة القومية بالذات. وقدم ساطع الحصري نظريته الرائدة في هذا الإطار على حلقتين:

أ ـ نظرية عامة في القومية، فحواها أن مبدأ القوميات مبدأ فعال يسري على جميع الأمم الحية في العصر الحديث.

ونلاحظ هنا أن الحصري لم يكن قد تطرق إلى الفكرة التي ركّز عليها بعض أعلام الفكر القومي في المرحلة التالية (مثل عبد الله الريماوي) بجعل القومية مبدأ من مبادئ فلسفة عامة للتاريخ، فلقد ركز أساساً على العصر الحديث وعلى فاعلية مبدأ القومية فيه.

ب ـ نظرية خاصة في القومية العربية تقوم على اللغة والتاريخ.

٢ ـ **صورة حركية** تمثلت أساساً في «حزب البعث» و«حركة القوميين العرب». ولم يتم التركيز في هذه الصورة على مبدأ القومية أو القومية العربية، فربما اعتبرتهما من المعطيات، ومن ثم اتجهت إلى بلورة الأيديولوجية القومية نفسها، حول محورين:

أ ـ التركيز على هدف «الوحدة العربية».

ب ـ اتخاذ الوحدة مدخلاً لنوع عام، وربما «غامض» من التغيير: فقد اتخذها البعث في البداية مدخلاً إلى «الحرية»، من خلال شعار «وحدة ـ حرية»، ثم أضاف «الاشتراكية» في أوائل الخمسينيات ـ بينما اتخذتها حركة القوميين العرب مدخلاً إلى التحرر والثأر من الصهيونية (شعار: «وحدة ـ تحرر ـ ثأر»).

سادساً: مرحلة بناء الأيديولوجيا القومية المكتملة

تمتد **المرحلة السادسة** منذ عام ١٩٥٢، وخاصة منذ عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، التي شهدت الهزيمة السياسية للعدوان الثلاثي ومشروع أيزنهاور لـ «ملء الفراغ في الشرق الأوسط» وخطة توسيع حلف بغداد، وحتى عام ١٩٦٧، عام العدوان الصهيوني الإسرائيلي والنكسة العسكرية العربية ـ المصرية ـ الناصرية.

في هذه المرحلة تحول مشروع الأيديولوجية إلى أيديولوجية، في غمار تطلع الحركة التحررية في المشرق العربي ـ من القادة والجمهور ـ إلى إمكان انبثاق حركة تحرر عربي حقيقية شاملة على يد مصر عبد الناصر.

وقد أظهرت ممارسة مصر عبد الناصر إمكانية بروز حركة عربية حقيقية وشاملة، بدءاً من إرهاصات عقْد الخمسينيات من القرن العشرين في معارك المشرق العربي ومصر والجزائر. وتبدت كحركة جذرية في مواجهة كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني إسرائيل (حرب ١٩٥٦)، بل وفي مواجهة أمريكا (مشروع أيزنهاور)، ثم اتخذت لها بعداً صراعياً إيجابياً من خلال القبول بـ «مغامرة» الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، وقبولها بـ «مغامرة» الإمداد العسكري لثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ـ ثورة المليون ونصف مليون شهيد من بين شعب لم يكن يزيد تعداده على ثمانية ملايين نسمة؛ وكان ذلك هو الدافع الرئيسي لمساهمة فرنسا في العدوان الثلاثي ضد مصر إلى جانب بريطانيا والكيان الصهيوني إسرائيل عام ١٩٥٦.

إن تبلور حركة تحرر جذرية على هذا النحو، وعلى صعيد يشمل المشرق ومصر والمغرب، أي على المستوى العربي الشامل، شكّل الأساس السياسي للتبلور الأيديولوجي للفكرة القومية، أو لتبلور الأيديولوجيا القومية العربية. أما الأساس الاجتماعي فهو هو: الطبقة الوسطى، التي تزجّ بطليعتها من البرجوازية الصغيرة المكونة من الإنتلجنسيا، ومن الضباط الوطنيين في الجيش والمكلومين بكارثة ١٩٤٨، لتمارس دفع حركة التحرر إلى أقصى ما يمكن، ولكن دون أن تصل إلى حد الالتحام الحقيقي مع الجماهير الشعبية في حركة ثورية جذرية.

بيد أنه اعتباراً من عام ١٩٦١ قامت القيادة الناصرية بإحداث تحولات اجتماعية جذرية ـ في مصر وسورية ـ ضد بقايا كبار الملاك وضد أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من خلال استكمال «الإصلاح الزراعي» وما يسمى «قوانين التأميمات»؛ وأخذت تنشر أفكاراً أيديولوجية مهمة حول الاشتراكية، وأصدرت ـ

بعد الانفصال وبرغمه، بل وربما بسببه ـ «الميثاق الوطني» عام ١٩٦٢ محملاً بعبارات «الجذرية» في المجال الاقتصادي ـ والاجتماعي.

ورغم أن الأمر قد انتهى بالإنتلجنسيا والنخبة ذات الأصول العسكرية ـ في رأي الكثيرين ـ إلى تأسيس «طبقة جديدة» شكلت مانعاً إلى حد كبير من استكمال وتعميق الثورة الاجتماعية، إلا أن التحولات الاجتماعية، بالإضافة إلى الأفكار الأيديولوجية التي أطلقها عبد الناصر، قد أوجدت انطباعاً (ولو نظرياً) بإمكان التحام الاشتراكية مع الوحدة والحرية في عمل ثوري عربي متكامل.

سابعاً: مرحلة أزمة الأيديولوجيا والحركة القومية: (١٩٦٧ ـ)

تستغرق **المرحلة السابعة** حقبة الأزمة الممتدة للأيديولوجيا والحركة القومية على امتداد ثلاثين عاماً وزيادة، وقد عمّقتها أحداث جسام نذكر منها:

١ ـ عجز ما يسمى «النظام العربي الرسمي» عن مواجهة أي من التحديات الأساسية التي تعرّض لها، في غيبة قوة شعبية سياسية منظمة على المستوى العربي العام.

٢ ـ بعض الأحداث التي انخرط فيها النظام الحاكم تحت راية حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق منذ أواخر الستينيات للقرن العشرين حتى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وأبرز هذه الأحداث: حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وقد حُمِّلت العقيدة القومية العربية من جانب قوى كثيرة الأخطاء التي تحمَّل بها ذلك النظام، بحيث بات من الضروري إعادة حسم العلاقة بين جوهر العقيدة والحركة من جهة أولى، والأطراف المنتسبة ـ أو المنسوبة ـ إليها من جهة ثانية.

المبحث الثاني
مساهمة عبد الناصر في مجال الفكرة العربية القومية

السياق العام

يمكن أن نحدد المساهمة الرئيسية لعبد الناصر في المجال القومي في بلورة واستكمال بناء الأيديولوجيا القومية العربية والحركة القومية كذلك. ويمكن بصورة عامة اعتبار مرحلة المد الوطني والقومي لثورة ٢٣ يوليو بقيادة عبد الناصر، وهي المرحلة الممتدة منذ تفجر الثورة عام ١٩٥٢ حتى وقوع «النكسة العسكرية» عام

١٩٦٧، هي مرحلة البناء التراكمي للفكر المؤسس والمسيّس، وبناء الأيديولوجيا المكتملة.

في هذه المرحلة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) تحولت القومية العربية من فكرة ومشروع أيديولوجي، إلى أيديولوجيا سياسية حقيقية، فقد تجذّرت في قواعد سياسية شعبية وفي حركة اجتماعية ـ سياسية فعالة على المستوى العربي كله.

قبل ذلك، لم تكن القومية العربية أيديولوجيا سياسية بالمعنى الدقيق، وإنما كانت في أفضل الأحوال «مشروع أيديولوجيا» وجدت، في البداية، بذورها الجنينيّة الأولى في أعمال بعض المنتديات والمحافل والمؤتمرات، بالإضافة إلى نشاط عدد من الأفراد الأفذاذ، وحركة الجمعيات السرية، والآثار الإجمالية وغير المباشرة لثورة ١٩١٦ ولزعامة فيصل الأول، وخاصة في فترته «السورية». ثم برزت القومية العربية بعد ذلك ـ من الناحية الفكرية ـ على يد حزب البعث وحركة القوميين العرب، كنبتة أيديولوجية مشرقية (في سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق)، متمركزة في بعض أوساط الشريحة المثقفة من الطبقة المتوسطة: الطلاب والمثقفين والموظفين والتجار، وخاصة في المدن السورية وبيروت.

ولكن بواسطة عبد الناصر تحولت القومية العربية من «مشروع أيديولوجي» مشرقي إلى أيديولوجيا عربية عامة، وكذا مكتملة نسبياً من حيث المضمون العقائدي؛ كما انتقل عمادها الاجتماعي من الطبقة المتوسطة إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة، ممثلة في الجماهير التي حركتها أعمال وخطب عبد الناصر للمشاركة في أنشطة حركة التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي، مغرباً ومشرقاً، وخليجياً وجنوباً عربياً. هذا من جهة أولى.

ومن جهة ثانية، فقد وفرت ثورة ٢٣ يوليو للأيديولوجيا القومية قيادة وقاعدة. أما القيادة فهي شخصية جمال عبد الناصر نفسها، وأما القاعدة فهي أكبر وأقوى دولة عربية في ذلك الوقت، وأكثر البلاد العربية مساهمة في تشييد صرح البناء الثقافي العربي في العصر الحديث، والقرنين التاسع عشر والعشرين.

ومن جهة ثالثة، فقد بلورت الناصرية (التي هي نتاج التفاعل بين القيادة والقاعدة، على طرف، وجماهير حركة التحرر العربي على طرف آخر)، جملة مواقف سياسية عبرت عن نفسها في كل فترة من خلال شعارات ورمزيات سياسية محددة، وجسدت أخيراً في فترة ما بعد الوحدة وما بعد الانفصال وحتى النكسة (أي فترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) إرادة المقاومة لأعداء وصَفهم عبد الناصر بأنهم يمثِّلون ثلاثي

الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، ولتحقيق هدف مثلث متجانس: هو الحرية والاشتراكية والوحدة.

وتعتبر هذه الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) هي فترة أوج (أو «كمال نضج») الناصرية كحركة سياسية.

غير أنه ينبغي أن نشير هاهنا إلى بعض العوامل ذات التأثير المهم في السياق المذكور، ونقصد: الخصائص لنمط القيادة السياسية من جهة أولى، وظروف التكوين الفكري والثقافي للمجتمع المصري في القرن العشرين من جهة ثانية ـ وخاصة من حيث الوزن النسبي الضئيل للفكرة القومية العربية ضمْن بنيان التفكير السياسي المعاصر في مصر ـ بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية للمجتمع العربي عامةً من جهة ثالثة، من حيث عدم تبلور قوة اجتماعية وسياسية قادرة على إخراج الطبقة المتوسطة من تقوقعها كـ «برجوازية صغيرة» وإدخالها إلى حيز التلاحم مع العمال والفلاحين والبدو على امتداد الوطن العربي.

إن مجمل هذه العوامل ـ في التحليل الأخير ـ لم يوفر المقوّم الذاتي والموضوعي الملائم لتحول العلاقة بين ثنائي القيادة والقاعدة، وقوة الجماهير العربية، إلى علاقة سياسية مؤطرة ومنظمة ديمقراطياً وقومياً، وبالتالي فقد وقعت الممارسة الناصرية، إلى حد معين، في أحبولة أجهزة الدولة الإقليمية المصرية، وكذلك البلدان الإقليمية العربية الأخرى.

كما يمكن القول إن الشعارات والرمزيات السياسية لم تتحول في الوقت المناسب إلى نظرية ثورية أو إلى أيديولوجية غنية حقاً[*]. وكان هذا النقص وذاك، على مستوى كل من التنظيم والنظرية، يمثل أبرز نقاط الضعف في الناصرية، وهو ما أسهم في انفراط عقدها المؤسسي (الرسمي) إلى حد كبير بعد هزيمة ١٩٦٧.

وبالتوازي مع انحلال الناصرية، القوة الجاذبة القومية الكبرى، برزت ظاهرة الصعود المدوّي للحركة الإسلامية ـ وهي حركة ليست «قومية التوجه» بصورة جوهرية، وبالمعنى الذي نقصده هنا ـ وأصبحت التيار السياسي الرئيسي على الساحة العربية عامة، بما فيها المصرية.

(*) ولكن نلاحظ أن «الناصرية» بالمعنى العريض قد أفرزت ثلاثة مفكرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم عبد الله الريماوي وعصمت سيف الدولة ونديم البيطار. وقد قاموا على هامش الناصرية وليس في قلبها، على أي حال.

وإذن، فقد عادت القومية العربية كما بدأت: غريبة في موطنها بمعنى ما. فلقد كانت قبل عبد الناصر واحدة من بين التيارات السياسية العربية العديدة، ثم تحولت بقيادة عبد الناصر ومصر إلى الأيديولوجيا والحركة المهيمنة على المسرح السياسي العربي. وبعد خروج مصر عبد الناصر (أو بالأحرى: عبد الناصر المصري ـ العربي) من ساحة قيادة القومية العربية، بوفاته الطبيعية على الأقل، رجعت القومية كما كانت، تياراً بين التيارات (الرئيسية على كل حال).

بينما برز في المقابل ـ كما أشرنا ـ عملاق الأيديولوجيا الإسلامية والحركة السياسية الإسلامية الجديد.

المبحث الثالث
مساهمة عبد الناصر في المجال الأيديولوجي القومي

أولاً: الطابع «التركيبي ـ التمثيلي» لمساهمة عبد الناصر الفكرية

في تأليف تركيبي، وخلاصة مركّزة، قدم عبد الناصر عدداً من المساهمات الفكرية في عدد من المصادر، هي: **فلسفة الثورة**، خطبه، مواقفه الحركية (مثل قبول الوحدة مع سورية)، قراراته (مثل تأميم قناة السويس وبناء السد العالي. . . إلخ) و«الميثاق الوطني» و«محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣». وقد لا يكون في هذه المساهمات ما يتجاوز نوعياً الفكر القومي السائد منذ منتصف الأربعينيات والمتمثل خاصة في كتابات ساطع الحصري وأقرانه، وأدبيات حركة القوميين العرب، وأعمال البعث، وكتابات عدد من المفكرين القوميين على هامش الناصرية. ولكن الناصرية تتميز بأنها تمثل نوعاً من التأليف (Synthesis) أو التركيب المزجي المعتدل (التوفيقي) لأبرز إنجازات التفكير القومي حتى وقت نضجها، وذلك في ما يتعلق بمفاهيم الأمة، والقومية، والحركة القومية التحررية، وضرورة الوحدة، أي المفاهيم العامة المشتركة في الأدبيات القومية.

فكأن عبد الناصر فرض نفسه ـ من الناحية الفكرية ـ ليصبح ممثلاً نموذجياً للفكر القومي بأكمله؛ فعنده خلاصة تمثيلية مركزة لما نادى به هذا الفكر طوال ربع قرن تقريباً وأكثر، وخاصة منذ بداية الأربعينيات حتى منتصف الستينيات.

إن الناصرية، إذن، تمثل، من الناحية الفكرية، بلورة للقواسم المشتركة الكبرى بين روافد التفكير القومي الحديث. وربما من هنا توصل عبد الناصر إلى

النقطة التي وقف عندها الجميع، وهي الانتقال من التركيز على القومية في حد ذاتها إلى التركيز على الوحدة العربية وخصمها: الإقليمية الجديدة.

فهذه أولى مساهمات عبد الناصر.

ثانياً: جدليات الخطاب

إن عبد الناصر زعيم سياسي قبل أن يكون منظّراً. ومع ذلك، وما دمنا نتحدث عن الأيديولوجيا، فإننا نجد أنفسنا على التخوم المشتركة بين النظرية والممارسة.

لذلك، لا يمكننا الحديث عن الأيديولوجيا أو الخطاب الأيديولوجي دون البعد الحركي المتمثل في إنتاج الخطاب، وتوصيله، ثم التفاعل مع أنماط قراءاته وتأويلاته واستجاباته، وذلك من خلال «دورة التغذية المرتدة» (Feed-back).

ومن هنا تكمن عبقرية عبد الناصر كزعيم قومي ـ على صعيد ما نسميه: «جدليات الخطاب الفكري والسياسي» ـ في ما يلي:

١ ـ **قدرة إنتاج الخطاب**: فمن خلال قدراته كخطيب مفوّه بارع، كان يحدث ذلك التلاقي «السحري» المباشر بينه وبين جمهوره، باعتباره قائداً فريداً (كاريزما).. وحيث يستخدم الكلمات والعبارات المناسبة، وبطريقة الإلقاء المناسبة، لغوياً وحسياً، في الزمان المناسب والمكان المناسب، فيكون في النهاية ممتلكاً لأقصى قدرة إقناعية ممكنة لدى جماهيره العريضة.

وهذه هي بلاغة الخطاب، أو هي البلاغة في التعريف العربي التقليدي: موافقة الكلام لمقتضى الحال.

٢ ـ **قدرة توصيل الخطاب**: فقد اعتمد عبد الناصر على الخطب الشفوية المذاعة، التي كان يتم استقبالها بجهاز المذياع، ثم المذياع الصغير (الترانزستور) من قبل كافة الأفراد والجماعات الاجتماعية للأمة العربية: من البدو والفلاحين والطلبة والموظفين والجنود وغيرهم.

٣ ـ **تفاعل عبد الناصر مع قراءات وتأويلات الخطاب**: وذلك بالتعديل والتكييف لفكره وممارساته بحسب الاحتياجات والحجج المستجدة لكل من جمهوره وخصومه.

وقد تمثلت قدرات عبد الناصر، كزعيم، في التحرك على مستوى الاستراتيجية والتكتيك من أجل مواجهة خصومه بالذات. ولذلك انتقل مثلاً بعد الانفصال إلى مساندة ثورة اليمن؛ وبعد محاولة (الكيان الصهيوني) تحويل مجرى نهر الأردن دعا إلى

مؤتمر القمة عام ١٩٦٤، ثم جمد حرب اليمن بعد نكسة ١٩٦٧... إلخ.

فهذه هي المساهمة الثانية لعبد الناصر في مجال الأيديولوجيا القومية: أي إنتاج الخطاب وتوصيله والتفاعل مع استجاباته... على مستوى عالٍ من المقدرة «الكارزماتية»... طوال فترة «استثنائية» من تطور حركة التحرر العربي، وخاصة في الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧).

فإذا عرفنا أن جمهور عبد الناصر كان هو الجمهور العربي الأوسع، ويتشكل على أرضية أكبر قاعدة اجتماعية ممكنة، وعلى أوسع مدى جغرافي عربي ممكن، فإنه يتضح لنا عظم دور عبد الناصر في نشر الأيديولوجيا القومية والإقناع بها، على مستوى الوطن العربي كله، خاصة وقد أضاف إلى الحركة القومية ثقل مصر، كما أشرنا.

ثالثاً: صياغة الميثاق الوطني (نظرة خاصة على أحد مصادر الأيديولوجيا القومية في «الطبعة» الناصرية)

ربما يمكن الافتراض في البداية أن «الميثاق الوطني» الصادر عن «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» في أيار/مايو ١٩٦٢، بناء على مقترح لعبد الناصر، هو وثيقة ربما لم يتجاوزها أحد من أطراف الأيديولوجيا القومية والناصرية بعد ذلك، بمن فيهم عبد الناصر نفسه.

وتكمن هنا المساهمة الثالثة الكبرى لعبد الناصر في مضمار الأيديولوجيا القومية، وخاصة بالإشارة إلى الفصل الخاص بالوحدة العربية في «الميثاق».

وكما قلنا، فإنه لم يتجاوز هذه الوثيقة أي طرف من أطراف الحركة القومية، من البعث وحركة القوميين العرب والقوى الناصرية الأخرى.. بل إن عبد الناصر نفسه ونظامه لم يبدعا ما يتفوق عليه من بعد، سوى أن عبد الله الريماوي وعصمت سيف الدولة قدما فكراً متكاملاً، لكل منهما، على أساس الميثاق، ولكن بأعمق من بعض ما جاء في الميثاق نفسه، وخاصة على الصعيد النظري والفلسفي.

رابعاً: محاضر محادثات الوحدة

بعد صدور الميثاق الوطني تمثل العمل الرئيسي لعبد الناصر في مجال بلورة أيديولوجية القومية العربية في مشاركته و«مداخلاته» في محادثات الوحدة (أو

الاتحاد الثلاثي) عام ١٩٦٣ مع الوفدين السوري والعراقي الممثلين أساساً للبعث السوري والعراقي.

وهذا أمر مفهوم. ففي عام ١٩٦٣ كان قد مّر على ثورة عبد الناصر إحدى عشرة سنة، وهي تسبق الهزيمة بأربع سنوات، وتسبق وفاته بسبع سنوات. ومعنى هذا أن الفترة ١٩٦٣ تمثل قمة نضوج تجربة عبد الناصر السياسية، سواء كقائد سياسي أو رئيس دولة أو (رجل دولة).

ولذا جاءت مساهمته في المحادثات أو المباحثات المذكورة متمثلة، ليس في مجال المفاهيم النظرية للأمة أو القومية العربية في حد ذاتها، ولكن في طريقة تحقيق الوحدة أو الاتحاد، أو في عملية إقامة الدولة المتحدة في المقام الأول.

ورغم أن «الميثاق الوطني» ربما يمثل، كما قلنا، أكمل وثيقة فكرية لثورة عبد الناصر، ولا تضاهيها وثيقة أخرى كبيان ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٨ مثلاُ الذي تضمن، بصفة أساسية، الدعوة إلى تنظيم انتخابات عامة ـ نقول رغم ذلك، فإننا لا نعتبر الميثاق الوطني وثيقة ممثلة بالكامل لأيديولوجية عبد الناصر القومية مع أنه خصص باباً كاملاً من أبواب هذا الميثاق لموضوع الوحدة العربية على نحو ما رأينا ـ وإنما يجب أن نكمله بمصادر أخرى، في مقدمتها مداخلاته في «محاضر محادثات الوحدة».

خامساً: دور عبد الناصر في المجال القومي. . . بين الفكرة والحركة

لقد جاء دور عبد الناصر في الحركة القومية مكملاً لدوره الحاسم والحاكم في انتشار الفكرة القومية؛ وحدث ذلك بطريقتين:

١ ـ نشر «الأيديولوجيا» القومية في جميع أرجاء المنطقة العربية: في المشرق، وفي شبه الجزيرة العربية واليمن، وعلى ساحل الخليج والعراق، وفي المغرب العربي كله.

٢ ـ في داخل كل منطقة أو بلد، فإن أثر عبد الناصر، وخاصة من خلال أجهزة إعلامه، ولا سيما «صوت العرب»، قد تجاوز الأنظمة السياسية أياً كانت، وممثليها، وقفز من فوق رؤوسهم إلى الجماهير العريضة مباشرة، والتي تقف خارج كل الإطارات السياسية الحزبية القائمة (وطنية كانت أو إسلامية. . . إلخ).

لقد أصبح للفكرة القومية جاذبية جماهيرية آسرة لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر، جاذبية مستمدة من صلة المخاطبة المباشرة بين القائد والجماهير عموماً.

إنها صلة تجاوزت الأحزاب والحركات والحكومات و«القيادات». وهذا ما أعطى للفكرة القومية شعبية هائلة، فظهرت في فاعليتها النهائية أكبر من مجرد حقيقتها الذاتية الأولية.

سادساً: الذاتي والموضوعي في دور «عبد الناصر ـ مصر» الأيديولوجي والحركي

لقد احتوى الدور المزدوج للفاعل الثنائي: (عبد الناصر ـ مصر) تآلفاً استثنائياً بين عنصرين: أحدهما ذاتي، وثانيهما موضوعي.

فأما العامل الذاتي فهو «كاريزما» الزعامة الناصرية (قوة الجذب الشخصي للقيادة)... وكم من رئيس أو ملك أو قائد سياسي تطلع إلى دور عربي يقارب دور عبد الناصر، ولكن قدراته ومواهبه لم تسعفه. وإذا أسعفته، فإنه كان ينقصه العامل الموضوعي، أي قدرة البلد أو الدولة، فإن مصر ـ كما أشرنا ـ كانت أكبر دولة عربية، بشرياً وعسكرياً واقتصادياً، وإن لم تلعب دور «بروسيا العرب»، كما أراد البعض، لعوامل عديدة تطال ظروفها الخاصة والطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية.

لذا كان عبد الناصر يعمل بوزن مصر، وكانت مصر تعمل بجاذبية عبد الناصر... وكانت هذه الوحدة المنسجمة وراء قوة الدفع الهائلة للقومية العربية حينما تبناها عبد الناصر بالذات كأيديولوجيا.

ولعلّ تبنيه لها يرجع ـ بين عوامل أخرى ـ إلى تقديره لحساسيات الأمن للكيان «الإقليمي» لمصر نفسها، حيث كانت القيود الرئيسية على هذا الأمن تأتي من تحكم الاستعمار في المنطقة المحيطة بمصر، مشرقاً ومغرباً، فكان تصّديه للتحرر العربي ـ من وجهة نظره ـ بمثابة تصدٍّ في الوقت نفسه لتأمين مصر وثورتها بالذات!.. و«إننا ندافع عن القاهرة في قلب الجزيرة العربية»، كما قال أثناء ما سمّي بحرب اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧).

سابعاً: العلاقة بين الفكر والممارسة

لقد تمحورت الأيديولوجيا الناصرية ـ في فترة تبلورها الأكمل (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) ـ أي منذ صدور الميثاق الوطني حتى النكسة، ولمدة خمس سنوات بالتحديد ـ حول «الهدف» الذي يجسده الشعار المثلث: حرية ـ اشتراكية ـ وحدة،

وعلى «المبدأ» القائل إن «سلامة الثورة العربية لا تتجزأ»، وعلى «أسلوب العمل» القاضي ببناء إطار سياسي قومي موحد، ابتداءً من الدعوة إلى «حركة عربية واحدة»، وانتهاءً بدعوة «الميثاق» إلى «اتحاد للحركات الوطنية والتقدمية».

تبدو الأيديولوجيا، إذن، وكأنها أيديولوجيا «ثورة» خالصة. بيد أن الممارسة الفعلية كانت توحي بواقع مختلف نسبياً، وتم التعبير عن هذه المفارقة بصور متعددة عبرت عنها بعض الأطراف القومية ذاتها، ومنها:

ـ أن الممارسة الناصرية تعبّر عن «النظام»، النظام الحاكم في مصر، وليس عن «الثورة» بالضرورة ـ الثورة العربية، المتجاوزة مبدئياً لكل نظام.

ـ أن الممارسة الناصرية تعبر عن «سياسة عربية» لمصر عبد الناصر، وليس عن «حركة الثورة العربية» بحدّ ذاتها.

ولم يكن هذا القول أو ذاك مجافياً للحقيقة كلها: فعبد الناصر لم يكن فقط قائداً لثورة، سواء قلنا افتراضاً ـ إنها جرت في (الفراغ) ـ إذا صح هذا التعبير، أو قلنا إنها جرت في (فضاء الحركة الجماهيرية الخالصة)، وإنما كان رئيساً لدولة أيضاً، هي الدولة المصرية بالذات، ورأساً لنظام حاكم يتكون من أجهزة مختلفة: أجهزة أيديولوجية ودعائية وإعلامية، وأجهزة للأمن الداخلي والخارجي (بما في ذلك المخابرات. . ! كما كان يكرر بعض قادة البعث حينذاك في محاولة للتعريض بعبد الناصر) وأجهزة للحكم (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، وأجهزة للعمل السياسي في كنف النظام بالضرورة (قائمة على احتكار «الاتحاد الاشتراكي العربي» وجهازه السياسي الطليعي للممارسة السياسية).

ولذلك سعى عبد الناصر إلى تجريب مفاهيمه للحركة العربية التحررية، بواسطة أجهزة نظامه بالذات. ولم يكن النظام قد توفر له الظرف التاريخي الملائم لبناء كادر عربي قومي اشتراكي حقيقي، أو ربما لم تتوفر فيه المقومات اللازمة لذلك أصلاً. ولذا فقد اشتغل غالباً بالكادر المتاح له «العسكريتاري» تارةً، والتكنوقراطي ـ البيروقراطي تارة أخرى. ومن هنا حدثت أخطاء جسيمة، جسدت المفارقة بين فكر واع لهدف ومبدأ وأسلوب للعمل، كما أشرنا سابقاً، وواقع مدعم لنظام معين في دولة معينة، وفي سياق عربي وعالمي معين. وكانت المحصلة إنجازات كبيرة وإخفاقات ملموسة. ووقعت النكسة، وتكثف العمل من أجل «إزالة آثار العدوان»، وخاصة في الجانب العسكري (حرب الاستنزاف والاستعداد لحرب العبور).

المناقشات

١ ـ محمود علي الداود

في عام ١٩٦٤، كنت أحاضر في معهد الدراسات العربية العالية التابع للجامعة العربية عندما زار القاهرة المؤرخ البريطاني أرنولد تويبني، وذلك بدعوة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وألقى ثلاث محاضرات، واحدة منها حول «الوحدة العربية»، وقال إنه في ضوء العلاقات والوشانج التاريخية والثقافية والمصالح المشتركة، فإنه يتنبأ أن الوحدة العربية أو أي شكل من أشكال الاتحاد سيتحقق في غضون عشرين سنة. اليوم وبعد نصف قرن نجد أن هذه النبوءة لم تتحقق، لا بل إن الفكر القومي العربي يتقهقر.

حول العلاقات بين الفكر القومي العربي والفكر الإسلامي، فهما قد ظهرا في الفترة التاريخية نفسها، أي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد استهدفت المدرستان القومية والإسلامية دعم مصالح وأهداف الشعب العربي في التحرر من الاستعمار العثماني والوصول إلى الاستقلال.

وفي بداية القرن العشرين وطيلة فترة العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، كان هناك انسجام وتعاون بين المدرستين في دعم النضال الوطني ضد الاستعمار ودعم القضية الفلسطينية بصورة خاصة.

وفي الوقت الذي حققت فيه معظم الأقطار العربية استقلالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها فشلت في تحقيق أي نوع من أنواع الوحدة السياسية، ولم يساعد ميثاق الجامعة العربية على خلق الظروف الملائمة، لأنه أهمل العمل بداية لتحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي. وفي عام ١٩٤٥ تقدم مندوب

فلسطين موسى العلمي (وكانت فلسطين تعمل كمراقب في الجامعة العربية)، باقتراح يحث فيه الجامعة العربية على العمل على تنفيذ مشاريع اقتصادية وثقافية أولاً، لأنها ستكون قاعدة للتقارب والتعاون، ثم الاتحادية.

من أهم أسباب فشل مشاريع الوحدة العربية هو عسكرة دول الاتحاد وسيطرة العسكريين على الدول والمؤسسات المدنية، وقد عانى الفكر القومي الانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التي ركزت على هدف السيطرة على السلطة السياسية. واليوم ما يزال الخلاف أو الصراع بين التيارين القومي والإسلامي قائماً، ولكن الطريق إلى حلّ هذا الخلاف أو الصراع هو تطبيق الديمقراطية وإعطاء كل ذي حق حقه عن طريق الانتخابات، والتخلي عن أسلوب الانقلاب والعسكرة التي أفشلت مشاريع الوحدة العربية.

٢ ـ أحمد يوسف أحمد

أشكر د. عبد الغني عماد على بحثه القيم الشامل، وكذلك د. محمد عبد الشفيع عيسى على تعقيبه المتعمق وغير التقليدي. ولي على البحث ثلاث ملاحظات وتصويبات:

تتعلق **الملاحظة الأولى** بما ورد في البحث بخصوص الخطاب الوحدوي الناصري في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، والذي قسم الوطن العربي إلى معسكرين: أحدهما تقدمي، والثاني رجعي، وهو تقسيم أشار وفقاً للبحث إلى بدء النضال الاجتماعي والقومي إعلاناً لمرحلة ثورية جديدة. وما أود الإشارة إليه في هذا الصدد هو أنه قد حدث تراجع تكتيكي عن هذا التصنيف في هذا النطاق الزمني تحديداً (أي في النصف الأول من الستينيات)، وذلك بمناسبة خطر خارجي تمثل في التهديد الإسرائيلي لمياه نهر الأردن في وقت تعاظمت فيه التحديات التي واجهت الدولة القائد في ذلك الوقت، سواء بسبب تصديها للدفاع عن الثورة اليمنية أو لمساندة الجزائر في نزاعها الحدودي مع المغرب. ولذلك، فإن هذا التراجع عن تصنيف النظم العربية إلى معسكرين، تقدمي ورجعي، لم يبدأ في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ كما أشار البحث، وإنما بدأ قبلها كما أشير حالاً. والحق أن الجدل بين التكتيك والاستراتيجيا في أساليب الحركة الناصرية لم يلق نصيبه الواجب من الاهتمام في الدراسات العربية حتى الآن.

تنبثق **الملاحظة الثانية** من إشارة البحث إلى التوجه الاشتراكي للحركة الناصرية وأثره السلبي الفعلي والمحتمل في المشروع الوحدوي. والواقع أن

د. عبد الغني يلفت النظر بهذا إلى موضوع مهم لم يلق بدوره حظه من الاهتمام العلمي والسياسي، وهو التعارض المحتمل بين أهداف المشروع النهضوي العربي. لكن المشكلة تمثلت في إلحاح المسألة الاجتماعية وضرورة مواجهتها واستحالة تأجيل هذه المواجهة.

تنصبّ **الملاحظة الثالثة** على ما أسماه د. عبد الغني بالبديل الإقليمي ونماذجه المختلفة في مصر ولبنان وسورية، وكنت أتمنى أن يتابع البحث اهتمامه بهذا الموضوع المهم، خاصة وقد ظهر أخيراً وبدرجة من درجات الإلحاح في صيغة: القطر أولاً (مصر أولاً. . . الأردن أولاً. . . لبنان أولاً)، وخاصة أن د. عبد الغني قد أشار إلى أن البديل الإقليمي قد تآكلت أطروحاته، وهو حكم غير صحيح وفق اعتقادي، ومن شأن هذا البديل إن وجد فريداً من الزخم أن يفضي إلى مزيد من تعويق المشروع الوحدوي العربي.

بقي تصحيحان جزئيان:

أولهما ما ورد بخصوص أن التنظيم الطليعي في التجربة الناصرية تمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي، وصحة الأمر أن التنظيم الطليعي نشأ لمواجهة عيوب الاتحاد الاشتراكي كصيغة واسعة وفضفاضة للتنظيم السياسي. و**ثانيهما** أنني أرى أنه من الأدق أن ينسب المشروع الشرق أوسطي في صياغته الأخيرة (٢٠٠٤) إلى مطلقه الحقيقي، أي إدارة جورج بوش الابن، فليس صحيحاً أنه كان طرحاً من قبل الدول الصناعية الثماني الكبرى، وإنما كان طرحاً أمريكياً حاولت الإدارة الأمريكية أن تكسب تأييد هذه الدول له، علماً بأن بعضها من الدول الأوروبية ـ وبالذات فرنسا ـ كان له تناقضاته المفهومة مع المشروع الشرق أوسطي الأمريكي.

٣ ـ نادية مصطفى

كنت أتوقع أن يقدم د. عبد الشفيع تعقيباً يستكمل هذه الدراسة المهمة، وذلك بأن يقدم قراءة أفقية مقارنة تستخلص النتائج من هذا المسار التفصيلي لعرض تطور الفكر العربي، فلقد قدمت الدراسة عرضاً من خلال أعمال شخصيات محددة، وليس من خلال إطار نظري للمقارنة يساعد على استخلاص نتائج خبرة التطور وقسماتها ومؤشراتها: ما نمط الوحدة؟ من يقودها؟ من أين تبدأ؟، منظومة علاقتها مع أهداف أخرى داخلية وخارجية، خطوات عملية التوحيد ومداخلها. . .؟

ذلك لأننا يجب أن نسأل أنفسنا: ما الغاية من وراء مثل هذه الدراسة عن المسار التطوري للفكر القومي والإسلامي والماركسي حول قضية الوحدة العربية (وبالمناسبة أين الفكر الليبرالي)؟ ما الخلاصات، وما دلالاتها بالنسبة إلى الوضع الراهن؟ وما النتائج التي تصل إليها الآن؟ من الضروري تحديدها، وهذا هو سؤالي المحدد إلى د. عبد الغني عماد. ما أهم نتائجك ومدلولاتك، آخذاً في الاعتبار ما يواجه الأمة العربية الآن من تحديات وتهديدات، سواء للمصالح أو للهوية، ناهيك بالطبع عن التهديدات بإعادة تجزئة الدول القائمة ذاتها.

وتزداد أهمية الإجابة عن السؤال بالنظر إلى أمر آخر يتصل بما أثير من نقاش في الجلسة السابقة عن العلاقة بين المشروع الإسلامي والمشروع القومي، فهما وغيرهما مشروعات على الساحة تنبثق من مرجعيات متنافسة، ولا يمكن أن تتحقق ديمقراطية أو عدالة اجتماعية أو وحدة في ظل مرجعيات متنافسة تعجز عن الاتفاق على قواعد لعبة وعلى قسمات مشتركة. ولعل من أهم أسباب فشل تجارب التغيير وتجارب الوحدة هو عدم وجود مرجعية سائدة أو تيار رئيس للجماعة الوطنية يتضمن القواسم المشتركة أو المتوافق عليها بين روافد الفكر المتنوعة.

إذن، ما هي هذه القواسم المشتركة، وما هو مناط الاختلاف أو التمايز، وخاصة بين المشروعين الإسلامي والقومي، في ما يتصل بالنموذج الداخلي وبعملية الوحدة؟ سؤال يمكن الإجابة عنه، في إطار تقييم درجة التوافق والتقارب التي تحققت عبر حوارات المشروعين طوال ما يقرب من العقود الثلاثة.

فلماذا لم تقدم الدراسة أو التعقيب عليها الإجابة عن هذه الأسئلة على نحو يحقق تراكماً نوعياً من الكتابة عن هذا الموضوع؟

٤ ـ خالد الشقران

تناول د. عبد الغني عماد تطور الفكر القومي العربي بطريقة منطقية، لكني كنت أتمنى عليه وهو يستعرض مراحل تطور الفكر القومي العربي أن يضع مقياساً يعكس من خلاله معرفة كم من هذه الأفكار كانت قابلة للحركة، أي بمعنى أنني كنت أتمنى أن يقول لنا: أين كان يقترب الفكر القومي من الواقع، وأين كان يبتعد عنه؟

ولعل ما دفعنا إلى طرح هذه الفكرة هو السؤال التالي: إذا كان زخم الفكر القومي العربي بهذا الحجم الكبير، فلماذا لم ينجح هذا الفكر في التحول إلى حركة على الأرض؟

في تقديري أن مؤصلي أو مؤطري أو واضعي هذا الفكر، لم يأخذوا في الاعتبار وهم يضعونه أن يكون قابلاً للتطبيق من خلال بحث الآليات العملية التي يمكن أن تساعد على تحويله من فكر إلى حركة.

٥ ـ خير الدين حسيب

أشير في هذه الجلسة، كما أشير في الجلسة السابقة، إلى موضوع التيار الإسلامي وموضوع التيار القومي. إنني أعتقد أن معظمنا يتحدث عن التيار الإسلامي على أساس ما يعلمه قبل عشرين عاماً وأكثر. لقد حصلت تطورات مهمة في التفكير القومي، وفي التفكير الإسلامي، أدت إلى تقارب كبير بين التيارين.

على سبيل المثال، في عام ١٩٨٩، عقدنا ندوة في القاهرة كان عنوانها: «الحوار القومي الديني» حضرتها تيارات إسلامية مختلفة، وكذلك تيارات قومية. ومن المواضع التي طرحت في تلك الندوة «المواطنة»، و«أهل الذمّة»، والتيار الإسلامي قبل التيار القومي اعترف بأن قضية «أهل الذمة» قضية تاريخية، وأن «المواطنة» قضية متفق عليها، وأن «المواطنين» متساوون في الحقوق والواجبات، إلا أن أحد الإسلاميين خالف هذا الرأي، مستثنياً من ذلك منصب القضاء، إذ لا يجوز لغير المسلم أن يتولى مهمة القضاء، فأجابه إسلامي آخر إن أصل مهنة القاضي فرنسية، وكما أن المسلم يدرس العلوم القضائية الفرنسية ليصبح قاضياً، باستطاعة المسيحي أن يدرس العلوم الفقهية الإسلامية ليصبح باستطاعته أن يقاضي وفقاً للشرع الإسلامي.

كذلك من التطورات المهمة التي حصلت، أنه تم التوصل إلى اتفاق واضح كان الفضل فيه للإسلاميين قبل القوميين بشأن فكرة عدم وجود دولة دينية في الإسلام، وفي ما يتعلق بالنظام السياسي لا يوجد إلا القليل جداً مما جاء في القرآن الكريم والسنّة حول النظام، وبالتالي فإن موضوع النظام السياسي متروك للناس، وباستطاعتهم إقرار ما يتوافق مع حاجاتهم، باعتبار أنه جرى تطور كبير في ما يتعلق بموضوع الشريعة وتطبيقها، لأن هذا الأمر هو من الفوارق الرئيسية

بين التيارين الإسلامي والقومي، ولأن قسماً من الإسلاميين، على الرغم من فصلهم الدين عن الدولة، كانوا يطالبون مع ذلك بتطبيق الشريعة. وقد تصدّى لهذا الموضوع عدد من المفكّرين الإسلاميين، ومنهم: راشد الغنوشي، وأحمد كمال أبو المجد، وعبد المنعم أبو الفتوح، الذين تكلموا على أنه في ما يتعلق بالشريعة ليس من الضروري التقيُّد بالنصوص، بل المهم المبادئ، ومن الممكن أن تفسر المبادئ تفسيرات مختلفة، والناس هم الذين يقرّرون أية تفسيرات يمكن اختيارها، فقد يختارون تفسيرات معينة في وقت من الأوقات، ثم يتراجعون عنها في انتخابات أخرى إلى تفسيرات أخرى.

أنا أعتقد أن هناك مساحة غير قليلة بين التيارين الإسلامي والقومي تم الالتقاء حولها، وخاصة أن التيار القومي كان أول من قام ببحث موضوع: القومية والإسلام وأهمية المحتوى الحضاري الإسلامي كمحتوى أساسي للقومية العربية، وذلك بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية.

إخواني، من السهل ذكر ما يفرّق بين هذه التيارات: التيار العربي القومي، والتيار الإسلامي، والتيار اليساري... إلخ. ولكنني أعتقد أننا نحتاج في المرحلة الراهنة إلى نوع من التعاون لتذليل التناقضات والاختلافات.

٦ ــ امحمد مالكي

عطفاً على ملاحظة د. وليد عبد الحي حول ضعف الإحالة على المفكرين القوميين في المغرب العربي، حيث من أصل ستة وعشرين اسماً ورد ذكرها في متن الورقة، لم تشر الإشارة، سوى إلى اسم واحد (ابن باديس)، ليتساءل عن الأسماء المغاربية، التي اعتمدت في الفكر القومي، إسوة بغيرها من أسماء القوميين المشاركة؛ أود الإشارة إلى أن هذا التباين في الاهتمام بين المغرب والمشرق، يرجع أساساً إلى أن الاستعمار مسَّ المشارقة في وحدتهم الترابية (التجزئة)، بينما مسّ المغاربة في عقيدتهم الدينية، فكان المشرق حساساً إزاء وحدة الأرض والتراب، وظل المغاربة حساسين تجاه الدين والعقيدة. ويبدو أن هذه النقطة أساسية لفهم درجة الضعف، وفي عملية إنتاج الفكر القومي منذ إرهاصاته الأولى، كما ورد في الورقة. غير أن هذا التمييز بين المغرب والمشرق ليس قطعياً، بقدر ما هو إجرائي، ذلك أن المغاربة اهتموا بدورهم بالقضية القومية وأنتجوا نصوصاً فكرية نوعية في هذا المجال.

٧ ـ وليد عبد الحي

لاحظت من بحث د. عبد الغني أن هناك ٢٦ اسماً من المفكرين كلهم دون استثناء من المشرق العربي، مع إشارة عابرة إلى ابن باديس (وهو مصلح إسلامي) وإشارات إلى الجابري كمرجع نقدي.

ذلك يعني أن الثراء في الفكر القومي كان مشرقياً، ومع ذلك فإن التجارب التكاملية أو الوحدوية في كل من المشرق والمغرب كانت فاشلة بالمستوى نفسه، مما يعني أن الفكر القومي لم يترك أثراً له قيمة.

من ناحية أخرى، لماذا تطور الفكر القومي في المشرق دون المغرب؟ هل هي نتيجة عدم وجود مسيحيين في المغرب (لأن نسبة مهمة من المفكرين المشارقة القوميين هم مسيحيون)، أم نتيجة هيمنة الحركة الدينية في المغرب العربي (السنوسية، جمعية الحكماء، حزب الاستقلال. . . إلخ)، أم نتيجة وجود الحركة الصهيونية؟ غير أن المغرب العربي كان يواجه الاستعمار، كما أن تأثير الفكر السياسي الأوروبي كان قوياً في المغرب العربي. لذا أرجو أن يعود الباحث إلى قراءة مساهمات وأدبيات نجم الشمال الأفريقي ومقالات مصالي الحاج.

٨ ـ عبد الغني عماد (يرد)

أودّ أن أشكر د. محمد عبد الشفيع عيسى على التعقيب الذي قدمه، وخاصة أنه تعقيب اتخذ الطابع التكاملي مع البحث. وفي ما يتعلق بالإيضاحات التي قدمها حول المسألة الوحدوية في التجربة الناصرية، وإن كان على المستوى الفكري أو على المستوى السياسي، فإنني أتفق معه على أن عبد الناصر بالفعل طوّر الخطاب الوحدوي وأغناه بمجموعة من الأفكار والتوجهات أدخلت الفكر القومي إلى حركة الشارع العربي وجعلته أكثر دينامية وفعالية. أما مسألة التحقيب الذي يقترحه كبديل للتحقيب الذي اعتمدته في البحث، فهذه وجهة نظر، ولا أرى في كل الأحوال أن النتائج ستختلف، فالاقتراح لا يختلف كثيراً من حيث المضمون عمّا اعتمدته في بحثي. عدا ذلك، أرى أن تعقيب د. عيسى أغنى جوانب مهمة في موضوع هذه الجلسة.

هناك تساؤل مهم طرحه في سياق تعليقه د. وليد عبد الحي عن غياب المفكرين المغاربة، عدا ما ذكرته عن ابن باديس. وبغض النظر عن دقة هذه الملاحظة، من الناحية الشكلية فقط أقول إن هناك إحالات عديدة في سياق

البحث لمفكرين آخرين مثل محمد عابد الجابري وعبد الإله بلقزيز وغيرهما، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الملاحظة هي محقة بوجه عام، ذلك أن الفكر القومي شهد نقطة تكثيفه وانطلاقه في المشرق بسبب ظروف البيئة المحيطة، كما أشرنا، ففي مواجهة التتريك كانت العروبة، ثم في مواجهة التجزئة التي فرضها الاستعمار والانتداب إثر الحرب العالمية الأولى في سايكس ـ بيكو كان النزوع الوحدوي أشد وأقوى. وهذه الظروف والمناخات مختلفة عمّا شهده المغرب الذي كان يتعرض لحملات الفرنسة والتنصير. لذلك كانت ردة الفعل هي مزيج من العروبة والإسلام في مجتمع فيه قدر من التجانس المذهبي أكبر بكثير مما هو قائم في المشرق، حيث التنوع والتعدد المذهبي والطائفي، لذلك من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الإنتاج الفكري، وعلى الأولويات السياسية والنضالية.

أما سؤال د. خالد الشقران عن معوقات الوحدة رغم هذا الكمّ من التنظير، وهو طبعاً محق في سؤاله، إلا أن هذا السؤال يحتاج إلى بحث خاص كي تكون الإجابة عنه مستوفية حقها. وأعتقد أن الجلسة الرابعة مخصصة لهذا الموضوع. في كل الأحوال، أنا أشرت إلى بعض الأسباب في سياق العرض النقدي الذي قدمته.

وتعقيباً على توضيح د. خير الدين حسيب عن الجهود التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية والندوات التي أقامها والحوارات التي نظمها بين القوميين والإسلاميين، فهي جهود غير منكورة على الإطلاق، وأنا أشرت إليها بالتفصيل في سياق البحث، وذكرت أثرها في تخفيف التوترات التي كانت سائدة بين التيارين، وكيف أنها مهدت لقيام أوجه تعاون من جهة، وفتحت الطريق لاجتهادات فكرية جديدة قرّبت المسافات وبنت الجسور بينهما.

أما السؤال الذي تفضلت به الزميلة الكريمة عن الهدف من متابعة كل ذلك التطور والمسارات وما هي الخلاصة النهائية، فالواقع أن القراءة النقدية لتطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة أمر بالغ الأهمية، لأنه يجعلنا نستخلص الدروس والعبر من هذه الخبرة المتراكمة. ولعل ما ذكرناه في القسم الأخير حول تيار المراجعات النقدية يمثل بمجموعه العام هذه الخلاصات، فتغييب المسألة الديمقراطية وعدم إدماجها في صلب المشروع الديمقراطي أمر أصاب الفكر الوحدوي بضرر بالغ، كذلك كان الإصرار على إثقال كاهل المشروع الوحدوي بالمحمول الأيديولوجي الاشتراكي تارة والعلماني تارة أخرى، وجعله شرطاً ماهوياً للوحدة، أمراً أدى إلى جعل الهدف الوحدوي يقع في حالة تصادم مع

أهداف أخرى. فالوحدة هدف يتطلب الجمع والتوحيد، أما الاشتراكية فهدف يقوم على الفرز الاجتماعي. هكذا أصبحت الأهداف تزاحم بعضها البعض وتتضارب مع بعضها.

وهنا أريد أن أنتقل إلى د. أحمد يوسف أحمد لأقول له إن مطلب الاشتراكية بهدف العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية أمر لا نقاش فيه لدولة تريد أن تحقق الحرية الاجتماعية لمواطنيها، لكن ما قصدته هو أن المبالغة بالشعارات الاشتراكية وتحميلها مضامين أيديولوجية ماركسية أحياناً، وإلصاقها بالمشروع الوحدوي وبشكل مشروع، أمر بتقديري لم يكن مساعداً على إغناء المشروع الوحدوي، بل ساعد على محاربته وتصويره وكأنه يتبنى أيديولوجية معادية للدين، قام بتوظيفها التيار الديني بما يسيء إلى الوحدة والفكر القومي.

أما بقية الملاحظات التي تقدم بها د. أحمد يوسف أحمد، وهو المعروف بدقة ملاحظاته، فأنا أشكره عليها، وهو محق في كثير منها، وسنعمل على تصحيح بعضها قبل النشر النهائي للبحث، إلا أنني أحب أن أشير إلى أنه بالنسبة إلى البديل الإقليمي، وتحديداً حول مصر وحول لبنان، أعلم أن هناك كثيراً يمكن أن يقال قي هذه النقطة، إلا أن البحث لا يحتمل التفصيل. إن السياق العام الذي أراه، وأنا مقتنع به، هو أن هذه التيارات قد ضعفت أو تآكلت وذابت في إطار التيارات الوطنية العامة التي لم تعد تجد تعارضاً في انتمائها الوطني وانتمائها العربي، فلم تعد هذه الإشكالية حادة بالنسبة إليها كما كانت في السابق، وإذا ما وجدت فهي عند فئات محدودة التأثير والفعالية. أما البديل الذي أرى أنه يمثل تهديداً مستقبلياً للفكرة والثقافة العربية فهو البديل الشرق أوسطي الذي تحدثت عنه، والذي ربما اندمج فيه بعض هؤلاء الذين نتحدث عنهم.

الفصل الخامس

من أجل مراجعةٍ فكريةٍ وسياسية لمفهوم الوحدة العربية(*)

عبد الإله بلقزيز

مقدمة

من الأخطاء الشائعة في بعض التأليف السياسي العربي النقدي أو المُراجِع للفكر القومي أن الفكرة الوحدوية العربية ما شَهدت تطوّراً جدّياً في تاريخها الحديث، وأنها استقرت على يقينيات البدايات والمنطلقات استقراراً لم تَحِدْ عنه إلا في الشكل، وأن المفاهيم الناظمة للتفكير القومي ظلّت تشتغل فيه وتعيد إنتاج بداهاته حتى حينما كانت معطياتُها تصطدم بحقائق السياسة والاجتماع والواقع التاريخي المعاكسة. وليس يحتاج المرء إلى كبيرِ جَهْدٍ ليدرك أن هذا الضّربَ من النقد للفكرة الوحدوية ـ والقومية العربية عموماً ـ لا يَستنتج ما يستنتجه من أحكام نقدية من طريق استنطاقٍ موضوعيّ وعلميّ للنصّ القومي العربي، بمقدار ما يُطلق أحكاماً «قَبْليّة» عدميةَ الهوى والمنزع باحثاً لها في ذلك النصّ عمّا يُقيم به دليلاً عليها، مُتسقّطاً ـ أحياناً ـ جملةً هنا وفكرةً هناك، ومبالغاً في تظهيرها على نحو يُختزل فيه المَتْنُ (Corpus) كلُّه بما يَسهُل نسْفُه! وهذه طريقة «نقدية» مبتذلة ورثّة بامتياز. وهل ثمة من ابتذالٍ أكثر من أن يتحول «النقد» إلى مماحكةٍ لفظية مع

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٩٩ ـ ١٢٤.

النصّ تَطَّرحُ البنيةَ والنظيمةَ الفكرية جانباً وتتسلىّ بلعبة البحث عن طريدتها في ألفاظ النصّ كي تأخذهُ بـ «الجرم المشهود»؟!

لسنا من هُواة هذا النوع الرثّ من النقد، كما إننا لسنا في جملة حزب المدافعين عن التراث القومي في السّرّاء والضرّاء وتنزيل قول رجالاته من المفكّرين منزلةَ القول الذي يكون نقدُهُ في مقام الجَهْر بالكفر. النَّقدةُ والمُبرّرةُ معاً يستويان عندنا في التواطؤ ضد الحقيقة. فَهُمَا معاً ـ وإنِ اختلفا في الرَّغائب والنيّات ـ شركاء في تَعْمية تاريخ الفكر القومي. ولكن، لمّا كانتِ المناسبةُ مناسبَةَ حديثٍ نقدي في تراث الفكر الوحدوي ومناسَبة دعوةٍ إلى مراجعته، فلن يعنينا أمرُ المُبَرِّرةِ هنا كثيراً (على عظيم الحاجة إلى الردّ عليهم وبيان تهافُت دفاعهم عن الفكر القومي دفاعاً يُسيء إليه ولا يُنْصفه. . . ولا يَخْدُمه!)، وإنما سننصرف إلى بَيان ضَعف حجة «النقد» العدمي الكيدي أمام مختبر الحجج (الواقع التاريخي) بياناً سريعاً ننصرف بعده إلى موضوعنا الأساس: مراجعة فكرة الوحدة العربية في الوعي القومي.

ليس صحيحاً أنْ يقال إن الفكرة الوحدوية العربية ما شهدتْ تطوراً في منطلقاتها ومضمونها، وإن جميع من عبّروا عنها منذ مطالع القرن العشرين يَسْتَوُون في الأخذ بالمبادئ والأفكار ذاتها. من يقول بذلك ينسى ـ أو يتجاهل ـ «حقيقتين» لا سبيل إلى قراءة الفكرة الوحدوية والخطاب القومي عموماً بمعزلٍ عن أخذهما في الحسبان:

أُولاهما أن «لَحْظات» التعبير عن هذه الفكرة اختلفت في معطياتها التاريخية والسياسية، فاستتبع ذلك ـ حكماً ـ اختلافٌ في مضمون الفكرة وفي صياغتها. ثمة فارقٌ في حساب السياسة والواقع بين **أربع** لحظات سياسية عربية في القرن العشرين: اللحظة «العثمانية»، واللحظة «الاستعمارية»، ولحظة «الاستقلال الوطني»، ثم لحظة «فشل تجربة الوحدة». والفارق بينها، عَدَا عن كونه موضوعيّاً وتاريخيّاً، أن الفكرة الوحدوية اكتسبت في كلٍّ منها معنًى يختلف باختلاف اللحظة التاريخية التي أنتجتْه. وهكذا، لا نملك أن نخلط بين معنى لوحدة العرب في كيانٍ قومي منفصل عن الرابطة العثمانية ومستقل عن كيانها السياسي، وبين معنى لوحدةٍ أُريدَ بها الردّ على مشروع التقسيم الاستعماري وتَدَاخَل فيها النضال من أجل الاستقلال والتحرّر الوطني من الاحتلال الأجنبي مع النضال من أجل التوحيد القومي، وبين معنى ثالث لها في مرحلة حيازة الاستقلال الوطني كانت فيه فكرةً إرادوية لا يتطلب تحقيقُها أكثر من إرادة تحقيقها والإقدام على إنفاذِ تلك

الإرادة، ثم بين هذه المعاني كلِّها ومعنى للوحدة مشتبكٍ مع عوائقها الداخلية بعد أن تبيّنت قدرة هذه العوامل على إسقاط تجربة الوحدة.

من الخطأ الكبير تجاهُل هذه الاختلافات بين مضمون فكرة الوحدة في هذه اللحظات الأربع المختلفة والحديث عنها بلغة الجَمْع المُفْرَد! إن فكرةً وحدوية مشتبكةً مع نزعة «التتريك» (اللحظة الأولى) غير فكرة مشتبكة مع «التجزئة الاستعمارية» (اللحظة الثانية)، غير ثالثة مشتبكة مع «الرجعيات» العربية المتمسكة بكياناتها الصغرى والمعادية لوحدةٍ تأتي على مصالحها، غير رابعة مشتبكة مع «معضلات الواقع العربي» الموضوعية مثل العلاقات العصبوية (الطائفية والعشائرية. . . إلخ) أو التفاوت في التطور بين الأقطار العربية. . . إلخ. وليس من شك في أن القارئ في نصوص الفكر الوحدوي العربي، منذ الكواكبي حتى اليوم، سيلحظ أثر هذه اللحْظات جميعِها في تطوُّره إنْ هو أَحْسَنَ قراءَتَها واسْتَضَاء بمعطيات التطوُّر التاريخي والسياسي في قراءتها.

و**ثانيتهما** أن نصوص المثقفين والكتّاب القوميين العرب تختلف في صيغ البنية والخطاب، وتتفاوت في القيمة الفكرية تبعاً لمستوى صلةِ كل واحدٍ منهم بالموضوع ودرجة تأهيله الفكري في مجال الفكر السياسي والنظرية القومية بالذات. لا يمكن لحصيفٍ قارئٍ في تلك النصوص أن يذهل عن الفارق بين نجيب عازوري وزكي الأرسوزي، بين محمد عزة دروزة وميشيل عفلق، بين ساطع الحصري وقسطنطين زريق، بين عبد الله عبد الدائم وياسين الحافظ. . . إلخ، ولا يجوز حسبان الجامع بينهم (= الدفاع عن فكرة الوحدة العربية) سبباً كافياً لجمعهم تحت حكم نقدي واحد. من يفعل ذلك لا يكونُ أمرُهُ إلا على أحد وجهيْن: الجهل بنصوصهم والاستغناء بقليلها عن كثيرها وحسبان ذلك قدراً من المعرفة بها يكفي لبناء الرأي فيها، أو الجهل بما يعنيه النقد من معنى وما يقتضيه من شرائط لا يكون بغيرها! وفي الحالَيْن، لا يوفّر ذلك الجَمْعُ الاعتباطيُّ لنصوصٍ فكرية متباينة تحت عنوانٍ واحد أيَّ دَليلٍ منه على وجاهته.

لا يمكن الجَمْعُ بين فكرةٍ وحدوية تفترض العربَ ساكنةً يمتد مدى انتشارها آسيويّاً من شرق السويس إلى الخليج العربي، كما في حالة نجيب عازوري[1]، وبين أخرى تختزل الوحدة في «الأمة السورية» وفي مجالها الجغرافي المحدود

---

(١) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨).

(«الهلال الخصيب»)، كما عند أنطون سعادة[٢]، وبين فكرةٍ ثالثة تشمل رؤيتُها الفضاء العربي الجغرافي كاملاً: من المحيط إلى الخليج، كما عند ميشيل عفلق[٣] أو ساطع الحصري وآخرين. إن كل واحدةٍ من هذه الأفكار الوحدوية الثلاث محكومٌ بـ «فرضية ضمنية»، بتصُّور «مكاني ـ جغرافي» للأمة، تَنْجُم عنه نتائج مختلفة عن تصوُّرٍ آخر. هذه **واحدة**.

الثانية أن الجَمْعَ يمتنع بوجود «الفارق في النظرة» إلى الأمة وإلى الوحدة. بين نظرةٍ صوفية كما عند الأرسوزي، ونظرة رومانسية كما عند عفلق، وأخرى واقعية ـ براغماتية وإصلاحية كما عند الحصري وزريق، ورابعة ثورية كما عند ياسين الحافظ. . . إلخ؛ مثلما يمتنع بوجود تمايُزٍ بين من يشدّد على دور العوامل الدينية في تكوين الأمم والوحدات القومية (محمد عزة دروزة، ميشيل عفلق. . .)، ومن يستثني دور الدين في ذلك: كما عند نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق ونديم البيطار. . . إلخ. ثم إن الفرق كبير بين من يتصوَّر نموذج الوحدة على مثالٍ ليبرالي (عازوري، زريق)، ومَن يشدّد على مضمونها الاشتراكي (سعدون حمّادي، إلياس مرقص، ياسين الحافظ).

مَنْ ليس يَعِي هذه الفروق والتمايزات بين لَحْظات الفكرة الوحدوية، ثم بين أشكال التعبير المختلفة عنها، وحدهُ يملك أن يُطلق مثل تلك الأحكام «النقدية» العامّة. لكنها أحكام مجرّدة، ليست تَصِلُ نفسَها بموضوعها بأي نوع من أنواع الصلة؛ وهي عدمية وكيدية في الوقت نفسِهِ وعلى نحوٍ لا تستطيع فيه إخفاء خلفيتها العدائية. وقد لا نجادل أصحاب هذا النوع من النقد في حقهم في أن يختلفوا الاختلافَ الكامل مع المثقفين الوحدويين بأجيالهم كافة، بل وفي أن يقفوا، ما شاء لهم الرأي والمصلحة، موقفاً سلبيّاً من فكرة الوحدة. لكنه لا حقّ لهم في أن يَهْرِفُوا بما لا يعرفون، أو في أن يفتعلوا أحكاماً ليست مسنودة بشواهد، لأنهم ـ في هذه الحال ـ لا يمارسون حقاً بمقدار ما يَعْتَدون على الحقيقة.

* * *

كان لا بدّ من هذا الاستهلال لبيانِ نوعٍ من النقد نأباهُ ونمجّه ونَحْسَبُه

(٢) انظر: أنطون سعادة: **المحاضرات العشر** (بيروت: الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٥٦)؛ **نشوء الأمم** (بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٨)، و**شروح في العقيدة** (بيروت: الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٥٨).

(٣) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩).

أيديولوجيّاً على نحوٍ لا يقدم معرفتَنَا بالموضوع. ثم كان لا بدّ منه كي نقول إن حاجتنا إلى نوع آخر من النقد ضرورية لأنه لا بديل من نقد الفكر القومي، وفكر الوحدة العربية فيه، بحسبان فعل النقد[٤] جزءاً تكوينيّاً في عملية التطوير وديناميةً حيوية من دينامياتها. وهو اليوم بات فعلاً معرفياً شديدَ الأهمية للتفكير في الأسباب «الذاتية» (= الفكرية) التي تفسّر تراجُعَ جاذبيةِ الفكرة الوحدوية في أوساط النخب والرأي العام في العقود الأخيرة. ومع أن المراجعة تقتضي أن تكون شاملةً الأفكار والمفاهيم والنصوص جنباً إلى جنب مع التجارب والممارسات، أي الفكر القومي والحركة القومية[٥] على السواء، إلا أن الجانب الذي سننصرف إلى مراجعته والتركيز عليه هو الجانب الفكري، وتحديداً فكرة الوحدة العربية في الخطاب القومي المعاصر ومجمل ما يرتبط بها من مفاهيم.

وربَّ سائلٍ يسأل: ولِمَ المراجعة؟ وما الغاية منها؟ ولماذا الآن؟ وهي ـ وغيرها ـ أسئلة مشروعةٌ تماماً، وعلى مَن يرغب في إجراء مراجعة أن لا يتجاهلها، بل إن يجيب عنها أيضاً سعياً إلى الوضوح، حتى وإن كان في لهجة من يطرح تلك الأسئلة ـ وبالصيغة الاستغرابية التي تُطْرَحُ بها ـ بعضُ اتّهام مُضْمَر لِمن يَجْتَرِئُ على القول بحاجتنا إلى مراجعة. بل لعلّ في ذلك الاتهام المُضْمَرِ بعضَ ما يبرّر الجواب عن تلك الأسئلة، عَسى أن ينجح الجواب في تبديد الاتهام.

أولاً: لماذا المراجعة؟

من النافل القول ـ ابتداءً ـ إن المراجعة مبدأٌ صحي وضروري في تاريخ الأفكار والممارسات والمؤسَّسات. بها تتقدم المعرفة وتعيد فحص كيانها: فرضياتِها ومفاهيمَها وأدوات عملها. . . إلخ. وبها تصحّح التجارُب مسارَها والمؤسساتُ عَمَلَها. والتمرين الدائم على فعل المراجعة هو السبيل الأقصر إلى تقليص الأخطاء التي قد تُرْبِكُ الفكر وتَحرِف وجهة التراكم والتقدّم في العمل الإنساني. أما الإلحاح على مبدأ المراجعة وإعمالُه باستمرار، فليس دليلَ فقدانِ ثقةٍ لدى الإنسان بما يفكّر فيه أو يكتب عنه أو يخطّط له أو يفعله، هو ـ بالأحرى ـ دليل معرفة بحدود الطاقة الإنسانية على تحصيل الكمال وبنسبية المعرفة والعمل لدى الإنسان،

(٤) من المؤسف أن عبارة «نقد» في اللغة العربية توحي بفعلٍ معرفي سلبي يرادف معنى الهدم والتخطئة، بينما هي تعني في لغات أخرى، كالفرنسية والألمانية، العرض والبناء.

(٥) قمنا بمثل تلك المراجعة للحركة القومية العربية في: عبد الإله بلقزيز، **من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣).

وهو ما يُعبَّر عنه في لغة الأخلاق بعبارة التواضع. ثم إن فكرة المراجعة تَدُلُّنا على حقيقةٍ يَحْسُن بكل من يفكّر أو يكتب أو يمارس أن يؤصلها في وعيه، هي أن للأفكار والأفعال والنُّظُم والمؤسسات تاريخاً تتطور داخلَهُ وتتقدّم، فهي لا تبدأ مكتملة فتكون نهايتُها عينَ بدايتها، وإنما تتدرّج نحو الوضوح أكثر، ونحو الدقة ومجانبة الخطأ أكثر، كلّما تقدَّمتْ في الزمن وتجاوزت أخطاءَها واكتشفت عوائقها. وإذا كان العلم يتقدم بأخطائه، كما قال غاستون باشلار، فكيف بما دون العلم دقةً من أفكار كهذه الفكرة السياسية التي نحن بصدد درسها.

هذا عن مبدأ المراجعة في عمومه، أي من حيث ما له من فضيلةٍ علمية. أما ضمن نطاق سؤالنا المحدَّد (لماذا مراجعة فكرة الوحدة في الخطاب القومي؟)، فالحاجة إلى المراجعة مضاعَفة: إنها كذلك (أي حاجة) بالمعنى العام الأول، حيث لا سبيل أمام هذا الخطاب إلى التقدم والفاعلية من دون ترسيخ تقاليد المراجعة والفحص النقدي فيه، لأنها وحدها التقاليد التي تحرِّرُهُ من الركون والاستسلام إلى اليقينيات الإيمانية والمطلقات التي تحوّل الفكر إلى دوغما أو عقيدة جامدة، ووحدها تجعله خطاباً تاريخيّاً ناجعاً، أي يجيب عن أوضاع وأسئلة الواقع التاريخي. ثم إن هذه الحاجة باتت موضوعية وحيوية بالنظر إلى اصطدام كثيرٍ من يقينيات الخطاب القومي بأوضاع كشفت عن عدم مطابقتها لواقع الحال، أو عن صيرورتها ـ بسبب متغيّرات السياسة والاجتماع والتاريخ ـ إلى عوائق تحول دون رؤية سليمة لهدف التوحيد القومي: رؤية تتحرَّر من تبسيطيّتها وبداهاتها المألوفة وتتشبَّع بالنزعة التاريخية وبالواقعية السياسية. إن الكثير ممّا في فكرة الوحدة يحتاج اليوم إلى مراجعة في ضوء متغيّرات الواقع والفكر معاً. وليس ضرورياً، بهذا المعنى، أن يقال إن أفكاراً ما في الخطاب القومي كانت خاطئةً، فلربما كانت صحيحة حين نشأتها، غير أنه أتى عليها حينٌ من الزمن ما عادت فيه مُطابِقةً لواقع تغيَّر.

قلنا إن المراجعة في مثل هذه الحال تصبح «حيوية». ومعنى ذلك أنه يتوقف عليها وجودُ المبدأ ذاتِهِ الذي نراجِعُ فكرةً أو تصوُّراً عنه، وهو هنا الوحدة العربية. كلما أمكن إخضاع الفكرة الوحدوية في الخطاب القومي العربي للنقد والمراجعة والتصويب، أمكن الحفاظ لفكرة الوحدة العربية على صدقيتها، وعلى قدرة الفكر الذي يحملها على مخاطبة الناس وإقناعهم بجدواها وإمكانها. وكلّما أُسقطتِ المراجعة وانْصُرِف عن النقد بدعوى الخشية على فكرة الوحدة من الاهتزاز في وجدان الناس، زادت فُرَصُ الانصراف الجماعي عنها واهتزّت في الوجدان العام أكثر، بل فقدَ حَمَلَتُها أيضاً ثقة الجمهور بهم والاطمئنان إلى سلامة خياراتهم. وعندي أن هذا

الانتكاس الذي تكون فكرةُ الوحدة العربية عُرضةً له بسبب انهيار ثقة الجمهور بجدواها، وانهيار ثقته بصدقية مَن ينتدبون أنفسَهم للتبشير بها والدعوة إليها، إنما هو (= أي الانتكاس) البيئة المثالية لانتعاش النقد العدمي والرؤية المعادية اللذين أتينا على الإشارة النقدية إليهما: البيئة التي تستطيع فيها أفكارٌ معادية للوحدة أن تنتزع بعض انتباه الرأي العام إليها، فتؤثر فيه مستثمرةً في مشاعر الحُبُوط التي يعانيها، مقدمةً له أجوبةً عدمية عن أسئلة مشروعة تنمو في داخله وتؤرّقه.

ما أغنانا عن القول إن الذين ينصِّبون أنفسَهم سدَنَةً للفكرة القومية العربية ـ ولفكرة الوحدة بالذات ـ من الأيديولوجيين القوميين العقائديين، ويمنعون عن التراث القومي الهواء والنور لتهوية فضائه من حال الاختناق الحادة، وينظرون إلى دعوات المراجعة والتأمّل النقدي نظرةً نكراء تتوجَّس منها الريبة وتَحسَبُها في جملة الدعوات إلى الهَدْم. . . ، هم ـ بلا زيادةٍ ولا نقصان ـ «الوجه الآخر للنقديين العدميين» المعادين لفكرة الوحدة في النتائج التي ينتهون إليها جميعاً على اختلافٍ في المنطلقات: الإساءة إلى فكرة الوحدة، بل إهالة التراب عليها! يفعل العدميون ذلك عن سبْق تخطيطٍ وتحيُّن، ويشاركهم العقائديون الديماغوجيون[٦] الفعل ذاتَه حتى من دون الوعي بِوخيم العقابيل التي إليها ينتهي فعلُهم. الأخيرون كالأولين ـ العدميين ـ ينبغي أن يكونوا موضوع نقدٍ حادّ (ليس هنا مجالُ الإفاضة فيه) حتى يُعَاد لفكرة الوحدة العربية صدقيتها وهيبتها بعد أنِ ابتذلها الزعيق الخطابي الأيديولوجي.

ليس يضير الوحدويين، ولا ينال من التزاماتهم في شيء، أن يقولوا إننا أخطأنا في رؤية هذه المسألة أو تلك، أو لم نُحْسن تقدير هذا العامل أو ذاك الاحتمال في نظرتنا إلى الوحدة. يعيبهم شيءٌ واحدٌ فقط: أن يدَّعوا أنهم كانوا دائماً على صواب! مَن يصدِّقهم.

ثانياً: معنى المراجعة

ما أغنانا عن بيان أن المراجعة لا ترادف عندنا معنى الهَدْم أو المَحْو أو الجحود. لقد بدأنا الحديث بالردّ على من يذهب إلى إسقاط مساهمة الوحدويين في

(٦) نحن، طبعاً، لا نتجاهل دورَ عاملٍ آخر في تنمية وازع الدفاع الأعمى عن الوحدة بعُجُرِها وبُجُرِها عند هؤلاء السَّدَنَة الديماغوجيين، وهو مصلحتهم الضيقة في ذلك: الحزبية أو الفئوية أو المادية أو الوجاهية - الزعامية. لقد عاش كثير منهم من الرَّيْع الماديّ والمعنوي الذي درَّتْهُ الفكرة عليه، وبنى أمجادهُ باسم تمثيلها والنطق باسمها؛ ولا يستطيع هذا الكثير أن يُعَرِّضَ دورهُ السَّدّاني لأزمةٍ باسم المراجعة والنقد والتصحيح والتصويب. . . إلخ، فهذه جميعُها مترادفاتٍ لمعنًى واحدٍ عنده: المساسُ بدوره ومهنته الديماغوجية.

تطوير فكرة الوحدة، وحسبُ ذلك الردّ أن يكون دليلاً على أن حديثنا في المراجعة لا ينصرف إلى هذا المعنى العدمي الإنكاري، غير أنه لا بأس من مزيدٍ من جلاء معناها عندنا طلباً لمزيد من التفاهم مع قارئ هذا الرأي الذي نحاوله في نقد فكرة الوحدة.

حين يراجِعُ المرءُ شيئاً، فذلك يعني «لغةً الرجوعَ إليه». والرجوع إلى الشيء لا يفيد حصراً التماسَ الجواب من مقدماته أو معطياته على نحو ما تعنيه عبارة «المرجع»، أي المدوَّنة التي يُرجَعُ إليها. وحين يراجعُ المرءُ شيئاً، فذلك يعني اصطلاحاً «إعادة النظر فيه». لكن إعادة النظر ليست تفيد حصراً اطِّراحَهُ أو تجاوزهُ، كما قد توحي عبارة العَوْد، إذِ العَوْدُ قد يحتمل أن يكون عوداً «عن» الشيء أو عوداً «على» بدئه. هذه بَدْهيّات في اللغة والاصطلاح قد لا يفيد التذكير بها كثيراً، ولكن قطعاً قد لا يُفيد تجاهُلُها أو نسيانُها، فالأمور لا تستبين من دون أصولها. لنفصح عن المعنى أكثر:

المراجعةُ، في ما نحسب، «فِعْلٌ معرفيّ مركّب» من «لَحْظَتيْن» متداخلتين: «تقريرية» و«نقدية». يقرّر فعلُ المراجعة، في اللحظة **الأولى**، معطيات سابقة. يشدّد عليها بما هي «تراكمٌ موضوعي» يقع به التطوُّر، أي أيضاً بما هي معطيات لا تمثّل عوائق في مسار التقدم أو سبباً في تكوين أزمة. تقدّم المراجعة، في هذه اللحظة، نظرةً إيجابية إلى ذلك التراكم، اعترافاً بدوره الدافع، ولا تتوقف عنده كثيراً[٧] لأنه، ببساطة، ليس مصدرَ مشكلة أو مبعثَ قَلقٍ أو سبب أزمة. يحصل هذا التوقّف في اللحظة **الثانية** حيث يقع الانتباه إلى الفراغات والثقوب والمفارقات والفرضيات التي ثبت خطأها والتناقضات الداخلية للفكرة أو تَجافيها مع الواقع الموضوعي. . . إلخ. إنها لحظة تشخيص الأعطاب وبيان أسبابها وعللها. وهو تشخيص لا مهْرب منه في أيّ فكرٍ يروم تصويب اتجاه تطوره وتزويد نفسه بطاقة الدفع.

مَأْتى أهمية هذه اللحظة الثانية: النقدية والتشخيصية، من أن المعروض عليها يقدّم نفسَه موضوعيّاً بوصفه مَظْهَرَ أزمة أو عائقاً من العوائق الحائلة دون التطور. المعطى المأزوم أو المُؤَزّم لا يمكن البناءُ عليه أو السكوتُ عنه إلا في وعي مأزوم مثله. والذين يأبون المراجعة ويعالنونَها اعتراضاً بتعِلّةِ الحاجة إلى الحفاظ على فكرةً الوحدة في الظروف الحوالِك لا يفعلون، في المطاف الأخير لدعواهم، غير

---

(٧) التوقف عنده كثيراً يتحوَّل إلى مباهاة نرجسية قد تكون وظيفتها تعمية حالة الأزمة والالتفاف عليها. وهذه طريقة العقائديين التبريريين، من كل الملل والنحل، في النظر إلى تاريخهم.

ترسيخ حالة الأزمة وإعادة إنتاج بعض أسباب الإخفاق الوحدوي، بل الكثير من تلك الأسباب. وهُمْ بهذا المعنى، كالعدميين سواء بسواء، معادون لقضية الوحدة موضوعيّاً وبامتياز ﴿**ولكن أكثرَ الناس لا يعلمون**﴾[٨].

ولكي تكون المراجعة حقيقية وشاملة، وليست تبريراً أو رفْعَ عتب، ينبغي أن يكون النقد جذريّاً. وليس معنى ذلك أن يكون حادَّ اللهجة، وإنما أن يذهب إلى الجذور: إلى المنطلقات الفكرية التي يقوم على مداميكها صرْحُ الفكرة الوحدوية الذي بانت فيه الشروخ. ونسارع إلى القول إننا إذ ننحاز إلى هذا الخيار النقدي الجذري الذي ينصرف إلى التفكير في المنطلقات، لا نبغي الخوض في تحليلٍ إبستيمولوجي لبنية الفكر القومي ومفاهيمه حول الوحدة، أي لا نريد تحليل نظامِ المعرفةِ فيه (على أهمية هذا الجانب)، وإنما سنفكّر في مفاهيمه المتعلقة بالوحدة «في ضوء التاريخ» لا في ضوء نظرية المعرفة، وسنتخذ الوقائع معياراً لعيارِ درجة التناسُب أو عدم التناسُب بين الفكرة والواقع. في هذا النطاق فقط يصبح ممكناً إعادة فحص الفرضيات المُؤسِّسَة لفكرة الوحدة فحصاً تاريخيّاً نقديّاً.

لعلّنا أطلنا في هذه المقدمات التي سُقناها مدخلاً إلى الموضوع. لكن ذلك كان ضرورياً من أجل تبديد ما قد ينجم عن استقبال معنى المراجعة من سوء تفاهُم بين مقْصِدِنا وما ينطبع عادةً في وعي القارئ من معانٍ توحي بها مفاهيم، مثل النقد، والمراجعة، وإعادة النظر، وما في معناها. فَلْنُطالِعْ، إذن، بعضَ ما يبدو لنا اليوم في جملة أمهات المسائل التي تحتاج إلى مراجعة في الفكر الوحدوي العربي.

ثالثاً: موضوعات المراجعة

سنحاول أن نتناول، باقتضاب شديد، سبعاً من المسائل الرئيسية التي تقوم عليها منظومة الخطاب الفكري الوحدوي العربي، فنُبدي في شأنها ملاحظات نقدية لا نزعُم أنها تأسيسية في بابها، ولا ننفي أنها تردَّدت في نصوص غيرنا ممن سبقنا إلى تناوُلها، لكنّا نريدها ملاحظاتٍ متضامنةً في ما بينها أو «نسقية» بحيث تُكَوّن في ترابُطها رؤيةً، أو هكذا نزعُم.

١ ــ فكرة الأمّة

لا يستقيم القول بوحدةٍ عربية، ولا التطلّع إليها، ولا الدفاعُ عنها، إلا

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف»، الآية ١٨٧.

بالتسليم بأن ثمة أمّة عربية، وإلا ما كان لدعوة الوحدة من مبرّر. من يقول بوجود أمم عربية، أو بأن الدولة الوطنية خَلَقَتْ ـ خلال عقود من وجودها ورسوخها أمّة خاصة بها ـ لا ينتهي إلى القول بفكرة الوحدة العربية. وجودُ أمّة واحدة يستدعي حكماً فكرة الوحدة ويقود إليها، فهي الأسُّ في شرعية الوحدة. هذا تحصيلُ حاصل، وهكذا كانت فكرة الوحدة العربية في الخطاب القومي منذ وُلدت قبل نحو قرن، وما زال أمرُها كذلك حتى الآن، وإنْ تباينتْ مقالاتُ القوميين في تصوُّر معنى الوحدة وشكلها ووسائل بلوغها. لكن تحصيل الحاصل هذا هو كذلك، أي تحصيل حاصل، في اشتقاق مبدأ الوحدة وتأسيس شرعيته فقط، أي في القول به مستنِداً إلى شرطه التّحتي (= «وجود» أمة عربية). غير أن الأمر يختلف حين ينصرف السؤال إلى التفكير في «مادة» تلك الوحدة: نعني الأمّة. وللدقة، ليس السؤال الذي يحتاج إلى تفكير هو: هل هناك أمة عربية؟ فنحن نسلّم بوجودها ولا نجادل، وإنما السؤال في «فرضية» (أو فرضيات) الأمة في الوعي القومي العربي، أي في «كيفية تصوّر تكوين الأمة» في ذلك الوعي. وهي، في ما نزعُم، «فرضية أيديولوجية» ينبغي نقدُها. لنتأمل مثلاً في الأجوبة القومية العربية، الصريحة والضمنية، عن السؤال التالي: هل الأمة العربية ـ التي ندعو إلى وحدتها القومية ـ «أمة موحدة»؟ أو قل هل الحاجة إلى وحدتها القومية نابعة من كونها «أمة موحدة»؟ يُرادِف هذا السؤالَ سؤالٌ آخر: هل الاستعمار ـ والتجزئة استطراداً ـ هو مَنْ مزّق وحدة هذه «الأمة الموحّدة»؟ أي أيضاً: هل الوحدة العربية ليست شيئاً آخر غير العودةِ إلى أصْلٍ مفقود هو الأمة الموحّدة؟ هل هي ليست شيئاً آخر غير مواجهة ما جزّأها ومحْو آثارهِ (الاستعمار والتجزئة)؟ وأخيراً: مَنْ وَحَّد هذه الأمة وكيف وحّدها هذا الذي وحّدَها قبل أن يجزِّئها الاستعمار؟

هي تنويعاتٌ على سؤالٍ واحد تُطِلُّ على منطقه الواحد من زوايا مختلفة. لِنَقْرأ في معطيات الجواب عنه: في فرضياتها التأسيسية.

نبدأ من البداية، من فكرة الأمة الموحّدة. من النافل القول إنها لم تتوحّد في تاريخها سياسياً. لم تَقُمْ في تاريخها دولةٌ واحدة جامعة حتى حينما نشأت فيها إمبراطوريات كبرى من طراز الإمبراطوريات الأموية والعباسية والموحّدية والعثمانية. ظلّ التعدّد الكياني سمتَها تاريخياً. أما الخلافةُ، فظلّت فكرةً دينية وصارت منصباً رمزياً مع قيام الدولة/الدول السلطانية منذ نهاية القرن الثالث الهجري/العاشر الميلادي. وحين انتهت آخر إمبراطورياتها (العثمانية)، التي لم تكن عربية، وانتهى معها منصب الخلافة، كان معظم البلدان العربية خارج

سلطان الدولة العثمانية وخليفتها (المغرب العربي، ومصر، والسودان، والجزيرة العربية)، ولم يكن قد بقي لها من ممالكها العربية غير بلدان المشرق العربي.

هذه حقيقة يعرفها المفكّرون القوميون الأوائل، لأنها ـ بكل بساطة ـ من معطيات التاريخ الموضوعية. ولذلك ما ربطوا بين فكرة الأمة والدولة[٩]، وما أسسوا شرعية الأولى على كونها وُجدت في نطاق كيانية سياسية. إذا لم تكن هذه الأمة قد توحّدت بالسياسة، بالدولة، فبمَ توحّدت إذن؟ بالدين؟ بالثقافة؟ باللسان؟ بالتجربة التاريخية المشتركة؟

نحن في الواقع، بهذه الأسئلة، «نستعرض» جواب الفكر القومي أكثر مما نسأل. فلقد نشأ في تراث الفكر القومي العربي ما يشبه الإجماع على القول إنها أمّة وحّدها «اللسان»، و«التاريخ»، و«الثقافة»[١٠]. أما «الدين»، فاختُلف في مَوْقعيَّتِه وأساسِيَّته في تكوين الأمة[١١]. لكن هذا الجواب الفكري القومي عن عوامل تكوين الأمة وتوحيدها يثير من الأسئلة أكثر مما يجيب عنها. لنقف سريعاً أمام ملاحظتين نسجلهما على هذا التصوّر:

أُولاهُما أنه تصوُّر يفترض ضمناً أن تكوين أمّةٍ بعواملَ غيرِ سياسية (ثقافية ولغوية ودينية) تحصيل حاصل تاريخي، أو من بداهات تاريخ الأمم. وليس دقيقاً تماماً أن الأمم في التاريخ تكوّنت وتوحّدت من دون كيانٍ سياسي، من دون دولةٍ جامعة. إن الفكرة التي يرفضها الفكر القومي العربي، قديماً وحديثاً ـ وتقيم الدليلَ عليها تجاربُ التوحيد القومي كافة ـ هي أن «الأمة لا تصنع دولتها القومية دائماً، وإنها الدولةُ مَن يصنعُ الأمة»[١٢]. ليست «الأمة الأمريكية» مَن صَنَعَ الدولة القومية والوحدة القومية الأمريكية، وإنما الوحدة الأمريكية ما صَنَعَ الأمّة الأمريكية. ولقد وُجدتِ الأمّةُ الألمانية في فضائها الجرماني منذ مئات السنين، لكن الدولة الألمانية البيسماركية هي مَنْ صنع القومية الألمانية. إن درس الدولة ـ الأمَّة

(٩) ولعل من المضاعفات السلبية لذلك أن الفكر القومي العربي أنتج نظرية الأمّة ولم ينتج نظرية الدولة، وبالتالي لم يُنتج نظرية الوحدة القومية بالمعنى الذي نقول فيه إن الفكر الألماني ـ مثلاً ـ أنتج نظريةً في التوحيد القومي. ذلك أن عمادَها الدولة وليست الأمّة. انظر رأينا في هذا في: المصدر نفسه.

(١٠) كذا نقرأ في كتابات الكبار من مفكّري القومية العربية: ساطع الحصري، قسطنطين زريق، نديم البيطار، ناهيك بالأول منهم مثل نجيب عازوري، والمتأخرين مثل ياسين الحافظ.

(١١) ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي ومحمد عزة دروزة من أكثر من شدّدوا من المفكّرين القوميين على دور الدين (= الإسلام) في تكوين الأمّة.

(١٢) كان عزمي بشارة من أوائل المفكّرين القوميين الجُدد الذين تنبهوا - منذ سنوات - لهذه الحقيقة وسلط الضوء عليها في مقالات له نشرت في جريدة **الحياة** اللندنية.

(Etat Nation) في أوروبا وأمريكا وآسيا الشرقية يثبت حقيقة دور «السياسي» في تكوين «القومي». حتى تجربة الدولة الصهيونية تثبت أن الدولة قد تخلق شعباً أو أمّة من أرخبيل من الجماعات المنتَزَعة ـ باسم الرابطة الدينية ـ من بيئات قومية مختلفة.

هل نريد بهذا الاستدراك النقدي أن نذهب إلى إنكار وجود أمَّة عربية؟

لا، نحن نسلّم بوجودها، ونعترف بدور كل تلك العوامل التي تحدّث عنها آباؤنا القوميون في تكوينها. لكنّنا نميّز بين وجودها كـ «حقيقة ثقافية ـ تاريخية» ووجودها كـ «حقيقة سياسية ـ كيانية»، بين وجودها بالقوة ووجودها بالفعل، إنِ استعرنا عبارات ومفاهيم أرسطو. لنقُل بلغة أخرى إن وجودها على هذا النحو الذي لا تعبّر فيه عن نفسها من خلال كيانيَّةٍ سياسيّة يهدّد بقاءَها ويهدّد بمَحْو كل عناصر التكوين الذي قامت عليه كما تعرّض غيرُها للمَحْو. ماذا بقي اليوم من هنديةٍ تاريخية للباكستانيين والبنغلاديشيين بعد أن صارت لهم دولتان معاصرتان؟ ماذا بقي لليهود العرب من عروبتهم التاريخية بعد أن أُدْمِجُوا في دولةٍ سرقَتْهُم من أوطانِهم الأصل؟ وما أغنانا عن القول إن هذه الاستنتاجات لا تَهْدِم ولا تُحبِط، بل تَحُثُّ على فكرة الدولة القومية كحاجة مصيرية لإنتاج الأمَّة العربية بالمعنى الحديث للأمم والقوميات.

و**ثانيتهما**، وتتصل شديدَ اتصالٍ بالأولى، أن فرضية الأمة الموحَّدة لا تستقيم في وعي القائل بها إلا متَى قيل، بالتبعَةِ، إن وحْدَتَها ما انفطرت إلا بفعلِ كسْر خارجي هو ما مثّلتهُ ـ في الوعي القومي ـ «التجزئة» الاستعمارية للوطن العربي. إن لاستحضار التجزئة هنا، والتشديد على مركزيتها في فهم ما جرى، «وظيفة» محدّدة هي «إثبات فرضية الأمّة الموحّدة» ولو من طريق آلية «البرهان بالخلف»، كما يقول المناطقة. دعونا نستنطق التاريخ ونُحَكّم معطياته وحقائقه للفصل في هذه الفرضية. هل حقاً أنجزت التجزئةُ الاستعمارية تمزيقاً لأوصال أمّةٍ موحّدة؟ هل وقعتِ التجزئة على وطنٍ عربيّ موحّد؟

تُطالِعُنا، في الجواب عن هذا السؤال، حقيقتان لا تقبلان النكران: **الأولى** أن التجزئة الكيانية للبلدان العربية «كانت موجودة قبل الاستعمار»، وفي ظلّ نفوذ الدولة العثمانية، وضمن مواريثها، حيث لمصر وبلدان المغرب العربي والجزيرة العربية كيانات منفصلة ومستقلة عن المركز العثماني. و**الثانية** أن «ما أضافه الاستعمار من تجزئة طال، في المقام الأول، الولايات العربية التابعة للدولة

العثمانية في منطقة المشرق العربي»، وبالذات سورية الكبرى (سورية، جبل لبنان، فلسطين، شرق الأردن) والعراق؛ وجرى ذلك خاصة في اتفاق وزيريْ خارجية بريطانيا وفرنسا سايكس وبيكو ـ الذي حمل اسمهما وكان سرّياً قبل أن تكشف عنه الثورة البلشفية بعد سيطرتها على النظام في روسيا القيصرية ـ وفي «وعد» وزير الخارجية البريطاني (بلفور) بمنح «وطن قومي لليهود» في فلسطين.

نَتَأَدَّى من تينك الحقيقتيْن إلى اثنتين نظيرتين في الأهمية، على صعيد تبديد المسألة التي نبحث، تعزِّزان سابقتيهما. **أُولاهما** أن «التجزئة الداخلية» سابقة في الوجود للتجزئة الاستعمارية الخارجية. وهي كناية عن «هشاشة البنى» الاجتماعية الداخلية بسبب ضَعْف الروابط (= الناجم بدوره عن غياب كيَّانية سياسية جامعة في المجتمعات العربية) وضَعْف حركة الاندماج الاجتماعي والوطني. إن عدم رؤية حقيقة تلك الهشاشة البنيوية في التكوين الاجتماعي العربي هو ما يضعنا اليوم ـ وبعد ثلاثة أرباع القرن من تجربة الدولة الحديثة ما بعد السلطانية ـ مشدوهين أمام المسألة الطائفية، ومعضلات الاندماج الاجتماعي، وهذا السَّيْل المنهمر من دون انقطاع من وقائع الاشتباك المُعْلن والمُضمَر بين الملل والنِّحَل والأعراق والطوائف والمذاهب والقبائل والعشائر والبطون والعائلات التي تتعاقب على مسرح السياسة في بلداننا العربية اليوم وتحتلُّهُ كلَّه! و**ثانيتهما** أن الاستعمار وحّد بقدر ما فكّك، وكثيرٌ من الأقطار العربية أخذت وحدتُها الكيانية شكلَها من دمج أقاليمَ فيها كانت منفصلة عنها أو لا تنتمي إلى مجالها الترابي.

لا بدّ من الاعتراف، إذن، أننا أمام خطاب وحدوي لم يكن يلْحظ حقائق التاريخ كافة، ولا كان يلْحظ حقائق الجغرافيا العربية كافة؛ إنه خطابٌ «انتقائي»: ينتقي من معطيات التاريخ والجغرافيا ما يَخْدُمُهُ ويَطَّرِحُ الباقي جانباً. والمشكلة تبدأ حين نعرف أن هذا «الباقي» ليس القليل الذي لا يضيرُ الكثيرَ في شيء أن يكون، ولا الاستثناء الذي لا تُنْتَقَضُ به قاعدة، وإنما هو الأكثر والأعمّ. ذلك أن خطاب الوحدة «خطابٌ مشرقي» بامتياز، و«شاميٌّ» بامتياز، ليس لأنه وُلد ونَمَا وترعرع في المشرق العربي وبلاد الشام، فلقد ردَّدناهُ نحن أيضاً في المغرب العربي وبلاد النيل والجزيرة والخليج طويلاً، فأخرجناهُ من جغرافيته الضيقة. لكنه لم يستدمجنا في جغرافيته، وأَعْرَضَ عن حيِّزاتنا التاريخية والجغرافية، وظل مشرقيّاً شاميّاً حتى عهدٍ قريب: لئلاّ أقول حتى اليوم. ما معنى تأسيس فكرة الوحدة على تجزئةٍ موضعية، إن لم تكنِ الفكرةُ الوحدوية تنهل مصدرها وشرعيتَها من تلك الواقعة الموضعية؟

هذه **واحدة**. **الثانية** أن من سخرية الأقدار أن تجارب التوحيد الوحيدة،

الجزئية، المتواضعة، ولكن الصامدة، التي نجحت في البلدان العربية المعاصرة، حصلت خارج نطاق المجال المشرقي الذي وُلدت فيه الفكرة القومية العربية. لقد تحققت في «الأطراف» (إن حَسِبنا المشرق «مركزاً»): في الجزيرة العربية حيث وُلدت الدولة السعودية من توحيد أقاليم، في ليبيا الحديثة، في الإمارات حيث اتحدت سبْعٌ منها في دولة، ثم في اليمن التي استعادت وحدةَ شطريْها الجنوبي والشمالي.

***

ما العمل إذن لتجاوز هذا المفهوم اللاتاريخي والانتقائي للوحدة في الخطاب القومي؟ ما العمل لتأسيس أو إعادة بناء فكرة الوحدة على أسس صحيحة لا تستعير الميثولوجيا التاريخية (الأمة الموحَّدة عبر التاريخ)، ولا تختلق شرعيات مزيّفة (الردّ على التجزئة الاستعمارية للكيان العربي)؟

نميل إلى الاعتقاد بأن فكرة الوحدة العربية لا تحتاج إلى شرعنة نفسها، إلى حشْد كل تلك الأسباب والمبرّرات التي سِيقَتْ على سبيل تسويغها في الفكر القومي العربي، والتي راوحت بين معطيات التاريخ والموروث وبعض معطيات الحاضر السياسي، وخاصة حينما تُساق ـ مثلما سيقت ـ على نحوٍ يراد به بناءُ فرضيات تأسيسية لا يقْبلها التحليلُ الموضوعي على نحو ما حاولنا أن نوضّحه ونحن نحلّل فرضية الأمّة الموحّدة وفرضية التجزئة القومية الشاملة. «ليست الوحدة العربية في حاجة إلى أن تبرِّرَ نفسها بالتاريخ الماضي ولا بحاضرٍ مقروءٍ قراءة أيديولوجية، فهي تبرّرُ نفسها بنفسها». وعلى ذلك، لا حاجة بنا إلى القول إننا نريد الوحدة العربية لأننا أمّة واحدة تجمعها رابطة اللغة والثقافة والتاريخ، ولا لأن الاستعمار جَزَّأَ هذه الأمّة إلى كيانات قطرية، وإنما «نريد الوحدة لأن لدينا مصلحة فيها، لأن مصيرنا يتقرّر بها إيجاباً وبغيابها سلباً».

في التسويغ **الأول**، نردُّ الوحدة إلى عوامل ثقافية وتاريخية وروحية قديمة، أو إلى عوامل تاريخية حديثة (التجزئة)، أي إلى عوامل ماضوية أو من الماضي. أما في التسويغ **الثاني**[١٣]، فنردّها إلى «الحاضر» و«المستقبل» وننقُلها من مجال التاريخ والأنثرويولوجيا إلى مجال السياسة والاقتصاد، من مبدأ الهوية إلى مبدأ «المصلحة»،

(١٣) عبد الإله بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١).

مِنْ كان إلى سيكون، من الماضي إلى المستقبل. قد نختلف في تحديد معنى الأمّة العربية، وعوامل تكوينها، وهل وجدت أمّة عربية بهذا المعنى قبل القرن العشرين[١٤]، وقد يوجد من يسأل عمّ إذا هي موجودة اليوم بالمعنى الذي نتحدث به عن أمّة فرنسية أو ألمانية أو صينية أو تركية. . . إلخ؟ وقد نختلف في تقدير أثر فعل التجزئة التي حصلت في المشرق العربي في تغيير مسار التاريخ العربي سلباً. لكن الذي لا يختلف فيه وحدويّان هو أن الوحدة العربية تُمليها «المصلحة» وتفرضها علينا التحديات المصيرية الراهنة والمستقبلية.

من هنا، ومن هنا فقط، ينبغي أن يبدأ تفكيرنا في الوحدة العربية: بعيداً عن الأيديولوجيا قريباً من المصلحة[١٥].

٢ ـ معضلة الاندماج الاجتماعي والوطني

صَرَفَ الخطابُ الوحدوي العربي الشطرَ الأعظم من الزمن والجَهْد لدراسة ظاهرة التجزئة الكيانية التي عاناها الوطن العربي طويلاً، وانتهت به إلى أرخبيل من الدويلات والكيانات القطرية. حلَّل آليات تلك التجزئة من منظور عواملها الخارجية (الاستراتيجيات الاستعمارية التقليدية، والنيوكولونيالية بعد الجلاء الاستعماري، ثم الصهيونية)؛ وكشفَ عن الوظائف الكبيرة التي تؤديها تلك التجزئة على صعيد تعظيم مصالح القوى الأجنبية التي تدير عملية التجزئة وترعاها (بوضعها البيئة المثالية لتعظيم تلك المصالح: وخاصة مع تبيُّن حجم المخزون النفطي في البلدان العربية وقيام دولة إسرائيل)؛ ونبَّهَ إلى المخاطر الناجمة عن استمرار حال التجزئة على مصير الوطن العربي: دولاً ومجتمعات. ومهما يكن من أمر طُفُوِّ الكثير من الكلام الأيديولوجي التعبوي في الخطاب الوحدوي العربي في هذه المسألة، ومنه مخاطبة الوجدان بمفردات التجييش الانفعالي، فإن قسماً كبيراً مما كتبه المثقفون الوحدويون العرب حَمَلَ من سمات الرصانة والموضوعية والتحليل العلمي ما يشرّفه ويرفع من قيمته، وغطّى حاجةً معرفية حقيقية لفهم

(١٤) ثمة خلاف على أطروحة د. عبد العزيز الدوري الذي يعود بوجود الأمة العربية إلى تاريخ سابق للقرن التاسع عشر! انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

(١٥) ما أغنانا عن القول إن الجماعات الأقوامية غير العربية لا يعنيها في شيء أن يقيم العرب وحدتهم على فكرةِ أنهم أمّة ذات هوية قومية متميزة. بل إن مثل تلك الوحدة تخيفهم أو لا تُطَمْئِنُهم، وقد تنمّي في بعض أوساطهم دعوات الانفصال. أما حين تقوم فكرة الوحدة على المصالح المشتركة، بعيداً عن فرضيات الثقافة والدين، فإن تلك الجماعات غير العربية لا تجد ما يمنعها من العمل داخلها والدفاع عنها.

علاقة الاتصال التلازُمي ـ بل الماهوي ـ بين الاستعمار وتمزيق أوصال الوطن العربي وأواصره، بين ذلك التمزيق والتخلّف العربي. لكن مشكلة هذا الخطاب الفكري الوحدوي في أنه نظر إلى التجزئة في هذا الوجه الوحيد منها فحسب، أي بما هي ثمرة فعْلٍ «خارجي» وقعَ على الوطن العربي بقدرة قاهرٍ جبّارٍ ظالم، هو الاستعمار، ولم ينصرف كثيراً إلى رؤية «الوجه الداخلي» لتلك التجزئة الذي مكّن للعامل الخارجي (= الاستعماري) أسباب النجاح في تحقيق التمزيق الكياني للجغرافيا البشرية والسياسية العربية. وهذه كانت ـ وما زالت إلى حدّ ما ـ ثغرة كبيرة في الخطاب القومي العربي.

ولسنا نعني بالوجه الداخلي للتجزئة سياسات النخب القطرية الحاكمة، المتمسكة بكيانات التجزئة، المدافعة عن حدودها وسياداتها وأعلامها وأناشيدها ونياشينها وعروشها واقتصاداتها الصغيرة وبرامج التاريخ المحلي في مدارسها، المناهضة للتوحيد القومي ولأيّ شكلٍ من أشكال التوحيد الأفقي العربي الذي تخشاه لأنه يَذهبُ بممالكها ومزارعها السلطوية. . . ، فهذه السياسات ليست في النهاية أكثر من «عَرَضٍ» من أعراض العامليْن الداخلي والخارجي للتجزئة. ما نعنيه بالوجه الداخلي، أو ـ للدقة ـ بالآليات الداخلية، هو مجمل «العلاقات والبُنى الاجتماعية التقليدية الموروثة والمتجدّدة» ذات الطبيعة «الانقسامية والعصبوية المغلقة» التي تبدو فاعليتُها الاجتماعية «تفكيكية» وليست توحيدية، جانحة نحو رسم أُطُرٍ مغلقة لها على حدود الهويات «الأنثروبو ـ جماعية الصغرى» وعلى نحوٍ يمنع من ـ أو يعوق ـ بناء الهوية الجامعة (الوطنية أو القومية). إنها «العلاقات الطائفية» بأوسعِ معانيها وأرحبِ أشكال التعبير المادي الاجتماعي عن نفسها (الطائفية والمذهبيَة والقبلية والعشائرية والمناطقية والعرقية. . .).

لقد اصطدم تكوينُ الدولة الحديثة في حيّزها الوطني الضيّق (أو القطري في اللسان السياسي المشرقي) بهذه البُنى والعلاقات «النابذة»، لأن منطق الدولة ـ وهو توحيدي بالضرورة ـ يدعوها إلى التحلُّلِ من ماهياتها المغلقة، كجماعات صغرى منكمشة على ذاتها ومرتبطة بتضامناتها الداخلية وولاءاتها الداخلية التقليدية، لكي تضوي في كيانٍ تَقُوم وظيفتُه على إنتاج «جماعةٍ وطنية» كبرى وجامعة هي مادتُهُ التي لا يكون إلا بها. على هذه الجماعات القائمة على عصبياتها الذاتية المغلقة أن تذوب في جماعة واحدة جديدة (= الجماعية الوطنية)، وأن تَنْحَلَّ روابُطها التضامنية الذاتية في رابطة جديدة (= الرابطة الوطنية)، وأن تُلغى ولاءاتُها التقليدية، فلا يكون الولاء إلا واحداً: للوطن وللدولة، وأن تتوقف مؤسساتُها الخاصة عن تنشئة أفرادها

على غير برنامج التنشئة الوطني. . . إلخ. هذا منطق الدولة التوحيدي الذي يُصَادِمُ منطقَها الانقسامي العصبوي. لكن الدولةَ ما استطاعت أن تكسب معركة التوحيد أمام هذه العصبيات التي نجحت ـ أحياناً مستثمرة إخفاقات الدولة ـ في استنفار قُواها الذاتية وتنظيم مقاومة فعّالة لمشروع التوحيد، بل إن هذه المقاومة أصابت حَظّاً من النجاح في بعض البلدان إلى درجةٍ أنها مَسَخَتْ معنى الدولة وشخصيتَها، فأخذتْها إلى منطقها العصبوي كي تصير دولةً طائفية أو عشائرية، وفضاءً للمُحَاصَصة بين المذاهب والطوائف والقبائل والأعراق.

إذا كان مشروع التوحيد الوطني (= القطري) قد هُزِم أمام المجتمع العصبوي، فكيف لمشروع التوحيد القومي أن ينجح؟ وهل جَمْعُ أقطارٍ مشروخة بانقساماتِ عصبياتها إلى بعضها البعض فعْلٌ يليق به أن يكون توحيدياً، وأن يكون قوميّاً، وأن يُنَاضَل من أجله ويُسَالَ الحِبْر من أجله؟ إن لم يبدأ التوحيد من مقدماته الحقيقية: من معالجة معضلة ضَعْف وهشاشة البنى الاجتماعية العربية، فلن يرى النور. إن التكوين العصبوي العربي لا يعني شيئاً آخر سوى أن مجتمعاتنا «تعاني نقصاً حادّاً في الاندماج الاجتماعي»[١٦]، وأن التوحيد الحقيقي هو بناء ذلك الاندماج المفقود، هو «زوال تلك التجزئة الداخلية العميقة التي تُشكّل بنية تحتية للتجزئة الخارجية». وبكلمة، «هو بناء الدولة الوطنية الحديثة» مقدمةً ولَبِنَةً لدولة الوحدة. وهي دولة لا تقوم بغير جَدَلٍ موضوعي ودائم بين الديمقراطية والتوحيد. وتلك مسألة سنَطْرقُها بعد حين.

٣ ـ أولويةُ فكرةِ الوحدة وحاكميتُها في الخطاب القومي

يُعرف القوميون، في التصنيف التقليدي الدارج، بأنهم دعاةُ الوحدة العربية حتى إن الصفةَ ما عادت تَعْييناً معرفيّاً من ملحقات الذات، وإنما باتتْ ماهيةً. وما أغنانا عن القول إن هذا الضرب من التعيين «الجوهراني» أو الماهوي للقوميين مسيءٌ لهم وللفكرة الوحدوية على السواء. يسيئُهم أن يقال في حقهم إنهم وحدويْون «فقط»، أو إن الوحدة كلَّ قضيتهم وكلَّ ما لديهم، وإن ما عداها ليس لهم فيه حظ أو نصيب. ومعنى الإساءة لا يعود إلى وحدويَّتهم، وإنما إلى النظر إليها بما هي «كلّ» بضاعتهم، وهو ما يفيد ـ بالتفصيل والاستطراد والتَّبِعةِ ـ أنهم، مثلاً،

(١٦) انظر مطالعة عميقة لمعضلة الاندماج الاجتماعي، في: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

ليسوا ديمقراطيين، ولا تشغلهم مسألة العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وما شاكل، أو أنهم إذا ما شُغلوا بها ففي اتصالها بمسألة الوحدة أو لاتصالها العرَضي بها. ثم إن الإساءة تَلْحَقُ الفكرة الوحدوية بذلك التعيين، لأن ربْطها الحصري بالقوميين يُفهم منه أنها ليست قضيةَ الأمَّة جمعاء ولا تياراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية كافة، بل قضيةُ تيارٍ واحدٍ منها فحسب، مما يُفْقِدها امتياز الإجماع الوطني والقومي ويُدخِلها في ساحة المنازعات والاختلافات كمسألةٍ خلافية.

والحقّ، إن هذه ليست مشكلة تعريفٍ خاصة بالقوميين حصراً. إنها أيضاً مشكلة الليبراليين حين يُعَرَّفون بكونهم دُعاةَ حرّيةٍ (سياسية واقتصادية) ودستورٍ وحياةٍ نيابية فحسب. ومشكلة الماركسيين حين يعرَّفون بأنهم دعاةُ اشتراكيةٍ أو توزيع عادلٍ للثروة. ومشكلة الإسلاميين إذْ يُعَرَّفون بما هُم مُدَافِعَةٌ عن هوية الأمّة أو عن تطبيق أحكام الشريعة في نظام الدولة. هؤلاء جميعاً ـ كالقوميين ـ قد يلحقهم إجحافٌ من ذلك التعيين الماهوي الذي يُقْفل عليهم في النطاق الضيّق للقضية الأساس التي بها يتحدَّدون في وعي مَن يحدّدُهم على ذلك النَّحو. كما أن التبهيت والتبخيس يلحق تلك القضايا الكبرى (الحرية والديمقراطية والاشتراكية والهوية الثقافية والشخصية الحضارية. . . إلخ) حين تُجرَّدُ من نصاب الإجماع الاجتماعي وتُوضَع على جداول أعمال فئوية.

هل أخطأ الذين صنّفوا القوميين وأضرابَهم على هذا النَّحْوَ من التصنيفِ، إذن؟

لم يكونوا مخطئين دائماً. فلقد قدَّم القوميون أنفسَهم على النحو الذي أسَّس لشرعية ذلك الضرب من التصنيف أو أوحى به على الأقل. وكذلك الليبراليون واليساريون والإسلاميون يفعلون. لم يكن الخللُ دائماً في موازين مَنْ يصنِّف، بل كان لِمَنْ يُصَنّف حظٌّ من الإسهام فيه والحَمْل عليه. وما كان حظُّه ذاك في ما فكَّر فيه في شأن مسألته، وفي ما أعرضَ عن التفكير فيه من مسائل أخرى، وإنما كان سَهْمُهُ بـ «الممارسة» أيضاً. فالتصنيف ما أسقط عبثاً صفة الوحدوية القومية عن الليبراليين، وما أسقط صفة الديمقراطية عن القوميين والإسلاميين، لكن هؤلاء أسقطوا عنهم تلك الصفات جميعاً من «طريق سلوكهم السياسي» وبرامجهم و«تجربتهم في السلطة»، فأقاموا من أنفسهم على أنفسهم دليلاً على أنهم كانوا عن تلك المسائل مُعْرضين ولغيرها منصرفين.

يعْنينا هنا، في المقام الأول، أمْرُ القوميين، وإن كان أمرُهُم في هذا الشأن

أمْرَ غيرهم، فيجوز قياس هؤلاء على أولاء لاشتراكهم في العِلّة على قول علماء أصول الفقه. يَعْنينا ـ على نحوٍ خاص ـ أن نَعْرِف ما إذا كانت «حاكميّةُ» فكرة الوحدة في الوعي القومي العربي ما زالت تخدُم هذا الوعي اليوم، وما زالت تخدُم فكرة الوحدة العربية نفسَها.

إذا نظرنا إلى المسألة وسؤالها من منظورٍ «نهضوي» شاملٍ[(١٧)] و«استراتيجي»، تبدو لنا مسألة الوحدة متشابكة الخيوط والأواصر مع غيرها من مسائل النهضة والتقدم في الوطن العربي، مثل الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية والتحرّر الوطني والأمن القومي والثورة الثقافية والتحرُّر الاجتماعي. فهذه جميعُها أهداف متفرّعة عن تطلّع نهضوي واحد، متداخلة، ومتبادلة التأثير، وقد لا يقْبَل الواحدُ منها تحقُّقاً من دون تحقُّقِ غيره؛ وإن «صَدَف» أن تَحَقَّق، يظلّ اكتمالُ مضمونِهِ متعلِّقاً بتحَقُّق غيره. وما أغنانا عن بيان أن هذا الترابط بين الأهداف النهضوية، كما نفهمه ونُدرِكُه من هذا المنظور الشامل والاستراتيجي، ليس ترابطاً نظرياً فحسب، أو ليست منظوميَّتُهُ من فِعْلِ عقلٍ يَعْقِل ويتعقل ويُقِيمُ علاقات التواشج بين الأشياء على مقتضى نسقيَّةٍ فيها مفتَرَضة، وإنما هو «ترابط موضوعي وواقعي» قامت عليه من التاريخ أدلَّة. يكفينا أن ننبّه إلى بعضٍ معلوم من علاقات الترابط تلك من طريق التذكير بأن مجتمعات ودول متفرقة أو مجزَّأة تعجز عن توليد دينامية توحيدٍ بينها إنْ خَلَتِ العلاقاتُ بينها من «المصالح المشتركة»، والمصالح هذه قد تكون اقتصادية، وقد تكون أمنية، أو قد تكون غير ذلك. وهي ـ في أحوالها كافة ـ لا تكون من دون تنمية ومن دون استراتيجيةِ أمنٍ قومي. ويكفينا أن نذكّر بأن التنمية الاقتصادية، وإن عَظُمت، لا قيمة اجتماعيةً لها، ولا انعكاس لها، على أحوال المجتمع، إن لم تترافق مع شكلٍ ما من أشكال التوزيع العادل للثروة الذي يجْسُر فجوة التفاوُت بين الطبقات.

إن أرقى أشكال الوحدة القومية، في هذا المنظور النهضوي الشامل، هو الشكل الذي تترافق فيه هذه الوحدة مع التطور الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية والصناعية والعلمية، والعدالة الاجتماعية، والأمن القومي، والثورة الثقافية، والتحرر الاجتماعي، والمساواة الكاملة بين الجنسين. ولذلك وصفنا حالة هذا

(١٧) انظر: عبد الإله بلقزيز، «نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري،» ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ٢٠٠٥). انظر أيضاً المقدمة التي وضعناها للكتاب.

النمط من الوحدة بـ «الاستراتيجية». ويَرُدُّ معنى الحالة الاستراتيجية إلى أمريْن: إلى العلاقة «الكلية» بين الأهداف النهضوية من جهة، وإلى النَّفَس الزمني الطويل الذي تقتضيه عملية التطور والتراكم في العمل الوحدوي حتى تبلغ هذا المدى من جهة ثانية. غير أن ما لا يُدْرَكُ كلُّه لا يُتْرَكُ جُلُّه، على قول المأثور الفقهي. ولذلك، إذا كان على قوى الأمّة أن تكافح من أجل وحدتها حتى تبْلُغَ هذا المبلغ العظيم منها، فإن امتناع شروط التحقيق الاستراتيجي في المدى المنظور من الزمن، لا يمنع الوحدويين من أبنائها من أن يتمسكوا بمنظور مرحلي جدلي لا يَصِل فيه التمَفْصُلُ بين الأهداف النهضوية إلى الحدّ الأقصى الاستراتيجي (الذي وصفناهُ) بسبب ضيق نطاق الترابط كما سنرى، ولكن أيضاً لا يَقَعُ فيه التراجُع عن مبدأ عدم المقايضة بين مبادئ النهضة: مجتمعةً أو في نطاق الترابط الجزئي.

ضمن هذا المنظور «المرحلي»، ثمة خطٌّ تراجعي أخير لفكرة الوحدة لا يجوز التواني في الدفاع عنه باستماتة، لأن في سقوطه سقوطاً لفكرة الوحدة، هو خط «الترابط الجدلي بين الوحدة والديمقراطية». لقد مَرَّ على القوميين حينٌ من الدهر كانوا فيه سادَةَ السياسة والثقافة (= سنوات الخمسينيات والستينيات)، وكانوا فيه عن الديمقراطية مُعْرِضين. شدّتهم فكرةُ الوحدة أكثر وحسبوا ركوب صهوة الديمقراطية طريقاً أقصر إلى الإتيان على هيكل الوحدة بمعاولِ الهدم، ربما بحُجَّةِ أن الوحدة تَجْمَع، والديمقراطية تَدُسُّ الخلافَ في الأمّة، إن لم تفرِّق. ربما كان ذلك ـ أيضاً ـ بتأثير ثقافةَ عصرٍ تحرُّري على الصعيد الكوني ما كان للديمقراطية فيه اعتبار: هي المُتَّهَمة بشُبْهَةِ علاقةِ الاقتران بالليبرالية والبرجوازية اللّتيْنْ من أحشائهما خرج الاستعمار. وربما أيضاً بتأثيرٍ خفي لذاكرةٍ جماعية مكلومة بسابقةِ الخلاف في الأمّة وبفتنةٍ ذهبت بوحدتها إلى الحتف[١٨]. تلك حقبةٌ من الأخطاء القومية انصرمت، وقد لا يجوز محاكمتُها بقناعاتٍ جديدة تولَّدَتْ قبل عقدين أو ثلاثة. لكن المطلوب هو أن يُدْرِك الوحدويون أن التلازم بين الوحدة والديمقراطية لم يَعُدِ اليوم ترفاً أو خياراً من خيارات، وإنما ضرورةَ وجودٍ للوحدة ولفكرتها في العقل والوجدان.

لن أتحدث هنا عن الرؤية البسماركية للوحدة، وعن الحاجة إلى نقدها

---

(١٨) حتى الآن لم يَجْرِ بحثٌ جدّي في العلاقة بين فكرة الأمّة العربية في العصر الحديث وفكرة الأمة والجماعة في الإسلام. أشار إليها شيخ المؤرخين عبد العزيز الدوري عرضاً، في: **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، وتوقّف عندها جزئياً هشام جعيط في: **أزمة الثقافة الإسلامية** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠).

والتحرُّر منها، فلقد فعلتُ ذلك في مكان آخر[١٩]، وإنما سأنبِّه إلى خطأ التحجُّج بسوابق التوحيد القومي وحقائقها التاريخية لإسقاط فكرة التلازُم تلك. فلقد يجِدُ كثيرون في السِّفْر التاريخي الوحدوي، منذ قرنين، ما يقيمون به دليلاً على أن تجارب التوحيد القومي في أوروبا وأمريكا لم تسلك مسلكاً ديمقراطياً. وهم في هذا القول، وإن كانوا يَلْحَظُون حقيقةً تاريخية لا غبار عليها[٢٠]، لا يأخذون في الحسبان حقيقتيْنْ أخرييْنْ رديفتين: **أولاهما** أن التوحيدَ القومي القسري في أوروبا وأمريكا له شروطه التاريخية التي قَضَت بأن يكون كذلك، ثم لم تلبث تلك الشروط أن تغيَّرت في القرن العشرين، منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، مع قيام «عصبة الأمم»، وخاصة في أعقاب الحرب الثانية، وقيام «منظمة الأمم المتحدة، وبداية سريان مفعول القانون الدولي الذي يقدّس الحدود والكيانات القائمة، ويمنع إهدار سيادتها بالقوة المسلحة (تحت الفصل السابع من «الميثاق»)[٢١] و**ثانيتهما** أن وحْداتٍ قوميةً أخرى حديثة قامت على مقتضى ديمقراطي توافقي إنْ في نطاقها الكياني القومي الضيّق (سويسرا، كندا، بلجيكا. . . إلخ) أو في نطاق إقليمي أوسع (الاتحاد الأوروبي). وعلى ذلك، لا حجَّة لِلّذين ما زال يخامرهم حلم وحدةٍ قومية اندماجية على النمط البروسي، فيحسبونه النمط الوحيد والأوحد للتوحيد القومي.

حين نشدّد على الماهية الديمقراطية للوحدة العربية، لا نذهب مذهبَ البعض في القول إن الوحدة العربية، إمّا تكون ديمقراطية أو لا تكون، إذِ القولُ هذا ـ عند حُسن الظن به ـ إراديُّ الهوى بحيث لا يَلْحَظ أن للتاريخ قوانينَه الموضوعية التي قد لا تجري رياحُها بما يشتهيه الفكر. أما إن أسأْنا الظَّن به ـ وهذا يجوز ـ فهو شكلٌ آخر من ترتيل الإيمان بمعاداة الوحدة بتعلَّة الديمقراطية! لا نفكر بمقتضى تلك المعادلة[٢٢]، التي قد ينقضُها التاريخ والواقع. ولكن نقول: إنْ

---

(١٩) بلقزيز، **إشكالية الوحدة العربية: خطاب الرغبة، خطاب الممكن.**

(٢٠) للتفصيل، انظر: نديم البيطار، **من التجزئة. . . إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٢١) ما زال الردّ الدولي العسكري القاسي على الاجتياح العراقي للكويت ـ بموجب أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ ـ طريّاً في الأذهان، بصرف النظر عن أن أهدافه لم تكن حماية سيادة الكويت، وإنما تدمير قدرات العراق العسكرية والصناعية والعلمية.

(٢٢) التفكير فيها في النطاق القومي كالتفكير فيها في النطاق الوطني على صعيد النتائج. هل نقبل بوحدة الإمارات العربية وبالوحدة اليمنية لأنهما قامَتا على توافقٍ بين الشركاء فيها، ونرفض الوحدة السعودية لأنها تَحَصّلت من طريقِ العنف والإخضاع؟!

حَصَل وتحقَّق شكلٌ ما من أشكال الوحدة العربية من غير طريق الديمقراطية، فواجبُ الوحدويين أن يناضلوا من أجل إكساب تلك الوحدة مضموناً ديمقراطياً، لأن وحدةً بهذا المعنى (= الديمقراطي) هي الأبْقى والأدْوم والأقدر على الصمود. والأهمّ من ذلك، لأنها الأكثر قدرة على إقناع الشعب بجدواها.

في الحاليْن، سواء فكَّرنا في الوحدة من منظورٍ نهضوي شاملٍ واستراتيجي، أو من منظور مرحلي، فإن الثابت الذي لا يجوز أن ينحرف عنه فعل الوحدة هو الديمقراطية، لأن هذه وحدها تضع في حوزة الوحدة ما تبرّر به شرعيتَها في وعي مجتمعها وشعبها وأمّتها، ولأن شعباً يشارك ـ مشاركةً ديمقراطية حرّة ـ في صناعة وحدته، خليق بأن يدافع عنها حين يداهمها خطر الانقضاض عليها من الخارج أو الارتداد عنها من الداخل.

٤ ـ ثنائية الدولة القطرية/ الدولة القومية

حكمتْ هذه الثنائية الوعيَ القومي العربي طويلاً ورسمتْ فيه، منذ البداية، «معنى» الوحدة و«صورتَها». وهي، في التحليل الأخير، متولّدةٌ من موضوعة التجزئة وناجمة عن عقيدتها. حين يكون الوطن العربي قد تعرّض لتمزيقٍ كياني استعماري (= التجزئة)، تكون الثمرة المُرّة لذلك التمزيق الدولة المسخ التي سميّت قطرية أو إقليمية أو دويلة وما شابه من التسميات. وحين يكون الهدفُ القومي هو توحيد ما مزَّقه الاستعمار وفتَّتهُ، تكون صيغة ذلك التوحيد إنهاء حالة الدولة القطرية غير الشرعية أو الوليد غير الشرعي للتجزئة الاستعمارية. يمُرُّ التوحيد، حكماً، على جثة الدولة التي تمزّقت بها وحدةُ الأمة.

هذا منطق الخطاب القومي حين ينطلق من مقدمته التي تسلّم بأن وحدة الأمة تمزّقت بالتجزئة، نَصِفُه ونعرضُه بأمانة كما قدّم نفسه لعقود وأجيال في آلاف الصفحات المنشورة والمتوفّرة اليوم لملايين القراء. حين تكون الفرضية مختلفة، تختلف الصورة، ويختلف التفكير، وتختلف ـ بالتّبِعة ـ النتائج. حين يقال ـ مثلاً ـ إن الدولة الوطنية (المعروفة في الخطاب الشامي القومي بالقطرية) سابقة في الوجود لفعل التجزئة، وتاريخية، تعود إلى مئات السنين، ودافعت عن استقلالها في وجه الاستعمار وفي وجه العثمانيين قبله، تختلف زاوية النظر إلى الموضوع تماماً. مَن يُنْكِر على الدولة في مصر، وفي المغرب الأقصى، وفي اليمن، وفي عُمان، شخصيتها الوطنية التاريخية؟ مَن يجرؤ على الزعم أن الدولة في الجزائر، وفي تونس، وفي البحرين، وُلدتْ من تجزئة أقطار كبرى، كما وُلدت أقطار المشرق من

تجزئة سورية الكبرى؟ مَن ينفي أن دولاً وطنية وُلدت من توحيد أقاليم متفرقة، وليس من التجزئة، مثل ليبيا، والعراق، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، و ـ أخيراً ـ اليمن الموحّد؟ من يفعل ذلك يُخفي الغابة بالشجرة، فلا يرى إلا واقعةً جزئية تتحول في ذهنه إلى قاعدة، وما عداها (= الكلّ أو الأعظم) استثناء.

نحن، إذن، أمام فرضية أخرى مختلفة. أمام قسم من المجتمعات العربية قامت فيه دول وطنية بفعل تراكم تاريخي ـ ليس هنا مجال الخوض فيه ـ لا بفعل تجزئةٍ استعمارية. في هذا القسم من الوطن العربي لا تمثل الدولة الوطنية، في وعي شعوبها ونخبها، عاراً يُخجِل أو يُشْعِر بالذنب والخطيئة، بحيث لا يكون من ثقله تحرّرٌ بغير التخلّص من أسبابه، على نحو ما هو أَمْرُ الشعور القومي المشرقي بالدولة القطرية، وإنما الدولة الوطنية فيهم مدعاة إلى الاعتزاز من دون مغالاة، لأنها ليست منتهى طموحهم، ولا خاتمة مطاف أحلامهم. وهكذا «فالدولة التي ناضل الوحدويون في المشرق العربي من أجل إلغائها لأنها غير شرعية، هي الدولة التي ناضل الوحدويون والوطنيون في المغرب العربي ومصر واليمن من أجل تحريرها من قبضة الاحتلال الأجنبي».

ماذا تعني الوحدة عند الأخيرين إذا كانت تعني غير ما تعنيه عند القوميين في المشرق العربي؟

إنها تعني ـ اختصاراً ـ «الانطلاق» من هذه الدولة الوطنية كـ «قاعدة» نحو عملية توحيدٍ أشمل، وليس الانقضاض عليها وتقويضها كشرطٍ لذلك التوحيد أو كدينامية وحيدةٍ له. يعني ذلك ـ ابتداءً ـ التسليم بأن لهذه الدولة شرعيتها التاريخية التي لا تَقْبل النقض بالإفناء أو الإلغاء، ولكنها تَقْبل الخروج من حدودها الكيانية الضيقة في علاقةٍ اتحادية أوسع وأعلى تَقْتَرح عليها مستقبلاً تنموياً ونهضوياً لا توفّره لها شروطها الذاتية المحدودة. تقدِّم الوحدة العربية، بهذا المعنى، طمأنةً للوطنيات التاريخية العربية بأنها لا تُهدرها بقدر ما تُدخلها في نسيجٍ وحدويّ له ما يبرّره من التاريخ (المُشْتَرَك اللغوي والثقافي)، وله ما يفرضه ويمليه (الحاجات المشتركة). ونحن في غنىً عن بيان أن هذا النمط من التوحيد القومي الذي ينطلق من التسليم بالوطنيات ويُطَمْئِنُها على نفسها، ويدعوها إلى علاقاتٍ وحدوية مصلحية، إنما هو الذي يعتمد الصيغة الاتحادية (الفدرالية) لا الصيغة المركزية الاندماجية.

يمكن تعميم هذه الرؤية خارج الأقاليم العربية التي تشكّلت فيها تاريخياً كيانيات وطنية مستقلة، أي في الإقليم المشرقي من الوطن العربي الذي تعرّض

للتجزئة الاستعمارية ونشأت فيه الفكرة القومية العربية. يستطيع الوحدويون هناك أن يعترفوا ـ ولو على مضض ـ بأن الدولة القطرية التي رسم الاستعمار حدودها، وإن لم تُولَد شرعيةً، اكتسبت مع الزمن كثيراً من مصادر شرعيتها من طريق الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي خلقتها على مدى عقود طويلة، وأن أيةَ محاولةٍ لإسقاط تلك الشرعية أو تجاهُلها ـ بدعوى أن الحقوق لا تسقط بالتقادُم ـ سيصطدم بممانعاتٍ شديدة من تلك الكيانيات القطرية: لا من نخبها الحاكمة فحسب، وإنما من شعوبها وتياراتها غير القومية. وحينها ما الفائدة من التجذيف اليائس ضدّ أمرٍ واقعٍ لا يُقْتلع بالرغبات والأماني؟

لا بد للفكر الوحدوي العربي من أن يخرج من النطاق الذي تضربه حوله ثنائية القطري/القومي، لأنها «ثنائية» فكرية وسياسية «كابحة». لا بد من الاعتراف بأن الدولة الوطنية هي نقطة بداية مشروع التوحيد العربي ومنطلقه، وليست نهايته، وبأن أيَّ مشروعٍ بهذا المعنى ينبغي أن يلْحَظَ موقعاً لتلك الدولة فيه، وعلى معادلة الوحدة، بهذا المفهوم الاتحادي ـ الديمقراطي، أن تبرّر نفسها على نحوٍ مختلف: «إن تجاوُز حالة الدولة والكيانية الوطنية لا يأخذ شرعيته من أن هذه الدولة مصطنعة أو تُجافِي حقاً للأمة في وحدةٍ قومية، وإنما هو يأخذ شرعيتَه من كونها لا تستطيع بإمكانياتها الذاتية المحدودة أن تجيب عن معضلات الأمن والتنمية والتقدّم، وأنه لا حلّ أمامها إلا في أشكال جديدة من الاندماج الإقليمي يوفّر لها ـ في عصر التكتلات الكبرى: عصر العولمة ـ إمكانية التغلّب على مشكلات التطور والمستقبل».

حين تُطرح فكرة الوحدة العربية على هذا الصعيد من التصوّر، بل حين تَلحظُ مَوْقعيَّةَ الدولة الوطنية من عملية التوحيد، أي بما هي نقطة انطلاقها والحجر الأساس فيها، يترتب على ذلك برنامج عمل سياسي لا سبيل إلى تجاهُلِه أو القفز عليه: «تجهيز» هذه الدولة الوطنية و«تأهيلها من الداخل» كي تكون لبنة صلبة في عملية الوحدة. ذلك أن الوحدة ليست تجميعاً لـ «خردةِ» دولٍ منخورة ومتآكلة ومُهترِئة من الداخل، وإلا أتتِ الوحدةُ على مثالها، إنْ لم تسقُط سريعاً بسبب انفجار المشكلات الناجمة عن ذلك الداخل القطري المتفسّخ. وفي قائمة ما يحتاج إلى تجهيزٍ وإعادة بناءٍ في ذلك الداخل المنخور أوضاع الوحدة الوطنية المعرَّضة اليوم ـ ومنذ زمنٍ ـ إلى التمزُّق والانفراط جرّاء الانقسامات العصبوية (الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية... إلخ)، وما تقود إليه من فتنٍ وحروبٍ أهلية، ومن دعواتٍ إلى الانفصال والتقسيم.

لن نكرّر هنا ما سبق وقلناه في موضوع أزمة الاندماج الاجتماعي في

الوطن العربي، لكننا نودّ التشديد على أن التفكير في هذا الموضوع بات اليوم مِن ألحِّ الواجبات والفرائض الفكرية والسياسية على الوحدويين العرب إذا كان لهم أن يتطلعوا بعد اليوم إلى الوحدة. لم يعد مسموحاً لهم أن يتغاضوا عن مسألة القِلاّت (= «الأقليات») في المجتمع العربي بدعوى عدم المساهمة في إحداث المزيد من التمزيق والتذرير، لأن ذلك التغاضي هو السبيل الأقصر إلى ذينك التمزيق والتذرير. عليهم أن يطرقوا الموضوع بعقلٍ ديمقراطي كي يعيدوا رَتْقَ ما قادت إليه الدكتاتورية السياسية والثقافية من فُتُوقٍ في نسيج المجتمعات العربية. وليس بغير رؤيةٍ ديمقراطية لمعضلات الاندماج الاجتماعي يمكن إعادة بناء فكرة الوحدة الوطنية التي هي «شرطٌ تحتيٌ» لفكرة الوحدة العربية ولمشروعها.

بقي أن نضيف، هنا، إلى ما قلناه عن الحاجة إلى فكرة عربية اتحادية، أن هذا الخيار «الاتحادي» هو الأمثل للوطن العربي والأنسب لاستيعاب المعضلات التي سبقت الإشارة إليها، وهو ـ في الوقتِ عينِه ـ خيارٌ حرٌ وطوعي تأتيه الوطنيات العربية عن سبْقِ وعي وإرادة. وهو، لذلك السبب، لا يمكن أن يكون إلا خياراً «تدرّجياً» يتزايد الإقدام عليه والانضمام فيه بمقدار ما يقتنع المتردّدون بأن عائدات السّير فيه أجزلُ منافعَ وفوائد من الإضراب عنه. وكلما أمكن مجموعةَ الدول الأولى المتحدة أن تُحرز نجاحاتٍ ملموسةً في الجواب عن معضلات التنمية والأمن والاستقرار الاجتماعي والتطور الديمقراطي والبناء المؤسساتي، وتعظيم الموارد والمكتسبات، أمكن ـ بالتّبِعَة ـ حسْمُ تردّدِ مَن يتردّد وإقناعُهُ بأن الوحدة أُفُقَهُ الذي لا ريْب في أنه الوحيد الذي يفتح أمامه الطريق إلى المستقبل. إننا بِتْنا ـ باختصارٍ ـ أَمْيَل إلى نموذج «الاتحاد الأوروبي»[٢٣]، وأمْيل إلى القواعد الأساس التي قام عليها منذ تجربة «السوق الأوروبية المشتركة» ـ ورسّخها اليوم أكثر ـ وهي: تأهيل البنى الاقتصادية للدولة للاندماج في نظام إقليمي، وتأهيل البنى السياسية لذلك الاندماج. يقتضي التأهيل في الحالتَين إصلاحاً: الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الديمقراطي.

٥ ـ أولوية الوحدة السياسية على الاندماج الاقتصادي

اقترن معنى الوحدة في الوعي القومي العربي بالوحدة السياسية. لا وحدة قومية سوى الوحدة التي تتجلّى في كيان سياسي موحَّد، حتى وإن أخذ هذا الكيان

(٢٣) انظر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

شكلاً اتحادياً، كما لم تتجاهل إمكانَهُ كتاباتُ مفكّر قومي من طراز فريد، مثل ساطع الحصري. لم يكن ذلك الاقتران مصادفة عفوية في تاريخ الفكر القومي. لقد كان شديدَ الاتصال بمفهوم الوحدة في ذلك الفكر بما هي إنهاءٌ مادي وسياسي لحالة التجزئة، إذ لمّا كانتِ التجزئةُ سياسية، في المقام الأول، وتُحقِّقُ نفسها من طريق الدولة القطرية، كان على الوحدة، بالتَّبِعَةِ، أن تكون سياسية، وأن يكون المدخلُ إليها سياسياً. وما كان في الوُسْع مثلاً أن يُتَحَدث عن وحدةٍ اقتصادية أو عن مدخلٍ اقتصادي للوحدة بمقتضى ذلك المفهوم القومي التقليدي، إذِ الوحدةُ الاقتصاديةُ ممتنعةٌ من دون وحدة سياسية، بل يستحيل إمكانُها من دون هذه الوحدة السياسية، لأن الأولى فرعٌ من أصل الثانية. أما حسبان الاقتصاد والمصالح مدخلاً إلى التوحيد، فما كان وارداً حينَها، حتى لا نقول إنّ العمل به في مقام العمل ضد الوحدةِ ذاتها، إذ ماذا لو سمح التعاونُ الاقتصاديُّ بين القطريات ـ في نظر المتوجِّسين ـ بحلّ مشكلات هذه القطريات، وبالتالي تعزيز بقائِها أو ديمومتها؟!

ومن المفارقات أن الفكرةَ الاقتصادية: التعاونية والتكاملية، ما دخلتِ الوعيَ القومي العربي من تلقاء نفسه، ومن طريق تراكم طبيعي فيه، وإنما طَرَقَتْهُ من طريقِ تأثيرٍ خارجي كان وراءَهُ مشروعٌ إقليمي حملتْهُ نخَبٌ حاكمة في القطريات والوطنيات العربية. وكان ذلك، خاصة، مع ميلاد فكرة جامعة الدول العربية، الفكرة القائمة على مبدأ التعاون، والناحية منحى التركيز على العلاقة الاقتصادية البينية. وكما تقتضي المناسبةُ القولَ إن الجمهورَ الأوسع من القوميين العرب ما نَظَر إلى فكرة الجامعة نظرةَ ارتياح، تقتضي الاعتراف بأن بعضاً من المفكّرين الوحدويين ـ على رأسهم ساطع الحصري ـ شذَّ عن الموقف الأيديولوجي القومي العام من المسألة، ونَحَا منحى الواقعية السياسية في النظر إلى فكرة التعاون والعلاقة الاقتصادية، بل ما أخفى رهانَه على أن تُشَكِّل مع الزمن ديناميةً من ديناميات التوحيد القومي. ونحن اليوم نَدينُ له بالكثير في النظرة الواقعية التدرجية إلى الوحدة العربية، وفي إيلاء مسألة التعاون الاقتصادي مكانةً مركزية في البناء الوحدوي.

لقد كان من الطريف أن الأسباب التي صرفتِ النخبَ الفكرية القومية عن فكرة الوحدة الاقتصادية أو ـ للدقة ـ عن فكرة تأسيس المشروع الوحدوي على مدماك العلاقات الاقتصادية، هي عينُها الأسباب التي صرفتِ النخب العربية الحاكمة عن أي جَهْدٍ جدّي نحو السير في اتجاه توحيدٍ سياسي والاستعاضة عن ذلك بفكرة التعاون الاقتصادي. والأسباب المشتركة تلك بين الفريقين ـ على اختلافٍ بينهما في المنطلقات والتوجّهات ـ هي افتراض الوحدة العربية، بالضرورة

وبالتعريف، وحدةً سياسية، وافتراض البناء الاقتصادي المشترك شكلاً من أشكال التَّفَلّت منها! لم يُدرك القوميون ـ إلا مَن رحم ربك[٢٤] ـ أن لا سبيل إلى وحدةٍ عربية إلا بتوفير بنيتها التحتية وقاعدتها الارتكازية الاقتصادية التي تصنع لها نسيج المصالح المشتركة والمتداخلة. أما النخب العربية الحاكمة، فانتبهت متأخرةً إلى أن مشروعات التنمية المشتركة والتكامل الاقتصادي لن تأخذَها بعيداً عن فكرة الوحدة العربية، بل ستأخذ سياداتِها القطريةَ ـ وهي أساس سياداتها السياسية ـ إلى حتْفها، فتداركت الخطر بوقف العمل بكل تلك المشروعات وتَرْك خططها واتفاقاتها تتآكل رَبَائِدَ في رفوف جامعة الدول العربية ومنظماتها الفرعية ذاتِ الاختصاص.

قضت جدليةُ القطري/القومي ومركزيةُ فكرة الوحدة السياسية في الوعي القومي بإعراض الأخير عن رؤية الدينامية الاقتصادية في أيّ مشروع وحدوي، بل قَضَت بعدم إفراد موقعٍ للعامل الاقتصادي في رؤية مسألة الوحدة، واختصار هذه في شأنٍ سياسي حصري لا يضارِعُهُ في فقْرِه الفكري سوى فقره في الخيال السياسي، وفي الإصغاء إلى تجارب التاريخ الوحدوية المعاصرة[٢٥]. وبمقدار ما يتقدم الوعي الوحدوي على طريق التحرّر من تلك الجدلية العائقة والعاقر التي تولّدها فيه ثنائيةُ القطري/القومي النابذة؛ وبمقدار ما يعيد وعيَ الوطنيات في

---

(٢٤) لا بدّ من الاعتراف لمركز دراسات الوحدة العربية بدوره المتميّز في رعاية ندواتٍ علمية ومشاريع بحثية حول التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل والسوق المشتركة. وهي أعمال منشورة ضمن إصداراته، نشير ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ إلى بعضٍ منها في ما يلي: **التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٦)؛ **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، تحرير طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)؛ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للإتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)؛ محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٦ جديدة موسعة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ومحمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٢٥) بدأ بعض الوعي بها يُطِلّ في مطلع هذا القرن من طريق معاينة المآلات الناجحة لتجربة الاندماج الإقليمي الأوروبي.

رؤية تكاملية وتفاعلية ضمن منظورٍ وحدوي، يقترب أكثر من إدراك مركزية العامل الاقتصادي وتأسيسيَّتَهُ في المشروع الوحدوي العربي. إن المفردات الحقيقية للوحدة ليست المفردات الأيديولوجية والتعبوية التي أَلِفْنَاها وأدمَنَ عليها خطابُنا القومي طويلاً (التاريخ المشترك، اللسان الواحد، الأمة الواحدة. . . إلخ)[٢٦]، وإنما هي «المصالح المشتركة»، والمصير المشترك، والمنافع المادية المتبادلة، والسوق المشتركة، والاندماج الاقتصادي، والوحدة الجمركية، والوحدة النقدية. . . إلخ. في هذا الفضاء الذي تؤسّسه «الديناميات المادية»، وتؤثّثُهُ الحقائق الاقتصادية، تولَدُ أسسُ التوحيد الحقيقية، ويُنْتَسَجُ نسيجُ التشابك والتداخل في المصالح الذي يطيح بالحدود، ويفكِّك السيادات المُقفَلَة على نفسها، ويفتِّت الهويات الصغيرة المرتبطة بالفضاءات والأسواق الصغيرة. وحينَها قد يكون مفعول اتفاقيةٍ حول سوق عربية مشتركة أقوى من مفعول اتفاقيةِ وحدةٍ سياسية ينقضُها الموقّعون عليها بعد حين. وقد تنهض شركاتٌ متعدّدة الجنسيات الوطنية أو عبر ـ الوطنية بما كان على أحزابٍ قومية أن تنهض به في زمنٍ مضى.

٦ ـ نزعة الحتمية الوحدوية

يشعر القارئ في نصوص الفكر القومي بحضور كثيف لفكرة «الحتمية» عند تناول مسألة الوحدة العربية، وعلى نحوٍ تبدو فيه الوحدةُ قدراً مقدوراً ومصيراً آتياً لا ريب فيه. يؤسِّس لهذه النزعة «الحتموية» في الوعي القومي قدرٌ من الإيمانية المطلقة بأن الشعوب العربية تدرك مصلحتها الحيوية في وحدتها القومية، وأنها ذاهبة ـ لا محالة ـ إلى تحقيقها. لا يخدش هذه الإيمانية العميقة ملاحظةُ تعايُشِ هذه الشعوب مع واقعها الوطني أو القطري، فالتعايشُ هذا ظرفي وانتقالي، وأَسبابُهُ طارئة وقابلة للزوال ما إن تنتظم إرادة الأمة في مشروعٍ سياسي قومي يأخذها ـ وتأخذه ـ إلى تحقيق «ضرورة التاريخ»: وحدة الأمّة. ولَا مِرْيَة في أن هذا الوعي الحتموي القومي يُشْبه ـ ويَتَنَاصُّ في حالة المثقفين ـ نَظِيرَهُ عند الماركسيين العرب في اعتقادهم أن الثورة موجودة بالقوة في وعي الكادحين والجماهير، وفي إرادتهم، ولا تحتاج إلى أكثر من إخراج تاريخي تقوم به قابلتُها التي تولِّدُها: المثقفون الثوريون والتنظيم السياسي الطليعي.

وليس من شكٍّ في أن وعياً يَطْمئنُّ إلى مقدمةٍ معلومة (في صورةِ فرضيَّةٍ

---

(٢٦) لا شكَّ في قيمة هذه المفردات وفي جدواها بشرط أن تُجَنَّدَ في مشروع جدّي للتوحيد، وإلا تحوّلت إلى مجرد بَخور سياسي.

ضمنية) تقول إن الوحدة حقيقة تاريخية سابقة أنطولوجياً للتجزئة، ويبني عليها هيكله الأيديولوجي واستنتاجاته، تكون أيلولتُهُ بالضرورة إلى القول إن «الوحدةَ جوهرٌ والتجزئة عَرَضٌ». ولما كانت الجواهر ماهياتٌ ثابتة لا تتبدل والأعراض زائلة، فإن الوحدة آتيةٌ لا ريب فيها. إنها ناموس الوجود العربي ومنطقُ حركته في التاريخ. هكذا هو أمرُها في وعيٍ قومي ميتافيزيقي.

ولعلنا في غنًى عن القول إن في تضاعيف هذه النظرة الحتموية إلى الوحدة العربية في خطابنا القومي منسوباً مرتفعاً من «الإرادوية» (Valontarisme). فحتمية الوحدة ليست تعني ـ بالتأكيد ـ أنها سَتَتَحقَّق من تلقاء نفسِها كـ «سيرورة موضوعية مستقلة» عن الإرادة، وإنما هي تتحقق لأنها «مقيمة في إرادة الأمة» ونُخَبِها القومية: أحزاباً وحركاتٍ ومثقفين ودعاة. والمشكلة ليست هنا، بهذا المعنى العام للإرادة، وإنما هي في الاعتقاد بأن تحقيقها أمرٌ حتمي لـ «مجرد وجود إرادة» لتحقيقها. وغنيّ عن البيان ـ عند مَن يذهب مذهبنا في فهم معنى مفهوم الإرادوية (ذي الدلالة اللينينية الكثيفة المتسربة إلى معظم الأدب السياسي العربي) ـ أن الشكلَ الأَظْهَرَ الذي تتخذه الإرادوية في الوعي القومي العربي (تماماً كما في الوعي الماركسي) هو «الفكرة الطليعية» التي عبّر عنها إنشاء أحزاب قومية عربية، وإسناد دور قاطرة القيادة التي تقود حركة النضال القومي نحو هدف تحقيق الوحدة إليها، بل اختزال سائر الأدوار الأخرى الممكنة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية. . . إلخ) في الدور السياسي (الحركيّ بمعناهُ الضيّق). ومن الطبيعي أن الفكرة الطليعية في السياسة لا يقوم لها أمر إلا مقترنة في الوعي مع نزعة اختزالية (Reductioniste) بأكثر من معنى: اختزال جميع حَيِّزَات المجتمع في حَيِّزٍ واحد (= الحيِّز السياسي)، واختزال جميع الفعاليات الاجتماعية في فعاليةٍ واحدة (= السياسة)، واختزال الفكرة في دعوة (= أيديولوجيا)، واختزال الأمّة والشعب والجماهير في طليعة (حزب، نخبة). . . إلخ!

لا بد من نقدٍ جذري لهذه الحتموية ووصيفاتها (الإرادوية، الطليعوية. . . إلخ) في الوعي القومي من أجل إعادة التفكير في مسألة الوحدة تفكيراً عقلانياً وواقعياً وتاريخياً. وإذا كان هذا النقد فريضة فكرية لتحرير الوعي الوحدوي من بعض «أساطيره الأيديولوجية»، فهو ـ في الوقت عينِه ـ فريضةٌ سياسية لإنقاذ جمهور الفكرة الوحدوية في المجتمع العربي من السقوط في براثن حالة الاسترخاء والإيمان الأعمى بـ «القَدَريّة الوحدوية»، أو لانتشاله من حال اليأس كلما طال الزمن وتأخر الوعد الحتموي ـ القَدَري بالوحدة.

إن أول ما نحتاج إلى اعتماده في نظرتنا إلى مسألة الوحدة هو القاعدة التالية: «إن الوحدة العربية ليست حتمية تاريخية»، وإننا قد نخسر معركتَها إنْ لم نُحْسن خوضها، بل إنْ لم نُحْسن الإعداد لها كأية معركة يتوقّف عليها الوجود، التقدم أو التأخر، النهضة أو السقوط. إن الوحدة ليست حتمية لأن نقيضَها موجودٌ على الأرض (الكيانات العربية المتعددة والمتهالكة من الداخل)، ولأن هذا النقيض يتلقّى التغذية المستمرة من خارج يناصِبُ حقَّ العرب في وحدتهم عداءً جهيراً، ولأن أدواتنا الوحدوية (الأحزابُ القومية، جامعة الدول العربية. . . إلخ) خَرِبَة ومعطَّلَة ولا تأثير لها في الناس، ولأن نسيج المجتمع العربي يزداد تمزقاً، وينكفئ إلى تكويناته الطبيعية العصبوية الانقسامية (الملل والنِّحل والأعراق والقبائل والعشائر والبطون والأفخاذ والعائلات. . . إلخ). هذه لوحة الواقع، فكيف تخرج الوحدة من رحم هذا المشهد كما يخرج الأرنب من كمٍّ معطف الحاوي في السيرك؟ كيف يخرج الطيب من الخبيث، إن لم يَقَعْ تنظيفُ وإعدادُ وتأهيلُ وتهيئةُ الرحم الذي منه يخرج؟

الوحدة العربية ليست حتمية تاريخية إلا بمقدار ما يتهيأ لها «مشروع تاريخي»، وبمقدار ما يُعْمَل عليه بدأبٍ وصدقٍ وإصرار: مشروع «لا تحكمه فكرة الواجب»، فتأخذه إلى الاصطدام بحائط المستحيل، وإنما «تؤسسه فكرة الممكن» التي تفتحه على نظرة تاريخية، واقعية، ديناميكية. بعبارة أخرى، لا يَحكمه عقل الفقيه، بل عقل المؤرخ والسياسي المتشبع بقيم الموضوعية والممكن التاريخي والإيمان بقوانين التاريخ والواقع الموضوعي.

٧ ـ الاحتكار القومي لفكرة الوحدة

وَطَن في أذهان القوميين طويلاً أنهم وحدَهم، من دون سواهُم؛ حزبُ الفكرة العربية، ودعاتُها، وألسنتُها الناطقةُ بها، وجمهورُها المناضلُ من أجلها، وغيرُهم القريبين منها، ضَيْفٌ عليها في أحسن أحوال الظنّ به، وإلا فهو يُضْمرُ لها شعوراً بالاعتراض إنْ لم يُعالِنْها رفضاً أو يناصبُها عداءً. والتلازمُ في وعي القوميين بينهم والفكرة العربية (هو) ما كان في أساسِ تسميتهم قوميين تمييزاً لهم من غيرٍ أن تَسْقط عنه الصفة بِحَجْبِ التسمية عنه مِنْ لَدُن من احتكرها لنفسه. ارتضى القوميون لأنفسهم التسميةَ، وما أَبَوْها لأنها لهم في مقام الماهية، وبها من غيرهم يتميزون ويتمايزون، بل بها ينتزعون من ذلك الغير التسليمَ بأن المسألة القوميةَ إقطاعُهم السياسي الذي أقطعه لهم نوعٌ من التوزيع الأيديولوجي لإسقاط الدور التاريخي العائد إلى هذا الفريق أو ذاك من قوى السياسة والفكر

والأيديولوجيا والحزبية في المجتمع العربي. وارتضى كثيرٌ ممّن لا تشملهم التسميةُ أن تنصرف هذه إلى القوميين حصراً حتى لا يحاسبهم أحدٌ على ضَعْف صلتهم بقضيةٍ ليست لهم، وحتى يكون في وسعهم أن يتمتعوا بريْع إقطاعهم السياسي الخاص (الليبرالي أو اليساري أو الإسلامي)، فلا ينافسُهم عليه أحد، فيما ظل قسمٌ ثالث حانقٌ على الفريقيْن: على فريقٍ يحتكر العروبة، وعلى فريقٍ يحتقر العروبة، لا يستطيع أن يتسمّى قومياً لأن القومية عندهُ مسألةٌ نضالية، وليست مذهباً كما عند القوميين، ولا يَقْبَل أن يجاريَ غيرَ القوميين في التشنيع على القومية، لأنه يهاجمُ شيئاً حميميّاً في نفسه.

على أنه لا بدّ من عدالةٍ في توزيع المسؤوليات. ربما كان من حق القوميين أن يروا في أنفسهم سَدَنَةً للفكرة العربية. فلقد كانوا لأزمان متطاولة شديدي التمسّك بها في السرّاء والضراء. وقدموا في سبيلها أعزّ ما يُطْلب: العقل والوجدان والحرية والحياة. ولم يكن غيرُهم يَأْبَهُ لأمرها، إما لأنها بدتْ للبعض فكرةً تنقُضُ مشروعَهُ وتهدّدُهُ في الوجود (= الفكرة الوطنية النهائية)، أو تنافسُه على دورٍ وتزاحِمُ مشروعَهُ على مستقبلٍ وكيانيَّةٍ أخرى (= الفكرة الإسلامية)، أو لأنها بدتْ لبعضٍ ثانٍ فكرةً برجوازيةً عَفَا عليها التاريخ تُجَذِّف ضدّ قانون التراكم والتقدم (= الفكرة الأممية)، أو لأنها بدَتْ لبعضٍ ثالثٍ فكرةً متمذهبةً منغلقة تُحوِّلُ الوحدةَ من برنامج سياسي إلى فلسفةٍ في الحياة وعقيدة. وإذْ حاربَها مَنْ حاربَها، وأعْرَض عنها مَنْ أعرض، وتردَّد في أمرها من تردَّدَ، فقد بقيَ القوميون وحدهم في المَعْبد مرابطون. فمن ذا الذي ينازعهم في حقّ التمثيل؟

ذلك زمنٌ مضى وانقضى؛ زمن كانت فيه الحدود السياسية والأيديولوجية بين التيارات مغلقة ومحروسة ﴿**وكلٌّ في فلكٍ يسبحون**﴾[٢٧]، و﴿**بما لديهم فَرِحون**﴾[٢٨]. عينُ الخطيئة أن يقف التفكير عند حدودٍ رسمتْها عقائدُ الماضي، فلا يحيدَ عنها، ومِنْ وجوه الخطيئة أن يَسْتَمْرِئَ القوميون شعورهم الدائم بأنهم وحدهم أمناءُ هيكلِ الوحدة. لم ينتبهوا في الماضي إلى أن انسياقهم وراء إغراء التمثيل الأَوْحدي للعروبة والوحدة حَوَّلَ الفكرةَ العربية من «فكرةٍ عامة» إلى «أيديولوجيا سياسية»، من قضيةٍ للأمة جمعاء إلى قضيةِ فريقٍ سياسي وثقافي في المجتمع، من جامعٍ إلى مسألةٍ خلافية! وكان الضرر الناجمُ عن ذلك فادحاً. وهو

---

(٢٧) **القرآن الكريم**، «سورة يس»، الآية ٤٠.

(٢٨) المصدر نفسه: «سورة المؤمنون»، الآية ٥٣، و«سورة الروم»، الآية ٣٢.

اليوم سيكون أفدح بما لا يُقاس إذا استمرت عقيدةُ «الممثل الشرعي والوحيد» في الوعي القومي العربي، وخاصة في مناخ التراجع الذي عرفته الفكرة في العقود والسنوات الأخيرة نتيجة الحلف غير المعلن بين العدوّ الخارجي وأخطائنا الداخلية.

إن أعظَمَ خرابٍ للفكرة العربية، وأشْنَعَ مقتلٍ للوحدة أن تظلّ حكراً للقوميين، وأن يَقِرَّ في أذهان الناس جميعاً أنها حصّتهم من الدنيا. إن في ذلك إفْقاراً شديداً لها وتجفيفاً لينابيعَ ينبغي أن تغتذيَ منها وتستقي. من يرتضي لنفسه ذلك، عليه أيضاً أن يسلّم بأن الديمقراطية لليبراليين وحدهم، والعدالة الاجتماعية للماركسيين وحدهم، وميراثَ الأمَّةِ الديني والحضاري للإسلاميين وحدهم. عليه أن يتوقف عن وصف القوميين بغير القوميين، أي أن يُقْلِعَ عن وصفهم بأنهم أيضاً ديمقراطيون واشتراكيون ومدافعون عن الهوية الحضارية، فهذه حُكْماً ستكون من إقطاعات غيرهم. ثم إنَّ من يرتضي ذلك عليه، ثانيةً، أن يسلِّم بأن جمهور الوحدة العربية ضيِّقٌ إلى هذا الحَدّ، ولا يشمل غير عُصْبَةٍ صغيرة من المثقفين والسياسيين يزداد جسمُها ضموراً وجمهورُها شيخوخةً وعطاؤُها ترهُّلاً. آن لنزعة احتكار الفكرة العربية أن تغادر العقل القومي العربي إلى الأبد (غير مأسوف عليها). آن للقوميين أن يسلّموا بصدقٍ أن فكرةَ الوحدة العربية «ملكية جماعية» لا خاصة: مثلما آن لغيرهم أن يسلّم بأن الإسلام والديمقراطية وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية ملكية جماعية، وليست صكّاً مكتوباً لزيدٍ دون عمرو، بل آنَ للقوميين العرب أن يتخلّوا عن مذهبيتهم المغلقَة التي يدل عليها اسمُهُم قبل فعلهم، وأن يختاروا من الأسماء والنعوت أرْحَبَها وأدَلَّها على قضيتهم، أعني اسم: «الوحدويين العرب. فحين تتحول القوميةُ إلى مذهبٍ تَنْحَطّ وتؤول إلى تعصّبٍ وانغلاق». ولا أحسب أحداً، ممَّن يتأبَّوْن حَمْلَ صفة القومي، يخجل من أن يُقال في حقه إنه وحدوي عربي، بل إني أحسب غير العرب ممّن يتقاسمون معنا الانتماء إلى هذا الوطن الكبير يَسْعَدُون بحمل نَعْت الوحدويين والنضال من أجل وحدةٍ تجمعهم والعرب في كيان عربي واحد.

إن احتكار ملكيةٍ عامة، كالفكرة العربية وفكرة الوحدة، سرقةٌ موصوفة يعاقب عليها التاريخ. ولقد عاقبنا وكَفَانا عقاباً.

تعقيـب (١)

عوني فرسخ(*)

لي على ورقة د. عبد الإله بلقزيز الملاحظات التالية:

١ ـ يقول عبد الإله بلقزيز إن الأمة لا تصنع دولتها دائماً، وإن الدولة هي من يصنع الأمة، وأتساءل: لم تكن هناك أمة ألمانية قبل أن يوحّد بسمارك ألمانيا سنة ١٨٧٠، وهل غدت هناك أمتان ألمانيتان خلال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٨٩، أم أن هناك أمتين صينيتين: الصين الشعبية وتايبيه؟

٢ ـ يقول أيضاً: نحن نسلّم بوجود أمة عربية، لكننا نميّز بين وجودها كحقيقة ثقافية ـ تاريخية، ووجودها كحقيقة سياسية ـ كيانية. وإن وجودها الذي لا تعبّر فيه عن نفسها من خلال كيانية سياسية يهدّد بقاءها، ويهدّد كل عناصر التكوين الذي قامت عليه، كما تعرّض غيرها للمحو. ولكن شعوب الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الأفريقي، بعد أن تعرّبت، احتفظت بكامل مقوّمات وجودها القومي العربي، على رغم تعدّد السلطنات شبه المستقلة منذ بدايات القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، فبماذا يفسر د. بلقزيز هذه الحقيقة التاريخية؟

٣ ـ ويتساءل في الصفحة ذاتها: ماذا بقي لليهود العرب من عروبتهم التاريخية بعد أن أدمجوا في دولة سرقتهم من أوطانهم في الأصل؟ وأسأله: وماذا تبقّى من فرنسية وألمانية المستوطنين الصهاينة، وبماذا يفسّر فشل الكيان الصهيوني في خدش مقوّمات الوجود القومي للمواطنين العرب، على رغم عزلتهم القسرية عن عمقهم الوطني والقومي؟ ثم ألا يتجاهل أنه منذ بداية الدعوة الصهيونية جرى تأصيل وعي مزيّف لدى مختلف الجاليات اليهودية بأنها تنتسب إلى شعب عضوي منبوذ في وطن آبائه وأجداده، بحيث تعمّقت لديها مشاعر التمايز من محيطها الوطني؟!

(*) كاتب وباحث مقيم في الإمارات.

٤ ـ ويقول إن التجزئة الكيانية للبلدان العربية كانت قائمة قبل الاستعمار. وليس من شك في أن التشرذم السلطوي شاع في الوطن العربي مع بداية العصر العباسي الثاني. ولكن ذلك لم يؤسس لتجزئة سياسية، إذ لم تقم ضمن الأرض العربية موانع سياسية لانتقال الأفراد والأفكار والسلع، وكان العربي حيث حلّ يعامل باعتباره من أهل الديار، كما لم يتمخّض عن تعدّد الكيانات السلطوية تبلور ثقافة متمايزة من الثقافة العربية الإسلامية العامة. وأستطيع القول، استناداً إلى حقائق تاريخ هذا الوطن، إنه قبل المرحلة الاستعمارية لم يعرف الحدود السياسية الفاصلة بين وحداته، ولا التمييز بين مواطنيه على أساس الهوية القطرية. وعليه، فالدولة العربية القطرية حديثة النشأة، ويمكن اعتبارها منتجاً استعمارياً، إذ لم يشارك مواطنوها في ترسيم حدودها، أو إقامة مؤسساتها، أو إصدار قوانينها وأنظمتها.

٥ ـ وهو يعيد في الصفحة ذاتها: التجزئة الداخلية لغياب كيانية سياسية جامعة. وعلى رغم اتفاقي مع د. بلقزيز حول افتقار الأقطار العربية إلى الاندماج الاجتماعي الوطني، إلا أن ذلك لا يعود إلى غياب الكيانية السياسية الجامعة، بدليل أن الكيانات القطرية لم تحقّق الاندماج. والعلّة في تقديري إنما تعود إلى تخلّف البنى الاقتصادية، وبالذات في مجال الصناعة الحديثة، فضلاً على أن الأمة العربية تبلورت على أساس الانتماء الحضاري، وليس الانتساب السلالي، بحيث جاءت ذات طبيعة تركيبية تمتلك التنوّع ضمن إطار الوحدة.

وأنا مع د. بلقزيز، حيث يقرر ـ وهو المحقّ تماماً ـ بأننا نريد الوحدة لأن لدينا مصلحة فيها، إلا أن العامل الذاتي الأخطر في إعاقة الوحدة إنما هو افتقاد المجتمعات العربية إلى القوة الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة، والقادرة على تحقيقها وحمايتها، إن هي تحقّقت.

٦ ـ يقول إن الوحدة هي كل بضاعة القوميين، وإنهم مثلاً غير ديمقراطيين، ولا تشغلهم مسألة العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. أتساءل: أليس هذا حكماً متعسفاً لا يأخذ في حسبانه أن حزب البعث منذ عام ١٩٤٧ دعا إلى الوحدة والحرية والاشتراكية في ترابط عضوي، وألم تستكمل في قيام وحدة مصر وسورية كل الإجراءات الديمقراطية؟ كما إن التجربة الناصرية، وهي قومية بامتياز، أوضحت في الميثاق ـ الصادر عام ١٩٦٢ ـ الترابط العضوي بين الوحدة والديمقراطية والبناء الاشتراكي. ثم أليس القوميون هم من بادروا إلى تشكيل المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣؟ وألم يحدّد المؤتمر القومي العربي الأهداف القومية في الوحدة، والتحرر، والديمقراطية،

والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدّد الحضاري؟

٧ ـ في تناوله ثنائية الدولة القطرية/الدولة القومية، ألاحظ أن الدولة العربية قبل المرحلة الاستعمارية لم تكن مغلقة على الذات، وغالباً ما كانت تنزع إلى التمدّد في الجوار العربي، كما كانت عليه حال مصر في زمن الطولونيين والإخشيديين والفاطميين والمماليك ومحمد علي وجمال عبد الناصر، وكذلك كل من عُمان والمغرب إلى حدّ ما. وكان السعي إلى التوحيد القاسم المشترك الأعظم لغالبية الدول التي قامت قبل المرحلة الاستعمارية. وأتساءل حول القول بطمأنة الدولة القطرية: طمأنة مَنْ. . . النخب المستفيدة من واقع التجزئة، أم الأكثرية الشعبية المغيّبة الدور، صاحبة المصلحة في التكامل القومي والوحدة؟

وفي موضوع «الأقليات» أستطيع القول في ضوء معطيات الواقع إن الغالبية العربية هي المهمّشة الدور، المهدرة الحقوق، فضلاً على أن دولة الوحدة هي الإطار الواسع لتوفير كل ضمانات حقوق الأقليات، كما هو ثابت في تجارب التاريخ، إضافة إلى عمق وشائج القرابة السلالية واللغوية والثقافية التي تجمع الشعب العربي بكل الجماعات المصنّفة أقليات في الوطن العربي، العرقية منها والدينية والطائفية.

٨ ـ أتفق مع د. بلقزيز بقوله إنه لا سبيل إلى وحدة عربية إلا بتوفير بنيتها التحتية وقاعدتها الارتكازية الاقتصادية التي تصنع لها نسيج المصالح المشتركة والمتداخلة. وأضيف: هل هذا ممكن التحقّق ما دامت البرجوازية العربية سمسارية ـ كمبرادورية ـ مرتبطة مصالحها بالسوق الخارجية، بدليل تدني نسبة التجارة البينية العربية؟ لقد دعا طلعت حرب إلى السوق العربية المشتركة في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. كما وقّعت اتفاقية التضامن العربي والوحدة الاقتصادية عام ١٩٥١، إلا أن التبعية الاقتصادية إلى المركز الرأسمالي هي التي حالت دون تحقيق ذلك، فضلاً على غياب الإرادة السياسية.

٩ ـ يتحدث عن الاحتكار القومي لفكرة الوحدة، وأتساءل: كيف يكون الاحتكار والتيار القومي العربي لم ينغلق يوماً على مختلف التيارات في الوطن العربي؟ ودليلي أنه باشر منذ ثمانينيات القرن الماضي على الأقل، ومن خلال مركز دراسات الوحدة العربية، حواراً بنّاء مع مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري العربي، ونسج علاقات حميمة مع التيار الإسلامي تمثّلت بالمؤتمر القومي ـ الإسلامي، الذي تبنّى الأهداف القومية الستة. وأي مراجعة لقائمة أعضاء المؤتمر القومي العربي تظهر بوضوح تعدّد المنابع الفكرية التي نهلوا منها.

تعقيــب (٢)

سالم توفيق النجفي(*)

ليس من السهل التعامل مع الطروحات الفكرية للدكتور عبد الإله بلقزيز دون الإحاطة والمتابعة للتيار الثقافي الحداثي، ولا سيما في مسألة الهوية والوطنية والقومية العربية. وإذا جاز لي الحق في تصنيف معطياته الفكرية في الشأن المذكور، فإني أضع كتاباته في إطار الجيل العربي الثالث، بعد جيل الأوائل، وفي مقدمتهم نجيب عازوري وزكي الأرسوزي، وأعقب هؤلاء الجيل الذي يتقدمهم قسطنطين زريق وساطع الحصري، ثم يأتي الجيل الذي يمثله عبد الإله بلقزيز وعزمي بشارة، وليس هناك فصل قائم بين هذه الأجيال، بقدر ما هناك تواصل بيّن في أفكارهم، سواء من حيث الأبعاد الاجتماعية أو الرؤى السياسية أو أخرى غيرها، ويمكن أن توصف هذه الأبعاد بأنها أكثر حداثة في ظل معالجاتها الجذرية لأوضاعها الراهنة، وأدق رؤى في ظل احتمالاتها المستقبلية البعيدة المدى.

تعدّ المراجعة الفكرية والسياسية لمفهوم الوحدة العربية للدكتور بلقزيز أسلوباً في البحث عن النص والمضمون الذي يتماهى ومتغيرات العصر دون أن تفقد معطياته جذورها التراثية، وهي مسألة في غاية الأهمية من حيث إنها تبعد فكرة الوحدة عن الجمود الأيديولوجي، وفقدان مقدرتها على التطور، ومكوناتها عن الحداثة، فضلاً على مقدرته على تشخيص العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في الخطاب القومي وفكرة الوحدة العربية خلال عقود القرن العشرين، وهو القرن

(*) أستاذ جامعي في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ـ العراق. ألقى التعقيب نيابةً عنه د. عبد السلام بغدادي.

الذي تشكل من خلاله تاريخ القومية العربية المعاصر، وإعادة ترتيب جغرافية الوطن العربي، فضلاً على أن آثار المتغيرات الداخلية والخارجية خلال القرن المذكور قد شوّهت التركيب الفئوي للمجتمع العربي باتجاه إنماء «الرأسمالية العربية» التي تحمل أسوأ ما في المنظومة الرأسمالية من صفات اجتماعية واقتصادية.

والذي ميز دراسة د. بلقزيز أن مراجعته جاءت نقداً جذرياً من حيث الأسس الفكرية والسياسية لمفهوم الوحدة العربية، من خلال سبع مسائل رئيسية تشكل الخطاب الفكري الوحدوي العربي، وتم تناولها بقدر من الموضوعية ليس من السهل تفكيكها فكرياً في ظل تصوراتها الراهنة، ولكن لا يمنع ذلك من إبداء ملاحظات بعض منها توضيحية، والأخرى في إطار المتغيرات الفكرية والاقتصادية لمفهوم الوحدة العربية.

إن سعي مكونات العوامل الخارجية إلى تقييد تطور وإنماء فكرة القومية العربية، وإجهاض مفهوم الوحدة العربية، ومحاولة استبعادها من مفردات الثقافة العربية الراهنة، أخذت أشكالاً غير مسبوقة في تاريخ الأمة العربية المعاصر، وذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت محصلتها الاحتلال البغيض للعراق، إذ على الرغم من أن مضمون الاحتلال هو استيلاء قوات عسكرية أجنبية لأراضي دولة أخرى من أجل إعادة ترتيب نظامها السياسي أو تحقيق أغراض سياسية معينة، ولكن الذي حصل هو اجتياح القوات الأجنبية لجغرافية العراق وإزالة رموزه الثقافية وتراثه الحضاري وسرقة رأسماله الجاري وتدمير الثابت منه واعتقال العديد من مناضليه وتعذيبهم إلى حدود مفارقة الحياة، ولم يبق لدى البعض الآخر من المعتقلين سوى عيون تبكي من خلالها ضياع الوطن وعروبته، كل ذلك من أجل فئة ستقوم على إدارة الحكم وفقاً لاستراتيجية بعيدة عن النسق العربي ذي المتضمنات الوحدوية، وقد ساعدهم على ارتكاب هذه الخطيئة إذكاء مكونات المجتمع الطائفية والإثنية والقبلية.

وجدير بالذكر أن الخلفية الفكرية للدكتور بلقزيز تمكّنه من الإحساس بهذه الصورة المفزعة وإظهار حقيقتها المأساوية كأحد متضمنات العوامل الخارجية المقيدة لفكرة القومية والوحدة العربية، ولا سيما أنها قد تتكرر بهذه الصورة أو بصورة مغايرة لها في بلدان عربية أخرى، ولا شك في أن هذا السعي المحموم من قبل القوى الخارجية إلى تفكيك الدولة الوطنية (القومية) جاء في جزء منه من أجل إعاقة تكوين الدولة المذكورة على الصعيد العربي بصورة أو أخرى، فسيادة الدولة العربية يعني في مضمونها إعادة بنية التوازن الدولي في غير صالح

القوى الخارجية (النظام الرأسمالي الجديد) والقوى الداخلية (الرأسمالية المحلية).

وإذا كان تصنيف النزعة التوسعية للنظام الرأسمالي كأحد المتغيرات المقيدة لتطور فكرة الوحدة العربية، فإن «سياسات الإثراء» الداخلية كانت أحد أهم القيود والمحددات لتطور فكرة الوحدة العربية وحاضنة لفاعلية نظيرتها من المتغيرات الخارجية، فمنذ نشوء مرحلة الاستعمار في الوطن العربي وطموحاته في تجزئة جغرافية هذا الوطن من خلال اتفاقية» سايكس ـ بيكو» والقوى الاستعمارية تشجع على بناء تكوينات فئوية محلية وسيطة في معظم البلدان العربية، سواء من خلال توسيع حيازة الأراضي الزراعية وملكيتها لفئة الإقطاعيين وأشباههم في الريف، أو منح الامتيازات لفئة معينة من الحضر لتمكينهم من مراكمة رأس المال، الأمر الذي قيّد «الحراك الاجتماعي» في معظم سنوات النصف الأول من القرن العشرين.

اضطررت إلى هذا التوضيح المختصر كمقدمة للدخول إلى مسألة الضرورة الديمقراطية التي تقتضي أن ترافق الوحدة العربية، وأتفق تماماً مع طروحات د. بلقزيز في مسألة الديمقراطية بصفتها من «الشروط الضرورية» لحماية المكتسبات التي تحققها الوحدة العربية للدفاع عنها، إلا أن هناك «الشروط الكافية» لتحقيق متضمنات الديمقراطية في المسألة التي نحن في صددها، وبمعنى آخر إن الطروحات التي جاءت في هذا الإطار هي المضمون الحقيقي لفرضية فكرة الوحدة العربية، ولكن تباطؤ الوعي القومي العربي بسبب فاعلية العوامل الداخلية والخارجية المناهضة ومساراتها التاريخية في معظم البلدان العربية، أبقى على الحراك الاجتماعي عند مستويات أقرب إلى الثبات حتى منتصف القرن الماضي، وبداية حركات التحرر الوطني، وانعكس ذلك على تكوينات معظم مجالس النواب (البرلمان)؛ فعلى سبيل المثال كانت الأغلبية البرلمانية في العراق في نهاية النصف الأول من القرن الماضي من فئة الإقطاعيين وأشباههم من الرأسمالية المحلية، وامتدت هذه الأوضاع إلى السلطة التنفيذية، وكانت علاقاتها مع القوى الخارجية ليس بحاجة إلى تأكيد.

وبعبارة أخرى، أصبح في البلدان العربية ترابط شديد بين «الكيانات المؤسسية» و«التنظيمات الاقتصادية» للحفاظ على المصالح المادية للفئات المذكورة وتنميتها، الأمر الذي أضعف من ممكنات الفئات المجتمعية الوسطى ذات المصلحة الحقيقية في اقتصاد الوحدة العربية، وأوجد هذا المناخ تبايناً واسعاً في توزيع المصادر المكونة للدخل في المجتمع العربي، ومن ثم فإن الديمقراطية في هكذا بيئة تعطي نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة إلى مسألة الوحدة العربية وفكرتها، إذ تصبح

إحدى وسائل حماية النظام القائم، ولا سيما في جوانبه الرأسمالية، أكثر مما هي تعبير عن الطبقة الوسطى وطموحاتها المشروعة.

وعندما أخذت حركات التحرر الوطني على الصعيد العربي، في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، تحاول الخروج من الطوق الاستعماري، اجتهدت العديد من تلك الحركات باختزال مرحلة التحول باتجاه إنماء الطبقة الوسطى من المجتمع، بصفتها صاحبة الحق والمصلحة الحقيقية في بناء الوحدة والاشتراكية، وتقيد فاعلية الإقطاع والرأسمالية المحلية في بعض البلدان العربية (مصر والعراق أنموذجاً)، إلا أن هذه النماذج لم تتمكن من استكمال بناء مرحلة التحول والارتفاع بالأهمية النسبية للطبقة الوسطى في المجتمع حتى يمكن لها حماية مكتسباتها من خلال الديمقراطية؛ فإمكانات القوى المضادة، سواء الداخلية أو الخارجية والتعاون بينهما تفوقا على قوى التغيير والتحرر آنذاك، وتمكنا من إعادة بنية المجتمع إلى ما كانت عليه قبل منتصف القرن العشرين إلى حد بعيد. وقد ساعدته على تحقيق هذه الأهداف سياسات الانفتاح العشوائية وطموحات النظام الرأسمالي العالمي الجديد، ولم تكتف القوى الأخيرة بإعادة الهيمنة على البرلمانات ومجالس النواب العربية في معظم البلدان العربية في الربع الأخير من القرن الماضي، إنما وجدت في الإثنية والطائفية والقبلية أسلوباً أكثر فاعلية في بعض البلدان المذكورة لتفكيك أواصر الوحدة الوطنية أيضاً، وذلك باعتبار أن هذه التكوينات لا تستوعب مفهوم الولاء الشامل، الذي يتعدّى كياناتها إلى حالة الأمة أو الدولة العربية الواحدة، وهكذا كان في العراق.

والملاحظة الأخيرة هي مسألة «اقتصاد الوحدة العربية»؛ فعلى الرغم من أن الدراسة قد أخذت هذا الجانب في الاعتبار، إلا أنها لم تولِه من الاهتمام المناسب بقدر اهتمامها بالجوانب الفكرية والسياسية، وربما يعد ذلك منطقياً بصفة أن الدراسة اقتصر عنوانها على هذه الحالة، ومن ثم لم تشأ الخروج عن مضمونه، ولكن نظراً إلى أهمية هذا الجانب في الانتقال من «مبدأ الهوية إلى مبدأ المصلحة»، كما أشار د. بلقزيز، وأضاف عليها قدر من الأدب الاقتصادي أكثر من كونه تحليلاً اقتصادياً، وعلى الرغم من اعتقادي أن هذا الأدب يوفّي ما لهذه الدراسة من دلالات فكرية وسياسية، إلا أن إغنائها بمتضمنات اقتصاديات التكامل والوحدة العربية، يعد جزءاً من تكوين هذه الوحدة، ولا سيما أن هناك تيارات تحاول إقصاء هذا الجانب لمصالحها الفئوية والخاصة.

وإذا سُمح لي بإضافة قدر متواضع في هذا الجانب، فأود الإشارة إلى أنه قد

تمخضت عن توزيع جغرافية الوطن العربي وفقاً لاتفاقية «سايكس ـ بيكو» أسواق عربية متعددة وصغيرة، يصعب من خلالها تحقيق طلب فعال لبناء نماذج للنمو والتنمية الاقتصادية على صعيد البلدان المذكورة، فضلاً على أن هذا النمط من الأسواق يعمل على تقييد الموارد الاقتصادية في تعظيم قيمة ناتجها الحدّي وفقاً لفرصتها البديلة على الصعيد الإقليمي أو القومي، وبذلك فإن إجمالي الناتج، سواء احتسب على الصعيد الإقليمي أو القومي، هو أكبر من نظيره في ما قبل التنسيق والتكامل في اقتصاديات هذه البلدان، ومن ثم فإن إعادة توزيع الناتج المحلي على أفراد المجتمع في ظل المراجعات لمفهوم الوحدة العربية، وما تتضمنه من عدالة اجتماعية، سيزيد من متوسط دخل الفرد العربي، ويعزز من قدراته الشرائية. وفي إطار الأسواق العربية الواسعة، فإن هذه المتغيّرات ستقود إلى تدني تكاليف إنتاج المنشآت الاقتصادية، كما أن مضمون العدالة سيقود إلى خفض التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، سواء إقليمياً أو قومياً.

فضلاً على ذلك، فإن إعادة توزيع الموارد، سواء المادية أو البشرية منها، من المستوى الراهن إلى المستوى الإقليمي أو القومي سيتيح فرصاً أكبر لتشغيل مورد العمل العربي الذي اتسم بارتفاع معدل البطالة، ولا سيما في البلدان العربية الكثيفة العمل، مثل مصر والسودان واليمن. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأوضاع تتيح للفئة الوسطى من المجتمع فرصاً جديدة للاستثمار العربي، نتيجة اتساع الأسواق ومزاياها، ومن ثم إتاحة عوائد أفضل للمستثمرين العرب، مما يخفض من حوافزهم لاستبعاد رؤوس أموالهم عن دائرة النشاط الاقتصادي العربي، ويحفز أيضاً على إعادة رأس المال العربي الموظّف خارج الاقتصادات المحلية، ولا سيما أن عوائده الاستثمارية عربياً أكبر من سعر الفائدة على الأموال ذاتها في ظل ادخاراتهم الخارجية.

وتقود هذه المتغيرات في مجملها إلى مستويات أفضل من الكفاءة الاقتصادية للسلع والخدمات المنتجة عربياً، لأن إعادة توزيع الموارد في ظل حالتها القطرية بالنسبة إلى الأوضاع الإقليمية أو القومية ستتيح فرص تكوين المشاريع وفقاً للاقتصادات المحلية، الأمر الذي سيخفض من متوسط تكاليف الوحدات المنتجة على الصعيد العربي. وتقود هذه الكفاءة الإنتاجية إلى الكفاءة التنافسية، سواء على صعيد الأسواق الداخلية أو الخارجية.

ما فائدة هذه الطروحات النظرية في مسالة الوحدة العربية؟

في سياق مراجعات د. بلقزيز في الفكر والسياسة لمفهوم الوحدة العربية،

فإن تلك المراجعات تنسحب إلى المضمون الاقتصادي أيضاً، وفي إطار الكتابات حول مفهوم الوحدة العربية، كان الشأن الاقتصادي في العديد من الحالات غائباً أو مصنفاً باعتباره أحد معطيات الوحدة في بعض الأحيان، في حين إن هذا الأمر يتطلب قدراً من تكييف الاقتصاديات في البلدان العربية وفق المفهوم الاقتصادي الحديث بصفته مدخلاً إلى الوحدة العربية، وليس أحد معطياتها، وهي مسألة في غاية الأهمية لنجاح وترسيخ مكونات الوحدة العربية. وبذلك تعد طروحات د. بلقزيز من «الشروط الضرورية» في بداية مرحلتها الزمنية، وترافقها «الشروط الكافية» في إطارها الاقتصادي لتحقيق هذه الوحدة، وفقاً لمراحل متلازمة أحياناً، ومتتالية أحياناً أخرى.

وفي ظل المتطلبات الموضوعية والمسارات العقلانية للمسألة التي نحن بصددها، ولا سيما أن الترابط المباشر بين الاقتصادات العربية القطرية دون تكيفها الاقتصادي يولد قدراً من التشوهات في نمط توزيع الدخل من ناحية، ويقيد إعادة توزيع الموارد، لوجود تشريعات وأنماط سوقية مختلفة بين البلدان العربية من ناحية أخرى، الأمر الذي أصبح معه الاهتمام بمراجعة المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بمسألة الوحدة العربية، وتحديد التغيرات المطلوبة ومراحلها في شأن الإصلاحات الهيكلية للأسواق العربية، لتتماهى ومتطلبات السوق العربية أو الأسواق التكاملية، ضرورة تمليها فكرة الوحدة العربية، وهذه المسألة لها مجالات أخرى في طروحاتها التفصيلية.

أسعدني جداً وأغناني معرفياً ما قرأته أكثر من مرة في دراسة د. عبد الإله بلقزيز من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية. . . ولا شك في أننا نحن وجيل ما بعد عام ١٩٦٧، بحاجة إلى هذه المعرفة وهذا الفهم.

تعقيــب (٣)

يوسف مكي(*)

الورقة التي قدمها د. عبد الإله بلقزيز، «مراجعة الفكر القومي»، من الأوراق المتميزة التي طرحت في هذه الندوة، وربما تكون الأكثر إثارة وتحريضاً، من حيث العصف الفكري الذي تضمنته، وخروجها على التقليدي والمألوف من القراءات. وقد طرحت أسئلة حوهرية ومنهجية بحاجة إلى التحليل والمناقشة، بما يسهم في إثراء الفكر العربي القومي. والواقع إن الورقة هي من العمق، بحيث تحتاج إلى روية وقراءة مركّزة، لا يتيحها الوقت المطلوب من إدارة الندوة لتسليم التعقيب.

ومع ذلك، فإني في هذه العجالة أتجرأ بالقول إن الأمور والقضايا التي طرحتها الورقة بحاجة إلى مزيد من المراجعة، وبشكل خاص، العلاقة بين القومية والأمة، والفارق بين العناصر التي تشكل الهوية القومية، وتلك التي تؤسس لقيام الأمة، أوليست هذه العناصر متداخلة ومتصلة؟ وهل يمكن الفصل بشكل حاد بين ما هو تاريخي، وما هو متعلق بالمستقبل، بين العناصر التي أسهمت في التشكل الوجداني للأمة: لغةً وتاريخاً ونضالاً مشتركاً، والاقتصاد والضرورة الحضارية؟

هل فعلاً بالإمكان التوصل إلى قانون عام يقول ببهوت أو تصدع مشاعر الهوية والإنتماء بفعل تقادم الزمن، والعجز عن إنجاز المهمة التاريخية في الوحدة القومية؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تنبعث هويات قديمة/ جديدة في عدد كبير

(*) كاتب وباحث سعودي.

من البلدان في كوكبنا؟ وقضية ذلك ليست بحاجة إلى مزيد من التأكيد والتفصيل. وقضايا الإثنيات والعصبيات الدينية حاضرة بقوة أمامنا في عدد من البلدان العربية.

ومن جهة أخرى، هل من المؤكد أن قيام دول حديثة يؤدي إلى انزياح للهويات القديمة التي كانت قائمة قبل نشوئها؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن القول بحداثة العناصر التي تستمد منها الدول التي تأسست حديثاً هويتها، أم أنها تعابير عن سيرورات تاريخية وموضوعية؟ وكيف نفسر صمود الأقليات الإثنية والدينية في الدولة الحديثة؟

هل يمكن اعتماد باكستان والكيان الصهيوني، كمعطيين موضوعيين على إمكانية ذوبان الهويات القديمة، ونحن نعلم أن الهوية الباكستانية، التي نتجت من الانفصال عن الهند ما تزال هوية مرتبكة، يعكس ذلك عدم الاستقرار، وتعدد الانقلابات التي تطبع حياة هدا البلد مند تأسيسه، حتى يومنا هذا؟ وبالنسبة إلى الكيان الصهيوني، فالمشاكل العنصرية والعرقية. . . ما تزال تؤثر بشكل واضح في مكونات هذا النظام. ود. بلقزيز لا شك لديه علم بالصراع المرير بين الإشكنازيين والسفارديين اليهود، وحالة الفصل العنصري، في الكيان الصهيوني بين المستوطنين الأوروبيين واليهود العرب والأفارقة معروفة على كل حال.

ومن جهة أخرى، أتمنى على د. بلقزيز أن يتناول في هذه المراجعة القيّمة ماهية الدور الذي يلعبه الفعل الإرادي الإنساني في تشكيل الأمم والدول، والتأثيرات الممكنة لذلك الفعل في العمل الوحدوي المستقبلي العربي.

لقد أصاب د. بلقزيز كبد الحقيقة حين أكد أن قضية الدعوة إلى الوحدة لا ينبغي أن تكون تغنياً بماض سلف، ولكن ينبغي أن ترتقي إلى الضرورة الحضارية، إذا ما أردنا أن ننتقل بالواقع العربي من حال النكوص والتخلف والتبعية إلى معايشة النقيض التام. . . إلى حال النهوض والتقدم والبناء.

المناقشـات

١ ـ ليلى شرف

أشرت في معرض عرضك حول الأمة إلى أن التجزئة ليس فقط من صنع الاستعمار، بل إنها قائمة داخل المجتمعات العربية: العشائرية، الطائفية، الجهوية... إلخ.

ألا تعتقد أننا في هذا داخلون في حلقة مفرغة؟، بمعنى أنه كلما طال زمن المبادرة الوحدوية، سواء كانت بين دولتين أو ثلاث أو أكثر من ذلك، ستتعمق التفرقة والانقسام داخل المجتمعات في الدولة العربية، وأن المجتمعات التي لا تنظر إلا إلى الداخل تتفجر من الداخل، ومثلا لبنان والعراق حيّان أمامنا.

ثم إنه كما ذكرت أن الديمقراطية شرط ضروري لقيام الوحدة، ألا تعتقد أننا ندخل هنا أيضاً في حلقة مفرغة لا ديمقراطية، فلا يكون هنالك وحدة مستدامة؟ وقد علمتنا التجارب الماضية أنه بغياب الديمقراطية تهيمن الدولة الأكبر في نطاق الوحدة على الدولة الأصغر (الوحدة المصرية ـ السورية مثلاً أو العلاقة السورية ـ اللبنانية).

في غياب الديمقراطية المطلوبة إذاً لوحدة سليمة، ألا تعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية المختلفة يمكن أن تؤدي دوراً في التشبيك بين قوى المجتمع المدني في هذه الدول، وأن تشكل تقارباً في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة أو متفاعلة، وتستطيع بالتالي أن تشكل قوى ضاغطة ديمقراطية نحو التوجهات الوحدوية وتغذية الفكر الوحدوي؟

٢ ـ أحمد محمد الكبسي

اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مركز دراسات الوحدة العربية، القلعة الشامخة التي ما تزال تذكّرنا بأغلى أمنياتنا، وهي أن نرى وطننا

العربي موحّداً. وبعد عشرين عاماً من ندوة صنعاء، تنعقد هذه الندوة «من أجل الوحدة العربية: رؤية مستقبلية». ويقدم د. عبد الإله بلقزيز بحثه المتميز الذي يحمل عنوان «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»، ولا أخفيكم أنني قد استمتعت بقراءته وبطرحه الجريء، وبدأت أفكر بالسيناريوهات المختلفة لتحقيق الوحدة العربية، ومنها السيناريو القائم على المصالح المشتركة لجميع أعضاء المنطقة، وذلك لأن التفكير بأي نوع من التعاون والتضامن والتكامل أو الاندماج، هو في الواقع تقوية مستقبلية لها لمواجهة الظروف والمتغيرات المستقبلية بمختلف أنواعها، كما إنه يقوم على أساس المشروع النهضوي المعاصر الذي يتبناه عدد من المفكرين العرب، ومنهم أستاذنا الجابري والأمير الحسن بن طلال ود. بلقزيز، والقائم على البعد الأسري والمودة وصلة القرابة والجوار والجوامع المشتركة.

ويبدأ هذا السيناريو بتصالح دول المنطقة مع التاريخ، وبالتالي مع ذاتها، والقيام بخلق ثقافة مشتركة تحترم خصوصيات الأقطار وسيادتها، وتتدرج بالعلاقات من الاعتراف المتبادل بالخصوصية والسيادة لكل قطر نحو العمل المشترك على كل الصعد، بدءاً بأنظمة التربية والتعليم، ومروراً بالمشاريع الاقتصادية والأسواق المشتركة، وانتهاء بالعمل السياسي والأمني المشترك. العمل العربي المشترك بصفة عامة، وفي إطار دول شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة، بحاجة إلى ثقافة مشتركة، وإلى قاعدة اقتصادية، يمكن أن تأتي من خلال بناء شبكة واسعة من المؤسسات والهيئات التي تربط نواحي النشاط في المنطقة، ولا يمكن لذلك أن يحدث بين ليلة وضحاها، ولكن إذا وضحت الرؤيا فيمكن أن يكون الهدف ألا يأتي الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، إلا وقد استطاعت هذه الدول أن تدخله بوجه جديد، سمته التعاون والتكامل، كأفضل وسيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار والتوجه نحو البناء، مؤمنة بأن علاقات الجوار القائمة على انعدام الثقة والتنافس تهدد بوضع تصبح فيه المنطقة أمام كارثة محققة، كارثة التيارات المتطرفة.

ولأنه أيضاً دون بناء الثقة والتعاون بين الدول المختلفة، يستحيل التفرغ للبناء في ظل أوضاع ونظم تكيد لبعضها كيداً، يمكن لدول المنطقة الاستفادة من الظروف الدولية المعاصرة وتوظيفها لخدمة مصالحها، حيث يبنى النظام الشرق أوسطي حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معيّنة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، ويعتقد الكثير من الباحثين بأن هذه الهيمنة منفردة ومؤقتة بالمعنى التاريخي، بمعنى أنها قد لا تدوم إلى أبعد من بداية القرن

الواحد والعشرين، أو نقطة زمنية في ربعه الأول على أقصى تقدير، وأنها سوف تخلي السبيل أمام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي؛ وهنا يمكن لدول شبه الجزيرة العربية الاستفادة من علاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة التي أعتقد أنها ستبارك أي تقارب بين حلفائها ما دام ذلك لن يهدد مصالحها، وتعمل على تلافي نقاط الضعف التي تعانيها دول المنطقة أثناء تشكل أي نظام جديد، بحيث يمكنها الانضمام إليه ككتلة متضامنة متماسكة مكوّنة من العديد من الدول ذات الخصائص المتنوعة. وبهذا يمكن تقليل مخاوف تذويب الهوية العربية في إطار النظام الشرق أوسطي، ويكون محفزاً لبقية الدول العربية على تصفية خلافاتها وتوحيد صفّها في إطار التكتلات الدولية الجديدة. ويمكن استعراض المكاسب التي تعود على جميع الأطراف من الاتفاق والتعاون في ما بينهم كما يلي:

ـ من **الناحية السكانية**: ستشكل دول المنطقة كتلة سكانية تقدر بحوالى ٦٣ مليون نسمة، وبالتالي يمكن التغلب على عامل الخفة البشرية الذي تعانيه بعض أجزاء المنطقة، ناهيك عن اليد العاملة المتجانسة التي يمكن أن توفرها في مختلف الميادين.

ـ من **الناحية الجغرافية**: تبلغ مساحة دول منطقة شبه الجزيرة العربية مجتمعة حوالى ٣,٢ مليون كيلومتر مربع من التلاصق الجغرافي بما تحتوي من مختلف الموارد النفطية والزراعية والثروة السمكية والشواطئ البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، فجغرافية دول المنطقة (حدودها، تماسكها الإقليمي، موقعها الجيوبوليتيكي، وتاريخها المشترك، وإمكانياتها البشرية، وكذلك أسسها الاقتصادية)، كلها عناصر لمقومات موضوعية لجمع كلمة دول المنطقة وتقوية وضعها الدولي.

ـ من **الناحية السياسية**: أولاً يمكن زيادة القوة التفاوضية لمنطقة شبه الجزيرة العربية، كما إن اجتماع دول المنطقة هو دعم لأمنها واستقرارها جميعاً، وبالتنسيق في ما بينها تستطيع احتواء أي أعمال للتطرف والعنف التي قد تظهر في أي منها، وبالتالي تقوية أنظمتها. وأخيراً وليس آخراً إسقاط العدو الوهمي من سلّم الأولويات والتفرغ إلى البناء والتعمير (إنهاء الحرب الباردة إقليمياً).

ـ من **الناحية الاقتصادية**: آخذين بعين الاعتبار الموارد الاقتصادية لكل قطر، يمكن رسم علاقة عاقلة منهجية بين اقتصاديات دول المنطقة، وبالتالي تحديد العلاقات الاقتصادية البينية بما فيه الخير للجميع، وفي شتى المجالات.

ويؤكد د. محمد الرميحي هذا التوجه، ويرى أن الخطوة الأولى التي يجب أن

تتم يجب أن تكون شاملة لكل منطقة الجزيرة العربية، كمنطلق أولي وركيزة أساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي ككل.

وهو ينطلق في هذه الدعوة من فكرة صحيحة، وهي أن العلاقة على الصعيد الاقتصادي بين بلدان الخليج يجب أن يعبر عنها بالتعاون والتنسيق، وليس بمفهوم التكامل؛ فالجزيرة العربية ككل هي العمق الاستراتيجي لأي تكامل مستقبلي في هذه المنطقة من العالم، ومن منطلق استراتيجي وسياسي واقتصادي فإن الدعوة إلى التكامل يجب أن تتجه إلى أقطار شبه الجزيرة العربية في الوقت الحالي، كمنطلق أولي وركيزة أساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي في المستقبل. وهو يرى أنه مهما اختلفت الرؤى والاجتهادات الخاصة حول التنظيم الداخلي للأنظمة السياسية، فإنه من الضروري أن تتجه هذه الأقطار وبشكل حتمي نحو التكامل، وأن المنطق نحو التكامل في الجزيرة العربية ينبع من النقاط التالية:

١ ـ أن العصر هو عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ومن ثم السياسية الأكبر، وبالتالي إذا أرادت القوى المسيطرة سياسياً، أو لم ترد، فسوف يفرض عليها هذا النوع من التقارب تاريخياً.

٢ ـ أن حماية الثروة لكي تحمي المجتمع هي عملية تبادلية، ومن الطبيعي منطقياً أن يعجز مجتمع ما عن حماية ثروته، فتستمر تلك الثروة في حمايته، لذلك لا بد من مجتمع قوي في الجزيرة العربية يحمي الثروة المتدفقة، وفي الوقت نفسه يوجهها إلى صالح المجموع. ومما سبق يمكن القول إن التكامل الآن بين أقطار الخليج، وفي المستقبل بين أقطار الجزيرة العربية، ليس اتجاهاً عاطفياً ولا يجوز أن يحسب كذلك، وإنما هو اتجاه تفرضه الظروف الاقتصادية المتطورة، وبالتالي يجب أن يعالج بشكل موضوعي وعلمي مخطط حتى يمكن أن يعطي المردود الاجتماعي والسياسي الأفضل.

٣ ـ أن التكامل يجب أن يتجه لكي يحتضن كل إقليم في شبه الجزيرة العربية والخليج من حيث منظوره الأساسي، لأن كل إقليم لديه ما يعطيه إيجابياً من أجل هذا التكامل وما يحتاج أن يأخذه، كما إن هذا التكامل الإقليمي يجب أن يعتبر مرحلة أولى للتكامل على مستوى الوطن العربي. إن «التذويب» أو أي تباطؤ في عمليات التكامل هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان، وهو بذلك تكامل من منطلق سلبي لن يتعدّى الكلمات التي تكتب على الورق والتصريحات التي تطلق في الصحف.

٤ ـ أن التكامل يجب أن يبدأ في الأساس اقتصادياً، ثم يتبعه تكامل ثقافي واجتماعي وسياسي.

وأخيراً، فإن إعادة ترتيب المنطقة تعتبر خطوة ثانية صحيحة في الطريق إلى التكامل والاندماج العربي من أجل بناء نظام عربي قوي، ولقد كانت الخطوة الأولى تحقيق الوحدة اليمنية التي هي في جوهرها لصالح اليمن ولكل العرب. ولقد كانت النقطة المضيئة في الزمن العربي الرديء، التي هي في حقيقتها عامل لأمن واستقرار دول الجوار أكثر من كونها عامل تهديد، حيث إنه إذا أحسن الإنسان التعامل معها ومع اليمن، فهذا يصبّ في خير المنطقة بأكملها.

إعادة ترتيب المنطقة هي دعم وحماية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (في الزمن القصير)، حيث إن كل الدول تدور في الفلك الأمريكي، وهو تقوية لقوة المنطقة التفاوضية في الزمن الطويل (في حال تعدد الأقطاب).

إعادة ترتيب المنطقة هي دعم لعملية السلام وتقوية للجانب العربي، حيث إن الترتيبات قد تمتد وتتوسع لتشمل الأردن وسورية والعراق ولبنان والدولة الفلسطينية والأقطار العربية الأفريقية، كما قد تتوسع أيضاً لتشمل أطرافاً آخرين.

أكرر شكري وتقديري للدكتور عبد الإله بلقزيز على بحثه المتميز «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية».

٣ ـ علي كريمي

بالنسبة إلى مداخلة د. عبد الإله بلقزيز حول «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»، أريد أن أؤكد أهمية هذه الدراسة وأنوّه بها وبعمقها الفكري الرصين. وفي الآن نفسه أضيف أن المراجعة المتحدث عنها حصلت على أرض الواقع على المستوى السياسي منذ زمن بعيد قد تكون بداياتها على الأقل في تقديري منذ الهزيمة عام ١٩٦٧، وبداية خفوت دور الراديكاليين العرب المدافعين عن الوحدة العربية، وبالخصوص بعدما بدأت الأموال العربية تتدفق على الإخوة العرب الرابضين على خط المواجهة مع إسرائيل. وربما أن التاريخ لهذه المرحلة بدأ مباشرة مع مؤتمر الخرطوم في صيف ١٩٦٧، وهو مؤتمر اللاءات الثلاث ـ خلال هذه اللحظة سوف يصعد حجم المحافظين العرب شيئاً فشيئاً، وسوف تتقوى مكانتهم داخل النظام الإقليمي العربي ـ كما ستحصل تغييرات أساسية وجوهرية مفاجئة، ستساهم في حصول بعض المراجعات، إن على

المستوى الفكري أو على المستوى السياسي حول الوحدة العربية والفكر القومي العربي، وسوف يكون لحل حركة القوميين العرب، وتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعدها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، بعض من التأثير في تجديد الفكر القومي. كما ستغلب أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، ووفاة جمال عبد الناصر، وتبني سياسة الانفتاح الجزئي الاقتصادي في مصر بدءاً من عام ١٩٧١، وتعبيد الطريق أمام الرأسمال العربي للدخول إلى بلاد الكنانة، دوراً حاسماً ومهماً في إذكاء تراجع فكر الوحدة وبداية إحلال شرعية الأموال العربية محل شرعية الوحدة، وبالخصوص ما بين وفاة عبد الناصر وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

ـ كانت تلك لحظة بداية التراجع المواكبة لهيمنة المحافظين العرب على مؤسسة النظام الإقليمي العربي، وبالتالي على النظام كله بدءاً من عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥.

ـ اللحظة هذه أساسية وجوهرية في حصول المراجعة والتراجع عن فكر الوحدة، وعن الفكر القومي، إذ خلالها تمت محاولة تمييع مفهوم العروبة بإدخال أطراف غير عربية في مؤسسات النظام الإقليمي العربي، جامعة الدول العربية، على الرغم من أن اللغة العربية ليست هي اللغة الرسمية لهذه الأطراف، بل إن هذه الأخيرة هي حكر على جزء ضئيل من النخبة التي تلقّت تعليمها في بعض الأقطار العربية، بينما الجزء الكبير من نخبتها لا علاقة له باللغة العربية، وهي عملياً دول أفريقية ومسلمة. هذه اللحظة ميّعت فيها العروبة عن سابق إصرار وترصد، وأدت الأموال العربية إلى تقوية تمييعها عبر المساعدات المقدمة من دول النفط إلى دول القحط.

ـ وعرفت هذه اللحظة في كثير من الأقطار العربية الراديكالية سياسة انفتاحية كبيرة بدءاً من عام ١٩٧٤، وما حصل في مصر بعد ذلك من تطورات سياسية واقتصادية بالخصوص بعد زيارة السادات إلى القدس والصلح مع إسرائيل... إلخ، بل وفي الأقطار العربية الأخرى مثل المغرب، وبالخصوص كذلك بعد أزمة لبنان في عام ١٩٧٥، كانت لحظة انكسار قوية في الفكر الوحدوي العربي، إذ كان من المأمول أن تؤدي فيه الأموال العربية الناتجة من تصدير خامة النفط إلى الدفع نحو تعميق الاقتصاد السياسي للوحدة العربية، لكن مع الأسف حصل العكس، ودفع ذلك إلى تكريس التجزئة وتقوية نظام الأنظمة العربية المجزأة.

الملاحظة الأخرى، وفيها يمكن معاينة انكسار الفكر القومي العربي ذي

النفس الوحدوي ليدخل مرحلة التراخي، وبالخصوص بعد هزيمة ١٩٦٧ التي يمكن اعتبارها بمثابة «واترلو» القومية العربية، بحيث كان لديها آثار عميقة في التوجس القومي العربي، لم تستطع حرب تشرين الأول/ كتوبر ١٩٧٣، وما جلبته من انتصار جزئي، أن تجسر في المقابل الشرخ الناتج من هزيمة ١٩٦٧.

ـ خلال هذه المرحلة صارت تظهر سلوكيات سياسية جديدة، كانت تدخل في خانة المحظورات في عقدي الخمسينيات ومنتصف الستينيات. هذه السلوكيات السياسية أضحت استراتيجية سياسية، تهدف إلى إحداث القطيعة بشكل لا رجعة فيه مع ما قبل ١٩٦٧. واستمرت هذه المرحلة حتى حرب الخليج ١٩٩١، حيث تحول التراخي إلى انهيار فاضح منذ ذاك حتى اليوم.

ـ خلال هذه المرحلة تم تعامل أساسي لإحداث المراجعة في الفكر القومي والوحدوي: عند استبدال بعض الشعارات والمواقف من إسرائيل؛ تلك الشعارات التي كانت سائدة خلال المد الثوري القومي في عقدي الخمسينيات والستينيات، واستمرار التراجع لا نظير له خلال عقود الثمانينيات، وكل التسعينيات، وبداية الألفية الثالثة، فإسرائيل التي كانت كياناً استعمارياً ورأس حربة الاستعمار الغربي في الخمسينيات ومنتصف الستينيات أصبحت مجرد دولة توسعية. وتم الدخول في ترتيب مرحلة الاعتراف بها والتعايش معها شرط انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ـ كما تحول شعار اعتبار أي تفاوض مع إسرائيل أو أي صلح معها بشكل انفرادي أو جماعي إلى خيانة قومية عظمى. لقد تحول هذا الشعار خلال عقدي التسعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم إلى علامتين على جرأة وشجاعة!

ـ كيف ينبغي اليوم التعامل مع هذا على مستوى المراجعة؟

ـ هناك مسألة أساسية، بحسب ما أظن، في قضية المراجعة الفكرية لمفهوم الوحدة. ويتعلق الأمر بالموقف من الأقليات الإثنية التي تعيش في النظام الإقليمي العربي المجزأ، وهي تعمل على تجزئتنا أكثر بالبحث عن الانفصال تحت مبرّر أنها غير عربية، وأنها غير معنية بالوحدة العربية ولا بالقومية العربية، بل هي ذات قومية خاصة. هذه الإثنيات بعضها قد يعتبر نفسه قومية متوسطة العدد، مثل الأمازيغ في بلدان المغرب العربي، أو الأكراد في كل من العراق وسورية، وإلى جانبهم قوميات صغرى أخرى في مختلف الأقطار. هذه القوميات مع الأسف تجد من يدعمها ويساندها بقوة ويدافع عن طموحها تحت مبرر الدفاع عن حقوق

الإنسان. كيف ينبغي اليوم التعامل مع هذه القوميات المتوسطة أو الصغرى، وكيف ينبغي حفظ حقوقها الثقافية واللغوية؟ مع التأكيد أن إهمال موضوع مطالبها الثقافية واللغوية يقوي شراسة نزعة الانفصال لديها.

ـ من هنا كيف ينبغي على الفكر التعامل مع هذا الواقع السياسي. من أجل فعلاً تصحيح ما قد يحصل فيه من انحراف سياسي؟ من أجل التقويم، وكذا التقييم خدمة لمشروع التوحيد القومي الديمقراطي، ألسنا في حاجة إلى حوار عربي ـ أمازيغي مثلاً، وحوار عربي ـ كردي. . . إلخ، على غرار الحوار القومي ـ الإسلامي؟

٤ ـ منير الحمش

لا بد لي في البداية من الإشارة إلى أهمية هذه المراجعة التي يقدمها د. عبد الإله بلقزيز لمفهوم الوحدة العربية، بخلفية نقدية. نحن الآن في أشد الحاجة إليها، باعتبار أن فعل النقد يعتبر جزءاً تكوينياً في عملية التطوير وديناميه حيوية من دينامياتها، كما يقول د. عبد الإله عن حق. والمراجعة للفكر القومي العربي ظاهرة صحية وضرورية أيضاً، خاصة في المفاصل التاريخية المهمة، كما في المرحلة التي نمر بها.

ومَنْ يتولى النقد والمراجعة، يقبل، بلا شك، ما يمكن أن يوجّه إليه من نقد إذا جاز لنا القول بأنه نقد. وأتوقف هنا عند فكرتين أوردهما د. بلقزيز لفتتا نظري، وآمل أن يعيد النظر فيهما:

١ ـ **الفكرة الأولى** تتعلق بالإجابة عن سؤال: هل الأمة التي ندعو إلى وحدتها القومية أمة موحدة؟ أو هل الحاجة إلى وحدتها القومية نابعة من كونها أمة موحدة؟ يجيب د. بلقزيز بما يفيد أن الأمة العربية لم تتوحد في تاريخها سياسياً، ولم تقم في تاريخها دولة واحدة جامعة، حتى حينما نشأت فيها إمبراطوريات كبرى من طراز الإمبراطوريات الأموية والعباسية والموحدية والعثمانية، ظل التفرد الكياني سمتها تاريخياً. أعتقد أن في هذا مغالاة وافتئات على التاريخ.

لقد استطاع العرب بناء دولة واحدة وموحدة، ولكن بمفهوم ذلك الزمان، وليس بالمفاهيم الحديثة أو المعاصرة للدولة. والشواهد التاريخية عديدة على ذلك. فضمن المفاهيم السائدة في ذلك الوقت كانت هناك دولة واحدة، وكانت هناك كيانات في إطار هذه الدولة تدار على أسلوب اللامركزية، وكان يفرق ما بين الإمارات العربية، والإمارات غير العربية التابعة للإمبراطورية العربية، سواء في

زمن الأمويين أو في زمن العباسيين، وإلا ما تفسير إنهاء الحكم الأموي في الأندلس وانسحاب العرب منها، في حين إنهم بقوا في البلاد العربية حتى مع زعزعة الحكم المركزي. وتصحّ الملاحظة نفسها على آسيا غير العربية بما في ذلك إيران وتركيا.

٢ ـ **الفكرة الثانية**، هي مسؤولية الاستعمار عن التجزئة. يقول د. بلقزيز إن التجزئة موجودة قبل الاستعمار، وفي ظل نفوذ الدولة العثمانية. وهذا صحيح، حيث استطاعت بعض المناطق العربية أن تنتزع من الحكم العثماني استقلالاً كاملاً أو حكماً ذاتياً.

لكن المسألة هنا هي في اعتقاد د. بلقزيز أن ما أضافه الاستعمار من تجزئة طال في المقام الأول: الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية في منطقة المشروع العربي. وهذا صحيح. . .

لكن قبل ذلك كان الاستعمار الأوروبي مسؤولاً عن عزل وتجزئة المغرب العربي. لقد احتل الجزائر عام ١٨٣٠، وتونس عام ١٨٨٦، والمغرب عام ١٩١٢، وليبيا عام ١٩١١. فحقق بذلك عزل المغرب العربي عن المشرق العربي. وكان من الطبيعي أن يلجأ بعد ذلك، وفي إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى تجزئة المجزأ حين أقر الحلفاء في سان ريمو عام ١٩٢٠ وضع بلدان المشرق العربي تحت الانتداب الفرنسي ـ الإنكليزي، فكرس بذلك التجزئة بدلاً عن الوفاء بتعهداته بتسهيل إقامة المملكة العربية في المشرق العربي.

لا أريد من ذلك التهوين من الأسباب الداخلية الذاتية التي أسهمت في خلق وتكريس التجزئة، ثم عملت على تعميقها في «قطرية» معززة بغطاء دولي، ولكن من المهم ألا نلجأ إلى جلد أنفسنا وتبرئة الاستعمار من حالة التجزئة والتخلف التي وصلت إليها الأمة العربية.

فضلاً على ذلك، فإن د. بلقزيز يضع الخطاب الوحدوي في سلة واحدة، ولهذا يتهمه بأنه لم يكن يلحظ حقائق التاريخ كافة، ولا كان يلحظ حقائق الجغرافيا العربية كافة، لماذا؟ لأنه خطاب انتقائي (وظل مشرقياً شامياً حتى عن قريب: لئلا أقول حتى اليوم).

والرد على ذلك بسيط، وهو أنه لا يوجد خطاب وحدوي واحد في الوطن العربي، إذ لا يوجد تصور واحد لدى العرب: المفكرون والسياسيون على السواء. هناك تحليلات مختلفة للواقع العربي، وهناك حلول مختلفة لتجاوز هذا الواقع، ولا خطاب موحداً ورصيناً يعالج جميع هذه المسائل والمسائل المتفرعة عنها.

وفي مسوّغات الوحدة، لا يرى د. بلقزيز أننا نريد الوحدة، لأننا أمة واحدة تجمعها رابطة اللغة والثقافة والتاريخ، ولا لأن الاستعمار جزَّأ هذه الأمة إلى كيانات قطرية، وإنما نريد الوحدة لأن لدينا مصلحة فيها، لأن مصيرنا يتقرر بها إيجابياً وبغيابها سلبياً.

وإذ أشارك د. بلقزيز في أن للعرب مصلحة في الوحدة، لكنني لا أستطيع إهمال أو تجنب العوامل التي يستخف بها، أي العوامل التي تشكل عناصر تكوين الأمة: اللغة، الثقافة والتاريخ، وأضيف إلى هذه العوامل: الآمال المشتركة، والتحديات المشتركة، والنضال المشترك، والتطلع إلى مستقبل آمن لنا وللأجيال القادمة.

فالمصلحة في إقامة الوحدة، سبب مادي ـ ظرفي، قد يزول لأتفه الأسباب، ويمكن أن يُخلق بين أمم مختلفة. ومع إيماني الشديد بأن للعرب مصلحة في الوحدة، فإنني لا أستطيع الركون إليه كسبب في تحقيقها، والضمان الأكيد لقيام الوحدة واستمرارها هو تلك العوامل التي تخلق ديمومة الوحدة، بحيث تتحقق فيها إلى جانب المصالح شخصية الأمة العربية، وتؤدي فيها رسالتها الإنسانية، وتقوم على أسس سليمة تستهدف الخروج من حالة التخلف، وتسعى إلى رفع السوية الثقافية والعلمية والمعيشية، وتحقيق الكرامة للمواطنين في الحاضر وللأجيال المقبلة.

٥ ـ خالد الشقران

في حديثه عن الأمة والاستعمار، تساءل د. عبد الإله بلقزيز: هل الوحدة العربية شيء آخر غير العودة إلى الأصل المفقود، وهو الأمة الموحدة؟

وهنا بدا بلقزيز وكأنه يشكك في أصل وحدة الأمة، وهنا يمكن القول إن الأمة، نعم كانت موحدة، ولو أن هذه الوحدة كان ينفرط عقدها في فترات زمنية معينة، فقد كانت هناك دولة كندة، وهي دولة موحدة للأمة، كما كانت هناك وحدة للأمة إبان فترة الدولة الإسلامية في مختلف عصورها.

النقطة الأخرى، قال بلقزيز إن الدولة هي التي تصنع الأمة، وليست الأمة هي من يصنع الدولة. وفي مقابل ذلك يمكن القول: ألم يكن الدين عاملاً في توحيد الأمة، ومن ثم قامت الدولة بناءً على ذلك؟

وأخيراً أسأل الدكتور: هل الأمة التي ندعو إلى وحدتها القومية هي أمة موحدة؟ وهنا يمكن القول إن الأمة بمفهومها الجمعي، وبكل ما يتضمنه المفهوم

من معنى، هي موجودة، ولكن السياسة التي تتبعها النخب الحاكمة في ظل تغييب إرادة الشعب العربي في الأقطار المختلفة هي التي تحول دون التعبير عن كون وحدة الأمة حقيقة ينقصها التوجيه الصحيح.

٦ ـ رضوان سليم

يعتبر لفظ «مراجعة» ضعيفاً أمام التحولات والتغيّرات العميقة التي عرفتها الأمة العربية في العقد الأخير، وبصفة خاصة احتلال العراق، الذي يُعتبر حدثاً تاريخياً خطيراً. ما يحدث في الدين، كذلك بين المذاهب الإسلامية، وما يجري من اقتتال بين الفصائل الفلسطينية؛ هذه مظاهر خطيرة تتطلب إعادة التفكير في الأحداث التي تقع في المشهد العربي، وما يمكن له أن ينتج من ذلك.

مفهوم الأمة ليس مفهوماً ميتافيزيقياً، بل هو مفهوم تاريخي يتبلور من خلال الممارسة التاريخية، أي قيام الأمة بمهامها التاريخية أو تخليها عنها. السؤال الأساسي هو كيف ومتى نشأ الشعور القومي؟ وكيف يجب أن يطور هذا الشعور إلى وعي عربي قومي؟

٧ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

لقد كان القوميون ـ أو فريقاً منهم ـ يطالبون بمراجعة الفكر القومي العربي بأفق نقدي، ومارس بعضهم مراجعة نقدية، ولكن بعد أن تكاثرت المراجعات، على نحو يبعد عن المنهج العلمي أحياناً، أصبحنا في حاجة إلى ضبط المراجعة حتى لا تختلط الأمور بطريقة قد تؤدي إلى زعزعة أسس الفكرة العربية القومية ذاتها.

لا نقول ذلك تعليقاً على البحث محل التعليق بالذات، وإنما هي ملاحظة عامة بمناسبة تجدد الحديث عن المراجعة النقدية للفكر القومي العربي.

وفي ما يلي نقدم ملاحظات موجزة حول عدة نقاط:

١ ـ حول **مسألة ثنائية الدولة القطرية/ الدولة القومية**: إن الحديث عن أن الوحدة تبدأ بالضرورة من الدولة القطرية، يجب ألا يحجب النصف الآخر من الحقيقة، وهو أن الدولة القطرية ـ أو «الوطنية» ـ يمكن أن تشكل عقبة في وجه الوحدة العربية، وعلى الأقل، يمكن ألا تساعد في تيسير الطريق إلى الوحدة، إن لم يكن هناك مخطط عملي لتهيئة أجهزة الدولة، وإطارها السياسي الاجتماعي لتحقيق الوحدة مستقبلاً.

٢ ـ حول **مسألة أولوية الوحدة على الاندماج الاقتصادي**: إن الدعوة إلى تقديم الاندماج الاقتصادي على الوحدة، ليست في حد ذاتها دعوة قابلة للتطبيق، بمعنى أن التعويل على التعاون الاقتصادي التدريجي بين الأقطار العربية كطريق لتحقيق الوحدة العربية، ليس كافياً لتحقيق الوحدة بالفعل. إنه في ثنايا ذلك الحديث قد يبرز نوع من الخلط بين الطريق إلى الوحدة، و«المدخل الوظيفي» للتكامل الاقتصادي العربي. إن الوحدة العربية غاية كبرى، ليست بأقل من ثورة كاملة، ومن ثم فلا يمكن تحقيقها بصورة ناجزة إلا عن طريق العمل الشعبي الثوري الحقيقي، الذي له أدواته التنظيمية وقنواته الحركية المختلفة.

٣ ـ حول **مسألة الديمقراطية**: لفظة «الديمقراطية» أصبحت «حمّالة أوجه»، ولذا كان يجب، رفعاً للالتباس، تحديد معنى الديمقراطية الذي يقصده كل باحث في بحثه.

إن الديمقراطية ـ بمعنى حكم الشعب بالشعب ـ لا تتم بمجرد الدعوة إلى «تداول السلطة» مثلاً، ولكن من خلال عملية كفاح اجتماعي طويل الأجل لرفع وزن القوى الشعبية الحقيقية في ميزان السلطة والثروة عبر الزمن.

٨ ـ محمد السعيد إدريس

قدم د. عبد الإله بلقزيز مجموعة من المراجعات المهمة والجريئة التي تخص الإرث العقيدي والفكري القومي العربي والوحدوي، وأودّ أن أقول بعد قراءة هذه المراجعات إنها في حاجة إلى مراجعة أخرى، وبالذات بالنسبة إلى بعضها على النحو التالي:

١ ـ بالنسبة إلى دور الاستعمار في عملية التوحيد، أتصور أن الاستعمار ليس في حاجة إلى الحصول على شهادة براءة من جريمة تفكيك وتقسيم وإعادة تقسيم الوطن العربي، وتأسيس دويلات أو كيانات باتت عائقاً أمام مشروع الوحدة؛ فعلى العكس مما جاء في ورقة د. عبد الإله بلقزيز لم تكن الكيانات التي أسست بدور استعماري خطوات في طريق الوحدة، بل إن بعضها ما زال عاجزاً عن تحقيق الوحدة، وعاجزاً عن تجاوز الإطار الاتحادي مثل دولة الإمارات.

٢ ـ الحديث عن ثنائية أيهما يسبق الآخر، الأمة أم الدولة، وإعطاء الأولوية للدولة ليس حقيقياً، فالأمة هي أساس الدولة، وليس العكس. تجربة الاتحاد السوفياتي عجزت عن إيجاد حلّ للمشكلة القومية، ولم تحل دون انفراط الدولة إلى

دويلات قومية وعرقية، كما إن الأكراد قومية دون دولة، ولم يحل غياب الدولة دون حفاظ الأكراد على قوميتهم وهويتهم القومية والسعي الدؤوب إلى إنشاء الدولة، لكن من المهم القول إن الدولة هدف، وإنها أداة مهمة، بل الأهم، للحفاظ على كيان الأمة.

٣ ـ ثنائية السياسي والاقتصادي في تحقيق الوحدة. لقد أثير هذا الموضوع في أدبيات التكامل منذ ظهور المدرسة الوظيفية التي أعطت أولوية للعامل الاقتصادي، لكن ظهور المدرسة الوظيفية الجديدة التي ميزت بين ما يسمى بالسياسة العليا (السياسة) والسياسة الدنيا (الاقتصاد وغيره من الأدوات الوظيفية) حسم هذا الموضوع، وأكد ضرورة السياسي والاقتصادي، لكن الأولوية للسياسة، للإرادة السياسية والقرار السياسي بالوحدة، لكن مع الأهمية القصوى للعامل الاقتصادي وسياسة الاعتماد المتبادل.

٤ ـ قول د. عبد الإله في ختام ورقته إن أعظم خراب للفكرة القومية، وأشد مقتل للوحدة أن تظل حكراً على للقوميين. هذا صحيح، لكن لماذا يثار هذا الكلام الآن، هل يوجد من هو قومي يعمل من أجل إقصاء أي تيار عن الولوج في عملية التوحيد القومي؟

إن الوحدة المنشودة هي وحدة تقوم على أسس من الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي دون تجاهل الإرث الإسلامي، فهل هذا يعني أن الوحدة يمكن أن تقوم بمعزل عن المدارس والاتجاهات الليبرالية والاشتراكية والإسلامية؟ على العكس، هناك إدراك قوي ومتنام لدى القوميين أنهم في حاجة ماسة وضرورية إلى نماذج من التيارات الأخرى. فدولة الوحدة هي دولة الحرية السياسية ودولة الحرية الاجتماعية، وهي وحدة تقوم وفق المشروع الحضاري للأمة، وهي قاعدته المادية. هذا الوعي ينفي أية ميول إقصائية لدى التيار القومي الذي يزداد في توجهاته الإسلامية والاشتراكية والديمقراطية. وهذه من أهم معالم القوميين الجدد.

٩ ـ أسامة الغزالي حرب

أودّ في البداية أن أشيد بهذا البحث المتميز للدكتور بلقزيز، وما احتواه بالفعل من مراجعة نقدية رصينة لمفهوم الوحدة العربية، ولممارسات النخبة القومية.

ما أحب أن أركز عليه هنا هو النقطة الأخيرة التي ذكرها د. بلقزيز، وهي «الاحتكار القومي لفكرة الوحدة». فأنا معه تماماً في أن أعظم خراب للفكرة

العربية أن تظل حكراً على القوميين. . . إلخ، فمن المهم للغاية أن يروّج للفكر القومي الوحدوي، وأن يتفاعل مع التيارات السياسية والثقافة الأخرى.

والواقع أننا إذا أخذنا هنا «مركز دراسات الوحدة العربية» كنموذج لسلوك النخب القومية الوحدوية، فسوف نلاحظ أن المركز تفاعل بشكل إيجابي، ونظم أعمالاً مشتركة مع كل من القوى الاشتراكية والإسلامية. . . وهو ما لم يحدث مع القوى الليبرالية. وربما كان ذلك مرتبطاً بأهم عيوب الفكر والممارسة القومية المسلّم بها الآن، وهو البعد أو الخصام مع الديمقراطية. أعتقد أننا نحتاج الآن إلى التفاعل بين الفكر القومي، والفكر الليبرالي العربي الداعي إلى الديمقراطية. . . أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد أحب أن أقول للدكتور محمد عبد الشفيع عيسى إنه ليس هناك أي خلط في مفهوم الديمقراطية. . الديمقراطية الآن، ونحن في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لم تعد محل اختلاف. . .

أيضاً فأنا أحب أن أذكر هنا ـ في هذا الصدد ـ أن العدد الأخير من مجلة **نيوزويك** الأمريكية مكتوب على غلافه: «كلنا اشتراكيون الآن!». . . وهي المجلة الأهم في الولايات المتحدة الأمريكية، قلعة الرأسمالية! إن هذا يؤكد ضرورة التفاعل الخلاق بين الاتجاهات السياسية والفكرية. . .، التي يشير تعددها وتنوعها إلى خصوبة الحياة السياسية والفكرية. . .، ويدفع بالأمة إلى الأمام.

١٠ ـ يوسف الحسن

كنت أتمنى على د. عبد الإله بلقزيز لو ركّز في ورقته على تقديم رؤيته لمفهوم الوحدة العربية، بحسب ما جاء في عنوان الورقة، أكثر مما صرف وقتاً ومساحة لهذه الجدلية والنقد لخطاب «شامي» ومقارنته بخطاب «مغاربي» في قضية الوحدة العربية. ولا أدري إلى متى ستظل هذه الحساسية والجور قائمين. كذا هذه التهمة باللاتاريخية لهذا الخطاب على إطلاقه. الاستقلال، لمعظم الأقطار العربية، تم في سنوات متقاربة، وقد تأخر في اليمن الجنوبي، وفي ساحل الخليج العربي، وقد ناضل الوحدويون العرب، من قوميين وليبراليين وإسلاميين من أجل تحرير أوطانهم من قبضة الاحتلال الأجنبي. وقد شارك جزائريون ومغاربة في حروب التحرير في بلاد الشام، مثلما نشط مشارقة ومصريون في دعم تحرير المغرب العربي، ولم يناضل أحد لإلغاء دولته بعد الاستقلال، لأنها غير شرعية ـ كما يقول د. عبد الإله في ورقته، وإنما كان الفكر الوحدوي السائد، هو تعضيد هذه

الدولة الوليدة من خلال التوحيد الثنائي وما بعد الثنائي إلى الإقليم وأكبر منه إلى القومي، لمواجهة متطلبات البناء التنموي والتضامن المتدرج أو الاندماجي، والتعاون لمواجهة مخاطر داهمة من الاستعمار الجديد، والمشروع الصهيوني التوسعي والاستيطاني والاحتلالي. لقد كان الانطلاق نحو التوحيد أو الوحدة هو من الدولة القطرية أو الوطنية، كما نشاء تسميتها.

١١ ـ هاني فارس

في البداية، كنت أتمنى لو أن الكاتب أعفانا من الصفحات الثماني الأولى التي شكلت أكثر من ربع الدراسة في محاولة لتبرير ما يلي هذه المقدمة خوفاً من سوء فهم مقاصده. لو أخذ الكاتب بعين الاعتبار طبيعة الحضور كونهم تقريباً بأكملهم حملة دكتوراه، لما احتاج إلى توضيح الحاجة إلى عمليات النقد والمراجعة ومواصفات هذه العمليات.

لدي ملاحظتان أساسيتان، هما: **الأولى** تتعلق بمراجعته للمسائل السبع الرئيسية التي يقوم عليها الخطاب القومي، والتي أشاركه الرأي بالنسبة إليها جميعاً، مع التنبيه إلى أن التحليل قد يقوده وقاده في بعض الأحيان إلى المبالغة في التعبير عنها، من ذلك وصفه المجتمعات العربية بتجمعات مهترئة، ممزقة، مركبة، وتحتاج إلى الكثير من الاعتناء، وهي ليست في وضعها الحالي قادرة على الدخول في تجارب اندماجية. هناك من كبار علماء الاجتماع من يؤكدون على تماسك مجتمعات هذه المنطقة بدرجة أكبر بكثير من مجتمعات العديد من المناطق الأخرى، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار محاولات الغرب طوال أكثر من قرن، والتي ما زالت قائمة في التعامل مع التجمّعات الإثنية والطائفية كوحدات سياسية.

الملاحظة **الثانية** تتعلق بالتصور الذي يطرحه الكاتب عن الدولة القطرية، وما يمكن أن نتوقع منه في مجال الوحدة. وهو في ذلك يردد ما أصبح شائعاً بأن الطريق الوحيد المتبقي لعملية الاندماج بين الأوطان العربية هو التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي متشبهين بالقارة الأوروبية، والقائلون بذلك يدورون في حلقة مفرغة. فهم يعيدون التجزئة إلى الأنظمة العربية، ثم يتطلعون إلى هذه الأنظمة للخلاص من نفق التجزئة. وكأنهم في ذلك يتبعون فلسفة صموئيل بكت ويقفون بانتظار غودو (Godo). وبالطبع، فإن غودو لن يظهر أبداً.

الفصل السادس

الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة

رغيد الصلح(*)

ابتداء أودّ أن أشكر مركز دراسات الوحدة العربية على دعوتي إلى المساهمة في هذا المؤتمر المهم وعلى تقديم ورقة عن الخطاب العربي الرسمي تجاه الوحدة العربية. إن التزام النخب السياسية بتحقيق الوحدة بين دول متعددة يبدأ بالاقتناع بأهمية هذه الوحدة، ويمر بإعطائها أولوية على ما عداها من الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها، وكذلك بتحديد استراتيجية من أجل الوصول إليها، ثمّ العمل على تحقيق هذه الاستراتيجية. ويعكس الخطاب الرسمي لهذه الدول عادة هذه التوجهات. وسواء اتبع العمل على تحقيق الكيانات الأكبر طريق العمل الدبلوماسي أو «المؤامرة التكنوقراطية»، كما أطلق على مشروع بناء الاتحاد الأوروبي، أو اتبع القائمون على هذا الأمر التحرّك العلني، فإنه يبقى للخطاب الرسمي أهميته من حيث إنّه يلقي ضوءاً على مواقف النخب الحاكمة تجاه قضية التوحيد السياسي.

تعتبر الشروط المرجعيّة لهذه الورقة أنّه هناك تباينات في الخطاب العربي الرسمي بين الدول العربية، ومن هنا تدعو إلى إلقاء ضوء على عيّنات منها بغرض استخلاص مواقفها تجاه قضية الوحدة. وهذه المقاربة ضرورية إذا أردنا أنْ نتعرّف بدقة على العوامل المؤثرة في تكوين الموقف الرسمي العربي إزاء مسألة الوحدة العربية. بيد أنّني أخشى أن يحتاج مثل هذا التدقيق في عيّنات ونماذج مختلفة من البلدان العربية إلى حيّز بحثي يتجاوز الحيّز المتاح لهذه الورقة. إلى جانب ذلك،

(*) كاتب وباحث لبناني.

تقترح الورقة على الذين يقومون بالبحث أو التجربة أو كلاهما معاً، استشفاف عناصر مشتركة ومتداخلة ومتقاربة في المواقف الرسمية العربية تجاه مسألة الوحدة. تنسحب هذه الملاحظة على مواقف قيادات بدت وكأنها تقف على طرفي نقيض تجاه تلك المسألة. تلك العناصر توفر خلفية لتقصي خطاب رسمي عربي متشابه إن لم يكن موحّداً إزاء القضية الوحدوية. ولسوف تحاول هذه الورقة تتبع هذا الخطاب عبر مراحل تاريخية ثلاث تطل كلّ منها على أوضاعنا الراهنة، وهي: **أولاً**، مرحلة ولادة النظام الإقليمي العربي. **ثانياً**، مرحلة قيام الجمهورية العربية المتحدة. **ثالثاً**، مرحلة مؤتمرات القمة العربية. ولسوف تركز الورقة بصورة خاصة على المرحلة الثالثة للأسباب التالية:

١ ـ لأن في أعمال القمم العربية مادة غنية للتعرّف على الموقف العربي الرسمي والجماعي تجاه المسألة الوحدوية، وعلى مدى التمسك بها أو وخاصة تجاهلها.

غني عن الشرح المطول أن مقررات القمم العربية تأتي في أكثر الأحيان نتيجة مساومات بين الدول الأعضاء، وأن القرارات التي تكون حصيلة مساومة من هذا النوع لا توفر فرصة كاملة للتعرّف على مواقف كلّ من هذه الدول. بيد أن مؤتمرات القمة تنعقد وسط اهتمام واسع من قبل وسائط الإعلام، مما يوفر فرصة أفضل للتعرّف على مواقف هذه القيادات تجاه قضايا السياسة العربية.

٢ ـ لأن المطلوب من هذا الورقة، وفقاً لما جاء في الشروط المرجعيّة التي حددها مركز دراسات الوحدة العربية، هو تسليط الضوء على (ال) خطاب العربي الرسمي تجاه مسألة الوحدة العربية، أي على الخطاب الرسمي الجامع والمشترك تجاه هذه المسألة، وليس على المواقف العربية المتعددة تجاهها.

٣ ـ لأن القمم تجمّع عادة صانعي القرار الرئيسيين أو الدراماتيكيين، كما يوصفون أحياناً، في البلدان المعنية. ولئن كان عامل الشخصنة يؤثر في العلاقات الدولية، ومنها مشاريع الاندماج والانفصال، فإن هذا العامل يلعب في منطقتنا العربية دوراً يتجاوز في أهميته وتأثيره المناطق والأقاليم الأخرى في العالم. ورغم أنَّ المساهمة في القمم العربية لم تكن دوماً متساوية بحيثُ إنَّ بعض الدول كانت تكتفي بالمشاركة عبر ممثلين لا يشاركون في صنع القرارات الرئيسيّة في بلادهم، فإنه يمكن القول دون مبالغة إن نسبة حضور القادة العرب الذين يملكون اتخاذ مواقف وقرارات حاسمة تجاه قضايا مهمة مثل مشاريع الوحدة العربية، كانت

معقولة ومقنعة. من هذه الناحية، فإن مساهمة قادة الأقطار العربية في مؤتمرات القمة تضفي على مناقشة مثل هذه المشاريع أهمية لا تتوفر لدى بحثها على مستوى الوزراء أو الموظفين.

٤ ـ لأن هذه المؤتمرات لا تعكس المواقف الرسمية العربية فحسب، وإنّما تعكس أحياناً الضغوط والعوامل والاعتبارات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المواقف العربية الرسمية. ويبرز هذا الأمر في مواقف الدول الكبرى، وخاصة الغربية، تجاه هذه القمم العربية، إذ إنّها تتابعها، في أكثر الأحيان باهتمام، وتمارس ضغطاً مسبقاً على القادة العرب بقصد التأثير سلفاً في نتائج القمة حتّى تأتي بما يخدم مصالح تلك الدول الكبرى والدول الحليفة لها في المنطقة، وخاصة إسرائيل[1].

٥ ـ لأن نجاح مشاريع التكتل الإقليمي في بعض مناطق العالم، وخاصة في أوروبا، أدّى إلى إعادة النظر في مسألتي الوحدة القومية من جهة، والتعاون الإقليمي من جهة أخرى، أو بين القومنة والأقلمة، ذلك أنَّ الدعوة إلى مثل هذه التكتلات بدأت بحمولة فكرية مناهضة لمشاريع الوحدات القومية، وحتّى للتكتلات الإقليمية، وكان دعاتها مثل دافيد ميتراني يحبّذون التكتلات الوظيفية، وليس الإقليمية، ناهيك عن الوحدات القومية. ولقد ساهم ميتراني ونظراؤه في بناء النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية التي اعتبرت القوميات عنصر تأزيم وتقسيم للمجتمع الدولي[2]. تأسيساً على هذا الموقف بدت التكتلات الوظيفية وكأنها نقض لمشاريع التوحيد القومي، وأن الاثنين يمثلان خيارين لا مجال للتزاوج بينهما.

كذلك كانت التكتلات الإقليمية موضع نقد شديد من قبل نموذج آخر من القادة السياسيين والمفكرين في أماكن متعددة من العالم من الذين كانوا يربطون بين الدعوات إلى التوحيد القومي والنضال ضدّ هيمنة الدول الكبرى. ففي أمريكا اللاتينية اعتبر دعاة قيام دولة واحدة في جنوب القارة الأمريكية على غرار الولايات المتحدة، مثل البوليفاريين، أنّه هناك تضاد لا يردم بين مشاريع التعاون القاري التي تضم الشمال والجنوب، والتي تحافظ على استقلال الدول الأعضاء،

(١) علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، ورغيد الصلح، **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) Michael O'Neill, ed., *The Politics of European Integration: A Reader* (London; New York: Routledge, 1996), p. 32.

ومشاريعهم التوحيدية(٣). تعبيراً عن هذه النظرة، اعتبر موقف الحكومات العربية في المؤتمرات التأسيسية لهيئة الأمم المتحدة، حيث دافع ممثلو هذه الحكومات بحرارة عن فكرة قيام تكتلات إقليمية، وكأنه بمثابه ابتعاد قطعي عن فكرة الوحدة العربية التي شغلت المنطقة خلال المرحلة السابقة(٤).

هكذا كانت النظرة المنتشرة على صعيد عالمي حتّى النصف الثاني من القرن الماضي، أي عندما بدأت التكتلات الإقليمية تنمو في أوروبا وآسيا ومن بعدها في أمريكا الجنوبية، وأدّى نجاحها وتطورها إلى مراجعة واسعة لمنطلقاتها الفكرية. وفي نطاق هذه المراجعة، توصل مفكرون كثيرون إلى أنّه ليس هناك من تضاد صارم وحتمي بين مشاريع الوحدة السياسية من جهة، ومشاريع الأقلمة من جهة أخرى. هذه النظرة انتشرت أيضاً في المنطقة العربية بحيث بات الكثيرون من مؤيدي مشاريع الوحدة العربية أو معارضيها يخوضون معارك إنهاض أو إحباط هذه المشاريع على أرضية الأقلمة.

أولاً: تأسيس النظام الإقليمي العربي

١ ـ مباحثات الوحدة العربية

أخذاً بعين الاعتبار الملاحظة الأخيرة، يربط البعض بين تأسيس النظام الإقليمي العربي ومرحلة ما بين الحربين العالميتين. فتلك المرحلة شهدت العديد من المشاريع الوحدوية العربية التي تداولتها قيادات عربية حاكمة، وخاصة في العراق وشرق الأردن، فضلاً على أحزاب وشخصيات سياسية وفكرية عربية في منطقة المشرق العربي بصورة خاصة. وعبرت تلك المشاريع عن اقتناع النخب السياسية العربية، لأسباب شتى، منها ما كان تعبيراً عن طموحات شخصية وعائلية، أو تطلعات قوى اجتماعية أو نزعات حداثية أو ميول فكرية وعقائدية بضرورة إقامة كيان عربي واسع يستوعب الأقطار العربية المستقلة.

وتبلور العديد من هذه المشاريع في مبادرتين منفصلتين ومتقاطعتين معاً من العراق ومصر بالدعوة خلال عام ١٩٤٣ إلى إقامة شكل من أشكال الوحدة بين

(٣) Jussi Pakkasvirta, «Nationalism and Continentalism in Latin American History,» <http://www.helsinki.fi/hum/ibero/xaman/articulos/9701/9701_jup.html>.

(٤) Robert W. Macdonald, *The League of Arab States; a Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 33.

الأقطار العربية. وجاء التوقيت مناسباً من وجهة نظر عربية، إذ إنَّ الحرب العالمية الثانية أدّت إلى الإطاحة بالنظام الإقليمي الذي شيدته القوى الأوروبية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وفتحت الباب أمام التفكير بقيام بديل جديد دولي أو عربي، ووفرت ظرفاً دولياً مناسباً لمبادرة عربية عملية على هذا الصعيد. وأسفرت هذه الدعوة عن بدء ما دعي بمباحثات الوحدة العربية. وقد شارك فيها قادة الأقطار العربية المستقلة أو شبه المستقلة آنذاك، وهي مصر والعراق والسعودية وسورية ولبنان وشرق الأردن واليمن.

ومن بين المباحثات التي جرت بين القادة العرب الذين شاركوا فيها، اتسمت تلك، التي جرت خلال صيف ١٩٤٣ بين رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس ورئيس الحكومة العراقية نوري السعيد، بأهمية خاصة نظراً إلى مكانة مصر والعراق على الصعيد العربي والإقليمي، ومكانة الزعيمين المصري والعراقي، الرسمية وغير الرسمية، داخل بلديهما، هذا فضلاً على المنطقة عموماً[(٥)]. علاوة على هذا وذاك، اكتست تلك المحادثات بدرجة كبيرة من الأهمية بسبب ما اتسمت به من دقة ووضوح، ولأنّها تطرقت إلى موضوعات كانت لها الأولوية من بين اهتمامات المعنيين بمسألة الوحدة العربية. وإذ توصل زعيما البلدين، اللذين كانا يشكلان محور السياسة العربية وقطب الرحى فيها، إلى التفاهم حول هذه القضايا، فإنه يمكن القول دون مبالغة إنّهما وضعا أسس الموقف العربي الرسمي والمشترك تجاه المسألة الوحدوية العربية لوقت طويل.

أتى الزعيم العراقي المباحثات حاملاً معه ما دعاه بـ «الكتاب الأزرق»، وهو مشروع اقترح تنظيم العلاقات بين الأقطار العربية في مستويات ثلاثة: **أولاً**، تحقيق الوحدة السورية التي تضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين. **ثانياً**، إقامة دولة فدرالية تضم سورية الكبرى والعراق. **ثالثاً**، تأسيس جامعة للدول العربية تضم سائر الأقطار العربية بما فيها مصر والعربية السعودية واليمن. وقد تضمن «الكتاب الأزرق» عرضاً لفكرة القومية العربية ومسوّغاتها الفكرية والتاريخية، هذا فضلاً على عرض تفصيلي وواضح للكيان الفدرالي المطلوب وطرق التوصل إليه. كذلك حمل الكتاب، على خلفية المقترحات الواردة فيه، استبياناً سعى من خلاله إلى استطلاع رأي مصر تجاه ما اعتبره أبرز موضوعات الشأن الوحدوي العربي. أما

---

(٥) FO/371/34961, Lord Killearn, Cairo to FO, London, 29 August 1943. The procès Verbeaux of the discussion between Nahas and Nuri Pashas.

الزعيم المصري، فلم يأت المباحثات ومعه مشروع محدد، وفي أكثر الأحيان لم يردّ على الأسئلة التي جاءت في الاستبيان بإيضاحات، بل بمزيد من الأسئلة، وأحياناً بأجوبة ركزت على بعض المبادئ العامة الصالحة في نظره لمقاربة مسألة الوحدة. بيد أنّه رغم التريث المصري الملحوظ في مقاربة مسألة الوحدة العربية، فقد توصل الرئيسان المصري والعراقي إلى التفاهم حول الخطوط العريضة لأبرز القضايا التي أثيرت في مشروع السعيد.

لقد تضمن الاستبيان أسئلة محددة قصد منها رئيس الحكومة العراقية الوقوف على رأي الحكومات العربية في المقترحات الواردة في كتابه حول مستوى العلاقات الوحدوية ونوع الكيان الذي تنتظم فيه الأقطار العربية: هل يكون دولة واحدة؟ وهل تكون هذه الدولة مركزية؟ في هذه الحالة، ماذا تكون علاقتها بالحكومات القطرية؟ أم تكون دولة فيها سلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية فدرالية الطابع، وتمثل فيها الدول القطرية بنسبة سكانها وموازناتها؟ أم يكون الكيان تعاضدياً مثل الكيانات الكونفدرالية؟

وعلى الصعيد نفسه، صعيد العلاقات بين الأقطار العربية، طرح الاستبيان أسئلة حول إمكانية مبادرة عدد من الأقطار العربية إلى تأسيس دولة اتحادية في ما بينها في إطار الكيان العربي الموسع الذي يضم سائر الأقطار العربية بلا استثناء، وعمّ إذا كان هناك تناقض بين الأمرين؟

لقد اتجه الزعيمان إلى استبعاد خيار الحكومة المركزية «بسبب الصعوبات الخارجية والاختلافات المحلية». كما تمّ الاتفاق بينهما على تكوين موقف نهائي من الخيار الفدرالي بعد استطلاع موقف الحكومات العربية الأخرى من هذه المسألة. بيد أن معرفة الزعيمين بهذه المواقف سلفاً ـ باستثناء الموقف السوري الميال إلى الخيار الفدرالي ـ عنت أن حرصهما على الاستفسار عن موقف الأقطار العربية الأخرى كان معبراً عن ميل إلى خيار التعاون والتنسيق فحسب، مع حرص مواز على تحميل الحكومات العربية الأخرى مسؤولية استبعاد الخيار الفدرالي. أما مسألة تكوين اتحاد داخل الكيان الأكبر العربي، فقد اتفق الزعيمان المصري والعراقي على أنّه ما من تناقض بين الخيارين شرط أن تنشأ الدولة الاتحادية برضا شعوب الأقطار العربية التي تتكون منها هذه الدولة.

تضمن الاستبيان أيضاً أسئلة حول مجالات العلاقات التوحيدية العربية المقترحة، فهل تشمل المجال السياسي بما فيه الدفاع الوطني والسياسة الخارجية؟

وهل تشمل المجال الاقتصادي بما فيه العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري؟ وهل تشمل القضايا الثقافية والاجتماعية؟ ولقد تطرق الزعيمان إلى هذا الجانب من المباحثات بشكل عابر ودون قرار نهائي، ولو أنَّ النحاس ألمح إلى تجربة منظمة الدول الأمريكية التي كانت تكتفي بتنمية العلاقات الوظيفية دون السياسية بين الدول الأعضاء كنموذج يمكن الاقتداء به.

كذلك تناول الاستبيان، وفي إطار بحث «مسألة الوحدة العربية» تحديداً الموقف تجاه قضايا تحرير الأقطار العربية، وخاصة السودان ودول شمال أفريقيا وليبيا ولبنان. أما قضية فلسطين، فقد احتلت الحيّز الأكبر من الاهتمام. وتطرق الزعيمان إلى بحث القضية الأخيرة من زاويتين رئيسيتين: **الأولى** هي حقوق شعب فلسطين، وقضية الأقليات في المنطقة العربية، وخاصة الأقلية اليهودية في المنطقة. وتم الاتفاق هنا على أنَّ «الكتاب الأبيض» الذي أعلنته بريطانيا عام ١٩٣٩ يوفر إطاراً صالحاً لحلّ القضية الفلسطينية، كما أنّه، إضافة إلى إعطاء الأقليات في المنطقة بعض الامتيازات، يوفر مدخلاً معقولاً لمعالجة قضية اليهود. وقد تبنى «الكتاب الأبيض» فكرة قيام دولة واحدة وديمقراطية في فلسطين للمسلمين والمسيحيين واليهود، بحسب نسبة عدد كلّ منهم، وبالسماح بهجرة يهودية محدودة إلى فلسطين لا تخل بالتركيب الديمغرافي للبلاد، أي بأكثريتها العربية[٦].

كان لتفاهم الزعيمين المصري والعراقي أهمية خاصة، لأن قيام دولة عبرية في فلسطين كان يعتبر معرقلاً لتنفيذ مشاريع الوحدة العربية، وذلك بسبب معارضة الحركة الصهيونية ومعارضة داعميها في الغرب لهذه المشاريع. لذلك أعرب نوري السعيد عن اعتقاده ـ دون أن يعارضه النحاس ـ أن حلاً يستند إلى «الكتاب الأبيض» الذي أصدرته بريطانيا سوف يسمح لفلسطين ولسائر الأقطار العربية التي تضم أقليات دينية مهمة، أن تكون جزءاً من الكيان العربي المنشود، فلا يكون وجود الأقليات الدينية والإثنية فيها عاملاً على منع أو عرقلة مشاريع الوحدة أو الاتحاد أو التعاون بين الأقطار العربية.

بعد فترة قصيرة من هذه المباحثات، خرج الزعيمان المصري والعراقي من الحكم، ولكن التفاهم بينهما، خاصة لجهة استبعاد خيار الدولة العربية الواحدة، وحدوية أكانت أم اتحادية، واعتماد خيار المنظومة الإقليمية، بقي كأساس

---

(٦) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٣٩٩ ـ ٤١٠.

لبروتوكول الإسكندرية والميثاق الذي بنيت عليه جامعة الدول العربية. فميثاق الجامعة يقرر في المادة الثانية إنشاء كيانات إقليمية ما بين الحكومات، وليس بموازاتها أو تتجاوزها أو تعلو فوقها، إذ إنّه يقول في المادة الثانية إنَّ الغرض من الجامعة هو «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية»، وهو يعتبر أنَّ الغرض من هذا التنسيق هو النظر بصفة عامة في شؤون الدول الأعضاء وصيانة استقلال الدول وسيادتها ومصالحها. كذلك يؤكّد الميثاق، وفي المادة نفسها، التعاون في المجالات الوظيفية، كشؤون الاقتصاد والثقافة والمواصلات والصحة والجنسية.

كذلك وفرت مباحثات النحاس ـ السعيد، وما تطرقت إليه بصدد قضايا الاستقلال والأقليات في الأقطار العربية، وما انطوت عليه من تقاطع، خلفية لقرارين تضمنهما بروتوكول الإسكندرية؛ **أحدهما** حول لبنان يعبر عن احترام الأقطار العربية لاستقلال لبنان بحدوده «الحاضرة»، **والآخر** حول فلسطين يؤكّد أنّها ركن مهم من أركان البلدان العربية وحول التعهدات التي قدمها «الكتاب الأبيض» البريطاني حول احترام استقلال فلسطين وحقوق العرب فيها[٧].

٢ ـ جامعة الدول العربية

حرص بعض الزعماء العرب الذين وقّعوا ميثاق الجامعة، خاصة من العراق وسورية ولبنان، على التأكيد ـ دون أن يذكروا الوحدة العربية بالنصّ ـ أنَّ الجامعة ليست نهاية المطاف في رحلة السعي من أجل تحقيق الأهداف القومية. فضلاً على ذلك، فإن ميثاق الجامعة تضمن بندين صريحين حول إمكانية تجاوز حدود العلاقة بين الأقطار العربية التي يرسمها الميثاق. فالمادة التاسعة تقرر ـ استرجاعاً لما جاء في محادثات النحاس ـ السعيد ـ حقّ الدول الأعضاء التي ترغب في تطوير العلاقات بينها «أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض». أما المادة التاسعة عشرة، فإنّها تقرر أنّه من حقّ ثلثي أعضاء الجامعة أن تعدل الميثاق، «. . . لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق»، وهو ما يفتح الباب أمام تطويرها بأفق فدرالي إذا شاء هؤلاء الأعضاء[٨].

(٧) «نص بروتوكول الإسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية،» في: محمد علي عبودي، **جامعة الدول العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٤٥ ـ ١٩٩١): من تأسيس الجامعة إلى مؤتمر مدريد** (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٧)، ص ٧٦٥ ـ ٧٨٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٧٨.

وكانت تأكيدات هؤلاء الزعماء، وخاصة الذين جاؤوا أساساً من بيئة قومية عربية، ومن الذين دأبوا على المطالبة بتحقيق الوحدة العربية، ضرورية لإرضاء القوى التي كانوا يمثلونها في الحكم، ومن ثمّ في مجلس الجامعة. وكانت هذه المسألة مهمة، حيث إنَّ الالتزام بالوحدة والعمل من أجل تحقيقها كانا في تلك المرحلة أساساً لمشروعية الحكومات العربية، ونجاحها في تحقيقها أو تحقيق مشاريع ملموسة على طريق إقامة الوحدة، كان يعتبر معياراً لنجاحها في مهام الحكم والسلطة. بهذا المعيار كانت ولادة منظمة إقليمية عربية تعمل من أجل «التنسيق» بين الأقطار العربية فحسب، أقرب إلى أن تكون تخلياً عن الأماني والأهداف القومية العربية، وسبباً لمناهضة الحكومات العربية التي وقّعت على الميثاق، وليس لإضفاء الشرعية على أعمالها.

وكرّس صورة التخلي هذه الوصف الذي أطلقه أحد المهندسين الرئيسيين للميثاق على الجامعة الوليدة، إذ اعتبرها بمثابة «المؤتمر الدائم للحكومات العربية». ولم يكن وراء هذا الوصف حرص على التأكيد أنَّ الجامعة لم تكن أكثر من منظمة إقليمية فحسب، بل أيضاً تشديد على أنّها بين المنظمات الإقليمية تأتي في أدنى المستويات من حيث درجة فعاليتها وتأثيرها في خيارات وسياسات البلدان الأعضاء. وإذ انتشر مثل هذا التوصيف وتعمّم على نطاق الرأي العام العربي، وخاصة بين المعنيين بقضية الوحدة العربية، فقد أحيطت ولادة النظام الإقليمي العربي في الأربعينيّات بنظرة متشائمة، وبات من الشائع الدعوة إلى إصلاحه أو إلى تغييره بين الوحدويين العرب.

احتاج هذا التحول إلى قاطرة أو رافعة تعمل داخل النظام الإقليمي العربي بغرض تطويره بأفق فدرالي. بيد أنّ القاطرة التي بدأت رحلة التعاون بين الأقطار العربية عندما أسست الجامعة لم تكن مهيأة لمواصلة السير بهذه الرحلة. فضلاً على ذلك، فإن القوى التي كان بإمكانها أن تمارس ضغطاً على مؤسسي الجامعة لكي يحولوها إلى أداة لتحقيق أهداف اندماجية، كانت تنظر، خطأ، إلى الجامعة كمشروع وقفت وراءه بريطانيا بهدف إلى إحكام قبضتها على المنطقة[٩]. ولقد ساهم الدور الذي أسند إلى الجامعة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية آنذاك في توكيد هذه النظرة.

---

(٩) رغيد الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٥.

٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة

لقد انعكس التراجع الكبير الذي لحق بالنظام الإقليمي العربي خلال الحرب على فكرة تطوير وإعادة تشكيل العلاقات العربية ـ العربية عبر المسارات والآليات التفاوضية، وساهم في إذكاء النزعة إلى التغيير الشامل الذي يخلص المنطقة من قيادات حملت مسؤولية الهزيمة ومسؤولية مسبباتها، وفي مقدمتها العجز عن تحقيق الوحدة العربية والتبعية للغرب. ووفّق جيل جديد من الراديكاليين العرب، الذين وصلوا إلى السلطة في مصر، والذين شاركوا فيها سورية، إلى إقامة تحالف تكوّنت منه القاطرة الوحدوية في منتصف الخمسينيّات، وامتدت هذه التحالفات لكي تشمل قوى شعبية وسياسية خارج البلدين.

وطرح هؤلاء ابتداء من عام ١٩٥٦، وبعد حرب السويس، مشروعاً وحدوياً محدداً وواقعياً، بمعنى أنهّم لم يطالبوا بالوحدة بشكل عام، وكدعوة تبشيرية يقصد منها تنبيه الرأي العام العربي إلى أهمية الوحدة العربية، بل دعوا إلى إقامة وحدة بين دولتين عربيتين مستقلتين ومتحررتين من النفوذ الأجنبي. وإذ خرجت هذه الوحدة، أي الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م.) إلى النور في شباط/فبراير عام ١٩٥٨، فإنهّا تحولت في نظر بناتها من القادة المصريين والسوريين إلى نموذج للدولة العربية الواحدة المرتجاة وكنواة لها. ورغم دور قوى سورية متنوعة من حيث الفكر السياسي والتكوين الاجتماعي والانتماءات الحزبية ساهمت في إطلاق المشروع وفي صنعه، فإن القيادة المصرية لعبت الدور الرئيسي الأبرز في صياغة معالمه وبلورة النموذج الذي استقرت عليه.

وكان من أهم ركائز المشروع الربط التفاعلي بين الوحدة العربية والأمن القومي العربي. في ظلّ هذه العلاقة اعتبر الرئيس جمال عبد الناصر تحرير البلدان العربية من الاستعمار ومن النفوذ الأجنبي المباشر وغير المباشر شرطاً ضرورياً للانخراط في الوحدة، فإذاً تمّ التحرر من الاستعمار، ومن بعده تحققت الوحدة بين البلدان العربية المتحررة، توفرت للعرب القوة. . . «لهزيمة أقوى الجيوش، ولصد أعنف الغزاة، و[لحماية] قوميتهم»[١٠].

واحتلت فكرة تكوين الوحدة العربية كجبهة بين الأقطار العربية ضدّ الاستعمار ومحاولات السيطرة الأجنبية الأولوية بين أهداف النموذج الذي تجسد

(١٠) **خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية ١٩٥٩** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠١)، ص ٥١.

في ج. ع. م. وبدا هذا الشرط مغايراً لمحاولة بناء تكتل إقليمي عربي مستقل وموال للغرب في الوقت نفسه، كما كان الأمر في المرحلة السابقة. ففي تلك المرحلة سعى رئيس الحكومة العراقية، نوري السعيد، إلى كسب تأييد أطراف دولية وإقليمية، وخاصة بريطانيا لمشروعه الذي ضمنه «الكتاب الأزرق»، كذلك سعى إلى إقناع الفرنسيين الأحرار بزعامة الجنرال ديغول بتأييد المشروع، هذا فضلاً على تركيا وإيران. في المقابل، سعى الرئيس عبد الناصر إلى إقناع قادة المعسكر الاشتراكي بدعم مشروع الوحدة العربية. في الحالتين لم تفض هذه المساعي إلى بناء تحالفات دولية أو إقليمية توفر لتلك المشاريع مناخاً دولياً وإقليمياً مناسباً لتحقيق تطورات كبرى على صعيد العلاقات العربية ـ العربية.

على الصعيد الداخلي انسجم ذلك النظام المركزي الذي طبع الجمهورية العربية المتحدة مع النظرة السائدة إلى الديمقراطية السياسية التي اعتبرت نظاماً سياسياً تحتكره قلة من الناس من أجل مصالحها الفئوية والشخصية[١١]. وضماناً لعدم سيطرة قلة من المحتكرين على الدولة الوحدوية المرتجاة، فقد شدد القائمون على ج. ع. م. على ضرورة تطبيق الديمقراطية الاجتماعية التي تحدّ من الفروقات الطبقية وترقى بمستوى التعليم والوعي السياسي عند المواطن، فيتمكن عندئذ من ممارسة حقوقه الديمقراطية والسياسية دون خوف من تسلط القلة عليه واستحواذهم على حقوقه.

وانسحب التحفظ على الديمقراطية السياسية إلى نظرة مماثلة تجاه الأحزاب، إذ اعتبرت أنّها قد تتحول إلى مصدر لتهديد الاستقلال الوطني. وانعكست هذه النظرة على استراتيجية تحقيق الوحدة، فرغم التأكيد أنَّ انضمام أية دولة عربية إلى مشروع وحدوي ينبغي أنْ يكون حصيلة استفتاء، وعلى الرغم أنَّ الجمهورية العربية المتحدة خرجت إلى الوجود عبر الاستفتاء الشعبي، فإن التجربة التوحيدية خلال الخمسينيّات ارتبطت بإعطاء دور للقوات المسلحة خاص في تحقيق الوحدات السياسية وفي الحفاظ عليها.

ففي الخمسينيّات كان الإصرار على «الوحدة الفورية» معياراً للموقف تجاه الهدف الوحدوي. وأقرنت فكرة الوحدة الفورية بفكرة التغيير الخاطف والسهل الذي يحقق أهدافه على الطريقة «البلانكية»، أي على الطريقة التي اقترحها المفكر الفرنسي الراديكالي لويس ـ أوغوست بلانكي في القرن التاسع عشر، وذلك

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

بإسقاط الحكومات بضربة واحدة وخاطفة تقوم بها مجموعة متماسكة ومصممة من الانقلابيين. وبدت الانقلابات العسكرية التي تقوم بها مجموعة من العسكريين الثوريين المؤمنين بفكرة الوحدة العربية، أو حتّى الضغوط التي يمارسها هؤلاء على السلطات المدنية، طريقاً مفضلاً وآمناً إلى تحقيق تلك التحولات.

ولقد تمّ مثل هذا النوع من التغيير فعلاً، وخاصة في سورية ومصر، خلال الخمسينيّات وبسهولة، وخاصة أن الأنظمة التي كانت قائمة آنذاك لم تكن راسخة كفاية، ولا كانت تملك مؤسسات أمنية قوية لمنع حدوثه. وكان الموقف الذي اتخذه المجلس العسكري، وهو بمثابة قيادة موسعة للجيش السوري، عندما طالب القيادة المصرية بتحقيق وحدة سريعة مع سورية، نموذجاً على اقتران دور المؤسسة العسكرية بمشاريع الوحدة الفورية[١٢].

٤ ـ مؤتمرات القمة العربية

استمرت الجمهورية العربية المتحدة فترة قصيرة نسبياً، إلا أنّها أثرت تأثيراً كبيراً في مواقف النخب السياسية الحاكمة، ذلك أنّه جرى اقتباس النموذج السياسي الذي شيدته والمبادئ والأفكار السياسية التي قام عليها في عدد من النظم الجمهورية العربية. وعند انهيار تجربة الوحدة عام ١٩٦١، بقي هذا النموذج مستمراً في تلك البلدان ومطبقاً من قبل نخبها السياسية، ولكن مع تراجع صريح في مكونه الوحدوي. صحيح أنّه توفرت فرص لتحقيق مشاريع وحدوية، خاصة بوجود نخب محبذة لفكرة الوحدة العربية في عدد من الأقطار العربية (مصر، العراق، سورية، ليبيا، الجزائر، اليمن)، وصحيح أنّه جرى الاتفاق على عدد من المشاريع الوحدوية الرسمية بلغ عددها بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٦ عشرة مشاريع شملت مصر، والعراق، وسورية، والسودان، وليبيا، هذا عدا عن عشرات مشاريع التنسيق والتعاون التي شملت عدداً أكبر من الأقطار العربية، إلا أنَّ هذه المشاريع لم تتجاوز حدود الإعلان عن تأسيسها[١٣]. وانطوى إعلان هذه المشاريع وفشلها في آن واحد، على دلالات مهمة لجهة اقتناع النخب الحاكمة في هذه البلدان المعنية بأن الوحدة العربية لبثت في تلك الفترة تشكل أساساً لمشروعية الحكومات، خاصة تلك الحكومات التي اعتمدت الخطاب الوحدوي ودأبت على

(١٢) عوني فرسخ، **إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٢)، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(١٣) «محاولات الوحدة العربية،» <http://www.mokatel.com>.

مخاطبة تطلعات الرأي العام الوحدوية. ولكن في الوقت نفسه، كان فشل المشاريع الوحدوية الطابع مؤشراً على تخوف النخب السياسية الحاكمة من الكلفة السياسية العالية التي قد تضطر إلى دفعها في ما لو سعت إلى تحقيق الوحدة، ذلك أنّه عدا الصعوبات العادية التي تعترض طريق أي مشروع وحدوي، فقد كان على الحاكم العربي المقتنع بفكرة الوحدة العربية أن يواجه عقبات مهمة ناجمة عن معارضة قوى عظمى وكبرى وإقليمية، فضلاً على قوى محلية، لمثل هذه المشاريع. وكان من بين هذه العقبات اتجاه الأقطار العربية إلى تعزيز قدراتها الأمنية وسيطرتها على المؤسسات العسكرية من أجل الحيلولة دون استيلاء قوى مؤيدة لمشاريع الوحدة العربية على السلطة.

تزامن التراجع الذي أصاب مشروع الوحدة العربية مع تطور بارز على الصعيد الدولي تجلى في التقدّم الذي أحرزه مشروع السوق الأوروبية المشتركة، وآثاره داخل أوروبا وخارجها في النظرة إلى التكتلات الإقليمية كحاضن لمشاريع الاندماج السياسي. وباتت هذه التجربة موضع اهتمام العديد من النخب السياسية.

هذه المتغيّرات لعبت دوراً مهما في إقناع النخب السياسية المتأثرة بفكرة الوحدة العربية، التي شكلت في بعض الأقطار العربية جزءاً من النخب السياسية الحاكمة، بالاتجاه إلى تأكيد مشاريع التضامن العربي كبديل ولو مؤقت من مشاريع الوحدة العربية. وجاء إطلاق مؤسسة «مؤتمر القمة العربية» عام ١٩٦٤ مرافقاً لهذه النظرة الجديدة.

كان الحافز الرئيسي والرسمي إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربية هو منع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن. وقد اعتبر أن تنفيذ هذا المشروع سوف يسمح لها باستقدام أعداد كبيرة من المستوطنين اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، فيعزز قواها البشرية والمادية على حساب الحقوق والآمال الوطنية الفلسطينية والعربية. إلى جانب ذلك، كانت هناك رغبة عربية في احتواء مضاعفات حرب اليمن التي تفاقمت وباتت تؤثر سلباً في الاستقرار السياسي في أكثر من بلد عربي. بيد أنَّ الحافز الأوّل احتل المكان الأهم في الدعوة إلى المؤتمر، وفي وضع جدول أعماله وتحديد وجهة سيره. الأهم من ذلك، أن مؤتمر القمة العربي الأوّل وضع أساساً للقمم اللاحقة، أي لمؤسسة مؤتمر القمة العربية. فالقمة الأولى أعطت الأولوية إلى التحدي الخارجي، وإلى التهديد الموجه إلى شعب فلسطين، والذي يؤثر في القضية الفلسطينية. وتمحورت أعمال المؤتمر حول هذه القضية تحديداً، وضرورة الرد العربي الجماعي على تلك التهديدات. وتبلور الرد في

تشكيل قيادة عسكرية موحّدة، والاتفاق على عقد قمة دورية، وعلى تشكيل لجنة لمتابعة وتنفيذ المقررات. وتم الاتفاق على تطوير اللجنة عندما تقرر رفع مستوى المشاركين فيها من مندوبين عاديين للدول الأعضاء إلى مستوى رؤساء الحكومات أو نوابهم، وألزمت بأن تجتمع مرة كلّ أربعة أشهر، وذلك رغبة في توكيد الاستمرارية في أعمال القمة.

بدا مؤتمر القمة العربي وكأنه نقطة تحول مهمة في مشاريع توحيد المنطقة العربية. فالقمة جاءت بمبادرة من القيادة المصرية الملتزمة بفكرة الوحدة على الصعيد المبدئي، إضافة إلى قيادات عربية أخرى في سورية والعراق كانت تشارك القيادة المصرية في التزامها بالفكرة الوحدوية. والاستجابة العربية لها كانت كاملة، الأمر الذي وفر للقيادات العربية الوحدوية المنشأ والالتزام فرصة الاضطلاع بدور قاطرة النظام الإقليمي العربي، ومن ثمّ تنمية العلاقات العربية ـ العربية بأفق وحدوي. ورغم أنّه لم يصدر عن القمة أي قرار أو بيان يدلّ بصورة صريحة مباشرة على اهتمام أو سعي القيادات العربية إلى مشاريع وحدوية، إلا أنَّ قرارات القمة التي بلورت مقاربة عربية جماعية إلى أولوية القضية الفلسطينية، كان من بينها تشكيل قيادة عسكرية عربية موحّدة، والاتفاق على خطّة عربية عامة تنفذها الأقطار العربية المجاورة لإسرائيل؛ كلّ ذلك عكس توجهاً وحدوي الطابع.

لقد التقط عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، هذا المغزى الأخير لقمة ١٩٦٤ ولولادة «مؤتمر القمة العربية»، فأكد أهمية هذا الحدث التاريخي، واعتبر أنَّ القمة كانت الحاضنة التي تحول فيها النظام الإقليمي العربي من «مؤتمر دائم للحكومات العربية» إلى كونفدرالية عربية مفتوحة على احتمال التطور إلى كيان عربي فدرالي، كما حدث في العديد من دول العالم، مثل ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا. فهل جاءت التطورات اللاحقة بما يؤكّد صواب هذه التوقعات؟ أم أنَّ النظام الإقليمي العربي بقي على حاله في منطقة تحمل، مقارنة بمناطق سبقت المنطقة العربية في السير على طريق التوحد، الكثير من عناصر التجانس؟ وفي الحالتين كيف حدد الخطاب الرسمي العربي في المرحلة الجديدة، وعبر «مؤتمر القمة العربية»، الموقف تجاه مسألة الوحدة العربية؟ وماذا تقدّم لنا هذه المؤتمرات من مادة تساعدنا على اكتشاف العلاقة بين الخطاب العربي الرسمي ومسألة الوحدة العربية؟ أخيراً لا آخراً، هل فتح الخطاب الرسمي العربي الذي ظلل هذه المؤتمرات ووجهها أبواباً مغلقة أمام مشاريع الوحدة أم العكس؟

ثانياً: القضايا والأهداف المشتركة للأقطار العربية

يلقي موقع جامعة الدول العربية الإلكتروني ضوءاً لافتاً على تقييم النخبة السياسية العربية لأهمية الوحدة العربية، وعلى أولويات الخطاب العربي الرسمي (جامعة الدول العربية، مقررات القمم العربية، الموقع الرسمي). فالموقع يحدد الأهداف والقضايا التي تستأثر باهتمام السلطات الرسمية العربية، ويحصرها بأربع قضايا رئيسيّة هي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأسلحة الدمار الشامل، التضامن العربي، وقضايا أخرى.

وتحت الصراع العربي ـ الإسرائيلي يعدد الموقع: القضية الفلسطينية، والجولان السوري المحتل، والتضامن مع الجمهورية اللبنانية. ومن بين هذه الأخطار والتحديات، استأثر الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالاهتمام الأوّل في الكثرة الساحقة من مؤتمرات القمة العربية، وبالعدد الأكبر من المقررات التي صدرت عن القمم العربية. وفي إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي حازت القضية الفلسطينية النصيب الأوفر من العناية والاهتمام. على سبيل المثال، صدر عن القمة العربية غير العادية التي انعقدت عام ١٩٨٨ في الجزائر ١٥ قراراً تمحورت كلها دون استثناء حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتضمن البيان الختامي للقمة العادية التي انعقدت في تونس عام ٢٠٠٤ خمسين قراراً، خصص ١٣ قراراً منها للقضية الفلسطينية، وثلاثة قرارات للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وتحت التضامن العربي، يأتي التضامن مع كلّ من السودان وجزر القمر والصومال. وتحت قضايا أخرى، يأتي احتلال إيران للجزر الإماراتية، والمياه، والعلاقات العربية ـ الصينية والتعاون العربي ـ الأفريقي.

يلخص هذا السجل القضايا التي استأثرت بالاهتمام الأوّل خلال مؤتمرات القمة. والملاحظة الجديرة بالانتباه هنا هي أن مسألة العلاقات العربية ـ العربية وضرورات الارتقاء بالنظام الإقليمي العربي وتطوير مؤسساته وقدراته بأفق كونفدرالي، أو على المدى البعيد، فدرالي، غائبة كلياً عن هذا السجل. فما هي دلالات هذا الإغفال؟ هل غابت هذه الموضوعات عن الاهتمام غياباً كلياً خلال مؤتمرات القمم العربية؟ أم أنّها لم تحظ بمستوى من الاهتمام يضعها على المستوى نفسه من الأهمية مع القضايا الأخرى التي أدرجها السجل؟

إنَّ مراجعة أعمال مؤتمرات القمة العربية وما توصلت إليه من مواقف يدلّ على أنّها لم تتجاهل قضايا العلاقات العربية ـ العربية كلياً. ولكن في أغلب

الأحيان جاء الاهتمام بها على هامش القضايا التي أشار إليها الموقع، وخاصة على هامش قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وفي أكثر الأحيان، فإن الإشارة إلى التضامن العربي (قمة ١٩٧٨) أو تنقية الأجواء العربية (قمة ١٩٩٠) كانتا تأتيان في سياق تأكيد أهمية العلاقة بين وحدة الصف العربي من جهة، واحتواء التوسعية الصهيونية، ودعم شعب فلسطين من جهة أخرى.

لقد ركز الخطاب الرسمي العربي في أكثر الأحيان على قضية التحرير، وعلى الرد على التحديات الخارجية. وهذا أمر بديهي في منطقة تعرّضت إلى عدوانات مستمرة. فتأسيس القيادة العسكرية الموحّدة، كما أشرنا أعلاه، جاء في سياق الرد على تحويل مجرى نهر الأردن. وعندما فتر الاهتمام بهذه القضية، خاصة بعد تعثر محاولات إيجاد حلّ للمسألة اليمنية، تلاشت القيادة العسكرية الموحّدة. وعندما أكدت مؤتمرات القمة العربية المنعقدة في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ أهمية التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، فإنما كان الهدف الأبرز لذلك التعاون المنشود هو تعزيز القدرات العربية من أجل تحرير فلسطين. وقد أنشأت القمة العربية قوات الردع العربية عام ١٩٧٦، بهدف إيجاد حلّ للقضية اللبنانية وإعادة الاستقرار إلى لبنان، بعد أن فقد ذلك الاستقلال نتيجة مضاعفات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ثالثاً: محاولات تطوير النظام الإقليمي العربي

١ ـ الاهتمام بالعلاقات الوظيفية

تخطو المنظمات الإقليمية خطوات مهمة عندما تبدأ في التحول من تحالفات يقصد منها احتواء أخطار خارجية فحسب، إلى منظمات تعنى أيضاً بالعلاقات الوظيفية بين دولها. فالاهتمام بالعلاقات الوظيفية ينمّي علاقاتها البينية، بل وينمّي قدراتها على حماية نفسها من الأخطار الخارجية. فلقد مرت الأسرة الأوروبية بهذا المسار، إذ بدأت مشروعاً يستهدف احتواء التوسع السوفياتي في أوروبا الوسطى والغربية، لكي تتحول مع الوقت إلى سوق مشتركة يجري في إطارها التركيز على العلاقات الوظيفية بين دولها. ومرت آسيان في جنوب شرق آسيا أيضاً بالمسار نفسه، من تحالف يهدف إلى الحيلولة دون انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا، إلى تكتل إقليمي يركّز على العلاقات الوظيفية والبينية.

وكانت هذه المسألة موضع انتباه النخبة السياسية المصرية التي ساهمت في

تأسيس النظام الإقليمي العربي، كما قلنا آنفاً، فاعتمد مندوب مصر في أعلى المنابر الدولية إبّان مداولات تأسيس هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ خطاباً سياسياً أكدّ فيه حقّ دول العالم الثالث في تكوين تكتلات إقليمية مستقلة، ودور هذه التكتلات في تنمية العلاقات الوظيفية بين دولها، وذلك خلافاً لموقف بريطانيا التي دعت إلى تقسيم دول العالم إلى تكتلات أمنية تابعة للدول الكبرى.

وبرز الاهتمام بتطوير العلاقات الوظيفية بين الأقطار العربية خلال السنوات التكوينية لجامعة الدول العربية، فكانت حصيلته «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» التي خرجت إلى النور عام ١٩٥٠[١٤]. وأكدت هذه المعاهدة العلاقة الوثيقة بين الأمن القومي والاقتصاد، بين تطوير القدرات الدفاعية وتنمية العلاقات البينية. ورغم اتباع هذه المعاهدة بخطوات لاحقة، منها إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٥٤، وإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، إلا أنَّ الخطاب الرسمي العربي لبث خطاباً خجولاً في تعاطيه مع هذه المسألة حتّى انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٠ التي ركّزت عليها وأولتها الاهتمام الأكبر.

لقد صدر عن قمة عمان أن ميثاق العمل الاقتصادي القومي ينطلق من «الإيمان بالانتماء القومي إلى الأمة العربية»، ويربط بين التنمية المتوازنة والاعتماد الجماعي على الذات، والحفاظ على الثروة العربية من جهة، وتحقيق الوحدة العربية من جهة أخرى. ووضعت قمة عمان مؤتمرات القمة العربية على سكة جديدة تسير باتجاه تأهيل النظام الإقليمي العربي للانتقال من طابعه «الوستفالي»، إلى نظام مفتوح على خيارات كونفدرالية وفدرالية. فقرارات القمة في المجال الاقتصادي تضمنت المصادقة على ميثاق العمل الاقتصادي القومي، وفيه ١٥ بنداً حددت الأهداف الفرعية المؤدية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. كذلك تمت في هذا المجال أيضاً المصادقة على استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك وعقدي التنمية العربية اللذين حددا الخطوات التنفيذية الضرورية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية، وكذلك الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية. ولم تنس القمة الجوانب الأمنية والسياسية، إذ تقرر فيها إحياء القيادة العسكرية المشتركة، وإنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربي وأخرى للإعلام الدولي.

---

(١٤) محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٨٦.

مثلت مقررات قمة عمان تبدلاً مهماً في الخطاب الرسمي العربي، إذ بدا متجهاً إلى الفعل (Pro-active) وليس إلى ردّ فعل (Re-active). فالقمة لم تأت تلبية لحاجات الأزمات الطارئة والمستجدة، ولم تلتئم بهدف اتخاذ قرارات سريعة وعابرة، وإنّما ركزت على أهداف بعيدة المدى، وعلى تمكين العرب في حقول الاقتصاد والسياسة والأمن القومي، وعلى توفير الطاقات وتنمية القدرات الأساسية للنهوض بالأوضاع العربية. ولقد تضمنت تقارير المؤتمر ومقرراته إشارات متناقضة إلى الموقف من مسألة الوحدة، فخطه العام يؤكّد السقف التضامني للمقررات، إلا أنَّ البعض منها أشار إلى سلبيات التجزئة وضرورات الوحدة.

غير أنَّ الحرب الإيرانية ـ العراقية التي انفجرت بعد أشهر قليلة من انعقاد القمة أدّت إلى إلغاء مفعولها ونتائجها من حيث تطور الخطاب الرسمي العربي تجاه الوحدة العربية. وهكذا، فإنه عندما انعقدت القمة العربية عام ١٩٨١، اختفت آثار قمة عمان، ولم يبق منها إلا بند واحد دعا إلى تنفيذ عقد التنمية العربية الذي أقر قبل عام، بحيث جاء الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى نفسه من الأهمية مع إعطاء مراقب لمنظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمرات القمة العربية.

استمر هذا الموقف خلال التسعينيّات، حيث لم تنعقد إلا قمة واحدة فقط عام ١٩٩٦. واتسمت تلك القمة ببعض الأهمية رغم فترة الانقطاع التي تلتها. فلقد قررت القمة إنشاء «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، وتبع ذلك تحديد برنامج زمني وتنفيذي لإنجازها، ومن ثمّ للانتقال إلى تحقيق اتحاد جمركي، فسوق عربية مشتركة. وعاد الاهتمام بالعلاقات الوظيفية، وخاصة الاقتصادية، لكي يحتل حيّزاً مهماً في الخطاب الرسمي العربي مع عقد «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت». ولقد أكدّ بيان القمة مقومات مستقاة من الخطاب الوحدوي العربي: «. . . الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي»، والسعي إلى تحقيق إصلاحات تشمل ميادين عديدة اجتماعية واقتصادية «بهدف تحقيق التكامل العربي». وانطلاقاً من «. . . فكر اقتصادي تنموي عصري وجديد»، فقد اعتبرت القمة «. . . الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي» هدفاً في حدّ ذاته (إعلان الكويت).

لقد انتهت مفاعيل قمة عمان عام ١٩٨٠ تحت وطأة الحرب العراقية ـ الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت، ولعل حظّ قمة الكويت هو أفضل من قمة عمان، وخاصة أنّه قد اتخذ قرار في القمة بتحويلها إلى قمة دائمة تجتمع كلّ

عامين. وبانتظار انقضاء وقت كاف على تأسيس القمة الاقتصادية حتى يسمح بمراجعة وتقييم دلالات الخطاب العربي الرسمي إزائها، فإنه يمكن القول إنّها تعبّر عن رغبة في تطوير العلاقات الوظيفية بين البلدان العربية، وصولاً إلى تنمية العلاقات الشاملة بينها.

٢ ـ تحييد الاقتصاد

تأكيداً لأهمية دور الاقتصاد في تطوير العلاقات بين الأقطار العربية، فقد تكررت الدعوة في الخطاب الرسمي العربي إلى تحييد الاقتصاد في الصراعات العربية ـ العربية، كما وجدت هذه الدعوة طريقها إلى مقررات القمم العربية (قمة ١٩٨٠). ويمكن ردّ الرغبة في تحييد الاقتصاد إلى أصل توحيدي، ذلك أن هذا التحييد يعني فتح الطريق أمام الاندماج الاقتصادي حتّى ولو اتسمت العلاقات العربية على الصعيد السياسي بالتردّي. وحيث إنَّ الخطاب الرسمي العربي التوحيدي كان يشدد على أهمية الاقتصاد، كان أصحابه يعتقدون أنَّ الاندماج الاقتصادي لا بدّ من أن يفعل فعله في النهاية، فيطوق الصراعات السياسية، ويجر النخب السياسية العربية إلى الابتعاد عنها، ويفتح الطريق أمام الخيارات الفدرالية العربية.

استندت هذه النظرة إلى تجارب ناجحة في هذا المضمار، وخاصة تجربة السوق الأوروبية المشتركة. بيد أن تحييد الاقتصاد لم يتم بقرار سياسي أو إداري معزول عن طبيعة هذه الأنظمة. فالاقتصاد محيد نسبياً في دول تتبع نظام التعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة العامة، ومن ثمّ تسمح بتطور الحياة الاقتصادية بصورة مستقلة نسبياً عن سيطرة الدولة القوية. كذلك ترافق «تحييد الاقتصاد» مع نهج من شأنه أن يفتح الطريق أمام الأقلمة المتنامية المفتوحة على احتمالات فدرالية. ولقد تطورت التجربة الأوروبية بدفع من ديناميكية «التداعي» التي كانت تعمل بصورة تلقائية أحياناً، والتي شكّلت ركناً أساسياً للأقلمة الأوروبية. وآلية التداعي كانت تفرض على النخب الحاكمة التوسع المستمر في مجالات التعاون أو التوقف عنه كلياً. ولما كان للتراجع عن مجال التعاون كلفة مادية كبيرة، ولما كان دفع هذه الكلفة من أموال دافعي الضرائب من دون تحقيق أية فوائد يثير ردّة فعل قوية لدى الناخبين في الدول الديمقراطية، فإن النخب الحاكمة كانت تجد أنّه من الأفضل أنْ تمضي في عملية الأقلمة، وأن توسعها حتّى لا تتعرض إلى مثل هذه المواجهات.

مقابل هذه المعطيات في الدول الأوروبية، فإن الأوضاع العربية تختلف اختلافاً كبيراً عن الأوضاع الأوروبية. فالدولة العربية لا تحيّد الاقتصاد في أراضيها، ومن ثمّ فإنه من باب أولى ألا تحيّد 'اقتصادها' في علاقاته مع الأقطار العربية الأخرى. فضلاً على ذلك، فإنه من الصعب أن تنجح آلية التداعي في غياب النظام الديمقراطي، وفي ظلّ نخب سياسية مستعدة لقطع العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى مهما كانت كلفة هذا القرار، وحتّى ولو أدّى إلى إلحاق خسائر كبرى، وبقطاعات واسعة من المواطنين. وهكذا يبقى قرار «تحييد الاقتصاد»، ملك النخبة السياسية نفسها، مما يعني أنّه بإمكانها أن تطبقه، وأن تسحبه من التداول ساعة تشاء. هذا الواقع يلغي الأساس الذي يستند إليه مفهوم تحييد الاقتصاد، والنابع أساساً من أنَّ القطاع الاقتصادي قادر على أن يحمي استقلاليته تجاه الدولة.

٣ ـ بناء المؤسسات

يقتضي الانتقال إلى أشكال أمتن من العلاقات بين الدول، وبناء مؤسسات تترجم أية نوايا على هذا الصعيد إلى واقع ملموس. وتقدّم تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً على العلاقة بين الأمرين، أي بين تطوير العلاقات بين الدول من جهة، ومأسستها من جهة أخرى. ولقد خطت التجربة الأوروبية خطوات واسعة سيراً على طريق الفدرلة عبر استحداث مؤسسات أوروبية (المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، والبنك الأوروبي). بفضل هذه المؤسسات تمكن الاتحاد من بين سائر التكتلات الإقليمية في العالم من التفاوض كطرف موحّد مع منظمة التجارة العالمية[١٥].

نجاح التجربة الأوروبية في مجال بناء المؤسسات الإقليمية والفوائد التي حققتها هذه المؤسسات، سواء من حيث ضمان مصالح الدول الأعضاء أو من حيث تعميق الاندماج الأوروبي والسير به على طريق الفدرلة الأوروبية، حفز المطالبة بإقامة مؤسسات موازية لها على الصعيد الإقليمي العربي. وهذه المطالبات وجدت أصداء في الخطاب العربي الرسمي، وتمت الاستجابة لهذه المطالبات عبر خطوات متعددة، منها ما تعلق بانتظام اجتماعات القمة العربية ودوريتها (قمم

(١٥) R.A.W. Rhodes, Sarah A. Binder and Bert A. Rockman, eds., *The Oxford Handbook of Political Institutions*, Oxford Handbooks of Political Science (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), p. 624.

١٩٧٨ و١٩٨٠) وتحديد مهامها والمساهمين فيها وطريقة التصويت (قمة ٢٠٠٠). ومن هذه الخطوات ما تناول أوضاع جامعة الدول العربية، مثل تأكيد ضرورة إيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاهها (قمة ٢٠٠٤). كذلك تضمن الخطاب الرسمي العربي دعوات تحولت إلى مقررات بصدد استحداث آليات متابعة وتنفيذ لمقررات القمم العربية (قمم ١٩٦٤، و١٩٧٨، و١٩٩٠)، وإلى إقامة برلمان عربي (قمة ٢٠٠٥) ومجلس السلم والأمن العربي (قمة ٢٠٠٦).

تنطوي هذه الخطوات على ثغرات عديدة. فالبرلمان العربي هو أقرب إلى مجلس الشورى منه إلى البرلمان الحقيقي. فللمجلس الحق في اتخاذ التوصيات في المسائل التي تحال إليه من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة. وللبرلمان الحق في مناقشة وإقرار موازنته ومجرد الإطلاع على موازنة جامعة الدول العربية. بيد أنَّ الثغرة الأساسية في الموقف الرسمي والمعلن تجاه محاولات إصلاح النظام الإقليمي العربي بأفق اندماجي بقيت في مدى الالتزام بما يصدر عن مؤسسات العمل الجمعي العربي، وعن طريقة اتخاذ القرارات فيها.

٤ ـ التصويت والالتزام بالمقررات

يعتبر الموقف الرسمي تجاه طريقة التصويت ومدى الالتزام بالمقررات الصادرة عن القمم مؤشراً رئيسياً على نوايا النخب الحاكمة تجاه العمل الإقليمي، وتجاه مساعي تطويره. فلقد اعتبر «القرار الأوروبي الواحد» تحولاً مهماً في تاريخ الاتحاد الأوروبي، لأنّه أقر استبدال التصويت بالأكثرية بدلاً من الإجماع في عدد من القضايا المهمة التي تدرج عادة على جدول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري الأوروبي، مثل انتقال رؤوس الأموال في دول السوق. واعتبرت موافقة النخب الرسمية الحاكمة في دول السوق على هذا الاتفاق مؤشرا مهماً على مدى استعدادها لدعم سيرها على الطريق الفدرالي.

وخلافاً لتركيز الاتحاد الأوروبي على التصويت وطريقته وآلياته، وعلى بناء المؤسسات وتطويرها، فإن دول آسيان آثرت لسنوات أن تتسم العلاقات بينها وداخل الرابطة بالطابع غير الرسمي. هكذا بقيت آسيان لعدد من السنوات من دون سكرتاريا رسمية. ودأب قادة الرابطة على اتخاذ القرارات عن طريق الإجماع والتوافق. رغم ذلك، فإن آسيان تمكنت من النمو ومن التحول إلى تكتل إقليمي ناجح وفعال. ولم تعرف المنظمة خلال مسيرتها التي بدأت عام ١٩٦٧ مشكلة خاصة على صعيد الفاعلية وتطبيق القرارات التي كانت تصدر عن قممها.

بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي ومع آسيان ومع تكتلات إقليمية أخرى ناجحة، فإن النظام الإقليمي العربي أظهر عجزاً ملموساً عن التطور، وبقي أقرب إلى الصيغة التي طبعت نشأته، أي «مؤتمر دائم للحكومات العربية». وكان من العوامل المهمة في جمود النظام الإقليمي العربي هو طابع القرارات التي كانت تصدر عن مؤسساته، إذ إنّها لم تكن تتجاوز، كما لاحظ روبرت مكدونالد في دراسته حول ديناميكية الإقليمية العربية، المناشدات والمطالبات والأماني والتوصيات الموجهة إلى الدول والحكومات. وحتّى عندما بدأت مؤتمرات القمة العربية، وحل الزعماء العرب محل المندوبين العاديين من السفراء والموظفين بالقيام بمهمة تمثيل الأقطار العربية، فإن لهجة البيانات الختامية لم تتغير كثيراً. واستمر خطاب مؤتمرات القمة وإعلاناتها أقرب إلى البيانات والعرائض والمذكرات، التي ترفع عادة من منظمات وفاعلين أهليين إلى القيادات العربية، منها إلى خطوط عامة وقرارات تلتزم الحكومات العربية بموجبها بتطوير النظام الإقليمي العربي باتجاه فدرالي.

الأهم من ذلك هو أنّه حتّى عندما كان الخطاب العربي الرسمي الصادر عن مؤتمرات القمة يظهر تجاوباً مع التطلعات الوحدوية العربية، وعندما أنجب مثل هذا الخطاب قرارات ذات توجه اتحادي أو وحدوي، فإن الأغلبية الساحقة من هذه المقررات بقيت، كما جاء في مقال للدبلوماسي طاهر رضوان الذي رافق جامعة الدول العربية لسنوات وعمل كمندوب لبلاده فيها، حبراً على ورق(١٦). من هذه الناحية، كانت تلك القرارات «. . . في واد والسلوكيات والسياسات اللاحقة [بها] في واد آخر»، كما يقول د. ناصيف حتّي، رئيس بعثة الجامعة العربية في فرنسا. ويرتبط هذا المنحى ارتباطاً، في تقدير د. حتّي، بالتشدد السياسي الذي يظهره الخطاب القومي، أو بالأحرى الرسمي المشترك الذي يهدف إلى التجاوب مع «شرعيات الداخل العربي» لحظة تسليط الأضواء على أصحاب الخطاب.

ملاحظة ختامية

اتسم الخطاب العربي الرسمي الجماعي في ما يخص مسألة الوحدة العربية، كما نقرأه في البيانات الختامية والإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، بالمحافظة. وفي أحسن الحالات، كان الأفق التضامني هو سقف العمل

---

(١٦) Tahir Radhwan, «Arab Unity and the Arab League: The Hope and the Reality,» *Arab Affairs*, vol. 1, no. 1 (Summer 1986).

العربي المشترك. ولم يطبع الحذر الشديد والتخوف موقف النخب السياسية العربية الحاكمة تجاه مشاريع الوحدة السياسية المعلنة فحسب، وإنّما انسحب هذا الموقف أيضاً على مشاريع التعاون الإقليمي والوظيفي، خاصة بعد أن أثبتت تجربة السوق الأوروبية المشتركة أن مشاريع الوحدة أو الاتحاد أو التكتل الجدي يمكن أن تتسلل عبر «مؤامرة تكنو ـ بيروقراطية»، كما دعي مشروع جان مونيه للسوق الأوروبية المشتركة، إلى داخل الكيانات الوطنية.

في الوقت الذي تقف فيه النخب الحاكمة العربية كحارس يقظ للنظام الوستفالي العربي، وفي الوقت الذي تراجعت فيه مسألة الوحدة العربية ومشاريع التضامن الحقيقي العربية إلى موضع للتندر على ألسنة بعض المسؤولين أحياناً، كما جاء بحق في الشروط المرجعيّة لهذه الورقة، فإنه علينا أيضاً أن نراجع مواقف قوى الإصلاح والتغيير في المنطقة لكي نكتشف أنّه ما من دليل صريح على أنها أعطت هذه المسألة، سواء على المستوى الفكري أو الخطاب أو النشاط العملي، الاهتمام الذي تستحقه. بالعكس، يمكن القول أحياناً إنَّ الاهتمام الرسمي العربي بمسألة العلاقات العربية ـ العربية كان، على محدوديته، أفضل حالاً من الاهتمام الذي أبدته تلك القوى الأهلية.

إذ نجد في هذه الندوة مبادرة قيّمة لتصحيح هذا الواقع، فإنه من المأمول أن تكون نقطة انطلاق لتحرّك ملموس على هذا الصعيد. في هذا السياق، فإنّني أعتقد أن تأسيس مرصد للعلاقات البينية العربية سوف يكون خطوة مناسبة وإطاراً مناسباً لتكوين موقف عربي شعبي وضاغط باتجاه تحريك مشاريع التعاون والتضامن والتكامل العربية. هذا الاقتراح ينطلق من الاعتقاد بأن هناك حاجات عربية ملحة للتضامن الحقيقي بين الأقطار العربية، وأن هذه الحاجات سوف تزداد مع الوقت، وأن الطلب عليها سوف يتزايد أيضاً. إنَّ غياب التضامن العربي اليوم لن يذهب بمشاريع الوحدة العربية فحسب، ولكنه بات مصدر خطر داهم على كافة ما يتطلع إليه سكان هذه المنطقة من حرية وأمن وازدهار واستقرار.

تعقيـب

صلاح الدين الجورشي[*]

فوجئت حقيقة عندما طلب مني التعليق على ورقة د. رغيد الصلح عن «الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة»، وذلك من رصد ما صدر عن مختلف القمم العربية. فذلك ليس في مقدمة اهتماماتي. مع ذلك، أغراني البحث بعد الاطلاع عليه.

خلافاً للكثير من الأوراق أو الدراسات، اقتربت الورقة من المقاربة العلمية والواقعية، وتجنبت بذلك الوقوع في التعميم أو التجييش الأيديولوجي والسياسي العربي الذي ما يزال يعانيه الخطاب العربي بمختلف اتجاهاته المختلفة القومية أو الإسلامية أو اليسارية؛ فالخطاب العربي ما يزال يعاني التعميم والتهويم بعيداً عن الواقع الموضوعي المطلوب تغييره.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى حاجة الفكر القومي إلى جهود تأسيسية، تنقله من حالة الدفاع المستمر عن شرعيته، وتحرره من الارتباط الشديد بتاريخ التجارب القومية التي فشلت، والأهم من ذلك أصبحت جزءاً من الماضي.

بعد هذه الملاحظة العامة، اكتفى الباحث بالتركيز على منطقة الشرق العربي من دون الإشارة إلى المغرب العربي، وهي مسألة تتكرر باستمرار، حيث نادراً ما يقع التعرض لتجارب المغرب العربي من غير المغاربيين، وهو ما يدعو إلى التساؤل والاستغراب، على الرغم من أن مسألة الوحدة لم تكن غائبة، سواء في الخطاب الرسمي أو النخبة.

(*) رئيس منتدى الجاحظ ـ تونس.

من خلال استعراضه لتطور الخطاب الرسمي العربي حول الوحدة، لامس الباحث عدداً من المسائل المهمة التي يجدر التوقف عندها، نظراً إلى ارتباطها الوثيق بثوابت الفكر القومي:

١ ـ الإقرار الضمني برسوخ الدولة القطرية التي فشلت كلّ محاولات شطبها والتشكيك في شرعيتها، أو القفز عليها عند الحديث عن تحقيق الوحدة. اليوم يجد القوميون أنفسهم مدعوين إلى مراجعة موقفهم من الدولة القطرية، ليس من حيث التسليم بوجودها التاريخي، على الأقل في جزء مهم من المنطقة فحسب، بل هم مطالبون بإعطاء الأهمية القصوى للدولة الوطنية والمشاركة مع بقية القوى في عملية إصلاحها. وهذا يشكل في حدّ ذاته قلباً واضحاً للأولويات في المشروع القومي. ولا شكّ في أن ما حصل في العراق بعد انهيار الدولة وتفككها، هو إشكالية تواجه المثقفين العرب منذ فترة طويلة، فهم أحياناً يوجهون نقداً جذرياً إلى الدولة نظراً إلى مخاطر تغوّلها، ويطالبون بتقليم أظافرها، لكنهم من جهة أخرى يصابون بالفزع عندما تضعف هذه الدولة أو تتهاوى، فتسمح بذلك المجال لعودة هياكل ما قبل الدولة، ما يدفعهم إلى العودة إلى إحيائها.

٢ ـ إعادة النظر في العلاقة بين مسألتي الوحدة والتعاون الإقليمي؛ فالباحث ألحّ من خلال عرضه على ضرورة الانطلاق من استعراض حالة التعاون الإقليمي في كلّ عملية استشراف آفاق الوحدة، وهو ما ينقل منهج التناول من الاستخفاف بالتعاون أو التضامن الثنائي أو الإقليمي إلى البحث عن أسباب تعثره، والعمل على دعمه وتوسيعه وتطويره، أي تطوير العلاقات الوظيفية بين الدول العربية.

٣ ـ وقعت الورقة في التباس ليس هيناً في ما ورد في المقدمة من تأكيد ضرورة «إعطاء الأولوية للوحدة على ما عداها من أهداف». هذا التعميم وعدم التدقيق من شأنه أن يفتح المجال لعودة الجدل بين الوحدة والديمقراطية، وهو تعارض عَمِل القوميون على تجاوزه من خلال المراجعات التي قاموا بها خلال العشرين سنة الماضية.

لكن مع أهمية تلك المراجعات والنقد الذاتي الذي قام به القوميون، إلا أن ثمة تساؤلات ما تزال تطرح حول مدى رسوخ هذه المسألة، ما يجعلها ترتقي إلى تحويل النضال الديمقراطي والإصلاح السياسي إلى أولوية قصوى لديهم. ليس هذا تشكيكاً في مواقف عموم القوميين من الديمقراطية، ولا التقليل من نضالات

الكثير منهم في هذا المجال. لكنهم، ونظراً إلى مركزية الوحدة في مشروعهم، قد وجدوا أنفسهم في أكثر من مناسبة أمام اختيارات حول تحديد الأولويات بين الديمقراطية والرابط القومي. تجلى ذلك، على سبيل المثال، في لحظة الغزو العراقي للكويت، ثمّ عندما احتد الخلاف بين إدارة الرئيس بوش والرئيس صدام حسين، وكذلك عندما اشتدت التهديدات الأمريكية ضدّ سورية. في هذه المحطات، أعطى عموم التيارات القومية الأولوية للتضامن ضدّ التهديد الأجنبي على المسألة الديمقراطية. ومع أهمية المبررات التي عادة ما يقدمها القوميون في هذا السياق إلا أن الديمقراطية لا تقبل التجزئة.

٤ ـ تضمن بحث د. رغيد الصلح الإشارة إلى ضرورة التخلي عن فكرة الوحدة الفورية. وهي صيغة لم يعد يدافع عنها عموم القوميين على الأقل، حيث قبلوا بمنهجية التدرج، وانتقد كثير منهم اللجوء إلى الطريقة البسماركية واستعمال القوة العسكرية كأسلوب للتوحيد القسري والفوقي. ولا شكّ في أن هذا التحول في أسلوب التغيير يشكل أحد التحولات المهمة التي تحققت في المسار السياسي لعموم التيارات القومية.

الإشكال أنّه عندما حاول الباحث أن يضع نموذجاً للاقتداء به في تطوير العلاقات الوظيفية بين الأقطار العربية، لم يجد أمامه سوى تجربة الاتحاد الأوروبي. وهكذا بقيت أوروبا تشكل مرجعيّة مهمة للفكر القومي لاستلهام أشكال الوحدة، وذلك في مختلف تطوراته ومحاولات رموزه المؤسسة تأسيس المشروع القومي.

٥ ـ بدا واضحاً من خلال عرض الباحث إيمانه بضرورة إعطاء الأولوية للتعاون الاقتصادي، وقد أيد في هذا السياق الدعوة إلى فصل الاقتصاد عن السياسة، ملاحظاً صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع. هذا التوجه العملي القائم على ترسيخ مبدأ المصلحة، يقتضي مدّ الجسور مع القطاع الخاص العربي أو جزء منه. وهذا الأمر يفترض فتح نقاش بين القوميين وغيرهم حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الرأسمال العربي في تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي.

٦ ـ ما يلفت الانتباه هو ما يستشف من ورقة الباحث تمسكه بجامعة الدول العربية، و«تثمينه» للدور الرمزي لـ «مؤسسة» القمة العربية. ولا شكّ في أن هذا الأمر لافت للنظر عندما يصدر عن شخصية قومية؛ فطالما تمّ انتقاد أداء الجامعة العربية، والتشكيك في شرعيتها منذ تأسيسها، وذلك بالتلميح إلى وقوف بريطانيا وراءها، بل ذهب الباحث إلى حدّ القول إن «الاهتمام الرسمي بالعلاقات العربية

هو أفضل حالاً من اهتمام القوى الأهلية»، بما في ذلك القوى القومية، بحسب ما يفهم من السياق.

بقطع النظر عن طغيان المناورة في أسلوب الأنظمة، واستنادها إلى دبلوماسية توفيقية طاغية على قرارات القمة، ما يفقدها الكثير من جديتها ومصداقيتها، لكن ما يلفت النظر هو حرص الباحث على الارتباط بالواقع السياسي، وتجنب الوقوع في التعميم، وتثمين ما يتحقق من مكاسب مهما كانت قليلة وضعيفة. وهذا دليل على واقعية قد لا يقرها الكثير من القوميين.

السؤال الذي يطرح في ظلّ الملاحظات السابقة: عندما يقع الإقرار بأهمية الدولة الوطنية، والتخلي عن الوحدة الفورية، وتبني منهج التدرّج، والتخلي عن العمل الثوري بالتركيز على الإصلاح السياسي والديمقراطية، والمراهنة على الارتقاء بمستويات التعاون بين الأقطار العربية، وإعطاء الأولوية للتعاون الاقتصادي، والتمسك بإطار الجامعة العربية، ومحاولة تفعيل القمم العربية؛ بعد تبني كلّ هذه المقدمات، ما الذي يبقى مميزاً للقوميين العرب من الكثير من التيارات السياسة والأيديولوجية التي تؤمن بالأهداف والآليات نفسها؟.

المناقشـات

١ ـ علي كريمي

أريد أن أدلي بملاحظات تخصّ المداخلة القيمة التي قدمها د. رغيد الصلح: حول الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة. وتتعلق **أولى** هذه الملاحظات ببداية تكوين النظام الإقليمي العربي، وكيف انتقل الأمل الكبير الذي هو «بناء وحدة عربية إلى إنشاء منظمة إقليمية عربية»، لأؤكد أن الطموح قد تبخر من خلال مشاورات الوحدة العربية بين تيارين أساسيين: التيار التعاوني الفضفاض الذي تدافع عنه كلّ من مصر راعية المفاوضات، والعربية السعودية، ولبنان المستجد الاستقلال، والتيار الاندماجي الوحدوي الذي يدافع عنه الهاشميون في العراق وشرق الأردن.

وفي رحم هذه المفاوضات والمناقشات حول الوحدة العربية، نشأت سياسة المحاور العربية الملازمة لنشوء النظام الإقليمي العربي والمرافقة لِكُلّ تطوراته، وهكذا نشأ محوران: **الأوّل** تتزعمه السعودية ومدعوم من طرف مصر ولبنان. **والثاني** يقوده العراق. الأوّل يدافع عن نشوء دولة عربية فدرالية، والثاني يدافع عن سيادة الدول القطرية. وقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في تعميق الهوة بين التيارين، وفي توجيه مشاورات الوحدة العربية في الاتجاه الذي يكرس الدول الوطنية بحدودها الموروثة عن الاستعمار، والدفع في اتجاه إنشاء تنظيم إقليمي عربي، وهو أول تنظيم على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الجامعة العربية. ولكن مع ذلك، فهي تنظيم إقليمي قومي مختلف عن التنظيمات الإقليمية الأخرى، رغم أنّها، أي الجامعة، عبارة عن «رأس إنكليزي موضوع على جسد عربي».

الملاحظة **الثانية** وتتعلق بوضعية النظام الإقليمي العربي وسياسة المحاور، فهي مباشرة بعد حدوث حركة الضباط الأحرار في مصر، وكيف صارت مصر الناصرية زعيمة لمحور عربي راديكالي رافع لشعار الوحدة العربية ويتحرك

لإنجازها على أرض الواقع بدءاً من عام ١٩٥٨. وهذا العام ذو دلالات مرجعيّة في تاريخ النظام الإقليمي العربي، إذ فيه تحققت الوحدة المصرية ـ السورية، وفيه تم تأسيس مشروع الاتحاد الهاشمي للرد على هذه الوحدة، وأساساً لمواجهة المحور الراديكالي الذي بدأ يهدد العروش في المنطقة، ويحاصر الأنظمة المنتمية إلى المحور المحافظ والمعاكسين لتيار الوحدة الذي تقوده مصر. في هذا الإطار، تأتي أزمة لبنان لعام ١٩٥٨، وأحداث الأردن للعام نفسه، وفيه حدث انقلاب في العراق (١٩٥٨)، وتم تفكيك حلف بغداد المنشأ منذ عام ١٩٥٥. وفي هذا العام (١٩٥٨) كذلك حرك المغرب، كدولة منتمية إلى المحور العربي المحافظ، فكرة مشروع بناء اتحاد المغرب العربي بدعوة حزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطنية في الجزائر، وحزب الاستقلال المغربي، للاجتماع حول بناء هذه الوحدة في طنجة في نيسان/أبريل ١٩٥٨. لقد كانت هذه اللحظة لحظة الوحدات الجزئية في ظلّ النظام الإقليمي العربي بامتياز، وهي في هذا المعنى شبيهة بعام ١٩٨٩.

ولكن هذه اللحظة أيضاً، أي عام ١٩٥٨، كانت لحظة حرب باردة عربية قائمة بين الطرف الأساسي في المحور الراديكالي، وهو مصر، وبقية النظم المحافظة أعضاء المحور المحافظ. وربما يكون لهذه الحرب أثرها في مسار الوحدة العربية ومآلها. وتبدو لنا هذه الحرب من خلال الوقائع التالية: بين لبنان ومصر خلاف ومشادات كلامية على مستوى الإعلام بسبب الحرب الأهلية الأولى في لبنان عام ١٩٥٨؛ بين مصر والأردن خلاف وحرب باردة؛ بين مصر وتونس خلاف حول قضية صالح بنيوسف عام ١٩٥٨ المدعوم ضدّ بورقيبة من طرف مصر... إلخ.

الملاحظة **الثالثة**، وهي علاقة الحرب الباردة العربية بمؤتمرات القمم العربية، إذ يمكن القول إن نهاية هذه الحرب بدأت مع سياسة القمم العربية، بدءاً من المؤتمر الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، حيث بلغت هذه الحرب أوجها، وانتقلت ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٤ إلى حرب ساخنة في الجيش منذ انقلاب عبد الله السلال، وفي المغرب العربي حرب الرمال بين المغرب والجزائر، وفي كلتيهما كان لمصر دور كبير، إما كطرف مباشر، أو كطرف داعم لطرف آخر. ولتجاوز وضع الحرب الباردة العربية حصل متغير خارجي، وهو تحويل إسرائيل لمجاري نهر الأردن، مما استدعى تكاتفاً عربياً ونبذ للخلافات العربية ـ العربية، وتجاوز الحرب الباردة بتنقية الأجواء العربية قبل انعقاد أول مؤتمر للقمة، وقد صارت هذه التقنية، تصفية الأجواء قبل انعقاد مؤتمرات القمة، إحدى تقنيات فضّ المنازعات العربية ـ العربية.

إننا نلاحظ انقلاب الأدوار وتغيير المواقع داخل النظام الإقليمي العربي بهيمنة المحور المحافظ بزعامة السعودية منذ نهاية الستينيات حتّى لحظة خفوت النظام الإقليمي العربي مع حرب الخليج الثانية.

٢ ـ خير الدين حسيب

أودّ أن أعلق على ما جاء في كلمة د. صلاح الدين الجورشي حول القومية العربية والديمقراطية. إن الحركة القومية كأية حركة فكرية في العالم تستجيب للظروف التي هي فيها، ولذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أو أواخر الأربعينيات من القرن الماضي كان اهتمام الحركة القومية يدور حول التحرير أو الاستقلال، ولم يكن هناك مجال للانصراف نحو الأمور الأخرى، كالتغيير الاجتماعي أو النظام السياسي. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أي في الخمسينيات، تطرّق حزب البعث، ثم عبد الناصر، إلى موضوع التغيير الاجتماعي كأولوية. وللأسف كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت، وهو خاطئ في رأيي، رغم أنني كنت أحد المشاركين في تلك القناعة حينئذ، أن من الممكن تأجيل قضية الديمقراطية إلى بعض الوقت، والإسراع في عملية التغيير الاجتماعي، ثم نعود إلى موضوع الديمقراطية مجدداً، وهكذا.

ففي فترة عبد الناصر، تم تطبيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية تجاوزت حتى ما طرحته القوى السياسية المختلفة في مصر وغيرها على سبيل المزايدة السياسية، ولكن بغياب الديمقراطية لم يكن من الممكن الحفاظ على تلك المكتسبات بعد وفاة عبد الناصر، وحصل ما حصل بعد ذلك.

لذلك، تم تأكيد قضية الديمقراطية في الفكر القومي كنتيجة لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في الثمانينيات من القرن الماضي، إضافة إلى العناصر الأخرى للمشروع النهضوي العربي، التي هي: الوحدة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري. وأزعم، بكل تواضع، أن ما تم خلال الثلاثين عاماً الأخيرة في مجال الفكر القومي في ما يتعلق بالديمقراطية، كان له أكبر الأثر في أن تصبح قضية الديمقراطية مكوّناً أساسياً في التيارات القومية المختلفة. وأقول أكثر من هذا، وهو إنه كانت لقناعة أوساط واسعة من التيار القومي بالقضية الديمقراطية تأثيرها أيضاً في التيار الإسلامي.

كما إن ما قام به مركز دراسات الوحدة العربية من ندوات وإصدار كتب،

وإنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وإنشاء المنظمة العربية لمكافحة الفساد. . . إلخ، كان له تأثيره الواضح في التيار القومي ككلّ، وكان هناك دائماً إصرار على عدم المقايضة بين الوحدة والديمقراطية، أو الوحدة والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية والجوانب الأخرى من المشروع النهضوي. وقد برز نتيجة ذلك اهتمام بمحتوى الوحدة، وليس بالوحدة فقط.

٣ ـ قحطان أحمد سليمان الحمداني

يعتبر بحث د. رغيد الصلح قيماً ووجيهاً تناول بدايات تأسيس النظام الإقليمي العربي (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥، ومشاورات الوحدة العربية حوله، ولكن الخطاب الرسمي العربي هو أشمل من ذلك، ويتضمن ما يلي:

١ ـ الدساتير العربية التي نصت على هدف الوحدة العربية، والانتماء القومي العربي.

٢ ـ خطب وأقوال القادة والحكام العرب حول هدف الوحدة العربية للأقطار العربية.

٣ ـ حقيقة التجارب الوحدوية العربية التي ضمت بعض الأقطار العربية، وتشكل موقفاً رسمياً واضحاً من الوحدة.

٤ ـ توقف الباحث عند قمة عمان (١٩٨٠) وقمة فاس (١٩٨١)، ثمّ انتقل إلى قمة ١٩٩٦ التي أقرت التجارة الحرة بين الأقطار، والتي لم تنفذ إلا جزئياً. ولكن، ماذا عن القمم العربية اللاحقة، ولا سيما قمة الكويت الاقتصادية (٢٠٠٩).

٥ ـ مسألة تحييد الاقتصاد طبقت في الاتحاد الأوروبي، ولكن الأقطار العربية ما زالت تحكّم السياسة في الاقتصاد، وليس العكس، إذ يمكن شطب أية اتفاقيات اقتصادية بجرة قلم من قبل الساسة العرب.

٤ ـ عوني فرسخ

لي على ورقة د. الصلح الملاحظات التالية:

١ ـ أصدرت بريطانيا «الكتاب الأبيض» عام ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق تهدئة في فلسطين كانت تحتاجها. وما إن تحقق هدفها حتّى أهملت «الكتاب الأبيض».

٢ ـ ليس تاريخياً القول بخطأ نظر بريطانيا، لأنها وقفت وراء قيام الجامعة لتحكم قبضتها على المنطقة. فالثابت أن أنطوني إيدن دعا عام ١٩٤١ إلى شكل من الوحدة العربية ليمتص تأييد الشارع العربي للمحور الألماني ـ الإيطالي، ثمّ أعاد تأكيد دعوته في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٤٣. وعندها تحرّك مصطفى النحاس، ودعا إلى مؤتمر عربي للبحث في الموضوع. وطلب يومها من بريطانيا إطلاق سراح جمال الحسيني أو رفيق التميمي، وكانا في إقامة جبرية خارج فلسطين، فلم تستجب لطلبه. وجاءه بعد أيام موسى العلمي يحمل تفويضاً من الأحزاب الفلسطينية تطلب إليه الذهاب إلى السفارة البريطانية لأخذ الموافقة على حضوره، وعاد يحمل قصاصة من الجنرال كلايتون، مدير المخابرات البريطانية في المنطقة تقول: «لا مانع من مشاركة موسى العلمي كمراقب، وعلى أن لا يشارك في التصويت»[١].

٣ ـ كانت غاية بريطانيا من دعم قيام الجامعة احتواء استقلال سورية ولبنان، وتفويض الجامعة بإدارة الصراع العربي ـ الصهيوني نيابة عن شعب فلسطين الذي عزل حقّ المشاركة في قضية تقرير مصيره. ويذكر أحمد الشقيري أنّه خاطب عبد الرحمن عزام، أمين عام الجامعة، بعد توقيع ميثاق الجامعة في ٢٢/ ٣/ ١٩٤٥ قائلاً: «كلّ نصوص الميثاق، وكل نشاطات الجامعة قائمة على أساس الاستقلال، أي على أساس التجزئة والانفصال، والقرارات إن صدرت يقبلها من يشاء ويرفضها من يشاء، ولا أظن أن الإنكليز يريدون جامعة خيراً لهم من هذه وشراً علينا من هذه»[٢].

٤ ـ يقرر د. الصلح أن النظام الديمقراطي هو المجال الحيوي للتقدّم الاقتصادي لعدم تدخل الدولة في السوق. ومع تقديري لأهمية الديمقراطية في التقدّم على طريقة التكامل الاقتصادي والوحدة العربية، إلا أنّني أتساءل: أليس شرط استقلال الأسواق الوطنية العربية التخلي عن الارتباط التبعي بأسواق المركز الرأسمالي، والتقدّم في مجالات الإنتاج، ووجود القوة ذات المصلحة بالتكامل الاقتصادي والوحدة العربية، والظروف الموضوعية والذاتية للتقدّم الاقتصادي؟

٥ ـ كان أنغلز في أربعينيات القرن التاسع عشر يخاطب الديمقراطيين الألمان

(١) جميل عارف، **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية** (القاهرة: الدولية للإعلام والنشر، ١٩٩٥).

(٢) أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠)، ص ١١٠.

قائلاً: فلنناضل من أجل وحدتنا القومية، لأن كلّ حديث عن الحريات العامة والديمقراطية في غياب الوحدة كلام فارغ. وتقديري أن أنغلز كان يصدر عن أوراق أن الوحدة توفر المجال للسوق الواسعة اللازمة لتقدّم اقتصادي ورخاء مجتمعي مطلوب لقيام الديمقراطية الحقة. والثابت أن ألمانيا لم تبدأ مسيرتها الديمقراطية إلا بعد وحدة عام ١٨٧٠.

٥ ـ أحمد يوسف أحمد

أشكر د. رغيد الصلح على الجهد المبذول في بحثه الذي يثير عدداً من القضايا المهمة في الموضوع، وأكتفي هنا بملاحظتين منهجيتين:

في الملاحظة **الأولى** اعتمد د. رغيد على مؤتمرات القمة العربية لتوفير مادة علمية استخلص منها الخطاب الرسمي العربي، وهذا نهج مشروع خاصة بالنظر إلى تعقد مهمة الباحث، ولكن هناك عدداً من المآخذ يمكن أن تردّ على هذا النهج في هذا الموضوع بالذات، أكتفي منها باثنين:

١ ـ إن هذا المنهج يلغي التمايزات القطرية، لأن مقررات القمم العربية أشبه بصياغات دبلوماسية تعبر عن حلول وسط، فضلاً على أنّها ـ كما أشارت ورقة البحث ـ تعاني غياب الالتزام بها، بما يعني أنّه حتّى هذه الحلول الوسطى قد تكون أعلى من سقف توجهات النظم العربية الحاكمة في المسألة الوحدوية طالما هي واثقة من أنّها لن تلتزم بما وافقت عليه من مقررات في القمة.

٢ ـ إن مؤتمرات القمة العربية أصلاً ليست لها علاقة بالخطاب الوحدوي العربي، فقد كان خطابها موجهاً حصراً إلى التضامن العربي، لذلك فإن النهج الذي اتبعه د. رغيد يصلح أساساً لتحليل الخطاب الرسمي العربي في ما يتعلق بهذا الموضوع، أي التضامن العربي.

في ضوء ما سبق، كنا نريد أن نعرف المزيد عن خريطة الخطاب الرسمي العربي القطري في موضوع الوحدة. كنا نريد الإجابة عن أسئلة مثل: ما هي النظم العربية الحاكمة التي ما تزال تتمسك بخطاب وحدوي؟ وما هي رؤيتها في هذا الصدد؟ كذلك ما هي النظم التي تتجاهل في خطابها مسألة الوحدة أو حتّى تعارض الوحدة على نحو غير مباشر؟ وهل حدث أي تحوّل في هذا الخطاب عبر الزمن؟ وفي أي اتجاه؟ وبأي درجة؟ وما هي أيضاً ممارساتها الفعلية في هذا الصدد؟ وإلى أي مدى يمكن ربط هذه الخريطة بمصالح النخب الحاكمة أو

بتبعيتها الخارجية أو بهما معاً. وأعلم أن المهمة على هذا النحو تبدو معقدة، ولكن كان ممكناً اللجوء في هذا العدد إلى اختيار عيّنة ممثلة للنظم العربية.

في الملاحظة المنهجية **الثانية** أشير إلى أن التحليل الكمّي لقرارات القمم العربية باستخدام أعدادها فحسب في الموضوعات المختلفة غير دال، لأن المهم ليس كم قرار صدر بشأن القضية الفلسطينية فقط، على سبيل المثال، وإنما توجهات هذه القرارات وتطورها عبر الزمن.

تبقى بعد ذلك ثلاثة تصويبات أعتقد أنّها مطلوبة من البحث، وذلك على النحو التالي:

١ ـ لم تبدأ الجمهورية العربية المتحدة كتجربة اتحادية، ثمّ نحت إلى المركزية، فقد بدأت دولة مركزية وانتهت كذلك، ويكفي أن نشير إلى أن الرئيس جمال عبد الناصر بموجب الدستور المؤقت الذي حكم دولة الوحدة حتّى تفككها، كان مختصاً بتشكيل كلّ من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٢ ـ لم تفشل تجربة القيادة العسكرية العربية المشتركة بسبب فتور الاهتمام أو تعثر حلّ المشكلة اليمنية، وإنما لأن دولتين عربيتين تحديداً رفضتا تموضع قوات عربية على أراضيهما لسد الثغرات الدفاعية في مواجهة إسرائيل.

٣ ـ ورد في البحث ما يفهم منه أن الاستجابة لدورية القمم العربية قد تمت عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، والحق أن ذلك لم يحدث قانونياً وفعلياً إلا في عام ٢٠٠٠، حيث تمت الموافقة على بروتوكول دورية القمة. أما إذا كان المقصود هو صدور قرار من قمة ما بدورية القمة، فقد تمّ هذا منذ قمم ستينيات القرن العشرين.

٦ ـ محمود علي الداود

اعتبر أ. رغيد الصلح أعمال القمم العربية مادة غنية للتعرّف على الخطاب العربي الرسمي، ومن الضروري إعادة تقييم نظام القمة العربية، فإن هذا النظام عكس سياسة عربية جديدة أكثر جدية من السابق في معالجة القضايا العربية، وخصوصاً القضية الفلسطينية، والتعاون العسكري العربي، وتنشيط دور القادة العرب في تنقية الأجواء العربية ـ العربية، وخصوصاً بين مصر والعربية السعودية، حيث انتقلت المباحثات حول حرب اليمن إلى قمة القاهرة وقمة الإسكندرية، وتم وضع خطط مهنية للدفاع العسكري العربي وإنشاء قيادة عسكرية موحّدة.

من ناحية أخرى، توجهت قمة الإسكندرية عام ١٩٦٥ إلى منطقة الخليج العربي، فتم تأسيس مكاتب مقاطعة إسرائيل، كما تمّ الاتفاق في هذه القمة على إيفاد لجنة تقصّي حقائق إلى إمارات الخليج العربي برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة، وعضوية ممثلين شخصيين للرئيس العراقي وملك العربية السعودية وأمير دولة قطر.

قامت البعثة بزيارة شاملة إلى المنطقة والتقت بكافة الحكام مجتمعين في البحرين، بالإضافة إلى زيارة ميدانية إلى إماراتهم. وكان الهدف من وراء هذه البعثة دراسة مخاطر الهجرة الأجنبية، وخصوصاً الإيرانية والآسيوية. وقد أوصت اللجنة بإيفاد بعثة فنية لوضع خطّة تنمية للإمارات الفقيرة (وكانت كافة إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة) قد صنفت بأنها أقطار فقيرة بحاجة إلى تنمية، كذلك إمارة قطر. إن هذه البعثة حركت المشاعر القومية والوطنية، وقد رافقت زيارة وفد مؤتمر القمة مظاهرات وتجمعات وطنية في كافة الإمارات التي طالبت بالاستقلال ورحبت بجهود الجامعة العربية للتنمية. لكن الإدارة البريطانية تدخلت بالقوة العسكرية، وأنذرت الشيوخ بضرورة سحب اتفاقياتهم مع خطّة الجامعة العربية للتنمية، وقام المتعهد البريطاني في البحرين السير وليم لوس بإقصاء الشيخ صقر القاسم أمين الشارقة الذي أصرّ على التعاون مع الجامعة العربية.

من ناحية أخرى، أيدت الجامعة العربية الحركات الوطنية في سلطنة عُمان وجنوب اليمن ونجحت في هذا المجال.

٧ ـ خيرية قاسمية

نقطتان أوردهما على بحث د. رغيد الصلح:

النقطة الأولى: تتعلق بالسنوات التكوينية لإنشاء النظام الإقليمي العربي: هذه السنوات ترتبط ببعض المشاريع الوحدوية التي بدأت في فترة ما بين الحربين العالميتين. هذه المشاريع لم تكن نتيجة طموحات شخصية أو عائلية، بل كانت ناجمة عن مشاريع بريطانية بهدف إيجاد حلّ للقضية الفلسفية (وهي العامل الحاضر الغائب) بعد أن بلغت حداً مقلقاً لبريطانيا، فوجدت أن إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية داخل كيان عربي قد يسهل مهمتها (أي مهمة بريطانيا) في التهدئة للقضية.

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية، أصبحت القضية الفلسطينية وربطها بمسألة الوحدة أكثر إلحاحاً. واستبعدت بريطانيا العراق لتتولى ريادة هذه المسألة

لعوامل عديدة، منها صعوبة التعامل مع العناصر المعادية لبريطانيا هناك، وأصبحت مصر هي المؤهلة في نظر بريطانيا لتولي زعامة المسألة (أي مسألة الوحدة)، هذه المسألة التي لها شعبية وجاذبية لدى الرأي العام العربي، فوجدت بريطانيا أن من الأفضل ركوب الموجة، أي موجة الوحدة، حتّى تضمن النجاح لها.

النقطة الثانية: سؤال أوجّهه إلى الباحث: ألم يكن للرأي العام العربي أي تأثير في قرارات مؤتمرات القمة؟ قرأت فقط في هذه الدراسة الضغوط التي مارستها القوى الخارجية على المؤتمرين. أودّ أن أذكر هنا مثلاً على مدى تأثير الرأي العام العربي، وأقدم مثلاً قد لا يكون وثيق الصلة، ولكن أقدمه لكي أدلل على أن هذا الرأي قد يعوق بعض المشاريع التي تخصّ التعاون بين العرب ولكن بمباركة غربية.

المثال هو: كان الملك عبد العزيز قد بعث أواخر الأربعينيات (وبعد نكبة فلسطين) يطلب من الرئيس شكري القوتلي، الرئيس السوري، توقيع اتفاقية (التابلاين)، ونظراً إلى أن الخط كان سيمر في ثلاثة أقطار هي الأردن وسورية ولبنان، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة إلى الأردن ولبنان، أما بالنسبة إلى سورية فكانت ممانعة من أجل توقيع الاتفاقية، ولما ضغط الملك عبد العزيز على الرئيس القوتلي لتسريع التوقيع كان ردّ الرئيس القوتلي: «أعتذر لأن عندي رأي عام أرى أخذه بعين الاعتبار». ولم توقع الاتفاقية إلا بعد انقلاب حسني الزعيم وإزاحة شكري القوتلي (نيسان/ أبريل ١٩٤٩).

٨ ـ وليد عبد الحي

يلاحظ منذ عام ١٩٦٤ (بداية الدراسة) أن تغيراً في السلطة السياسية حصل في أغلب البلدان العربية (ليبيا السنوسي ـ القذافي، مصر عبد الناصر ـ السادات، جزائر بومدين ـ الشاذلي. . . إلخ). سؤالي هو:

١ ـ ما تأثير هذا التحول على الخطاب الرسمي من ناحيتين:

أ ـ تكرار الموضوعات طبقاً لورودها في الورقة البحثية؟

ب ـ مضمون هذا الخطاب؟

والقصد من ذلك هو إدراك مدى التحول أو التغير في الخطاب الرسمي في القمة عند دخول أو خروج التوجهات القومية. . . إنّها مسألة منهجية تستهدف رصد تأثير «القيادات» القومية في التوجهات العامة في القمة العربية.

٩ ـ حسين عبد الغني

عندما قرأت هذا البحث شعرت وكأنه بحث كتب منذ عشرين أو ثلاثين سنة، وليس الآن، أو أن كاتبه د. رغيد الصلح هو رجل مهذب جداً إلى درجة أنّه سيتفادى بِكُلّ وسيلة ممكنة وضع أي ملح على الجرح.

ففي الحقيقة أن ما خلص إليه الباحث من أن الخطاب العربي الرسمي الحالي في ما يخص مسألة الوحدة العربية يتسم بـ «المحافظة»، هو أمر كان يمكن قوله قبل ثلاثة عقود، أما الحقيقة فإن الخطاب الرسمي العربي الراهن تجاه مسألة الوحدة هو خطاب «عدائي»، وهو ليس عدائياً فحسب، إنما هو أيضاً «تحريضي» ينتقل إلى مراحل متتالية لـ «هدم فكرة الوحدة، بل هدم أساسها»، وهو القومية العربية ووجود الأمة.

ويرجع ذلك القصور في رأيي إلى ما تفضل به أ. السيد يسين رئيس الجلسة من أن الباحث اختار خطاب القمم العربي كمادة للبحث، مع أنّه كان من الأولى به أن يستخدم مواد أخرى أكثر دلالة على الخطاب الرسمي العربي تجاه مسألة الوحدة، وهو تصريحات ومقابلات القادة السياسيين والدائرة الضيقة للنخبة الحاكمة في البلدان العربية، ولا سيما في المحافل المحلية التي يشعرون فيها بالراحة من خلال وجود جمهور من الإعلاميين أو الحزبيين التابعين لهم والمرتبطين بالولاء لهم. فمن فحص هذه الأقوال يمكن للباحث أن يجد فيها «التحول» العميق في القيم السياسية للخطاب الرسمي العربي تجاه مسألة الوحدة من اتجاه العداء والإعاقة ومحاربة من يدعو إلى ذلك ويسعى إليه.

اقرأ بعض الصحف الحكومية أو بعض الصحف المحسوبة على الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر أو في تونس أو غيرهما، ستجد هذه السخرية من الوحدة العربية، ووصف من يدعون إليها بالقومجية والمغامرين، ووصف الفترة الناصرية التي انخرطت فيها مصر في قيادة وهموم أمتها بالقاهرة وبالجنون وحب الزعامة وإهدار أموال الشعب المصري على غيره من الشعوب الأخرى. . . إلخ.

اقرأ الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر الحزب الوطني الحاكم التي تحدثت عن صيغة للأمن القومي المصري تقوم على الارتباط بأمن الخليج وبعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة من دون أن يرد فيها كلمة واحدة عن العرب أو العروبة، ولا عن ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي العربي، إلى درجة أن الرئيس

المصري حسني مبارك ابن المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية، اضطر بعد نحو أسبوع من المؤتمر في خطاب افتتاح البرلمان، إلى التأكيد أن الأمن القومي المصري جزء من الأمن القومي العربي.

كان الباحث يستطيع أن يجد بسهولة عنصرين حاكمين في تفسير التحول العدائي في الخطاب الرسمي العربي نحو مسألة الوحدة: **الأوّل** هو التوقيع على معاهدات سلام، واختيار مسار السلام، وابتكار ما عرف بمبادرة السلام العربي كخيار جماعي، لكي يلاحظ أن هذا الخيار هو باختصار اعتراف عربي رسمي جماعي بالتخلي عن فكرة الوحدة العربية. و**الثاني** هو تحول الشعور القومي العربي لدى شعوب العديد من الأنظمة العربية من أزمات، مثل حرب لبنان (٢٠٠٦)، والحرب على غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، إلى مصدر لعدم الاستقرار الداخلي لهذه النظم وزيادة عجزها على إقناع شعوبها بسلامة خياراتها في مجال السياسة الخارجية والإقليمية خصوصاً.

١٠ ـ برهان غليون

نادراً ما يقرأ المرء نصاً أكثر شفافية وتوثيقاً ودقة مما يكتبه رغيد الصلح. لكن سؤالي هو: لماذا دراسة الخطاب الرسمي العربي تجاه مسألة الوحدة، وليس سياسات الأقطار العربية أو مواقفها؟

أهم ما في تحليل مواقف البلدان أو القوى السياسية تجاه مسألة ما هو الكشف عن العلاقة بين الخطاب والممارسة. لو درسنا السياسة لكشفنا معنى الخطاب نفسه وأسباب تطوره أو صيغه المختلفة. أعتقد أنّه كان من المطلوب توجيه البحث نحو السياسات لا نحو الخطاب، سواء تعلق الأمر ببيانات جامعة الدولة العربية أو مؤتمرات القمة، أو اتفاقيات الوحدة المختلفة التي وقعت خلال الخمسين سنة الأخيرة ولم تر النور.

إذا كان الموضوع هو بالمعنى الحرفي تحليل الخطاب، فليس هنا ما يجيب عن السؤال عن دلالات الخطاب ومعناه وغايته.

١١ ـ رغيد الصلح (يرد)

أود ان أشكر جزيل الشكر كلّ من تجشم عناء وضع الملاحظات الخطية على ورقتي، ولسوف أحاول تقديم إجابات عن الأسئلة، وأقدم ملاحظات أوّلية على تلك التعقيبات، آملاً أن تتاح فرصة لبحثها بصورة مطولة في لقاءات ومؤتمرات

مقبلة. وسوف أسعى إلى تقسيم الملاحظات بحسب الموضوعات التي تطرقت إليها.

أولاً: ملاحظات منهجية

لقد سعيت في الورقة التي قدمتها، وكما حدد لي في الشروط المرجعيّة لها، إلى تبيان «الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة العربية». هذا يفترض وجود خطاب واحد جامع رسمي تجاه الوحدة. وقد وجدت أقرب ما يعبر إلى هذا الخطاب هو في مقررات القمة العربية، ولأسباب بينتها في مقدمة البحث. وفي التعقيبات الخطية التي تناولت هذه المسألة المنهجية آراء مغايرة، وفي ما يلي ملاحظاتي عليها:

١ ـ لولا معرفتي بالنوايا الطيبة والكفاءة الفكرية العالية للذين وضعوا هذه الملاحظات، لقلت إنَّ الغرض منها هو التعجيز ليس إلا. إذا أردنا أن نعيد صياغة الشروط المرجعيّة أو رسالة التكليف بصدد البحث الذي قدمته، لوجدنا أنَّ المطلوب هو إجراء دراسة تشمل ما يلي:

أ ـ إجراء مقابلة مع القادة السياسيين. هكذا دون تحديد لهوية هؤلاء القادة وعددهم، إذ ربما تمتد القائمة إلى المئات طالما هو إرضاء التعطش المعرفي عند المعقب.

ب ـ إجراء مقابلات من هم في الدائرة الداخلية من أفراد النخب الحاكمة العربية ودراسة تصريحاتهم.

ج ـ الاطلاع على أقوالهم في الوحدة العربية، وهم في الخلوات الخاصة، وحيث يتحدثون بصراحة. وغني عن التنويه أن هذه مهمة تحتاج إلى كفاءات شرلوك هولمز وجيمس بوند للتسلل إلى مثل هذه الخلوات الخاصة التي يبوح فيها أفراد النخبة العربية بحقائق لا يرغبون في وصولها إلى الخصوم ومؤيدي مشاريع الوحدة والتعاون.

د ـ إجراء مسح للدساتير العربية.

هـ ـ دراسة وتحليل خطب وأقوال القادة والحكام العرب.

و ـ دراسة التجارب الوحدوية العربية وردود الفعل عليها.

ومن المفروض أن يشمل هذا البحث ٢٢ دولة عربية، سواء على حدة أو في مجموعات. ومن المطلوب أن يشمل البحث، وأن يمتد على مدى زمني كاف لكي

يرضي تعطش الأخوة المعقبين إلى معرفة حقيقة «الخطاب الرسمي العربي تجاه الوحدة العربية»! لست أشك في أهمية التوسع في إجراء البحث لتلبية هذه الغاية. وباستطاعتي أن أزيد من عندي الكثير إلى مهمات هذا البحث، والى مصادره. فلماذا لا نضيف إلى ما تفضل به السادة المعقبون، الاطلاع على وثائق الحكومات العربية والدولية السرية التي تفتح الأعين على خلفيات الخطاب العربي الرسمي، وتكشف الكثير من حوافزه وأهدافه؟ ولماذا لا ندرس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في إنتاج هذا الخطاب؟ إن دراسة من هذا النوع سوف تقدّم خدمة جليلة إلى العمل الوحدوي العربي.

كلّ ذلك مفيد إلى أبعد حدّ وضروري بلا شكّ. وإنّني اقترح أن تحال هذه الاقتراحات إلى مركز دراسات الوحدة العربية لوضع برنامج بحثي كامل حول هذا الموضوع، وأن يشكل فريق من الباحثين لمتابعته، وأن يسعى إلى إيجاد تمويل مستقل عن ميزانية المركز الحالية التي قد لا تكفي لهذا الغرض.

أما في ما عدا ذلك، فأن يطلب إلى شخص واحد فقط لا غير أن يضطلع بكافة المهمات التي جاءت في تعقيب السادة المعقبين، وأن يطلب إلى هذا الشخص غير المتفرغ إعداد هذه الدراسة خلال أشهر قليلة لتنفيذ مثل هذا المشروع الدراسي الفخم، فإنّني أعتقد أنّه مزيج من التعجيز غير المقصود و«الفانتازيا» التي تصلح لأشياء كثيرة، ولكن ليس لكي تكون مرشداً لبحث لا تزيد عدد كلماته على الستة آلاف كلمة!

٢ ـ أعترف بأن التهذيب الشديد هو آفة اجتماعية خطيرة، ولقد حاولت أن أتخلص من هذه الآفة، فلم يكن من السهل عليّ أن أفعل. على كلّ حال، إنّني أتوجه برجاء حار إلى من يستطيع أن يدلني على عيادة طبّية أو مستشفى يشفي المرضى من أمثالي على التخلص من التهذيب الشديد، أن ينجدني باسم وعنوان من يملك مثل هذا العلاج، وأنا له من الشاكرين. وبهذه المناسبة فإنّني أعني كلّ كلمة قلتها في الورقة التي قدمتها. لقد قلت إنَّ الذين أسسوا النظام الإقليمي العربي في منتصف الأربعينيّات أرادوه أداة لـ «التنسيق» بين الأقطار العربية، وليس أكثر، وإنّهم بعد مضي عقود من الزمن ما يزالون على هذه الحال. بهذا المعنى، فإنّهم محافظون، بمعنى أن نظرتهم لم تتغير إلى مسألة العلاقات العربية ـ العربية.

٣ ـ سواء كتب البحث اليوم أو قبل عشرين عاماً، فإن المسألة ليست هنا.

المسألة هي: هل حقق البحث الهدف المطلوب منه أم لا؟ أما في ما عدا ذلك، فإنّني أعتقد أنَّ الكثير مما كتب قبل عشرين أو ثلاثين أو حتّى خمسين سنة، أفضل بكثير مما يكتب أحياناً في أيامنا هذه، وفيه الكثير من ضروب الإسفاف والتهريج والترويج للأفكار والمفاهيم الخاطئة.

٤ ـ بالفعل، كان هناك تركيز على منطقة المشرق من دون الإشارة إلى المغرب. ولكن ما هو السبب في ذلك؟ هناك أساس موضوعي، ألا وهو أن مشاريع الوحدة العربية التي كانت تشمل المشرق والمغرب معاً نمت في المشرق، وأن الجهود الرسمية بصدد هذا الموضوع تمحورت بالدرجة الأولى في دول المشرق. بالمقابل، فإن الاتحاد المغاربي كان اتحاداً جهوياً، إن صحّ التعبير، كان تكتلاً إقليمياً فرعياً (Sub System).

٥ ـ إنَّ البحث لم يعتبر الاتحاد الأوروبي النموذج للتكتل العربي المنشود، سواء كان هذا التكتل وظيفياً أو إقليمياً، بل قارن بين واقع النظام الإقليمي العربي من جهة، وواقع التكتلات الإقليمية الناجحة، مثل الاتحاد الأوروبي وميركوسور في أمريكا اللاتينية، وآسيان في شرق آسيا.

ثانياً: ملاحظات قيمية

١ ـ لعلي لم أكن واضحاً في الإشارات التي جاءت في الورقة إلى العلاقة بين الديمقراطية والوحدة. إننى أعتقد أنّه ليست هناك من علاقة ميكانيكية بين الاثنين. إن تطوير العلاقات بين الدول لا يشترط قيام نظم ديمقراطية فيها. لقد أعطيت أمثلة على ذلك في تجربتي أمريكا اللاتينية (ميركوسور) وجنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث قامت التكتلات الإقليمية بمبادرة من حكومات عسكرية وغير ديمقراطية. في المقابل، فإنّني لا أعتقد أن قيام الوحدة هو شرط لتحقيق الديمقراطية. لقد حققت ألمانيا وحدتها القومية في القرن الفائت سلماً، وعن طريق التحول الديمقراطي. إنَّ المرء يطلب الديمقراطية، ليس لأنّها تحقق الوحدة، ولكن لأن الديمقراطية هي في نظري هدف في حدّ ذاته. فسواء عاش المرء في دولة صغيرة أو في كيان كبير، فإن الحرية تبقى هدفاً إنسانياً عزيزاً تحققه النظم الديمقراطية أكثر من أية أنظمة أخرى عرفها الإنسان حتّى الآن.

٢ ـ عندما يتخلى القوميون العرب عن الكثير من المفاهيم والنظريات السابقة، وعندما يفيدون من التجارب العصرية في قيام التكتلات الإقليمية، فلن يبقى لهم أي شيء يميزهم إلا مقدار ما يبذلونه من جهد، ومن عمل خلاق، في

تطبيق القناعات الجديدة التي توصلوا إليها، وما يقومون به من مساع لتكتيل قوى كافة التيارات السياسية والأيديولوجية، التي تؤمن بالأهداف والآليات نفسها التي وجدوا فيها ضالتهم. فبعد كلّ حساب من المفروض أن يكون تحقيق هذه الأهداف وإسعاد المواطن العربي هو الغاية، وليس التميّز من الآخرين.

ثالثاً: ملاحظات حول المعلومات الواردة في البحث

أشكر د. فرسخ على ملاحظته بصدد التاريخ الصحيح لإعلان بريطانيا الورقة البيضاء (الكتاب الأبيض)، أما بصدد ملاحظاته وملاحظات د. خيريّة قاسمية حول موقف بريطانيا من ولادة النظام الإقليمي العربي، ومن ولادة جامعة الدول العربية، فإنّني أخالفهما في توصيفهما لذلك الموقف. لقد عارضت بريطانيا قيام الجامعة منذ البداية، وسعت عن طريق الضغوط السياسية من أجل إجهاضها. الموقف البريطاني كان الدعوة إلى تأجيل هذا الموضوع إلى ما بعد الحرب، أي إلى اللحظة التي تكون فيها بريطانيا قد أمسكت تماماً بزمام الموقف في المنطقة. في كافة الأوقات، كانت بريطانيا تعمل على إقامة علاقات ثنائية مع دول المنطقة، ولم تكن تحتاج إلى إقامة منظومة إقليمية خاصة بدول المنطقة وحدها. على كلّ حال، أشار الباحث إلى رواية نشرت في كتاب جميل عارف تأكيداً لملاحظاته، وكما أشرت في المؤتمر، إنّني على استعداد لتزويده بعشرات الوثائق المأخوذه من مكتب المحفوظات العامة البريطاني، ومن مذكرات الزعماء الإسرائيليين التي تؤكد أن بريطانيا كانت تعارض قيام الجامعة، وقيام أي تكتل إقليمي عربي حتّى بين حكومات موالية لها.

القسم الثالث

الوحـدة العربيـة فـي الممارسـة

الفصل السابع

مدى استفادة التجارب الوحدوية
في أعقاب الوحدة المصرية ـــ السورية من دروسها

عوني فرسخ

مقدمــة

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ عصف بالوحدة المصرية ـ السورية انقلاب عسكري نفذته زمرة من الضباط السوريين، الأمر الذي صبّ في قناة الخطاب القطري اللاوحدوي، الذي كان قد أذكاه احتدام الصراع حول الوحدة بين التيارين القومي والشيوعي بعيد تفجر ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق. وبالنزاع الذي استشرى بين أجنحة التيار القومي العربي، وبخاصة جناحيه الرئيسيين: البعثي والناصري، على خلفية الموقف من الانفصال والدعوة إلى إعادة الوحدة، بدا وكأن الطموح العربي التاريخي للتكامل القومي، على شكل وحدة أو اتحاد، قد أصيب بنكسة، ليس فقط على صعيد القوى الاجتماعية الأشد تأثيراً في صناعة القرارات السياسية العربية، وإنما، أيضاً، على الصعيد الشعبي العربي، صعيد الغالبية صاحبة المصلحة بالوحدة، والمغيّبةُ الدور في صناعة القرارات القطرية، التي كان الطموح الوحدوي يحتل المقام الأول في وجدان جماهيرها وفكر طلائعها الملتزمة بالقومية العربية خياراً استراتيجياً.

ولقد شهدت سنوات ما بعد تفكّك الوحدة المصرية ـ السورية الإعلان عن مشروعات «وحدوية»؛ ففي عام ١٩٦٣ انتهت المحادثات التي دارت في القاهرة بين ممثلي الأنظمة الحاكمة في مصر وسورية والعراق إلى الإعلان عن قيام وحدة

اتحادية في ما بين الدول الثلاث، وفي عام ١٩٧١ أعلن الرؤساء: أنور السادات وحافظ الأسد ومعمّر القذافي اتفاقهم على إقامة «اتحاد الجمهوريات العربية» من مصر وسورية وليبيا. وفي عام ١٩٧٩ أُجهض الاتفاق على وحدة العراق وسورية، الذي كان قد أعلن عن قرب توقيعه في بغداد ودمشق. ومنذ عام ١٩٨١ توالى الإعلان عن ثلاثة مشروعات إقليمية: «مجلس التعاون العربي»، و«مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، و«اتحاد المغرب العربي». وعملياً، فإن اثنتين من تلك التجارب قد آلتا إلى الفشل، وهو فشل لم تقف آثاره عند حدود إجهاض الآمال التي أشاعها الإعلان عن تلك المشاريع، وإنما كانت له، وما تزال، انعكاساته شديدة السلبية على الثقافة السياسية العربية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً عمّا وصل إليه الفكر السياسي العربي في منتصف خمسينيات القرن العشرين في قضايا وحدة الأمة العربية، والقومية العربية، والطموح الوحدوي، إذ استعيدت الادعاءات المشكّكة بوحدة الأمة وامتلاكها مقومات وجود قومي، وتلك المدافعة عن واقع التجزئة، والقول إن الدولة القطرية العربية ذات جذور تاريخية حيث وُجدت في مشرق الوطن العربي ومغربه.

وإذا كان مطلوباً البحث في أسباب فشل تلك التجارب، ومدى استفادتها ـ أو عدم استفادتها ـ من دروس الوحدة المصرية ـ السورية، فإن انعكاس فشلها الشديد السلبية على الثقافة السياسية العربية في أخص القضايا القومية، يستدعي البحث في مدى جذرية الطموح الوحدوي العربي ونصيب الادعاءات اللاقومية من الموضوعية والواقعية، وهذا ما سأحاوله في المحاور التالية:

أولاً: الجذور التاريخية للطموح الوحدوي العربي

حين يقرأ تاريخ الوطن العربي منذ بداية العمران في ربوعه، يتضح أنه كان لعناصر جغرافيته: الموقع والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية دورها في التوجه الوحدوي التاريخي الغالب على تحركات قبائله وشعوبه والدول التي أقامتها هذه القبائل والشعوب، ذلك أنه بسبب تنظيم الري في كل من وادي النيل ووادي الرافدين، قامت الدولة النهرية المركزية القوية. وبسبب ندرة المطر في محيطهما وغلبة الصحراء فيه تعرضتا لغارات وهجرات بدوية متوالية. وفي مواجهة تدفق بشري بدوي مهدد للاستقرار والعمران اعتمدتا الهجوم وسيلة للدفاع، ونمت فيهما الطموحات الإمبراطورية. ويلاحظ انحسار تمدد وفعالية تلك الإمبراطوريات ضمن حدود الوطن العربي، سواء في ذلك تلك التي

أقامتها الأسر المصرية المتوالية، أو التي تعاقب بروزها في وادي الرافدين.

ثم إن محدودية الأرض الصالحة للزراعة في بقية نواحي الوطن العربي، وندرة الأنهار فيها، وتدني نصيبها من مياه المطر، تسبّبت في أن تشكل التجارة عنصراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لمجتمعاتها، ومصدر الدخل الأساسي للسلطات القائمة فيها، وبالتالي صار لتأمين طرق التجارة ووسائل النقل واستقرار الأسواق وأمانها كبير الأثر في رفاه المجتمع واستقرار السلطة؛ الأمر الذي عزّز التوجه الوحدوي التاريخي لشعوب وقبائل الوطن العربي والدول التي قامت فيه.

ولقد كانت شبه الجزيرة العربية أشبه بخزان الشعوب والقبائل الذي يفيض بالهجرات بين الحين والآخر، وذلك بتأثير عامل المناخ بصورة رئيسية. واتخذت الهجرات مسارين: **الأول** باتجاه وادي الرافدين وبلاد الشام، و**الثاني** عبر الساحل الشرقي للبحر الأحمر إلى مصر والسودان والشمال الأفريقي. ولقد حمل المهاجرون الأولون معهم قرابتهم الجنسية واللغوية والقسمات الحضارية المشتركة. ولم تشكّل الجماعات المهاجرة مجتمعات خاصة بها، حيث حطّت رحالها، وإنما تفاعلت على شكل واسع وعميق مع الشعوب والقبائل التي حلّت في ديارها.

وحتى الغزو الفارسي، الذي امتد بقيادة قمبيز إلى دلتا مصر عام ٥٢٥ ق.م.، شهد الوطن العربي قيام واندثار عدد من الإمبراطوريات والدول، أقامتها قبائل وشعوب تنتمي بأصولها السلالية إلى المنطقة. كما تعرضت لغزوات وهجرات متوالية من جوارها الآسيوي والأوروبي بصورة رئيسية. ومن خلال الهجرات والتجارة والحروب امتزجت شعوب وقبائل الوطن العربي وتعمقت قرابتها الجنسية واللغوية، كما اتسعت وتعددت سبل التأثير المتبادل في ما بينها لغوياً ودينياً وثقافياً وفنياً، وبالتالي تماثلت فيها القيم وأنماط السلوك وأساليب الإنتاج وأدواته، ممّا سهّل عمليات الاندماج في ما بين شعوب وقبائل الوطن العربي، وقارب في ما بين الموروثات الحضارية التي تراكمت في مختلف أنحائه، منذ المراحل الأولى السابقة للتاريخ المعروف.

ومنذ الغزو الفارسي وحتى الفتح العربي الإسلامي، في أواسط القرن السابع الميلادي، خضعت معظم نواحي الوطن العربي لسيطرة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية أجنبية: فارسية ويونانية، ورومانية ـ بيزنطية. غير أن مرحلة التسلط الأجنبي الأولى، وإن تعطّل فيها النمو القومي لشعوب الوطن العربي، وتوقف تطورها الحضاري المستقل، إلا أنه لم يتعطل فيها التوجّه الوحدوي الذي تبلور في

المرحلة السابقة، وإنما تعمق ببروز ما يمكن اعتباره «نزوعاً قومياً» تمثل بامتناع هذه الشعوب عن الاندماج بالأمم الأجنبية المسيطرة، مقابل تنامي تفاعلاتها في ما بينها. والمثال الأبرز غلبة الإيجابية على السلبية في تفاعلات الفينيقيين مع البربر (الأمازيغ)، على عكس علاقة البربر بكل من الفندال والقوط والرومان.

ولقد أحدث الإسلام نقلة نوعية في توجه العرب الوحدوي بإحلاله وحدة الأمة محل التحالفات القبلية، في وجه معارضة أرستقراطية قريش وأعراب البادية. وكانت حروب الرِدّة دفاعاً عن وحدة الأمة، ومنذ فجر الإسلام حرص الفقهاء على تأكيد الالتزام بأولوية الوحدة في حياة الأمة، وأهمية السلطة المركزية، ووجوب عروبة القيادة، وذلك بالتشديد على وحدانية الإمام، وأن يكون قرشياً، في رأي جمهور الفقهاء[1]. واعتبر الإسلام اللغة جذر الانتماء القومي، فالرسول (ﷺ) يقول: «ليست العربية بأحدكم من أب أو أم، وإنما العربية اللسان، فمن تكلّم العربية فهو عربي»[2]. كما دعم الإسلام مقومات الوجود القومي العربي: اللغة، والثقافة المشتركة، والتاريخ المشترك. وشكّلت الشريعة الإسلامية عامل توحيد قوياً نتيجة شمولها الأسس الفقهية العامة في المسائل الأساسية التي تجمع عليها كل المذاهب، ومثلت المرجعية القانونية الوحيدة للمواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم قروناً متوالية، وذلك في ما عدا مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

ويلاحظ شارل عيساوي أنه من بين الإمبراطوريات التي قامت في المنطقة، تميزت الإمبراطورية العربية الإسلامية بتدني نسبة المساحة المأهولة من أصل مساحتها الكلية[3]، الأمر الذي تسبب في تراجع فعالية السلطة المركزية في وقت مبكر للغاية. إلا أن الوطن العربي لم يعرف الحدود السياسية الفاصلة بين وحداته، ولا التمييز بين مواطنيه على أساس الهوية القطرية إلا بعد قيام الدولة الحديثة بالمعنى الأوروبي في مرحلة الاستعمار المباشر واعتماد استراتيجية تفكيك عرى وحدة الأمة العربية بإقامة كيانات لم يشارك مواطنوها في ترسيم حدودها، وإقامة

(١) رضوان السيد، «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٤٧.

(٢) أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، هذبه ورتبه عبد القادر بدران (دمشق: مطبعة الشام، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢)، ج ٢، ص ١٨٩.

(٣) شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٥١ ـ ٥٢.

مؤسساتها، وإصدار قوانينها وأنظمتها، بحيث قامت التجزئة السياسية لأول مرة في الوطن العربي. ولقد شهدت مرحلة الاستعمار المباشر نضالات قطرية للتحرر والاستقلال، قادتها حركات وطنية قطرية، وأسهمت في بلورة وعي قطري وهويات قطرية.

فضلاً على أن الأقطار العربية خرجت من مرحلة الاستعمار المباشر مثقلة بجملة معوقات للتوجه الوحدوي، في مقدمتها عدم تكامل الأسواق العربية، وتدني نسبة التجارة البينية، وارتباط مصالح البرجوازيات الناشئة بالخارج، وبالتالي افتقدت القوى الاجتماعية المؤثرة في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية، التي لها مصلحة بقيام سوق عربية مشتركة وتكامل قومي، وتقدم منهجي على طريق التوحد العربي. وكان ذلك أبرز العوامل التي تسبّبت في أن لا يؤدي انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر في العديد من الأقطار العربية، إلى نمو طردي في تفاعلاتها في ما بينها، وإلى أن لا يتخذ صناع قرارها إجراءات عملية تترجم عن التزام صادق بخطابهم الذي تغلب فيه الشعارات القومية.

إلا أن المرحلة شهدت تأييداً لحركات التحرر الوطني العربية، وانشداداً إلى القضية الفلسطينية، وتوالي وتعدد ندوات ومؤتمرات التضامن وهيئات جمع التبرعات لمساعدة المناضلين في مختلف الساحات العربية. كل ذلك أدى إلى تطور كيفي في الدعوة القومية العربية التي برزت في بداية القرن العشرين، إذ وسّع دعاة الوحدة مساحة طموحاتهم الوحدوية لتشمل الوطن العربي كله، بعد أن كانت شبه قاصرة على جناحه الآسيوي فقط، كما حدد ذلك «المؤتمر العربي الأول» الذي عقد في باريس عام ١٩١٣، فضلاً على تعدد مشروعات الوحدة والاتحاد المقترحة، بحيث بلغت ١٣ مشروعاً ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٣، ولم يعد مقترحوها من بلاد الشام والعراق فقط، كما جرى عليه الأمر حتى ثلاثينيات القرن العشرين، وإنما كان بينهم ثلاثة من ساسة ومفكري مصر[٤]، التي تنامى فيها الوعي العروبي في أعقاب «هبّة البُراق» في فلسطين عام ١٩٢٩، واستعادت بتسارع فعاليتها القومية. ولقد انعكس الطموح الوحدوي في تضمين برامج عدد من أحزاب المشرق العربي النصّ على الالتزام بالعمل على تحقيق الاتحاد والوحدة

---

(٤) انظر مداخلة مصطفى نويصر ضمن المناقشات التي دارت حول بحث أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

العربية[٥]، وفي مصر اتخذ كل من حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة مواقف ايجابية من الوحدة العربية، فيما دعا طلعت حرب إلى السوق العربية المشتركة في أواسط ثلاثينيات القرن الماضي.

كما شهدت المرحلة محاولات التوظيف السياسي للطموح الوحدوي، فبريطانيا التي قامت استراتيجيتها على تأصيل التجزئة العربية نجدها، حين استشعرت تعاطف الجماهير العربية مع الدعاية التي كانت تبثها إذاعتا برلين وروما في بداية الحرب العالمية الثانية، تحاول استغلال الطموح الوحدوي العربي، ففي أيار/مايو ١٩٤١ أعلن وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن أن حكومته تعطف على استقلال سورية وتؤيد الوحدة العربية[٦]. ثم أعاد طرح فكرته في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٣ في مجلس العموم. ولقد لعب كل من الجنرال كلايتون و«أصدقاء» بريطانيا من الحكام العرب دوراً أساسياً في أن يأتي ميثاق الجامعة أقرب إلى تأصيل التجزئة منه إلى التأسيس للتكامل القومي. ولأن سورية ظفرت باستقلالها دون ارتباطها بأية معاهدة مع إحدى الدول الاستعمارية، جرت محاولات ربطها بعجلة الاستعمار البريطاني بطرح مشروعي «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»، وذلك ما أفشلته القوى الوطنية السياسية والعسكرية، دفاعاً عن استقلال سورية ونظامها الجمهوري.

ثانياً: دروس قيام وانفصال الجمهورية العربية المتحدة

المطلوب من هذا البحث معرفة الكيفية التي استفادت بها التجارب الوحدوية في أعقاب الوحدة المصرية ـ السورية من دروسها. ومع أنه انقضى على الانقلاب الذي أطاح بدولة الوحدة ثمانية وأربعون عاماً، إلا أن وجهات النظر لما تزل متباينة إلى حد التناقض حول قيام الجمهورية العربية المتحدة، وما جرى في عهدها، والأسباب الدافعة إلى الانقلاب عليها، والعوامل التي يسّرت الردّة الانفصالية، وتلك التي حالت دون إعادة الوحدة، برغم توالي المظاهرات الشعبية في كل المدن السورية المطالبة بذلك. وعليه، فان تحديد استفادة، أو عدم استفادة، تجارب ما بعد الوحدة المصرية ـ السورية يستدعي الوقوف بداية مع

---

(٥) ناجي علوش، **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٢)، ص ٥٩ ـ ٦٢.

(٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

الحقائق ذات الصلة بقيام وانفصال الجمهورية العربية المتحدة لاستخلاص دروس التجربة الرائدة التي قيل في تقييمها بأنها «ظلمت ظلماً بيّناً، سواء من جانب عدد ليس بالقليل ممن شاركوا فيها، أو من جانب الباحثين العرب الذين كان من الواجب أن يكرّسوا مزيداً من الاهتمام لها. فكم من الوقائع تذكر بشأنها غير مدققة: وكم من الأحكام السطحية ـ أو على الأقل المتعجلة ـ تطلق في تقويمها، وبصفة خاصة في ما يتعلق بأسباب انهيارها، ثم تترك دون مناقشة معمقة»[٧].

ومن خلال البحث العميق في العلاقات المصرية ـ السورية خلال السنوات الثلاث السابقة لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وما جرى بحثه وإقراره منذ أن كانت فكرة إلى أن غدت دولة، كما في الإنجازات والإخفاقات في عهد الوحدة، ووقائع الانقلاب الانفصالي والعوامل التي يسّرت نجاحه وتأصيله، يمكن تسجيل الحقائق التالية:

١ ـ خلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة تعاظمت التحديات الخارجية والداخلية في سورية، فيما كانت مصر بقيادة عبد الناصر تمارس دوراً قومياً متنامي الفعالية. وكنتيجة لإيمان قيادة حزب البعث بأن الوحدة إنما هي السبيل الأمثل لحل المشكلات القطرية، دعت في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥٦ إلى اتحاد مصر وسورية. وحين تصدر المبادرة عن القطر الأصغر مساحةً وتعداد سكان، والأقل في إمكاناته المادية، والذي كان تاريخياً موضوع الضم والإلحاق، بينما تأتي الاستجابة، بعد تمنع وتردد، من القطر الأكبر على المحاور الثلاثة، وصاحب الدور التاريخي في توحيد المنطقة، ففي ذلك دلالة انتفاء الإكراه في إقامة الوحدة، في اتساق مع روح العصر الذي تجاوز الضم والإلحاق في فرض الوحدة والاتحاد. فضلاً على أن المؤسسات الدستورية في القطرين شاركت في إعداد وثائق إقامة الجمهورية العربية المتحدة، وأقرها المجلس النيابي السوري، ومجلس الأمة المصري، وشعبا القطرين بما يشبه الإجماع في استفتاء عام.

٢ ـ كان للجماهير العربية عامة، والسورية منها خاصة، حضورها ومشاركتها في قيام الوحدة. إذ ما إن طرح البعث الدعوة حتى أيدتها جماهير سورية، وشكلت قوة ضاغطة على صناع القرار السياسي والقوى الاجتماعية طوال الشهور الممتدة من

---

(٧) أحمد يوسف أحمد، «تجربة الجمهورية العربية المتحدة (مساهمة في قراءة جديدة لها)،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٠٥.

طرح الفكرة إلى قيام الوحدة، بل وعلى الرئيس عبد الناصر أيضاً، إذ كان لضغط التيار الجماهيري المطالب بالوحدة تأثيره في تراجع عبد الناصر عن تردّده. وما هو جدير بالتذكير به أنه كان هناك تطابق تام بين القوى السورية المدنية والعسكرية المطالبة بالوحدة والشارع السوري الضاغط لإقامتها.

٣ ـ جاء قيام الجمهورية العربية المتحدة تتويجاً للتفاعلات التي توالت بتسارع طردي بين سورية ومصر، على الصعيدين الرسمي والشعبي، منذ التقى صنّاع القرار السياسي والعسكري السوري مع النظام المصري بقيادة عبد الناصر على رفض حلف بغداد، واعتماد سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وقد سبق قيام الوحدة عقد جملة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية بين القطرين، بحيث «يمكن الاستنتاج أن الوحدة لم تكن ارتجالية أو استجابة عفوية دون تخطيط وتمحيص، أو أنها ردة فعل لظرف طارىء، وغيرها من التفسيرات التي ظهرت قبل الوحدة وأثناءها وبعد الردة الانفصالية، إنما كانت هناك خطوات متسارعة ومتصاعدة باتجاه تعزيز التقارب بين القيادتين والشعبين في كل من سورية ومصر»[٨].

٤ ـ كان هناك توافق مسبق على ما اتخذ من إجراءات، ففي موضوع الضباط من الثابت أن الرئيس عبد الناصر أوفد في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ اللواء حافظ إسماعيل للاجتماع بأعضاء «المجلس العسكري» السوري، المشكل من قادة الوحدات، والمشارك في صناعة القرار السياسي، وعرض عليهم وجهة نظر عبد الناصر حول الصعوبات والمشكلات التي تواجه الوحدة. وشرح التمايزات القائمة بين الجيشين من حيث صغر الجيش السوري ورتب قادته قياساً بالجيش المصري، وأوضح أن دمج الجيشين سيؤدي إلى حساسيات عند وضع الأمور في نصابها من ناحية الانضباط العسكري. كما ذكر أن للجيش السوري اهتمامات سياسية مبررة في الواقع السوري، بينما لم يعد ذلك وارداً في مصر بعد الثورة وخروج غالبية «الضباط الأحرار» من الجيش. وبيّن لهم أن الوحدة قد تؤدي إلى فقدهم امتيازاتهم، واحتمال نقل بعضهم إلى مناصب مدنية، وأنه لن يسمح باشتغال الضباط بالسياسة. كما تحدث عن تمايز الوضع الاقتصادي في القطرين، وأن عبد الناصر مهتم بمعالجة عدم التجانس القائم، ونبّه إلى المخاطر المنتظرة بسبب ذلك عند قيام الوحدة، وذكّرهم بأن مصر

---

(٨) غسان محمد رشاد حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

تصدت للقوى الداخلية والخارجية دفاعاً عن الثورة، وأن قيام الوحدة سوف يزيد من ضرورة استمرار الثورة وقدرتها على حماية الوحدة. وختم حديثه قائلاً: «الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم قبل الإقدام على أيّ عمل يتعلق بالوحدة». وبعد تداول أعضاء المجلس الأمر بينهم حمل اللواء عفيف البرزي، رئيس الأركان، قرار المجلس إلى سفير مصر في دمشق محمود رياض، ولممثلها في القيادة المشتركة العميد عبد المحسن أبو النور، وكان نصه: «السير قُدماً في طريق تنفيذ الوحدة في أقصر وقت ممكن»(٩).

٥ ـ تضمّنت مذكرة وفد الضباط الذين اتجهوا إلى القاهرة ليلة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ المطالبة بجمهورية يفسح دستورها المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر، اليها، وأن تكون برئيس واحد، وسلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة، وعلم واحد، وعاصمة واحدة، وقيادة عامة للقوات المسلحة واحدة(١٠). وقد أبدى قادة البعث الثلاثة: ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وأكرم الحوراني، ترحيباً كبيراً بخطوة الضباط عندما علموا بها. وفي اليوم التالي حمل نائب رئيس الأركان أمين النفوري نسخة من المذكرة إلى رئيس الجمهورية، شكري القوتلي، وإلى رئيس الوزراء صبري العسلي، اللذين فوجئا بقرار الضباط. إلا أنه بعد مداولات في ما بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب والوزراء، تقرر إيفاد صلاح البيطار، وزير الخارجية، إلى القاهرة للوقوف على رأي عبد الناصر، ويعطي تحرك الضباط طابعاً رسمياً. وكان يحمل مشروعاً لاتحاد فدرالي(١١)، كان قد أعده حزب البعث وأقرته الحكومة السورية، إلا أنه لم يعرضه على عبد الناصر ووفد الضباط.

٦ ـ ما بين ١٤ ـ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ دارت مباحثات في ما بين وفد مصري بقيادة عبد الناصر ووفد الضباط السوريين وصلاح البيطار، انتهت بالاتفاق على «إعلان مبادىء» ينصّ على إقامة جمهورية رئاسية يتولى فيها الرئيس السلطة التنفيذية من خلال وزراء يقوم بتعيينهم، وذات نظام يتجاوز الليبرالية والاقتصاد الحر لنظام ديمقراطي اجتماعي، لا حزبي، واعتماد الأسلوب غير

---

(٩) صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة** (بيروت: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(١٠) نقلاً عن: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢١٥.

(١١) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٢: **أمريكا والعرب**، ص ٢١٥.

الرأسمالي في التنمية الاقتصادية. وقد جرت مناقشة الإعلان في مجلس الوزراء السوري بحضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الأركان. ولدى بحث موضوع حل الأحزاب، يذكر خالد العظم: «فانبرى العسلي إلى تبيان مضار الأحزاب، وكيف أنها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها، وكيف كانت الحكومة تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية، ومن سيطرة هذه الأحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها. ثم عدّد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الأحزاب ونوابها التي لا صلة لها بالأمر العام، بل كانت ترمي إلى غايات خاصة ومنافع شخصية. وأسهب الحوراني في تأييد العسلي وإيضاح فكرته الرامية إلى الاستغناء عن الأحزاب والحزبيات بكل شدة وإلحاح، وتبعهما سائر الوزراء، كأن الاتفاق معقود سلفاً في ما بينهم، أو كأن الأمر، لا يخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيها بكل أمانة ودقة»[(١٢)].

٧ ـ كان الوفد السوري الذي شارك في المباحثات الختامية لإقامة الجمهورية العربية المتحدة، ووقّع بيان إعلانها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ برئاسة شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، ويضم صبري العسلي رئيس الوزراء، وسبعة وزراء يمثلون الائتلاف الحاكم من حزبي البعث والوطني والكتلة الدستورية والكتلة الديمقراطية بزعامة خالد العظم، ورئيس الأركان اللواء عفيف البزري ممثلاً للمجلس العسكري. ولم يعترض أي منهم، باستثناء العظم، على مشروع بيان «إعلان الوحدة». وبعد حوار عبد الناصر للعظم حول تحفظاته، تراجع عنها ووقع مع الآخرين مشروع البيان دون تحفظ، كما يقرر في مذكراته[(١٣)]. وبمقدار ما تقدم مذكرات خالد العظم شهادة، من أبرز خصوم عبد الناصر ونهجه في الحكم، على انفتاح عبد الناصر وايجابياته تجاه مخالفيه في الرأي، والجو التوافقي الذي ساد مباحثات الوحدة، فهي تدل على ما أبداه أركان الحكم السوري، الحزبيون منهم والمستقلون والعسكريون، من قبول صريح بنهج عبد الناصر وأسلوبه في الحكم.

٨ ـ كان هناك تفاوت كبير في الملكية الزراعية في سورية قبل الوحدة، إذ كان كبار الملاك، الذين يحوز واحدهم أكثر من ١٠٠ هكتار، يتصرفون بـ ٤٩ بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، فيما كان ٧٠ بالمئة من سكان الريف

(١٢) العظم، المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

السوري لا يملكون أي ارض. وكان الفلاح السوري في معظم الحالات أشبه بحال «القن» في عهد الإقطاع الأوروبي، ولم تكن هناك أي تشريعات تنظم علاقته بالمالك، بل وكان من حق المالك ليس فقط طرد الفلاح من الأرض التي يزرعها، وإنما أيضاً من بيت سكنه. ولقد شهد المجلس النيابي السوري عام ١٩٥٠ جدلاً حاداً حول تضمين الدستور نصاً بتحديد الملكية الزراعية، فأيد ذلك ٤٣ نائباً مقابل ٤٥ معارضاً(١٤). وفي صيف العام نفسه وربيع ١٩٥١ وقعت عدة انتفاضات فلاحية سقط فيها قتلى وجرحى من الفلاحين وجلاوزة الإقطاعيين. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ عقد في حلب مهرجان فلاحي حضره الألوف، رفع فيه شعار «الأرض للفلاح»(١٥).

ومع أن قوى اليسار غدت صاحبة الدور المؤثر في القرار السياسي، عقب سقوط نظام أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤، إلا أنها لم تحاول تحقيق الإصلاح الزراعي الذي كانت تطالب به وهي في المعارضة، بتأثير شعور قياداتها بأنها باتت مسؤولة عن تأمين السيادة الوطنية في مواجهة الضغوط والمداخلات الخارجية، مما دفعها إلى التحالف مع الجناح الوطني من قوى اليمين. وبقيام الوحدة تقرر معالجة المشكلة، ووضع حد لاحتمالات الصراع الطبقي في الريف، وإرساء قاعدة تمكين الفلاحين من ممارسة حقوقهم الدستورية والتقدم على طريق الديمقراطية. للأمرين معا صدر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ بتحديد الملكية، وتوزيع الأرض الزائدة على الحد على الفلاحين من أبناء الإقليم، وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم علاقات العمل الزراعي في الإقليم السوري محدداً حقوق والتزامات كلّ من المزارع ومالك الأرض.

٩ ـ في مقدمة ما قيل في نقد تجربة الوحدة إنها لم تكن مدروسة، وكان في طليعة من قالوا بذلك العديد من القادة السوريين الذين شاركوا في مباحثات الوحدة والحكم. وبالعودة إلى ما كان، يتضح أنه منذ أن دعا البعث إلى اتحاد سورية ومصر، وإلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، واصل قادة البعث ومفكروه وسواهم من أصحاب التوجه القومي بيان أهمية وضرورة الوحدة، وأنها سبيل

---

(١٤) جوناثان أوين، **أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥٤** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(١٥) حمدان حمدان، **أكرم الحوراني: رجل للتاريخ** (بيروت: دار بيسان للنشر، ١٩٩٦)، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

العرب إلى التقدم ومواكبة العصر. غير أنه لم تصدر عن البعثيين وسواهم، وبخاصة القائلين بأن الوحدة لم تراع تمايز الظروف الإقليمية السورية من ظروف مصر، أي دراسة للبنى الاقتصادية في مصر أو سورية، ولا أي بحث في التماثل والتمايز بين واقع القطرين، وذلك على الرغم من أن قضية الوحدة والاتحاد كانت موضوع الجدل الأول في الساحة العربية عامة، والسورية منها خاصة، طوال الأعوام الثلاثة السابقة للوحدة. وفي تقديري أن غياب هذا الجانب من الدراسات قصور كانت له آثاره السلبية في علاقة النخب السياسية السورية، وبخاصة قادة البعث وقطاع واسع من أعضائه، مع عبد الناصر ونظام الحكم في عهد الوحدة.

١٠ ـ في كلّ التجارب الوحدوية يقوم كيان وحدوي من دمج الكيانات التي تشكل منها في كيان واحد، وتقاس درجة الوحدة والاندماج بمقدار ما تحقق على طريق توحيد مرافق وأجهزة وقوانين وأنظمة الكيانات السابقة بما يعبّر عن وحدة الكيان الجديد ومصالح مواطنيه. ومنذ قيام الوحدة شكّلت اللجان الفنية لتحقيق ذلك بالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة، غير أنه حتى يوم الانفصال لم تكن معظم اللجان قد أنجزت ما كلّفت به، بحيث إن الدولة التي قامت بثورة على التجزئة لم تحقق وحدة مرافقها الأساسية المجسّدة لوحدتها الدستورية. وبالنتيجة، فإنه حتى يوم الانفصال توفر في الإقليم السوري كل مقومات الدولة: الجيش الخاص، والجهاز الإداري شبه المستقل، والقوانين والأنظمة الخاصة، والنقد الخاص، وغطاؤه كاملاً في المصرف المركزي السوري، الأمر الذي جعل مهمة الانقلابيين جد يسيرة. وكان عدم إنجاز توحيد مرافق دولة الوحدة وأجهزتها أبرز نواحي القصور في التجربة الرائدة.

١١ ـ مع أن جميع الذين شاركوا بالحكم خلال عهد الوحدة من أصحاب التوجه القومي غير المشكوك بصدق انتمائهم، إلا أن معظمهم ارتدّوا إلى مواقف قطرية في خلافهم مع الرئيس عبد الناصر بالحديث المتوالي عن غياب الدور السوري في الحكم، وادعاء بعضهم وجود تسلّط مصري، متجاهلين أنه بقيام الوحدة لم يعد للكيانين السوري والمصري أي وجود. فضلاً على تناقض ما صدر عنهم، مع ما كانوا يقولونه قبل الوحدة. ولقد صبّ خطابهم الإقليمي في قناة الفكر والعمل اللاقومي اليميني منه واليساري، بحيث شكّلوا ما عرف بأدبيات المرحلة بـ «الإقليمية الجديدة».

١٢ ـ لا شك في أن أخطاء وقعت، وأن تجاوزات للحريات العامة حدثت،

وأن نزاعات احتدمت في ما بين شركاء الحكم. وكل ذلك يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى الرئيس عبد الناصر باعتباره رئيساً واسع الصلاحيات في جمهورية رئاسية. غير أن عهد الوحدة حفل بالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الغالبية المهمشة الدور. وفي تقديري أن الإنجازات المتحققة هي التي حفزت المتآمرين للانقضاض على العهد الذي تقدم بسورية على طريق التغيير الذي لم تستطع إنجازه قوى اليسار عندما كانت صاحبة الدور الأول في صناعة القرار القطري. ولا أدل على ما أدّعيه من أن الانفصال لم يقع نتيجة انتفاضة شعبية رافضة النظام بسبب الأخطاء والتجاوزات التي لا تنكر، أو لأنه فرّط في الثوابت الوطنية واستقلال الإرادة وحرية القرار القومي، كما ادّعى بعضهم حول تحويل مجرى نهر الأردن، وإنما وقع الانفصال بانقلاب عسكري حيكت خيوطه في إحدى العواصم الأوروبية، وموّله نظام عربي. وقد أكد تلقي بعض المتآمرين المال من الخارج اللواء عبد الكريم زهر الدين، الذي عيّنه الانقلابيون قائداً للجيش، في بيان رسمي يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٢. فضلاً على تميز موقف الجماهير السورية تجاه الانقلاب الانفصالي من مواقفها تجاه الانقلابات السابقة، منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣١ آذار/مارس ١٩٤٩، إذ كانت للمرة الأولى التي لا تخرج فيها مؤيدة الانقلاب، ولا رافعة صورة قائده، أو منددة برموز الحكم الذي أسقطه. وعلى العكس من ذلك، تصدت بصدور عارية لرصاص الانقلابيين، وهي تتظاهر رافعة أعلام الجمهورية العربية المتحدة وصور عبد الناصر، وهاتفة بحياته، ومطالبة بالحفاظ على الوحدة وما تحقق لها خلالها من مكاسب.

وفي ضوء هذه الحقائق ينظر في المشروعات التي أعلن عنها في أعقاب تفكك الوحدة المصرية ـ السورية، لتبين في ما إذا كانت قد استفادت تلك المشروعات، أو لم تستفد، من دروس التجربة الرائدة: كما وصفها، وهو المحق، د. أحمد يوسف أحمد.

ثالثاً: مباحثات الوحدة الثلاثة عام ١٩٦٣

لم يواجه قادة الانقلاب الانفصالي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ صعوبة في اكتساب ولاء الجيش بداية، إذ كانت قد شاعت فيه المشاعر القطرية، فضلاً على محدودية المقاومة التي برزت في حلب وجرى التغلب عليها بسرعة، فيما كان الضباط المصريون محدودي العدد وغالبيتهم موجودين على الجبهة في الجولان. كما لم يواجه الانقلابيون مشكلة مع الجهاز الإداري الذي كان غالبية موظفيه من أبناء

الطبقة الوسطى الشديدة التأثر بمواقف أعيان المدن وتجار السوق الذين والوا الانقلاب من لحظته الأولى. وقد وقفت تؤيد الانقلاب وتباركه مروحة واسعة من الساسة والشخصيات الاجتماعية وحملة الأقلام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فيما توالت الاعترافات الدولية بالعهد الجديد. وبخطاب الرئيس عبد الناصر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، الذي تمنى فيه لسورية كل الخير، بدا وكأن النظام الجديد قد ظفر بالمشروعية العربية والدولية.

ولكن العهد الجديد لم يظفر بالقبول الشعبي، إذ توالت المظاهرات المطالبة بإعادة الوحدة، والتي ضاعف من زخمها غلو إعلام النظام ومناصريه في كيل الاتهامات لعهد الوحدة وللرئيس عبد الناصر، وما بدا من توجه إلى إلغاء مكاسب الفلاحين والعمال، فضلاً على أن استعادة الجيش لدوره السياسي أعاد لضباطه نشاطهم التنظيمي وطموحاتهم الانقلابية. وسرعان ما برز فيه تشكيلان: ضباط البعث، والضباط الناصريون. وعلى الصعيد الشعبي، بدا حزب الشعب وكأنه استعاد ما كان عليه قبل الوحدة، فيما استعاد الحزب الوطني وحدته التنظيمية، وانقسم البعث إلى ثلاثة أحزاب: البعث العربي الاشتراكي، والاشتراكيين العرب، والوحدويين الاشتراكيين. وبينما بدت حركة القوميين العرب قد حققت نمواً في عضويتها وفعاليتها السياسية، بدا الحزب الشيوعي قد خسر شعبيته وفعاليته نتيجة تفاعل موقف قيادته من الوحدة، مع انعكاسات معاداة التوجه القومي في العراق بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. وبرزت جماعة الإخوان المسلمين أقرب إلى الإيجابية منها إلى السلبية تجاه عهد الوحدة. وإلى جانب الأحزاب والتنظيمات السابقة للوحدة برزت «الجبهة العربية المتحدة» ناصرية التوجه.

وإلى جانب الغضبة الشعبية المتصاعدة الرافضة للانفصال، توالت مؤشرات عدم استقرار النظام، ونمو التناقضات في ما بين عناصره. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر اعتقل المقدم حيدر الكزبري، أحد أبرز منفذي الانقلاب الانفصالي. وفي اليوم التالي استقالت حكومة د. مأمون الكزبري. وبدا جلياً أن قوى اليمين التي اغتصبت السلطة لم تدرك ما أحدثه عهد الوحدة في فكر نخب وجماهير سورية من تزايد الوعي على أهمية الوحدة في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تطمح اليها. فضلاً على عدم وعي أركان النظام الانفصالي لطبيعة المتغيرات الجذرية في بنية المجتمع، والمتمثلة بانعتاق الغالبية من إسار ولاءاتها التقليدية لأعيان المدن ووجهاء الريف والعصبيات المحلية، وتزايد معرفتها بحقوقها واستعدادها للدفاع عن مكاسبها. كما بدا واضحاً أن إعادة الحياة الحزبية لم

تعكس التزاماً صادقاً بالليبرالية، إذ تفاقمت إجراءات قمع المعارضة، وجرى تسريح ٧٠ ضابطاً من الناصريين والبعثيين، وتزوير الانتخابات النيابية، بحيث جاء مجلس النواب بأكثرية يمينية شديدة العداء للوحدة والإصلاح الزراعي ومكاسب العمال والفلاحين، الأمر الذي ضاعف من السخط الشعبي، ووسّع من إطار المعارضة ذات التوجه الوحدوي.

ولمواجهة التحديات الداخلية المتعاظمة، جرت أول محاولات الاتصال بالقاهرة، إذ في أواخر العام ١٩٦١ حضر، ضمن أنشطة جامعة الدول العربية، وفد سوري يضم العقيد زهير عقيل، والعقيد محمد منصور، والمقدم فايز الرفاعي، ولدى استقبال الرئيس عبد الناصر لهم أكد حرصه على الوحدة الوطنية في سورية بين الجيش والشعب، وعدم تهاونه مع الرجعية التي انقضّت على الوحدة. وفي الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٦٢[١٦] جاء إلى القاهرة وفد سوري آخر في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية المتصاعدة، والالتفاف على الدعوة المتزايدة شعبياً لاستعادة الوحدة. ولقد بلغ الحراك الوحدوي والغضب الشعبي ذروته حين قامت الجموع الهاتفة بحياة عبد الناصر والوحدة بالإحاطة بالمجلس النيابي، الذي كان مقرراً أن يصدر قرارات بإلغاء مكاسب عهد الوحدة، لتضطره إلى تأكيدها.

وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٢ شهدت دمشق انقلاباً نفذه بعض عناصر الانقلاب الأول، أعقبه تمرد الضباط الوحدويين في حمص وحلب واللاذقية، ثم محاولة انقلاب في حلب يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٦٢ قادها العقيدان لؤي الأتاسي وجاسم علوان، ولكنها أجهضت نتيجة عدم التزام ضباط البعث بقيادة محمد عمران باتفاقهم مع جاسم علوان. وقد برزت على المسرح السياسي/العسكري يومذاك ثلاثة تجمعات متناقضة الدوافع والغايات:

الأول، وحدوي، يطالب بعودة الوحدة دون شروط، وهو الأوسع انتشاراً جماهيرياً، تقوده حركة الوحدويين الاشتراكيين، وحركة القوميين العرب، والجبهة العربية المتحدة. وقد التفت حولها بقية القوى والعناصر الوحدوية الغالبة في الشارع، والأكثر استقطاباً للضباط من مختلف الرتب.

الثاني، بعثي، يرفع شعار «الوحدة المدروسة»، وغايته مفاوضة القاهرة من

---

(١٦) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ١٠٢.

موقع الانفصال، ويطالب بالمحافظة على مكاسب الفلاحين والعمال. وبرغم ضعفه جماهيرياً ونخبوياً تميز ضباطه بدقة التنظيم، بقيادة «اللجنة العسكرية» التي كانت قد تشكلت في القاهرة أيام الوحدة من: محمد عمران، وحافظ الأسد، وصلاح جديد، وعبد الكريم الجندي، ومحمد المير. وقد ضمت العدد الأكبر من الضباط العلويين والإسماعيليين والدروز، والعدد الأقل من الضباط السنّة.

الثالث، انفصالي، وهو الأضعف تنظيماً بين الضباط وفي أواسط الشعب، يؤيده العدد الأكبر من قادة الأحزاب والتجمعات السياسية في مرحلة ما قبل الوحدة، وتسانده بقوة الأحزاب، والمنظمات اللاقومية، وغالبية ضباطه من أبناء وأصهار أعيان المدن وكبار العائلات الرأسمالية والإقطاعية.

وتشكلت وزارة د. بشير العظمة، التي بدأت عهدها بالدعوة إلى حوار القاهرة حول الوحدة، وانتهت برفع الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام جامعة الدول العربية، حيث شهدت مدينة شتورا اللبنانية يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٦٢ اجتماعات لمجلس الجامعة بحضور ممثلي ١٢ من الأقطار الأعضاء، وخلالها أعاد وفد دمشق كل الادعاءات التي قيلت في عهد الوحدة. وكانت أغلبية أعضاء وفدي الطرفين من الوزراء السوريين في عهد الوحدة. وانتهت بعد أسبوع بما يشبه فوز حكومة العظمة. ولكنه كان فوزاً عابراً، إذ لم تستطع مواجهة حدة الصراعات الداخلية. وأعقبتها حكومة خالد العظم، التي رغم تأييدها من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لم تستطع توفير الاستقرار، وبفعل تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتآكل رصيد شركاء الحكم، أسقطها انقلاب عسكري كان مكشوفاً للجميع.

ولقد نفذت حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ ثلاثة تجمّعات عسكرية متناقضة الدوافع والغايات، ضعيفة مستوى التنسيق في ما بينها: الناصريون، والبعثيون، ومجموعة من الضباط غير الحزبيين. وكان الظن أن التيار الجماهيري الوحدوي سيجرف التناقضات في ما بينها. وكان أول عمل أقدم عليه رئيس الوزراء الجديد صلاح البيطار هو سحب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، مؤكداً أن الشعب العربي في سورية ثأر لمعركة شتورا وكارثة الانفصال. إلا أن الصراع احتدم في ما بين البعثيين، ومؤيدي الوحدة في الجيش والشارع. وسرعان ما تمكّنت «اللجنة العسكرية» البعثية من إحكام سيطرتها على الجيش، ما أدخلها في صراع مع القوى الوحدوية المسيطرة على الشارع.

وكان العراق قد شهد في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ انقلاباً أطاح بنظام عبد الكريم قاسم، وأحلّ محلّه حكماً قومي التوجه، عموده الفقري حزب البعث. ولمواجهة ضغط الشارع الوحدوي في سورية على النظام الذي بدا عاجزاً عن ضمان استمراره، اتفق قادة البعث في سورية والعراق على التوجه إلى مصر والدخول في مباحثات مع عبد الناصر لإقامة وحدة ثلاثية. وتواصلت المباحثات المكثفة بين ممثلي الأقطار الثلاثة ما بين ٦ ـ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ لتنتهي بصدور بيان «اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق»، الذي قضى بإقامة دولة اتحادية[١٧].

وحين تعقد المقارنة بين الظروف التي تمّت فيها مباحثات الوحدة السورية ـ المصرية عام ١٩٥٨، وتلك الخاصة بمباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، يتضح أن هناك تمايزاً كيفياً، يمكن تحديده في ما يلي:

١ ـ كان دافع قادة حزب البعث إلى طلب الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ شعورهم بخطر التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها سورية على استقلال إرادتها ووحدة نسيجها الوطني. بينما كان الدافع إلى توجه قادة البعث في سورية والعراق إلى القاهرة عام ١٩٦٣ إنما هو اتقاء مخاطر ضغط الشارع الوحدوي في سورية على نظام البعث فيها واستقراره.

٢ ـ لقد توالت التفاعلات الإيجابية بين النظامين في سورية ومصر خلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة عام ١٩٥٨، بحيث جاء قيام الجمهورية العربية المتحدة تتويجاً لتلك التفاعلات. في حين إن السنوات الثلاث السابقة لمباحثات عام ١٩٦٣ حفلت بالنزاعات والحرب الإعلامية بين قيادة عبد الناصر وقادة البعث في كلّ من سورية والعراق.

٣ ـ كان الرئيس عبد الناصر وأركان النظام في مصر ينظرون بإيجابية كبيرة إلى البعث، قادة وقواعد، عام ١٩٥٨، وفي المقابل كان البعثيون مجمعين على تقدير عبد الناصر والثقة به، واعتباره قائد الحركة القومية العربية غير المنازع (١٩٥٨) يومها، وذلك على العكس تماماً من الشكوك المتبادلة في ما بين الطرفين عام ١٩٦٣. وليس أدل على افتقاد ثقة عبد الناصر بقيادتي البعث في سورية

---

(١٧) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ٢٠٠٩ (الوثائق)**، إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٤٠٥ ـ ٤١٧.

والعراق مما ذكره أمين هويدي من أنه خاطب محاوريه قائلاً: «إنكم تريدون أن توقعوني بين المطرقة والسندان»[١٨].

٤ ـ في مباحثات عام ١٩٥٨ غلب على مواقف القادة السوريين، وفي مقدمتهم البعثيون، تقبل وجهة نظر عبد الناصر دون تردد، بحيث سادت الروح الرفاقية والاحترام المتبادل محادثات الوحدة يومذاك، في حين غلب على محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ تبادل الاتهامات والنقد المشترك.

٥ ـ كانت الجماهير العربية، خاصة السورية منها، تؤيد موقف البعث في طلبه الوحدة عام ١٩٥٨، وشكّلت بحضورها قوة ضاغطة لتحقيق الوحدة. أما في عام ١٩٦٣ فقد كانت الجماهير العربية، وبخاصة السورية، معارضة لموقف البعث من إعادة الوحدة.

وعلى رغم التوقيع على «اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق» يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ في القاهرة، توالت في دمشق عملية تسريح الضباط الوحدويين، مما تسبب في تفجر الحملات الإعلامية بين الناصريين والبعثيين. وبينما راحت صحيفة **البعث** في دمشق تتحدث عن أخطاء عهد الوحدة، انبرت **الأهرام** بالحديث عن محاولة البعث السيطرة على الحكم في سورية. وقد رأى صلاح البيطار في مقال محمد حسنين هيكل بعنوان: «إني أعترض» إثارة للناس على البعث وعليه شخصياً بقصد إسقاط حكومته[١٩]. وفي الوقت ذاته، تفاقمت حدة خلافات شركاء الحكم في دمشق، واستقال من وزارة البيطار كل من نائب رئيس الوزراء نهاد القاسم، وعبد الوهاب حومد من الجبهة العربية المتحدة، وسامي صوفان من الوحدويين الاشتراكيين، وهاني الهندي من القوميين العرب.

وفي ١٨ تموز/يوليو جرت محاولة انقلابية في دمشق بقيادة العقيد جاسم علوان، الناصري، أجهضت في ساعاتها الأولى، ليعقب ذلك إصدار وتنفيذ جملة من أحكام الإعدام بحق عدد من المتهمين بالمشاركة فيها. وكردة فعل، أعلن الرئيس عبد الناصر في٢٦ تموز/يوليو انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الاتفاق. وحول فشل اتفاق الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ كتب د. أحمد طربين يقول: «ويبدو واضحاً أن الفشل في تحقيق ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية يعود أصلاً إلى

---

(١٨) انظر مداخلة أمين هويدي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٤٥٩.

(١٩) حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو.**

أنه من خلال المناقشات التي دارت لإقامة الدولة الاتحادية على أساس المنطلق التحرري والمنطق الاشتراكي، جرت مواجهة المسألة الأساسية في بناء الدولة، وهي مسألة التنظيم السياسي الموحد الذي ترتكز عليه الوحدة من أجل تحقيقها وحمايتها والسبل المؤدية إليها. وهنا برزت العقبة الكأداء التي لم يستطع المجتمعون تجاوزها، فتباعدوا واصطدموا بدل أن يتقاربوا ويتفقوا على السير نحو توحيد القوى والنظم والارتفاع بها إلى صعيد تنظيم وحدوي شامل. ويبدو أن العقبات التي بدأت تقف في سبيل العمل الوحدوي لا ترجع إلى النظم المحافظة والقوى التقليدية، وإنما إلى النظم الثورية نفسها، إذ إن هذه باستسلامها إلى بناء تجاربها القطرية خاصة، والتقائها على وحدة الصف والهدف، أضعفت إرادة تجاوزها لكيانها الخاص في سبيل بناء نظام سياسي موحد تبنى عليه دولة الوحدة»[٢٠].

وحول الاستفادة من تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، كتب د. أحمد يوسف أحمد يقول: «إن مشروع الوحدة (الثلاثية) قد تم التوصل إليه بعد عملية نقد موضوعي واسع لتجربة الوحدة المصرية/السورية، ونقاش متأن لأبعاد المشروع الوحدوي الجديد، وأخذ بالأسلوب الاتحادي (الفدرالي) بدلاً من أسلوب اندماج الأقطار العربية في دولة بسيطة»[٢١]. وفي تقديري، إن قراءة بيان اتفاق الوحدة الثلاثية تدل على استفادة واضعيه من التجربة الرائدة في تضمينه النصوص التالية:

أ ـ وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه القوى الشعبية التقدمية الوحدوية يحدد لها المبادىء والأهداف والفلسفة الاجتماعية، ويكون أساساً لتعاونها واتحادها.

ب ـ حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها، منظماً كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات السياسية.

ج ـ إن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادىء تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق للعمل الديمقراطي الاشتراكي الوحدوي، والنص على أن هذا لا يعني حل الأحزاب الوحدوية القائمة.

---

(٢٠) طربين، المصدر نفسه، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٢١) أحمد يوسف أحمد، «تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، ٢٢ ـ ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)، ص ٣١٠.

د ـ جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسي والشعبي أمر لا بد من ضمانه عصمة من جموح الفرد، وتأكيد الديمقراطية على أعلى المستويات، وضماناً للاستقرار الدائم المتجدد.

هـ ـ الحريات العامة مكفولة في حدود القانون، وتكفل الجمهورية العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز: حرية الرأي والتعبير، حرية النقد والنقد الذاتي، حرية الصحافة، حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، حرية تكوين النقابات التعاونية، حرية العلم، حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية، وغيرها من الحريات.

رابعاً: اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١)

كانت المظاهرات التي عمّت القطر المصري يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ رافضة استقالة الرئيس جمال عبد الناصر، ومؤكدة إصرارها على مواصلة المعركة بقيادته، قد وفّرت له الدعم الشعبي لعملية تطهير الجيش وإعادة بنائه وتصفية «دولة المخابرات»، ومباشرة حرب الاستنزاف، أول الحروب التي خسرتها إسرائيل. كما كان لاستقبال جماهير السودان لعبد الناصر دورها في إجماع قمة الخرطوم على رفض المفاوضات المباشرة والصلح والتطبيع مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي أفقد انتصاره العسكري في «حرب الأيام الستة» غايته السياسية. وبعودة القوات المصرية من اليمن، وبتعويض خسارة السلاح من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وبالدور الذي لعبه القطاع العام في توفير متطلبات الصمود، وبدعم دول النفط العربية، بكل ذلك متفاعلاً، بدت مصر أنها قد استعادت عافيتها العسكرية.

ويقرّر محمود رياض أن عبد الناصر قد وصل إلى قناعة كاملة ـ بعد تجارب طويلة وجهود مضنية لتحقيق السلام ـ بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وبأن الإدارة الأمريكية شريكة لإسرائيل، ويستحيل أن تأخذ موقفاً محايداً، وأنه لا غنى لمصر عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي لقدرته على مواجهة الدور الأمريكي، فضلا على تزويد مصر بالسلاح. كما كان قد توصل إلى رفض الحل المنفرد، وتمسكه بالحل الشامل لضمان السلام في المنطقة وعدم تعريض أمن مصر للخطر في حال قبول الحل المنفرد[٢٢].

(٢٢) رياض، **مذكرات محمود رياض**، ج ٢: **أمريكا والعرب**، ص ٩٢-٩٣.

وعندما عرضت مبادرة روجرز في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ قامت وزارة الخارجية بدراستها، وأبدى الرأي فيها كل من: وزير الدفاع، ورئيس المخابرات العامة، واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وأمانة التنظيم الطليعي. ويذكر علي صبري أن عبد الناصر قبلها كعملية تكتيكية بغرض الإسراع في بناء حائط الصواريخ بعيداً عن الضرب الجوي والمدفعي، بحيث عندما تنتهي مرحلة وقف النار يكون الجيش جاهزاً لعبور القناة تحت حماية حائط الصواريخ. وإنه كان يقدر بدء عملية التحرير أواخر العام ١٩٧٠، أو بداية العام ١٩٧١. غير أن وفاة الرئيس عبد الناصر المفاجئة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر١٩٧٠ استلزمت إرجاء موعد البدء بالمعركة لإفساح المجال لترتيب الأوضاع الداخلية بعد غياب الرئيس الراحل[٢٣].

وفي بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ تلقّى محمود رياض، وزير الخارجية، رسالة من روجرز، أعقبتها عدة رسائل، مؤكداً أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يتم حتى حدود مصر الدولية. وكان محمود رياض يؤكد في ردّه على تلك الرسائل الالتزام بالحل الشامل ومعارضة الحل المنفصل مع مصر فقط. ويذكر رياض أنه استشعر من رسائل روجرز أن أمين عام الأمم المتحدة يو ثانت سيطلب مدّ وقف إطلاق النار بعد انتهائه في ٥ شباط/ فبراير ١٩٧١. ولمواجهة هذا الاحتمال دعا الرئيس السادات يوم ٢ شباط/ فبراير ١٩٧١ إلى اجتماع مجلس الدفاع واللجنة التنفيذية العليا، حيث أكد رياض استنفاد كل جهد سياسي من أجل الحل السلمي، وأنه لم يعد أمام مصر سوى الخيار العسكري، وذلك ما أيده الحضور جميعاً، إلا أن السادات قال إنه يوافق على طلب أمين عام الأمم المتحدة على مدّ أجل وقف إطلاق النار ثلاثين يوماً إضافية[٢٤].

ويذكر علي صبري أن مجلس الدفاع وافق على مدّ أجل وقف النار على مضض، بعد أن أكد الفريق محمد فوزي بأن التأخير بضعة أيام لن يؤثر كثيراً في الموقف العسكري. واقترح السادات دعوة اللجنة المركزية إلى اجتماع خاص لشرح الأسباب التي دعت إلى تأجيل بدء المعركة حتى تقوم كل القيادات الممثلة فيها بشرح الأسباب للجماهير التي كانت معبّأة تعبئة كاملة لخوض المعركة. وبعد أن أقرّ اقتراحه طرح ما أسماه «مبادرة للسلام» بأن تعلن مصر استعدادها لفتح قناة السويس للملاحة الدولية إذا ما أتمت إسرائيل انسحاباً جزئياً عن مواقعها على

---

(٢٣) عبد الله إمام، **علي صبري يتذكر: بصراحة عن السادات** (القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٧)، ص ١٠٩.

(٢٤) رياض، المصدر نفسه، ج ٢: **أمريكا والعرب**، ص ٩٩.

الضفة الشرقية للقناة. وبرّر فكرته بأن ذلك سيؤدي إلى وقوف دول أوروبا الغربية مؤيدة للمبادرة، وتضغط على إسرائيل لقبولها. واقترح أن يتم الإعلان عن مبادرته في جلسة علنية في مجلس الأمة، حيث يلقي بياناً للشعب والعالم. إلا أن جميع الحاضرين عارضوا الفكرة، وكان بينهم من رأى في المبادرة أن السادات يراوغ حتى لا يخوض معركة التحرير، ونظر إلى المبادرة المقترحة بداية لتقديم التنازلات والاستعداد لتقديم المزيد منها. فضلاً على أن ذلك سيعطي الانطباع للعالم أجمع بعدم استعداد مصر للقتال من أجل تحرير جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧[٢٥]. ويذكر محمود رياض أن يارنغ كان سيتقدم بمبادرة تنصّ على انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية، وأن مبادرة السادات التي سبقت وصول الوسيط الدولي بأربعة أيام أضعفت موقفه أمام اسرائيل، كما استاءت منها الدول الأوروبية الصديقة، كما عبّر عن ذلك وزير خارجية إسبانيا[٢٦].

وجاء أول آذار/مارس ١٩٧١ ولم يبق على فترة وقف القتال سوى أيام، فقام السادات برحلة إلى موسكو حيث أبدى السوفيات استعدادهم لتزويد مصر بطائرات من طراز ت.ي. ١٦، القادرة على حمل الصواريخ الموجهة التي تنطلق من الجو إلى الأرض لتصيب أهدافها بدقة على بعد ١٥٠ إلى ٢٠٠ كم، والتي كانوا قد وعدوا عبد الناصر بها إذا هاجمت إسرائيل أعماق مصر، وأنهم سيرسلونها بطياريها السوفيات المدرّبين على السلاح المتطور، لتشكل رادعاً يوقف إسرائيل عند حدها. وكانت مصر قد أقامت على نفقتها مطار «وادي مدني» في السودان ليكون قاعدة لهذه الطائرات بعيداً عن متناول الطيران الإسرائيلي، لكن السادات اشترط أن توضع هذه الطائرات تحت إشراف القيادة المصرية بحيث تتلقى منها أوامر الإقلاع والإغارة على إسرائيل، الأمر الذي رفضه السوفيات، واقترحوا أن تتم حركة الطائرات وطياريها بالتشاور والاتفاق بين المستشارين السوفيات والقيادة المصرية، حيث إن الصواريخ التي تحملها سلاح حديث، ولا يجوز استخدامه إلا في الحالات التي توجب ذلك، تحسباً من استخدامه دون ترو ممّا يخلق حرجاً للاتحاد السوفياتي، وقد يجره إلى مواجهة مباشرة مع أمريكا. ولكن السادات صمم على موقفه، مؤكداً أنه إذا لم يعط هذا السلاح ليستخدمه بحرية، وفي أي وقت يريده، فإنه يرفضه. وحين أبلغ أعضاء اللجنة العليا ومجلس الدفاع

---

(٢٥) **قراءة في أوراق علي صبري**، تقديم محمد عروق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٦) رياض، المصدر نفسه، ج ٢: **أمريكا والعرب**، ص ١٠٠.

بذلك، تيقن بعضهم أنه يريد أن يتخلص من سلاح رادع ويدفع السوفيات إلى رفض إرسال الطائرات، ثم يلقي عليهم عبء تعطيل معركة التحرير(٢٧).

وممّا ضاعف شكوك غالبية أعضاء مجلس الدفاع واللجنة العليا قول السادات إنه وصلته من الحكومة اليونانية رسالة تقترح فيها أن يتم لقاء بين أحد المسؤولين المصريين وأحد الإسرائيليين يعقد في أثينا، ولا يعلن عنه، وأن تجري خلاله مفاوضات بين الجانبين، فإذا توصلا إلى اتفاق يعلن عنه بالطريقة التي تراها مصر مناسبة. وذلك ما أجمع على رفضه جميع أعضاء اللجنة العليا ومجلس الدفاع، في ما عدا د. محمود فوزي الذي لم يبد قبوله الاقتراح أو رفضه له. وعند ذلك أعلن السادات أن القرار هو بدء القتال، وأنه يتفق مع الفريق محمد فوزي على اليوم والساعة. وحول ذلك يقول علي صبري إن السادات قال له بأنه قرر بدء المعركة في ٢١ نيسان/ أبريل، وأنه طلب منه أن يحتفظ بهذا التاريخ سراً، ولا يخبر به حتى نائب الرئيس حسين الشافعي(٢٨).

وكان قد تشكّل أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ «ميثاق طرابلس» في ما بين مصر وليبيا والسودان لتحقيق التكامل والتعاون بين الأقطار الثلاثة. وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ انضمت سورية إلى ميثاق طرابلس، وتقرر إنشاء قيادة رباعية. ولم يمض سوى أيام على تحديد السادات لموعد البدء بمعركة تحرير الأرض حتى أعلن بشكل مفاجئ عن وصول الرؤساء الأسد والنميري والقذافي إلى القاهرة لإجراء مباحثات حول الوحدة بين الأقطار الأربعة. ويذكر ضياء الدين داود أنه لم يكن لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ولا للوزراء، أو أعضاء اللجنة المركزية، علم بما تمّ من اتصالات، أو بنية عقد مثل هذا الاجتماع والتمهيد له، وأن الموضوع لم يسبق بحثه على أي مستوى قيادي. كما يذكر أن الاجتماعات اقتصرت بداية على الرؤساء الأربعة، التي وإن طالت لم تؤد إلى اتفاق، إذ أعلن النميري انسحابه. وفي اليوم التالي توجه الرؤساء السادات والأسد والقذافي، ومعهم وفدا سورية وليبيا، ونائبا الرئيس المصري حسين الشافعي وعلي صبري إلى ليبيا لاستكمال المباحثات(٢٩). وفي ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١ أعلن قيام

---

(٢٧) **قراءة في أوراق علي صبري**، ص ٦٤ ـ ٧٥.

(٢٨) إمام، **علي صبري يتذكر: بصراحة عن السادات**، ص ١١٢.

(٢٩) ضياء الدين داود، **مذكرات ضياء الدين داود: سنوات عبد الناصر، أيام السادات**، مذكرات ثوار يوليو؛ ٣ (القاهرة؛ لندن: دار الخيال، ١٩٩٨)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

«اتحاد الجمهوريات العربية». وقد لقي الإعلان معارضة أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي في مصر، وعندما عرض على اللجنة المركزية للاتحاد طالبت بإجراء تعديلات عليه. ويستعرض سيد مرعي الجدل الذي تواصل بين السادات ومناصريه وعلي صبري ومؤيديه حتى أقرت اللجنة المركزية، ومن ثم مجلس الأمة، الاتفاق المعدل في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧١. ولم يكن معارضو الاتفاق يرفضون الاتحاد من حيث المبدأ، وإنما استناداً إلى أنه لا يجوز الانشغال بخطوات وحدوية قبل المعركة، وعلى اعتبار أن المعركة ذاتها وقدر المساهمة فيها أفضل مدخل إلى الوحدة وأعظم محك للنضال الحقيقي، فضلاً على اعتراضهم على تفرد الرؤساء بالمباحثات في غرف مغلقة دون أن يكون للمؤسسات الدستورية دور حقيقي في تقرير ما اتفق الرؤساء عليه[٣٠].

وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧١ صدر في دمشق دستور «اتحاد الجمهوريات العربية» بالنص على وحدة علم الدولة ونشيدها وعاصمتها، وكفالة الحريات العامة وحقوق المواطنين. كما نص على اتخاذ القرارات بالإجماع وعلى التنسيق في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتنظيم الدفاع والتكامل في مشاريع التنمية، وأن يتألف مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الأعضاء، الذي يشرف على السلطة التنفيذية، فيما يتألف مجلس الأمة من ممثلي الدول الأعضاء بواقع عشرين نائباً من كل جمهورية ينتخبهم مجلسها التشريعي لأربع سنوات ويتولى السلطة التشريعية. وصدرت في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٢ قرارات رئاسة الاتحاد بإنشاء المجالس المتخصصة في شؤون السياسة الخارجية، والثقافة والتعليم، والنقل والمواصلات، والبحث العلمي والإعلام، والخدمات والاقتصاد والتخطيط[٣١]. غير أن التجربة انتهت في أعقاب حرب ١٩٧٣.

وحين النظر في دوافع وغايات الرئيس السادات في سعيه إلى اتحاد مع سورية وليبيا مطلع عام ١٩٧١، ومصر على استعداد كامل لخوض معركة التحرير، يتضح أنه إنما سعى إلى توظيف الطموح الوحدوي في تمرير تهرّبه من خوض معركة تحرير كامل الأرض المحتلة، كما كان متفقاً عليه منذ بداية حرب الاستنزاف، فضلا على محاولة استغلال المشاعر الوحدوية لشعب مصر في تنفيذ الردّة التي استكملها بمبادرة زيارة القدس المحتلة في ما بعد. ولا أراه إلا محقاً أحمد الجمال في تقويمه

(٣٠) سيد مرعي، **أوراق سياسية** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩)، ج ٣، ص ٦٤٠ ـ ٦٤٨.
(٣١) طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٤٣٣.

للتجربة، إذ يقول: «لقد قامت تلك التجربة لتضرب الثورة في مصر من تحت عباءة الوحدة. فكلنا يذكر أن مقدمات ردّة ١٥ أيار/مايو في مصر التي قادها أنور السادات، وقادت بدورها إلى كامب ديفيد، وإلى إنهاء البعد الاجتماعي والتحرري في مصر أساساً، كانت قد بدأت بخلاف مزعوم بين السادات والمسؤولين في الحكم... على إبرام الوحدة. ولكن الحقيقة هي أن الاتجاه إلى هذه الوحدة كان بغرض: **أولاً** تأجيل معركة التحرير، **ثانياً** التخلص من المجموعة الناصرية التي كانت في الحكم، و**ثالثاً** التمهيد لتغيير مسار مصر نحو طريق آخر. لقد غاب عن القيادتين السورية والليبية إدراك طبيعة الصراع الذي كان دائراً في مصر»[(٣٢)].

وليس في دوافع قيام اتحاد الجمهوريات العربية، والنهج الذي اعتمد في قيامها، وبخاصة قصر المباحثات التي انتهت بتوقيع بيان ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧١ على الرؤساء، دون أي حضور للقوى الشعبية، ما يستدل منه على أنه جرت الاستفادة من دروس التجربة الرائدة.

خامساً: مشروع الوحدة السورية ـ العراقية (١٩٧٨)

حين يقرأ تاريخ المشرق العربي منذ أقام أحمد بن طولون سلطته في مصر يتضح أن مصر قامت بدور «الإقليم القاعدة» العربي. وعلى مدى القرون التالية كان لها دورها التاريخي في سائر الأنشطة العربية، وبخاصة في التصدّي للغزاة الأجانب. والثابت أنه كلما نمت فعالية مصر الوطنية تنامى دورها القومي، بحيث شكّلت رافعة للطموح الوحدوي في عموم الوطن العربي، وبخاصة جناحه الشرقي، في حين إنها كلما انكفأت على الذات وتراجع دورها القومي تشرذم المشرق العربي وسادت فيه الصراعات اللامجدية، ثم ارتد الوهن على مصر. وهذا ما حصل فعلاً منذ الردّة الساداتية بزيارة القدس المحتلة، وما أعقب ذلك من اتفاقيات أخرجت مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني.

وفي السعي إلى ملء الفراغ الذي أحدثه إخراج نظام السادات مصر من الصراع، تعالت الأصوات لتعزيز الجبهة الشرقية، وضمن هذا التوجه عقد في بغداد، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ اجتماع بين قيادتي حزب البعث في سورية والعراق، برئاسة الراحلين: حافظ الأسد وأحمد حسن البكر. وبعد

---

(٣٢) انظر مداخلة أحمد الجمال ضمن المناقشات التي دارت حول بحث طربين، المصدر نفسه، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

استعراض القيادتين التحديات التي تواجه الأمة، والمشرق العربي بصفة خاصة، جرى توقيع «اتفاق العمل القومي المشترك». وبموجبه تقرر العمل معاً في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية. وتشكلت هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي القطرين لتتولى الإشراف على العلاقات بينهما. كما تقرر أن تنبثق عنها لجان مركزية تجتمع دورياً، وتتولى تحقيق التنسيق والتكامل بينهما باتجاه إنجاز الأهداف التي حددها الميثاق، فيما أكد خطاب القيادتين على التقدم باتجاه وحدة القطرين لتكون نواة الوحدة العربية[٣٣].

وحيث لم يكن للقوى الشعبية في القطرين، ولا حتى للمؤتمرين القطريين لحزب البعث في سورية والعراق، دور في صدور «ميثاق العمل القومي» الذي أصدرته القيادتان، وقصر ذلك على المستوى القيادي، افتقد الاتفاق الحاضنة الشعبية. إلا أنه لم يتحقق إنجاز يذكر مما جرى الاتفاق عليه، فضلاً على أنه لم يتم عامه الأول، إذ انهار في آب/أغسطس ١٩٧٩ على نحو مأساوي عندما اتهمت قيادة البعث في سورية بتدبير انقلاب ضد قيادته في العراق.

وبالنهاية المأساوية لمشروع «وحدة سورية والعراق» عام ١٩٧٨ كان البرهان على أن قادة البعث في القطرين، برغم حديثهم المتوالي حول ما أسموه أخطاء الوحدة المصرية ـ السورية، لم يستفيدوا أدنى فائدة من تجربة الوحدة الرائدة.

سادساً: مشروعات التكامل الإقليمي والجهوي

شهدت ثمانينيات القرن الماضي بروز مشاريع تكامل إقليمية، لم يبق منها قائم ويمتلك قدراً من الفاعلية سوى «مجلس تعاون دول الخليج العربية»، الذي أعلن تأسيسه رسمياً في أيار/مايو ١٩٨١، ويضم دول الخليج الستة: السعودية، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر والبحرين. وبرغم توفر مقومات التكامل الإقليمي لدول المجلس، إلا أنها لم تحقق خلال السنوات الثمانية والعشرين الماضية التكامل المنشود لدى شعوبها، ولا امتلك المجلس منعة ضد التحديات الداخلية والخارجية المتنامية، بحيث توفر لأنظمته وشعوبه الأمان والاستقرار. ولما كان المجلس قد تأسس على قاعدة احتفاظ كل دولة من أعضائه بسيادتها واستقلالها، خلافاً لما اعتمد في الوحدة السورية ـ

(٣٣) طربين، المصدر نفسه، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

المصرية، وحيث اقتصرت مباحثات إنشائه على صناع القرار ومستشاريهم، فليس في تجربة المجلس مجال للبحث في استفادة منشئيه، أو عدم استفادتهم بدروس الوحدة المصرية ـ السورية.

غير أن مجرد التوجه إلى الوحدات الإقليمية بعد عقدين من انفصال إقليمَي الجمهورية العربية المتحدة وما شهداه من نمو طردي في الدعوات القطرية، وانحسار دور وفعالية الفكر والعمل القومي العربي، ليدل بداية على تنامي الإدراك بعجز الدولة القطرية عن تحقيق مصالح وطموحات مواطنيها بمعزل عن التكامل والتضامن مع محيطها العربي.

خاتمـة

مع أن الأمة العربية تمتلك كل مقومات الوجود القومي المتعارف عليها في الفكر السياسي على اختلاف مدارسه، وبرغم أن الوطن العربي يمتلك من عوامل التكامل، على محاور الأصول التاريخية لشعوبه، والتاريخ الممتد لشعوبه، والتواصل الجغرافي بين أقاليمه، ووحدة اللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك، ما لا يتوفر لأي نظام إقليمي آخر في العالم، وبرغم أن جدلية الوحدة والتجزئة كانت أبرز وأقوى الجدليات الفاعلة في حياة شعوب وقبائل هذا الجزء من العالم منذ بداية العمران الإنساني فيه، برغم ذلك كله، فإن في نجاح انفصال إقليمَي الجمهورية العربية المتحدة وتأصيله، كما في فشل كل التجارب التي أعقبت الردّة الانفصالية، بل وفي قصور الدراسات الموضوعية حول تجربة الوحدة الرائدة، كما يقرر محقاً د. أحمد يوسف أحمد، ما يدعو إلى التساؤل حول العوامل الموضوعية التي جعلت الفشل هو القاسم المشترك الأعظم للتجارب الوحدوية العربية المعاصرة.

وليس ينكر أن للقوى الدولية والإقليمية والمحلية المعادية للوحدة والتكامل القومي، بحكم المصلحة أو الوهم، دوراً فاعلاً في تعطيل فاعلية الطموح الوحدوي لشعوب الأمة العربية. كما لا ينكر أن العيش الطويل في واقع التجزئة أفرز ثقافة قطرية ومصالح خاصة شكّلت معوقات ذاتية للتكامل القومي. ومع الإقرار بهذه الحقيقة وتلك، إلا أنني ممن يرون أن العائق الأخطر والأهم إنما هو افتقاد الأمة العربية، على الصعيدين القومي العام والقطري الخاص، للقوة الاجتماعية ذات المصلحة بالوحدة والتكامل، والقادرة على إنجازهما، والدفاع عنهما إن هي أنجزتهما. ويعود ذلك في أهم أسبابه، كما أقدّر، إلى أن الوطن

العربي منذ مطلع القرن السادس عشر تحول اقتصادياً من الاستقلال إلى التبعية، وتنامى ذلك مع تنامي حاجات المجتمعات العربية وتطلعاتها الاستهلاكية. وبالنتيجة غدا أصحاب الفعالية الاقتصادية في غالبيتهم الساحقة على مدى الوطن العربي يعملون، بوعي منهم أو بلا وعي، على تثبيت واقع التجزئة لارتباط مصالحهم بالأسواق الخارجية.

وأتجرأ وأقول حيث إن غاية إقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين تأصيل التجزئة، ليتواصل استغلال الوطن العربي، موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية، فإن مما ترتب على ذلك أن لا تتناقض مصالح المستفيدين من واقع التجزئة والحريصين على تثبيته، سواء كانوا صنّاع قرار سياسي أو رجال وسيدات أعمال، مع الكيان الصهيوني، تناقضاً عدائياً يحتم الصدام، كما هي الحال بالنسبة إلى الغالبية المتضررة من واقع التجزئة واستمراره. وهذا يفسر تزامن الهرولة باتجاه الصلح والتطبيع مع تنامي التبعية الاقتصادية للخارج، وبالذات الأمريكي والأوروبي.

وعليه، فإن انفصال الجمهورية العربية المتحدة وتأصيله، كما فشل محاولات الوحدة والاتحاد التي توالت عقب الانفصال، يستدعي من أصحاب التوجه القومي العربي تعميق وتوسيع تفاعلاتهم مع القوى ذات المصلحة في تحقق التكامل القومي والوحدة، بحيث تشكل منها الكتلة التاريخية الفعالة. وفي ضوء الواقع العربي الراهن، يشكل الفلاحون والعمال والمهنيون والشباب من الجنسين القوى المؤهلة لأن تحقق الإنجاز الوحدوي المطلوب. وهذا غير مستحيل إذا جرى تفعيل المؤتمر القومي العربي بحيث يغدو القوة المحفزة للحراك الوطني في كل قطر وعلى الصعيد القومي.

تعقيـب (١)

محمد فايق[*]

نحن أمام بحث متميز وباحث مدقق متمكن من موضوع البحث، فالأستاذ عوني فرسخ يعتبر مرجعاً في قضية الوحدة المصرية ـ السورية، حيث إن له مؤلفات مهمة عن هذه الوحدة، وكذلك عن الانفصال، لم ينشرها إلا بعد المراجعة والتدقيق والرجوع إلى العديد ممن عاصروا الحدث وكانوا في موقع المسؤولية.

وهذا يجعل التعليق على ورقة أ. عوني فرسخ أمراً صعباً، وخاصة بالنسبة إليّ شخصياً لأنني والأستاذ عوني أنتمي إلى مدرسة فكرية وسياسية واحدة.

ولأنني أتفق مع مجمل ما توصل إليه أ. عوني فرسخ في بحثه الممتاز، فسوف أقصر تعليقي على تقديم بعض الإضافات وبعض الشهادات لأحداث تتعلق بالوحدة شاركت فيها أو عاصرتها من موقع المسؤولية، وهي جميعها تؤيد وتؤكد ما توصل إليه أ. عوني في بحثه.

أولاً: ميثاق طرابلس

أبدأ بالتوقف عند ميثاق طرابلس[١] الذي تشكّل في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ بين كل من مصر وليبيا والسودان، ثم انضمت سورية إلى هذا الميثاق في عهد السادات بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. وترجع أهميته

(*) وزير سابق ـ مصر.

(١) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ٢٠٠٩ (الوثائق)**، إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٤٣٢.

إلى أنه كان آخر عمل وحدوي شارك فيه الرئيس جمال عبد الناصر قبل رحيله، ويعكس بالتالي خلاصة تجربته في شؤون الوحدة وأسلوبها.

فقد تشكّل هذا التجمع تحت إلحاح العقيد القذافي بإقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة، بعد قيام الثورة في كل من السودان وليبيا، معلنة أنها امتداد لثورة يوليو المصرية.

وقد جرت مناقشة مع الرئيس جمال عبد الناصر حول نوع الوحدة أو الاتحاد الذي يمكن أن يقوم بين الأقطار الثلاثة، وكنت طرفاً في هذه المناقشة التي حضرها بعض المسؤولين المصريين، منهم علي صبري وشعراوي جمعة. وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه لا يمكن أن يقدم على وحدة دستورية ـ في ذلك الوقت ـ وأنه يمكن فقط أن يقدم على وحدة خدمات بين الأقطار الثلاثة، وقال إن توحيد الخدمات هو الذي يرسّخ أسس الوحدة بعد ذلك، وسألني عن الاتحاد الذي أقامه نيريري في شرق أفريقيا[٢] مع كل من كينيا وأوغندا، وكان هذا هو النموذج الذي قام على أساسه ميثاق طرابلس، والذي نص على إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات بهدف توحيد مناهج التعليم، وإنشاء شبكة مواصلات جوية موحدة، وأخرى برية وبحرية، تسهّلان الاتصال بين الشعوب.

ويبدو أن أ. عوني فرسخ قد توصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الرئيس عبد الناصر عندما ذكر في بحثه أن أحد الأسباب التي سهّلت الانفصال عدم توحيد مرافق وأجهزة وقوانين الإقليمين.

ثانياً: اتحاد الجمهوريات العربية

كان لاتحاد الجمهوريات العربية تداعيات عديدة وخطيرة. فقد كانت هناك قناعة رسمية للدولة بضرورة القيام بمعركة التحرير ليس متأخراً عن ربيع ١٩٧١، لعدة أسباب: **أولها** أن الجيش أصبح جاهزاً لهذه المعركة، واعترف الخبراء الروس بذلك. و**ثانياً** لأن إسرائيل كانت قد تعاقدت على طائرات الـ F15 وF16، ولكنها

---

(٢) كان الرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا قد توصل إلى إنشاء ما يسمى «منظمة شرق أفريقيا» للخدمات المشتركة بين كل من أوغندا وكينيا وتنجانيقا وزنزبار بصفة مراقب. وجاءت هذه المنظمة استمراراً وظيفياً للمهام التي كانت تقوم بها اللجنة العليا لشرق أفريقيا التي أنشأها الإنكليز من حكام كينيا وأوغندا وتنجانيقا مع ممثل من زنزبار، وكانت تسعى إلى الوصول إلى إدارة مشتركة للمواصلات والنقل. انظر: نزيه نصيف ميخائيل، **النظم السياسية في أفريقيا: تطورها واتجاهها نحو الوحدة** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ١١٩ ـ ١١٨.

لم تكن لتسلّم إلا بعد تدريب طياريها، وكان من المؤمل أن يتم ذلك في أيلول/ ديسمبر عام ١٩٧١.

وكانت الخطة «غرانيت» جاهزة لتحرير سيناء والاستيلاء على خط المضائق. ولكن السادات كانت لديه قناعة مختلفة، فكان يعتقد أن ٩٩ بالمئة من أوراق حل القضية (قضية التحرير) في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان يتصور أن موقف أمريكا المعادي كان موجهاً ضد عبد الناصر، وبعد أن رحل عبد الناصر فسيكون الأمر مختلفاً، وأنه يستطيع أن يخرج الإسرائيليين من سيناء بالاتفاق مع الولايات المتحدة(٣). وكان ذلك خلافاً لقناعتي، مع آخرين، بأن الخلاف مع الولايات المتحدة هو خلاف بينها وبين مصر لانحيازها الكامل إلى الجانب الإسرائيلي، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

بدأ السادات في المناورة لتأجيل الحرب أولاً بمبادرته إلى فتح قناة السويس، وكان المعنى الحقيقي الذي يريد أن يرسله إلى أمريكا هو أنه لا توجد حرب، وكان ذلك مخالفاً تماماً للاستراتيجية التي وضعت لتصفية آثار العدوان.

عندما فشلت المبادرة بفتح قناة السويس، اتجه الرئيس السادات إلى فكرة الوحدة ـ «اتحاد الجمهوريات العربية»(٤) لتأجيل الحرب، وخاصة أن هناك استفتاء على الوحدة تقرر أن يكون في شهر أيلول/ سبتمبر، وبالتالي يكون السادات قد حلّ نفسه من الارتباط بموعد المعركة، الذي حدده مجلس الدفاع. ولم يكن قيام هذا الاتحاد من أجل إقامة وحدة حقيقية، وإنما كان هدفه الحقيقي تأجيل المعركة، والتخلص من أعوان عبد الناصر. كما تسبب في خروج السودان، حيث لم يتمكن الرئيس السوداني جعفر النميري من دخول هذا الاتحاد بسبب الأوضاع في الجنوب. وتصور الرئيس السادات أيضاً أنه بهذه الطريقة يتقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

نلاحظ هنا أن أحد أهم أسباب فشل المشاريع الوحدوية التي جاءت بعد انفصال الوحدة المصرية ـ السورية هو وجود أهداف أخرى لهذه المشروعات

(٣) عندما اجتمعنا في منزل شعراوي جمعة بعد إعلان خبر استقالته أبلغنا الفريق فوزي أن الرئيس السادات في زياراته إلى وحدات الجيش كان يقول للضباط «حاجيب لكم سينا يا ولاد من غير حرب».

(٤) ذكر علي صبري أمام اللجنة المركزية أنه عندما اعترض على مشروع الوحدة بينه وبين الرئيس السادات، قال السادات ما معناه «ليس المهم الوحدة، المهم أن نحصل على هذه الورقة»، والمقصود هنا مشروع البيان بقيام الوحدة.

خلافاً لفكرة الوحدة نفسها التي ظلت حلماً للجماهير العربية. فكما حدث بالنسبة إلى اتحاد الجمهوريات العربية، كان هدف الجانب البعثي من الوحدة الثلاثية التي قامت عام ١٩٦٣ ـ كما ذكر أ. عوني فرسخ ـ «شعورهم بخطر التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها سورية على استقلال إرادتها ووحدة نسيجها الوطني»، واتقاء مخاطر ضغط الشارع الوحدوي.

١ ـ الوحدة المصرية ـ السورية والديمقراطية

لم ترتبط الديمقراطية بشكل أساسي لا بقيام الوحدة، ولا كانت سبباً أساسياً في عملية الانفصال، لأن الأنظار وقت الوحدة كانت متجهة في أغلبها إلى المخاطر الخارجية. وبعد الانفصال تفاقمت إجراءات قمع المعارضة وتسريح الضباط من المعارضين وتزوير الانتخابات النيابية (كما ورد في ورقة عوني فرسخ).

ولكن ما دمنا مطالبين بالتعمّق في دراسة أسباب الانفصال من أجل الخروج بدروس المستقبل، نستطيع أن نقول إن نظام الوحدة لو كان استطاع أن يقيم نظاماً ديمقراطياً حقيقياً في دولة الوحدة لما كان من الممكن أن يتم الانفصال بهذه السهولة، ولأصبحت الجماهير طرفاً في حماية الوحدة. ولكن الذي حدث هو عكس ذلك، فإن إلغاء الأحزاب عند قيام الوحدة جعل مرجعية النظام كله للجيش مع نظام حكم مركزي، وقد أدى ذلك إلى أن سهّل للقائمين على الانقلاب تعبئة الضباط السوريين الذين تضرر معظمهم من الوحدة أولاً لغياب دورهم السياسي وطموحاتهم التي كانت موجودة قبل الوحدة، كما أن معظمهم لم يجدوا أنفسهم في الجيش الكبير الجديد، الذي استلزم قدراً أكبر من الضبط والربط الذي كان يفتقده الجيش السوري.

لحظة الانفصال، علت أصوات أصحاب المصلحة في تأييد الانفصال، ولكن لم يظهر موقف الحركة الشعبية الحقيقية إلا بعد أن اتضح اتجاه الانقلابيين، فخرجت الجماهير تطالب بالوحدة المفقودة بعد أن كان قادة الانقلاب قد سيطروا على الموقف.

لا شك في أن هذه الأوضاع كانت تضع مسؤولية أكبر على الجيش المركزي في إنهاء الانفصال، وهذا ما اتجهت إليه القاهرة في البداية عندما جاءت الأخبار الأولى عن تمرد قائد الجيش في حلب على الانفصال، وتمرد قوات أخرى في كل من اللاذقية والسويداء. ولكن عندما تغيرت الصورة بأخبار جديدة، بتغير قائد حلب، وتأييد أغلبية الضباط السوريين للانقلاب، صدرت الأوامر للقوات التي تحركت بالفعل للعودة، عدا قوات الصاعقة التي كان قد تمّ إنزالها جواً،

وصدرت لها تعليمات بعدم إطلاق النار وتسليم العناصر أنفسهم.

يلاحظ هنا أن القرار الأول كان يعني إرسال القوات المصرية للوقوف إلى جانب القوات السورية وهي تسحق الانفصال. أما بعد تأييد غالبية الجيش السوري للانفصال، كانت المواجهة ستكون بين الجيش المصري والجيش السوري، وهو ما رفضه الرئيس عبد الناصر على أساس أن السلاح العربي لا يرفع في مواجهة سلاح عربي آخر.

٢ ـ أهمية الوحدة المصرية ـ السورية

أعتقد أنه لا توجد وحدة داخل الوطن العربي من تلك المشاريع الوحدوية، سواء تلك التي نجحت أو تلك التي فشلت، نالت من الاهتمام ما نالته الوحدة المصرية ـ السورية، سواء كان هذا الاهتمام بالتأييد أو المعارضة. فقد ثبت على مر التاريخ أنه عندما تلتقي الإرادة المصرية والإرادة السورية يتغير وجه هذه المنطقة. حدث ذلك في عصر الفراعنة وصلاح الدين وجمال عبد الناصر.

لقد كانت الوحدة المصرية ـ السورية إنجازاً عظيماً في وقتها، فتحت باب الأمل والمستقبل أمام الأمة العربية، لأنها قامت على أسس واضحة من التحرر، ورفض الأحلاف وسياسة عدم الانحياز والتقدم ومواجهة تحديات عديدة داخلية وخارجية بما فيها التحدي الإسرائيلي، ولذلك كان لها العديد من الأصدقاء، كما كان لها العديد من الأعداء.

ولأن الوحدة المصرية ـ السورية لم تمكث إلا سنوات ثلاث فقط، يتخذ أعداؤها من حدث الانفصال محاولة للقضاء على حلم الوحدة لدى الجماهير العربية وجعلها مستحيلة في الذهنية العربية، بالعمل على تكريس التجزئة وتفتيت الأقطار وإثارة النعرات الطائفية والدينية والقوميات المختلفة.

ولذلك، فإن التعمّق في دراسة الوحدة المصرية ـ السورية التي قامت في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨ يبدد مثل هذه الادعاءات ويوضح أن الانفصال لم يأت برغبة شعبية، وإنما نتيجة حركة انقلابية تنظيمية مدعومة من الخارج. ومن هنا نرحب بهذه الندوة وبجهود مركز دراسات الوحدة العربية الذي لا ينسى هذا التاريخ. ونود بهذه المناسبة أن نؤكد أن مستقبل الأمة العربية مرهون بفكرة الوحدة ـ أو التوحد ـ فقد أصبحنا في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

تعقيـب (٢)

محمد جمال باروت(*)

ـ ١ ـ

حدد الباحث إشكاليته في «معرفة الكيفية التي استفادت بها التجارب الوحدوية في أعقاب تفكك الوحدة المصرية ـ السورية من دروسه». ومهد لهذه المقاربة بمعاودة طرح سؤال جوهري حاضر ـ غائب عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة نفسها. وحدّد بشكلٍ صائبٍ أن «وجهات النظر لما تزل متباينة إلى حد التناقض حول قيام الجمهوريةً العربيةً المتحدة، وما جرى في عهدها، والأسباب الدافعة إلى الانقلاب عليها، والعوامل التي يسّرت الردّة الانفصالية، وتلك التي حالت دون إعادة الوحدة».

وهذه إشكالية تمتلك في حد ذاتها نصيباً كبيراً من الشرعية، وما زالت رغم كل ما كتب تستدعي البحث المعمّق المتعدد المقاربات، للوقوف عند عوامل الوحدة والانفصال في الاجتماع السياسي العربي الحديث، ومعرفة كيف اشتغلت هذه العوامل في قيام الجمهورية العربية المتحدة وانفكاكها؟ وما هي مظاهر وآليات اشتغالها في التجارب الوحدوية والاتحادية والتكاملية العربية اللاحقة؟ وما أثرها في فشل هذه التجارب أو تعثرها أو نجاحها في بعض التجارب؟

الحقيقة أن التباين في مقاربتها ومحاولة الإجابة عن أسئلتها ما زال كبيراً. وفي العام الماضي (٢٠٠٨) خصصت كلية سانت أنطوني في جامعة أوكسفورد

(*) باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى ـ سورية.

سلسلة من «حلقات البحث» عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة مرور خمسين سنة على قيامها، وبذلك جددت طرح هذه الإشكالية، وحاولت أن تضعها في نصابها العلمي. وقد واجهت حلقات البحث هذه برمتها الإشكالية ذاتها التي حدّدها أ. عوني فرسخ في مستهل تحديد إشكالية بحثه.

وعلى سبيل الحوار مع هذه الورقة، فإن أهمية معاودة دراسة تجربة الوحدة والانفصال لا تنحصر بالمستوى العلمي الأكاديمي الذي يجب أن يعاد الاعتبار إليه بشكل كامل في تلك الدراسة، بقدر ما تشمل إشكالية البحث نفسه، وهي التجارب الوحدوية العربية بعد تفكك الجمهورية العربية المتحدة. وتقوم فرضيتنا على أن المشكلات التي واجهتها الجمهورية العربية المتحدة قد مثلت صورةً أساسيةً مسبقةً للمشكلات اللاحقة التي تحكمت بتشكل تجارب الوحدة والاتحاد والتكامل العربي على المستوى الثنائي، أو على مستوى التجمّعات التكاملية الفرعية، أو على مستوى العمل العربي المشترك، من منظور أن فهم العوامل التي تحكمت بقيام الجمهورية العربية المتحدة وتفككها يفيد في فهم العوامل التي أعاقت تجارب الوحدة والاتحاد والتكامل العربي وما بعدها.

ترتبط شرعية هذه الأسئلة في أن الجمهورية العربية المتحدة قد كانت في الظاهر من ناحية القانون الدستوري دولة واحدة موحدة بسيطة ذات كيان واحد، ودستور واحد، وعلم واحد، وسلطة تشريعية واحدة، وحكومة واحدة بمجلسين تنفيذيين، وليس بحكومتين تجسدان السيادة. فالحكومة المركزية هي التي تجسّد السيادة دستورياً، بينما كانت في حقيقتها الفعلية دولةً بإقليمين متباينين تبايناً كبيراً، اقتصادياً وسياسياً وقانونياً، عملت القيادة السياسية لدولة الوحدة على تحويله إلى وحدة اندماجية حقيقية، وواجهت في ذلك بشكل مبكر كل مشكلات الوحدة والاتحاد والتكامل التي واجهتها لاحقاً التجارب الوحدوية العربية لاحقاً. ومنذ أواخر عام ١٩٥٨ على وجه التحديد، وحتى قوانين تموز/يوليو ١٩٦١.

يلمس الباحث هذه الفجوة بين شكل الدولة الموحد البسيط والتباين الإقليمي بشكل صائب، حين يشير في مجال ما سماه بـ «الحقائق» المستخلصة من تجربة الوحدة والانفصال إلى أن اللجان الفنية لتحويل الدولة من دولة متحدة بالاسم إلى دولة متحدة مندمجة بالفعل، قد ووجهت بقيام حركة الانفصال، ولما تكن قد انتهت من مهماتها. ويستنتج من ذلك أن «مقومات الدولة: الجيش الخاص، والجهاز الإداري شبه المستقل، والقوانين والأنظمة الخاصة، والنقد الخاص وغطاؤه كاملاً في المصرف المركزي السوري «كانت ما تزال قائمة في الإقليم الشمالي أو

السوري»، الأمر الذي جعل مهمة الانقلابيين جد يسيرة. وكان عدم إنجاز توحيد مرافق دولة الوحدة وأجهزتها أبرز نواحي القصور في التجربة الرائدة».

إن الاتجاه العام لما يذكره البحث صحيح، غير أن الوجه الآخر يتمثل في أن قيادة الجمهورية العربية المتحدة قد دخلت في عملية توحيد شاقة وحقيقية للإقليمين منذ أواخر عام ١٩٥٨ بشكل خاص، وقد واجهت مشكلات معقدة، واصطدمت أول ما اصطدمت بمعضلة الوحدة الجمركية والنقدية والاقتصادية بين إقليمين متباينين فيها تبايناً كبيراً. بدأت عملية الوحدة الاقتصادية من الخطوة الأولى، وهي إزالة الجدار الجمركي بين الإقليمين في ما عدا بعض الصناعات الناشئة، لكن دون تحقيق الوحدة الجمركية قط، فقد ظلت مستوردات وصادرات الإقليم الشمالي خاضعة لقوانينه وأنظمته، كما هو الشأن في مصر، وبحكم انخفاض التعرفة الجمركية على المستوردات في الإقليم الشمالي بالنسبة إلى ارتفاعها في الإقليم الجنوبي، فإن الإقليم الشمالي تحول إلى مركز لمستوردات التجار المصريين.

لا بد هنا من إزالة بعض الأساطير، وفي مقدمتها الأسطورة التي تقول إن منافسة المنتجات النسيجية المصرية لنظيرتها السورية قد شكلت أحد عوامل انفكاك الوحدة، فالواقع أن منافسة المنتجات المصرية انحصرت بالمنتجات القطنية، لكن ما عدا ذلك كانت السوق المصرية «فردوساً» للصادرات المصرية. وقد وازنت منافسة المنتجات القطنية المصرية منافسة المنتجات الحريرية السورية بالغزول الحريرية المصرية نفسها، وفي كافة منتجات التريكو والجرابات النايلونية السورية. . إلخ. وكان التبادل التجاري على المستوى الإجمالي متوازناً وإيجابياً للإقليمين، مع أرجحية طفيفة لمصلحة الإقليم السوري.

كانت المنافسة بين المنتجات القطنية المصرية والسورية شديدة بالفعل بلغت في عام ١٩٥٩ حوالى ٤,٢٠٠,٠٠٠ ليرة سورية، بينما كانت قبل قيام الوحدة ٦٦٤ ألف ليرة سورية فقط. لكن ما وازنها هو منافسة سورية في مجال تصنيع الغزول الحريرية وإعادة تصديرها في سلع، فاقت قيمتها قيمة الوارادات المصرية من الغزول. فقد كانت قيمة هذه الواردات في العام ١٩٥٩، ١,٧١٨,٠٠٠ ليرة سورية، لكن صادرات النسيج الحريري السوري بلغت في العام نفسه ٥,٤٩٢,٠٠٠ ليرة سورية. وكانت واردات مصر من التبغ تأتي كلها تقريباً من سورية بما يعادل ٣ أطنان سنوياً، كما كانت مصر مستهلكاً كبيراً لمنتجات الصناعة الغذائية السورية، ولا سيما لمادتي قمر الدين وأنواع اليامیش التي

شكلت ٧ بالمئة من إجمالي الصادرات السورية إلى الإقليم الجنوبي، وكانت صادرات مصر من الأرز المصري والمشتقات النفطية مثل البوتاغاز لصالح سورية، فقد انخفض سعر الأنبوبة من ١٦ ليرة سورية إلى ٨ ليرات سورية[(١)]. وعلى المستوى الإجمالي طيلة سنوات الوحدة، ارتفعت قيمة التبادل التجاري من ٤٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٧ إلى ١١٠ ملايين ليرة سورية، أي بنسبة ٢,٤ بالمئة[(٢)]. واتسم هذا التبادل من الناحية الكمية الكلية بالتكافؤ وباستفادة الإقليمين منه، مع أرجحية بسيطة للإقليم الشمالي، إذ فاق فيه حجم صادرات الإقليم الشمالي إلى الإقليم الجنوبي نسبياً نظيره من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي بحوالى مليوني جنيه أو ١٧ ـ ١٨ مليون ليرة سورية[(٣)].

المصدر: فقرة مختصرة من بحث مطول للمعقب عن مواقف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين من الوحدة.

إن إزالة الحاجز الجمركي كانت إيجابية في اتجاهها العام، وإن أثرت التجارة غير المنظورة المزدهرة (تجارة الشنطة) في احتياطي الإقليم الشمالي من العملة الصعبة، وزادت من عرض كتلة الجنيه المصري، الذي زاد من الاعتماد على السوق المصرية بفتح شوارع تجارية سورية كاملة في القاهرة والإسكندرية، وازدهار خط ملاحي تجاري لا نظير له يومئذ. وفي الخلاصة، كانت السياسة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة هي مواجهة مشكلة الوحدة النقدية لصالح الإقليمين. فلقد شكل قيام الوحدة «فردوساً» للصناعة التحويلية السورية التي كان معدل نموها قد انخفض انخفاضاً كبيراً في النصف الثاني من الخمسينيات، وكانت سنوات الوحدة تعادل على وجه الضبط ما يمكن وصفه بمرحلة النمو السريع الثاني في الصناعة السورية بعد مرحلة التأسيس، والنمو السريع الأول في النصف الأول من الخمسينيات. وشكل ذلك تعويضاً عن سوء المواسم الزراعية الذي ساد في عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ وكانا أكثر عامين مجدبين في التاريخ الزراعي السوري الحديث. وخلافاً لما يظن، فإن قانون الإصلاح الزراعي ـ وهو لم يكن

(١) سعيد الزعيم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للإقليم الشمالي** ([حلب]: المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب، ١٩٦٠)، ص ٢٦.

(٢) منير الحمش، **تطور الاقتصاد السوري الحديث** (دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٤٤٨.

(٣) محمد عبد المولى، **الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية**، ط ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٤٥٥.

تمصيراً للحد الأعلى من الملكية بقدر ما كان حسماً لصراع مديد طيلة فترة الخمسينيات في سورية ـ وإن أدى إلى إهمال المزارعين المشمولين به للأرض المستولى عليها، إلا أنه دفع المزارعين وكثيرا من الملاكين، الذين لم يكونوا يستثمرون في السابق في الصناعة، إلى الاستثمار الموسع في الصناعة والتجارة. ويدل على ذلك ارتفاع نسبة المشمولين بقانون الإصلاح الزراعي في المساهمة في الشركات الصناعية السورية القائمة، أو المرخصة، أو التي قامت بالتوسع الكبير في الشركات القائمة، وضاعف معظمها رأس ماله، ورفع حجم وقيمة أسهمه، بل إن بعض الشركات المساهمة، كما تدل عليه المقارنة بين مؤسسيها وقائمة أخرى من المشمولين بقانون الإصلاح الزراعي، كانت في معظمها تابعة لملاكين مشمولين لم يسبق لهم الاستثمار في الزراعة، بل وتوسع استثمار هؤلاء الملاك في المشاريع السورية العديدة في مصر، وفي الشركات المساهمة المصرية، مثل شركة «سيوف»، على سبيل المثال.

وفي الخلاصة، ظلت الوحدة الاقتصادية عند حدود الوحدة الجمركية، وتمثل الاصطدام الحقيقي في الوحدة النقدية. إن قانون تعريب المصارف لم يكن مشكلة، فلقد كان موجهاً نحو تعزيز الطابع الوطني لملكية أسهم المصارف، وللحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي، وفتح باب القطاع المصرفي المشترك. وقد كان مصرف سورية المركزي يمول في كل الأحوال هذه المصارف بـ ٣٠ بالمئة من موجوداتها بالقطع النادر، بينما واجهت وحدة السياسات النقدية على وجه التحديد مشكلات كبيرة وخطيرة منذ بداية عام ١٩٦٠، حين كان يتم التحضير للخطة الخمسية التنموية الأولى التي قرر بدء العمل بها اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٦٠. وكان لكل مشكلة قصة صراع وتباين انخرطت فيها أدوار الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين داخل النظام السياسي وخارجه على حد سواء. وانكشف ذلك دفعة واحدة مع صدور قانون تنظيم عمليات النقد الأجنبي في الإقليم الشمالي. كان صدور هذا القانون قد تم وسط خلاف بين وزراء المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي، وارتبط بتمويل الطموح التنموي الكبير للخطة الخمسية الأولى بتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧,٢ بالمئة سنوياً لمضاعفة الدخل القومي (أو الناتج المحلي الإجمالي) في غضون عشر سنوات، بالسيطرة على حركة وعمليات وموجودات القطع النادر التي تقلصت بشكل كبير نتيجة سوء المواسم الزراعية، وانخفاض السعر العالمي للقطن، والتوسع ببرنامج التصنيع الخماسي الكبير. . إلخ.

لقد شكل عامل الصراع على اتجاهات السياسة النقدية، والتباين الكبير في

مجال تحقيق الوحدة النقدية، طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦١، عامل صراع حقيقياً وصل إلى مرتبة الانكشاف في شباط/ فبراير ١٩٦١ مع إصدار قانون «تنظيم عمليات النقد الأجنبي» في الإقليم الشمالي وما تلاه من سلسلة قوانين أخرى متلاحقة توّجت بقوانين تموز/ يوليو ١٩٦١. وعام ١٩٦١ هو عام استعار مشكلات الوحدة النقدية التي هزت اقتصاد الإقليم الشمالي. وبعد نموٍ كبيرٍ ومدهشٍ في حجم الودائع والتسليفات المصرفية للمشاريع على حد سواء طيلةً الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠)، تميزت حركته على مستوى الودائع بالتصاعد السنوي المطرد من ٢٢٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٨ إلى ٤٣٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠، كان فيها إجمالي الودائع يتجه إلى التضاعف. وقد انحدرت هذه الودائع خلال أقل من عام واحد فقط هو عام ١٩٦١، أي من ٤٣٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠ إلى ٣٥٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦١[٤]:

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

حجم الودائع والقروض المصرفية خلال فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

السنـــة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
مجموع الودائع المصرفية	٢٠٠	٢٢٦	٣٦٠	٤٣٠	٣٥٥
مجموع القروض المصرفية	٥٣٠	٥٠٥	٦٣٣	٨١٨	٧٩٩

المصدر: فارس منصور [سمير العيطة]، «القطاع المصرفي في سورية: التاريخ والأبعاد،» (أيار/ مايو ١٩٩٩)، <http://www.mafhoum.com/press/banques-ar.htm>.

لقد باتت دراسة ذلك ممكنة جداً بأعلى درجة من العلمية والموثوقية بسبب توفر الوثائق الأصلية، وتوفر مستندات التحليل من التاريخ بالأثر، والتاريخ بالشهادة.. إلخ. وتقدم **الجريدة الرسمية** لوحة مجردة لصراع شباط/ فبراير ـ تموز/ يوليو ١٩٦١ يمكن تحويلها إلى لوحة ناطقة في حال الانتقال إلى التحليل ومعرفة أوزان اللاعبين وتطور اتجاهاتهم ومواقفهم وحدود فعلهم وتأثيرهم. كما تقدم لوحة من شملتهم قوانين تموز/ يوليو ١٩٦١ في حال التحليل صورة شديدة الوضوح عن هذه المشكلة. وقد باتت هذه اللوحة متاحةً وتنتظر البحث المعمّق.

(٤) يتطابق هذا الرقم مع الرقم الذي أورده عوض بركات لنزيف الودائع، والذي حدده بـ ١٠٤,٣٦٠ مليون ليرة سورية بين نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ ونهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. انظر: بركات، «القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في سورية،» ص ١٢.

أدى القانون إلى انتشار حالة «هلع» في أوساط رجال الأعمال، ترجمت نفسها على المستوى النقدي بهروب رؤوس الأموال بكثرة، وهبوط قيمة النقد في الأسواق الخارجية، إلى درجة أن هذا الهبوط قد اقترب من ٤٣ بالمئة بالنسبة إلى الليرة اللبنانية، وهبوط الموجودات السورية إلى أكثر من النصف، وزيادة الدين العام بمعدل ١٠٠ بالمئة، وزيادة التداول النقدي بمعدل ٣٣ بالمئة، وزيادة الالتزامات السورية نحو الخارج بمعدل ٦٠ بالمئة[٥]. لم يتراجع معدل النمو الصناعي السوري الكبير إلا بعد صدور هذا القانون الذي كان موضع صراع كبير بين مدرستي التنمية والتنمية عن طريق التجارة التي كان لها وزن كبير في اتجاهات رجال الأعمال السوريين.

وتضافرت حالة الهلع مع وضوح مؤشرات الصراع على السلطة بين المشير والسراج، وتعطل أجهزة الضبط السياسي والاجتماعي والأمني، التي تشير كافة التتبعات إلى أنها كانت واضحة أشد الوضوح منذ الربع الأخير من عام ١٩٦٠، ومع الاحتقان السياسي الناتج الذي أذكته معارضة الشيوعيين و«البعثيين»، والممارسات السلطوية للأجهزة الأمنية، وتغذية النزعة الجهوية الإقليمية، وعودة القوى التقليدية إلى الاصطفاف، واختناقات العرض السلعي، والنقص الكبير في الحبوب واللحوم والمواد الغذائية، ووقوع بعض الاحتقانات الإثنية التي ساهمت فيها الأجهزة نفسها أو ووجهت بها. وكان جانب من عواملها اقتصادياً ـ اجتماعياً. وكان الاحتقان الداخلي الأخطر هو في الجيش الذي كانت ما تزال ثقافته انقلابية أكثر مما هي مهنية، وصولاً إلى قوانين تموز/يوليو ١٩٦١ التي مسّت بالتأميم الكامل ثلاث شركات كبرى فقط، لكنها مست بتخفيض سقف ملكية الأسهم والتأميم الجزئي مصالح ألوف المودعين الصغار والمتوسطين في المدن السورية، وكانوا ينتمون إلى الفئات المدينية الوسطى.

ـ ٢ ـ

١ ـ لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بموجب اتفاق كامل بين الحكومتين والبرلمانين والرئيسين على أسس قيام الوحدة، تم تتويجه باستفتاء شعبي. وإشارة إلى العوامل، فإن الباحث يشير إلى السنوات الثلاث التي سبقت

(٥) مذكرة الغرفة التجارية والصناعية والزراعية التي رفعتها إلى الحكومة يوم الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١.

الوحدة، وجمعت ما بين سورية ومصر في مجال سياسة الحياد ومقاومة الأحلاف. وأوافقه على ذلك موافقة تامة، لكن قد يكون مفيداً العودة بهذه العوامل إلى زمن أبعد نسبياً، ولا أعني بالزمن الأبعد هنا العودة إلى تاريخ العلاقة السورية ـ المصرية منذ زمن الهكسوس إلى نهاية حملة رومل على مصر، بل زمناً يعادل ضعفي أو ثلاثة أو أضعاف الفترة المدروسة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣). وهي هنا ثلاثة أضعاف المدة إذا ما بدأنا من تأثير الاستقلال السوري في عام ١٩٤٦ في الحركات السياسية والاجتماعية للشباب المصري في النصف الثاني من الأربعينيات. فمع عيد الجلاء في سورية (١٩٤٦) تندلع سيرورة سياسية تتسم بالتفاعل الشديد بين هذه الحركات وما يدور في سورية. وخلال هذه الفترة، ولا سيما الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤)، كان ما يدور في مصر على مستوى حركات الشباب التي انبثق تنظيم الضباط الأحرار المصري أساساً من سياقها ومشاربها، له تفاعلاته وامتداداته في سورية. وما حدث في السنوات الثلاث قبل الوحدة من التوصل إلى قيادة عسكرية موحدة، وطرح أفكار الاتحاد الفدرالي، كان تتويجاً لمسار بدأت مؤشرات تفاعلية أمامية تمهد له في الأربعينيات، وتصاعد حين نضجت الشروط في الخمسينيات.

٢ ـ في عرضه لهذه العوامل يتوقف الباحث عند العوامل السياسية، لكن كان هناك عامل سياسي أساسي دفع كافة الفاعلين الاجتماعيين ـ السياسيين ـ الاقتصاديين نحو الوحدة، وهو عامل انحلال سورية كمجتمع سياسي، وارتفاع نذر تفككها أو قيام دورة انقلابات عسكرية في سياق احتدام الصراع الدولي على سورية خلال الحرب الباردة. ولقد أيد كافة هؤلاء الفاعلين الوحدة، لكن لكل منهم أسبابه. ولكن هناك عوامل داخلية سورية دفعت بشكل أساسي كي تكون الوحدة عن قناعة، وليس عن مخرج من التفكك. ويرتبط ذلك ببحث التجار والصناعيين السوريين عن سوق مصرية واسعة لمنتجاتهم. وبالنسبة إلى الصناعيين شكّل قيام الوحدة مسألة حياة أو موت لهم. وأما العامل الآخر، فإن المجتمع السياسي السوري فقد ثقته بالأحزاب ونخبها المنقسمة بشكل شديد بين أقطاب الصراع الدولي والإقليمي على سورية. ولهذا أيد كثير من قادة الليبرالية السورية حل الأحزاب، ووجدوا باستثناء خالد العظم في الاتحاد القومي بديلاً مناسباً للخروج من التموقع السياسي.

٣ ـ إشارةً إلى ما استفاض الباحث بالتوقف عنده من موقف مجلس القيادة العسكري في الجيش السوري من الدعوة إلى هذا الشكل الدستوري للدولة

الموحدة البسيطة، فإن التعابير التي استخدمتها مذكرة هذا المجلس، وأقرت بالإجماع، كانت على وجه التحديد ما يلي: «رئيس دولة واحد، سلطة تشريعية واحدة، سلطة تنفيذية واحدة، سلطة قضائية واحدة، علم واحد، وعاصمة واحدة للدولة العربية، تسنّ القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد»(٦). وهذه هي التعابير التي تعمّد مجلس القيادة العسكري للجيش السوري أن ينص عليها بوضوح، كي يكون واضحاً أنه يطلب الوحدة الاندماجية التامة في كيان دولة موحدة بسيطة الشكل، وليس الاتحاد. ولقد خصص الباحث فقرات عديدة لمواقف مجلس القيادة العسكري، وانشغل بها. وبغض النظر عن بعض التفاصيل التي يذكرها، فإنه يمكن على سبيل الحوار القول ما يلي بشأن توصيفه وتحليله لمشكلة الضباط:

أ ـ إن مجلس القيادة العسكري قد أيد قيام الوحدة تأييداً تاماً كمخرج وحيد له من انقسامه الضاري، وترقّبت كل كتلة انقلابية عقائدية وعسكرية فيه بين الكتل الثلاث أو الأربع انقلاب الطرف الآخر.

ب ـ إن التفاهم المسبق بشكل واضح بين عبد الناصر وبينهم على نقلهم إلى خارج الجيش أو إلى مواقع أخرى على غرار ما تم بأعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر، كان كاملاً، ووافق عليه جميع أعضاء مجلس القيادة.

ج ـ إن قادة هذه الكتل وضباطها الأساسيين قد أخذوا يفكرون منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٨ بمحاولة القيام بحركة انقلابية أو حركة ضغط. كانت الكتلة البعثية، ولم يكن قد تم تفكيكها، قد حاولت أن تأخذ موافقة سياسية على قيامها بالانقلاب في حدود شهر آب/أغسطس ١٩٥٨، كما أن كتلة البزري حاولت إجراء تنقلات تسمح لها بالسيطرة على الوحدات الضاربة، وهي سلاح المدرعات، وهذه الكتلة كانت متصلة مع كتلة النفوري ـ عبد الكريم التي قامت فور قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق بالاتصال بالاتجاه العراقوي في قيادة الثورة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة تحت اسم تحقيق التوازن بين الإقليمين الشمالي والجنوبي. ومعطيات ذلك باتت متاحة للتعمّق الدراسي فيها.

د ـ إن الضباط المصريين العاملين في الجيش الأول ضمن خطة «الدمج»

(٦) انظر النص الكامل للمذكرة في: أحمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة**، ط ٢ (دمشق: دار الأهالي للنشر، ١٩٩١)، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

كانت لهم تنظيماتهم الداخلية المرتبطة بمكتب المشير، والمتصلة بالتنظيم الأم في الإقليم الجنوبي، والتي انتقلت أصداء واتجاهات موقفها ضد عبد الناصر إلى بعض قادة كتلة الضباط الشوام، وتحديداً عبد الكريم النحلاوي الذي كان كاتم أسرار الجيش ونائب مدير شؤون الضباط في لجنة الضباط.

هـ ـ إن تفكيك الكتل العقائدية الانقلابية قد وضع كتلة الضباط الشوام في موقع القوة الوحيدة المؤهلة للقيام بحركة عسكرية.

٤ ـ إن عملية «التمصير» كانت مجرد غطاء أيديولوجي لتبرير مواجهة البعثيين والشيوعيين مع عبد الناصر. وقد سوقتها الدعاية العاتية الخارجية، ولا سيما إذاعة عمّان (وكان الترانزيستور هو وسيلة صنع الرأي العام في مرحلة الجماهيريات)، لكن أعيد إنتاجها. فهي كانت واضحة في الجيش فقط، ليس من زاوية حجم الضباط المصريين، بل من زاوية دورهم القيادي، واحتلالهم مواقع الضباط المنقولين أو المنتدبين. لكن العودة المدققة لتركيبة أعضاء المجلس التنفيذي تبين أن أعضاءه قد اختيروا بشكل يمثلون فيه اتجاهات المجتمع السوري الأساسية بما فيها الاتجاهات البعثية واليسارية ـ الشيوعية، واتجاهات الحزب الوطني وحزب الشعب، ونسبياً الإخوان المسلمون. كما أن كافة القرارات والمراسيم اتخذت بموجب قرارات اللجان التشريعية للمجلس التنفيذي السوري ما عدا قوانين تموز/يوليو ١٩٦١. ويصح ذلك بشكل عام، بينما غلب اتجاه تسليم مفاصل الحكم التنفيذي إلى البعث (اتجاه الاشتراكيين) طيلة الفترة بين تشكيله وتاريخ استقالة الوزراء البعثيين في أواخر عام ١٩٥٩.

٥ ـ لقد كان الاتحاد القومي تنظيماً شعبوياً تعبوياً لا أكثر، لكنه قام على تمثيل كل اتجاهات المجتمع السوري، ووجدت فيه القوى التقليدية واليمينية فرصة لأن يكون لها محل. وإن الخلاف على قيادة البعث سياسياً له نقل الخلافات والتباينات بين قيادة البعث وعبد الناصر إلى حالة الصراع ومحاولة الضغط ممثلة بالاستقالات في أواخر عام ١٩٥٩. لقد كان رفض عبد الناصر لسيطرة البعث على القيادة السياسية للاتحاد القومي مفتاح تحول الخلافات إلى صراع.

٦ ـ إن احتدام الصراع على السلطة بين السراج والمشير وسط صراع شباط/ فبراير ـ تموز/يوليو ١٩٦١ حول السياسة النقدية بدأت بقانون تنظيم عمليات النقد الأجنبي، وانتهت بالتأميم الكلي لبعض الشركات وكافة البنوك ومؤسسات التأمين، والتأميم الجزئي لبعض الشركات، وتحديد سقف الملكية. لقد تشكل

العامل الداخلي الأكثر فتكاً بعمل الدولة في الإقليم الشمالي، في ظل انحسار قاعدة الدولة في أوساط الفئات المدينية الوسطى، وارتفاع شكاوى الفلاحين من بطء عملية تطبيق الإصلاح الزراعي. وهذا الصراع بين السراج والمشير كانت مؤشراته قد برزت إلى العلن منذ الربع الأخير من عام ١٩٦٠، وليس في مطلع آب/ أغسطس ١٩٦١.

ـ ٣ ـ

لقد أفرد البحث وقفة مطولة لدروس الوحدة بين سورية ومصر إبان الجمهورية العربية المتحدة، بينما لم يفرد مثل هذه الوقفة لما بات يسمى بالانفصال. وعلى الرغم من العقود الطويلة على ما سمي بالانفصال، فقد تعامل معه الباحث دون مراجعة، ونظر إليه في ضوء الرؤية المعيارية له التي أنتجت لاحقاً ما سمّي بالانفصال. وسؤالي: هل نتحدث عن حركة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر بوصفها حركة عسكرية أفضت تطوراتها إلى الانفصال؟ أم نتحدث عن هدف انفصالي مسبق كان يقف خلف حركة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر؟ وهل كانت قوانين تموز/ يوليو هي محرك الحركة أم كانت مجرد عامل تحريضي، بمعنى أنه ليس هناك علاقة عضوية بين الحركة وهذه القوانين؟ أشير إلى إثارة هذه النقاط بهدف تبيين أهمية المقاربة التاريخية للحدث كسيرورة حافلة بالتطورات والمفاجآت، وليس كحدث صمم مسبقاً. ولأن المقارية التاريخية ما تزال هي الأضعف في مقاربات دراسة الوحدة والانفصال:

١ ـ كانت هناك أكثر من قوة إقليمية تطالب برأس الجمهورية العربية المتحدة، وتتآمر عليها، وتحاول أن تشتري سياسيين سوريين. لكن السؤال ليس عن حقيقة هذا «التآمر»، بل عن وزنه المباشر والحقيقي في قيام حركة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. وتقديري أن العامل الخارجي لم يلعب دوراً مباشراً في تحريك قادة كتلة الضباط الشوام للقيام بالعصيان/ الانقلاب. ويشير الباحث إلى ما ذكره اللواء زهر الدين عن محاكمة العميد فيصل سري الحسيني والمقدم حيدر الكزبري بسبب التآمر مع نظام الأردن للقيام بـ «الانفصال». لكن ما تم بشان الحسيني والكزبري، ثم بشان رئيس الحكومة مأمون الكزبري، كان على سبيل إثبات قيادة الحركة أنه ليس لها أية صلات خارجية، وأنها طهرت صفوفها من «العملاء». والسؤال ليس عن مدى دقة ما اتهم به الضابطان، بل عن دورهما في الحركة. فحيدر الكزبري لم يعرف في الحركة إلا يوم قيامها، والحسيني التحق بها

بعد قيامها. إن مجموعة الضباط الـ ٣٧ باتت مرئية بوضوح اليوم، ويحتاج ذلك إلى بحث معمّق للدوافع ولكيفية تشكل الصيغة الجديدة لكتلة الضباط الشوام. كما أن «إقالة» مأمون الكزبري كانت «مكافأةً قاسية له على ترتيبه لعلاقات النظام الجديد مع الرياض وبغداد بشكل خاص»، وبمعنى أن إقالته تعني أن قادة الحركة لم يكونوا مرتبطين بالرياض، وإلا كيف يقيلون رجلها؟ وعلى العموم حركة ٢٨ أيلول/سبتمبر كانت حركة الضباط الصغار أكثر مما هي حركة ضباط كبار. وإن من قرر اتجاهات الحركة اللاحقة هم ضباطها الصغار، وليس الكبار في كل الأحوال، وكان هؤلاء جميعاً تقريباً من طلاب المقدم النحلاوي والعقيد مهيب الهندي في الكلية الحربية في دورات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ يوم كانا مديرين للدورة، بل كان النحلاوي مديراً لشؤون الطلاب ينتقي المرشحين لدورة الكلية الحربية ويقود عملية تدريبهم.

٢ ـ في تقديري أن الانفصال بالشكل الذي حدث فيه لم يكن أبداً داخل تقديرات وأهداف حركة ٢٨ أيلول/سبتمبر، بل من نتائجها، وأن حركة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ كانت أقرب إلى حركة «عصيان» تمتلك رصيداً لها في تاريخ «عصيانات» الجيش السوري، وأحدثها «عصيان قطنا» في عام ١٩٥٧، وأن من عمل الانفصال ليس ضباط الحركة، بل الساسة السوريون الذين أضفوا الشرعية السياسية والدستورية على الانفصال، محوّلين العصيان العسكري الذي وجد نفسه في ورطة بعد البيان رقم (٩) إلى انفصال سياسي ممأسس. وإن عبد الناصر عبّر، وفق ما يمكن فهمه من كتابات هيكل عن تلك الحقبة، عن أن ما فام به هؤلاء هو «عصيان» يتعاملون فيه مع الرئيس عبد الناصر كتعامل «عصيان قطنا» (١٩٥٧) مع الرئيس السوري السابق شكري القوتلي. لكن ثمة ضرورة لقراءة موقف عبد الناصر من رفض البيان رقم (٩)، ليس في ضوء تقديرات خاطئة لقوة الضباط القادة للحركة، بل في ضوء تفكيره بانعكاساتها على الوضع داخل الجيش في مصر، وكان يعجّ بتنظيمات انقلابية ترتبط برمتها بمكتب المشير، بينما لم يكن لدى عبد الناصر أية سيطرة على الجيش ما عدا ترقيات الضباط الكبار والتنقلات الأساسية للقادة، وفق اقتراح القائد العام. وهذا يثير دراسة المواقف، ليس كما تمت في الإقليم الشمالي، بل كما كانت تجري في الإقليم الجنوبي.

٣ ـ وسم الضباط حركتهم باسم «الانتفاضة»، بينما وسمها عبد الناصر بـ «الانفصال». وكان ما وسمه عبد الناصر هو الذي استمر واستقر. لم يصف الضباط قط حركتهم بانتفاضة شعبية، بل بانتفاضة عسكرية مطلبية أو تظاهرة

ضغط تشكل المسائل الشعبية العامة خلفية لها على سبيل التعبئة، وليس محركاً دافعاً. وهم أذاعوا النشيد السوري فقط. لكن من مأسس الانفصال لم يكن إلا الساسة السوريون. وهي لم تكن حركة شعبية أبداً، بل مجرد عصيان عسكري كان محتملاً أن يتم احتواؤه في إطار وحدة الدولة. والمفاد هنا منهجياً أن التاريخ ليس حتميات وسببيات، بل صدف ومفاجآت وتطورات وأدوار فاعلين متلاطمين، وأن العوامل الفردية تلعب أحياناً، ولكن بشكل معقد، أدواراً أخطر في تقرير اتجاهات السيرورة التاريخية من العوامل الموضوعية.

٤ ـ طريقة تعامل عبد الناصر مع «العصيان» أوقعت الحركة في ورطة. حاولت قيادة الحركة كل ما في وسعها منذ الأسابيع الأولى لتفاديها، وتطور بها ذلك إلى تنسيق الخروج من الورطة بشكل تام مع قيادة حركة القوميين العرب في دمشق. وما يزال هاني الهندي صامتاً حتى اليوم عن هذه النقطة، بينما شهادته شديدة الأهمية، ولم يكن في دوره ما يدفع لـ «التحرس» من سرده، بينما باتت متاحة لنا معلومات إضافية من ضباط الحركة عن هذه اللقاءات (لقاءات صبيحة الحركة، ورسالة النحلاوي إلى عبد الناصر لحل الأمر، وصولاً إلى لقاءات كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ بين وفد ضباط الحركة وعبد الناصر. ومن هنا كان انقلابها الثاني على عصيانها الأول أو الانقلاب الأول، وقيامها بحكم ازدواجية السلطة مع حزب الشعب المسيطر على الحكومة والكتل النيابية.

ملاحظات منهجية عامة

١ ـ كنت أتوقع من الباحث العودة إلى الوثائق الأصلية، كلما أمكن العودة إليها. وهي في العديد من المواضع التي يعالجها متاحة، فبدلاً من العودة إلى مذكرات صلاح نصر وخالد العظم ومحمود رياض حول مذكرة مجلس القيادة العسكري، كان ممكناً العودة إلى المذكرة نفسها، وهي متاحة. فهذا يتيح من وجهة نظر المؤرخ العودة إلى زمن الوثيقة، بينما المذكرات على أهميتها الثمينة ليست وثيقة أصلية، وهي تنتمي إلى زمان آخر هو زمان السرد المختلف عن زمن وقوع الأحداث، في حين إن المذكرات تبقى مرجعاً ثانوياً مساعداً بالنسبة إلى الوثيقة الأصلية، وهي مرجع ثمين بعد الفحص العلمي لها، وتمثل شيئاً مما يمكننا تسميته «التاريخ بالشهادة». وهو يفيد فائدة هائلة في فهم أدوار اللاعبين أو الفاعلين، والتعرّف على محددات سلوكهم السياسي واتجاهاتهم. وهذا شيء شديد الأهمية.

٢ ـ لقد نشطت في الآونة الأخيرة حركة كتابة المذكرات عن فترة الوحدة والانفصال في سورية. وهذا شيء جديد بالنظر إلى أن اللاعبين السياسيين السوريين من ذوي الأدوار مقلون في سرد تجاربهم وأدوارهم ومواقفهم من الأحداث. ويلاحظ في هذه المذكرات حيوية حضور الحدث، وتسجيل حوار دائري يتمثل أسلوبه في قيام سردية معينة بالرد على ما جاءت به سردية أخرى. وهذا التباين مفيد جداً من الناحية العلمية للباحث في التعرف على أدوار اللاعبين واتجاهاتهم. ويورد كثير من هذه المذكرات وقائع وأحداثاً مشوشة زمنياً. وهذا ليس بمشكلة، فليس مطلوباً من كاتب السيرة الذاتية أن يكون مؤرخاً، بل إن يبين دوره ونظرته إلى الحدث نفسه، وإلى أدوار الآخرين. وهذا ما تحله العودة إلى الوثيقة الأصلية. ومن هذه الوثائق المتاحة مثلاً مذاكرات مجلس النواب السوري حول موضوع الوحدة، وغدا متاحاً أيضاً الوصول إلى وثائق أصلية أخرى تتعلق بمحاضر مجلس الوزراء في سورية، ولا سيما محضر آخر جلسة له قبل الوحدة برئاسة الرئيس السوري شكري القوتلي. وكذلك وثائق مذكرة غرف التجارة والصناعة والزراعة الأولى في سورية في أواخر عام ١٩٥٨. وفي هذه الوثائق الأصلية شيء مختلف نسبياً عمّا ورد في المذكرات، لأن زمن السرد ينتمي إلى زمن لاحق تتدخل فيه تأثيرات التخييل وإعادة بناء الأحداث في زمن آخر. وأما الاعتماد في فقرة كاملة على غسان رشاد حداد فليس صائباً أبداً، لأن أضعف شيء في ما كتبه غسان حداد، على الرغم من أنه ينتمي إلى المؤرخين، هو الجانب التاريخي وجانب الشهادة والسيرة الفعلية للأحداث التي عاشها وانخرط فيها. وفائدة ما كتبه غسان حداد حتى الآن محدودة وفقيرة جداً، لكنه لو أراد أن يكتب مذكرات تصلح لأن تكون من أشكال التاريخ بالشهادة، لتمكن من ذلك. وهذه دعوة إلى حداد كي يكتب سرديته الحقيقية.

٣ ـ من المشكلات مثلاً في البحث اعتماد سردية مذكرات معينة للتعرف على موقف لاعب آخر. فقد اعتمد الباحث على مذكرات محمود رياض، وهي سردية ثمينة في استرجاع أن خالد العظم عارض بيان الوحدة، ثم اقتنع به بعد مناقشة عبد الناصر به. ولكن في ظل توافر الوثيقة الأصلية لموقف العظم في آخر جلسة لمجلس الوزراء السوري يتبين الأمر، فالعظم وخلافاً لما يلمح إليه في مذكراته، كان مؤيداً تمام التأييد قيام الوحدة دون أدنى تحفظ، لكنه كان يرى أن يكون البيان واضحاً ومحدداً في بيان خطوات الوحدة الدستورية والسياسية، وطرح ذلك بأنه يتم من داخل التسليم بالوحدة، وليس الاتحاد. وهنا نعود إلى أن

المذكرات تفيدنا هنا في بيان الأدوار والاستجابات والاتجاهات ورصد وتائرها، لكنها لا تنفع في قراءة الحدث نفسه، وتقديمه كما تم في زمن وقوع الحدث، وليس في زمن استرجاعه اللاحق.

٤ ـ إن **الجريدة الرسمية** مرجع ثمين ودقيق، ويمثل وثيقة أصلية في الاعتماد عليه، ومقاربته في إطار تحليلي. فـ **الجريدة الرسمية** تمثل بكل بساطة «حياة الدولة». ومن خلال منظومة القوانين والقرارات والبلاغات المنشورة فيها، هناك إمكانية هائلة لفهم ما يقبع خلفها. وهذا هو دور المقاربة التاريخية ـ السوسيولوجية ـ الاقتصادية ـ السياسية المركبة لحدث بمثل هذه الضخامة. وهي أعلى موثوقية من التاريخ بالخبر، أي بواسطة الاعتماد على الصحف، فالاعتماد على الصحف يفيد فائدة كبيرة في مقارنة ما تشير إليه المذكرات وحركة التشريع ووقوع الأحداث بالفعل، لكن فائدتها الكبرى هي في علاقتها باتجاهات اللاعبين، وطبيعة اتجاهات الرأي العام.

إن دراسة عوامل قيام وتفكك الجمهورية العربية المتحدة ما تزال قابلة للتعمق والمتابعة، لأن هذه التجربة قد احتوت بالفعل على مجمل المشكلات التي واجهتها التجارب اللاحقة، وما تزال تواجهها حتى اليوم.

المناقشـات

١ ـ علي أحمد عتيقة

أودّ أن أروي ثلاث ذكريات قصيرة جداً لها علاقة مباشرة بموضوع الندوة وبهذه الجلسة بالذات: **الذكرى الأولى** كانت في صيف ١٩٥٩ في جنيف عندما اجتمعت مع صديق الدراسة، وهو يعمل كوزير مفوض في بعثة الجمهورية العربية المتحدة، وهو من سورية ـ الشق الشمالي من الجمهورية. سألته عن أحوال الوحدة، فكان جوابه: يا أخي هي تجربة يمكن أن تنجح ويمكن أن تفشل. صدمني جوابه فرددت محتجاً: أعرف أن التجارب تجري على الفيران والأرانب وغيرها من الحيوانات، ولكن ليس على البشر في قضية مصيرية مثل الوحدة.

وأما **الذكرى الثانية**، فكانت من صديق سعودي تزوج من سيدة عراقية، وكانا يقيمان في الكويت، فقررا أن يمضيا شهر العسل في الجمهورية العربية المتحدة. دخلا سورية، الشق الشمالي، ثم استعدا للانتقال إلى الشق الجنوبي، مصر، ملمحاً إلى أنه لا بد من الحصول على تأشيرة دخول إلى مصر بالنسبة إلى زوجته العراقية. لقد استغرب من هذا الوضع للتحرك داخل البلد الواحد. ولم يكن أمامه من حل غير أن يترك زوجته العروس في دمشق ويذهب إلى القاهرة للحصول على تأشيرة لها. فبعد اتصالات مع مكتب رئيس مجلس الشعب نجح في الحصول على إذن زيارة لزوجته، فسأل مدير الجوازات: هل يمكن أن أعرف لماذا زوجتي تحتاج إلى تأشيرة حتى تنتقل من الشق الشمالي إلى الجنوبي داخل الجمهورية العربية المتحدة. فأجابه المدير بقوله: أنتم مشكلتكم أنكم تستمعون إلى «صوت العرب» فتصدّقون.

وأما **الذكرى الثالثة**، فهي من تونس على مستوى الشعب؛ كنت في زيارة عمل في تونس، فسألت السائق: كيف الأحوال في تونس؟ أجابني بأنها ليست

بخير، فقلت: لماذا وقد تحسنت علاقاتكم مع ليبيا والجزائر، وانتقلت إلى بلادكم منظمة التحرير الفلسطينية. رد عليّ بأن هذه هي المشكلة. فسألته: لماذا؟ قال: جاء الليبيون فاشتروا كل الغنم، مما حرمنا من شراء أضحية العيد. وجاء الجزائريون، مثل الجراد، فاشتروا كل البضائع، حتى الهريسة (الشقا) انقطعت من السوق، ثم جاءت منظمة التحرير الفلسطينية، فهرب السواح.

٢ ـ عبد الغفار شكر

تؤكد وقائع التاريخ وما ورد في ورقة أ. عوني فرسخ أن التجارب الوحدوية المشار إليها كانت نتاج عمل ملموس في مواجهة ضغوط الواقع، وليس إيماناً بالوحدة في حد ذاتها. لقد كانت المناورة على ضغوط الواقع هي هذا العمل العلوي:

ـ في عام ١٩٥٨ جاءت الوحدة المصرية ـ السورية نتيجة عمل علوي يستهدف تجاوز أزمة نظام الحكم في سورية.

ـ في عام ١٩٦٣ جاءت محادثات الوحدة الثلاثية بين سورية والعراق ومصر كمناورة من قيادات حزب البعث في سورية والعراق في مواجهة الضغوط الشعبية المطالبة بالوحدة.

ـ وفي ١٩٧١ قام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسورية نتيجة مناورة من أنور السادات في مواجهة منافسيه السياسيين في مصر المطالبين بأن تكون الأولوية لتحرير الأرض المحتلة.

ولما كان فشل وعدم تحقق هذه التجارب الوحدوية يدعو إلى البحث عن الدرس الأساسي المستفاد من هذه التجارب، فإن ما يمكن أن نحدده هو أن غياب العمل الشعبي السياسي المنظم وعزل الشعوب عن عملية التوحيد القومي هو سبب الفشل، وهو ما يطرح قضية الديمقراطية باعتبارها الشرط الأساسي لاستمرار واستقرار الوحدة. ونحن نقصد بالديمقراطية هنا حق الشعوب في اختيار حكامها وتغييرهم دورياً بإرادتها الحرة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوفر شروط مهمة في الواقع، في مقدمتها تمتع الشعوب بحقوقها وحرياتها الأساسية وحرية تأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية، وتحرير مؤسسات المجتمع المدني من السيطرة الحكومية وحرية تدفق المعلومات على المواطنين من مصادر متعددة تمكنهم من الحكم السليم على ما يجري في بلادهم. وهذا كله يتوجه إلى إجراء انتخابات حرة يتم من

خلالها تداول السلطة، وبذلك فإن الشعوب ستكون قادرة على أن تكون طرفاً في عملية الوحدة، ورقيباً دائماً على أداء مختلف الأجهزة في ظل الوحدة.

ويطرح هنا سؤال مهم: هل نتوقف تماماً عن أي جهد نحو الوحدة إلى أن تتحقق الديمقراطية في بلادنا؟ الإجابة ببساطة: لا، لأنه توجد مداخل أخرى للمساعدة على تحقيق الوحدة، منها التكامل الاقتصادي والتكامل الثقافي، وتوحيد نظم التربية والتعليم، والتنسيق حول قضايا إقليمية ودولية مشتركة، وبناء مؤسسات عربية شعبية مهنية وعمالية وثقافية. وكل هذه المجالات يمكن العمل فيها في الوقت نفسه مع النضال من أجل استكمال التحول الديمقراطي، وبذلك فإنها تتفاعل معاً لتقريب يوم الوحدة.

المهم هنا أن نعي أنه دون التحول الديمقراطي لن تكون الإنجازات التي نحققها في هذه المجالات قابلة للاستمرار، ولن تكون الوحدة قابلة للاستقرار.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

سوف أبدأ حديثي انطلاقاً من النتيجة التي انتهى إليها أ. عوني فرسخ، وهي أن القوى المؤهلة لتحقيق الإنجاز الوحدوي المطلوب في ظل الأوضاع العربية الراهنة، إنما تتمثل في الفلاحين والعمال والمهنيين والشباب، عل أن يتم تفعيل دور هذه القوى من خلال المؤتمر القومي العربي، بحيث يغدو القوة المحفزة للحراك الوطني في كل قطر وعلى الصعيد القومي. وهذا الاستنتاج ينقلنا إلى إشكالية حقيقية، وهي أن النخب الحاكمة صاحبة القرار والمؤثرة إما أنها معادية للوحدة العربية أو غير متحمسة لها، وإما القوى صاحبة المصلحة في الوحدة غير فاعلة وغير مؤثرة. وأعتقد أن هناك حاجة إلى دراسة وتحليل خريطة القوى والتكوينات الاجتماعية في الوطن العربي للوقوف على ما شهدته من تحولات خلال العقدين الأخيرين، كما أن دور المؤتمر القومي العربي هو دور محدود وأقرب إلى المنتدى الفكري.

ولو نظرنا إلى الحالة المصرية، على سبيل المثال، نجد أن العمال كثيراً ما يحتجون، ولكنه احتجاج لأسباب فئوية في الأساس تتعلق بالأجور وساعات العمل... إلخ. وفي هذا السياق، فإنه حتى وإن حدثت تظاهرات شعبية تضامناً مع قضايا وأحداث عربية، فإن ذلك يكون في الغالب ظرفياً، وهو ما يؤكد أهمية وجود أطر تنظيمية أو مؤسسية تمكّن القوى والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في الوحدة من أن يكون لها دور مؤثر وفعال على صعيد الإصلاح السياسي

الداخلي في البلدان العربية من ناحية، وعلى صعيد الدفع في اتجاه العمل الوحدوي العربي من ناحية أخرى.

وفي ضوء ذلك، أؤكد أهمية الانطلاق من الواقع الراهن، ونحن نتحدث عن مستقبل الوحدة العربية، وذلك حتى لا نقع في أسر التفكير بالأماني المفرطة أو اليقينيات العقيمة. ومن هنا يمكن طرح النقاط التالية:

١ ـ إذا كانت الدولة القطرية أو الوطنية تمثل الركيزة الأساسية في موضوع التوجه نحو الوحدة، فإن هذه الدولة تواجه تحديات كبرى في الوقت الراهن، فهناك دول تفكّكت مثل الصومال، ودول أخرى مهددة بذلك، كما تفتقر الدولة الوطنية في غالبية الحالات إلى الشرعية المجتمعية باعتبارها دولة تسلطية، تابعة، لا تعبر عن تعددية مجتمعها، بل تهيمن عليه، ناهيك عن كونها لا تتمتع باستقلالية حقيقية عن شخص الحاكم. ولذلك فالوطن العربي يواجه في الوقت الراهن معضلة بناء الدولة الوطنية، ومعضلة بناء الديمقراطية في الوقت نفسه.

٢ ـ نظم تسلطية استبدادية بدرجات متفاوتة لا يؤمن بعضها بالوحدة العربية، وبعضها الآخر غير متحمس لها. ويصبح السؤال هو: كيف يمكن إنجاز خطوات وحدوية في ظل هذه النظم، ولا سيما أن العلاقات في ما بينها محكومة بكثير من الهواجس وعدم الثقة.

٣ ـ مجتمع مدني يعاني الضعف والهشاشة في غالبية البلدان العربية، وبالتالي لا يمكن الرهان عليه في تحقيق مشروع الوحدة، وهو في حالته الراهنة.

٤ ـ نظام عربي يعاني حالة عجز وتشرذم تكاد تكون غير مسبوقة، وهو ما تجلى بوضوح شديد خلال العدوان على غزة.

٥ ـ نظام عالمي يمر بحالة سيولة، يفرض على العرب الكثير من القيود والتحديات، وبخاصة في ظل تعدد أشكال التدخل الدولي في المنطقة العربية، بحيث أصبحت أطرافاً غير عربية هي المؤثرة في قضايا عربية.

٤ ـ وحيد عبد المجيد

ثمة ثلاث ملاحظات:

١ ـ إن الاستغراق في التاريخ قد يجعل حصيلة المؤتمر ضعيفة بالنسبة إلى المستقبل، الذي هو الهدف من عقد هذا المؤتمر؛ فالمسافة بعيدة بين عنوان المؤتمر

«**من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل**» وأوراقه ومناقشاته. هناك مشكلة في مخطط الندوة تتجلى في أنه لم يركز بوضوح على المستقبل، ولكن الأوراق لها اهتماماً بالمستقبل في الحدود التي طرحها المخطط. ولا يعني ذلك إغفال التاريخ، فكل تفصيل بتاريخ تجربة الوحدة: المصرية ـ السورية، وغيرها، بالغ الأهمية، ولكن إذا كان هدف المؤتمر هو مقاربة تاريخية، وليس «رؤية للمستقبل».

٢ ـ إن الاستفادة من التجارب الوحدوية السابقة تقتضي مناقشة معمّقة للدروس التي يمكن استخلاصها منها، وطرح افتراضات محددة وإخضاعها لمناقشة من مختلف جوانبها. ولدينا بالفعل عدد من الافتراضات التي تحتاج إلى مناقشة تفصيلية، مثل:

أ ـ افتراض أن الوحدة المصرية ـ السورية لم يتم الإعداد لها بشكل كاف، وأن نجاح أي عمل وحدوي أو اتحادي يقتضي بالتالي إعداداً جيداً. والسؤال هنا هو: كيف يكون هذا الإعداد، ومن يقوم به، وتحت أية ظروف. . . الخ؟

ب ـ افتراض أن شيئاً من الديمقراطية كان يمكن أن يحمي الوحدة المصرية ـ السورية، وأن الديمقراطية ضرورة لا بديل منها بالتالي لنجاح أي عمل وحدوي أو اتحادي في المستقبل. ولكن السؤال هنا: هل العلاقة بين الوحدة والديمقراطية هي علاقة إيجابية دائماً، أم أنها قد تكون علاقة عكسية تحت ظروف معينة، وما هي هذه الظروف؟ ثم ما هو الأساس الذي ينهض عليه هذا الافتراض، وهل هو وجود ميل شعبي عربي مطلق نحو الوحدة، وماذا إذا أظهرت الديمقراطية ضعف هذا الميل مثلاً وخشية قطاعات من الرأي العام في هذا البلد أو ذاك من تأثير سلبي للوحدة في مصالحها؟ وقد أشار د. علي عتيقة إلى ما يدل على ذلك في تونس.

ومن الأسئلة المهمة هنا أيضاً: هل تداول السلطة يجعل الحكام أكثر استعداداً للوحدة على أساس أنهم لن يبقوا في السلطة إلى الأبد، الأمر الذي قد يقلل مقاومتهم وحدة يترتب عليها فقدان هذه السلطة أو وضع حدود لها في حالة إقامة اتحاد فدرالي مثلاً؟

ج ـ افتراض أن الوحدة المصرية ـ السورية فشلت لأنها بدأت باندماج وإقامة دولة مركزية دفعة واحدة من الناحية الدستورية. ويثير ذلك أسئلة مثل: ما هي الصيغة الأفضل التي يمكن البدء بها. هل التجمعات الإقليمية التي أقيمت في الثمانينيات، ولم يبق منها إلا مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تكون بداية

لاتحاد عربي ما، أم أنها عائق أمام مثل هذا الاتحاد؟ ومنها أيضاً ما يثيره حديث أ. محمد فايق عن ميثاق طرابلس الذي بدا في حينه متجاوزاً صيغة التجمع الإقليمي، وأقل من صيغة الاتحاد، ولكنه مفتوح عليها. هذه الصيغة (ميثاق طرابلس) لم تُدرس، وكان علينا أن نهتم بها بدلاً من إعادة إنتاج ما أشبع بحثاً من الناحية التاريخية.

٣ ـ الملاحظة الأخيرة تتعلق بما أثاره د. جمال باروت عن المذكرات، بمناسبة اعتماد أ. عوني فرسخ على مذكرات خالد العظم وصلاح نصر. فالمذكرات تظل وثائق لا يمكن الاستغناء عنها، بالرغم من ذاتيتها. وهي من أهم أنواع الوثائق والمصادر الأولية، ولكن يتعين إخضاعها للتدقيق وللمقارنة مع غيرها من الوثائق.

٥ ـ أحمد محمد الكبسي

لقد استمعت إلى الباحث القدير، وإلى المعقبين الأفاضل، وكنت أتوقع أن أسمع ذكراً لليمن من باب الأمانة التاريخية. وللتوثيق فقط، فما أعرفه هو أن اليمن كانت عضواً في اتحاد الدول العربية، ونعرف كيف خرجت من هذا الاتحاد، وما يزال الكثيرون يذكرون قصيدة الإمام أحمد حميد الدين «نصيحة تهدى إلى كل العرب». نعرف ماذا حصل بعد عام من الانفصال وقيام الثورة اليمنية الخالدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، والدعم الكبير الذي لقيته من الزعيم جمال عبد الناصر. ويعتقد الكثيرون أن ثورة اليمن تشكل رد اعتبار للرئيس جمال عبد الناصر بعد التآمر على الوحدة ومشاريعها.

٦ ـ قحطان الحمداني

١ ـ كانت إجراءات الوحدة بين مصر وسورية بطيئة، فقد بقي النقد مختلفاً، والجيش والاقتصاد. وكما يقول أ. محمد حسين هيكل، لم يكن يربط بين مصر وسورية سوى شخص عبد الناصر والعلم والنشيد الوطني.

٢ ـ في الجانب السياسي، كان نظام الحكم يتضمن سمات اندماجية فدرالية، وكانت إجراءات السلطة تتغير من وقت إلى آخر، كتعيين سلطة وكحزب وسلطات تنفيذية، ثم العدول عنها، وسلطة عبد الحميد السراج المطلقة في سورية، الذي قمع القوى السياسية الأخرى كحزب البعث.

٣ ـ معالجة الانفصال لم تكن حكيمة، فمن ناحية لم يؤخذ بنظر الاعتبار

التحذيرات الأمنية التي كانت تنبئ باحتمالات الانقلاب العسكري.

٤ ـ إجراءات عبد الحكيم عامر لمعالجة الانفصال كانت فاشلة، فقد اتفق مع الانقلابيين على إعادة الوحدة وتسوية الأمور، ثم تراجع عنها.

٥ ـ كان على الرئيس جمال عبد الناصر استخدام القوة لإعادة سورية إلى الوحدة، ولكنه تردد كثيراً، وكان الانفصال محصوراً في معسكر قطنة في دمشق، ولكن بمرور الوقت انضمت إليه القطاعات العسكرية في حلب واللاذقية. وقد رأينا أن القيادة اليمنية الوحدوية عالجت الانفصال عام ١٩٩٤ بالقوة.

٦ ـ جرت اتصالات عديدة بين عبد الناصر وبعض ضباط الانقلاب الذين زاروا دمشق، ولم يتم الاستفادة منها لإعادة الوحدة.

٧ ـ كان عبد الناصر الشخصية الكارزمية البارزة في الوطن العربي منذ الخمسينيات وحتى وفاته. وكان باستطاعته احتواء كل القوى والأحزاب العربية وفرض الوحدة دون حساسيات، ولكن ذلك لم يحصل.

٨ ـ تتحمل قيادتا سورية والعراق فشل الوحدة العراقية ـ السورية عام ١٩٧٨ بالتساوي.

٧ ـ حسن عبد العظيم

البحث المهم الذي قدمه أ. عوني فرسخ في هذه الندوة هو جزء من الجهد الكبير الذي بذله في مؤلفه المهم **الجمهورية العربية المتحدة، من الفكرة إلى الدولة**، والبحث يستند إلى معرفة بالأحداث والتطورات، وإلى معلومات حصل عليها من خلال بحث ومتابعة لكل ما كتب حول الموضوع. وعلى سبيل المناقشة والتصحيح وإغناء البحث، من وجهة نظري كوحدوي عايشت الظروف التي تعرضت لها سورية قبل الوحدة، وفي مرحلة جريمة الانفصال، أشير إلى الملاحظات التالية:

١ ـ يشير الباحث إلى تعاظم التحديات الخارجية والداخلية بالقول إن قيادة حزب البعث، نتيجة لإيمانها بأن الوحدة هي السبيل الأمثل إلى حلّ المشكلات القطرية، دعت في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥٦ إلى اتحاد مصر وسورية.

إن ما ورد في البحث بالنسبة إلى موقف حزب البعث الإيجابي من الوحدة صحيح، غير أنه أغفل مواقف الأحزاب السياسية الأخرى، فالأكثرية والاتجاه

الغالب في الحزب الوطني وقسم نافذ في حزب الشعب، وكذلك الحزب التعاوني الاشتراكي والكتلة الدستورية، وعدد كبير من النواب المستقلين، بالإضافة إلى حزب البعث، كانوا يشكلون ائتلافاً واسعاً يتعاطف مع قيادة عبد الناصر، ويدعو إلى الوحدة مع مصر، ويعارضون حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور، ويواجهون بصمود الحصار العسكري والاقتصادي الذي يمارسه نظام نوري السعيد في العراق، والنظام الهاشمي في الأردن، كما تمارسه تركيا في ذلك الحين، بالإضافة إلى دور قيادة الجيش والجماهير الشعبية المؤيدة بحماس شديد للوحدة أو الاتحاد مع مصر. والحزب الوحيد الذي عارض الوحدة هو الحزب الشيوعي الذي كان يمثله نائب وحيد في المجلس النيابي هو خالد بكداش، الذي غادر البلاد خلال مناقشات اتفاقية الوحدة قبل إعلانها.

٢ ـ إن اشتراط جمال عبد الناصر حل الأحزاب في سورية أسوة بما حصل في مصر، وموافقة قيادات الأحزاب على ذلك، كان موقفاً خاطئاً، لأن الظروف السياسية في سورية ودور الأحزاب السياسية كانا مختلفين عن الظروف السياسية وأوضاع الأحزاب السياسية التقليدية في مصر، التي رفضت إصلاح نفسها بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ورفضت الموافقة على صدور قانون إصلاح زراعي، في حين إن تجربة الأحزاب السياسية في سورية كانت متقدمة، وقد شكلت ائتلافاً ضد دكتاتورية الشيشكلي في عام ١٩٥٣، وأسقطت نظامه، واستمر التحالف لمواجهة حلف بغداد، ومشروع الهلال الخصيب، والمطالبة بالوحدة مع مصر. وكان من الضروري الاحتفاظ بهذا التحالف وتطويره بدلاً من حل الأحزاب.

٣ ـ إن المجلس العسكري الذي مثّل قطعات الجيش ومارس دوره في تأييد رفض الأحلاف الأجنبية، والاتحادات المشبوهة، وكان موقفه واضحاً في الدفع باتجاه إقامة الوحدة مع مصر وميثاق عبد الناصر، كان شبيهاً بمجلس قيادة الثورة في مصر. وكان صمام الأمان للاتجاه الوحدوي القومي التقدمي، في مواجهة الاتجاه المحافظ (الرجعي)، وكان حل المجلس العسكري والاشتراط على ضباطه عدم العمل في السياسة، أو الاستقالة وإشغال مناصب مدنية، هو الذي أدى إلى صعود كتلة عسكرية ذات توجه مناهض للوحدة، وكان من أسباب الانفصال.

٤ ـ على الرغم من إقرار مبادئ الوحدة وبيانها من السلطتين التنفيذية والتشريعية في الإقليمين السوري والمصري، وفق المبادئ الدستورية المعمول بها، فقد تم استفتاء شعبي في البلدين أقر قيام الوحدة بما يشبه الإجماع.

وبعد وقوع الانفصال والمؤامرة والجريمة، فإن نظام الانفصال الذي برر ما حصل بغياب الديمقراطية لم يجرؤ على إجراء استفتاء آخر لتأييد الانفصال لقناعته بأن التيار الوحدوي في سورية كان واسعاً وممتداً في كل أرجاء القطر، وأن نتيجة الاستفتاء ستكون تمسك الشعب السوري بالوحدة، ورفض الانفصال.

٥ ـ إن التجارب الوحدوية اللاحقة كانت تحالفات مؤقتة، فوقية بين نظم تفتقر إلى التأييد الشعبي الواسع، كما حصل بالنسبة إلى وحدة مصر وسورية، سواء على مستوى الجماهير في مصر وسورية أو على مستوى التأييد الواسع الذي لاقته في الشارع العربي.

٨ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

١ ـ إن الوحدة العربية عملية تاريخية كبرى، لا يمكن لها أن تتحقق إلا في أجواء صراع عالمي وإقليمي عميق. لذلك، فإن تحقيق الوحدة يتطلب وجود «قوة عربية» معنية تمثل رأس الحربة وصمام الأمان. لا نقصد بذلك ما أطلق عليه البعض «الإقليم القاعدة»، الذي يعبر، من وجهة نظر معينة، عن مقولة سكونية، وإنما نقصد ما هو أبعد من ذلك: البعد الحركي للمواجهة في سياق دولي لن يكون مؤاتياً.

٢ ـ الوحدة العربية تتطلب تهيئة كبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لمدى زمني معين، قبل «إعلان الوحدة»، علماً بأن السعي إلى الوحدة لا يتم تحت مجرد الضغط لتحقيق «مصلحة اقتصادية» بالمعنى الضيق، وإلا كانت نزعة «اقتصادية» ضيقة، وإنما تتم الوحدة في سياق تنموي عريض وعميق، بل وفي سياق صيانة الأمن الوطني والقومي بالمعنى الواسع أيضاً.

فالوحدة العربية تتم في منطقة «نامية» من العالم، وليست في منطقة «اقتصادية متقدمة» كالاتحاد الأوروبي.

نرى أنه برغم الظروف المعقدة المصاحبة لابتعاد مصر عن دورها العربي القومي في إطاره التوحيدي، فإن هذا الدور محوري لاستعادة قوة الدفع للمشروع الوحدوي. . ولإقامة كيان توحيدي يجمع عدة بلدان عربية من مناطق جهوية متعددة، وقد يكون ذلك متحققاً في حالة التأسيس لوحدة بين مصر وسورية والسودان وليبيا (المربع الذهبي).

٩ ـ عبد الوهاب القصاب

بودّي الإشارة إلى أن ما حصل في الانفصال البغيض بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، لم يكن إلا ممارسة (بروفة) لما حصل من نكسة في عام ١٩٦٧.

كانت تجربة الانفصال إشارة علنية لضعف قيادة المشير عبد الحكيم عامر، حيث لم يتخذ أية إجراءات يحتوي بها حالة إحباط وعدم رضا (وربما عمالة) بعض الضباط من صغار ومتوسطي الرتب، الذين كانوا يقودون وحدات محدودة القدرة، وتركه الأمور على غاربها ليتعاظم الامتعاض (وربما الإغراء أو الإغواء)، وتزايد انضمام الوحدات إلى معسكر الانفصال.

كما إن القرار السياسي على مستوى الجمهورية (قيادة الرئيس الراحل عبد الناصر)، قد أخفق هو الآخر في جانبين: إخفاقه في إدراك محدودية قيادة المشير عبد الحكيم عامر، وهو ما كان له تداعيات خطيرة عام ١٩٦٧. إن الدرس الأساسي من الانفصال هو عدم انضباط ومهنية القوات المسلحة، وهو أمر كان ينبغي أن يدرس بعمق، ولو حصل هذا لكانت النتيجة مغايرة لعام ١٩٦٧.

١٠ ـ محمد السيد سليم

إذا لم تكن حدود الموضوعات التي تتحدث عنها واضحة ومحددة، فنحن إزاء مشكلة حقيقية في فهم تلك الموضوعات. وأرى أن «المنهج» أكثر أهمية من المحتوى: فما لم يكن لدينا منهجاً محدداً لتحديد أين يبدأ وأين ينتهي موضوع البحث، وتحديد الجديد الذي يأتي به البحث، فإننا نكون إزاء إعادة تدوير معلومات قديمة بشكل جديد.

يتناول البحث «التجارب الوحدوية» «في أعقاب» إتمام الوحدة العربية ـ السورية؛ والحق أن مفهوم «التجارب الوحدوية» في عنوان البحث جدير بالتأمل؛ فمصطلح التجربة يشير إلى صياغة لمفهوم معين يجري تطبيقه لاختبار صحته، فإذا فشل التطبيق أصبح «تجربة»، وإن نجح أصبح «خبرة تطبيقية»، ولكن البحث تناول محادثات «الوحدة الثلاثية» عام ١٩٦٣ باعتبارها «تجربة وحدوية» مع أنها لم تخرج أبداً عن ساحة النقاش، ولم تصل حتى إلى مستوى صياغة مفاهيم. أما مشروع الوحدة السورية ـ العراقية عام ١٩٧٨، فقد اقتصر على إعلان لم يطبق إطلاقاً، فهل يعد هذا الإعلان «تجربة وحدوية»؟. كذلك، فالبحث يتناول التجارب الوحدوية «في أعقاب» الوحدة المصرية ـ السورية، ولكن الحديث في

أسباب فشل تلك الوحدة استغرق ما يعادل حوالى ثلث البحث مع أن هذا ليس داخلاً في موضوعه. وأخيراً، فإن التجارب الوحدوية، أي تلك التي انتقلت من حيز المفهوم إلى حيز التطبيق لم تتناول بشكل محدد تلك «التجارب»، ولم يقدم لنا البحث معلومات أو تحليلات جديدة عنها في مجال فهم أسباب إخفاق أو نجاح تلك التجارب. فما جاء في البحث عن اتحاد الجمهوريات العربية اقتصر على إعلان الاتحاد. ولكن الاتحاد كانت له مؤسسات، وقد عملت تلك المؤسسات لفترة من الزمن. صحيح أن عملها ربما كان محدوداً، ولكن كان من المفيد شرح تلك المؤسسات وآليات عملها، ولماذا أخفقت تلك المؤسسات. لكن الباحث ركّز معظم تحليله على الصراع داخل القيادة المصرية حول إنشاء الاتحاد أكثر من تركيزه على شرح آليات الاتحاد ذاته. أما الخبرة التطبيقية للوحدة الوحيدة التي استمرت، ولا أقول بالضرورة نجحت، وهي مجلس التعاون الخليجي، فقد مر عليها الباحث مرور الكرام على الرغم من أنها داخلة في موضوعه الأساسي، وأعتقد أنه كان على الباحث أن يتناول بشكل تفصيلي تجربة المجلس الخليجي لبيان أسباب استمرارها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

١١ ـ عوني فرسخ (يرد)

بدايةً، أشكر المعقبين الكريمين الأستاذين محمد فايق ومحمد جمال باروت اللذين أثريا الورقة بما قدماه، كما وأذكّر الإخوة المناقشين أن موضوع الورقة هو «مدى استفادة التجارب التي جرت في أعقاب الوحدة السورية ـ المصرية من دروسها، وليس موضوعها الانفصال، ومن هنا ركزت الورقة على مدى الاستفادة وعدم الاستفادة من تجربة الوحدة الرائدة.

ثانياً، في موضوع الديمقراطية، فإنه ولا شك مهم، ولكن ما يقال عن غياب الديمقراطية في الجمهورية العربية المتحدة، لم يكن علة نجاح الانقلاب الانفصالي، فقد كان في إيران نظام ليبرالي وجبهة وطنية يقودها مصدق عام ١٩٥١، ومع ذلك نجح انقلاب الجنرال زاهدي، وكان في إندونيسيا نظام ليبرالي وحزب شيوعي يقدر أعضاؤه بنصف مليون عام ١٩٦٥، ونجح انقلاب سوهارتو في إسقاط النظام الليبرالي الإندونيسي، وكذلك كان الأمر في التشيلي، إذ أسقط بنوشيه نظاماً اشتراكياً وجبهة وطنية.

ثم إن عبد الناصر كان قد أقام ما أسماه منح الصلح «الديمقراطية غير المؤسسية»، إذ نسج علاقة مع الجماهير الشعبية التي التفت من حوله، وقد

انتفضت من لحظة الانفصال الأولى رافضة الانفصال ومدافعة عن الوحدة وإنجازاتها، وواصلت التظاهر قرابة عامين، ولكن إرادتها قمعت بالقوة العسكرية.

ولقد كانت هناك مؤامرة مدفوع ثمنها ومدعومة من قوى إقليمية ودولية، وقد قام الراحل عبد الحميد شومان، مؤسس البنك العربي، بالتنبيه إلى أن أموالاً دفعت للانفصاليين، فيما حمل هاني الهندي أسماء الضباط الـ ٣٧ الذين قادوا الانقلاب الانفصالي، وسلمها إلى المشير عامر قبل الانقلاب، ولكنه لم يعرها اهتمامه، وكان الانقلاب انفصالياً من لحظته الأولى.

ولقد استعنت بمذكرات خالد العظم في شهادته على ترحيب القادة السوريين بقرار حل الأحزاب. كما استشهدت بما ضمّته مذكراته ووثيقة الضباط السوريين بطلب الوحدة، ومن كتاب صلاح نصر أخذت شهادته حول إيفاد اللواء حافظ إسماعيل لمقابلة المجلس العسكري السوري، ولم يرد ذكر اليمن لأنها لم تكن مشاركة في الجمهورية العربية المتحدة، وإنما شكلت اتحاداً كونفدرالياً مع الجمهورية المتحدة التي جسدت وحدة مصر وسورية.

الفصل الثامن

تجارب التوحيد الوطني العربية
(السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة واليمن)

علي محافظة(*)

تتناول هذه الورقة أربعاً من تجارب التوحيد الوطني في الوطن العربي، ثلاث تجارب منها تمّت بصورة سلمية وبالرضا، هي تجارب ليبيا والإمارات العربية واليمن، وإن تمّت الأخيرة بعد توتّر وصدام عسكري دام نحو ستة عشر عاماً ونيّف. وأما التجربة الرابعة، أي السعودية، فقد تمّت بقوة السلاح. وعلى الرغم من التباين في الظروف التاريخية والسياسية المحلية والعربية والدولية التي صاحبت نجاح هذه التجارب، فقد اتسمت جميعها بالاستمرار والثبات. وسوف تركّز الورقة على عملية التوحيد لكل منها، والعوامل التي ساعدت على نجاحها واستمرارها، مع مراعاة التسلسل التاريخي لقيامها بدءاً من التجربة السعودية.

أولاً: التجربة السعودية

بدأت تجربة التوحيد الوطني في السعودية في استيلاء الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود على الرياض في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٠٢، واسترجاعها من خصمه عبد العزيز بن رشيد أمير حايل، المتعاون مع الدولة العثمانية. وانطلق عبد العزيز آل سعود نحو الجنوب لكسب القبائل الموجودة في الخرج والأفلاج

(*) أستاذ جامعي ـ الأردن. ألقى البحث نيابةً عنه د. عبد الوهاب القصاب.

والحريق وحوطة بني تميم، وامتدّ نفوذه إلى وادي الدواسر. ثم تحرّك غرب الرياض، وكان النصر حليفه. وفي هذه الأثناء خرج عبد العزيز بن رشيد بجيش من القبائل البدوية لاسترجاع الرياض، والتقى بجيش عبد العزيز آل سعود في الدلم في حزيران/ يونيو ١٩٠٢، وكانت الغلبة للسعوديين. واستطاع هؤلاء ضمّ الوشم وسدير والمحمل والشعيب إلى سلطتهم عام ١٩٠٣. ثم توجّه السعوديون إلى منطقة القصيم، فاستولوا عليها وضموها إلى إمارتهم في آذار/ مارس ١٩٠٤، وهزموا ابن رشيد في معركة البكيرية في تموز/ يوليو ١٩٠٤، وفي معركة الشنانة في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٤، ومعركة روضة مهنا في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٠٦[(١)].

على أثر الهزائم التي مني بها ابن رشيد حدثت اضطرابات في حايل عاصمة آل رشيد، بعد وفاة أميرها عبد العزيز بن متعب، ومقتل ولديه، وتولّي حمود بن سبهان حكم الإمارة نيابة عن الأمير سعود بن عبد العزيز آل رشيد البالغ من العمر عشر سنوات، في أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨[(٢)].

واجه عبد العزيز آل سعود حملة عسكرية بعث بها شريف مكّة عام ١٩١٠، وأسفرت هذه الحملة عن هزيمة السعوديين، وأسر سعد شقيق عبد العزيز، وسوّي الأمر بإعلان عبد العزيز ولاءه للدولة العثمانية، ودفع مبلغ من المال سنوياً مقابل الإفراج عن أخيه سعد. وسعى عبد العزيز بعد ذلك إلى ضم منطقة الأحساء والقطيف، فتم له ذلك في ٤ أيار/ مايو ١٩١٣[(٣)].

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان عبد العزيز آل سعود قد وحّد نجد باستثناء جبل شمر، الذي أعلن أميره تعاونه مع الدولة العثمانية، وقدم إليها ما تحتاجه من الإبل. واغتنم ابن رشيد الفرصة وهاجم الإمارة السعودية، وهزم السعوديين في معركة قبة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ التي قتل فيها الضابط البريطاني شكسبير (Captain Shakespeare). واستمر القتال سجالاً بين الطرفين طوال السنوات ١٩١٥ و١٩١٦ و١٩١٧. وفي هذه الأثناء، بدأت الثورة العربية بقيادة شريف مكّة الحسين بن علي في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦، فوقف عبد العزيز آل سعود منها موقفاً حذراً، أقرب ما يكون إلى الحياد، بعد أن وقّع

---

(١) عبد الله الصالح العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني: عهد الملك عبد العزيز** (الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٩٩٩)، ص ٥٩ ـ ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٤٢.

مع بريطانيا معاهدة دارين في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥، وسمح لأتباعه الانخراط في جيش الثورة. ولكن إعلان الحسين نفسه ملكاً على البلاد العربية أثار مخاوف عبد العزيز، غير أن المقيم البريطاني في الخليج دعاه إلى الكويت، وخصّص له مساعدة مالية شهرية، وزوّده ببعض الأسلحة، وطمأنه بعدم تدخّل الحسين في شؤونه، وطلب منه أن لا يقوم بأي نشاط ضده[٤].

بدأ عبد العزيز بتأسيس «إخوان التوحيد» عام ١٩١٢، وذلك بإسكان المقاتلين البدو في قرى خاصة بهم سمّاها «هجر». وأصبح الإخوان منذئذ أداة التوحيد الوطني التي حقّق بها عبد العزيز إقامة مملكته الواسعة في شبه الجزيرة العربية. وقد اغتنم عبد العزيز نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها لاستكمال توحيد نجد. وجاءت الفرصة المناسبة في نيسان/أبريل ١٩٢٠ حينما أقدم عبد الله ابن طلال على قتل أمير حايل سعود آل رشيد، فخلفه عمّه عبد الله أميراً على جبل شمر. قرّر عبد العزيز إنهاء إمارة آل رشيد وضمّها إلى إمارته. وبدأ في حزيران/يونيو ١٩٢٠ بتوجيه حملاته إلى جبل شمر بقيادة ابنه سعود، أول الأمر، ثم بقيادة فيصل الدويش، شيخ قبيلة مطير، ثم بقيادته شخصياً. واستسلمت حايل وأميرها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١. وبذلك تمّ توحيد نجد، كلها[٥].

لم يكتفِ عبد العزيز بتوحيد نجد، وإنما تطلع بأنظاره إلى عسير التي استقلّ بحكمها بعد خروج القوات العثمانية منها، حسن بن عائض عام ١٩١٨. وكان الملك حسين وحاكم جازان محمد الإدريسي يتطلعان أيضاً إلى عسير لمدّ نفوذهما إليها. وفي أيار/مايو ١٩١٩ أرسل الملك حسين حملة بقيادة ابنه الأمير عبد الله إلى الخرمة لإخضاع خالد بن لؤي الذي انضم إلى عبد العزيز، غير أن السعوديين ألحقوا بالحملة هزيمة كبيرة. فشجّع ذلك عبد العزيز على التحرّك نحو عسير، وأرسل جيشاً إليها في عام ١٩١٩، هزم ابن عائض واستسلم للجيش السعودي بعد أن دخل العاصمة أبها. وعيّن عبد العزيز حسن بن عائض أميراً على عسير، إلا أن الأخير تمرّد على عبد العزيز، مما اضطره إلى إعادة احتلال عسير عام ١٩٢١[٦].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٦٠، وأليكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

(٥) العثيمين، المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٧٢، و Fouad Al-Farsy, *Saudi Arabia: A Case Study in Development* (London; Boston, MA: Kegan Paul International, 1982), pp. 38-39.

(٦) العثيمين، المصدر نفسه، ص ١٧٥-١٨٠؛ فاسيلييف، المصدر نفسه، ص ٣٠٩-٣١٠، و Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1985), pp. 36-47.

لم يبق منافس لعبد العزيز سوى الملك حسين في الحجاز والإمام يحيى في اليمن. وكان عبد العزيز قد هزم حملة الحسين على نجد في معركة تربة قرب الخرمة، كما بيّنا سابقاً. وقد تأثر الملك حسين بالهزيمة، فقطع التعامل التجاري بين نجد والحجاز، ومنع النجديين من أداء فريضة الحج. وأدرك عبد العزيز الخلاف القائم بين الملك حسين وبريطانيا حول إبرام معاهدة يعترف فيها الملك حسين بالتسوية البريطانية التي تمّت في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق. فقد رفض الحسين الاعتراف بهذه التسوية خلال المفاوضات التي دارت بينه وبين بريطانيا بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٤. وفي هذه الأثناء واصل الإخوان النجديون غاراتهم على العراق وشرقي الأردن، مما دفع بريطانيا إلى الدعوة إلى مؤتمر في الكويت عام ١٩٢٣ للنظر في المشكلات القائمة بين نجد والحجاز. وبذلك فشل المؤتمر. وفي مطلع آذار/ مارس ١٩٢٤ اتخذ الملك حسين لقب خليفة المسلمين، مما أثار حفيظة عبد العزيز آل سعود. ولّما أدرك الأخير أن بريطانيا لن تقدم الدعم العسكري للملك حسين، قرّر غزو الحجاز وضمه إلى إمارته. وبعث بقوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف من الإخوان إلى مدينة الطائف، فاحتلتها في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤. وتنازل الملك حسين عن العرش لابنه علي نزولاً عند رغبة أعيان مكّة ووجهائها في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤، وتقدمت القوات السعودية إلى مكّة فدخلتها في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤. ولجأ الملك علي إلى جدة، وطلب الصلح مع عبد العزيز آل سعود. وجاء عبد العزيز إلى مكّة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤ وبقي فيها شهراً. ثم أمر قواته بالزحف إلى جدّة. وفي الوقت نفسه كانت مدن القنفذة ورابغ والليث قد أعلنت ولاءها لعبد العزيز دون قتال. واستولت قواته على ينبع، وحاصرت المدينة المنوّرة حتى استسلمت في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥. وبقيت جدّة تحت الحصار السعودي، حتى تنازل الملك علي عن الحجاز في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥ وغادر جدّة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥. وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦ نودي بعبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها[٧].

بالقضاء على حكم الأشراف الهاشميين في الحجاز لم يبق من منافسي عبد العزيز وخصومه في شبه الجزيرة العربية سوى الإمام يحيى في اليمن. وتطلع

(٧) العثيمين، المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ٢٠٣؛ فاسيلييف، المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣١٨؛ فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، [١٩٧٥])، ج ١، ص ٣٩١ ـ ٣٩٣، و Safran, Ibid., pp. 43-49.

عبد العزيز إلى المخلاف السليماني (جازان) وبقية عسير الواقعة تحت حكم محمد بن علي الإدريسي الذي وقّع معاهدة حسن جوار مع عبد العزيز عام ١٩٢٠. ولما توفي عام ١٩٢٢ خلفه في الحكم ابنه علي الذي استغلّ الحرب بين عبد العزيز والملك حسين، فاستولى على الحديدة وما جاورها شمالاً وشرقاً. وثار عليه عمّه الحسن، واستولى على الحكم عام ١٩٢٥. وعقد الحسن اتفاقية عام ١٩٢٦ مع عبد العزيز يعترف فيها بحماية عبد العزيز له، واستمرت هذه الحماية أربع سنوات، تم بعدها ضمّ المخلاف السليماني (جازان) إلى السعودية عام ١٩٣٠. وعاد الإدريسي إلى القيام بتمرّد في جازان عام ١٩٣٢ قضي عليه، ولجأ الإدريسي إلى اليمن. لم يعترف الإمام يحيى بضمّ عسير إلى ممتلكات عبد العزيز، لأنه كان يعتبرها أرضاً يمنية.

ولذا لم يتردّد الإمام في تحريك الإدريسي والمعارضة السعودية التي لجأت إلى اليمن وإثارة القبائل في المنطقة السعودية. لذا سعى عبد العزيز إلى إبرام اتفاقية مع الإمام يحيى يعترف فيها الأخير بالحدود بين الدولتين. وتمّت المفاوضات بين الطرفين عام ١٩٣٣ دون التوصّل إلى اتفاق. وقامت قوات الإمام بالاستيلاء على نجران، فاندلعت الحرب بين الدولتين في ٢١ آذار/مارس ١٩٣٤، وتدخّل وفد عربي مؤلف من أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، والأمير شكيب أرسلان، رئيس الوفد السوري في جنيف، وهاشم الأتاسي، ومحمد علي علوبة، ونجح الوفد في إيقاف القتال في ١٣ أيار/مايو ١٩٣٤، وأبرمت معاهدة الطائف بين الدولتين في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٤، وقد نصّت على إنهاء حالة الحرب بين الدولتين واعتراف كل منهما باستقلال الأخرى، وعُيّنت الحدود النهائية بينهما[٨].

يتبيّن مما سبق أن عملية التوحيد الوطني في السعودية قد تمّت بالقوة، وكانت أداتها الإخوان. ولكن كيف حافظ عبد العزيز وأبناؤه من بعده على هذه الوحدة التي تعرّضت للتآمر من الخارج في السنوات الأولى من قيامها؟ لم يطبّق عبد العزيز النمط النجدي في الإدارة في عسير والحجاز. فعندما ضمّ عسير إلى ممتلكاته أبقى عليها حسن بن عائض الذي أعلن ولاءه لعبد العزيز أول الأمر، ثم ما لبث أن تمرّد عليه، فقضى على تمرده واسترجع عسير وعيّن عليها سعد بن عصيفان أميراً، وهو من أتباعه. أما في منطقة المخلاف السليماني (جازان)، فقد

(٨) العثيمين، المصدر نفسه، ص ٢٧٣ ـ ٢٨٨.

طبق فيها الحماية على أميرها حسن الإدريسي أول الأمر، وعيّن لديه مندوباً، فهد ابن زعير، لمساعدته على تصريف شؤون المنطقة لمدة أربع سنوات، ثم عيّن عليها أميراً من أتباعه. ولكن الإدريسي أعلن تمرّده عام ١٩٣٢، فأرسل إليه عبد العزيز جيشاً بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي قضى على التمرد، وعيّن أحد أتباعه أميراً عليها. أما في الحجاز، حيث كانت هناك حكومة تضمّ وزراء للداخلية، والخارجية والحربية، والمعارف، والأشغال العامة والمواصلات، والأوقاف، والمالية، والبرق والبريد، والصحة، فقد راعى عبد العزيز هذا الوضع. ولّما دخل مكّة التقى بعلمائها وأعيانها، وطلب منهم أن يختاروا من بينهم جماعة لمساعدته في إدارة الحجاز، فكوّنوا «المجلس الأهلي» من أحد عشر رجلاً، عهد إليه بالنظر في شؤون المحاكم والأوقاف والأمن والبلدية والصحة والبرق والبريد. وعيّن ابنه الأمير فيصل نائباً عنه في الحجاز عام ١٩٢٥. وألّف هيئة لوضع هيكل للحكم في الحجاز وأنظمة لإدارته. وأصدرت هذه الهيئة «التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية» عام ١٩٢٦. وتضمّنت إنشاء مجلس للشورى برئاسة النائب العام للملك في الحجاز يضم ثمانية أعضاء، ومهمته الرئيسية استشارية وتنظيمية. وتألف في العام نفسه مجلس تنفيذي من رؤساء الدوائر الحكومية لمساعدة نائب الملك. وتطور هذا المجلس، فأصبح يدعى «مجلس الوكلاء» عام ١٩٣١. وتولى رئاسته نائب الملك، وضمّ في عضويته وكيلي الخارجية والمالية، ورئيس ديوانه ومعاونه ونائب رئيس مجلس الشورى. ثم ازداد عدد أعضائه تدريجياً حتى حلّ محله مجلس الوزراء عام ١٩٥٣.

أما إدارة نجد، فكان عبد العزيز يديرها من خلال عدة مؤسسات أهمها: «المجلس الخاص» الذي كان يعقد مرتين في اليوم برئاسة عبد العزيز، وبحضور أخيه عبد الله، وابنه ولي عهده الأمير سعود، ومن يحملون لقب وزير دولة، والمستشارون. وثانية هذه المؤسسات «الديوان الملكي» الذي يعنى بالشؤون الداخلية لنجد، وثالثتها «الشعبة السياسية»، وتعنى بالشؤون الخارجية. يضاف إليها «شعبة البادية»، و«الخاصة الملكية»، و«شعبة المحاسبة والأعطيات»، و«شعبة الوفود والضيافة»[٩].

يلاحظ مما سبق أن عبد العزيز لم يسع إلى دمج عسير والمخلاف السليماني (جازان) والحجاز في نجد، ولم يفرض عليها الإدارة القائمة في نجد، وإنما

(٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ٢٠٨ و٢٩٩ ـ ٣٠٥.

راعى التفاوت بين سكانها من الحضر والريف، وسكان نجد، ومعظمهم من أهل البادية. وفي مؤتمر عقد في الرياض حضره علماء نجد وأعيانها عام ١٩٢٠ اتخذ عبد العزيز لقب «سلطان نجد وملحقاتها»، وبعد ضم الحجاز اتخذ لقب «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها» عام ١٩٢٦، وبعده بعام اتخذ لقب «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها». وصدر مرسوم ملكي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٢ باسم «المملكة العربية السعودية»، وبعبد العزيز ملكاً عليها(١٠).

ولتعزيز السلطة المركزية صدر مرسوم ملكي بإجراء إصلاح قضائي مهم، إذ ألغي القضاء البدوي القائم على العرف والعادة، وحلّ محله القضاء الشرعي الإسلامي. وحلّ قضاة شرعيون يعتمدون المذهب الحنبلي محلّ شيوخ العشائر. وتكوّنت محاكم أولية في المدن الرئيسية في البلاد، بينما تشكّلت محاكم شرعية عليا في مكّة والمدينة وجدة. ولكسب ولاء التجار تأسست المحكمة التجارية في جدة في ١٢ تموز/يوليو ١٩٢٦، وصدر قانون تجاري في ١ تموز/يوليو ١٩٣١. وفرض عبد العزيز على القبائل البدوية الصلح في ما بينها بعد توحيد البلاد، وقضى على عادة الغزو بينها، وعاقب القائمين بها بقسوة. ولما تمرّد عليه بعض الإخوان المعارضين لسياسته، مثل فيصل الدويش شيخ قبائل مطير، وسلطان بن بجاد، وضيدان بن حثلين شيخ قبيلة العجمان، الذين كانوا يرون الاستمرار في الجهاد، ونشر الدعوة الوهابية في البلاد العربية المجاورة، قرّر عبد العزيز القضاء على تمرّدهم، فهزمهم في معركة السبلة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٢٩، ولاحق فلولهم حتى قضى عليهم(١١).

وساهم اكتشاف النفط في منطقة الدمام عام ١٩٣٨ في توفير المال لخزينة الملك عبد العزيز لكسب ولاء رجال الدين وشيوخ القبائل وأعيان المدن، وساهم الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد في الحفاظ على وحدتها السياسية.

كان تركيز الملك عبد العزيز على الحجاز لضمان دمجه في ممتلكاته، فأنشأ فيه مديرية الشرطة العامة عام ١٩٢٦ في مكّة، وتوسّع في إنشاء فروع لها في الحجاز وفي بقية البلاد عام ١٩٣٠، كما أنشأ مدرسة لتخريج ضباط ومساعدي ضباط عام ١٩٣٦. وكان لهذا الجهاز الأمني دوره في القضاء على أي معارضة داخلية أو

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٨، ولوتسكي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٤.

(١١) العثيمين، المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢٣٥، و Al-Farsy, *Saudi Arabia: A Case Study in Development*, pp. 66-68.

محاولات انفصالية. وساهم الجيش في أعقاب ضمّ الحجاز في المهمة التي قامت بها الشرطة. وكانت بداية تأسيس جيش نظامي في عام ١٩٢٩، في أثناء تمرّد بعض الإخوان عليه. وبعد خمس سنوات أصبح الجيش السعودي يتألف من أسلحة المشاة والمدفعية والفرسان، ومنظماً في كتائب وألوية كالجيوش الحديثة. وأصبح للجيش وزارة، هي وزارة الدفاع، عام ١٩٤٣[١٢].

ولا شك في أن إبرام معاهدة الصداقة بين السعودية وبريطانيا في ٢٠ أيار/مايو ١٩٢٧ التي نصّت على اعتراف بريطانيا بالاستقلال التام للحجاز ونجد تحت حكم عبد العزيز، مقابل اعتراف الأخير بحماية بريطانيا على الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل العُماني المتصالحة ومسقط وعدن، قد ساهم في استقرار الأوضاع الداخلية في السعودية، لأن بريطانيا كانت تتمتع بنفوذ واسع في المشرق العربي في الفترة ما بين الحربين العالميتين. وكان لقاء عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت (Franklin Roosevelt) على متن الطراد الأمريكي «كوينسي» في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ بداية لتغلغل النفوذ الأمريكي إلى البلاد، وكانت الولايات المتحدة حريصة على استقرار السعودية ليسهل على الشركات النفط الأمريكية استخراج النفط ونقله من السعودية بيسر وأمان.

ثانياً: التجربة الليبية

احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٢، بعد أن أبرمت الدولة العثمانية معاهدة أوشي (لوزان) معها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٢، التي نصّت على سحب القوات العثمانية من ليبيا، ومنح ليبيا استقلالها الداخلي. وأعلنت إيطاليا قبل ذلك إخضاع ليبيا للسيادة الإيطالية. وقام شعب ليبيا بمقاومة الاحتلال الإيطالي منذئذ بالسلاح حتى عام ١٩١٣، وعاش مأساة محزنة في ظل الحكم الإيطالي حتى عام ١٩٤٣. وحاول الليبيون المهاجرون إثارة الرأي العام لنصرة قضية بلادهم، فأسس بشير السعداوي في دمشق «جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي» عام ١٩٢٨، التي أعلنت مطالبها في السنة التالية: بإقامة حكومة وطنية ذات سيادة، على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة. وأنشأت فرعاً لها في تونس عام ١٩٣٠، كما تأسست جمعية مماثلة في مصر برئاسة أحمد السويحلي، وافتتح نادي طرابلس الغرب الثقافي في القاهرة عام ١٩٤٣. ولمّا اندلعت الحرب العالمية الثانية، ودخلت إيطاليا الحرب

---

(١٢) العثيمين، المصدر نفسه، ص ٣٣٢ ـ ٣٤٠، و Al-Farsy, Ibid., pp. 69-73.

ضد بريطانيا، احتاجت الأخيرة إلى عون الليبيين، فاتفقت مع الأمير محمد إدريس السنوسي، الذي لجأ إلى القاهرة منذ عام ١٩٢٢، على تجنيد فيلق من الليبيين يحارب إلى جانب القوات البريطانية، مقابل وعد من بريطانيا بدعم مركزه في برقة في حالة انتصارها في الحرب. وافتتح مكتب تجنيد سنوسي في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٠، تمكّن من تجنيد ١٤ ألف جندي و١٢٠ ضابطاً. وكان الأمير السنوسي قد ألف «الجمعية الوطنية الليبية» في ٩ آب/أغسطس ١٩٤٠، وهي التي بايعته وفوّضته، دون قيد أو شرط، بخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. ولكن زعماء طرابلس رفضوا البيعة. وساهم المتطوعون الليبيون مساهمة فعّالة في الحرب. واعترف وزير خارجية بريطانيا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ بمساعدة الليبيين القيّمة، وأعلن بأن بلاده لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت النير الإيطالي. واشتركت القوات السنوسية مع الإنكليز في معركة العلمين رافعة العلم السنوسي. ودخلت القوات البريطانية طرابلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣، واستطاعت تطهير ليبيا من القوات الإيطالية في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٣ بمساعدة القوات الفرنسية التي احتلت فزّان[١٣].

بعد احتلال الحلفاء لليبيا عام ١٩٤٣، أقيمت فيها ثلاث إدارات عسكرية هي: إدارة برقة، وإدارة طرابلس، وإدارة فزّان، وقد تولّت بريطانيا الإدارتين الأولين، وعُهد بالثالثة إلى فرنسا. واستمرت الإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩، بينما استقرت الإدارة العسكرية الفرنسية في فزّان حتى استقلال ليبيا. وطبّقت القوانين البريطانية في طرابلس وبرقة، والقوانين الفرنسية في فزّان. كان تصور الحلفاء، خلال هذه المدة، تجزئة ليبيا، بحيث تعود إيطاليا إلى طرابلس، وتبقى فزّان تحت الحكم الفرنسي، وتحكم بريطانيا برقة. ومارست بريطانيا التمييز بين برقة وطرابلس في إدارتها، فقد أباحت التعامل بالعملة المصرية في برقة، ورفعت الرقابة على المراسلات، وأباحت الاستيراد والتصدير، وتوسّعت في توظيف البرقاويين، بينما لم تفعل شيئاً من هذا في طرابلس، بل سيطرت الإدارة البريطانية على التجارة. أما الإدارة الفرنسية في فزّان، فقد أحلّت

(١٣) عبد الكريم غرايبة، **دراسات في تاريخ أفريقيا العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠)، ص ١٠٥ ـ ١١٩، ولوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٩. لمزيد من المعلومات عن المقاومة الليبية، انظر: علي عبد اللطيف احميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

الفرنك الجزائري محل العملات الأخرى، ودمجت موازنتها في مالية الجزائر(١٤).

وعلى الصعيد الداخلي، استعاد الليبيون نشاطهم السياسي منذ عام ١٩٤٣، فأنشئ أول نادٍ سياسي في طرابلس، وافتتح «نادي عمر المختار» في بنغازي عام ١٩٤٣. وظهر إلى الوجود «الحزب الوطني» عام ١٩٤٥، الذي أعلن منذ البداية معارضته لرجوع الإدارة الإيطالية إلى طرابلس (ليبيا كاملة) ومقاومة كل فكرة ترمي إلى تجزئتها. وتكوّنت في طرابلس عام ١٩٤٦ «الكتلة الوطنية الحرة»، و«الجبهة الوطنية المتحدة»، و«حزب الاتحاد المصري الطرابلسي» الذي كان ينادي بالوحدة بين مصر وليبيا، الذي لم يجد تأييداً ملحوظاً في ليبيا وفي مصر. وتألف «حزب العمال» بدعم من الإدارة البريطانية عام ١٩٤٧، و«حزب الأحرار» عام ١٩٤٨، الذي نادى بإمارة محمد إدريس السنوسي. وقد أقام الأمير السنوسي في برقة «المؤتمر الوطني» في مطلع عام ١٩٤٨ ممثلاً لبرقة. ولما كانت طرابلس أكثر المناطق الليبية تطوراً وتقدماً ووعياً سياسياً، فقد ركّز قادتها على وحدة البلاد واستقلالها. أما المؤتمر الوطني في برقة فقد اشترط لقيام الوحدة قبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية. وجاء هذا الشرط في مذكّرة رفعها المؤتمر في آذار/مارس ١٩٤٦، إلى الأمير السنوسي. وأما الكتلة الوطنية الحرة في طرابلس، فقد قدمت مذكّرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العام نفسه استنكرت فيها تقسيم ليبيا، وأعلنت عن عزمها على حصول ليبيا على حقها في الوحدة والاستقلال. أما «هيئة تحرير ليبيا» التي عرفت أيضاً باسم «المجلس الوطني لتحرير ليبيا»، وكان مقرّها القاهرة، وضمّت من القادة الليبيين بشير السعداوي وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر وجواد ذكري وطاهر المريض ومنصور قدارة، فقد طالبت، بدورها، بوحدة ليبيا واستقلالها. وقدمت هذه التنظيمات السياسية مطالبها إلى اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، التي زارت ليبيا وانتهت من عملها في ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨، دون التوصل إلى قرار حول وحدة ليبيا واستقلالها(١٥).

شرع السنوسي بالسعي إلى استقلال برقة، وبعث برئيس ديوانه عمر منصور الكيخيا إلى لندن في أواخر عام ١٩٤٨ للتفاوض مع البريطانيين حول استقلال

---

(١٤) **ليبيا سنة ١٩٤٨: (وثيقة رسمية)**، قدم لها وأعدها للنشر نقولا زيادة، سلسلة العلوم الشرقية؛ ٤٧ (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٦)، ص ٣ ـ ١٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٢٠، وغرايبة، المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

برقة وحدَها. وعقد «المؤتمر الوطني البرقاوي العام» في ١ حزيران/ يونيو ١٩٤٩ في بنغازي، وأعلن السنوسي فيه أن برقة أصبحت منذ الآن دولة مستقلة، وأعرب عن أمله في اعتراف الدول باستقلالها. وأعلن في اليوم نفسه رئيس الإدارة البريطانية في برقة أن حكومته تعترف بالأمير وتوافق على رئاسته لحكومة برقة. كان هذا الإعلان مفاجأة مزعجة لليبيين وللعرب. فقد نظّمت مظاهرة في بنغازي ضد الأمير وهاجمت قصره، وأبدى الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزّام، أسفه لما حدث. وسافر السنوسي إلى لندن حيث طالب باستقلال برقة وحدها. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ قررت بريطانيا نقل السلطات الداخلية إليه[١٦].

وعلى الصعيد الدولي، اقترح الاتحاد السوفياتي إعادة ليبيا إلى إيطاليا، غير أن الدول الغربية رفضت هذا الاقتراح، وعندها قرّرت الدول الأربع السابقة الذكر إحالة القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبحثت القضية في الجمعية في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، ثم أجّلت إلى دورتها الرابعة في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، واقترح مندوب الاتحاد السوفياتي استقلال ليبيا الموحّدة، وهاجم سياسة بريطانيا في برقة. وأيّد مندوب بريطانيا الاستقلال دون أن يؤيد الوحدة، ودافع عن مصالح فرنسا في فزّان. أما مندوب فرنسا، فقد تجاهل شيئاً اسمه ليبيا، وعارض الوحدة بين طرابلس وبرقة، ورفض تحديد موعد للاستقلال. وأيّد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الاستقلال السريع، وقيام ليبيا المستقلة الموحّدة في مدى ثلاث أو أربع سنوات. وأيّد مندوبو البلدان العربية والهند وحدة ليبيا واستقلالها.

واتخذت الجمعية العامة قراراً في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ بأغلبية الأصوات بقيام ليبيا الموحّدة المؤلفة من برقة وطرابلس وفزّان، والمستقلة وذات السيادة، على أن يسري مفعول هذا الاستقلال في مدة لا تتجاوز الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢. ونصّ القرار على وضع دستور لليبيا بواسطة ممثلي سكانها في جمعية وطنية، وتعيين مندوب للأمم المتحدة في ليبيا لمساعدة السكان على وضع دستور للبلاد وتأسيس حكومة مستقلة فيها. وعلى مندوب الأمم المتحدة تقديم تقرير سنوي إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول تطور الحال في ليبيا. يساعد مندوب الأمم المتحدة مجلس من عشرة أعضاء يمثلون كلاًّ من مصر وفرنسا

---

(١٦) غرايبة، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢، و**ليبيا سنة ١٩٤٨: (وثيقة رسمية)**، ص ٢١ ـ ٢٦.

وإيطاليا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة وفزّان وبرقة وطرابلس وممثل الأقليات. ويعيّن مندوب الأمم المتحدة ممثلي فزّان وطرابلس وبرقة بالتشاور مع الشخصيات البارزة في ليبيا. وعلى الدول القائمة بإدارة ليبيا التعاون مع مندوب الأمم المتحدة للشروع بنقل الحكم إلى حكومة دستورية ليبية[١٧].

عيّنت الأمم المتحدة الهولندي أدريان بيلت (Adrian Pelt) مندوباً لها، وعيّنت الدول المعنية ممثليها في المجلس الاستشاري. ووصل بيلت إلى طرابلس في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، وبدأ اتصالاته لاختيار ممثلي ليبيا في المجلس المذكور. واجتمع المجلس لأول مرة في طرابلس في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٥٠، وعقد ٥٢ جلسة حتى أيلول/سبتمبر ١٩٥٠. واتفق على تشكيل مجلس وطني ليبي من ٢١ عضواً، بحيث يمثل كل ولاية سبعة أعضاء، وعلى أن يعيّن السنوسي ممثلي برقة السبعة، ويعيّن أحمد سيف النصر ممثلي فزّان، وأن يكون أحد ممثلي طرابلس إيطالياً. واجتمع المجلس الوطني في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٠، وتقرّر أن تكون قراراته بأغلبية الثلثين. وقرّر المجلس الوطني في ٧ آب/أغسطس ١٩٥٠ أن يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية الليبية ٦٠ عضواً، لكلّ من فزّان وطرابلس وبرقة ٢٠ عضواً. على أن يتولّى أحمد سيف النصر اختيار ممثلي فزّان، والسنوسي ممثلي برقة، والمفتي محمد أبو الإسعاد ممثلي طرابلس. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قراراً في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ بدعوة جمعية وطنية تمثل سكان ليبيا تمثيلاً صحيحاً إلى الانعقاد قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ لتؤلف حكومة مؤقتة قبل ١ نيسان/أبريل ١٩٥١، وأن يتم نقل السلطات إليها قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢.

وفي هذه الأثناء، اتخذ المجلس الوطني الليبي قراراً في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ بدعوة الأمير محمد إدريس السنوسي ليصبح ملكاً على ليبيا، فقبل الدعوة فوراً، واتخذ قراراً بإعلان استقلال ليبيا دولة ملكية ديمقراطية فدرالية، وبالسنوسي ملكاً عليها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١. وتألفت وزارة اتحادية برئاسة محمود المنتصر في ١٠ آذار/مارس ١٩٥٢، وصدر دستور اتحادي لليبيا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١. وقبلت ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية في آذار/مارس ١٩٥٣، وفي هيئة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥[١٨].

(١٧) غرايبة، المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٦، و**ليبيا سنة ١٩٤٨: (وثيقة رسمية)**، ص ٤١ ـ ٤٨.
(١٨) غرايبة، المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

ونصّ الدستور الليبي على أن المملكة الليبية المتحدة مملكة وراثية فدرالية ديمقراطية. ويتمتع الملك بصلاحية تعيين الوزراء وعزلهم، ويتألف البرلمان من مجلس الشيوخ المؤلف من ٢٤ عضواً، لكل ولاية ثمانية أعضاء، يعيّن الملك نصفهم، ويعيّن الباقون من قبل المجالس التشريعية المحلية، ومن مجلس النواب، على أساس نائب واحد لكل عشرين ألف ناخب، على أن لا يقلّ عدد نواب أي ولاية عن خمسة نواب. وهكذا أصبح لفزّان خمسة نواب، ولبرقة ١٥ نائباً، ولطرابلس ٣٥ نائباً. وانتخب أول مجلس وطني اتحادي في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٢.

لم يقبل الطرابلسيون بالوضع الجديد، باعتبار أنهم أكثر من ثلثي سكان المملكة، وهم أكثر السكان ثقافة ووعياً سياسياً. وحدثت اضطرابات في طرابلس بعد شهرين من استقلال البلاد. فما كان من الحكومة الاتحادية إلا أن حلّت الحزب الوطني، وأبعدت بشير السعداوي من البلاد، ولاحقت أنصاره، وحلّت المجلس التشريعي الطرابلسي الذي انتخب في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢[١٩].

تشبه تجربة التوحيد الوطني الليبية من بعض الوجوه تجربة التوحيد الوطني السعودية. فالتباين في المستوى الاقتصادي والثقافي والوعي السياسي بين فزّان وبرقة وطرابلس شبيه بالتباين بين نجد وعسير والحجاز. وفزّان وبرقة بقبائلهما البدوية واعتمادهما على الرعي والزراعة يشبهان نجد وعسير في السعودية، وطرابلس في ليبيا من حيث مستوى تطورها وثقافتها ووعيها السياسي تشبه الحجاز، وكلاهما يعتمدان على التجارة. وكانت الغلبة، وبالتالي السلطة، في الكيان السياسي الجديد، حيث يوجد الملك وأنصاره، أي لنجد في السعودية، ولبرقة في ليبيا. ومثلما حرص الملك عبد العزيز على اعتراف بريطانيا بمملكته بحدودها الكاملة، فعقد معها معاهدة صداقة، كذلك فعل الملك محمد إدريس السنوسي بإبرام معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، تضمّنت بقاء القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا لمدة عشرين عاماً. كما أبرم اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ لبقاء قاعدة هويلس العسكرية الأمريكية لمدة ١٧ عاماً، مقابل إيجار سنوي مقداره أربعة ملايين دولار[٢٠]. وساهم استخراج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا في زيادة واردات خزينة الدولة وتعزيز الحكومة المركزية في البلاد، كما كانت الحال في السعودية.

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢٠) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٢٤٩-٢٠٥.

والواقع أن التجربة الليبية اتسمت بوعي سياسي قوي، وبنشاط بارز للأحزاب والتنظيمات السياسية، وبدور فاعل لجامعة الدول العربية، ولمصر خاصة، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي قامت به الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجموعة العربية والآسيوية فيها.

ثالثاً: التجربة الإماراتية

فرضت بريطانيا حمايتها على شيوخ ساحل عُمان المتصالح، من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٠. وغدا المقيم البريطاني في بوشهر، على الساحل الإيراني من الخليج، مسؤولاً عن هذه المنطقة. وتمكّنت بريطانيا من فرض حمايتها على البحرين عام ١٨٨٠، وعلى قطر عام ١٩١٦. واستمرت الحماية البريطانية على هذه الإمارات (المشيخات) حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، حينما صرّحت الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ بأنها قرّرت سحب قواتها المسلحة من منطقة شرقي السويس في أواخر عام ١٩٧١. وكان من الدوافع الرئيسية لهذا القرار تقليص النفقات الدفاعية البريطانية، ولا سيما بعد انخفاض قيمة الجنية الاسترليني في خريف ١٩٦٧[٢١].

سعت الحكومة البريطانية إلى أن يتم الانتقال من الحماية البريطانية في هذه الإمارات إلى الاستقلال التام بكل سهولة ويسر. وواجهت بريطانيا مشكلة السيادة على البحرين التي كانت تطالب بها إيران. وطرحت بريطانيا حلاً على الأمم المتحدة بإجراء استفتاء في البحرين حول مستقبلها، وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف فيتوريو غويتشياردي (Vittorio W. Guicciardi) إلى البحرين لهذه الغاية، فوصل إليها في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٠ وبقي فيها حتى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٠، والتقى بالمنظمات والجمعيات والمؤسسات والمواطنين المدنيين، وقدم تقريره إلى الأمين العام في ٢ أيار/مايو ١٩٧٠، بيّن فيه أن الأكثرية الساحقة من شعب البحرين تؤيد قيام دولة مستقلة ذات سيادة. وقد صادق مجلس الأمن الدولي على هذا التقرير في ١١ أيار/مايو ١٩٧٠. وصادق عليه مجلس النواب الإيراني بعد ذلك بثلاثة أيام، ومجلس الشيوخ بعده بأربعة أيام. وبذلك تخلّت إيران عن مطلبها بالسيادة على البحرين[٢٢].

---

(٢١) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition* (London; New York: Longman, 1982), pp. 288-293 and 336-337.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

كان حزب المحافظين البريطاني يعارض الانسحاب من منطقة الخليج الذي قررته حكومة حزب العمال برئاسة هارولد ويلسون (Harold Wilson). ولما أجريت الانتخابات النيابية البريطانية في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٠، فاز حزب المحافظين بأكثرية المقاعد في مجلس العموم، وتألفت حكومة محافظة جديدة. ولم يكن بإمكانها التراجع عن قرار الحكومة السابقة، ولكنها أجّلت اتخاذ قرار بالانسحاب إلى ١ آذار/مارس ١٩٧١ حينما أعلن وزير الخارجية دوغلاس هيوم (Sir Alec Douglas-Hume) أمام مجلس العموم أن حكومته عرضت على الإمارات العربية معاهدة صداقة لتحلّ محل المعاهدات الدفاعية (الحماية) القائمة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. وكانت الحكومة البريطانية كسابقتها تفكّر في إقامة اتحاد فدرالي يضمّ الإمارات التي ستستقل. وظلّت مسألة مطالبة إيران بجزر «أبو موسى»، و«طنب الكبرى»، و«طنب الصغرى» التابعة للإمارات تُلقي بظلالها على قيام الاتحاد[٢٣].

كان قرار بريطانيا بالانسحاب من المنطقة مفاجئاً لحكامها من الشيوخ المحليين، وكانت المسألة الأمنية تقلقهم مثلما تقلقهم مسألة الخلاف على الحدود بين إماراتهم نفسها، وبينها وبين جيرانها. وقد دفعهم هذا القلق إلى التقارب في ما بينهم. وكان حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أول الحكام الذي أعلن أن إقامة اتحاد بين إمارات الخليج «قضية قومية سنقرّرها نحن ولن يقرّرها أحد غيرنا». وزار العربية السعودية والكويت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٦٨ لبحث مستقبل الخليج، وأيّدت الكويت هذا المسعى. والتقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أمير أبو ظبي بالشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أمير دبي في ١٨ شباط/فبراير ١٩٦٨، واتفقا على توحيد إمارتيهما في اتحاد يشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والخدمات الاجتماعية، وتبني سياسة مشتركة نحو الهجرة. وتمّ هذا الاتفاق بعد تسوية خلاف بين الإمارتين المذكورتين حول الحدود الساحلية بينهما لصالح دبي. ودعا الشيخان المذكوران بقية شيوخ الإمارات إلى الدخول في الاتحاد. والتقى تسعة حكّام من الإمارات المتصالحة والبحرين وقطر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٨ في دبي لبحث دستور الاتحاد، وذلك بتشجيع من المسؤولين البريطانيين في المنطقة. ولا شك في أن مجلس الدول المتصالحة الذي ضمّ تسعة حكّام عام ١٩٥٢، الذي أنشأته بريطانيا، ساعد هؤلاء الحكام على التشاور

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

ومناقشة الشؤون والمسائل المشتركة مرتين في العام على الأقل. والواقع أن اجتماع الحكّام التسعة في دبي في شباط/فبراير ١٩٦٨ لم يكن بدعوة من مجلس الدول المتصالحة، ولا من قبل الحكومة البريطانية، وإنما وجهت الدعوة إلى عقده من قبل شيخَيْ «أبو ظبي» و«دبي» اللذين رغبا في توسيع الاتحاد ليضم البحرين وقطر. فقد كان أمير قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني صهر الشيخ راشد آل مكتوم الذي قدم قروضاً وهبات لتمويل المشاريع التنموية في دبي. كما كان للشيخ زايد صلات وثيقة بأمير البحرين الذي قدم مساعدات قيّمة لإمارة أبو ظبي[٢٤].

في اجتماع الشيوخ التسعة الذي عقد في دبي في شباط/فبراير ١٩٦٨، قدمت قطر مشروع اتفاقية لإنشاء اتحاد بين الإمارات التسع، وكان موضوع نقاش الوفود التسعة. وتضمّن المشروع القطري إنشاء اتحاد بين الإمارات الصغيرة الخمس (الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة) باسم «اتحاد الإمارات العربية الساحلية»، بحيث تصبح كلّ إمارة منها ولاية يديرها حاكم هو شيخها، ويتوالى على رئاسة هذا الاتحاد الشيوخ الخمسة بالتناوب. وبذلك ينخفض عدد الدول المشاركة في الاتحاد العام من تسع دول إلى خمس، بحيث تتساوى هذه الدول تقريباً في عدد السكان والموارد الاقتصادية. ولكن شيوخ الإمارات الصغيرة الخمسة رفضوا الفكرة، واعتبرها الباقون غير عملية. وبعد نقاش دام بين ٢٥ و٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٨ صدر عن الاجتماع اتفاق مختلف عن المشروع القطري بعدد من النقاط. غير أن هذا الاتفاق لم يكن كافياً لدمج الإمارات التسع في منظمة سياسية تحقق قيام دولة اتحادية أو اتحاد بينها. ولم يكن الاتفاق دستوراً، وإنما مجرد تعبير عن النوايا. فقد نصّ الاتفاق على قيام مجلس أعلى من الحكّام التسعة، يضع الدستور، ويصوغ السياسات، ويسنّ القوانين للاتحاد، ويعدّ موازنته السنوية. أما السلطة التشريعية، فيتولاها المجلس الاتحادي الذي قصد منه أن يكون بمثابة برلمان.

وتضمّن الاتفاق أيضاً إنشاء ثلاثة مجالس للدفاع والاقتصاد والثقافة، مرتبطة بالمجلس الاتحادي، الذي يعمل تحت إشراف المجلس الأعلى. أما تشكيل المجلس الاتحادي، فترك ليصدر بقانون. وجاء في الاتفاق تحت «أحكام عامة» الحاجة إلى التعاون في الدفاع عن الإمارات الأعضاء والاتحاد ككل ضد أي عدوان خارجي، وإنشاء محكمة اتحادية عليا، وتعيين المقر الدائم للمجلس الأعلى للاتحاد، واحتفاظ

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢.

كل إمارة بحقها في إدارة شؤونها الداخلية وغير الاتحادية، وحق المجلس الأعلى للحكام في تعديل هذا الاتفاق، وبخاصة من أجل تقوية الأواصر بين دول الاتحاد. ونصّ الاتفاق على أن يصبح ساري المفعول بدءاً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٦٨، وإلى حين صدور ميثاق دائم للاتحاد. وقد جاء موعد البدء بتنفيذ الاتفاق، ولم يجتمع المجلس الأعلى للحكّام(٢٥).

عقد اجتماع لمستشاري شيوخ الإمارات التسع في «أبو ظبي» يومي ٨ و٩ أيار/مايو ١٩٦٨ لتقييم الاتفاق والموقف العام، ولوضع جدول أعمال لاجتماع المجلس الأعلى للحكّام. وظهر في اجتماعهم أن الخلافات بين الإمارات تدور حول الأولوية لبعض الأمور، وتأكيد بعضها الآخر. فقد كانت الإمارات التسع محبّذة للاتحاد، ولكن بعضها أراده اتحاداً فضفاضاً، بينما أراده بعضها الآخر بسلطات مركزية قوية، ورأى غيرها فيه أداة لتطور التمثيل الديمقراطي. وبحث المستشارون صياغة دستور دائم للاتحاد. وتبينّ من المناقشات أن قطر كانت تقدم مقترحات ومشروعات لاتفاقيات للإسراع في قيام الاتحاد، بينما كانت «أبو ظبي» تنادي بإجراءات بطيئة لتمكين الإمارات من التكيّف مع الوضع الجديد، وتأجيل إنشاء مؤسسات الاتحاد، وأيّدتها في ذلك البحرين(٢٦).

عقد المجلس الأعلى للحكّام اجتماعاً في «أبو ظبي» في يومي ٢٥و٢٦ أيار/مايو ١٩٦٨، وصدر عنه بيان حول النية بتعزيز الاتحاد. وعقد اجتماعه الثاني في ٨ تموز/يوليو ١٩٦٨ في «أبو ظبي»، وتقرّر فيه دعوة د. عبد الرزاق السنهوري، الذي صاغ الدستور الكويتي، إلى وضع دستور للاتحاد. كما تقرّر إقامة مجلس اتحادي مؤقت، واختارت جميع الإمارات ممثليها في هذا المجلس باستثناء البحرين. ومهمة المجلس النظر في شؤون الدولة الاتحادية بوجه عام، واقتراح القوانين الاتحادية ومراقبة تنفيذها، وإعداد مشروع موازنة الاتحاد السنوية، وتأليف اللجان المختصة لمساعدته في القيام بمهامه، وتقديم تقرير سنوي عن نشاطه إلى المجلس الأعلى للحكّام. وتولىّ رئاسة هذا المجلس الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، نائب أمير قطر. وعقد المجلس الاتحادي المؤقت أولى جلساته في الدوحة يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨. وعقد المجلس الأعلى للحكّام اجتماعاً في الدوحة بين ٢٠ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، وتقرّر فيه إنشاء ست لجان إضافية للتربية والتعليم،

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧.

والصحة، والهجرة، ومشاكل الجنسية، وغيرها. كما قرّر إنشاء قوات اتحادية برية وجوية وبحرية بقيادة موحّدة لتحلّ محل القوات البريطانية بعد انسحابها في نهاية عام ١٩٧١، على أن تحتفظ كل إمارة بحرس وطني خاص بها[٢٧].

أبدت إيران تحفظاتها على قيام الاتحاد، مدّعية حقها التاريخي في المنطقة. ولذا سارع شيوخ الإمارات التسعة إلى زيارة إيران على انفراد في خريف ١٩٦٨ لتسوية الأمور معها. وعقد الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للحكّام في الدوحة بين ١٠ و١٤ أيار/مايو ١٩٦٩، وقدمت له قطر جدولاً للأعمال لبحث الخطوات التي تساعد الاتحاد على العمل الفعّال قبل إقرار دستوره. ولكن البيان الذي صدر عن الاجتماع لم يتضمن شيئاً ذا بال. وساد ركود عام بعد ذلك، إلى أن اجتمع الحكّام التسعة في «أبو ظبي» في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، وصدر بيان عن الاجتماع تضمّن انتخاب الشيخ زايد آل نهيان رئيساً للاتحاد، والشيخ راشد آل مكتوم نائباً له، واختيار «أبو ظبي» عاصمة للاتحاد، والشيخ خليفة بن حمد، نائب حاكم قطر، رئيساً لحكومة الاتحاد، وثلاثة عشر وزيراً بحيث يحق لكل إمارة ترشيح ثلاثة مرشحين إلى الوزارة. وقُدّم إلى الاجتماع مشروعان للدستور الاتحادي أحيلا إلى لجنة من كبار الموظفين والمستشارين القانونيين لدراستهما. وبسبب خلافات بين المجتمعين لم يوقّع على البيان من قبل الحكّام التسعة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ كما كان مقرراً. وحضر في نهاية الاجتماع الوكيل السياسي البريطاني في «أبو ظبي» جيمس تريدول (James Treadwell)، وقرأ رسالة من المقيم السياسي البريطاني في البحرين السير ستيوارت كروفورد (Sir Stewart Crawford) تحث المجتمعين على الاتفاق وتجاوز خلافاتهم، فما كان من حاكمَيْ قطر ورأس الخيمة إلا أن خرجا من الاجتماع في أثناء قراءة الرسالة، احتجاجاً على التدخّل البريطاني. وكان سبب تردّد بعض الحكّام في توقيع البيان الختامي خشيتهم من ردود فعل الدول المجاورة، ولا سيما إيران والسعودية[٢٨].

شرعت البحرين وقطر، في هذه الأثناء، في بناء مؤسساتهما استعداداً لانسحاب القوات البريطانية. وفي العيد الثامن لارتقائه عرش البحرين في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ وعد أميرها بإعادة تنظيم الحكومة ومنح الشعب دوراً في إدارة شؤون البلاد. وأعلن عن تأليف حكومة جديدة باسم «مجلس

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٣.

الدولة» في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ ضمّت سبعة من مجموع أفرادها الاثني عشر من غير الأسرة الحاكمة. وسارت قطر على خطى البحرين، فأصدرت دستوراً مؤقتاً في ٢ آذار/مارس ١٩٧٠، ومع أنه تضمّن إشارة إلى «اتحاد الإمارات العربية» إلا أنه أكد سيادة دولة قطر. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٠ عيّن أمير قطر حكومة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من أفراد الأسرة الحاكمة[٢٩].

والتقى نواب الحكام التسعة في «أبو ظبي» في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٠ لإعداد جدول الأعمال لاجتماع المجلس الأعلى للحكّام. وكان موقف إيران الإيجابي من استقلال البحرين قد شجّع أميرها على الاندفاع نحو الاستقلال التام. كما أن أميري الشارقة ورأس الخيمة شعرا بقلق شديد إزاء تكرار إيران مطلبها بضم جزر «أبو موسى»، و«طنب الكبرى»، و«طنب الصغرى»، وسعيا إلى تسوية وإقامة علاقات خاصة معها. وحاول شيخ رأس الخيمة طلب المساعدة من السعودية. وشعر شيخ «أبو ظبي» بالقلق تجاه مسألة حدود إمارته مع السعودية. ومع مجيء حكومة المحافظين إلى الحكم في بريطانيا في حزيران/يونيو ١٩٧٠، رحّب شيوخ الإمارات بإبقاء قوات بريطانية في بلادهم. وبعثت الحكومة البريطانية السير وليم لوس (Sir William Luce) إلى المنطقة في مهمة جمع معلومات في آب/أغسطس ١٩٧٠. وفي هذه الأثناء أجّل نواب الحكّام التسعة اجتماعهم الثاني إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ في «أبو ظبي». وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق على صيغة الدستور الذي أعدّته اللجنة الدستورية الثانية مع تعديلات عليه، وعرض على اجتماع نواب الحكّام الذين أقرّوا الصيغة المقدمة وأجّلوا النظر في أربع نقاط فيها، هي: مكان العاصمة، والتمثيل في مجلس الاتحاد، وطريقة الاقتراع في المجلس الأعلى للحكّام، والنصوص الخاصة بالطيران. وقرّر المجتمعون إرجاء تعيين موعد لاجتماع المجلس الأعلى للحكّام، بسبب الاختلاف على النقاط الآنفة الذكر. كان الشيخ زايد حريصاً على بقاء البحرين في الاتحاد، وطلب من أمير الكويت التوسّط لإقناع أمير البحرين بذلك. وسعت السعودية من جانبها إلى الحيلولة دون انهيار الاتحاد، مثلما حاولت ذلك حكومة المحافظين البريطانية[٣٠]. وكان للوساطة الكويتية ـ السعودية دورها في محاولة الاتفاق على النقاط المختلف عليها في دستور الاتحاد بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٧١. ولما أعلنت الحكومة البريطانية في ١ آذار/مارس ١٩٧١ عزمها على

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

سحب قواتها من الخليج، أبدى الشيخ راشد آل مكتوم أسفه الشديد على هذا القرار، وأن زملاءه الحكّام الآخرين يشاركونه هذه المشاعر. وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٧١ اجتمع حكّام «دبي» و«قطر» و«أبو ظبي» بصورة غير رسمية لبحث مستقبل الاتحاد، دون التوصل إلى اتفاق[٣١].

سعت البحرين إلى تسوية مشكلاتها مع إيران، فعقدت اتفاقاً حول ترسيم الحدود البحرية بينهما في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧١. ووصل وزير خارجية إيران أردشير زاهدي إلى المنامة في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٧١، وصرّح بأن بلاده ستعارض قيام الاتحاد بين الإمارات العربية ما لم يسوّ مصير الجزر الثلاث أولاً. وغدت البحرين مصمّمة على الحفاظ على استقلالها الذي أعلنه أميرها في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١، بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بين الإمارات السبع في تموز/ يوليو ١٩٧١، وأعلنت قطر استقلالها في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١. وكانت إمارة «أبو ظبي» قد أعلنت في ١ تموز/ يوليو ١٩٧١ تأليف أول حكومة في تاريخها. وأعلن أميرها زايد آل نهيان تشكيل مجلس استشاري من خمسين عضواً يمثلون قبائل الإمارة وتجارها المهمّين[٣٢].

التقى في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧١ حكّام الإمارات السبع في «دبي» لدراسة التعاون في ما بينهم. وصدر عنهم بيان في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١، أعلن فيه عن قيام «دولة الإمارات العربية المتحدة» المؤلفة من ست إمارات، وأعلنت إمارة رأس الخيمة أنها ليست على استعداد للانضمام إلى الاتحاد. ووافق الحكّام الستة على صيغة معدلة لدستور مؤقت للاتحاد. وأعرب الحكّام في بيانهم عن أملهم في أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد كامل يضمّ جميع الإمارات الشقيقة. وأرسلت وفود من الشيخ زايد والشيخ راشد إلى الأقطار العربية، والى بريطانيا، لشرح اتفاقية الاتحاد، سعياً إلى الحصول على عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة[٣٣]. وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر١٩٧١ التقى حكام «أبو ظبي» و«دبي» و«الشارقة» و«عجمان» و«أم القيوين»، و«الفجيرة» الذين وقّعوا الدستور المؤقت في تموز/ يوليو ١٩٧١، وأعلنوا رسمياً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وبصفتهم يؤلفون المجلس الأعلى للاتحاد، انتخبوا الشيخ زايد آل نهيان، أول رئيس للاتحاد

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

لمدة خمس سنوات، والشيخ راشد آل مكتوم نائباً للرئيس، وابنه الشيخ مكتوم رئيساً للوزراء. وتُرك الباب مفتوحاً لإمارة رأس الخيمة للانضمام إلى الاتحاد في الوقت المناسب. وبعد ذلك بأسبوع تألفت حكومة من ١٨ وزيراً، ضمّت ستة وزراء من «أبو ظبي»، وأربعة من «دبي»، وثلاثة من «الشارقة»، وواحداً لكلّ من الإمارات الثلاث الباقية. وقبلت الدولة الجديدة في عضوية جامعة الدول العربية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وبعد ذلك بثلاثة أيام قبلت في عضوية الأمم المتحدة. وكانت معاهدات الحماية البريطانية المبرمة مع هذه الإمارات السبع قد ألغيت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١[٣٤].

يعزى عدم انضمام «رأس الخيمة» إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في تموز/يوليو ١٩٧١ إلى ثلاثة أسباب، هي: عدم الاهتمام الكافي بها في أثناء مشاورات الاتحاد، واحتمال استخراج النفط من أراضيها بكميات كبيرة، وإصرار إيران على حيازة الجزر الثلاث التي تعدّ اثنتان منها تابعتين لـ «رأس الخيمة»، والثالثة لـ «الشارقة». وكانت القوات الإيرانية قد استولت على جزر «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى» في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. وعلى أثر ذلك تقدمت «رأس الخيمة» بطلب الانضمام إلى الإمارات العربية المتحدة شريطة تبنّي قضية احتلال إيران للجزيرتين (طنب الكبرى وطنب الصغرى)، فقبلت رسمياً في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٢، ومنحت كالشارقة، ستة مقاعد في المجلس الاتحادي، بينما حصلت كل من «أبو ظبي» و«دبي» على ثمانية مقاعد[٣٥].

ولعل أهم عوامل نجاح تجربة اتحاد هذه الإمارات السبع، هي:

١ ـ التماثل في طبيعة أنظمة الحكم السائدة فيها. ففي كل إمارة أسرة حاكمة لها تاريخ طويل فيها، ولها صلات وثيقة مع القبائل وفئة التجار المقيمين فيها. وقد حافظت بريطانيا على هذه الأنظمة طوال مدة حمايتها التي دامت نحو قرن وربع القرن.

٢ ـ التماثل في البنية الاجتماعية للسكان، مع تفاوت بسيط جداً، في جميع هذه الإمارات. فالنظام القبلي هو السائد والقيم والعادات والأعراف البدوية كانت سائدة عند قيام الاتحاد وبعده. وحتى التفاوت في الثروة لم يظهر إلا بعد اكتشاف

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

النفط في بعضها. أما التفاوت في الثقافة والتعليم والوعي السياسي، فكان محدوداً جداً.

٣ ـ موقف أمير أبو ظبي، الشيخ زايد آل نهيان، من الإمارات الفقيرة باعتبار إمارته أغنى الإمارات من عائدات النفط. فلم يتردّد في دعم هذه الإمارات مالياً وتمويل مشاريع التنمية فيها. فكان توزيع عائدات النفط عاملاً مهما في بقاء الإمارات الفقيرة في الاتحاد.

٤ ـ أسلوب المجلس الأعلى للاتحاد في بناء دولة الاتحاد تدريجياً، ومع مراعاة مواقف جميع الدول الأعضاء، كما سأوضح ذلك في ما بعد.

٥ ـ الموقف العربي المؤيد لقيام الاتحاد، ولا سيما موقف السعودية والكويت المجاورتين لهذه الإمارات، ناهيكم عن دور المستشارين السياسيين القانونيين العرب المؤيد للاتحاد.

٦ ـ موقف الحكومة البريطانية المؤيد للاتحاد، فقد خشيت بريطانيا من أن تطمع إيران والسعودية وعُمان في ضمّ هذه الإمارات أو اقتسامها في ما بينها، مما يهدّد المصالح الاقتصادية البريطانية والغربية في هذه الإمارات وفي المنطقة بأسرها. ولذا حرصت حكومتا العمال والمحافظين بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ على حثّ شيوخ الإمارات التسع على إقامة اتحاد بينها، وواصلت ضغوطها عليهم وعلى إيران والسعودية من أجل قيام الاتحاد. وكانت بريطانيا والدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، تخشى سيطرة دولة عربية قوية على الثروة النفطية الضخمة التي اكتشفت في الإمارات.

أما تطور مؤسسات الاتحاد، فجدير بالدراسة، لأنه كان من العوامل المهمة في تثبيت الاتحاد وترسيخ بنيته. لقد حدّد دستور الاتحاد السلطات المركزية الخمس في المادة (٤٥)، وهي: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس وزراء الاتحاد، والمجلس الوطني الاتحادي، والسلطة القضائية في الاتحاد. والمجلس الأعلى هو أعلى سلطة في الدولة، ويتألف من حكّام الإمارات السبع، ويتمتع بسلطة تشريعية وتنفيذية، ويصادق على جميع قوانين الاتحاد ومراسيمه، ويتخذ قراراته بأكثرية الأصوات، ولحاكمَيْ «أبو ظبي» و«دبي» حق نقض قرارات المجلس. وينتخب رئيس المجلس ونائبه من قبل حكّام الإمارات السبع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهو رئيس الاتحاد، وهو الذي يعيّن الوزراء والسفراء وكبار موظفي الدولة، باستثناء رئيس وقضاة المحكمة العليا، ويوقّع على القوانين

والمراسيم المصادق عليها من المجلس الأعلى، وله مع المجلس الأعلى حق نقض التعديلات على القوانين الصادرة عن المجلس الوطني الاتحادي، وإصدار القانون الذي يقترحه مجلس الوزراء. وللرئيس مع مجلس الوزراء سلطة إصدار قوانين، عند الحاجة الماسة، بصيغة مراسيم، على أن تحال على المجلس الأعلى خلال أسبوع واحد للموافقة عليها أو رفضها. وإذا ووفق عليها أصبحت بقوة القوانين، ويجب إبلاغ المجلس الوطني الاتحادي بها في اجتماعه التالي. أما مجلس الوزراء الواردة صلاحياته في المواد (٥٥ ـ ٦٧) من الدستور، فيعنى بجميع الشؤون المحلية والخارجية. والمجلس الوطني الاتحادي ليس السلطة التشريعية الحصرية في الدولة، ولكنه ذو طابع استشاري. فهو لا يقترح القوانين، ولكنه يناقش القوانين المعروضة عليه من مجلس الوزراء. ويتألف من أربعين عضواً، لا ينتخبون بالاقتراع الشعبي العام، ولكل إمارة حق اختيار ممثليها في المجلس. وللاتحاد محكمة عليا هي محكمة دستورية تنظر في الخلافات بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، وتراقب تطبيق الدستور في الدولة. وقد منحها الدستور استقلال قضاتها وحصانتهم من العزل. وتحت هذه المحكمة توجد محكمة أو محكمتان ابتدائيتان للنظر في النزاعات بين الدولة ومواطنيها ذات الطبيعة المدنية أو التجارية أو الإدارية. وتعتبر هاتان المحكمتان محكمتي استئناف للمحاكم القضائية المحلية[٣٦].

بدأ تنظيم دولة الاتحاد تدريجياً، فقد أقرّ مجلس الوزراء قانون اختصاصات الوزارات الاتحادية وصلاحيات الوزراء في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢، ووافق المجلس نفسه على الهياكل التنظيمية للوزارات الاتحادية بعد ذلك بثمانية أيام. وأقرّ قانون خدمة الموظفين والمستخدمين في الدولة الجديدة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢[٣٧]. وتمّ توحيد الخدمات البريدية في الدولة في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٢، والاستغناء عن ختم جوازات السفر عند الانتقال بين الإمارات في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢[٣٨]. وأنشئت المحكمة الاتحادية العليا في ١ آب/أغسطس ١٩٧٣. وتشكّل مجلس إدارة نقد الدولة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٣[٣٩]. وأصدر هذا المجلس بياناً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بانتهاء التداول بالدينار

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٨.

(٣٧) إبراهيم العابد، بولا فاين وعبد الله الجبلي، محررون، **يوميات دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١ ـ ١٩٩٦** (لندن: ترايدنت بريس ليمتد، ١٩٩٦)، ص ١٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.

البحريني والريال القطري، واستبدال درهم الإمارات بهما في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣[٤٠]. وبدأ سحب جوازات السفر المحلية التي كانت تصدر عن كل إمارة على حدة، وإصدار جوازات سفر جديدة باسم دولة الإمارات في ٩ آذار/ مارس ١٩٧٤، وألغي علم إمارة «أبو ظبي»، وأبدل به علم الدولة الاتحادية في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥[٤١].

وقرّر المجلس الأعلى للاتحاد في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٧٦ تمديد العمل بالدستور المؤقت لمدة خمس سنوات، وقرّر المجلس الوطني الاتحادي تمديد العمل بالدستور المؤقت لخمس سنوات أخرى تبدأ من ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦[٤٢]. وبعد خمس سنوات قرّر المجلس الأعلى للاتحاد في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ تمديد العمل بالدستور المؤقت لخمس سنوات أخرى اعتباراً من ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. وتكرّر التمديد للدستور المؤقت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ لخمس سنوات أخرى، ثم عام ١٩٩١. وفي ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦ وافق المجلس الأعلى للاتحاد على تعديل الدستور المؤقت بحذف كلمة «مؤقت» من أحكامه، وأن يصبح دستوراً دائماً. وخلال قرارات التمديد هذه كان المجلس الأعلى للاتحاد يجدّد انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للاتحاد، ورئيساً للمجلس الأعلى للاتحاد، وانتخاب الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، أمير دبي، نائباً للرئيس[٤٣]. وظهر خلاف بين رئيس الاتحاد ونائبه حول دور الأخير في إدارة الدولة في آذار/ مارس ١٩٧٩، وتوسّط بقية حكّام الإمارات لإيجاد حلّ للخلاف، وتوسطت الكويت في الأمر أيضاً، وقامت مظاهرات في مختلف الإمارات تطالب بالحفاظ على الاتحاد. وأخيراً، تم الاتفاق على أن يتولى نائب رئيس الاتحاد رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى الاحتفاظ بمنصبه.

وقرّر المجلس الأعلى للاتحاد في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٩ تكليف الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بتشكيل الحكومة، وصدر مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة في ١ تموز/ يوليو ١٩٧٩، أي بعد أربعة أشهر من الخلاف، وبقي في منصبيه هذين حتى وفاته في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وكان الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم هو الذي تولّى رئاسة الحكومات الاتحادية منذ قيام الاتحاد حتى نيسان/ أبريل

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥١.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٨٩.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠ و١٠٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢، ٢٧٥ و٤٢٦.

١٩٧٩، وعاد وتولى رئاستها بعد وفاة والده دون انقطاع، مع احتفاظه أيضاً بمنصب نائب رئيس الاتحاد[٤٤].

أما المجلس الوطني الاتحادي، فكان يعاد تعيينه كل سنتين منذ قيام الاتحاد، ويقوم بمهامه التشريعية التي نصّ عليها الدستور، دون انقطاع[٤٥].

وكان لقيام الأجهزة الأمنية والجيش دور في تثبيت الاتحاد وترسيخه. فقد صدر قانون الشرطة والأمن العام في الدولة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وصدر قانون لتنظيم قوة الأمن الاتحادية وربطها بوزير الداخلية في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٤. وقرر المجلس الأعلى للاتحاد في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٥ توحيد أجهزة الأمن الداخلي وربطها بوزير الداخلية. ووافق مجلس الوزراء في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ على إنشاء أول كلية للشرطة في الدولة.

أما بالنسبة إلى الجيش «قوات الدفاع»، فقد أعلن وزير الدفاع في أول حكومة اتحادية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن فتح باب التطوّع لتكوين نواة الجيش في ١ أيار/مايو ١٩٧٢. وصدر قانون بتشكيل المجلس الأعلى للدفاع في عام ١٩٧٣. وقرّر المجلس الأعلى للاتحاد في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٥ توحيد قوات الدفاع في الإمارات، بعد أن كان لكلّ إمارة حرس وطني خاص بها. وقرّر المجلس الأعلى للدفاع في ٦ أيار/مايو ١٩٧٦ توحيد الجيش ودمج القوات المسلحة تحت علم واحد، وقيادة واحدة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ قرّر المجلس الأعلى للدفاع تعديل الدستور المؤقت، بحيث يكون للدولة الاتحادية وحدها حق إنشاء القوات المسلحة، وأن يتبع جهاز أمن الدولة (المخابرات) لرئيس الدولة مباشرة. ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، إلا أنه أرجئ إلى أجل غير مسمى. وقرّر المجلس الأعلى للاتحاد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ تكليف وزارة الدفاع بإعداد دراسة حول التجنيد الإجباري[٤٦].

ولعل نظرة عجلى إلى تطور الموازنة السنوية العامة لدولة الاتحاد منذ قيامه

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٤، ١٠٩، ١٤٩، ١٥١، ٣٣٩ و٣٤٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨، ٤٠، ٥٧، ١٠٠، ١٠٤، ٢٢٥، ٣٢٨، ٣٧٤ و٤١٧، و**الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٨** (لندن: ترايدنت بريس ليمتد، ١٩٩٨)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ و٣٠٨.

(٤٦) العابد، فاين والجبلي، محررون، **يوميات دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١ ـ ١٩٩٦**، ص ١٧، ٢١، ٢٦، ٩٦ ـ ٩٧، ١٠٥، ١٣٨، ١٦٥، ١٩٣ و٢٢٥.

تبيّن مدى أثر الإنفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية في الإمارات الفقيرة في تمسكها بالاتحاد، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٨ ـ ١):

الجدول الرقم (٨ ـ ١)

الموازنات العامة السنوية لدولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	النفقات بالملايين	الإيرادات بالملايين	نوع العملة	العجز في الموازنة
١٩٧٢	١٩,٥	١٩,٥	دينار بحريني	-
١٩٧٣	٥١	٥١	دينار بحريني	-
١٩٧٤	٨٥٠	٨٥٠	درهم إماراتي	-
١٩٧٦	٤١٥٢	٤١٥٢	= =	-
١٩٧٧	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	= =	-
١٩٨٠	١٥٩٧٢	١٥٩٧٢	= =	-
١٩٨١	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	= =	-
١٩٨٤	١٧٢٢٩	١٢٩٢٩	= =	٤٣٠٠
١٩٨٥	١٦٦٣٣	١٣٩٩٧	= =	٣٦٣٦
١٩٨٦	١٤٢٠٣	١٢٨٣٧	= =	١١٨٦
١٩٨٧	١٤٤٢١	١٠٨٧١	= =	٣٥٥٠
١٩٨٩	١٤٦٠٠	١٢٨٠٠	= =	١٨٠٠
١٩٩١	١٦٤١٣	١٥٢٥٨	= =	١١٥٥
١٩٩٢	١٧٣٠٠	١٥٩٠٠	= =	١٤٠٠
١٩٩٣	١٧٣٠٠	١٥٩١١	= =	١٧١٩
١٩٩٥	١٧٩٤٩	١٦٩٠٣	= =	١٠٤٦
١٩٩٦	١٨٢٥٤	١٧٣٩٦	= =	٨٥٨
١٩٩٨	٢١٣٩٣	١٩٦٣٥	= =	١٧٥٨
٢٠٠٢	٢٣١٥٦	٢٠٩٨٧	= =	٢١٦٩

المصدر: إبراهيم العابد، بولا فاين وعبد الله الجبلي، محررون، **يوميات دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١ ـ ١٩٩٦** (لندن: ترايدنت بريس ليمتد، ١٩٩٦)، ص ٢٠، ٣٩، ٦٠، ٦٣، ٩٥، ٩٩، ١١٨، ١٥٥، ١٦١، ١٧١، ١٧٦، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٧٥، ٢٩٦، ٣٢٣، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٧٣، ٤٠١ و٤٢٤؛ **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٨** (لندن: ترايدنت بريس ليمتد، ١٩٩٨)، ص ٩٢، و**الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٣** (لندن: ترايدنت بريس ليمتد، ٢٠٠٣)، ص ٧٩.

ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى كيفية معالجة الصراع على السلطة في الإمارة الواحدة من قبل المجلس الأعلى للاتحاد، حرصاً على الحفاظ على الاتحاد من التفكّك. فمن المعروف أن الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، الذي عزل عن حكم الشارقة عام ١٩٦٥، قد قام بمحاولة فاشلة للاستيلاء على الحكم في الإمارة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وقتل أميرها الشيخ خالد بن محمد القاسمي. وتدخّل رئيس الاتحاد في هذه الحادثة، وألقي القبض على المتآمرين. وقرّر المجلس الأعلى للاتحاد في جلسة استثنائية عقدها في دبي انتخاب الشيخ سلطان بن محمد القاسمي شقيق الأمير القتيل، حاكماً على الشارقة، وكان يشغل منصب وزير التربية والتعليم في حكومة الاتحاد[٤٧]. وجرت محاولة ثانية للإطاحة بالشيخ الجديد للشارقة في حزيران/يونيو ١٩٨٧، باءت بالفشل، وتدخّل المجلس الأعلى للاتحاد، وقرّر إعادة الشيخ سلطان إلى حكم الشارقة في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٧، وتعيين الشيخ عبد العزيز القاسمي ولياً للعهد[٤٨]. إن قدرة المجلس الأعلى للاتحاد على التضامن والاتفاق بين أعضائه على الدفاع عن كل منهم زاد من تمسّكهم بالاتحاد.

رابعاً: التجربة اليمنية

كانت بريطانيا قد احتلت عدن التابعة لسلطنة لحج عام ١٨٣٩، وقاوم سلطان لحج هذا الاحتلال طوال عشرين سنة، انتهت بهزيمته وسيطرة بريطانيا على المدينة وجوارها عام ١٨٥٨. وازدادت أهمية هذه المستعمرة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، فاحتلت بريطانيا سلطنة لحج في هذا العام، وتوالى خضوع إمارات الجنوب اليمني التسع بعد ذلك. وفرضت بريطانيا عليها جميعاً حمايتها. وأجبرت بريطانيا الدولة العثمانية على الاعتراف بهذه الحماية عام ١٨٧٣، وأبرمت معها اتفاقية عام ١٩٠٥ لتعيين الحدود بين المناطق اليمنية الواقعة تحت حمايتها والمناطق اليمنية التابعة للدولة العثمانية[٤٩].

ولما انهارت الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، استقل اليمن الشمالي الذي ارتقى عرش الإمامة الزيدية فيه الإمام يحيى حميد الدين، منذ عام ١٩٠٤. واغتنمت بريطانيا الفرصة، فاستولت على مدينتي الحديدة ولحيا وعدد من

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(٤٩) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ١١٠ و٤١٦-٤١٧.

المدن والبلدات في تهامة اليمنية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨. وأعلن الإمام يحيى عدم اعترافه بالاتفاقيات البريطانية ـ العثمانية، وسعى إلى استعادة المناطق التي احتلتها بريطانيا، وتوحيد اليمن تحت سلطته المطلقة. واستعاد الإمام منطقة تهامة اليمنية عام ١٩٢٥. واستمرت بريطانيا في اعتداءاتها العسكرية على اليمن الشمالي حتى عام ١٩٢٩. واستغلت بريطانيا الحرب اليمنية ـ السعودية عام ١٩٣٤، فأبرمت مع الإمام يحيى معاهدة في ١١ شباط/فبراير ١٩٣٤، اعترف بموجبها الإمام بسلطة بريطانيا على جنوب اليمن، مقابل اعتراف بريطانيا بالمملكة اليمنية بحدودها القائمة آنذاك. واستمر الإمام يحيى في حكم اليمن حتى اغتياله في ١٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، في محاولة انقلاب فاشلة ضده. وتولى الحكم من بعده ابنه الامام أحمد حتى وفاته في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وقد استلم الحكم من بعده ابنه محمد البدر الذي شهد انقلاباً عسكرياً عليه، قام به قائد الجيش وقائد الحرس الملكي العقيد عبد الله السلال في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. ودارت حرب أهلية في اليمن بين الجمهوريين تدعمهم مصر الناصرية، والملكيين تدعمهم السعودية والأردن حتى عام ١٩٧٠، حينما تمّت المصالحة بين الفريقين المتصارعين[٥٠].

أما اليمن الجنوبي، فقد بقي خاضعاً للحماية البريطانية حتى كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، حينما أعلنت الحكومة البريطانية بأنها ستمنح هذه المنطقة الاستقلال، وتجلي قواتها في مدة لا تتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. والواقع أن الوعي السياسي في هذه المحميات بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتأسس «النادي الشعبي» في لحج، و«حركة الجنوب العربي»، و«الحزب الوطني» في سلطنة القعيطي، و«لجنة العمل من أجل توحيد حضرموت» في سلطنة الكثيري، و«الجمعية الإسلامية» و«الجمعية العدنية» في عدن. وتكوّنت «رابطة أبناء الجنوب العربي» عام ١٩٥٠، التي طالبت بإقامة دولة عربية مستقلة في أراضي مستعمرة عدن والمحميات. وكانت تضم ممثلي الطبقة الوسطى في المدن والأسر الإقطاعية التي يمثلها رئيس الرابطة محمد عال الجفري، وأمينها العام شيخان عبد الله الحبشي. وبدأت انتفاضات عفوية محلية في مدينة المكلا وإمارات الضالع والعواذل والعوالق العليا وبيجان والقعيطي والكثيري بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٥. ولمقاومة هذه البوادر للحركة الوطنية، اقترحت بريطانيا عام ١٩٥٤ إقامة اتحاد فدرالي بين إمارات الجنوب العربي تحت إشرافها. وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٥٩ وقّعت ست

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٦.

سلطنات على اتفاق تأسيس «اتحاد إمارات الجنوب العربي»، وبلغ عدد الإمارات التي انضمت إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ إحدى عشرة إمارة. وكان قد غيّر اسمه إلى «اتحاد الجنوب العربي» في ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٢. وعلى الرغم من قيام الاتحاد، ظلّت معاهدات الحماية المبرمة بين بريطانيا وإماراته سارية المفعول، كما ظلّت عدن مستعمرة تابعة للتاج البريطاني على الرغم من انضمامها إلى الاتحاد[٥١].

وتأسس في عدن «حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي» عام ١٩٦١ برئاسة عبد الله باذيب. كما أنشأت النقابات في عدن «حزب الشعب الاشتراكي» في تموز/يوليو ١٩٦٢. وساهمت الثورة اليمنية في شمال اليمن في إنعاش نشاط الأحزاب والهيئات الوطنية في اليمن الجنوبي. وطالب حكام اتحاد الجنوب العربي بتعديل معاهدة عام ١٩٥٩، مثلما طالب رئيس وزراء عدن عبد القوي مكاوي، في تموز/يوليو ١٩٦٥، بإلغاء هذه المعاهدة. وفي عام ١٩٦٣ أسست الكتل والمنظمات والأحزاب السياسية «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل»، وكانت حركة القوميين العرب، ومقرّها الرئيسي في بيروت، وراء تكوين هذه الجبهة. وعقدت الجبهة مؤتمرها الأول بين ٢٢ و٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦٥، وأقرّت ميثاقاً وطنياً تضمّن تطوير الكفاح المسلح ضد سلطات الاحتلال، وضد الرجعية المحلية، وتصفية القاعدة العسكرية البريطانية، وإنشاء يمن ديمقراطي موحّد. وبدأت الثورة الوطنية المسلحة في منطقة درفان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ بقيادة الجبهة القومية. وامتدت الثورة إلى الحوشب ودثينة والعواذل والضالع وبيجان والفضلي وبقية المناطق الجنوبية[٥٢].

سعى حزب الشعب الاشتراكي إلى وقف انتشار نفوذ الجبهة القومية، فألف «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل» في أيار/مايو ١٩٦٥، لتنافس الجبهة القومية، وشاركت فيها رابطة أبناء الجنوب العربي، مما أضعف المنظمة. فقد كانت الرابطة تحت النفوذ السعودي، ولذا قررت قيادة المنظمة فصلها في آب/أغسطس ١٩٦٥. وبدعم من مصر والجمهورية اليمنية أنشأ زعماء المنظمة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ «الجبهة الوطنية لتحرير جنوب اليمن المحتل» برئاسة عبد الله الأصنج، رئيس حزب الشعب الاشتراكي، وعبد القوي مكاوي. ولما أعلنت بريطانيا في

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥١٢ ـ ٥١٧، وسلطان ناجي، «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٣٠-٤٤.

(٥٢) لوتسكي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥١٨ ـ ٥٢٢.

كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ عن عزمها على إجلاء قواتها عن اليمن الجنوبي في مدة لا تتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، قامت رابطة الجنوب العربي بتأسيس قيادة القوات الوطنية للجنوب العربي، ودخلت في مفاوضات مع حكومة اتحاد الجنوب العربي الموالية لبريطانيا، ومع العربية السعودية، فحصلت منها على معونة منتظمة. وفي ضوء هذا التصرّف حظّرت مصر واليمن الشمالي نشاط الرابطة في أراضيهما في حزيران/يونيو ١٩٦٦[٥٣].

وطرحت قضية الجنوب اليمني على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فاتخذت قراراً في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ بتأكيد حق شعب اليمن الجنوبي في تقرير مصيره بنفسه. وقد اعترفت حكومة الجنوب العربي بهذا القرار في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٦، مثلما اعترفت به الحكومة البريطانية في آب/أغسطس ١٩٦٦. وفي ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بدأت ثورة مسلحة في حيّ كريتر العدني، واعتباراً من تموز/يوليو ١٩٦٧ بدأت قوات الجبهة القومية تحرير الإمارات الواحدة تلو الأخرى من السيطرة البريطانية، ومع انتهاء شهر تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها أصبحت جميع أراضي اليمن الجنوبي في أيدي الجبهة القومية، باستثناء عدن. وغادر آخر جندي بريطاني أراضي اليمن الجنوبي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وفي اليوم نفسه أعلن استقلال «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية». وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر١٩٦٧، وغدت عضواً في الأمم المتحدة بعد ذلك بيومين[٥٤].

بدأ الخلاف بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي بسبب الاختلاف الأيديولوجي بين قيادات الدولتين. ولما قامت محاولة انقلاب عسكري في اليمن الشمالي في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٨، ومنيت بالفشل، اتهم المتآمرون بالتعاون مع رئيس اليمن الجنوبي قحطان الشعبي، وحدثت مناوشات عسكرية على الحدود بين الدولتين. وعندما حدثت ما سميت بـ «الحركة التصحيحية» في الجنوب في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ باستيلاء الجناح اليساري الاشتراكي في الجبهة القومية على السلطة بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، وسالم ربيع علي، وعلي ناصر محمد، ومحمد علي هيثم، والإطاحة بالجناح اليميني بقيادة قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف، زال التوتر بين شطري اليمن إلى حين. ثم عاد التوتر بينهما، على أثر اعتراف السعودية والأردن

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٨.

وبريطانيا بالجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي). وعاد الصدام المسلح على الحدود بين الشطرين. وتم اتفاق في تعز يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ على إقامة اتحاد فدرالي بينهما، لم ير النور. وعاد الصدام على الحدود طوال عام ١٩٧٢، على الرغم من إبرام اتفاق طرابلس الغرب في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الذي نصّ على قيام الوحدة بين الشطرين. ولكن ذلك لم يزل التوتر بينهما عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧. واغتيل رئيس مجلس القيادة في اليمن الشمالي إبراهيم الحمدي في ١١ تشرين الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ في ظروف غامضة، مما أدى إلى توتر العلاقات من جديد. وتلاه اغتيال خليفته العقيد أحمد الغشمي في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، واتهم اليمن الجنوبي بتدبير الاغتيال. وتفجّر الصراع بين اليمنين في آذار/ مارس ١٩٧٩. وبوصول العقيد علي عبد الله صالح إلى رئاسة الجمهورية في اليمن الشمالي في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٨ بذل مساعيه مع عبد الفتاح إسماعيل في اليمن الجنوبي لتلافي التوتر والصدام المسلح[٥٥]. وهدأت الحال بين الدولتين خلال السنوات الإحدى عشرة التالية، وكان اتفاق عدن الموقّع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، والقاضي بإعلان دولة الوحدة خلال عام واحد، نقطة تحوّل مهمة على طريق الوحدة. وتألفت لجان مختلفة لدراسة موضوع الوحدة. والتقى الرئيس علي عبد الله صالح مع علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي بصنعاء في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، واتفقا على تكليف لجان لدراسة مختلف جوانب الوحدة بين شطري اليمن. ومن هذه اللجان لجنة التنظيم السياسي التي اجتمعت في عدن بين ٨ و١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، التي أقرّت الاحتفاظ بالتنظيمين السياسيين في الشطرين، وهما المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي، والحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، وممارسة نشاطهما بحرية، وإقرار التعددية الحزبية في دولة الوحدة. وتم اجتماع آخر في عدن في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٠ لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اللجان الثنائية المختلفة. وصدّق المجتمعون على ٤٦ مشروعاً لقوانين دولة الوحدة.

وأعلنت الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، أي قبل الموعد المقرر بستة أشهر[٥٦]. وصدر دستور دولة الوحدة الذي أكّد أن الشعب مصدر

---

(٥٥) عبد الملك المخلافي، «العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة، ١٩٦٧-١٩٨٧ (دراسة سياسية وقانونية)،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٤-٣١.

(٥٦) حسن أبو طالب، «ورقة عمل ندوة «الوحدة اليمنية»،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/ مايو ١٩٩١)، ص ٩٤-٩٩.

السلطات ويمارسها بصورة غير مباشرة عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، وعن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية المنتخبة. وتولى رئاسة السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية مجلس لرئاسة الجمهورية مؤلف من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيساً. وتمّ الاعلان عن (٤٦) حزباً سياسياً في البلاد. وأجريت أول انتخابات نيابية في ظلّ الوحدة في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣. وتألفت حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة الكبرى، وهي: المؤتمر الشعبي العام، والتجمّع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني.

لقد اشترط الحزب الاشتراكي تقاسم المواقع في مؤسسات الدولة بالتعادل مع حزب المؤتمر الشعبي العام لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وقد اختصرت إلى النصف، وامتد هذا التقاسم إلى ٣٥ شهراً بدلاً من ٣٠ شهراً، ظهر خلالها الاختلاف واضحاً بين الحزبين المتقاسمين للسلطة. فقد كانت الدولتان غير متجانستين في فلسفة نظام الحكم، وفي طريقته، وفي منهجه الاقتصادي، وكان قادة الدولتين مختلفين عقائدياً، وفي ارتباطاتهم الخارجية. وبدأ التوجّه نحو الانفصال في أذهان قادة الحزب الاشتراكي الذين أشعلوا فتيل التمرّد العسكري على دولة الوحدة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وأعلنوا الانفصال رسمياً بعد ١٧ يوماً من نشوب القتال[٥٧]. وتوسّط الملك حسين، عاهل الأردن، بين الطرفين اللذين التقيا في العاصمة الأردنية، ووقّعا اتفاقاً بينهما في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٤، غير أن الحزب الاشتراكي لم يلتزم بالاتفاق، وأعلن تمرّده بعد شهرين ونيف، واستمر التمرّد المسلح شهرين، قضي عليه بتدخل القوات المسلحة اليمنية في ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤[٥٨]، وبذلك حافظت اليمن على وحدتها منذئذ وحتى اليوم.

أما العوامل التي ساهمت في تثبيت هذه الوحدة واستمرارها، فيمكن إيجازها بما يلي:

١ ـ الشعور العام لدى اليمنيين في شطري اليمن بأنهم شعب واحد، وهو شعور لم يتوقف منذ الاحتلال البريطاني للجنوب اليمني، وحتى بعد استقلاله عام ١٩٦٧. وبرز هذا الشعور بصورة جلية في قيام التنظيمات السياسية اليمنية في عدن منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وحتى قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢.

(٥٧) محمد سالم باسندوة، «حول الوحدة اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/ أغسطس ١٩٩٥)، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(٥٨) **عشرون عاماً من العطاء** (صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، ١٩٨٨)، ص ١٨ ـ ٣٨.

٢ ـ التماثل في البنية الاجتماعية للسكان في شطري اليمن، حيث يسود النظام القبلي والقيم والتقاليد والأعراف والعادات القبلية المتماثلة.

٣ ـ على الرغم من النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي طبّق في الشطر الجنوبي، فقد ظلّ الفقر السمة العامة لمعظم طبقات المجتمع في الشطرين. وكان الفرق في التعليم في الشطرين ضئيلاً.

٤ ـ ساهمت القوات المسلحة اليمنية في الحفاظ على وحدة البلاد، من خلال قضائها على التمرّد في مدة زمنية قصيرة، وظل الجيش العماد القوي لهذه الوحدة.

٥ ـ ساهم اكتشاف النفط في اليمن الشمالي في طمأنة اليمنيين الجنوبيين في انتظار حياة أفضل بالبقاء في إطار الوحدة، بعد فشل التجربة الماركسية ـ اللينينية في رفع مستوى معيشتهم.

خلاصة

إن لتجارب التوحيد الوطني الأربع سمات عامة مشتركة يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ التشابه الكبير في البنية الاجتماعية لشعوبها، من حيث الطابع القبلي للأكثرية الساحقة من سكانها، وسيادة القيم والعادات والتقاليد والأعراف العشائرية فيها.

٢ ـ ضعف الوعي السياسي بين أكثرية السكان، بسبب ارتفاع نسبة الأمية بينهم عند قيام حركات التوحيد الوطني.

٣ ـ الدور البارز لعائدات النفط المستخرج من باطن الأرض في الأقطار العربية الأربعة، في تثبيت الوحدة الوطنية وترسيخها.

٤ ـ الموقف العربي الرسمي والشعبي المؤيد لثلاث من حركات التوحيد الوطني وهي: الليبية والإماراتية واليمنية.

٥ ـ الموقف الدولي الذي لم يعارض قيام حركات التوحيد الأربع.

تعقيـب (١)

يوسف مكي

ـ ١ ـ

لا يكفي لفهم الظاهرة أن نقوم بالتوصيف المجرد للطريقة التي برزت فيها، دون الاهتمام بالسياقات التاريخية، المحلية والإقليمية والدولية، التي أسهمت فرادى أو مجتمعة في نشوئها.

الظاهرة موضوع البحث، في هذا المحور من الندوة، هي تجارب التوحيد الوطني العربية، التي صمدت وبقيت قائمة حتى يومنا هذا (السعودية، ليبيا، اليمن، الإمارات العربية). وكما في محاولة فهم مختلف الظواهر، لا تساعد القراءة الوصفية للظاهرة، دون سبر أغوارها، كثيراً على الفهم، فإن ذلك ينسحب أيضاً على قراءتنا لتجارب التوحيد العربية.

وتأسيساً على ذلك، فإن الدراسة المعمقة والواعية لأبعاد التجارب الوحدوية الوطنية، لن تكون مكتملة إن هي توقفت عند حدود رواية الحدث بالطريقة التقليدية، التي تمارس عادة عند كتابة المادة التاريخية، دون وضعها في سياق تاريخي صحيح، يأخذ بعين الاعتبار الصراع الدولي على اكتساب المنطقة من جهة، ومحاولات حركة التحرر الوطني العربية، للانعتاق وتحقيق الاستقلال والوحدة، من جهة أخرى.

وإذاً، فإن وعي التجارب الوحدوية الوطنية، موضوع الدراسة، يستدعي وضعها في سياقات مختلفة عن السياقات المعتادة في دراسة التاريخ. إن ذلك يعني نقلها من التاريخ إلى علم السياسة، واعتماد التحليل والتفكيك، لوعي مختلف

الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تلك التجارب، وصمودها لفترة طويلة وبدون انقطاع.

ولإنجاز هذا المشروع لا مناص من الرجوع إلى الوثائق: معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات ومحاضر اجتماعات. . . والاستعانة بها، وعدم الاكتفاء بالقراءة المجردة لنصوصها، ولكن بوضعها في سياق التفاعلات الاجتماعية والغليان الوطني والقومي، وأيضاً في سياق التنافس والصراع الدولي، والمحاولات الخارجية لاكتساب هذه المنطقة أو ضمان استمرارية الهيمنة عليها، وبشكل خاص، تلك التي تداعت قبيل وأثناء انبثاق الكيانات «الوحدوية» الوطنية.

إن ذلك يتطلب دون شك، جهداً مضنياً وعملاً شاقاً. وعمل كهذا هو بالتأكيد بحاجة إلى وقت طويل، ربما لا تكون هذه الندوة مهيّأة له. لكن ذلك لا يلغي جوهرية وأهمية الاضطلاع به، إذا ما أريد لنا أن نضع تلك التجارب في سياقها التاريخي الصحيح، والاستفادة منها واستثمارها في استشراف الآفاق المستقبلية للدفع بمسيرة العمل الوحدوي العربي.

ستركّز هذه الورقة بشكل مختصر جداً، على موضوع توحيد الجزيرة العربية، وتأسيس المملكة. إن الاقتصار في هذه الورقة على ظاهرة تأسيس المملكة العربية السعودية واستمرارها، يأتي لجملة من الأسباب، لعل أهمها هي الخبرة الشخصية والانغماس الشخصي شبه اليومي في هذه التجربة. إضافة إلى ذلك، فإن تناول هذه الورقة لمجمل التجارب المشار إليها سيكون على حساب القراءة الدقيقة لتلك التجارب، نظراً إلى الافتقار إلى المساحة والجهد والوقت المطلوب لتحقيق ذلك. ولا جدال في أن الدور السعودي، في نصف القرن الأخير، أصبح مركزياً في توجيه السياسة العربية. كما أن كون المملكة هي الدولة الأكبر من حيث حيازتها لأكبر احتياطي نفطي في العالم، ومن حيث كونها أكبر مصدر له، قد منحها ثقلاً في الحسابات الدولية. وذلك يمنح أرجحية ووجاهة للاختيار.

لم يتم تأسيس المملكة العربية السعودية في مطلع القرن العشرين بمعزل عن الظروف والمتغيرات، الدولية والإقليمية والمحيطة، التي شهدها العالم في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد كان التنافس والصراع على أشدهما في الفترة التي سبقت قيام الدولة السعودية، لتقاسم تركة الرجل المريض في الآستانة. وكانت السلطنة العثمانية تعيش أواخر أيامها بعد أن نخرها الوهن والعجز والفساد وفقدت أجزاء كبيرة من إمبراطوريتها.

في هذا السياق، يجدر التذكير بأن الحجر الأساس للاستراتجية البريطانية في المنطقة آنذاك كان حرمان الألمان من مد نفوذهم جنوب البصرة، وتأمين الطريق من شرق السويس إلى درة التاج البريطاني، الهند، وإضعاف السلطنة العثمانية في خاصرتها الجنوبية.

كان عبد العزيز بن سعود مدركاً لهذه الاستراتجية، كما كان واعياً للتنافس الدولي المحموم لتقاسم إرث السلطنة العثمانية وللتأثيرات الإيجابية للاستراتيجية البريطانية في المنطقة، في مشروع الفتح السعودي الذي خطط له، والتسريع بإنهاء الوجود العثماني في الجزيرة العربية. وقد ضمن منذ البداية تأييد أمير الكويت الشيخ مبارك الصباح لمشروعه، وتشجيعه له، على المضي قدماً في بعث الدولة السعودية، الذي أسقطها آل الرشيد، أثناء حكم والده. وكان دافع حاكم الكويت من وراء تشجيع بن سعود على إسقاط حكم آل رشيد هو خشيته من تحالف حكام حائل مع العثمانيين، وامتداد سلطتهم إلى الخليج العربي.

في ظل واقع دولي محموم بالتنافس على اقتسام تركة الآستانة، اتجه عبد العزيز آل سعود من منفاه بالكويت، إلى الرياض مصحوباً بستين رجلاً، وتمكن من الاستيلاء على المدينة، بعد مباغتة حاميتها الرشيدية، وقتل أميرها عجلان في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٠٢.

واصل عبد العزيز، بعد استيلائه على الرياض حروبه للقضاء على إمارة آل الرشيد، حلفاء الأتراك، مدعوماً بالتأييد الكويتي والدعم البريطاني. وقد جاء ذلك في سياق موضوعي، هو إضعاف السلطنة العثمانية، من خلال إنهاء الوجود السياسي لحلفائها في الجزيرة العربية، وحماية المصالح البريطانية في الخليج، وتأمين شرق السويس.

تواصلت عملية توحيد المملكة لفترة استمرت ثلاثين عاماً، ومرت بعدة محطات اتسمت بمتغيرات رئيسية في السياسة والتحالفات البريطانية، صبت جميعها في خدمة مشروع التوحيد السعودي. وكان التداخل واضحاً بين الدعائم الدينية والقبلية التي استند إليها مشروع الفتح السعودي والعوامل الخارجية التي أدت إلى إنجاحه.

كان الدعم البريطاني في مراحل لاحقة قد وصل إلى حد تزويد الملك عبد العزيز بالسلاح وبخبراء ومستشارين سياسيين بريطانيين، من أمثال جون فيلبي، وعسكريين كالكابتن وليام شكسبير الذي قتل في المعارك التي دارت قريباً

من روضة المهنا، في مواجهة قوات ابن الرشيد. كما تضمن تقديم دعم مالي سنوي مقداره مئة ألف روبية.

أسهم الدعم الذي حازه بن سعود من قبل البريطانيين في إلحاق الهزيمة بابن الرشيد، كما مكّنه من تفعيل المحتوى الديني الذي طبع ملامح الدولة السعودية في مرحلتيها الأولى والثانية، ليعزز مجدداً في المرحلة الثالثة، وليكون عامل تحريض لاستكمال عملية الفتح، من خلال التحالف بين الدين والسياسة.

ـ ٢ ـ

وبارتباط عدد كبير من شيوخ القبائل بابن سعود، بعد الاستيلاء على نجد، أصبح للحكم السعودي دعامتان رئيسيتان استمد منهما مشروعيته، حتى يومنا هذا، هما الدين والقبيلة. وقد مكنتاه من تأسيس القوة الضاربة، لجيش الفتح السعودي. وكان أن أسهمت هذه القوة، مدفوعة بالثواب والغنيمة، في استكمال الخارطة السياسية الحديثة للدولة السعودية، التي عرفت لاحقاً بالمملكة العربية السعودية، وليستند النظام، بعد الفتح والاستيلاء على نجد، إلى دعامات دينية وإجماعية وعسكرية، يضاف إليها الارتباطات الدولية.

وكما أسهمت المتغيّرات الدولية والموقف البريطاني، بشكل خاص، في تعضيد مهمة ابن سعود في إقصاء ابن الرشيد عن الرياض، أسهمت أيضاً في تعبيد الطريق لاحتلال الأحساء التي كانت تحت الحكم التركي المباشر، والحجاز التي كانت تدار من قبل الأشراف، وعسير، التي كان يحكمها الأدارسة.

فبعد أن أنجز ابن سعود احتلال مدينة الرياض والمناطق القريبة، وأمن وجوده فيها، اتجه إلى منطقة الأحساء التي كانت تحت الهيمنة التركية. وقد رأى البريطانيون في إقدام عبد العزيز على طرد الأتراك من الأحساء فرصة سانحة لحرمان العثمانيين من أي وجود في الخليج العربي، كما وجدوا في مواصلته، في ما بعد ضم بقية المناطق النجدية إلى سلطته، والسيطرة على مدينة حائل، قضاء مبرماً على حكم آل الرشيد، حلفاء الأتراك.

وكانت نتائج الحرب العالمية الأولى، وبروز حقائق سياسية جديدة على مسرح الصراع الدولي في المنطقة، قد أسهمت جميعها في تعزيز نفوذ ابن سعود في الجزيرة العربية.

فأثناء اشتعال الحرب، اتسمت السياسة البريطانية بالمناورة والبراغماتية

والخداع، وتقديم وعود متضاربة ومتناقضة لعدد من الأطراف التي تحالفت معها أثناء الحرب. فمن جهة، وبعد اتصالات ومراسلات مكثفة بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة، السير مكماهون، وشريف مكة حسين بن علي، قدم البريطانيون وعداً للحسين بتنصيبه ملكاً على المشرق العربي، إذا أعلن تمرده على الأتراك ودخل الحرب إلى جانب الحلفاء.

وكان انضمام الشريف حسين إلى البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، وقيادته للثورة العربية، وإطلاقه الرصاصة الأولى للثورة من مكة المكرمة، قد اكتسبت أهمية خاصة، بسبب نمو الحركة القومية في بلاد الشام والعراق، وتصاعد نضال الحركة في سبيل الحصول على الاستقلال التام عن الحكم العثماني، التي ضغطت على شريف مكة، لاستثمار المتغيرات الدولية لتحقيق أهدافها. ومما لا شك فيه، أن تمرد حسين بن علي شريف الحجاز، وعلى العثمانيين، أضاف قوة اعتبارية إلى الحلفاء، بسبب قداسة البلاد التي كان يتولى حكمها، والتي يقع على أرضها الحرمين الشريفين، مهوى أفئدة المسلمين، وموضع قبلتهم.

ومن جهة أخرى، أقدمت الحكومة البريطانية، على توقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو مع الحكومة الفرنسية. وبموجب هذه الاتفاقية، يجري تقاسم ممتلكات السلطنة العثمانية في المشرق العربي، فتكون سورية ولبنان من حصة الفرنسيين، والعراق والأردن يصبحان تحت الوصاية البريطانية، وتوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وكان ذلك خرقاً للاتفاق الذي جرى بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير مكماهون، والشريف حسين، الذي قضى باستقلال المشرق العربي، وتتويج حسين ملكاً على هذا الجزء من الوطن العربي.

كان هناك أيضاً مشروع بريطاني آخر، هو وعد بلفور، الذي منح الصهاينة حق إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. وكان ذلك الوعد هو المقدمة لمضاعفة هجرة اليهود إلى فلسطين، والمباشرة في وضع المشروع الصهيوني قيد التنفيذ.

أسهمت تحالفات الحرب العالمية الأولى، والاتفاقيات السرية التي وقعتها الحكومة البريطانية، المتعلقة بتقاسم تركة السلطنة العثمانية في المشرق العربي، وضمنها اتفاقيات سايكس ـ بيكو، بين فرنسا وبريطانيا، وإعلان وعد بلفور، في التسريع بتوسيع رقعة المملكة التي بدأ ابن سعود في تأسيسها.

لقد أصبح البريطانيون بعد توقيع تلك الاتفاقية يرغبون بحدة في التخلص من رمز مغدور به، هو الشريف حسين. وكما أشرنا، فإن الشريف حسين تصدر قيادة الثورة العربية، وأقام تحالفات متينة مع القوى القومية في مصر وبلاد الشام والعراق، التي كانت تسعى من أجل تحقيق الاستقلال عن الهيمنة العثمانية. وكانت المرحلة الجديدة، بالنسبة إلى البريطانيين والفرنسيين تقتضي، بالإضافة إلى التخلص من الشريف حسين، الرمز المغدور به، إضعاف التيار القومي العربي، كونه الممثل لطليعة الكفاح الوطني التي تصدت للاستعمار التركي، التي وجدت نفسها بعد الحرب مباشرة، في مواجهة القوتين الاستعماريتين التقليديتين، البريطانية والفرنسية.

ومن هنا، أصبحت جلّ الظروف مؤاتية لطموحات عبد العزيز آل سعود في توسيع مملكته. ومرة أخرى، كان الطريق سالكاً أمامه، ليواصل زحفه نحو منطقة الحجاز، متكئاً على دعائمه الثلاث التي استمد منها مشروعيته: الدين والقبيلة والجيش، ومدعوماً بتأييد قوي من القوى الدولية الفاعلة في المنطقة، وعلى استراتيجياتها الكونية آنذاك.

وكانت تلك الحقبة، هي إحدى المحطات الرئيسية، التي وضع فيها الإسلام في حالة تصادم مصطنع مع العروبة، ليتواصل الصراع المصطنع لاحقاً، في محطات عدة بين الدين والقومية، وبين الأصالة والمعاصرة، في الخمسينيات والستينيات، مستمراً إلى مراحل متأخرة، ومسهماً في تمزيق حركة التحرر الوطني العربية.

وفي هذا السياق، كان طبيعياً، أن يكون المحتوى الديني للنظام السعودي، بالتفسير الوهابي، حاضراً منذ البدء في المواجهة مع شريف مكة، الحسين بن علي. وهكذا كانت المبرّرات السعودية لشن الحرب ضد شريف مكة وغزو الحجاز هي تأمين سلامة الطريق إلى الحج من العصابات واللصوص، وضمان أداء الحجاج لمناسك الحج دون مشاكل، بعيداً عن الانحراف والشبهات والخزعبلات. وكان اللافت للنظر، هو الاختراقات السعودية لجبهته، وكسبها أعداداً كبيرة من وجهاء الحجاز، كما كان لافتاً التقهقر السريع لقوات الشريف حسين، وتنازله بعد الهزائم العسكرية المتكررة التي لحقت بجيشه عن الملك لابنه علي، وعدم تمكن الأخير من الصمود في وجه الزحف السعودي العاصف، واضطراره في النهاية، إلى التنازل عن العرش، لصالح الملك عبد العزيز بن سعود، بعد فشل مقاومة جيشه أمام الهجمات الضارية لقوات ابن سعود.

وكان توقيع الشريف علي بن الحسين على صك التنازل عن العرش في دار السفارة البريطانية في مدينة جدة قد كشف عن ارتياح البريطانيين، بالنتائج التي أودت بحكم الأشراف في الحجاز، وقبولهم بالخارطة الجديدة للجزيرة العربية، الخارطة التي عبرت عن الحقائق السياسية التي أعقبت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي كانت في جانب كبير منها أحد إفرازاتها.

ولا شك في أن ضم منطقة الحجاز إلى المملكة قد عزّز من المشروعية، التي استند إليها الحكم السعودي، منذ بداية تأسيسه. فقد أصبح الحرمان الشريفان، بعد سقوط عرش الأشراف تحت سيطرته. وأضحت خدمة الحرمين مصدراً رئيسياً آخر من مصادر الشرعية الدينية، التي يستمد منها النظام حضوره المحلي والعربي والإسلامي والدولي. لقد تم تعزيز محتوى الدين، من مجرد محتوى أيديولوجي، ورثه النظام عن الدولة السعودية الأولى، عبر التحالف الوهابي السعودي، بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، إلى واقع مادي، من خلال ضمه للحرمين الشريفين، والتشرف بخدمة الحجيج. وقد أسهم ذلك في إضافة ثقل اعتباري وعملي إلى شرعية النظام.

ـ ٣ ـ

كان الملك عبد العزيز متنبهاً جداً إلى هذه الحقيقة، وبالمكتسبات الكبيرة التي حازها، بعد الاستيلاء على الحرمين، على صعيد تعزيز بنية النظام الدينية. وكان شديد الحرص على استثمارها. ولذلك جاءت دعوته إلى عقد مؤتمر إسلامي عالمي في مكة عام ١٩٢٧، في هذا السياق، وبهدف تعزيز دوره السياسي، على الصعيدين الإقليمي والإسلامي.

وهكذا، فإن حضور الدعامة الدينية للنظام، منذ بداية تأسيسه حتى يومنا هذا، قد جاء ضمن سياق منطقي وموضوعي صحيح. وكانت جملة الظروف وتداعي الأحداث اللاحقة في الخمسينيات والستينيات، والمراحل التالية، قد فرضت الاستمرار في استثمار هذا العنصر، واستخدامه محلياً وعربياً، وضمن الاستراتيجيات الدولية.

وكما كان الأمر في نهاية الحرب العالمية الأولى، حين اقتضت مصالح الحلفاء التصدّي للتيار القومي العربي، فإن سياسات الرئيس جمال عبد الناصر، في تأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، وطرح هدف التنمية المستقلة، وبناء جيش مصري قوي، والدخول في عصر الصناعة، وتبني سياسة ترفض «الحرية

الاقتصادية»، وتركز على دعم القطاع العام، والتأييد القوي من قبل الجمهور، في عموم أقطار الوطن العربي، أغضبت القوى الإمبريالية، وجعلتها أكثر قبولاً لقيام تضامن إسلامي بديلاً من التضامن القومي.

ومن خلاله أيضاً، تم تحشيد قوى الإسلام السياسي، في عموم المنطقة لمواجهة التيار التحرري القومي، وتعميم ثقافة محافظة، ومعادية للأفكار التقدمية، وأيضاً لإقامة أحلاف سياسية، تارة تحت مسمى الحلف الإسلامي، وأخرى تحت مسمى التضامن الإسلامي. وقد أسهم ذلك لاحقاً في خلق البيئة الملائمة لتكوين جيوش من المجاهدين لمواجهة الغزو السوفياتي لأفغانستان، وتأسيس حركة طالبان، ونشوء حركات سلفية مسلحة في الجمهوريات الإسلامية، التي كانت ضمن جمهوريات الإتحاد السوفياتي، حيث تلاقت الاستراتيجية الأمريكية، في منع القوى التقدمية من لعب أي دور سياسي في المنطقة العربية، مع الخشية السعودية من أي تهديد محتمل، محلي أو محيط لاستقرار النظام.

بعد توحيد الحجاز ونجد ومنطقة الأحساء والقطيف، لم يتبق أمام ابن سعود سوى الجزء الجنوبي المحاذي لليمن. ومرة أخرى، توافق الطموح السعودي في الاستيلاء على منطقتي نجران وعسير، ودمجهما بالمملكة الوليدة، مع الرغبة البريطانية في تأديب ملك المملكة المتوكلية اليمنية، الإمام يحيى الذي كان يطالب بخروج البريطانيين من اليمن الجنوبي وإعادتها إلى مملكته.

وبتوحيد المملكة العربية السعودية، تأمن لابن سعود الاستيلاء على منطقة مترامية الأطراف، وتحقق حلمه في «استعادة ملك آبائه وأجداده». وقد مكّن ذلك البريطانيين من النأي بأنفسهم عن مشاكل الرمال الصحراوية المتحركة، وأمن لهم سلامة الطريق إلى الهند. وقد ضمنت لهم اتفاقيات الحماية، التي وقعوها في مراحل متقاربة مع الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل المتصالح، وعُمان، وسيطرتهم المباشرة على حضرموت وعدن وبقية مناطق اليمن الجنوبي، سواحل آمنة، في الجزء الغربي من الخليج العربي.

ـ ٤ ـ

في عام ١٩٢٧، وقع البريطانيون مع ابن سعود اتفاقية أبحر، التي ألغيت بموجبها معاهدة دارين التي وقعت عام ١٩١٤، والتي فرضت الحماية على ابن سعود. وبموجب اتفاقية أبحر اعترف البريطانيون بالملك عبد العزيز بن سعود سلطاناً على نجد والحجاز وملحقاتهما. وبذلك أعلن استقلال المملكة عن الهيمنة البريطانية.

كان توقيع اتفاقية أبحر بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزيرة العربية، حيث مهدت لحرية المملكة الوليدة بالتحرك الاقتصادي، وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام استاندرد أويل أوف كاليفورنيا بتوقيع اتفاقية مع المملكة العربية السعودية، في بداية الثلاثينيات للتنقيب عن النفط. وفي عام ١٩٣٣، تم اكتشاف النفط بكميات تجارية وغزيرة، لتدعم قوة الاقتصاد المحلي، ولتضيف إلى النظام السعودي مشروعية جديدة استمدها من الثروات الضخمة المتأتية من الذهب الأسود، الذي جعل من العربية السعودية، منذ ذلك الحين، قوة سياسية واقتصادية وإقليمية، تؤخذ سياساتها في الحسبان والاعتبار، في عموم المنطقة. كما أسهم ذلك تدريجياً في انتقال الجاذبية في الصراع على المنطقة العربية، من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي.

لقد تحول المثلث المتساوي الأضلاع، الذي استمد النظام السعودي منه مشروعيته، حتى اكتشاف النفط وإنتاجه بغزارة، إلى مربع قوي، بعد تصديره بكميات تجارية إلى الخارج اعتباراً من عام ١٩٣٣، وأصبحت دعائم شرعية النظام مكونة من الدين والقبيلة والنفط والقوة الضاربة. وقد وفرت أموال النفط إمكانية تأسيس جيش نظامي حديث مستقل لا يستند في تشكيله إلى المكوّنات القبلية، مع الاحتفاظ بالتوازي بالجيش الآخر، الذي تقوم هيكليته على أساس الولاء القبلي. كما مكّنت القيادة السعودية، من تشييد بنية تحتية فريدة في المنطقة، وأقامت نظاماً نشطاً، قائماً على الاقتصاد الريعي، بما أسهم في تقليص المطالب السياسية والنقابية وزجّ بالنخب، التي يمكن أن تتصدر قيادة أي عمل وطني محتمل، في أتون عملية التحديث الإداري والهيكلي التي مرت بها العربية السعودية. كما أسهم في تعزيز علاقات السعودية بالخارج.

ورويداً رويداً أصبحت المنطقة بأسرها محطّ أنظار العالم، وتحولت إلى مركز استقطاب دولي. وبالقدر الذي تتنامى فيه الحاجة العالمية إلى النفط يتعزّز فيه الاهتمام بالسعودية، ويصبح دورها على الساحة أكثر بروزاً.

يمكن القول إن الحضور السعودي على الساحة العربية والدولية، قد أخذ بالبروز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. وذلك الأمر بديهي جداً. فالمرحلة التي سبقت الحرب كانت مرحلة تأسيس بالنسبة إلى النظام. وقد أدى انشغال الحلفاء بالحرب، وتعطل طرق المواصلات إلى تقليص الإنتاج بشكل مؤقت في حقول النفط، كما أن صورة علاقة الحكم وتحالفاته مع القوى الدولية بدت غير واضحة المعالم أثناء المراحل الأولى للحرب، خاصة بعد الهجوم الألماني الهتلري

الكاسح على أوروبا، وتراجع الدور القيادي التقليدي لبريطانيا العظمى في السياسة العالمية.

لكن انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية تنفيذ مشروع مارشال أعاد الاعتبار إلى السعودية في السياسة الدولية. فإثر نهاية مؤتمر يالطا بين الحلفاء، توجّه الرئيس الأمريكي روزفلت إلى منطقة الشرق الأوسط، على ظهر الطراد كونسي، وأرسى في مياه البحيرات المرة، وسط قناة السويس، حيث استقبل من على ظهر هذا الطراد عدداً من الزعماء الإقليميين في المنطقة، في محاولة لتوضيح ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في مرحلة ما بعد الحرب. وكان الملك عبد العزيز آل سعود، ضمن من التقى الرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر طراده.

وخلال ذلك اللقاء التاريخي، تم انتقال التحالف السياسي السعودي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتكزت السياسة الأمريكية في علاقاتها مع السعودية منذ ذلك التاريخ على زيادة معدلات استغلال النفط من احتياطيات الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لنفط نصف الكرة الغربي، خصوصاً نفط الولايات المتحدة. وتأمين خطوط إمدادات النفط، وبشكل خاص نفط السعودية والعراق إلى مياه الخليج العربي، أو البحر الأبيض بواسطة خطوط الأنابيب، وضمان استقرار الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، وحمايتها من أي تهديد خارجي، وقد جاءت هذه الاستراتيجية متسقة مع رغبة القيادة السعودية، في زيادة مداخيلها من النفط، وتأمين مظلة حماية أمريكية لنظامها.

ومنذ اللقاء التاريخي للرئيس الأمريكي روزفلت بالملك عبد العزيز، أصبح تعهد الإدارة الأمريكية بحماية النظام السعودي التزاماً خاصاً، اعتاد معظم الرؤساء الأمريكيين تكراره عند توليهم سدة الحكم. وكان لتلك التعهدات أهمية خاصة في الاستقرار الذي حظي به النظام، أثناء الغليان القومي الذي مرت به المنطقة في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم.

ـ ٥ ـ

وهكذا، نستطيع القول، إن جملة من العوامل الموضوعية أسهمت جميعاً في استمرار تجربة التوحيد في الجزيرة العربية، تمثلت في استخدام ذكي للدين كمحتوى ديني، والقبيلة كمحتوى اجتماعي، والنفط باعتباره المحتوى الاقتصادي. وإذا ما وضعنا ذلك جنباً إلى جنب، مع استراتيجيات القوى الدولية في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا، والكيفية التي تم فيها

استثمار دعائم النظام في السعودية، لصالح تلك الاستراتيجيات، تمكنّا من معرفة أسباب صمود تلك التجربة.

لكن عملية الاندماج الحقيقي للمناطق التي توحدت تحت خيمة «المملكة العربية السعودية»، وإيجاد هوية وطنية جامعة وتأسيس دولة حديثة، هي مهمة أخرى عسيرة تتطلب تغليباً لفكرة المواطنة، وتجاوزاً للنعرات القبلية والعشائرية والطائفية، وتقوم على أساس علاقات تعاقدية، تتماهى مع التطورات السريعة التي تجري في داخل البلاد، وعموم المنطقة، بما يساعد على تجنيب البلاد مخاطر الرياح والأعاصير.

هنا نحن أمام معضلة حقيقية تتطلب الوقوف عندها، ونحن نتصدى لقراءة تجارب التوحيد الوطني بالوطن العربي. فمعظم التجارب التي استمرت لم تتحقق في إطار صراع مع المصالح الإمبريالية في المنطقة، بل جاءت متسقة معها، أو مع بعض إفرازاتها. هكذا كان الحال مع التجربة السعودية، والتجربة الليبية، والتجربة الإماراتية.

وحتى حين توحد شطرا اليمن الشمالي والجنوبي في نهاية الثمانينيات، لم تكن هناك ردة فعل معادية من قبل الإدارة الأمريكية تجاهها، وقضية محاولة انفصال الجنوب التي حدثت بعد فترة وجيزة من قيام الوحدة، وموقف الإدارة الأمريكية من تلك المحاولة، معروفتان وليستا بحاجة إلى استعادة.

ماذا يعني ذلك؟! هل يعني أن شرط نجاح مشروع الوحدة هو الرضا الخارجي عنها؟!. إذا كان الأمر كذلك، فنحن أمام معضلة حقيقية، لا بد من الوقوف عندها، فالذي نطمح إليه هو قيام تجارب وحدوية مستقلة، تعبر عن إرادات شعوب المنطقة، وتطلعها في الحرية والوحدة والإمساك، باستقلالية، بزمام مقاديرها.

هل كان للحركة القومية دور في تلك التجارب؟، سؤال مركزي آخر، ربما يكون في الإجابة عنه بعض العزاء. فلربما لم يكن بإمكان التجربة السعودية أن تأخذ مكانها، بالصيغة التي تشكلت فيها، لو لم تنشط الحركة القومية في بلاد الشام ومصر والعراق، ولو لم ينخرط الشريف حسين بن علي في الثورة ضد العثمانيين، ويتم بعدها النكوث عن الاتفاقيات التي عقدها مع البريطانيين، بتوقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو والإعلان عن وعد بلفور.

ويمكن أن ينسحب ذلك على التجربة الليبية، وعلى الصراع الذي احتدم بين

شيخ المجاهدين، عمر المختار، والملك السنوسي. فقد أدى ذلك في النتيجة إلى تسلم الطرف الممالئ للاحتلال الإيطالي السلطة، على حساب حركة التحرير الوطني الليبية، بالطريقة التي تشكل فيها هذا القطر، في التاريخ المعاصر.

وبالمثل، يمكن القول إن الثورة الوطنية المسلحة في اليمن الجنوبي ضد الاستعمار البريطاني، قد سرّعت من تبني البريطانيين في نهاية الستينيات، لسياسة الانسحاب من شرق السويس، وكان انهيار مشيخات اليمن الجنوبي السريع هو الذي فرض على مشيخات الساحل المتصالح تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويصدق ذلك أيضاً على كثير من الحالات التي حدثت في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الثانية. فالاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، على سبيل المثال، ما كان له أن يقوم لولا الوحدة التي تحققت بين مصر وسورية... وقائمة الأمثلة طويلة.

بمعنى آخر، فإنه من الصعوبة فهم تجارب التوحيد الوطني التي حدثت في البلدان العربية دون وضعها في سياق تاريخي، يأخذ بعين الاعتبار جملة المعطيات والتفاعلات المحلية والعربية والدولية، بما في ذلك النضال القومي العربي، والصراع المحتدم بين حركة التحرر وخصومها في الخارج والداخل، وكذلك الاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى، والمناخات المحلية، وخصوصية كل قطر.

وتبقى هناك قضايا كثيرة ملحة ينبغي تناولها لاستكمال مشروع البحث، بما يسهم في استشراف المستقبل، والدفع بمسيرة العمل الوحدوي العربي إلى الأمام.

تعقيــب (٢)

محمد المسفر(*)

مقدمة

تُعقد هذه الدورة بعد مرور عشرين عاماً على الدورة السابقة، التي اهتمت بالشأن ذاته. لقد حدث الكثير في وطننا العربي: العراق تم احتلاله ويفكك الآن تحت ذرائع مختلفة أهمها فدرلته؛ لبنان يتعرض لخلخلة سياسية عوامل تأثيرها خارجية؛ الصومال والحال لا يوصف؛ السودان يسير مسار العراق قبل الاحتلال، مطالب شعبية سودانية هي الذريعة الكبرى لتفكيك وحدة السودان؛ الوحدة اليمنية مهددة بالتفكيك.

كنت أتمنى لو أن بحث د. علي محافظة ركّز على سلبيات النظام السياسي القائم في هذه الدول المطروح للدراسة لكي تتجنبها تلك الأنظمة بغية الحفاظ على ما بناه الآباء والأجداد، بدلاً من استدعاء التاريخ الذي أدى إلى قيام الوحدة أو التوحيد في هذه الأقاليم.

أضرب مثلاً: كانت وما برحت الحجج التي أطاحت بوحدة العراق والآن تعمل للإطاحة بوحدة السودان والوحدة اليمنية هي: المطالبة بتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين المناطق المكونة للدولة، التوزيع العادل للوظائف القيادية بين سكان المناطق المختلفة، المشاركة في صناعة القرار السياسي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع، وترسيخ مبدأ المواطنة ونزاهة القضاء.

(*) أستاذ جامعي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

أما وقد آثر أستاذنا علي محافظة اتباع طريق غير ما أردت، فإني أورد الملاحظات التالية على ورقته مطرح المطالعة:

أستطيع أن أقول إن البحث يعاني أزمة منهجية، فهو عندي ليس بحثاً في التاريخ، وإنما هو سرد لوقائع تاريخية، وليس بحثاً في تاريخ علم الاجتماع السياسي للدول، فهو لم يفرق بين مصطلح الوحدة الوطنية والتوحيد الوطني، وترك العنان للقارئ في هذا الشأن.

إنه لم يحدد هدفاً محدداً ينبغي الوصول إليه، ولا فرضية يريد اختبارها بهدف تطبيقها.

أولاً: التجربة السعودية

نقطة البدء عند د. علي هي أن عبد العزيز بن سعود انطلق من الكويت نحو الرياض لاستردادها من ابن رشيد بحكم أن الرياض وما حولها كانت ملك آبائه وأجداده التي أخرجوا منها عن طريق القوة.

لكنه لم يبيّن لنا الخلفية التاريخية التي أوصلت ابن سعود إلى الكويت، والبقاء فيها إلى الوقت الذي خرج منها لاستعادة ملك الآباء والأجداد في نجد، وهل كان خروجه من الكويت نحو الرياض بمعرفة الإنكليز وآل صباح، وهما القوتان الفاعلتان في الكويت، يعتبر تواطؤاً (إن صح التواطؤ) بريطانياً، باعتبار أن تحالف آل صباح مع ابن سعود يعود إلى الانتقام من ابن رشيد، الذي هدد نفوذ آل صباح في الكويت، وكان حليف الدولة العثمانية التي تناصبها بريطانيا العداء[١]؟

يذكر د. علي أن عبد العزيز بن سعود أكمل سيطرته على نجد باستثناء جبال شمر معقل ابن رشيد، وابن رشيد استطاع مواجهة ابن سعود وألحق به هزيمة في موقعة «قبة» عام ١٩١٥ التي قتل فيها ضابط بريطاني كبير هو الكابتن شكسبير، إلا أن الكاتب لم يوضح لنا خلفية وجود هذا الضابط الإنكليزي في هذه المعركة. كما أن الباحث لم يشر إلى رفض بريطانيا طلب ابن رشيد لحمايته عندما اشتدت عليه هجمات آل صباح وآل سعود[٢].

---

(١) انظر: وليد الأعظمي، **الكويت في الوثائق البريطانية، ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

يذكر الباحث أن الأشراف جهّزوا حملة عسكرية عام ١٩١٠، وأن هذه الحملة أسفرت عن هزيمة ابن سعود وأسر أخيه سعد، وأن ابن سعود دفع جميع التعويضات المالية التي طلبت منه من أجل إطلاق سراح أخيه سعد، وأعلن ولاءه للدولة العثمانية. لكن د. محافظة لم يبين أسباب ودواعي تلك المعركة، سياسياً ودينياً واقتصادياً.

يذكر أيضاً أن المندوب البريطاني في الكويت استدعى عبد العزيز بن سعود إلى الكويت، وخصص له مساعدات مالية وزوّده بالسلاح، كما أورد الباحث، وطلب منه عدم القيام بأي نشاط ضد الشريف حسين، وأن الحسين لن يتدخل في شؤون ابن سعود. كل ذلك حدث على أثر إعلان الشريف حسين الثورة العربية في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦.

لم يكن عبد العزيز بن سعود متحمساً لتلك الثورة، بل سمح لأتباعه بالانخراط في جيش تلك الثورة؛ هذا الكلام يحتاج إلى تحليل لهذه الوقائع، لكن الكاتب آثر الابتعاد عن التحليل السياسي لهذه الأحداث، واكتفى بسرد الوقائع.

ذكر الكاتب أن ابن سعود أسس «إخوان التوحيد»، وقد ذكر أنهم كانوا أداة التوحيد الوطني، علماً بأن هذه التسمية دينية، ومعناها «إخوان من أطاع الله»، ويعتبرها البعض أنها انتفاضة وهابية جديدة. في هذا السياق، قد يكون من المناسب التعريف بـ «حركة الإخوان» التي اجتاحت الجزيرة العربية بين عامي١٩١٤ و١٩٣١، ولم يعرف عن هذه الحركة شيء في الجزيرة العربية منذ عام ١٩١٤، أي بعد استيلاء بن سعود على الأحساء شرق نجد.

في أواخر عام ١٩١٥ راع ابن سعود تضخم هذه الحركة، وكان أمام أمرين، إما أن يقضي عليها أو يمتطي صهوتها ويصبح زعيمها، وبالتالي تتاح له فرصة استغلال حماسة أتباعها في توسيع نفوذه في جزيرة العرب وما حولها.

لقد اختار ابن سعود الأمر الثاني، ويجدر بنا أن نلمع النظر في علاقة الحركة بابن سعود. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار رئيسية:

١ ـ **الدور الأول**: من عام ١٩١٥ إلى ١٩٢٢، وفي هذه المرحلة استغل ابن سعود الإخوان لتوسيع نفوذه وبتوجيه منه، وتجلى ذلك في حرب ابن سعود ضد ابن رشيد والاستيلاء على إمارة الأخير في حائل عام ١٩٢٢.

٢ ـ **الدور الثاني**: من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٥، وقد تغاضى ابن سعود

عن كل نشاط الإخوان وتحركاتهم طالما كان ذلك يصبّ في مصلحته.

٣ ـ **الدور الثالث**: من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٣٠، ظهر الخلاف بوضوح بين ابن سعود وزعماء الإخوان بعد أن وجدهم يعارضون سياسته وأسلوبه في الحكم، فثاروا على ابن سعود، لكنه استطاع إخماد ثورتهم والقبض على الكثير من زعمائهم، واستعدى عليهم بريطانيا. وكان يبلغ البريطانيين عن تحركات الإخوان، وأبلغ الإنكليز أنه بريء مما يفعلون(٣).

لقد وقف الإخوان من عبد العزيز ابن سعود موقفاً يحتاج إلى بحث وإمعان النظر في شأن ذلك الخلاف الذي أدى إلى اقتتال الطرفين، ذلك الخلاف الذي كاد أن يقضي على توحيد مملكة ابن سعود، أو يزيد مساحتها تمدداً نحو العراق وشرق الأردن وعُمان.

لقد اكتفى د. علي بذكر انتصار ابن سعود على الأشراف في منطقة «الخرمة» وانضمام الشريف خالد بن لؤي وغيره من الأشراف إلى ابن سعود. فقد قطع الشريف حسين التعامل التجاري بين نجد والحجاز، ومنع الحجاج النجديين من الحج، نتيجة لهزيمة الأشراف في تربة والحرمة وتمرد بعضهم لصالح ابن سعود، ولم نقرأ في ما كتب د. علي في ورقته هذه تحليلاً لنتائج تلك المقاطعة.

الغريب في أمر الخلاف الحجازي ـ النجدي حول الخرمة أن الذين تولوا الدفاع عن وجهة نظر ابن سعود هم من الانكليز، أذكر منهم الكولونيل ويلسن، والمستر فيلبي، بينما الذين راحوا يدافعون عن ادعاءات الشريف حسين ويؤيدونه، هما السير ريجنالد ونغيت والكولونيل لورنس(٤).

يرد في مستهل ورقة الباحث أن «الإخوان» النجديين واصلوا غاراتهم على العراق وشرق الأردن، مما دفع ببريطانيا إلى الدعوة إلى مؤتمر في الكويت عام ١٩٢٣ للنظر في الإشكالات القائمة بين نجد والحجاز، ولكن المؤتمر فشل، كما تذكر الورقة، لكننا لم نتعرف أسباب الفشل.

تذكر مصادر تاريخ المنطقة أن أسباب فشل مؤتمر الكويت الآنف الذكر تعود

(٣) انظر: جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤-١٩٤٥** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣).

(٤) نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦)، مج ٤، ص ١٠١.

إلى عدم قدرة أعضاء المؤتمر على تحديد الحدود بين نجد وجيرانها (الحجاز وشرق الأردن والعراق)(٥).

لقد حقق عبد العزيز بن سعود انتصارات عسكرية في كل الجبهات، من الجوف شمالاً إلى نجران وعسير جنوباً، وإلى الحجاز غرباً، وإلى مياه الخليج العربي شرقاً، وأعلن اسم الدولة الجديدة «المملكة العربية السعودية». لكن هل تمدّد عبد العزيز ابن سعود في معظم أرجاء جزيرة العرب، ليعبر عن حركة تحرر وطني من الهيمنة العثمانية التي كانت مسيطرة على معظم أرجاء الجزيرة العربية؟ أم أن عبد العزيز بن سعود كانت كل طموحاته عندما خرج من الكويت تنصبّ على استرداد سلطة آبائه على الدرعية وملحقاتها؟

في هذا السبيل، تشير معظم الدراسات، وخاصة من جانب الباحثين السعوديين، إلى أن حركة عبد العزيز بن سعود، بعد أن تحقق لها النصر على ابن رشيد في نجد، كانت تعمل على توسع المنتصرين، وليس بغية تحقيق الوحدة الوطنية. هذا التوسع استخدمت فيه الأيديولوجيا الدينية والمساعدات البريطانية واستغلال الظروف الاجتماعية.

والسؤال: هل وجد الباحث في الأدبيات المنشورة في تلك الفترة من التاريخ ما يشير إلى أن فكرة الوحدة العربية صادرة عن عبد العزيز ابن سعود أو أحد المفكرين من حوله؟

ثانياً: التجربة الليبية

دون مقدمات منهجية، يدخل الباحث إلى الفضاء الليبي بدءاً من عام ١٩١٢، العام الذي احتلت إيطاليا فيه ليبيا، وأخرجت العثمانيين منها بموجب اتفاق «لوزان» من العام نفسه، وأخضعت إيطاليا للسيادة الإيطالية. إلا أن الشعب الليبي شكّل مقاومة وطنية لدحر الاحتلال الإيطالي بقوة السلاح.

لقد لعب الليبيون المهاجرون دوراً مؤثراً لتأليب الرأي العام العربي والدولي لنصرة المقاومة الليبية في الداخل، فتأسست التجمعات والمنتديات والمنابر السياسية لنصرة المقاومة الليبية، كما أورد د. محافظة. هذه التجربة كسابقتها (السعودية) كان للأيديولوجيا الدينية فيها دور فاعل ومؤثر، لكنه لم يكن العامل الوحيد.

(٥) الأعظمي، **الكويت في الوثائق البريطانية، ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠**، ص ١٦.

إن التجربة السعودية تختلف إلى حد بعيد عن التجربة الليبية، فالأولى لا توصف بأنها حركة تحرر وطني، كما هو الحال في ليبيا، لأنها لم تكن في مواجهة احتلال إلا ما يتعلق بنجد التي يعتقد السعوديون بأن ملك الآباء والأجداد سلب منهم من قبل ابن رشيد. بينما الثانية هي حركة تحرر وطني تشكلت لها حركة مقاومة داخلية مسلحة، وأخرى خارجية، لتحرير البلاد من الاستعمار الإيطالي ومقاومة الأطماع الفرنسية والبريطانية.

يصل الباحث إلى نتيجة مؤداها: إن بين التجربتين السعودية والليبية تماثلاً وتشابهاً، ولا أجد نفسي مختلفاً معه، إلا أن هناك نقطة يجب التنبيه إليها، وهي أن ما حدث في الوحدة الليبية كان نتيجة تفاعلات مقاومة مسلحة ومقاومة فكرية ضد احتلال أجنبي استعماري، وقد تعاون المجتمع الليبي في الداخل والخارج من أجل نيل الاستقلال. هذا التعاون كان منتشراً بين جميع المكونات الجغرافية الليبية (طرابلس، وبرقة، وبنغازي. . . إلخ)، ولم يكن الحال كذلك في شان التوحيد السعودي.

ثالثاً: التجربة الإماراتية

استغرب كيف قفز الباحث عن وقائع تاريخية مهمة في إمارات الخليج العربي تعود أحداثها إلى الفترة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٧١. إن الاتحاد الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ليس أول تجربة اتحادية في تاريخ الإمارات. إن فكرة الوحدة في واقع الأمر راسخة تاريخياً في ضمير الناس الذين عاشوا في اتحادات كونفدرالية قبلية كمواثيق القواسم وبني ياس.

يمكننا اقتفاء الاتحاد الحالي إلى الدعوة التي قام بها قاضي رأس الخيمة غاش إلى الوحدة في المنطقة، ثم كانت محاولة أخرى تدعو إلى الوحدة عام ١٩٣٥، ولم تتحقق الوحدة بسبب رفض الإمارات الصغيرة بسبب اعتمادها على بريطانيا. ويمكننا تقصّي الخطوات التي اتخذت بهدف تحقيق الاتحاد الفدرالي اعتباراً من أول الخمسينيات من القرن الماضي، وهي على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٥٢ ـ ١٩٦٨ إنشاء مجلس الإمارات المتصالحة.

المرحلة الثانية: ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ اتحادان فاشلان.

المرحلة الثالثة: ١٩٧١ ـ إلى الوقت الراهن (الإمارات العربية المتحدة).

المرحلة الأولى: كان المجلس مشروعاً بريطانياً يتكون من حكام الإمارات السبع، لكن اشترط في تشكيل المجلس موافقة السعودية، واشترطت السعودية لموافقتها ترسيم الحدود بينها وبين الإمارات الست. وظل المعتمد البريطاني يترأس المجلس لغاية عام ١٩٦٦.

المرحلة الثانية: الاتحاد الثنائي بين أبو ظبي وإمارة دبي عام ١٩٦٨، كان استجابة سريعة لإعلان بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة. وما إن وقّعت معاهدة الاتفاق الثنائي حتى دعا حاكما دبي وأبو ظبي كافة شيوخ الإمارات المتصالحة، بمن فيهم قطر والبحرين إلى الانضمام إلى الاتحاد الجديد. وأخيراً لم يوضع هذا الاتحاد موضع التنفيذ.

المرحلة الثالثة: الاتحاد التساعي. لقد ذكرت أعلاه أن د. محافظة يورد الوقائع التاريخية هنا دون الغوص في أسبابها ونتائجها، فهو على سبيل المثال ذكر في ورقته أن قطر تقدمت بمشروع مؤداه إقامة اتحاد بين الإمارات الصغيرة، وهي: الشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، على أن يكون الاتحاد الأكبر يتكون من خمسة أعضاء، هم: اتحاد الإمارات الصغير، وأبو ظبي، ودبي، وقطر، والبحرين. ويشير الكثير من المعلومات إلى أن الأسباب تعود إلى أن قطر في ذلك الزمان كانت تريد إضعاف نفوذ أبو ظبي في الاتحاد.

لقد مر د. محافظة مرور الكرام على مسألة مطالب إيران في سيادتها على البحرين، ومسألة الجزر المحتلة من قبل إيران عشية قيام الاتحاد. وهذا أمر مخل. تشير الدراسات الموثقة إلى أن احتلال الجزر الثلاث كانت شرطاً إيرانياً لقبول استقلال البحرين[٦].

ولم يبيّن الباحث الأدوار السعودية والكويتية في أمر الاتحاد السداسي. ويخلص في ورقته إلى أن عوامل النجاح لاتحاد الإمارات تتمثل في عدد من البنود التي اختار منها:

١ ـ التماثل في طبيعة أنظمة الحكم السائدة.

٢ ـ التماثل في البنية الاجتماعية للسكان.

٣ ـ دور الشيخ زايد تجاه الإمارات الصغيرة.

---

(٦) فيصل بن سلمان آل سعود، **إيران والسعودية والخليج: سياسة القوة في مرحلة انتقالية، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٦١.

لقد آثر الباحث عدم ذكر أي شيء عن هذا الاتحاد بعد مرور قرابة الأربعين عاماً، هل هو اتحاد قوي أم أنه اتحاد مفكك (ضعيف) الآن، وما أسباب ضعفه أو قوته؟

رابعاً: التجربة اليمنية

كعادة الباحث في ما سبق، اكتفى بسرد الوقائع التاريخية، وخلص إلى نتيجة أن العوامل التالية هي التي عملت على تثبيت هذه الوحدة:

١ ـ الشعور العام لدى اليمنيين بأهمية الوحدة.

٢ ـ التماثل في البنية الاجتماعية للسكان.

٣ ـ دور القوات المسلحة في الحفاظ على الوحدة.

٤ ـ الآمال المعقودة على استخراج النفط.

تعقيــب (٣)

حسن أبو طالب(*)

مقدمة

في البداية، أشكر مركز دراسات الوحدة العربية والقائمين عليه لدعوتي إلى المشاركة في هذه الندوة المهمة، مع هذا الجمع من المثقفين العرب.

تتناول الدراسة أربعاً من تجارب التوحيد الوطني في الوطن العربي، وهي تجارب ليبيا والإمارات العربية المتحدة واليمن بالطرق السلمية، إضافة إلى الحالة السعودية التي وصفها الكاتب بأنها تمت بقوة السلاح.

استعرض الباحث التجارب الأربع بصورة تاريخية، حيث ركّز على الوقائع الكبرى التي مرت بها هذه التجارب، وصولاً إلى حالتها الوحدوية. وهو تركيز محمود، ولكنه لم يوضح لنا الخلافات الرئيسية بين كل حالة وأخرى، كما لم يوضح لنا أسباب نجاح كل حالة على حدة، وما هي الدروس التي يمكن أن نستفيد منها من كل حالة، ومن الحالات معاً، بالنسبة إلى الوحدة العربية المأمولة، وبما يتناسب مع الهدف من هذه الندوة. ومن هنا، فإن الخلاصة الواردة في نهاية الدراسة تبدو عامة للغاية، بحيث يصعب أن تكون هادياً ونبراساً إلى أي عمل وحدوي عربي في اللحظة الراهنة أو في المستقبل القريب.

بداية، يمكن القول إن لكل حالة من الحالات الأربع طابعها الخاص، سواء

(*) نائب رئيس تحرير صحيفة **الأهرام**.

من حيث المضمون، أو الأدوات أو الظروف التي ساعدت على نجاحها واستمرارها. فالمهم ليس تحقيق الوحدة في حدّ ذاتها، وإنما الأهم هو استمراريتها وصمودها في وجه التحديات المختلفة.

أولاً: الحالة السعودية

إن **الحالة السعودية**، هي حالة بالأساس فتح قبلي استندت إلى ميراث تاريخي قبلي معروف عبر التاريخ، تميز بالغزوات والفتوحات والطموحات لقادة القبائل العظام الذين دفعهم طموحهم إلى الخروج من بيئتهم القبلية المباشرة لكي يمدّوا سلطانهم إلى أراضي وممتلكات القبائل المجاورة، فشكلوا بذلك مشروعاً للفتح والغزو والكرّ والفرّ، والتحالفات القبلية التي أمكنها أن تستمر لفترة قد تقصر أو تطول بحسب الظروف والأحوال. وهو ميراث معروف في الجزيرة العربية، وفي كل المناطق الصحراوية المفتوحة. ولذا تميزت بسمات نبعت أساساً من البيئة القبلية، وما يسودها من تحالفات أو سطوة الطرف القوي على الأطراف الأضعف.

وفي الحالة السعودية أيضاً، فقد عرفت محاولة سابقة في نهاية القرن الثامن عشر، بزعامة سعود الكبير، التي قُضي عليها بواسطة جيش محمد علي باشا في عام ١٨١٨، وذلك لحساب الدولة العثمانية آنذاك.

ونعرف أن المحاولة الثانية التي تحدث عنها الباحث كانت مشروعاً قبلياً دينياً، حيث تم التحالف بين عبد العزيز آل سعود وآل الشيخ محمد عبد الوهاب، على أن تكون الريادة والزعامة لآل سعود، ويكون الشرع بحسب رؤية محمد بن عبد الوهاب. ومن هنا جاءت الوهابية كمذهب في الشرع الإسلامي ساد المناطق التي استولى عليها الأمير عبد العزيز آل سعود. ووفقاً للتقاليد القبلية، فإن التحالفات بين القبائل تؤدي دوراً مهماً، وهو ما يمكن توثيقه وترسيخه عبر الزيجات بين أبناء وبنات القبائل المختلفة، وهو ما استخدمه عبد العزيز لتأكيد فتوحاته وتثبيت ملكه وسلطانه في المناطق التي فتحها.

ومن الناحية التاريخية، وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت تحكم العالم الإسلامي باسم الخلافة، لكن نفوذها وسلطانها لم يكن ممتداً إلى كل أرجاء الجزيرة العربية. ويرجع ذلك إلى عامل الاستعمار البريطاني للمناطق الساحلية في الخليج، وما كان يعرف بالإمارات المتصالحة لاحقاً، وكذلك عدن وما حولها في جنوب

الجزيرة العربية. كما أن نفوذ الدولة العثمانية لم يكن قوياً في المملكة اليمنية زمن الإمام يحيى، وفي وسط الجزيرة كان الأمراء وزعماء القبائل يحكمون وفقاً للموروث القبلي، ولم يكونوا خاضعين تماماً لسلطان الدولة العثمانية، وهو ما مثّل نوعاً من فراغ القوة في وسط الجزيرة، وإغراء لأي قائد أو أمير ذي طموح سياسي، وهو ما ساعد عبد العزيز آل سعود على الاستمرار في فتوحاته من دون أي مقاومة تذكر.

مما يحسب لعبد العزيز آل سعود قدرته على توظيف العامل الديني في بيئة تقدس الدين وتحترمه وتجلّ كل من يرفع لواءه. ولذلك كان إنشاؤه لمجموعات الإخوان، أو الهجر، الذين دعموه في القتال، وكانوا خير سند له في معظم فتوحاته. وحين افترقت الطرق بينه وبينهم، انقلب عليهم وقضى على نفوذهم وشتتهم فلم تعد لهم قائمة. وكان ذلك بعد أن تثبت ملكه في أرجاء الجزيرة.

وهكذا اجتمعت عوامل القائد الطموح، والمشروع السياسي، والمحفز الديني، والقدرة العسكرية والتحالفات القبلية، وفراغ القوة، لتشكل معاً عوامل نجاح الفتوحات السعودية. ويلاحظ أن الإمبراطورية البريطانية لم تكترث في بداية فتوحات السعوديين، وحين أخذت تهتم بها، كان نفوذ عبد العزيز آل سعود قد استقر في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية، وهو ما مثّل تهديداً لنفوذها في الإمارات المتصالحة المطلة على الخليج، ومن ثم عمدت إلى عمل الاتفاقيات معه لتحييده ومنعه من الاتجاه شرقاً.

وبتعبيرات زمننا الحالي، يمكن القول إن القوة العظمى آنذاك لم تأخذ موقفاً مناهضاً من فتوحات عبد العزيز آل سعود، ما ساهم في نجاح مشروعه السياسي، ثم مع اكتشاف النفط في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين في مناطق الدولة السعودية الوليدة، أخذ الاهتمام الدولي: البريطاني **أولاً**، ثم الأمريكي **ثانياً**، بهذه الدولة وبتدعيم العلاقات مع قائدها ومؤسسها، وهو ما وفر دعماً دولياً كان مطلوباً للمملكة الناشئة لكي ترسخ وجودها كحقيقة دولية.

وهكذا اجتمعت عوامل ذاتية في بنية المشروع السعودي، سياسياً ودينياً وقبلياً، وعوامل متعلقة بالبيئة الدولية، كانحسار النفوذ العثماني، ولامبالاة الإمبراطورية البريطانية **أولاً**، ثم التحالف مع الزعامة السعودية **ثانياً**، ثم التحالف مع الولايات المتحدة القائد الجديد للغرب **ثالثاً**.

ثانياً: الحالة الليبية

إن **الحالة الليبية**، بدورها لها ملامحها الخاصة، فهي نتيجة تفاعل بين عاملين:

الأول، الحركة الوطنية الليبية بزعامة محمد إدريس السنوسي وبدعم من وجهاء وزعماء ليبيا، ولا سيما في طرابلس وبرقه، وبدعم من دول عربية كمصر وتونس، وفي مرحلة لاحقة دعم جامعة الدول العربية، والحركة الدولية المناهضة للاستعمار، كما بدت آنذاك في مطلع الخمسينيات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومعروف أن السنوسيين هم الذين تحملوا عبء مقاومة الاحتلال الإيطالي بعد أن فشلت الدولة العثمانية في حماية ولاية ليبيا من الغزو الإيطالي عام ١٩١١. وفى مؤتمر غربان عام ١٩٢٠، الذي انبثقت عنه هيئة الإصلاح المركزية التي بايعت السنوسي، الذي صار رمزاً لوحدة البلاد ومقاومتها للاحتلال إلى أن تم الاستقلال مقروناً بوحدة التراب الليبي عام ١٩٥٠. وبعد صدور دستور للمملكة الليبية أكد سيادتها، انضمت إلى الجامعة العربية عام ١٩٥٣.

و**الثاني**، التنافسات الاستعمارية بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. وفي فترة لاحقة دخلت على خط المنافسة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية صاعدة.

هذان العاملان، الحركة الوطنية التي أصرت على وحدة التراب الليبي، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها، والتنافسات الاستعمارية في وقت اتجه فيه العالم ـ بدعم من القوة الصاعدة آنذاك الولايات المتحدة، وحركة عدم الانحياز ـ إلى تصفية الاستعمار، كان لهما الأثر الأكبر في استعادة ليبيا وحدتها الترابية، ومنع مشروع التقسيم الذي حاولت تمريره القوى الاستعمارية الثلاث.

لقد كانت الدعوة إلى الوحدة الليبية في جوهرها تمسكاً بتاريخ سابق منذ أن كانت الولايات الثلاث برقة وطرابلس وفزان تحت الولاية العثمانية من جهة، ومواجهة مع خطط استعمارية من جهة أخرى، في وقت كان المشرق العربي يموج بدعوات الوحدة العربية، ورفض الاستعمار، ما شكل رصيداً مضافاً إلى الحركة الوطنية الليبية وساعدها على تحقيق هدفها الأكبر، أي استعادة ليبيا الواحدة الموحدة.

ويشار هنا إلى أن الحركة الوطنية الليبية، على الرغم من وجود خلافات صغيرة بين فروعها المختلفة، تمسكت بزعامة السنوسي منذ عام ١٩٢٠، مما شكل بدوره عامل توحيد أدى إلى نجاح الحركة في النهاية.

هنا أيضاً نلاحظ عوامل بنيوية في صميم الحركة الوطنية الليبية، وأخرى مساعدة من خارجها، ولا سيما الظرف الدولي الذي شكل دعماً لتصفية الاستعمار، ما أفاد وحدة التراب الليبي، فضلاً على دعم عربي لكي تستعيد ليبيا حريتها وعروبتها ووحدتها.

ثالثاً: الحالة الإماراتية

تتميز **الحالة الإماراتية** بخصوصية لا ترد في الحالتين السابقتين، فالإمارات أو المشيخات أو المحميات البريطانية المتصالحة لم يكن لها شخصية دولية في حد ذاتها؛ فقد كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية. ولذا ارتبطت عملية التوحيد بتجسيد شخصية دولية من جانب، وبالحصول على الاستقلال من جانب آخر، ومواجهة الأطماع الإيرانية من جانب ثالث.

نلاحظ هنا **أولاً** أن القرار بالانسحاب البريطاني من شرق السويس كان نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الثانية، ولو بعد حين. ونلاحظ أيضاً أن قيادات المشيخات السبع قد أدت دوراً بارزاً في عملية التوحيد، لأنها شكلت لهم عاصماً للبقاء في السلطة من جانب، وتوفير الأمن من جانب ثان. وفي المقدمة يأتي دور كل من الشيخ زايد بن سلطان زعيم أبو ظبي، والشيخ مكتوم بن راشد زعيم دبي.

وعلينا أن نلاحظ هنا **ثانياً** أن جزءاً من بناء الإمارات ارتبط بكرم الغني على الفقير، وهو ما قامت به إمارة أبو ظبي بصورة رئيسية، ولا سيما في السنوات الأولى للدولة الموحدة، وساهم بدوره في استمرار الوحدة وترسخها مع الزمن. بمعنى آخر، إن عنصر قلة الموارد ساعد بدوره على اتخاذ قرار بالاحتماء مع الآخرين الأكثر موارد والأكثر استعداداً للوحدة، والأكثر رغبة في العطاء وتحمل المسؤولية.

ونلاحظ **ثالثاً**، أن الدور البريطاني كان إيجابياً بدرجة ما في إقناع شيوخ الإمارات في التوحد وبناء دولة واحدة، وفي إبعاد أي مؤثرات سلبية من قبل الجارين الكبيرين، إيران، والسعودية التي بدورها أدّت مع الكويت دوراً ايجابياً

في لحظات بعينها لإقناع شيوخ الإمارات السبع في بناء دولة واحدة.

ما يعنينا هنا أن حالة الإمارات العربية تؤكد دور الزعامات في بناء الوحدة بين كيانات مختلفة. صحيح هنا أن التقارب بينها في البنية الاجتماعية والقبلية ونمط الحكم يسهل فكرة الوحدة، لكنه ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً، كما في حالة الإمارات السبع. فقد لاحظنا مثلاً النزعة الاستقلالية لدى كل من البحرين وقطر، على الرغم من تشابه ظروفهما مع ظروف وأوضاع الإمارات السبع التي شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً: الحالة اليمنية

تبدو **الحالة اليمنية** أكثر تفرداً، فقد تمت بين شخصيتين دوليتين ـ أي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ـ كان معترفاً بهما عربياً ودولياً، فهما عضوان في الجامعة العربية والأمم المتحدة. صحيح هنا أن هاتين الشخصيتين الدوليتين تمثلان شعباً واحداً، لكنهما استمرتا هكذا لمدة طويلة، فاليمن الجنوبي حصل على استقلاله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، واليمن الشمالي عرف هكذا في عام ١٩٦٢، واستمرت علاقاتهما بين شد وجذب حتى إعلان الوحدة في أيار/مايو ١٩٩٠.

فالتشطير هنا لليمن الطبيعي، وإن كان قد بدأ منذ احتلال بريطانيا لعدن عام ١٨٣٨، وحتى الخروج من الجنوب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، فقد استمر أيضاً كحقيقة حتى عام ١٩٩٠، في ظل دولتين لكل منهما تحالفاته الخارجية ورؤيته الخاصة في إدارة الحكم وشؤونه. وكان التخلف وضعف مردود التنمية هو القاسم المشترك الأكبر بينهما.

كان التشطير في ظل الدولتين مرتبطاً بقدر ما بالحرب الباردة بين الغرب والشرق. وقد بدا اليمنان في عقد السبعينيات وكأنهما امتداد لهذه الحرب الباردة، فالتوتر هو السمة السائدة، والمناوشات العسكرية والاتهامات بالتدخل كانتا جزءاً من المشهد اليمنى في الشطرين. وحين انحسرت الحرب الباردة، ومعها التحالفات هنا وهناك، انحسرت رويداً رويداً التوترات، وحل محلها حديث التوحيد والبحث عن مخرج لأزمة التنمية التي طالت اليمنين معاً، على الرغم من اختلاف أسلوب وفلسفة الحكم والإدارة في كل منهما.

ويلاحظ هنا أن اليمن الديمقراطي، بعد المرور بعدة أزمات كبرى وصلت إلى ذروتها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، حين انقسم الحزب والجيش على نفسه

وحدث الصدام، وخرج من خرج إلى اليمن الشمالي مع الرئيس الأسبق علي ناصر محمد، ثم مع انهيار الاتحاد السوفياتي الداعم الأكبر لليمن الديمقراطي، بدا أن الخلاص يكمن في التقدم إلى الوحدة التي كانت تدغدغ مشاعر اليمنيين في الشطرين عن قناعة وإيمان حقيقيين. ناهيك عن اكتشاف النفط في المنطقة الحدودية التي دفعت قيادة البلدين إلى التفكير في جعل هذه المنطقة النفطية بداية لعمل وحدوي، وهذا ما كان.

يلاحظ هنا أيضاً أن كلا الشطرين كانت لديه مؤسساته الحاكمة، بداية من الحزب الواحد الحاكم والبرلمان والحكومة. وكلاهما كان يفتقر إلى حياة سياسية تعددية، على الرغم من أن اليمن تاريخياً معروف بهذه التعددية مذهبياً وقبلياً ومناطقياً.

وهكذا ارتبطت الوحدة اليمنية كمشروع سياسي بعدد من العوامل، من أبرزها: إيمان شعبي جارف بخيار الوحدة كقدر وكمصير لا فكاك منه، وقيادات سعت إلى الوحدة عبر العمل العسكري أولاً، الذي تأكد فشله، فلم يكن هناك سوى السبيل السياسي السلمي عبر المفاوضات وتقديم الأفكار والتنازلات المتبادلة وتقاسم السلطة. والأهم في الحالة اليمنية أن قيام الوحدة ارتبط بتعددية سياسية، كانت تعبيراً عن التماشي مع الظرف الدولي الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث موجة الديمقراطية التي انتشرت في العالم. ولذا كان ربط الوحدة بالتعددية السياسية والحزبية خياراً استراتيجياً رائعاً.

لقد ساعد الظرف الدولي مع مرونة القيادات السياسية اليمنية، مع التراكم السياسي الذي تم في مراحل سابقة في مفاوضات الوحدة، على بلورة مشروع بدا قابلاً للنجاح ولا رجعة عنه.

صحيح هنا أن شريكي الوحدة دخلا في صراع على السلطة بعد فترة وجيزة من قيام الدولة الواحدة، وعرّضا دولة الوحدة إلى هزة كبيرة في حرب صيف ١٩٩٤، غير أن متانة المشروع نفسه والدعم الشعبي له، قدما له كل الحماية للبقاء والاستمرار، فضلاً على القرارات الصعبة التي اتخذها الرئيس علي عبد الله صالح وقدرته على نسج تحالفات سياسية وعسكرية عريضة لمحاصرة وهزيمة الذين رفعوا شعارات الانفصال البائسة.

ولعل أحد أهم سمات التجربة اليمنية، أنها ربطت بين السند الشعبي والسبل السياسية وإعمال أفكار الوظيفية في تقاسم السلطة، مدعومة بتيار دولي

يدعو إلى الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات، وقبول إقليمي، أو على الأقل عدم رفض الإقليم للمشروع.

وفي كل التجارب، نلاحظ أن النظام الدولي كان مناسباً بدرجة ما لمشروع الوحدة، أو على الأقل لم يلعب ضدها صراحة، وهو ما وظفه أحياناً قادة المشروع لخدمة المشروع نفسه وتحقيقه.

استلهاماً من هذه التجارب، على الرغم مما بينها من خصوصيات، يمكن القول إن نجاح أي مشروع للوحدة العربية مستقبلاً يتطلب عدداً من العناصر المتكاملة:

أولها سند شعبي يؤمن بخيار الوحدة ويكون مستعداً للتضحية من أجلها. ولعل الديمقراطية هنا التي تتيح حرية الاختيار وتداول السلطة ونسج التحالفات السياسية والاجتماعية، يمكن أن تكون البوابة لإعادة بلورة تيار شعبي عريض يؤمن بالوحدة العربية ويعمل من أجلها.

و**ثانيها**، قيادة سياسية تستلهم نبض الرأي العام وتؤمن بدورها بخيار الوحدة العربية، وتعمل على تذليل الصعاب من أجل قيامها.

و**ثالثها**، بيئة إقليمية وعالمية، إن لم تكن داعمة للوحدة العربية، فعلى الأقل لا تقف أمامها وتعمل من أجل إسقاطها. في الوقت نفسه أن يعمل المؤمنون بالوحدة العربية على التكيف مع التيارات الكبرى الحاكمة في النظام الدولي، ولا سيما التي تدعو إلى التكتل الاقتصادي والانفتاح المتبادل وتكوين المؤسسات فوق القومية.

أما **رابعها**، فهو مجموعة من الإجراءات المستنبطة من الاقترابات الوظيفية وتقاسم المنافع لبناء مصالح مشتركة عابرة للحدود العربية الراهنة، وبما يسمح لاحقاً بتشكيل قاعدة اجتماعية تؤمن بالوحدة وتعمل من أجلها.

تعقيب (٤)

يوسف الصواني(*)

ـ ١ ـ

لا أدري إن كان في مقدوري أن أصف ما أقدمه هنا تعقيباً، ذلك أن ما أسطره هو مجرد أسئلة بدت لي لازمة عند الحديث عن مسألة الوحدة العربية بعد عقود طويلة من الزمن على انطلاق أولى دعاوى التوحيد السياسي العربي المعاصر، وما يزيد على قرن من الزمان على انبعاث الفكرة والحركة القومية العربية بشكل عام.

الدعوة إلى الوحدة أو التوحيد تعيش اليوم بيئة جديدة تتميز بديناميات غير معهودة وتحديات هي أكثر عمقاً وقوة وتأثيراً، ليس في المجال السياسي فقط، وإنما في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وهي تترافق مع حراك كوني ذي اتجاه لا يؤسس لانطلاق مثل الذي مكنه أو أسس له الحراك الكوني ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ـ ٢ ـ

البحث المتعلق بتجارب التوحيد الوطني يستحق عليه د. علي محافظة كل الثناء والتقدير. ومع أن ما ورد في البحث من سرد تاريخي واستخلاصات ليست جديدة على المهتمين بهذه المسائل، إلا أنني وجدت نفسي أتردد بشأن المسألة التي يتناولها أساساً.

(*) المدير التنفيذي لمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية ـ ليبيا.

وهنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل ما يسميه الباحث بعملية أو تجربة التوحيد الوطني، بل أريد أن أنتقل بكم إلى أسئلة تستند إلى عدد من الاستخلاصات التي بانت عقب قراءتي للبحث المذكور.

ـ ٣ ـ

لقد أمكن لي أن استخلص ما يلي:

أ ـ إن جميع هذه التجارب لم توحد دولاً بالمعنى المعروف، بل إنها دمجت بطرق مختلفة بين أقاليم جغرافية عرفت ترتيبات دون سياسية، بعضها جهوية، وبعضها قبلية أو عائلية، ولم ترق أي منها إلى مستوى الدولة الوطنية أو الكيان السياسي، أو الذي يمكن اعتباره نصراً لفكرة التوحيد العربي. وباستثناء تجربة اليمن، فإن التجارب الأخرى، بما فيها تجربة الإمارات، قامت لاعتبارات، وعلى حساب ديناميات، ليست ذات صلة بالدولة القطرية أو التجزئة التي ناضل في وجهها الفكر والحركة العربية القومية.

ب ـ إن هذه التجارب بيّنت أهمية البعد العائلي، الأسري، القبلي بشكل واضح. إن هذه المسائل من شأنها أن تقود إلى ترسيخ رؤية حرص الفكر القومي على مواجهتها. ففي الوقت الذي تم فيه تأكيد دور الزعامة القومية الملهمة، فإن هذه التجارب تعزز من المقاربة العائلية والقبلية.

إن هـذا يمكن أن يعبّر أكثر مما نستطيع تصوره: الوحدة طريقها القبيلة أو أن القبيلة هي الوحدة؟! أسئلة للمناقشة؟ العائلة، الملكية، الإمارة؟.

ج ـ بعض هذه التجارب عزز من أهمية الدور الذي يلعبه الطموح الفردي والزعامة في بناء الدولة، أو لنقل العرش؟ وباستثناء تجربة الإمارات حيث لعب الشيخ زايد دوراً بناءً، فإن ما نجح فيه الزعماء الآخرون هو بناء إمارة أو ملكية؟.

ماذا عن اليمن؟ أعتقد أن اليمن هو الآخر عرف صراع الزعامة، وهذه صورة أخرى للفكرة ذاتها.

د ـ بيّنت التجارب المدروسة هنا الدور الذي لعبته العصبية بشكل أو آخر، وفي مقاربة أو أخرى. هي ارتبطت تماماً بالقوة والعنف المادي. العنف هنا كان

سافراً في تجربة السعودية واليمن، وكان معبراً عنه بوسائل وأدوات أخرى في ليبيا والإمارات. هل هذا درس ملائم واستخلاص يمكن الركون إليه لبناء نظرية للتوحيد العربي؟

هـ ـ بيّنت كل التجارب ودون مواربة أن ما نسميه بـ «التوحيد الوطني» تم بمساعدة وتدخل أو قيادة الأجنبي. لا شك في أن للفعل الأجنبي حضوره المستمر في تاريخنا منذ قرون، غير أنني أعتقد أن من الأهمية بمكان أن ننظر في هذا الدور من خلال هذه التجارب لنتبينه تماماً، ولماذا؟ وهل يعود السبب في النجاح إلى هذا السبب دون غيره؟.

إن هذا من شأنه أيضاً أن يطرح أسئلة تبحث عن تبرير للفعل الأجنبي الذي جعل التوحيد ممكناً أو حثّ عليه وعمل لأجله؟ هل هو الموقع الاستراتيجي والموارد؟ هل هو الفكرة التي تعتمدها شرعية النظم التي قامت في هذه الدول؟.

هذه جملة من الاستخلاصات التي وجدت أن من المفيد إيرادها عند الحديث عن هذه التجارب أضعها أمامكم للتدبر وإعادة النظر.

ـ ٤ ـ

تجارب التوحيد الوطني التي أجاد د. علي محافظة في تحليل أصولها والعمليات التي انطوت عليها، ومع الاعتبار لما ذكرته آنفاً تضع أمامنا عدداً من الأسئلة المتعلقة بجدوى النموذج وصلته بتحديات العروبة والتوحيد، أتصور أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه المسألة من أساسها: هل هذا هو التوحيد الذي كان ممكناً فقط؟ وهل أن التوحيد الوطني لا يكون إلا بدعم أجنبي؟

غير أن أهم الأسئلة في تقديري تتعلق بالمستقبل. من ذلك التساؤل حول عمّ إذا كانت الوحدة الممكنة كالنماذج هنا، هي فقط التي تنشئ دولاً عملت في كثير من المناسبات روافع لأيديولوجيات وممارسات ونماذج سياسية واقتصادية مناقضة لجوهر الفكرة القومية ولدعوة التوحيد العربي؟.

هل أن التجربة أهم من نتائجها؟ إذا كان ما حصل يُعد نجاحاً، أليس، إذن، ما يترتب عليه من ديناميات أو حراك، أو حتى أفعال، مهمة؟ إن التاريخ

المعاصر يبيّن سجلاً مناقضاً للفكرة التي نريد أن نؤسس لصلة التجارب بها. وباستثناءات قليلة تستمر هذه التجارب للعوامل ذاتها التي قادت إليها، وهي لم تكن يوماً روافع لعملية توحيد أعم أو أشمل، أو حتى في تعزيز النظام الرسمي العربي على علاته.

ـ ٥ ـ

أخيراً. . أجد صعوبة في القبول بأهمية عملية أو تاريخية لهذه النماذج، فالعبرة بالنتائج.

إن وحدة تمت، لكنها بشروط غير التي تعزّز الوحدة المرغوب فيها. تنجح النظم في الاستمرار، لكن نقطة الانطلاق ظلت هي عماد الحركة اللاحقة.

المناقشـات

١ ـ عبد القادر غوقة

سأقتصر في مداخلتي على ورقة د. علي محافظة على تجربة واحدة، هي تجربة الوحدة الليبية، فقد كنت شاهداً على آخر فصولها، ويهمّني تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ إن ما ورد عن تجربة الوحدة الليبية سرد تاريخي جامد «إن صحت هذه التسمية»، فلا مقدمات ولا نتائج ولا استخلاص لعبر ودروس. . بل وحتى السرد التاريخي الموضوعي والمنصف، كان يجب أن يذكر، إذا لم نقل يركّز على، المقاومة المسلّحة الباسلة للشعب العربي في ليبيا بقيادة شيخ الشهداء عمر المختار، الذي لم يرد اسمه في البحث ولو مرة واحدة، رغم أن تأثير المقاومة التي كان يقودها تعدّى حدود ليبيا ليشمل المنطقة كلها، حيث أثبت قدرة الشعوب المستعمرة على مواجهة الاحتلال ومقاومته والانتصار عليه، رغم أنها لا تملك إمكانياته القتالية، ولا قدرته على الحركة.

٢ ـ ركّز البحث على شخصية الملك السابق إدريس السنوسي، وصوّره على أنه يقود المقاومة المسلّحة من الداخل، والمقاومة السياسية من الخارج. والأمر في الواقع ليس كذلك؛ فقد غادر ليبيا عام ١٩٢٢، واستمرت المقاومة حتى إعدام البطل عمر المختار، بل وتواصلت بعده. والإنصاف يقضي أن نذكر الدور الذي لعبته الحركة السنوسية الإصلاحية، التي انتشرت زواياها من شرق وجنوب ليبيا، لا بل في بعض الدول الأفريقية الإسلامية المجاورة، وتدعو إلى إصلاح المفاهيم الدينية ومقاومة المحتل الأجنبي، لكن الذي كان يقود المقاومة من الداخل مع المختار كان أحمد الشريف السنوسي الذي رفض مهادنة الإنكليز، واعتبرهم أعداء لبلاده مثل الطليان. وقد ذكر المستشرق محمد أسد في كتابه **الطريق إلى مكة** أن عمر

المختار قال له عندما سأله عن إدريس السنوسي: «إنه رجل صالح، لكن لا يتثبت في يده السيف»، وهو يشير إلى ميله إلى التفاوض والتعاون مع الإنكليز.

٣ ـ لم يذكر البحث الموقف التركي الرسمي الذي تخلّى عن واجب الدفاع عن الولايات التابعة له، وترك المجاهدين دون مساندة أو إمداد، مما جعل بعض ضباطه يتمردون وينظّمون المقاومة، بعد أن صدرت إليهم الأوامر بالاستسلام وعدم المقاومة والانسحاب من الثكنات وتسليمها للجيش الإيطالي، تنفيذاً لاتفاقية «لوزان» المخزية التي تفضي إلى تنازل تركيا عن ولاياتها لإيطاليا، وهو ما يثبت أن الشعوب لا تستمد قوتها من الخارج أو من الأجنبي، ولا يحميها إلا اعتمادها على قواها الذاتية ودعم أمتها.

٤ ـ أهمل البحث ذكر الاتفاقية السرّية التي عقدت بين بريطانيا وإيطاليا، وعُرِفَت باسم اتفاقية «بيفن ـ سيفورزا»، التي وقّعها وزير خارجية بريطانيا «إرنست بيفن»، و«كارلو سيفورزا»، وزير خارجية إيطاليا، وهي الاتفاقية المشؤومة التي كادت تقضي على مشروع التحرر والوحدة، الذي عمل من أجله أحرار ليبيا، وتنصّ الاتفاقية على وصاية إيطاليا على طرابلس لوجود عدد من المستوطنين فيها، ووصاية بريطانيا على برقة وفرنسا على فزان.

ومن المفيد أن نذكر موقف الولايات المتحدة من هذه القضية، فقد أعلن مندوبها جون دالاس أن تقسيم ليبيا هو نتيجة طبيعية لتأييد أمريكا وصاية بريطانيا على برقة، وأن سياسة أمريكا تمليهما المصالح الاستراتيجية والالتزامات الأمريكية إزاء دول الاستعمار من غرب أوروبا، وهو الموقف الذي يجب أن تدركه البلدان العربية، وأن يذكره، أيضاً، سكان ليبيا. إذن، فلا عدل ولا حرية ولا تقرير مصير للشعوب.. بل مصالح استعمارية.

٥ ـ يتجه البحث، للأسف، اتجاهاً خطيراً، وغير صحيح بالمرة، وهو يرجع الفضل في نيل الاستقلال وتحقيق وحدة البلاد إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والأندية الثقافية وتحرّك بعض الشخصيات الليبية الملتفة حول الملك في منفاه بالقاهرة، والجيش الذي كوّنه وقاتل مع الجيش البريطاني داخل الحدود المصرية، بعد أن اجتاحتها جيوش «رومل». وقد أهمل البحث أي إشارة إلى المقاومة الباسلة والصلبة للمجاهدين، واحتضان الشعب الليبي لها، الأمر الذي اضطر القوات الإيطالية إلى تجميع السكان في معسكرات اعتقال هلك فيها الكثيرون.

كما أهمل البحث التفاعل الشعبي العربي مع المقاومة الليبية، فقد شُكّلت في

الجزائر «المحتلة آنذاك» جمعية «نجمة أفريقيا» لدعم القرار من الجبل الأخضر، بعد أن أشيع أن عمر المختار رمي من الطائرة، كما شُكّلت لجان من أغلب بلاد الشام للغرض نفسه، بإشراف المجاهد العربي الكبير شكيب أرسلان، وتطوع للقتال في صفوف الثوار ضباط من مصر والعراق وتركيا، ومتطوعون من السودان ومن بعض الدول الأفريقية.

٦ ـ إن بريطانيا من أول يوم تولت فيه إدارة ولايتي طرابلس وبرقة عملت على تنفيذ مشروعها مع إيطاليا (اتفاقية بيفن ـ سيفورزا)، ويبدو أن الملك السابق كان على علم بهذه الاتفاقية السرية ويشارك في تنفيذها، بتوجيه من سلطة الاحتلال البريطاني. فقد أعلن استقلال برقة من قصره في مدينة بنغازي (قصر المنار)، وقد صُدِمت الجماهير التي كانت تنتظر من الأمير إعلان استقلال ليبيا، فإذا به يعلن استقلال برقة وحدها. فنراه يقول: «من الآن سأمارس جميع السلطات التمهيدية والتشريعية والقضائية، وستتسلم حكومتي قريباً إدارة البلاد من السلطات البريطانية»، مما يوحي بأن هذه الخطوة الانفصالية تمّت بالاتفاق مع بريطانيا.

وأشهد بأني كنت، وقتها، طالباً أزحف مع الجماهير المحتشدة أمام القصر، وصدمْتُ كما صُدم كل الناس في ذلك اليوم بإعلان انفصال برقة واستقلالها وحدها، والتخلي عن مطلب الوحدة، فتعالت هتافات الجماهير رافضة قبول الانفصال، مطالبة بالوحدة. وأذكر من هذه الهتافات «لا استقلال دون وحدة البلاد»، و«نحن لا نضحك وطرابلس تبكي»، بل إننا حملنا أحد قادة المظاهرة على الأكتاف ليخاطب الملك المطلّ من شرفة قصره بقوله «إن جئت ملكاً على ليبيا فأهلاً بك وسهلاً، وإن جئت ملكاً على برقة فلا أهلاً بك ولا سهلاً». وبعدها انهالت الهراوات على رؤوسنا من رجال الأمن التابعين للإدارة البريطانية، وفرّقتنا بالقوة.

وقد اعترفت بريطانيا باستقلال برقة، وأصدر الحاكم العام لولاية برقة بياناً جاء فيه: «تعترف الحكومة البريطانية بالأمير الذي أجمع الشعب على زعامته ووافق على رئاسته لحكومة برقة تلبية لرغبة أهاليها في الحكم الذاتي، وهي ستتخذ لذلك كل الخطوات التي لا تتعارض مع التزاماتها الدولية لمساعدتهم في هذا السبيل وتأليف حكومة في برقة تكون مسؤولة عن الشؤون الداخلية، وهي تدعو الأمير إلى زيارة لندن لبحث هذا الموضوع» ـ وقد لبى الأمير الدعوة.

وهكذا لم تعترف بريطانيا باستقلال برقة، بل بمنحها حكماً ذاتياً داخلياً

لا يمكنها من الاستقلال، كما لم تشر إلى طرابلس، رغم أنها مسؤولة عن إدارة الولايتين.

٧ ـ لم يرد في البحث ذكر لولاية فزان، ولا لمشاركتها في المقاومة، رغم أن أحمد الشريف اتخذها في وقت من الأوقات مقراً لقيادته. ويروي بعض المؤرخين أن «القاهرة سبها»، عاصمة الولاية، خلت من أغلب السكان لالتحاقهم بـ «الأدوار»، وهو الاسم الذي يطلق على تجمعات المجاهدين الذين يهاجمون قوات الاحتلال. وشارك سكان الولاية في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل، عبر المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها ورفض أي شكل من أشكال الوصاية.

٨ ـ ذكر الباحث باستفاضة تشابه تجربة التوحيد الوطني الليبية مع التجربة السعودية، وأنا لا أرى وجهاً للتشابه. فالمقاومة في ليبيا هي ضد احتلال أجنبي وقوات غاصبة، أما السعودية فهي حرب نفوذ بين قبائل ومناطق استغلتها بريطانيا لهزيمة عدوها تركيا، واستعملها الملك عبد العزيز لبسط نفوذه على عسير والحجاز. أما التباين في المستوى الثقافي والوعي السياسي بين طرابلس من جهة، وبرقة وفزّان بقبائلهما البدوية من جهة أخرى، فهو أمر غير صحيح، فقد فتحت إيطاليا أبواب الهجرة أمام مواطنيها إلى ليبيا، فتدفق على طرابلس عدد كبير من المستوطنين الذين استلموا أكثر الأراضي الزراعية جودة، والمتاجر والمدارس في مدينة طرابلس وضواحيها، بينما لم يتمكنوا من الاستيطان في فزّان وبرقة، إلا في بعض مناطق الجبل الأخضر، بعد تهجير جميع المواطنين منها، وحشدهم في معسكرات الاعتقال والموت في «العقيلة» و«البرقة».

ووجه التشابه الوحيد والصحيح هو أن الملكين السابقين إدريس وعبد العزيز يثقان ثقة كاملة في بريطانيا ووعودها، ويتعاملان معها، لأنها تمنحهما مزايا مالية كرواتب ومخصصات، ويحاربان معها على وعد مساعدتها على توطيد ملكهما.

٩ ـ لا يمكن أن نغفل في خاتمة هذا التعليق الدور المهم جداً الذي لعبته جامعة الدول العربية بعد قيامها بشهور قليلة؛ فقد طاف أمينها العام على جميع البلدان العربية المستقلة آنذاك وطالبها بتوجيه مذكرات إلى جميع دول هيئة الأمم المتحدة، لمطالبتها بضرورة تحقيق استقلال ليبيا العربية ووحدة أراضيها. كما إن الأمين العام المجاهد عبد الرحمن عزام الذي جاهد مع الثوار في فزّان وطرابلس قبل عودته إلى القاهرة، والذي يعرف ليبيا حق المعركة، سافر إلى أمريكا وبريطانيا ووجّه رسائل إلى وزراء خارجية دول الحلفاء في مؤتمر الصلح، ورسائل إلى وزراء

الدول الكبرى الأربع، أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا، أي اللجنة الرباعية، مطالباً بوضع حد لهجرة الإيطاليين إلى طرابلس، وخطورة هذا الأمر، وطالب بضرورة مشاركة الجامعة اللجنة في أعمالها، ورفض في بيان لمجلس الجامعة أي تقسيم لليبيا، أو وضع أي جزء منها تحت الوصاية.. بل وهدد بالمقاومة لمنع ذلك.

لقد كانت شخصية الأمين العام هي التي فرضت حتى على الملوك آنذاك الالتزام بالموقف؛ رحمه الله وغفر لمن جاء بعده.

٢ ـ محمد السيد سليم

أكرر في تلك المداخلة ما قلت عن بحث عوني فرسخ، فنحن لسنا إزاء «تجارب وحدة بين الدول الأربع محل البحث»، إنما إزاء خبرات تطبيقية ناجحة. التجربة هي كل ما يجري اختبار صحته، وما إذا كان ما يزال في تلك المرحلة أو ثبت عدم صحته.

من ناحية منهجية أيضاً، فإن البحث اقتصر على السرد التاريخي للخبرات الأربع، مع أن التاريخ في تلك الندوة هو وسيلة لفهم المستقبل، وبالذات في ما يتعلق بمستقبل الوحدة العربية. ما هي دلالات الخبرات الأربع بالنسبة إلى مستقبل الوحدة العربية؟

الدلالة الأولى تتعلق بحدود استعمال القوة العسكرية لتحقيق الوحدة، فقد استعملت القوة العسكرية لتحقيق الوحدة السعودية، ولتثبيت الوحدة اليمنية. فلماذا نجحت القوة العسكرية في تحقيق هدفها في الحالتين السعودية واليمنية، فيما أخفقت في حالات عربية أخرى؟ لماذا عارضت القوى الغربية استعمال العراق القوة العسكرية ضد الكويت عام ١٩٩٠ تحت عدة شعارات (كان منها شعار التوحيد)، بينما سكتت عن استعمالها في حالة اليمن عام ١٩٩٤؟ تماماً كما سكتت عن استعمال حكومة جورجيا القوة العسكرية لمحاولة إعادة توحيد الدولة بمهاجمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨؟

أما **الدلالة الثانية** فتتعلق بدور الإطار العالمي للوحدة. فهل كان تفاهم الملك عبد العزيز مع بريطانيا وراء نجاح مشروعه التوحيدي؟ وهل كان سحب غورباتشوف دعمه لليمن الديمقراطي وراء توقيع اتفاق عدن عام ١٩٨٩ لتوحيد شطري اليمن؟ في تقديري أن الخبرات الأربع مليئة بالدلالات، وكان يمكن للباحث أن يستخلصها من هذه الخبرات الأربع التي تناولها.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

لدي ملاحظة على هذا البحث، وهي تتمثل في أهمية تحديث البيانات والمعلومات الواردة فيه، وبخاصة في ما يتعلق بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ما يلي بعض الأمثلة:

أ ـ يشير البحث إلى أن المجلس الوطني الاتحادي يتألف من أربعين عضواً لا ينتخبون بالاقتراع الشعبي العام. وفي الحقيقة، فقد تم تغيير آلية تشكيل المجلس في عام ٢٠٠٦، حيث أصبح نصف أعضائه يتم انتخابهم وفق آلية انتخابية معينة، فيما يُعين النصف الآخر من قبل حكام الإمارات.

ب ـ يشير البحث أيضاً إلى أن المجلس الوطني الاتحادي يُعيّن كل سنتين، وقد صدر تعديل دستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، جعل مدة الفصل التشريعي ٤ سنوات وليس سنتين.

ج ـ يشير البحث كذلك إلى الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم الذي شغل منصب حاكم دبي، فضلاً على شغله منصبي نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء. ومن المعروف أن الشيخ مكتوم توفي منذ سنوات. ومنذ وفاته أصبح الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يشغل منصب حاكم دبي، فضلاً على منصبي نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء.

د ـ يشير البحث أخيراً إلى تطور الموازنة السنوية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من عام ١٩٧٢ حتى عام ٢٠٠٢، وهناك حاجة إلى تغطية الفترة المتبقية حتى عام ٢٠٠٨، وخاصة أن المعلومات الخاصة بالموازنة العامة للدولة يتم نشرها سنوياً، ويُلاحظ أن الموازنة تضاعفت خلال السنوات الأخيرة.

٤ ـ أحمد محمد الكبسي

أعتقد أن د. علي محافظة قد ظلم بتكليفه الكتابة عن الحالات المضيئة في تاريخنا العربي، فلقد كان الأحرى بمركز دراسات الوحدة العربية أن يكلف أربعة باحثين؛ باحث لكل حالة، وأقول لكل حالة لأنني لا أتفق مع تسمية «تجارب». وإني على ثقة بأن التاريخ سيخلد القادة الذين قادوا عمليات التوحيد في الوطن العربي، فرحم الله الملك عبد العزيز الذي استطاع تأسيس دولة من تجمعات قبلية ومشيخات كان يمكن لو استمرت أن تضاعف الوضع العربي، ورحم الله الشيخ زايد الذي أسس كيان الإمارات العربية، ولقد كان حلمه أكبر بأن يضم التأسيس

كل الإمارات، بما فيها قطر والبحرين وعُمان والكويت، ورحم الله الزعيم جمال عبد الناصر الذي كانت الوحدة العربية حلمه ومذهبه. ويحفظ الله الرئيس علي عبد الله صالح الذي استطاع أن يحقق حلم اليمنيين وحلم الوحدويين العرب بإعادة تحقيق وحدة اليمن، بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، والدفاع عن الوحدة في مواجهة من تضررت مصالحهم من قيام الوحدة وهم قلة. وما أستطيع أن أؤكده هنا أن الوحدة اليمنية وجدت لتبقى، وأنها خيار أمة وشعب. ويكفينا فخراً أنها تمثل الإنجاز المضيء في أواخر القرن العشرين، وأنها أهم إنجاز تحقق بعد ندوة صنعاء عام ١٩٨٨. ويحق لمركز دراسات الوحدة العربية أن يفتخر بهذا الإنجاز ويرعاه ويعتبره ثمرة من ثمار توجهاته. خالص الشكر والتقدير للمنصة برئاستها ومعقبيها، كما أرجو من الجميع متابعة المسار الديمقراطي الذي تشهده اليمن، وخاصة الانتخابات النيابية القادمة، وأنتم جميعاً مدعوون إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات.

٥ ـ محمد السعيد إدريس

١ ـ الورقة لم تقدم الإفادة المطلوبة في ندوتنا، أي استخلاص الدروس من التجارب الأربع «الوحدوية» المذكورة التي يمكن الوعي بها في العمل من أجل مستقبل الوحدة. الورقة التزمت بمنهج القصص التاريخي دون تحليل بارز لدور القوى الدولية والقوى الإقليمية ودور العوامل الداخلية. لم تبحث في إشكالية ما إذا كانت هذه التجارب التي وصفت بأنها وحدوية استطاعت أن تكون خطوة فعلية في مسار الوحدة العربية أم لا؟ وإذا كانت هذه التجارب قد تحول بعضها إلى عامل تأثير سلبي في عملية الوحدة، فما هي أسباب ذلك؟ هل كان ذلك التزاماً بوعود مسبقة مع قوى إقليمية ودولية، أم أن السبب يرجع إلى عوامل داخلية، خاصة، مثل دور القبيلة في الحكم، واستحالة تنازل القبائل الحاكمة عن سيطرتها على السلطة التي مكنتها من السيطرة على الثروة من أجل تجربة توحيدية أكبر؟

٢ ـ أودّ أن أتقدم بعدد من الملاحظات بالنسبة إلى التجربة الإماراتية، إذ لم يشر الباحث إلى ما حدث من مقررات أعقبت الإعلان البريطاني عام ١٩٦٨ بالانسحاب من شرق السويس (الخليج) في نهاية عام ١٩٧١.

كان هناك رد فعل مزدوج: **الأول** أمريكي بخصوص البحث عمّن سيملأ فراغ الانسحاب البريطاني. كان ذلك في اجتماع عقد في طهران لسفراء الولايات المتحدة في المنطقة، حيث تقرر أن تملأ الولايات المتحدة هذا الفراغ. ونظراً إلى

الهزيمة الأمريكية في فييتنام، ووفقاً لمبدأ نيكسون الذي كان يحكم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، كان القرار هو استراتيجية الركيزتين المتساندتين (إيران كقوة عسكرية، والسعودية كقوة سياسية)، كبديل للوجود العسكري الأمريكي المباشر لتحقيق وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

التحرك **الثاني** كان بريطانياً، وهو على نقيض التحرك البريطاني التقليدي في إدارة المستعمرات، وأقصد به «فرق تسد»، حيث أخذ البريطانيون بسياسة «وحد تسد»، وذلك بمساندة تأسيس اتحاد تساعي يضم الإمارات التسع الواقعة على ساحل الخليج. هذه المبادرة واجهت معوقات إقليمية إيرانية وسعودية وفقاً لـ «الصفقة» الإيرانية ـ السعودية التي تمت في لقاء شاه إيران مع الملك فيصل الخاصة بجزر الإمارات الثلاث، ومطالب إيران في البحرين، حيث اتفق أن تتخلى إيران عن مطالبها في البحرين مقابل حصولها على الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، شرط ألا تنضم البحرين إلى أي اتحاد.

هذه الصفقة ساعدت على استقلال البحرين، لكنها أفشلت تجربة الاتحاد التساعي، فإعلان البحرين استقلالها دفع قطر إلى السلوك نفسه، ومن ثم فشل الاتحاد التساعي لهذه الأسباب، بل إن الاتحاد السباعي بين الإمارات السبع التي أسست دولة الإمارات العربية، ثم إمارات ست دون رأس الخيمة بسبب ضغوط السعودية على الإمارة. وقد ظلت السعودية رافضة للاعتراف بدولة الإمارات إلى حين قبول أبو ظبي حل مشكلة واحة البوريمي مع المملكة وسلطنة عُمان عام ١٩٧٤.

وهكذا، فإن العوامل الدولية والإقليمية قامت بأدوار أساسية في قيام بعض تلك الاتحادات، خاصة السعودية والإمارات، في حين إن العوامل الداخلية حالت دون تطور هذه التجارب إلى تجارب وحدوية تتجاوز حدود الدولة التي تأسست، بل إن دولة الإمارات لم تستطع بعد ٣٠ سنة من التأسيس التحول إلى دولة موحدة، وربما تبقى دولة اتحادية لأجل غير منظور في ظل الدور القوي للقبيلة في الحكم.

٦ ـ محمود علي الداود

لفت نظري في مقدمة البحث أن د. علي محافظة وصف هذه التجارب التوحيدية الوطنية العربية بأنها اتسمت جميعها بالاستمرار والثبات.

وأعتقد أن التعميم على هذه التجارب التوحيدية الوطنية العربية بأنها اتسمت

جميعها بالاستمرار والثبات، يحتاج إلى مناقشة موضوعية، وسأركز بصورة خاصة على تجربة اتحاد الإمارات العربية المتحدة. لقد كانت هذه التجربة قد تحققت نتيجة لعوامل عدة، منها عوامل داخلية، وهي ظهور حركات قومية تدعو إلى تحرر الخليج من الاستعمار البريطاني، وفي مقدمة تلك الحركات ثورة عُمان والحركة الوطنية في البحرين، وتأثير الفكر القومي في العراق، إضافة إلى تأثير الثورة المصرية التي وصلت رياحها إلى المنطقة، إضافة إلى جهود الجامعة العربية التي دخلت المنطقة في الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥)، عن طريق مشاريع قومية، منها إنشاء مكاتب مقاطعة إسرائيل، وزيادة وفد «الأخوة المصرية العربية» إلى المنطقة عام ١٩٦٤ برئاسة عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعضوية ممثلين شخصيين عن الرئيس العراقي وملك العربية السعودية وأمير دولة الكويت، وقد حملت تلك البعثة مشروعاً بتحقيق خطة تنموية طموحة في الإمارات الفقيرة (وكانت كافة إمارات الساحل تتصف بأنها فقيرة وبحاجة إلى تنمية شاملة في ضوء الأوضاع المأساوية التي كانت تعيشها في ظل الاستعمار البريطاني). وقد تدخلت الحكومة البريطانية لمنع جامعة الدول العربية من تحقيق خطتها السلمية، التي رحب بها جميع حكام الإمارات الذين وقّعوا على اتفاقيات مع الأمين العام للجامعة.

أما العامل الخارجي، فكان استعداد بريطانيا للانسحاب من المنطقة، وذلك لعوامل اقتصادية تتعلق بالأزمة المالية التي كانت تجابهها بعد الحرب. ونتيجة لتفاهم مع الولايات المتحدة، وقبل الانسحاب ببضعة أيام، سيطرت إيران على الجزر العربية الثلاث باتفاق مسبق مع بريطانيا التي حصلت على تفاهم مع الشاه، باستعداده لقبول حل لقضية البحرين التي كانت إيران تثيرها باستمرار، التي لم يكن لها أي أساس قانوني.

وعلى كل حال، كان تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة هي تجربة واقعية لواقع سياسي واجتماعي داخلي ومساومات عربية وإقليمية ودولية. وقد استمرت هذه الدولة وازدهرت بفضل قيادة شخصيتين أساسيتين، هما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي. وأخذت الدولة الجديدة تؤدي دوراً بناءً في العمل العربي المشترك، ودوراً دولياً اقتصادياً ومالياً مرموقاً في الإطار الدولي. هذا بالنسبة إلى الاستمرار الذي تحدث عنه د. علي محافظة بوصف تجربة التوحيد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما ما تحدث عنه د. علي محافظة من أن هذه التجربة تمتاز بالثبات، فهذا

يدعو إلى المناقشة والشكوك نظراً إلى عوامل داخلية وخارجية مهمة.

إن المشكلة الرئيسية التي تجابه دولة الإمارات العربية المتحدة في استمرارها وثباتها بصراحة هي الهجرة الأجنبية المستمرة منذ أكثر من نصف قرن، وخصوصاً بعد تأسيس الدولة. ومنذ تأسيس الدولة عام ١٩٧١ حتى اليوم، ارتفعت نسبة الهجرة الأجنبية بنسبة أكثر من ١٠٠٠ بالمئة، فقد أصبحت نسبة المواطنين في الإمارات كافة تتراوح بين ١٢ ـ ٢٠ بالمئة من مجمل السكان، وقد بلغت نسبة المهاجرين الأجانب، وفي مقدمتهم المهاجرين الآسيويين، أكثر من ٨٠ بالمئة. إن عدم الانتباه أو الاهتمام الجدّي بهذه المشكلة تجعل استمرارية وثبات دولة الإمارات العربية المتحدة موضع تساؤل.

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية الحالية بظلها على هذه المشكلة، فقد تعرض الاقتصاد الخليجي إلى أزمة حقيقية، وتعرضت استثمارات الإمارات في أوروبا والولايات المتحدة إلى هزة حقيقية، وبدأت الشركات الكبيرة العاملة في الخليج تقلّص من أعمالها، ما أثر في حجم العمالة الأجنبية.

إن هذه الأزمة الحقيقية قد تكون مشكلة سياسية واجتماعية، وربما مشكلة دولية تؤثر بحسب اختيار الظروف الإقليمية في مستقبل دولة الإمارات، فهل دولة الإمارات منتبهة إلى هذا الخطر الذي نبّهتُ إلى نتائجه حكام الخليج قبل نصف قرن؟ واليوم أجدد هذا التنبيه مع أن الوقت يجري بغير صالح استمرار الدولة وثباتها والهوية العربية للمنطقة كافة، إذا لم تبادر دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال مجلس التعاون الخليجي، باتخاذ إجراءات وحلول لهذه المشكلة التي تخص وبالصميم سيادة دولة الإمارات ومستقبلها الإقليمي والدولي.

٧ ـ يوسف الحسن

لأن الورقة اعتمدت السرد التاريخي، وغاب عنها التقييم والتحليل والرؤية النقدية، وجاءت تحمل معها الكثير من الأخطاء في التواريخ والأسماء والأحداث، فإنني أنصح المركز، بإعادتها إلى د. محافظة لمراجعتها قبل نشرها.

وسأكتفي في تعليقي على تسليط الضوء على خبرة اتحاد الإمارات، وهي تجربة نجحت بامتياز، رغم كثرة التحديات والمعوقات عند قيامها، وتعاظم المخاطر التي واجهتها طوال العقود الثلاثة الماضية.

ليس صحيحاً أن نجاحها مرتبط بوجود الثروة، فعند قيام الاتحاد، لم تكن

هناك ثروة وريع نفطي، ولم تكن هناك مؤسسات دولة، ولا بنية تحتية أساسية، وإنما نجاحها يعود إلى توفر الإرادة السياسية أولاً، وإلى أنها جاءت تعبيراً عن إرادة الناس، وليس بمعزلٍ عنهم، كما تقول الورقة، كما أن مؤسساتها الجديدة وبنيتها القانونية جاءت مرنة ومتدرجة، واكتسبت هذه التجربة شرعيتها من خلال الإنجاز، ورضا الوحدات التي تشكل منها الاتحاد، عن التخلي عن الكثير من صلاحياتها التنفيذية والتشريعية لصالح حكومة اتحادية، وضمنت أن صوت كل إمارة سياسياً واقتصادياً ظل مسموعاً، ولها تمثيل ملموس في الحكومة الاتحادية، وبشكل متوازن بين المحلي والمركزي. من ناحية أخرى، فإن دولة الاتحاد نجحت في الإبحار رغم عواصف الجوار ولهب الحروب في حوض الخليج، وتخطت عقبات الفيتو الإيراني عند قيامها، واعتراضات جيران عرب أقوياء، بسبب نزاعات حدودية، واكتسبت الشخصية الإقليمية والدولية بسرعة هائلة، ومارست سياسة خارجية متوازنة، عززت شرعية التجربة، عربياً ودولياً، كما قدمت مبادرات «توحيدية» إقليمية، واحتضنت عاصمتها في عام ١٩٨١، ودعمت قيام نظام إقليمي عربي فرعي في الخليج.

الإنجاز هو شهادة النجاح لهذه التجربة الاتحادية، ويكفي أن نتذكر أنها كانت أول دولة عربية تؤسس نواة ونموذجاً لدولة الرفاه، ومكنت المواطن من اجتياز مرحلة الحرمان والفاقة والأمية والجهل، ليرتفع دخله إلى أعلى مستوى، وضمن العشرة الأوائل في العالم، ووفرت له الدولة مجانية التعليم والعلاج والسكن الملائم والماء المأمون، ليرتفع متوسط معدل العمر من ٦٠ عاماً إلى ٧٨ عاماً خلال ثلاثة عقود.

الفصل التاسع

قراءة نقدية في تجربة التجمّعات الإقليمية العربية(*)

محمد مالكي(**)

مقدمة

شهد العقد الثامن من القرن الماضي ميلاد ثلاثة تجمّعات إقليمية عربية، هي على التوالي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١)، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩). فإذا كان نصيب التجمّع الأول الديمومة والاستمرار، فإن التجمّع الثاني ولِد ميتاً، بينما توقف التجمّع الثالث بعد مرور خمس سنوات على تأسيسه (١٩٩٤). لذلك، تستلزم تجربة التجمّعات الإقليمية العربية النظر بشكل نقدي في حصيلة ما تمكّنت من إنجازه وما تعذّر عليها تحقيقه، في ضوء الأهداف والمقاصد التي أسِّست من أجلها.

رامت الورقة البحثية، استناداً إلى ما كان مطلوباً، النظر في تجربة التجمّعات الإقليمية العربية من زاوية «اتصالها بفكرة التوحيد القومي أو انفصالها عنها من جهة، ومن حيث إخفاقها في بناء الاندماج الإقليمي كمقدّمة مفترضة للاندماج القومي من جهة أخرى»، بيد أن الأمر اقتضى الإشارة إلى مجموعة من القضايا المنهجية التي من شأنها المساعدة على استمرار الورقة منسجمةً مع المطلوب منها. فمن جهة، نحن أمام تجمّعات مختلفة من حيث السياقات السياسية والجهوية،

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ١٧٠ ـ ٢٠٣.

(**) أستاذ العلوم السياسية، ومدير الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش ـ المغرب.

والمعطيات الاقتصادية والسوسيوثقافية، والأوزان الديمغرافية والبشرية. ومن زاوية ثانية، نحن أمام تجارب متفاوتة من حيث الاستمرارية في الأداء، والتدرّج في الإنتاج والمراكمة. لذلك، كان من الأهمية بمكان التركيز على تجربتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي، دون الاهتمام بحالة مجلس التعاون العربي، بسبب توقفه عند الإعلان عن الولادة والتأسيس. فإذا كان التجمّع الإقليمي لدول الخليج قد وجد مسوّغات إحداثه في المعطيات التي استجدّت في المنطقة في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩)، وانعطاف النظام الإقليمي العربي نحو التفاوض مع إسرائيل (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩)[١]، فإن تأسيس نظيره المغاربي ارتبط بمعطيات ذات بُعد جهوي[٢] وأوروبي[٣]، علماً أن التجربتين معاً تشتركان في عناصر كثيرة من زاوية اتصالهما أو انفصالهما عن فكرة التوحيد العربي.

تأسست الورقة البحثية على جملة من المنطلقات ذات الطبيعة المنهجية والموضوعية. فمنهجياً، استبعدت التوصيف والتأريخ والاستغراق في التفاصيل، وركّزت بالموازاة على التحليل، والاستقراء، والاستنتاج، والبحث عن المشترك والمختلف بين التجربتين من زاوية الاتصال أو الانفصال عن مشروع التوحيد العربي. أما موضوعياً، فاعتمدت الورقة عدداً من المنطلقات، هي من قبيل العناصر المؤطِّرة لصياغة متن الدراسة والموجِّهة لخلاصاتها واستنتاجاتها. فهكذا، اعتبرت التكامل أو الاندماج في أفق الوحدة مشروعاً مفكّراً فيه وواعياً، تتضافر الإرادات من أجل إنجازه، وليس رغبة ذاتية لدولة أو عدد محدود من الدول مهما علت مكانتها الاقتصادية ووزنها السياسي، ومهما توسعت دائرة نفوذها في سيرورة البناء المشترك، مما يعني أن من مستلزمات نجاح المشروع في التأسيس والتراكم أن تكون مقاصده واضحة، وممنهجة، ومندرجة ضمن استراتيجية توازن بين الوسائل والأهداف، وتربط بين المبتغى والممكن، وتقيم الكلفة في ضوء النتائج، وتعتبر التطوير والاجتهاد فيه قاعدة لازِمة لاستمراره وديمومته وقدرته

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bichara Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum, 1994); Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger, 1986), et Ghassan Salamé, «Un regard neuf sur la politique étrangère de l'arabie Saoudite,» dans: Basma Kodmani, ed., *Quelle sécurité pour le golfe?*, travaux et recherches de l'I.F.R.I. (Paris: IFRI, 1984), pp. 24-43.

(٢) للاطلاع على سياق التأسيس، انظر: امحمد مالكي، **اتحاد المغرب العربي: أية آفاق؟**، المعرفة للجميع (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠).

(٣) يتعلق الأمر بالتوسع الجديد الذي ضمَّ إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية كلّاً من إسبانيا والبرتغال واليونان (١٩٨٥ و١٩٨٦).

على إحداث التغيير المنشود بالنسبة إلى الدول الأعضاء. بيد أن وضوح الفكرة وحده لا يكفي لتحقيق نجاعة المشروع وكفايته، بل يتطلب، علاوة على ذلك، وجود حدٍّ أدنى من البيئة الحاضِنة له، وهي بيئة، في تقدير مُعدِّ الدراسة، معقّدة ومركّبة في الحالة العربية موضوع البحث، حيث يؤدي الموروث التاريخي والثقافي، وطبيعة الدولة ودرجة اكتمالها، ونوعية النخب السياسية القائدة، والمحيط الجهوي والدولي، أدواراً متكاملة في تحديد سقف المحاولات الاندماجية، بما فيها التجربتان اللتان سنتولى تحليلهما، ورسم حدود نجاحهما في إدراك المقاصد التي تستمدان منها شرعية ميلادهما(٤). ونشير في السياق نفسه إلى أن الورقة تلتقي في جوانب كثيرة مع الرؤى النقدية التي تخللت الفكر القومي العربي منذ أكثر من عقدين، ولا سيما من زاوية المضامين الجديدة التي أعطيت لمفاهيم الوحدة، والاندماج، والقومية، والديمقراطية، والدولة، والسلطة(٥)، وما إلى ذلك من القضايا المفصلية التي اشتغل عليها الفكر السياسي العربي منذ الربع الأخير من القرن العشرين، والتي مثلت في مجملها اجتهادات لتطوير الفكرة القومية، وما يرتبط بهما ويتفرع عنها من إشكاليات نظرية وقضايا عملية(٦).

لذلك، شدّدت الورقة على أن وجود دولة قطرية متكاملة البناء، قوية الأسس والدعائم، معطى لا مندوحة عنه لتيسير خطوات الاندماج وتحقيق مقاصده، إذ وحدها الدول المتوفرة على هذه المواصفات هي القادرة على بناء الاندماجات والتجمّعات القوية، المستقرة، والدائمة. كما اعتبرت الورقة مشروع التكامل والاندماج سيرورة متدرجة في الزمن، طويلة المدى، ومؤسسة على مراكمة الخبرات والمكاسب، مما يعني ارتهان نجاح المشروع وتقدمه بمدى اعتماد منطق الواقعية وسياسة الممكن في إنجاز خطواته.

---

(٤) انظر دراستين متميزتين حاولتا البحث في العوامل المفسرة لأسباب التعثر في تجارب التكامل والاندماج في البلدان العربية، تتعلق **الأولى** بالمنطقة المغاربية، في حين تخص **الثانية** التجربة الأوروبية أساساً والدروس المستفادة عربياً منها، وهما على التوالي: مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ط ٢ موسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، وحسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٥) من المفكّرين والباحثين العرب الأوائل الذين فتحوا باب التفكير في مثل هذه القضايا، نشير أساساً إلى ياسين الحافظ، عبد الله العروي والياس مرقص. انظر: ياسين الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**، الآثار الكاملة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١). وقد صدر أيضاً في: ياسين الحافظ، **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(٦) لعب مركز دراسات الوحدة العربية دوراً بارزاً في فتح باب النقاش والاجتهاد حول نقد الفكر القومي وتطويره في ضوء التجارب التي آلت إليها المحاولات العربية في مجال التوحيد القومي.

استندت الورقة البحثية في قراءتها إلى تجربتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي من منطلق فكرة مفصلية مفادها أن التجمّعين معاً لم تعوزهما الإرادة السياسية، ولا الرغبة الجماعية في خلق فضاء للعمل المشترك، يحافظ لأعضائه على السيادة، ويضمن لهم، في الوقت ذاته، شروط التعاون والتكامل، ولكن ما كان ينقصهما هو البنية الحاضنة للمشروع، القادرة على تحويل الإرادة والرغبة إلى قوة دفع حقيقية جديرة بخلق ديناميات لاندماج إقليمي فعلي من شأنه مراكمة المكاسب المشتركة، وفتح إمكانات الارتقاء إلى التوحيد القومي. لذلك، استبعدت الورقة فرضية ضعف أو غياب الإرادة السياسية، وأكدت الطابع الهيكلي لمصادر الإعاقة في التجمّعين الإقليميين موضوع الدراسة. وللتدليل على ذلك، ذهبت الورقة إلى أن الشعور بوجود قواسم مشتركة تجمع دول الخليج العربي، أو بلدان المغرب في ما بينها، كان موجوداً قبل قيام التجمّعين، وقد أدى أدواراً مهمة، وإن بدرجات مختلفة، في تنمية الانتماء إلى فضاء تاريخي وجغرافي متكامل ومندمج[٧]، بل شكّلت الفكرة المغاربية مصدراً قوياً لتعبئة الأيديولوجيا الوطنية وشحذ طاقات النخب السياسية في معركتها ضد الاستعمار[٨]، وقد تم استثمارها في تعضيد العمل الوطني والدفع به في اتجاه تحرير بلدان المغرب والإعلان عن الاستقلال[٩]. غير أن مقابل الدور الإيجابي لفكرة الانتساب إلى إطار مشترك، الذي تم الارتكاز عليه في مقاومة الأجنبي، لم يقم هذا الشعور بوظيفة تأكيد استقلالات الأقطار وتعميقها، وحفزها على إعادة صياغة المخزون التاريخي المشترك واستثماره لبناء تجمّعات إقليمية قادرة على صون سيادة الأقطار، وترسيخ اندماجها الجهوي، وتوجيهها إيجابياً صوب تعضيد مشروع التوحيد القومي. وللتدليل على رجاحة هذا المعطى، نشير إلى أن تجارب العمل المشترك في الخليج العربي وبلدان المغرب أكدت الطابع «البرّاني»

(٧) انظر: عبد الله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي المنعقد في الرياض، ٢٩/ ٤/ ١٩٨٥، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٧ وما بعدها. وعبد الله بشارة هو أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي.

(٨) للتدقيق في أوجه استثمار الفكرة المغاربية خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال، انظر: امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(٩) نفكر بدرجة أساسية في إحداث مكتب المغرب العربي (١٩٤٦) ولجنة تحرير المغرب العربي (١٩٤٧) في القاهرة.

(Exogène) لاقتصادياتها، حيث تتنافس أكثر مما تتكامل، كما أبانت عن عسر بلوغها قدراً من الانسجام والتنسيق في السياسات الوطنية والمواقف الدولية، وإن بدت حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبلغ تقدماً من نظيرتها المغاربية. وقد بيّنت التجارب نفسها أوضاعاً متقاربة من حيث النقص الديمقراطي ومحدودية المشاركة السياسية وتداول السلطة، واتساع دائرة الاختلالات الاجتماعية، وإن بدرجة أعمق في البلدان المغاربية. يُضاف إلى ذلك واقع الانكشاف والتبعية إلى الخارج. لذلك، تجد محدودية حصيلة تجربتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي تفسيرها في الخلل الهيكلي للتجمّعين، مما يعني أن تطورهما مرتهن إلى حدّ بعيد بمدى استعداد الدول الأعضاء وقدرتها على إعادة تأسيس ذاتها وعلاقاتها البينية، وإزاء الخارج، بشكل يجعلها قابلة للتكامل والاندماج، وإحداث التراكم المطلوب لإدراك مشروع التوحيد القومي.

اقترحت الورقة تأسيس قراءتها النقدية لتجربتي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي على ثلاثة عناصر، يجمعها خيط ناظم، يتعلق بتحليل مدى اقترابهما أو ابتعادهما عن فكرة التوحيد القومي، كما هو مطلوب في مخطط الندوة. يخصّ العنصر **الأول** فهم «السياق» العام الذي أنتج التجربتين وتحكّم في مسارهما، في حين يرتبط العنصر **الثاني** بتبيان حصيلة التجربتين من زاوية القضايا ذات الأولوية في سلّم التكامل الإقليمي، أما العنصر **الثالث** فسينظر في استراتيجية إعادة بناء التجمّعين ليصبحا قادرين على توطين فكرة الاندماج الإقليمي، وجعل هذا الاندماج قاطرة نحو التوحيد القومي.

أولاً: سياقات التأسيس

تشترك بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة(١٠) مع البلدان المغاربية الخمسة(١١) في المعطى الجيواستراتيجي لأراضيها، حيث شكّل موقعها الجغرافي المتميّز والحساس مصدر جذب للقوى الدولية الكبرى، ليس مع بداية حركة الاستعمار في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن منذ قرون خلت. فمنذ القدم قاوم الخليج حملات الفرس والرومان، وواجه البرتغال قرابة قرن من الزمن، قبل الخضوع للهيمنة البريطانية لمدة مئة وسبعين عاماً، فضلاً على

(١٠) هي تحديداً: العربية السعودية، وعُمان، وقطر، والإمارات، والكويت، والبحرين.
(١١) يتعلق الأمر بـ: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، وليبيا.

الهجمات المتقطعة التي طاولت أراضيه من محيطه الإقليمي[١٢]، بل إن الخليج ما انفك يدغدغ مطامع الغربيين، ويسيل لعابهم منذ اكتشاف الثروة النفطية وتعاظم تأثيرها على الصعيد الدولي[١٣]. وقد شهدت البلدان المغاربية المسار نفسه، حيث حاربت الوجود الروماني لقرون، ومانعت الانصياع له، وقاومت سياساته، وانتصرت عليه، لتعيد التجربة نفسها مع ورثته الفرنسيين، منذ احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ وحتى تاريخ استقلالها عام ١٩٦٢. ولئن اختلفت بلدان المغرب عن نظيراتها في الخليج من حيث الثروة النفطية ومشتقاتها، فقد جلب عليها موقعها الجغرافي، بحسبها نقطة تقاطع بين ثلاث قارات (أوروبا وأفريقيا والوطن العربي نحو آسيا)، موجات من التهافت على أراضيها، ولا سيما بين جارتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[١٤]. لذلك، يؤدي الموقع الجيواستراتيجي دوراً مركزياً في إضاءة سياقات التأسيس وتفسير حدود فعلها في الدنو من فكرة التوحيد القومي أو الابتعاد عنها، غير أن الأهمية المنهجية لهذا المعطى لا تنحصر في البعد الدولي، وإنما تتعداه إلى السياقين الإقليمي والجهوي، وهما معاً يتكاملان في تفسير طبيعة السياقات التي واكبت لحظات تأسيس التجمّعين.

١ ـ متغيّرات الواقع الدولي

نقصد بـ «المتغيرات الدولية» المعطيات الجديدة التي بدأت تتشكل مع مستهل ثمانينيات القرن الماضي، وأفضت إلى تعديل جوهري في طبيعة النظام الدولي، بتراجع القطبية الثنائية وشحوبها، وتنامي المنظومة الغربية، وتزايد هيمنتها على العالم، خصوصاً ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لذلك، أدت جدلية العلاقات الدولية الجديدة دوراً مركزياً في تقليص حركية المنطقة العربية، وفرضت عليها قدراً كبيراً من المواءمة بين إمكانياتها الفعلية ومتطلبات النظام الدولي الجديد، سواء في الاقتصاد، أو في السياسة، أو في العلاقات الخارجية. ويمكن القول إن العنوان الرئيسي للمرحلة الجديدة يتعلق أساساً باستكمال إدماج المنطقة وتعميق انكشافها وتبعيتها للغرب، علماً أنه حتى في عزّ انشطار الوطن العربي إلى معسكرين بفعل تأثير القطبية الثنائية، لم يستفد النظام

---

(١٢) انظر: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٤٣.

(١٣) انظر: Hossein Amirsadeghi, ed., *The Security of the Persian Gulf* (London: Croom Helm, 1981).

(١٤) نفكر بالخصوص في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

العربي كثيراً من صداقته مع الاتحاد السوفياتي سابقاً لخلق قدر من التوازن في مواجهة الهيمنة الغربية[١٥]، فقد ظلّت المنطقة العربية مسرحاً خصباً لانعكاسات التقاطب الدولي، بل إن حرباً باردة موازية دبّت في النظام العربي وعقّدت إمكانيات تعزيز مساعي التكامل والاندماج بين وحداته. ففي المغرب العربي، على سبيل المثال، وبحكم التباين الحاصل في الخطاب السياسي لبلدانه، ظلّ تأثير القطبية الثنائية واضحاً وفاعلاً بشكل سلبي في مسار التكامل، وتحديداً من عام ١٩٦٥[١٦] حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي (١٩٨٤)[١٧]. وقد عكست تجربة مجلس وزراء الاقتصاد (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) هذا الواقع بوضوح، حيث هيمنت الاتفاقيات الثنائية على العمل الجماعي، وتقوّت سياسات المحاور، وفشلت خطط التكامل، وأصيبت مؤسسات الاندماج بالعجز، وبقيت الدراسات والأبحاث المعدَّة للنهوض بالمنطقة حبيسة رفوف المكاتب والإدارات[١٨]. فمن الجدير بالإشارة أن السياق الدولي، على الأقل منذ بداية تشكّله بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن في صالح المحاولات التكاملية العربية، سواء في أثناء حقبة الحرب الباردة، حين أجّج الصراع بين الموالين للغرب والمناصرين للمعسكر الشرقي، أو بعد نهاية سياسات التقاطب الدولي واتساع دائرة انكشاف النظام الإقليمي العربي. يُضاف إلى ذلك طبعاً إقامة كيان إسرائيل، ورعاية وجوده، ودعم استمراره قوةً عسكرية وأمنية وسياسية. ولأن السياق الدولي ظلّ عائقاً أمام المشاريع الوحدوية العربية الشاملة، فقد تمَّ التنبه إلى أهمية التشجيع على التجمّعات الإقليمية الفرعية، باعتبارها خطوات نحو بناء الوحدات الكبرى[١٩].

٢ ـ السياق الإقليمي

لم يشذّ السياق الإقليمي عن نظيره الدولي من حيث معاكسته فكرة التوحيد القومي في البلدان العربية. فقد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(١٥) انظر: نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، ص ٥٦٧ وما بعدها.

(١٦) أي بعد تسلم الرئيس هواري بومدين السلطة في الجزائر وصياغته خطاباً اشتراكياً ممزوجاً بنفحة إسلامية.

(١٧) وهو العام الذي دشن بداية التقارب المغربي الجزائري في أعقاب لقاء قرية العقيد لطفي عام ١٩٨٤، والاستعداد التدريجي لتطبيع العلاقات عام ١٩٨٨.

(١٨) تحتفظ مخزونات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي في الرباط بحوالى خمس وستين دراسة شملت كل قطاعات التكامل المغاربي، وهي بتقدير الخبراء من أجود ما أنجز خلال هذه المرحلة.

(١٩) انظر العدد الخاص عن «الوحدة العربية والوحدات الإقليمية»، في: **الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية)، العدد ٥٣ (شباط/ فبراير ١٩٨٩).

(١٩٨١)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)، في مناخ سياسي عربي موسوم بالانحسار والتراجع القوميينْ. بدأ ذلك في أعقاب نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتوضّح أكثر مع زيارة السادات إلى القدس (١٩٧٧)، وإبرام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩. وتبيّن لنا المقارنة العمودية بين البيئة الإقليمية العربية ونظيرتها الأوروبية[٢٠] استراتيجية هذا البُعد في تعزيز التكامل الإقليمي وتعظيم نتائجه، أو بالعكس إبراز دوره في إعاقته وحصر أدائه. فبينما ساعد المناخ الإقليمي البلدان الأوروبية على الانطلاق في بناء تجربتها التكاملية والارتقاء التدريجي نحو تحقيق دولة الاتحاد[٢١]، لم تكن البيئة الإقليمية العربية إطاراً فعلياً حاضناً للتجمّعات الفرعية، ومساهماً في إغناء تجربتها وتنميتها لتغدو رافعة للبناء القومي. فمن جهة، ورثت البلدان العربية واقعاً تاريخياً وثقافياً موسوماً بالتعقيد، من زاوية بنية الدولة وطبيعة السلطة، ونوعية التشكُّل الاجتماعي، وصعوبات الاندماج الوطني، وضعف البناء المؤسسي، وضمور انغراس فكرة المؤسسية وتوطينها في الثقافة السياسية العربية. وقد شكّلت هذه المعطيات مجتمعة مصادر إعاقة للمساعي الرامية إلى إحداث وحدات إقليمية، ومنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

ولئن كان دور هذا الموروث سلبياً بشأن أداء التجمّعين موضع الدراسة، فإن مكوّناً آخر من مكوّنات البيئة الإقليمية لم يخلُ بدوره من تأثيرات ذات قيمة استراتيجية في مسيرة التجمّعين، ويتعلق الأمر بدول الجوار الإقليمي في منطقة الخليج وبلدان المغرب، وإن بدا واقع الجوار في الخليج العربي أكثر تعقيداً وحساسية قياساً بنظيره المغاربي. فمن الواضح أن تموقع منطقة الخليج العربي بين تقاطعات حضارية متنوعة، قد جلب إليها الكثير من الضغوطات السياسية والأمنية والعسكرية، وعرّض بلدانها للإنهاك المنتظم، من زاوية البحث عن التوازن الأمني والسعي إلى المحافظة عليه[٢٢]، بل إن أحجاماً كبيرة من مقدّراتها المالية تم صرفها لتحقيق متطلبات الأمن داخل أقطارها، وفي داخل فضائها

---

(٢٠) انظر: نافعة، المصدر نفسه، ص ٥٦٨ وما بعدها.

(٢١) انظر: عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و Marie-Thérèse Bitsch, *Histoire de la construction européenne, de 1945 à nos jours*, questions au XXème siècle; 88 (Bruxelles: Editions Complexe, 1996).

(٢٢) للتدقيق في هذا الموضوع، انظر، ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

المشترك. فمن عناصر تعقّد الوضع الجيواستراتيجي المجاور لمنطقة الخليج، سقوط نظام الشاه ونجاح الثورة في إيران، وإعلان قيام الدولة الإسلامية في فاتح شباط/فبراير ١٩٧٩، مع ما أعقب هذا التحول النوعي من تداعيات سياسية واستراتيجية بالغة التأثير في بلدان المنطقة، وفي صدارتها البلدان الستة التي أسست بعد سنتين ونيف من انهيار النظام في إيران مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥ أيار/مايو ١٩٨١). وإذا كان معطى التغيير الحاصل في إيران أزاح عن بلدان الخليج شبح القوة المتنامية لنظام الشاه، الذي ظلّ في حسابات الدول الكبرى دركي المنطقة وضامن استقرارها، فقد ولَد لديها تخوّفات من نوع جديد، يتعلق الأمر باحتمالات اتساع دائرة المدِّ الشيعي الثوري، وهو ما أكدته بسرعة تطورات الأحداث في إيران حين شرعت «الخمينية» في انتقاد «إمارات الخليج» واتهام قادتها بـ «خيانة التضامن الإسلامي»، والسقوط في أحضان الغرب، والتبعية تحديداً لـ «الشيطان الأمريكي»[(٢٣)]، بل سرعان ما ترجمت الأقوال إلى أفعال حين مسَّ التهديد الشيعي الكويت، والبحرين، والمسجد الكبير في مكة، الذي احتله عنوة بضع مئات من الشيعة في تموز/يوليو ١٩٧٩[(٢٤)].

ومن اللافت للانتباه في هذا السياق الديناميات التي فتحها التغيّر النوعي الحاصل في إيران، من زاوية أمن بلدان الخليج العربي وتفاعل سياساتها مع محيطها الإقليمي. فعلاوة على حرب الشمال والجنوب في اليمن، وهي الحرب التي أقلقت أمن العربية السعودية بعد توقيع شطر الجنوب المجاور لها معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩)[(٢٥)]، برز متغيّران إقليميان أساسيان كان لهما الأثر البالغ في تأسيس التجمّع الخليجي أولاً، ومسيرته التكاملية لاحقاً، يتعلق الأمر بالحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩)[(٢٦)]، والتدخل السوفياتي في أفغانستان (١٩٧٩)[(٢٧)]. فإذا كان المتغيّر الأول لا تعني مسبباته المباشرة بلدان الخليج العربي، فقد اعتبر من لدن هذه الأخيرة عامل تهديد لاستقرارها الأمني، وخصوصاً إذا امتدت الحرب إلى أراضيها نتيجة الجوار وضيق

---

(٢٣) Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*.

(٢٤) Salamé, «Un regard neuf sur la politique étrangère de l'arabie Saoudite,» p. 29 sqq.

(٢٥) تمت المصادقة على المعاهدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Paul Balta, *Le Conflit Irak-Iran: 1979-1989 (Notes et études documentaires* (Paris: La Documentation française, 1989), et J. M. Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1984).

(٢٧) Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, p. 398.

المساحات الجغرافية التي تفصلها عن البلدين المتحاربين. لذلك، انحازت إلى العراق، خلافاً لبلدان عربية أخرى[٢٨]، فأمدته بالمعونات المادية واللوجيستية طوال عُشرية الصراع، لتصبح بالضرورة طرفاً مشاركاً في الحرب إلى جانب قوى أوروبية وغربية. في حين تبرز مخاطر المتغيّر الثاني، في كون غزو أفغانستان سمح للقوة السوفياتية بالوصول إلى مياه المحيط الهندي، وأتاح لها، بالنتيجة، فرصة المطالبة بضمانات لأمنها الوطني، وهو ما لم يكن مسموحاً لها به من قبل[٢٩]، الأمر الذي أضعف الوجود الأمني لبلدان الخليج العربي. لكل ذلك، يُعدّ عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ تاريخاً دقيقاً وحساساً بالنسبة إلى الوضع الأمني والجيواستراتيجي في الخليج، ومهما كانت مسوّغات استبعاد هذه المعطيات في تفسير أسباب تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الأحداث أكدت ضغط المتغيّرات أعلاه على التحفيز على إحداث تجمّع إقليمي يكون أمن بلدانه واستقرارها بُعداً مفصلياً في استراتيجيات وسياسات البناء المشترك. وفي الجانب الآخر، أشّر عقد الثمانينيات إلى حصول متغيّرات مهمة في جوار المنطقة المغاربية. فمن جهة، شهدت العلاقات البينية المغاربية قدراً من الانفراج، ولا سيما بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب من جهة أخرى، وقد شكّل ملف الصحراء المغربية أحد أبرز مصادر توترها[٣٠].

بيد أن هناك متغيراً إقليمياً مهماً كان له الدور الوازن في التحفيز على إعادة إحياء المشروع المغاربي في التكامل والاندماج، يتعلق الأمر بالتحوّلات النوعية على ضفتي البحر المتوسط الشمالية والغربية، اللتين تربطهما ببلدان المغرب علاقات تقليدية، ورهانات استراتيجية وسياسية آنية ومستقبلية. فمن المعروف أن التحوّلات الديمقراطية الحاصلة في شبه الجزيرة الأيبيرية مع منتصف سبعينيات القرن العشرين، تحديداً في إسبانيا والبرتغال واليونان، فتحت الباب أمام انضمام الدول الثلاث إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي في مجملها قريبة جغرافياً من ضفة البحر المتوسط الجنوبية، أي غير بعيدة عن بلدان المغرب، والأهم أنها متنافسة معها على مستوى العديد من المنتجات الفلاحية، الأمر الذي اعتبرته البلدان المغاربية (المغرب وتونس أساساً) مؤشراً لاحتمال تراجع مكانتها التفضيلية في الأسواق الأوروبية. ثم إن العامل الأكثر أهمية، في تقديرنا، هو الآفاق التي بدأت ترتسم

(٢٨) الإشارة هنا إلى سورية التي انحازت إلى إيران.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٣٠) نشير إلى توقيع المغرب وليبيا معاهدة إنشاء الاتحاد العربي الأفريقي صيف ١٩٨٤، واللقاء الجزائري المغربي في قرية العقيد لطفي في بحر العام نفسه.

في أعقاب التغيّرات التي طرأت على نظم وسط أوروبا وشرقها، وتعمّقت بالتدريج بعد انهيار جدار برلين وتفكّك المنظومة الاشتراكية. فقد بدأ يتشكّل وعي جماعي يدعو إلى ضرورة استرجاع وحدة أوروبا التاريخية، التي تمتد حدودها من المحيط الأطلسي إلى منطقة الأورال، وهو ما يعني إعادة إدماج جناح أوروبا الشرقي مع جناحها الغربي، وهي عملية طويلة ومعقّدة، اقتضت من الجماعة الأوروبية كلفة مالية بالغة الأهمية، كان لها الأثر الواضح في شبكة العلاقات مع البلدان المغاربية. نحن إذن أمام سياق إقليمي دقيق، ومتوتر، وغير مساعد على التطور الطبيعي لفكرة الاندماج الإقليمي، سواء من حيث التجاذبات الأمنية، أو الحروب والصراعات العسكرية، كما حصل في منطقة الخليج العربي، أو من زاوية التغيّرات النوعية المستجدة في منطقة الجوار الأوروبي بالنسبة إلى بلدان المغرب.

٣ ـ السياق القطري

يتكامل السياق القطري مع نظيره الدولي وبيئته الإقليمية في تفسير دواعي التأسيس، وسيرورة التطور، وطبيعة النتائج. وإذا كانت الورقة قد أولت اهتماماً واضحاً للبعدين الدولي والإقليمي في تحليل العلاقة بين مسارات تجمّعَي الخليج العربي واتحاد المغرب العربي، وعلاقتهما بمشروع التوحيد القومي، فإنها تدرك أهمية السياق القطري ومركزية تأثيره في العملية التكاملية في المنطقتين، بل يعتبر، مُعدّ الورقة، إرادة الدول الأعضاء في التجمّعين محدداً مفصلياً في تقدم التجربتين أو تعثرهما. فمما لا شك فيه أن للسياقين الدولي والإقليمي وزنهما في تفسير حصيلة هذين التجمّعينْ وطبيعة أدائهما من زاوية البناء الجهوي والتطلع إلى التوحيد القومي، غير أن الوضع الداخلي للبلدان الأعضاء يحتفظ، على الرغم من كل ذلك، بقيمة استراتيجية في تعزيز المساعي التكاملية وتعميقها، أو بالعكس توجيهها الوجهة المعيقة للعمل الإقليمي المشترك. لذلك، تشترك البلدان الخليجية مع البلدان المغاربية في وجود واقع قطري، وإن اختلفت أوزان هذه البلدان من حيث الثروة والحجم الديمغرافي والشساعة الجغرافية، في وجود اختلالات بنيوية على صعيد توزيع السلطة والثروة(٣١). ونعتبر المقارنة العمودية في هذا السياق

(٣١) يشترك التجمّعان في الواقع مع كل البلدان العربية في هذا المعطى، وقد أشارت إليه **تقارير التنمية الإنسانية العربية**. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥).

ذات قيمة منهجية في إضاءة مركزية دور السياق القطري في تحديد سقف العملية التكاملية في منطقتي الخليج والمغرب العربي. فإذا نظرنا إلى التجربتين موضوع الدراسة في مرآة النموذج الأوروبي، سنلاحظ أن ثمة متغيّرات أساسية غير متوفرة في السياق العربي.

فمن جهة **أولى**، نحن أمام تجمّعين لم تصل دولهما إلى درجة معقولة من الاكتمال والنضج والاندماج الوطني، خصوصاً على صعيد منطقة الخليج العربي، حيث تشكو مجمل الأقطار من ضعف فكرة الدولة ورخاوة نسيجها البشري والاجتماعي، وعسر توطّنها في وعي المجتمع وثقافة أبنائه، والحال أن قوة البناء الجهوي رهينة إلى حدّ بعيد بقوة البلدان واكتمال تكونها السياسي والاجتماعي. فكيف يتحقق، على سبيل المثال، الولاء للوحدة الإقليمية أو القومية، إذا كان الولاء للقطر منعدماً أو ضعيفاً، أو تنازعه ولاءات أدنى منه درجة في التراتبية، كما هو حال الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الأسرة؟ ثم إن ترسّخ مفهوم الدولة في الثقافة السياسية، وصيرورتها قيمة مشتركة لدى الجماعة السياسية، من شأنهما المساعدة على إذكاء الحسّ المدني، ورفع درجة وعي الأفراد والجماعات مكانة الدولة في البناء الجهوي والتوحيد القومي. ولأن واقع الدولة على هذا الحال، وإن بدرجة أعلى في الخليج العربي، فقد شكّل عائقاً بنيوياً لمشروع التكامل وحظوظ تطوره إيجابياً.

ومن جهة **ثانية**، افتقر التجمّعان إلى «المناعة الديمقراطية»، التي توضح مشروع التكامل، وتقنع الناس بضرورته، وتحفزهم على المشاركة في صنع قامته، وتجعلهم حريصين على ديمومته واستمراره وتجدّده. ونعزو، في هذا السياق، تراجع صورة الفكرة الوحدوية في وعي الناس وإدراكهم الجمعي إلى الضبابية التي لفَّت المشروع، والمشاركة المحدودة للمجتمعات أو من ينوب عنها في مواكبة خطواته العملية. فإذا كانت الدراسات الإمبريقية والبحوث الميدانية التي ترصد درجة تعلق المواطنين بمشاريع التكامل الإقليمي[٣٢] والتوحيد القومي شحيحة ومحدودة[٣٣]، فإن ثمة شعوراً عاماً وإحساساً جماعياً بعدم جدوى المشاريع التكاملية والوحدوية التي شهدتها المنطقة العربية منذ خمسينيات القرن الماضي،

---

(٣٢) تعتبر الاستبيانات واستطلاعات الرأي حول المشروع المغاربي محدودة جداً، والموجود منها، وهو قليل، غير معروف بما فيه الكفاية.

(٣٣) انظر استطلاعات الرأي التي ينجزها مركز دراسات الوحدة العربية. . . انظر: عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، ص ٣١٩ وما بعدها.

لاعتبارات موضوعية خاصة بإخفاق جلّ المحاولات، وبعدها عن إدراك تطلعات الناس وانتظاراتهم. لذلك، وفي سياق المقارنة العمودية مع بعض التجارب الناجحة، كما هو حال النموذج الأوروبي، تعتبر المشاركة في صنع قرار البناء الإقليمي والقومي، والمساهمة في إنضاجه، والاندماج الإرادي والطوعي في متابعة خطواته بالحوار، والنقد، والاجتهاد في الإصلاح والتطوير والمراكمة، من أساسيات إعادة الاعتبار لفكرة التكامل والوحدة، وتيسير توطينها في سلوك المجتمعات وثقافتها السياسية. فهكذا، تكمن قيمة التشديد على متغيّر المشاركة في بناء مثل هذه المشاريع في كونها تساعد على زرع الثقة وخلق شروط «المناعة الديمقراطية»، التي يتعذّر دونها إنجاز أي تقدم في مسيرة الانتقال من القطري إلى الإقليمي والقومي.

ثانياً: في الحصيلة

ينطوي النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٣٤] ومعاهدة اتحاد المغرب العربي[٣٥]، على جملة من الأهداف والمقاصد وردت في ديباجة الوثيقتين وأحكامهما التفصيلية. ففي **الوثيقة الأولى**، تضمّنت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية شقين من المبادئ التي تأسس على قاعدتها التجمّع الإقليمي الخليجي: يتعلق **الأول** بالإحالة على القواسم المشتركة التي تربط البلدان الأعضاء وتحفز على تكاملها ووحدتها[٣٦]، في حين يخصّ الشق **الثاني** الإشارة إلى انتساب التجمّع إلى مرجعية العمل العربي المشترك في نطاق ميثاق جامعة الدول العربية ومنظومة مؤسساتها[٣٧]. أما الأهداف، فقد وردت مفصّلة في المادة الرابعة من النظام الأساسي، وتمحورت حول سلسلتين متكاملتين من المقاصد والأبعاد. فمن جهة **أولى**، تمَّ التنصيص بشكل عام على «تحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. . »، مع «تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في

(٣٤) للاطلاع على نص النظام الأساسي للمجلس، انظر: المصدر نفسه، الملاحق، ص ٣٤٧ ـ ٣٥٤.

(٣٥) للاطلاع على نص معاهدة اتحاد المغرب العربي، انظر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للاتحاد: <http://www.maghrebarabe.org/ar>.

(٣٦) شددت الديباجة على المصير المشترك، ووحدة الهدف، والرغبة في تحقيق التنسيق والتكامل.

(٣٧) ينصّ النظام الأساسي في إحدى فقرات ديباجته على ما يلي: «وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية. . .».

مختلف المجالات»، وهو ما يعني أن المجلس مطالب بالاهتمام بكل ما يسعف بلدانه في إنجاز تكاملها الإقليمي، ويرسّخ ويثمّن ما تمَّ إنجازه قبل ميلاده. وقد عدَّد النظام الأساسي، ومن جهة **ثانية**، الميادين التي يروم وضع أنظمة متماثلة فيها، من قبيل الاقتصاد والتجارة، والتعليم والثقافة، والشؤون الاجتماعية والصحية، والإعلام والسياحة، والأمور التشريعية والإدارية.

والحال أن الوثيقة **الثانية**، وهي معاهدة اتحاد المغرب العربي، لم تختلف عن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، حيث تضمّنت الديباجة ترتيباً للقواسم المشتركة بين البلدان المغاربية، التي حفزت على تأسيس الاتحاد، وأعلنت انتسابها إلى مرجعية العمل العربي المشترك، وعزم أعضائها على أن «يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية»[٣٨]. أما في باب الأهداف، فقد حدّدت المعاهدة في مادتها الثانية المقاصد التي يروم الاتحاد تحقيقها، وهي حصراً «تمتين الروابط بين الدول الأعضاء»، و«تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عنها»، و«المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف»، و«نهج سياسة مشتركة في جميع الميادين»، و«العمل تدريجياً على حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال في ما بينها..». وقد دققت المادة الثالثة في الميادين التي ستشملها السياسة المشتركة للبلدان الأعضاء، وهي تحديداً: السياسة الخارجية، والدفاع، والاقتصاد، والثقافة[٣٩]. فهل أدرك التجمّعان المقاصد التي من أجلها تمَّ تأسيسهما، بعد أن قاربت تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثلاثين عاماً (١٩٨١ ـ ٢٠٠٩)، وأنهت نظيرتها المغاربية عقدين من عمرها (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٩)؟

إن من الصعوبة بمكان تقديم قراءة شاملة لحصيلة التجمّعين، غير أن الورقة ركّزت على المجالات التي شكّلت طلباً فعلياً لحظة التفكير في إطلاق التجربتين، وقد بدت لمُعدّ الدراسة مرتبة بحسب الأهمية كما يلي: الأمن والدفاع (أولاً)، التعاون الاقتصادي (ثانياً)، والسياسة الخارجية (ثالثاً). هذا، وانسجاماً مع ما تمّت الإشارة إليه في مقدمة الورقة، ركّزنا على الأمور المفصلية، وتجنّبنا التفصيل والاستطراد.

---

(٣٨) انظر نص المعاهدة على الموقع الإلكتروني: <http://www.maghrebarabe.org/ar>.

(٣٩) وقد وردت مرتبة كما هو مشار إليه أعلاه. انظر نص المادة الثالثة في المعاهدة، في: المصدر نفسه.

١ ـ الأمن والدفاع

تحظى قضية الأمن والدفاع بأهمية خاصة في اهتمامات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبدرجة أقل في اهتمامات اتحاد المغرب العربي، وإن جاء النظام الأساسي للتجمّع الأول خلواً من أية إشارة إلى هذا الجانب[٤٠]، خلافاً لما ورد في المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد المغاربي. بيد أن هاجس الأمن ومتطلبات الدفاع شكلا في مجملهما أولوية بارزة على صعيد الممارسة، نظراً إلى متغيّرات السياقين الدولي والإقليمي المصاحبة لإنشاء التجمّع الخليجي، كما تدلّ على ذلك مؤشرات التسلح، ونفقات تطوير أنظمة الدفاع القطري والجماعي منذ قيام الثورة الإيرانية، واندلاع الصراع العراقي ـ الإيراني، وتوالي حروب الخليج في أعقاب غزو العراق للكويت. وفي الجانب الآخر، إذا استثنينا التطورات الأمنية التي استلزمتها علاقات البلدان المغاربية بجوارها الجيواستراتيجي (الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي)، لم تكن هناك نزعات إلى التسلح أو الإنفاق العسكري في حجم ما حصل في المنطقة الخليجية، وإن برزت حركة محمومة للتسلح مع مستهل الألفية الجديدة، من جانب الجزائر أساساً، وإلى حدّ ما المغرب وليبيا.

أ ـ متطلبات الأمن والدفاع

ليس ثمة شك في أن لقضية الأمن والدفاع مكانة مفصلية في كل التجمّعات الإقليمية الدولية، فهي جزء لا يتجزأ من منظومة الأهداف التي تتأسس عليها فلسفة التكامل والعمل المشترك. لذلك ليس هناك ضير في أن تحظى بالأولوية في برامج وسياسات التجمّعين موضوع الدراسة. غير أن المطلوب هو أن تندرج القضية ضمن رؤية متكاملة ومندمجة للبناء الإقليمي المشترك، وأن تتقاطع وتتناغم مع متطلبات الأمن القومي ككل، وأن تكون في مستوى ثالث قراراً سيادياً مستقلاً ومتوازناً مع باقي مكوّنات الأمن الوطني الداخلي. فحين تبتعد قضية الأمن والدفاع عن هذه المتطلبات تغدو معيقة للتكامل الإقليمي والقومي، وتصبح مكلفة للاتفاق الوطني، ومعرقلة للسياسات العمومية الداخلية.

---

(٤٠) جاء في تصريح الأمين العام الأول لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الله بشارة ما يلي: «جاء التحرك بالمراحل الأولى نحو الأمن والتنسيق السياسي والعمل الاقتصادي، ومن ثم التعاون الثقافي والمهني والاجتماعي»، نقلاً عن: عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل،** ص ٢٧١.

(١) الخليج العربي

يشكّل الأمن بشقيه الداخلي والإقليمي متغيّراً على درجة بالغة الأهمية في تحليل المسيرة التكاملية لبلدان الخليج العربي ورصد حصيلتها العامة، بل إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسه تأسس في مناخ سياسي محموم بالبحث عن استقرار المنطقة وصون أمن دولها. فعلى امتداد ثمانينيات القرن العشرين، تعرّضت مجمل بلدان الخليج لموجات من عدم الاستقرار، دفعت نظمها السياسية إلى التنسيق الثنائي والجماعي من أجل درء نتائج ذلك على أمنها واستمرارها. فبعد مرور نصف عام على تأسيس المجلس أعلنت البحرين (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) وجود «مؤامرة» تستهدف اغتيال شخصيات رسمية من قبل مجموعة «تمَّ تدريبها في إيران»[٤١]. وقد كان هذا الحادث في أصل انعقاد لقاءين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتعلق **الأول** بالجلسة الاستثنائية لمجلس وزرائه (٦ ـ ٧ شباط/فبراير١٩٨٢)، في حين يخصّ **الثاني** مؤتمر وزراء الداخلية الملتئم في الرياض في ٢٣ ـ ٢٤ شباط/فبراير من العام نفسه (١٩٨٢). وقد فتح الاجتماعان دينامية للتفكير الجماعي في إشكالية الأمن الداخلي للبلدان الأعضاء وعلاقتها ببلدان الجوار الجغرافي[٤٢]، وأكدت أحداث الكويت لاحقاً مركزية الأمن الداخلي لعموم بلدان المنطقة، حين تعرّض العديد من مؤسساتها لأعمال عنف، اعتبرت يومئذ تهديداً واضحاً وأكيداً لأمنها واستقرارها[٤٣]. ففي سياق هذه التهديدات، تعزّزت المبادرات التنسيقية الخليجية في ميدان الأمن والدفاع، فكانت البداية تشكيل «درع الجزيرة»، الذي انطلقت مناوراته العسكرية المشتركة في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ساهمت فيها قوة قوامها ٤٠٠٠ جندي، منهم ١٠٠٠ من كل من العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، و١٠٠ إلى ٣٠٠ من كل من البحرين وقطر، ونحو ٣٥٠ من عُمان[٤٤]، ليصل

---

(٤١) كشفت التحقيقات عن وجود ٧٣ متهماً في أحداث البحرين، منهم ٦٠ بحرينياً، و١١ منشقاً سعودياً، وواحد عُماني، وواحد كويتي.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Abdullah Al-Anzy, «The Gulf Cooperation Council: Reasons and Challenges: Critical and Analysis Study,» (Ph. Disseratation, Faculty of Claremont Graduate School, USA, 1986), and R.K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi (Charlottesville: University Press of Virginia, 1988).

(٤٣) تعرضت الكويت لموجات متتالية من العنف في الأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥.

(٤٤) Joseph A. Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf,» p. 368,

نقلاً عن: عبيد، المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

عددها إلى ٢١ مناورة عسكرية ثنائية وجماعية حتى حدود عام ١٩٨٧، علاوة على تشكيل « قيادة مشتركة» تحت إمرة قيادة موحّدة، في أعقاب اجتماع وزراء الأركان في الرياض في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤[٤٥].

تجدر الإشارة إلى أن المتغيّرات الجديدة التي استجدّت خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، دفعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في محاولاتها التنسيقية، والتفكير في استراتيجية أمنية ودفاعية بديلة، وإن اقتضى الأمر معارضتها لمتطلبات النظام الإقليمي العربي، وتناقضها مع أساسيات أمنه القومي. فهكذا، دفع الاجتياح العراقي للكويت (٢ آب/أغسطس ١٩٩٠)، وانهيار المنظومة الاشتراكية (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، وفشل الوجود السوفياتي في أفغانستان، البلدان الخليجية الستة إلى صوغ اختيارات استراتيجية، من شأنها إقامة توازن جديد أمام تصاعد القوة الإيرانية في المنطقة. وقد فرض عليها هذا الوضع الدخول في «تحالفات» مباشرة وغير مباشرة مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، علماً بأنها سعت إلى البحث عن مصادر للتوازن من داخل النظام الإقليمي العربي، كما فُهِمَ من «بيان دمشق» الصادر في ٥ ـ ٦ آذار/مارس ١٩٩١، أي بعد تحرير الكويت مباشرة[٤٦].

هذا، وموازاة مع اهتمامات إعادة بناء القدرة الأمنية والعسكرية لبلدان الخليج لمواجهة الاختلال الحاصل في توزيع القوة على صعيد الجوار الإقليمي، ركّزت البلدان الأعضاء في المجلس الخليجي على التسوية السلمية والدبلوماسية لنزاعاتها الحدودية[٤٧]، قبل أن يصل مجلسها الأعلى إلى التصديق على «اتفاق الدفاع المشترك» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي انبنت فلسفته على اعتبار أي عدوان على دولة عضو في التجمّع الإقليمي بمثابة عدوان على باقي الأعضاء، وهو ما تمَّ تجسيده في آذار/مارس ٢٠٠١ بتكوين «حزام التعاون»، الذي اعتبر وقتئذ بمثابة «نظام دفاعي موحد». والواقع أن المصادقة على المشروع حصلت عام

(٤٥) نشير إلى أن التوصية القاضية بتشكيل هذه القيادة الموحدة وافق عليها المجلس الأعلى للبلدان الخليجية في اجتماع الكويت بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

(٤٦) ولا سيما في «أولاً» و«ثانياً» من البيان. للاطلاع على النص الكامل، انظر: عبيد، المصدر نفسه، الملاحق، ص ٣٨١ ـ ٣٨٤.

(٤٧) تعتبر قضية الحدود في منطقة الخليج العربي قنبلة موقوتة، وهي من أدق المعضلات السياسية التي تضغط على التعاون الخليجي البيني. للاطلاع على تفاصيل هذا الملف، انظر عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧).

١٩٩٧، ورصدت له مبالغ مالية قدرت بـ ١٦٠ مليون دولار[٤٨]. ففي الإجمال، نستطيع تأكيد أن حصيلة العمل الخليجي المشترك في ميدان الأمن والدفاع، تحكّم في اختياراته معطى الجوار الإقليمي، وبدرجة أساسية القوة الإيرانية. ومن الراجح أن الهواجس نفسها ما زالت ضاغطة حتى الآن، ولا سيما مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، واحتمالات توسع دائرة التشيّع، علاوة على مخاطر القوة النووية الإيرانية الممكنة والمحتملة.

(٢) المغرب العربي

تختلف إشكالية الأمن والدفاع في بلدان المغرب عن نظيرتها في الخليج العربي، بحكم دقة وحساسية السياق الإقليمي بالنسبة إلى هذه الأخيرة، غير أن التجمّعين يشتركان في طبيعة النتائج المترتبة على واقع الأمن في منطقتهما وتأثيره في الأمن القومي العربي بشكل عام. فكما تمّت الإشارة، قضت المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد بأن من أهداف السياسة المشتركة في ميدان الدفاع «صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء»، كما جاءت أحكام المواد ١٤ و١٥ و١٦ واضحة في ما يتعلق بمفهوم الأمن الجماعي للدول الأعضاء. فهكذا نصّت المادة الرابعة عشرة على أن «كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى»، في حين تعهدت الدول الأعضاء بمقتضى المادة الخامسة عشرة بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها من شأنه المسّ بأمن وحرية تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما حظرت الانضمام إلى أي تكتل أو حلف من شأنه المسّ بأمن وسلامة دولة عضو في الاتحاد[٤٩]. ففي الواقع ظلّت إشكالية العلاقات الأمنية البينية متأثرة إلى حدّ بعيد بمتغيّرين أساسيين: يتعلق **الأول** بقضية الحدود الموروثة من طرف الاستعمار، في حين يخصّ **الثاني** مفعول الحرب الباردة والقطبية الثنائية على دول المنطقة. فمن المعروف أن بلدان المغرب ورثت غداة استقلالها ملفاً ترابياً حساساً ومعقداً، ولا سيما على صعيد الحدود المغربية ـ الجزائرية، وهو ما شكّل مصدر مواجهة عسكرية منذ بداية عقد الستينيات (١٩٦٣)، ولم يتوصل البلدان إلى تليين انعكاساته السياسية حتى عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠[٥٠]. وقد فتحت دينامية استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية حقبة

(٤٨) Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, p. 460.

(٤٩) انظر نص المعاهدة في: <http://www.maghrebarabe.org/ar>.

(٥٠) يتعلق الأمر باللقاء الثنائي الذي جمع ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين في مدينة إفران المغربية عام ١٩٦٩، ليعقبه توقيع اتفاقية حسن الجوار في تلمسان في أيار/ مايو ١٩٧٠.

جديدة في توتر العلاقات المغربية ـ الجزائرية استمرت من عام ١٩٧٥ حتى الآن، بل يمكن القول إن ملف الصحراء شكّل أحد المفاتيح المركزية في تفسير تعثّر الفكرة الاندماجية المغاربية. غير أن إشكالية الأمن لا تنحصر في ملف الحدود فحسب، بل تتصل بجوانب أخرى ذات صلة بالمستجدات الداخلية التي شهدتها المنطقة مع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، والمتغيّرات الحاصلة في الفضاء الأوروبي في الميدان الأمني والجيواستراتيجي. ففي أعقاب أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر ونهاية الحرب في أفغانستان (١٩٩٢)، تعرضت المنطقة (الجزائر أساساً) لموجات من العنف اقتضت من بلدان الاتحاد التفكير في استراتيجية أمنية ودفاعية مشتركة لمواجهة تنامي شبكات «الإرهاب»، وتوسع دائرة العنف. لذلك، توقفت الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، المنعقدة في نواكشوط (١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٢) عند هذا المعطى، مؤكدة «أهمية التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة وتطويق هذه الظاهرة (الإرهاب والتطرف) الخطيرة والدخيلة على المجتمع المغاربي وحضارته وتقاليده العريقة التي تتسم بالتسامح والتضامن»[٥١].

ومما تجدر الإشارة إليه، تزامن هذا المعطى مع تغيّرات جيواستراتيجية جديدة في الضفتين الشمالية والغربية للمتوسط، يتعلق الأمر بتزايد الهجرة من الجنوب (أفريقيا أساساً)، وتصاعد موجات العنف والتطرف، وصولاً إلى الحدث الأبرز، أي الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما ترتبت عليه من تداعيات أمنية وسياسية. فقد دخلت البلدان المغاربية منفردة في التزامات أمنية ودفاعية مع جارتها أوروبا، ومع منظومة حلف الأطلسي، والحال أن أحكام المادة الخامسة عشرة من معاهدة الاتحاد تحظّر على الدول الأعضاء الإقدام على مثل هذه الالتزامات.

ب ـ كلفة التسلّح

يمثل الإنفاق العسكري إحدى الظواهر البارزة في سياسات الدول الأعضاء في التجمّعين الإقليميين موضع الدراسة. وإذا كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر عُرضة للنقد بسبب نزوعها المتزايد إلى التسلح، فإن بعض نظيراتها من

(٥١) انظر: اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، **البيانات الختامية الصادرة عن مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي (الدورات الست الأولى)** (الدار البيضاء: مطبعة المعارف الجديدة، [د. ت.])، ص ٥٢.

البلدان المغاربية لا تقلّ شأناً في هذا المضمار فقد تعالت حمى التسلح في الأعوام الأخيرة، خصوصاً من جانب الجزائر والمغرب، وإلى حدّ ما ليبيا، مع فارق جوهري بين المثالين، يتمثل في وجود ضغوطات أمنية وعسكرية في الخليج، بينما لا يشكّل الإطار الإقليمي المغاربي مجال تهديد أو ضغط، اللهم إلا إذا كانت حركة التسلح تروم تأجيج الصراعات البينية، ولا سيما بين المغرب والجزائر . بيد أن القيمة المنهجية لإثارة قضية التسلح في صلتها بإشكالية الأمن والدفاع، تكمن من جهة **أولى** في كُلفتها العامة وإسقاطاتها على تبديد الثروة الوطنية، وتتجلى من جهة **ثانية** في إضعافها مجهودات التكامل الإقليمي، وتعميق تبعية أطرافه لمصادر توريد الأسلحة.

(١) فمما يلاحظ على صعيد منطقة الخليج أن كلفة التسلّح تلتهم نسباً مهمة من «الناتج الخام الوطني»، كما يبين الجدول الرقم (٩ ـ ١)، وهي في كل الحالات أرقام لها وزنها المالي بالنسبة إلى الميزانيات العمومية للبلدان الأعضاء، كما لها قيمتها الفعلية من زاوية متطلبات التنمية الوطنية والإقليمية. فمن اللاّفت للانتباه أن مصادر توريد الأسلحة متعددة ومتنوعة، وإن حظيت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حدّ ما دول الاتحاد الأوروبي، بمكانة مميزة، ففي الأعوام الأولى من تأسيس مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، وصلت نسبة تزويد أعضاء هذا الأخير من السوق الأمريكية إلى ٣٧ بالمئة، ومن الدول الأوروبية ٥٠ بالمئة، في حين توزّع الباقي على أسواق مختلفة[٥٢]. والحال أن واقعاً من هذا النوع يطرح جملة من القضايا المهمة على صعيد استقلالية إرادة الدول المستوردة للسلاح، ونجاعة سياساتها في مجال بناء قدراتها العسكرية والدفاعية. إن وضعاً من هذا القبيل، وإن كان يجنّب البلدان المعنية التبعية المطلقة لمصدر تسلّح واحد، فإنه مع ذلك قد يعطل إمكانياتها، من الناحية الفنية، في صوغ سياسات دفاعية وعسكرية مشتركة، من شأنها المساعدة على تكوين قوة وازنة وفاعلة في التوازنات الإقليمية والقومية، بل إن الأمر قد يتجاوز هذا الاحتمال، فيصبح التسلح بهذه الطريقة نوعاً من الابتزاز السياسي من قبل الدول الموردة له، كما شدّد على ذلك العديد من الكتابات[٥٣].

---

(٥٢) انظر: عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، ص ٣١٠.

(٥٣) انظر على سبيل المثال: يوسف خليفة اليوسف، «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي،» في: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي [وآخرون]، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٩٩ ـ ١٢٠.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

تطور النفقات العسكرية بالنسبة المئوية من الناتج الخام الوطني

السنوات / الأقطار	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٦
العربية السعودية	١٦,٣	٨,٧	٦,٨
البحرين	٦,٤	٤,٠	٣,٠
الإمارات	٥,٩	٣,٦	١,٥
الكويت	٩,٨	١٢,٥	٤,٧
عُمان	١٠	١٢,٣	٩,١
قطر	١١,٧	٩,٠	٤,٤

المصدر: *World Bank Data Book* (Washington, DC: World Bank, 2007).

(٢) وفي الجناح الغربي من الوطن العربي، شهدت بلدان المغرب موجات من التسلح كلفت ميزانياتها أرقاماً مالية مهمة. ففي الأعوام الأخيرة تزايد إيقاع التزوّد بالسلاح والسعي إلى تحديث المؤسسة العسكرية والرفع من قدراتها البشرية واللوجيستية. وتظهر الأرقام المتداولة على صعيد مراكز الدراسات وبيوت الخبرة الدولية ذات الصلة، أن نصيب كل من الجزائر والمغرب وليبيا كان وافراً، وأن معدل قيمة الصفقات المبرمة مع روسيا أساساً، وبدرجات متفاوتة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وجنوب أفريقيا والصين، تجاوز ٥ بالمئة من الناتج الخام الوطني (PIB). فالصفقة التي تمّت في ربيع ٢٠٠٦ مع روسيا، في أعقاب زيارة رئيسها إلى الجزائر، كلفت خزينة هذه الأخيرة ٧,٥ مليارات دولار أمريكي، ويُتوقع أن ترتفع مستقبلاً لتصل إلى عتبة ١٥ مليار دولار، وهو رقم مهول في ميزان التوازنات المالية الجزائرية وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، صنّف معهد استكهولم لبحوث السلام الجزائر على رأس الدول الأفريقية من حيث الإنفاق العسكري، ويبدو أن المغرب يعتمد المنحى نفسه، حيث وصلت نسبة إنفاقه العسكري، بتقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى ٥ بالمئة من إجمالي ناتجه الخام الوطني، وهي قيمة ذات دلالة، إذا نظرنا إلى طبيعة المصادر التي تتشكل منها الثروة الوطنية، فالمغرب بلد غير نفطي، وتعاني قطاعاته الإنتاجية (الفلاحة والنسيج أساساً) مضاعفات منافسة الجوار الأوروبي، وتقلبات عائدات السياحة والعمالة المغربية في الخارج.

ومن جهة ثانية، توحي طبيعة الصفقات المبرمة ونوعية الأسلحة موضوع الاقتناء، وكأن المنطقة على مشارف تهديد حاصل، أو حرب وشيكة الوقوع. فقد تعدّدت مصادر التسلّح، وكثُر شركاؤه وتنوّعت شركاته، وغدا المغرب العربي فريسة تهافت دولي عزَّ نظيره حتى فترة اشتداد الحرب الباردة. فهكذا، اشترت الجزائر وحدها ٥٠ طائرة «ميغ»، و٢٩ طائرة «سوخوي»، و١٦ طائرة تدريب من نوع «ياك»، إضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي من نوع «ب. إم. يو. ٣٠٠»، علاوة على ٤٠ دبابة «تي ٩٠»، وعدد غير معروف من الأجهزة التقنية المتخصّصة في القتال البري والبحري. ولعل ما أقدم عليه المغرب مؤخراً في صفقته مع الولايات المتحدة الأمريكية يعزّز فرضية المنحى المحموم نحو التسلح الباهظ التكاليف للبلدين معاً. فقد توجّه هو الآخر، بعد تعثر اقتناء طائرات «رافال» الفرنسية من شركة «داسو»، صوب السوق الأمريكية بغية تزويده بمقاتلات «إف ١٦».

٢ ـ التكامل الاقتصادي

يشترك التجمّعان الخليجي والمغاربي في كونهما يسعيان بدرجة أولى وأساسية إلى إقامة تكامل اقتصادي وتجاري ومالي، وإن كان البعد الأمني واضحاً في سياق تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقارنة بنظيره المغربي. ففي البند الثالث من المادة الرابعة، حدّد النظام الأساسي للتجمّع الإقليمي الخليجي المجالات التي يسعى إلى تعميق وتوثيق الصلات في نطاقها، من قبيل الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، علاوة على السياحة، والشؤون الاجتماعية والصحية[٥٤]. أما على الصعيد المغاربي، فقد أشارت المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد إلى أن من أغراض هذا الأخير تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للبلدان الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً إنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة في هذا الصدد[٥٥]. هذا، وعلى الرغم من الانتقادات والملاحظات التي تضمّنها العديد من الدراسات بخصوص تجربة التكامل الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي[٥٦]، تبقى الحصيلة العامة متقدمة قياساً بالبلدان المغاربية،

---

(٥٤) انظر النظام الأساسي، في: عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، ص ٣٤٨.

(٥٥) انظر معاهدة الاتحاد: <http://www.maghrebarabe.org/ar>.

(٥٦) انظر: Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*, and Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf».

حيث تشير الإحصاءات والأرقام ذات الصلة إلى ضعف العلاقات البينية مقارنة بحجم المبادلات العمودية مع الخارج.

أ ـ التعاون الاقتصادي الخليجي

على الرغم من تصدُّر قضايا الأمن والدفاع أولويات انشغالات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد شكّل التكامل الاقتصادي بعداً مركزياً في تفكير بناة هذا التجمّع، حيث لم يتردّدوا في إعلان طموحهم في الارتقاء به إلى منظمة اقتصادية إقليمية. لذلك، وبعد تأسيس مجلس التعاون، قرّر وزراء المال والاقتصاد في ختام مؤتمرهم المنعقد في الرياض بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ «تشكيل خمس لجان وزارية لوضع الأسس التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحّدة لعام ١٩٨١[٥٧]، في المجالات التالية: الشؤون الجمركية والترانزيت، تشجيع الاستثمار، واقتراح الوسائل المؤدية إلى زيادة التعاون المالي والنقدي وتوثيقه بين دول المجلس»[٥٨]. ومن قراءة نصّ الاتفاقية، التي تقع في ٢٨ مادة، يتبيّن أن هناك سلسلة من المراحل سيقطعها مسار تنفيذ هذه الأخيرة، تبدأ بـ «السماح باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة بين البلدان الأعضاء وإعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المماثلة»، كما قضت الاتفاقية بأن تمنح البلدان الأعضاء التسهيلات كافة لمرور بضائع منتجات أي بلد عضو إلى البلدان الأعضاء الأخرى بطريقة العبور، مع إعفائها من الرسوم والضرائب كافة أياً كان نوعها[٥٩]، بغية الارتقاء إلى إنشاء اتحاد جمركي كخطوة ثانية، قبل تكوين السوق المشتركة في مرحلة ثالثة، حيث يتم إلغاء القيود على حركات عوامل الإنتاج ورأس المال، كما قضت بذلك المادتان الثامنة والتاسعة من

---

(٥٧) صادقت البلدان الأعضاء في المجلس بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ في الرياض على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي تستهدف «التنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية في ما بينها، وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها..». للاطلاع على نص الاتفاقية، انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨١)، مقدمة الاتفاقية (ملاحق).

(٥٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (الدوحة: وكالة الأنباء القطرية، ١٩٨٢)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٥٩) عبد الرحمن العوهلي، «تطورات العمل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون،» **التعاون**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٢٣١، نقلاً عن: عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**، ص ٢١٨.

الاتفاقية، في حين تخصّ المرحلة الرابعة «الاتحاد الاقتصادي»، الذي يغطّي المجالات الفنية والمالية والنقدية والمصرفية، كما قضت بذلك المواد من ١٨ إلى ٢٣ من الاتفاقية(٦٠).

إن دخول الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة حيّز التنفيذ ولّد ديناميات مهمة على صعيد العمل المشترك الخليجي، من ذلك تبنّي «تعريفة جمركية موحدة» عام ٢٠٠٢، بل دخل الاتحاد الجمركي نفسه حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٣، مع اعتماد مرحلة انتقالية إلى غاية عام ٢٠٠٧(٦١). فهكذا، مكّنت سيرورة الارتقاء إلى «الاتحاد الجمركي» البلدان الأعضاء من توسيع وتمتين مبادلاتها الداخلية البينية، مما ساعدها نسبياً على تقوية موقعها التفاوضي مع المجموعات الإقليمية الدولية، وفي صدارتها الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أنها شهدت حواراً صعباً ومعقّداً خلال توقيعها أول اتفاق للتعاون مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٨، وتسعى إلى توقيع اتفاق للتبادل الحر، الذي بدأ الحوار بخصوصه منذ عقدين من الزمن، ومن الراجح أن دخول مشروع السوق الخليجية المشتركة حيّز التنفيذ سيمكّن بلدان المجلس من إدراك هذا المقصد.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)
التجارة الخليجية البينية في الفترة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠١)

الأقطار	الصادرات العامة لدول الخليج (بالمئة)	الواردات العامة لدول الخليج (بالمئة)
العربية السعودية	٦,٩	٣,١
البحرين	٧,٥	٣٧,٤
الإمارات	٦,٧	٥,٣
الكويت	١,٥	١٠,١
قطر	٣،٥	١٣,٩
عُمان	١١,٦	٣١,٢

المصـــدر: Robert E. Looney, «Economic Integration in the Gulf Region: Does the Future Hold More Promise than the Past?,» *Strategic Insight* (Center for Contemporary Conflict), vol. 2, no. 3 (March 2003), in: Bichara Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum, 1994), p. 407.

---

(٦٠) لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة، انظر: عبيد، المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٧.

(٦١) Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, p. 407.

يمكن القول إنه مع حلول عام ٢٠٠٠ بدأت التجارة البينية لبلدان الخليج العربي في التوسّع بشكل منتظم. وقد تضاعفت قيمة الواردات ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ لترتفع من ٦,٣ مليارات دولار إلى ١٢,٣ مليار دولار، في حين ارتفعت الصادرات من ٧,٧ مليارات دولار إلى ٢١,٦ مليار دولار خلال المرحلة نفسها[٦٢].

بيد أننا إذا أمعنا النظر في طبيعة هذه الحصيلة، سنلاحظ أن ثمة تباينات في مراتب التبادلات البينية الخليجية، حيث إذا استثنينا البحرين، التي تعدّ الشريك الأول للعربية السعودية، وعُمان التي تعدّ الإمارات العربية المتحدة أهم مورِّدة إليها، تعتبر المبادلات التجارية للبلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون ضعيفة ومتواضعة. ففي الواقع تعدّ الدولتان الأقل إنتاجاً للنفط الأكثر اندماجاً في بنية المبادلات التجارية البينية.

لذلك يمثل مشروع إنشاء «السوق الخليجية المشتركة»، الذي دخل حيّز التنفيذ مع فاتح كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، خطوة أساسية في تعزيز وتوسيع حجم المبادلات الخليجية البينية. ومن اللافت للانتباه أنه على الرغم من امتلاك البلدان الخليجية الستة، وإن بدرجات مختلفة، ثروات نفطية مهمة، فإن محصلة ناتجها الخام الوطني، التي تتجاوز بقليل ٨٠٠ مليار دولار، لا تصل إلى مستوى الناتج الخام الوطني لبلدين صغيرين في الاتحاد الأوروبي، مثل بلجيكا أو هولندا. ومع ذلك، يمكن لهذا التجمّع أن يمثل قطباً إقليمياً في الاقتصاد الدولي، ليس بسبب الثروات النفطية ومشتقاتها التي تختزنها أراضيها فحسب، ولكن بسبب مقدراتها المالية في الخارج أيضاً، التي فاقت ١٥٠٠ مليار دولار، إضافة إلى استثماراتها السنوية المتراوحة بين ١٠٠ و١٥٠ مليار دولار. فمن الواضح أن دائرة التبادل الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج وغيرها من المناطق ازداد منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١. فمن جهة، وقّعت الدول الخليجية الاتفاق الأول مع الاتحاد الأوروبي (١٩٨٨)، وهناك سعي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر، ربما ستحفز على تحقيقها انطلاقة السوق الخليجية المشتركة (٢٠٠٨)، ثم إن هناك نقاشات ومفاوضات منذ أعوام مع الصين تُوّجت بتوقيع اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وأخرى مع تركيا واليابان وسنغافورة ونيوزيلندا وأستراليا.

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

ب ـ التكامل الاقتصادي المغاربي

تختلف التجربة التكاملية المغاربية عن نظيرتها الخليجية في جملة من العناصر، أهمها تقطّع العلاقات البينية، وتوقف المؤسسات المغاربية المشتركة، أو عدم تفعيلها، وضعف حجم المبادلات بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. والواقع أن هناك سلسلة من العوامل جعلت الحالة المغاربية موسومة بهذه الخصائص، فمنها ما له علاقة بالوضع الداخلي، من قبيل ترجيح الاعتبارات القطرية على البناء الجهوي، والدور السلبي للاقتصاد الريعي على العلاقات البينية، وتأجّج النزاعات الحدودية والترابية بين مختلف مكوّنات الاتحاد. أما على الصعيد الخارجي، فقد ضغطت مرحلة الثنائية القطبية على مسار التكامل المغاربي، وإلى حدّ ما على العلاقات المغاربية ـ الأوروبية.

فإذا تركنا جانباً تجربة مجلس وزراء الاقتصاد التي عمّرت عشرة أعوام (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)، واقتصرنا على مرحلة ما بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)، يمكننا حصر حصيلة التكامل من زاوية الإنجازات والنقائص. فمن جهة، أولت معاهدة الاتحاد أهمية خاصة للجانب الاقتصادي ضمن أولوياتها، كما أُسس العديد من الأجهزة الاقتصادية المشتركة خلال الحقبة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٤، ووضعت استراتيجيات لإنجاز الأهداف المسطّرة من لدن أعلى هيئة في الاتحاد، أي مجلس الرئاسة، والأجهزة المكمّلة لها. ومن جهة ثانية، كشفت التجربة عن وجود عوائق بنيوية حالت دون انتظام مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومن ثم توسيع وتعميق المبادلات البينية وتعميقها.

(١) البنية المؤسسية للتكامل

أسفرت مرحلة هيكلة اتحاد المغرب (١٩٨٩ ـ ١٩٩٤) عن مجموعة من مؤسسات العمل المشترك، كما قضت بها المعاهدة، وأكدت وجوبها الاتفاقيات الموقّعة بين البلدان الأعضاء (٣٦ اتفاقية). فتطبيقاً للمادة الثالثة من معاهدة الاتحاد، عمل مجلس الرئاسة، باعتباره الهيئة العليا الْمُقرِّرة، على تأسيس عدة لجان متخصصة، حدّدها بقراره بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في أربع لجان، هي كالتالي: لجنة الأمن الغذائي، التي نيط بها الاهتمام بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

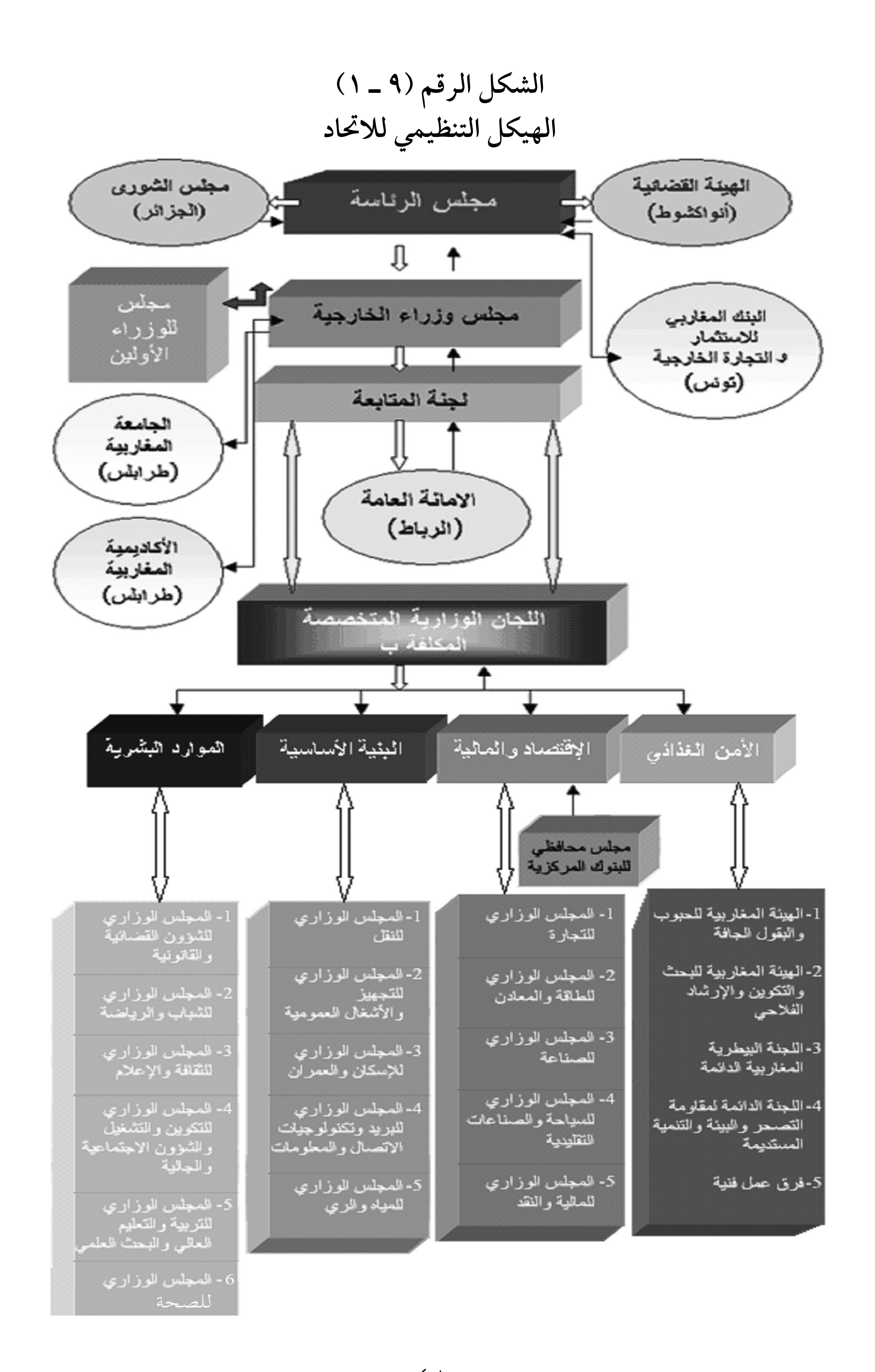
أما لجنة المالية والاقتصاد، فقد اهتمت بالتخطيط والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والمصارف، والتأمين، وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية، في حين كلفت لجنة البنية الأساسية بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري. وقد اهتمت لجنة الموارد البشرية، وهي الرابعة في هيكلية اللجان المتخصصة، بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة، وتنقّل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

أما على صعيد الإطار الناظم لعلاقة هذه اللجان بغيرها من مؤسسات الاتحاد، فهي تنسّق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة للاتحاد، بغية تنفيذ الخطط والتصوّرات المحدّدة سلفاً من طرف مجلس الرئاسة، ووضع الآجال الزمنية لتنفيذها، علاوة على كونها تعرض أعمالها على مجلس وزراء الخارجية، وفي مستطاعها تكوين لجان مصغّرة في إطار ممارستها اختصاصاتها، وانتداب خبراء متخصّصين في الموضوعات التي تدخل ضمن دائرة نظرها.

يمكن القول، من زاوية التأسيس، كما هو مبين في الهيكل التنظيمي اللاحق، إن التجمع الإقليمي المغاربي تمكّن من إقامة بنية مؤسسية كافية لتنظيم عمله المشترك وتأطيره والدفع به نحو التطور والعمل والإنتاج، غير أن توقّفه مع حلول عام ١٩٩٤، أصاب هياكله بالضعف والضمور ومحدودية النتائج، حتى قياساً بتجمّع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما سنلاحظ من خلال واقع المبادلات البينية المغاربية.

فمن خلال الدورات الست لمجلس الرئاسة، التي كانت آخرها في تونس في نيسان/أبريل ١٩٩٤، صدر العديد من القرارات والتوصيات، ورُسمت خطط وتصوّرات لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي وإدراك مقاصده، كما توقفت عند الضرورات التي دعت إما إلى المراجعة والتعديل، وإما إلى التكييف وإعادة النظر، وهو ما حصل في دورتيْ رأس لانوف في ليبيا (١٩٩١)، ونواكشوط في موريتانيا (١٩٩٢). وللإشارة، وضعت قيادات بلدان الاتحاد تواريخ لإنجاز مشاريع العمل المشترك، من قبيل السوق المغاربية المشتركة، والاتحاد الجمركي.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)
الهيكل التنظيمي للاتحاد



(٢) واقع المبادلات البينية

يمكن القول بصفة عامة إن ثمة تحسناً نسبياً في حجم المبادلات البينية ما بعد عام ١٩٩٨، على الرغم من توقف انتظام انعقاد مجلس الرئاسة المغاربي منذ عام ١٩٩٤، وهو الهيئة المقررة العليا والأساسية. وحتى حين التأم مجلس وزراء الخارجية في الجزائر بتاريخ ١٨ ـ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، لم يتمكن من إقناع كل الأطراف بضرورة إحياء الاتحاد وتنشيط مؤسساته. بيد أن واقع حصيلة التكامل الاقتصادي المغاربي، من زاوية المقارنة العمودية مع التجمّعات الإقليمية العالمية يبقى ضعيفاً ومحدود الدلالات. فمن جهة، هناك اختلال واضح لصالح المبادلات العمودية، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي، على حساب العلاقات الأفقية، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٩ ـ ٣). ومن جهة ثانية، لم تتطور النسبة المئوية للمبادلات البينية كثيراً منذ استقلال الأقطار المغاربية، حيث انتقلت من ١,٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة خلال مرحلة الاستعمار، فإلى ٣,١ بالمئة في الوقت الراهن، على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال بلدان المنطقة.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)

المبادلات العمودية لبلدان المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي

الأقطار	الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي (بالمئة)	الواردات العامة من دول الاتحاد الأوروبي (بالمئة)
الجزائر	٥٠,١	٥٥,٨
ليبيا	٧٦,٥	٤٩,٣
المغرب	٦٣,٩	٥٦,٢
موريتانيا	٤٤,١	٤٣,١
تونس	٧٤	٧٢,٨

إن قراءة أرقام الجدول الرقم (٩ ـ ٣) تبيّن حجم المبادلات العمودية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث إنها تتجاوز في مجملها ٥٠ بالمئة على صعيدي الصادرات والواردات، وتصل لدى بعض الأقطار المغاربية إلى أكثر من ٧٠ بالمئة على مستوى وارداتها (تونس)، أو تقترب منها بالنسبة إلى الصادرات (المغرب). ونشير في هذا الصدد إلى أن المبادلات البينية عام ١٩٩٠ لم تتجاوز ٨٠٣ ملايين دولار، ووصلت إلى ٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، على الرغم من تزايد المبادلات المغاربية مع أوروبا مقارنة بباقي دول العالم. وإذا حاولنا النظر إلى

العلاقات البينية بين بلد مغاربي وباقي البلدان الأخرى، سنلاحظ أن علاقة المغرب مع البلدان المغاربية الأربعة وصلت في عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٩ مليارات درهم (أي أكثر من مليار دولار بسعر التحويل الحالي)، وتتصدر الجزائر قائمة الزبائن المغاربيين بسبعة مليارات دراهم، وهي أكثر من ذلك أول شريك تجاري للمغرب على صعيد أفريقيا[٦٣]. ومع ذلك تبقى المبادلات البينية المغاربية ضعيفة جداً، مقارنة بما هو حاصل في المجموعات الجهوية الأخرى في العالم، حيث بلغت ١٥ بالمئة بالنسبة إلى سوق دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، و٢٢ بالمئة بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا، و٣٢ بالمئة على صعيد الاتحاد الأوروبي، ومقابل ذلك، ظلت المبادلات العمودية، كما أسلفنا الإشارة، مرتفعة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تفوق المبادلات المغاربية البينية بـ ٥١ ضعفاً.

٣ ـ في السياسة الخارجية

يكتسي موضوع السياسة الخارجية مكانة مركزية في تقييم حصيلة أداء تجمّعيْ بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. فكما كانت قضية الأمن والدفاع بارزة في مسار التجربتين، كانت مسألة التموقع ضمن التغيّرات الإقليمية والدولية أساسية، بل أحياناً ضاغطة على استمرار التجمّعيْن وتطورهما، لاعتبارات خاصة بطبيعة السياقات ونوعية تفاعلاتها، كما بيّنا في المبحث «أولاً» من هذه الدراسة.

أ ـ السياسة الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي

ترتبط السياسة الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بجملة من المتغيّرات، منها ما يتصل بالتاريخ الخاص لكل بلد، وأخرى لها صلة بالإكراهات الإقليمية والتحالفات الدولية، وأيضاً بنوعية العلاقات التي تربط كل بلد بجيرانه. وفي الواقع، تمظهرت هذه الخصوصية في الماضي بطغيان العديد من الملفات الدقيقة والمعقّدة، من قبيل العلاقة مع الولايات المتحدة، وإيران، والعراق، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والنزاعات البينية الداخلية (الحدود أساساً)[٦٤]. بيد أن مع تأسيس المجلس عام ١٩٨١، أعلنت البلدان الأعضاء

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(٦٤) للتدقيق في بعض هذه الملفات، انظر: محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

إرادتها في تنسيق سياساتها الخارجية لمواجهة التغيّرات المستجدة في المحيط الإقليمي للمنطقة، بغية اكتساب القوة والعيانية (Visibilité) على الصعيد الدولي. لذلك، وُضع العديد من الأدوات والوسائل لتشجيع التنسيق في مجال السياسة الخارجية، من قبيل المؤتمرات السنوية، والاجتماعات الوزارية، ووفود مجلس التعاون في الخارج، والملتقيات والمؤتمرات الدولية. فهكذا، وقّعت العديد من الدول الخليجية عام ١٩٩٨ اتفاقات بشأن التعاون الدبلوماسي والقنصلي، بغية السماح للبعثات الدبلوماسية والقنصلية لبلد عضو في المجلس بحماية مصالح بلد آخر من المجلس نفسه في دولة ثالثة.

فمن الجدير بالإشارة أن بلدان مجلس التعاون الخليجي وجدت نفسها مضطرة إلى التفاعل مع المستجدات النوعية السريعة التي تعاقبت على منطقتها، والتي كانت في أصل إنشاء تجمّعها الإقليمي عام ١٩٨١. وقد تبنّت مواقف دبلوماسية مشتركة لمواجهتها، سواء تعلق الأمر بالنزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بخصوص الجزر الثلاث، أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو الأزمة العراقية[٦٥]. فإذا توقفنا عند النزاع العراقي ـ الإيراني (١٩٨١ ـ ١٩٨٨)، سنلاحظ أن بلدان الخليج العربي أعلنت دبلوماسياً ومظهرياً حيادها حيال الحرب، لكنها انحازت على صعيد الفعل والممارسة إلى العراق، وإن بدرجات مختلفة من بلد إلى آخر[٦٦]. ومن الواضح أن خيارات الدبلوماسية الخليجية كانت محدودة في تعاطي الحياد مع هذه الحرب. فمن جهة ظلت قدراتها العسكرية ضعيفة في ميزان توزيع القوة على صعيد المنطقة، على الرغم من لجوئها المتواتر إلى التسلح وتعزيز بنيتها العسكرية، كما لاحظنا في المبحث «ثانياً» من هذه الدراسة، ومن جهة ثانية، يبدو أن التقديرات الفعلية لدول المنطقة كانت تتخوف من القدرة المتنامية للبلدين معاً، إيران والعراق، غير أنها رأت في هذه الأخيرة أهون الضررين، ثم إنها مرتبطة بالعراق بروابط من طبيعة قومية، وسياسية، وثقافية وحضارية[٦٧].

وفي السياق نفسه، بدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً العربية السعودية، في التطلع إلى القيام بأدوار أكثر عيانيةً وفعالية في تطور القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً. ففي قمة المجلس الملتئمة في

---

(٦٥) Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des Partenaires distants*, p. 409.

(٦٦) نفكر في انحياز الكويت والعربية السعودية، والحياد نسبياً للإمارات العربية المتحدة وعمان.

(٦٧) Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis*.

الرياض بتاريخ ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، تمَّ تبني المبادرة السعودية المعلن عنها في آب/أغسطس من العام نفسه، والمتضمّنة ثماني نقاط، تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر لجميع الأديان، وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس(٦٨). ومن الملاحظ أن الدور السعودي في التأثير في مسار القضية الفلسطينية، وقضايا النظام الإقليمي العربي، استمر منذ نهاية العقد السابع من القرن الماضي، بل حين تم نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، وبعد إعادته إلى القاهرة، لاعتبارات ذات صلة بطبيعة التحوّلات السياسية والأيديولوجية التي طرأت على مجمل الوطن العربي(٦٩). أما داخلياً، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى المساعي الدبلوماسية المبذولة من قبل المجلس لاحتواء المشاكل والنزاعات الخليجية ـ الخليجية، من قبيل النزاع القطري ـ البحريني (جزر حوار) على سبيل المثال(٧٠).

يمكن التأكيد أن أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ميدان السياسة الخارجية ارتهن بشكل عميق بطبيعة التغيّرات الإقليمية والجهوية والدولية، التي ظلّت في مجملها دقيقة ومعقّدة ومفتوحة باستمرار على منطق الصراع وتنازع المصالح، أكثر من منطق السلم والتعايش والتعاون. فمن المعروف أن نصيب بلدان الخليج من احتياط النفط العالمي يبلغ ٤١ بالمئة. وإذا أضفنا كلاً من العراق وإيران، فسيصل حجم هذا الاحتياط إلى ٥٥ بالمئة(٧١)، وهو رقم له دلالته الاقتصادية والسياسية في ميزان تنازع المصالح في العالم. لذلك، كشفت مجمل التغيّرات التي تمت الإشارة إليها آنفاً عن وجود تصوّرات استراتيجية أمريكية تضع منطقة الخليج، من حيث نوعية الاتفاقيات والتحالفات والتفاهمات الصريحة والضمنية، في خانة البلدان التي ربطتها والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب

---

(٦٨) للاطلاع أكثر، انظر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته،» ص ٩٨.

(٦٩) نفكر في انتهاء الحقبة الناصرية، وشيوع فكرة السلام والتفاوض مع إسرائيل.

(٧٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (أبو ظبي: المجلس، [د. ت.])، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٧١) انظر: عبد الله يعقوب بشارة، **مجلس التعاون.. المسيرة والتحديات**، ط ٢ (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٢٦.

الكونية الثانية علاقات نفوذ خاصة، كما هو حال اليابان، ودول أوروبا الغربية[٧٢]. فمن الواضح في ملف العلاقات الأمريكية ـ الخليجية أن ثمة وعياً لدى النخبة السياسية الأمريكية باستراتيجية إعمال مبدأ كارتر (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١) في التعامل مع واقع المنطقة وطبيعة قضاياها الجيواستراتيجية، مما يعني سياسياً منع أي قوة خارجية للسيطرة على المنطقة[٧٣]. ولعل ذلك ما وسم منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم. صحيح أن هناك محاولات من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنويع علاقاته الدبلوماسية في اتجاه قوى أخرى في آسيا (الصين واليابان)، وأوروبا (الاتحاد الأوروبي أساساً)، غير أن النفوذ الأمريكي يبقى الميسم الواضح والضاغط في العلاقات الدولية الخليجية.

ب ـ السياسة الخارجية المغاربية

لم تبق السياسة الخارجية للبلدان المغاربية في منأى عن التجاذبات الجهوية والدولية، ولا سيما خلال حقبة الحرب الباردة، فقد شكّل الفضاء المغاربي إطاراً مميزاً لمظاهر التوتر والصراع الناجمة عن القطبية الثنائية التي حكمت المنتظم الدولي قرابة أربعة عقود (١٩٤٩ ـ ١٩٨٩). بيد أن تأسيس اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩[٧٤]، وهو تاريخ شروع العالم في هجرة منطق الحرب الباردة وصوغ فلسفة جديدة لإدارة العلاقات الدولية، فرض على النظم المغاربية التفاعل مع هذا المعطى الجديد، وتكييف سياساتها وما يتلاءم مع التوجّهات الجيواستراتيجية الدولية الجديدة، حيث تزايدُ الهيمنة الأمريكية، وتوسعُ دائرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية شرقاً، وبزوغُ قوى صاعدة في آسيا (الصين ودول جنوب شرق آسيا)، والترهلُ التدريجي للنظام الإقليمي العربي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية المغاربية ظلّت منشدّة إلى الإرث التاريخي لبلدانها، خصوصاً ملف الحدود والوحدة الترابية، وعلاقاتها التقليدية مع فرنسا أولاً، ثم المجموعة

---

(٧٢) انظر ورقة علي أحمد الغفلي، في: **ندوة العلاقات الأمريكية الخليجية**، تحرير عبد الخالق عبد الله، (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠٠)، و**التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠**، ص ٢١١.

(٧٣) انظر العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، ص ٥٨٥.

(٧٤) انظر: Zakia Daoud, «La Création de l'union du Maghreb Arabe,» *Maghreb-Machrek* (avril-juin 1989), pp. 120-126, et J. C. Santucci, «Vers le grand Maghreb,» *Problèmes politiques et sociaux* (Documentation française) (no. spécial) (16 février 1990).

الاقتصادية الأوروبية لاحقاً، وإن شرع الحضور الأمريكي في التنامي منذ سبعينيات القرن العشرين، وتضاعف أكثر مع التسعينيات وبداية الألفية الجديدة.

(١) التنازع والتنافس في السياسة الخارجية المغاربية

ظلّت السياسة الخارجية المغاربية لعدة عقود موسومة بطابع التوتر والتنافس، وقلما شهدت ديمومة في التعاون والاستقرار. ومن اللافت للانتباه أن المغرب والجزائر، وهما الدولتان المحوريتان في المنطقة المغاربية، تعذّر عليهما، لاعتبارات متعددة، بناء علاقات متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح مجتمعيهما، وتطلعات الشعوب المغاربية في تحقيق تكامل مغاربي عام وشامل. ويبدو من فحص رصيد الدراسات والبحوث المنجزة في هذا المضمار، أن توطين الثقة في العلاقات المغربية ـ الجزائرية، وخلق توافقات واعية ومسؤولة بين الطرفين، هما مفتاح البناء المغاربي الضروري والمطلوب. فمن أصل ٤٧ عاماً على استقلال الجزائر (١٩٦٢ ـ ٢٠٠٩)، لم تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر أكثر من ١٩ عاماً من التطبيع والاستقرار، مقابل ٢٨ عاماً من الحدود البرية شبه المغلقة أحياناً، أو المغلقة بالكامل في أحيان كثيرة. وفي الواقع، شكّلت المنازعات الترابية المصدر الأساسي لديمومة التوتر في العلاقات المغاربية البينية. فمن المعروف أن الجزائر في النظرية الاستعمارية الفرنسية لم تكن مجرد دولة محتلة، بل اعتبرت إقليماً فرنسياً لما وراء البحار (Département d'outre mer)، ومن ثم جهد الاستعمار بشكل منتظم من أجل اقتطاع أجزاء من التراب المغربي أساساً، وإلى حدّ ما من تونس، ليوسع جغرافية الجزائر التي لم يكن يشكّ بناتُه في حتمية الاستيطان فيها بشكل دائم. وحين استقلت البلدان المغاربية ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٢، وشرعت في المطالبة باسترجاع الأراضي المقتطعة منها عنوة، تمسّكت الجزائر بأطروحة «عدم المس بالحدود الموروثة من طرف الاستعمار» (Principe de l'intangibilité des frontières)، مما أدخل المغرب والجزائر في مسار مزمن من التوتر حول تسوية هذا الملف، وحتى حين سعت القيادتان إلى توافق حول الحلّ في لقاء كل من تلمسان في الجزائر وإفران في المغرب (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، استجدت عملية استرجاع المغرب أقاليمه الجنوبية (قضية الصحراء)، فبرز النزاع من جديد، ليدخل العلاقات المغربية ـ الجزائرية في شبه « قطيعة»، وليرهن العمل المغاربي المشترك برمته بتداعياته الجيوسياسية. لذلك، كان لملف الحدود تأثير بارز في عدم تماسك السياسة الخارجية المغاربية، وصعوبة توافق قياداتها على أرضية مشتركة للتفاعل مع التغيّرات التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين المزامنين لتشكيل اتحاد المغرب العربي، علماً بأنه على الرغم من توقف

مجلس الرئاسة المغاربي عن الاجتماع بشكل دوري منذ عام ١٩٩٤، عقد وزراء الخارجية للاتحاد ٢٥ اجتماعاً تنسيقياً، أي بواقع أكثر من دورتين في السنة منذ عام ٢٠٠١[٧٥]، ومع ذلك ظلّ المتغيّر الحاضر في السياسة الخارجية المغاربية البحث الدؤوب لكل بلد عن مصادر تقوية مكانته داخل العلاقات الأفقية المغاربية، عوض تمتينها بالاشتراك مع نظرائه في الاتحاد.

(٢) المشاريع الدولية المتنافسة على المنطقة المغاربية

تشهد المنطقة المغاربية منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين بروز مشاريع دولية ذات طابع تنافسي، وإن استبعدت العديد من الأوساط السياسية الرسمية أن تكون من هذه الطبيعة، وشدّدت على جوانبها التكاملية والتعاونية. فعلاوة على الإطار التقليدي الذي جمع بلدان المغرب بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٦٩ وما بعد)، قبل تحولها إلى اتحاد أوروبي في مستهل تسعينيات القرن المنصرم، هناك تزايد حثيث للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد تأكد ذلك مع مشروع وزير الدولة في التجارة الخارجية السابق، إزنشتات، الرامي إلى إحداث مناطق للتبادل الحر، مع السعي إلى ربط المنطقة برمتها (المغرب والجزائر وتونس أساساً) بالتوجهات السياسية والجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والبحر المتوسط عموماً. ويمكن أن نضيف إليهما المشروع الذي روَّج له الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي، منذ حملته الانتخابية في أيار/مايو ٢٠٠٥، وعمل من أجل إقناع بعض قادة ضفتي المتوسط باستراتيجيته في تطوير العلاقات البينية لبلدانهم، أي «الاتحاد من أجل المتوسط». إننا في الواقع أمام ثلاثة مشاريع يربطها خيط ناظم يتعلق بإعادة هيكلة المنطقة لتتجاوب مع التطلعات التي تروم القوى رافعة هذه المبادرات تحقيقها في المنطقة، وهو ما يطرح بعمق أكثر من سؤال عن موقع اتحاد المغرب العربي، كتجمع إقليمي، ضمن هذه الاستراتيجيات، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تنافسية أو تكاملية.

فمن اللافت للانتباه أن الدبلوماسية الجماعية لاتحاد المغرب العربي ظلّت شاحبة ومحدودة التأثير حيال مشروعي «منطقة التبادل الحر» و«الاتحاد من أجل

(٧٥) انظر نص كلمة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي الحبيب بن يحيى، في ندوة مركز تونس للجامعة العربية حول: «آفاق تنشيط العمل المغاربي»، بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، والمنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للاتحاد: <http://www.maghrebarabe.org/admin_files/aloccution%20centre%20tunisien% 20Ligue%20Arabe.pdf>.

المتوسط»، فقد أبرم كل من المغرب وتونس منفرديْن اتفاقاً في هذا الصدد، وتفاعلت الأقطار الثلاثة إيجابياً مع المشروع الثاني، وإن أبدى بعضها تحفظات في بداية تسويق الفكرة (الجزائر وليبيا أساساً). . أما الإطار التقليدي للعلاقات المغاربية الأوروبية، فقد أنهى عقده الرابع منذ توقيع أول قطر، المغرب، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦٩. ومن اللافت للانتباه أيضاً أن الدبلوماسية المغاربية الجماعية ظلت غائبة على امتداد سيرورة هذه الشراكة، فقد وقعت كل دولة على انفراد اتفاقيات الشراكة، ولم تساهم كمجموعة جهوية في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهي اليوم تسعى منفردة إلى اكتساب مواقع متقدمة في الفضاء الأوروبي، كما حصل للمغرب، حين مُنح صفة «الوضع المتقدم» (Statut Avancé) بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ثالثاً: نحو رؤية جديدة لإعادة البناء الإقليمي في الخليج والبلدان المغاربية

ليس ثمة شك في أن الحصيلة الإجمالية لتجمعَي الخليج العربي وبلدان المغرب لم تكن في المستوى المطلوب، كمّاً ونوعاً، وهي محدودة ومتواضعة مقارنة بتجارب عالمية[٧٦]. ودون الانتساب إلى رأي من نعوا مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو حكموا على الاتحاد المغاربي بالغيبوبة المستدامة، نشدّد على أهمية فكرة البناء الإقليمي، المتماسك، القوي، والمنتظم، في سيرورة بناء الفضاءات القومية الكبرى. فدون مجالات إقليمية قوية، يصعب إدراك المجالات القومية المتماسكة والمتوازنة. بيد أن تحقيق المشروع الجهوي أو الإقليمي يستلزم جملة من الشروط، ألمحنا إلى بعضها في مقدمة هذه الدراسة. ولعل المتابع لتطور المحاولات العربية في مضمار البناءين الإقليمي والقومي على حدّ سواء، سيلاحظ وجود ثُغَر بنيوية في تفسير مصادر الاستعصاء المزامن لجدلية البناء الإقليمي والقومي في المجال السياسي العربي، وهي في الإجمال مصادر من طبيعة مركّبة، وتاريخية، وسوسيوثقافية، وسياسية، وقد تضافر معها وعمّق تأثيرها النابذ للبناء السياقُ الدولي بكل ضغوطاته وتعقيداته. ففي إطار هذا التفكير، تبدو قضية «الدولة»، ومدى وجودها، واكتمال بنائها، وطبيعة علاقتها بالمجتمع، من المصادر البنيوية

(٧٦) انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

المفسّرة لاستعصاء إدراك المشروع العربي في بعده الإقليمي وأفقه القومي. . ففي كنف الدولة يتربى الناس على أبجديات الوعي المدني وضروراته، ومن خلالها ينمو الإحساس بالانتساب إلى فضاءات متعاقبةٍ في سلّم الولاءات، لكن متكاملة في مطمح اكتساب القوة، بل تعطينا التجارب الناجحة في مجال التوحيد الدليل على محورية دور الدولة المكتملة القِوام في توطين فكرة البناء الجهوي والقومي، ورعاية استمرارها وديمومتها الفاعلة في التغيير المنشود. . وبمفهوم المخالفة، تصبح الدولة الضعيفة الوجود، أو غير المكتملة البناء، أو المنخفضة الثقافة السياسية الديمقراطية، عائقاً بنيوياً أمام مشروع البناء الإقليمي بأفق التوحيد القومي. . وهو ما يمكن ملامسته في التجارب العربية، التي غدا عصياً عليها إدراك مقاصدها في التوحيد والعمل المشترك.

فإذا كانت مكانة الدولة، بالمواصفات والخصائص أعلاه، مفصلية في البناء الإقليمي والقومي، فإن الأمر يحتاج إلى تعميق مفهومها في الوعي الجمعي للمجتمعات العربية، كما يتطلب التكاتف من أجل تنمية حضورها وتعزيز انبثاثه في سلوك الأفراد والجماعات. ولعل من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية التمييز بين الدولة، باعتبارها بيتاً للجميع، يتعايش الكلّ في كنفه، وبين الحكومات، وهي صانعة السياسات، التي يتعاقب عليها الناس ويمارسون السلطة باسمها، فمنهم من يُصلِح، ومنهم من يُفسِد. . والحال أن ثمة خلطاً بين الإطارين لدى الكثير من المواطنين، فبسبب الشعور بخيبة الأمل الوطنية حيال سياسات حكوماتهم وممارسات نظمهم، يجدون أنفسهم في وضع التناقض مع دولهم، فيهتزّ ولاؤهم، أو في أضعف الأحوال يغدو عصياً عليهم حسن ترتيب ولاءاتهم، بما يقوّي عمل الدولة ويحافظ عليها كياناً للعيش المشترك. فإذا كانت الرؤية الجديدة المطلوبة لإعادة تأسيس فكرة التكامل الإقليمي، بأفق التوحيد القومي، تنطلق من محورية الدولة ودورها المركزي في سيرورة البناء المشترك، فإن الدولة المنشودة مطالبة بدورها أن تكون متصالحة مع المجتمع وفي علاقة طبيعية معه، وهو ما يقتضي ردم الهوة التي تفصلها عن المجتمع ومتطلباته وانتظاراته. . ففي حالة تجمعَي الخليج والمغرب العربي، موضوع هذه الدراسة، تشكّل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المداخل المفسرة لتواضع نواتج التجربتين، ومحدودية اتساع تأثيرهما في البناء المشترك. لذلك، نسوق بصورة مقتضبة بعض العناصر الكفيلة بإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، وتعظيم نتائجها لتصبح رافعة لمشروع التوحيد القومي، ومنها:

١ ـ في مركزية التأسيس الديمقراطي لمشروع الاندماج

ليس التكامل أو الاندماج مجرد إرادة شخصية، أو قرار مجموعة محدودة من الفاعلين السياسيين، بل إنه أولاً وأساساً مشروع جماعي، واضح، واع، ومتوافَق حوله، بالحوار، والمشاركة، والاجتهاد الجماعي في التنفيذ، والمتابعةَ، والتقييم والتقويم. فحين يتمكّن المجتمع مباشرة، أو عبر مؤسساته التمثيلية الحرة والنزيهة، من أن يصبح حاضراً في جدلية التكامل، تتوفر للتجمّعات الإقليمية شروط الاستمرارية، ومستلزمات المناعة ضد التوقف، أو التفتت والتآكل التدريجيين. . فمن باب المقارنة العمودية لم يكن في مستطاع التجربة الأوروبية الانتقال التدريجي نحو التوسع، والديمومة، والاكتمال، لو لم تكن وحداتها دولاً ديمقراطية، مؤسسة على قيم المشاركة، والتنظيم، واحترام حق المجتمعات في التعبير عن إرادتها باستقلالية وحرية، وإلا بماذا نفسر تأخر انضمام دول جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية إلى كوكبة البناء الأوروبي حتى منتهى العقد السابع من القرن الماضي، أي إلى ما بعد موت فرانكو في إسبانيا (١٩٧٥)، وانتصار ثورة القرنفل في البرتغال (١٩٧٤)، وسقوط حكم الجنرالات في اليونان؟ إن قيمة الديمقراطية في هذا المقام لا تنحصر في جعل مشاركة المجتمع في صنع قرار التكامل والاندماج شرطاً واقفاً فحسب، بل تتعداه إلى ربط سيرورة البناء المشترك بمنطق المؤسسات لا بنزوات الأشخاص، لأن من أساسيات الدّمَقرطة المأسسة (Institutionnalisation)، والمأسسة أو المؤسسية بطبيعتها تنظيم جماعي للأفعال والسياسات. ثم إن نجاح المنهج الوظيفي في تثمين البناء الأوروبي المشترك، وتعزيزه، وتطويره نحو الأفضل، وجد في المأسسة البيئة الحاضنة له، كما وجد في الدَّمَقرطة الوعاء السياسي الذي رعاه وحافظ على فعاليته، وهو ما لا نجد نظيراً له في التجمّعيْن موضع هذه الدراسة.

أ ـ ففي منطقة الخليج العربي تشكو البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن بدرجات متفاوتة، من اختلال واضح في توزيع الثروة والسلطة، وقد ارتهنت العلاقة مع المجتمعات بهذا الاختلال، وارتبطت بنتائجه، بل إن مع اكتشاف النفط وتزايد الطلب العالمي عليه، مع ما نجم عنه من عائدات مالية، أضحت السلطة في هذه البلدان وكأنها «غنيمة»[77]. وقد ساهم الانكشاف

(٧٧) انظر: اليوسف، «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي،» ص ٩٩ وما بعدها.

إزاء الخارج والاعتماد على دعمه في توسيع الهوة بين النظم السياسية الخليجية ومجتمعاتها. لذلك، يغلب على تجارب المشاركة السياسية في هذه البلدان طابع المحدودية، إذ باستثناء التجربة الكويتية في مجال المشاركة، تظلّ تجارب البلدان الأخرى غير ذات معنى، ولا يبدو في الزمن المنظور أن هناك إمكانيات للتطور نحو الأفضل(٧٨). لذلك، يبقى مشروع الاندماج الإقليمي مما يدخل في صميم الأعمال السيادية للنظم، ليس إلا.

ب ـ أما على الصعيد المغاربي، فالأمر لا يختلف جوهرياً عن نظيره الخليجي، حيث ما زال الطلب على الديمقراطية وارداً ومتجدداً، وهو ما ساهم بشكل وافر في تعثر مشروع البناء المشترك، بل يمكننا القول إن غياب الديمقراطية، أو ضعفها في المجال السياسي المغاربي، جعل المشاريع التكاملية تفتقد قوة الدفع التي تضمن استمرارها، وتجنبها آفة التقطّع في الزمن، والارتهان اللاعقلاني بأمزجة السلطة ونزواتها الشخصية. فلو وصلت المؤسسية والدمقرطة إلى درجة عالية من الترسّخ لأمكن للمجتمعات المشاركة في درء التقطّعات التي وسمت الفكرة المغاربية منذ الشروع في إحيائها ما بعد الاستقلال.. ثم إن قرار التكامل، وهو قرار سياسي بطبيعته، سيكون خاضعاً لمراقبة ومحاسبة المؤسسات، وليس تابعاً لرغبة فرد، أو مجموعة محدودة العدد. فميزة المأسسة المبنية على الدمقرطة، أنها تلزم الدول بالتنازل التدريجي عن سلطانها وسلطاتها لفائدة الهياكل المشتركة، كما تجبرها على التمرّس على ثقافة العمل الجماعي، الذي يستلزم بطبيعته البحث الدؤوب عن الأرضيات المشتركة، عبر الحوار والتوافق.. وفي هذا السياق، كان من الممكن إيجاد حلول متوازنة لأغلب القضايا التي عطلت مسار العمل المغاربي المشترك، وفي صدارتها الملفات الحدودية والترابية.

٢ ـ حول ثقافة البناء الإقليمي المشترك

تسمح الدمقرطة بإمكانية مراكمة ثقافة العمل المشترك، التي تنبني بدرجة أساسية على المرحلية، والوظيفية، والبحث عن الأرضيات المشتركة، مع تحييد الخلافات السياسية، وإقامة المؤسسات والأجهزة الفعالة، ومراكمة المنجزات وتثبيتها وتعظيمها، وإشراك المجتمعات واستنهاض إراداتها الجماعية. وهي إجمالاً من الخصائص التي قادت التجارب التكاملية العالمية إلى النجاح التدريجي. فمن

(٧٨) انظر: عدنان محمد الهياجنة، «هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي؟،» في: الشبيبي [وآخرون]، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، ص ١٢١ وما بعدها.

الملاحظ أن حضور هذه المقوّمات في مسار التجمّعات الإقليمية العربية، ومنها تجمّعا الخليج والمغرب العربي، إما ضعيف ومحدود التأثير، وإما متقطع وشبه منعدم. وفي كل الحالات، أثر ذلك بشكل عميق في حظوظ تطور التجربتين، وتحكّم في كبح قدراتهما على المساهمة في تعزيز مشروع التوحيد القومي.

ـ مما لا شك فيه أن الاندماج الإقليمي سيرورة متدرجة في الزمان، وعملية مرتبطة بحسن ترتيب الأولويات، وهما عنصران ضروريان في رسم استراتيجية تكوين التجمّعات الجهوية أو الإقليمية. لذلك، سيكون مجدياً، لإدراك الكفاية والنجاعة في العمل الإقليمي والقومي المشترك، أن تنزل قضية المرحلة الزمانية المنزلة اللاّئقة بها، من حيث «تقدير المواقيت الواجبة للإنجاز»[٧٩]، والمحطات الممكنة لترتيب مراحل هذه الاستحقاقات (Echéanciers). وفي باب المرحلية أيضاً، يتوجب الاهتمام بإعمال العقل في رسم الأولويات، وتقدير جدوى إنجازها وكلفته. ولعل من دروس التجارب الناجحة في مضمار التجمّعات الإقليمية، تركيزها على الحلقات الأهم، ومراكمة المنجزات في نطاقها، عوض وضع البرامج الكبيرة والطموحة دون تنفيذها، أو العجز عن توفير الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لتحقيقها. فقد أثبتت التجربة الأوروبية نجاعة المنهج الوظيفي في بناء قسمات هذا التجمّع ودعائمه، وكشفت أيضاً عن قيمة التوافق حول القطاعات الاستراتيجية المشتركة. وتبدو في السياق نفسه أهمية المرحلية العددية، أي الأطراف المشاركة في التجمّعات الإقليمية، فليس ضرورياً حشد كل الدول عند انطلاق عملية البناء التكاملي، بل يمكن الشروع في تلك التي في إمكانها إنجاح المشروع، والبحث، بالموازاة، عن بناء التأييد حوله، والتسويق لفوائده وآثاره الإيجابية في عموم دول المنطقة.

ـ من المقوّمات الضرورية لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي بأفق التوحيد القومي سيادة روح التوافقات، والبحث عن الأرضيات المشتركة، وإذكاء روح التضامن الجماعي، وهي في واقع الأمر من المفاتيح التي يسّرت ديناميات الاندماجات الإقليمية الناجحة. ففي المثال الأوروبي دائماً، لم يكن من الميسّر استمرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وارتقاؤها نحو الأفضل، لو لم تقدم أطراف هذا التجمّع، ولا سيما فرنسا وألمانيا، على خطوات جريئة وتاريخية من أجل إعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الحروب المتوالية بين البلدين. وليس صدفة

---

(٧٩) انظر: الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ص ١٥٧.

أن تكون أول حلقة في البناء الأوروبي إقامة هيئة مشتركة للحديد والصلب، وهو القطاع المورّد للمواد الأساسية للتسلح، والحال أن ذلك ساعد على تبديد مخاوف فرنسا وألمانيا من العودة إلى التسلح على غرار ما حدث قبل الحرب الكونية الثانية. إن بناء الثقة وإشاعة قيم التوافق والبحث عن التسويات المربحة للجميع شرط عين في البناء الإقليمي والقومي. . والحال أن تلك من السمات الضعيفة أو شبه المنعدمة في الثقافة السياسية الناظمة للتجمّعات الإقليمية العربية. وفي هذا الصدد، تمثل ثنائية المغرب ـ الجزائر عيّنة قريبة من الحالة الألمانية ـ الفرنسية، فمما يسهل على المتتبع ملاحظته أن المنطق السائد في علاقته بهذين البلدين ظلّ المنطق القائم على «نظرية الفارس الوحيد» (Théorie du cavalier seul)، أي النظرية التي توهم كل طرف من الطرفين أنه مالك الحقيقة دون سواه، وتحول، بالنتيجة، بينه وبين الاقتراب من الآخر، وتوسل الوصول إلى توافقات معه.

ـ يحتل مقوّم بناء المؤسسات الفعالة أهمية مركزية في سيرورة تكوين التجمّعات الإقليمية. فالمؤسسية لا تعني الإكثار من الهياكل والأجهزة، وتضخيم عددها وكلفة الإنفاق عليها، بل تستلزم تثبيت روح العقلانية والفعالية في أدائها، بالإعمال والتفعيل، والمتابعة والمراقبة والتقييم. فعدد موظفي مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يقارب الثلاثين ألفاً، ومع ذلك لا يبدو أن هناك هدراً بشرياً أو مالياً، بسبب وجود أجهزة فعالة للمتابعة والتقييم والتدقيق والفحص (Audit). ثم حين نقارن عمودياً بما هو حاصل في بعض التجمّعات الإقليمية العربية، أي مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي، نجد، وإن بدرجات متفاوتة، إما كثرة المؤسسات وتعددها وتفرّعها، وإما عدم فعاليتها بسبب ضعف التفعيل والممارسة والإعمال. ثم إن هناك عاملاً مركزياً في تواضع فعالية المؤسسات التكاملية العربية، يتعلق الأمر بطغيان منطق السيادة القطرية، وصعوبة قبول الدول الأعضاء بالتنازل الجزئي عن سلطاتها لصالح التجمّعات الإقليمية. ولعل ما يترجم وجود هذا العطب في القوانين التأسيسية والممارسة، تمسّك الدول الأطراف بمبدأ الإجماع، وعدم قبول التنازل عنه لصالح الأغلبية حتى في القضايا ما دون الأساسية، كما هو معمول به في تجارب تكاملية عالمية (الاتحاد الأوروبي). ففي حالة الاتحاد المغاربي، يظهر تأثير مبدأ الإجماع على مسار هذا التجمّع، حيث لم يستطع مجلس الرئاسة منذ توقفه عام ١٩٩٤ الاجتماع بسبب هذه القاعدة.

ـ إلى جانب المقوّمات أعلاه، يعتبر إشراك المجتمع المدني وإدماجه ضمن

ديناميات العمل الإقليمي، من العناصر اللازمة في الرؤية المطلوبة لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي بأفق التوحيد القومي. فمن الملاحظ أن ثمة تباعداً بين عمل مؤسسات التجمّعين موضوع الدراسة والمجتمعات المدنية في الدول الأعضاء، ويمكن ملامسة هذا الواقع من درجة انغراس فكرة التكامل في وعي الناس وإدراكهم الجمعي. ومع إقرارنا بضعف وجود استطلاعات الرأي بخصوص مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، يمكننا القول إن قطاعات واسعة من الرأي العام داخل بلدان هذين التجمّعينْ تعتبر الفكرة الاندماجية مشروعاً نخبوياً، وربما أداة في يد النظم السياسية لتنسيق مصالحها في البقاء وتبادل المنافع، أكثر منها مشروعاً لاستنهاض الإرادات الجماعية وتصويبها نحو الأولويات المشتركة لأبناء التجمّعينْ. وقد أبانت التجارب المقارنة في مجال الاتحادات الإقليمية أهمية تشابك مصالح المجتمعات مع مؤسسات وهياكل العمل المشترك، وقيمة تمسّك الأفراد والجماعات بهذه الأطر، والنضال من أجل استمرارها، وتعظيم إنجازاتها ومكاسبها الجماعية، بل إن دور المجتمعات كان حاسماً في بعض القضايا المفصلية في حياة التجمّعات الإقليمية، كما حصل للاتحاد الأوروبي في الاستفتاءات الخاصة بالعملة الموحّدة، والدستور الموحّد على سبيل المثال. إن من شأن هذه المقوّمات وغيرها، وهي كثيرة، أن تساهم في إعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، وتحويلها رافعة لمشروع التوحيد القومي، ودون ذلك سنستمر في الدوران في الخواء وإهدار الإمكانيات دون مردودية ولا نتائج من شأنها توطين قيمة تكوين الوحدات الكبرى في الوعي الجمعي للمجتمعات العربية.

تعقيب

ناظم عبد الواحد الجاسور(*)

ـ ١ ـ

لقد ركّز الباحث في ورقته على تجربتين من تجارب التجمّعات الإقليمية العربية التي شهدها الوطن العربي، حيث استبعد تجربة مجلس التعاون الدولي الذي لم يدم إلا أشهر، وانتهى بغزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠.

وفي الواقع، إن المتابعة بالدراسة والتحليل لخلفيات تأسيس ومسيرة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انطلق عام ١٩٨١، وتجربة اتحاد المغرب العربي الذي عقد قمة تأسيسه الأولى في عام ١٩٨٩، وحتى زاوية اتصالها بفكر التوحيد القومي، ليؤكد بأن هاتين التجربتين قدمتا نموذجاً مشوّهاً لعملية التوحيد، ولم تساهما في أن تكونا مثالاً للتجمّع الاندماجي الإقليمي، حتى وإن كان في إطاره الجغرافي الضيّق.

فقد جاءت هاتان التجربتان تعبيراً عن إرادات سياسية فوقية أملتها الظروف والمتغيّرات التي حفل بها عقد الثمانينيات، سواء أكان في سياقه الإقليمي أو الدولي، والتي أحاطت بالتأسيس، لا بل لتحقيق طموحات وأهداف سياسية «قطرية»، وهو ما جعلها تراوح في مكانها، ولم تتقدم خطوة واحدة نحو الأمام، ليس فقط لتشكّل قنوات مفتوحة للانتماء نحو الإطار القومي، وإنما في الإطار التأسيسي الذي انطلقت منه، وكخطوة للاندماج الإقليمي بين وحداته السياسية.

وبالمقارنة لما حصل في أوروبا، فإن البنيان الأوروبي الذي نشاهده اليوم من

(*) عميد كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد.

صرح سياسي واقتصادي يفرض نفسه على واقع العلاقات الدولية، لم يكن في الأساس، وعبر مسيرة طويلة، إلا تجمّعات ومشاريع ضيّقة طرحت ما قبل الحرب العالمية الثانية، وما بعدها، مثل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وتجمّع دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، اللوكسومبورغ)، ثم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تأسست من خمس دول في نيسان/ أبريل ١٩٥١. فكل هذه التجمّعات أوجدت أسس دعم التعاون الأوروبي المشترك، وحاولت أن تغرس في عقلية الأوروبيين فكرة التعاون والاندماج، وذلك من خلال تغذية الشعور القومي الأوروبي في نفوس الشعوب الأوروبية بغية تجسير الفوارق والتناقضات التي تفصلها، ومن ثم جعل أية خطوة سياسية أخرى مستندة إلى القبول الشعبي، حيث بدأ المواطن يتلقى ثقافة سياسية جديدة على مستوى النظام التربوي والإعلامي، إذ إن ما اتخذ من خطوات نحو الاندماج الإقليمي الأوروبي لم يواجه أية معارضة قوية ضمن إطار المنهج الديمقراطي الليبرالي، سواء أكان على مستوى المؤسسات التمثيلية القائمة على تعددية حزبية وسياسية واضحة أم على المستوى السياسي والحزبي للمعارضة المؤطرة في أحزاب وتنظيمات ونقابات مهنية لها حرية التعبير والاشتراك في إقرار السياسة العامة للدولة، والإقرار بالتداول السلمي للسلطة.

فالسوق الأوروبية التي قامت على ست دول، هي اليوم ٢٧ دولة في ظل اتحاد أوروبي له وزنه السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والعسكري. والسؤال الذي يطرح هو: أين التجمّعات الإقليمية العربية من ذلك، وهل استطاعت أن تشكّل أنموذجاً للتوحّد القومي، أم أنها كانت عقبة وتجارب أفرزت نتائج وتداعيات سلبية على مسيرة العمل العربي المشترك، وخصوصاً في إطار النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية؟

وفي الواقع، إن هذه التجمّعات الإقليمية العربية تضمّ دولاً متكاملة البناء إلى حدّ ما، وتمتلك الدعائم المادية والبشرية، لتشكّل ركائز متقدمة ومحورية لتوحيد الصف القومي العربي، لكنها في المقابل انتهجت سياسات مقوّضة لفكرة التوحيد القومية، وليست لها الرغبة في إرساء مشروع حضاري وحدوي عربي، بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، وهيمنة وبسط نفوذ على بقية الدول الأخرى المنضوية في هذا التجمّع أو ذاك، وسحبها خلف قيادتها لتأكيد حضورها الإقليمي والدولي.

وإذا كانت قد توفرت الإرادة «السياسية» لدى كل الدول التي ذهبت إلى

خيمة هذه التجمّعات الإقليمية العربية، بهدف العمل المشترك ومواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، إلا أنه في المقابل فإن لكل دولة أيضاً أجندتها الخاصة وحساباتها «الاستراتيجية» التي تتناقض مع ما تضمره الدول الأخرى. وكدليل على ذلك الموت السريع لمجلس التعاون العربي، وبروز الخلافات السياسية والحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والاستقواء بالقوى الكبرى لحلّ خلافاتها، وتوقف مسيرة اتحاد المغرب العربي الذي لم يجتمع على مستوى القمة إلا مرة واحدة، لا بل إن العلاقات الاقتصادية البينية بين دول كل تجمّع تبدو معدومة جداً إذا ما تمّت مقارنتها بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول هذه التجمّعات والقوى الأخرى الخارجة عن الإقليم.

إن التبعية، والانجرار نحو المحاور والأحلاف والمشاريع الخارجية، كانت هي السمة السائدة في علاقات دول هذه التجمّعات. ففي الوقت الذي فشلت فيه دول هذه التجمّعات في أن تحلّ خلافاتها في إطار تجمّعها الجهوي، وتبلور سياسة أمنية وخارجية مشتركة، فإنها تستنجد أو ترتبط بمعاهدات أمنية ودفاعية مع القوى الأجنبية لحماية أمنها الوطني وسيادتها الإقليمية. وإذا كانت بعض دول مجلس التعاون الخليجي قد تحوّلت إلى مقرّات دائمة للأسطول الخامس الأمريكي، ومركز للقيادة العسكرية الوسطى الأمريكية، وارتبطت باتفاقيات أمنية مع حلف الناتو في طار مبادرة اسطنبول عام ٢٠٠٤، فإن اتحاد المغرب العربي لم يستطع أن يرسي أي موقف مشترك إزاء القضايا والأزمات التي يواجهها، ولكن في المقابل، فإن قادته لم يتغيّب أي واحد منهم عن أي اجتماع يدعو إليه الاتحاد الأوروبي، سواء أكان في مبادرته الأورومتوسطية عام ١٩٩٥، أم في الاستجابة للاشتراك في المشاريع والمبادرات العديدة التي طرحت في حوض المتوسط، ومن بينها حوار المتوسط الذي رعاه حلف الناتو في عام ١٩٩٤، والمناورات المشتركة مع جيوش عدد من دول الاتحاد المغاربي، وكذلك الاستجابة لمبادرة الشراكة الأمريكية ـ المغاربية في صيف عام ١٩٩٨، وانتهاء بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد مؤتمره التأسيسي في تموز/يوليو ٢٠٠٨ في ظلّ غياب ليبيا وتغيّب العاهل المغربي شخصياً.

ـ ٢ ـ

بعد هذا التعقيب العام، لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات حول الورقة التي قدّمها د. امحمد مالكي، إذ جاء فيها بأنه من بين الأسباب التي أثارت مخاوف

وهواجس العربية السعودية الأمنية، ولا سيما بعد الثورة الإيرانية في شباط/ فبراير ١٩٨٩، هو احتلال الكعبة من قبل مئات من الشيعة في تموز/يوليو من السنة نفسها، لكن الحقيقة هي أن احتلال الحرم المكّي كان من قبل جماعة سلفية متشدّدة بزعامة الجهماني، وقد تمّ قتله وجماعته من قبل فرقة فرنسية خاصة اقتحمت الحرم بلباس عربي.

إن أقطار مجلس التعاون الخليجي لم تنحز كلياً إلى جانب العراق في الحرب مع إيران، وإنما هناك بلدان لعبت على الحبلين، بانتظار ما ستؤول إليه نهاية الحرب، وخصوصاً أن قسماً منها كان يأمل في تحطيم القدرات المادية والعسكرية للقوميتين العراقية والإيرانية، وهذا ما كشفت عنه الأشهر التالية بعد وقف إطلاق النار في عام ١٩٨٨.

وإذ يشير الباحث إلى أن هناك العديد من المتطلبات التي فرضت نفسها فعلياً لحظة التفكير في إطلاق التجربتين، ومن بينها: الأمن والدفاع، والمتطلب الاقتصادي، ثم السياسة الخارجية، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار متطلّب الأمن والدفاع الذي يتقدم على كل المتطلبات الأخرى، أو الدوافع التي شجّعت على التجمّع، فإن هذا الدافع هو الذي فرض التنسيق والتعاون ليس فقط لمواجهة الأخطار الناجمة من القوى الإقليمية الكبرى، وإنما ضد الأخطار والتهديدات التي تفرضها القوى الإقليمية الكبرى التي تشكّل جزءاً من هذا التجمّع، إذ إن الأمر وصل في بعض الحالات إلى أن متطلبات الأمن والدفاع الخليجي تتناقض مع متطلبات الأمن القومي العربي، وخصوصاً خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبعد أزمة الخليج الثانية، وكذلك بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣.

والحالة تنسحب أيضاً على اتحاد المغرب العربي الذي غاب عنه أي تصوّر للأمن والدفاع المشترك في إطار هذا التجمّع، والانضواء تحت ظلّ حوار المتوسط والتزاماته الأمنية والعسكرية. وهنا يأتي التسلّح، وكلفة هذا التسلّح، فهما لم يكونا في الواقع تعبيراً عن ضغوطات أمنية وتهديدات خارجية، وإنما استجابة للشروط السياسية والأمنية التي فرضتها القوى الأجنبية على هذه الأقطار، مقابل حماية أنظمتها السياسية، إذ إنه على الرغم من عشرات المليارات من الدولارات التي أنفقت على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية من قبل أقطار مجلس التعاون الخليجي، أو أقطار اتحاد المغرب العربي، إلا أنها بقيت أقطاراً هشّة وسريعة العطب، ولا تستطيع الصمود أمام أية قوى عسكرية إقليمية منافسة.

لقد أشار الباحث إلى أن مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي سعيا إلى إقامة تكامل اقتصادي وتجاري ومالي، مستنداً إلى النظامينْ الأساسيينْ للتجمّعين الخليجي والمغربي. وأعتقد بأن العلاقات الاقتصادية لبلدان هذه التجمّعات مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشراكة، أو الاتفاقيات الثنائية، هي أقوى وأمتن من العلاقات الاقتصادية البينية بين بلدان كل تجمّع.

أما في إطار السياسة الخارجية، سواء أكانت لبلدان مجلس التعاون الخليجي، أو اتحاد المغرب العربي حتى فترة توقفه في عام ١٩٩٤، فإن التنسيق يبدو شبه معدوم، حيث إن كل بلد انتهج سياسة خارجية بما ينسجم ومصالحه «القطرية» وحساباته وعلاقاته الخارجية، إلى درجة أن قسماً من هذه البلدان كانت سياساته متعارضة مع السياسات الخارجية للبلدان الأخرى. وإنني أتفق مع الباحث في أن أداء مجلس التعاون الخليجي في ميدان السياسة الخارجية ارتهن بشكل عميق بطبيعة التغيّرات الإقليمية والجهوية والدولية، التي ظلّت في مجملها دقيقة ومعقّدة ومفتوحة باستمرار على منطق الصراع وتنازع المصالح. وهذا الاستنتاج أيضاً ينسحب على أداء اتحاد المغرب العربي.

وقد أشار الباحث في ورقته إلى المشاريع الدولية المتنافسة على المنطقة المغاربية، حيث ورد بأن الرئيس ساركوزي روّج لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط منذ حملته الانتخابية في أيار/مايو ٢٠٠٥، والتاريخ الصحيح هو عام ٢٠٠٧، كما أن المشاريع التي ربطت المنطقة (شمال أفريقيا) هي ليست ثلاثة مشاريع، وإنما هي:

١ ـ حوار دول ٥+٥ (١٩٩٠).

٢ ـ حوار المتوسط (١٩٩٤).

٣ ـ الأورو ـ متوسطية (١٩٩٥).

٤ ـ منتدى المتوسط (١٩٩٤).

٥ ـ الشراكة الأمريكية ـ المغاربية (١٩٩٨).

٦ ـ سياسة الجوار الأوروبية (٢٠٠٤).

٧ ـ الاتحاد من أجل المتوسط (٢٠٠٨).

في إطار ما طرحه الباحث تحت عنوان: «نحو رؤية جديدة لإعادة البناء

الإقليمي في الخليج العربي والبلدان المغاربية»، فقد أشار إلى غياب دولة المحور أو المركز، كما حصل في أوروبا، حيث برز المحور الفرنسي ـ الألماني، مؤكداً أن توفّر عناصر مركزية التأسيس الديمقراطي لمشروع الاندماج، وترسيخ ثقافة البناء الإقليمي المشترك، كفيلان بإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي.

أعتقد بأنه من غير المجدي في ظلّ الأنظمة السياسية القائمة في التجمّعين التعويل على تفعيل هاتين التجربتين، بحيث يتمّ من خلالهما تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، لأن هذه الأنظمة برزت في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، والعدوان على غزة على ٢٠٠٨، على أنها من أشدّ قوى المعارضة والممانعة لأي توجّه قومي، حتى وإن كان في حدّه الأدنى، في بلورة موقف موحّد إزاء القضايا العربية المصيرية، ولا سيما تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والقضايا والأزمات التي تعانيها العلاقات العربية ـ العربية.

المناقشـات

١ ـ أحمد يوسف أحمد

ليسمح لي الأخ د. محمد مالكي أن أعبّر له عن إعجابي الشديد ببحثه منهجاً وشمولاً وعمقاً، وأحسب أن بحثاً كهذا قد حقق بالتأكيد المهمة المطلوبة منه في الندوة.

ليست لي مشكلة مع البحث، ولكن مشكلتي مع فكرة التجمّعات الإقليمية ذاتها، وأعلم أن هذا الموضوع قد أثار، وما يزال، جدلاً واسعاً في أوساط الفكر القومي العربي. وربما كان التمايز بيني وبين د. مالكي أنه بعد تحليله القيم انطلق إلى أفكار لإيجاد آفاق وحدوية للتجمّعات الإقليمية، لأنه ـ وفقاً للبحث ـ «دون مجالات إقليمية قوية يصعب إدراك المجالات القومية المتماسكة»، بينما لا أعتقد شخصياً أنه يمكن أن تكون للمجالات الإقليمية ـ القائمة الآن على الأقل ـ أية آفاق قومية، وذلك لعدد من الاعتبارات، أركز منها على الاعتبارين التاليين:

١ ـ أن البنى الإقليمية، كالبنية العربية تماماً، تنطوي على التناقضات ذاتها، ولنا في الإقليم المغاربي مثالاً، ففيه ظاهرة التباين الشديد بين النظم السياسية، وفجوة الثروة بين الأقطار المغاربية، والمشكلات الأمنية بينها (قضية الصحراء مثالاً). وحتى الإقليم الخليجي الذي يضرب به المثل في التجانس عرف عدداً من المعوقات، فليس مفهوماً لدي لماذا ينجح البناء الإقليمي دون العربي، وهو ينطوي على المعوقات نفسها التي ينطوي عليها البناء العربي.

٢ ـ أن التجمّعات الإقليمية القائمة حالياً لم تدّع لنفسها أصلاً أية آفاق وحدوية، فمجلس التعاون لدول الخليج العربية كان مغلقاً بحكم نظامه الأساسي، ولا يتضمن أية آلية لاكتساب أعضاء جدد. أما الاتحاد المغاربي فهو مفتوح للبلدان

العربية والأفريقية، بمعنى أنه حال نجاحه لن يكون تجمعاً عربياً أصلاً.

ولهذين الاعتبارين وغيرهما، كان إنجاز التجمّعات الإقليمية هزيلاً على نحو لافت؛ فالاتحاد المغاربي مجهز منذ عام ١٩٩٤، فيما تنشط روابط أعضائه مع الدول الأوروبية، على سبيل المثال، وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان إنجازه ضعيفاً باعتراف قادته أنفسهم، فلم يتحقق في المجال الاقتصادي حتى الآن ما يتناسب مع العمر الزمني للمجلس. وفي المجال السياسي شهد كل من الأزمات الطاحنة التي واجهها المجلس خلافاً في التوجهات والسياسات، بدءاً من أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ومروراً بالصراع مع إسرائيل، وأزمة الانفصال في اليمن (١٩٩٤)، وأخيراً العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، وعلى غزة في عام ٢٠٠٩. أما في المجال الأمني، فقد كان الإخفاق واضحاً، فلم يتم التوصل إلى قوة ردع معقولة للمجلس، بل لقد فتحت أقطار المجلس الباب لأكبر اختراق عسكري أجنبي للوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تبقى ملاحظة أخيرة عن النهج المقارن الذي اتّبعه الباحث باقتدار، وطبّقه على الاتحاد العربي، فالمقارنة بالاتحاد الأوروبي ليست دقيقة لاعتبارات ثلاثة على الأقل: **أولها**، اختلاف طبيعة وحداته التكوينية، التي هي دول ديمقراطية ذات درجة مؤسسية عالية. و**ثانيها**، غياب الخلافات الحدودية والمطالب الإقليمية بين دوله. و**ثالثها**، اختلاف الآلية التوحيدية التي اتّبعها الاتحاد عن تلك المطروحة في البحث، فقد اتّبع الاتحاد الأوروبي آلية القاطرة أو البلورة، أي البدء عبر من هم على استعداد للمشاركة في عملية التوحيد، على أمل أن نجاحهم سوف يستقطب غيرهم، وهذا يختلف اختلافاً محدداً عن آلية التجمّعات الإقليمية.

٢ ـ محمد السعيد إدريس

أعتقد أن محور هذا البحث كان يجب أن يرتكز على فكرة واضحة ومحددة هي إلى أي حد استطاعت هذه التجمّعات أن تؤسس لخطوات تقود العرب إلى الاتحاد أو الوحدة؟ لكن البحث صال وجال في الحديث عن مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي دون أن يقدم لنا إجابته عن السؤال المحور: إلى أي حد استطاع التجمعان إحداث تطور في توجه الأقطار الأعضاء فيهما نحو الاتحاد العربي أو الوحدة العربية؟، كما إنه لم يهتم بدراسة سرعة انفراط التجمع الثالث، أي الاتحاد العربي، بمجرد الاستياء من اجتياح العراق للكويت. ما الذي دفع الدول الأعضاء الأخرى إلى تصفية التجمع بهذه السهولة؟ لماذا هان المجلس على

أعضائه؟ هل لأنه كان يقوم بشكل أساسي على العراق، أم أن ضغوطاً خارجية كانت وراء هذا الموقف السلبي؟

في اعتقادي أن التجمّعين الخليجي والمغاربي لم يستطيعا تحقيق نجاحات بمستوى الطموحات الداخلية الخاصة بالأقطار الأعضاء في مجالات السياسة والأمن الجماعي والتنمية والتكامل، لكن الأهم أنهما كرسا انحساراً للفكرة الوحدوية العربية، فقد أصبحنا نسمع عن الشخصية الخليجية والهوية الخليجية، واتجه الخليجيون نحو الأمريكيين، ثم نحو حلف شمال الأطلسي، لتحقيق الأمن على حساب الأمن القومي العربي، كما إنهم اندفعوا أو هرولوا إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني على خلفية مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، أما الاتحاد المغاربي، فإنه فضلاً على عجزه وجموده، أخذ المغرب العربي نحو الاتحاد الأوروبي ونحو دعوة المتوسطية.

أقول ذلك وأنا استرجع الجدل العربي الذي أثير عندما طرحت فكرة هذه التجمّعات، حيث كان الرأي الأغلب أنه إذا كانت فكرة الاتحاد العربي أو الوحدة العربية مستبعدة لأسباب كثيرة في ذلك الوقت، فإن التجمّعات الجهوية يمكن أن تشكل خطوات متقدمة نحو الوحدة بدلاً من حالة الجمود التي تلزم الدولة القطرية أو الوطنية نفسها أن تقاطع الدعوة الوحدوية، وتكتفي بإطار التعاون أو التنسيق عند حده الأدنى الذي تتيحه جامعة الدول العربية التي هي ضامن لبقاء ووجود الدولة القطرية.

الآن وبعد تلك السنوات التي مضت، ربما تكون تلك التجمّعات قد حققت بعض النجاحات الاقتصادية لأصحابها، لكنها كرست الانقسام العربي أكثر مما هيأت من إنجازات وحدوية، وهذا ما لم يفعله د. مالكي أو ما لم يركز عليه.

٣ ـ محمد المسفر

ـ في تقديري أن مجلس التعاون قد انتهت صلاحيته التي قام من أجلها، وهي تحقيق الأمن وتنسيق المواقف في السياسة الخارجية. فالأمن لم يعد همّ الأقطار الأعضاء وحدهم، وإنما ربطوا أمنهم وسلامة سيادتهم بقوى خارجية، وخاصة بحلف الناتو. ففي الفترة التي سبقت قيام المجلس عام ١٩٨١ كان لا يوجد أية قواعد عسكرية أجنبية سوى القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين التي يعود تاريخ وجودها إلى أواخر النصف الأول من القرن الماضي، وكذلك قاعدة مصيرة في عُمان. أما اليوم، فإن القواعد الأجنبية تزيد على عشر قواعد

أمريكية وبريطانية وفرنسية، كما أن أحد أقطار مجلس التعاون الخليجي ربط نفسه بالسياسة الأمريكية الداخلية بما عرف بمحاربة الإرهاب.

ـ أما في ما يتعلق بالتسلح، فإن الدول الغربية، وخاصة أمريكا، لن تسمح لهذه الدول أن تبني قدراتها العسكرية الذاتية، بل جعلتها سوقاً مفتوحاً لبيع إنتاجها من السلاح. ونلاحظ أنه في كل أزمة تعتور مستقبل الصناعة العسكرية في بريطانيا أو أمريكا أو فرنسا سرعان ما تخلق أزمة في المنطقة تؤدي إلى اندفاع هذه الدول إلى شراء السلاح من تلك الدول.

ـ في ما يتعلق بالاقتصاد، فكل المشاريع والاتفاقات هي مشاريع دفترية لم تر النور في الواقع العملي. أما السياسة الخارجية، فإنها مرتبطة برغبات السياسة الخارجية الأمريكية، وعندما ينبري أحد الأعضاء بمحاولة الاستقلال، فسرعان ما يتم عرقلة استقلاله بتحريض بقية الأعضاء لمواجهة ذلك العضو الذي يحاول الاستقلال بقراره السياسي. ولنا في موقف قطر مثالاً حياً على ذلك، وهو عندما كان لها موقف متميز تجاه المقاومة الوطنية في غزة أو لبنان، تم الالتفاف على ذلك الموقف، وعندما دعت قطر إلى قمة عربية من أجل الحرب على غزة، فإن أول من أفشل هذه القمة كان أقطار مجلس التعاون الخليجي.

النتيجة، أن المجلس فقد دوره، وخاصة بعد أن وقعت اتفاقيات أمنية مع دول أوروبية.

٤ ـ رضوان سليم

اتحاد المغرب العربي ليس تجمّعاً إقليمياً، بل هو استجابة لتطلعات شعبية، عبرت عن نفسها من خلال كفاحها المشترك ضد النظام الاستعماري. وقبل إنشاء اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩، كانت هناك تنظيمات وحدوية سابقة، مثل لقاء الأحزاب السياسية لأقطار المغرب العربي في طنجة عام ١٩٥٨، ولقاء المنظمات النقابية المغاربية قبل ذلك بثلاثة أشهر، بالإضافة إلى تنظيمات شعبية شبابية ونسائية. وكانت تضع في طليعة مهامها تحرير الجزائر من النظام الاستعماري الفرنسي، وبناء الوحدة بعد التحرير، وحلّ كل الإرث الاستعماري بعد ذلك.

لم يكن في بال كل هؤلاء القادة السياسيين والنقابيين في المغرب العربي تكوين تجمّع جهوي، بل قيام اتحاد عضوي يساهم في النهوض بشعوب المغرب العربي في أفق اتحاد عربي يوحد بين المشرق والمغرب.

٥ ـ محمد السيد سليم

أهنئ د. مالكي على هذا البحث الجيد، إذ إنه تعامل مع موضوعه مباشرة وبشكل منهجي، فضلاً على أنه يضيف جديداً إلى فهم القارئ العربي للتجمّعات الإقليمية العربية. لكن لي ملاحظتين أرجو أن يأخذهما الباحث في اعتباره عند تقديم البحث بشكل نهائي.

الملاحظة الأولى هي أن الباحث اقتصر على تقييم التجمّعين العربيين اللذين اختارهما (مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي) في ضوء الخبرة الأوروبية، أي خبرة الاتحاد الأوروبي، ووصل من تلك المقاربة إلى دلالات ودروس للتجمّعين العربيين، مع الفارق التاريخي والثقافي الواسع بين الخبرتين الأوروبية والعربية. وأقترح عليه تمديد نطاق التقييم إلى تجمّعات إقليمية غير أوروبية ناجحة، وبالذات خبرة رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان). فهذه الخبرة أقرب إلى الحالة العربية من الحالة الأوروبية، وربما كان توصل إلى نتائج مختلفة لو أنه وسّع نطاق المقارنة بالشكل الذي طرحه. وعلى سبيل المثال، فإن التكامل الناجح لدول جنوب شرقي آسيا لم تتم في إطار الخبرة الديمقراطية الأوروبية، وإنما في إطار ما يسمى «أسلوب الآسيان» (ASEAN Way) في العمل واتخاذ القرار.

الملاحظة الثانية تتعلق بإشارته إلى الخبرة الفرنسية ـ الألمانية، واعتبارها نموذجاً للتكامل الغربي. فقد قال الباحث: «لو لم تقدم أطراف هذا التجمع، ولا سيما فرنسا وألمانيا، على خطوات جريئة وتاريخية من أجل إعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الحروب المتوالية بين البلدين، وليس صدفة أن تكون أول حلقة في التيار الأوروبي إقامة هيئة مشتركة للحديد والصلب، وهو القطاع المورد للموارد الأساسية للتسلح. والحال أن ذلك ساعد على تبديد مخاوف فرنسا وألمانيا من العودة إلى التسلح. . . إن بناء الثقة وإشاعة قيم التوافق والبحث عن التسويات المربحة للجميع شرط عين في البناء الإقليمي والقومي».

لا يمكن القياس على الخبرة الألمانية والفرنسية لبناء الثقة، لأن تلك الخبرة نتجت في ظل هزيمة ألمانيا واستسلامها، واحتلال فرنسا لأجزاء من الأرض الألمانية لم يكن لألمانيا من خيار فيها إلا القبول بما تفرضه فرنسا التي وصلت إلى حد استعمال العمال الألمان للعمل بالسخرة في المصانع الفرنسية كجزء من التعويضات، وبالتالي فإن إجراءات بناء الثقة بين فرنسا وألمانيا قد تمت في ظل الاحتلال. وهذا المثال هو النموذج المحبب لإسرائيل والأوروبيين، إذ يسوقونه

دائماً للعرب لكي يحذوا حذو فرنسا وألمانيا، في الدخول في مشروعات مشتركة وبناء الثقة، حتى ولو كانت إحدى الدولتين تحتل الأخرى، أي أن يدخل العرب في مشروعات مع إسرائيل حتى لو كانت الأخيرة تحتل أراضي عربية. السياق التاريخي مختلف، وعلينا ألا ننساق إلى هذا المثال.

٦ ـ وحيد عبد المجيد

ملاحظتي الأساسية عن تجربة مجلس التعاون العربي، التي استبعدتها الورقة بدعوى أنها وُلدت ميتة. ولكن هذه التجربة تستحق دراسة جادة لأنها كانت الفرصة الأخيرة لاحتواء الاندفاعة العراقية الجامحة التي استهدفت تغيير بعض قواعد النظام العربي.

لقد خرج العراق من حرب الخليج الأولى من حالة اندفاع تتسم بها في العادة الدول التي تطلق عليها في دراسات النظم الإقليمية «دول مراجعة» (Revisionist States)، وأرادت القيادة العراقية في ذلك الوقت استخدام مجلس التعاون العربي كأداة من أدوات التغيير الذي استهدفته. وهذا ما دفع مصر إلى التزام الحذر الشديد عبر «عفريت» هذه التجربة، بدلاً من توجيه مسارها نحو احتواء الاندفاعة العراقية وتحويلها من قوة مراجعة هدّامة إلى قوة مراجعة بنّاءة. فلم يكن في إمكان السياسة المصرية المحافظة بجمودها وافتقادها الرؤية أن تقوم بهذا الدور الذي يفترض حداً أدنى من الديناميكية والحيوية والقدرة على المناورة ووضوح الرؤية.

ولو كانت مصر قادرة على أداء دور يستوعب الاندفاعة العراقية، لربما أمكن تجنب غزو الكويت وما ترتب عليه من تداعيات. ولا يكتمل فهمنا للتدهور العربي الراهن دون دراسة تجربة مجلس التعاون العربي من هذه الزاوية، واختبار الافتراض الذي أطرحه هنا، وهو أن نجاح هذه التجربة كان يمكن أن يساعد في مد جسور مع مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي احتواء الأزمة التي قادت إلى غزو الكويت وترتيب الوضع في منطقة الخليج على نحو يدعم التطور الإيجابي الذي كان قد بدأ على الصعيد العربي منذ عام ١٩٨٥، وأدى إلى وقف نسبي للتدهور الذي ارتبط بسياسة «كامب ديفيد» المصرية.

٧ ـ حسن أبو طالب

لا بد أولاً من توجيه الشكر إلى د. محمد مالكي على هذه الدراسة النقدية

التي تثير كثيراً من الإشكاليات الفكرية والعلمية. وسوف أكتفي بالإشارة إلى إشكالية واحدة فقط، وهي العلاقة بين الديمقراطية ونجاح أي مشروع تكاملي عربي، أو وحدوي عربي.

لقد أكد كثيرون في هذه الندوة ـ وأنا أحدهم ـ العلاقة الإيجابية بين ربط أي مشروع وحدوي عربي بالديمقراطية كنظام سياسي يتيح حرية الاختيار وتداول السلطة في المجتمعات العربية. وكأننا نقول إن الديمقراطية باتت الآن شرطاً لازماً لنجاح مشروع الوحدة العربية مستقبلاً، بل هو شرط ضرورة. لكن دراسة د. مالكي تقول العكس، إذ أوردت ما يفيد بأن التجربتين تفتقران إلى المناعة الديمقراطية التي توضح مشروع التكامل، وتقنع الناس بضرورته، وتحفزهم على المشاركة في صنع الديمقراطية، وتجعلهم حريصين على ديمومته. وفي الدراسة أيضاً ما يشير إلى شكوى مجمل الأقطار من ضعف فكرة الدولة ورخاوة نسيجها البشري والاجتماعي... إلخ.

وهنا أقول، لكن هذه المناعة الديمقراطية الناقصة لم تحل من ديمومة مجلس التعاون الخليجي، ولكنها أيضاً لا تفسر وحدها لماذا فشل التجمّع المغاربي بعد فترة وجيزة من إعلانه، ولماذا مات التجمّع العربي الرباعي بأسرع مما كان يتصوره أحد؟

أتصور هنا أننا بحاجة ـ وفقاً لهذه الملاحظة، ولما ورد في بحث د. مالكي ـ أن نضع إشكالية الديمقراطية والوحدة العربية تحت مزيد من الاختبار العملي والنظري. ولا بأس من أن نكون حذرين منذ البداية في فحص مثل هذه الإشكالية، وفي جعلها شرطاً ضرورياً مسبقاً لنجاح أي مشروع تكاملي عربي، ناهيك عن أن تكون مشروعاً وحدوياً بكل التزاماته وتضحياته وشروطه الأكبر مقارنة بشروط مجرد مشروع تكاملي عربي بين عدد أقل من الأقطار العربية.

٨ ـ امحمد مالكي (يرد)

أشكر المعقبين د. مصطفى الفيلالي ود. ناظم الجاسور على المجهود المبذول في قراءة البحث والملاحظات القيّمة المقدمة من طرفهما، والشكر موصول لكل الباحثين المناقشين. وأود التأكيد، بالمناسبة، أنني استفدت كثيراً من كل ما قيل عن الورقة. لذلك، لن أردّ على كل واحد، بقدر ما سأوضح النقاط التي بدت لي مثيرة للتوضيح، والتدقيق، والإجابة.

١ ـ لم تكن المقارنة بين تجمّعي مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي واردة في تفكيري وأنا بصدد إعداد الورقة البحثية، فما طُلب مني، بحسب خطاب التكليف، انحصر تحديداً في القيام بتحليل نقدي للتجربتين من حيث «اتصالهما بفكرة التوحيد القومي أو انفصالهما عنها من جهة، ومن حيث إخفاقهما في بناء الاندماج الإقليمي كمقدمة مفترضة للاندماج القومي من جهة أخرى»، بل الأكثر من ذلك، لم أتردد في الإشارة، في أكثر من مقطع من البحث، إلى عناصر التباين بين التجمّعين، مما يعني صراحة استبعاد المقارنة الأفقية. فما كان يهمني منهجياً هو فهم سياقات التأسيس من زاوية تيسير ديناميات التوحيد الإقليمي أولاً، والبناء القومي لاحقاً، ثم فحص حصيلة التجمّعين على صعيد الأولويات الاستراتيجية، أي الأمن والدفاع، والتكامل الاقتصادي، والسياسة الخارجية، وفي مستوى ثالث تقديم عناصر رؤية جديدة للبناء الإقليمي بأفق التوحيد القومي، وهو ما ينسجم مع عنوان الندوة.

٢ ـ أما بخصوص موضوع «الوحدات الفرعية»، فهو من القضايا المختلف حولها، حيث شهد الفكر العربي نقاشاً مكثفاً خلال ثمانينيات القرن الماضي حول مدى صلاحية هذا النوع من الوحدات، وحدود قدرتها على التأسيس لقيام وحدات قومية. فهكذا، أعتقد شخصياً أن في مستطاع المشاريع الإقليمية المؤسسة على قدر من الوضوح في الرؤية، والاقتناع الإرادي والطوعي، والواقعية في الإنجاز، أن تكون مقدمة أساسية لمشاريع وحدوية كبرى، بل أذهب إلى أكثر من ذلك، بالقول إن التجمعات الثنائية أو الثلاثية المبنية على العناصر السالفة الذكر من شأنها تعزيز الاتجاهات الوحدوية الإقليمية والقومية، حجتي في ذلك أن فكرة التوحيد قضية مبنية في جوهرها على الحوار والتراضي، والاقتناع الطوعي، والتأييد التدريجي، واختبار الإنجازات والمكاسب، مما يعني أنها ليست من نوع المشاريع التي يمكن إدراكها دفعة واحدة، حتى وإن توفرت الرغبة والإرادة والإصرار.

٣ ـ أتفق مع أحد الإخوة المناقشين في كون الورقة لم تلتصق بشكل مطلق بما طلب منها في خطاب التكليف، أي تحليل تجارب التجمّعات الإقليمية العربية، وعلى وجه الخصوص تجمّعي الخليج وبلاد المغرب، في ضوء قربها أو بعدها من مشروع التوحيد القومي، أي البحث حصرياً في هذه الإشكالية. ومع تأكيدي على وجاهة هذه الملاحظة، أشير إلى أن الخيط الناظم للبحث ظل حاضراً، وإن بشكل غير مباشر، حيث كان القصد معرفة لماذا لم تتطور تجربة

التجمّعات الإقليمية في مناطقها أولاً، وما هي درجة مسؤوليتها في عدم التحول إلى رافد لمشروع التوحيد القومي؟، ويمكن لقارئ الورقة الإمساك بمصادر الإعاقة في عُسر تحقق الوحدات الإقليمية وتحولها بالتدريج إلى وحدات قومية كبرى.

٤ ـ أخذ على الورقة تركيزها على النموذج الأوروبي، واعتمادها عليه مرجعيةً في مقاربة تجربة التجمّعات الإقليمية العربية، وقد فهمت شخصياُ من تعليقات الإخوة المناقشين أن ذلك أضرَّ بالبحث من الناحية المنهجية. أود الإشارة في هذا الصدد، إلى أنني أعي كل الوعي حدود المقارنة بين وضعين مختلفين بنيوياً، كما أدرك صعوبة وخطورة الإسقاط من الناحيتين المنهجية والموضوعية. لذلك، لم يكن وارداً في تفكير مُعد الورقة البحثية لا الإحالة المباشرة، ولا الإسقاط غير المتوقع مخاطره، بل كان مقصدنا الاسترشاد بتجربة راكمت إنجازات ملموسة، وخبِرت المجتمعات فوائدها، والأكثر اشتبكت مصالحها في التمسك بها والدفاع عن استمرارها، وهو ما لم يحصل في تجربة التجمّعات الإقليمية العربية. ثم أين الضرر في الإشارة إلى الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية؟، علماً بأننا نعي كل الوعي أن مشروع التوحيد قضية يصنعها الناس المستهدفين منها، أي هي مما يدخل في باب الاجتهاد المرتبط بإرادات الشعوب واستعدادات نخبها، وليس أنموذجاً قابلاً للتصدير أو الاستنساخ، مثله مثل الإصلاح، والديمقراطية، والعدالة في التوزيع، وما إلى ذلك من الإشكاليات ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية المعقدة.

الفصل العاشر

تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي

محمد محمود الإمام(*)

مقدمة

تتفرد الأدبيات العربية بمصطلح «العمل المشترك»، لوصف ما تتفق الدول العربية على إجرائه بصورة مشتركة، سواء للتعاون في قضية أو أكثر ذات أهمية مشتركة، أو لبلوغ حالة الوحدة في ما بينها. وبحكم أن هذا المصطلح دخل القاموس العربي بعد ربع قرن من بدء ترتيبات بين سبع دول مستقلة امتدت خلاله إلى اثنتين وعشرين، ساد فيه الحديث عن التعاون، وترددت خلاله دعاوى الوحدة التي داعبت أحلام العرب منذ موجة الاستقلال القطري الأولى التي انطلقت عقب الحرب العالمية الأولى، فإن البعض يرى أنه نشأ لتجاوز حدود التعاون البسيط من جهة، ولتفادي الحديث الصريح عن الوحدة من جهة أخرى[1]. وما لم تتم

(*) وزير التخطيط الأسبق، والمستشار الاقتصادي لدى العديد من المنظمات العربية المتخصصة - مصر. ألقى البحث نيابةً عنه د. منير الحمش.

(١) في ذلك قال إسماعيل صبري عبد الله: «هذا آخر تعبير اهتدت إليه المراجع العربية الرسمية بفضل ثراء لغتنا. فالعمل المشترك أقوى من تعبير «التعاون» أو «التنسيق»... إلخ، ولذلك فهو يراعي الشعور القومي. وهو في الوقت نفسه أضعف من تعبير «الوحدة» أو «التكامل» الذي يخشاه بعض الدوائر، ويراه البعض الآخر غير واقعي أو حتى غير علمي». انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ - ٣٤ الهامش الرقم (٢). أعيد نشره تحت عنوان: «التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها القومي،» في: أنور عبد الملك و[آخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٩ ـ ٧٦.

الوحدة دفعة واحدة، فإنها تتحول إلى عملية تكامل متعدد المراحل تتراكم فيها قوى الدفع لتزيل عوامل التردد والتخوف من فقدان الشعور بالذات عند اكتمال الوحدة. وبينما رأى البعض قصر البحث على المرحلة الأخيرة، أي بلوغ «حالة الوحدة»، مال أغلب المنظّرين إلى تناول مجمل «العملية المفضية إلى وحدة»، وأطلقوا عليها لفظ «التكامل» (Integration)، وأسماها البعض «الاندماج»[٢].

فإذا كان لنا أن نفحص ما أسماه مخطط الندوة «منظومة العمل العربي المشترك» للتعرّف على كافة الجهود التي اتخذت لـ «التوحيد العربي»، فإننا نجد أن النزر اليسير أعلن عن هدف التوحيد صراحة. ومن ثم، فإننا سنأخذ بالمعنى الأوسع الذي ينظر إلى الوحدة كعملية تشمل كافة الفعاليات التي تساهم في التوحيد[٣]. ويستدعي هذا التعرف على الغايات التي ترمي إليها الدول الأطراف في تلك العملية، والتي انضمت إليها في نقط زمنية مختلفة، اهتمت عندها ببناء دولة قطرية تدير شؤونها في ظل الاستقلال، وتحقق لشعوبها تنمية تخلصها من التخلف الذي عمقته روابط التبعية إبان فترة الاستعمار، وكلاهما من هموم المجتمع القطري، ويعطي مغزى خاصاً لعملية الوحدة. ويقتضي هذا اجتهاداً في انتقاء معايير تقييم جدوى كل عمل مشترك من منظور وحدوي. من جهة أخرى، فإن البشرية تقف اليوم عند نقطة فارقة في تاريخها تتوالى فيها تغيّرات على أنماط السلوك وهياكل العلاقات البينية لمجموعة من الدول وروابطها الخارجية، الأمر الذي يستدعي نظرة إلى المستقبل، وهو المقصد من ندوتنا هذه.

أولاً: مناهج إقامة وحدة بين مجموعة من الدول

أفضت فداحة الخسائر المترتبة على الحروب العالمية التي خاضتها دول أوروبية كبرى إلى مناداة بإقامة وحدة تجنبها الصراع. وكان التطلع في البداية إلى تحويل

---

(٢) انظر مثلاً: يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة «السيادة الوطنية»،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، وعبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٣) انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، أشار شقير إلى أن «الوحدة الاقتصادية» أو «التكامل الاقتصادي» (ص ٤٣) بين أقطار متعددة تعني بالمعنى الواسع كل صور التجمع الاقتصادي التي تتجاوز التعاون المحدود والعارض بينها. ويتخذ التكامل شكل عملية تفضي إلى مرحلة متقدمة كحالة تمثل الاندماج الاقتصادي بينها، وهو المعنى الضيق للوحدة. من جهة أخرى، أكد (ص ٢٩) شمولية مفهوم الوحدة الاقتصادية، لأن هذه الوحدة لها أبعاد وانعكاسات اجتماعية وحضارية وسياسية، قطرياً وإقليمياً ودولياً.

النظام العالمي إلى «عالمية» (Internationalism)، ثم اتضحت أهمية التقارب الاجتماعي وتشابك المصالح، وهو ما يسود في أطر إقليمية، قادرة على أن تحقق للدول الأطراف مكاسب كتلك التي حققتها ولايات أوروبية بتوحدها لتظهر دول قوية في ألمانيا وإيطاليا. وطرحت الأدبيات الأوروبية أربعة مناهج، أحدها مباشر، وثلاثة غير مباشرة تندرج تحت اسم التكامل:

١ ـ المنهج المباشر للوحدة

يتخذ هذا المنهج شكل وحدة اندماجية، أو اتحادية (فدرالية)، أو تعاهدية (كونفدرالية). وتحافظ الصيغة التعاهدية على كيانات الدول الأطراف وتُجري تنسيقاً في مجالات معينة، خاصة الأمن والعلاقات الخارجية. وبينما تتقاسم الأجهزة المركزية مع الولايات الأطراف السلطات في الصيغة الاتحادية، تنتقل معظم السلطات إلى مركز الوحدة الاندماجية، مع منح الأجهزة المحلية سلطات يتفق عليها في عدة أمور. وتقبل الدول الأطراف هاتين الصيغتين إذا كانت نظم الحكم فيها قد كفلت لرعاياها مشاركة فعالة في إدارة شؤون الحياة. لذا نجد الاتحاد الأوروبي يشترط في أعضائه سيادة الديمقراطية. وواضح أن غياب الممارسة الديمقراطية لفترة تكفل استقرار قواعدها يحول دون السعي المباشر إلى وحدة اتحادية أو اندماجية.

٢ ـ المنهج التعاملي (Transactionalism)

يقتصر هذا المنهج على تشجيع وتكثيف المعاملات (أو ما يمكن تسميته العمل المشترك) بين الدول المعنية دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وذلك بغرض بناء شعور بالجماعية (Sense of Community)، أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، الأمر الذي يقود إلى التكامل في النهاية. ويتفادى هذا المنهج التقيد بأطر مؤسسية فوق وطنية، حتى لا يؤدي الانسحاب منها لسبب ما إلى فقدان الثقة في عملية التكامل[٤].

٣ ـ المنهج الوظيفي (Functionalism)

يلتف أنصار هذا المنهج على المشكلة الأساسية باختيار مجالات ذات طبيعة

---

(٤) Karl W. Deutch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area; International Organization in the Light of Historical Experience*, Publications of the Center for Research on World Political Institutions (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

فنية بحتة ومحايدة سياسياً، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تفوق جدوى التعاون الدولي فيها العمل القطري المنفرد، فيسهل تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها فيها إلى جهاز جماعي. وبثبوت نفع هذا الأسلوب يصبح تطبيقه على مجالات أكثر مساساً برفاهية الشعوب أكثر يسراً[٥].

٤ ـ المنهج الوظيفي المحدث (Neo-functionalism)

يرى أنصار هذا المنهج أن البدء بأمور محايدة سياسياً قد لا يولد رغبة في مواصلة التقدم نحو مزيد من التكامل، وأكدوا أهمية توفر ثقافة مشتركة وتقارب في القيم لتيسير التفاهم بين الجماهير والسلطات السياسية. وفضلوا التركيز أولاً على علاقات الدول الأطراف مع العالم الخارجي، والاتفاق على أولويات تخصيص موارد اقتصادية لتمويل الفعاليات المختارة، وبناء أطر مؤسسية تتخذ ما يلزم لذلك من قرارات. ونظراً إلى أن الاعتبارات الاقتصادية غير محايدة، فإن الممارسة تزيد من إدراك جوهر التكامل وما يتطلبه من تفاهم سياسي بين متخذي القرار، ويسهل الانتقال إلى مجالات أخرى، وهو ما يطلق عليه الأثر الانسيابي (Spill-over) لعملية التكامل، ويجري التنازل عن القطرية لصالح مزيد من السلطات للمؤسسات الإقليمية، أو تحقيق الاتحاد على دفعات (Federalism by Installments). ويرى بعض دعاة الوظيفية المحدثة أن عملية التكامل يحكمها منطق نظري وعملي داخلي[٦]، يكسبها قوة دفع نحو نهايتها، يؤدي تجاهله أو محاولة العبث به إلى الجمود، بل ربما الانتكاس. ويساعد التجانس الثقافي على الاتفاق على الأهداف التي تخصص لها الموارد، مما يوفر قاعدة أفضل للتوجه نحو الوحدة السياسية كهدف نهائي للتكامل الإقليمي[٧]. وعندما وجدت الدول الأوروبية أنها استنفدت

(٥) David Mitrany, *A Working Peace System; an Argument for the Functional Development of International Organization*, Post-war Problems (London: Royal Institute of International Affairs; New York; Toronto: Oxford University Press, 1943).

(٦) ويتخذ هذا المنطق شكل تعاقب خمس مراحل: (أ) مرحلة تمهيدية، (ب) مرحلة البداية، (ج) مرحلة الانطلاق، (د) مرحلة الدفع الذاتي، (هـ) مرحلة نهائية. انظر: Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration and Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,» *International Organization*, vol. 24 (Fall 1970), pp. 607-646.

مشار إليه في: سعد الدين إبراهيم، «الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية العربية،» في: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، الفصل التاسع، ص ٧٥٨.

(٧) Ernst Haas, in: *International Political Communities; an Anthology* (Garden City, NY: Anchor Books, 1966).

متطلبات التنمية بقدراتها الذاتية، وأن ما يعوق المزيد من التنمية يتطلب تنسيق عملياتها البينية، سعت إلى بناء سوق مشتركة معتمدة على قدرة أسواقها المتطورة على توفير مؤشرات سليمة للحركة. وبالنسبة إلى الدول النامية لا تمثل إعادة تنظيم علاقاتها البينية سوى مهرب من عدم التكافؤ في العلاقات الدولية، بينما تحتاج من أجل تجاوز التخلف إلى دعم هياكل الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس، مع القيام في الوقت نفسه ببناء أسس المشاركة الشعبية ومتطلبات التماسك الجماعي في إطار تطور ثقافي يساعد على حل جدلية الأمن والإنماء والتكامل(٨)، للتوصل إلى منهج فعال.

ثانياً: أبعاد العمل المشترك ومعايير تقييم مفرداته

إذا سلمنا بأن العمل المشترك يمضي بالتعاون بين الدول قدماً، فإن نجاحه في تحقيق الوحدة كمرحلة نهائية يرتبط بالقدرة على تحقيق «غايات» (Objectives) تختارها الدول الأطراف من أجل بلوغ «مقصد عام» (Goal) هو رفاهية البشر. وقد كان الهاجس الأول للدول الأوروبية هو الأمن لتخليصها من الحروب. أما الدول النامية فشاغلها الأول هو التنمية بالاعتماد (الجماعي) على النفس. وتعتبر مفردات العمل المشترك أدوات لكل منها هدفها (Target) المباشر، وتتضافر معاً لتحقيق الغايات المنشودة. وقد تتخذ صورة وضع قواعد أو شروط معينة تراعيها الدول الأطراف من أجل «التوفيق» (Harmonization) بين سياساتها المتعلقة بأمور داخلية كالبنيات الأساسية وسياسات النقل (وقلما يستخدم هذا المصطلح في الأدبيات العربية)، أو لـ «التنسيق» (Coordination) بين السياسات والإجراءات التي تتخذها وفق أهداف مشتركة يتفق عليها، مثل تنسيق الخطط القطرية، أو وصول التنسيق إلى نهايته بـ «توحيد» (Unification) السياسات والإجراءات مما يعني نقل اتخاذ القرارات من مراكز قطرية إلى مركز وحيد تشارك فيه جميع الأطراف، الأمر الذي يجب أن يسبقه «تقارب» (Convergence) بين مقومات اتخاذ القرار في الموضوع الذي يجري بشأنه التوحيد. كما قد يراعي تحقيق «التتام»(٩)

---

(٨) سعت بعض النظم العربية إلى حل هذه الجدلية عن طريق شعارات دارت حول ثلاثية الحرية والاشتراكية والوحدة، فاختلفت في مضامينها وترتيب تعاقبها، وعندما اتفقت عليها اختلفت سياسياً في ما بينها، وكانت الثلاثية ضحية بما فيها الوحدة.

(٩) وهو مصطلح غير شائع في الأدبيات العربية خارج علوم الرياضيات، حيث يقصد بـ «الزاوية المتممة» تلك التي تجعل الزاوية الكلية زاوية قائمة. أما الزاوية «المكملة» فهي حالة خاصة تجعل المجموع =

(Complementarity) بين فعاليات قطرية، بحيث يتمم بعضها بعضاً، وينصب أساساً على الصناعات المتنامة عبر الحدود القطرية.

كذلك قد يتخذ العمل المشترك شكل تحقيق «التضامن» (Solidarity) أو «التعاضد» (Mutual Assistance) من أجل قيام الدول الأطراف بتعزيز قدرات بعضها البعض على مواجهة مشاكل معينة أو تحقيق تحسين في أوضاعها. ويعتبر «التكافل» من الأدوات التي تعلي شأنها المجتمعات العربية والإسلامية، سواء لتمويل الحاجات المشتركة، أو لمؤازرة أي دولة تتعرض لضائقة أو كارثة. من جهة أخرى، فإن كلاً من هذه الأدوات يستخدم واحداً أو أكثر من الآليات، أي الترتيبات والأطر المؤسسية التي تتم من خلالها صياغة العمل المشترك، وأساليبه وأهدافه في مجال معين، أو دعم قدرات الدول الأطراف على المشاركة في الصياغة والتنفيذ والمتابعة. وتشمل هذه الترتيبات تشكيل لجان بين قطرية وعقد مؤتمرات لمناقشة وصياغة تفاصيل العمل المشترك، وإبرام اتفاقيات حول ما يتم التوصل إليه، سواء كانت اتفاقيات إطارية أو محددة للتفاصيل. ويقترن بذلك إنشاء أجهزة ومؤسسات مشتركة لتقوم بأدوار محددة بصدد ما يتفق عليه كعمل مشترك، سواء في العمليات المستمرة لاتخاذ القرارات أو تنفيذ ما يتمخّض عنها، وفي تقديم العون إلى الأجهزة القطرية في مجالات العمل المشترك.

وحتى يمكن تقييم إسهام أداة معينة من أدوات العمل المشترك من منظور الملاءمة للإسهام في التكامل الإقليمي والقدرة على تحقيق ما يعزى إليها من أهداف، يجري النظر في مدى تحقيقها للمعايير التالية:

ـ **الإمكان** (Feasibility)، وهو ما يعطي دوراً مهماً في المراحل الأولى للتكامل للأدوات التي تندرج ضمن أدوات التكامل السلبي[١٠]، أي ذلك الذي لا يشترط سوى تخلي الدول الأطراف عن بعض الإجراءات دون الالتزام

= زاويتين قائمتين، وفي هذه الحالة يتخذ ضلعا الزاوية الكلية شكل خط مستقيم، فتختفي الزاوية الفاصلة بين الضلعين. أما الحديث عن «التكامل» بين صناعات قطرية، فيقصد به تكامل أفقي (Horizontal Integration) بمعنى الترابط بين وحدات متماثلة في منتجاتها، أو تكامل رأسي (Vertical Integration) بمعنى الحالة التي تقوم فيها العلاقة بين صناعتين أو أكثر تربطها روابط أمامية للبعض وخلفية للبعض الآخر.

(١٠) انظر وفق تعريف تنبرغن: Jan Tinbergen, *International Economic Integration*, 2nd ed. completely rev. ed. (Amsterdam: Elsevier, 1954), and John Pinder, «Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in the EEC,» in: Michael Hodges, ed., *European Integration: Selected Readings* (Harmondsworth: Penguin Books, 1972), pp. 124-145.

بسياسات وإجراءات بعينها تنفذها جميع الأطراف. ومع تقدم السير في العمل المشترك تتزايد إمكانية الانتقال إلى أدوات تكاملٍ إيجابي أشد إلزاماً وتقييداً، ويزيد الاعتماد على الأدوات ذات التأثير الصريح، وهو ما يتطلب صياغتها بواسطة سلطات فوق وطنية تشارك فيها الدول المتأثرة بهذه الأدوات، حتى لا تعرقل مسارها. ويجب أن يصحب ذلك ترتيبات لحل الخلافات بصورة ملزمة.

ـ **الكفاءة** (Efficiency)، أي قدرة الأداة على تحقيق الأهداف المرجوة منها. ولهذا الأمر أهميته عندما تتنافس عدة أدوات على تحقيق الهدف المباشر نفسه، وعلى إمكانية التحرك نحو الغايات غير المباشرة.

ـ **الفاعلية** (Effectiveness)، ويقصد بها قدرة الأدوات المختارة على إعاقة العمل المشترك، سواء في الاتجاه الأفقي من خلال آثار انتشارية (Spread Effects)، يكون وقعها طيباً على مختلف وحدات المجتمع، أو في الاتجاه الزمني بحفز التحرك نحو مراحل تكاملٍ أكثر تقدماً. وتتوقف هذه الصفة على حسن صياغة الأدوات، وعلى تطوير هذه الصياغة بما يتمشى مع المراحل التي يبلغها ذلك العمل. وتكون العبرة بالآثار الكلية وليس فقط بالآثار المباشرة، بما في ذلك الآثار التي تدرج عادة ضمن إطار رفاهية المواطنين. وقد تؤدي بعض الآثار الجانبية السلبية في وحدات من المجتمع بخلاف المقصودة بالتأثير المباشر إلى توليد ضغوط مضادة من قِبل بعض فئات المجتمع، مما يحد من تقدير الدرجة المبدئية للفاعلية.

ـ **العدالة** (Equity)، ويقصد بها عدالة توزيع المنافع بالمقاصة مع الأعباء، سواء بين الدول المشاركة، أو داخل كل دولة بين فئات المصالح المختلفة. ولا يعني ذلك ضرورة توزيع المنافع من كل عمل على جميع الدول الأطراف، بل يكفي تكافؤ إجمالي منافع مجموعة من الأدوات في مجموعها ولو تفاوتت مفرداتها. وقد كان افتقاد العدالة من أهم أسباب تعثر معظم التجمعات التكاملية للدول النامية، بل وتحولها إلى حلبات للصراع. ولا تعتبر التحويلات المالية تعويضاً مجدياً عن نقص المنافع، لأن الغرض من التكامل هو تعزيز القدرات المحلية وليس مجرد الحصول على أموال. من ناحية أخرى، فإن تفاوت تقديرات الدول للمنافع المحتملة يدفع بعضها إلى رفض المشاركة في بعض الأدوات، وهو ما يعرقل مسار التكامل. فإذا اتضح التفاوت بعد المشاركة، فإن هذا يكون مصدراً للنزاع وتوقف المسيرة. وقد يدفع هذا إلى تفضيل تجمّعات أدنى، عادة ثنائية أو ربما جزء إقليمية، بدلا من الإقليمي، وهو أمر شائع في الوطن العربي.

ـ **المرونة** (Flexibility)، وهي نوعان: **الأول** يتعلق بأسلوب صياغة أداة معينة، حيث يفضل اتخاذ صيغ مبسطة خشية نفور بعض الدول من صعوبات تثيرها الصيغ المعقدة. إلا أن هذا قد يقود إلى الوقوف عند صيغ الحد الأدنى وصعوبة الانتقال إلى الصيغ الأكثر تشدداً والأقوى فاعلية. وفي كل الأحوال يشترط وضوح الصورة النهائية كاملة، وتحديد خطوات العمل بحيث تذلل الصعاب مستقبلاً. النوع **الثاني** للمرونة يتعلق بشموله كافة الأطراف، بمعنى قصر الأدوات الأكثر شدة على بعض الأطراف، بأمل أن يعطي هذا مثلاً للآخرين يشجعهم على تقبلها مستقبلاً، وكذلك إعفاء أعضاء جدد من أدوات سبق إقرارها، إلى حين التأهل لتطبيقها مستقبلاً. ومن هذا القبيل ما يسمى «الهندسة المتباينة» (Variable Geometry) التي تتباين فيها سرعات تطبيق خطوات التكامل بين أعضاء المجموعة الساعية إلى التكامل، دون أن يذهب ذلك إلى حد إسقاط خطوات طبقتها بعض الأطراف، حتى لا تتوقف حركة العملية التكاملية قبل بلوغ غايتها النهائية.

ـ **الاتساق** (Consistency)، حيث قد تتضارب بعض الأدوات المستخدمة مع بعضها البعض، سواء بسبب غياب منهج شامل للعمل المشترك أو التكامل، أو غموض الصيغ التي تحدد بموجبها بعض الأدوات، أو تصور أن بعض الصيغ المعدلة لصيغ سائدة تكون أكثر قبولاً. من جهة أخرى، فإن الالتجاء إلى بعض الأدوات قد ينشئ حاجة إلى مساندته بأدوات أخرى قد يكون نطاقها أوسع مدى مما يلزم للمساندة. وتتزايد احتمالات افتقاد صفة الاتساق في غيبة جهة واحدة تتولى تنسيق أدوات العمل المشترك، ودون توفير الأسس التي تكفل الالتزام الدقيق بتنفيذ ما يتفق عليه بصورة مشتركة، وهذه آفة العمل العربي المشترك.

ـ **الاستمرارية** (Continuity) أو **التواصل** (Sustainability)، بأن تساهم الأداة في توفير بيئة للتحرك نحو مزيد من الأدوات التي تعمّق العمل المشترك وتقترب بالتكامل من مرحلة الاندماج. ونظراً إلى أن خطوات التكامل تقرر على المستويات العليا في الإطار التكاملي، فإن الاستمرار في العملية التكاملية يقتضي معالجة ما يترتب عليها من الآثار الانحسارية (Backwash Effects) التي قد تصيب بعض الوحدات الأدنى، مما ينشئ حركة رافضة لتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك ما تتعرض له بعض الأنشطة الاقتصادية في دول أطراف نتيجة تحرير التجارة البينية، لكونها أقل كفاءة من نظيراتها في أطراف أخرى. وقد كان هذا العامل من أهم عوائق التكامل العربي والارتقاء به إلى مستوى أعلى، وما زالت منطقة التجارة الحرة تعانيه.

ومن منظور الوحدة يجب أن يراعي في الأدوات المستخدمة خواص الإمكان والكفاءة والفاعلية، وأن يراعي المنهج المستخدم تحقيق الاتساق والعدالة في توزيع المنافع مع مرونة لا تحول دون الاستمرارية.

ثالثاً: تطور ترتيبات العمل العربي المشترك

١ ـ توالي استقلال الأقطار العربية

تأثرت حركة العمل العربي المشترك وفق موجات الاستقلال التي شهدتها العقود الثلاثة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية. وانشغلت الدول الحديثة الاستقلال ببناء الأجهزة القادرة على تولي المهام الإدارية للدولة المستقلة وتسيير عملية التنمية التي اكتسبت أهمية في تلك الحقبة.

أ ـ جامعة الدول العربية

في البداية أقامت الدول العربية المستقلة السبع في المشرق العربي جامعة الدول العربية كجهاز يرعى مصالحها كدول مستقلة من خلال تعاون في أمور يغلب عليها الطابع البيني، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. ويمتد هذا التعاون إلى البلدان العربية غير المشتركة في مجلسها. وساد هذه المنطقة تطلع إلى وحدة عربية تضمها، استند إلى ما بينها من روابط تاريخية وجغرافية، وثقافية واجتماعية واقتصادية، ومن ثم نبذ ما أنشأته حركة الاستقلال (الحديثة العهد) من حدود قطرية افتعلها الاستعمار.

ب ـ مجموعة دول المغرب العربي

استقلت خلال النصف الثاني من الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد انضمت إلى جامعة الدول العربية، وإن تطلعت في الوقت نفسه إلى وحدة المغرب الكبير، ولكنها عجزت عن أن تضع أسسها في ميثاق طنجة، ١٩٥٨، فأقامت جهازاً إقليمياً للتعاون الاقتصادي لم يعمّر طويلاً.

ج ـ مجموعة دول الخليج

بادرت دولة الكويت إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية في منتصف عام ١٩٦١ قبل إعلان استقلالها بسبعة أشهر. وفي عام ١٩٧١ انضمت الإمارات الخليجية كدول مستقلة إلى الجامعة، بما فيها دولة الإمارات المتحدة التي ضمت

سبعاً منها، بينما فضلت الإمارات الأخرى إعلان استقلالها منفردة. وكانت هذه الدول بحاجة إلى بناء أجهزتها الإدارية، وبحكم صغر حجمها بالقياس إلى مواردها المالية المستمدة من النفط، استقدمت خبرات في الإدارة والخدمات بما فيها البنية الأساسية ومتطلبات الرفاهية، خاصة التعليم والصحة. وأنشأ هذا انتقالاً لعمالة غلب عليها الطابع العربي، بحكم طبيعة تلك الاحتياجات. ولكنه تحول إلى تغليب غير العرب عند الانتقال إلى أنشطة أخرى وقبول استخدام لغات أجنبية، بل واشتراطها في بعض الأحوال. ثم أقامت في عام ١٩٨١ بالاشتراك مع العربية السعودية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بدوافع أمنية عقب قيام النظام الإسلامي في إيران ودخوله حرباً مع العراق. وتحول هذا المجلس إلى جهاز يدير عملية تكاملية قوامها النفط.

د ـ مجموعة الدول الأقل نمواً

انضمت إلى جامعة الدول العربية خلال السبعينيات، لتستفيد من أنشطتها في بناء الهياكل الإدارية والاقتصادية التي كانت مفتقدة في ظل الاستعمار، وفي تنمية تقضي على شدة التخلف الذي ورثته.

٢ ـ أطر التعاون العربي

تأثرت المجموعة الأولى (المشرقية) بالحوار الدائر حول التعاون الدولي لبناء منظمة الأمم المتحدة، فأقرت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٥ ميثاق جامعة الدول العربية بغرض «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة خاصة في شؤون البلاد العربية ومصالحها». وكان بروتوكول الإسكندرية (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤) قد دعا إلى تشكيل لجنة فرعية لكل من أوجه التعاون الوثيق بينها بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديد والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

ثم تتولى لجنة للتنسيق والتحرير صياغة مشروعات اتفاقيات تعرض على «مؤتمر عربي عام»، وينشأ مجلس للجامعة ليتابع تنفيذها. غير أن المادة الرابعة تبعت اللجان الفرعية للمجلس ليتولى بدلا من المؤتمر استخلاص مشروعات الاتفاقيات وعرضها على الدول لتتخذ قراراً بشأنها. وهكذا احتفظت الدول بالقرار النهائي وبقي المجلس أقرب إلى لجنة بين حكومية تتولى الدراسة والعرض، ثم مراعاة تنفيذ ما تقرره الدول. وأضافت تلك المادة مهمة تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ونصت المادة السابعة على أن القرارات الصادرة تكون ملزمة للدول التي تؤيدها، وتقوم بتنفيذها وفقاً لنظمها الأساسية، وهو ما فتح الباب أمام الدول لتجاهل قرارات مجلس الجامعة، حتى لو اتخذت بالإجماع[11].

وبحكم وقوع فلسطين في نطاق دول الجامعة، واعتبار أن قيام إسرائيل يهدد الأمن القومي لكافة أعضائها آنذاك، ظهرت أهمية التعاون في المجال الأمني، وتنظيم الضمان أو الدفاع المشترك. واقترحت سورية من منطلقاتها الوحدوية إقامة اتحاد أوسع نطاقاً يكون كل من الدفاع والوحدة الاقتصادية أجزاء منه، بينما رأى لبنان، انطلاقاً من عزوفه عن الدخول في أي ترتيب وحدوي، أن يُقتدى بمعاهدة حلف الأطلسي التي عقدت في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩، بإدراج بُعد اقتصادي تعاوني ضمن معاهدة الدفاع المشترك، لا يرقى إلى التكامل، وهو ما رفضه العراق لأنه يضعف الجانب الاقتصادي (وأظهرت الأيام صدق توقعه)؛ ورغم ذلك رجح الرأي اللبناني[12]. وهكذا عقدت «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠ بين أعضاء الجامعة السبع.

---

(١١) بعد طول معاناة أدخلت القمة ١٧، الجزائر تعديلات على الميثاق بالقرار الرقم ٢٩٠ - ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥، بتعديل نص المادة السابعة بما يسمح باتخاذ قرارات مجلس الجامعة بالتوافق، فإن تعذر يُلجأ إلى التصويت بشرط أغلبية ثلثي الدول الحاضرة في المسائل الموضوعية والأغلبية البسيطة للقرارات الأخرى. وترك نظام التصويت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة لأنظمتها الداخلية.

(١٢) انظر: جميل الجبوري، «قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٩٨ ـ ١٤٧ خاصة ١٠٩ ـ ١١١.

ونصت مادتها السابعة على أن «تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وعلى وجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه، وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقاتٍ خاصةٍ لتحقيق هذه الأهداف»، التي حددتها بأنها «إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها». ونصت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابعة. ومرة أخرى ظهر مجلس دون صلاحيات واضحة أو قدرة على اتخاذ قرارات ملزمة لمن يقبلها. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٩ وافق مجلس الجامعة على «بروتوكول بشأن إسباغ كيان ذاتي» عليه، يسمح بانضمام الدول الأعضاء في الجامعة إليه دون شرط التصديق على معاهدة الدفاع المشترك، كما يسمح بقبول المجلس عضوية دولة عربية لم تنضم بعد إلى الجامعة[(١٣)]. ولتمكين المجلس من تنسيق عمل مؤسسات العمل المشترك خارج النطاق الاقتصادي، صدر قرار مجلس الجامعة الرقم ٣٥٥٢ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٧ بتحويل المجلس إلى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» بحيث يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوبون عنهم، وتكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة أو اتفاقية الدفاع المشترك. وفي كل الأحوال، لم تجر الإشارة إلى متطلبات إلزامية قراراته، ومن ثم انطبقت عليه صفة «المنتدى»[(١٤)].

٣ ـ مقدمات التعاون الاقتصادي

تقدمت اللجنة الاقتصادية والمالية التي أنشأتها الجامعة في آب/أغسطس ١٩٤٥، بتوصيات شملت: توجيه الدول الأعضاء إلى تبادل الفائض من منتجاتها

---

(١٣) تم ذلك بناء على عدم رغبة السودان عقب استقلاله في الانضمام إلى معاهدة المشترك، ورغبته في الانضمام إلى المجلس الاقتصادي. كما انضمت الكويت إليه في أواخر عام ١٩٦٠ قبيل حصولها على عضوية الجامعة.

(١٤) انظر: رشيد حسين، «وزير المال والتخطيط الكويتي ـ الحمد: الجامعة العربية مجرد نادٍ للدول العربية،» **الاقتصاد والأعمال** (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٦ ـ ١٧. حيث قال الوزير الكويتي: «الجامعة العربية، كما يدل اسمها، هي «جامعة» لدول ذات سيادة، ولا يمكن لدولة أن تتنازل عن سيادتها لأي طرف. وأي شيء يجب أن يكون بالاتفاق والتفاهم وبعد دراسة من الجميع لا أكثر ولا أقل، ولا بد من الإقرار بأن الجامعة هي مجرد ناد للدول العربية».

الزراعية والصناعية ـ التعاون بين البلدان العربية للحصول على المواد الأولية ـ تيسير سبل المواصلات بين الدول العربية ـ تنسيق السياسات والنظم الجمركية ـ تنسيق التشريعات التجارية والصناعية والمالية ـ تنسيق أسس العملة النقدية ـ إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة بين البلدان العربية ـ تبادل الإحصاءات والبيانات التجارية والاقتصادية وتوحيد أسسها. غير أن مجلس الجامعة لم يكن يملك القدرة على اتخاذ الترتيبات الفنية اللازمة.

وتمهيداً لإقامة المجلس الاقتصادي في إطار معاهدة الدفاع المشترك، عقد وزراء الاقتصاد والمال أول «مؤتمر» لهم في بيروت في منتصف عام ١٩٥٣، نظر في التوصيات المذكورة أعلاه. ودعا إلى عقد اتفاقيات تكفل حريات انتقال السلع والأموال والأشخاص، دون الوصول إلى إقامة سوق عربية مشتركة أو اتحاد اقتصادي. واقترح إنشاء مؤسسة مالية للإنماء الاقتصادي العربي تشارك الدول الأطراف في تمويلها. كما دعا إلى إنشاء شركة ملاحة عربية، ومشروع مشترك لاستغلال موارد البحر الميت في الأردن. وهكذا اعتمد الوزراء المنهج التعاملي الذي يعزز القدرات القطرية والعلاقات البينية، دون الحديث عن إقامة وحدة اقتصادية. وبناء عليه، أقر مجلس الجامعة «اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية» في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣، التي اعتمدت تخفيض الرسوم على قوائم سلعية بنسب محددة، تنفذها الدول بعد التصديق عليها. وعدلت الاتفاقية أربع مرات لتعديل القوائم والنسب، وكل مرة تطول مدة التصديق على التعديل وتمتنع بعض الدول الأطراف عنه، فلم ينفذ التعديل الرابع الذي أقر في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. كما عالج الوزراء ما ترتب على الغزو الصهيوني ووضع أسس المقاطعة. وتصدّوا للمحاولات الدولية لإجهاض التجمّع العربي بإنشاء كيانات إقليمية تسعى إلى تفتيته وربطه بأطراف خارجية، تحت مسميات الشرقين الأدنى والأوسط، بما في ذلك محاولة الأمم المتحدة إنشاء لجنة اقتصادية شرق أوسطية ضمن لجانها الإقليمية.

٤ ـ التكاثر المؤسسي

اقتدت الجامعة بقواعد التنظيم المؤسسي للتعاون الدولي في مجالات ذات طبيعة فنية، وفقاً للمنهج التعاملي للتكامل. بدأت باتحاد بريدي، تلاه اتحاد للمواصلات السلكية واللاسلكية، ثم اتحاد للإذاعات العربية استغرقت الفترة بين نشأته وبدء نشاطه (١٤ عاماً)، كانت الإذاعات العربية خلالها تعمل أبواقاً لحكوماتها في حروب كلامية أطلقتها الخلافات العربية الراجعة إلى تباين في الرؤى

حول النظم السياسية والاجتماعية، وحول المواقف من الصراع الدائر في إطار الحرب الباردة في ما يسمى الشرق الأوسط. وفي الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) جرى إنشاء ١٥ منظمة متخصصة (انظر الجدول الرقم (١٠ ـ ١)) كان أغلبها مستلهماً من منظومة الأمم المتحدة. وجاء بعض هذه المؤسسات نتيجة مطالبات من تنظيمات غير رسمية(١٥)، أو باقتراح من مجالس وزارية. أما المجالات التي لم تشكل لها مؤسسات متخصصة فقد استخدم كآلية للتعاون فيها أسلوب تشكيل مجالس وزراء، وبدأت في مجالات تتعلق بالعلاقات البينية، وشؤون الأمن الداخلي. وتوالت هذه الصيغة لتضم اثني عشر مجالاً، هي: الإعلام ـ الداخلية ـ الأمن ـ الإسكان والتعمير ـ النقل ـ شؤون البيئة ـ الاتصالات والمعلومات ـ الكهرباء ـ السياحة ـ الشؤون الاجتماعية ـ الشباب والرياضة ـ الصحة.

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)
المنظمات العربية المتخصصة بحسب تاريخ قرار الإنشاء حتى عام ١٩٧٩

المنظمات المتخصصة	المقر	قرار الإنشاء	بدء النشاط
على المستوى الكلي: المجلس الاقتصادي (ثم الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٧٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	القاهرة	١٣/ ٤/ ١٩٥٠ ٣/ ٦/ ١٩٥٧	٢٥/ ٥/ ١٩٥٣ ٣٠/ ٤/ ١٩٦٤
الاتحاد البريدي العربي (أقدم الاتحادات، ألغي في ١٩٨٩)	دبي	٩/ ١٢/ ١٩٤٦	١٢/ ٤/ ١٩٥٢
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (ألغي ١٩٨٩)	بغداد	٩/ ٩/ ١٩٥٣	١٩٥٧
اتحاد الإذاعات العربية	القدس/ تونس	١٥/ ١٠/ ١٩٥٥	٩/ ٢/ ١٩٦٩
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة	الرباط	١٠/ ٤/ ١٩٦٠	١٩٦٥
المنظمة العربية للعلوم الإدارية (تحولت إلى «التنمية الإدارية»)	القاهرة	١/ ٤/ ١٩٦١	١/ ١/ ١٩٦٩

يتبـــع

(١٥) مثال ذلك دعا المؤتمر الهندسي السابع، عام ١٩٥٩، إلى إقامة جهاز لدعم الإنتاج الصناعي وتلافي الازدواج الذي يؤدي إلى ظهور صناعات غير اقتصادية. وأوصى مؤتمر للتنمية الصناعية الأول في عام ١٩٦٦ بإنشاء مركز التنمية الصناعية للدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ولعبت هاتان المؤسستان دوراً مهماً في تعزيز التكامل العربي، لأنهما جاءتا تلبية لحاجات عملية تمس دعم التشابك الاقتصادي العربي.

تابـــع

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	تونس	١٩٦٤/٥/٢١	١٩٧٠/٧/٢٥
المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية (تحول في عام ١٩٨٠ إلى هيئة عربية في تونس)	القاهرة	١٩٦٤/٩/١١	١٩٦٥
مجلس الطيران المدني للدول العربية (ألغي في عام ١٩٨٩)	الرباط	١٩٦٥/٣/٢١	١٩٦٧/١١/٦
منظمة العمل العربية	القاهرة	١٩٦٥/٣/٢١	١٩٧٢/٩/٢٥
المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (ضمت إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية، فأصبحت التنمية الصناعية والتعدين في عام ١٩٨٩)	عمان	١٩٦٥/١٢/١٢	١٩٦٨/٣/٢٥
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك، جزئية)	الكويت	١٩٦٨/١/١٩	١٩٦٨/٩/٩
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت	١٩٦٨/٥/١٦	١٩٧١/١٢/١٨
مركز التنمية الصناعية للدول العربية (تابع لأمانة الجامعة، وتحول إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٠)	القاهرة	١٩٦٨/٥/١٨	مايو ١٩٦٩
المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ضم إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٩)	دمشق	١٩٦٨/٩/٣	١٩٧١/٩/٢٥
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الخرطوم	١٩٧٠/٣/١١	أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢
معهد الغابات العربي (بتحويل مدرسة الحراج الإقليمية)	اللاذقية	١٩٧٠/٤/١٢	١٩٥٧/١٢/١٥
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	الكويت	١٩٧٠/١٢/١٦	١٩٧٥/٤/١

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الشؤون الاقتصادية، **المنظمات العربية المتخصصة: دليل ملخص** (تونس: الجامعة، ١٩٨٢).

وأدى غياب رأس مدبّر لهذه المنظومة إلى حدوث ازدواجية، وإلى افتقاد كثير من الأنشطة للكفاءة والفاعلية والتنسيق. وجوبهت الدول التي انضمت إلى الجامعة في السبعينيات (الخليجية والنامية) بقائمة طويلة من المؤسسات العربية قد لا تعنيها مباشرة أو لا تجد مبرراً لتحمل تكلفة الانضمام إليها. ولذلك طالب المجلس الاقتصادي (القرار الرقم ٤٨٨ ـ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠) الأجهزة

الاقتصادية العربية العاملة في نطاق جامعة الدول العربية بأن تتعاون لتنسيق برامج عملها وخططها السنوية تلافياً لأي ازدواج أو تضارب في نشاطها بما يحقق للتعاون الاقتصادي العربي أجدى السبل لتقويته ودعمه. ثم أشار القرار (الرقم ٥٦٣ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢) إلى قراري مجلس الجامعة الرقم ٢٩٦٢ والرقم ٢٩٦٣ في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ بشأن تطوير أسلوب العمل في الجامعة والتنسيق بينها وبين المنظمات العربية، وطلب أن تقدم كل منظمة إلى المجلس الاقتصادي قبل شهرين من تاريخ انعقاده تقريراً سنوياً عن نشاطها يتضمن على الأخص ما اتخذته من قرارات، وما أقامته أو تزمع إقامته من مشروعات، وذلك لدراستها وإصدار ما يراه من توصيات بشأنها. وأنشئت «لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية» برئاسة الأمين العام وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات. وقسمت المنظمات إلى تسعة قطاعات تتولى إحدى منظمات كل منها تنسيق أعمالها، وتعرض مقترحاتها على اللجنة التي تقدم تقريراً حول تعزيز التعاون في ما بين المنظمات، وبينها وبين سائر أجهزة الجامعة، إلى مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والمنظمات الأعضاء. وباستثناء المنظمات ذات الموازنة المستقلة (مجلس الوحدة، والصندوق العربي، ومؤسسة ضمان الاستثمار، وأي شركات عربية مشتركة تنشأ بقرار من المجلس الاقتصادي)، تقوم المنظمات بإحالة تقديرات موازناتها إلى الأمين العام للجامعة ليعرضها على المجلس مع ملاحظاته وتعليقاته، وبذا استخدمت الموازنات كأداة للتحكّم في برامج عمل المنظمات.

٥ ـ التوجه إلى الوحدة

بدأ التحرك إلى الوحدة الاقتصادية على مستوى ثنائي. فسعت سورية في عام ١٩٤٩ إلى تطوير المنطقة الجمركية مع لبنان التي أنشئت في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ إثر إعلان استقلال القطرين، إلى «وحدة اقتصادية» يديرها مجلس اقتصادي مشترك. إلا أن لبنان رفضها لأنها تضر باقتصاده بسبب الاختلاف بين اقتصادي البلدين، ودعا إلى إقامة ما يسمى «التنسيق الاقتصادي»، مما أدى إلى توقف الاتحاد الجمركي بينهما في أوائل عام ١٩٥٠. وقاد هذا إلى اقتصار معاهدة الدفاع المشترك على الدعوة إلى تنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه كما أسلفنا. غير أن اللجنة السياسية طالبت في دور انعقادها الـ ٢٢ المجلس بالعمل على تحقيق وحدة اقتصادية كاملة تنفذ على مراحل وعلى أسرع وجه. وأقر المجلس الاقتصادي (القرار الرقم ٣٣ ـ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤) توصية لجنة الشؤون التجارية والمالية

بتشكيل هيئة فنية دائمة للتوجيه الاقتصادي في الأمانة العامة تضم خبراء من مستوىً عالٍ يمثلون البلدان العربية، مهمتها تنفيذ ما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك من وضع سياسة لتنظيم الاقتصاد العربي وتنسيق النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء. وبادر لبنان باقتراح يسد الطريق على الوحدة، فاقترح تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بشمولها التفضيلات الواردة في الاتفاقيات الثنائية، وتعديل تنظيم تجارة الترانزيت وفق مقترح أردني!! فكلف (القرار الرقم ٣٦) اللجنة بالاشتراك مع الهيئة بدراسة ذلك الاقتراح. ثم شُكلت لجنة فنية لصياغة اتفاقية الوحدة عرضت نتائج عملها على لجنة الشؤون الاقتصادية في عام ١٩٥٦، وتقرر إرجاء موضوع المكتب الفني إلى حين قيام مجلس للوحدة.

وفي الجانب الثقافي، أقر مجلس الجامعة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ المعاهدة الثقافية بهدف توحيد الاتجاهات العامة للدول العربية وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية، وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي، والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي للشعوب العربية. وبعد مضي عقدين، أقر «ميثاق الوحدة الثقافية» التي صاغها وزراء التربية والتعليم العرب في بغداد، بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٦٤. وبموجب المادة الثالثة من هذا الميثاق جرى وضع «دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (ألكسو)، بهدف التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها. وبدأت المنظمة نشاطها بمؤتمر عام في ٢٥ تموز/يوليو١٩٧٠. وقد أقر المؤتمر العام للمنظمة في عام ١٩٧٨ «استراتيجية تطوير التربية العربية» و«الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار». واستغرقت وقتاً طويلاً في إعداد «الخطة الشاملة للثقافة العربية» إلى أن أنجزتها في عام ١٩٨٥. واعتبرت الخطة أن الثقافة بعد أساسي من أبعاد التنمية الشاملة تتشابك مع تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية. وأكدت قومية الثقافة العربية، وأن التكافل القومي يزيد في قوة عطائها. وواصلت المنظمة وضع الخطط والاستراتيجيات في مجالات التربية والمعلوماتية والبحث العلمي ونقل التقانة والموارد المائية والطاقات المتجددة. وعندما وضعت خطة عملها المستقبلي (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) أردفتها بـ «استراتيجية العمل المشترك مع المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية»[١٦]، من

(١٦) «مشروع استراتيجية العمل المشترك مع المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية،» <http://www.alecso.org.tn/images/stories/fichiers/taaoun_douali/Istratijiat_Attaaoun.pdf>.

أجل ضمان نجاعة تنفيذ خطتها. وإذا كانت حركة البشر لأغراض العمل والسياحة، ونشاط دور النشر والإعلام، قد ساهمت في توسيع نطاق التعارف والتقارب الثقافي، فإنها لم ترق إلى مستوى الوحدة الفكرية، بل إن المشاحنات التي توالت، خاصة بين دول متجاورة، استغلت تلك الآليات ذاتها. وتظهر مؤشرات التنمية البشرية أن أضعف جوانبها ظل هو التحصيل العلمي، وأن نظم التعليم، خاصة في مراحله العليا المؤثرة في مجالات المعلومات والتقانة، قد انقادت وراء مؤثرات خارجية تنتمي إلى ثقافات مغايرة ومتباينة، بينما ظلت الأمية تفوق تلك السائدة في الدول النامية.

٦ ـ تسوية الخلافات العربية

تعددت الخلافات العربية، وساد تقسيم الدول إلى رجعية وتقدمية، بينما شهدت الأخيرة خلافات حادة في ما بينها، على رغم رفعها شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. وأتاح عقد اجتماع للملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة في ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ بدعوة من الرئيس عبد الناصر للتصدي لمحاولة إسرائيل الاستيلاء على مياه نهر الأردن، مناسبة لإعلان انتهاء الخلافات، وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب، وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام. وفي الاجتماع الثاني في الإسكندرية، ٥ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، أقر الرؤساء ما يسمى «خطة العمل العربي الجماعي في تحرير فلسطين»، وأقروا «مشروعات عربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده». ووقّعوا في الدورة الثالثة، في الدار البيضاء، «ميثاق التضامن العربي» ليصبح نافذاً من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. وانطلق الميثاق من الإيمان بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي تهدد الكيان العربي، ومن الحاجة إلى الانسجام والوفاق بينها ليتسنى لها أن تؤدي دوراً فعالاً في إقرار السلام، وإلى توفير جو يسوده روح الود والإخاء. وأكد العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين؛ واحترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ ومراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه، ومراعاة حدود النقاش الموضوعي والنقد البنّاء في معالجة القضايا العربية، ووقف حملات التشكيك والمهاترة، واستخدام وسائل النشر والإعلام لخدمة القضية العربية، وسن التشريعات التي تجرم ما يصدر عن الصحافة من إساءة إلى الدول العربية أو تجريح رؤسائها. وما أشبه الليلة بالبارحة.

رابعاً: تعثر مسار الوحدة الاقتصادية ودور العامل السياسي

١ ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية

نظراً إلى تباطؤ المجلس الاقتصادي في تنفيذ قرار اللجنة السياسية بشأن الوحدة الاقتصادية، أصدرت هذه اللجنة في اجتماعها في دمشق قراراً في ١٩ أيار/مايو ١٩٥٦ بتأليف لجنة من الخبراء العرب لتُعدّ مشروعاً كاملاً للوحدة الاقتصادية خلال ٤ شهور. فسارع الأردن وسورية إلى إعداد مشروع اتفاقية وحدة اقتصادية بينهما طرحته الأمانة العامة على اللجنة كنموذج، بينما طور لبنان مقترحه المشار إليه في البند (٥) من القسم ثالثاً، إلى مشروع «اتفاقية بشأن التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية»، مدتها سنة تُجدد حكماً سنة بعد أخرى ما لم يُتفق على غير ذلك، وتتضمّن دمجاً وتعديلاً لاتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتسديد المدفوعات لعام ١٩٥٣، وأسماه «السوق الموحدة». وهكذا استبعدت مناقشة الوحدة الاقتصادية ومراحلها. وخلال مناقشة تحديد فعاليات المراحل أصرّ لبنان على الاكتفاء بالتنسيق، بينما أصرّ الأردن وسورية على «التوحيد» ظناً أن الوحدة تقتضي توحيد كل شيء. وصدرت الاتفاقية متضمنة خمسة أهداف للوحدة:

(أ) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

(ب) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

(ج) حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

(د) حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

(هـ) حقوق التملك والإيصاء والإرث.

واكتفت اللجنة بشأن المراحل بملحق يبيّن أهداف مرحلة تمهيدية لا تتجاوز خمس سنوات، وهي الأهداف السابقة نفسها، باستثناء انتقال رؤوس الأموال والاكتفاء من (ب) بتسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية، وهو ما كان يتم من خلال اتفاقية التسهيل. وأوكلت تفصيل إجراءات تحقيق هذه الأهداف وتفصيل باقي المراحل إلى مجلس فني تمثل فيه الدول بأعضاء متفرغين، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء. وبدلا من التدقيق في خطوات التنفيذ لتكون الدول على

بينة منها عند تصديقها على الاتفاقية، أرجئ الأمر إلى ما بعد قيام مجلس لا يملك بحكم تكوينه قدرة الإلزام ولا آلية للتصرف عند حدوث اختلاف(١٧).

وبادرت سورية إلى إقامة وحدة اندماجية مع مصر، قابلها الأردن والعراق باتحاد هاشمي لم ير النور، وهكذا بدأ النزاع بين عضوي الفريق الداعي إلى الوحدة الاقتصادية. وعقب قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وتأكيد توجهها الوحدوي، سعى العراق إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة التي فضلت التأني إلى حين استكمال بناء دولة الوحدة الثنائية. فتقدم العراق بمشروع مضاد لاتفاقية الوحدة الاقتصادية باسم «التكامل الاقتصادي العربي» (فكان هذا أول ذكر لمصطلح «التكامل» في وثائق الجامعة)، مما عرقل تنفيذها. وردّت مصر في عام ١٩٥٩ بإقامة مجلس مؤقت للوحدة يستصدر قراراته من المجلس الاقتصادي، دعا إلى بناء «سوق عربية مشتركة» في مدة أقصاها عشر سنوات، بالتدرج في إزالة القيود التجارية وغيرها، وكان هذا أول استخدام رسمي لمصطلح «السوق المشتركة». وتفاقم النزاع بين العراق ومصر عندما تصدت الأخيرة لمحاولته ضم الكويت إليه. وهنا لعبت الكويت دوراً سياسياً داعماً للوحدة الاقتصادية من أجل تأكيد استقلالها!! فانضمت إلى الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والمؤسسات الدولية القائمة. وأنشأت «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» كأداة تعاون مع الأقطار العربية المحتاجة حتى تقف إلى جانبها في تأمين استقلالها، وعرضت مساهمة في «المؤسسة المالية العربية» التي كان مؤتمر بيروت قد اقترحها. وبادرت إلى التصديق على اتفاقية الوحدة في ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٢ فتبعتها مصر في ٥ أيار/مايو ١٩٦٣، ثم العراق وسورية عقب مؤتمر القمة الأول، فدخلت حيز التنفيذ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٦٤. غير أن تصديق الكويت لقي معارضة داخلية جعلتها تتجاهل تنفيذ قرارات المجلس(١٨).

---

(١٧) انظر: محمد محمود الإمام، «التنمية العربية: نحو تنمية تكاملية مستقلة،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية حول «بدائل التنمية العربية» (الجمعية العربية الاقتصادية بالتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

(١٨) انظر: زيد الكاظمي وخالد الغنيم، «التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية،» ورقة قدمت إلى: **أبحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الأول، بغداد، ١ ـ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥** (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٥)، ص ٨١ ـ ٨٤. خاصة ص ٢١٧ وما بعدها، حيث اتهما الحكومة الكويتية بالتسرع في التصديق على اتفاقية الوحدة قبل صدور الدستور وقيام جهاز تشريعي. وادعيا أن الآراء التي تدعو إلى التكامل تبشر في الوقت نفسه بالاشتراكية ـ في إشارة إلى ما ورد في بحث للدكتور خليل حسن خليل إلى المؤتمر نفسه ـ وهو أمر لا تقبله السلطة التشريعية الكويتية.

٢ ـ السوق المشتركة

بدأ مجلس الوحدة عمله بإصدار القرار (الرقم ١٧ ـ ١٣ آب/أغسطس ١٩٦٤) بإنشاء السوق العربية المشتركة محدداً أهدافها بجميع أهداف الوحدة الاقتصادية (باستثناء حقوق التملك والإيصاء والإرث). ومع ذلك اقتصرت بنوده على استكمال تحرير التجارة البينية انطلاقاً من جداول التعديل الثالث لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري، على أن يبدأ توحيد الرسوم الجمركية الخارجية اعتباراً من السنة السادسة، أي أنه تجاوز مجرد التسهيل الانتقائي للسلع إلى التدرج في إقامة منطقة تجارة حرة. وتضمن نظاماً مؤقتاً لتسوية المدفوعات الجارية إلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي (وهو ما لم يحدث) وصندوق نقد عربي. إلا أن الكويت تجاهلته بحجة أن حرية التجارة متحققة لديها فعلاً. وأقر المجلس في عام ١٩٦٨ تسريعاً اقترحه العراق ليستكمل تحرير جميع السلع في نهاية عام ١٩٧٠. وعقد مجلس الوحدة على مستوى وزراء التخطيط في عام ١٩٧٠ بناء على طلب العراق، فدعا إلى تنسيق خطط التنمية للدول الأعضاء وإنشاء مشروعات مشتركة. ويبدو أن ذكر التخطيط أزعج الكويت، فتقدمت في منتصف عام ١٩٧٠ إلى المجلس الاقتصادي بمذكرة تضمنت عدة بدائل لتنظيم العلاقة بين المجلسين الاقتصادي والوحدة وتلافي الازدواجية التي ترددت مطالبات بإزالتها، منها إلغاء الأمانة العامة لمجلس الوحدة ودمجها بالإدارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية، ونقل اختصاصات مجلس الوحدة إلى المجلس الاقتصادي أو إلى الدول الست الأعضاء يومذاك[١٩] ضمن المجلس الأخير. غير أن الإدارة القانونية في جامعة الدول العربية أفتت بعدم جواز ذلك، نظراً إلى أن كلاً من المجلسين له اتفاقيته وكيانه المستقل. فلجأت الكويت في أواخر عام ١٩٧٢ إلى الأسلوب اللبناني، فاقترحت أن يعيد المجلس الاقتصادي النظر في أحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت أو وضع مشروع اتفاقية جديدة تتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الصناعية بين الأقطار العربية. فجاء جواب المجلس الاقتصادي بالقرار (الرقم ٦١٣ ـ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥) بأن على الدول التي ترغب في الحصول على تسهيلات تزيد على التسهيلات التي تمنحها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري أن تنضم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة.

(١٩) لم تنضم السعودية ولبنان من الدول السبع المنشئة للجامعة إلى مجلس الوحدة، وانضمت الكويت كما سبق بيانه.

٣ ـ تغيّر مسار الوحدة الاقتصادية

توقف مسار الوحدة الاقتصادية بعد استكمال مرحلة تحرير التجارة. فعرض د. عبد العال الصكبان عقب توليه أمانة مجلس الوحدة تصوراً عن عمل المجلس للمرحلة القادمة اعتبره المجلس في قراره (الرقم ٦١٥ في ٥ تموز/ يوليو ١٩٧٣)، بمثابة إطار عام لاستراتيجية عمل المجلس، وأشارت ديباجته إلى «واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك». واعتمد القرار مدخلاً إنتاجياً للتكامل بتنسيق الخطط إلى جانب المدخل التجاري المبني على تحرير التجارة. وأصدر المجلس (القرار الرقم ٦٣٤ ـ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣) بياناً باستراتيجية عمل اقتصادي عربي يدعم القوة الذاتية للأمة العربية، منطلقاً من الإيمان بحتمية الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي ممكن التحقيق، ومن الرغبة في إقرار مبادئ أساسية في مجال التكامل الاقتصادي العربي[٢٠]. فأكد ضرورة التكامل الاقتصادي الشامل لتحقيق التنمية المتوازنة المستمدة من القدرة الذاتية للبلدان العربية مجتمعة وتسريع خطاها، في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة، وأن تحقيق هذا التكامل «يتطلب العمل على إيجاد خطة موحدة شاملة يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار وضماناته بشكل يخدم الأهداف القطرية ومجموع الأقطار العربية». وأضاف أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعتبر «إطاراً ملائماً ومرناً للعمل الاقتصادي العربي المشترك يكون الهدف النهائي لها هو تعظيم الإنتاج وزيادة الرفاهية لأبناء الأمة العربية. ومن أجل ذلك يحتاج الأمر إلى إيجاد صيغ مرحلية أو جزئية لمشاركة جميع الدول العربية في العمل في ظل الاتفاقية عن طريق نظام تشترك في وضعه هذه الدول بما يلائم أوضاعها الاقتصادية». وهكذا امتد مفهوم العمل المشترك ليعني كل عمل تقوم به الدول أو أجهزة العمل المشترك، وليستوعب خطوات التكامل دون تقيد بمنهج محدد له، تشجيعاً للدول على الانضمام إلى الوحدة.

٤ ـ التنسيق الإنتاجي

صاحب قرار السوق المشتركة قرار مجلس الوحدة (الرقم ١٨ ـ ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤) بشأن «التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة»، بناء على مقترح سوري. وبناء عليه طلب المجلس من الدول الأعضاء موافاته ببيانات عن التصنيع والنفط والثروة المعدنية والتشريعات

(٢٠) يلاحظ ظهور مصطلح «التكامل» في القرارات العربية، بعد أن ورد ذكره في المشروع العراقي السابق ذكره.

وتشكيلات الدوائر والمؤسسات المسؤولة عنها. كما طالبها بمعلومات تمكّن من إجراء مسح عام للقطاع الزراعي، وبمعلومات وافية عن الخطط الاقتصادية والدراسات الخاصة بها حتى يقوم بوضع خطة عامة متكاملة. وكلف خبراء بإنجاز دراسات عن التنسيق والتكامل الزراعي والتنسيق والتكامل الاقتصادي. وقرر البدء بتنسيق ستة فروع: البتروكيماويات ـ الحديد والصلب ـ الأسمدة ـ الورق وعجينة الورق والحرير الصناعي ـ المكائن والآلات والجرارات الزراعية ـ الغزل والنسيج. ونظراً إلى تردد الدول بسبب عدم وضوح مغزى التنسيق بالنسبة إلى حرية حركتها، قام المجلس بتعريف التنسيق الصناعي (القرار الرقم ٤٢٨ ـ ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٠) بأنه «هو العمل المشترك بين دول الوحدة الاقتصادية الذي يبتغي المساهمة في تنمية الثروة القومية والدخل القومي في كل منها عن طريق توزيع المشاريع الصناعية بينها بحسب قواعد تقسيم العمل والاختصاص الدولية التي ترمي إلى الحصول على المردود الأمثل من هذه المشاريع من جهة، وإلى تكامل هذا المشاريع مع بعضها من جهة ثانية». وأضاف أن من فوائد التنسيق إمكان إقامة مشاريع كبيرة ذات حجم أمثل في ما يتعلق بالتكلفة وجودة الصنع، وتستهدف سد حاجة السوق العربية المشتركة بكاملها لا سوق دولة واحدة. ولما اتضحت صعوبة استجابة الدول لطلب تغيير هياكل الصناعات القائمة، اتجه التفكير في عام ١٩٧٧ إلى التنسيق المسبق، وإنشاء جهاز عربي متعدد الأطراف يتولى منح التراخيص لصناعات بمواصفات معينة، وينشأ المشروع باتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف. وهنا أيضاً تخوفت الدول من أن يشلّ التنسيق المسبق حركتها، مثلما تخوفت من تقييد التنسيق اللاحق قراراتها الإنتاجية، خاصة إذا كانت تعمل وفق آليات السوق.

٥ ـ تنسيق الخطط

أرجع مجلس الوحدة في اجتماعه على مستوى وزراء التخطيط عدم تحقق ثمار جهود التعاون الاقتصادي إلى غياب التنسيق الشامل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية. وأقر (القرار الرقم ٤٦٤ ـ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٠) أسس ومبادئ تنسيق الخطط بما «يجعل خطط البلاد الأعضاء في مجموعها خطة قومية لتحقيق معدلات أكبر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي بما يكفل ضم وتعبئة موارد البلدان الأعضاء، وبما يضمن استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح هذا الشعب ولعلاج ما يعانيه من تفكك وتبعية وتخلف اقتصادي واجتماعي». وتقرر إنشاء لجنة من ممثلي الدول الأعضاء وإدارة بأمانة المجلس للتخطيط والإحصاء والمتابعة، تستعين بالمراكز العربية المتخصصة وخبراء التنمية

العرب، واجتماع المجلس على مستوى وزراء التخطيط سنوياً. وتقرر (القرار الرقم ٦٠٤ ـ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢) قبول معونة فنية من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تدعمها «الأنكتاد» لتقديم المشورة في هذا المجال. وتشكل فريق باسم مشروع «التكامل الاقتصادي والتوسع التجاري» (EIATE)، في أوائل عام ١٩٧٥. وأعد برنامجاً اعتمد مبدأ «التنسيق بين المخططين»[٢١] بتزويدهم بقاعدة معلومات موحدة عن الوطن العربي عند إعدادهم الخطط القطرية. وتضمن قرار المجلس (الرقم ٧٠٠ ـ ٤ حزيران/يونيو ١٩٧٥) برنامج عمل يصل بالتنسيق إلى مستوى فعال ابتداء من عام ١٩٨١، ويشمل: تبادل الخبرات العربية، وإقامة نشاط تخطيط بعيد المدى يسمح بتغيير الهياكل القطرية على نحو فعال يتعذر تحقيقه في الآجال المتوسطة[٢٢]، وإجراء دراسات قطرية وأخرى قطاعية ومقطعية (Cross-sectional) للتعرّف على واقع الوطن العربي وأقطاره وقطاعاته وتشابكاته، وتقييم النمو في السبعينيات ومناقشة الخطط الجارية ودراسة إمكانيات تعديلها، وإجراء دراسات منهجية حول تنسيق المفاهيم والأساليب، وحول أساليب التخطيط البعيد المدى وإعداد التنبؤات بعيدة المدى، وطرح بدائل للتنمية بعيدة المدى في الوطن العربي في عام ١٩٧٨ باستخدام نماذج رياضية ومناقشة النتائج في ندوة تعقد لهذا الغرض، ومن ثم بلورة استراتيجية للتنمية التكاملية، وإعداد إطار لخطة بعيدة المدى بناء عليها، ومناقشتها في عام ١٩٨٠ لتؤخذ في الاعتبار في خطط تبدأ في عام ١٩٨١. غير أن السادات عصف بهذا كله، بزيارته إلى القدس وما تلاها، وبإبعاده الصكبان من أمانة المجلس، ثم تشتتت أجهزة العمل المشترك بعد معاهدة كامب ديفيد وتجميد عضوية مصر.

٦ ـ المشروعات المشتركة

ذكرنا أن اللجنة الاقتصادية والمالية لدى الجامعة دعت في عام ١٩٤٥ إلى إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة بين البلدان العربية، واقترح مؤتمر

---

(٢١) أعده كاتب هذه السطور عند توليه رئاسة الفريق في بداية عام ١٩٧٥، منطلقاً من أن الخطط تصدر بقرار وطني ويصعب مناقشتها قبل إقرارها، لما يتطلبه ذلك من إفصاح عن أمور لم يصدر بشأنها التزام، أو بعد إقرارها، حيث تصدر بقانون يصعب تعديله، فضلاً على اختلاف مواقيت وآجال وتفاصيل الخطط. وكان له سابق تجربة عند تنسيق الخطتين المصرية والسورية في عام ١٩٦٠ على رغم أن أهدافهما حددتها القيادة واشترك فيهما خبراء من الإقليمين.

(٢٢) أقيمت ندوة دولية حول التخطيط البعيد المدى بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٧٧.

وزراء المال والاقتصاد إنشاء شركة ملاحة عربية، ومشروعاً مشتركاً لاستغلال موارد البحر الميت في الأردن. كما قرر مجلس الوحدة في عام ١٩٧٠ العمل على إنشاء مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى تنسيق الخطط. ومع تنامي فوائض الدول النفطية نُظر إلى هذه المشروعات على أنها وسيلة مهمة تفيد طرفين: الدول ذات الفائض بتوظيفه في استثمارات عربية، والدول ذات العجز لتوفر لها تمويلاً تقصر عنه مدخراتها، فتسهم بذلك في التنمية العربية. وعندما أقر مجلس الوحدة استراتيجية عمله الجديدة كلف الأمين العام بدراسة مشروع مشترك في الزراعة وآخر في الصناعة (القرار الرقم ٦١٥ ـ ٥ تموز/ يوليو ١٩٧٣). وفي هذا السياق، تم إقرار أربع شركات قابضة، يتولى كل منها إقامة مشروعات في مجالها. وهكذا تحول مفهوم المشروع المشترك من مشروع يلبي احتياجات عربية ويحقق ترابطاً بين الاقتصادات العربية، أي مشترك الأهداف، إلى مصائد للأموال حتى لا تتسرب إلى خارج الوطن العربي.

ثم آل الأمر إلى اعتبار المشروعات أسلوباً قائماً بذاته للتكامل، فضّله دعاته على غيره، وهو ما ذهب إليه مدير الصندوق الكويتي، في ندوة حول المشروعات المشتركة[٢٣]: فالقضية ليست تحرير التجارة، بل ما أسماه «خلق التجارة» لأن القصور هو في العرض، أي الإنتاج، وليس الطلب. وبينما يتطلب المنهج التبادلي التخلي عن بعض الجوانب التي تمسّ سيادة الدول على مستوى عام[٢٤]، فإن هذا التخلي محدود بالنسبة إلى المشروعات المشتركة. وبينما يسهل حساب المنافع والأعباء من المشاريع المشتركة، فإنه يتعذر في حالة المنهج التبادلي. ويسهل تقبل هذه المشاريع لأنها تقع عادة في فروع جديدة، فلا تمسّ مصالح قائمة، بعكس الحال عند تحرير التجارة. فضلاً على أن تنمية التجارة تتطلب ربط الوطن العربي بشبكة اتصالات متطورة، وهو ما لا يتم إلا من خلال مشروعات مشتركة. بالمثل، فإن منهج تنسيق الخطط طموح ويثير مشاكل لأنه يمسّ سيادة الدول ويتعرض لنواحٍ ومشاريع ذات صبغة قطرية بحتة، ترغب الدول في الاحتفاظ باستقلالية الرأي بشأنها، ويثير احتمالات تعارض في المصالح تفوق كثيراً ما قد يترتب على المشروعات المشتركة. كما أنه يصطدم بقضية اختلاف النظم السياسية، بعكس

(٢٣) انظر: عبد اللطيف الحمد، «الاستثمار المتعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت إلى: **ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤**، المحرر العلمي أحمد جامع ([عمّان]: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦)، ص ٥ ـ ٢٠.

(٢٤) انظر: صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة «السيادة الوطنية»».

المشروعات المشتركة. على أنه أضاف اعتباراً له وجاهته، وهو أن المشروع المشترك بما يعبئه من قدرات تفوق ما يتيسر لقطر واحد، يكون في مركز أقوى بالنسبة إلى التعامل مع الشركات العابرة القوميات، وأقدر على انتزاع شروط أفضل في التعامل معها. إلا أن ما يؤخذ على هذا الرأي أن المشروعات المشتركة، وإن أوجدت تشابكاً وساهمت في التنمية، ليست أداة للتكامل بالمعنى العلمي ما لم تتم من منظور تنمية تكاملية، وتقود إلى سلطات فوق وطنية تتخذ سياسات وإجراءات تكفل نجاحها والاستفادة من روابطها الأمامية والخلفية في إحداث مضاعف لها داخل كل قطر حتى يوليها رعايته. وعندما قامت الأوابك بإنشاء مشروعات مشتركة تتوفر لها مقومات النجاح، اعتبرتها الدول المعنية دخيلة عليها، وفي بعض الأحيان أقامت مشاريع منافسة لها[٢٥]. وبدلا من أن تكون المشروعات المشتركة أداة لدفع عملية التكامل، تحولت إلى عالة عليها تطالب بتوفير مزايا تمكنها من العمل، وكأنها هي هدف بذاتها.

واتجه تفكير مجلس الوحدة إلى ربط المشروعات المشتركة ببرنامج تنسيق الخطط. واتفق مع الصندوق العربي للإنماء على تنفيذ برنامج معونة فنية باسم «البرنامج الإقليمي لتحديد وإعداد المشروعات العربية المشتركة» خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨١)»، وفي الوقت نفسه استخلص من الدراسات التي أعدت للتنسيق ثلاثة معايير أساسية متكاملة لاختيار المشروعات العربية المشتركة، هي[٢٦]:

(أ) معيار توسيع نطاق التشابك بين الاقتصادات العربية.

(ب) معيار زيادة الإنتاجية القومية وتعظيم استغلال الموارد المتاحة.

(ج) معيار زيادة حجم المبادلات الاقتصادية بين الأقطار العربية.

وانتهى الأمر عند ذلك نتيجة توقف العمل ببرنامج التنسيق. ثم انتقل الأمر بعد ذلك إلى المشروعات الخاصة من خلال تطبيق الاتفاقية الموحدة للاستثمار، ومؤتمرات

---

(٢٥) وفي هذا قال علي عتيقة إن المشروع المشترك «يكون يتيماً على رغم كثرة الآباء، بل ومن الممكن بسبب كثرة الآباء، لأن الشركات القطرية تستحوذ على جل اهتمام الدول الأعضاء». انظر: علي عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في إعداد المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار (مارس) ١٩٨٣** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣)، ص ٥١ ـ ٦٢، خاصة ٥٤.

(٢٦) انظر: المشروعات العربية المشتركة ومعايير انتقائها، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجلس الوحدة، عمان، أيلول/سبتمبر ١٩٨١. وقد أشرف على تنفيذ البرنامج لدى الصندوق المدير السابق لمديرية التخطيط في سورية د. برهان الشطي.

رجال الأعمال والمستثمرين العرب، تحقيقاً للمشاركة في تمويل مشروعات قطرية أو مطروحة على أساس قومي[٢٧]. واعتمدت القمة الاقتصادية في الكويت، بتاريخ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ مؤخراً برامج يشارك فيها القطاع الخاص.

خامساً: تعدد مداخل التكامل الاقتصادي وافتقاد المنهج

١ ـ تعدد مداخل التكامل

يتضح من العرض السابق أنه رغم الحديث الدائم عن السوق العربية المشتركة التي تتتابع مراحلها وفق المنهج الوظيفي المحدث، فإن المجتمع العربي ظل يعود إلى نقط البداية في تحرير التجارة البينية، وعجز عن الانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي كان نقطة البدء للجماعة الأوروبية التي يشار دائماً إلى معاصرتها للتجربة العربية. ووفق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبموجب مقتضيات الممارسة العملية، كان من المتعين أداء عدد من المهام الأخرى خلال مرحلة تحرير التجارة، وهو ما أكدته استراتيجية عمل المجلس المشار إليها في البند (٣) من القسم السابق. وأطلقت أمانة المجلس على تلك المهام في عام ١٩٧٦ اسم «مداخل» حيث ميزت بين:

(١) مدخل الموارد (الموارد الطبيعية والبشرية والمالية).

(٢) المدخل الإنتاجي (المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية).

(٣) مدخل تحرير التجارة (السوق العربية المشتركة).

(٤) مدخل تنسيق الاقتصاد العربي إزاء الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء تطوير هذا التصنيف[٢٨]، أعاد د. شقير صياغته كالآتي[٢٩]:

---

(٢٧) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك: أبعاده وتطوره** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١)، الفصل السابع.

(٢٨) «ورقة عمل بشأن الخطوط العريضة لموضوع التكامل الاقتصادي العربي،» مقدمة إلى: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، جامعة الدول العربية بصدد إعداد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٧٦)، وقد طورت الأمانة هذا التصنيف في دراسة في عام ١٩٧٨ بعنوان: «نحو تقويم العمل الاقتصادي العربي المشترك ومستقبله»، من المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ص ٢٢٤-٢٧٩، ثم في «ورقة العمل» المقدمة إلى اجتماعات فريق العمل المنعقدة في عمان في ٢٤/ ٤/ ١٩٨٤، تنفيذاً للقرار الرقم ٨٤٢ بتقييم مسيرة المجلس.

(٢٩) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ص ٤١٣.

(١) مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل.

(٢) مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.

(٣) مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة داخل الوطن العربي.

(٤) مدخل المشروعات العربية المشتركة.

(٥) مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي والتنسيق في مواجهة الاقتصاد الدولي).

(٦) المدخل التخطيطي الإنمائي.

وإذا كان كل من هذه الأمور مدخلاً إلى الأمر نفسه، فالسؤال يثار: ما هي علاقة كل مدخل بالآخرين، وما هي الخطوات التي تتلو الدخول من خلاله، وما هي مراحله إذا كانت له مراحل متعددة؟ والواقع أن ما يسمى المدخل التبادلي يشمل المداخل الأخرى في مراحل تتوفر فيها مقومات المضي فيها. وهو أساساً تكامل للأسواق يفترض كفاءة الأسواق، بدءاً من التجارة السلعية، فالخدمات، فعناصر الإنتاج في ظل حرية الحركة، وهي أمور مفتقدة في معظم الدول النامية. لذلك يذهب بعض الكتّاب[٣٠] إلى التمييز بينه وبين التكامل الإنتاجي أو الإنمائي (Production or Development Integration). وفي رأينا أنه بالنسبة إلى الدول النامية، يجب البدء بمرحلة عمل مشترك من أجل تحقيق تنمية تكاملية، أي تنمية تؤهل الدول المعنية للدخول في مرحلة تكامل إنمائي[٣١]. فالعبرة ليست بالانتقال من اقتصادات منفصلة إلى اقتصاد موحّد، بل بالنهوض بقدرات الدول المعنية للمضي في عملية التكامل المفضي إلى وحدة اقتصادية وإلى الانتفاع المتبادل منها.

٢ ـ دور النفط والتكاثر المالي

وجّه المجلس عنايته إلى النفط منذ بدء نشاطه نظراً إلى أهميته، وإلى اعتراض

---

(٣٠) انظر مثلاً: Imre Vajda, «Integration, Economic Union and the National State,» in: Imre Vajda and Mihály Simai, *Foreign Trade in a Planned Economy* (Cambridge [UK]: Cambridge University Press, 1971), pp. 28-44.

(٣١) انظر: شقير، المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٦، حيث يؤكد شقير «أنه لا يمكن فصل موضوع التكامل عن موضوع التنمية الحقيقية للأقطار المتخلفة. ولذلك، فإنه يمكن الحديث عن «الإنماء التكاملي» أو «التكامل الإنمائي». وهما مصطلحان يعبران عن هذا الارتباط، ويشيران بصفة عامة إلى متطلباته». غير أننا نرى التمييز في التعبيرين للتمييز بين مرحلتين متعاقبتين، انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٢ ـ ٦٦٧.

إسرائيل أنابيبه المتجهة إلى التصدير من البحر الأبيض. وأوضح قطع أنابيب النفط خلال العدوان الثلاثي على مصر، عام ١٩٥٦، مدى القوة التي يملكها العرب، فسعى المجلس إلى صياغة سياسة نفطية عربية صاحبتها مقولة عبد الله الطريقي «نفط العرب للعرب» التي تبناها جمال عبد الناصر. وعقب حرب ١٩٦٧ أنشئت الأوابك كتجمع مستقل للدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، وبدأ تقسيم البلدان العربية إلى بلدان نفطية تزود دول المواجهة بما يمكّنها من الصمود وإزالة آثار العدوان، سواء في شكل منح، أو في إخراج المؤسسة المالية، التي اقترحها وزراء المال والاقتصاد في عام ١٩٥٣، للتواجد في شكل صندوق عربي للإنماء الاقتصادي والإنمائي في عام ١٩٧١، وصحبه إقامة مؤسسة ضمان الاستثمار ليشكلا معاً قاعدة مهمة لتمويل التنمية العربية. وحصل أهل النفط على جزائهم بفضل انتصار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما شكل نموذجاً لعمل مشترك تتقاسم فيه البلدان الأعباء والمنافع. وساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز موارد الصناديق القطرية وإنشاء صندوق لكل من السعودية والعراق. ومالت هذه الصناديق إلى توظيف عملية الإقراض لدعم كلمتها على المستوى العربي. ولما كان النفط لا يدخل دورة التدفقات الاقتصادية المحلية، بل يزود أصحابه بموارد نقدية أجنبية من خلال التصدير، فقد زاد اندماج البلدان المصدّرة له باقتصاداتها المحدودة، في الاقتصاد العالمي، وأصبح همّها الأول تفادي مشاكل الركود التضخمي الذي أعقب انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينيات، وسبّب تآكل أرصدتها في الخارج. ومن خلالها أصبح الوطن العربي في مجمله منكشفاً على التقلبات الاقتصادية الدولية. ومن ثم لم يكن لعملية تحرير التدفقات البينية أو التطلع إلى وحدة نقدية مغزى لدعم اقتصاداتها. وحينما أنشئ صندوق النقد العربي في عام ١٩٧٧ بدلاً من اتحاد مدفوعات لتجارتها البينية التي لا تتجاوز ١٠ بالمئة من تجارتها الكلية، ليتولى معالجة العجز الكلي، قُيدت موارده واقتُطع منها جزءٌ مهمٌ لعملية تتم وفق قواعد عمل تجارية بحتة باسم «برنامج تمويل التجارة العربية»، وظل الصندوق عاجزاً عن صياغة برامج لقروضه لسد عجز موازين المدفوعات، تدعم التنمية والتكامل العربيين، فأصبح تابعاً لصندوق النقد الدولي في سياسته الإقراضية وفي أنشطته التدريبية. وتشير التقلبات التي أصابت سوق النفط، والتي اشتدت في الشهور الأخيرة، والأزمة المالية العالمية التي صحبتها، إلى مدى ارتهان الاقتصاد العربي للخارج، وإلى عجز السياسات النفطية والاقتصادية عن تحويل الأصول الريعية إلى أصول دائمة.

٣ ـ انتقال العمالة

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استيراداً وتصديراً لليد العاملة، ومع ذلك فإن هذا المجال يعتبر من أضعف مجالات العمل المشترك. فعلى رغم عقد اتفاقيات عربية لتنظيم انتقال العمالة، فإن الدول المستضيفة للعمالة لم تكترث بها، وفضلت الانفراد بقواعد التعامل معها، وخاصة أن ذلك تم في إطار بناء أجهزة الدولة في بدء استقلالها، أي أنها جرت في إطار بناء القطر لا بناء دولة الوحدة. وعندما انتقلت من البنية الأساسية والخدمية إلى البنية الفوقية اختارت أنشطة تتفق وتركيبة مواردها المتصفة بوفرة الطاقة والمال، وندرة العنصر البشري، ومحدودية السوق المحلية، وهي مجالات لا تملك دول العجز خبرة فيها، فجلبت لها مهارات من مصادر أجنبية، مما خفّض نسبة العمالة العربية من ٧٢ بالمئة من جملة العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠ بالمئة مؤخراً، أي أن انتقال العمالة تم من منطلق استكمالي، وليس تكاملياً يرفع مستوى توظيف الموارد على المستوى العربي، فظل معرضاً للاستغناء عنه عقب استكمال الاحتياجات التي دعت إليه. ومؤخراً تحولت العملية من الاستكمال إلى الاستبدال، بحيث بدأت العمالة الأجنبية تحلّ محل السكان الوطنيين أنفسهم بسبب اختيارات للتنمية ينطبق عليها تساؤل الاقتصادي المعروف ستيغليتز عمّ إذا كانت التنمية «تتمحور حول المكان أو الإنسان» (Place-based or People-based)؟[٣٢] وأصبحت مناطق عديدة في الخليج مهددة بفقدان هويتها الوطنية والعربية، مما يضعف قدرتها على أن تصبح عضواً فاعلاً في كيان عربي موحّد.

من جهة أخرى، فإن حركة العمالة تمت في ظل تفاوت كبير ومتزايد في مستويات الأجر والدخل. وترتب على ذلك ضغوط على معدلات الأجور في الدول الموفدة للعمالة انعكس سلباً على عملية التنمية فيها، خاصة في أنشطة التشييد والخدمات التي تشكل مكوناً مهماً من مكونات العملية الاستثمارية، وتنعكس سلباً على توفير الإسكان لمحدودي الدخل. كما أدى هذا إلى انتقال أنماط استهلاك غير ملائمة لمستويات الدخول في الدول الموفدة، وأنماط استثمار تعكس رغبات العمالة المهاجرة لمدخراتهم المحوّلة، لا تتفق بالضرورة مع أولويات التنمية الوطنية. وأصبح جزء مهم من التعامل في النقد الأجنبي يتم خارج النظام

---

(٣٢) «From the Washington Consensus to a New Global Governance,» Preliminary Meeting Summary Report Columbia University, New York, 28 January 2004, <http://www0.gsb.columbia.edu/ipd/pub/BarcelonaPreliminaryMeetingSummary.pdf>.

المصرفي، مما انعكس سلباً على السياسات النقدية والمالية لأوطانها الأصلية. وبدأت حركة كراسٍ موسيقية في عملية انتقال العمال، حيث سعت بعض الدول التي تقع في شريحة دخلية متوسطة إلى استجلاب عمالة بأجور أدنى من الدول الأقل دخلاً، مقابل هجرة عمالة منها إلى دول أعلى دخلاً بأجور أعلى. وفي الوقت نفسه، ظل هناك فائض عمالة يبحث عن فرص عمل خارج الوطن العربي، ليتحول إلى مشكلة مع الاتحاد الأوروبي، بينما تتسرب مهارات عالية نادرة إلى اقتصادات أكثر تقدماً، معبرة عن عجز عربي عن وقف «نزيف العقول».

٤ ـ مقولة تكامل الموارد

يرى البعض أن وجود دول وفيرة المال فقيرة السكان، مقابل دول وفيرة السكان فقيرة المال، يتيح لكل منهما الاستفادة من انسياب المال من الأولى والعمال من الثانية، مما يجعل الوطن العربي نموذجاً فريداً للتكامل. والواقع أن هذه الظاهرة تعبّر عن خلل بنيوي وهي تختفي عند إصلاحه. وحتى تصبّ في عملية التكامل، فإنها يجب أن تتم في نطاق تنمية تكاملية بالمعنى الذي أشرنا إليه أعلاه، تتطلب الاتفاق على استراتيجية تنموية على المستوى العربي تلحظ أمرين: **الأول** إعداد العناصر المتوفرة وإكسابها الكفاءات اللازمة للعمل في مواقع الندرة دون إخلال بالمعروض منها في الأسواق الداخلية؛ **والثاني** أن يتم توظيفها على نحو يقلص الفجوة الدخلية بين الدول الأطراف ويحدث تشابكاً في الاقتصادات العربية يفضي إلى الانتقال إلى مرحلة التكامل الإنمائي، التي تتحرك فيها عناصر الإنتاج وفق مؤشرات اقتصادية في ظل استقرار، وليس خلل، في تركيبة الموارد، على النحو الذي تنادي به النظرية التقليدية للتكامل، وتطلق عليه السوق المشتركة. وبحكم أن انتقال العمال يعني حركة البشر، فإن الدول المحدودة السكان يجب أن تختار الأنشطة الاقتصادية الجديدة على أساس سلامة اقتصادياتها في الإطار العربي، وليس مجرد تنويع مصادر الدخل ولو على حساب فقدان الهوية. كذلك يجب ألا تبنى حركة الموارد على أساس كمّي بل كيفي؛ فالعمالة ليست مجرد أعداد تنتقل، بل مهارات يفترض فيها بلوغ حد مناسب من الكفاءة الإنتاجية، ومواصلة إعدادها لتلاحق التطورات في فنون الإنتاج. ولا ينظر إلى رأس المال من زاوية صورته النقدية، بل المقصود به رأس المال العيني، وهذا شديد الندرة في الوطن العربي، وبالأخص عندما تكون مصادر المال ريعية نفطية أو عقارية. وعندما يوظف المال في استثمار عيني، فإنه ينساب إلى خارج الوطن العربي، ليعود في شكل آلات ومعدات تحدد التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج. ويعني هذا أن العنصر الحاكم

في العملية الإنتاجية هو المعرفة التكنولوجية، وهو يكاد يكون مفقوداً في الوطن العربي كله. ومن ثم، فإن مرحلة التنمية التكاملية يجب أن تقوم بمهام النهوض بالكفاءات الإنتاجية لعناصر الإنتاج المتاحة، وبالمعرفة كعنصر يقود حركة الإنتاج، بما في ذلك معارف الإدارة والتنظيم، ويوجه أنماط الاستهلاك وفق أسس رشيدة. وعندما ينتقل رأس المال النقدي، يجب ألا يحمل معه سلوكيات الاستثمار الإسمنتي في عقارات لا تلائم البيئة العربية، والمضاربة في أسواق المال، التي تهدد استقرار أوضاع الدول التي تضع آمالها على استثمارات عربية.

سادساً: استراتيجية العمل المشترك

١ ـ مصطلح العمل المشترك

بدأ استخدام هذا المصطلح إلى جانب مصطلح التعاون في ما يخص التنسيق القطاعي[٣٣]. أما على المستوى الكلي، فقد ورد في قرار المجلس الاقتصادي (الرقم ٥١٦ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١) الذي دعا إلى «عقد مؤتمر لبحث مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في أواخر عام ١٩٧٢ يتناول:

(أ) مراجعة وتقييم التعاون الاقتصادي العربي في نطاق جامعة الدول العربية خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية.

(ب) مراجعة وتقييم العمل العربي المشترك في نطاق المنظمات والهيئات العربية المنبثقة من جامعة الدول العربية والعاملة في الحقل الاقتصادي.

(ج) تحديد المعوقات والعقبات التي تحد من فاعلية العمل العربي ووسائل تنفيذ هذه الخطة»[٣٤].

وواضح أن «العمل العربي في مجمله» قصد به أن يشمل نوعين من

---

(٣٣) قرر المجلس الاقتصادي (القرار الرقم ٣١٣ ـ ١٣/ ١٢/ ١٩٦٦) إنشاء «لجنة زراعية» لديه، تتضمن مهامها: «تشجيع التعاون والعمل المشترك وتسهيلهما بين الدول العربية الأعضاء في المجال الزراعي». وعرف مجلس الوحدة في ١٩٧٠ (انظر البند ٤ من القسم رابعاً) التنسيق الصناعي بأنه «عمل مشترك» يساهم في تنمية الثروة القومية.

(٣٤) هذه هي الصيغة الواردة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٣-١٩٨٠ من دور الانعقاد الأول إلى دور الانعقاد التاسع والعشرين** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٣٢. ويبدو أن هناك عبارة سقطت من نص القرار، تشير إلى وضع خطة لمعالجة المعوقات والعقبات المشار إليها.

الأعمال: نوعاً تقوم به الدول كلٌّ بأجهزتها ومواردها ووفق نظمها الخاصة، وينطبق عليه اسم التعاون؛ ونوعاً تقوم به أجهزة تشارك فيها الدول (دون إشارة إلى المؤسسات المشتركة التي قامت خارج إطار الجامعة)، وفق الصلاحيات التي تمنح لكل منها. ومع تداول مصطلح العمل المشترك أصبح يشمل كل ما يجري بين دولتين عربيتين أو أكثر، سواء تم بواسطة عقد اتفاقيات أو من خلال أجهزة عمل مشترك تنشئها مجموعة من الدول أو دولة واحدة بغرض تنظيم تعاونها مع دول عربية (وأحياناً غير عربية) كالصناديق القطرية التي أنشأتها دول نفطية. ويندرج ضمن هذا العمل الترتيبات التي تعرّف أصلاً بأنها مشتركة، كالسوق المشتركة، والمشروعات المشتركة، والدفاع المشترك، باعتبارها ترتيبات قائمة بذاتها، تشارك فيها الدول[٣٥].

٢ ـ تعدد الاستراتيجيات

أثار نجاح العمل العربي المشترك في كسب حرب رمضان ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ شعوراً بجدوى عمل تشارك فيه جميع الدول، كل بحسب قدراته. واعتبرت قمة الجزائر ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أن الهدف المرحلي للأمة العربية هو استكمال تحرير الأرض المحتلة في عام ١٩٦٧، ودعت إلى «تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية» وتكليف المجلس الاقتصادي بوضع المنهاج التنفيذي لضمان تحقيق ذلك. وبادر مجلس الوحدة باتخاذ القرار (الرقم ٦٣٥ ـ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣) «بشأن دور الاقتصاد العربي في المعركة». وعرض مدير عام مكتب العمل الاقتصادي العربي على الدورة الثالثة لمؤتمر العمل العربي في آذار/مارس ١٩٧٤ تصوراً لاستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية. وأقر المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية في نيسان/أبريل ١٩٧٤ الأسس الملائمة لاستراتيجية عربية في الميدان الصناعي. وتقدمت منظمات أخرى بمقترحات لاستراتيجيات عملها في معرض الإعداد للحوار العربي/الأوروبي الذي بدأته الجامعة لحمل الدول الأوروبية على تأييد القضية العربية. إلا أن هذه الاستراتيجيات افتقدت الاتساق لغياب التصور الشامل الذي تنبثق عنه.

---

(٣٥) بلغ من إعجاب العرب بصفة «مشترك» أن اعتبروه وصفاً للتعاون. فنص قرار مجلس الوحدة الرقم ١١٣١ في ٦/١٢/٢٠٠٠ على تكليف الأمانة العامة بإعداد «دراسة كاملة بخصوص التعاون العربي الاقتصادي المشترك» للعرض على قمة عمان. وأقر المجلس (القرار الرقم ١١٥٠، في ٧/٦/٢٠٠١) الدراسة المذكورة بالاسم الذي اخترته لها عند إعدادها وهو «استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي».

وفي هذه الأثناء تواصل العمل في معالجة قضية التكاثر المؤسسي، كما أشرنا من قبل، فأصدر مجلس الجامعة قراراً (الرقم ٣٣٧٥ ـ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥) بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمات، وفي ضوء توصياتها أصدر قراراً (الرقم ٣٥٥٢ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٧) بتعديل المادة الثامنة لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، فأصبح اسم المجلس «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» حتى يتولى مهمة التخطيط للعمل المشترك شاملاً الشؤون الاقتصادية والاجتماعية معاً، وهو ما نفذ ابتداء من الدورة ٢٦ في أوائل عام ١٩٧٩.

٣ ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

بناء على مذكرة مقدمة من لبنان كلف المجلس الاقتصادي (القرار الرقم ٦٠٠ ـ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥) الأمانة العامة بإنجاز دراسة خلال عام بتصور عن استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بمعنى العمل الذي تقوم به مؤسسات العمل المشترك. وشكلت الأمانة لجنة من ٢٠ من الخبراء العرب بدأت عملها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ لإعدادها وفق الأهداف العامة التي اقترحتها لها. وقام فريق عمل ثلاثي من أعضائها ضم برهان الدجاني (أمين عام اتحاد الغرف العربية) وأنطوان زحلان وسيد جاب الله بإعداد ورقة نوقشت في «المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي نظمه اتحاد الاقتصاديين العرب مع جامعة الدول العربية في بغداد عام ١٩٧٨. وفي ضوء مناقشات المؤتمر وتعقيب إسماعيل صبري عبد الله عليها[٣٦]، كلف فريق ثلاثي آخر مؤلف من يوسف صايغ ومحمود عبد الفضيل وجورج قرم بإعداد صيغة معدلة، نوقشت في اجتماع خبراء حكوميين في الحبانية (في العراق) في أوائل عام ١٩٨٠، ثم رفعت إلى المجلس الاقتصادي تمهيداً للعرض على قمة عمان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، التي خصصت للشؤون الاقتصادية.

---

(٣٦) انظر ورقة العمل، في: **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد ١٩٧٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٥٨-١٣١، وتعقيب إسماعيل صبري عبد الله عليها ص ١٣٩ ـ ١٤٦. كما وأعيد نشر التعقيب تحت عنوان: «تعقيب إسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٤٢ ـ ٤٦. انظر أيضاً النداء الصادر عن المؤتمر (ص ١١٨٨ ـ ١١٨٩)، والوثيقة الصادرة عنه (ص ١١٩٠ ـ ١١٩٦). وقد كان كاتب هذه السطور قد وعد بإعداد دراسة بعنوان «عرب بلا نفط» ترمي إلى تغيير النظرة من البحث عمّا يمكن فعله باستخدام أموال النفط إلى ما يجب عمله في غيبتها، ليأتي إنفاقها بعد ذلك مبنياً على رؤية موضوعية تتجاوز مجرد حسن الإنفاق. غير أن الانشغال بمهام بدء العمل في صندوق النقد العربي لم يترك الوقت الكافي لإكمالها.

٤ ـ رؤى الأمانة العامة والخبراء

اقترح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية (محمد زكي شافعي) إعداد الاستراتيجية في ضوء «الأهداف الكبرى للتعاون العربي» على الصعيد العام، وهي تعزيز قدرة الوطن العربي على الصمود في وجه العدو المشترك، والعمل على تسريع معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية والمشاركة، والاهتمام بالطاقات البشرية، والأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي، وجعل التصنيع عضد التنمية، والتصدي لأزمة الغذاء، والمعاملة التفضيلية للبلدان العربية الأقل نمواً. وطالب باستخلاص العبر من التجربة الماضية، ومناقشة البدائل والخيارات دون تقييد مسبق بأي منها، وعلى وجه خاص بدائل تحقيق التكامل الاقتصادي، سواء في ذلك الأسواق المشتركة أو المدخل القطاعي أو المشروعات المشتركة أو الاتحادات النوعية أو غيرها من الأساليب. ووضعت الأمانة العامة خطوطاً عريضة لإعداد دراسات قطاعية، اقترحت أهدافاً من قبيل ما يرد في الخطط الوطنية، حتى تعمل الدول والمؤسسات العربية على تحقيقها بعمل مشترك على الصعيد القومي. وحين تولى عبد الحسن زلزلة الأمانة الاقتصادية أعاد تعريف الأهداف الأساسية البعيدة المدى على أنها تعزيز القدرة الدفاعية للأمة العربية في مواجهة التحديات المصيرية، عسكرية أو سياسية، وتحقيق التكامل الاقتصادي كإطار لا بد منه للاستغلال الأرشد للموارد العربية المتاحة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي بالقضاء على جميع مظاهر التبعية للخارج، وتصحيح الاختلال في مستويات النمو الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي، والتعاون مع بلدان العالم الثالث في نضالها من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن التسعير الأكثر عدالة للمواد الأولية والتقسيم الأمثل للعمل الدولي[٣٧]. وطالب لجنة العشرين بوضع البدائل والنتائج المترتبة على هذه الأهداف والتصدي للنواحي التنظيمية والمؤسسية والقانونية اللازمة دون التطرق إلى وضع خطة عربية شاملة ومتكاملة. وأضاف إلى هذا إيجاد صيغة جديدة للعلاقات العربية أساسها التكافل والتضامن العربي، لتكون أساساً سليماً لوضع ميثاق عمل اقتصادي عربي مع توفير الضمانات الكفيلة بإنجاحه. وهكذا تطور

---

(٣٧) أكدت هذه التوجهات المعاني التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة، أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، حول «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي» لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، التي عقدت بناء على دعوة الجزائر نيابة عن مجموعة عدم الانحياز، والتي أوصت بالتنمية بالاعتماد الجماعي على النفس الذي نادى به جوليوس نيريري.

الأمر إلى وثيقتين: إحداهما تهتم بالتكامل المفضي إلى تنمية مستقلة بالاعتماد على النفس، والأخرى تقوم على التكافل والتضامن.

وتباينت رؤى أعضاء لجنة العشرين: ففي سياق التنمية، اهتم البعض بقضايا ملحّة تؤثر في مسيرة الأمة العربية، كتوجيه الفوائض المالية العربية للإسهام في تنمية الوطن العربي بأسره، واعتبر البعض الآخر الفوائض ظاهرة عارضة، وفضّل التركيز على القضايا الاقتصادية التي تحقق للتنمية معدلات للنمو والإنتاجية أفضل مما تحققه التنمية القطرية، وترك ما عداها لتقدير الأقطار. ورأى البعض معالجة أمور لم تلق عناية من قبل مثل الأمن القومي باعتباره مسألة عربية مشتركة، واقتراح ما يلزم لتعزيز القدرة الدفاعية للوطن العربي، والاهتمام بالأقطار الأقل نمواً لإزالة الاختلالات في مستويات النمو بين الأقطار العربية، وزيادة القدرات الذاتية من أجل إزالة التبعية، أو التركيز على قضية الأمن الغذائي. وفضّل البعض اختيار أهداف اقتصادية قابلة للتحقيق خلال مدى زمني معين، كتحديد معدل للنمو. وتوقف آخرون عند تعميق التعاون الاقتصادي العربي القائم، بشقيه الثنائي والجماعي، بتفعيل ما توصلت إليه دراسات ومؤتمرات سابقة من أمور ومشاريع محددة. غير أن الورقة التي أعدها فريق العمل الثلاثي برئاسة الدجاني فقد انطلقت من واقع وجود «قطاع مشترك» كبير في شكل أجهزة رسمية وغير حكومية، ينقصه وجود تصور وإطار تنظيمي يقود العمل المشترك. وركزت على التطوير التكنولوجي والأمن الغذائي، وشددت على التضامن العربي، وتخصيص ١٠ بالمئة من عائدات النفط لهذا العمل. أما التقرير الذي أعده الفريق الثاني فقد ربط بين الأمن والإنماء، وأبرز أهمية التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة متقدمة في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي (وإن ظل دون الاندماج الاقتصادي المنشود)، واقترح عدداً من الأولويات خلال عقدين (حتى عام ٢٠٠٠) وبرامج لكل منها، ثم آليات للتنفيذ. واقترح إنشاء موازنة قومية مثبتة الموارد، واعتبر التخطيط القومي التأشيري إحدى الآليات، التي توضح المراحل الضرورية ومقتضياتها لأجل بلوغ أهداف التنمية القومية. ويقوم المجلس الاقتصادي ببرمجة مفصلة لنشاطات وبرامج العمل العربي المشترك. وخصص القسم الثاني لوثيقة الاستراتيجية لـ «المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني».

٥ ـ المداخلات الرسمية

طلبت الأمانة رأي الدول على التقرير الأخير، فلم تتلق ملاحظات إلا من ثلاث دول، منها تونس (دولة مقر الجامعة المؤقت) التي أعادت ما سبق أن

طرحته في عام ١٩٧٩ على المجلس الاقتصادي من تكليف بعض الأقطار العربية بدراسة جدوى مشروعات صناعية مشتركة تقدمت بقائمة بها!!. وعندما نوقش التقرير في اجتماع الخبراء الحكوميين في الحبانية برئاسة الصكبان (الأمين العام السابق لمجلس الوحدة) أضيف في مقدمته اقتباس من ورقة عمل قدمها العراق، يشير إلى التحديات التي يواجهها الوطن العربي، وهي: التجزئة ـ التخلف ـ الاستعمار ـ الغزو الفكري؛ وحدد مهام التصدي لها بـ: الوحدة ـ التنمية ـ التحرير الشامل ـ الأصالة العربية. ورفض الاجتماع فكرة الموازنة القومية، بينما أصرّ فخري قدوري، الأمين العام لمجلس الوحدة آنذاك، على إلزامية التخطيط القومي وإدراجه ضمن الأولويات لا الآليات. وانتهى الأمر إلى صيغة وسط[٣٨] تضيف إلى الأولويات «تخطيط التنمية قومياً» وتقصر الإلزام على فعاليات العمل المشترك، ويكون تأشيرياً في ما عدا ذلك، تسترشد به الخطط القطرية لضمان التناسق في ما بينها. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار الرقم ٧٩٩ ـ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠) الصيغة المعدلة، وطلب تضمينها «استراتيجية الأمن الغذائي» التي درستها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الشهر السابق، واعتبر وثيقة مؤتمر بغداد مذكرة توضيحية للاستراتيجية. وأحال مشروعين عرضتهما الأمانة العامة لاتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» و«الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار»، إلى لجنتي خبراء. وقدم العراق إلى الدورة الخاصة للمجلس، بتاريخ ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٠، ورقة عمل[٣٩] تخصص للعقد التالي (عقد التنمية الشاملة المشتركة) ملياراً إلى مليار ونصف دولار سنوياً لتحقيق نمو مطرد في دخل الفرد خلاله، ويضع مؤتمر القمة معايير استفادة كل قطر من

---

(٣٨) ساهم كاتب هذه السطور في إعادة الصياغة، وحرص على أن تنصب البرامج الخاصة بها على تطوير قواعد البيانات وأساليب تقييم المشروعات وتكوين الكوادر القطرية، ووضع استراتيجية تنمية قومية تستند إليها خطة قومية طويلة المدى تكون إطاراً عاماً للخطط القطرية متوسطة المدى، وهي خطط خمسية بدءاً من ١٩٨١.

(٣٩) عنوانها «نحو منهج جديد للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، أي أنه جديد بالمقارنة بالاستراتيجية. غير أنه بحكم تعلقه بالتنمية، فإنه يعتبر برنامجاً لها يتعلق بأولوية تخطيط التنمية، ويترك لخطة العمل المشترك تحديد آلية تحقيقه. وبنيت هذه الورقة على حسابات سطحية، ونشرت تفاصيل المقترح في: عبد العال الصكبان، **نحو نظام اقتصادي عربي جديد**، أوراق عربية؛ رقم ٩ (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨١)، وفي تفسير موقفه، انظر تعقيب عبد العال الصكبان على بحث محمد محمود الإمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» ورقة قدمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٨٧٧ ـ ٨٨٨، خاصة ص ٨٨٤.

هذه الموارد وحدود الاستفادة وأسلوب ومواعيد الربط بين مراحل السحب ومراحل تنفيذ «المشروع»، وهو ما يفيد أنه لا يتجاوز عملية تمويل مشروعات.

٦ ـ قمة عمان

أقرت قمة عمان، بتاريخ ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ووصفها بيانها الختامي بأنها «تمثل نقطة تحول تاريخي في المسيرة الاقتصادية العربية، بحكم انطلاقها من أهداف الوحدة والتنمية والتحرر والتكامل العربي[٤٠]، واعتمادها المدخل التخطيطي القومي بالنسبة إلى القطاع الاقتصادي المشترك، والمدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي، كمنهجية لتنظيم وتنمية الموارد العربية في القطاع المشترك وترشيد استخدامها». وحددت هدف عقد التنمية بتسريع التنمية في الدول الأقل نمواً، وتقليص الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربي، وخصصت خمسة آلاف مليون دولار خلال السنوات العشر التالية قابلة للزيادة في ضوء تطور الحاجة وبحسب الإمكانيات، إضافة إلى موارد الصناديق القومية[٤١] والقطرية القائمة، تقدم كقروض ميسرة لتمويل المشاريع التنموية في الأقطار العربية الأقل نمواً التي تساعد على تقوية العلاقات بين البلدان العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها. وأعربت خمس دول (السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، قطر) عن مساهمتها بالمبلغ المقرر، مع فتح الباب للزيادة ولدول أخرى راغبة. وأنيطت إدارة شؤون العقد بالدول المموّلة، على أن يعمل الصندوق العربي للإنماء كأمانة لها، بعيداً عن ترتيبات تنفيذ خطة العمل المشترك. غير أن ظروف حرب الخليج الأولى أوقفت المساهمات، ولم تجر أية محاولة لإحيائه.

وأقرت قمة عمان البرنامج الذي أعده وزراء الخارجية للعمل العربي المشترك

---

(٤٠) يذكر أن وثيقة الاستراتيجية المعتمدة انطلقت من مهام الوحدة والتنمية والتحرر و«الأصالة العربية رداً على الغزو الفكري». ويبدو أن الأصالة أثارت حساسية في المؤتمر، فاستعيض عنها بالتكامل العربي دون بيان علاقته بالوحدة والتنمية.

(٤١) أقرت الاستراتيجية في آلياتها دعم موارد صندوقي الإنماء والنقد بناء على إدراج اجتماع الحبانية له بتدخل من د. محمد العمادي رئيس صندوق الإنماء، ومني كمساعد لرئيس صندوق النقد. ودعا المجلس الاقتصادي مجلسي المحافظين إلى عقد اجتماع استثنائي لاقتراح الزيادة المطلوبة، فقمت بإعداد مقترح لصندوق النقد يربط مساعداته لدول العجز بتقدير ما ينتظر ترتبه على موازين مدفوعاتها نتيجة التزاماتها المترتبة على العمل المشترك. إلا أن محمد أبا الخيل محافظ السعودية أصرّ على إرجاء أمر الزيادة إلى القمة، مما دعا محافظ سورية، محمد الأطرش إلى التساؤل عن الداعي إلى قبول الدعوة إلى الاجتماع في تونس وتحمل تكاليفه.

لمواجهة العدو الصهيوني، وناشدت العراق وإيران إيقاف إطلاق النار فوراً وحل النزاع بالطرق السلمية. وكانت الأمانة العامة قد كلفت خبراء بإعداد دراسات عن تطوير العلاقات العربية مع مجموعات الدول الأجنبية من أجل دعم القدرات التنموية العربية وتعزيز غاياتها السياسية، ودعت الدول إلى مناقشتها في لجنة، إلا أنها لم تستجب. فاعتمدت القمة صياغة تقدم بها وزراء الخارجية ركزت على القضية الفلسطينية ومواصلة الحوار العربي ـ الأوروبي مع عدم تجزئته، والربط بين الشقين الاقتصادي (الذي ركزت عليه أوروبا) والسياسي. وأعرب الرؤساء عن قلقهم الشديد لاستمرار الخلاف والانقسام في الصف العربي في وقت يتطلب توحيد الكلمة وحشد الطاقات لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، وطالبوا بالإيمان بوحدة الهدف والمصير[٤٢]، والعمل بنصوص ميثاق التضامن الصادر في الدار البيضاء. وفي الجانب الاقتصادي، أقر المؤتمر، إضافة إلى الاستراتيجية وعقد التنمية، «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية»، باعتبارها القناة الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في تمويل مشاريع وبرامج التنمية العربية[٤٣]. وقد أسميت بالموحدة لأنها تجمع بين القواعد المنظمة للاستثمار وتلك الراعية لضمانه. ووقع الرؤساء «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» ليصبح نافذاً مباشرة، مستهدفاً ضمان استمرار العمل الاقتصادي العربي المشترك، ودعمه وإبعاده عن الهزات السياسية العارضة، وتحييده وتوفير قاعدة صلبة يتحرك فوقها الاقتصاد العربي بثقة وثبات في ضوء المصالح العليا. وقد أكد الميثاق الالتزام بمبادئ التكامل الاقتصادي القومي والاعتماد الجماعي على الذات، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الأقطار العربية للقضاء على أسباب التجزئة في ما بينها. فنص على تحييد العمل الاقتصادي، والتعامل التفضيلي المتبادل، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، والعمل على التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية بين الأقطار، واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة (وقد أقحمت القمة الإشارة إلى المشاريع المشتركة على الصيغة التي أعدها الخبراء) كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك، والالتزام بتكافل الأقطار العربية في تمويل

(٤٢) كان من القضايا الخلافية أيهما يقود إلى الآخر، وحدة الهدف (ما هو؟) أم وحدة الصف (حول ماذا؟)، وهو ما يدل على عدم إجراء مناقشة جادة لمنهج العمل المشترك بكافة أبعاده والاتفاق على مراحل محددة المعالم للوصول به إلى غايته

(٤٣) لم يتسن إنجاز صيغة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري قبل عقد القمة، فتم التوقيع عليها في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٧/ ٢/ ١٩٨١. انظر القسم سابعاً، البند (١) أدناه.

الحاجات العربية المشتركة، ودعم الأقطار التي تتعرض لعدوان أجنبي أو كوارث طبيعية. وطالب بإعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية لتفعيلها، وتطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الاقتصادي المشترك. كما حدد أهدافاً للتكامل في مجال المال والنقد، وفي مجال التجارة. ومعظمها أهداف وردت في الاستراتيجية.

٧ ـ تعدد الخطط وضياع التخطيط

نصت آليات الاستراتيجية على إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على وضع إطار خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ثم قيام المؤسسات العربية برسم الخطط القطاعية وفقاً له وبحسب أولويات تقررها لجنة التنسيق بين المنظمات. وتتولى الأمانتان العامتان للجامعة ومجلس الوحدة بالتنسيق بين خطط المؤسسات، وعرض الخطة النهائية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد أسلوب تنفيذها وسبل تمويلها والجهات المساهمة فيها، ويستصدر قراراً بها من القمة. وتتولى المؤسسات العربية تنفيذ خطة العمل المشترك وفقاً للاختيارات الاقتصادية في كل بلد. وتتم متابعة التنفيذ على مستوى الوحدات المنفذة ومستوى المؤسسات القومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويصاحب ذلك إزالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية، ودعم موارد صندوقي الإنماء والنقد. وقد أوضح الإطار (الذي كلف بإعداده كاتب هذه السطور) أنه كان من المفروض أن تكون البداية إعداد إطار خطة تنمية عربية تستمد منها خطة العمل المشترك[٤٤]. وتضمن الإطار أهدافاً للسنوات الخمس الأولى وتقديرات لحجم العمل المشترك، وقدر الأعباء الإضافية بالنسبة إلى الأنشطة التي تدخل نطاق برامج الاستراتيجية بمبلغ ١٥ مليار دولار، تبدأ بمليار دولار في العام الأول وتتزايد إلى ٥ مليارات في العام الخامس، واقترح إيكال مهمة التخطيط إلى مجلس أعلى، وليس لجنة التنسيق لتأكيد الالتزام. وكلف المجلس الاقتصادي (القرار الرقم ٨٢١ ـ ٩ تموز/يوليو ١٩٨٠) الأمانة العامة بتقديم البرامج والمشروعات الخاصة بإطار الخطة القومية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك، طبقاً للصيغة التي اعتمدها للاستراتيجية

---

(٤٤) انظر: جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **مشروع إطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك**، وثيقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمّان: الجامعة، ١٩٨٠)، ص ٤ (رقم ٥/ق/١١ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٠). انظر أيضاً: محمد محمود الإمام، «منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ورقة قدمت إلى: **ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار (مارس) ١٩٨٣** ص ١٥٧ ـ ٢٠١.

وعقد التنمية المشتركة. ثم عاد (القرار الرقم ٨٣٩ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠) فأجّل البت في الإطار انتظاراً لما سيسفر عنه مؤتمر القمة بشأن الاستراتيجية والعقد، على أن تعد الأمانة الخطة التفصيلية في ضوئه. غير أن إقرار القمة للميثاق حوّل عملية التخطيط إلى إعداد مشروعات مشتركة.

٨ ـ الخطة الأولى والأخيرة للعمل المشترك

عقب قمة عمان قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار الرقم ٨٤٧ ـ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨١) «تكليف المؤسسات العربية والمجالس والمنظمات والاتحادات المتخصصة. . . إلخ، بتزويد الأمانة العامة للجامعة بخططها وبرامجها ومشروعاتها ذات الطبيعة المشتركة (التي تخص أكثر من دولة عربية) على أن تقوم الأمانة بإعداد خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك (فنزع صفة القومية عنها)، وعلى أن تشمل الخطة مشاريع وبرامج عقد التنمية العربية المشتركة». وتكررت مطالبة الأمانة العامة للأجهزة المعنية والدول ذاتها بالبيانات والمقترحات ذات العلاقة، دون استجابة. واضطر الفريق المكلف بإعداد الخطة، بإشراف كاتب هذه السطور، إلى الاستعانة بما صدر عن الأجهزة المذكورة من دراسات وبرامج، ووضع معايير للتوزيع القطري والقطاعي بالاسترشاد بمؤشرات اقتصادية عامة. وأوصت اللجنة الاقتصادية للمجلس بإحالة المشروع إلى الدول ومناقشته مع ملاحظات الدول عليه في لجنة للخبراء الحكوميين. فتذرعت الدول بأن القرار الرقم ٨٤٧ انصب على أخذ رأي مؤسسات العمل المشترك لا الدول. ورغم أن المشروعات المقترحة استمدت من قرارات صادرة عن مجالس وزارية في إطار الجامعة، وتلبي معايير الاستراتيجية والعقد، قرر المجلس (القرار الرقم ٨٦٦ ـ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١) بعد جلسة عاصفة تأجيل الموضوع إلى دورة خاصة لإعطاء الدول فرصة لدراسة المشروع المقترح[٤٥]. واتفق على أن تشارك المنظمات مع

---

(٤٥) كانت هذه الصيغة رفضاً مقنعاً للعمل التخطيطي، كما يظهر مما نشره رشيد حسين عن محضر اجتماع المجلس تحت عنوان «محاكمة اقتصادية للجامعة العربية،» **الاقتصاد والأعمال** (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)؛ أبا الخيل: الجامعة ليست حكومة ولا نقبل بخطة يكون لها قوة التأثير على الخطط القطرية؛ الحمد: «لا يحق حتى لمؤتمر القمة إلزامنا بقبول مشاريع غير مدروسة؛ التازي: لم يطلب رأينا في المغرب، ومشكلة الخبراء أنهم يعيشون مع الكتب» (ص ٢٠ ـ ٢٨). ونقل عن الحمد قوله: «دعونا ندرس، ربما نعترض على كل الخطة بعد الدرس. وماذا يعني أساساً بناء مطار في موريتانيا، أو تسمين العجول في الصومال ..**هل هذه مشاريع مشتركة؟**». وواضح من هذا أن مفهوم المشاريع المشتركة كان هو السائد، وليس مشاريع العمل المشترك. ومشروع المطار كان مشروعاً قطرياً لتدعيم البنية الأساسية لدولة أقل نمواً، بينما تسمين العجول يساهم في صادرات دولة أقل نمواً ويساهم في الأمن الغذائي.

الأمانة العامة في بعثات ميدانية للتشاور حول المشروعات[٤٦]. وبعد جولة ميدانية أصدر المجلس قراراً (الرقم ٨٩٤ ـ ٦ شباط/فبراير ١٩٨٢) بإحالة قائمة المشروعات التي أقرها مجلس وزراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته الأخيرة إلى صناديق التمويل العربية والمجلس الوزاري لعقد التنمية المشتركة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذها وإكمال دراسات الجدوى الاقتصادية الفنية لها. وهكذا تم وأد خطة العمل المشترك والتخطيط عامة.

سابعاً: تواضع حصيلة العمل الاقتصادي المشترك

١ ـ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري

ربطت هذه الاتفاقية بين التيسير والتنمية في إشارة إلى أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية العربية لتوسع القاعدة التي يتم على أساسها التبادل التجاري. غير أنها جمعت بين تحرير بعض المنتجات والتدرج في خفض الرسوم على أخرى من منشأ عربي، والحماية المتدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية البديلة أو المماثلة. وجاءت هذه الاتفاقية أضعف من عملية التحرير التي حققها قرار السوق المشتركة لمجلس الوحدة، حيث قُصر الإعفاء الكامل على قوائم السلع التي يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التدرج في تخفيض الرسوم عليها. من جهة أخرى، لم تضع أساساً لاتحاد جمركي يتم فيه تحرير التبادل البيني لجميع السلع العربية والأجنبية، بل نصت المادة الثامنة على فرض حد أدنى موحد من الرسوم على السلع التي تستورد من دول غير عربية، والنظر في زيادتها تدريجياً من وقت إلى آخر. وواضح أن هذه القواعد تتعارض مع قواعد الغات ومنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتكامل الإقليمي. وعلى رغم أنها دخلت حيز التنفيذ في أواخر عام ١٩٨٢ بعد تصديق خمس دول عليها، فإن عدد أعضائها في عام ١٩٨٩ اقتصر على ١٢ دولة. وعُقد مؤتمر للتجارة العربية في الرياض، في شباط/فبراير ١٩٨٧ أكد أن ما يسمى بالمدخل التجاري للتكامل الاقتصادي غير قادر بمفرده على دفع حركته، بما في ذلك تحرير التبادل ذاته، وأن الاتفاقية اكتفت بالإشارة إلى مبدأ الربط بين تيسير التجارة والتنمية، ولكنها عجزت عن تحقيقه لعدم اعتمادها برنامجاً

---

(٤٦) صحبتُ د. عبد الحسن زلزلة في زيارة لوزير مالية دولة نفطية، فأعطانا توجيهاته: «قطاع عام No.. قطاع خاص Yes». وأردف «Multilateral No.. Bilateral Yes». وقررت حينذاك نفض يدي من موضوع الخطة.

متكاملاً لتنفيذه. فاضطر المجلس إلى المطالبة بوضع برامج عمل زمنية واضحة لتنفيذ قراراته المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية. وفي عام ١٩٨٩ اختار المجلس ١٦ سلعة لإعفائها من الرسوم والقيود الجمركية، وزادها إلى ٢٠، وأضاف إليها ٣٢ سلعة أخرى تعفى من الرسوم فقط. ولم ينفذ شيء من هذه القرارات.

٢ ـ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شهد النصف الأول من التسعينيات ـ الذي اختتمت فيه جولة أورغواي وأقيمت منظمة التجارة العالمية ـ مطالبات من رجال الأعمال بتحرير التجارة البينية، ودعا مجلس الوحدة في ندوة في عام ١٩٩٦، بالاشتراك مع اتحاد المستثمرين العرب، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وبمساندة الاتحاد العام للغرف العربية واتحاد المصارف العربية، إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كمقدمة لسوق عربية مشتركة. وتفادياً للدخول في متاهات عقد اتفاقية جديدة، اقتُرح أن يتم ذلك بموجب بروتوكول يستند إلى كل من اتفاقية الوحدة واتفاقية التيسير. من جهة أخرى، رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لم تحقق تقدماً يذكر على مدى ١٥ عاماً، ولم تتجاوز عضويتها ١٥ دولة. كما اتضح أنه من الصعب على الأقطار العربية التي تنضم إلى المنظمة العالمية أن تطبق قواعد الاتفاقية لكونها لا تمثل ترتيباً لتكامل إقليمي وفق شروط المنظمة. لذلك دعا (القرار الرقم ١٢٧١ ـ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦) إلى تفعيل الاتفاقية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الأقطار العربية، وتتماشى مع أوضاع واحتياجات الأقطار العربية، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية. وأيدت القمة غير العادية ـ المنعقدة في ظل تعثر مسيرة السلام ـ (القرار الرقم ١٩٧ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦) هذه الدعوة. وأصدر المجلس (القرار الرقم ١٣١٧ ـ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧) إعلاناً بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تضمن برنامجاً تنفيذياً لاتفاقية التيسير اعتماداً على مادتها السادسة خلال عشر سنوات، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بتخفيض تدريجي بنسب متساوية (١٠ بالمئة سنوياً) للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في السلع العربية، لتتم إقامتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد تقرر مضاعفة نسبة تخفيض الرسوم من ١٠ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة في أول عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ليكتمل الإعفاء في أول عام ٢٠٠٥ بدلا من عام ٢٠٠٧. واحتفظ المجلس لنفسه بمهمة الإشراف وإصدار ما يلزم من قرارات، وفضّ ما ينشأ من منازعات، مستعيناً بلجنة للتنفيذ والمتابعة من ممثلي الأقطار العربية تعقد اجتماعات فصلية،

ولجنة لقواعد المنشأ، ولجنة للمفاوضات التجارية للنظر في تصفية القيود غير التعريفية التي ظلت حتى الآن عقبة كأداء في وجه التجارة البينية. واكتفى بالنسبة إلى قواعد المنشأ بقراره (الرقم ١٢٦٩ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٩٦) الذي يشترط ألا يقل المكوّن المحلي عن ٤٠ بالمئة، وذلك إلى حين وضع قواعد تفصيلية. وأقر (القرار الرقم ١٧٠٧ ـ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) القواعد التفصيلية لحوالى ٤٥ بالمئة من السلع تطبق من أول عام ٢٠٠٨، ودعا إلى استكمالها خلال عام ٢٠٠٨. كما تقرر تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية التيسير والبرنامج التنفيذي للمنطقة. وفي بداية عام ٢٠٠٥ أعلنت ١٥ دولة (باستثناء الجزائر وجزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا) إعفاء جميع السلع العربية المنشأ، بينما أمهلت السودان واليمن حتى عام ٢٠١٢. وحذر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار الرقم ١٧٣٦ ـ ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٨) الجزائر من التبعات القضائية المترتبة على عدم تطبيقها البرنامج التنفيذي.

ولم تكتف الأقطار العربية بهذه الترتيبات، بل واصلت عقد اتفاقيات ثنائية، إضافة إلى قيام مجلس التعاون بين دول الخليج العربية بتحرير التجارة بين أعضائه، وإقامة اتحاد جمركي بينها. وعلى رغم أن الصادرات البينية العربية ارتفعت من ٢٢ إلى ٦٢ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، فإنه لم يحدث تحسن يذكر في نسب التجارة البينية، كما يتضح من الجدول الرقم (١٠ ـ ٢). وظلت غالبية التجارة تتركز بين الدول المتجاورة، خاصة دول الخليج والمشرق، وبدرجة أقل المغرب في ظل عدم فاعلية المجلس المغاربي. يذكر أيضاً أن العربية السعودية استأثرت بحوالى ٤٥ بالمئة من إجمالي الصادرات البينية في عام ٢٠٠٧، مقابل ٤٨,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٦.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)

تطور نسب التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)

نسب التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٨,٢	٨,٧	٧,٧	٨,٥	٨,٣
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	١٠,٧	١٠,٨	١٢,٤	١٣,٣	١٢,١
متوسط حصة التجارة البينية في التجارة العربية	٩,٥	٩,٧	١٠,١	١٠,٩	١٠,٢

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، الجدول الرقم (٥)، ص ١٤٨.

٣ ـ انتقال رؤوس الأموال العربية

تركز الاهتمام في البداية على حركة المدفوعات الجارية لارتباطها بالتبادل التجاري، فإلى جانب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في عام ١٩٥٣ عقدت اتفاقية «تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية»، وقد أشارت باقتضاب إلى انتقال رؤوس الأموال. وعندما انتهت المرحلة الأولى للسوق المشتركة، أقر مجلس الوحدة «اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية» التي تعطي رأس المال العربي الوافد المزايا التي تعطى لرأس المال الوطني، وربطت بين انتقال رأس المال وبرامج التنمية في الدول المستضيفة، وإعطاء المستثمر العربي حق التعويض العادل ضمن مدة معقولة في حالة التأميم والمصادرة ونزع الملكية، ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٢. وتلا ذلك إقرار «اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية ومواطني الدول العربية الأخرى» في عام ١٩٧٤ لإيجاد مناخ ملائم يسهم في تشجيع قيام الاستثمارات العربية بصورة متزايدة داخل الأقطار العربية. إلا أنهما اقتصرتا على إقرار المبادئ العامة دون الدخول في عدد من التفاصيل الضرورية، كما أن التصديق عليهما ظل محدوداً بأعضاء مجلس الوحدة. ومن ثم كلفت أمانة الجامعة الفريق الذي كان يعد لقمة عمان بصياغة اتفاقية أقرتها القمة باسم «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية» لتدخل حيز التنفيذ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨١. وعددت الاتفاقية الشروط التي على الدول المضيفة أن توفرها كحد أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها، ونصت على عدد من التدابير التي تستهدف حفز انسياب رأس المال العربي، ووفرت عدداً من الضمانات القانونية والمالية والقضائية للمستثمرين. وأنشأت محكمة للاستثمار العربي إلى حين إنشاء محكمة عدل عربية. وراعت الأقطار العربية أن تتوافق معها تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار، وحرص صندوق النقد العربي على إدراج التصديق على الاتفاقية ضمن شروط أهلية الدولة للاقتراض منه.

من جهة أخرى، أوصى أول مؤتمر للتنمية الصناعية، الكويت، في آذار/مارس ١٩٦٦ بـ «دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية». وأقر كل من مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي اتفاقية «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» في عام ١٩٧٠، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٤. وتستهدف المؤسسة تأمين المستثمر

العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية للاستثمارات. ومنذ عام ١٩٨٦ وسّعت المؤسسة نشاطها بتوفير الضمان لائتمان الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، وأصبح اسمها اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨ «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات». وقامت المؤسسة بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بتنظيم سلسلة من المؤتمرات لرجال الأعمال والمستثمرين، عقد أولها في الطائف، في نيسان/أبريل ١٩٨٢، والمؤتمر الثاني عشر في بيروت، في حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

وفي إطار هذه المؤتمرات أعدت تقارير سنوية عن «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، تعتبر من أهم أدوات رصد التطور في الإجراءات والتشريعات القطرية، وتحليل المسوح التي تستطلع آراء رجال الأعمال والمستثمرين العرب وتوفير بيانات عن انتقال الاستثمارات البينية وفرص الاستثمار. وخلال السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ بلغ مجموع الاستثمارات البينية ٨,٩ مليارات دولار، أضيفت لها ٩٤,٥ في الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧). ويشير الجدول الرقم (١٠ ـ ٣) إلى نمو مستمر في التدفقات البينية، ولكنه يعكس أهمية محدودة إذا ما قورن بمجموع الاستثمار المحلي الإجمالي للأقطار العربية. فقد تضاعفت هذه النسبة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣، وتضاعفت أيضاً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، فوصلت في هذه الأخيرة إلى نسبة ٤ بالمئة، بقيمة كلية ١٤ مليار دولار. وحدث هذا بعد طفرة فجائية في عام ٢٠٠٥، فزادت التدفقات البينية إلى ٣٧ ملياراً، حصلت السعودية على ٧٧ بالمئة منها، أي ٢٩ ملياراً (اتجه معظمها إلى مشروعات الملك عبد الله الاقتصادية)، ثم على ١٠ بالمئة في عام ٢٠٠٦، و٥٠,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٧ (٧١ بالمئة منها من البحرين). فإذا استبعدنا نصيب السعودية في عام ٢٠٠٧، فإن النسبة إلى إجمالي الاستثمار تنخفض إلى ٢,٠١ بالمئة مقابل ١,٢٤ بالمئة في عام ١٩٩٥. وقد حصلت السعودية على نصف مجموع الاستثمارات البينية في السنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧ البالغ ١٠٣,٤ مليار دولار، وحصلت الدول الأربع التالية لها في الترتيب على ٢٧ بالمئة، منها لبنان بنسبة ٩,٣ بالمئة، ومصر بنسبة ٦,٥ بالمئة، والإمارات بنسبة ٥,٧ بالمئة، وسورية بنسبة ٥,٤ بالمئة. وقد استولت الأقطار الخليجية على ٦١,٨ بالمئة مما ساهمت به كمجموعة، وكذلك مما ساهمت به مجموعة الأقطار غير الخليجية، كما يتضح من العمود الأخير من الجدول الرقم (١٠ ـ ٤):

الجدول الرقم (١٠ ـ ٣)
الاستثمارات البينية العربية ونسبتها إلى مجموع الاستثمارات المحلية الإجمالية (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)

القيم بمليار دولار	١٩٩٥	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الاستثمارات البينية	١٤٣٠	١١٤٢٨	٢٦٤٧	٢٩١٢	٣٨٤٤	٥٩٥٨	٣٧٢٦٣	١٦٥٠٤	١٤٠٤٠
النسبة إلى الكلية (بالمئة)	١,٢٥	١,٥٠	١,٩٠	١,٩٨	٢,٤٦	٣,٢٢	١٦,٠٨	٥,٩١	٤,٠٥

المصدر: الاستثمارات البينية مأخوذة من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٧** (الكويت: المؤسسة، ٢٠٠٨)، الجدول الرقم (١١)، ص ١٨٩. الإنفاق الاستثماري الإجمالي من أعداد متفرقة من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد.**

الجدول الرقم (١٠ ـ ٤)
تدفق الاستثمارات البينية بين مجموعتي الأقطار الخليجية وغير الخليجية (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧)

الاقطار المرسلة	الأقطار المضيفة (مليون دولار)			النسب إلى مجموع الاستثمارات (نسبة مئوية)			نصيب الخليجية من كل مجموعة
	الخليجية	الأخرى	المجموع	الخليجية	الأخرى	المجموع	
الخليجية	٤٨١٧١	٢٩٨٠٢	٧٧٩٧٣	٤٦,٦	٢٨,٨	٧٥,٤	٦١,٨
الأخرى	١٥٧٤٠	٩٦٧٢	٢٥٤١٢	١٥,٢	٩,٤	٢٤,٦	٦١,٩
المجموع	٦٣٩١١	٣٩٤٧٤	١٠٣٣٨٥	٦١,٨	٣٨,٢	١٠٠,٠	٦١,٨

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٧**، الجدول الرقم (١٢)، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

وواضح أن الأقطار الخليجية استأثرت بحوالى ٤٦,٦ بالمئة من إجمالي الاستثمارات البينية في ما بينها. وساهمت بنسبة ٧٥,٤ بالمئة، بينما استقبلت ٦١,٨ بالمئة منه، وهو ما يعني أن صافي ما قدمته إلى باقي الأقطار العربية كان ١٣,٦ بالمئة، أي حوالى ١٤ مليار دولار على مدى ٢٣ عاماً. كما أن النشاط الذي شهدته الفترة الأخيرة كان يعود إلى تسارع التنمية في الخليج، خصوصاً مع تقدم المسيرة التكاملية فيه. من جهة أخرى، فإن غالبية الاستثمارات البينية تتجه إلى

قطاعات الخدمات، خاصة التي يغلب عليها المكوّن العقاري، كالسياحة، وخدمات التجارة الداخلية والمصرفية، ومؤخراً في قطاعات الاتصالات. وهذه لا تحدث تشابكاً بينياً بين المنشآت الإنتاجية. كما أن المساهمات في أسواق المال يغلب عليها طابع المضاربة، وينتهي إلى تحويل رؤوس أموال لمرسليها.

٤ ـ استراتيجية مجلس الوحدة للتكامل

أنهت الكويت محاولاتها المتكررة للالتفاف على اتفاقية الوحدة بالانسحاب نهائياً من المجلس في أوائل عام ١٩٩٠. وتلتها الإمارات في عام ٢٠٠٠، ثم فضلت ليبيا التكامل الأفريقي على العربي. وباستثناء الأردن وسورية ومصر، فإن الدول الأعضاء السبع الباقية تعاني أوضاعاً غير مستقرة، وصلت إلى حد غياب الدولة في بعضها. وقد كلف مجلس الوحدة (القرار الرقم ١١٣٠ ـ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) أمانته العامة «بإعداد دراسة كاملة بخصوص التعاون الاقتصادي المشترك». وأقر المجلس (القرار الرقم ١١٥٠ ـ ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١) «الإطار العام المقدم من الأمانة العامة لاستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين»، والمحاور الواردة فيها في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية التكنولوجية والتنمية العربية المشتركة، مشيراً إلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للعقدين (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠). وكانت المحاور هي:

(أ) استكمال منطقة التجارة الحرة العربية.

(ب) إقامة اتحاد جمركي عربي.

(ج) إقامة منطقة استثمارية عربية.

(د) إقامة منطقة تكنولوجية عربية.

(هـ) إقامة منطقة مواطنة عربية.

(و) التنمية العربية المشتركة[٤٧].

وكانت الفلسفة التي قامت عليها الاستراتيجية هي الجمع بين المنهجين

---

(٤٧) أعد كاتب هذه السطور الدراسة، مستخدماً مصطلح «التكامل» بدلاً من التعاون المشترك، لكون التعاون بطبيعته مشترك. ومع ذلك جرى الحديث في بعض وثائق أمانة مجلس الوحدة التالية عن «التكامل المشترك»!!

التجاري والإنتاجي للتكامل، أخذاً في الاعتبار أنه قد جرى البدء بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن الخطوة التالية هي تأسيس اتحاد جمركي. من جهة أخرى، فإن عملية التنمية المشتركة كانت تتطلب، إلى جانب الجهد الخاص بتحقيقها، عملاً منظماً لتجميع الإمكانات العربية في مجالات قوى الدفع الأساسية، وهي الاستثمارات والقدرات التكنولوجية. وحتى لا يقف الأمر عند مجرد عمليات تحرير لانتقال الأموال والمعرفة، اعتمدت الاستراتيجية منهج تحويل الوطن العربي إلى مناطق تكاملية لكل منهما، وما يشمله ذلك من سياسات وإجراءات مترابطة، وأطر مؤسسية تساهم في إيجاد آليات مشتركة لتسيير التدفقات الاقتصادية. أما بالنسبة إلى البشر، فإن الاستراتيجية تجاوزت مفهوم تنظيم انتقال الأيدي العاملة وتحرير انتقال الأفراد، إلى إقامة منطقة مواطنة كأساس لتجمّع المواطنين العرب أياً كانت مواقعهم الاقتصادية، تمهيداً لمشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتكامل، وفي الانتفاع على قدم المساواة من نتائجه، وهو ما يصبّ في النهاية في تأسيس القاعدة التي تقوم عليها الوحدة العربية. ويتم تحقيق الترابط بين المناطق المختلفة من خلال عملية التنمية العربية المشتركة. ويلاحظ أن القرار الصادر من المجلس أسقط قضية المواطنة، على رغم أن ميثاق العمل الاقتصادي القومي (عام ١٩٨٠) أقر «المواطنة الاقتصادية». ويفصح هذا عن مدى تحفظ الأقطار بشأن المواطنة التي دونها يفرغ مصطلح «الوطن العربي» من مضمونه. وعلى رغم ما اعتمده المجلس من آليات لتنفيذ المحاور المذكورة، فإن تآكل عضويته وتراخي الأقطار في تسديد حصتها في ميزانية المجلس، بما في ذلك دولة المقر التي لم تسدد حصتها للسنوات الثلاث الأخيرة، حدّ من فاعلية جهوده في تنفيذ الاستراتيجية.

خاتمة

أمران حددا مسار العمل العربي المشترك منذ البداية: **الأول** حداثة العهد بالاستقلال، وما ترتب عليه من هموم قطرية لبناء أجهزة دولة حديثة قادرة على حمل أعباء التنمية في حقبة كان الحديث فيها عن تنمية (وليس مجرد نمو) أمراً حديث العهد. **الثاني** هو أن توالي عمليات الاستقلال أدخلت في التجمع العربي بلداناً مختلفة في مقوماتها عمّا سبقها، مما زاد التباين بين رؤى مجتمعاتها لمصالحها الوطنية، ودخل النفط ليلعب دوراً بارزاً في توجهات الدول نحو علاقاتها البينية والخارجية. وأوجدت البيئة العالمية التي صاحبت ظهور التجمع الأوّلي تبايناً في الموقف من قضية الوحدة. وبينما حملت سورية لواء الوحدة الرافض للخضوع لما

فرضته الدول الاستعمارية من تقسيم تعسفي يتيح للاستعمار الحديث ممارسة فعالياته وفرض آليات التبعية التي تستبقي أوضاع التخلف، أصرّ جارها لبنان على الوقوف عند حدود التعاون، بينما اكتفت السعودية بالحفاظ على وحدة أراضيها التي انضمت معاً في الثلاثينيات، وحرصت على تجنب اتفاقيات قد تخالف الأسس الدينية، كما أنها لم تكن قد اكتشفت ما لديها من مصادر هائلة للثروة تستطيع بها ترويض طبيعتها القاسية[٤٨]. ومن ثم بدا الخلاف واضحاً بالنسبة إلى الموقف من قضية العمل المشترك ومغزاه بالنسبة إلى الوحدة. وعندما تحول العراق عن المنحى التبعي الذي جعل منه مركزاً لحلفٍ يخدم القوى الرأسمالية الكبرى في حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكي، مال بتوجهه الوحدوي إلى توظيف العمل المشترك لتحقيق رؤيته لوحدة عربية، مما أوقعه في صراع مع دولة الوحدة، ثم مع شطريها بعد انفصال دفعت فيه أطراف عربية أموالاً طائلة.

وهكذا اقتصر العمل المشترك على تعاون إقليمي على غرار ما يتم على المستوى الدولي، واقتدت مؤسساته بترتيبات اتخذتها الدول المتقدمة على الساحتين العالمية والإقليمية. وظل لبنان وفياً لمبدئه حتى بعد أن قاده إلى حرب أهلية. وعندما أريد بناء وحدة اقتصادية وفق المنهج الوظيفي المحدث الذي انتهى إليه الفكر الأوروبي، وطبقته الجماعة الأوروبية، ظل لبنان يطرح البديل تلو الآخر للاقتصار على ما يراه مجرد تنسيق يرمي إلى تحرير التدفقات البينية، لينهي علاقة ثنائية قامت مع سورية، ويتصدى لصيغة اتفاقية وحدة اقتصادية جماعية ليوقفها عند المعاملات بين الأقطار، بعيداً عن القضايا الداخلية ذات الشأن بالنسبة إلى الوحدة. وهكذا توقف العمل المشترك عند صيغة التعاون وما يقام في خلاله من تنظيمات تحددها اتفاقيات تتخذ منها الأقطار موقفاً تعتقد أنه يصبّ في مصلحتها وفي الحفاظ على سيادتها الوطنية التي تخشى أن تخدشها شقيقاتها الضعيفة بعد أن تكبدت في استعادتها من القوى الغاشمة تضحيات جمّة.

وعلى الرغم من أن فكرة الوحدة الاقتصادية انطلقت من اللجنة السياسية، فإن المصالح الفئوية داخل الأقطار العربية وقفت حجر عثرة أمام مجرد تحرير التبادل التجاري من القيود التعريفية وغير التعريفية، حتى بعد أن أقرت القمة العربية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبينما زايدت بعض الأطراف على إنجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة خلال عقد من الزمان، فإنها شاركت باقي

(٤٨) وضح ذلك من موقفها من تعديلات اتفاقية التسهيل التجاري.

الدول في استخدام التحكم في العلاقات الاقتصادية البينية كأداة لإدارة صراعات سياسية حتى في ما بينها. وكان رفض الوحدة الاقتصادية صريحاً من جانب الدول التي تفضل حرية السوق على رغم أن المنهج المقتبس من الفكر والتجربة الأوروبيين قوامه تحرير الأسواق، ولعل هذا يرجع إلى تخوفها من نظم الأقطار الوحدوية التي يلعب القطاع العام دوراً قوياً فيها. فالمطالبة بسرعة التوحيد في مختلف نواحي العمل الاقتصادي، تعني سرعة نقل القرارات من الاقطار الأطراف إلى مراكز قومية لاتخاذ القرار، فتطغى آليات هيمنة الدولة على مختلف فعاليات الإنتاج والتوزيع محدثة ارتباكاً في نظم الأقطار المتبعة نظام السوق.

وعلى رغم البدء في عمل يؤدي إلى تنسيق الخطط، فإن الأحداث السياسية التي ظلت تلاحق الوطن العربي لم تتح فرصة كافية لإتمام جهد كان يمكن أن يوضح طبيعة المنافع والأعباء التي يمكن أن تترتب على إعادة تقسيم العمل في مجال اتخاذ القرارات. وعمقت من المخاوف الانعكاسات الاقتصادية للخلافات السياسية بالحدّ من التبادل التجاري، وإغلاق الحدود، وطرد العمالة الوافدة. واستمرأ الجميع الاكتفاء بعضوية المجلس الاقتصادي الذي أصبح اقتصادياً اجتماعياً، يتخذ ما يراه الوزراء من قرارات بشأن العمل المشترك دون التقيد بمنهج محدد أو الالتزام بما اتخذه من قرارات فهو «سيد قراره»[٤٩]. وهو يحمّل الأمانة العامة المسؤولية الفنية عن صياغة برامج العمل ومتابعة تنفيذها، كما لو كانت هيئة تحت القطرية. وجاء التعبير عن ازدواجية المجلسين دليلاً على أن الأقطار لم تكن أبدا معنية برسم منهج للوحدة والالتزام به مقدماً، لأنها لم تكن ـ حكومة وقطاع أعمال ـ مستعدة لتحقيقها. وعندما انتزع من مجلس الوحدة عملية تحرير التدفقات الاقتصادية، لم يتمكن من تحريك تسهيل التبادل التجاري حتى بعد أن أعاده ثلاثة عقود إلى الوراء بالمطالبة بتحرير قوائم سلعية. وعندما أقام منطقة التجارة الحرة الكبرى اكتفى بإعلان تفعيل تلك الاتفاقية تجنباً لعقد اتفاقية خاصة بها، وإنشاء جهاز قادر فنياً وإدارياً على إلزام الأقطار بها. وأخشى أن يصيب الاتحاد الجمركي الذي قررته قمة الكويت المصير نفسه، لأن الدراسة التي أعدت بشأنه (وقدمها كاتب هذه السطور) أوضحت بجلاء أهمية عقد اتفاقية تلتزم بها الأقطار الأطراف وإنشاء جهاز قادر فنياً على تأسيس وتسيير الاتحاد، وخاصة أنه

(٤٩) خلال مناقشة موضوع معين في مجلس محافظي صندوق النقد العربي، اعترضت على صيغة قرار بأنه مخالف للاتفاقية، فكان رد رئيس المجلس (وهو يمثل بلده في المجلس الاقتصادي): «نحن الذين وضعنا الاتفاقية، ونحن الذين نفسرها»!!

ينطوي على قواعد التصرف في عائدات الرسوم الجمركية المحصّلة عن سلع تنتقل حرة داخله. ويشهد على ذلك ما يعانيه الاتحاد الجمركي الخليجي من مشاكل بسبب الاختلافات عليها على رغم محدودية وزنها كإيرادات.

وبدلا من أن يكون العمل المشترك وسيلة لتنسيق جهود الأقطار العربية وحشدها لدعم التنمية العربية والتكامل العربي، استنفد العقد الثامن من القرن الماضي في تنسيق العمل المشترك ذاته، ونُصّب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشرفاً على التنسيق، فتاه التنسيق في ظل عدم توضيح صلاحياته ورفع مستواه إلى مستوى الأقطار ذاتها على الأقل، وكانت النتيجة أن عمل خمس سنوات وانتهى إلى استراتيجية لم تنفذ، وإلى تداخل في الخطط المتعلقة بالعمل المشترك والتنمية، وبروز المشروعات المشتركة كوسيلة مفضلة لدى أقطار تتمسك بسيادتها الوطنية، ثم تدير لها ظهرها. ومن ثم افتقد العمل المشترك صفات الاتساق والكفاءة والفاعلية، وضاعت الدعوة إلى تحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات العربية، وهي دعوة تسجل تدهور العمل السياسي المشترك، الذي ظهر جلياً في القمم الأخيرة حتى بعد إقرار دوريتها، وعدم جدوى المطالبات المتكررة بترشيد القرار السياسي. وواضح أن أسلوب عقد اتفاقيات غير مفصلة للحقوق والواجبات وآليات التنفيذ والتحكيم، وإيكالها إلى مجالس وزارية، يعلق مسيرة العمل المشترك بأهواء الحكومات. لذلك، لا بد من إعادة بناء الإطار المؤسسي للعمل المشترك بمختلف جوانبه. ويقترح في هذا الصدد[٥٠] إنشاء «جماعة عربية» تحل محل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة، يقودها «مجلس التكامل والتنمية» من وزراء التخطيط، تتفرع عنه المجالس الوزارية المتخصصة، وتعاونه «لجنة نواب»، وتنشأ مفوضية فنية تتولى تسيير العملية التكاملية، واستصدار القرارات اللازمة من المجلس الذي يعمل مع مجلس الجامعة في الجانب السياسي، ومجلس الدفاع المشترك في الجانب الأمني، تحت مظلة القمة العربية التي تنسق العمل في مختلف جوانب العمل المشترك. وتحدد وثيقة إنشاء الجماعة الغايات المنشودة، وتوضح مراحل بلوغها بتفصيل تلتزم به الاقطار الأعضاء، وتشارك الجماهير في الصياغة والتنفيذ والمتابعة، وتحاسب حكوماتها على أي تقصير يعبّر عنه بغياب الإرادة السياسية دون اتخاذ خطوات جادة لاستحضارها وتفعيلها.

(٥٠) انظر: الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ص ٦٦٧ وما بعدها.

تعقيـب (١)

وليد عبد الحي

ـ ١ ـ

يقتضي الإنصاف العلمي عند التعقيب على بحث علمي كالذي بين أيدينا، أن نلمّ بأدبيات الباحث في هذا المجال، لكي نكون على دراية برؤيته في شموليتها، كما هي في هذا البحث، وبتفاصيلها كما تعكسها تلك الأدبيات.

وعليه كان من الضروري لي أن أقرأ بحث د. محمد محمود الإمام في ضوء توجهاته الفكرية ذات الصلة بالموضوع:

ـ **إيمانه بإقامة دولة وحدة عربية على المدى المتوسط والبعيد،** تبدأ بإقامة دولة تضم أقطار المواجهة والعراق وليبيا. وهذه في رأيه هي الصيغة العملية للتكامل الإنتاجي، حيث لم يعد لمنهج الأسواق المشتركة المتراخية مغزى يذكر، كما إن إقامة هذه الدولة يمكن أن تنشئ التحدي الذي يحول مجلس التعاون الخليجي إلى دولة اتحادية، والشيء نفسه عن المجلس المغاربي، وعندئذ يمكن الحديث عن كونفدرالية عربية تعدّ لبناء دولة الوحدة على أسس عملية[١].

ـ **مفهوم الجماعة العربية لدى د. الإمام**: يشير د. الإمام إلى مفهوم الجماعة العربية، ويدعو في كتابه **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، وفي البحث الذي بين أيدينا، إلى معاهدة لإنشاء هذه الجماعة على أساس: الوضوح

(١) انظر إجابة د. محمد محمود الإمام على: «الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٢٣.

في النصوص القانونية واستكمال نواقصها، وعدم إيكال العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى مستويات دنيا، واعتبار الجماعة العربية من خلال مجلس التكامل والتنمية المؤلف من وزراء التخطيط، وتتفرع عنه مجالس وزارية متخصصة، وتعاونه لجنة نواب، وإنشاء مفوضية فنية تتولى تسيير العملية التكاملية بديلاً من مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتولى المجلس الجديد مهمة التكامل العربي الاقتصادي وغير الاقتصادي بالتعاون مع مجلس الجامعة ومجلس الدفاع المشترك[٢].

تتركّز **المشكلات في العمل العربي المشترك** من وجهة نظر د. الإمام في تعدد مداخل التكامل وتعدد الاستراتيجيات وتداخل الخطط، ودور النفط، وعدم تكامل الموارد، وتكاثر المؤسسات وازدواجيتها، وعدم تمتع القرارات بالإلزامية.

وقد بدا لي من ورقة البحث التي بين أيدينا ومن خلال الأدبيات التي أنتجها د. الإمام أن المشكلة المركزية في العمل العربي المشترك من منظور وحدوي هي مشكلة ذات طابع تقني وتنظيمي، أي أن الهياكل الموكل إليها إنجاز العمل العربي المشترك هي هياكل غير مناسبة من الناحية البنيوية والقانونية، وأن إصلاح هذا الجانب هو المدخل الأساسي أياً كانت الاستراتيجية المتبعة في العمل المشترك، وأن شروط عمل هذه المؤسسات هو الإمكان والكفاءة والفاعلية كمعايير من منظور الوحدة والعدالة والمرونة والاتساق والاستمرارية من ناحية المنهج المستخدم.

ويبدو لي أن مشكلة العمل العربي المشترك تتمحور حول «تنفيذ ما يتفق عليه» أياً كان الميدان الذي تم بحثه، وأياً كان مستوى أداء الهيئة التي أوكل إليها الإنجاز، مما يعني أن المشكلة سياسية إلى حد كبير، وتفرض السؤال المركزي، وهو: كيف يمكن خلق آليات تدفع نحو تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه؟

والإجابة عن السؤال السابق تستدعي مناقشة عدد من المسائل:

ـ وزن المتغير السياسي في إشكالية العمل الاقتصادي المشترك، وهل يمكن فعلاً تحييد المتغير الاقتصادي على غرار التجربة الأوروبية بمنظورها الوظيفي الجديد والقديم؟

---

(٢) محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٨.

لقد نص ميثاق العمل الاقتصادي العربي الذي أقره مؤتمر القمة العربية الحادية عشرة عام ١٩٨٠ على «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، عن طريق ربط المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية التي تحقق المنافع المتوازنة»، ولكننا نعود لنجد الدعوة نفسها على لسان أمير الكويت في خطاب الافتتاح لمؤتمر القمة العربي الاقتصادي في الكويت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩، أي بعد قرابة ثلاثة عقود، لأن التحييد لم يتم، والسبب في عدم حدوث هذا التحييد هو سبب سياسي يكمن في نسيج العلاقات العربية ـ العربية، فالأقطار العربية تستخدم الاقتصاد في صراعاتها السياسية (ولعل تقديم الدعم لإعمار غزة يمثل آخر نماذج التوظيف السياسي للاقتصاد).

ولو أخذنا اتفاقية العمل العربية الرقم ٢ لعام ١٩٦٧، الخاصة بتنقل الأيدي العاملة بين الاقطار العربية، والاتفاقية رقم ١٤ لعام ١٩٨١ الخاصة بحق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أقطار عربية، ثم الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة عام ٢٠٠٣، وإعلان المبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة لعام ٢٠٠٥، سنجد النتائج تسير باتجاه معاكس لكل هذه النصوص والاتفاقيات، إذ انخفضت نسبة العمالة العربية الوافدة من ٧٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٧، وهو ما رفع نسبة البطالة العربية إلى حوالى ١٤ بالمئة عام ٢٠٠٧، وذلك كله لحساب تزايد مواز لنسبة العمالة الآسيوية في سوق العمل العربي.

إن العامل المركزي وراء هذه المسألة هو الربط بين بقاء العامل العربي الوافد في الدولة المستقبلة وتوجهات دولته السياسية التي ينتمي إليها (مثل مشاكل العمالة التونسية أو المصرية في ليبيا في فترة من الفترات، ومشاكل العمالة الأردنية والفلسطينية في الكويت وقطر في فترات مختلفة. . . إلخ)، كما إن هناك هواجس لدى الدول المستقبلة من تسلل التنظيمات السياسية العربية عبر العمال العرب إلى الأقطار المستقبلة للعمالة.

ـ وزن المتغيرات الداخلية والخارجية في تعثر العمل المشترك، وأي المتغيرات الداخلية هو الأكثر أهمية (الاستبداد، التخلف الاجتماعي، الأمية، التركيبة الطبقية، ضعف بنية النخب الوحدوية، الأقليات، مشكلات الحدود، المنظومة المعرفية العربية، خصائص الطابع القومي العربي)؟

ثم أي المتغيرات الخارجية هو الأكثر أهمية (إسرائيل، القوى الرأسمالية، دول الجوار، قوى العولمة ما دون الدولة وما فوقها)؟

ولتبيان وزن العامل السياسي في دور المتغيرات الخارجية على العمل المشترك، نشير إلى أنه في عام ١٩٩٧ كان حجم الاستثمارات العربية البينية يساوي ١ : ٧٥٠ قياساً للاستثمارات العربية في الخارج، غير أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أدت، طبقاً لأقوال وزير التجارة والصناعة المصري إلى زيادة الاستثمارات العربية البينية بنسبة ٥٠ بالمئة عن نسبتها قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٣]، وهو ما يطرح التساؤل التالي: إذا كانت أسباب عدم الاستثمار قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هي أسباب اقتصادية أو تقنية (فرص الاستثمار، الهياكل الإنتاجية، القوانين المحلية... إلخ)، فكيف تغير الوضع رغم عدم حدوث تحولات جوهرية في هذه الأسباب بعد ١١ أيلول/سبتمبر؟ بمعنى إذا كانت العوائق لنمو الاستثمارات البينية هي عوائق تقنية، فكيف ارتفعت النسبة بهذا الشكل على رغم أن هذه العوائق على حالها؟

وفي بعد آخر، نجد أن هناك تقصيراً في دفع الدول الأعضاء لحصصها المالية في ميزانية جامعة الدول العربية، مما ينعكس على منظمات الجامعة، وبالتالي على العمل العربي المشترك. وهنا يبرز التساؤل: هل دفع الدولة لنصيبها في ميزانية الجامعة أو منظماتها أمر يحتاج إلى هياكل ذات نمط خاص؟ أم أن عدم الدفع هو توظيف سياسي للمال لسبب أو آخر؟

وفي المجال الأمني، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ اتفق وزراء الداخلية العرب على استراتيجية لمكافحة الإرهاب، واتفقوا على «اتخاذ موقف موحد من كل دولة لا تلتزم بتطبيق بنود هذه الاستراتيجية»، ولكننا نجد في اجتماع الوزراء بعد ٩ سنوات في عام ٢٠٠٦ في تونس أنهم يبحثون «تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب»، مما يعني عدم تنفيذ هذه الاستراتيجية، فكيف ندفع هذه الدول نحو التنفيذ؟

ـ ٢ ـ

من ناحية أخرى، لنتوقف عند موضوع السيادة التي كثيراً ما جرى تبرير تعثر العمل المشترك بسببها، إذ يبدو لي أن قضية السيادة هذه تختفي في كثير من

(٣) انظر حديث مع وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد، في: **اليوم السابع**، ١٦/ ١/ ٢٠٠٩.

الأحيان عند التعامل مع القوى الدولية، فلماذا لا تظهر قضية السيادة في وجود القواعد العسكرية في العديد من الدول، أو تكييف المناهج التعليمية أو التنسيق الأمني ومراقبة المصارف أو القبول ببعض التدخلات الخاصة في بنية النظم السياسية ذاتها تحت دعاوى الديمقراطية أو حقوق الإنسان، أو الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، الذي ظهرت نتائجه الكارثية مع الأزمة الدولية المالية المعاصرة إلى الحد الذي أوضح فيه وزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم أن العرب «خسروا ٢,٥ تريليون دولار في الأشهر الأربعة الأخيرة من الأزمة العالمية، كما أن ٦٠ بالمئة من مشاريع التنمية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي قد أرجئت أو ألغيت»(٤).

وحتى عند النظر في كيفية التعامل مع دعوات الأخذ بمنهج التخطيط التأشيري (أي الاعتراف بسيادة كل دولة في وضع خططها الإنمائية، ووجود إطار تفاوضي يسمح بوضع برامج واتفاقيات ثنائية أو متعددة ترسي قواعد التخصص والتقسيم العربي الجديد للعمل كل عقد من الزمن، وأخيراً التخطيط المشترك لفروع معينة من الصناعة والأنشطة الإنتاجية)، فإن العديد من الباحثين يرون «أن «الإرادة السياسية» هي شرط مسبق لأي عملية تنسيق أو تخطيط تأشيري فعال، فإذا ما انتفت هذه الإرادة أضحى الحديث عن التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي غير ذي موضوع»(٥).

ويبدو لي أن موضوع الإرادة السياسية كمفهوم متداول في الأدبيات السياسية العربية يحتاج إلى مناقشة: فماذا يعني مفهوم الإرادة السياسية؟ وما الذي يخلق هذه الإرادة؟ إن تحليل هذا المفهوم في الأدبيات السياسية يشير إلى الأبعاد التالية:

١ ـ **بعد سيكولوجي**: أي الاعتقاد بأن التركيبة السيكولوجية للقيادة تفتقر إلى دافعية الإنجاز، ويمكن فكّ عقدها بالتحليل النفسي للقيادة على المستوى المحدود، أو التحليل النفسي للنخبة على المستوى المتوسط، أو التحليل النفسي للمجتمع العربي ككل.

٢ ـ **بعد معرفي**: أي أن الإرادة السياسية هي تعبير عن تحول في «الوعي»،

---

(٤) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٧/ ١/ ٢٠٠٩.

(٥) «التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية (حلقة نقاشية)،» شارك في الحلقة إبراهيم بدران [وآخرون]؛ أعدّ الورقة الخلفية محمود عبد الفضيل؛ أدار الحوار نادر أبو شيخة وهاني الحوراني، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ٩٧.

بمعنى أن يتحول الإدراك من الاعتقاد بجدوى القطرية إلى الاعتقاد بجدوى الوحدة أو العمل المشترك. ويترتب على هذا التحول في الوعي ممارسة قائمة على ما يتسق مع هذا الوعي.

٣ ـ إن الإرادة السياسية هي المرادف للبطولة. ويصبح الأمر والحالة هذه، أن تعثر العمل المشترك في الوطن العربي هو دليل على «جبن» القيادات السياسية العربية. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي معايير التمييز بين «الجبن» من ناحية و«العجز، نظراً إلى ضيق ذات اليد من ناحية ثانية، والعقلانية من ناحية ثالثة؟».

في تقديري، إن الانظمة السياسية تمتلك الإرادة السياسية، ولكن في اتجاه مخالف يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وما لم يتشكل معادل شعبي منظم عبر التطور الذي تقوده نخب تمتلك إرادة سياسية ذات توجه معاكس لتوجه الأنظمة، فلن نخرج من هذه الدائرة، وهو أمر يبدو لي أنه سيستغرق عقوداً.

ـ ٣ ـ

من جانب آخر، يلاحظ أن هناك انفصالاً بين ما يتم إقراره والمقدمات التي يجب أن تكون قد أنجزت قبل إقرار شيء جديد، فلو أخذنا قرارات قمة الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهي القمة الاقتصادية، سنجد أنها حددت عام ٢٠١٠ لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، وعام ٢٠١٥ لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وعام ٢٠٢٠ للسوق العربية المشتركة، وتمت الموافقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تشكيل لجنة وزارية عربية لتنفيذ النتائج على أن تجتمع اللجنة بصفة دورية كل ٣ شهور.

والملاحظ هنا أن القرارات ليست خاصة بأقاليم فرعية (الخليج العربي، المغرب العربي... إلخ)، بل بكل النظام الإقليمي العربي، على رغم أن التباين بين وحدات هذا النظام يفوق التصور، ويكفي التدقيق في الأرقام التالية[٦]:

ـ معدل الدخل في قطر يفوق ٨٠ ضعفاً معدله في اليمن.

ـ ٤٠ بالمئة من السكان العرب تحت خط الفقر في ٧ أقطار عربية.

---

(٦) CNN, 21/1/2009.

ـ ١٠ ـ ٢٠ بالمئة من السكان تحت خط الفقر في ٥ أقطار عربية.

ـ أقل من ١٠ بالمئة من السكان تحت خط الفقر في ٣ أقطار عربية.

والسؤال مرة أخرى: كيف يمكن خلق هذه الهياكل وتفعيلها في ظل هذه التباينات الهائلة؟ وهل استمرار هذه التباينات طيلة هذه الفترة السابقة، بل وتزايدها، يشير إلى إمكانية تحقيقها خلال الفترات الزمنية المحددة (الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥ و٢٠٢٠) مع ملاحظة أن التواريخ المحددة هي تواريخ تبدو غير مبنية على دراسات، بل هي تقريبية (لاحظ ١٠، ١٥، ٢٠، وكأن الاقتصاد والانتقال من مرحلة إلى مرحلة متسق بهذا القدر الشديد دون مراعاة لكل التباينات).

لقد مضى على تولي عمرو موسى رئاسة الجامعة حوالى ٨ سنوات، وقد أعلن عند توليه عزمه على «هيكلة منظمات العمل العربي المشترك»، وتم تقديم عدة مسودات مشاريع حول هذه الهيكلة، وأقر مجلس وزراء الخارجية عدداً كبيراً منها، غير أن التنفيذ بقي معلقاً في أغلب الأحيان.

ـ ٤ ـ

ما الذي نستنتجه من ذلك:

١ ـ على رغم المشكلات التقنية والتنظيمية في مؤسسات العمل المشترك، فإن العامل الرئيسي في تقديري هو أن الأنظمة السياسية العربية التي تستخدم العمل المشترك كآلية للتكيف مع مشكلاتها المختلفة، سواء منها الداخلية أو الخارجية، فالعمل العربي المشترك، من وجهة نظر النظم السياسية العربية، هو «أداة سياسية» يخدم أحد الأغراض التالية:

أ ـ امتصاص أزمة يواجهها النظام السياسي (مثل اتفاقيات مكافحة الإرهاب، ووثيقة الإعلام العربي التي جرى إقرارها عام ٢٠٠٨... إلخ).

ب ـ أداة ضغط من طرف على طرف آخر (استقبال العمال الوافدين أو طردهم طبقاً لدرجة التوافق السياسي مع دولهم).

ج ـ الدعاية السياسية للنظام، والظهور بمظهر الدولة الساعية إلى تطوير العمل العربي المشترك.

ذلك يعني أن أزمة العمل العربي المشترك هي أزمة سياسية بحتة.

٢ ـ غياب مؤسسات العمل العربي المشترك غير الحكومية، نظراً إلى أن بعض النخب العربية لم تجعل في معظمها موضوع العمل المشترك هدفاً استراتيجياً لها (يكفي أن نأخذ مثالاً بسيطاً يتمثل في الحملات الصحفية بين بعض الفنانين السوريين والمصريين بعد تنفيذ بعض المسلسلات التلفزيونية المشتركة)، على رغم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته غير العادية عام ٢٠٠٥ وافق على مشروع معايير وضوابط مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربية في اجتماعات المجلس وأجهزته بصفة مراقب، على أن توضع تلك المعايير موضع التطبيق خلال عامين.

وعند النظر في دور مؤسسات العمل الخيري العربية، يظهر كيف أضحت هذه المؤسسات موضع تضييق متواصل من المؤسسات الأمنية العربية لدوافع سياسية.

كذلك يمكن القول إن دور القطاع الخاص العربي ما زال قاصراً في هذا الجانب، وعلى رغم وجود مبررات لهذا القصور (ضعفه في بعض الدول، أو تأخر نموه في دول أخرى تبنّت النمط الاشتراكي، أو ارتباط بعض أطرافه بقوى خارجية كالكومبرادور)، إلا أن تطور العمل المشترك في هذا القطاع يجد أمامه أحياناً كثيرة تعقيدات إدارية وسياسية، هي نتاج سياسات حكومية في أغلب الأحيان.

إن الأنظمة السياسية العربية مدركة لـ «مصالحها الذاتية»، وتتصرف بشكل عقلاني مدروس لخدمة مصالحها، ومن غير الممكن فهم موقف هذه الأنظمة من العمل العربي المشترك استناداً إلى مشكلات تقنية أو تنظيمية، بل إن الدوافع السياسية تقف وراء الجزء الرئيسي من مواقف هذه الأنظمة من العمل المشترك.

إن عدم تشكل معادل شعبي (نقابات وأحزاب وقوى ضغط اجتماعي) تساند وتضغط باتجاه تفعيل العمل العربي المشترك هو السبب المركزي وراء تعثره، أما كيف يتم إيجاد هذا المعادل فهو أمر يخرج بحثه عن نطاق هذا التعقيب.

تعقيــب (٢)

علي أحمد عتيقة(*)

أتشرف بالتعقيب على ورقة د. محمد محمود الإمام المعروف بإسهاماته الثمينة المتواصلة في المجال الذي تتناوله ورقته القيمة. تستحق هذه الورقة أن تعتمد ضمن القراءات الإلزامية في أدبيات العمل العربي المشترك. فهي تسجل مسيرة هذا العمل الملتوية المتعثرة نتيجة لإصرار الحكومات العربية على إصدار قرارات تهدف إلى التعاون والتكامل بين الأقطار العربية، ثم تقوم بإفراغها من مضمونها أو بتعطيلها في مرحلة التنفيذ. وهكذا استمر تكرار هذه الحلقة المفرغة منذ بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤، مروراً بميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات والقرارات اللاحقة، وصولاً إلى مؤتمر القمة الاقتصادي في الكويت في مطلع هذا العام.

لا شك في أن المتتبع لدوران هذه الحلقات لا بد من أن يعترف بمقدرة الحكومات العربية (مجتمعة ومنفردة) على تكرار القرارات الكبرى لدعم العمل العربي المشترك، وعلى تأسيس المنظمات والمجالس، ثم العمل على عرقلة تنفيذ ما قررته وإضعاف ما أسسته من كيانات مشتركة في إطار الجامعة العربية وخارجها. حقاً إنها لمقدرة فائقة تلك التي نقرأها في ورقة د. الإمام، والتي أهنئه على صبره في متابعتها وتحليلها بدقة ووضوح. فعلى كل من يريد أن يعرف لماذا تأخرت مسيرة العمل العربي المشترك، بينما تقدمت وتطورت مسيرة التعاون والتكامل الأوروبي، القيام بقراءة ورقة د. الإمام بعناية واهتمام.

(*) اقتصادي متقاعد ـ ليبيا.

أولاً: مسار العمل العربي المشترك

يتضمن **الجزء الأول** من الورقة موجزاً لمناهج إقامة وحدة بين مجموعة من الأقطار بداية بالمنهج المباشر للوحدة، وصولاً إلى المنهج الوظيفي المحدث الذي اعتمدته المجموعة الأوروبية منذ معاهدة روما عام ١٩٥٧ وحتى الآن. ومن المفيد أن نتذكر كيف تبنت الأقطار العربية كل المناهج التي مرت بها الدول الأوروبية دون أن تصل إلى الهدف المنشود. لا بد من أن نتساءل هنا: ماذا كان يحصل لمسيرة التعاون الأوروبي لو افترضنا قيام الجنرال ديغول، وقت خلافه الشديد مع الرئيس الأمريكي ليندن جونسون، بإبرام معاهدة أمن وسلام وتضامن مع الاتحاد السوفياتي أثناء مرحلة الحرب الباردة، متجاهلاً التزامات فرنسية في معاهدة روما وفي ميثاق حلف الاطلسي (الناتو)؟ كما يمكن أن نسأل: هل كان يمكن لمسيرة التكامل والتضامن الأوروبي أن تستمر وتتطور لو قامت فرنسا مثلاً باحتلال بلجيكا أو قامت ألمانيا باحتلال هولندا على رغم التزماتهما في إطار المجموعة الأوروبية؟ أتصور أنه من المفيد أن لا نغفل التعرض لهذه الاسئلة كلما تناولنا تجربة التضامن الأوروبية الناجمة بالمقارنة بمسيرة العمل العربي المشترك المتعثرة. هذا ما لم تتضمنه ورقة د. الإمام، ولكنها تضمنت تحديداً واضحاً لأبعاد العمل المشترك ومعايير تقييم مفرداته، وهي التضامن والإمكان والكفاءة والفاعلية والعدالة والمرونة والاتساق والاستمرارية والتواصل. لا شك في أن كل عمل جماعي تتوفر له كل هذه الأبعاد بدرجة كافية، لا بد له من أن ينجح في تحقيق أهدافه. ثبت هذا في نجاح التجربة الأوروبية، وفي فشل المحاولات العربية التي لم تتوفر لها كل هذه الأبعاد اللازمة لسلامة العمل المشترك. أتفق تماماً مع الاستنتاجات التي توصل إليها د. الإمام في هذا الخصوص ولكن أختلف معه في التمييز بين أفعال الاقطار العربية الداعية إلى الوحدة وغيرها من الأقطار التي تدعو إلى التريث والتحفظ وقت اتخاد القرار العربي المشترك. إن تجربتي الشخصية في مجال التعاون العربي علمتني أن لا أفرق بين الأقطار العربية من حيث عدم التزامها بتنفيذ جلّ ما تصدره من قرارات، وما تعتمده من مواثيق واتفاقيات في ما بينها، بل وجدت في بعض حالات الأقطار المحافظة أكثر استعداداً لتنفيذ التزاماتها من الاقطار الداعية إلى الوحدة. لذلك من الأنسب لنا في هذه الندوة أن نعترف بتقصير كل الحكومات العربية بدرجة التزامها بتنفيذ ما وافقت عليه في مجال العمل العربي المشترك.

يتضمن **الجزء الثاني** من ورقة د. الإمام تعثر مسار الوحدة الاقتصادية ودور

العامل السياسي منذ اتفاقية الوحدة والسوق المشتركة، وتنسيق الخطط والمشروعات المشتركة، وتعدد مداخل التكامل الاقتصادي وافتقاد المنهج. لا أختلف مع ما جاء في الورقة عن دور العامل السياسي وقلة الثقة بين الحكام العرب في تعثر، بل وعرقلة مسار الوحدة الاقتصادية، وإنشاء السوق المشتركة. وهنا لا بد من أن نعترف بأن الوفاق السياسي العام هو الذي يوفر الوعاء اللازم لتفاعل العلاقات الاقتصادية الرسمية والأهلية. هذا ما أثبتته كل التجارب التي أعرفها في مجال التعاون والتكامل الإقليمي في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي أجزاء من أفريقيا. أتصور أنه لا يوجد استثناء لهذه القاعدة التي تقول إن السياسة والثقة تقودان التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وليس العكس كما يتصور البعض من الذين يتمسكون بمقولة الاقتصاد يقود السياسة. فلا بد إذاً من توفر القدر الكافي من التوافق السياسي والثقة المتبادلة بين الأقطار العربية كشرط ضروري لإحراز التقدم المطلوب على صعيد العمل العربي المشترك. إن الاستمرار في دراسة ومناقشة تجارب التعاون العربي دون معالجة الخلل السياسي على الصعيدين القطري والعربي المشترك يعدّ في نظري مضيعة للوقت وتكراراً لوقائع وأفكار أصبحت معروفة، بل ومصدر إحباط وتدمير في كل مرة يتم فيها عرض مسار العمل العربي المشترك. لذلك يستحسن أن نعزّز اهتمامنا بضرورة إحداث التغيير السياسي اللازم لجعل القرار القطري أقل استناداً إلى شخصية ومزاج الحاكم، وأكثر اعتماداً على دور المؤسسات التي تدرس وتحدد طبيعة المصالح والأهداف المشتركة بين الأقطار على مستوى الإقليم والوطن العربي ككل. إن تجانس آلية اتخاد القرار المؤسسي بين الأطراف الداخلة في التكامل الاقتصادي الإقليمي تعدّ ضرورة لا بد منها لنجاح العمل المشترك ولضمان استمراريته وتطوره. هذا ما برهنت عليه التجربة الأوروبية عندما استبعدت من عضويتها كل الدول التي كانت تحكم بنظام الحزب الواحد والزعيم الأوحد، مثل إسبانيا واليونان قبل تحولهما إلى النظام البرلماني التعددي الضامن لحرية التعبير والمعتمد على صندوق الاقتراع الحر من حين إلى آخر. تُرى متى يمكن للأقطار العربية أن تتحول إلى مثل هذا النظام الواضح الشفاف القادر على تصحيح أخطائه، وكيف يمكن تحقيق هذا التحول؟ هذا ما نحتاج إلى مناقشتة والمطالبة به في كل ندوة، وفي كل مناسبة نجتمع فيها على المستويين القطري والعربي المشترك. كنت منذ أكثر من عشرين عاماً أتصور أن العمل العربي المشترك إذا نجح يمكن أن يساهم في إصلاح العمل القطري، ولكني بعد تجربة أربعة عشر عاماً في هذا العمل المضني صرت على اقتناع تام بأن العمل القطري السليم هو الذي يستطيع تحديد الأولويات العربية

المشتركة ويواصل الدفاع عنها والعمل على تحقيقها. لذلك علينا أن نهتم بإصلاح العمل القطري قبل أن نتوقع النجاح في مجال التعاون والتضامن العربي.

إن مجرد تركيز الأقطار العربية على مدخل المشروعات المشتركة يكفي للتدليل على صعوبة السير في مدخل التكامل الاقتصادي المعتمد على الاتفاق السياسي والسوق المشتركة. غير أن الإشكال الرئيسي في اتباع مدخل المشروعات يكمن في تأسيسها باتفاقيات خاصة تأخذ شكل المعاهدة الدولية التي تجعل من المشروع كياناً قائماً بذاته في معزل عن النظم التشريعية والإدارية في القطر الذي يوقع فيه إنشاء المشروع المشترك. فهو يصبح مستقلاً يتمتع بمزايا خاصة به لا تساعده على الاندماج في اقتصاديات الدول الأعضاء في المشروع. ولكن على رغم ذلك يستطيع المشروع المشترك الناجح تقديم خدمات مهمة وضرورية في مجاله الوظيفي، مثل النقل والتمويل. كما تستطيع المشروعات المشتركة إذا كثُرت ونجحت أن تخلق نسيجاً من المصالح والاعتماد المتبادل يساعد على استمرار التعاون بين الأقطار المشاركة فيها حتى في أوقات التوتر السياسي بينها. غير أنها على رغم ذلك تبقى عاجزة عن إحداث وحدة اقتصادية أو سوق مشتركة.

ثانياً: دور النفط في دعم المشروعات العربية المشتركة

انتعش الاهتمام بمدخل المشروعات المشتركة بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة لزيادة الطلب على النفط، وخاصة بعد اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وحظر النفط على الولايات المتحدة من أجل تحرير الأراضِي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعلى رغم ما انتهت إليه تلك الحرب من تراجع عسكري على الجبهتين المصرية والسورية بعد التدخل الأمريكي الكبير في جبهةً القتال، فإنها نجحت في إنعاش روح التضامن العربي وإخراج المواطن من نفسية الهزيمة والانكسار التي وقع فيها بعد حرب ١٩٦٧. انعكس هذا التطور الإيجابي على مسيرةِ العملِ الاقتصادي العربي، بل حتى على السياسي أثناء المراحل الأولى من الحوار العربي ـ الأوروبي.

تأسس خلال عقد السبعينيات أكثر من ٨٠٠ مشروع عربي مشترك في شكل صناديق تنموية وبنوك وشركات استثمارية وصناعية وزراعية وغيرها بين بلدين عربيين أو أكثر، منها من اشتركت فيه كل الأقطار العربية، وأخرى على مستوى مجموعة محددة أو ثنائية. بلغ مجموع الاستثمار المشترك في هذه المشروعات أكثر من ٣٥ مليار دولار بأسعار ذلك الوقت. قامت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

وحدها بتأسيس خمس شركات رئيسية قابضة، ومعهد حديث للتدريب والدراسات. كان الهدف من هذه المشروعات هو تمكينِ البلدِان العربية من القدرة على إدارة وتطوير صناعتها النفطية في مراحل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتسويق الداخلي والخارجي.

لا شك في أن تلك البداية كانت واعدةً وقابلة للتطور وتعزيز الثقة المشتركة في العمل الجماعي بين الأقطار العربية، وتنميةِ روحِ الاعتماد المتبادل، لولا ما أصاب الوطن العربي من صدماتٍ مصيرية لا بد من ذكرها في هذا المجال. فالصدمة الأولى كانت قرار الرئيس أنور السادات الذهاب إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ وإعلانه الشهير «لا حرب بعد اليوم»، وهو في القدس المحتلة. ثم قام بعد سنتين من ذلك الإعلان بتوقيع معاهدة سلام وتعاون وأمن مشترك مع إسرائيل حتى قبل انسحابها الكامل من الأراضي المصرية. كلنا يعرف مدى الانقسامِ العميق الذي سببته تلك المعاهدة في الصف العربي، ومدى حجمِ الزلزال الذي أصاب هيكل العمل العربي المشترك في كل أبعاده. يكفي أن نذكر ما حدث من تجميد لعضوية مصر في كل المنظمات العربية، ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وقطع العلاقاتِ الدبلوماسية بين مصر وجلّ الأقطار العربية. نتجَ من كل هذه التطورات الخطرة إضعاف الثقة في مستقبل التعاون العربي، وعرقلة مسيرته الواعدة التي انطلقت بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كما أشرنا آنفاً.

حدث بعد هذه الصدمة الكبرى بعام واحد أن دخل الرئيس العراقي صدام حسين في حربٍ شاملة مع إيران الخوميني في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. نحن نعلم كيف استمرت تلك الحرب ثمانية أعوام حصدت خلالها مئات الآلاف من الأرواح، وحولت الفوائض النفطية لدى العراق ودول الخليج إلى عجز مالي خطير. حدث هذا في وقت كانت فيه الأقطار العربية المصدّرة للنفط تعاني هبوطاً مستمراً في أسعاره وفي حصتها من السوق بسبب المنافسة من مصادر خارج منظمة الأوبك. استمر هذا التدهور حتى انهارت أسعار النفط إلى مستوى حوالى عشرة دولارات للبرميل في منتصف عام ١٩٨٦.

انتهت بعد ذلك بعامين الحرب بين العراق وإيران، وعادت مصر إلى الصف العربي المشترك، وكان يمكن العودة إلى مسيرة العمل المشترك، على رغم ما حدث من صدمات وعراقيل، لولا ما قام به الرئيس العراقي من غزوِ الكويت التي ساندته أثناء حربه الطويلة مع إيران. لا شك عندي في أن ذلك الغزو المشين كان

السبب الذي فتح باب جهنم على العراق، وإعطاء المبرر للاحتلال العسكري الأجنبي على نطاق واسع في الوطن العربي. لقد بدّد ذلك الغزو ما بقي من ثقة بين الأقطار والشعوب العربية التي كان يمكن الاعتماد عليها في مواصلة العمل الاقتصادي العربي المشترك. يبقى علينا أن نسأل بعد كل هذه الصدمات التي أصابت التعاون العربي: ما هي الآفاق التي ما تزال واعدةً في مستقبل هذا التعاون؟ هل ما يزال بالإمكان حشدِ الهممِ والموارد من أجل بناء مستقبلٍ عربي مشترك؟ طبعاً، الجواب يكمن في مدى قدَرة الأجيال الصاعدة على بناء اقتصادٍ قطري مترابط مع مصالح عربية مشتركة ترتكز على الأيمان بوحدة المصير بين البلدان والشعوب العربية. للأسف، نحن الآن أصبحنا نبتعد عن تحقيق هذا الهدف النبيل يوماً بعد يوم. فبعد كل ما أصاب العمل المشترك من صدمات، تخلت أقطار عربية رئيسية عن هدف تحقيق سوق عربية مشتركة عندما تسارعت وتسابقت من أجل إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع كتل اقتصادية كبرى، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لا بد من أن نعترف أن مثل هذه الاتفاقيات ستحول دون إنشاء اتحاد جمركي عربي يمكن أن يمهد لتأسيس سوق مشتركة. إن تعظيم الاستفادة من الفوائض النفطية وغيرها من الموارد والقدرات البشرية يتطلب تكتلاً اقتصادياً عربياً مشتركاً، أدعو الله أن يوفّق الأجيال القادمة في تحقيق هذا الهدف على رغم ما سنترك لهم من إرث ثقيل من التشتت والتصدع والفرقة بين أقطار الوطن العربي، بل وفي بعض الأحوال داخل القطر الواحد، وللأسف الشديد حتى في فلسطين المحتلة.

أختتم بتكرار الشكر والتقدير للدكتور محمد الإمام، متمنياً له دوام الصحة والاستمرار في عطائه المتميز من أجل التعاون العربي. وأما بخصوص اقتراحه في آخر صفحة من ورقته، فإنني لا أتصور أن مجرد تغيير التسميات أو إعادة التنظيم الإداري يمكن أن ينهض بالعمل العربي المشترك من الكبوة والركود الذي يعانيه. إن ما يحتاجُ إليه هذا العمل حالياً هو بناء الثقة بين الأقطار العربية وتنمية روح الإرادة والإيمان بالمصير المشترك. أدعو الله العزيز القدير أن يهدي الجميع إلى هذا السبيل.

المناقشـات

١ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

قد يكون من المناسب ـ في مجال بحث الرؤية المستقبلية للوحدة ـ أن نقوم بنوع من «فض الاشتباك» الفكري بين أمرين:

ـ الوحدة العربية كمشروع سياسي شعبي.

ـ التكامل الاقتصادي العربي، من المدخل الوظيفي أو «الوظيفي المحدث».

فالوحدة العربية تتحقق من خلال العمل السياسي بالمنطق الثوري العربي في الأجل الطويل، انطلاقاً من تكوين عقائدي وحركي ناضج عبر الزمن.

أما التكامل الاقتصادي فيتحقق بما هو متاح من أدوات، عبر المرحلية المستقاة من الخبرات التاريخية، من التجارة إلى بناء تكامل إنتاجي في سياق الوحدة الاقتصادية. وربما أثير جدل كبير حول عقبات التكامل الاقتصادي، وطرح دائماً (افتقاد الإرادة السياسية)، ولكن ذلك ربما يعود إلى التداخل غير المبرّر بين تصور الأدوات في كل من المشروع الشعبي والمشروع التكاملي. فالإرادة السياسية مطلب ضروري في حالة المشروع الشعبي، ولكن الأنظمة العربية الحاكمة لا تُطالب بإرادة سياسية توحيدية.

فلنجعل مناط العملية التكاملية هو الدفع باتجاه العمل الاقتصادي العربي المتدرج، من منطقة للتبادل إلى اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة، وتوحيد اقتصادي مستقبلاً. ولنرفع مستوى التكوين السياسي والعقائدي والنظامي للمشروع الوحدوي السياسي ـ الشعبي والثوري الحقيقي. ولنفضّ الاشتباك بين الجانبين.

٢ ـ عوني فرسخ

١ ـ أوضح الباحث نواحي قصور ميثاق جامعة الدول العربية الصادر عام

١٩٤٥، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي عقدت في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٠، والمتمثلين بصورة أساسية في غياب الهيئة المركزية التي تتولى تنسيق أدوات العمل المشترك، وغياب الضوابط التي تكفل الالتزام الدقيق بتنفيذ ما يتفق عليه. وهو وإن أصاب كبد الحقيقة، إلا أنه لم يسلط الضوء ويوضح علة هذا القصور، التي هي في تقديري تكمن في مغالاة بعض صنّاع القرار السياسي العربي بالحديث عن استقلاليتهم القطرية وقرارهم السيادي في مواجهة الشقيق العربي، والتغاضي عن الأمرين تجاه القوى الدولية الأشد تأثيراً في قراراتهم.

٢ ـ يلاحظ من الجدول الرقم (١٠ ـ ١) المنظمات العربية المتخصصة الذي يقدمه د. الإمام تفاوت ملحوظ بين تاريخ قرار إنشاء غالبيتها وتاريخ بدء نشاطها، ما يدل على تدني أهمية العمل المشترك عند صنّاع القرار العربي، فيما يذكر أن المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) أقر في عام ١٩٧٨ الاستراتيجيا العربية لمحو الأمية وتطوير الكبار، وليته ذكر ولو في الهامش نسبة الأمية في عام ٢٠٠٨، لبيان مدى تقصير الأنظمة وهيئات المجتمع العربية بعد ثلاثين عاماً من إقرار استراتيجية محو الأمية.

٣ ـ في تناوله تعثر مسار الوحدة الاقتصادية ودور العامل السياسي قدم الدليل على أنه ما ينقص الأمة العربية للارتقاء إلى مستوى العصر، حيث غدا التكامل الإقليمي السبيل الأمثل للتقدم في شتى الأنشطة الاقتصادية والمجالات العلمية والمعرفية، والدرع الواقية للسلام الاجتماعي، ليس افتقارها إلى العقول المبدعة في وضع الخطط وصياغة القرارات، وإنما غياب الكتلة الاجتماعية ذات المصلحة بالتكامل والقادرة على تحقيقه مقابل فعالية المسكونين بهواجس الخوف من التكامل القومي وتصورهم أنه حيث تحقق كان دوماً في صالح الجميع، بمن فيهم الذين تحفظوا عليه، لأن التكامل الاقتصادي لا يؤدي فقط إلى تجميع موارد وإمكانات مكوناته، وإنما تفاعلها على هيئة المضاعف بحيث تغدو إمكانات وقدرات كل وحدة مضاعفة لإمكانات وقدرات الوحدات الأخرى.

٤ ـ في تناوله دور عوائد النفط والفوائض المالية، أوضح أن السياسات التي أديرت بها تسببت في أن تغدو بعض الصناديق العربية أدوات للصندوق الدولي في تنفيذ سياساته. وينتهي إلى القول ـ وهو المصيب ـ بأن التقلبات التي أصابت أسواق النفط، والأزمة المالية في الشهور الأخيرة، دلّلت على مدى ارتهان الاقتصاديات العربية ـ ولا أقول الاقتصاد العربي لعدم وجوده ـ للخارج، كما على العجز عن تحويل الأصول الريعية إلى أصول إنتاجية.

٥ ـ يبحث الباحث انتقال العمالة، مبيناً أن عدم الاكتراث بالاتفاقيات العربية لتنظيم انتقال العمالة، أدى إلى أن تنخفض نسبة العمالة العربية في الأقطار المستقبلة لها من ٧٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠ بالمئة مؤخراً، وما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد الهوية في بعض دول الخليج، فضلاً على الآثار السلبية لانتقال أنماط الاستهلاك غير الملائمة لمستويات الدخول في الدول الموفدة للعمالة، ووجود فائض عمالة يبحث عن فرص خارج الوطن العربي، مسلطاً الضوء على عملية نزف العقول والسواعد العربية.

٦ ـ يقدم الباحث معالجة موضوعية من منظور قومي لإشكالية خلل توزيع الموارد بين الأقطار العربية الوفيرة المال والفقيرة السكان، وتلك التي هي وفيرة السكان وفقيرة المال، بالدعوة إلى الاتفاق على استراتيجية تنمية متكاملة، قائمة على إعداد العناصر المتوافرة وإكسابها الكفاءات اللازمة، وتوظيفها بما يحدث تشابكاً في الاقتصاديات العربية يدفع التدفقات وفق متطلبات التنمية العربية الشاملة. والسؤال: هل هذا ممكن في واقع عربي يغلب فيه الخطاب المغالي في قطريته وافتقار الثقة بشركاء المسيرة والمصير؟

٧ ـ يستعرض الباحث في الإجراءات التي اتخذت في مجال العمل العربي المشترك ما بين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ و٦ شباط/فبراير ١٩٨٢، واللجان التي شكلت، والدراسات التي أنجزت لتسريع معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية والمشاركة والاهتمام بالطاقات البشرية، والأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي والصناعي، والتصدّي لأزمة الغذاء، مع الاستفادة من التجارب الماضية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي، متناولاً في ذلك مداولات «لجنة العشرين» و«المؤتمر القومي للاستراتيجية» و«قمة عمان» في عام ١٩٨٠، و«ميثاق العمل الاقتصادي العربي» الذي وقّعه الرؤساء، مسجلاً على قمة عمان بأنها زادت الطين بلة في الافتقار إلى تنسيق العمل المشترك، كما سلط الضوء على تناقضات الأنظمة العربية ومواقف تلك المسكونة بهواجس الخوف من الوحدة العربية، مع نقد موضوعي لمواقفها التي أسهمت في أن لا يتجاوز العمل المشترك التعاون الإقليمي وخضوع مؤسساته لترتيبات الدول الكبرى. والسؤال هو: هل يرى د. الإمام في مقترحه ما ينقذ العمل العربي المشترك من شوفينية المسكونين بخوف تاريخي من التكامل القومي، والحدّ من عمق وفعالية المداخلات الخارجية في صناعة القرارات العربية؟

٣ ـ أحمد محمد الكبسي

الشكر كل الشكر لرئاسة الجلسة ممثلة بالدكتور أحمد يوسف أحمد، كما هي للمعقبين الفاضلين د. وليد عبد الحي ود. علي عتيقة، كما أتمنى للدكتور الإمام الشفاء العاجل، ولا ألوم غيابه، فأنا متأكد أن من يتأمل الوضع العربي يصاب بالمرض ألماً، ولكن دعونا نتفاءل بمستقبل أفضل عن طريق تصور بعض السبل المختلفة للخروج من الوضع المؤلم الذي يعيشه الوطن العربي. ودعوني أنطلق من منطلق الحزم عسى أن نجد مخرجاً يقودنا إلى تحقيق الحلم العربي المنشود.

وأتصور أنه يمكن أن تتشكل الحزمة الأولى من دول شبة الجزيرة العربية، وهي: الجمهورية اليمنية، والعربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ودولة البحرين، ويمكن أن تشكل الحزمة الثانية من دول شمال الجزيرة العربية، وهي: الأردن، وسورية، ولبنان، والعراق، وفلسطين، ويمكن تقسيم الأقطار العربية الواقعة في القارة الأفريقية إلى حزمة أو حزمتين، فيمكن أخذها مجتمعة كحزمة واحدة، أما إذا رؤي تشكيل حزمتين، فيمكن أن تتشكل الحزمة **الأولى** من مصر، والسودان، والصومال، وإريتريا، والحزمة **الثانية** من دول اتحاد المغرب العربي: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. أما بالنسبة إلى الحزمة الأولى، فأراضيها متصلة ومطلة على البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي من الغرب والشرق والجنوب على التوالي، وتحتوي أراضيها على أكبر احتياطي نفطي مخزون في العالم، إضافة إلى عامل الجوار الجغرافي الذي لو وجد منفرداً فيمكن أن يكون محفزاً لنوع من التعاون والتكامل، فدول المنطقة يجمعها الدين واللغة والتاريخ المشترك، كما إن التركيبة القبلية لكل دول المنطقة تعتبر سمة مشتركة. ويبدو أن دول منطقة شبه الجزيرة العربية وفي العقد الحالي تجمعها علاقات قوية ومتميزة مع الولايات المتحدة، حيث يمثل أمن واستقرار المنطقة أهمية كبيرة بالنسبة إليها لارتباط ذلك بمصالحها، وبخاصة بعد تفردها على الساحة الدولية وانهيار الاتحاد السوفياتي. ويتضح ذلك من الموقف المدعم والمساند لوحدة الجمهورية اليمنية أثناء حرب الانفصال عام ١٩٩٤، وقد أعلنت حكومتها مراراً وتكراراً أنها لن تكون إلا عامل أمن واستقرار في المنطقة، وأنه ليس لديها أية خطط أو مطامح في زعزعة أمن واستقرار المنطقة. والمتصور هنا، بعد التفرد الأمريكي بالكون، أنها لن تمانع في وجود نوع من التقارب والتفاهم والتعاون بين مجموعة من الاقطار التي تربطها بها علاقات متميزة. كما إن أي تقارب بين أقطار المنطقة يعتبر دعماً لعملية

السلام، ويمثل دعماً لاستمرارية واستقرار الأنظمة الحاكمة وحماية لها، وفي الوقت نفسه طريقاً لاحتواء حركات التطرف والعنف التي توجد في المنطقة، والتي قد توجد مستقبلاً، بل وقد يتفاقم أمرها إذا لم يتم التنسيق ما بين مختلف دول المنطقة.

وهذا التناول لا يعني عزل أقطار الجزيرة العربية عن النظام العربي، وإنما المطلوب هو أن تعمل دول المنطقة على تطوير نفسها وتقوية مواقفها لكي تحمي نفسها، وتستطيع بالتالي الإسهام بفعالية أكبر، سواء بالنسبة إلى النظام العربي الذي يمكن أن تشدّ من أزره وتمده بقوة أكبر، أو بالنسبة إلى نظام الشرق الأوسط الجديد الذي يمكن أن تشترك فيه كقوة فاعلة أو تابعة. وننطلق بنظرتنا هذه من إمكانية الانطلاق بشكل حزم مرنة توفر أرضية مشتركة من حيث الاهتمام، آخذين بعين الاعتبار أن العالم اليوم يقوم على الاعتماد المتبادل، ولن يكون ممكناً لأي قطر أو منطقة ثقافية أن تنعزل عن العالم، سواء بمقولة الخصوصية الثقافية أو التميز السياسي والاقتصادي. وقد يتوجب على هذه العملية أن تأخذ طابع المرونة من حيث ترك الباب مفتوحاً للأطراف المختلفة للانضمام في أي وقت. وحال التزامها بالحد الأدنى من الأحكام والمبادئ المشتركة التي تقوم على أسس من احترام السيادة لكل قطر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منها، آخذين بعين الاعتبار أن الدولة القطرية العربية قد أصبحت، سواء شئنا أم أبينا، حقيقة دولية ونفسية، فضلاً على كونها واقعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلى الرغم من الإيمان بأن الوطن العربي يشكل حزمة واحدة متجانسة، إلا أنه يمكن تجزئته إلى حزم فرعية، وكنتيجة لـ «ارتباط هذه الحزم بعضها ببعض، فإن أي تقدم في مجال معين لإحدى الحزم سوف يعزّز بالتالي تقدماً في مجالات الحزم الأخرى. وقد يقول قائل إن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل حزمة، فلا شك أو جدال في أن بقاء عضو شريك في المنطقة خارج عن ذلك التنظيم يشكل خللاً في النظام نفسه، وذلك لأن منطقة شبه الجزيرة العربية تشكل إقليماً مترابطاً، وأن أي خلل في أحد أجزائه يسبب حتماً خللاً في بقية الأجزاء. وقد تدفع العزلة المفروضة على أحد الأطراف إلى الاضطرار إلى البحث والتعاون مع أطراف أخرى من خارج المنطقة، وقد يسبب ذلك قلقاً واضطراباً لكل الأجزاء. وانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، سيسهم حتماً في تقوية حزمة الجزيرة العربية بشتى نواحيها الاقتصادية والسياسية والأمنية والسكانية وغيرها، وذلك لتوافر عوامل اللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة، ناهيك عن عامل الجوار الذي لو توافر وحده

لكان كافياً ومشجعاً للتفاهم والتعاون والتكامل، وقد يؤدي إلى الاندماج. وما تجربة الاتحاد الأوروبي ببعيدة عن الأذهان، وهي في توسع مستمر، حتى إنها قد تطرق الأبواب العربية للانضمام إليها.

ومما لا شك فيه أن اختلاف الأوضاع الاقتصادية للدول المدعوة إلى التفاهم والتعاون والتكامل والاندماج، تشجع العملية أكثر. وهناك إجماع عام تقريباً على أن البلدان التي تختلف في تركيب اقتصادها تندمج بسهولة أكبر من تلك التي ينسجم فيها هذا الترتيب. وهذا مهم بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية الفعالة، وأرى أنه من الأهمية بمكان لكل الأقطار العربية بشكل عام، وبالنسبة إلى دول منطقة الجزيرة العربية بشكل خاص، الاستفادة من الخبرة التاريخية لمناطق العالم المختلفة التي رأت دولها أن بينها من المصالح والروابط ما يستدعي إقامة وتقوية رابطة مشتركة.

كما سبق الحديث، وكما يقول د. الجابري، إن الدولة القطرية أصبحت حقيقة واقعة، سواء شئنا أو أبينا، ويمكن تقوية هذه الدول والدول المجاورة عن طريق نوع من الترتيب للعلاقات يضمن بقاءها واستمرارها وحمايتها. كما إنه إذا تم التعامل مع المصالح المشتركة بعقلانية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التعاون، ويمكن العمل على التقليل من الصراع المحتمل. ومن الأهمية بمكان أن يتم استيعاب الدروس القاسية للتاريخ المعاصر، وأن تتم الاستفادة منها آخذين بعين الاعتبار الموارد الاقتصادية لكل قطر، حيث يمكن رسم علاقة عاقلة منهجية بين اقتصادات دول المنطقة، وبالتالي تحديد العلاقات الاقتصادية البينية بما فيه الخير للجميع. وبالنظر إلى خريطة شبه الجزيرة العربية نستطيع البت بكل وضوح أن جميع أقطار المنطقة من الدول الصغيرة التي أحسن «شريدان رامفال» تشخيصها، حيث يقول «في بعض الأحيان تبدو الدول الصغيرة كقوارب دفعت في بحر متلاطم الأمواج، فهي حرة في مواجهته من ناحية، ولكن لأنها من دون مجاديف أو مؤن ومن دون بوصلة أو شراع، تصبح عرضة من ناحية أخرى للهلاك، أو ربما تنقذ وتؤخذ على متن سفينة أكبر»، والسفينة الأكبر التي نعنيها هنا هو إشراك كل أقطار المنطقة في تجمع واحد يجمع شملها ويقوّي وضعها ويوحّد كلمتها.

ويجمل كتاب **الصغر... خطر: دويلات في عالم كبير**، العوامل التي قد تعرض الدولة الصغيرة للخطر أو تدخلها في دائرة الأزمة بالتالي:

ـ التنافس الدولي الذي قد يهدد كيان الدولة الصغيرة ويجعلها في مهب الريح.

ـ الادعاءات الإقليمية من قبل الدول المجاورة.

ـ الأهمية الاستراتيجية للدول الصغيرة.

ـ وجود موارد طبيعية في أراضيها كالنفط أو المعادن الأخرى.

ـ العوامل الداخلية التي قد تكون هي الأخطر، مثل: البطالة، الفقر، ضعف الجهاز الأمني والعسكري، الأمية، الفساد الإداري، وغير ذلك من المشاكل التي قد تظهر. وللخروج من محنة الصغر والخطر، يتحتم على دول المنطقة كخطوة أولى أن تنسق مع دول محيطها الجغرافي، وأن تدخل في نوع من أنواع التعاون والتكامل الذي قد يقود مستقبلاً إلى الاندماج.

أكرر الشكر والتقدير لرئاسة الجلسة وللمعقبين، كما هي لمركز دراسات الوحدة العربية بخيره وحسيبه الذي ما يزال يحمل هموم أمته، وها هو وبعد ما يزيد على العشرين عاماً من ندوة صنعاء يذكر؛ فتحية له.

٤ ـ محمود علي الداود

كان د. محمد محمود الإمام على حق عندما ركّز على مشكلة مهمة اجتماعياً واقتصادياً، وهي مشكلة الهجرة الأجنبية بأبعادها المختلفة على المجتمع العربي في الإمارات، وأبعادها السياسية على سيادة دولة الإمارات.

على مدى نصف قرن، كنت من المهتمين بهذه المشكلة، وتابعت تطورها في إمارات الخليج العربي، وخصوصاً في دولة الإمارات العربية. ومن خلال المهام التي أنيطت بي كمبعوث للعراق أو ممثل للجامعة العربية، كنت ألاحظ بقلق بالغ عدم جدية حكام الخليج في معالجة هذه القضية التي انقلبت بعد فترة إلى كارثة تهدد حاضر ومستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة، وبقية أقطار الخليج العربي بصورة عامة.

إن وجود الملايين من الهنود والباكستانيين والآسيويين الآخرين إنما أضحى يشكل تهديداً خطيراً لأمن وسيادة واستقلال الإمارات، ونحن نخشى أن تنشأ من المنطقة ظروف دولية تتعاون فيها الدول الآسيوية الكبرى مع القوى الغربية الأساسية في المنطقة لتطالب بحقوق مواطنيها، وتتجاوز بذلك عقود العمل والعمالة إلى تحديات أخرى تخص المطالبة بالمشاركة السياسية، وتثير أجهزة الإعلام الهندية والباكستانية هذه القضية من خلال محاولات التهديد أو التأثير المبطن.

إننا ندعو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إعطاء أقصى الأولويات إلى هذه المشكلة لإيجاد حلول عادلة وسريعة تحفظ للدولة سيادتها واستقلالها بالتعاون مع

مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، والبدء بالتفكير بمنح الجنسية إلى رعايا الجاليات العربية، وخصوصاً الذين مضى على وجودهم في الدولة أكثر من أربعة عقود.

٥ ــ خير الدين حسيب

أودّ في البداية أن أوجّه تحية إلى الاقتصاديين العرب، وخاصة الجيل الأول منهم، الذين ساهموا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بأكثر مما ساهم فيه الاقتصاديون في أي بلد في العالم في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي والمشاريع الاقتصادية. . . إلخ، وبالإضافة إلى د. محمد محمود الإمام يمكن الرجوع إلى ما كتبه د. محمد لبيب شقير عن **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، (في مجلدين)، حيث وضع يديه على المشاكل الحقيقية التي نعانيها.

بالإضافة إلى تهنئتي إلى د. الإمام، الذي يعمل حالياً كذلك مع فريق على إعداد **مشاهد المستقبل العربي** لمركز دراسات الوحدة العربية، وأهنئ د. وليد عبد الحي على هذا التعقيب المتميز والصريح، الذي وضع يديه على مكامن الخلل. كما أشكر د. علي عتيقة على تعقيبه، ولكنني لا أتفق معه على إعطاء براءة لبلدان الخليج من دم يعقوب. فدم يعقوب تشترك فيه جميع الأنظمة العربية بدرجات مختلفة، وسأبين بشكل سريع هذا الأمر.

عندما كنت في جامعة بغداد قبل انتقالي إلى بيروت مضطراً، درست موضوع العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن لها الأولوية، ومن يؤثر في الثاني، وتطرقت إلى علاقات السعودية بمصر، قبل أحداث اليمن، وأثناء ثورة اليمن وبعدها، كما تطرقت إلى علاقات سورية بالعراق قبل وحدة ١٩٥٨ وبعدها، وكذلك المغرب والجزائر، وقد تبيَّن من حجم التجارة الخارجية، كأحد المؤشرات، أن هناك علاقة عكسية تماماً بين تدهور العلاقات السياسية وتدهور العلاقات التجارية.

سأذكر مثالاً قد يسلّيكم، فبعد قيام الوحدة بين مصر وسورية، كان العراق يستورد من سورية نوعاً خاصاً من الصابون المحلي يسمونه «الصابون الحلبي» بكميات كبيرة، وكانت هناك مصانع في سورية تصنّع هذا الصابون من أجل تصديره إلى العراق. وبسبب الخلاف الذي نشأ بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر أصدر وزير الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت، الذي كان شخصية يسارية، بياناً بأن هذا النوع من الصابون مضرّ للصحة، وأوقف استيراده. بعد ذلك، حصل

الانفصال، وفجأة أصبح هذا الصابون مفيداً للصحة، ولا يضرّ بالصحة، وبدأ الاستيراد بكميات كبيرة لتشجيع المصانع.

أذكر كذلك قمة عام ١٩٨٠ التي تم فيها تخصيص خمسة مليارات دولار للدول العربية الأقل نمواً على مدى عشر سنوات، وكلف الصندوق العربي بإدارة هذا المبلغ. وصادف بعد هذا المؤتمر مباشرة أن دخل العراق في حرب مع إيران بتشجيع من السعودية التي أقسم ملكها في ذلك الوقت مع صدام حسين على الحجر الأسود بأنهما سيتعاونان في ما بينهما. وهذا ما أقوله لأول مرة. فما إن دخل العراق الحرب، حتى أعلنت الدول النفطية التي كانت قد اتفقت في مؤتمر الخرطوم على التبرّع بهذا المبلغ، أنها لن تدفع حصتها ما لم يدفع العراق، الذي كان قد دخل الحرب مع إيران. وهكذا تم تمييع القضية.

بالنسبة إلى موقف الدول الخليجية، أذكّر د. علي عتيقة بمشروع إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في السودان، على أساس أنه توجد أراضٍ ومياه سودانية وأموال عربية للاستثمار، وتنتج غذاء للأمة العربية. وقد صُرف وقت وجهد كبيران في الصندوق العربي على هذا المشروع، وعقد اجتماع في المغرب لإقراره، وتولى أحد المسؤولين في الصندوق العربي، الذي جاء بعد صائب جارودي، وأحد الكويتيين، شطب المشروع بكامله والاكتفاء بصفحتين، مخفّضينْ حجم المشروع بشكل رئيسي، ولم يستفد من كل الدراسات التي أنجزت.

وفي قمة عام ١٩٨٠ كذلك، تقرر وضع خطة اقتصادية عربية للمشاريع العربية المشتركة، وكلف د. محمد محمود الإمام بإعدادها، وقد قام بإعدادها فعلاً، ولكن في الاجتماع الذي تم بين وزراء المالية والاقتصاد العرب تم شطب هذه الخطة نهائياً، وتم تمييع المشروع.

إنني لا أتهم الدول الخليجية بالتعطيل، لكن أقول إن الجميع متساوون بدرجات مختلفة، في تعطيل المشروع. وقد ذكر د. علي عتيقة أن الكويت هي أكثر الدول التي تجاوبت مع المشاريع، لكنني أذكّره أن اتفاقية السوق العربية المشتركة قد وقّعت عليها الكويت في اجتماع جامعة الدول العربية، ولكنها لم تصادق عليها، وبالتالي لم تنفّذها.

إنني أخلص مع د. وليد إلى أن القضية ليست غياب إرادة سياسية، بل هناك إرادة سياسية في اتجاه معاكس. وعدم وجود هذه الإرادة السياسية الإيجابية في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي ليس سببه غياب مشاريع، أو غياب فكر

اقتصادي عربي وتقصيره في ذلك، إنما، كما تفضّل د. وليد، يعود إلى أسباب قد تكون داخلية أو خارجية. إن من أهم الأسباب هو غياب الرقابة الشعبية، فلا توجد رقابة شعبية على هذه الأنظمة حتى تمنع إغلاق الحدود بين بلدين عربيين، أو إيقاف الاستيراد والتصدير. . . إلخ، ولن يتم هذا إلا بتحقيق نوع من الديمقراطية في البلدان العربية.

٦ ـ أحمد يوسف أحمد

في الدقائق القليلة المتبقية من عمر الجلسة، أسمح لنفسي بثلاث برقيات سريعة.

في البرقية **الأولى** أتفق مع د. وليد عبد الحي في ما قاله عن دور العامل السياسي في العمل العربي الاقتصادي المشترك، لكنني أنفي عن د. محمد محمود الإمام شبهة أنه لم يهتم بهذا العامل، ففي أكثر من موضع من بحثه القيّم أشار إلى تطورات سياسية مهمة (زيارة السادات إلى القدس، الحرب العراقية ـ الإيرانية. . . إلخ) أدت دوراً حاسماً في تخريب جهود العمل العربي الاقتصادي المشترك، وكادت أن تؤتي ثمارها، بل إنني أدعو المشاركين إلى قراءة الهامش الرقم (٤٦) (ص ٥٥٠) في بحث الدكتور الإمام، فهو يشير إلى الكثير في هذا الصدد.

في البرقية **الثانية** اتفق مع د. محمد عبد الشفيع عيسى في ما ذهب إليه من أن بحث د. الإمام لم يعط الاهتمام الكافي للفترة الأخيرة، التي حفلت بتطورات مهمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي تطورات مطلوب تقييمها واستخلاص دروسها. وبحكم معرفتي الوثيقة بالدكتور محمد محمود الإمام أعلم أنه يتابع هذه التطورات على نحو مكثف، ومن اليسير بالنسبة إليه أن يستجيب لطلب من المركز بإضافة الاهتمام بالفترة الأخيرة إلى بحثه القيّم.

في البرقية **الثالثة** والأخيرة أؤيد فيها ما قاله د. علي عتيقة بخصوص تخريب الدولة القطرية لجهود العمل العربي الاقتصادي المشترك، وأؤكد أن الدولة القطرية العربية تعيد إنتاج نفسها على أسوأ نحو ممكن في مؤسسات هذا العمل، وأنا أدعو إلى دراسة معمّقة لهذا الموضوع.

٧ ـ منير الحمش

أود بدايةً أن أشكر إدارة الندوة على ثقتها عندما كلفتني بعرض ورقة د. محمد محمود الإمام. والذي سيزوّدنا بملاحظاته الجوابية برسالة خاصة.

٨ ـ محمد محمود الإمام (يرد)(*)

أعبر عن شكري وامتناني للتعقيبات والملاحظات على الدراسة التي قدمتها، وأخص بالشكر د. علي عتيقة، رفيق الكفاح والنضال في مجالات العمل العربي المشترك، وإن كان يفوقني في أنه أوتي من الصبر على تحمل أعباء مسؤولية التعامل مع متخذي القرار على الصعيدين الرسمي والفكري، ما جعله يعاني ما عانى. وأشاركه الرأي في أن الدول بشقيها، الرافع لراية الوحدة والمتحفظ عليها، أسهمت في عرقلة مسارها، كل بطريقته الخاصة. فالدعوة إلى التريث من البعض كانت تعبيرا مقنّعاً عن عزوف عن منهج الوحدة، والتعجل جرى على صعيد مزايدة مبعثها مطامع سياسية، والتجنب كان اعترافاً صريحاً بعدم الرغبة. ولا سبيل للمقارنة بالتكامل الأوروبي الذي انطلق من إيمان راسخ بالوحدة السياسية، ثم البدء في بنائها من الأمور الاقتصادية التي تمس حياة الناس ليعتادوا على المشاركة في اتخاذ القرارات، وصولاً إلى إيكالها إلى تنظيم واحد لا يلغي المشاركة بل يعززها. أما الحديث عن وحدة اقتصادية في فراغ، فإنه يتجاهل وجوب تقبل بناء أطر مؤسسية قومية قادرة على اتخاذ قرار يتفق عليه الجميع وينفذونه عن طيب خاطر، وهو أمر سياسي/اجتماعي في الأساس. ومع ذلك، فإن التوافق السياسي على ترتيبات تكاملية إقليمية هو شرط لازم للتكامل بالحدود التي تختارها الدول المعنية، ولكنه غير كافٍ لإقامة وحدة. حتى أوروبا فشلت في إقرار دستور لها في عام ٢٠٠٥، ثم في إقرار معاهدة لشبونة في عام ٢٠٠٨، بعد رفض أيرلندا لما تضمنته من إصلاحات لمؤسسات اتحادها؛ وأذكّر بأن الدراسة التي طلب إليّ إعدادها حُدد هدفها بتقييم العمل المشترك «من منظور وحدوي».

وإذا كنت من الذين أدانوا السادات بصلحه المنفرد، فإنني ـ وقد عاصرت جزءاً من الفترة ما بين حرب رمضان وزيارة القدس من موقع المسؤولية القطرية ـ أشير إلى أن الأرقام التي أوردها د. عتيقة عمّا تم في السبعينيات لم تلمس العناء الذي تعرّض له المخطط المصري، وهو يرى العرب يتلكأون في بلورة صندوق الدعم الذي وعدوا بتقديمه، وطالبوا بحق اختيار مشروعات يمولونها، وتشددوا في طلب منح جهاز الصندوق حصانة دبلوماسية؛ وسعى بعضهم من وراء ستار لمكاسب شخصية. وأعلن السادات في تموز/يوليو ١٩٧٦ شكره لهم، وأن مصر سوف تعتمد على نفسها. . ثم اختار هو «النفس» التي يعتمد عليها. وعندما أحسوا

(*) أرسلت هذه الملاحظات بالبريد الإلكتروني في وقت لاحق.

بخطر انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الأول/ يناير ١٩٧٧ قدموا مساعدات لسد عجز متوقع في تلك السنة، خشية أن تمتد عواقبها إليهم. وجاءت أخطاء وخطايا الرئيس العراقي لتؤكد أن العرب لم يعطوا أولوية للعمل القطري على العمل المشترك، بل إن القرارات القطرية أضرت بالمصالح القطرية والقومية معاً. . وما زالت.

وكما في كل المحافل التي تناولت قضايا العمل العربي المشترك، تندد المداخلات في ندوتنا هذه بغياب الإرادة السياسية، ومن هذا المنطلق تتشكك في معالجة يقال إنها تنصبّ على الجانب الفني. وللتدليل على أهمية البعد السياسي، استخلص تعقيب د. وليد عبد الحي من ارتفاع نسبة الاستثمارات العربية عقب ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أنه لا يمكن تفسيره باعتبارات تقنية. وأود أن أشير هنا إلى عدة أمور، منها أن أهمية البعد السياسي لا جدال عليها، أما ما يسمى إرادة سياسية، فهو أمر آخر، كما سأشير بعد قليل. وعلى أي حال، فإن حركة الاستثمارات ليست بيد «القيادات السياسية»، لأن القائم بها هم الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص. ويقضي المنطق الاقتصادي بتوجيه الاستثمارات بعيداً عن المخاطر السياسية. وخلال السنوات الأخيرة، قام مجلس الوحدة بإعداد «خارطة استثمارية» في سياق بناء «منطقة استثمارية» تضمنتها استراتيجيته المقررة في عام ٢٠٠١، كما ضاعفت مؤسسة ضمان الاستثمار جهودها. وفي الوقت نفسه أدت برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي نفذتها أقطار عربية تعاني عجزاً في مواردها إلى الاستجابة للحملة التي قادتها الرأسمالية العالمية لفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي (بما فيه العربي) المباشر. وصاحب ذلك تصاعد حركة التكامل الخليجي في ظل تكثيف التنوع في النشاط الإنتاجي، مما ضاعف حركة الاستثمار البينية على نحو ما توضحه الإحصاءات المذكورة في الدراسة. ولا أعتقد أن الأنظمة السياسية العربية تدرك «مصالحها الذاتية»، وتتصرف بشكل عقلاني مدروس لخدمتها. كما أن الدعوة إلى تحييد العمل الاقتصادي هي دعوة مغلوطة، لأن المطلوب هو ترشيد السلوك الاقتصادي، بما في ذلك التعقل في معالجة الخلافات السياسية، بل إن الكثير من الخلافات السياسية مصدره مشاكل اقتصادية، بما في ذلك دواعي الخلافات الحدودية والسياسات الاقتصادية، كالسياسة النفطية والديون التي تكبدها العراق في حرب الخليج الأولى، والتي أفضت لاجتياحه الكويت، فتهاوت بذلك دعائم الدعوة إلى الوحدة العربية. وعلى الصعيد الدولي، يستخدم المجتمع العالمي العقوبات الاقتصادية كأداة لتحقيق غايات سياسية، بدعوى أنها بديل مقبول من الإجراءات العسكرية، أو بالأحرى تفضيلاً للموت البطيء على القتل السريع.

ولو فحصنا تعثر تحرير التجارة لوجدنا أن الحكومات توقع ما يعده المتخصصون من اتفاقات، فإذا برجال الأعمال يطالبون باستثناءات تفرغ التحرير من مضمونه، وتشكو من الإغراق إذا تهددت مصالحهم ولو بسبب تدني كفاءة منشآتهم بالقياس على منشآت عربية أخرى، بينما يعمد البعض إلى الالتفاف حول شهادات المنشأ لاكتساب مزايا غير مستحقة. ومع ذلك يدفعون اتحاد الغرف العربية (الذي له بصمات واضحة على العمل المشترك) إلى المطالبة بتحرير التجارة البينية. كذلك، فإن أرباب المهن يطالبون الدول «الشقيقة» بتغيير شروط الممارسة لتتيح لهم العمل فيها، ويستبقون من الشروط ما يحجب منافسة من أبنائها. أما العمال فلا صوت لهم، داخل أوطانهم أو خارجها. وإذا انتقلنا إلى البيروقراطيات القطرية والقومية، فإن ما لمسته في تعاملي معهم جعلني أطالب بـ «محو الأمية التكاملية». فالقضية ليست إرادة نخب سياسية فقط، بل توفر «إرادة مجتمعية» أو العمل على بنائها، وهذه عملية تحتاج إلى نضج اجتماعي مثلها مثل عملية التنمية، وتقتضي تركيزاً على تنمية تكاملية. وفي هذا الصدد، فإن نسبة الأمية التي أشار إليها أ. عوني فرسخ، تبلغ وفق التقرير الأخير للتنمية البشرية حوالى ٣٠ بالمئة لمجمل الأقطار العربية في عام ٢٠٠٥، مقابل ١٧,٥ بالمئة لإيران و٣ بالمئة لإسرائيل. وتعادل نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للأقطار العربية ٨٥ بالمئة من نسب الدول المقاربة لها في مؤشر التنمية البشرية. غير أن ما ذهبت إليه الألكسو هو بناء ثقافة عربية تحقق «وحدة فكرية»، باعتبار أنها من شروط وحدة شاملة، وهو ما يعنينا هنا.

إن الدعوة التي اختتمت بها الدراسة إلى إقامة جماعة وإعداد الإطار المؤسسي المناسب لها ليست من قبيل حصر مشكلة سياسية في عملية تقنية تنظيمية. هناك منهجان أساسيان للوحدة: **الأول** إقامة دولة الوحدة دفعة واحدة، وهو ما يعني إحلال مؤسسات الدولة الموحدة محل المؤسسات القطرية واندماج مجتمعات الأقطار في مجتمع واحد، الأمر الذي يتطلب إعداد الصيغة التفصيلية لبنيتها ليدور التفاهم السياسي والمجتمعي حولها. و**الثاني** يتم على مراحل وفق المنهج الوظيفي المحدث، ليس في شكل اتفاق سياسي على عمل مشترك ينفذه كل قطر وفق نظمه التي يدّعي أنها تصون سيادته الوطنية، بل من خلال نقل عملية اتخاذ القرار إلى جهاز قومي، مع تنظيم يكفل مشاركة شعوب الأقطار الأعضاء في صنع القرارات، وإعطاء الجهاز القومي حق مساءلة الدول عن التزامها بتلك القرارات. وإقامة مثل هذا الهيكل يقتضي دراسة تفصيلية تحدد الحقوق والواجبات والخطوات المتعاقبة حتى تكون كافة فئات المجتمع على بيّنة من الأعباء والمنافع. وكان ما تحقق من نجاح في

نقل القرار في قطاعي الفحم والصلب من الدول إلى الجماعة هو الأساس الذي شجع الأوروبيين على التوسع ليطبق الأسلوب نفسه في الاقتصاد الكلي، وفي الطاقة الذرية. وهنا تظهر حتمية الديمقراطية في كل قطر، كما لاحظ د. علي عتيقة في التجربة الأوروبية، لأنها الأساس في ترشيد التصرفات السياسية.

أما بالنسبة إلى الاقتراح الذي نسبه إليّ د. وليد عبد الحي في مستهل تعقيبه، فقد جاء في معرض الإجابة عن أسئلة وجهها مركز دراسة الوحدة العربية عندما اتضحت مغبة المسار الذي استدرج إليه العرب في أوسلو وما أصابهم من تمزق. وجاء الاقتراح رداً على سؤال عمّ يجب عمله في الأجل المتوسط؟ وأنا من المؤمنين بأن الوحدة لا تبنى تدريجياً من بدايات عمل مشترك بتراكم، وقد رأينا حصيلة نصف قرن منه. إذا كنا نريد الوحدة، فعلينا أن نتفق على معالمها، ثم نصوغ معاهدة إقامتها وفقاً لذلك. وفي ظل الأوضاع السائدة في عام ١٩٩٧ لم يكن من المتصور أن مثل هذا الجهد ممكن، وقد سادت الفرقة بين الأقطار العربية. من جهة أخرى، فإن تغيير الخريطة العربية بإقرار العرب بوجود إسرائيل في قلبها، ومواجهة تداعيات ذلك الوجود على كيان الدول المحيطة بها، وبخاصة الدولة الفلسطينية التي لا يتوقع أن تكون كاملة السيادة، واستحقاقاتها في التنمية التي استنزفت على مدى نصف قرن، تقتضي إقامة كيان عربي موحّد يستوعب فلسطين، ويجابه الدخيل، ويفرض وجوده على المجتمع الدولي. ولما كان ما لا يدرك جله لا يترك كله، فإنه لم يكن هناك بد من الدعوة إلى دولة وحدة من دول المواجهة ودول مهتمة بالقضية الفلسطينية، وهي أيضاً أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وحتى لا تضيع الوحدة الشاملة، ويبدو الأمر كما لو أن الوحدة جاءت كمجرد رد فعل لبقاء الكيان الصهيوني (وما أكثر ردود الأفعال ضد أفعال فرض بها رؤيته على العرب)، فإن الاقتراح تضمّن الارتقاء بالمجلسين الخليجي والمغاربي إلى صيغة وحدتين، تتواصلان مع الدولة المقترحة من خلال تنظيم كونفدرالي، على رغم تحفظي على هذه الصيغة. ولذلك اشترطت أن تقوم ببناء دولة الوحدة الشاملة بصورة تتفادى التباينات التي أشار إليها د. عبد الحي، من خلال تنمية تكاملية. وأعتقد أن الاقتراح ما زال صالحاً، إذ إنه لا تبدو ملامح حركة وحدوية جادة في الأفق على رغم تلاحق الأحداث منذ تاريخ طرحه.

القسم الرابع

رؤيــة للمستقبــل

الفصل الحادي عشر

معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها(*)

برهان غليون(**)

أولاً: ملاحظات منهجية

هناك اليوم شبه اتفاق في الرأي، بين العرب من محللين وأفراد عاديين، على أن من بين العوامل التي أعاقت وما تزال تعيق تحقيق الوحدة العربية ما يلي:

ـ نمو النزعات الوطنية المرتبطة بالدولة القطرية التي أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، والتي تفرض نفسها على الشعوب والحاكمين في الوقت نفسه.

ـ الاختلافات في نظم الحكم والأيديولوجيات، وما يترتب على ذلك من اختيارات متباينة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن توجّهات متناقضة أحياناً في السياسة الخارجية والتحالفات الدولية. فهناك النظم الملكية والنظم الجمهورية، كما أصبحنا نتحدث اليوم عن دول معتدلة، أي حليفة للغرب، ودول متطرفة ممانعة ومقاومة للسيطرة الغربية.

ـ التباين الكبير في حجم الموارد الاقتصادية. فبعد انقسامه بين دول اشتراكية ودول رأسمالية، في حقبة سابقة، أصبح الوطن العربي مقسماً اليوم بين أقطار نفطية غنية وقليلة السكان، وأقطار فقيرة وكثيفة السكان، وثمة فارق هائل في

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ١٢٥ ـ ١٤٩.

(**) مدير مركز دراسات الشرق المعاصر، وأستاذ في جامعة باريس الثالثة.

دخل الفرد السنوي بحيث يصل في الأقطار الغنية أحياناً إلى أكثر من خمسين ضعف دخل الفرد في الأقطار الفقيرة، وهو فارق لا يكاد يوجد في أي أمة، بل في أي منطقة في العالم، مما يعني أن الدول الغنية هي الخاسرة في أي وحدة تدفع لا محالة، إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية.

ـ الصراع على الزعامة والنفوذ بين النخب والقيادات العربية. وهذا مصدر نزاع دائم بسبب المخاوف التي يبعثها عند الدول الصغيرة التي تخشى أن تبتلعها الدول الكبيرة أو تخضع لسيطرتها ونفوذها، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الحماية الأجنبية، كما حصل مع أقطار الخليج، بعد اجتياح الكويت من قبل القوات العراقية في بداية التسعينيّات. ومن الطبيعي أن تؤدي التحالفات مع الدول الأجنبية إلى تعميق الشرخ القائم بين الأقطار العربية ويضطر العديد منها إلى أن يعمل في إطار استراتيجيات دولية، ويستورد نزاعات إقليمية أو دولية لا علاقة لها بالمصالح العربية.

ـ عداء الدول الغربية وإسرائيل ومناهضتها النشطة لأي عملية تكتل أو توحيد، أو حتّى تعاون عربي جدّي، لما يشكّله ذلك من تعديل في موازين القوى الاستراتيجية يهدّد النفوذ الغربي، وربما الأمن الإسرائيلي أيضاً.

بيد أن هذا النوع من المقاربات الذي درجنا عليه في أدبياتنا القومية، الذي يسعى إلى وضع ما يشبه الـ «كتالوغ» الذي يضم العوامل المساعدة من جهة، والعوائق أو العوامل غير المساعدة على الوحدة من جهة أخرى، سواء استقى ذلك من دراسة تجارب محلية أو عالمية، يبدو لي عقيماً، لا يسمح بتحقيق أي تقدّم معرفي، ولا يساعد على فهم المسائل الجوهرية التي تكمن وراء ما يشكّل بالفعل أكبر تحدّ للفكر والسياسة العربيين في الوقت الراهن. فإضافة إلى الطابع التأملي الشكلي الذي يسم هذا المنهج، يبدو التاريخ فيه كما لو كان ثمرة عوامل ساكنة وقائمة سلفاً، لا يطلب من الباحث سوى البحث عنها وكشفها. والحال أن التاريخ لا تصنعه العوامل، وإنما هو ثمرة ديناميات متحركة تتجاوز العوامل والعناصر المكوّنة للمجتمعات وتضعها في سيرورة تبدل من محتوى العناصر والعوامل باستمرار، بحسب البيئة والظروف وسياق الأحداث. ومن دونها لا يمكن لأي جماعة التغلّب على عوامل الفرقة التي توجد فيها جنباً إلى جنب مع عوامل الوحدة والانسجام. ولا يفيد في شيء إحصاء هذه العوامل أو الإشارة إليها، بمقدار ما يهمنا الكشف عن الديناميات التي تدفع الشعوب والمجتمعات إلى تجاوز نقائصها، والتغلّب على نزاعاتها وتفتتها. وهذا هو الأصل في نشوء أي وحدة، سواء أكانت

سياسية أم غير سياسية. فلا تولد الوحدة من التماثل أو الانسجام المسبق، ولكنها هي التي تصنعهما، مما يعني أن ما يقود إليها ليست عوامل قائمة في الواقع، وإنما إعادة تشكيل تسمح بتجاوز الواقع القائم. فالوحدة السياسية أو الاقتصادية هي عملية تغيير، ومن حيث هي كذلك تستدعي الصنع والتصنيع، وليست ثمرة ولادة طبيعية أو عفوية لعوامل إيجابية قائمة في هذه التشكيلة الاجتماعية أو تلك. ونعني بالديناميات حالة خاصة من التفاعل بين العوامل الموضوعية القائمة والذوات الفاعلة، تغيّر من معنى العوامل السلبية ذاتها، وتعيد تفسير الواقع بما يغيّر من مفاعيله، فيتحول ما كان سبباً في الانقسام إلى سبب للاتحاد.

ومن هنا، تختلف هذه الديناميات التي دفعت إلى تشكّل الوحدات القومية من منطقة إلى منطقة، ومن حقبة إلى حقبة، ومن حالة إلى حالة أيضاً. فليس هناك علاقة تذكر بين الوحدة الألمانية التي حققتها البسماركية بهيمنة الدولة الأقوى، والوحدة الإيطالية أو الفرنسية أو الإسبانية التي تحققت في فترات متباعدة أيضاً، ولا بين الاتحاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي الحديث، ولا بين الوحدة الصينية التي حصلت في سياق الثورة الشيوعية البروليتارية والفلاحية، بحسب تعبير قيادتها، والوحدة الهندية التي كانت من تركات نظام الكومنولث والسيطرة الاستعمارية.

فلا تخفي نظرية العوائق العنصر الأهم في التحوّلات السياسية التي تطرأ على الجماعات وتحولها إلى دول أمم موحّدة فحسب، ولكنها تطمس أيضاً الأنماط المتعددة لهذه التحوّلات السياسية وأشكال الوحدات النابعة منها. فنحن لا نعود نعرف عن أي وحدة نتحدث، تلك المستمدة من التجارب القومية أو الخاصة بالأمم/الدول، أم تلك النابعة من اتحادات بين دول قومية مختلفة. هكذا لا تكاد الأدبيات القومية تميز في معالجتها عوامل تعثر قيام الوحدة بين مفهوم الوحدة بالمعنى القومي، أي التي تنطلق من نظرية المطابقة بين الجماعة الثقافية والجماعة السياسية، ونزوع الأولى بشكل طبيعي وحتمي إلى تكوين دولتها الواحدة، ومفهوم الاتحاد الذي هو ثمرة توافق واتفاق بين مجموعة من الدول التي ترى في توحيد جهودها، على صعيد أو أكثر، تحقيقاً لمصالح إضافية لها أو لشعوبها، والتي تحصل بين أقطار ليس لها أصول قومية واحدة، ولا حتّى بالضرورة لغة واحدة، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي. وليس للمفهومين متطلبات نظرية وعملية واحدة. فالوحدة القومية تستدعي وجود أمة واحدة، وغيابها يطرح مسألة وجود هذه الأمة نفسها من عدمه، أما الوحدة بين دول، التي ينبغي تسميتها الاتحاد، لتمييزها من الأولى، فلا تستدعي وجود أمة ولا ثقافة ولا شعب واحد.

وهي متاحة لجميع أقطار الأرض، لأن أساسها ليس عوامل قرابة حقيقية أو مفترضة تدفع الشعوب إلى التقارب والاندماج لتحقيق هويتها الخاصة، وإنما إرادة سياسية محضة تعبّر عنها الحكومات بمحض اختيارها، وتقبل بأن تتنازل عن جزء كبير أو صغير من سيادتها لصالح سلطة اتحادية أعلى، يكون من صلاحيتها تحقيق مهام التنسيق بين جهد أعضائها وقواهم، وتوحيدها.

ومن الواضح أن انكفاء أصحاب الفكر القومي على الفكرة الاتحادية بعد أن يئسوا من فكرة الوحدة القومية الاندماجية لم يؤثر في اللغة القومية المستخدمة، مما أدى إلى تشويش كبير في مفاهيم الوحدة والدولة ووسائل العمل لتحقيق الاتحاد أو الوحدة. فلا يفيد الحديث عن مشاكل تكوين الأمة العربية في فهم عدم تقدّم الحكومات في تحديث جامعة الدول العربية مثلاً وتحويلها إلى اتحاد، حتّى من النوع الكونفدرالي الضعيف، ذلك أن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى وجود أمة عربية، وإنما إلى وجود حكومات تنشغل بمصالح شعوبها. وبالعكس، لا يمكن تفسير تعثر قيام الوحدة القومية أو إخفاقها دون تحليل مسار تكوين الأمة العربية، بل صلاح فكرتها وأطروحتها في نظر الكثير من المحللين، إلى درجة يمكن للبعض أن يستمد من هذا الفشل برهاناً على هشاشة الحقيقة القومية أو انعدامها.

منذ بداية استقلال البلدان العربية طرحت مسألة الوحدة العربية على مسارين: المسار القومي الذي راهن على التعبئة الشعبية، كما هو منطقي بالنسبة إلى أي فكر قومي يستمد شرعيته من علاقته بالشعب، والمسار الرسمي الذي يراهن على تطوير التعاون والتبادل بين الأقطار العربية من خلال التفاهم بين الدول والحكومات والعمل الرسمي المنظّم، لا العمل الجماهيري، ولا التغيير الثوري. وهذا هو الأصل في إنشاء جامعة الدول العربية.

وقد تنافس المشروعان وتقاطعا في بعض الأحيان، لكنهما لا يتبعان المنطق نفسه، ولا يستخدمان الوسائل ذاتها. ولم يكن رواد الحركة القومية يؤمنون بجامعة الدول العربية كوسيلة لتحقيق الوحدة، ولا يحترمونها. وكانوا يطرحون في مواجهة العمل الرسمي العربي الذي وضعت أسسه لقطع الطريق على الحركة القومية، العمل الشعبي المعتمد على التعبئة والحشد الجماهيريين. وينظرون إلى قضية الوحدة على أنّها جزء من عملية تغيير شامل وعميق يدخل في صميم بنية المجتمع والدولة معاً. ولم يتردّدوا في وصف مشروعهم هذا بالانقلاب، أي بالثورة وقلب الأوضاع السياسية، قبل أن تكرّس المفردة للإشارة إلى الانقلابات العسكرية.

وفي المقابل، بدا مشروع جامعة الدول العربية لفترة طويلة على أنّه وسيلة لإفراغ فكرة الوحدة العربية من مضمونها، وإرضاء الجمهور العربي المتعطش إلى التغيير من خلال مؤسسة رمزية وشكلية لا تقدّم ولا تؤخر في مصائر المجتمعات. ولذلك لم يكن من الغريب أن تخضع جامعة الدول العربية، في الماضي والحاضر، لهيمنة الدول والحكومات المحافظة، وتقتصر في عملها على الحفاظ على الوضع القائم من خلال التوسط لحلّ التناقضات والنزاعات بين الحكومات العربية، وتقريب وجهات النظر في ما بينها. ولم تتغير النظرة إلى هذه المؤسسة، ويتم الاستثمار فيها من قبل أصحاب الفكرة القومية والوحدويين العرب، بل المراهنة عليها أيضاً لتحقيق تقدّم، ولو متدرج في قضية الوحدة العربية، إلا في وقت متأخر، بعد انحسار الحركة القومية الشعبية وانفراط عقد الحلف القومي الذي تشكّل حول الزعامة الناصرية، أي بعد اليأس من إمكانية تحقيق الوحدة بالوسائل الشعبية والثورية، وفي سياق التغيير والثورة الاجتماعية الشاملة.

ثمّ إن مفهوم العوائق نفسه لا يساعد على فهم المسألة المطروحة، بل يشوّش عليها. فهو يوحي بأن هناك أمة جاهزة وناجزة تهدف إلى الوحدة وتنزع إليها، إنما يمنعها من ذلك وجود عوامل سلبية، داخلية أو خارجية، وأن المطلوب عندئذ لتحقيقها إزالة هذه العوامل أو معالجتها. والحال أن غياب الوحدة أو الإخفاق في تحقيقها يطرح هو نفسه وجود هذه الأمة للتساؤل، فيصبح من الضروري مراجعة مفهوم الأمة نفسه. وهو من المفاهيم المعقّدة والغامضة معاً، لأنه يستخدم بمضامين وسياقات مختلفة ومتباينة. وفي المقابل، لا يمكن لأصحاب فكرة جامعة الدول العربية أن يتذرعوا بغياب الأمة العربية أو بالانقسامات العربية ليبرّروا إخفاق مشروع التكامل العربي عبر المؤسسة الرسمية. فالعمل الحكومي لا يفترض وجود إرادة قومية واحدة.

من هنا يطرح موضوع تعثر قيام الوحدة العربية سؤالين، لا سؤالاً واحداً، وهما ليسا من نوع: أي العقبات حالت أو تحول دون قيام الوحدة العربية؟، وإنما:

ـ لماذا كان انفصال وانقسام وتباعد، ولم تكن هناك وحدة؟ أي على أي عامل يرتكز نظام التجزئة، وكيف يعيد إنتاجه، إذا كانت هناك تجزئة، ولماذا لم تنجح الحركة القومية في كسر الحلقة وإطلاق ديناميكية توحيدية، كما كانت تعد جمهورها. وهو موجّه بالدرجة الأولى إلى أصحاب الفكرة القومية الذين نظروا إلى الوحدة وكأنها استكمال طبيعي لمسيرة التحرر القومي التاريخية لأمة، وجدت منذ

القدم وما تزال مستمرة، تصارع أعداءها، وتتحفز للتغلب عليهم وتحقيق ماهيتها في دولة الوحدة وحدودها.

ـ ما الذي منع جامعة الدول العربية، التي طرحت نفسها بديلاً واقعياً وعملياً معتدلاً لمشروع الوحدة الشعبية والثورية، من أن تتحول، كما حصل في الكثير من بقاع الأرض، إلى منظمة إقليمية فاعلة في التنسيق بين جهود الشعوب الأعضاء فيها، وتوحيد قواها وإطلاق طاقاتها، على منوال المنظمات الإقليمية التي تكوّنت من دول لا تربط شعوبها بعضها ببعض، لا صلة قرابة، ولا لغة، ولا دين؟

هكذا ننتقل من سؤال: ما هي العقبات أمام الوحدة؟، إلى سؤال: لماذا كانت فرقة أو قطيعة أو صراع ونزاع بين البلدان العربية؟، أي ما هي الديناميكية، أو تضافر العوامل والسياقات التي تفسر تفاقم التناقضات بين دول ومجتمعات كانت تتسم بمقدار من التجانس والانسجام أكثر بكثير مما أصبحت تتسم به اليوم، وما هي الديناميكية التي جعلت وتجعل جامعة الدول العربية، وهي منظمة إقليمية تجمع دولاً مستقلة وسيدة من حيث المبدأ، طاحونة كلام لا تقدّم ولا تؤخر في مسيرة الشعوب العربية[١]؟

من الواضح أن ما هو مطروح في معرض الجواب عن سؤال تعثر الوحدة العربية على النمط القومي هو نقد الحركة القومية العربية التي كانت حصان الرهان الرئيسي على تحقيق وحدة لم تر النور إلا جزئياً، بين قطرين، وخلال سنوات معدودة، انطفأ نورها نهائياً بعدها. أما ما هو مطروح في معرض الجواب عن سؤال تعثر تطوير جامعة الدول العربية من منتدى للتشاور بين حكومات عربية بعيدة كلياً عن روح الاتحاد ومنطقه، إلى منظمة إقليمية فاعلة وقادرة على التأثير في مصير شعوب المنطقة العربية والارتقاء بشروط حياتها وأمنها وحريات أبنائها واحترام حقوقهم، فهو نقد الدولة، أو نموذج الدولة العربية ما بعد الاستقلالية، وفي قلبها نظام السلطة الذي يتحكّم بها ويسيّرها.

هذه هي الطريقة المثمرة في نظري لفهم آليات إنتاج الانقسام والتشتت، أو

---

(١) ليس في الوحدة على هذا النمط أي سرّ. وهي ليست من ميدان السحر والمعجزات. إنها توحيد للجهد وتنسيق للعمل تقوم به مجموعة من الدول الأعضاء من خلال التوقيع على اتفاقيات قد تغطي جميع ميادين النشاط المجتمعي أو بعضها. إن ما تحتاج إليه هو إرادة سياسية في العمل المشترك، ولا شيء غيره. وقد وقّعت الأقطار العربية مئات الاتفاقات في إطار جامعة الدول العربية، لكن مشكلتها أنّها لم تطبق، أو طُبقت بشكل جزئي أو متردّد ومتقطع.

بشكل أدق إعادة إنتاجهما على نطاق موسع، داخل المجموعة العربية. وليس لهذه الطريقة علاقة بعملية وصف العوامل أو إحصاء العيوب والنواقص الذاتية أو البيئية.

سوف أناقش في بقية صفحات هذا البحث فرضيتين للإجابة عن السؤالين.

تفيد الفرضية **الأولى** أن إخفاق العرب في تحقيق الوحدة القومية، أو من النوع القومي الاندماجي على الطريقة الشعبية والثورية، هو ثمرة إخفاق الحركة القومية التي عملت على تكوينها وقادت مسيرتها. والحركة القومية قوة انبثقت في صفوف النخبة السياسية وعملت على مسرح التاريخ المشرقي، ثمّ العربي. وعندما أقول إنّها حركة، فذلك لأميزها من الفكرة القومية نفسها، ومن فكرة العروبة، ومن فكرة الوحدة معاً. فهي قوة تاريخية منظمة أو شبه منظمة تصدّت لقيادة حركة التغيير العربي انطلاقاً من معرفة محددة للواقع، وبحسب غايات، وطبقاً لقيم ومبادئ، وعلى أساس خطط واستراتيجيات يمكن رصدها وتحليلها وتفسيرها. فلا يعني نقد الحركة القومية أو إظهار نقائصها، سواء من حيث معرفتها (تحليل واقع السيطرة الغربية، مفهوم الأمة العربية)، أو من حيث اختياراتها الاستراتيجية (أولوية الوحدة)، أو في أسلوب عملها (الشعبوية التي تعوّض عن لافاعليتها بالرهان على الانقلابات العسكرية التي ستشكّل مقبرة للحركة الشعبية) حصان الرهان لتحقيق الوحدة. فالدول القومية هي ثمرة حركة قومية نجحت بالتحقق كأمة، أي في تحرير الجماعة التي تمثلها من تناقضاتها الذاتية، وتحرير الأرض التي تعمل عليها من السيطرة الأجنبية، وتكوين مركز سيادة سياسية وقانونية.

أما الفرضية **الثانية** المتعلّقة بتعثّر العرب في تكوين منظمة اتحادية فاعلة، أي تكوين تجمع متماسك إقليمياً، ليس من شروطه وجود أمة واحدة، فهي أن الدولة العربية التي نشأت عن النظام الإقليمي شبه الاستعماري الذي استقرّ له الأمر بعد إخفاق الحركة القومية الشعبية، لم تكن دولة بالمعنى الكامل للكلمة، وإنما دولة ناقصة أو شبه دولة. ونقصها يكمن أساساً في افتقارها إلى السيادة الفعلية، مما يحوّلها إلى محمية، ويفرض عليها قوانين ومنطق التبعية والعمل ضمن نطاق استراتيجية القوى العالمية المهيمنة. فهي تعمل كوكالة محلية للمركز، تستمد القوة والشرعية منه، وتقدّم له الخدمات، وتساهم في الاستقرار العام الذي يحتاج إليه ازدهاره واستمرار تسيّده. وهذا ما أفرغها من مضمونها القومي، بالمعنى الوطني والشعبي، وحوّلها إلى دولة أصحاب السلطة والحكم فيها، وقادها إلى أن

تضمر في وجودها السياسي، كي ما تنحطّ إلى دولة أجهزة لا دولة شعوب، ودولة سخرة وإكراه وفروض، لا دولة حقوق وحريات ومواطنية وانعتاق. وهكذا أصبح استقرار السلطة داخل الأقطار العربية وإعادة إنتاجها يعتمدان على عزل الشعوب العربية بعضها عن بعض، لا توحيدها.

ثانياً: الوحدة العربية والحركة القومية

تقوم النظرية القومية على فرضية أساسية هي أن الجماعة الثقافية لا تكتمل شخصيتها وتحقق ذاتها، أي حريتها وسيادتها وازدهارها، إلا عندما تتجسد في دولة تلمّ أشتاتها وتجمع بين ما تفرّق منها، وأن الدولة الأمة، هي النموذج الأرقى للدول، وهي الوحيدة المنتجة لمبادئ وحريات وحقوق وقيم أخلاقية. ومن أجل ذلك تنزع الشعوب جميعاً إلى التكوّن في صورة دولة سيدة ومستقلة، وتشكّل هذه الدولة خلية النظام الدولي الجديد الذي نشأ بعد زوال الدول الإمبرطورية القرسطوية. وهذا ما يكرسه حقّ تقرير المصير للشعوب، وما يعبّر عنه طموح الشعوب جميعاً إلى انتزاع استقلالها وتحقيق ذاتها واكتمال وجودها في دولة مستقلة سيدة.

وفي هذا السياق، نشأت الحركات القومية التي ترهن نفسها لتحقيق هذا التطابق الكامل إذا أمكن بين الجماعة الثقافية والجماعة السياسية، أو الدولة، والتي تستمد شرعية وجودها من نجاحها في إنجاز برنامج التوحيد هذا، وتعتمد في عملها على التعبئة الشعبية والقوة الجماهيرية[٢].

لا تشذّ الحركة القومية العربية عن هذه القاعدة. فهي آمنت أيضاً بأن العرب الذين يشكّلون جماعة ثقافية لا يمكن التشكيك فيها، يطمحون كغيرهم من الشعوب إلى التوحّد في إطار دولة قومية، تجمع بينهم، وتمكّنهم من تحقيق سيادتهم، وضمان أمنهم وحرياتهم، وتفتح شخصيتهم الثقافية.

لاقت هذه الأفكار صدى عميقاً لدى قطاعات واسعة من الرأي العام

(٢) لم يخطئ المفكرون القوميون العرب، وفي مقدمهم ساطع الحصري وقسطنطين زريق، في إدراك هذا المعنى للقومية، أي التطابق بين حدود الجماعة الثقافية والجماعة السياسية بوصفه أساس تكوّن الأمة في العصر الحديث، فجعلوا من اللغة والثقافة والتاريخ من حيث هو ذاكرة للجماعة، الدور الأكبر في تشكيل الأمم. وفي هذه الحالة يتلخص برنامج الحركة القومية في نقطة واحدة: العمل على مطابقة الحدود السياسية مع الحدود الثقافية للجماعة وتكوين دولة واحدة تضم جميع الناطقين بالعربية والحاملين لذاكرة العرب التاريخية وثقافتهم.

العربي، خاصة في المشرق. والتفّ حولها جمهور واسع، حتّى تحول شعار الوحدة العربية إلى شعار جماهيري وحماسي معاً. وجاءت الوحدة السورية ـ المصرية التي وقّعتها القاهرة ودمشق في شباط/فبراير ١٩٥٨ لتؤكد نجاعة الفكرة، وتجعل من الوحدة العربية محور مشروع تغيير عربي شامل يعيد بناء الأمة والوطن في الوقت نفسه. وكان الرهان الرئيسي في تحقيق هذا المشروع الذي لم يخف هو نفسه طابعه الثوري، على التعبئة الجماهيرية، مما استدعى تكوين حركات قومية شعبية وحدوية، تعمل بالتوازي للضغط على الأنظمة ودفعها بالقوة نحو اختيار الوحدة. وليس هناك شكّ في أن هذه الفكرة، وتلك التكتيكات التي رافقتها، قد حققت في الخمسينيّات والستينيّات نجاحاً باهراً، ألهب مشاعر الجمهور الواسع، وفعّل ذاكرته التاريخية، وأحيا آماله في المستقبل، وجعل من زعماء الحركة القومية، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر الذي برز كقائد متميز لها، أبطالاً قوميين بامتياز، محوا بحضورهم ذكرى من سبقهم من أبطال الاستقلال وزعمائه في كلّ الأقطار.

ولعل فكرة الوحدة العربية قد استفادت، بالإضافة إلى استلهامها الفلسفة القومية الحديثة التي تجد خلاص الشعوب في تكوين الدولة المستقلة السيدة، على مستوى الوعي العام أو حتّى النخبوي أحياناً، مما تبقّى من ذاكرة الدولة الإمبرطورية العربية التي تطابق بين وحدة الدين ووحدة الجماعة أو الأمة. في التصور **الأوّل** تبدو الدولة الواحدة التجسيد العفوي والطبيعي والمنطقي للوحدة الثقافية، وفي مقدمها وحدة اللغة. وفي الرؤية **الثانية** تبدو الوحدة العربية إعادة بناء في صورة جديدة، عصرية، للإمبرطورية الإسلامية الكلاسيكية.

هذا يفسّر عمق الشعور بالوحدة في وعي العرب المعاصر، وحنينهم الشديد إليها، بالرغم من الانتكاسات التي عانتها، والتفتت والانقسام والنزاع التي تسم الوضع الراهن، إلى درجة لا يكاد يكون هناك عربي، مهما كان مستوى تعليمه أو مكان إقامته، أو طبقته الاجتماعية، لا يرى في الوحدة السياسية التتويج الطبيعي للوحدة الدينية والثقافية، ولا يرى في غيابها الشذوذ بعينه. وهذا ما يفسر كيف يعيش العرب انقساماتهم ونزاعاتهم على أنّها محنة، ولا يقبلون تبريراً لها، مهما اختلفت المصالح الوطنية أو الاجتماعية.

ليست هذه الرؤية الشائعة عند الرأي العام العربي مجافية للحقيقة. لكنّها لا تتضمن إلا نصفها. وتبقى لذلك نظرة تبسيطية وميكانيكية، وبالتالي لاتاريخية، تفتقر إلى تحليل أعمق لواقع العرب، وانقساماتهم الطبيعية والشاذة، وواقع السيطرة الأجنبية في الوقت نفسه، وتخفق لهذا السبب في إدراك ديناميكيات

الوحدة، أي فهم التفاعلات الثقافية والسياسية والاجتماعية داخل دائرة مفهوم الأمة العربية، وفهم جدلية الداخل والخارج، الأنا العربي والآخر الدولي.

ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى مثالين معبّرين:

المثال **الأوّل** مثال الوحدة العربية الأولى في تاريخ العرب الحديث، أعني الوحدة السورية ـ المصرية التي عاشت أفضل بكثير من المشاريع التي تبعتها[٣]. فقد قامت الوحدة في ظرف صعود بارز للحركة الشعبية العربية، وانحسار حقيقي في درجة النفوذ الغربي، بل في مرحلة عانى فيها هذا النفوذ عواقب أزمة خطيرة أضرّت بتفكيره ووسائل عمله، على أثر حرب السويس التي زعزعت أركان السيطرة الاستعمارية التقليدية في المنطقة المشرقية. وبالرغم من أن الغرب وإسرائيل لم يكونا راضيين عن تحقيق هذه الوحدة، إلا أنه من الصعب القبول بأن انهيارها جاء لأسباب خارجية، أو أنّها سقطت بسبب تآمر القوى الغربية. لقد كان بشكل أكبر ثمرة تفجر التناقضات الداخلية، السياسية والاجتماعية، وسوء الإدارة وانعدام النضج السياسي، والحزازات الشخصية، والتنازع الأعمى على الزعامة، وتأخر الفكر الوحدوي، وسيطرة الروح الشللية التآمرية داخل النخب العربية، وشعبوية الحركة القومية، أو ضعف هيكلة الحركة الشعبية. وقد استفاد الغرب المعادي للوحدة من كلّ هذه العيوب واستخدمها ليقضي على نواة مشروع لا يهدف في النهاية إلا إلى تغيير توازن القوة والمعادلة الجيوسياسية في المنطقة على حساب السيطرة الغربية. باختصار، لقد سقطت الوحدة من الداخل لا من الخارج. والذين أسقطوها هم سوريون، للكثير منهم انتماءات قومية ووحدوية[٤]. أما الذين أسسوا قاعدة استمرار الانفصال، وتابعوا العمل الذي أخفق في تحقيقه الانفصاليون الأوائل، والطبقة السياسية التقليدية التي اعتقدت أنّها استعادت زمام السلطة من جديد، فهم طائفة من القوميين الذين ذهبوا أحياناً إلى اتهام عبد الناصر

(٣) من مشاريع الوحدة التي لم ترَ النور اتحاد الجمهوريات العربية الذي ضمّ سورية ومصر وليبيا، وأعلن في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١، والجمهورية العربية الإسلامية التي أعلنت في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ بين ليبيا وتونس، وميثاق طرابلس الوحدوي في ٢٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٦٩ بين مصر والسودان وليبيا، والوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر عام ١٩٧٢، وبيان حاسي مسعود الوحدوي بين ليبيا والجزائر في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، والوحدة الاندماجية بين ليبيا وسورية عام ١٩٨٢، والاتحاد الأردني ـ الفلسطيني الذي انتهى مع فكّ ارتباط الأردن بالضفة، والاتحاد العربي ـ الأفريقي بين ليبيا والمغرب في آب/ أغسطس ١٩٨٤، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق واليمن والأردن، والذي انفرط عقده بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

(٤) هكذا بكى صلاح الدين البيطار بعد فترة، اعتذاراً عن توقيعه ميثاق الانفصال.

بالعمالة للولايات المتحدة والكذب في موضوع فلسطين، وزايدت عليه بالقومية وبالقرارات الاجتماعية «الثورية». وكان من المؤكّد أن لا يستطيع أي نظام انفصالي أن يستمرّ في سورية بعد ذلك دون هؤلاء القوميين، أي دون نظام يستمد شرعيته من الوعد بإعادة الوحدة، لكن على أسس مدروسة، كما كانوا يقولون، تؤكد التمسك بالعمل لفلسطين، ومقاومة القوى الإمبريالية، وتطبيق قوانين ثورة اجتماعية أكثر راديكالية.

ولم يكن دافع هؤلاء، وما كان من الممكن أن يكون، عداءً للوحدة، وهي شعارهم التاريخي، ولا أيضاً إصلاح نظام الوحدة غير العادل بالنسبة إلى السوريين، كما كانوا يدّعون، وإنما شعورهم بأنهم لم يحظوا بالنصيب الذي يستحقونه من المصالح السياسية والمادية في إطار الوحدة، أي لأنّهم أدركوا أنَّ الوحدة لم تخدم أهدافهم في الإمساك بالسلطة، بل العكس صحيح، إذ ساهمت في تهميشهم وسحب البساط من تحت أقدامهم عندما انتزعت الناصرية منهم، وبسبب كاريزمية رئيسها، قاعدتهم الشعبية التقليدية. لكن لا يمكننا أيضاً أن نفصل هذا الانشقاق في صف القوى الوحدوية عن طبيعة النظام السياسي البيروقراطي الذي أقامته الناصرية في سورية، والذي أفرغ البلاد من الحياة السياسية الحقيقية لصالح حكمها بالطرق والأوامر الإدارية[٥].

والمثال **الثاني**، والأكثر إثارة للتفكير، هو علاقة سورية والعراق تحت حكم حزب قومي واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي. فبدل ما كان متوقعاً من تقارب طبيعي بينهما، بل من اتحاد هو هدف أول للحزب، سادت علاقة النظامين قطيعة تجاوزت في حدّتها وعنفها أي قطيعة بين دول عدوة، إلى درجة قطعت فيها العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين تماماً، وأصبح

---

(٥) تؤكد الوثائق أن عبد الناصر لم يكن راغباً في وحدة سريعة واندماجية، وكان يدعو إلى وحدة تدريجية تتم خلال خمس سنوات. إلا أن الضباط السوريين الذين ذهبوا إلى القاهرة يطلبون تدخله دون معرفة حكومتهم أو رئيس الجمهورية السورية، أقنعوه بأن عدم تحقيق الوحدة يعني خراب سورية وتمزقها بسبب غياب أي أساس للتفاهم بين قادتها ونخبها السياسية. وهكذا اضطر عبد الناصر إلى الإذعان، لكنه اشترط لذلك حلّ جميع الأحزاب السياسية السورية. وربما كان هذا أسوأ ضمانة كان يمكنه الحصول عليها لضمان التحكم بعملية الوحدة. فقد ألغى بذلك حياة سياسية سورية غنية، وخلق فراغاً سوف يستغله أعداء الوحدة، في الوقت الذي دفع فيه البعثيين الذين قبلوا هذا الإجراء على مضض إلى انتظار الفرصة السانحة للانقضاض على عبد الناصر واسترجاع سورية منه. ولم يكن تاريخ البعث بعد ذلك إلا تاريخ صراعهم من أجل إضعاف القيادة الناصرية وتشويه صورتها ومعارضتها في الساحة العربية والدولية، بالتحدي أو الاستفزاز أو المزايدة السياسية. وهذا ما حكم سلوكهم، وقاد خطاهم، ومنطق عملهم إلى أن أصبح مشروع الوحدة في حكم المشاريع المنسية.

من المحرّم على أي مواطن أن يطأ أرض القطر الشقيق والجار، أو أن يتعامل معه.

يطرح هذان المثالان سؤالاً أساسياً: أين يكمن دور الاستعمار والقوى الأجنبية في ترسيخ التنافس والنزاع الداخلي والقطيعة بين القوى الوحدوية القومية؟ وأين تكمن الثقافة الحزبية والقومية؟ وما هو دور المصالح الخاصة للفئات والنخب المتناحرة؟

تكمن جذور الانحراف الذي عرفته الحركة القومية العربية، وأودى بمشروعها، أي الوحدة، إلى خطأ نظري رئيسي يتعلق بمفهوم الأمة ومعنى وجودها وتجانسها ووحدتها واستعدادها أو أهليتها للوحدة والتوحّد، وهو ما ترك المجال واسعاً لتلاعب أصحاب النفوذ والطامحين إلى السلطة، ثمّ استغلال الحركة الشعبية الواسعة لتحقيق أهدافهم الخاصة. وهو ما تشير إليه بوضوح ظاهرة استسلام الحركة القومية للانقلابات العسكرية وتسليمها بها، وقبولها السير وراءها، قبل أن ترتد النظم العسكرية على هذه الحركة، وتتحول إلى عدوها الرئيسي وجلادها.

وقد اعتقد القوميون العرب الذين قادوا الحركة الشعبية في الخمسينيّات والستينيّات أن الأمة العربية حقيقة ثابتة، وهي قائمة بالفعل، بدل أن تعمل على إنشائها وبنائها. وصار أكبر همّهم الحجاج مع خصومهم لإثبات هذا الوجود العابر للتاريخ. وقد استخدموا من أجل ذلك الحجج التي تشير إلى تجانس الشعوب العربية الثقافي، في لغتها وثقافتها وذاكرتها التاريخية، كما نظروا إلى وحدتها الدينية أو عبقريتها المكانية.

كما اعتقدوا بأن ما يحول دون تحقيق وحدة الأمة وشعوبها هو وجود السيطرة الاستعمارية من خلال حلفائها من القوى الرجعية، الإقطاعية أو شبه الإقطاعية. ولذلك اعتبروا أن تحقيق الاستقلال السياسي وانحسار السلطة الاستعمارية، سواء أكانت سلطة استعمارية مباشرة، أم اتفاقات حماية ووصاية، سوف يفتح المجال أمام التعبير الصريح عن إرادة هذه الأمة، ويقود لا محالة إلى تحقيق الوحدة والاندماج. وهكذا تمّ الربط، بشكل لا ينفصم في النظرة القومية العربية، بين مهام تحقيق الوحدة وقضيتها، ومهام الصراع ضدّ السيطرة الأجنبية، وإسرائيل. واعتبرت الأمة موحّدة بالطبيعة، باستثناء شريحة صغيرة من الرجعيين الذين يشكّلون أحد آثار وبقايا السيطرة الاستعمارية. وفي المقابل، استسهل القوميون الانقسامات الداخلية للمجتمعات، سواء أكانت من طبيعة اجتماعية أم

طائفية أو إثنية، ولم يروا الحاجة في معركة الوحدة الموجّهة أساساً ضدّ العدو الخارجي، إلى التذكير بالمواطنية، وما ترتبط بها من برنامج الحريات الفردية والسيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية(٦).

ليس هناك شكّ في أن هذا التصوّر للوحدة، بوصفها وضعاً قائماً في الثقافة، ولا يحتاج إلا إلى الترجمة إلى اللغة السياسية، أي الدولة، والشعور العميق الذي رافقه بالوجود المسبق للأمة العربية، وبداهة سيرها نحو الوحدة العربية، بل حتميته، قد غطّى على التناقضات الداخلية التي تنخر المجتمعات العربية، بل كما سيظهر في ما بعد في الحركة القومية العربية نفسها، وحّد من حافز المفكّرين القوميين على التعمّق في فهم التحديات التي يواجهها أي مشروع توحيد داخل الجماعة أو الأمة ذاتها، وفي تحليل الصراعات التي يثيرها مثل هذا التوحيد بالضرورة بين جماعات المصالح وشبكات السلطة والقوة. وهي تختلف من حقبة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر.

ولأنها اعتبرت الوحدة الأمر الطبيعي، بينما التجزئة الأمر الصناعي أو المصطنع، وبالتالي الطارىء والمؤقت، لم يطرح تحقيقها على القوميين العرب أسئلة كثيرة، ولا فكّروا في استراتيجيات العمل الوحدوي الموضوعية، ولا في التحديات والمهام الملموسة التي يتوجب على العرب إنجازها لتحقيق هذه الوحدة. وشيئاً فشيئاً، أصبحنا نعيش الفكرة وكأنها واقع، ونؤكد وجود الوحدة من خلال الإشارة إلى استمرار فكرتها حيّة في أذهاننا. وفي المقابل، تركّز جهدنا على إبراز عداء العالم الخارجي، وبشكل خاص الغرب، للوحدة وتآمره عليها، بدءاً بمؤامرة سايكس ـ بيكو السيئة الذكر، حتّى حرب العراق الأخيرة. وهذا ما جعل هذه الحرب تظهر، بالنسبة إلى قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، على أنّها حرب

(٦) أول من واجه هذه المشاكل الوطنية التي تعنى بتحقيق الأمة في الداخل، وكعلاقة بين الأفراد والطبقات، لا كموقف من الهيمنة الخارجية، هي القيادة الناصرية. ففي ظلها تحولت القومية إلى عقيدة سلطة ودولة مركزية، وكان عليها أن تردّ على حاجات التحولات الاجتماعية. وعندما بدأ عبد الناصر بتطبيق بعض البرامج الاجتماعية، ومنها برنامج الإصلاح الزراعي، وتأميم الشركات الكبرى، لم يجد منافسوه من وسيلة لمواجهته وإضعاف صدقيته إلا بإشعال جبهة الصراع مع إسرائيل، واتهامه بالتخاذل في القضية القومية. وعندما أدرك عبد الناصر أن مشروع الوحدة العربية فقد زخمه ودخل في مزايدات يصعب تحريره منها، انكفأ هو نفسه على برنامج العمل الاجتماعي الداخلي. ومنذ ذلك الوقت ما يزال هذا التناقض الكامن، داخل الحركة القومية، بين مهماتها القومية ومهماتها الوطنية، ثغرة تستغلها النخب المتنافسة على الزعامة في البلدان العربية، وبالتالي مصدراً خصباً لتكريس الانقسام، وأحياناً تبريره، تارة باسم التحولات الاجتماعية والإصلاحات الداخلية، وطوراً باسم تحرير فلسطين ومواجهة القوى الإمبريالية.

على القومية العربية، وتدمير لرمز من رموزها، أو قاعدة من قواعدها العسكرية والسياسية القوية.

وأصل هذا الاعتقاد المطابقة الميكانيكية بين مفهوم الأمة ومفهوم الجماعة الثقافية، والاعتقاد الثاني المرتبط به بأن وجود الوحدة الثقافية يؤهل لوجود الوحدة السياسية أو يقود لا محالة إليه. والحال أن هذه الفرضية الشائعة حول تكوين الأمم، ليست في واقع الأمر سوى أيديولوجية عكست وغطت في الوقت نفسه عملية التحول التي قامت بها النخب السياسية والثقافية في بلدانها، في سياقات متباينة وتحت ضغوط وحاجات مختلفة أيضاً، كان من نتيجتها بناء دولة تتطابق حدودها الجغرافية إلى هذا الحدّ أو ذاك مع حدود انتشار جماعة ثقافية أو لغوية. هكذا ولدت أوّل الحركات القومية في أوروبا تحت ضغط حاجات التوسع في الأسواق التي فرضها تطور الرأسمالية في طورها التنافسي والوطني الأوّل. ولذلك كانت القومية هنا قومية توسعية قادت إلى صدامات وحروب شرسة بين الدول التي تنازعت السيطرة على مناطق ثقافية لم يكن لديها على الأغلب خيار. ولم تراع هذه الدول والحركات القومية التي كانت تلهمها مبادئها الفعلية، فضمّت إلى حدودها ما استطاعت أن تلحقه بالقوة من أراض وشعوب لا علاقة لها بثقافة الدولة المركزية، وحاولت أن تصهرها بالقوة، كما تشير إلى ذلك بصورة واضحة التجربة الفرنسية التي هضمت العديد من شعوب المناطق المجاورة وفرنستها بآلتها التعليمية والسياسية والعسكرية.

لكن الحركة نفسها لم تخضع للعامل ذاته في المناطق الأخرى. فقام بعضها كرد فعل على تحديات خارجية، وبعضها الآخر نتيجة حروب توسع تقليدية، بينما بقيت شعوب عديدة غير قادرة على التكوّن في صورة دولة مستقلة وسيدة، بالرغم من وحدتها الثقافية وتجانسها الإثني. أما في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فلا يمكن تصور حصول مثل هذه الحركة، لأن ذلك يعني تكوين دول بعدد القبائل القائمة، وهي تعدّ بالآلاف.

وقصدي، ليس هناك أي حتمية في تحول الجماعات الثقافية أو الشعوب المتجانسة إلى دول/ أمم. وهناك أمثلة أكثر على انقسام الجماعات الثقافية والدينية وتكوين مراكز سليلة منفصلة، وأحياناً متنازعة، بسبب صراع المصالح والنزاع على الموارد والسلطات. وليس من الضروري أن يؤدي العامل ذاته إلى التحول نفسه. فالردّ على التحدي الخارجي الذي مثله التاج البريطاني لعب دوراً حاسماً في توحيد نواة الولايات المتحدة الرائدة، ومن ثمّ تحقيق الوحدة الأمريكية. لكن مثل التحدي

الذي مثله العدوان الأجنبي والاستيطان الإسرائيلي، لم ينجب ردّ الفعل ذاته في البلدان العربية. ثمّ إن التقارب بين أبناء الجماعة الثقافية الواحدة قد يتحقق لإنجاز مهمة واحدة أو أكثر، ثمّ ينفضّ، كما حصل مع العرب في معركة ذي قار.

إن الذي وحّد الأمم عامل من خارج الثقافة، هو السياسة بالضبط. الأمة هي ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، تكوّنت في إطار تشكّل الدول الحديثة، وكانت إحدى ثمارها. وليس في تكوينها أي سرّ أو طابع سحري أو صوفي، كما يتجلّى أحياناً في كتابات العديد من المفكّرين القوميين، والعرب منهم بشكل خاص. إنّها صناعة سياسية تعتمد على فكرة أساسية أيديولوجية، هي ما ذكرناه من حتمية التطابق بين حدود الجماعة الثقافية والدولة، كجزء من نزوع الشعوب إلى التحقق والتكامل والازدهار الحضاري، وجملة من التقنيات والتكتيكات التي تهدف إلى خلق مناخ من الوحدة والتضامن والتكاتف بين الأفراد المنتمين إلى ثقافة واحدة، قد يكون من بينها الحروب الدامية، والممارسات العنصرية، والعداء للأجنبي، وتغذية الخوف من الأجنبي أو على الأمن عند الأفراد، كما هو واضح في حياتنا اليومية، حتّى في القرن الذي نعيش. وتطرح الحركة القومية نفسها على أنّها القابلة القانونية الطبيعية للأمة، لأنّها هي التي تقوم بالمطابقة الفكرية، ثمّ العملية، بين الجماعة الثقافية والدولة. ولذلك يشكّل فشل تكوين الدولة إدانة للحركة القومية، وانتقاصاً من صدقيتها. فهو تجسيد لإخفاقها في تصور مهامها وقيادة معركتها.

وبعد أن زالت الضغوط الاقتصادية والاستراتيجية القوية التي أمّنت نجاحها في المرحلة الأولى في أوروبا، تحوّلت القومية إلى نمط من التفكير والممارسة السياسية، يمكن لبعض النازعين إلى السلطة أن يستثمروه في سبيل تأمين قاعدة اجتماعية لهم من أولئك الذين ما تزال الشعارات والمخاوف والهواجس والذاكرة القومية تعني لهم شيئاً ما. لكن الأيديولوجيات القومية لم تعد تعني الكثير بالنسبة إلى أغلبية سكان أوروبا والدول الصناعية عامة. فلا تنفصل الحركة القومية عن التحديات والضغوط والمصاعب التي تتعرض لها الشعوب. وهي تطرح نفسها كقائد لمعركة التوحيد، أي المطابقة بين الحدود الثقافية والسياسية.

أما في البلدان العربية، فقد ولدت النزعة القومية في سياق تفكّك السلطنة العثمانية، وعلى قاعدة إضفاء معنى على عملية الانفصال عنها. ثمّ تغذّت من الدفاع عن المكتسبات التاريخية المتمثلة في وحدة الجغرافيا العربية في مواجهة مخططات الدول الاستعمارية التفتيتية. ولذلك شكلت بلدان سورية والعراق وفلسطين ولبنان والأردن مركز إشعاعها ومصدر نموها. ولم تلبث حتّى عمّت

البلدان العربية بأكملها مع اشتداد حدّة النزاع مع الدول الغربية التي كانت تسعى إلى الإبقاء على سيطرتها ونفوذها في المنطقة العربية بعد رحيل جيوش الاحتلال بالطرق المختلفة، بما فيها الأحلاف العسكرية والمؤامرات والانقلابات المنظمة، والعداء للحركات الشعبية، وللتحوّلات الاجتماعية.

من هنا، لا ينبغي الخلط بين الأمة بالمعنى الثقافي أو الديني، والأمة بالمعنى السياسي. فلا تنبع الواحدة تلقائياً من الأخرى. وليست الأمة العربية معطى جاهزاً بسبب وحدة اللغة والثقافة والدين، كما اعتقد رواد الحركة القومية العربية. إنّها مشروع بناء تاريخي يمكن أن ينجح، كما يمكن أن يفشل، ويمكن أن يتحقق بصورة مشوّهة أو سعيدة. ويمكن أن تنقلب أو تنعكس أيضاً وتتراجع، كما يمكن أن تتقدم. وهي لا تولد مباشرة من الشعب بالمعنى الإثني. ومن الخطأ أن نعتقد أو نفكّر أن امتلاكنا ثقافة واحدة يحتّم تكوّننا كأمة. فالأمة مسار سياسي حديث مستقل عن مسار الثقافة والجماعة الدينية أو الثقافية (الإثنية).

وكما أنّه لا توجد علاقة حتمية وضرورية بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية، كذلك لا توجد علاقة حتمية بين الوحدة الثقافية وتكوين دولة واحدة أو اتحاد. والدليل على ذلك هو أن أوروبا توحّدت، وهي أمم وثقافات مختلفة، والعرب تفرّقوا، وهم على ثقافة ودين واحد.

وفي ما يتعلق بالبلدان العربية، تستحق أطروحة وجود ثقافة واحدة في الوقت الراهن نقاشاً أوسع. فهي ليست صحيحة إلا في حدود المطابقة بين الثقافة والتراث. وهما أمران مختلفان تماماً. تراثنا واحد دون أدنى شكّ. وأصل وحدته وتجانسه أنّه لم يعد فاعلاً في حياتنا السياسية وأمورنا المصيرية. أما ثقافتنا فهي تسير بشكل مطّرد إلى أن تكون ثقافات لا رابط بينها، أصولية وتغريبية وعلمانوية وعشائرية وطائفية ودينية وقوموية. وهذه هي النتيجة الطبيعية لإخفاقنا في تحقيق الأمة أو الدولة/ الأمة. ولو دققنا النظر في ما نعيشه اليوم، لأدركنا أن جلّ ما يحرّك سلوكنا من القيم والمفاهيم العملية يصدر عن ثقافة مضادة وسلبية سيطرت علينا منذ قرون، تقوم على الاستقالة الجماعية من الشأن العام، والانطواء على المصالح الخاصة، ولا تخلق تعاطفاً، ولا تضامناً، ولا تفاهماً حقيقياً بين الأفراد، ومن باب أولى بين الشعوب والمناطق المتباعدة.

وإذا كان لساننا المادي واحداً من حيث الرموز والكلمات والإعراب، فإن لغاتنا العقلية والذهنية شتى. فنحن لا نتكلم لغة واحدة، ولا يجمعنا منطق واحد،

وإنما أنماط من التفكير متباعدة ومتناقضة، حتّى داخل الشخص الواحد نفسه.

أما الدين المستعاد اليوم كمرجعيّة تعويضية، أي لملء فراغ إجهاض نشوء مرجعيّة حداثية بعد أن تفكّكت المرجعيّة الإسلامية الكلاسيكية، فقد أصبح في الزمن الراهن، زمن التحولات الثقافية والاختراقات العولمية، عامل تفريق أكثر منه عامل توحيد، بقدر ما أصبح مرتعاً للهويات الطائفية على حساب الهوية السياسية الجامعة.

ويلعب الاقتصاد العولمي الجديد دوراً كبيراً في تشجيع حركة التفكّك والتباعد بين الثقافات المستعملة داخل كلّ قطر، وعلى مستوى المناطق العربية معاً. والرأسمالية التي دفعت في مرحلتها الأولى إلى الوحدة من خلال ضغطها في اتجاه توسيع الأسواق التي نشأت بشكل مستقل في مراكز متعددة من أوروبا، وتوحيدها وتسويرها بالثقافات الوطنية الخاصة، قد تغيّرت كلياً اليوم. وفي المقابل، يتناقض طابع الاقتصاد الرأسمالي العولمي بشكل متزايد مع تكوين الروح الوطنية ويقوّضها. وهو يدفع إلى الالتحاق بالمركز القائم، لا إلى تكوين مراكز جديدة منافسة. وهذا يفسر نزوع النخب الحاكمة في كلّ مكان إلى الانشقاق السياسي والاجتماعي والثقافي عن مجتمعاتها، والتفاعل في ما بينها على مستوى عالمي، وبشكل خاص النخب المنتمية إلى الدول الصغيرة والفقيرة. وتفكيك الأمم والشعوب النابع من التمايز في مستويات تنميتها وإدارتها والاستثمار فيها هو النتيجة المباشرة لالتحاق النخب المختلفة بالسوق العالمية، وتوظيفها الدولة التي تتحكم بها في استراتيجيتها الخاصة. ولذلك ما نشاهده اليوم داخل الدول الأطراف، ليست جهوداً حثيثة تقوم بها النخب السائدة من أجل تعزيز الثقافة الوطنية، والدفع في اتجاه المزيد من الاندماج الاجتماعي من خلال سياسات تكافل وتضامن وخدمات معمّمة، كما حصل في الدول المركزية، وإنما على العكس من ذلك، الاستئثار بالموارد الثقافية والمادية، وتحطيم المشترك منها، وتوليد ثقافات التمايز الاجتماعي، ونظم تعليم تعيد إنتاج هذا التمايز داخل المجتمع الواحد وتعمّقه. فما نعيشه اليوم ليس في الواقع سوى مرحلة تفكّك الأمم أو أشباه الأمم التي تكوّنت في النصف الأوّل من القرن العشرين، على أثر انحسار الصيغة الاستعمارية الكلاسيكية، ونشوء حركات الاستقلال عند الشعوب المستعمرة: قومية الوطنية المناهضة للاستعمار.

ما كان يسبغ الوحدة على ثقافتنا وسلوكنا، ويقدم لنا معايير ومرجعيات مشتركة، تجعلنا نتصرّف كأمة أو جماعة واحدة، هو الدين، والإسلام بالنسبة إلينا بشكل خاص. بانحسار الدين عن الحياة العمومية، وعن قضايا المجتمع والدولة

والاقتصاد والسياسة والعلم والثقافة، لم يعد هناك رابط ولا مرجعيّة مشتركة. فلم تترسّخ في وعينا العام ثقافة الحداثة وقيمها، حتّى لو أن نواة منها قد زرعت عند بعض أوساطنا ونخبنا الثقافية. ومن المستحيل أن تتوسع دائرة هذه النواة لتتحول إلى مرجعيّة عامة، وتعيد بناء مرجعيّة مشتركة لنا، طالما لم تتحقق الحداثة العملية، لا على مستوى الدولة، ولا على مستوى الاقتصاد، ولا على مستوى التكوين العلمي للأفراد. وكان من الطبيعي أن تعمل النكسة التي واجهت مشروع الحداثة عندنا على زيادة بعثرة رؤانا الفكرية ومشاعرنا وعواطفنا وتوجّهاتنا النفسية، وأن تزيد في تشويش فكرنا، وزرع الفوضى الروحية في مجتمعاتنا. وفي اعتقادي أن السيطرة الإمبريالية هي التي ساهمت بقسط أكبر في إجهاض مشروع نهضتنا الحديثة، وقطع طريق التجديد الفكري والسياسي. فقد شكّلت مقاومتها والوقوف في وجهها وما تزال منذ انحلال الدولة العثمانية، محور تفكيرنا ومركز انشغالاتنا، إلى درجة ما نزال نتنازع إلى اليوم فيها بين من يريد إعطاء الأولوية للتحديث على حساب التفاهم مع السيطرة الأجنبية، ومن يريد إعطاء الأولوية للمقاومة على حساب التحديث والتقدّم في مشروع الحداثة. وما يزال من الصعب الوصول إلى تسوية تسمح لنا بالسير معاً، وفي الوقت نفسه في مشروع المقاومة والتحديث، حتّى لا تكون المقاومة انتحاراً أو مقاومة مفقرة لوسائلها، وقائمة على التضحية المجانية على الطريقة الدون كيشوتية، ولا تكون الحداثة استلاباً للشعب لصالح نشوء أرستقراطية اجتماعية جديدة تستخدم موارد الدولة، للتمكّن من السيطرة على الشعب والتحكّم به بصورة آلية، أي وسيلة لتنمية قيم التفوّق والتمييز الاجتماعي بدل أن تكون إطاراً للانعتاق وتنمية قيم المساواة والعدالة والحرية.

فواقع الحال أن العرب، بعكس ما توقّعت الحركة القومية العربية وفلسفتها، بدل أن يتجهوا نحو تكوين أمة، وهو ما كان يستدعي إعادة إنتاج العروبة أو الهوية والوجود العربيين، في صورة حديثة، ومن منطلقات ومعايير العصر التي تملك وحدها مفاتيح التوحيد في الوقت الحاضر، اتجهوا نحو التفكك والتبعثر والانحلال. وبعد أن كانوا جماعة ثقافية متجانسة تنزع إلى تكوين أمة سياسية متفاعلة ومتكاملة، تحوّلوا إلى خليط من الدول والجماعات والأقطار. وهذا التشكيل غير القومي أو المفتقر إلى مقوّمات الأمة، هو الذي يفسر، بمقدار ما تمّ تجاهله والتعامل الموضوعي معه والشغل عليه، ارتداد النخب القومية العربية ذاتها على وعودها ومبادئها، واستخدامها السلطة التي مكّنتها منها الحركة الشعبية، لحسابها، ثمّ انقلابها انقلاباً كاملاً على الحركة الشعبية هذه، وتركيز جهدها على سحقها وتفتيتها والسيطرة الكاملة عليها.

هكذا، لم يقدّر للوحدة الأولى التي قامت بين مصر وسورية، بسبب انهيار الوضع السياسي السوري، أكثر مما كانت ثمرة تفكير استراتيجي وعمل منظّم وحدوي واع، أن تستمرّ طويلاً. وبدت القوى الوحدوية، بالرغم من المدّ القومي الاستثنائي والدعم الشعبي الهائل، والزعامة الملهمة للرئيس جمال عبد الناصر، عاجزة عن التقدّم إلى الأمام. ولن تستطيع أن تعبر حاجز المقاومة المتنامية والمزدوجة التي ستوجّهها إليها القوى الإمبريالية، ذات النفوذ القوي في المنطقة، وحلفاؤها من القوى العربية المحلية المحافظة التي أدركت خطر الوحدة على مواقعها، وسعت، بالتفاهم مع الغرب، إلى كبح جماح الحركة القومية وتحجيمها قبل أن تحاول القضاء عليها.

والواقع أنّه، قبل أن تنقضّ عليها القوى الدولية الاستعمارية بتفجير حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كانت مسيرة الوحدة قد لفظت أنفاسها في الصراعات العنيفة التي نشبت بين قادتها، وتفرّد كلّ حركة انقلابية في البلدان العربية «المحررة» بقطرها، وانشغالها ببناء سلطتها ودولتها الخاصة، كما حصل في سورية والعراق بشكل خاص. فما كان أصحاب الانقلاب من الضباط الأحرار الذين صعدوا على أكتاف حركة قومية اعتمدت الشعبوية، وآمنت بتجلّي الروح القومية العفوية، يقبلون بالتخلّي عن السلطة التي سقطت بين أيديهم، لزعامة أخرى، مهما كانت قوة نفوذها وزعامتها القومية، كالقيادة الناصرية دون شروط، ودون أن يضمنوا لأنفسهم أن يكونوا شركاء فيها.

وما إن تراجع المدّ الوحدوي القومي قليلاً حتّى ظهرت إلى السطح، بشكل عار أحياناً، ما تسمّيه الأدبيات الكلاسيكية القومية مخلفات العصور الوسطى العشائرية والقبلية والطائفية والأنانية. وكان من الواضح أن الفكرة القومية لم تنجح في توليد أخلاقية جديدة من طبيعة وطنية، وتركت الساحة مفتوحة أمام عودة التضامنات المصلحية والزبائنية بصورة لافتة بعد أول مواجهة جدية مع القوى الخصم في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وشيئاً فشيئاً انحسر المنطق القومي الوطني أمام صعود منطق المصالح الخاصة من كلّ الأنواع، وتمّ التفاهم بين النخب العسكرية القومية على حساب الوحدة والمشاركة الشعبية، مما دفع بشكل عميق نحو تكوين سلطات أوليغارشية عسكرية وبيروقراطية لا تمتّ بصلة إلى الدول القومية أو القطرية على السواء.

لقد استخدمت الفكرة القومية الوحدوية كاستراتيجية سلطة من قبل تلك النخب الوسيطة الصاعدة في مجتمعات الخمسينيات العربية، على هامش انحسار

سلطة الأرستقراطيات التقليدية وتراجع نفوذها، وعلى أكتاف شعوب بدأت للتوّ تشعر بوزنها السياسي، وتعتقد أنّها أصبحت قوة محركة وفاعلة. وفي ظلّ هذه الأيديولوجية المثالية والمعبّرة أكثر من أي أيديولوجية أخرى عن روح التضحية ونكران الذات، تمكّنت هذه النخب، بتكويناتها المختلفة، من تأمين قاعدة شعبية مكّنتها من القضاء على القوى التقليدية الحاكمة والنافذة والحلول محلّها. ولهذا ما إن ضمنت هذه النخب سيطرتها على السلطة في بلدانها حتّى استقلّت بها كلياً، وأغلقتها كما لم يفعل أي نظام سابق في البلدان الأخرى، وجعلت منها معاقل تحتمي بها، وتنقضّ من خلالها على القوى الأخرى المناوئة أو المنافسة، داخلية أكانت أم عربية خارجية. لقد كانت الحركة القومية القاطرة التي حملت التغيير الاجتماعي داخل الأقطار العربية أو أكثرها، بما أمّنته من تحالف استراتيجي ظرفي ضروري بين النخب الجديدة في مواجهة خصومها الداخليين من قوى تقليدية ومحافظة. ولأنها كانت غطاء أيديولوجياً للوصول إلى السلطة، لم يمهّد انتصارها لمشاركة أوسع من قبل الجمهور في الحياة السياسية، بل عمل بالعكس على عزلها وتهميشها. ولم يعمل استقرارها وترسيخ أقدامها على بناء الوحدة الموعودة، بل، ولا على تعميق نزعتها الوحدوية، ولكنه دفع بشكل لم يسبق له مثيل إلى تكريس نظم الحكم المطلق والانفراد بالسلطة والتمسك المرضي بأدنى شارات السيادة القطرية ومظاهرها الفارغة. بمعنى آخر، عملت الفكرة القومية الوحدوية كوسيلة للسيطرة المنفردة لحزب واحد ضدّ خصومه داخل القطر، أكثر مما قادت إلى بناء إطار واسع للوحدة أو للدولة الواحدة يغيّر في خريطة توزيع القوة الإقليمية وتفكيك نظام السيطرة الاستعمارية(٧).

---

(٧) هذا يفسر أيضاً لماذا باءت مشاريع الاتحاد التي وقعها الضباط الأحرار أو نصف الأحرار في ما بينهم، على مراحل عديدة، بالفشل، ولم تسفر عن أي اتحاد. فقد كانوا يخونونها قبل أن يجفّ حبر الاتفاقيات الموقّعة في ما بينهم. اتفاقية الوحدة الوحيدة التي صمدت أكثر من سنتين كانت اتفاقية الوحدة السورية ـ المصرية. والسبب لا يكمن في قومية الضباط السوريين الذين قاموا بانقلاب غير معلن على الحكومة المدنية، وذهبوا إلى القاهرة للتفاوض مع عبد الناصر على الوحدة، ولم يكونوا أساساً بعثيين، وإنما في فقدان الطبقة السياسية السورية عموماً السيطرة على الوضع بسبب نزاعات حادة ومستمرة بين أطرافها، وافتقار الضباط الذين جروا وراءهم السياسيين إلى القاهرة، وفرضوا عليهم الوحدة، إلى الثقة بمقدرتهم على إدارة البلاد بمفردهم. وهي نقطة الضعف التي تغلبوا عليها بسرعة في ما بعد، ليستعيدوا سيطرتهم الكاملة على القطر السوري، ويصبحوا أكثر من ذلك معلمين كباراً للانقلابات والحكومات العسكرية في الوطن العربي. من هنا، ما حصل في سورية من تنازل لعبد الناصر، كان استثناءً لم يكن من الممكن تكراره، وكان من الخطأ التشبث به والرهان عليه باعتباره نموذجاً للتقدّم في اتجاه الوحدة.

وبذبول الحركة القومية نتيجة خيانة النخب القائدة فيها، ثمّ انسحاب الحركة الشعبية وانكفائها على نفسها، فقد مشروع الوحدة العربية حامله التاريخي. ونحن نعيش اليوم مرحلة الثورة المضادة للقومية التي تترافق فيها الردّة عن الفكر القومي، لدى العديد من أنصاره السابقين وفي الاتجاه المغالي، مع سياسات الانتقام التي تمارسها القوى الإمبريالية التي عاشت فترة المدّ القومي كتهديد دائم. وهكذا، فقدت الفكرة القومية زمام المبادرة، وانتقلت إلى موقع المعارضة. وقد تزعزع موقع الوحدة أكثر من قبل بمقدار ما أثار حفيظة القوى المحافظة، وعبأ ضدها القوى الدولية التي خشيت من انتصارها، مما يعني أن قضية الوحدة القومية صارت اليوم أكثر صعوبة وتعقيداً مما كان عليه الحال قبل الخمسينيات، وربما لا يمكن بعدها التفكير بمثل هذا المشروع من جديد.

هذا ما يفسر اتجاه تاريخ العرب إلى السير إلى مزيد من التمزّق والتشتت بدل الوحدة، إلى درجة من الصعب أن نتحدث فيها اليوم عن الرابطة السياسية بين العرب، داخل كلّ قطر وعلى الصعيد الجماعي، على أنّها رابطة قومية. فوجودهم السياسي أقرب إلى أن يكون اليوم من نمط الإقطاع السياسي: النظم السياسية إقطاعية، والنخب زعاماتية وجهائية، أو نخبوية فاسدة. وإذا كنا ما نزال نستخدم كلمة «أمة»، فذلك نابع من أننا نخلط في وعينا بين الأمة والإثنية أو الجماعة الثقافية. نحن جماعة ثقافية واحدة، لكننا لسنا أمة سياسية، ولا تجمع بين أفرادنا رابطة سياسية، بالمعنى الحقيقي للكلمة، لا على مستوى العلاقات العربية ـ العربية، ولا داخل كلّ قطر من الأقطار. فلكي توجد الأمة لا بدّ من وجود الدولة. وليس في البلدان العربية دولة بالمعنى الحديث، وإنما سلطنات ومناطق نفوذ وعزب ومزارع خصوصية لأصحاب السلطة والسلطان.

ثالثاً: الدولة القطرية ومأزق جامعة الدول العربية

قلت إن تفسير إخفاق مشروع الوحدة الاندماجية يكمن في خسارة الحركة القومية العربية التي عملت عليه. أما إخفاق العرب في تكوين اتحاد بين الدول على نمط الاتحادات الإقليمية التي عرفها العالم في العقود الماضية، فهو يرتبط بطبيعة الدولة التي نشأت في منطقتنا. وقد تحكّم بتحديدها عاملان: **الأوّل** المكانة التي يحتلها الشرق الأوسط في استراتيجية السيطرة الغربية العالمية. **والثاني** تراث انهيار الحركة القومية وانكسار الحركة الشعبية التي ألهبتها، وكانت تقف وراءها، وبشكل من الأشكال، ورثت النخب التي رست عليها السلطة منذ السبعينيات،

عبر النزاعات الداخلية والصراعات العربية، فضاءً سياسياً داخلياً مفرغاً من أي قوة أو فكرة منافسة حيّة. وكان بإمكانها دون صعوبات أن تعيد نسج علاقاتها الدولية، وبناء سياساتها الإقليمية، بما يلائم انفرادها في السلطة واحتكارها لها واستمرارها فيها دون رقيب ولا حسيب.

وهكذا انفتحت الحقبة ما بعد القومية على تطبيع مزدوج وسريع للعلاقات العربية ـ العربية، وللعلاقات العربية ـ الغربية. فعلى الصعيد العربي، لم يعد هناك معنى للحديث عن نظم تقدّمية ثورية، ونظم رجعية محافظة. وشكّل الثلاثي المصري ـ السوري ـ السعودي ركيزة الاستقرار الإقليمي لعقود ثلاثة متواصلة. وعلى الصعيد الغربي، لم يعد هناك ما يمنع تطبيع العلاقات سوى العقدة الإسرائيلية التي ما لبثت أن ذلّلت بعد قبول جميع الأقطار العربية المعنية الالتزام بعملية المفاوضات للتوصّل إلى حلّ سياسي بالطرق الدبلوماسية، وشاركت في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات الأخرى التي نجمت عنه.

وحصلت بالفعل مبادرات من أجل تفعيل جامعة الدول العربية، وطرحت مشاريع عديدة لإصلاحها وتطويرها لتردّ على الحاجة الملحّة إلى تشكيل إطار إقليمي عربي للتنسيق بين الجهود، وتوحيد القوى، وإطلاق عملية التنمية البشرية، غير أنّها لم تتعدّ إلا في النادر الأمنيات والأحلام، وسقطت جميعاً بسبب ضعف الإرادة السياسية أو غيابها. وهذا ما يطرح أسئلة عديدة على المنطق الذي يسيّر السلطة في البلدان العربية، ويوجّه سلوكها واختياراتها.

من الصعب أن نفهم تردّد الحكومات العربية في التقدّم على طريق التعاون الذي يضمن للجميع مزيداً من الاستقرار، ويمكّنهم من مواجهة التحديات الكبيرة، الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، دون تحليل طبيعة النظم القائمة والتزاماتها، ونوعية التوازنات التي تقوم عليها. لكن في ما وراء ذلك، لا أعتقد أن فهم آلية عمل هذه النظم ومنطق سياستها، يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل الإطار الجيوسياسي الذي تعمل فيه، وأعني به موقعها في النظام العالمي، والوظيفة التي تقوم بها في إطار ضمان استقراره وحماية ازدهاره.

اعتقد القوميون دائماً أن النفوذ الاستعماري الذي طبع تاريخ المنطقة السياسي وتحكّم به قبل انهيار الدولة العثمانية وبعدها، بل منذ توقيع معاهدات حماية الأقليات في القرن الثامن عشر، هو العقبة الرئيسيّة أمام تحقيق حلم الوحدة العربية. ولم يكونوا مخطئين في ذلك. لكن ما قصّروا عن إدراكه هو أن

زوال الاستعمار، وخروج قواته العسكرية، وإغلاق مكاتب مفوّضه السامي، لا يعني بالضرورة السيادة، ولا بالتالي تحرير الإرادة الوطنية. وليس هناك شكّ في أن التجمّد على فكرة الاستعمار ونموذجه التقليدي، قد حرم القوميين التعمّق في فهم آليات السيطرة الأجنبية، وشروط العمل في الحقبة الإمبريالية ما بعد الاستعمارية، وفي مقدمة ذلك علاقات التفاعل والاعتماد المتبادل في السلطة والسيطرة بين النخب المحلية والمركز العالمي، وأثر ذلك في بناء الدولة الوطنية ذاتها.

وبعكس ما كان عليه الحال في الحقبة الاستعمارية الكلاسيكية، أصبحت السيطرة الخارجية جزءاً من تركيبة نظام عالمي متكامل ومتفاعل، ولم تعد أحادية ظرفية. وأصبحت بنية متعددة المستويات، تمدّ جذورها في الدولة والمجتمع معاً:

ـ فهي بنية جيوسياسية وجيواستراتيجية تتمثل في موازين قوى قائمة وعلاقات غير متكافئة تضمن التفوّق للبعض والدونية الاستراتيجية للبعض الآخر.

ـ وهي بنية اقتصادية، تتجلّى في ما نسمّيه الاستعمار الجديد أو التبعية أو اعتماد الأطراف على المراكز، وتبعيتها لها في تحديد معايير العمل والإنتاج، وفي الموارد الرأسمالية والتقنية والخبرة.

ـ وهي بنية ثقافية يمثلها نمط الاستهلاك، وتنشرها وسائل الإعلام وتتعامل بها المنظمات المدنية العالمية.

ـ وأخيراً، هي بنية نفسية، تميّز الغالب من المغلوب، والسيد من التابع، والمتقدم من المتخلّف، وتحدد لِكُلّ طرف حدود أهدافه ومطامحه.

من هنا، بالرغم من أن إنجاز الاستقلال قد وجّه ضربة قوية إلى النفوذ الغربي في المنطقة، ووسّع من هامش مبادرة الشعوب العربية، مما أعطاها الشعور بأنها أصبحت قادرة على الحركة وفرض إرادتها، وهو ما يفسر ازدهار الحركة الشعبية في حقبة ما بعد الاستقلال، كما ذكرت، فإنّه لم يلغ شروط السيطرة الإمبريالية العالمية التي تقسم المعمورة بين مركز وأطراف.

ولهذا، لن يقود الاستقلال إلى الاستقرار والتفرغ لتنظيم الشؤون العامة، كما حصل في العديد من الدول والأقطار، ولكنه سيؤجج النزاع، ويوسّع من دائرته مع القوى الغربية، في موازاة تنامي طموحات الشعوب العربية، وتزايد شعورها بأنها أصبحت جاهزة لإعادة صوغ مشروعها الوطني في ما يتجاوز

الاستقلال نفسه نحو تحرير فلسطين من الاستيطان الإسرائيلي، وتغيير علاقات القوى الاستراتيجية والجيوسياسية، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية. ولن ينتهي هذا النزاع العربي القومي ـ الغربي الذي بدأ مع تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي الذي أعقبه عام ١٩٥٦، ليمتد إلى الحرب العالمية على الإرهاب التي صاغتها الإدارة الأمريكية خصيصاً لمعالجة المشكلة العربية، وما شملته من حروب في فلسطين ولبنان وغيرهما، مروراً بحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وحرب لبنان ١٩٨٢، وحربي العراق الأولى والثانية عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣، حتّى اليوم. لقد كان هناك أكثر من نصف قرن من الحروب والنزاعات المفتعلة والمنظّمة لتطويع الشعوب العربية، وإفراغ الحركة الوطنية العربية من مضمونها، وإعادة تحجيم الاستقلال العربي، واستتباع النخب السياسية والحكومات.

بالتأكيد، لم تنجح استراتيجيات النظام الغربي، بوصفه مركز السيطرة العالمية، في إخماد روح المقاومة لدى الشعوب العربية، ربما بسبب تحديه المستمر لها، ومطابقة سياساته وشروطه مع السياسات والشروط الإسرائيلية. وما تزال جذوة المقاومة مستمرة هنا وهناك على يد قوى وجماعات ليست أغلبيتها مرتبطة بالحركة القومية، ولا مشاركة لها في فكرها. وهو ما يعبّر عن التناقض الموضوعي بين نظام الهيمنة الدولية والمصالح الوطنية العامة للشعوب العربية.

لكن وجود هذه المقاومة واستمرارها لا ينبغي أن يخفيا عنا حقيقة أن إسقاط مشروع الدولة القومية العربية من جهة، ومواصلة التكتل الغربي، مباشرة أو عن طريق إسرائيل، هجومه لإخضاع المنطقة من جديد، وتعزيز نفوذه المهدّد فيها من جهة أخرى، قد أديا في النتيجة إلى إجهاض عملية بناء الدولة ذاتها في الوطن العربي، القطرية منها والقومية، بما ساهما فيه من التحاق النخب بالسيطرة العالمية، وانحطاطها إلى أدنى مستويات الممارسة السياسية والأخلاقية، وتهميش الشعوب، وتفتيت القوى، وتشتيت الفكر والرؤية.

هكذا أفضى انهيار الحركة القومية الشعبية إلى بروز وضعية جديدة، استعاد فيها التحالف بين النخب المحلية الحاكمة والدول الغربية النافذة في المنطقة مكانته التقليدية، بل أصبح أكثر وثوقاً وعمقاً مما كان عليه الأمر قبل الثورة القومية، بسبب الاكتساح العسكري للساحات السياسية الوطنية، والاستمرار في الحكم خارج القانون، وغياب أي قوة سياسية داخلية ضاغطة.

وكما عمل ذلك على تعميق اندراج الأقطار العربية في استراتيجيات الدول الكبرى والنظام الدولي عموماً، واستتباعه لها، ساهم أيضاً في تفريغ الدولة من محتواها الوطني تماماً، وجعلها أداة طيّعة في يد القوى المتحكمة بها، تستخدمها كما تشاء، وحيثما تشاء، لتحقيق مصالح خاصة بها، وتعزيز تعاونها وتحالفها الدولي. وتحت ضغط هذه المصالح والتفاهمات، بين النظم المطلقة السلطة، والقوى الإمبريالية المنتصرة على الحركة الشعبية العربية، تحوّلت الدولة بسرعة إلى ما يشبه الوكالة الأجنبية، بل إلى وكالة بالمعنى الدقيق للكلمة، تعمل فيها النظم والنخب القائمة لصالح النظام الدولي، لقاء تمكينها من السيطرة وإطلاق يدها في موارد البلاد وشعوبها. من هنا، لم يعد الاستبداد نظاماً محلياً قائماً بذاته، ثمرة اختيارات أو توازنات داخلية، ولكنه أصبح قاعدة وجزءاً لا يتجزأ من نظام السيطرة الإمبريالية التي أصبحت هي نفسها إمبريالية عالمية. وفي ظلّ تحالف الاستبداد والاستعمار الذي عزّزه موت الحركة الشعبية، تفاقمت القطيعة بين النخب الحاكمة والشعوب، وتقدّم تفكيك الجماعة السياسية، أو ما يمكن أن يكون مشروع أمة، ونسيجاً وطنياً حيّاً، وتمّ تفريغها من مضمونها، بل إن إنكار وجودها وتصفيتها، هما السياسة الوحيدة التي تتيح للسلطة النابعة من هزيمة الحركة القومية أن تتشيأ، وتستمر دون حدود، وأن تعمل دون قيود. فهذه السياسة المضادة، أو بالأحرى هذا المضاد للسياسة، هو وحده ما يضمن للنخب السائدة أن تستمر في مشروعها الاندماجي مع النظام العالمي، والتهميشي في ما يتعلق بالمجتمع. إن تهميش المجتمع وتفريغه من هويته السياسية والمدنية، وبالتالي الحقوقية والقانونية، هما شرط استمرار الصيغة الإمبريالية القائمة.

وهذه السياسة المضادة، أو السياسة المضادة للسياسة والعدوانية معاً تجاه الشعب، أفراداً وجماعة، هي التي تفسر عودة المجتمعات نحو أشكال ما قبل سياسية من التجمّع والتضامن والتعاطف، أي الارتداد نحو الصيغ الأهلية، التي لا يمكن إلا أن تكون جزئية وعصبوية، أي تمييزية وتجزيئية، وغياب الفردية والهوية السياسية الوطنية. كما تفسر نجاح النخب الحاكمة باستخدام الفكرة الوطنية استخداماً أداتياً، والتلاعب بها كما تشاء، بعد أن فقدت هذه الفكرة أي قيمة مادية أو مضمون على الأرض.

ولا شكّ في أن طبيعة الاقتصاد العربي الذي تسيطر عليه العائدات الريعية والمضاربات، تلعب دوراً كبيراً في نشوء هذا النوع من النظم واستمراره، فهذا الاقتصاد هو بالتعريف اقتصاد شبه استعماري يزدهر في التبعية ويستدعيها. وربما

لا توجد اليوم منطقة استمر فيها النمط الاستعماري للاقتصاد بمثل ما هو عليه الحال في المنطقة العربية.

كما إنَّ نظام السيطرة الاستعمارية المتجدّد يتمتع هنا بأداة استثنائية، لا وجود لها في أي منطقة أخرى في العالم، هي إسرائيل والآلة العسكرية التي تشكّل تهديداً مباشراً وأداة للضغط الدائم. فهي لم تكفّ عن التدخل العسكري خلال العقود الماضية، سواء ضدّ حركات المقاومة لنظام السيطرة القائم، على مستوياته المختلفة، أو ضدّ النظم والسياسات والمشاريع والمؤسسات التي تعتبر أنّها يمكن أن تقود إلى تغيير في خريطة القوى الاستراتيجية أو السياسية. فهي من دون أدنى شكّ الحارس الأمين لنظام السيطرة المزدوج، الاستبدادي الاستعماري.

تخلق هذه العوامل والبيئات الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية توازنات في المنطقة، أو بالأحرى نظاماً من العلاقات الداخلية والخارجية، يشجّع على التباعد والانقسام والتنابذ، وليس على الوحدة. فهو يدفع النخب العربية إلى التنافس في ما بينها على خطب ودّ الغرب، أمريكا وأوروبا أساساً، لانتزاع صفة الوكالة، أو للعب دور في المنطقة يظهر سطوتها، أو يضمن لها تكوين رصيد سياسي خاص بها، تلعب به، يعوضها عن غياب السياسة وهامش السياسة الداخلية. فليس هناك سوى الوزن الإقليمي المتميز للتعويض في نظر النخب الحاكمة عن انعدام الوزن النوعي الداخلي، أي عن غياب أي مجال أو فرصة لتكوين شرعية سياسية وطنية أو اجتماعية. السياسة تبنى هنا من دون شرعية، أي بإظهار السطوة والشوكة، تماماً كما كان عليه الحال في عصر الدولة السلطانية. فدولنا اليوم منقسمة بين من يسوّق مقدرته على التهدئة وضبط النزاعات الداخلية لضمان توكيله من قبل النظام الدولي، الذي هو في الحقيقة نظام السيطرة الغربية حتّى الآن، ومن يهدّد بتفجير الأوضاع وإشعال النار، كي يستدرج لنفسه عروضاً في التوكيل تتجاوز حجم قوته الحقيقية.

هذا هو المنطق الذي يقود العلاقات الإقليمية والدولية. وهو منطق السيطرة الإمبريالية بامتياز. والأطراف فيه هي النخب الحاكمة المحلية التي تسيطر على القوة والثروة والموارد الوطنية والنظم الاستعمارية أو شبه الاستعمارية. فليس في هذا النظام مكان للشعب، ولا بالتالي لمشاريع تعمل لخدمته، مثل مشروع الوحدة أو الاتحاد. فمثل هذا المشروع يتناقض مع السيطرة الأحادية والأبدية التي تفرضها النخب الوكيلة الحاكمة، وموكلوها أيضاً، من أجل ضمان الاستقرار والاستمرار وصلاح التجارة الاستراتيجية.

أصل الوحدة الوطنية والقومية هو وجود الصالح العام، أو النفع العام. وما لم يوجد مفهوم النفع العام، لا تكون هناك وطنية، ولا أمة، ولا بالتالي نزعة إلى التقارب مع الدول المجاورة.

ودولنا ليست دول نفع عام، وإنما نفع خاص. لذلك هي إقطاعات. والإقطاع لا يقود إلى الوحدة، وإنما هو بالعكس رديف التفكّك والتجزئة. الإقطاع هو ضدّ المواطنية، وبالتالي ضدّ الصالح العام. إن المصلحة العامة فكرة ضعيفة، وتكاد لا توجد في وعي النخبة ونظام تفكيرها الراهن.

لذلك أيضاً لا يوجد اتحاد دول عربية، لأنه لا توجد دولة وطنية، أي يقودها مفهوم الصالح العام، في أي قطر. فلا اتحاد حتّى بين دول إقليمية دون وطنية، أي تطابق الإرادة الشعبية مع إرادة السلطة التي تمثلها، مما يعني أن الديمقراطية أو الدمقرطة تبقى المدخل إلى أي مسار اتحادي بين الدول العربية، بمقدار ما تشكّل الطريق الإجباري نحو إعادة السلطة إلى مصدرها، وتأكيد سيادة الشعب ومصالحه، وأسبقيتها على المصالح الخاصة، المتحالفة مع المصلحة الأجنبية.

وبالمثل، لا يمكن للدولة أن تنزع إلى التوحّد مع دولة غيرها في مشروع وحدة ما لم تكن سيدة أمرها. ومفهوم السيادة يتناقض مع الدولة/الوكالة المحلية. والاتحاد مشروع سياسي تاريخي كبير لا ينسج منطق تكوينه مع منطق السمسرة الذي هو منطق الوكالة، سواء أكانت سمسرة سياسية أم اقتصادية. والدول العربية ليست دولاً بكلّ معنى الكلمة، وليست سيدة أمرها، وليست بالتأكيد، كما أظهرت ذلك حرب غزة الأخيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، صاحبة قرار، وليس لديها إرادة سياسية، ولا منطق الخدمة الوطنية.

الدولة الناقصة السيادة، أي المجهضة، هي بالضرورة دولة أداة في يد النخب التي تملكها، فهي ليست دولة مجتمعها. والدولة العربية هي دولة النخب، لا دولة الشعب. ولا يكون اقترابها بعضها من بعض إلا على سبيل التحالف المؤقت، والتعاضد ضدّ عدو مشترك، وبذلك لا ينتج أي مشروع تعاوناً فعلياً، فما بالك بتشكيل اتحاد إقليمي يستدعي الرؤية التاريخية البعيدة والشاملة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية؟ كلّ ما تستطيعه هو تفاهم مؤقت وتكتيكي تلجأ إليه من فترة إلى أخرى لتحسين أوراقها في النزاعات التي تتحكّم بها، لا للارتقاء بشروط ممارسة الدولة لوظائفها القومية، أي ضمان حقوق أكبر لشعوبها.

رابعاً: ما هو المستقبل؟

لو دقّقنا في العوامل التي تقدّمها الأدبيات القومية السائدة باعتبارها المسؤولة عن إعاقة تحقيق الوحدة، بشكليها الاندماجي والإقليمي، لاكتشفنا أن كثيراً منها هو النتيجة الطبيعية لانعدام العمل الوحدوي أو غيابه أو تعثره، وليس العكس. فاختلاف النظم السياسية الملكية والجمهورية، ليس إلا مظاهر ثانوية وشكلية لا تعكس أي تمايز في طبيعة السلطة الأبوية وشبه الإقطاعية السائدة في معظم البلدان العربية. أما الخصوصيات القطرية والوطنية، الثقافية وغير الثقافية، فيوجد مثلها داخل أي بلد عربي. وفي جميع الأحوال، لا تعني الوحدة ولا تستدعي تعميم قيم منطقة ما وثقافتها على المناطق الأخرى. أما التباين في الموارد ومستويات الدخل، فمن الممكن أن تدفع بالعكس إلى التكامل لو نظر إلى البلدان العربية الأقل حظاً في الثروات الباطنية، بوصفها سوقاً مهماً لاستثمار ناجع لثروات أهل الخليج ومتموليهم. وبالمثل، ليس النزاع حكراً على العلاقات بين البلدان العربية، بل إنّه سمة طبيعية للحياة الاجتماعية والدولية. وهو قائم داخل أي أمة مهما كانت موحّدة. فعوامل الوحدة والصراع موجودة داخل أي مجتمع، سواء أكان في شكل أمة أو عشيرة أو جماعة دينية. ولا يمنع وجود ثقافة مشتركة، وتاريخ واحد، وذاكرة ودم مشترك داخل الأسرة الواحدة، الأبناء من الصراع والاقتتال حتّى الموت أحياناً. ما يختلف مع الدولة هو ضبط هذا النزاع ضمن قواعد قانونية مرعية، وتحويله بالتالي من نزاع دموي إلى نزاع سلمي، يمكن حلّ الخلافات فيه بالطرق السياسية. وهذا صحيح بالنسبة إلى الدولة عموماً، سواء أكانت قطرية أم اتحادية.

ولذلك، إذا أردنا الحديث عن عوائق، فهي لا توجد على شكل عوامل متفرقة، متعدّدة ومتنوّعة، بل إنّها موجودة ومجسّدة في طبيعة النظام المجتمعي الذي يشكّل قاعدة النظام الإقليمي، الذي يشكّل هو نفسه جزءاً من النظام العالمي الإمبريالي، والذي لا تشكّل المنظمة العربية الجامعة إلا انعكاساً سالباً أكثر له. فلا يستطيع هذا النظام أن يطلق ممارسة اتحادية فاعلة في الوقت الذي يخفق فيه في بناء مثل هذه الممارسة داخل كلّ قطر من أقطاره. فمفتاح وجوده واستمراره هو شلّ إرادة العمل الجمعي والمجتمعي العام في سبيل جعل الخاص، أي مصالح النخب الحاكمة، المبدأ العام الوحيد الممكن والجامع. فوجود هذا النظام مرهون بتحطيم أي مبدأ انتظام، داخلياً أكان أم إقليمياً.

هل يعني كلّ هذا أن حلم الوحدة قد ضاع إلى الأبد؟

لا، بالتأكيد. فلم يعد للدولة القطرية مكان في عصر العولمة الراهن. فهي تفقد بشكل متسارع فاعليتها ومقدرتها على السيطرة الداخلية والإقليمية. وليس هناك بديل من التكتل مهما كان اسمه ونوعه. لكن السؤال هو: كيف يحصل ذلك وعلى أي قاعدة ولصالح من؟ ومن الواضح أن ما نعيشه اليوم في البلدان العربية هو نوع من الوحدة الذي يحصل بالشكل الذي يرضي مصالح التحالف العربي الغربي من جهة، ويضمن استمرار النظم القائمة وثراء أصحابها وسطوتهم على حساب تهميش الأغلبية الشعبية وتجويعها وحرمانها من جميع أنواع الحقوق، بما فيها الحق في الهوية والكرامة والاعتبار. فالوحدة العربية قائمة، لكن بين النظم السياسية المتجانسة تماماً، وهي وحدة ضدّ السيادة، وضد الحرية، وضد العدالة، وضد المساواة. ولا يمكن لأي شكل منها أن ينسجم مع مثل هذه المصالح أكثر من الشكل الذي تتخذه العلاقات بين البلدان العربية اليوم.

ولو دققنا النظر لأدركنا أن ترسيخ الدولة القطرية، ليس السمة الأبرز في وضع العرب اليوم، وإنما تجاوزها، ولكن بحسب ما يحتاج إليه استقرار نظام السيطرة العالمي وازدهاره. فلا يمنع الخلاف بين الزعامات العربية النظم القائمة من توحيد الآلة الأمنية، والتفاهم حول كلّ ما يحتاج إليه ضبط الشعوب وتهميشها وشلّ إرادتها. ولا يستبعد ميدان السياسة والاقتصاد والمجتمع عن هذه الوحدة. فقد انتقل الكثير من قيم وتقاليد نظم الحكم الأبوية والعشائرية الخليجية إلى النخب الحاكمة في البلدان العربية المحيطة، بما في ذلك مبدأ التوريث السياسي. وتشكّل الاستثمارات الخليجية اليوم النسبة الأكبر من الاستثمارات الخارجية في الأقطار العربية، بينما تتحول دول الخليج أيضاً إلى مركز الجذب الأوّل للعاملين العرب من عمال وأُطر. وتكاد قناة «الجزيرة» تحقق وحدها الوحدة الإعلامية والأيديولوجية العربية، منافسة بذلك قنوات ثقافة الاستهلاك العربية والعالمية الكوسموبوليتية.

وبالرغم من ضآلة فاعليتها، تمثل جامعة الدول العربية إطاراً سياسياً لتوحيد المواقف، وحلّ النزاعات الداخلية، بما يساعد على استقرار نظام السيطرة الإقليمي الاستبدادي والتابع معاً. فهي أحد صمامات الأمان الصغيرة فيه، وتعبّر قمم رؤسائها ومجالس وزرائها الدورية عن شعور النظم القائمة بالحاجة إلى إطار لتفريغ التناقضات ومعالجتها، لتجنّب المواجهات وحملات العداء المحتملة التي تهدّد استقرار أي منها.

وقد نشأ في موازاة هذا التحالف الأمني بين النظم العربية توحيد مقابل

للإعلام العربي أنجب وحدة عربية عميقة على مستوى المشاعر والعواطف والتفاعلات الفكرية والثقافية. وتترجم هذه الوحدة العاطفية والثقافية، والدينية أيضاً، إلى تبادلات مكثفة بين أبنائها ترسم ملامح فضاء عربي متميز بوضوح من الفضاءات القومية التي تحيط به.

وأكثر من ذلك، نحن موحدون بشكل أوضح عبر الغرب، وفي نظره، وفي الاستراتيجيات الأجنبية التي تستهدفنا. وهذه هي الوحدة السلبية، أو بالسلب، التي استحققناها. نحن موحدون في خضوعنا المشترك لسيف التسلط والعدوان وغياب الحقوق والأمن. ومركز توحيدنا هو هزيمتنا المشتركة في فلسطين، وداخل كلّ قطر من أقطارنا. تجمعنا وحدة المصير البائس، وسوء المعاملة، وانعدام الآمال والآفاق.

وما كان بإمكاننا، وقد خسرنا المعركة، أعني الشعوب والحركة القومية الشعبية معاً، أن نتوحّد في الدولة والسيادة والحرية والعدالة والمساواة والكرامة والانعتاق، ولا أن ننتظر أن تكون برامج النخب العربية الحاكمة وسياساتها أكثر احتراماً للمصالح القومية على مستوى الجماعة أو الأمة العربية، مما هي عليه على مستوى كلّ قطر من الأقطار التي تديرها وتحكمها. إن أنانية السياسات القطرية، وافتقارها إلى المبادئ الوطنية، وتمحورها حول خدمة مصالح النخب الحاكمة المحلية؛ كلّ ذلك لا يمكن إلا أن يبرز بشكل كاريكاتوري أكبر في إطار جامعة الدول العربية، وعلى مستوى العمل العربي المشترك، بمقدار ما يعكس تضافر الأنانيات المتعدّدة واجتماعها.

يحتاج بناء تكتل أو اتحاد عربي من النوع الذي يهتم بمصالح الشعوب وحرياتها وحقوقها، إلى قوى اجتماعية سيدة في فكرها وعاطفتها، مرتبطة بالشعوب، ومؤمنة بالعمل الوطني، وواعية لمعنى الصالح العام. وبغياب مثل هذه النخب الوطنية، لا يمكن أن تكون وحدة الوطن العربي إلا على النمط القائم الذي يكرّس مصالح التحالف الاستبدادي الاستعماري، بما يعنيه من اتحادات وتحالفات هدفها تهميش الشعوب، واغتيال الحريات، وانتهاك الحقوق الفردية والجماعية، وغضّ النظر عن مشروع إسرائيل التوسعي الاستيطاني، بل التغطية عليه والتعاون من أجله.

تشير التجربة العربية في الوحدة المهدورة والمغدورة إلى درسين مهمّين:

أولهما أن الوعي القومي لا يوجد مستقلاً عن الوعي الاجتماعي، وبشكل

خاص عندما لا يتمّ الشغل العقلاني عليه، مما يعني أن الصراع من أجل الوحدة لا ينفصل عن الصراع السياسي والاجتماعي، وأن الوحدة ليست هدفاً منفصلاً عن الأهداف الأخرى لدى أي طرف من الأطراف أو القوى الاجتماعية. فنحن العرب لسنا واحداً صلداً منيعاً على التعدّد والتنازع والانقسام، ولكننا مجتمعات تبحث فيها القوى المختلفة عن مصالحها الخاصة، وفي سعيها إلى تحقيق هذه المصالح تصطدم بالوحدة، بوصفها مصلحة عامة، وطنية، فتقترب منها بقدر إدراكها أن تحقيقها يساهم في خدمة مصالحها، وتنفصل عنها بمقدار ما تشعر بأن تحقيقها يخدم مصالح فئات أخرى على حسابها، أو دون مراعاة مصالحها. وبالمثل، قد تظهر الوحدة في العقيدة القومية، شعاراً منزّهاً وقضية قومية، أي مبدئية لا تخضع لحسابات المصالح والمواقع والنفوذ. لكنّها في الحياة العملية، أي في ساحة الصراع السياسي والاجتماعي اليومية، ليست كذلك، بل إنّها لا ترتفع على المصالح، ولا ينظر إليها أي طرف من الأطراف الاجتماعية على أن لها أسبقية على مصالحه الخاصة.

و**ثانيهما** أن الداخل ليس مفصولاً عن الخارج إلى الحدّ الذي يعتقده المنطق القومي. فهما متداخلان تماماً، إذ لا تعيش النخب الحاكمة، وتستمر في الحكم، في بلدان تقع في دائرة التبعية الاستراتيجية والبنيوية دون التكيّف مع نظام السيطرة الإقليمي والعالمي، والتفاهم مع القوى الكبرى المتحكّمة به. كما لا تستطيع القوى الدولية النافذة أن تفرض سيطرتها، وتضمن إعادة إنتاج نظامها، دون تعاون النخب المحلية وتفاهمها معها. قد يحصل نزاع بين الطرفين في ظرف ما، ولسبب ما، وقد يقود النزاع إلى تغيير المعادلة وتحسين شروط التفاهم والتعامل بين النخبة التابعة والقوة المركزية للسيطرة، لكن ليس هناك مهرب من التفاهم بينهما لتحقيق الاستقرار، أو لضمان استمرار النظام القائم الذي يؤمّن مصالح الطرفين. وما نشهده من نزاع بين بعض أطراف النظام ومركزه في المنطقة لا ينبع من التناقض الاستراتيجي بينهما، وإنما يعكس تبدل موازين القوى الدائم وسعي أحد الأطراف، في المحيط، إلى تحسين شروط عقده مع المركز، أو محاولة المركز استغلال ضعف بعض الأطراف للانقضاض عليها وإكراهها على تقديم تنازلات جديدة تزيد من استقرار نظام السيطرة القائم، وتمدّ في عمره.

من هنا تبدو لي معركة الوحدة متطابقة مع معركة التحرر والانعتاق للأغلبية الساحقة من الجمهور، أي معركة التحرر من الأسر الذي هو ثمرة تفاهم بنيوي بين النخب الحاكمة المحلية ومراكز السيطرة العالمية. وهذا ما يؤكّد في نظري

توافق التحرر الداخلي مع التحرر من السيطرة الأجنبية. لا تكمن استراتيجية الخلاص في تأكيد أسبقية الكفاح ضدّ الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية، أو أسبقية الكفاح ضدّ الاستبداد، ومن أجل الحرية والانعتاق للشعوب الأسيرة. فلا يطرح الواقع العملي مثل هذا الاختيار، ولا يقود إليه. فالعلاقة بينهما علاقة جدلية، تعني أن أي تقدّم في معركة التحرّر من الهيمنة الخارجية يساهم في تقليص هامش المناورة السياسية للاستبداد، وبالتالي الاستبداد نفسه، وأي تقدّم في المعركة ضدّ الاستبداد يساهم في الارتقاء بمستوى المشاركة الشعبية، ويعزّز المكتسبات في ميدان السيادة الوطنية. فكلاهما يصب في هدف واحد، هو تعزيز سيادة الشعب، أي في تكوين الأفراد كمواطنين أحرار، مدركين لوحدتهم، وقابلين بإعمال مبدأ المساواة القانونية في ما بينهم، وفي التحليل الأخير، في تكوين الأمة كرابطة سياسية تجمع بين مواطنين أحرار ومتساوين. وما لم نصل إلى هذه المعادلة التي تربط الحرية الفردية بالحرية الجماعية، فليس لنا أمل، لا في تكوين دولة، ولا أمة، ولا اتحاد.

تعقيـب (١)

كمال خلف الطويل(*)

دونما مقدّمات.. إن كان ما قصده الكاتب بـ «الجماعة الثقافية» هو الرابطة اللغوية، فأنا مختلف معه من أول سطر. وإن كان المقصود رابطة أوسع وأعمق، فتعبير «ثقافة» يقصر عن إيفاء الغرض.

في متوالية سريعة الإيقاع أعقّب بالقول:

١ ـ إن العرب أمة غير مكتملة الأركان... هم ليسوا «جماعة» ولم يصبحوا بعد دولة.. هم أمة شرائط وحدتها في دولة وافرة.. والعقبات دونها بالوفرة ذاتها.

٢ ـ إن المعوق الثابت والأساسي والجذري هو الكولونيالية الأطلسية.. سواء كفاعل مؤسس أم كمانع مباشر أم كراع لنظم محلية عاشت عمرها على العداء للوحدة.

٣ ـ إن الصراحة التامة هي واجب اليوم:

ثالوث عداء وإعاقة الوحدة هو: الأطالسة والصهاينة والتبعية العربية.

بدقة أشدّ أقول: لا وحدة وأنظمة التبعية العربية قابعة في أمكنتها.. إنها امتداد مركنتيلي أوليغاركي كومبرادوري للأطالسة، وحلفاء طبيعيون للصهاينة... وليس في نخاعهم ولا نقيّهم رغبة ولا قدرة، بل رفض ومحاربة لفكرة الوحدة، وتعويق لإقامتها، ولإدامتها إن قامت.

(*) عضو مجلس أمناء اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري ـ أمريكا.

٤ ـ إن فشل العرب لتاريخه في التوحّد ليس وصفة أبدية محتومة بمقدار ما إن طلبها هو استراتيجية ضرورة مثلما هو أيديولوجية رؤية.

٥ ـ إن الضرورة شيء والحتمية شيء آخر. . . الوحدة قد تأتي أو لا تأتي، وبحسب قدر العزيمة أهل العزم.

٦ ـ إن عوامل موضوعية داخلية يسّرت للكولونيالية الأطلسية إنفاذ سياساتها المعادية للوحدة، منها:

أ ـ وجود قطريات قوية ذات جذور تاريخية، كما هي حال مصر والمغرب. . إنها دول ـ شعوب ضربت جذورها في أحشاء التاريخ واعتادت على استقلالية كيانية من نوع أو آخر.

ب ـ وجود حواضر تاريخية عرفت وهجاً دولتياً في أزمان سالفة، مثل العراق والشام وعمان والمغرب، تموضعت فيها ـ بتفاوت ـ نزوعات تميّز أو تمايز.

إن أضفنا إلى ذلك في المسار العراقي مسحة تهيّب مذهبية من الذوبان في بحر أوسع من مذهب الإسلام الرئيسي، لوجدنا أن «العراقوية» استطاعت إثر ثورة ١٤ تموز/يوليو أن تعيق تواصل العراق وحدوياً مع دولة الوحدة المصرية ـ السورية، وهو ما اشتغلت على الاستفادة منه حينها عواصم الأطالسة.

ج ـ وجود حساسيات بين قطر وآخر تولدت من مواريث استعمارية استعمل فيها واحد ضد الآخر (المثال المصري ـ السوداني أواخر القرن التاسع عشر).

٧ ـ إن فشل الحركة القومية في إنجاز الوحدة ـ مع اعتبار العامل الخارجي ـ هو في حيّز منه مهم بسبب انقساماتها غير المبررة: أكثر الأمثلة دلالاة هو صدام البعث مع عبد الناصر: كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ (السوري منه أم العراقي أم كلاهما). يساويه في الأهمية صدام البعث مع ذاته (السوري ـ العراقي) ١٩٦٨ ـ ١٩٩٨.

لا ينفع في تفسير المسألتين حكاية النيل والفرات، ولا العباسيين والأمويين، ولا الفراعنة والآراميين. . . . . هي صدام سياسي (Infantile) على من له الصدارة في الساحة العربية. وعوضاً عن أن يكسب المشرق مصر عربياً ـ وهي الواصلة متأخرة إلى العروبة ـ وجدناه ينابذ قلّة قائدة عروبية النزوع فيها، إلى حدّ إيصال جمهورها ونخبها إلى حافة القنوط ممّا جدّ عليها من نهج.

٨ ـ ليس دقيقاً أن لمدعاة الانفصال السوري أسباب داخلية توفرّ عليها

سوريون. . . السبب الأساسي هو قرار أطلسي اعتمد آل سعود وهاشم تمويلاً ورعاية، وتواصلاً مع ضباط مثّلوا مصالح رأسمالية سورية مضاربة. لقد اقتنص التآمر صراع سلطة بين رمزين للنظام (عامر والسراج) لينفذ منه إلى إنجاح انقلاب الانفصال.

٩ ـ من الطبيعي أن تعجّ المجتمعات ـ حيثما كانت ـ بالتناقضات الداخلية. . يستوي العرب في ذلك مع العجم والغرب والصقالبة. . هذا ليس شرطاً نافياً لا لوحدة وطنية في قطر، ولا لوحدة عربية بين أقطار.

١٠ ـ إن الأمة مؤلفة من شعوب: هناك المصري والشامي والعراقي والعُماني واليمني والمغربي وغيرهم. . . لذا، فالخلط بين الأمة والشعب مضلل: هي أمة من شعوب ووطن كبير من أوطان.

١١ ـ إن ضرورة الوحدة بلغت حداً أضحت فيه حاجة ماسة إلى الحفاظ على الذات، دعك عن النهوض والتقدم. في المقابل، فإن فشل الاستجابة للتحدّي هي من وطأة الثالوث، وبالأخص ركائزه العربية. ثم إن الوحدة أصبحت وحدها غير كافية دونما رفد بتضافر محيطي مع عمارتها: إيران وتركيا والقرن الأفريقي، بل وغرب أفريقيا.

١٢ ـ الحديث عن الاستبداد ومشروطية ردّه لإنجاح مشروع الوحدة فيه تزيّد يضيّع المشيتين. التبعية هي الداء الأساسي بيقين.

١٣ ـ ولعل سبب تعثر مشروع الوحدة القومية ينعكس في المجمل على الفشل في تفعيل جامعة الدول العربية ذاتها، إذ التبعية العربية هنا لا تريدها أداة فاعلة للتنسيق والتكامل لما يترتب عليهما من مخاطر على الثالوث.

١٤ ـ هناك ضرورة ـ وليس حتمية ـ للوحدة، وهناك ثالوث معاد لها ولنواقلها، والصراع دائر مستعر الأوار، لكن بشارة الوحدة القاطعة هي فناء التبعية العربية.

تعقيـب (٢)

خالد الشقران[*]

ثلاثة مشاهد تستفز التفكير آثرت أن أبدأ حديثي بها كمدخل للتفكير في الواقع المؤلم الذي يعيشه العرب بما يتضمنه من ضعف وفرقة وتيه يحار في توصيفه الفكر وتنوء بثقل إصلاحه الحركة:

المشهد الأول: وهو من التجربة اليابانية، حيث بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية خشيت اليابان على استقلالها ووحدة أراضيها، فتصدت بالعنف الدموي للقوى المحلية التي عملت على تغريب اليابان أو جعلت من نفسها ركائز محلية للتدخل الأجنبي المحتمل، ثم اختارت اليابان طريق شبه العزلة التامة عن المؤثرات الغربية إلى أن أجبرها الغرب على فتح أبوابها أمامه منذ أواسط القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شكل الصراع بين اليابانيين والدول الغربية الذي قاد إلى العزلة الطوعية ليس صراعاً بين البوذية والمسيحية، كما يبدو في الظاهر، بل صراع بين مكوّنات الثقافة اليابانية التقليدية ومكونات الثقافة الغربية في مرحلة لم تكن تمتلك فيها أسلحة كافية للمجابهة الناجحة، فاختارت اليابان الانكفاء على الذات ورفض الآخر فرداً كان أو ديناً أو لغة أو ثقافة، وذلك بانتظار مرحلة أفضل تستعد فيها للردّ على التحدي[1].

المشهد الثاني: وهو من خبرة الواقع العربي المعاصر، وتحديداً أثناء أحداث

(*) باحث في الفكر السياسي ومدير وحدة الدراسات والبحوث في مركز الرأي للدراسات ـ الأردن.

(١) لمزيد من المعلومات، انظر: مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ ٢٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص ١٢ ـ ١٣.

غزة عندما حدثني أحد أعضاء وفد العلماء المسلمين إلى الحكام العرب عن أن جميع الحكام الذين زارهم الوفد كانوا يتفقون معهم على ضرورة توحيد الجهود العربية في مواجهة هذا العدوان الصهيوني الغاشم على الأهل في غزة، إلا أن كل واحد منهم كان يشكو عدم تعاون الحكام العرب الآخرين وغياب الموقف العربي الموحد تجاه قضايا الأمة.

المشهد الثالث: وهو صرخة مفكر آله زمن الانبطاح العربي، حيث يقول د. فوزي منصور في تفسيره لأسباب خروج العرب من التاريخ: قد يصبر التاريخ على قوم في هزائمهم، وقد يمدّ التاريخ يده لمن يتخلف عن الركب، أما الذي لا يتسامح التاريخ به أبداً، فهو أن يدير القوم ظهورهم له ويمضوا متباعدين عنه، وذلك تحديداً هو ما يفعله العرب[٢].

ويستدعي الوقوف عند هذه المشاهد طرح ثلاثة تساؤلات أساسية هي:

ـ إذا كانت بدايات النهضتين العربية واليابانية واحدة من حيث الفترة، فلماذا كانت النهايات مختلفة؟ ولماذا نجح اليابانيون في الحفاظ على وحدتهم وتحقيق النهضة على قلة مواردهم وثرواتهم الطبيعية، بينما فشل العرب رغم توفر كل الإمكانيات اللازمة لذلك؟

ـ إذا كان الحكام العرب يشكون غياب توحيد المواقف العربية، فمن الذي يمكن أن يصنع لنا وحدة؟ ومن يتحمل مسؤولية الفشل في ذلك؟

ـ إذا كانت القيادات العربية قد أدارت ظهرها للتاريخ، فكيف يمكن خلق اتجاهات وسبل جديدة تساعد في إحياء العمل الوحدوي العربي؟

أما في ما يتعلق بورقة د. برهان غليون الموسومة بـ «معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها»، فقد تناولت الورقة موضوع الدراسة بأسلوب علمي ومنهجي دقيق، وتعمق في بحث الإشكاليات الأساسية المعيقة للعمل الوحدوي العربي، وتأصيل متميز اختط الكاتب فيه نهجاً نأى فيه بنفسه عن طرق التناول التقليدية لمسألة الوحدة العربية بحيثياتها وتفصيلاتها، وهو أسلوب يحسب للكاتب الذي يتمتع بخبرة واسعة وفكر مستنير يميزه من غيره من كتّاب عصره.

---

(٢) فوزي منصور، **خروج العرب من التاريخ**، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١)، ص ٦ ـ ٧.

وفي عرضه للمشاكل الأساسية للدراسة، اختار الكاتب في الواقع الاقتراب من الموضوع من زاوية نظر كانت موفقة إلى حد كبير من خلال ابتعاده عن صبغة السؤال التقليدي: «ما هي العقبات التي حالت أو تحول دون قيام الوحدة العربية؟» إلى طرح تساؤلين جوهريين تمثل الإجابة عنهما تحدّ أبدع الكاتب في مجابهته عند استخدامه اقتراباً وأدوات منهجية تتسم باعتمادها الإطار الحداثي والتفكير المستنير، وهذا ما عهدناه في د. غليون في كل مرة نقرأ فيها صناعة فكرية جديدة له.

وهذا ما يدفع إلى القول بكل موضوعية وحياد إن ورقة د. غليون تعتبر متميزة من حيث الجرأة التي أصبحت عملة نادرة في هذا الزمن، وأسلوب الطرح والمنهجية والأدوات المستخدمة فيها، إضافة إلى العمق في تناول الموضوع والابتكار القائم على ابتداع أنموذج جديد في الدراسات المتعلقة بمسألة الوحدة العربية.

ومع التسليم بكل ما تم ذكره سابقاً حول الورقة موضع التعقيب وكاتبها الفاضل، إلا أن منهجية التعقيب على الورقة المذكورة ستكون عبر جانبين اثنين: **الأول** تمت فيه إثارة بعض النقاط حول قضايا ومسائل أو طروحات استدعت الوقوف عندها خلال قراءة نص الورقة، و**الثاني** يتعلق بالاجتهاد في تناول سكتت عنه الورقة، أو ربما لم يكن محل اهتمام أو لم يكن ضمن أولويات الكاتب عند وضع خطته لتناول الموضوع، علماً بأن تناول الجانبين المذكورين في هذا التعقيب إنما يأتي من باب إثراء الموضوع، وليس نقد الكاتب أو منهجه، وأنّى لباحث مبتدىء مثلي ما زال في بداية طريق انتهال العلم من مظانّه أن ينتقد أمثال د. غليون.

ومع تأكيد الاتفاق مع د. غليون في ما ذهب إليه من تعداد العوامل التي أعاقت وما زالت تعيق تحقيق الوحدة العربية، فإنه يمكن التطرق إلى بعض العوامل الإضافية التي يمكن أن يكون ذكرها ضرورياً في هذا المقام، لتشكل على الأقل مفاتيح لتفكير أعمق يساعد على فهم المسائل الجوهرية والتحدي الأكبر للفكر والسياسة العربيين، كما أشار د. غليون، وسيأتي تفصيل كثير منها في سياق هذا التعقيب، ومن أهم هذه العوامل:

ـ غياب الديمقراطية الحقيقية عن بلدان الوطن العربي، الأمر الذي يجعل الحديث عن التداول السلمي للسلطة، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، واحترام إرادة الشعوب، والشفافية السياسية، ووضع نظام للمحاسبة السياسية، ضرباً من ضروب الخيال أو الجنون أحياناً.

ـ تركيبة جامعة الدول العربية من حيث هي «كونفدرالية رخوة»، حيث لم يكن مبدعو فكرتها على ما يبدو راغبين في أن يكون لميثاقها ومجالسها وآليات عملها أي هوامش تساعد على تطوير استراتيجيات ملزمة لتعزيز وتطوير شبكة العلاقات العربية ـ العربية في المجالات كافة.

ـ غياب الإرادة السياسية الذي أدى إلى غياب أو التغييب القصدي لكثير من نقاط القوة التي يمكن توظيفها في مجال العمل الوحدوي العربي، ومن أهمها عدم التأسيس لشبكة مصالح عربية مشتركة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل في مختلف المجالات.

ـ استناد معظم النخب الحاكمة في الأقطار العربية إلى دعم القوى العظمى، وليس إلى الشرعية السياسية المستمدة من الشعب، حيث إن العرب الكتلة الوحيدة في العالم التي لم تأتِ فيها منظومات أو مؤسسات الحكم وفق آليات انتخاب حقيقية وشرعية، مما أدى إلى تبعيتها وعدم تمتعها باستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وحتى الاجتماعي والثقافي في كثير من الأحيان. ولعل اختلاف مواقف هذه النخب عن مواقف شعوبها تجاه الكثير من القضايا العادلة، وربما المصيرية، المتعلقة بالأمة العربية، يشكل دليلاً قاطعاً على سلامة هذا الطرح.

ـ انعدام الثقة بين الأنظمة والنخب والقيادات العربية بعضها ببعض، الأمر الذي جعل التشكيك في النوايا المتعلقة بأية سياسات أو قرارات أو مبادرة عربية هو الأصل.

ـ تعميق الفجوة بين القطري والقومي من جانب، والعربي والإسلامي من جانب آخر، الأمر الذي بات في ظله يحظر حتى على المنظمات المدنية والأحزاب والاتحادات النوعية في القطر الواحد أن تتمادى في تعميق أو تطوير أي نوع من التفاعلات المؤثرة جماهيرياً مع مثيلاتها، سواء في الدائرة القومية أو الدائرة الإسلامية، في حين يوصم بتهمة إرهابي كل من يتحدث عن أي إجراءات عملية للدفاع عن أي شعب ضمن الدائرة القومية أو الإسلامية يتعرض لعدوان من طرف خارجي، فيما يتم تلفيق تهمة العمالة والارتباط بقوى خارجية والخيانة الوطنية لكل من يجرؤ على الحديث عن عمل عربي عبر قطري، سواء أكان مؤسساتياً أم جماهيرياً.

وإذا تم تجاوز العوامل أو الخطوط العريضة في معوقات العمل الوحدوي

العربي التي أشير إليها آنفاً على اعتبار أنه ستتم العودة إلى معظمها في سياق التعقيب، ولإثراء موضوع البحث، فلا ضير، بحسب اعتقاد كاتب هذه السطور، من إضافة أطروحتين ربما تساعد إثارة النقاش حولهما في تعميق التفكير في طبيعة وتركيبة معوقات العمل الوحدوي العربي، وفتح آفاق جديدة تتعلق بآليات وسبل التغلب على هذه المعيقات أو تجاوزها:

ـ **الأطروحة الأولى**: ترى أن غياب الديمقراطية هو أكثر الأسباب تأثيراً في فشل العمل الوحدوي العربي بشقيه: الوحدة الاندماجية على الطريقة الشعبية، وتكوين منظمة اتحادية فاعلة.

ـ **الأطروحة الثانية**: ترى أن اعتماد النهج الديمقراطي في الأقطار العربية يعتبر العامل المستقل الذي سيجعل من العمل الوحدوي العربي أمراً ممكناً، وأن كل المعوقات الأخرى تعتبر عوامل تابعة يمكن للديمقراطية أن تهيىء الظروف المناسبة للتخلص منها تباعاً، وصولاً إلى تحقيق واحدة أو أكثر من الصيغ المنشودة للعمل الوحدوي العربي.

وقبل مناقشة ما يتعلق بالأطروحتين السابقتين، لا بد بداية من الوقوف عند بعض النقاط التي استدعت قراءة النص الوقوف عندها، وربما يكون من الملاحظات الأولية التي تحتاج إلى نقاش بهدف فضّ إشكالية اللبس والغموض التي قد تكون أحاطت بها لسبب أو لآخر، حيث ورد في الورقة ما نصه: «فلا تولد الوحدة من التماثل أو الانسجام المسبق، ولكنها تصنعهما، مما يعني أن ما يقود إليها ليست عوامل قائمة في الواقع، وإنما إعادة تشكيل تسمح بتجاوز الواقع القائم.. ثم ورد في الصفحة نفسها، وبعد أقل من سطرين ما نصه: «ونعني بالديناميات حالة خاصة من التفاعل بين العوامل الموضوعية القائمة والذوات الفاعلة، تغير من معنى العوامل السلبية ذاتها، وتعيد تفسير الواقع بما يغير من مفاعيله، فيتحول ما كان سبباً في الانقسام إلى سببا للاتحاد».

وبنظرة موضوعية فاحصة، سرعان ما يتبادر إلى الذهن سؤالان جوهريان، يدور **أولهما** حول ما هو المقصود بالتماثل والانسجام المسبق؟، فيما يستوضح **ثانيهما** عن كيفية الجمع في حالة واحدة بين إعادة تشكيل تسمح بتجاوز الواقع القائم، مع العودة إلى الواقع القائم نفسه بهدف خلق حالة من التفاعل بين العوامل الموضوعية القائمة والذوات الفاعلة؟.

وحتى لا تكون مقاربة هذا النص كمن يقف عند بداية الآية الكريمة

﴿**لا تقربوا الصلاة**﴾[٣] دون أن يكمل المبني كي يكتمل المعنى، فإنه يمكن القول إنه إذا كان المقصود بالتماثل والانسجام المسبق وحدة العرق واللغة والدين والثقافة والتاريخ، فإن التماثل أو الانسجام المسبق ربما يكون أحد العوامل المحفزة أو المساعدة بشكل كبير على اختصار طريق الوحدة في حال توافرت الإرادة السياسية، شريطة أن تبنى هذه الإرادة وفق آليات تسمح بالمشاركة الشعبية في صناعة القرار الوحدوي.

وفي هذه الحالة، فإن عملية إعادة التشكيل لا تستدعي بالضرورة تجاوز كل الواقع، وإنما من مصلحتها أن تستثمر ما هو إيجابي منه، ففي حين يكون تغيير الواقع السياسي والاقتصادي مطلباً أساسياً، فإن تجاوز القيم الاجتماعية والثقافية والدينية ينطوي على خطر كبير قد يشكل عائقاً مهماً أمام أي عمل وحدوي عربي بدلاً من أن يكون عاملاً مهماً يسهم في تحقيق الوحدة.

وإذا كان المقصود بالتماثل والانسجام، التماثل بين الأقطار والشعوب في مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والعملية، إضافة إلى المصالح، فهذا النوع من التماثل لا يمكن أن يوجد بمحض الصدفة، وبالتالي لا يمكن اعتباره موجوداً بشكل مسبق دون العمل لإحداثه بشكل ممنهج ومنظم عبر تخطيط دقيق، وكذلك لا يمكن أن تتم الوحدة قبل أن يتم خلق مثل هذا الانسجام، وعليه يصبح الحديث، كما أشارت الورقة، عن أن الوحدة هي التي يمكن أن تصنع التماثل والانسجام مغامرة غير مضمونة النتائج، لأنه لم يثبت في التاريخ، على حدّ علم كاتب هذه السطور، أن أدت الوحدة إلى خلق الانسجام والتماثل إلا في بداية عهد الدولة الإسلامية، وتحديداً في عهد أول ثلاثة من الخلفاء الراشدين، وذلك يعود إلى اعتبارات موضوعية تتعلق بخصوصية الرسالات السماوية، وبغير ذلك لم يشهد التاريخ القديم أو الحديث حالة وحدة توافقية غير قسرية بين دول أو شعوب إلا وسبقتها عملية خلق الانسجام والتماثل في مناهج الحياة السياسية والاقتصادية. ويمكن هنا إيراد مثالين من التاريخ المعاصر، وهما حالة الاتحاد الأوروبي، حيث لم تقم مظاهر الوحدة الأوروبية إلا بعد خلق حالة من التماثل والانسجام في مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والعملية والعلمية والمعرفية والمصالح، بينما لم ينجح الاتحاد السوفياتي، على رغم قوته ووحدته، في خلق هذه الحالة من الانسجام والتماثل بين الشعوب التي

(٣) **القرآن الكريم،** «سورة النساء،» الآية ٤٣.

كانت خاضعة له، بدليل أنه بمجرد انفراط عقد هذا الاتحاد، تباينت مناهج الدول المستقلة سياسياً واقتصادياً، وحتى مصلحياً، ولو كانت الوحدة في هذه الحالة قادرة على صنع مثل هذا الانسجام والتماثل لما رأينا هذا الاختلاف في مناهج الحياة بين تلك الدول.

وهذا يؤكد أننا نقف ـ عند إسقاط هذا التفسير لحالة الانسجام والتماثل على الواقع العربي ـ أمام إشكاليتين أساسيتين تستدعيان طرح سؤالين مهمين، هما: كيف يمكن استثمار حالة الانسجام والتماثل الأولية المتاحة لدى الشعوب العربية، من حيث وحدة الأصل والعرق والدين واللغة والتاريخ والثقافة، وتوظيفها لاختصار مسافة الوقت والجهد أمام أي عمل وحدوي عربي؟ ثم ما هي الآليات التي يمكن من خلالها الدفع باتجاه تعميق حالة التماثل والانسجام هذه عبر خلق حالة موازية من التماثل والانسجام بين الدول والشعوب العربية في مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعملية والمصلحية؟.

وعلى الرغم من الاتفاق مع فروض الورقة وتفسيرها العقلاني والواقعي الذي أوضحت فيه أسباب إخفاق العرب في تحقيق الوحدة عبر مفصلين مهمين من حياتهم، حيث رأت أن إخفاق العرب في تحقيق الوحدة القومية على الطريقة الشعبية كان ثمرة إخفاق الحركة القومية العربية التي قادت مسيرة الوحدة، وأن تعثر العرب في تكوين منظمة اتحادية فاعلة، بمعنى تجمّع إقليمي متماسك، هو لأن الدولة العربية ولدت واستمرت كدولة منقوصة السيادة، وتخضع لمنطق التبعية للقوى الكبرى المهيمنة التي تمدها بأسباب استمرار الوجود في مقابل ما تقدمه لهذه القوى من خدمات تصبّ في تحقيق مصالحها، وهو الأمر الذي أفرغها من مضامينها القومية حتى أصبح عزل الشعوب العربية عن بعضها، وعدم وحدتها، ضمانة أكيدة لبقاء هذه النخب على رأس السلطة في دولها. إلا أن الورقة مع ذكرها لجوهر الإشكالية المتعلقة بأهم معوقات العمل الوحدوي العربي ـ بحسب اعتقاد كاتبها ـ التي تكمن أساساً في إشكالية العلاقة بين الجماعة الثقافية العربية (الأمة) والجماعات السياسية (السلطات الحاكمة في الأقطار العربية) لم تكرس وقتاً طويلاً للخوض في تفاصيل هذه الإشكالية، واستعاضت عن ذلك بالحديث عن تجارب من ذاكرة الخبرة التاريخية للوحدة العربية، ومحاولة الوقوف على أسباب فشل الحركة القومية في تحقيق الوحدة.

ومع أهمية وسلامة الطرح والمنهج والفائدة الكبيرة المستقاة من أنموذج التحليل الذي اتبعته الورقة، إلا أنه، من باب التبسيط، كان بإمكان الورقة

الدخول مباشرة في الأسباب الموضوعية التي حالت دون استمرار تجربة الوحدة الأولى عربياً بعد انحسار المظاهر الواضحة للاستعمار عن الأرض العربية، لكن الورقة أجملتها بسوء الإدارة، وانعدام النضج السياسي، والحزازات الشخصية، والتنازع على السلطة، والزعامة، وسيطرة الروح الشللية والتآمرية، وضعف هيكلة الحركة الشعبية.

وفي الواقع، إن المتأمل في جميع هذه الأسباب يرى أن القاسم المشترك لوجودها أمر واحد فقط؛ وهو غياب الديمقراطية والمشاركة الحقيقية للشعوب، التي هي أساس وهدف أي وحدة في صناعة القرار المتعلق بالوحدة وما تبعها من قرارات تتعلق بمستقبل تلك الوحدة، إذ على الرغم من أن دعاة الوحدة العربية من التيار الناصري كانوا يعتمدون التعبئة الشعبية لإقامتها، فقد أقاموها باتجاه واحد، أي بقرار موجه من القمة إلى القاعدة، ولم يأخذوا برأي الشعوب في كيفية إقامتها، بل حتى إنه لم يتم الوقوف طويلاً عند الوسيلة الصحيحة لتحقيق هذه الوحدة. فما الذي كان يمكن أن يحدث لو أن هذه الوحدة لم يتم إنشاؤها على عجل، وسارت عبر الصيغ الديمقراطية، ووفق أسس عملية واستفتاءات شعبية حقيقية، وتم اختيار قيادتها عبر انتخابات حرة نزيهة كانت الكلمة الحاسمة فيها للشعب عبر صناديق الاقتراع؟

أما المثال الآخر المتعلق بالتجربة السورية ـ العراقية، وفشل محاولة التوحد تحت حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، فهو يعود إلى الأسباب نفسها التي تم ذكرها كأسباب لفشل التجربة الأولى للوحدة، بيد أن الصراع على الزعامة كان أكثر وضوحاً في المثال الثاني.

الجانب الآخر المثير للجدل هو ما أكدته الورقة، وفي أكثر من موضع من أنه ليس هناك حتمية في تحول الجماعات الثقافية أو الشعوب المتجانسة إلى دول/ أمم. وذكرت للتدليل على صحة هذا الطرح أمثلة عديدة على انقسام الجماعات الثقافية والدينية، وتكوينها مراكز منفصلة، وأحياناً متنازعة . . . . وخلصت في هذا الإطار إلى نتيجة مفادها أن الذي وحد الأمم هو عامل من خارج الثقافة، وهو السياسة بالضبط، لأن الأمة، بحسب ما جاء في الورقة، هي ظاهرة سياسية. . وإن الأمة العربية ليست معطى جاهزاً بسبب اللغة والثقافة والدين. . فالأمة مسار سياسي حديث مستقل عن مسار الثقافة والجماعة الدينية.

وتعقيباً على هذه الرؤية، وبالرجوع إلى تعريفات مفهوم الأمة الواردة في

القواميس اللغوية والموسوعات المختلفة، العربية منها والأجنبية، إضافة إلى تعريف مفهوم الأمة في القرآن الكريم، سنجد أنه في أي تعريف من هذه التعريفات هناك قواسم مشتركة بين الشعوب تسهم إلى حد كبير في تكوين الأمة، فقد تجتمع اللغة والمصالح المشتركة لتكوين الأمم، وقد يكون الدين أو الأيديولوجيا سبباً في وحدة الأمم، وقد تكون وحدة العرق أو وحدة الثقافة والتاريخ المشترك، وهي كلها قواسم تتعلق بالشعوب المكونة للأمم، وليس لها علاقة بالمسار السياسي. وعلى أهمية هذا المسار، فإنه حتى عندما نعترف بأن وحدة الأمم تحتاج إلى قرارات سياسية كي تتحقق، فإن صناع القرار السياسي في المجتمعات الديمقراطية لا يقومون بإصدار القرارات السياسية وفقاً لأهوائهم، ولا يفرضونها بالإكراه، عندما يتعلق الأمر بقرارات مصيرية كالوحدة، وإنما يستندون في قراراتهم إلى الشعوب التي هي مصدر السلطات. وعليه، فلا يمكن للسياسيين في المجتمعات والدول الديمقراطية أن يتخذوا قرارات تتعلق بالوحدة أو الاتحاد أو حتى التحالف مع غيرهم من الشعوب دون أخذ موافقة الشعوب.

من جانب آخر، أثبتت الخبرة التاريخية أن الشعوب المتماثلة على الأقل في واحد أو أكثر من العوامل التالية تكون لديها رغبة قوية لو أتيحت لها الفرصة لتحقيق الوحدة مع بعضها البعض. ومن أهم عناصر التماثل هذه: اللغة، والدين، والثقافة، والعرق، والمناهج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، إضافة إلى المصالح. وهذا يؤكد أن المسار السياسي في المجتمعات الديمقراطية ليس هو الأصل، وإنما هو يأتي كتتويج للتماثل المسبق بين الشعوب، فصحيح أن أوروبا توحدت دون أن تكون هناك قواسم مشتركة من حيث اللغة والعرق، لكن لا أحد ينكر أن هناك تماثلاً مسبقاً بين شعوب أوروبا كان سبباً مباشراً في تحقيق الوحدة الأوروبية، بدءاً من الدين والتاريخ المشترك، وانتهاء بالتماثل في المناهج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعرفية والعملية، إضافة إلى التماثل في المصالح المشتركة، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن كل أوروبا تدين بالمسيحية كإطار ديني عام، وأن جميعها تتبع الديمقراطية، نهجاً سياسياً، ونظام الاقتصاد الرأسمالي. . . إلخ من أوجه التماثل المسبق التي شكلت أساساً قوياً لتحقيق الوحدة.

ثم ألم تكن وحدة الدين هي العامل الأقوى في قيام واستمرار الإمبراطورية الإسلامية، علماً بأن السياسة كانت عاملاً تابعاً للدين في أغلب حياة هذه

الإمبراطورية، ولم تستطع السياسة تفكيك وحدة الإمبراطورية إلا بعد انهيار السلطة الدينية وافتراقها عن السلطة الزمنية.

وربما يتضمن السؤال التالي دليلاً قاطعاً على أن التماثل المسبق هو من أكثر العوامل أهمية في تحقيق الوحدة، وأن القرار السياسي، في حال تركت حرية الاختيار للشعوب وفق أسس ديمقراطية تتيح حرية التعبير والاختيار، سيكون بمثابة تتويج لإرادة الشعوب، وهو ما النتيجة المتوقعة التي يمكن الحصول عليها لو تم إجراء استفتاء حقيقي حر للشعوب العربية، وحتى الإسلامية، حول إجراء وحدة عربية أو وحدة بين الشعوب الإسلامية على امتداد رقعة الأرض التي تعيش فيها هذه الشعوب؟ هل يتوقع عاقل أن ترفض الشعوب قيام مثل هذه الوحدة؟ ماذا يمكن أن تفعل السياسة في مواجهة الشعوب إذا توافرت لهذه الشعوب ديمقراطية حقيقية تتيح حرية الاختيار وتضمن حقها في المشاركة الحقيقية في صنع القرارات ومحاسبة النخب الحاكمة التي يمكن أن تخالف إرادتها؟ هل سيكون باستطاعة صانع القرار السياسي أن يوقف إرادة الشعوب في تحقيق هكذا وحدة؟ أليس التماثل المسبق سيكون هو المحرك الرئيس لهذا الاختيار الشعبي؟.

وانطلاقاً مما سبق، ولأن الواقع السياسي العربي هو أبعد ما يكون في المرحلة الحالية من عمر النظام العربي عن التطبيق الجاد والحقيقي للأطر الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق المواطن وحريته في الاختيار والتعبير، ولانتفاء مبدأ السيادة الشعبية، وغياب العدالة الاجتماعية، فلا بد من البحث في الأسباب الواقعية التي تشكل عائقاً أمام العمل الوحدوي العربي، وكذلك البحث عن السبل المتاحة والممكنة التي يمكن أن تساعد على تجاوز هذه المعوقات، وصولاً ولو إلى مجرد الحد الأدنى من أطر التوحيد العربي.

قد يبدو الحديث عن أطر العمل الوحدوي العربي، في ضوء الواقع وفقه المتاح والممكن، مهمة شاقة، لكنها لا تبدو مستحيلة في ظل تحققها لشعوب ودول أخرى مختلفة بمجرد توافر التماثل السياسي والاقتصادي والمصلحي المسبق بينها.

وبما أن عوامل التماثل الأولية والأساسية متوافرة لدى الشعب العربي، فلا بد من البحث عن الأسباب التي حالت حتى الآن دون استكمال بقية عناصر التماثل المتمثلة بتوحيد مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والمصلحية التي يمكن أن تفضي في حال توافرها إلى تحقيق بوادر وحدة عربية قد تبدأ في الاقتصاد،

ومن ثم تمتد لتشمل مختلف مناحي الحياة بما فيها الجانب السياسي.

وهنا تبدو من الضرورة بمكان إعادة استدعاء المعوقات الواقعية التي تحول دون تطور العمل الوحدوي العربي. ولما كان العامل السياسي بما يتضمنه من اختلاف نظم الحكم والأيديولوجيات، وما يترتب على ذلك من اختيارات متباينة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الاختلاف في ترتيب سلم الأولويات المصلحية بالنسبة إلى كل نظام سياسي هو العامل الأكثر حسماً في استمرار حالة التشرذم العربي، فلا بد من البحث في السبل الكفيلة بخلق نوع من التماثل بين هذه النظم.

وباعتبار أن السعي إلى خلق حالة من التماثل السياسي بين النظم العربية المنبثق أساساً من احترام مبدأ المصحلة العامة أو النفع العام أمر قد يبدو غير متاح في المرحلة الحالية، فلا بد من البحث عن وسيلة تساعد في تهيئة الأجواء، تمهيداً لتحقيق مثل هذا التماثل، دون إغفال عناصر التماثل الأخرى التي قد تبدو إمكانية تحقيقها أكثر سهولة، كالتماثل الاقتصادي الذي قد يكون واقعاً حقيقياً في غضون فترة بسيطة من الزمن، إذا ما تم ترسيخ العلاقات والتشبيك الاقتصادي العربي وفق مبادئ الاعتماد المتبادل والتكتل الاقتصادي، وصولاً إلى التكامل الاقتصادي العربي.

من الطبيعي والحال كهذه أن تكمن نواة الحل، كما أشارت الورقة موضع التعقيب، في إعادة إنتاج شكل الدولة داخل المنظومة العربية، لتحويلها من شكل السلطنات ومناطق النفوذ والعزب والمزارع الخصوصية لأصحاب السلطة والسلطان، إلى دولة بالمعنى الحديث. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: كيف يمكن تحقيق ذلك؟ ومن الذي سيقوم بذلك السلطات أم الشعوب؟

وقبل أن أخوض في تفاصيل الكيف، لا بد من الإشارة إلى أن الورقة موضع التعقيب قد أشارت، وبشكل سريع، إلى «أن الديمقراطية أو الدمقرطة، كما سماها د. غليون، تبقى المدخل إلى أي مسار اتحادي بين الأقطار العربية، بمقدار ما تشكل الطريق الإجباري نحو إعادة السلطة إلى مصدرها، وتأكيد سيادة الشعب ومصالحه، وأسبقيتها على المصالح الخاصة المتحالفة مع المصلحة الأجنبية». وكنت أتمنى لو أن الورقة مضت في تفسير ذلك وإسقاطه على بقية العوامل المعيقة من خلال أسلوب التحليل المميز للدكتور غليون، لكانت النتيجة مختلفة.

أما وقد سكتت الورقة عن ذلك، فإنه يمكن القول إن الحل يكمن في ثقافة الديمقراطية، حيث سيؤدي نشر ثقافة الديمقراطية إلى رفع درجة المشاركة السياسية لدى الشعوب ونضالها من أجل ترسيخ العمل بالديمقراطية كأساس للحياة السياسية في البلدان العربية، وليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية المنشودة وفق النموذج الغربي، وإنما المقصود من طرح هذا المفهوم أن تكون هناك مشاركة حقيقية للشعوب في صناعة القرار، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، ومحاسبة القيادات السياسية على أدائها أو أخطائها عبر صناديق الاقتراع، مع ما يتبع ذلك من نشوء تيارات سياسية أو أحزاب متنوعة تقوم على أساس برامج حقيقية لا تقتصر على الخطابات بقدر ما تهتم بالخطوات التنفيذية، التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة سعياً إلى استمرار وجودها على الساحة السياسية. وبهذه الوسائل فقط سيكون بإمكان الشعوب أن تشارك في صناعة مستقبلها، وتكون المدخل الحقيقي لتكوين شرعية القيادات والنخب السياسية الحاكمة.

وحتى لا نكون حالمين، فإن الديمقراطية التي يعتبر غيابها أحد أهم المعوقات الحقيقية أمام أي عمل وحدوي عربي، لن تحصل عليها الشعوب العربية كمنحة مجانية، حتى وإن كان الحكام العرب، ومعهم الغرب، يتغنون بالديمقراطية ويلقون الخطابات النارية حول ضرورة وأهمية وجودها، بدليل أن الواقع يشير إلى أن الحقيقة على الأرض هي غير ذلك، وليس عنا ببعيد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية التي كانت بشهادة الجميع انتخابات حرة ونزيهة. ولأن مخرج هذه العملية الديمقراطية كان من الفئة التي توصف بأنها من قوى الممانعة للمشروع الصهيوني ومشاريع الهيمنة الغربية في المنطقة، فقد شاهدنا جميعاً كيف انقلب دعاة الديمقراطية من العالمين العربي والغربي ضد هذه الديمقراطية. وهذا يؤكد أن على الشعب العربي ألا يتنظر المعجزات ليحصل مجاناً على الديمقراطية. ولما كان عهد الانقلابات العسكرية قد ولّى إلى غير رجعة، وباعتبار أن تحقيق الديمقراطية لدى الشعوب الأخرى لم يتم بين ليلة وضحاها، وإنما جاء نتيجة تضحيات وتراكمات من الجهد والعمل المنظم، فلا مناص أمام الشعب العربي من النضال بكل الأساليب السلمية الممكنة من أجل تحقيق هذا المطلب.

وفي هذا الإطار، يمكن استدعاء أحد المعوقات المهمة للعمل الوحدوي العربي، وهو تعميق الفجوة بين القطري والقومي والعربي والإسلامي، وتحويله

على غير ما تشتهي الأنظمة العربية إلى وسيلة مساعدة لنقل عدوى نضال الشعب العربي من أجل الديمقراطية، وذلك عن طريق تكثيف عمليات التشبيك والتفاعل بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب عبر القطرية، والاتحادات النوعية العربية، وتنسيق جهودها النضالية سعياً إلى تحقيق هذا المطلب العادل. فقد تستطيع السلطات في أية دولة عربية أن تمنع اعتصاماً لنقابة معينة أو اتحاد عمل بعينه، وقد تستطيع كذلك أن تزجّ بمئات الناشطين في الحراك المجتمعي في غياهب السجون، لكنها بالتأكيد لن تكون قادرة على احتجاز حرية الملايين، ولا على كبح جماح حركات جماهيرية واعتصامات منظمة، كالتي شهدتها دول أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات، وأفضت في النهاية إلى احترام إرادة الشعوب والرضوخ لمطالبها.

أما في ما يتعلق بالعمل الوحدوي العربي عن طريق جامعة الدول العربية أو عن طريق الاتحادات أو التكتلات العربية، وباستحضار المعوّق المتعلق بهذه الجامعة من حيث تركيبتها، التي هي كما أشرنا سابقاً «كونفدرالية رخوة»، لم يكن يراد لميثاقها ومجالسها وآليات عملها أن تساعد على تطوير استراتيجيات ملزمة لتعزيز وتطوير شبكة العلاقات العربية ـ العربية في مختلف المجالات، فإن الأمر لا يبدو أنه يختلف كثيراً عن اتجاه العمل الوحدوي بالمعنى القومي، إذ على الرغم، كما أشارت ورقة د. غليون، من اهتمام الدول المختلفة في عصر العولمة، انطلاقاً من تحقيق مصالحها القومية بتشكيل التكتلات الإقليمية في ما بينها لأهداف اقتصادية أو سياسية أو حتى عسكرية، إلا أن الأمر على ما يبدو لا يهمّ دول المنطقة العربية، بدليل أنها لم تفعل الحد الأدنى المطلوب في هذا المجال. فمع أنه من البديهي في الدول التي تهتم بما يسمى بالمصلحة العامة أن تعتبر المصالح الاقتصادية أساساً يمكن البناء عليه والانطلاق منه للانفتاح على الدول والتحالف معها بهدف تمكين الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن القول بكل ثقة إن كل ما فعلته الأقطار العربية في هذا المجال لم يتجاوز الطابع الصوري الاحتفالي، ومن قبيل ذر الرماد في العيون لا أكثر، فأية مصلحة وطنية تلك التي تقتضي أن تفتح الأسواق والحدود بين الأقطار العربية بفعل اتفاقية منظمة التجارة العالمية قبل أن يتم فتحها بفعل اتفاقية السوق العربية المشتركة؟ والأغرب أنه رغم أن كل دول العالم دخلت في مفاوضات منظمة التجارة العالمية على شكل اتحادات أو تجمّعات، إلا أن الدول العربية آثرت أن تدخل كل دولة معركة المفاوضات وحدها، ناهيك عن أن الجامعة لم تقدم شيئاً ملموساً، لا على المستوى

الاقتصادي، ولا حتى على المستوى السياسي، حيث أصبح قرار انعقاد القمم العربية والمشاركة فيها مرتهناً بإرادة الآخر، لا بالمصلحة الوطنية أو القومية والدفاع المشترك عن قضايا الأمة المصيرية.

إن غياب الإرادة السياسية في إحداث أو تطوير مثل هذه التكتلات بين أقطار الوطن العربي، سواء في المجال الاقتصادي أو غيره من المجالات، يعتبر من المعوقات المهمة في تحقيق أي نوع من التحالفات أو التكتلات الاقتصادية والسياسية العربية، لأن الأساس في مثل هذه التكتلات أن يكون هناك ثقة مشتركة بين الدول التي تتقارب مع بعضها البعض أو تشكل في ما بينها تكتلات وتحالفات. وهذا للأسف ما تفتقر إليه العلاقات العربية ـ العربية، حيث التنافس في إطار التبعية المخلصة على لعب الأدوار المختلفة التي تخدم الآخر أو أي شيء إلا العرب.

وللتدليل على ضعف أطر العمل العربي المشترك، وعدم مساندة الدول العربية لبعضها البعض، مما يدلل على عدم وجود حد أدنى من الرغبة الحقيقية في تطوير أي تحالفات أو اتحادات عربية مشتركة أو حتى على أقل تقدير توحيد المواقف العربية، يمكن إيراد مثالين من واقع العرب في الفترة الحالية:

المثال الأول: يتعلق بانعدام الرؤية وغياب الموقف الموحّد الذي أدخل العرب في إشكالية التجاذب بين مفهوم الواقعية السياسية، وهو أمر ضروري في السياسة والانبطاح الكامل وتسليم أوراق اللعبة إلى الغير. فالعرب في السياق الواقعي الذي يشير إلى عدم مقدرتهم لعدة اعتبارات على الدخول في مرحلة الحسم العسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الأقل في هذه المرحلة، ربما من المنطقي بحكم الواقعية السياسية أن يكون السلام المنتج بحدوده الدنيا خيارهم الاستراتيجي، لأن المنطق التفاوضي في السياسة يؤكد أنه لن يستطيع أحد الحصول على الحدّ الأدنى المعقول من مطالبه أو من مخرجات العملية التفاوضية، إذا تنازل عن أوراق اللعبة التي يملكها، باعتبارها ضمانة أكيدة لتحسين الموقف التفاوضي.

ولما كان القانون الدولي والأعراف الدولية يعترفان ويقرّان بحق أو شرعية مقاومة الاحتلال، فإن المقاومة العربية، أياً كانت توجهاتها وعقيدتها السياسية والعسكرية، تعتبر أحد الأوراق الأساسية في المفاوضات بالنسبة إلى الأقطار العربية. وحتى تحصل هذه الأقطار على مكاسب في المفاوضات، يجب عليها أن

تدعم المقاومة وتساندها بكل الأشكال المادية والمعنوية أو على الأقل أن لا تسهم أو تكون طرفاً في تصفية هذه المقاومة.

والسؤال المطروح هنا: هل فعلت جامعة الدول العربية، أو الأقطار العربية، أو حتى اتفق العرب على فعل ذلك؟

المثال الثاني: يتعلق بالتبعية وانعدام الثقة والمنافسة في لعب الأدوار التي تخدم الآخر لا المصالح القومية العربية. ففي إبان العدوان الوحشي الإسرائيلي الغاشم الأخير على غزة، الذي جاء كنتيجة طبيعية لتخلي العرب عن إحدى أهم قلاع الممانعة، التي تحول دون المضي قدماً في إعادة ترتيب المنطقة العربية، بما يمهد الطريق نحو استكمال تنفيذ المخططات الرامية إلى الهيمنة على الجزء القليل المتبقي من مقدرات وكرامة الأمة العربية، وعلى رغم غليان الشارع العربي وردود الفعل غير المسبوقة للجماهير العربية في هذه المرحلة تجاه هذا العدوان، فقد آثر العرب تأجيل عقد القمة العربية إلى ما بعد ذهاب وفد الجامعة العربية إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد أن عاد الوفد بخفي حنين، اختلف العرب، هل يذهبون إلى القمة الطارئة التي دعت إليها قطر، وذهبت إليها بعض الدول وفقاً لحسابات معينة، ربما كان منها مصلحة الأمة، أم يذهبون إلى قمة الكويت التي كانت مقررة سلفاً لمناقشة موضوعات أخرى على أن تناقش قضية غزة على هامشها، وذهبت إليها أقطار عربية أخرى لا تختلف في حسابها عن مثيلاتها كثيراً!

ويبقى السؤال المطروح هنا: هل كان العرب حقاً يملكون حرية القرار في عقد قمة عربية أصلاً؟ ومن هو المستفيد الأول من هذه الفرقة؟ وعلى حساب من، ولمصلحة من، كان التنافس على أشده للعب الأدوار؟

• ما هو السبيل؟

والحال هذه، فما هو السبيل إلى التخلص من جملة المعوقات المعقدة والمتشابكة التي تدفع بالواقع العربي نحو المزيد من التأزم والضياع وانعدام الرؤية؟ وكيف يمكن تجاوز كل هذا المأزق؟ وما هي الوسائل الكفيلة بتغيير هذا الواقع المؤلم الذي تعيشه الأمة العربية؟ وكيف يمكن للديمقراطية وسط هذا الركام أن تكون عاملاً مستقلاً، مع أن غيابها يعتبر من أهم أسباب عدم الوحدة؟ وكيف سيكون بإمكانها أن تذلل كل معوقات العمل الوحدوي العربي لتجعل منها عوامل تابعة تتغير بفعل تأثيرها وحركتها؟ وأخيراً، هل باستطاعة

الديمقراطية أن تحيي الأمل بإمكانية إعادة إحياء العمل الوحدوي العربي؟

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن الشعوب التي ترغب في تحقيق النهضة والتحديث وتحويل الفكر النهضوي إلى حركة نشطة لاسترجاع السيادة المسلوبة إلى مصدرها، وصولاً إلى الوحدة أو التحالف مع الشعوب المتماثلة معها، لا تنعدم الوسائل الممكنة لديها لتحقيق ذلك إن توفرت الإرادة، وتم التعبير عنها بالحراك والتفاعل المجتمعي باستمرار. فحال العرب اليوم ليس هو أسوأ من حال الأتراك إبان هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، ولا من اليابانيين بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، وكذلك هناك الكثير من الخبرات التاريخية التي استطاعت فيها الشعوب استعادة عافيتها والنهوض مجدداً، وإعادة بناء دولها على أسس صحيحة وفق منظومات من العمل المؤسسي، مع ما يتبع ذلك من مظاهر قوة الدولة وتمتعها بالسيادة والاستقلال.

ولعل أهم ما يشجع للحديث عن الأمل في الحالة العربية هو أن كل معوقات العمل الوحدوي العربي يمكن اعتبارها تجاوزاً من فئة السهل الممتنع، فمن التبعية وغياب الإرادة السياسية، إلى تركيبة جامعة الدول العربية وانعدام الثقة بين الأنظمة العربية، وتعميق الفجوة بين القطري والقومي، ونمو النزاعات الوطنية، واختلاف طبيعة نظم الحكم، والتباين في حجم الموارد، والصراع على الزعامة والنفوذ، وعداء الدول الغربية، كلها معوقات يجمع بينها عامل مشترك واحد، هو أن جميعها عوامل غير موضوعية يمكن أن تنهار وتختفي بمجرد توفر مسألتين أساسيتين، هما: إعلاء شأن المصلحة العامة على الخاصة، وكسر حلقة احتكار السلطة والانتقال إلى أسلوب التداول السلمي للسلطة. وهاتان المسألتان لا يمكن توفرهما في المجتمعات والأقطار العربية إلا من خلال الديمقراطية.

وللمضي قُدُماً في تفسير الكيفية التي يمكن من خلالها أن تعمل الديمقراطية كعامل مستقل على تجاوز كل المعوقات السابقة الذكر، باعتبارها عوامل تابعة، يمكن للديمقراطية التغلب عليها، وأن تدفع بعملية التفاعل الإيجابي بين المجتمعات والأقطار العربية للمضي قدماً وتطوير صيغ تعاون وتفاعل حقيقية كفيلة بتحقيق واحد أو أكثر من أطر العمل الوحدوي العربي.

فبمجرد أن تستطيع الشعوب استرجاع السيادة واعتماد العمل الديمقراطي كأسلوب عمل ومنهج حياة، عبر الوسائل التي أشار اليها التعقيب آنفاً، سيكون تحقيق المصلحة العامة للدول، واحترام إرادة الشعوب، وتوفير حياة أفضل لها،

هو الأساس الوحيد الذي سيتم على أساسه المفاضلة بين النخب المجتمعية التي ستكون مرشحة للدخول في عملية التداول السلمي للسلطة.

وبالوضع الطبيعي، فإن اعتماد الديمقرطية كمنهج حياة وأسلوب عمل، يعني أن نظام المحاسبة السياسية سيعمل تلقائياً في مواجهة النخب التي ستتداول السلطة. وعليه، لن يكون متاحاً لهذه النخب ـ التي لن يكون بمقدورها أن تحتكر السلطة ـ أن تقدم مصالحها الخاصة على مصالح الشعوب، ولا يمكن لها كذلك أن تفرط بأي مظهر من مظاهر سيادة واستقلال الدولة. وباعتبار أنها تتمتع بشرعية حقيقية، فلن تكون مضطرة إلى البحث عنها، وعن الحماية في أحضان القوى الخارجية، أو أن تدير دفة الحكم ومقدرات الشعب وفقاً لمنطق التبعية أو التنافس مع مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى من أجل لعب الأدوار وفقاً لنظام الوكالة وتقديم الخدمات إلى الجهات الأخرى من القوى الأجنبية.

من جانب آخر، فإن انتزاع وتطبيق الديمقراطية، باعتبارها حقاً أصيلاً للشعوب العربية، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التماثل السياسي، وإنهاء حالة الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة. وبما أن الإرادة السياسية التي تعتبر في الوقت الحالي من أهم معوقات العمل الوحدوي العربي لن تكون في حال تطبيق الديمقراطية مرهونة برغبات النخب الحاكمة، وإنما بمفهوم المصلحة العامة للشعب، فإن ذلك سيسهم في انحسار حالة الصراع على الزعامة والنفوذ على المستوى القومي، واستبدالها بصيغ العمل العربي المشترك لتكريس حالة التماثل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عند ذلك فقط يمكن أن تتحول الأقطار العربية من أقطار تابعة منقوصة السيادة إلى دول مستقلة لديها سلطة مانعة وجامعة في امتلاك قرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تؤهلها للعمل من أجل الوحدة، أو على الأقل الدخول ابتداءً في صيغ حقيقية ومنتجة من التفاعل والتعاون المشترك، وصولاً إلى تحقيق العمل الوحدوي العربي.

قد يصف البعض هذا الطرح بأنه حالم، وقد يقول البعض الآخر إن هذا الإسقاط لا ينطبق إلا على المدينة الفاضلة، وهي غير موجودة إلا في بطون الكتب، وفي مقابل ذلك يمكن القول إن العوامل التي تضافرت لتحويل أوروبا إلى أحد أهم المراكز الحضارية العالمية المؤثرة، بعد أن كانت في العصور الوسطى

تغطّ في ظلام الجهل والصراع، في الوقت الذي كانت فيه مكتبة الإسكندرية تعجّ بآلاف المصنفات العلمية والمعرفية، وجعلت من المهاجرين المتعددي الأعراق أمة أمريكية، لهي قادرة على أن تجعل حلم الوحدة لشعب واحد أمراً ممكناً.

وما بين حقيقة الماضي العربي بظروفه الموضوعية التي جعلت من القبائل العربية المتفرقة والمتناحرة في صحراء قاحلة سادة يجوبون القارات، ويركبون البحار لنشر العدل والحرية والمساواة والقيم الأخلاقية والدينية الفاضلة، وحقيقة الواقع المر الذي اختارت فيه النخب العربية الحاكمة طوعاً أو كرهاً أن تدير ظهرها للتاريخ، فإن الرهان على أمة وصفها من أوجدها، بقوله جلّ في علاه: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾[٤] لن يكون رهاناً خاسراً.

---

(٤) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

تعقيــب (٣)

محمد السيد سليم(*)

طبقاً لعنوان البحث، فإنه يتناول «معوقات العمل الوحدوى العربى». والمقصود بالعمل الوحدوي هو ذلك العمل الساعي إلى تحقيق «الوحدة» بين الأقطار العربية، أي الاندماج السياسي بين الأقطار العربية. ولكن الباحث اختار أن يوسع من نطاق بحثه بحيث لا يقتصر على العمل الوحدوي العربي، ولكنه يشمل أيضاً العمل المؤسسي التنظيمي، أي عمليات إنشاء صور للعمل المؤسسي القائم على أساس الاعتراف بسيادة الأقطار القائمة.

كذلك، فقد اختار الباحث أن يتجاوز السؤال المطروح عليه، لأنه يفترض وجود أمة عربية بالفعل تسعى نحو الوحدة، والأمر ليس كذلك في نظر الباحث. ومن ثم، انطلق الباحث من نفي الموضوع الذي يتناوله. فليس ثمة أمة عربية متكونة بالفعل، وتسعى نحو الوحدة، لكي نقول إن ثمة عقبات في طريق عملها الوحدوي. أعتقد أن الباحث كان عليه أن ينهي بحثه عند هذا الطرح، لأن الموضوع غير وارد أو قائم. ولكنه اختار أن يناقش أطروحتين، إحداهما أن إخفاق العرب في تحقيق الوحدة القومية هو ثمرة إخفاق الحركة القومية، كما أن تعثر العرب في تكوين «منظمة اتحادية فاعلة» (يقصد تنظيماً دولياً فاعلاً) هو بسبب نقص تكوين الدولة، فلم تكن هناك دولة بالمعنى الكامل للكلمة. جذور الانحراف في الحركة القومية كامنة في خطأ نظري رئيسي مؤداه أن هناك أمة عربية، وهي قائمة بالفعل، وأن ما يحول دون وحدتها هو السيطرة الاستعمارية،

(*) أستاذ في كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت.

وأن إنهاء تلك السيطرة يفتح الطريق نحو الوحدة، مع الاعتقاد بأن العوامل الخارجية هي العقبة أمام تكوّن الدولة القومية العربية. ويرى د. غليون أن الذي يوحّد الأمم هو السياسة، وليس الثقافة، كما أنه ليس ثمة علاقة حتمية بين الوحدة الثقافية وتكوين دولة واحدة، بدليل أن أوروبا توحّدت، وهي أمم مختلفة والعرب تفرّقوا، وهم على ثقافة ودين واحد. كما أن أحد أهم مصادر أزمة الحركة القومية العربية هو عدم ترسخ ثقافة الحداثة. ولكن د. غليون لم يوضح لماذا اعتقدت الحركة القومية العربية أن هناك أمة عربية قائمة بالفعل. هل يرجع ذلك إلى خطأ في وصف الواقع، أي هل هو سوء إدراك؟ وما مصيره؟ أم أن الخطأ يرجع إلى وجود أجندة غير معلنة لقادة الحركة القومية لتحقيق أهداف أخرى من خلال الشعارات القومية؟ لا بد من أن هناك سبباً محدداً لهذا الخطأ التاريخي. كذلك لم يحدد د. غليون، هل كانت الحركة القومية مسؤولة عن المعضلات التي أدت إلى تأخر ظهور الأمة مثل غياب ثقافة الحداثة؟ وهل كان ينبغي على تلك الحركة أن تنتظر حتى تكتمل عملية الحداثة وتكوّن الوعي القومي، ومن تلك النقطة يبدأ العمل الوحدوي العربي؟ هل ثمة سوابق لحركات قومية انتظرت حتى اكتمال مقومات الأمة ثم بدأت نشاطها؟ أم أنها سعت إلى التوحيد القومى استناداً إلى ما هو متاح، ومن تلك النقطة سعت إلى إقامة الدولة الموحدة، ومنها إلى تكريس الشعور القومي؟

يقول د. غليون في بحثه «إن العوامل التي تقدمها الأدبيات القومية السائدة باعتبارها المسؤولة عن إعاقة تحقيق الوحدة. . . هى النتيجة الطبيعية لانعدام العمل الوحدوي أو غيابه أو تعثره، وليس العكس». ولكننا لا نعرف من البحث لماذا تعثر العمل الوحدوي العربي. لقد انطلق د. غليون من مقولة التعثر، وراح يرتب عليها كل النتائج دون أن يفسر هذا التعثر.

ومن الملاحظ أن د. غليون كان قد استبعد نظرية العوامل الخارجية في تأخير مسيرة الوحدة، وراح يلوم قادة الحركة القومية على إيمانهم بتلك النظرية (من سايكس ـ بيكو إلى غزو العراق). لكنه بعد صفحات قليلة يفاجئنا بتأكيده مركزية العوامل الخارجية، حين يقول: «وفي اعتقادي أن السيطرة الإمبريالية هي التي ساهمت بقسط أكبر في إجهاض مشروع نهضتنا الحديثة، وقطع طريق التجديد الفكري والسياسي». وبعد صفحات قليلة يضيف: «إن نظام السيطرة الاستعمارية المتجددة يتمتع هنا بأداة استثنائية لا وجود لها في أي منطقة أخرى في العالم، هي إسرائيل والآلة العسكرية التي تشكل تهديداً مباشراً وأداة للضغط الدائم». أليس

هذا بالضبط هو ما تقوله الحركة القومية العربية عن بعض مصادر تعثر العمل الوحدوي؟ هل تلام الحركة الوحدوية لوجود نظام السيطرة الاستعمارية؟ ألم تعمل تلك الحركة للقضاء على هذا النظام؟

كذلك يشير د. غليون، بحق، إلى دور النخب الحاكمة في استثمار الفكرة القومية لتكريس سلطتها على حساب النخب التقليدية. ولكن أليست هذه عقبة أخرى أخّرت العمل الوحدوي العربي تضاف إلى عقبة السيطرة الإمبريالية التي أشار إليها د. غليون؟ ولعل من أهم ما لفت انتباهي هو قول الباحث: «لكي توجد الأمة الحديثة، أو بالمعنى الحديث لا بد من وجود الدولة القانونية. وليس في البلدان العربية دولة بالمعنى الحديث». وهي مقولة في حاجة إلى قدر من التفكير والتأمل. ليس من المعروف على وجه اليقين ما إذا كان الباحث يتحدث عن نشأة دول قانونية في كل قطر عربي، أم دولة قانونية عربية واحدة. يفهم من سياق الحديث أنه يقصد المعنى الأول، وهو ما يعني أن على الحركة القومية العربية أن تنتظر حتى تكتمل الدولة القانونية العربية، وبعد ذلك تبدأ عملية التوحيد. وهو أمر لا سابقة له في أي خبرة وحدوية، ويعني تأجيل المشروع الوحدوي إلى ما لا نهاية.

أما في ما يتعلق بالحديث عن الدولة القطرية ومأزق جامعة الدول العربية، فهو لا ينسجم مع موضوع البحث، وإنما جاء في البحث كميدان لشنّ هجوم شامل على الدولة العربية المعاصرة باعتبارها وكيلاً للقوى الأجنبية. أعتقد أن د. غليون طرح مقولة شديدة العمومية إلى درجة أنها لا تمكننا من فهم الموضوع. فهل يمكن وضع الدولة الناصرية بمشروعها النهضوي المعادي للاستعمار، أو الدولة الجزائرية بمشروعها التحرري التنموي في عهد بن بللا وبومدين، في خانة واحدة مع الدولة المتوكلية اليمنية في عهد أسرة حميد الدين، أو الدولة المصرية في عهد السادات؟ لم تكن الأقطار العربية على نمط واحد أو حتى متقارب من الوكالة للأجنبي، ولذلك يصعب إطلاق أحكام عامة. وهذا ما جعل من الصعب على الباحث أن يصل إلى أسباب ضعف فاعلية جامعة الدول العربية، وهي أسباب أشار إليها عشرات الباحثين. لقد اختار د. غليون أن يتجاوز كل ما قالوه لصالح إدانة كاملة لكل أشكال الدول العربية. والأمر قد لا يكون راجعاً إلى الوكالة الأجنبية، وإنما إلى مرحلة التطور الاقتصادي للدولة العربية التي تجعل من الصعب قطع خطوات واسعة في طريق التكامل الاقتصادي.

وفي الختام، يشير د. غليون إلى أن هذا كله لا يعني أن حلم الوحدة قد ضاع إلى الأبد، ولكنه مرهون بوجود نخب اجتماعية وطنية جديدة، كما أن معركة الوحدة متطابقة مع معركة التحرر.

ولكن أليس هذا ذاته ما تقوله النخب القومية العربية؟ وما هي احتمالات تحقق هذين الشرطين اللازمين لتحقيق الوحدة العربية؟ وإذا عدنا إلى مقولة الباحث في صدر بحثه عن عدم وجود أمة عربية بالفعل، فكيف إذن ينتهي الباحث إلى القول إن حلم الوحدة لم ينته بعد؟ وإذا تكونت النخب الوطنية المطلوبة وتحررت الدولة العربية، هل سيؤدي ذلك إلى ظهور الأمة العربية؟ وكيف تتسق مقولة عدم وجود أمة عربية مع ما انتهى اليه البحث؟

المناقشــات

١ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

١ ـ يذكر د. برهان غليون في الورقة ما يلي: «تكمن جذور الانحراف الذي عرفته الحركة القومية العربية وأودى بمشروعها، أي الوحدة، في خطأ نظري رئيسي يتعلق بمفهوم الأمة. . . وقد اعتقد القوميون العرب الذين قادوا الحركة الشعبية من الخمسينيات والستينيات أن الأمة العربية حقيقة ثابتة، وهي قائمة بالفعل، بدل أن يعمل على إنشائها وبنائها. . .».

ويستطرد: «وأصل هذا الاعتقاد المطابقة الميكانيكية بين مفهوم الأمة ومفهوم الجماعة الثقافية، والاعتقاد الثاني المرتبط به بأن وجود الوحدة الثقافية يؤهل لوجود الوحدة السياسية أو يقود لا محالة إليه. . .».

ثم يذكر أيضاً: «إن الذي وحّد الأمم عامل من خارج الثقافة، هو السياسة بالضبط. . الأمة هي ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، تكونت في إطار تشكل الدول الحديثة، وكانت أحد ثمارها». «وليست الأمة العربية معطى جاهزاً لسبب وحدة اللغة والثقافة والدين، كما اعتقد رواد الحركة القومية العربية. . . ومن الخطأ أن نعتقد أو نفكر بأن امتلاكنا ثقافة واحدة يحتم تكوننا كأمة. فالأمة مسار سياسي حديث مستقل عن مسار الثقافة والجماعة الدينية أو الثقافية «الاثنية»».

إننا نرى ـ على عكس ما يرى الكاتب ـ أن الأمة العربية أمة قديمة، تكونت في إطار التاريخ الحضاري الإسلامي في العصر الوسيط الإسلامي، انطلاقاً من الثقافة والعمران، حيث توفرت لها مقومات الأمة المحددة في الفكر السياسي والاجتماعي، بما فيها «الحياة الاقتصادية المشتركة» بمعايير زمنها. لا يصح إذن محاكمة الخبرة القومية العربية بالخبرات الأوروبية في العصر الحديث، سواء

النموذج البريطاني ـ الفرنسي (حيث الدولة كوّنت أمة) أو النموذج الألماني ـ الإيطالي (حيث الأمة كونت دولة). فالأمة العربية متكونة قومياً، وتسعى إلى استكمال بنائها السياسي بإقامة الدولة (الدولة القومية Nation State).

٢ ـ لا ينبغي تحميل الحركة القومية وزر فشل المشروع الوحدوي، فهناك ظروف مختلفة أدت إلى هذه النتيجة، منها ما هو ذاتي متعلق بالبنيان الفكري والتنظيمي للحركة القومية، ومنها ما هو موضوعي متعلق بالإطار الدولي والداخلي.

٣ ـ نضيف ملاحظة، تبرز دواعيها ضمنياً في الورقة وفي مداخلات المعقبين والمناقشين، إذ يتم تصوير (الديمقراطية) ـ مجهلة دون تعريف دقيق، وكأنها وصفة سحرية لعلاج مشكلات الوطن العربي، بما فيها مشكلة الوحدة. ولكن الأمر أعمق من أن يحل بترياق لم تحدد مواصفاته بدقة. الديمقراطية ليست مجرد انتخابات هنا أو هناك، ولا حركة للمجتمع المدني فقط، أو تداول سطحي للسلطة بين أيدي النخبة أو الطبقة الواحدة، أو تعددية حزبية لا تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي. الديمقراطية تتويج لكفاح اجتماعي يستهدف إقامة سلطة الشعب، أو كما قيل في التعريف القديم: «حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب».. إنها جزء من الغايات المستهدفة النهائية لنضال الأمة العربية، بمثل ما أنها طريق إلى هذه الغايات في الوقت نفسه.

٢ ـ قحطان الحمداني

ملاحظاتي على بحث د. برهان غليون هي الآتية:

١ ـ إن وحدة سورية ومصر لم تأت من قبل مجموعة الضباط الذين ذهبوا إلى القاهرة، وإنما سبقتها اتفاقيات دفاعية وسياسية وقرار مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري بإعلان الوحدة.

٢ ـ إن الوعي الوحدوي كان عند العرب الرواد الأوائل أعلى بكثير من الوقت الحاضر، والدليل رفض التجزئة الفرنسية لسورية ومحاولات تجزئة العراق، وطرح مشروع الحلف العربي بين العراق والسعودية واليمن عام ١٩٣٦ وقبل ولادة جامعة الدول العربية.

٣ ـ إن المعوقات الداخلية كثيرة، ولكنني أعتقد أن أجهزة الأمن والمخابرات القطرية وهاجس المؤامرات لإسقاط الحكام العرب كانت وما تزال من أكبر المعوقات.

٤ ـ العامل الخارجي لم يكن دائماً من المعوقات لو أحسن استخدامه عدا «الكيان الصهيوني»، فإن الدول الأجنبية تكون مع الوحدة إذا حققت لها أهدافها ومصالحها، وتكون ضد الوحدة إذا كانت لا تحقق لها مصالحها.

٣ ـ رضوان سليم

أشكر الدكتور برهان غليون على بحثه المتميز، وأضيف إلى المعوقات التي ذكرها:

ـ الإرث الاستعماري وما خلفه من مشاكل تتعلق بالحدود وبالوحدة الترابية للبلدان العربية.

ـ الكيان الصهيوني، وما يثيره من اختلافات حول أشكال الصراع وأساليبه.

ـ استخدام القومية العربية في الصراع السياسي الداخلي.

وهذه العوامل، إضافة إلى عوامل أخرى، ساهمت رغم رسوخ الوعي القومي لدى الجماهير العربية، في خلق تناقضات شكلية بين الوطنية والقومية.

٤ ـ فيوليت داغر

كي لا أكرر بعض ما ذكر، أقتصر على استيضاح وملاحظة الاستيضاح للدكتور غليون بصفته مختصاً بعلم الاجتماع، حيث في معرض الحديث عن نشوء الأمة وردت قضية نجاح أوباما في الانتخابات الأمريكية وشعور الأفارقة هناك بانتمائهم إلى الأمة. هل تعتبر أن العمل النفسي، بمعنى الشعور بالهوية والانتماء للمكان الجغرافي، عاملاً محدداً أساسياً، بمعزل عن الأطر المؤسساتية، وكل ما سبق وتحدثنا به.

والملاحظة هي على أوراق البحث التي لم تفرد دراسة تتناول أبناء الوطن العربي في المهاجر، على الرغم من أن نسبة كبيرة منهم تنتمي إلى النخبة وتشعر بانتماء إلى أوطانها الأصلية، وإلى الوطن العربي عموماً. هل لها دور أو أي تأثير عندما نتحدث عن الوحدة العربية: رؤية للمستقبل؟

٥ ـ أسامة الغزالي حرب

أودّ أولاً أن أشيد بورقة د. برهان غليون، التي تحث في الواقع على نوع من العصف الفكري (Brain Storming) حول موضوع الوحدة العربية.

إنني أتفق أولاً مع ما ذكره د. غليون في تقييمه للجامعة العربية ودورها. وفي الواقع فإن الدول العربية القطرية واجهت ـ خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ مقتضيات بناء الدولة القطرية المستقلة، ومقتضيات الاستجابة للنداء الوحدوي في اللحظة نفسها، أي مقتضيات بنائها ككيانات مستقلة، ومقتضيات الاندماج في كيان أكبر.. وفي اللحظة نفسها! وكانت جامعة الدول العربية هي الحل الفريد لتلك المعضلة، أي الحفاظ على كياناتها كدول مستقلة، وفي الوقت نفسه الانخراط في جهد أو توسعة تلبي النداء للعمل العربي الموحد!

أما ما ذكره د. برهان غليون بشأن «الحركة القومية» وخصائصها، فأعتقد أن جوهر المشكلة كان هو افتقاد هذه الحركة للروح الديمقراطية والحس الديمقراطي، وهو ما انعكس في تجربة الوحدة المصرية السورية.

إن الشرط الديمقراطي (أي شرط إيمان وإصرار أغلبية الشعب بالوحدة والدفاع عنها) أساس لإقامة الوحدة والحفاظ عليها. ودعنا هنا نتخيل أن انقلاباً عسكرياً وقع اليوم في فرنسا أو في ألمانيا، ضد الوحدة الأوروبية، هل سيفلح هذا الانقلاب في سلخ أي من البلدين من الاتحاد الأوروبي؟ قطعاً لا!

لذلك، فإنني أعتقد ببساطة أن الوحدة العربية هي فكرة تطرح اليوم قبل أوانها، وأن أوانها سوف يحيا فقط عندما تتوفر الشروط الديمقراطية، وعندما تنضج الدولة القطرية العربية، والأهم من ذلك عندما يتكون الإيمان بالوحدة (كمصلحة قومية) شاملة، وليس كمذهب لفصيل سياسي دون غيره.

٦ ـ أحمد يوسف أحمد

ليس بغريب على د. برهان غليون أن يأتي بمثل هذه الرؤية العميقة لموضوعه، وأود هنا فقط أن أشير إلى معوقين إضافيين:

أولهما يتعلق بالتفاوت في الثروة والتباين في مراحل النمو بين الأقطار العربية. أشار د. غليون في بحثه إلى أن ذلك التفاوت يمكن أن يكون على العكس حافزاً على التكامل «لو نظر إلى البلدان العربية الأقل حظاً في الثروات الباطنية بوصفها سوقاً مهماً لاستثمار ناجح لثروات أهل الخليج وتمويلهم». وهذا صحيح، وربما تعززه التطورات الدولية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية الراهنة، ولكن المشكلة أن الأقطار العربية الغنية تفضل أن يتم هذا من خلال أسلوب المساعدات الثنائية، وليس من خلال مشروع وحدوي.

أما المعوق **الثاني** فيشير إلى ما أسميه بـ «معضلة التوازن في العمل الوحدوي»، ففي كل الخبرات الوحدوية توجد الوحدات الكبيرة والوحدات الصغيرة، سواء من حيث السكان أو القوة العسكرية.. الخ، وعند التفكير في أي مشروع وحدوي يكون لدى الوحدات الكبيرة هاجس سيطرة الوحدات الكبيرة (الأكثر قوة ونفوذاً) عليها. ولذلك تصبح المعضلة هي كيف تزيل هذه الهواجس التي تشكل عائقاً أمام العمل الوحدوي. في الخبرة الأمريكية كانت الآلية الفدرالية هي الحل، وفي الاتحاد الأوروبي عمل بمبدأ تفاوت أوزان الدول في مؤسسات الاتحاد، ومشكلتنا في الوطن العربي أننا لم نلتفت إلى هذه المعضلة أصلاً.

٧ ـ يوسف الحسن

أعتقد أننا لو أعملنا التفكير في التحديات الخطيرة التي تواجهنا كدول وشعوب، لاكتشفنا أنه من المصلحة العامة المشتركة للجميع أن نتضامن وننسق ونوفر آليات عصرية للعمل المشترك، بغض النظر عن هذه الجدلية التي يغرقنا فيها هواة التنظير الأكاديمي، حول وجود الأمة أو عدم وجودها.

التحديات ساطعة، وأبرزها مخاطر التفتيت القطري على أسس إثنية وطائفية ومذهبية ولغوية. والشواهد هنا حاضرة وبعضها يلوح في الأفق، إضافة إلى تحديات التنمية والمعرفة والإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد، ومخاطر التوسع الإسرائيلي وتسيدها على المشهد الإقليمي والدولي، وتزايد الانكشاف الاستراتيجي، أمنياً وثقافياً واقتصادياً، وغير ذلك من التحديات. وإذا كان غياب الديمقراطية يقف وراء فشل التجارب الاتحادية الماضية، كما يعتقد البعض، فماذا نفسر تزايد الجدران والحواجز والنزاع بين المغرب والجزائر، رغم أنهما نموذجان متقدمان ـ نسبياً ـ في تطبيق آليات عصرية للديمقراطية من انتخاب وأحزاب ومجتمع مدني؟ إن غياب «نموذج الديمقراطية» الحديثة لم يمنع أقطار الخليج العربية من التعاون في إطار مجلس أثبت قدرته على الحياة والنمو على مدى ثلاثة عقود، رغم وقوعه في بؤرة حروب مدمرة وأزمات غير مسبوقة. لا أدري كيف تواصل هذه النخب الثقافية من وحدويين وليبراليين إعادة إنتاج خطابها الذي يتردد طوال نصف قرن حول التشكيك في جدوى جامعة الدول العربية، وأنها عقبة في طريق الاتحاد أو الوحدة. نحن بحاجة إلى فكر مبدع لتصور ممكنات العمل العربي المشترك في ظل هذه التحديات الداهمة، وفي إطار ما نملكه من أطر ومؤسسات وتجمّعات لتعزيزها والدفع باتجاه تطويرها، وتعميق الفكر الوحدوي في عقول

ومسلكيات أجيال جديدة نشأت في ظل الانقسامات والعولمة في آن، وفي ظل أمة ودول عرضة للتهشيم والتهميش والفشل. ولنتذكر أن هناك خرائط جديدة، يتم الآن إعدادها في مطابخ مراكز البحث الأجنبية، في وقت تواصل فيه إعادة إنتاج خطاب حماسي لا ينفع، ونتجادل كما فعل البيزنطيون ذات يوم حول عدد الشياطين على رأس الدبوس.

٨ ـ عبد السلام بغدادي

أجاد د. غليون كعادته دائماً في عرض أفكاره، وفي بحثه هنا وفَّق تماماً ـ في رؤاه المستقبلية ـ عن المتغيرات المعوقة لقيام وحدة عربية مرتقبة، بيد أنه لم يتوقف عند متغير يختلط فيه الداخلي مع الخارجي، ونعني به التحرك الجيد لنخب الأقليات والجماعات الفرعية في الوطن العربي، وهو تحرك داخلي بيد أنه مدعوم، بل مفعّل من قبل رموز العولمة المعاصر، وهي رموز تدفع نحو تفكيك الدولة الوطنية (نتاج التجزئة السابقة)، بما يخلق إشكالية جديدة، تجعل النظم السياسية منشغلة بالدفاع عن كياناتها الحالية، فضلاً على انشغالها السابق بتعويق قيام حركة مؤيدة للوحدة على النطاق القومي. وهنا أصبح الشغل الشاغل (الجديد) لهذه النظم هو كيفية حماية الكيانات الحالية أكثر من انشغالها السابق بمناهضة مشاريع الوحدة.

وفي اعتقادي المتواضع، أن مواجهة هذا المتغير أو التغلب عليه إنما تكمن في تفهم مطالب هذه النخب ومحاورتها والاستجابة لما هو مشروع ومنطقي، وبما يحافظ في الوقت نفسه على الوحدات الوطنية للبلدان العربية المعاصرة.

٩ ـ منير الحمش

في الحقيقة أن هناك العديد من القضايا التي يمكن التوقف عندها في ما أورده د. غليون في ورقته. ولكني سأكتفي في عجالة أن أشير إلى مقولته حول «نمو النزعات الوطنية المرتبطة بالدولة القطرية)» كسبب أعاق تحقيق الوحدة العربية.

ما أودّ تأكيده هو أن النزعة الوطنية الحقيقية ليست ضد الوحدة العربية، لا بل من أجل أن نكون وحدويين، فإن علينا أن نكون وطنيين. الوطنية لا تتعارض مع القومية، بل إنها، أكاد أقول، أحد شروط القومية العربية. أن نكون سوريين ومصريين ومغاربة وخليجيين وطنيين. . . يعني أن نكون قوميين.

المسألة هي في النزعة القطرية، وليست في النزعة الوطنية. عندما تتحول هذه النزعة القطرية إلى حائل وعائق يحول ويعيق الوحدة، بما تخلقه من تطرف يتمسك بما يدعى «السيادة القطرية» في مواجهة «الانفتاح القومي»، تتلاشى هذه السيادة في علاقة هذا القطر أو ذاك بالغرب أو بالتكتلات الاقتصادية الأجنبية أو بالاقتصاد العالمي.

الملاحظة الأساسية التي أرى التوقف عندها هي قوله إنه لم يكن هناك مشروع وحدة قومية. ويقول عن الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨) إنها أسوأ نموذج. ثم يتعرض لأسباب فشل تلك الوحدة، ويعيدها إلى البعثيين كشكل من أشكال الصراع على السلطة. وفي هذا تجنٍّ على الحقيقة (في الورقة المكتوبة يتهم بشكل صريح القوميين، ويشير بطريق خفي إلى البعثيين، ثم يقول على نحو صريح إن البعثيين «فرطوا الوحدة»).

إن إلقاء التهمة على البعثيين وتحميلهم مسؤولية انفراط عقد الوحدة، أمر بعيد عن الحقيقة، ويجانبه الصواب، وهو اتهام يقصد به عدم الإفصاح عن الأسباب الحقيقية التي تتمثل في المواقف الغربية والصهيونية والرجعية العربية، فضلاً على الممارسات الخاطئة التي كانت تقوم بها سلطات الوحدة من جهة، وخاصة في الإقليم الشمالي، فضلاً على غياب الديمقراطية والعمل السياسي. لقد حصر الباحث ذلك بهياكل سياسية مصطنعة، مشيراً إلى أن حزب البعث كتنظيم لم يكن له وجود في سورية بسبب حله، وبالتالي لا يمكن اتهام كيان غير موجود. قد يكون بعض البعثيين السابقين، قد اتخذ موقفاً، ولكن هذا لا يعني أنهم قد تآمروا من أجل الانفصال. وعلى أي حال، فقد انفصل هؤلاء عن الحزب لدى إعادة تشكيله في زمن الانفصال.

يجب ألا ننسى في هذا المجال، التآمر الرجعي ـ العربي ـ الغربي ـ الصهيوني الذي تكتل في اصطفاف متين ليعمل ضد الوحدة، ويغذّي السلبيات من أجل القضاء على دولة الوحدة. وبالطبع لا نستطيع أن نلقي بالمسؤولية على العوامل الخارجية، ولكن إهمال هذا العامل، لا يجوز وينتقص من القيمة العلمية للتحليل المقدم.

وفي جميع الحالات، فإن وقفة موضوعية، بعيداً عن الخلفيات والمواقف السياسية، قد تكون مطلوبة الآن، ليس فقط من أجل إزالة الشوائب والشكوك، بل أيضاً من أجل استخلاص الدروس، ووضع الأمور في نصابها بعيداً عن

الاتهام والأوهام. وسبق لمركز دراسات الوحدة العربية أن ناقش في ندوة خاصة هذا الموضوع، وطرحت فيها مختلف الآراء.

يطرح د. غليون في ورقته أموراً كثيرة، تستحق المناقشة والحوار، ولكن رفعه لسلاح الاتهام ضد البعث والحركة القومية، أفقد الورقة الكثير من الموضوعية والجدية، رغم أنه قدم العديد من الآراء ذات الأبعاد الفكرية العميقة.

١٠ ـ عوني فرسخ

لي على ورقة د. برهان غليون الملاحظات التالية:

١ ـ يقول إن الفرق الهائل في مستويات الدخل بين الأقطار العربية لا يكاد يكون له مثيل في أي منطقة في العالم، وعلى ذلك يقرر بأن الدول الغنية هي الخاسرة في أي وحدة تدفع لا محالة إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية. وأتساءل: هل انتهت الوحدات القومية إلى اقتسام الموارد أم أنها وضعتها على عتبة التفاعل على شكل مضاعف، بحيث فعلتها حين كانت فقيرة وغنية على السواء؟ ومثال إعادة توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين غير بعيد.

٢ ـ قدم د. غليون توصيفاً موضوعياً لواقع الدولة القطرية العربية الفاقدة السيادة القطرية، وما هي عليه من انحطاط إلى دولة أجهزة لا دولة شعوب، دولة سخرة وإكراه وفروض لا دولة حقوق ومواطنة وانعتاق، استقرار السلطة فيها وإعادة إنتاجها يعتمدان على عزل الشعوب العربية عن بعضها لا توحيدها. وهذا ما يعيد تأكيده بإيضاح أكثر في صفحات لاحقة.

٣ ـ ألا يرى د. غليون في الفئة السورية التي يقرر أنها أسست قاعدة استمرار الانفصال الصيغة السورية من «الإقليمية الجديدة» القومية الخلفية التاريخية: التي تقدم عندها طموحها السلطوي ومصالحها الذاتية على التزامها الوحدوي الذي ارتدت عنه؟ وكان مثالها الأول الحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري الذي نجح في انتخابات عام ١٩٥٤ لرفعه شعار الاتحاد مع مصر وبدعم النظام المصري، ثم تحول عن ذلك بعد توليه السلطة. وأليس هذا هو حال «القوميين» الذين ينتقد تحولهم د. غليون؟

٤ ـ يأخذ د. غليون على القوميين، قادة الحركة الشعبية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، اعتقادهم أن ما يحول دون تحقيق وحدة الأمة وشعوبها هو وجود السيطرة الاستعمارية، واعتبارهم أن تحقيق الاستقلال السياسي

وانحسار السلطة الاستعمارية سوف يفتح المجال أمام التعبير الصريح عن إرادة الأمة ويقود إلى الوحدة. وأتساءل ألم يكن تحرر كل من سورية ومصر، واستقلال إرادة صنّاع قرارهما، وانتصارهم في معركة الأحلاف، هو المقدمة التي سبقت قيام الوحدة؟ وألم تعمل مختلف القوى الاستعمارية منذ نهاية القرن الثامن عشر على تغذية كل نوازع التجزئة الاجتماعية في الوطن العربي، ومشرقه خاصة، لإعاقة التكامل القومي والوحدة؟ وأليس هذا ما يقوله د. غليون، حول معاهدات حماية الأقليات في القرن الثامن عشر؟

٥ ـ يقول د. غليون إن التقارب بين أبناء الجماعة الثقافية الواحدة قد يتحقق لإنجاز مهمة واحدة أو أكثر، ثم ينفضّ، كما حصل مع العرب في معركة ذي قار. وأسأله ألم تكن ذي قار السابقة للبعثة النبوية مؤشراً على فجر النهوض العربي الذي تحقق بالانتقال من الإيلاف القبلي الذي حقق انتصار ذي قار إلى وحدة عرب شبه الجزيرة في فجر الإسلام وتمكنهم من تعريب شعوب الوطن العربي خلال القرنين الأولين للهجرة؟

٦ ـ يقول عن اتجاه تاريخ العرب بأنه السير إلى مزيد من التمزق والتشتت بدل الوحدة، إلى الدرجة التي بات فيها من الصعب أن نتحدث اليوم عن الرابطة السياسية بين العرب داخل كل قطر وعلى الصعيد الجماعي، على أنها رابطة قومية. والسؤال: هل هذا التصور يشكل قراءة واقعية لما هو قائم حقاً أو إسقاطاً نظرياً على الواقع؟ وألم تفشل محاولات التفتيت العرقي والطائفي في العراق المحتل؟ وألم تنتفض شعوب الأمة العربية ما بين المحيط والخليج ضد المحرقة الصهيونية في غزة؟

٧ ـ أتفق تماماً مع ما يقوله د. غليون حول الخصوصيات القطرية الثقافية وغير الثقافية، والتباين في الموارد ومستويات الدخل، والنزاعات الداخلية، والإخفاق في تفعيل العمل الجمعي والمجتمعي العام في الأقطار العربية، التي لم يعد لها مكان في عصر العولمة الراهن. وما أجاد في تشخيصه حول كون التحالف العربي قائماً اليوم بين النظم السياسية المتجانسة تماماً، في معاداة السيادة الوطنية والحرية والعدالة والمساواة، وضبط الشعوب وتهميشها، ودور الجامعة العربية الراهن، وما يقرره حول الوحدة العميقة على مستوى المشاعر والعواطف والتفاعلات الفكرية والثقافية التي استدعاها التحدي الاستعماري ـ الصهيوني ومحالفوه من النخب العربية الحاكمة، وتحديده سمات القوى الاجتماعية المؤهلة لقيادة القوى الشعبية الرافضة للواقع المأزوم، وأن الصراع حول الوحدة لا ينفصل

عن الصراع السياسي والاجتماعي، وأن الوحدة ليست هدفاً منفصلاً عن أهداف مختلف القوى الاجتماعية التي تضمها الأمة العربية ذات الطبيعة التركيبية المالكة للتنوع ضمن إطار الوحدة، وتداخل الداخل والخارج، وبخاصة تكيف الأنظمة القطرية مع نظام السيطرة الإقليمي والعالمي، والتفاهم مع قواه الحاكمة، المحتاجة إلى أدوات إقليمية على قاعدة تأمين المصالح المشتركة للطرفين.

١١ ـ حسنين توفيق إبراهيم

لقد انتهى د. برهان غليون في بحثه إلى أن معركة الوحدة هي معركة تحرر من الاستبداد الداخلي ونظام السيطرة العالمي، وكلاهما يرتبط بالآخر. وثمة سؤال أساسي يمكن طرحه في هذا البحث مفاده: ما هي القوى الاجتماعية والسياسية المؤهلة في الوقت الراهن للنضال ضد الاستبداد والسيطرة العالمية؟ وما هي الأساليب التي يمكن لهذه القوى أن تسلكها لتفكيك نظام الاستبداد والتخلص من نظام السيطرة؟ وأعتقد أن هذا هو السؤال الرئيسي الذي يتعين على الباحثين التعامل معه، لأنه لا خلاف على تشخيص الواقع ومشكلاته، ولكن التحدي الرئيسي هو ما الذي يتعين عمله لتجاوز هذا الواقع، وما هي الأولويات التي يمكن الانطلاق منها؟ ودون بلورة إجابات عملية عن هذه التساؤلات، فإن الاستبداد وغياب الوحدة العربية سيظلان السمة المميزة للواقع العربي لعقود.

١٢ ـ برهان غليون (يرد)

أودّ بداية أن أشكر الإخوة الذين أثنوا على أطروحات البحث ومنهجه لما أظهروه من تفهم لوجهة النظر التي أردت أن أطرحها وأعبّر عنها. ولا أستثني من ذلك بالتأكيد الإخوة الآخرين الذين شاركوا في هذا النقاش لما قدموه من آراء وأفكار ساهمت من دون شك في تعميق الفكرة ولفت النظر إلى نقاط الضعف التي تعتريها. وفي هذا المجال، لدي شعور بأن أكثر التساؤلات والتعليقات والاعتراضات التي أثيرت على بعض ما ورد في مداخلتي الشفوية نجم عن عدم توفر الوقت للتوسع في تحليل النقاط العديدة المشار إليها، مما دفع إلى إساءة تفسير بعض ما قلت. أما بعض ما أثير، فيرجع بالعكس إلى اختلاف في وجهة النظر أو في منهج التداول للمسألة، بينما يرجع بعضها الثالث إلى الحاجة إلى التعمّق بشكل أكبر في بعض الأفكار وفي صوغها في قالب لغوي أكثر صفاء وصرامة. وحتى لا أعيد في ردودي على التعليقات التي وردت ما كنت قد ذكرته في السابق أو ما هو أكثر وضوحاً في ورقة البحث، سألخص

إجاباتي عن الأسئلة والاعتراضات الموجهة إليّ في ثلاث ملاحظات رئيسية.

الملاحظة الأولى هي أن معظم التعليقات تناولت الفقرة الأولى من الورقة التي حاولت أن ألخص فيها ما اعتقدت أنه يمثل، في إطار منهج البحث السائد في الحديث عن الوحدة، مجموعة العوامل التي يعتبرها الكثيرون أساسية في بناء الوحدة أو معيقة لها. ومن الواضح أن إحصاء هذه العناصر ليس حصرياً ولا نهائياً. فمن الممكن بالفعل زيادة عوامل أخرى أو التوسع في تحليل بعضها أو الدخول في تفاصيلها. ولا يؤثر ذلك في الفكرة التي طرحتها لأنني قد عرضت لهذه العوامل على سبيل التذكير أولاً، ثم في سبيل تجاوز منهج إحصاء العوامل نفسه. فأن تزيد عاملاً جديداً أو تعترض على عامل مذكور لا يغير لا قليلاً ولا كثيراً في ما طرحته أنا، أي في النظرية التي تقول إن مسألة الوحدة، تحقيقها أو غيابها، لا يتعلق بوجود عوامل ايجابية أو عدمها، وإنما هو يرتبط بمسار تاريخي يتجاوز هذه العوامل وتدخل فيه عوامل أخرى تتعلق بالسياسية والجيوسياسة والصراعات الاجتماعية والدولية. فالوحدة كما قلت ليست محصلة عوامل قائمة، وإنما هي ثمرة كفاح وعمل نظري وسياسي تقوم به قوى اجتماعية وسياسية محددة، وفهم إشكاليتها يتطلب تحليل رؤية هذه القوى والنظرية التي استلهمتها والأساليب التي اتبعتها والاستراتيجيات التي طبقتها. فمن وجهة النظر هذه يمكن إضافة عوامل أخرى والتوسع في وصف العوامل والتدقيق فيها، الداخلية والخارجية، الثقافية والسياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أطلقت عليه على سبيل إظهار لاجدواه المنهجية اسم «الكاتالوغ» الإحصائي، كما يمكن أن نتفق ونختلف عليها، من دون أن يقدم ذلك أو يؤخر في معرفة حقيقة ما جرى، والإجابة عن السؤال الذي طرحته منذ البداية: لماذا كانت هناك تجزئة أو استمرت ولم تكن هناك وحدة؟ ومن هنا لا تقدم إضافة عوامل جديدة لم أذكرها في هذه الفقرة، ولا تؤخر، في توضيح وجهة النظر التي أردت التعبير عنها، طالما أن مسألة الوحدة غير مرتبطة في طرحي مباشرة بوجود عوامل مساعدة أو عدم وجودها.

الملاحظة الثانية تتعلق مباشرة باستيعاب منهج النظر الذي تبنيته في مسألة الوحدة. فربما كان تقصيري عن تقديم هذا المنهج بصورة أكثر وضوحاً وتبسيطاً هو المسؤول عن تردد الكثير من المشاركين في الدخول في منطق النقد التاريخي لمسألة الوحدة العربية، وتمسكهم بالنقاش على أرضية نظرية العوامل الساكنة، ووضعها واحدها إلى جانب الآخر، بدل النظر إلى مسألة الوحدة من وجهة نظر

دينامية، والتأمل في تفاعل العوامل الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية، ضمن سياق اجتماعي وسياسي نوعي، وفي ظرف جيوسياسي واستراتيجي دولي وإقليمي، أي الخروج من منهج التعامل مع قضية الوحدة كعملية حسابية بسيطة تضاف بها دولة إلى أخرى أو قطر إلى قطر، والنظر إليها، بالعكس من ذلك، في إطار الصراعات التاريخية الاجتماعية والسياسية والدولية ومن خلالها لا بعيداً عنها. ومن هنا غلب على التعليقات والأسئلة تأكيد مبادىء ثابتة، لا انخراط في عملية تحليل صيرورات معقدة وتاريخية، تتعلق بتكوين الأمة العربية كجماعة سياسية، وبناء العلاقات بين الأقطار، والصراع بين نزعات تعزيز القطرية التي تتماشى بشكل أكبر مع حاجات المنظومة الدولية ذات الطابع الهيمني والمصالح الحيوية في الشرق الأوسط، ونزعات إعادة بناء الجماعة الثقافية العربية على أسس وحدوية سياسية.

فإذا نظرت إلى قضية الوحدة كمسألة استراتيجية تعنى بقضية أساسية من قضايا التحرر السياسي لمجموعة بشرية، وتتقدم من خلال الصراع والتنازع، في الداخل والخارج، لا كمسألة ثقافية محسومة سلفاً، لم يعد هناك معنى كبير لإحصاء العوامل المساعدة على التكوين أو التوحيد، وتلك التي لا تساعد عليهما. وإنما أصبح لا بد من تحليل الاستراتيجيات والمقاربات والرؤى الأيديولوجية الكبرى الموجهة لعملية الصراع من أجل الوحدة، وهو ما أطلقت عليه عنوان نقد الحركة القومية. فمن الممكن لاستراتيجية خاطئة أن تضيع العوامل المساعدة وتفرط بها، كما أن من الممكن لاستراتيجية فعالة وناجعة أن تحيد العوامل السلبية وتساهم في التقدم في عملية الاندماج والتقريب بين الأقطار والتأليف بين الشعوب، بالرغم من سوء الظرف الإقليمي والعالمي أيضاً. فليس وجود العوامل، سلبية كانت أو ايجابية، هو المهم في نظري في فهم لماذا لم تكن وحدة وكانت تجزئة وما تزال، ولكن الطريقة التي فهمت فيها هذه العوامل واستخدمت وتم استثمارها. وكل هذا يعني أن علينا أن ننظر دائماً إلى الوحدة كقضية سياسية واستراتيجية، أي أنها مسألة كفاح وعملية صراع يرتبط مصيرها بمقدرة القوى المتصارعة من أجلها على كسب المعارك الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي يطرحها تحقيقها، وليست محصّلة عوامل قائمة، مهما كانت قوة هذه العوامل الثقافية واللغوية والتاريخية والإثنية. وهذا ما قصدته عندما ركزت على أن الوحدة السياسية ليست معطى جاهزاً، ولا يمكن أن تشتق مباشرة من الوحدة الثقافية أو الدينية، وأن من الممكن لجماعات ثقافية وإثنية عميقة

الانسجام والتجانس أن تتحول إلى أمم وجماعات سياسية مختلفة ومتباعدة، بل ومتنازعة، كما كان الحال في الدول الأوروبية قبل التوحيد، وكما هو الحال اليوم بالنسبة إلى الجماعة العربية، وذلك بصرف النظر عن الأسباب الداخلية والخارجية التي شجعت على هذا الانقسام والتجزئة. ينبغي إذن التمييز بين العوامل المشجعة وغير المشجعة، وهذا من تراث الماضي والتاريخ، والتصورات والسياسات والاستراتيجيات العملية التي طبقتها القوى الوحدوية لتحقيق هدفها. فالأولى وصف لواقع قائم وموروث، والثانية تحليل لفعل تحويل وتغيير ينطوي على وعي ومعرفة وإرادة ويتعلق بنوعية القوى والنخب والفاعلين التاريخيين الذين تصدّوا لعملية التوحيد بوصفها عملية تغيير.

بالتأكيد لم يكن هناك معنى للحديث عن وحدة عربية لو لم تكن هناك جماعة عربية تشترك في لغة وثقافة وجغرافية موحدة أو شبه موحدة، وذاكرة تاريخية حية ومستمرة. لكن هذا ليس وحدة سياسية، إنه المادة الخام التي تصنع منها الوحدة السياسية. وما لم تحول المادة الخام وتصنع ويعاد العمل عليها، لن تصنع من ذاتها ولمجرد وجودها أي وحدة سياسية، وليس هناك أي حتمية تفرض أن يتحول الإرث الثقافي واللغوي المشترك إلى دولة واحدة، فهذا يحتاج إلى توحيد وعي الناس والارتفاع بتفكيرهم إلى مستوى التفكير الوطني والسياسي من معايير العصر وقيمه، كما يحتاج إلى توحيد إرادتهم وتحويلهم إلى فاعل تاريخي قادر على العمل والحركة على مسرح الأحداث التاريخية. فوجود الثقافة الواحدة لا يلغي وجود الاختلافات والمنازعات والتباينات بين الجماعات داخل هذه الثقافة، لأسباب اجتماعية أو أيديولوجية أو فكرية أو مناطقية أو مذهبية. . . إلخ. وجوهر معركة الوحدة العربية (القومية)، مثلها مثل معركة الوحدة القطرية (الوطنية)، هو توحيد الجماعة ذات الثقافة والتاريخ الواحد سياسياً والارتقاء بجماعاتها وأفرادها إلى مستوى تكوين فاعل واحد، بما يعنيه ذلك من توحيد الرؤية والعقيدة والهدف والغاية. ومن دون ذلك لا تكون هناك لا قومية ولا وطنية، أي لا تكون هناك رابطة سياسية من أي نمط كان، وإنما حضور إثني وثقافي مشتت وهش، ونزاعات وانقسامات قد تكون أعنف بين أبناء الجماعة الواحدة منها بين الجماعات المختلفة في الثقافة والدين. فالإرث الثقافي الواحد لا يدرأ الانقسامات والاختلافات، ولا يشكل ضمانة ضد حصول النزاعات. هذا أقل ما يمكن أن نستخلصه من واقع العرب اليوم.

ومن هنا لم أتحدث عن الديمقراطية كعامل من عوامل إعاقة الوحدة أو

التشجيع عليها، ولم يكن لهذا الحديث معنى من وجهة نظر المقاربة المنهجية التي اتبعتها، ولكنني نظرت إليها في سياق الصراع على الوحدة، عندما أشرت إلى أثر القطيعة بين النخب القائمة التي استلمت السلطة والمجتمع. وبالمثل لم أتحدث عن الاستعمار والإمبريالية كعامل من العوامل الخارجية المعيقة للوحدة، ولكنني تحدثت عنهما باعتبارهما الإطار الجيوستراتيجي الذي تدور فيه معركة الوحدة العربية، كما أشرت إليهما في حديثي عن تحول الدولة إلى وكالة للنظام الدولي ومرتع للمصالح الخصوصية.

الملاحظة الثالثة هي أن من الضروري التمييز بين منطق وصف الشيء أو الموضوع، ومنطق تحليل الممارسة. فالوصف مسألة نظرية تتعلق بالقراءة الخاصة للواقع وبصوغ المفاهيم وترتيب المسائل المتعلقة بالموضوع المدروس، وهي غالباً مرتبطة بأيديويوجية أو ببناء رؤية أيديولوجية، باعتبار الأيديولوجيا وصفاً هادفاً للموضوع، أي أنها تقرير لواقع من وجهة نظر ونقطة اهتمام وبحسب مصالح فاعل من الفاعلين الاجتماعيين أو الدوليين. لكن الممارسة مسألة عملية تدخل في تكوينها عوامل أخرى غير الوصف والنظر والتقرير، يحتاج فيها الفاعل إلى خصائص ومتطلبات، ويتعرض فيها أثناء حركته لإكراهات لا يتعرض لها صاحب النظرية أو المهتم ببناء الأيديولوجيا. فالجماعة العربية من وجهة نظر الأيديولوجيا صورة ثابتة قائمة ومجموعة صفات ساكنة في الذهن، لكنها في الممارسة كتلة حية متحركة، وبالتالي متضاربة ومتنازعة ومتغيرة أيضاً. والأمر كذلك في التفريق بين النظرة القومية أو الفكرة القومية والحركة القومية. فالفكرة القومية يمكن استخلاصها من مؤلفات الكتّاب القوميين الكبار، لكن الحركة القومية هي قوة تاريخية تكونت في ظرف معين، وبشكل معين، وقادتها فئات وزعامات ليست بالضرورة ذات ثقافة كبيرة، بل ولا حتى قومية بالضرورة. فهي بنت التاريخ المتغير والمتناقض والمتقلب أيضاً. ويبدو لي أننا ما نزال نخلط بين الفكرة والواقع، ونعتبر وجود الفكرة العربية أو الوعي العربي برهاناً على وجود الأمة العربية، كما نعتقد أن الحركة القومية تجسيد للفكرة القومية، كما جاءت على لسان وأقلام المفكرين الرواد. والحال ليس كذلك أبداً. فمن الممكن للحركة القومية أن تخطىء في تجسيد المبادىء أو في استراتيجية السعي إلى تطبيقها في الواقع، ومن الممكن كذلك أن تنحرف عن المبادىء أو تخطىء في ترجمتها العملية، بل يمكن أن تخون المبادىء أحياناً إذا سيطر على قيادتها رجال انتهازيون يقدمون مصلحة بقائهم في القيادة واحتفاظهم بالسلطة على أي مصلحة وطنية أو

قومية. من هنا لا يعني نقد الحركة القومية، التي هي حركة تاريخية، مجسدة بمنظمات ورجال معروفين يمكن دراسة شخصياتهم وتحليل اختياراتهم السياسية والاستراتيجية، بالضرورة الإطاحة بالفكرة القومية ولا إلحاقها بهم. وبالمثل لا يعني الحديث عن إخفاق عملية التوحيد العربي الأهلي أو الرسمي في العقود القليلة الماضية، كما حصلت في سياق تاريخي معين، ضرب مشروعية الحديث في الوحدة العربية أو شرعية قيام اتحاد عربي، ولا يبرهن أبداً على عبثية الفكرة أو لا اقعيتها. ينطبق المثل نفسه على البعث. فالتذكير بإخفاق البعث الذي تسلّم السلطة في قطرين عربيين من أكثر الأقطار تعلقاً بفكرة العروبة، بل هما مهدها الحقيقي، في تحقيق الوحدة بينهما عندما كانا في السلطة، يشير إلى أحزاب منظمة وسلطات وقوى اجتماعية وتاريخية معينة، ولا يشمل كل ما يرمز إليه البعث من أفكار وآراء واختيارات فكرية أو أيديولوجية أو سياسية، كما لا يشكل إدانة للبعث كفكرة ولا لجميع البعثيين أو جميع الذين دخلوا في حزب البعث السوري أو العراقي منذ تأسيسه إلى اليوم. وأكبر دليل على ذلك أن وثائق البعث التأسيسية تشدد على النظام البرلماني وتشيد بالمشاركة الشعبية، في حين إن بعث السبعينيات والثمانينيات وما بعدها يكاد يشكل قطيعة كاملة مع عقيدة البعث وتقاليده وقيمه الأصلية.

الفصل الثاني عشر

مداخل التوحيد القومي وممكناته

قحطان أحمد سليمان الحمداني(*)

مقدمة

من المسلم به أنَّ الوحدة العربية قدر ومصير الأمة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، بغض النظر عن شكلها الدستوري، وهي هدف المخلصين للأمة وتاريخها، والمناضلين من أجلها، أفراداً وأحزاباً وحكومات، على رغم النكسات التي ألّمت بها على يد أبنائها، وشراسة الصهيونية والإمبريالية اللتين أرادتا تحجيم العرب، وتكريس التجزئة، بل والسعي الحثيث إلى تقطيع أوصال الأقطار العربية القائمة، وخلق كيانات صغيرة يسهل التحكم بها، وتسخيرها لصالح «إسرائيل» والولايات المتحدة بشكل خاص، والعالم الغربي بشكل عام.

ومن البديهي أن يتنادى العرب لتدارك الأمر، كلّ بحسب قدراته، وأن يجتمعوا ويتباحثوا في قضايا أمتهم، بلغة الحوار، ويطرحوا آراءهم وأفكارهم حول الوحدة العربية، في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية، وبمبادرة كريمة من أمينها العام د. خير الدين حسيب، ومجلس أمنائها.

وبداية، نقول إنَّ الوحدة العربية ليست حتمية، فقد ولّت عهود الحتميات النظرية التي روّج لها الحالمون، وعجزوا عن تحقيقها في أرض الواقع، وإنّما هي الفكر والفعل والكفاح الدؤوب في كلّ الميادين، وفي كلّ الاتجاهات للوصول إلى

(*) أستاذ في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الهدف. فالساحة القومية تستوعب كلّ العاملين من أجلها في المشرق العربي ومغربه. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة تطرح عدة مداخل للتوحيد، وإمكانات نجاحها، أو إخفاقها في ضوء الواقع العربي الذي نعيشه، أو نتأمله. ولنا من التحديات الخطيرة التي نواجهها يومياً، وآخرها في غزة، ما يعيننا على شحذ الهمم، ورصّ الصفوف لتوحيد بلداننا، بالممكن، وحشد قدراتنا لمواجهة قدرنا ومصيرنا.

إنَّ التجارب الوحدوية والخطوات الأوّلية باتجاهها، ومشاريعها، معين لا ينضب لاستخلاص الدروس منها، سواء كانت قومية أو قطرية، أو أنّها كانت ناجحة أو فاشلة، وبالتالي معرفة مسالك النجاح، وتتبعها وفقاً للمعايير المستنبطة منها، وتوخّي عوامل الفشل، ومنع استفحالها في جسم الأمة. وإني أقدر تقديراً عالياً الجهود العلمية التي بذلها الراحل الكريم أحمد صدقي الدجاني في بحثه عن مداخل الوحدة العربية في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** في صنعاء عام ١٩٨٨ والتعقيبات الرصينة التي أغنته[١]. وأدرك أن تغييرات كثيرة، عربية وإقليمية ودولية، أدّت دورها في تكريس التجزئة التي نعيشها، والتي نحتاج إلى تحليلها، ومن ثمّ البحث عن الحلول والمداخل التي توصلنا إلى الوحدة العربية. وهنا لا بدّ من أن أشير إلى أنّني كتبت أطروحتي للدكتوراه بعنوان: «الوحدة العربية، تجاربها وواقعها ومستقبلها» من منطلق إيماني الشديد بضرورة تحقيق الوحدة العربية بأية صيغة كانت، والكفّ عن وضع اشتراطات لتحقيقها. واستبشرت خيراً من تحقيق مجالس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي في شباط/فبراير ١٩٨٩، وتحقيق وحدة اليمن عام ١٩٩٠، ولكن الأحداث عصفت بالأمة العربية حين اجتاحت القوات العراقية الكويت لتعلن ضمّ الكويت إلى العراق قسراً باسم الوحدة، ومن ثمّ انقسام العرب وتشرذمهم، وسماحهم للقوات الأمريكية بغزو العراق، بدلاً من حلّ مشكلاتهم بأنفسهم، وما تلا ذلك من الشرخ الكبير الذي أصاب الأمة العربية، الذي سمح للأمريكيين باحتلال العراق بحجج واهية.

قد يعتقد البعض من العرب أنَّ الحديث عن الوحدة العربية في الوقت الراهن غير واقعي في خضم الصراعات العربية ـ العربية، وتمدد الكيان الصهيوني في الأرض العربية فعلياً ودبلوماسياً، واحتلال العراق، وهيمنة الولايات المتحدة

---

(١) انظر: أحمد صدقي الدجاني، «مداخل تحقيق الوحدة العربية،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٠٣.

على المنطقة العربية، وتبعية معظم الأنظمة العربية لها سياسياً واقتصادياً، وعجز النخب السياسية والثقافية في التأثير فيها، وفي الرأي العام العربي، وانسياق بعضها إلى توجهات حكوماتها. ولكن الحقيقة أن كلّ ما أصاب العرب من نكبات ونكسات، وما سيصيبهم من المحن، هي بسبب غياب الوحدة العربية والتضامن العربي، وعدم تنفيذ الاتفاقيات الوحدوية المبرمة منذ أوقات مختلفة، وعدم وجود آليات تحرص على تطبيقها ومتابعتها في الوقت والمكان المعيّنين. ومن هذا المنطلق، فإن الوحدة العربية الآن أكثر ضرورة من أي وقت آخر، إذا أريد لهذه الأمة أن تعيش بشرف وكرامة.

لقد أخذت بعين الاعتبار التعقيبين القيّمين للدكتور علي فخرو، ود. حسن نافعة على البحث وتعليقات د. خيريّة قاسمية، ود. أحمد الكبسي، ود. حسنين محمّد توفيق.

أولاً: مداخل التوحيد العربي

إنَّ مداخل التوحيد العربي كثيرة ومتعددة، ومتداخلة مع بعضها البعض، فلا يكاد ينفصل بعضها عن البعض الآخر، بل يكمّلها ويغنيها، ولذلك سوف نتناول المداخل الرئيسيّة من منطلق أهميتها أولاً، وفاعليتها ثانياً، ومدى ملاءمتها لتوحيد العرب في الوقت الراهن، مسترشدين بالمنهج الاستنباطي للتجارب والمشاريع السابقة، وبالمنهج الاستقرائي في دراسة الواقع العربي، وبكُلّ المناهج التاريخية والتحليلية التي توصلنا إلى نتائج حقيقية يمكن الاستفادة منها، ثمّ المداخل المساعدة التي لها أهميتها في التوافق وتسهيل نجاح المداخل الرئيسيّة، وأخيراً المداخل المستبعدة التي لا يركن إليها في الوقت الحاضر، إما لعقمها، أو لصعوبة القبول بها، أو تجاوزها للمستجدات الحالية في الوقت الحاضر، ولكن من باب أضعف الإيمان ربما تنجح في ظروف معيّنة تتطلب ذكرها.

١ ـ المداخل الرئيسيّة الممكنة

وهي المداخل السياسية، والاقتصادية ـ التنموية، والأمنية (الأمن القومي) التي يمكن التعويل عليها أكثر من غيرها في تحقيق الوحدة العربية في الوقت الحاضر.

أ ـ المدخل السياسي

ربما يستغرب البعض من تقديم المدخل السياسي على المداخل الأخرى،

ولا سيما المدخل الاقتصادي الذي سار عليه الاتحاد الأوروبي، فنقول إنّ هذا المدخل هو الأساس للتوحيد للسببين التاليين:

(١) إن أية مداخل اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو ثقافية لا تتحقق دون قرار سياسي قطري باعتباره الأساس الأوّل، سواء بالرفض أو القبول.

(٢) إنَّ السياسة في الوطن العربي تحكم الحياة الاقتصادية، والظروف الأمنية، وكل النشاطات الاجتماعية والثقافية والعسكرية، وليس العكس، بينما تحكم الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، السياسة في البلدان المتقدمة، وخاصة الأقطار الأوروبية، بسبب الوعي السياسي المتقدم بأهمية القاعدة الاقتصادية وتطورها وتكاملها لتحقيق مصالح الشعوب، ويندر أن يخالف رجال السياسة فيها الاعتبارات المذكورة في قراراتهم. ومن هنا نفهم تعطيل القيادات السياسية العربية للتعاون الاقتصادي العربي، والمشاريع المشتركة، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الاقطار العربية بسبب الخلافات السياسية، واختلاف وجهات النظر، ومقاطعتهم مؤتمرات القمة العربية، والمؤتمرات الوزارية، وحضورهم المؤتمرات الأخرى الدولية والإقليمية المماثلة، وهو دليل على عدم إدراك أهمية الارتباطات القاعدية للأقطار العربية، وضرورة القمم العربية لحلّ الخلافات، وليس العكس.

وفي استعراض سريع للتجارب الوحدوية العربية والخطوات الاتحادية، والمشاريع المطروحة، فإن المدخل السياسي كان الأساس في معظمه، وسوف يبقى كذلك إلى أمد بعيد قبل أن ينضج الوعي السياسي والاجتماعي العربي.

إن هذا المدخل يمكن أن يأخذ المسارات التالية:

(١) المفاوضات السياسية على مستوى القمة للوصول إلى صيغ وحدوية توافقية تشكل أساساً للوحدة، سواء في الدستور المزمع وضعه، أو الاتفاقية المراد توقيعها بين طرفين عربيين أو أكثر، وهو ما حدث في قيام جامعة الدول العربية، والجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد العربي (العراق والأردن)، واتحاد الدول العربية عام ١٩٥٨، والاتحاد العربي ـ الأفريقي عام ١٩٨٦ بين المغرب وليبيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١. وغيرها.

(٢) الحوارات والمناقشات السياسية بين الأحزاب السياسية العربية لتحقيق الوحدة كحزب الشعب السوري، وحزب الاستقلال العراقي عام ١٩٤٩ لإقامة اتحاد بين العراق وسورية، وحزب البعث في القطرين العراقي والسوري عام ١٩٦٣ لإقامة وحدة اندماجية بين العراق وسورية بعد فشل تجربة الوحدة الاتحادية

بين العراق وسورية ومصر عام ١٩٦٣، واتفاق الأحزاب المغاربية لتحقيق اتحاد المغرب العربي في طنجة عام ١٩٥٨، وهي حزب الاستقلال المغربي، والحزب الحر الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

(٣) المبادرات السياسية الرسمية، وقد طرحت من قبل بعض القيادات السياسية العربية الرسمية، كمشروع ناظم القدسي رئيس وزراء سورية عام ١٩٥١ للوحدة العربية، ومشروع د. فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق عام ١٩٥٤، الذي قدم إلى مجلس جامعة الدول العربية، ومشروع أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٧، ومشاريع العقيد معمر القذافي للوحدة مع مصر والسودان والجزائر وتونس.

(٤) المشاريع السياسية الفردية، ومنها مشاريع أمين سعيد عام ١٩٣٨، ويوسف هيكل عام ١٩٤٥، ونزيه الحكيم عام ١٩٦٧، وعصام نعمان، ومحجوب عمر، ومحمّد المجذوب، وآخرون.

(٥) المشاريع السياسية للمنظمات الشعبية والمهنية، كنقابة المحامين في سورية، واتحاد المحامين العرب، ومؤتمر الخريجين الدائم.

إنَّ تقييمنا لهذا الكمّ الهائل من التجارب والخطوات الاتحادية والمشاريع يفيد بأن بعضها نجح، وما زال مستمراً، كالوحدات القطرية في العراق وسورية والسعودية وليبيا والإمارات واليمن، والوحدات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي (المجمّد حالياً) والوحدات القومية كجامعة الدول العربية. بينما فشلت التجارب القطرية بين مصر والسودان (وادي النيل) والعراق والكويت، وفشلت التجارب القومية الإقليمية كالجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد العربي، واتحاد الدول العربية المتحدة، والاتحاد العربي ـ الأفريقي، والوحدة الأردنية ـ الفلسطينية، والوحدة الاتحادية الثلاثية، واتحاد الجمهوريات العربية، فضلاً على الخطوات الاتحادية بين العراق وسورية، وليبيا ومصر، وتونس وليبيا، والمشاريع الوحدوية العديدة. وبالتأكيد فإن عوامل النجاح والفشل ليست واحدة، فلكل تجربة وخطوة ومشروع عوامل مختلفة، قد تشترك في ما بينها، وقد تختلف، والمهم أنَّ المدخل السياسي كان ركناً أساسياً من أسس الوحدة.

ب ـ المدخل الاقتصادي ـ التنموي

إن هذا المدخل يعد من أكثر المداخل رواجاً في العالم، وقد سار عليه الاتحاد الأوروبي منذ نواته الأولى في معاهدة «مسينا» التي أوجدت هيئة الحديد والصلب

عام ١٩٥٥، ثمّ التدشين الرسمي في معاهدة روما عام ١٩٥٧ بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي أسقطت التعريفات الجمركية بين أعضائها بشكل متدرج[٢]، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي الذي يتكامل باستمرار في كلّ جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية، بشكل سلمي وتدرجي واختياري. ولم يكن الهدف السياسي لتوحيد أوروبا غائباً عن أنظار المؤسسين الأوائل له في كلّ مراحل البناء والتطور، فقد أفصح عنه رئيس سابق للهيئة العليا للجماعة الأوروبية بقوله: «إننا لا نعمل بالتجارة، ولكننا نعمل بالسياسة»[٣].

إن هذه التجرة الفذّة جديرة بالاهتمام، وتتبع خطواتها التي وضعت أوروبا على مشارف الاتحاد الدستوري، على رغم اختلاف لغاتها وقومياتها وطوائفها الدينية، ولا سيما أن العرب أمة واحدة تنطق بلغة الضاد، وتدين بدين واحد في أكثريتها، فلماذا تعثرت الأقطار العربية ونجح الأوروبيون؟ وهل يمكن محاكاتهم في سبيل الوصول إلى الوحدة العربية؟

في الحقيقة، إنَّ الأقطار العربية أدركت منذ تأسيس جامعة الدول العربية أهمية التعاون الاقتصادي في بناء الوحدة العربية، فقد جاءت نصوص الميثاق واضحة في تأكيد التعاون الوثيق بين الدول المشتركة في الشؤون الاقتصادية والمالية[٤]. وبناءً على ذلك، عقدت أوّل اتفاقية بين دول الجامعة العربية، وهي اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، وتعديلاتها الأولى عام ١٩٥٤، والثانية عام ١٩٥٦، التي شملت مجموعة كبيرة من السلع الزراعية والصناعية المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، واتفاقيات أخرى متعلّقة بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال، وتوحيد التعرفة الجمركية بين أقطار الجامعة، وعقد تأسيس شركة البوتاس المساهمة العربية[٥]. وفي عام ١٩٥٠ وقّعت الأقطار العربية اتفاقية التعاون الاقتصادي العربي، وهي في جوهرها اتفاقية

---

(٢) جورج ليختهم، **أوروبا الجديدة: حاضرها ومستقبلها**، ترجمة محمود حسن إبراهيم (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٥٠.

(٣) انظر أقوال د. والتر هالشتين رئيس الهيئة العليا للجماعة الأوروبية في: عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٥.

(٤) **ميثاق جامعة الدول العربية** (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٧)، المادة الثانية، الفقرة (أ)، ص ٤.

(٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٧)، ص ٧ وما بعدها.

للتكامل الاقتصادي[٦]، وفي عام ١٩٥٤ أقر المجلس الاقتصادي العربي اقتراح إقامة الوحدة الاقتصادية العربية التي تمّ التوقيع عليها عام ١٩٥٧، التي اعتبرت خطوة كبيرة في سبيل الوحدة السياسية[٧]. وأكدت الاتفاقية قيام وحدة كاملة بين الأقطار العربية، وتحقيقها بصورة تدريجية، وبما يمكِّن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل، وتوفر حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام والنشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك والإرث، واحتوت ملحقاً خاصاً بالخطوات اللازمة لتحقيقها[٨].

ونظراً إلى احتواء الوطن العربي على مصادر الثروات المختلفة، كالمعادن والطاقة كالنفط والغاز الطبيعي، والمياه، والأراضي الزراعية، والثروة الحيوانية، والمراعي، وتفاوتها بين قطر وآخر، فقد أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة قومية، يساهم في بناء صرح الوحدة العربية القادمة. ووفق ذلك أقيمت السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبموافقة سبعة أقطار عربية[٩]، ولكن بعضها لم يصادق عليها، مما أدّى إلى التلكؤ في أعمالها.

وعلى رغم ذلك، فقد عقد الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة بين الأقطار العربية، والاتفاقيات الثنائية، وتم الاتفاق على مجموعة كبيرة من المشاريع العربية المشتركة[١٠]، وطرحت مشاريع التنمية العربية المشتركة، ولا سيما بعد تنامي عوائد النفط في الأقطار العربية المنتجة للنفط، والدعوات للتخلص من التبعية الاقتصادية، وإقامة تنمية مستقلة. وقد ساهم المجلس الاقتصادي العربي

(٦) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٣٥.

(٧) يحيى المصري، **التعاون الاقتصادي العربي** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١)، ص ٤٤ ـ ٤٧.

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية** (القاهرة: الإدارة، ١٩٦٢)، ص ١-١٢.

(٩) يحيى عرودكي، **السوق العربية المشتركة** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٩٧٠)، ص ١٧١ ـ ١٨٧، وألفرد ج. مصري، **السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٦٧**، ترجمة صليبا بطرس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥)، ص ١٤٧ ـ ١٥٦.

(١٠) سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٣ وما بعدها.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقسط كبير في إقامة مؤسسات وشركات عربية مشتركة ممولة من الدول الأعضاء في المجالات الصناعية والزراعية والمصارف والنقل والمواصلات والتجارة في السبعينيّات(١١).

وكان واضحاً أن لا مناص من التكامل الاقتصادي العربي، لأن الأقطار العربية يكمل بعضها البعض الآخر في الثروات والأيدي العاملة والطاقة والمواد الخام، وقادرة على الاكتفاء الذاتي في الجوانب الأساسية، والحصول على التقانة والتدريب، والاستفادة من التقدّم العلمي والتكنولوجي في العالم لتطوير وتنمية الوطن العربي وفقاً لبرامج قومية تشمل كلّ الأقطار العربية، ولا سيما الفقيرة منها، كاليمن وموريتانيا والصومال، وغيرها. وقد أقيمت فعلاً مشاريع مشتركة، وتكاملات ثنائية بين بعض الأقطار العربية، كمصر والسودان، وعشرات من الاتفاقيات الجماعية التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ إلا بشكل محدود، وفي مقدمتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام ١٩٨٠، وعقد التنمية المشترك حتّى عام ٢٠٠٠(١٢)، واتفاقيات التجارة الحرة بين الأقطار العربية(١٣).

وفي مجاس التعاون الخليجي بدا التكامل منذ التأسيس، واتخذت خطوات مهمة في الجانب الاقتصادي، حيث السوق المشتركة، والوحدة النقدية التي أقرت في قمة مسقط في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٨(١٤).

إننا أمام كمّ هائل من الاتفاقيات الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية، واتفاقيات التجارة الحرة، وآخرها قرارات قمة الكويت العربية الاقتصادية في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، التي أكدت تأسيس التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي، ومواجهة الأزمة المالية العالمية الحالية، التي أقرت مشروع قانون جمركي موحّد، واستراتيجية تتضمن خارطة طريق، وخطّة عمل وبرامج مشاريع عملية لتحقيق تنمية شاملة(١٥). وهذه الاتفاقيات ما زالت تحكم

---

(١١) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التقرير الاقتصادي العربي، ١٩٧٧** (بيروت: [الاتحاد]، ١٩٧٧)، ص ١٦٢ ـ ٣٨١.

(١٢) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ٢، ص ١٠١٧ ـ ١٠٦٦.

(١٣) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (أيار/ مايو ٢٠٠١)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٥٢٠.

(١٤) انظر قرارات قمة مسقط، في: **الحياة**، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(١٥) «قمة الكويت تؤسس لتكامل اقتصادي عربي حقيقي،» **مجلة المجلة**، العدد ١٥١١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ص ٢٨ ـ ٣٠.

العلاقات العربية ـ العربية، ولكنها لم تنفذ بالشكل المطلوب، أو أنّها تعطلت، لأسباب عديدة، في مقدمتها الخلافات السياسية العربية، والتأثيرات الخارجية في الإرادة العربية، وعدم وجود سلطة عربية عليا لها القول الفصل في ذلك، وخشية بعض الأقطار العربية الثرية على ثرواتها، والحذر من استثمارها في الوطن العربي بسبب إمكانيات المصادرة من قبل بعض الحكومات في ظلّ عدم الاستقرار السياسي لها. ومن البديهي أن يكون الخوف على الكيانات الصغيرة من أن تذوب في وحدة عربية لصالح أقطار عربية كبيرة، وبالتالي فإن الوحدة العربية ينظر إليها بعين الشك والحذر من قبل بعض الأقطار العربية الثرية الصغيرة.

ج ـ المدخل الأمني (الأمن القومي)

إن الأمن القومي العربي كان وما زال من أهم الضرورات القومية لحماية الأقطار العربية من العدوان الخارجي، ولا سيما العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين في ظلّ التشرذم العربي، واستمر في اعتداءاته على العرب بتأييد من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، خاصة بريطانيا التي أهدت الصهاينة أرض فلسطين منذ وعد بلفور عام ١٩١٧، وأمدتهم بالدعم المادي والمعنوي بحكم انتدابها على فلسطين، حتّى إعلان قيام دولتهم عام ١٩٤٨، وتوسعهم المستمر، واحتلال الضفة الغربية وسيناء والجولان عام ١٩٦٧، واعتداءاتهم على لبنان عامي ١٩٨٢، و٢٠٠٦. فضلاً على دول الجوار العربي المتربصة بالعرب، ولا سيما إيران التي احتلت الجزر العربية الثلاث عام ١٩٧٢، ولها أطماعها في البحرين، والعراق على رغم حرب الثماني سنوات بينهما (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

ولا يتصل الأمن القومي العربي بالجانب العسكري فقط، على رغم أنّه الغالب عليه، وإنّما يشمل أيضاً الأمن الفكري والأمن الاقتصادي (الأمن الغذائي والأمن التكنولوجي)، والأمن المائي[١٦]، والأمن الاجتماعي[١٧].

فقد بات واضحاً أن أية دولة عربية غير قادرة على تحقيق أمنها الوطني بمفردها، ولذلك تستعين بالدول الأجنبية لحمايتها، وما يتطلب ذلك من كلفة

---

(١٦) عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩)، ص ٢٩ ـ ٣٥؛ عبد الإله بلقزيز، **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١١ ـ ٢١، وأمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ٣٩.

(١٧) بسيوني وهبة، «الأمن المائي العربي،» **السياسة** (الكويت)، ١٣/ ٨/ ١٩٨٩.

باهظة، ومس بسيادتها وأمنها. وعلى رغم فشل دعوات الأمن القومي العربي، فقد حاربت الأقطار العربية العدوان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ مجتمعة، مروراً بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وانتهاءً بحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، تنفيذاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومعاهدة الضمان الجماعي العربي. ولكن الأمر اختلف حين تعرض بعض الأقطار العربية للعدوان، كالعراق ولبنان وليبيا، مما يعني أن الأمن القومي العربي مطلوب لمصلحة الجميع، ولا سيما أقطار الخليج الصغيرة، غير القادرة على مواجهة الأطماع الأجنبية، ومثال ذلك التصريحات الإيرانية الأخيرة بتبعية البحرين لها، واعتبار مطلب الإمارات العربية بإحالة قضية الجزر العربية الثلاث إلى المحاكم الدولية بأنه وقاحة[١٨]، وتجنب الدولتين العربيتين من مواجهة إيران، سياسياً وإعلامياً، بالحدّ الأدنى خشية من ردّ الفعل الإيراني. وعدم قدرتها في الدفاع عن نفسها. والسؤال: هل كان بإمكان إيران التعرض لهما لو كانتا جزءاً من دولة عربية واحدة قوية؟ أو كانتا ضمن خيمة الأمن القومي العربي؟

٢ ـ المداخل المساعدة

أ ـ المدخل التعليمي والثقافي والإعلامي

إن هذا المدخل من المداخل المهمة والمساعدة للوحدة العربية، وقد انتبه لأهميته المفكر العربي ساطع الحصري، فدعا إلى توحيد الثقافة والتعليم في البلدان العربية، وبناء جيل جديد يؤمن بحق الأمة العربية في الوحدة والاستقلال والحرية والحياة الأفضل، وتسخير ثروات الأمة لصالح أبنائها، وقال قولته المشهورة: «اضمنوا لي وحدة الثقافة، وأنا أضمن لكم كلّ ما بقي من ضروب الوحدة»[١٩].

لقد أدرك العرب أهمية التربية والثقافة والتعليم الموحّد للناشئة في جميع المراحل الدراسية، وأهمية التربية القومية، ولذلك بادرت الأقطار العربية في إطار جامعة الدول العربية إلى تبني الوحدة الثقافية العربية عام ١٩٥٧[٢٠]، وتطبيقها

(١٨) **الحياة**، ١٥-٢٣/ ٢/ ٢٠٠٩.

(١٩) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **حول الوحدة الثقافية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧.

(٢٠) إسماعيل محمود القباني، **محاضرات في الوحدة الثقافية العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٨٥)، ص ١٧، والمكتب الدائم للوحدة العربية الثقافية العربية، **نص ميثاق الوحدة العربية الثقافية والملاحق الخاصة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٨٥م** (بغداد: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٩)، ص ٣ ـ ٧٩.

على المستويات المختلفة. وكان قرار تعريب التعليم في الجزائر من الانعطافات المهمة في هذا المجال بعد التحرر من الاستعمار الفرنسي الذي فرض لغته على الجزائريين لمدّة تزيد على ١٤٠ عاماً(٢١). ولكن الوحدة الثقافية العربية شأنها شأن الوحدة الاقتصادية تراجعت للأسباب السابقة، مضافاً إليها التأثير الواسع للثقافة الأجنبية عبر وسائل الإعلام، ومحاولاتها تشويه الفكر القومي والإسلامي والفكر الوطني، وإحلال الفكر الغربي بديلاً منه. ومما زاد في التأثير المضاد تطور وسائل الاتصالات، ولا سيما الإنترنت والفضائيات التي تصل إلى كلّ مكان دون قيود. ولا يعني هذا الاستسلام للثقافة الأجنبية، وإنّما السعي الجدي إلى التعامل معها وفق حسابات الربح والخسارة، ومواجهة سلبياتها الضارة ببرامج ثقافية عربية إسلامية هادفة ومثمرة عبر وسائل الاتصالات ذاتها، وإدراك الوظيفة التاريخية للثقافة العربية في الوطن العربي - كما يقول محمّد عابد الجابري - وظيفة التوحيد المعنوي، الروحي والعقلي، وظيفة الارتفاع بالوطن العربي من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به، ولا يكون إلا بها(٢٢).

أما الإعلام، فقد كان له دور مشهود في الدعوة إلى الوحدة العربية في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي، ولا سيما الإعلام المصري الذي أذكى الحماس القومي لدى الجماهير العربية باتجاه الوحدة العربية وحركة التحرر من السيطرة الاستعمارية، ولكن الانتكاسات التي ألمّت بالأمة العربية، وفشل معظم التجارب الوحدوية، أدّيا به إلى النكوص. أما الآن، فقد أصبحت الحاجة ضرورية إلى ممارسة الإعلام العربي دوراً فعالاً لبثّ الروح الوطنية والقومية والوحدوية، واستحداث فضائيات وبرامج مدروسة لا تخضع للحكومات القطرية، وتتفوق عليها في الدعوة إلى الوحدة وضروراتها السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية لِكُلّ العرب، حكاماً ومحكومين، والخروج من نفق السكوت الإعلامي غير المبرّر، وعلى القيادات القومية والوحدوية على كلّ المستويات في الوطن العربي الالتقاء والتحاور في الندوات والمؤتمرات، ووضع خطط عمل في الدعوة إلى الوحدة العربية عبر كلّ الوسائل الإعلامية الممكنة، وعدم ترك المجال لأعداء العروبة في التقليل من شأن

---

(٢١) مصطفى الفيلالي، «تقويم تجربة التعريب في الجزائر،» ورقة قدمت إلى: **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٧.

(٢٢) محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية في الوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢١ ـ ٢٩.

القومية العربية والوحدة العربية، وهو ما يجري فعلاً في بعض الأقطار العربية.

ب ـ المدخل الاجتماعي

وهو المدخل المتعلق بالترابط الاجتماعي بين أبناء الأمة العربية في كلّ أرجاء الوطن العربي، والساكنين فيه من مختلف المكونات الإثنية والدينية والمذهبية، والطوائف والجماعات المختلفة، الذين عاشوا سوية لآلاف السنين، وآمنوا بالانتماء إلى وطن واحد، وشاركوا في السراء والضراء، وامتزجوا بعلاقات وقيم وعادات وتقاليد مشتركة، وحياة مدنية، ومساواة في الحقوق والواجبات، والعمل في القطاعين الخاص والعام، وخدمة البلاد بروح وطنية عالية.

إن المجتمع العربي بِكُلّ تركيبته المدنية والريفية، وطبقاته الاجتماعية، هو أكثرية من الفلاحين والعمال والموظفين، والكسبة، ثمّ يليهم التجار ورجال الأعمال، ونخبه الثقافية، وفئاته العمرية، وبكُلّ تمايزاته المتباينة بات نسيجاً واحداً متماسكاً، بفضل الحياة المشتركة، والمصالح المتبادلة بين الجميع، ويعاني مشاكل متشابهة، كالتخلف مقابل الحداثة والحضارة، والتبعية مقابل التحرر، والفقر مقابل اليسر، وبطء الاندماج بين وحداته الاجتماعية(٢٣). غير أنَّ التجزئة الطويلة، والقيود على السفر، أوجدت على الأرض تقاطعاً واختلافاً بين السكان في كلّ قطر عربي، ووطنية قطرية وصلت إلى حدّ التطرف لدى البعض، والتعالي على الآخرين بسبب الثروة أو الثقافة، كلّ ذلك على حساب الرابطة القومية. لذلك فإن الواجب القومي يتطلب السماح للمواطنين بالتمازج والتعايش والتنقل لأغراض علمية وفنية وتجارية وسياحية، وتشجيع الزيارات والتعارف والزواج، والتمهيد للعيش الحر في أية بقعة عربية في ظلّ الوحدة العربية.

إنَّ تجربة انتقال العمالة المصرية إلى العراق في السبعينيّات والثمانينيّات كانت تجربة رائدة، على رغم المشاكل التي اكتنفتها، والتي كانت متوقعة، وتجارب العمالة العربية في بلدان الخليج العربي وليبيا(٢٤)، ومساهمة المعلمين العراقيين والسوريين في التعريب في الجزائر. وما زالت الحاجة إليها قائمة بدلاً من الاستعانة بالعمالة الأجنبية، أو الخبراء العرب في كلّ المجالات.

---

(٢٣) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣ ـ ٢٥.

(٢٤) سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٣ ـ ١٩٣.

ولعل مما يساعد على ذلك تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة بين الأقطار العربية التي تسمح للمواطنين بحرية العمل والتنقل دون تأشيرات الدخول، وإزالة القيود والشروط القائمة، التي لا تسري على الأجانب بشكل عام، والأوروبيين بشكل خاص. أما دواعي الأمن الوطني، فيمكن مراعاتها بشكل متطور، دون الحاجة إلى منع أو عقاب جماعي لمواطني بلد معين، أو إجراءات مشددة تثير الاستياء بدلاً من الرضا.

ج ـ المدخل العسكري

إن هذا المدخل يختلف عن مدخل القوة العسكرية لتحقيق الوحدة العربية، إذ إنَّ المقصود بالمدخل العسكري هو توحيد القوات المسلحة العربية بِكُلّ صنوفها وتشكيلاتها، وإقامة قيادة مشتركة قادرة على الدفاع عن القضايا العربية في وجه أعداء العرب المتربصين بهم، تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وقد استطاعت الأقطار العربية السبعة تحقيق القيادة العسكرية العربية المشتركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية الاستثنائي في بلودان عام ١٩٤٦، واجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة عام ١٩٤٧، ودخول الجيوش العربية فلسطين لمنع قيام الكيان الصهيوني، ولكن ضعف القيادات السياسية العربية، وتعرضها للضغوط الأمريكية والبريطانية، وتواضع القدرات العسكرية للجيوش العربية، أدّت إلى توقيع الهدنة، والانسحاب من فلسطين. وتلا ذلك توقيع الأقطار العربية معاهدة الضمان الجماعي العربي ومعاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ لردع العدوان الصهيوني، وإقامة الوحدة العسكرية العربية عام ١٩٦٤ لمقاومة محاولات الكيان الصهيوني تحويل مجرى نهر الأردن، وعقد اجتماعات لرؤساء أركان الجيوش العربية من أجل وضع خطط عسكرية لمواجهة أية محاولات (إسرائيلية) لتنفيذ مشاريعها[٢٥].

ونشير إلى التنسيق العسكري واتفاقيات القيادة المشتركة التي وقعها كلّ من مصر وسورية والأردن والعراق قبيل العدوان الصهيوني على الأقطار العربية في ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧[٢٦]، التي أدّت إلى احتلال العدو لسيناء والضفة الغربية

---

(٢٥) حسن مصطفى، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ١٢ ـ ٤٣، ومحمود شيت خطاب، **دراسات في الوحدة العسكرية العربية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧)، ص ٣٤ ـ ٤٧.

(٢٦) هيثم الكيلاني، **الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ١٣٩ ـ ١٥٧.

وهضبة الجولان أمام ضعف الجيوش العربية. وكانت القيادتان المصرية والسورية قد اتفقتا سياسياً وعسكرياً على تحرير أراضيهما المحتلة عام ١٩٧٣، ومع بدء المعارك انضمت إليهما القوات العسكرية العراقية في تلاحم وتنسيق عسكري أدّيا إلى نتائج مهمة في مباغتة العدو لولا الجسر الجوي الأمريكي لدعم «إسرائيل» الذي رجح كفتها في النهاية[٢٧].

والآن، هل يمكن التعويل على الوحدة العسكرية العربية من جديد؟

الجواب: نعم، ولكن بعد إلغاء تعهدات مصر في اتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدات التي تكبّل كلاً من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع العدو الصهيوني، التي انتفت الحاجة إليها بعد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الأقطار العربية في لبنان وسورية والشعب الفلسطيني. ومن المؤسف وقوع اعتداءات من بعض دول الجوار على الأقطار العربية، ومن قوى دولية كبرى دون أية ردود أفعال حقيقية، ودون أية عودة إلى اتفاقيات الدفاع المشترك.

٣ ـ المداخل العقيمة غير الممكنة

أ ـ مدخل القوة

لقد اعتقد البعض أن هذا المدخل هو الأساس السليم لتحقيق الوحدة العربية مسترشدين بالتاريخ العربي والعالمي، إذ إنَّ معظم التجارب الوحدوية تمت بالقوة العسكرية، ولا سيما تجارب الوحدة الألمانيّة والإيطالية عامي ١٨٧٠ و١٨٧١، والتجربة السعودية. وكان آخر وحدة تمت بالقوة هي وحدة فييتنام بعد إلحاق الهزيمة بقوات فييتنام الجنوبية وحكومتها العميلة للولايات المتحدة، والجيش الأمريكي المساند لها. غير أنَّ الوضع الراهن لا يسمح باستخدام القوة لتحقيق الوحدة العربية، وفي ظلّ ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، كما إنَّ استخدام القوة يغري بالاستخدام المقابل لدرس بليغ، فقد فُكّت الوحدة القسرية بين مصر وسورية بالقوة المسلحة، وترتبت عليها نتائج مدمرة للعراق. ولعل أفضل استخدام له هو ردع أية محاولات للانفصال بالقوة المسلحة، كما فعلت اليمن التي حاربت الانفصاليين بالقوة

(٢٧) سعد الدين الشاذلي، **حرب أكتوبر: مذكرات الشاذلي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣** (بيروت: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٣٢ ـ ٢٧٥.

المسلحة عام ١٩٩٥، حين حملوا السلاح لإسقاط الوحدة(٢٨)، التي كانت قد تحققت سلمياً بين شطري اليمن عام ١٩٩٠. ولذلك نقول: كان يجب وأد الانفصال في سورية عام ١٩٦١ خلال الساعات الأولى بالقوة العسكرية، أو المفاوضات السلمية التي بدأها المشير عبد الحكيم عامر، ولكنه لم يحسن استخدامها، وعدم منح المغامرين الانفصاليين فرصة تقويض الوحدة التي قامت بإرادة الشعبين في مصر وسورية.

ب ـ المدخل اللاشرعي

وهو المدخل المتعلق بتدبير المؤامرات والانقلابات العسكرية في الأقطار العربية من قبل الأقطار العربية الأخرى بحجة التخلص من بعض الأنظمة السياسية المناهضة لها، التي يعتقد بأنها تعارض الوحدة العربية، أو القيام بعمليات الاغتيال السياسي لبعض الشخصيات السياسية العربية، التي لها وجهات نظر مختلفة، أو تنفيذ عمليات إرهابية ضدّ المؤسسات الحكومية، المدنية والعسكرية، لإجبار السلطات العربية على تغيير مواقفها، والانصياع لإرادة الآخرين.

إن هذا المدخل استخدم فعلاً في الأربعينيّات والخمسينيّات، بدءاً من عام ١٩٤٩ في الانقلابات العسكرية في سورية من أجل الوحدة مع العراق، أو لمنع الوحدة مع العراق، وتواصل بعد ذلك، ولكنه أعطى نتائج عكسية. بمعنى أن تلك المؤامرات لم تؤد إلى تحقيق الوحدة العربية، وإنّما عرقلتها، وخلقت أجواء من الشك وعدم الثقة بين الحكومات العربية، والقادة والحكام العرب، وأدت إلى قطع العلاقات السياسية بينها لفترات طويلة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مخابرات الدول الأجنبية ساعدت في تعميق الخلافات العربية من خلال تقديم معلومات مفبركة أو حقيقية إلى بعض الحكام العرب بأنّهم مستهدفون من قبل الدول الأخرى. وقد أخذت تلك المعلومات بعين الاعتبار، وكأنها مسلّمات، وهي بالتالي وسّعت الشرخ العربي، وعرقلت الوحدة العربية، بل أدّت إلى ارتماء بعض الأقطار العربية المستهدفة في أحضان الدول الأجنبية التي نجحت في خططها لإضعاف العرب، وتحويل أنظارهم

---

(٢٨) علي عبد القوي الغفاري، **الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل** (صنعاء: دار الثوابت، ١٩٩٧)، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٩.

عن الوحدة العربية. كما أنَّ بعض الانقلابات العسكرية جرت بإشراف المخابرات الأجنبية لغايات سياسية واقتصادية لقطع الطريق على المحاولات الوحدوية[٢٩].

إن التقييم السليم لهذا المدخل هو أنّه سلبي، ولا يعوّل عليه، وإذا كان هنالك من يعتقد بجدواه في نجاح بعض الانقلابات العسكرية، والدعوة إلى الوحدة العربية، فإن أضرارها تفوق فوائدها، والدليل على ذلك مراوحة الوحدة العربية في مكانها.

ج ـ المدخل الأجنبي

ليس المطلوب من هذا المدخل الدعوة إلى التدخل الأجنبي لإقامة الوحدة العربية، وإنّما التأكيد أنَّ بعض الدول الأجنبية دعت إلى الوحدة العربية، بوحي من مصالحها، آملة تحقيق الوحدة لمآربها الخاصة. والأدلة على ذلك كثيرة، فقد دعت بريطانيا الأقطار العربية إلى الوحدة عام ١٩٤٣، وفعلاً جرت مشاورات الوحدة العربية في القاهرة عام ١٩٤٤، وأدت إلى قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥[٣٠]. وقد أقامت بريطانيا اتحاد الجنوب العربي بين عدن والإمارات الغربية والشرقية عام ١٩٥٩[٣١]، ونصحت بإقامة اتحاد الإمارات العربية عام ١٩٧٠، تمهيداً لسحب قواتها من منطقة الخليج[٣٢]. ودعا وزير خارجية الولايات المتحدة سيروس فانس إلى إقامة كانتونات عربية في المشرق العربي كحل للنزاع في الشرق الأوسط[٣٣]. وهذا يعني أنَّ الدول الأجنبية تؤيد الوحدة أو ترفضها وفقاً لمصالحها، وعلى العرب إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها بشكل سليم، وكسب المواقف الدولية للوحدة في حالة العزم عليها.

---

(٢٩) مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٦.

(٣٠) أحمد محمود جمعة، «الدبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٣١) محمود الشرقاوي، **جنوب الجزيرة العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩)، ص ١٠٠ ـ ١١٤.

(٣٢) عبد الله حسن الأشعل، «اتحاد الإمارات العربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٣٣) «مشروع سوريا الكبرى يطل من جديد في أفق المنطقة،» **الوطن العربي** (١٩ آب/ أغسطس ١٩٧٧)، ص ٢١ ـ ٢٣.

ثانياً: آليات ومستويات التوحيد

١ ـ آليات التوحيد

أ ـ الآلية الفكرية والعقيدية

كان للفكر والعقيدة دور كبير في تحقيق الوحدة في الماضي البعيد والماضي القريب، وفي المقدمة العقيدة الإسلامية التي وحّدت العرب بعد أن كانوا متفرّقين، وحرّرتهم من السيطرة الأجنبية بقوة الإيمان والعقيدة، والجهاد في سبيل الله، فكانت الدولة العربية الإسلامية التي استمرت قروناً عديدة، ولم تتراجع إلا بتراجع أهلها عن الالتزام بدينهم وشريعتهم.

وفي العصر الحديث، ظهرت التيارات الدينية والمذهبية، كالمهدية والسنوسية والوهابيّة، في المغرب العربي والسودان والجزيرة العربية، وقد آمن بعقيدتها الكثيرون، وقاتلوا من أجل نشرها، وتم توحيد معظم الجزيرة العربية على يد الملك عبد العزيز آل سعود[٣٤]. واستطاع حزب البعث بالتعاون مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إقامة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، وحشدت حركة القوميين العرب الجماهير العربية في العراق وسورية والأردن وليبيا والسودان وغيرها لإقامة الوحدة، وكذلك المؤتمر الشعبي العام في ليبيا بقيادة العقيد القذافي الذي طرح العديد من المشاريع الوحدوية مع الأقطار العربية، ونجح في بعضها لفترات محدودة، كالاتحاد العربي ـ الأفريقي بين ليبيا والمغرب. واليوم، وعلى رغم وجود الأحزاب العقائدية السابقة الذكر، وبعضها في السلطة، فإن الدعوة إلى الوحدة خافتة، ويبدو أنَّ السبب هو تلاحق الضربات التي أصابت الأمة العربية وأقطارها. وبدلاً من أن تكون تلك الهزّات حافزة لتجاوز التجزئة والضعف، غدت فاعلة في التقوقع القطري، والانكماش على الذات.

إن هذه الآلية العقيدية قادرة على خلق جيل من دعاة الوحدة إذا وجدت طريقها إلى النفوس، ولعل الاتفاق بين العناصر الوحدوية القومية والإسلامية على برنامج وحدوي وتطبيقه يحيي الأمل في حمل رسالة التوحيد. وعلى كافة الأحزاب الوطنية والقومية والإسلامية المؤمنة بالوحدة، عقيدة وسلوكاً، تشكيل

---

(٣٤) عبد المنعم الغلامي، **الملك الراشد** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٥٤)، ص ٢٠ ـ ٢٩.

جبهة واحدة، وممارسة الضغط الشعبي على السلطات الرسمية لتحقيق الوحدة.

ب ـ الآلية النضالية

لقد ناضل العرب نضالاً مريراً لتحقيق الاستقلال من السيطرة الاستعمارية، وتحمّلوا خسائر جسيمة لا تعوّض بملايين الشهداء الذين سطّروا بدمائهم صفحات الحرية، ولكن النضال من أجل الاستقلال لم يتزامن بنضال مماثل من أجل الوحدة العربية، وإنّما اكتفى المناضلون بالاستقلال القطري، وتماهلوا عن الوحدة، وكأنما الوحدة مناقضة لقطريتهم. ولهذا السبب تكوّنت أكثر من ٢٠ دولة عربية، وتعرّضت الأمة العربية إلى امتحان كبير بقيام الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، واحتلال فلسطين، وتشريد سكانها العرب من أراضيهم عام ١٩٤٨، وإلى اعتداءات عديدة وحروب ونكسات، منها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والعدوان الصهيوني على مصر وسورية والأردن عام ١٩٦٧، واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧٢، وحرب تشرين عام ١٩٧٣، والحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، والعدوان الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦، وعلى العراق عام ١٩٩١، وفرض الحصار، فضلاً على احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وحلفائها عام ٢٠٠٣، واستمرار الاحتلال الإسباني لمدينتي سبتة ومليلة والجزر المغربية منذ القرن الخامس عشر، والسعي المتواصل إلى تجزئة الأقطار العربية تحت ذرائع مختلفة، كالسودان والعراق واليمن والمغرب العربي، والنجاح الذي تحقق في تجزئة الصومال إلى دولتين في الشمال والجنوب، وانفصال جزيرة أنجوان عن دولة جزر القمر، وهي مؤشرات على ضعف الوعي العربي.

إنَّ التحديات التي واجهت الأمة العربية وما زالت من قبل أعدائها لم تحقق الاستجابة المطلوبة، إذ إنَّ معادلة التحدي والاستجابة التي طرحها المؤرخ البريطاني توينبي لم تتحقق كما ينبغي، بل إن معادلة جديدة فرضت نفسها على العرب، وهي أن استمرار التحديات خلقت حالة من التعوّد على النكسات، وترويض الجماهير، واللامبالاة لما يجري، وهي حالة خطيرة إن لم يتم تداركها.

إن هذه الآلية تحتاج إلى تجديد النضال من أجل تحقيق الوحدة في الأقطار العربية، ومساندة القضايا القومية، وتوفير مستلزمات هذا النضال، وتبنّي مشاريعه، وتهيئة الظروف التي تمكّن الوحدويين من فرض إرادتهم، والبحث عن المحفزات إلى تثير غيرة المواطنين والحكومات على أمتهم وبلادهم. وتتحمل

الأحزاب القومية مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، إضافة إلى الحكومات القومية والوطنية، ويأخذ النضال أشكالاً عديدة على كلّ المستويات، في الداخل والخارج، ولا سيما النضال السياسي والإعلامي والثقافي، والمظاهرات السلمية والاحتجاجات.

ج ـ الآلية الديمقراطية

وهي آلية الحوار والديمقراطية بين الأقطار العربية لإنضاج أفضل الصيغ الممكنة لتحقيق الوحدة العربية بشفافية، بعيداً عن التحكّم وفرض الآراء، والتفرد والنزوع العاطفي، وقريباً من العقلانية واحترام الرأي والرأي الآخر. ولا شكّ في أن هذه الآلية تؤدي إلى بناء الثقة بين المتحاورين من المسؤولين العرب، وتقرّب بينهم، وتعزّز الصلات، وتقيم أواصر للتفاهم والتعاون، حتّى ولو تباعدت الآراء، واختلفت الطروحات.

إن هذه الآلية نجحت في قطع خطوات بارزة لإقامة الاتحاد الأوروبي، بشكل متدرج، وتركت الباب مفتوحاً للدول الرافضة، واستمرت المسيرة التي حققت منافع مادية لأعضائها، وبالتالي انضمت إليه الدول الأخرى، ومنها التي كانت قد أبدت تحفظها عليه. ونرى أنَّ الحوار الديمقراطي بين العرب سوف يثمر في تشكيل نواة وحدوية من الأقطار العربية، تؤمن للجميع الأمن والاستقرار، والحياة المرفهة لأفراد الشعب، وتداول السلطة بشكل سلمي، وتوفر أسباب التقدّم، وتشكل عامل جذب للأقطار الأخرى.

وتتعلق بهذه الديمقراطية حقيقة أنظمة الحكم العربية في اعتمادها عليها أو على الاستبداد والنظام الشمولي، فقد أصبح جلياً أنَّ الأنظمة السياسية المؤمنة بالتعددية والديمقراطية أكثر تعبيراً عن التوجه الوحدوي، أو عكسه، بينما تعبّر الأنظمة الشمولية عن رأي السلطة القائمة، وليس رأي الشعب في كثير من الأحيان. وفي جميع الحالات، فإن الحوار والمشاركة السياسية والديمقراطية، ووجود الأحزاب والجماعات ومنظمات المجتمع المدني، يرسخ رأي الأغلبية في التوحيد القومي، ويفتح الطريق لبدء الخطوات الأولى للوحدة[٣٥].

(٣٥) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

٢ ـ المستويات الوحدوية

أ ـ المستوى القطري

وهو تحقيق الوحدة بين قطرين عربيين، أو بين أجزاء القطر الواحد، كما حدث في اليمن حين تمّ التوحيد بين الشطرين على أساس الوحدة الاندماجية، وكذلك التجارب القطرية في كلّ من العراق وسورية والسعودية، في حين تحقق الاتحاد الفدرالي في ليبيا عام ١٩٥٢ قبل تحويله إلى وحدة اندماجية عام ١٩٦٩، وتحققت دولة الإمارات العربية المتحدة بالاتحاد الفدرالي، واستمرت كذلك حتّى الآن.

إنَّ الوحدة الاندماجية قد تكون ناجحة بين قطرين عربيين صغيرين، ولكنها لم تعد مرغوبة بسبب مركزيتها، وحصر السلطات بيد الفئات الحاكمة، رغم أن كثيراً من الأقطار الاندماجية لها إدارات محلية، وأقاليم لامركزية، وحكم ذاتي للمناطق المتميزة، سكانياً ولغوياً ودينياً. والاتجاه العام في العالم ليس مع الاندماجية، وإنّما في نماذج أفضل، كالفدرالية.

ب ـ المستوى الإقليمي

وهو تحقيق الوحدة على المستوى الإقليمي بين أقطار عربية متجاورة، متقاربة في ظروفها، وأنظمتها السياسية، واقتصادياتها، وأوضاعها الاجتماعية، كمنطقة الخليج العربي، وأقطار المغرب العربي. ومن الطروحات التي سادت لفترات معينة هي:

(١) الإقليم القاعدة

وهو استعارة من الوحدات الأوروبية التي نجحت في القرن التاسع عشر، فقد قادت بروسيا الدويلات الألمانيّة للوحدة بحكم حجمها الكبير، وحماستها لها عام ١٨٧٠، ولعبت مملكة بيدمونت الدور نفسه في الوحدة الإيطالية. ولا شكّ في أنَّ العرب تأثروا بتلك التجارب الوحدوية، وتطلعوا إلى تحقيق الوحدة العربية على غرارها. وكان العراق في الثلاثينيّات يحمل لواء الوحدة العربية، ويدعو إلى تحرير سورية وفلسطين والأردن والكويت من الاستعمار، وتوحيدها مع العراق، وأصبح بذلك موئل العرب الأحرار، ومعقد آمالهم، ووصفوا العراق بأنه بروسيا العرب. وفي الخمسينيّات تصدرت مصر الدعوة إلى الوحدة العربية، وحركة التحرر العربي، ونجحت في تحقيق الوحدة مع سورية، وكاد أن ينضم إليها لبنان

والعراق، بينما أسرعت اليمن إلى أقلمة اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة. وعلى رغم انفصال سورية عن الوحدة، فقد بقيت مصر الإقليم ـ القاعدة للوحدة من خلال إمكانياتها الكبيرة، وموقعها الجغرافي الذي يتوسط الوطن العربي، وقيادتها التاريخية. وجاءت الفرصة الثانية لإقامة الوحدة العربية عام ١٩٦٣ بعد نجاح الحركات والأحزاب القومية في الوصول إلى السلطة في العراق وسورية، ونجاح الثورة الجزائرية في الحصول على الاستقلال، واستمرار الثورة في اليمن. وأصبحت مصر مركز الثقل الحقيقي للوحدة، ولكن عوامل الشك وعدم الثقة أودت بهذه الفرصة التاريخية. وعلى رغم المساعي التي بذلت لإقامة اتحاد رباعي بين مصر وسورية وليبيا والسودان قبيل وفاة عبد الناصر، وإعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية بعد وفاته، إلا أنَّ صفة مصر كإقليم قاعدة تراجعت تدريجياً، على رغم استمرار دعوات نديم البيطار إلى الإقليم القاعدة بعد ذلك[٣٦].

إن هذا المدخل يمكن أن يتخذ شكلاً آخر بحيث تكون مجموعة من الأقطار العربية إقليم قاعدة جاذبة للأقطار العربية، كمصر وليبيا مثلاً، أو العراق وسورية، أو أية أقطار عربية متجاورة تتفق على الوحدة.

(٢) التجمّعات الإقليمية

يعتبر هذا النمط منطلقاً لتحقيق الوحدة العربية في حالة صعوبة تحقيقها بصورتها الشمولية من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن الشمال على الحدود التركية إلى أواسط أفريقيا جنوباً، فإن البديل الأفضل هو إقامة اتحادات إقليمية تمهيداً لبناء الوحدة العربية الشاملة، وعلى هذا الأساس يمكن تصور الوحدة الإقليمية كما يلي:

(أ) إقليم الهلال الخصيب

ويضم العراق وسورية والأردن وفلسطين ولبنان، وهي أقطار متجاورة جغرافياً، ومتشابهة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويمكن لها أن تتكامل وتتوحد بفضل وجود مقوّمات توحيدها، ولا سيما أن بينها اتفاقيات اقتصادية وثقافية، على الصعيد الثنائي والقومي، وتشكّل ثقلاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وبشرياً يؤهلها للحفاظ على استقلالها، وحماية أرضها وكياناتها، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

---

(٣٦) نديم البيطار، **نحو الارتباط بمصر الناصرية أو طريق الوحدة العربية**، سلسلة المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ١١٣.

إنّ وحدة إقليم الهلال الخصيب لا يعني تأييداً لمشروع الهلال الخصيب الذي دعا إليه الحزب السوري القومي الاجتماعي منذ ثلاثينيّات وأربعينيّات القرن الماضي، وحتّى الآن[٣٧]، الذي يعتبر هدفاً بذاته، وإنّما خطوة في الطريق إلى الوحدة العربية.

(ب) إقليم الجزيرة العربية

ويضم مناطق الخليج والجنوب العربي، التي تتجسد بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن، المتشابهة في ظروفها وإمكانياتها الاقتصادية وأنظمتها السياسية. وقد قطعت دولها أشواطاً كبيرة نحو التكامل الاقتصادي منذ إقامتها عام ١٩٨١، وتنسيقاً سياسياً، وتحالفاً عسكرياً، وإذا كانت اليمن مختلفة عنها، فإن قرار ضم اليمن إليه خطوة صائبة في الاتجاه الصحيح[٣٨]، على رغم عدم النصّ على هدف الوحدة العربية، ولكنه فعلاً خطوة باتجاهها.

(ج) إقليم وادي النيل

يشمل هذا الإقليم مصر والسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا، ويشكّل نهر النيل قاسماً مشتركاً لهذه الأقطار، التي كانت وحدة واحدة في الماضي القريب، ولكنها تشظّت إلى مجموعة دول تعاني اضطرابات عرقية، وحروباً أهلية، عدا مصر.

(د) إقليم المغرب العربي

وهو الإقليم الذي جرى إقامته باسم «اتحاد المغرب العربي» عام ١٩٨٩، وخطا خطوات سليمة وجيدة لتوحيد أقطاره الخمسة، ولكنه تعثر وتجمد بسبب الخلافات المغربية ـ الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية[٣٩]، وهو بالتأكيد سيعود إلى الحياة مرة أخرى في حالة حلّ المشكلة الصحراوية، أو استمرارها، وبالتالي سيكون خطوة مهمة باتجاه الوحدة العربية.

---

(٣٧) عبد المنعم شميس، **القوميون السوريون**، كتب سياسية؛ ٧٧ (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٨)، ص ٢٣ ـ ٣٣، و**سعادة والحزب القومي ١٩٣٣ ـ ١٩٥٠** (دمشق: منشورات مجلة «الدنيا»، [د. ت.])، ص ٥ وما بعدها.

(٣٨) قحطان أحمد سليمان الحمداني، «الوحدة العربية: دراسة سياسية في تجاربها وواقعها ومستقبلها،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٩)، ص ٢٠٤.

(٣٩) النان ولد المامي، «اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦)، ص ١٢٠.

إن مشروع الأقاليم الأربعة لا يعني التقيد به دون غيره، إذ يمكن وجود أقاليم وتجمّعات أكبر منها، أو أصغر منها، أو حتّى بين قطرين عربيين، فليس المهم العدد، وإنّما تقليص أعداد الأقطار العربية القائمة إلى أقل مما هو موجود الآن.

إنَّ المدخل في حالة تفعيل هذا النمط من التوحيد وتنشيطه، والسعي إليه، وتحقيق تجمّعات إقليمية جديدة، مؤهل للوصول إلى الوحدة الغربية.

ثالثاً: تصوّرات التوحيد

١ ــ التصوّر الأوّل

أ ــ الخطوة الأولى: إعلان مبادئ عامة

يتم وضع مبادئ عامة من قبل القادة العرب والمثقفين والسياسيين والأحزاب من كلّ، أو معظم، الأقطار العربية، وتناقش في ندوات فكرية، أو مؤتمرات ثقافية، أو مراكز بحث سياسية لإغنائها، ومن ثمّ مناقشتها بين الأوساط العربية الرسمية، أو غير الرسمية، قبل عرضها على الحكّام العرب في القمم العربية وإقرارها.

وهذه المبادئ هي:

(١) احترام الخيارات السياسية للأقطار العربية، وأنظمة الحكم القائمة، وعدم التعرّض للحكام العرب، تلميحاً وتصريحاً سياسياً وإعلامياً، وعدم تشجيع أو تمويل أو تحريض المعارضة لها بأية طريقة.

(٢) عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(٣) اعتبار الأقطار العربية الحالية متساوية مهما كبرت أو صغرت أحجامها.

(٤) عدم الاعتراف بأية حركات انفصالية في الأقطار العربية الحالية، سواء كانت قائمة الآن، أو أنّها سوف تتحقق في المستقبل.

(٥) إلغاء أو تجميد العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل» ما دامت غير ملتزمة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية.

(٦) عدم الاستعانة بالقوات الأجنبية، أو إقامة القواعد العسكرية في الأراضي العربية إلا بموافقة الأقطار العربية.

(٧) ضمان أمن الأقطار العربية الداخلية والخارجية من قبل قوات عربية مشتركة جاهزة، للتدخل السريع، تأتمر بأوامر قيادة مشتركة.

(٨) تحريم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها لحلّ المشكلات العربية.

ب ـ الخطوة الثانية: التضامن العربي

(١) إقرار المبادئ العامة في إحدى القمم العربية القادمة، أو في قمة طارئة مخصصة لهذا الغرض.

(٢) تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بعد مناقشته من قبل لجنة من القانونيين والسياسيين والمفكرين العرب، ليتضمن هدف الوحدة العربية في خاتمة المطاف.

(٣) تحويل مؤتمرات القمة العربية إلى مجلس رئاسي يشترك فيه جميع الحكام العرب دون استثناء، أو من ينوب عنهم في المركز الثاني، وتقليص مدّة الانعقاد إلى فترات قريبة لتسريع عملية اتخاذ القرارات، وتداول الرئاسة فيه بشكل دوري، وفقاً للترتيب الهجائي، أو أية طريقة أخرى يتفق عليها بين القادة العرب تضمن المساواة للجميع، ومنحه صلاحيات واسعة في جميع الشؤون الرئيسيّة، ولا سيما في السياسة الخارجية والدفاع والأمور الاقتصادية والمالية، على أن تكون قراراته بالإجماع، وإذا تعذر ذلك فبالأغلبية.

(٤) تحويل الاجتماعات الدورية للوزراء العرب في كلّ الميادين إلى مجالس دورية لتوحيد القوانين والتشريعات، وتنفيذ قرارات المجلس الأعلى.

(٥) تحويل الاتحاد البرلماني العربي إلى سلطة تشريعية عربية من عدد متساو من الأقطار، تملك صلاحيات جديدة، قادرة على ممارستها.

(٦) تشكيل المحكمة العربية العليا للنظر في النزاعات العربية ـ العربية، وإيجاد الحلول العملية.

(٧) تفعيل معاهدة التضامن الجماعي العربي، ومعاهدة الدفاع المشترك، واتفاقيات الوحدة الاقتصادية، والوحدة العسكرية، والوحدة الثقافية.

(٨) الإبقاء على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للأقطار العربية، وكل مظاهر السيادة، والتمثيل الدبلوماسي، وعقد المعاهدات، على أن تكون منسجمة مع سياسات جامعة الدول العربية ومجلس الرئاسة.

ج ـ الخطوة الثالثة: الانتقال إلى الاتحاد الفدرالي

وهي الخطوة الأخيرة التي بموجبها تتحول جامعة الدول العربية إلى اتحاد فدرالي وفقاً للتدرج التالي:

(١) وضع دستور اتحادي يتم مناقشته في مجلس الرئاسة، يتضمن وجود سلطات اتحادية تنفيذية وتشريعية وقضائية، تختص بالصلاحيات العامة للدولة الاتحادية، وهي السياسة الخارجية والدفاع والأمور الاقتصادية والمالية، وأية صلاحيات يتم الاتفاق عليها، إلى جانب سلطات إقليمية تختص بالأمور الداخلية. وتتكون من السلطات الثلاث السابقة الذكر، وعلى أساس فصل السلطات، ومراقبة بعضها للبعض الآخر.

(٢) استمرار العمل في مجالس الرئاسة على أساس جماعي من جميع الحكام العرب، والرئاسة الدورية للجميع وفقاً لمدد يتم الاتفاق عليها.

(٣) الحفاظ على الرئاسات الإقليمية، والأنظمة الدستورية القائمة، والصلاحيات، والإبقاء على جميع مظاهر السيادة الداخلية، كالحرس والإعلام والنشيد الوطني والمناصب والرواتب، عدا القضايا الخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد.

(٤) وجود مجلسين للسلطة التشريعية الاتحادية، هما مجلس النواب المنتخب من الشعب مباشرة بالاقتراع السري، ووفقاً لعدد السكان، ومجلس اتحادي يتكون من أعضاء متساوين من كلّ الأقطار العربية الداخلة في الاتحاد، وعدم ترجيح أي منهما على الآخر في الصلاحيات والتصويت، على ألا يقل أعضاء مجلس الاتحاد عن أعضاء مجلس النواب.

(٥) منح الأقطار الأعضاء حرية الانضمام إلى الاتحاد، وحرية الانفصال عنه لضمان الحرية الكاملة للأقطار الراغبة في البقاء، أو الراغبة في الانفصال، كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي.

(٦) الاعتماد على الشورى والديمقراطية في إدارة البلاد، ونبذ الوسائل القسرية.

٢ ـ التصور الثاني: الوحدة الاندماجية

وهي تحقيق الدولة العربية الواحدة ذات السلطة المركزية، وتوحيد كلّ أجهزة الأقطار الأعضاء، والسلطات الثلاث، بأشكالها المختلفة من الإدارة المحلية، واللامركزية، والحكم الذاتي، ومثال ذلك الوحدة اليمنية. غير أن فشل الوحدة

الاندماجية بين مصر وسورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) لا يشجع على ذلك، فضلاً على الاتجاهات الحديثة في الاتحاد التي تنحو منحى اتّحادياً، كالفدرالية، ولكن إذا أراد قطران عربيان، أو مجموعة أقطار تحقيق مثل هذه الوحدة، فلا ضير في ذلك.

٣ ـ التصور الثالث: الاتحاد الفدرالي

وهو الاتحاد الذي يأخذ به كثير من دول العالم، وهو يضمن حقوق الدول في الاستقلال الداخلي، ووجود سلطة دولة قوية قادرة على مواجهة الدول الأخرى بفضل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ويمكن للأقطار العربية الاتحاد مع بعضها البعض، ولا سيما الأقطار الصغيرة الحجم من أجل ردع الدول الكبرى من التعرض لها، وإقامة سلطة اتحادية، كما ذكرنا ذلك في التصور الأوّل. والمثال على ذلك الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١.

خاتمة

في ختام هذا البحث لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ المداخل الرئيسيّة السابقة ممكنة التحقيق إذا توفرت لها الظروف المؤاتية، ولا سيما المداخل المساعدة. والأهم من كلّ ذلك الإيمان بالوحدة لدى المسؤولين العرب، إذ ليس بالإمكان تحقيق أية وحدة دون وحدويين، ولا يمكن الوصول إلى الوحدة إلا بالإرادة السياسية القادرة على إقران القول بالعمل، والاستعداد للتضحية، والسمو عن الصغائر، بل لا بُدَّ من قيادة، أو قيادات، حكيمة متفاهمة رصينة، ملتزمة بكلمتها، وفيّة لتعهداتها. ولا بدّ من أن تكون للأقطار العربية النافذة مشاركة فاعلة في كلّ مراحل التهيئة والعمل، ومنها مصر التي يجب أن تؤدي دوراً إيجابياً في بناء الوحدة، فالوحدة لا تنتقص منها، وإنّما تضفي إليها قوة مضافة، وتوفر لها مكانة مرموقة في الساحة العربية والإقليمية والدولية.

إنَّ المدخل إلى الوحدة هو المدخل المشترك الذي يجمع بين المداخل الرئيسيّة الممكنة والمداخل المساعدة، نظراً إلى عدم قدرة أي منها بمفردها على فتح أبواب الوحدة، ولذلك يجب أن تتزامن وتتكامل، مع أولوية المدخل السياسي، وصولاً إلى خطّ النهاية دون القفز في الخطوات بشكل عشوائي، وعدم العجلة في القضايا السياسية الحساسة، كالرئاسة والمناصب العليا، على سبيل المثال.

إنَّ الإرادة السياسية لتحقيق الوحدة لا تتوفر دائماً في الأقطار العربية. وفي حالة توفر إرادتين سياسيتين أو أكثر، فإن الواجب القومي يقتضي عدم التفريط

بها لأية أسباب، بغضّ النظر عن دوافعها، وإنّما الانطلاق بقطار الوحدة، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً وإعلامياً وعسكرياً، وتعزيز الوحدة بإجراءات تشعر المواطنين بالفائدة، على اختلاف مستوياتهم، وتفتح الحدود للتنقل والعمل والتجارة والإقامة والاستثمار، وترعى مصالح الكل، وتحقق المكاسب، وفرص العمل والدراسة للجميع، وبذلك تقطع الطريق على المناوئين للوحدة.

إن هذا المدخل المشترك، وهو الأفضل، يتطلب خطوات فعالة في كلّ الاتجاهات، وآليات مشتركة توفر الأرضية المناسبة لها، ولا سيما العقيدة القومية ـ الإسلامية، والنضال الرسمي والشعبي، والعمل الدؤوب بشكل سلمي وديمقراطي لوضع أساس البنية الوحدوية، واستكمالها، ومتابعة ما يتحقق في أرض الواقع، وملاحظة الصعوبات إلى تكتنفها، ومعالجتها وتذليلها، والصبر عليها، وعدم الانشغال بالقضايا الجانبية، والإشاعات، والمعلومات الاستخبارية من الدول الأجنبية، أو من جهات لا تروق لها تحقيق الوحدة، فتحاول تسميم الأجواء، وتعكير الصف العربي. ولا بُدَّ من تكثيف اللقاءات السياسية بين القيادات العربية لبناء الثقة، والحرص على التوافق السياسي الديمقراطي الذي يحمي مصلحة الجميع على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، ويدفع عجلة الوحدة إلى الأمام، ولا يحتوي أية سلبيات محتملة تكتنف التطبيق، وحدة تبقي على الكيانات القطرية ولا تشطبها، ولا تصادر الأموال، ولا تلغي الامتيازات. وحدة لا تشترط، ولا تستثني، ولا تهمل أحداً، ولا تغلب الاعتبارات الطائفية والعرقية، وإنّما تحقق المساواة والعدالة والحرية والأمن والأمان والرفاه والسعادة للجميع في الداخل، والسلام وحسن الجوار والعلاقات المتكافئة في الخارج. وحدة توفر للمواطنين العرب سبل العيش الكريم، وتنعش الاقتصادات الفقيرة، وتقيم المشاريع التنموية التي تشغل الأيدي العاملة، وتهيئ لقمة الخبز للجياع، والدواء للمرضى، والعلم للأميين، حين تكون الأموال العربية الفائضة عن الحاجة بأيد أمينة، بدلاً من هدرها في البنوك الأجنبية خلال الأزمات الاقتصادية الدورية التي تعصف بها، كما حصل في الأزمة المالية الدولية الأخيرة التي عصفت بالكثير منها.

تعقيب (١)

علي فخرو[*]

وفق د. الحمداني في استعراضه التاريخي وعرضه النظري السياسي لما تمّ وما يمكن أن يتم بشأن مداخل التوحيد العربي. ولا يستطيع الإنسان أن يختلف معه، على الأخص، مع الأهمية المفصلية للمداخل السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والنضالية، وضرورة تكاملها أثناء سيرورة التوحيد. أما مداخل القوة والتدخلات العسكرية والركون إلى مفهوم الإقليم القاعدة أو الاعتماد على المداخل اللاشرعية والأجنبية، فإنني أتفق مع الأخ قحطان على ضرورة استبعادها كلياً في ضوء فشل بعضها التاريخي، وتناقض بعضها الآخر مع مبدأين أساسيين في حياة الأمة هما: الاستقلال والديمقراطية. كما يتفق الإنسان مع د. قحطان على أهمية اعتمادنا في تحقيق بعض الخطوات على الجهات الحكومية الرسمية العربية وبعض المؤسسات العربية المشتركة، مثل جامعة الدول العربية أو مؤتمرات القمة أو المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (ألكسو) من جهة، وعلى الجهات غير الحكومية من قوى المجتمعات المدنية العربية من جهة أخرى.

إذاً، ليس لدي مشكلة مع الجوانب الفكرية والتحليلية التي اعتمدت عليها الورقة، لكنني افتقدت عدم وجود تغطية كافية لآليات التفعيل والعمل والتنظيم التي ما لم توجد، فإن سيرورة التوحيد ستبقى متعثرة أو قابلة للانتكاسات المتكررة، أو في أحسن الأحوال شديدة البطء في حركتها وقليلة

(*) باحث وكاتب من البحرين، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية. ألقى التعقيب نيابةً عنه د. عبد السلام بغدادي.

الإنجاز في تحقيق أهدافها. هناك أسئلة كبرى بالنسبة إلى هذا الأمر.

١ ـ هناك الأسئلة المتعلّقة بمدى رغبة الأنظمة العربية الحالية، المتخاصمة والمتآمرة على بعضها البعض، وغير الشرعية في كثير من الأحيان، والمنقادة لتوجيهات الخارج في الكثير من تصرفاتها، والمنشغلة بجشعها وفسادها وحماية مكتسباتها، واللامبالية بمحيطها العربي المرتبط بعضها بقوى العولمة الاقتصادية الجشعة المتوحشة الفاسدة، وبمدى رغبة، وحتّى قدرة، مثل كذا أنظمة في تبني أية خطوات توحيدية، وحتّى لو كانت متواضعة. وفي هذه الحالة، ما العمل مع هذه الأنظمة، وكيف السبيل إلى تغيير هذا المشهد السلبي؟

٢ ـ ينطبق الأمر نفسه على المؤسسات القومية المشتركة التي سيعوّل عليها في دفع خطوات التوحيد. فما الآلية التي ستجعل من جامعة الدول العربية أو ألكسو، على سبيل المثال، أكثر فاعلية في الدفع نحو قبول الأنظمة العربية التوجه نحو تنفيذ المداخل التي ذكرها د. قحطان للتوحيد العربي؟

٣ ـ هل قوى المجتمع المدني الحالية، بضعفها وخلافاتها العبثية، وانتهازيات بعضها الذي ارتبط بالنظام العربي الرسمي، كاستزلام وتبادل مصالح، وبقاء الكثير منها كتنظيمات نخبوية، هل باستطاعتها هي الأخرى أن تكون فاعلة في المدخل النضالي الذي ذكر في الورقة؟

٤ ـ إذا كانت القوى الثلاث تلك غير مهيأة أو قادرة أو راغبة لتكون أدوات توحيد جادة وفاعلة ومستمرة، فما هي السبل الأخرى الممكنة؟ هذا السؤال محوري وبالغ الأهمية في ضوء تاريخ مسيرة التوحيد العربي، وفي ضوء واقعنا المتردّي، وفي ضوء وحشية المشروع الصهيوني ـ الأمريكي في مناهضته لأية خطوات توحيدية عربية، وفي استماتته لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سيرسخ التجزئة أكثر فأكثر، ويهمّش الوجود العربي في هذا المشروع. هنا تأتي أهمية مناقشة الإخوة الحاضرين للمشروع الذي طرح مراراً، وبأشكال مختلفة، والمتعلق بتكوين حركة أو جبهة أو شبكة (سمّها ما شئت) لدفع وتطوير وحماية فكر وممارسات الوحدة أو التوحيد العربي. هذه الحركة يجب ألا تكون نخبوية ولا طوباوية ولا تصادمية، ولا قصيرة النفس، بل إنّها تحتاج إلى أن تكون جامعة لِكُلّ قوى المجتمع السياسية والنقابية والمهنية والفكرية، سواء كانت في شكل مؤسسات مجتمع مدني أم في شكل أفراد نشطين وملتزمين. إنّها حركة تتخطى الخلافات الأيديولوجية بشأن نظام الحكم أو النظام الاقتصادي الاجتماعي، وتركز

على اعتبار وحدة الأمة موضوعاً قومياً حياتياً، تقوى به الأمة وتنهض، بغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية وغيرها التي ستأخذ بها مستقبلاً. فتلك النظم ستتغير مع الزمن، أما الأمة فهي الباقية إلى قيام الساعة.

وبالطبع، هناك تفصيلات لا حصر لها ولا عدّ بشأن من سيقوم بالخطوات الأولى، وكيف، وبشأن من سينظّم بعد ذلك، وعلى أي أسس، وبشأن طريقة عمل الحركة وساحات تحرّكها، وبشأن علاقاتها مع الساحات الوطنية والإقليمية، القومية والعالمية، وبشأن تنظيماتها وتمويلاتها؟ إذا استطاعت ورقة د. قحطان أن تؤدي إلى نقاشات حادة الآن وفي المستقبل، ومورس ضغط حول إيجاد آلية تحاور وتضغط وتقنع وتجيّش الإنسان العربي العادي لينخرط في دعم هذه الحركة ويرتبط بها بأشكال مختلفة. . . إذا استطعنا أن ننجز ذلك، نكون بالفعل قد انتقلنا من القول إلى الفعل، ومن الأحلام إلى الواقع، ومن النخبوية إلى الجماهيرية، ومن الصراعات العبثية إلى التحاور والاقتناع، ومن الوضع المأساوي إلى طريقة التعافي. الطريق طويل، ولكن الهدف يستحق جهد ومشقة ذلك الطريق.

تعقيب (٢)

حسن نافعة

يحاول د. الحمداني أن يقنعنا في ورقته بوجود اثني عشر مدخلاً لتحقيق الوحدة العربية، حددها على النحو التالي: مدخل سياسي، ومدخل اقتصادي، ومدخل ثقافي، ومدخل قوة، ومدخل عسكري، ومدخل إعلامي، ومدخل فكري عقيدي، ومدخل نضالي، ومدخل لاشرعي، ومدخل أجنبي، ومدخل الإقليم القاعدة، والمدخل الأفضل. ولأنه وجد أن بعض هذه المداخل يتطلب شرحاً أو تحليلاً، فقد خصص لها عدة صفحات في ورقته، بينما رأى أن بعضها الآخر لا يحتاج إلى مثل هذا الشرح والتحليل، فلم يخصص لها سوى فقرة واحدة لم تتجاوز عدة أسطر، دون أن يوضح لنا بالضبط سبب هذا التمييز. فهل لأنه مثلاً يرى أن هناك مداخل بديهية لتحقيق الوحدة لا تحتاج لأي شرح أو تحليل، وأن طرقها باتت سهلة ومعبدة، ويكفي أن يسلكها من يطمحون إلى تحقيق وحدتهم القومية كي تتحقق أمانيهم في نهاية طريق لم نعرف بالضبط ما إذا كان طويلاً أم قصيراً، متعرجاً أو مستقيماً. . . إلخ؟.

وبصراحة شديدة، لم يستطع د. الحمداني أن يقنعني بمداخله الوحدوية الاثني عشر، ولم أشعر بعد قراءتي للورقة أنّه أصبح بوسعي التمييز بين مداخل صحيحة وسهلة لتحقيق الوحدة، وأيّ مداخل ثبت بالتجربة العملية أنّها تفضي حتماً إلى تحقيق الوحدة بأقصر الطرق وأسهلها، في مقابل مداخل أخرى جربت وثبت خطأها أو اتضحت ضخامة الصعوبات المترتبة على اتباعها. لذلك لم أستطع أن أعثر في القائمة الطويلة من المداخل التي اقترحها لتحقيق الوحدة العربية سوى على مجموعة من الخواطر الذهنية أو الأفكار النظرية، التي قد تكون في حدّ ذاتها

مثيرة للتأمل والتفكير، لكنّها مداخل لم تختبر، ولم يستند في حصرها أو في تصنيفها وترتيبها إلى أي أسس أو معايير علمية، بل لقد بدا لي بعضها مكرراً، وبعضها الآخر غامضاً أو استخدمت في وصفه مفاهيم تتسم بالغموض وعدم الدقة. وعلى سبيل المثال، فقد بدا لي الفصل بين المدخلين الثقافي والإعلامي تحكمياً بدرجة كبيرة، كما بدا لي أن وصف أحدها بـ «اللاشرعي»، والآخر بـ «الأفضل» يعكس قدراً من عدم الانضباط في استخدام المفاهيم والمصطلحات.

في سياق كهذا، وجدت لزاماً عليّ الرجوع مرة أخرى إلى مخطط الندوة للتعرف إلى مدى حرية الباحث في تحديد واختيار مداخل الوحدة التي يراها الأنسب أو الأقدر على إخراج الوطن العربي من الحلقة المفرغة والمعيبة التي يدور فيها منذ سنوات، التي أبعدته كثيراً عن تحقيق حلم الوحدة، ولم تقربه منها ولو قيد أنملة. وهنا أيضاً وجدت مفاجأة في انتظاري. فقد تبيّن لي أن مخطط الندوة يشير حصراً إلى مداخل ثلاثة هي: المدخل السياسي، والمدخل الأمني، والمدخل الاقتصادي ـ التنموي، ويطلب من الباحث الذي يتصدّى لهذا الموضوع تناول ثلاث قضايا أو موضوعات واضحة ومحددة تماماً، وهي:

١ ـ تحليل واستشراف سياق عملية التوحيد القومي من منظور هذه المداخل الثلاثة الرئيسيّة والفوائد الناجمة عن التركيز على أحدها قبل الآخر.

٢ ـ تناول مستوى عملية التوحيد، وما إذا كان يتعين أن تكون الوحدة شاملة أو إقليمية أو وظيفية.

٣ ـ قواعد الانضمام إلى العملية الوحدوية، وما إذا كان يسمح بتفاوت مستويات الشراكة الوحدوية من عدمه، كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي.

غير أن الباحث لم يلتزم بأي من هذه التوجيهات. فبالإضافة إلى طرحه لقائمة طويلة من عندياته لما يعتبرها مداخل لتحقيق الوحدة، وهي مداخل لم يعتمدها المخطط، ولم يطلب منه أن يخوض فيها، لم يقدم الباحث إجابة شافية عن أسئلة كبرى ما تزال معلقة وتجسد الإشكاليات الوحدوية الكبرى القائمة في الواقع العربي، التي لم يتم بعد العثور على إجابات عنها أو على حلول شافية لها؛ من هذه الأسئلة:

١ ـ هل يصلح المدخل الاقتصادي التنموي، سبيلاً إلى بدء عملية تكاملية على الطريقة الأوروبية يمكن أن تفضي في نهايتها إلى وحدة سياسية عربية. وإذا كان مثل هذا المدخل الاقتصادي التنموي ملائماً، فهل يتعين على الوطن العربي

أن يقتبس التجربة الأوروبية ويكررها بحذافيرها. وفي هذه الحالة في أي قطاع اقتصادي يماثل قطاع الفحم والصلب يمكن البدء في تجربتنا التكاملية العربية؟ وهل يتعين بالضرورة أن تمر التجربة العربية بالمراحل التكاملية ذاتها التي مرت بها التجربة الأوروبية: أي الاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، فالسوق الموحّدة، فالسياسات الاقتصادية والعملة الموحّدة، أم يوجد نموذج أو نمط تكاملي اقتصادي آخر قابل للتطبيق في الواقع العربي؟

٢ ـ هل يتعين أن تبدأ التجربة التكاملية في الوطن العربي أيّاً كان المدخل الذي سيقع عليه الاختيار، بِكُلّ الأقطار العربية، أم بمجموعة دول نواة تكبر أفقياً، بانضمام دول جديدة، ورأسياً، بتوسيع قطاعات وآفاق العملية التكاملية والتسريع بمراحلها؟ وما هي أسس ومعايير تشيكل هذه «المجموعة النواة»: هل تشكل على أساس إقليمي، كما هو الحال في تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، أم على أسس وظيفية تفرضها طبيعة المدخل الذي سيقع عليه الاختيار لبدء العملية التكاملية أو الوحدوية؟ وما هي شروط التوسع الأفقي والرأسي، هل هي شروط سياسية (كالديمقراطية مثلاً) أم فنية؟

٣ ـ البنية التنظيمية والمؤسسية للعملية التكاملية وطريقة صنع القرار في المؤسسات التكاملية. وهنا تثار عدة إشكاليات: هل البنية المؤسسية هي بنية حكومية ورسمية فقط أم تتسع لتشمل البرلمانات المنتخبة وسلطات الحكم المحلي وممثلي المجتمع المدني... الخ؟ وهل تمثل الأقطار في هذه المؤسسات استناداً إلى مبدأ المساواة، وعلى قاعدة أن لِكُلّ قطر صوتاً واحداً ومقاعد متساوية، أم على أساس التمثيل والتصويت النسبي (وفق معايير ديمغرافية أو اقتصادية ـ مالية أو سياسية ـ أمنية ـ عسكرية... إلخ)؟.

هذه الأسئلة وغيرها كثيرة تحتاج إلى إجابات كان يفترض أن يكون هذا البحث هو المناسبة التي تقدّم فيها اجتهادات بشأنها. ولذلك ما تزال الأسئلة كلها مطروحة، ويبدو أنّها ستظل مطروحة على الواقع العربي لفترة طويلة قادمة.

المناقشـات

١ ـ علي أحمد عتيقة

في عام ٢٠٠٠، عقد منتدى الفكر العربي دورته السنوية في الجزائر بعنوان: **النظام العربي**: **إلى أين؟**. غادرت بعد الندوة إلى الدار البيضاء فجلست إلى جانب سيدة جزائرية مسنّة، كانت في طريقها إلى زيارة ابنها في وجدة قرب حدود المغرب مع الجزائر. كانت قبل إغلاق الحدود بين البلدين، تستطيع الوصول إلى منزل ابنتها في خلال بضع ساعات بالسيارة. أما مع إعلان الحدود، فقد أصبحت تضطر إلى التنقل من بلدها قرب الحدود المغربية إلى وهران، ثمّ إلى العاصمة الجزائرية بالقطار، ثمّ التحرّك بالطائرة إلى الدار البيضاء في اليوم التالي، ومن هناك تعود إلى قرب الحدود المغربية مع الجزائر بالقطار أيضاً.

كلّ هذا التنقل كان يستغرق منها ليلتين وثلاثة أيام. سألت نفسي وقتها ـ وما زلت ـ هل كان يمكن أن تبقى الحدود مقفلة لمدّة طويلة لو كان نظام الحكم في البلدين يخضع للمساءلة الديمقراطية، حيث تستطيع المعارضة أن تقاوم إغلاق الحدود عن طريق حشد التأييد لفتحها خدمة لمصالح الناس؟ لذلك أستنتج أن الحكم الذي يخضع لقرار شخصية الزعيم والحاكم الأوحد عندما يتصالح أو يتخاصم مع الحاكم الجار، هو غير ديمقراطي. فالدول غير الديمقراطية غالباً ما تتصارع على الزعامة والنقود. هذا ما كان عليه الحال في العلاقة بين الدول الأوروبية قبل أن يصبح نظام الحكم فيها ديمقراطياً. لذلك تحتاج الأقطار العربية إلى التحول إلى الحكم الديمقراطي قبل أن تتمكن من النجاح في التكامل الاقتصادي والتوصل إلى الوحدة. إن حكم الحزب الواحد والزعيم الأوحد لا يملك القدرة إلا على التصارع مع جيرانه، وكبت الحريات والحركة السياسية المعاصرة السلمية الشعبية التعددية.

٢ ـ خيرية قاسمية

قدم د. قحطان عدداً من المداخلات (تزيد على عشرة) لعملية التوحيد العربي، ويقول: «إن هذه المداخل تتلازم وتتشارك لتدفع بالعملية الوحدوية إلى الأمام». ويضيف «إن المدخل المفضل الذي أراه هو الذي أسميته بالمدخل المشترك الذي تشترك فيه كلّ المداخل وتتكامل بخطوات مدروسة».

يمكنني أن أقبل المداخل الإيجابية التي لها دور في دفع عملية الوحدة (أي السياسي، الثقافي، الإعلامي. . . إلخ)، ولكن كيف يمكن وضع المداخل الأخرى التي ذكرها المؤلّف: وهي مدخل القوة، والمدخل اللاشرعي (بما فيه من تدبير المؤامرات والانقلابات العسكرية. . . الاغتيال. . . إلخ المدخل الأجنبي. أقول كيف يمكن وضع هذه المداخل في سلة واحدة مع بقية المداخل (السياسي، الثقافي. . . إلخ)؟ لقد كان على المؤلّف أن يقوم بعملية تضييق لهذه المداخل: أي ما هي المداخل الإيجابية التي تدفع حقاً بالعملية الوحدوية إلى الأمام، وما هي المداخل السلبية التي لها فعل معوّق؟

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

١ ـ أقترح على د. قحطان شطب «مدخل القوة» من بين مداخل التوحيد العربي، فالديمقراطية هي الأساس في تكوين الوحدة والحفاظ على استمراريتها. والقول بمدخل القوة في تحقيق الوحدة هو في جوهره دعوة إلى دول كبيرة لكي تضم دولاً صغيرة بالقوة.

٢ ـ الحديث في اللحظة الراهنة عن مداخل التوحيد العربي بالمعنى المطروح في الورقة يبدو سابقاً لأوانه، ولذا أودّ التركيز على أمور ومتطلبات أقل تواضعاً، وهي تتمثل في:

أ ـ البحث عن مداخل ومتطلبات وقف حالة التدهور في العلاقات العربية ـ العربية. كيف يمكن تحقيق مصالحة عربية حقيقية بين سورية وكل من مصر والسعودية؟، لأن حالة الخلاف بين دمشق وكل من القاهرة والرياض تعزّز حالة الانقسام في النظام العربي، ولا سيما أن هذا النظام يواجه في الوقت الراهن تحديات تحدد وجوده ذاته.

ب ـ كيفية بناء الثقة في العلاقات العربية ـ العربية، لأن هذه العلاقات

محكومة في الوقت الراهن بالكثير من الهواجس والمخاوف المتبادلة، وهو ما يؤثر بالسلب في التضامن العربي.

ج ـ بلورة نوع من التوافق حول أسس الأمن القومي العربي في الوقت الراهن، بحيث يتم تحديد ماهية مصادر الخطر والتهديد في اللحظة الراهنة.

٤ ـ أحمد محمد الكبسي

أشكر رئاسة الجلسة، كما أشكر مقدم الورقة د. قحطان الحمداني، وكم كنت أتمنى أن يكون بيننا د. علي فخرو، إلا أن د. عبد السلام بغدادي قام بالمهمة نيابة عنه. وأيضاً أقدر كثيراً التعقيب الذي قدمه د. حسن نافعة، ولن أطيل في مداخلتي، فبعد استبعاد كلّ مداخل التوحيد العربي غير المحببة وغير الممكنة، يسعدني هنا أن أقدم رؤية اليمن للعمل العربي المشترك، وهي مطروحة للنقاش والحوار. وأعتقد أنّها قد تمثل الرؤية المستقبلية الممكنة، وهي كما يلي:

استشعاراً من الجمهورية اليمنية بالوضع الحالي للجامعة العربية، ومواكبةً للمستجدات القومية والإقليمية والدولية، في عالم تغيرت فيه موازين القوى، وبرزت مفاهيم جديدة في قضايا التنمية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فإن الجمهورية اليمنية تعرب مجدداً، عن ثقتها بأن الأمة العربية قادرة على تجاوز عثرتها ومواكبة التطورات الجارية في المنطقة والعالم، باستراتيجية سياسية واقتصادية ودفاعية وأمنية واجتماعية شاملة، تنطلق من مبادئ راسخة وثابتة، تستند إلى كون الأمة العربية قادرة على إعادة تنظيم وتنسيق وتوحيد قدراتها وإمكاناتها لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي العربي الشامل.

إن الجمهورية اليمنية، وهي تُقدم هذه المبادرة، تشعرُ أن الحلول والإصلاحات يجب أن تكون جذريةً، مع إدراكها الكامل بأن هذه المبادرة تأتي من طريق تلبية طموحات شعوبنا العربية، ولتكن بداية لإصلاح الاختلالات في العلاقات العربية ـ العربية ودفعها في الاتجاه الصحيح.

لذلك، ترى الجمهورية اليمنية أن الظروف المحيطة بالأمة العربية وبالعمل العربي المشترك تفرض بالضرورة أن تتم إعادة صياغة العمل العربي المشترك من الأساس، وفي الأهداف، لننتقل بجامعة الدول العربية من وضعها الحالي، مع كافة أجهزتها ومؤسساتها، مستفيدين من إيجابياتها وسلبياتها على مدى أكثر من خمسين عاماً إلى كيان عربي جديد يسمّى «اتحاد الدول العربية» يتوافق مع المتغيرات

والتطورات الإقليمية والدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، ويحقق الأمن القومي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية، وتعيق تقدّمها وطموحاتها، لتحقيق اتحاد الأمة في النهاية من خلال الوحدة الاقتصادية الشاملة.

والجمهورية اليمنية، إذ تعبّر من جديد، عن تقديرها لكافة الجهود والمبادرات المبذولة التي تقدّم بها عدد من الأقطار العربية، فإنها وعملاً بالقرار الرقم (٢١٨) الصادر عن قمة عمَّان في الأردن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، وما ورد في الفقرة الثانية من قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة شرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠٠٣ من الدعوة إلى قيام الأقطار العربية بتقديم اقتراحاتها وتصوراتها لتطوير اتحاد الأمة، وتحديث منظومة العمل العربي المشترك، تتقدم بمشروع دستور اتحاد الدول العربية الذي يعبّر عن الخطوط العامة لرؤيتها لتفعيل وتطوير وترقية العمل العربي المشترك، وذلك من خلال إنشاء كيان عربي جديد يسمّى «اتحاد الدول العربية» وذلك على النحو الآتي:

المبادئ: ترى الجمهورية اليمنية أن يقوم «اتحاد الدول العربية» على عدد من المبادئ الجوهرية التي ترتكز على:

ـ احترام سيادة كلّ دولة عربية واحترام حدودها الإقليمية ووحدة ترابها الوطني.

ـ حقّ كلّ دولة في اختيار نظام حكمها.

ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ـ عدم الاعتراف بالوصول إلى السلطة بالقوة أو بالطرق غير الشرعية في أية دولة عربية، ووقف عضوية أية دولة عضو تتعرض لذلك إلى حين استعادة الشرعية.

ـ الوصول إلى نظام أمن عربي إقليمي يحمي الدول الأعضاء، ويعزز من إسهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ـ التزام الدول الأعضاء بحل خلافاتها بالطرق السلمية ورفض استخدام القوة في حلّ منازعاتها.

ـ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء والمحافظة على الأمن والاستقرار الدوليين، ومكافحة الإرهاب.

الأهداف: يهدف «اتحاد الدول العربية» إلى تحقيق التكامل الاقتصادي،

باعتبار أن تنمية المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء والاندماج الاقتصادي هما المدخل الحقيقي إلى التوحد السياسي، آخذين في الاعتبار أهمية التدرج حتّى يصل بالأمة إلى تحقيق الاتحاد، وذلك من خلال ما يلي:

ـ استكمال الإصلاحات الاقتصادية لخلق مناخ عمل اقتصادي متكامل بين دول الاتحاد.

ـ تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد على أساس تطوير العمل الاقتصادي المشترك وتبادل المنافع لإقامة تكتلٍ اقتصادي فاعل أمام التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ـ تحقيق السوق العربية المشتركة، وتحرير انتقال العمالة ورؤوس الأموال، بين دول الاتحاد.

ـ الدفع بعملية التنمية المستدامة في دول الاتحاد، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وصولاً إلى تحقيق هدف رفع مستوى معيشة مواطني الاتحاد.

ـ تشجيع التعاون الدولي بين «اتحاد الدول العربية» وغيره من التجمّعات الإقليمية والدولية في إطار دستور الاتحاد وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ـ دعم وتشجيع القطاع الخاص في «اتحاد الدول العربية» لإرساء علاقات شراكة حقيقية بين دول الاتحاد، وبما يُسهم، بشكل فاعل، في تحقيق التكامل الاقتصادي.

ـ تنسيق جهود الدول العربية في المحافل الدولية والعمل ككتلة واحدة لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية.

ـ توحيد كافة الأطر والقوانين والتشريعات، في كافة المجالات المتصلة بأهداف الاتحاد.

الآليات: إن نجاح مسيرة العمل العربي المشترك في ظلّ «اتحاد الدول العربية»، سيعتمد على وضع هيكلية جديدة متقدمة في تشكيلها وفاعلة بآلياتها، وتعكس صدق التوجهات نحو قيام هذا الكيان، الأمر الذي يفرض صياغة هيكلية تأخذ في الاعتبار وضوح الاختصاصات وقوة القرار والالتزام بالتنفيذ. ومن أجل ذلك، نرى أن تتم إعادة البناء المؤسسي لإصلاح الوضع العربي على النحو الآتي:

الهياكل والأطر التنظيمية للاتحاد:

المجلس الأعلى للاتحاد: ويتألف من الملوك والرؤساء والأمراء، ويعدّ أعلى سلطة في الاتحاد، ويختص برسم وإقرار السياسات العامة وإصدار القرارات والتصديق على التوصيات والقرارات المرفوعة من المجالس الأدنى، وتكون رئاسة المجلس سنوية بالتناوب.

مجلس الأمة: ويتكون من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الشورى.

ويعد الهيئة التشريعية للاتحاد تجسيداً لمبدأ حقّ الشعوب العربية في الإشراف والرقابة على أجهزة الاتحاد، ويتدرج في تشكيله من البرلمانات القائمة، وأية أجهزة تمثيلية موجودة في الدول، وصولاً إلى التشكيل بواسطة الانتخاب، وفقاً لمعايير ومحددات يتم الاتفاق عليها، على أن يحدد النظام الداخلي لِكُلّ مجلس تمثيل الدول واختصاصاته ومقره ومدته وأسلوب عمله.

مجلس رؤساء الحكومات: وهو المجلس التنفيذي للاتحاد، ويتشكل من رؤساء حكومات دول الاتحاد.

المجالس الوزارية: وتشمل الآتي:

- مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد.
- مجلس وزراء التنمية والاقتصاد والتجارة (المجلس الاقتصادي).
- مجلس الدفاع والأمن.
- أية مجالس أخرى تلزم إضافتها.

وتختص هذه المجالس باقتراح السياسات التكاملية في إطار السياسات العامة المقرة للاتحاد، كلّ في مجال اختصاصه، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات في إطار الآليات والإجراءات التنفيذية المقرة، كما تحدد الأنظمة الداخلية لهذه المجالس طريقة تشكيلها وأساليب عملها.

محكمة العدل العربية: وتختص بحسم المنازعات بين الدول الأعضاء، وأية مهام تناط بها وفقاً لنظامها الذي يقره المجلس الأعلى للاتحاد.

هيئة المفوضين.

هيئة المندوبين الدائمين.

الأمانة العامة للاتحاد.

وقد شمل مشروع الدستور التفاصيل المتعلّقة بهذه الأجهزة والهيئات، إلى جانب إنشاء العديد من آليات العمل الفعالة، ومنها:

صندوق الدعم والتطوير المشترك: ويهدف إلى تأهيل الدول الأعضاء، بما يحقق التقارب في مستوى التقدّم الاقتصادي والتقني.

بنك التنمية الاتحادي: ويهدف إلى تمويل المشاريع التكاملية والاستثمارية المشتركة لغرض تحقيق السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي، بشكل عام.

هيئة تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية: تهدف إلى تسوية المنازعات التجارية عن طريق التحكيم والتوفيق.

ميزانية الاتحاد: يكون للاتحاد ميزانية يقرها مجلس الاتحاد، وتحدد حصة كلّ دولة عضو في موازنة الاتحاد، بما يتناسب مع دخلها القومي.

التصويت: وبالنسبة إلى نظام التصويت، فقد تمّ وضع نظام تصويت جديد يحقق مصالح غالبية الدول الأعضاء ومصالح الأمة، وفقاً للأسس والضوابط التالية:

ـ يشترط حصول الإجماع في حالة قبول أي عضو جديد.

ـ أغلبية الثلاثة أرباع في المسائل الأساسية.

ـ أغلبية الثلثين في المسائل الموضوعية.

ـ الأغلبية البسيطة في المواضيع الإجرائية.

مشروع دستور اتحاد الدول العربية:

الديباجة: إن الدول العربية التالية: (اثنتان وعشرون دولة) اتفقت، في ما بينها، على تأسيس نظام عربي جديد يتوافق مع المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية وبما يكفل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والنهوض الحضاري الشامل، ويعزز الإسهام العربي الفاعل في تنمية الحضارة الإنسانية.

وقد وافقت الدول العربية على أن يكون هذا الدستور هو الذي يحكم وينظم اتحاد الدول العربية.

المادة (١) إنشاء الاتحاد:

ينشأ بمقتضى هذا الدستور، اتحاد بين الدول العربية يسمّى «اتحاد الدول العربية».

المادة (٢) مقر الاتحاد:

يكون مقر الاتحاد الرئيسي في القاهرة، وتحدد اللوائح المنظمة للمؤسسات والهيئات التابعة للاتحاد مقراتها.

المادة (٣) لغة الاتحاد:

اللغة العربية.

المادة (٤) العضوية:

تعتبر جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاءً مؤسسين في اتحاد الدول العربية.

المادة (٥) المبادئ التي يقوم عليها الاتّحاد:

١ ـ السيادة المتساوية بين دول الاتحاد.

٢ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الاتحاد.

٣ ـ احترام الحدود القائمة بين دول الاتحاد.

٤ ـ تشجيع الممارسات الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها واحترام حقوق الإنسان.

٥ ـ رفض أسلوب الاستيلاء على الحكم، بشكل غير دستوري وعدم الاعتراف به.

٦ ـ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد التي لا تتعارض مع هذا الدستور، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

المادة (٦) أهداف الاتحاد:

١ ـ تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء واعتماد آليات تنظيمية مناسبة لتحقيق ذلك.

٢ ـ حلّ الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ورفض استخدام القوة والالتزام بالشرعية الدولية.

٣ ـ مواءمة وتوحيد البناء التشريعي للدول الأعضاء، بما يحقق أهداف الاتحاد، في مختلف الميادين.

٤ ـ اعتماد وسائل وأساليب ملزمة ومبرمجة في المجال الاقتصادي بين الدول الأعضاء لإنجاز ما يلي:

ـ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وصولاً إلى تحقيق السوق العربية المشتركة وتحرير انتقال رؤوس الأموال والخدمات والعمالة بين دول الاتحاد، وصولاً إلى التكامل الاقتصادي الشامل.

ـ رفع مستوى المعيشة لمواطني الاتحاد وتنمية وترقية الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدّم لهم، وذلك من خلال الدفع بعملية التنمية المستدامة بين دول الاتحاد.

ـ دعم وتشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء للإسهام المشترك في دفع عجلة التقدّم الاقتصادي للاتحاد وإرساء شراكة حقيقية بين دول الاتحاد لتسهم بشكل فاعل في تحقيق الاندماج الاقتصادي.

ـ مواكبة المستجدات الدولية والعمل على التكيّف المستمر، مع مقتضيات الأوضاع الاقتصادية العالمية، وفقاً لما تفرضه المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في ظلّ العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

ـ إقامة علاقات متميزة مع دول الجوار، والعمل على توظيف القواسم المشتركة معها من أجل خلق تفاعل عربي إقليمي مؤثر لخدمة المصالح والقضايا العربية.

ـ تشجيع قيام المؤسسات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة الشعبية والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك دعم وتشجيع مؤسسات العمل العربي المشترك للقيام بدورها في تعزيز وتطوير العلاقة بين مواطني الاتحاد.

ـ اعتماد وسيلة الدبلوماسية الجماعية للدول الأعضاء في التحرّك الخارجي، بما يكفل تعزيز المصالح العربية، وتعظيم منافعها وعلاقاتها مع التكتلات الإقليمية والدولية، ودرء المخاطر التي تتهددها.

المادة (٧) الأجهزة الرئيسيّة المكونة للاتحاد:

ـ المجلس الأعلى للاتحاد.

ـ مجلس الأمة ويتكون من: مجلس النواب، مجلس الشورى.

ـ مجلس رؤساء الحكومات (المجلس التنفيذي).

ـ مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد.

ـ مجلس وزراء التنمية والاقتصاد والتجارة (المجلس الاقتصادي).

ـ مجلس الدفاع والأمن.

ـ محكمة العدل العربية.

ـ صندوق الدعم والتطوير المشترك.

ـ بنك التنمية الاتحادي.

ـ المجالس المتخصصة.

ـ هيئة المفوضيات.

ـ هيئة المندوبين الدائمين.

ـ الأمانة العامة.

المادة (٨) المجلس الأعلى للاتحاد:

المجلس الأعلى للاتحاد هو أعلى سلطة في الاتحاد، ويتشكل من ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء ويتبعه مباشرة:

ـ محكمة العدل العربية.

ـ مجلس الدفاع والأمن.

رئاسة المجلس سنوية بالتناوب، بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء.

يعقد المجلس اجتماعاته الدورية سنوياً، ويجوز دعوته لعقد اجتماعات استثنائية بناءً على طلب دولة عضو أو أكثر، وتأييد الطلب من قبل ثلث الدول الأعضاء على الأقل.

تكون الاجتماعات في مقر الاتحاد، ويجوز عقدها في دولة الرئاسة.

المادة (٩) اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد:

رسم السياسة العامة المحققة لأهداف الاتحاد ومتابعة تنفيذها.

المادة (١٠) مجلس الأمة:

هو الهيئة التشريعية للاتحاد ويمارس مهامه وفقاً لما يقرره هذا الدستور،

أو يكلّف به من مجلس الاتحاد، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الشورى.

يحدد النظام الداخلي لِكُلّ مجلس تمثيل الدول وتشكيله واختصاصاته ومقره ومدته وأسلوب عمله.

المادة (١١) مجلس رؤساء الحكومات:

هو المجلس التنفيذي للاتحاد، ويتشكل من رؤساء حكومات الدول الأعضاء، ويكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام المجلس الأعلى للاتحاد.

رئاسة المجلس سنوية، بالتناوب بحسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء.

يعقد المجلس اجتماعاته الدورية كلّ ستة أشهر، ويجوز دعوته إلى عقد اجتماعات استثنائية، بناءً على دعوة من المجلس الأعلى للاتحاد أو بناءً على طلب دولة عضو أو أكثر وتأييد الطلب من قبل ثلث الدول الأعضاء على الأقل.

تكون الاجتماعات في مقر الاتحاد، ويجوز عقدها في دولة الرئاسة.

المادة (١٢) اختصاصات مجلس رؤساء الحكومات:

يختص مجلس رؤساء الحكومات بممارسة المهام الآتية:

١ ـ مناقشة سياسات الاتحاد المقترحة من الأجهزة المختصة للاتحاد ورفعها إلى المجلس الأعلى للاتحاد.

٢ ـ وضع الإجراءات والآليات المنفذة للسياسات والاستراتيجيات المقرة من المجلس الأعلى للاتحاد.

٣ ـ تشكيل هيئة فض المنازعات التجارية وبيان مهامها واختصاصاتها.

٤ ـ وضع النظام الداخلي للمجلس لبيان مهام المجلس التفصيلية ورفعه إلى المجلس الأعلى للاتحاد لإقراره.

٥ ـ أية مهام أخرى يكلف بها من قبل المجلس الأعلى للاتحاد.

المادة (١٣) مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد

ـ يتشكل المجلس من وزراء خارجية دول الاتحاد، وتكون رئاسته بالتناوب بين الدول الأعضاء وفقاً للنظام الداخلي للمجلس.

٥ ـ علي كريمي

في ما يخص ورقة د. الحمداني: مداخل إلى التوحيد العربي وممكناته، كنت أحبذ لو أن الورقة طرحت من بين المداخلات المشار إليها مدخل الوحدات الجزئية في البداية كأساس للوحدة الشاملة. ولا أدّعي أن في الأمر ابتكاراً من طرفي، بل إن هذا المدخل قد طرح من أمد بعيد من قبل مجموعة من المهتمين بشأن الوحدة العربية، وتصوّروا إمكانية قيام جامعة الدول العربية على أساس كونها جامعة لهذه الوحدات. وهي وحدة بلاد الشام، ووحدة شبه الجزيرة العربية، ووحدة بلاد النيل، ووحدة المغرب العربي. وهذه الوحدات سوف تكون محطة للانتقال إلى محطة أخرى، وهي الوحدة العربية الشاملة، وسوف تلعب الجامعة العربية باعتبارها الحاضنة لهذه الوحدات الأعضاء فيها كوحدات سياسية، يتمثل دورها في تمهيد اندماجها في إطار وحدة شاملة.

كما إن المدخل الاقتصادي للوحدة العربية يعدّ من أهم المداخل الممكنة من أجل تحقيق الاندماج العربي، وخاصة أن هناك اليوم آليات قانونية كثيرة تسهل عملية الاندماج وتدفع في اتجاهها. ومن بين هذه الآليات القانونية القانون العربي الموحّد للاستثمارات المشار إليه في الاتفاقية العربية الموحّدة للاستثمارات العربية لعام ١٩٨١، والقانون التجاري العربي ـ المشخص في اتفاقية نشر المبادلات الاقتصادية. . . إلخ. ويضاف إلى هذا مسألة المشروعات العربية الاقتصادية المشتركة، الثنائية منها والجماعية.

في ما يخص تحقيق الوحدة عن طريق القوة، تجدر الإشارة إلى أن المدخل لم يعد اليوم وارداً ولا ممكناً؛ فالواقع الدولي الحالي لم يعد يسمح بتسييف الوحدة ـ أي فرضها بقوة السيف ـ فإذا كان هذا مقبولاً في تجارب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتّى بداية القرن العشرين، فإنها اليوم في ظلّ النظام العالمي الجديد صارت ضرباً من الوهم، فالوحدة لا يمكن أن تقوم إلا بالإقناع، وليس بحدّ السيف. نعم، إن التجارب الماضية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في ألمانيا أو إيطاليا، قامت بالقوة، لكن اليوم لوحظ فشل ذلك في العراق مع الكويت وفي مناطق أخرى.

٦ ـ عوني فرسخ

١ ـ أتفق مع د. الحمداني في قوله إن كلّ ما أصاب العرب من نكبات ونكسات، وما سيصيبهم، لا سمح الله، من محن، هو بسبب غياب الوحدة

العربية والتضامن العربي، وعدم تنفيذ الاتفاقيات الوحدوية المبرمة، وعدم وجود آليات تحرص على تطبيقها. وإن الوحدة العربية الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى، إذا أريد لهذه الأمة أن تعيش بشرفٍ وكرامة. كما أتفق معه بقوله إن المدخل السياسي هو المدخل الأساسي للتوحيد، لأهمية القرار السياسي في أوجه النشاط العربي كافة، ولافتقاد الأمة العربية للاستقلال الاقتصادي على وجه الخصوص.

٢ ـ في ضوء الواقع القائم أجد مقترحه تحويل جامعة الدول العربية إلى اتحاد فدرالي موضوعياً وجديراً بالمناقشة لتطويره والدفع به ليشكل رافعة للعمل العربي المشترك، وتفعيلاً لدعوة التكامل القومي أداة الأمة في تجاوز الواقع المأزوم ومواكبة العصر.

٣ ـ ما يقوله حول خوف الدول الصغرى من الوحدة، إشكالية قديمة تعود إلى مباحثات إقامة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤، وكان لها انعكاسها على ميثاق الجامعة، إذ جاء يكرس التجزئة، ولا يؤسس للتكامل والوحدة. ولقد عالج صناع الاتحاد الأوروبي هذه الإشكالية بأن وضعوا آلية تؤمن مصالح الكيانات الصغرى والكبرى على السواء، ويمكن الاقتداء بها بما يناسب الواقع العربي.

٤ ـ في ما يتصل بما ورد حول مقاومة الانقلاب الانفصالي لوحدة الجمهورية العربية المتحدة، ومباحثات قادمة مع المشير عامر، ألاحظ أنّه كانت هناك مؤامرة دولية ـ إقليمية بقيادة أمريكية قد أعدت سلفاً لدعم الانقلاب بالقوة في ما لو بدا عاجزاً؛ فيما كان الاتحاد السوفياتي متقبلاً ذلك في ما رواه مراد غالب، سفير الجمهورية العربية المتحدة في موسكو يومذاك أثناء ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية في **الأهرام** حول الوحدة عام ١٩٩٨، فضلاً على التزام عبد الناصر بالنهج الديمقراطي لقيام الوحدة، كما فعل مع السودان عام ١٩٥٦.

أما البيان التاسع، ومحادثات قادة الانفصال مع المشير عامر، فقد كانت محاولة لتهدئة المتظاهرين المدافعين عن الوحدة وكسب الوقت، بدليل أنّه في الوقت الذي نجحت فيه القوة التي كان يقودها جورج محصل في حسم الوضع في حلب، فقد تنكّر الانقلابيون للبيان التاسع وتشدّدوا في مطالبهم مع المشير.

٧ ـ قحطان الحمداني (يرد)

أشكر جميع الإخوان المعقبين والمناقشين على آرائهم السديدة، وخاصة تعقيب د. علي فخرو على آرائي. وأشير إلى تعقيب د. حسن نافعة، وإشارته إلى تسلسل

المداخل بحسب الأهمية، وقد نختلف في ذلك، ومع ذلك فقد بدأت بالمدخل السياسي ثمّ الاقتصادي والثقافي، ووضعت المداخل التي عليها اعتراض، كمدخل القوة، ومدخل اللاشرعية، ومدخل الدولة الاندماجية، وأشكره من منطلق إمكانية إعادة النظر في تسلسل الأهمية. أما دعوته إلى استبعاد المداخل التي سمّاها بـ «المرفوضة» (القوة ـ الاندماجية)، فلا يمكن ذلك، لأنه إذا أرادت دولتان الوحدة الاندماجية، كما حصل في وحدة اليمن عام ١٩٩٠، فهل ترفض ذلك؟

وأحترم رأي د. خيريّة قاسمية في استبعاد المداخل التي عليها اعتراض من المدخل الذي أسميته «المدخل الأفضل»، فهي محقة في رأيها.

وأشكر د. حسنين توفيق لإشارته إلى مسألة عدم الثقة، وقد أردت معالجته من خلال المبادئ العامة. وأشكر أيضاً د. أحمد الكبسي.

وأشير أيضاً إلى أن دعوتي إلى المساواة بين الأقطار العربية، صغيرها وكبيرها، هي من أجل تشجيع الأقطار النفطية الصغيرة باعتبار أن لها مكانة في الوحدة العربية. وأنا أدرك حاجة هذه الأقطار الصغيرة إلى الأمن، كما هي حالة دولة الإمارات العربية في نزاعها مع إيران حول الجزر العربية الثلاث، وكل أقطار الخليج الأخرى. فلو كانت هذه في ظلّ دولة اتحادية لما تجرأت أية دولة على الاستخفاف بالعرب، سواء كانت إيران أو غيرها.

الفصل الثالث عشر

في مدى تأثير العوامل الدينية والثقافية في التوحيد القومي(*)

وجيه كوثراني(**)

مقدمة

١ ـ لا بد بدايةً من تحديد أولي للمصطلحات، ونبدأ من نهاية العنوان إلى أوله: القومية والتوحيد القومي والثقافة والدين، وما المقصود بالعامل موصوفاً بصفة الثقافي والديني، وما هي حدود واتجاهات فعاليته سلباً أو إيجاباً:

أ ـ **القومية**: هي الانتماء إلى قوم، والمقصود هنا العرب، والانتماء هنا هو الانتماء العربي. وأرجّح أن معظم الدراسات التاريخية والنظرية التي بحثت في النظرية القومية العربية، كما في نظرية الأمة عند العرب، ركّزت على عامل اللغة العربية وثقافتها أو عامل الدين، باعتبارهما عاملَيْن أساسييْن في تكوين الأمة عند العرب، وفي تبرير الحديث لاحقاً عن دعوة القومية العربية والدعوة إلى مشروع الدولة/الأمة. على أن اتجاهاً جديداً في الفكر القومي نقل حقل تصوره من حيّز البحث عن دولة/أمة أو دولة قومية عربية واحدة، إلى حيّز البحث عن صيغ تعاونية أو تضامنية أو اتحادية بين الأقطار العربية، أو عن صيغ من شأنها أن

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ١٥٠ ـ ١٦٩.

(**) أستاذ جامعي، ومدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

تشجّع على التعاون أو الاتحاد بين أقطار الإقليم الواحد، من بين الأقاليم الأربعة المعروفة في الوطن العربي، وهي: المغرب العربي، وادي النيل، الهلال الخصيب، الجزيرة والخليج العربي. وأعتقد أن أكثر الدراسات تعبيراً عن هذا التوجّه هي تلك الدراسات التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: **استشراف مستقبل الوطن العربي** في الثمانينيات. وهي بذلك تجعل من فكرة الوحدة العربية إطاراً مرناً وأوسع يمكن أن يضمّ كل من تحركه قناعة أو مصلحة في العمل الوحدوي العربي، وبمعزلٍ عن الاتجاه الأيديولوجي القومي. أما على مستوى التبرير التاريخي لمفهوم «الأمة» عند العرب، ولإمكان تعدد الدول الوطنية (القطرية) داخل هذا المفهوم المرن لـ «الأمة»، فأرجّح أن كتاب عبد العزيز الدوري: **في التكوين التاريخي للأمة العربية** هو أفضل معبّر عن هذا المنحى في الرؤية: اعتبار الأمة العربية ذات مضمون مزدوج: ثقافي قوامه اللغة، وديني قوامه الإسلام. على أن هذه الرؤية لا تستتبع بالضرورة قيام دولة واحدة تتماهى مع الأمة في الجغرافية البشرية للدولة. كان هذا رأي الدوري في متابعته لفكرة الأمة عند العرب في التاريخ، ولفكرة «مرونتها» وإمكان تعدّد الدول داخلها. وهذا رأي كان يمكن أن يسهّل مهمة استخدام المصطلحات ومتابعة تطوراتها وتحوّلاتها لولا الاعتقاد بمبدأ «الاستمرارية» في التاريخ، والمزج بين مصطلحات الأمس ومصطلحات الحاضر وتصوّر المستقبل، ذلك أن القول بالاستمرارية التاريخية يصطدم بمعوقاتٍ يثيرها تغيّر المفاهيم والمعاني والتصوّرات والاستخدامات المختلفة للمصطلحات، ووقع هذه الأخيرة ووظائفها في الأذهان والمدارك والسلوك في كل زمن من الأزمنة التاريخية. ومن ذلك ما يستدعيه مصطلحا «الثقافة» و«الدين».

ب ـ **الثقافة والدين**: من الصعب الفصل بين المصطلحين، ولا سيما إذا تنبهنا إلى بعدهما المفهومي وبتجلياتهما في الواقع المعيش.

صحيح أن الدين يحيل إلى ثابت ماورائي متجلٍّ في الوحي والنصّ الثابت المقدس، وصحيح أن الثقافة تحيل إلى ثابت وضعي متجلٍّ في اللاوعي الجمعي التاريخي بمفهوم يونغ لهذا المصطلح، وفي الذاكرة الجماعية، وفي اللغة ورموزها، وفي العقليات والذهنيات لدى الأقوام والشعوب، ولكن كليهما (الدين والثقافة) لهما فروعهما وتجلياتهما التي تظهر في نظم وسيستامات مشتركة في المجتمع يكاد يوحّدهما حقل الثقافة بمعنييها الإثنولوجي والأنثروبولوجي الواسع، حيث يبدو الدين بفروعه وطقوسه وعباداته ورموزه ومزاراته وطرقه

ومذاهبه جزءاً من الثقافة، وحيث تبدو الثقافة بفروعها من عادات وتقاليد ومأكلٍ ومشرب وحلال وحرام جزءاً من الدين، أو حالة من حالات التدين.

على أنّ حيزاً من الفكر يشتق من هذا ومن ذاك (أي من الدين، ومن الثقافة أو من كليهما)، هو حيّز الإبداع والتجديد والاجتهاد في الأفكار بغية التغيير: التغيير في الحقل الديني، كما التغيير في الحقل الثقافي. وهذا ما درج الباحثون على وصفه مؤخراً بـ «دور الأفكار في المجتمع»، وهو دور يطال مجالات الأخلاقيات والسياسات على أنواعها: الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتربوية والدينية أيضاً. ولعل هذا الحيّز من الثقافة ومن الدين ما يعنينا في الحديث عن دور ما يمكن أن يقوم به الدين والثقافة في الدفع من أجل الوحدة، أي التغيير باتجاه تكوين ثقافة وحدوية في المجتمعات العربية. ومن هنا ارتباط السؤال بأبعاده العملية، وظيفة المصطلح في الواقع المعيش. فأي ثقافة وأي دين (أي تديّن) يمكن أن يكونا عامل توحيد في مجتمعاتنا؟

٢ ـ نقطة توضيحية أخيرة لا بد من إيرادها في هذه المقدمة، وتتعلّق بدلالة ما أفهمه من تعبير «التوحيد القومي» الذي أورده برنامج الندوة عنواناً لهذه الورقة.

يُلاحظ أن اتجاهاً غالباً لدى الكتّاب العرب أخذ بالتوفيق في استخدام مصطلحيْن عربييْن: مصطلح «الوطني» و«الوطنية» للدلالة على الانتماء إلى الدولة الوطنية (الدولة القطرية في القاموس القومي الكلاسيكي)، ومصطلح «القومي» و«القومية» للدلالة على الانتماء العربي، أي على العروبة (أو العروبية بتعبير ابن خلدون)، ودون أن يعني المصطلح الأخير معنى الناسيوناليسم الأوروبي أو الـ «Etat-nation» (الدولة/الأمة) الذي حملته أو حُمِّلت به الأيديولوجيا السياسية للقومية العربية في الخمسينيات والستينيات. إن التوحيد كما أفهمه في هذا السياق، وكما أحاول أن أبرز ما يشجع عليه وأعالج ما يعيقه عربياً في الواقع وفي الحاضر، إنما يقع في نطاق أي شكلٍ عملي أو صيغة عملية من صيغ البحث عن الوحدة العربية، بدءاً من صيغة التضامن في إطار قيام جامعة الدول العربية إلى صيغة التعاون في مجلس تعاون عربي، إلى صيغة التعاون في مجلس إقليمي، إلى نظام كونفدرالي أو فدرالي عربي. . . وأيّاً كانت هذه النطاقات أو المشاهد، يتساءل الإنسان العربي عن مقوّمات ثقافة توحّد ولا تقسّم، سواء على مستوى مجتمع دولة وطنية (لأن المجتمع الوطني ـ القطري مهدّد)، أو على مستوى المجتمع العربي ككل. أقول: ما يشجّع أو ما يساعد، لأن فرضيتي في هذا البحث، كما في أبحاثي السابقة حول هذا الموضوع، تنطلق من اعتبار عامل

الثقافة، كما عامل الدين في التوحيد أو في التقسيم، هو «عامل مساعد»، وليس عاملاً محتماً وحاسماً (Determinant) في المرحلة المعاصرة من التاريخ العربي.

٣ ـ وأذكِّر، مرة أخرى، أن ثمة مستويات متعددة من الثقافة وأنماطها في المجتمع تتعايش، وأحياناً تتداخل. فهناك ثقافة النخب القارئة والمنتجة للأفكار (ولعلّ هذا ما سمّي في القديم «ثقافة الخاصة»)، وهناك «ثقافة العامة»، وهو ما يسمّى اليوم بـ «الثقافة الشعبية»، وهذه الأخيرة غالباً ما تكون متوارثةً، ويغلب فيها التقليد والإتباع والسماع والانصياع والانقياد، والتواصل العفوي أو التواصل الأهلي عبر مؤسسات العائلة والبيت والطريقة والفرقة والمجالس والديوانيات.

ولا شك في أنه في عصر المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المتعددة، الكلاسيكية منها والمتطوّرة، حدث تداخل بين المستويين، إلى درجةٍ أضحى من الصعب القول بالفصل القاطع بين المستويينْ، بل أصبحت مباني الثقافة العربية متداخلةً إلى حدّ يصعب تبيان طبقاتها، واستجلاء فروعها داخل النخب نفسها، أو داخل كل طبقة، أو فئة، لأن عوامل التغيير والتغيّر طالت جزءاً لا يستهان به من تلك الثوابت أو الاستمرارية، في هذا التاريخ العربي. فهل يصحّ أن نبقى نتحدّث عن «وحدة الثقافة العربية وصمودها في وجه التحديات»، دون أن نعي عمق التحوّلات، وما أصاب تلك «الثوابت»، وفي أيِّ اتجاه تذهب تلك التحوّلات، حاضراً ومستقبلاً؟

لا شك في أن «ثوابت» معيّنة تكمن في قاع الذاكرة الجماعية الشعبية، التي تشكّل إطاراً ثابتاً للثقافة الأهلية العربية الإسلامية، كوَّنته ورسمته بشكل أساسي، وعلى المدى البعيد العبادات والفرائض التي نصَّ عليها الإسلام (أصولاً وفروعاً)، التي تميّز المجتمع الإسلامي وتعطيه لوناً من ألوان الوحدة الدينية ـ الثقافية. ولا شك في أن «ثوابت» معيّنة تكمن أيضاً في قاع الذاكرة الجماعية للغة العربية وتعابيرها المختلفة، حيث إنها لم تكن لغة الشريعة الإسلامية وعلومها فحسب، بل أيضاً لغة التفاهم والتخاطب والتعامل اليومي، ولغة التعبير عن الإبداع الفني والأدبي والشعري والزخرفة في العمارة، ولغة الحِكَم والأمثلة والمأثورات المروية التي يحكيها جيل إلى جيل، وعلى امتداد أرضٍ سكنتها جماعات وشعوب ملكت قابليات كبيرة للتعريب، بفعل عوامل عديدة راوحت، بحسب رأي الباحثين وأهل الاختصاص، بين عامل التقارب السلالي للمجموعات اللغوية، من جهة، وعامل التجارة وطرق المواصلات وطرق الصوفية وزواياها وانتقال القبائل العربية واستقرارها، من جهة أخرى.

٤ ـ أما الملاحظات التي يمكن أن أختم بها هذه المقدمة فهي التالية:

أ ـ إن انتشار الإسلام جنباً إلى جنب مع التعريب في بلاد سبق أن شهدت تفاعلاً بين حضاراتها القديمة وانتشرت فيها لغات وتجمّعات متقاربة أو ذات أصل سامي واحد، أدى إلى نشوء إطار ثقافي ـ ديني واحد (ثقافة عربية ـ إسلامية سائدة).

ب ـ إن نمو التجارة مع انفتاح الأسواق بعضها على بعض عبر طرق المواصلات البعيدة الرابطة منذ القدم بين الدائرة الأفريقية والآسيوية والمتوسطية، التي انتشر التجار العرب في مدنها ومحطاتها (القديمة والجديدة)، حاملين إلى جانب تجارتهم لغتهم ودينهم وطرقهم الصوفية أيضاً، أدى كل هذا إلى نوع من الإطار الوحدوي الاقتصادي في علاقات التبادل بين المدن الكبرى (القديمةً منها والجديدة).

ج ـ هذان الحقلان من حقول الوحدة (الوحدة الثقافية ـ الدينية العامة والوحدة الاقتصادية التجارية)، ازدهرا خلال القرون الأربعة الأولى للإسلام، ازدهاراً عظيماً، كما تبرز ذلك دراسة موريس لومبار المهمة: **الإسلام في عظمته الأولى**، كما أنهما استمرا خلال القرون اللاحقة، قرون السلطنات المتعددة والمتصارعة، وظلا على رغم الحروب والصراعات الداخلية والخارجية مستمريْن في مسارهما التاريخي (وليس بالضرورة بازدهارهما)، لأن صراعات الأسر السلطانية، سواء كانت عربية أو غير عربية، أثّرت سلباً، ولكنها لم تؤدِّ إلى إقفال الحدود بين نطاق سلطانها الجغرافي، بل استمرت مجاري الحركة الثقافية الدينية بين مناطق الوطن العربي، بل العالم الإسلامي، واستمرت طرق المواصلات والقوافل مفتوحة، مع استثناءات غزوات البدو على القوافل، وعرقلة الحروب (في أثناء الاشتباكات) لأمن بعض طرق المواصلات.

د ـ الملاحظة الرابعة، وهي التي تلخّص إشكالية البحث:

إذا كانت هذه العوامل الثلاثة (العامل الديني، والعامل الثقافي اللغوي، والعامل الاقتصادي المتمثّل بحركة التجارة وانفتاح الأسواق)، قد أدّت إلى نوعٍ من الوحدة الثقافية والدينية، وإلى نوع من الوحدة الاقتصادية (مع الانتباه إلى التّمايز في المفاهيم بين ماضيها وحاضرها)، فلماذا كانت الصراعات والحروب بين الفرق والأسر التي تمثلت في تعدّد الدول والسلطنات والإمارات والممالك؟ ولماذا لم يؤثر العاملان المذكوران (وحدة الدين ووحدة الثقافة) في التوحيد السياسي؟

فرضية البحث، ولا بأس من التكرار هنا أن في الثقافة أيضاً، سواء كانت عرفية ووضعية، أو كانت دينية، أو كانت مزيجاً من المصدريْن، وغالباً ما تكون كذلك، فيها مكامن توحيد ومكامن تجزيء، أي نزعات توحيد ونزعات تجزئة. والأرجح أنّ جدلية مركبّة بين النزعتين قامت في مظاهر كثيرة من مظاهر الاجتماع البشري العربي، أي بحسب تعبير ابن خلدون، في طبائع العمران البشري العربي، ولا سيما في ظاهرة قيام الدول: نشوئها ووحدتها وانقسامها على قاعدة «العصبية».

أولاً: أشكالٌ من التوحيد العصباني ـ السلطاني في إطار «الأمة» أو جدلية الوحدة والتجزئة في الأمة كجزء من جدلية العلاقة بين العصبية والدعوة

شهد التاريخ العربي ـ الإسلامي في العديد من مراحله، نشوء دولٍ سلطانية نحت في قيامها وتوسعها الأرضي والسكاني نحو التماثل مع نطاق الأمة الجغرافي. ينطبق هذا أكثر ما ينطبق على حكم الأسرة الأموية ذي «الهوية العربية»، كما رآها ونظّر مؤرخون عرب من ذوي الأيديولوجيا القومية العربية المعاصرة. غير أن نظرةً فاحصة بطبيعة السلطان في هذه الحالة أو في غيرها من الحالات الأسرية اللاحقة تقودنا إلى فهم آخر لطبيعة هذا التوحيد. ومرشدنا في هذا الفهم مفاهيم ابن خلدون التي استخدمها لفهم طبيعة ذاك السلطان، وهي مفاهيم صالحة لتكون أدوات معرفية لدراسة واقع ذاك الزمن التاريخي.

إن مفاهيم كالعصبية العامة أو الغالبة، ومقولاتٍ كمقولات علاقات الولاء والاستتباع والانتظام والانقياد، في توصيف طبائع الاجتماع البشري العربي ـ الإسلامي، ومقولة استقواء العصبية بالدعوة الدينية و«الأثر الديني». . . كلها تشكّل أدواتٍ مفهومية معرفية انبثقت عن متابعةٍ استقرائية مباشرة لمعطيات التاريخ العربي والإسلامي لدى ابن خلدون. وخلاصة القول، إن الدولة الأموية وغيرها من الدول التي قامت على شرعية تغلُّب العصبية الأقوى في التاريخ العربي والإسلامي (شرعية الأمر الواقع)، وسواء كانت تلك العصبية عربيةً نشأت واستقوت داخل أمة عربية، أو غير عربية نشأت واستقوت داخل أمة إسلامية، فإن ما كان يعيّن حدود تلك الدولة/العصبية، أي «نطاقها» وفقاً للتعبير الخلدوني، أو جغرافيتها السياسية وفقاً للتعبير الحديث، فإنما كان قوتها وبأسها على الامتداد والتوسُّع والسيطرة. وعوامل القوة كانت تتأتى من التمكّن من أمرين:

١ ـ ديناميتها العصبانية الذاتية، وفقاً لمدى التلاحم بين عصبها الأسري المركزي ومكوّنات الولاءات الدينية وغير الدينية التي يستقطبها ذاك العصب المركزي.

٢ ـ تمكّنها عبر شبكة تلك الولاءات من السيطرة على نطاق أوسع فأوسع من طرق المواصلات والقوافل ومحطات التجارة البعيدة والأسواق، من أجل تأمين الجباية الضرورية للدولة.

فهل يمكن اعتبار هذا النمط من التوحيد قومياً؟

إذا كان لمفاهيم ابن خلدون ومصطلحاته بعض الدلالة في تلخيص تجربة الدولة في التاريخ العربي الإسلامي لجهة قيامها وتوسّعها وتفكّكها، فإنها، من جهة أخرى، تقدم دلالات نظرية ومنهجية ووقائعية غنية، لجهة دورها التاريخي في مسار الوحدة أو التجزئة، التوحّد أو الانقسام، ومن زاوية النظر إلى الثقافة السياسية السائدة.

فابن خلدون في عرضه لعملية انقسام الدولة، لا يستخدم نسبة الدولة إلى الإقليم حتى ولو قامت هذه الأخيرة، في الأساس، انطلاقاً من قاعدة إقليمية محدّدة يسميها «القاصية» أو «الطرف». والدولة الناشئة (المحدثة أو الحادثة)، إما أن تبقى ولاية طرف، تابعة لـ «الدولة العامة» أو تصبح ـ تأسيساً على عصبيتها الأقوى ودعوتها الدينية ـ «دولة دعاة» تخرج على الدولة القديمة لتحلّ محلها أو تناجزها شرعيتها.

ووفقاً لهذا المفهوم، تكتسب «ولاية الطرف» معنى الأمر الواقع الذي يُقرُّ من قبل الدولة القائمة (العامة) دون حروب أو مطالبة بحق، وتكتسب دولة «الدعاة والخوارج» معنى التجاوز للدولة القائمة وعدم الاعتراف بها، وأحياناً منحى الظفر بها بالحرب. ويشير ابن خلدون إلى هذا الأمر بقوله: «إن الدولة الحادثة المتجدّدة نوعان: **الأول** نوع من ولاية الأطراف إذا تقلّص ظلّ الدولة عنهم وانحسر تيارها. وهؤلاء لا يقع منهم مطالبة للدولة في الأكثر لما قدمناه، لأن قصاراهم القنوع بما في أيديهم وهو نهاية قوتهم. والنوع **الثاني** نوع الدعاة والخوارج على الدولة، وهؤلاء لا بد لهم من المطالبة، لأن قوتهم وافية بها، فإن ذلك إنما يكون في نصاب يكون له من العصبية والاعتزاز ما هو كفاء ذلك وواف به، فيقع بينهم وبين الدولة المستقرّة حروب سجال تتكرّر وتتصل إلى أن يقع لهم الاستيلاء والظفر».

ولعل ما يقدمه ابن خلدون على مستوى النظرية السياسية لأنواع الدول في

التاريخ العربي الإسلامي، يصلح منطلقاً لفهم آلية الصراع الاجتماعي ـ السياسي الآيل إلى حالة من حالات الوحدة أو التجزئة: حالة التوحّد في دولة ذات «عصبية عامة»، كما يقول، أو حالة الانقسام في دول ذات عصبيات مختلفة، إثنية أو قبلية أو مذهبية، تقوم لتتعايش بعضها مع بعض في «ولايات أطراف» في مراحل قصيرة، أو ليلغي بعضها بعضاً في حروب استتباعية طويلة باتجاه التحوّل إلى سلطنات كبرى في «دار الإسلام».. كان هذا شأن العلاقة بين سلطنات: كالبويهيين والسلاجقة والإيلخانيين، وكالعثمانيين والمماليك والصفويين.. ناهيك عن البدايات المؤسسة للصراع الأموي ـ العباسي، ثم العباسي ـ الفاطمي.. ثم للصراعات الأسرية الأخرى في المغرب والأندلس، والصراعات «الفرقية» ذات مشاريع الدول الخارجة على المركز أو انطلاقاً من الأطراف، كما هو شأن القرامطة والإسماعيلية.

والجدير بالملاحظة هنا أن معظم المؤرخين بالغوا بالتشديد على الجانب الأيديولوجي في قيام هذه الدول، أي على ما أسماه ابن خلدون بـ «الصبغة الدينية» للعصبية، أو لـ «الأثر الديني» الذي تحمله، أو بالغوا بالتشديد على الجانب «القومي» أو الشعوبي في نشأة هذه الدول. فرأى بعضهم في الصراع العثماني ـ الصفوي صراعاً مذهبياً شيعياً ـ سنّياً مثلاً، كما رأى بعضهم في نشأة الدول انطلاقاً من إيران نزعة شعوبية أو فارسية... الخ.

وفي رأيي أنه إذا كان هذا صحيحاً على مستوى خطاب التعبئة لأطراف الصراع في المجال الثقافي، فإن ذلك ينبغي ألا يطمس مستوى حقل الصراع الفعلي وأهدافه البعيدة. وحقل الصراع الفعلي يمكن قراءته في النصّ الخلدوني من خلال مفهوم «نطاق الدولة». ونطاق الدولة، هو **أولاً** نطاق الجغرافيا السياسية لإمكان نشوء دولة. و**ثانياً** هو امتداد هذا النطاق وفقاً لنمو المصالح الاقتصادية التي تترجم نفسها في جباية أهل الدولة وسحب الخراج من منطقة عبور قوافل أو تقاطع مواصلات تجارية في إحدى دوائر السوق التي تشكّلت في نطاق العالميْن المتوسطي والآسيوي، وحيث شكّل انتشار الإسلام فيه إطاراً قابلاً للتوحّد على المستوى الثقافي والديني، وقابلاً للتكامل على مستوى المواصلات ومراكز التجارة البعيدة السائدة آنذاك.

ثمة أمة، إذاً، ولكنها أمةٌ تنبثق عناصر تكوينها من عملية مزج الثقافي بالديني، أو الديني بالثقافي. أما العنصر السياسي الذي ينحو إلى تكوين سلطة، أي سلطان بتعبير ذاك الزمان، فإنه يعمل داخل هذا المزيج المركّب من عناصر

الدين وعناصر الثقافة معاً، ولكن دون أن يطرح تماثلاً بينه وبين كامل الأمة، سواء كانت هذه الأمة عربية في المنظور الثقافي الإثني أو أمة إسلامية في المنظور الثقافي الديني. أما في التجربة الغربية الحديثة، فإن الدولة والأمة (وأعني الناسيون هنا) ارتبطتا ارتباطاً وثيقاً في الثنائية الجدلية الكامنة في المصطلح المركّب: (Etat-nation). وهذا في رأيي ما أشكل على الكتّاب القوميين العرب في مرحلة من مراحل تنظيرهم للأمة وللقومية، فتماهت صورة الدولة والأمة في وعيهم مع صورة الـ «Etat-nation» في التجربة التاريخية الغربية الحديثة.

هذا في حين إن ما أسميه «نزعة التوحيد السلطاني ـ العصباني»، في التجربة التاريخية العربية ـ الإسلامية، هو وجه من وجوه الحراك التاريخي الذي يحتمل إمكان التوحيد عن طريق التوسّع والتغلّب، وإمكان التجزئة والانقسام عن طريق استخدام أسلوب الممانعة والخروج على الدولة السابقة. وهذا من شأنه أن يفتح داخل مجتمعات الأمة على سلسلة لا تنتهي من تشكيلات العصبيات الممانعة والمطالبة بـ «حق» يختلط فيه «حق قوة الأمر الواقع» مع ادعاء «شرعية الحق الديني» (أي الدعوة).

السؤال: هل هذا نمط من الثقافة السياسية التي لا بد منها في عملية الاستيلاء والتغلّب؟ ومن أين جاءت هذه الثقافة في ممارسة الحكم والعمل السياسي العربي؟ هذا في حين إن الأصل في البيعة، وكما يجمع على ذلك فقهاء أغلبية المسلمين (القدماء منهم والمحدثون) هو الشورى.

لكن «حكم الشورى»، بعد الخلفاء الراشدين، ظلَّ فكرة مجرّدة في خطاب الفقهاء، أي طوبى في الذهن، على حدّ تعبير عبد الله العروي، أما في التاريخ الفعلي، وفي الثقافة السياسية المعيشة والمستمرّة، فحلّت مكانها «البيعة القسرية» وخلافة الضرورة وإمارة الاستيلاء، وطبائع الاستبداد وثقافته، وأخلاقيات الطاعة والانصياع، أو الممانعة و«الخروج بالسيف». ولم يكتشف الفقهاء الإصلاحيون والنهضويون هذه الشورى ويتنبهوا إليها كمطلب موازٍ ومساوٍ للتمثيل الديمقراطي والحكم الدستوري، إلا بعد احتكاكهم بالأوروبيين، على حدّ تعبير محمد رشيد رضا، في الأعوام التي ناضلت فيها النخب التركية والعربية والإيرانية من أجل «الدستور» (أي المشروطة) في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

يناقش رشيد رضا قارئاً مسلماً في **المنار** في العام ١٩٠٩ حول هذه الإشكالية، فيقول: «لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم أصلٌ من أصول ديننا، وإننا استفدناه من الكتاب المبيّن ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة

الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا الاعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكّرت أنت وأمثالك بأن هذا من الإسلام، ولكان أسبق الناس إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين في الآستانة وفي مصر ومراكش، وهم الذين ما يزال أكثرهم يؤيد حكومة الأفراد الاستبدادية، ويعدّ من أكبر أعوانها (. . .)، إنني لا أنكر أن ديننا يفيدنا ذلك (. . .)، ومع هذا كله أقول إننا لولا اختلاطنا بالأوروبيين لما تنبّهنا من حيث نحن أمة أو أمم إلى هذا الأمر العظيم، وإن كان حريصاً جلياً في القرآن الحكيم».

ثانياً: الدين والملك توأمان: مقولة دينية أم عرف ثقافي؟

من بين النصوص التي تتغلغل في حنايا كتب التراث الإسلامي، لتشكّل مادة تاريخية كثيفة عند المؤرخين والإخباريين العرب، بل التي تستدخلها **الآداب السلطانية** و**مرايا الأمراء** أيضاً، نصّ منسوب إلى الملك المؤسس للدولة الساسانية، الملك أردشير. ونصّ أردشير المعروف بـ «عهد أردشير» هو نوع من ميثاق لبناء دولة تقوم على التوأمة بين الدين والملك.

على أن تكرار أخبار أردشير في كتب التاريخ العربي، وفي كتب **الآداب السلطانية**، التي بذل المحقق الكبير المرحوم إحسان عباس جهداً كبيراً في جمعها ونشرها بعنوان **عهد أردشير**، ليس هو الأمر الأهم والأخطر، ذلك أن آراء أردشير في الدين والسياسة لم تبقَ في حيّز التاريخ فحسب، بل اخترقت في دلالاتها ومعانيها الفقه السياسي الإسلامي برمته. وأضحى النصّ الفقهي الإسلامي في باب الخلافة أو الإمامة أو الإمارة، يتبنّى آراء أردشير في وظيفة الدولة ومهماتها، ألا وهي «حراسة الدين»، وفي المقابل حماية الدين لها.

وكان أن انعكست هذه الجدلية الوظيفية في سلوكيات العمل السياسي الإسلامي القديم بصيغ عديدة، كصيغة «إمارة الاستيلاء» التي شرعنها الفقهاء من باب «الضرورات» (الماوردي)، أو كصيغة «العصبية المتغلّبة» التي تستقوي بالدعوة الدينية لتزداد قوة وبأساً، على ما يرى ابن خلدون. والعصبية بهذا المعنى، وللتذكير، هي التعبير الاجتماعي ـ السياسي والثقافي عن مشروع سياسي، تبرّر المطالبة به بحقّ ديني في نصاب الدولة أو في دولة بديلة.

وهذا الحق يتسامى في الوعي، وفي الإدراك، وفي الثقافة، وفي التعبئة، حتى يصبح أمراً في منزلة «المقدس» يُحرّك ولاء العامة من المقلّدين وولاء التابعين من أصحاب المصلحة أو الاعتقاد.

على أن اللجوء إلى الدين من قبل السلطان، يُفسح المجال واسعاً أمام أيّ كان في المجتمع لاستخدام الدين نفسه وبالأسلوب نفسه؛ ويصبح الصراع السياسي بين الأطراف، سواء كانت هذه العصبيات قبائل أو فرقاً دينية أو مكوّناً اجتماعياً ثقافياً من الاثنين معاً، صراعاً على الدين نفسه. ولا تعود نصيحة أردشير للملوك والسلاطين والأمراء خبراً تاريخياً من الماضي فحسب، بل تصبح سلوكاً مستدخلاً في الثقافة السياسية العربية الإسلامية المعتمدة في الصراع على السلطة. لنقرأ من جديد **عهد أردشير**: «واعلموا أن الملك والدين أخوان توأمان لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، لأن الدين أسّ الملك وعماده، ثم صار الملك بعد حارس الدين، فلا بد للملك من أسّه، ولا بد للدين من حارسه (...)».

ويضيف مُنبّهاً: «وإن رأس ما أخاف عليكم مبادرة السفلة إياكم إلى دراسة الدين وتلاوته والتفقّه فيه، فتحملكم الثقة بقوة السلطان على التهاون به، فتحدث رياسات مُستسرّات في من قد وتّرتم وجفوتم وأخفتم وصغرتم من سفلة الناس والرعية وحشو العامة. واعلموا أنه لن يجتمع رئيس في الدين مُسرّ، ورئيس في الملك معلن في مملكة واحدة قط، إلا انتزع الرئيس في الدين ما في يد الرئيس في الملك، لأن الدين أسّ والملك عماد وصاحب الأس أولى بجميع البنيان من صاحب العماد».

إذن، هناك سلطتان أو رئاستان: رئاسة في الدين، ورئاسة في الملك، يجب أن يتوحّدا في شخص السلطان. على أن هذا «الوجوب» الذي تقتضيه مصلحة الحكم الفردي، الذي استدخلته الثقافة الإسلامية في نصوصها وأعرافها من خلال الاعتقاد الشائع أن «الإسلام دين ودولة»، ولا ثنائية فيه، شكّل مأساة التاريخ الإسلامي على امتداد مراحل فتنه وحروبه الأهلية، منذ ذاكرة «الفتنة الكبرى»، وحتى «فتن» العراق الأخيرة. لكن يبدو أنه ما كان يريح الضمير لدى كل طرف هو الاستلاب بذاته، أي الاعتقاد المطلق بملكية كل طرف «الحق المطلق» لنفسه. وهذا يتجسّد في عيش التاريخ ذاكرة حيّة بدلاً من وعيه ماضياً، ذاكرة يُتوهم أنها توحّد، وهي في الحقيقة تقسم، ولا سيما إذا استحضرت هذه الذاكرة في الحاضر حقاً شرعياً دينياً، كمطلب في السلطة أو لتأكيد نصاب فيها، باسم خلافة أو إمامة أو «تطبيق الشريعة»، كما هو حاصل اليوم. ولعل أفضل وصف وتعليل لهذا الحال الانقسامي في الأمة ما قاله الشهرستاني في **الملل والنحل**: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلَّ على الإمامة في كل زمان».

والخلاصة أن توأمة الملك والدين، أو الدولة والدين، بتعبير هذا العصر، وسواء أمست هذه المقولة مقولة دينية في عرف البعض، أو مقولة ثقافية في عرف البعض الآخر، فهي عدا تكريسها ذاكرة انقسامية في الأمة، تكرّس ممارسة في الثقافة السياسية المعاصرة تقوم على استقواء السياسي بالديني، فتفقد السياسة بعدها المدني وتسلب من الدين بعده الروحاني والقيمي.

خلاصة القول: عندما تتحكم الأيديولوجيا الأحادية وحدها في الثقافة السياسية، وعندما تصبح الأخيرة جزءاً من خطاب ثقافي متكامل وحصري، تصبح سياسة الفرقة أو الطائفة أو الحزب الواحد وحدها السياسة الحصرية، بل السياسة المقدّسة، وما عداها ليس من قبيل الخطأ الذي يحتمل الصواب، بل هو الخطأ المطلق أو الشرّ المطلق. ومن نافل القول إن هذا الفهم الأحادي للثقافة، غير توحيدي، بل هو تقسيمي بامتياز.

ثالثاً: مشاهد من التاريخ والواقع الثقافي العربي

في ذاكرة الزمن التاريخي العربي ـ الإسلامي، يمكن أن نتذكر مرحلتيْن:

مرحلة **أولى** اتسم عنوانها ومشهدها الأساسي بالازدهار والتوحُّد على أساس التنوّع، وهي مرحلة استمرت حتى القرن الرابع للهجرة. ومرحلة **ثانية** بدأت مساراتها مع القرن الخامس للهجرة، وما زالت مستمرة في حالة تفاعل بين قوة تدفع إلى الجمود والتفكّك، وقوة تدفع إلى التقدم والتوحُّد.

والمقارنة بين المشهدين الثقافيين، ترينا الخيوط التالية من منطلق مؤشرات القيم والأخلاقيات ومناهج التفكير والعمل:

■ في المرحة **الأولى**، أي في الذاكرة التاريخية التي تردّنا إلى صورة الازدهار والتوحّد، ترتسم المسلكيات والقيم التالية:

ـ الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى، واحترام أفكارها وإنجازاتها. يتجلّ ذلك في الانكباب على الترجمات من حقول الحضارات العالمية آنذاك: الهندية والفارسية واليونانية.

ـ الحرية في البحث والتفكير، الأمر الذي أدى إلى إسهامات عربية خلاقة في الفكر الفلسفي والعلمي.

ـ الاجتهاد المفتوح في علم الكلام وعلم الأصول والفقه. ويكمن وراء كل

ذلك أخلاقيات تسامح وثقافة علمية تنصبّ على دراسة الإنسان، تترجمها مناهج معرفية ومواقف نسبية لا تستأثر بالحقيقة ولا تدّعي إطلاقيتها.

■ أما في المرحلة **الثانية**، حيث بدأت تتكوّن مسارات الجمود والتفكّك في المجتمع العربي والإسلامي، فإن خطوطاً واتجاهات نكوص في الثقافة العربية أخذت تشقّ معالمها:

ـ أخذت ثقافة الفقه وحدها تحلّ تدريجياً مكان ثقافة الفلسفة حتى استطاعت ثقافة الفقه إزاحة الفلسفة، ثم إزالتها، بل حتى أصبح استخدام المنطق في الاستدلال محرّماً، كما استبيحت كتب الفلسفة ومكتباتها، وأضحى حرقها أمراً مستحسناً، بل «واجباً دينياً»، في رأي بعض المفتين.

ـ تقلّص وجود المكتبات العامة ودور العلم، وحلول المدرسة الدينية محلها، حيث تدرّس علوم الشريعة وحدها وبمنهج التقليد والحفظ والاكتفاء بإضافة الحواشي.

ـ تحوّل نظام الحسبة إلى أسلوب ملاحقة للفلاسفة والفقهاء المجتهدين، حتى وصل الأمر إلى أن تولىّ المحتسب بأمرٍ من السلطان جملةً من السلطات الواسعة التي تحتكر الرقابة على المجتمع والاقتصاد والثقافة والسكن، والتضييق على عيش أهل الذمّة والتدخل في الخصوصيات الشخصية والإيمانية وشؤون الاعتقاد. وللتدليل على ذلك، نقرأ نصاً أقتبسه من الكاتب في العصر الأيوبي (ضياء الدين بن الأثير). وهو عبارة عن منشور تعيين لمحتسب صادر عن السلطان وفيه تحديد لمهمات المحتسب:

يقول: «ونحن نأمرك أن تتصفح أحوال الناس في أمر دينهم الذي هو عصمة مالهم وأمر معاشهم الذي يتميز به حرامهم من حلالهم. فابدأ أولاً بالنظر في العقائد، واهد فيها إلى سبيل الفرقة الناجية الذي هو سبيل واحد، وتلك الفرقة هي السلف الصالح الذين لزموا مواطن الحق فأقاموا، وقالوا: ربنا الله ثم استقاموا، ومن عداهم شعبٌ دانوا أدياناً، وعبدوا من الأهواء أوثاناً، واتبعوا ما لم يُنزل به الله سلطاناً (. . .). فمن انتهى من هؤلاء إلى فلسفة، فاقتله ولا تسمع له قولاً، ولا تقبل منه صرفاً ولا عدلاً، وليكن قتله على رؤوس الأشهاد، ما بين حاضر وبادٍ، فما تكدّرت الشرائع بمثل مقالته، ولا تدنّست علومها بمثل أثر جهالته (. . .)، وما تجده من كتبها (أي كتب الفلسفة) التي هي سموم نافحة، لا علوم نافعة، وأفاعٍ ملفقة، لا أقوال مؤلفة، فاستأصل شأفتها بالتمزيق، وافعل

بها ما يفعله الله بأهلها من التحريق، ولا يقنعك ذلك حتى تجتهد في تتبع آثارها والكشف عن مكامن أسرارها، فمن وجدت في بيته فليؤخذ جهاراً ولينكّل بها إشهاراً (. . .)».

«وأما من تحدّث في القدر، وقال فيه بمخالفة نصّ الخبر، فليس فيه شيء من ربقة الإسلام، وإن تنسّك بمداومة الصلاة والصيام (. . .)».

«وكذلك يجري الحكم فيمن قال بالتشبيه والتجسيم، أو قال بحدوث القرآن القديم (. . .) الخ».

ويتابع: «وكل هؤلاء قوم خبثت سرائرهم وعميت بصائرهم وعظمت عند الله جرائمهم فخذهم بالتوبة (. . .)».

وإلا. . . «فخذهم عند ذلك بحدّ الجلد، فإن لم ينجح فبحدّ ذوات الجهد، فإن هذه أمراض عمى لا ترجى لها الإقامة، ولا تبرئ منها إلا الدماء المراقة».

«وأما الفرقة المدعوة بالرافضة (. . .) فإنهم أناس ليس لهم من الدين إلا اسمه ولا من الإسلام إلا رسمه. . .».

والحقيقة أن ظاهرة حرق الكتب وغسلها ظاهرة شهدها تاريخ العرب الثقافي فعلاً، ولم تقتصر على حرق كتب ابن رشد في قرطبة وحدها.

إذن، الزمن الإسلامي العربي بمرحلتيْه أو بمشهديْه يشكّل ذاكرةً جماعية عربية متعدّدة التعبيرات الثقافية، بعضها مختزن في الذاكرة الشفهية التي تستعاد بالرواية في المجالس، وبعضها يستعاد بالكتب المكرّرة وبالشروحات، وبعضها يستعاد بالمسلكيات والمواقف والرموز. على أن الذاكرة التي يفترض أن تحمل مرجعية عصر الازدهار، فيلاحظ أنها غابت، ولم تُستعد إلا في مرحلة الاستنهاض العربي في غضون القرنين التاسع عشر والعشرين عبر نخب قليلة متنوّرة. لكن مع الأسف ظلت أفكار التنوير العربي الحديث والمعاصر محصورةً في النخب، ولم تتحول إلى تيارات فاعلة نهضوية وتوحيدية في الثقافة العربية. لذلك، فإن القول بالاستمرارية التاريخية، قول غير تاريخي، ذلك أنه ثمة انعطافات وتحوّلات وانقطاعات. وكل هذا ينبغي أخذه بعين الاعتبار عندما نتحدث عن العامل الثقافي.

وإذا ما أردنا أن نرسم صورةً مختصرةً لواقع الثقافة العربية في حيّز ما ينشر من كتب وما يترجم، أي في حيّز ما أسميناه «الأفكار في الثقافة العربية»، فإننا نستعير كلام نقيب المترجمين في لبنان السيد حسن الحسن.

يلاحظ رئيس نقابة المترجمين في لبنان في العام ٢٠٠٢ أن «الوضع الثقافي المتردّي يتمثّل أولاً في الخيارات الرديئة لمواضيع المنشورات المترجمة التي لا تلبّي الحاجات الملحّة لمجتمعاتنا. فنرى مثلاً كمّاً هائلاً من ترجمات «الطالع» (أي البخت)، وما يتبعها من «فنون»، مثل التبصير وقراءة الكفّ وتسخير القوى الغيبية (. . .)، إلى جانب مواضيع «العبادات» الجديدة، مثل مهاريش والتأمل التجاوزي (. . .)، وهذا آخر ما يحتاج إليه مجتمعنا».

وإن ما يُلاحظ أيضاً من ازدياد الفجوة القائمة بيننا وبين مجتمعاتٍ أخرى في مجال التأليف والترجمة والنشر ليدعو إلى التأمل في واقع الحال: «الوطن العربي (تعداده ٢٥٠ مليون نسمة) أصدر (في سنة ١٩٩٢) ٦٧٥٩ مطبوعة (بين تأليف وترجمة)، منها ٥٤٨ فقط في العلوم، بينما إسبانيا (تعدادها ٣٩ مليوناً) أصدرت في السنة ذاتها ٤١,٨١٦ مطبوعة، منها ٢٥١٢ في العلوم، أي أن الوطن العربي بكامله، وتعداده يُقارب ستة أضعاف تعداد إسبانيا، يصدر سُدس ما تصدره واحدة من الدول الأوروبية، التي لا تُعتبر في مقدمة ركب الحضارة العالمية. إن إجمالي الكُتب المترجمة في كامل الوطن العربي، منذ ما بعد عهد الخليفة المأمون وحتى تسعينيات القرن العشرين، لا يصل إلى ١٥ ألف عنوان، أي ما يساوي ما ترجمته إسرائيل في أقل من ٢٥ سنة، أو ما ترجمته البرازيل، وهي من الدول النامية، في أربع سنوات. . .». أما اليابان، «فهي تقوم بترجمة ما يزيد على ثلاثين مليون صفحة سنوياً»[١].

وإذا ما تجاوزنا هذا المؤشر الكمّي النسبي، فطرحنا مسألة التعامل مع هذا الإنتاج، وكيف يجري التعاطي معه في الذهنية العربية، وفي البرامج، وفي القراءة، وفي طريقة التفكير واتخاذ القرار، لوقعنا على حالات وأمور مؤسفة، وهذا بعضها:

ـ برامج ومناهج تعليمية تبسيطية وتلقينية، لا تفي بمتطلبات معرفةٍ عالمية أضحت تتطلّب أكثر فأكثر استيعاب معارف منفتحة ونقدية، هي شرط تجاوز الذاتيات والهويات الضيّقة.

ـ مواقف ورؤى ذاتية (أخلاقية ومسلكية) عند المتعلمين تبحث عن ترقّيها وجاهها عبر سلّم من القيم لا تقيم وزناً للكفاءة، وتتوسل بديلاً منها علاقات سلطة رافعة، وأساليب رواج وترويج في المجتمع، وهذا سببٌ يدفع أكثر فأكثر

(١) **السفير**، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢.

إلى هروب الكفاءات والأدمغة العربية، وإلى انجذابها القسري إلى مراكز العلم المتطورة في العالم، أي خارج الوطن العربي، بل إلى ترك الساحة العربية للأقل كفاءة، وفي الغالب لعديمي الكفاءة ممن يتوسّلون إدارة وسلطة بيروقراطية محلية قصيرة النظر وسجينة مصالحها الخاصة.

ـ ومما يُلاحظ أن اختصاصات المعرفة وحقولها معزول بعضها عن بعض، ومقطوعة الصلة بين مناهجها وآفاقها الثقافية، بما تعنيه هذه الأخيرة من أبعادٍ فلسفية إنسانية دعاها العارفون القدامى في مراحل الأنسنة التي مرّت بها الحضارات العالمية، ولا سيما الحضارة العربية الكلاسيكية، بـ «الحكمة».

ولعل النقطة الأخيرة في تلك الذهنية تردّنا من جديد إلى الملاحظة الأساسية في قراءتنا للتجارب النهضوية في العالم، التي زاوجت في دعوتها التأسيسية لـ «ثقافة العلم» بين العلوم الطبيعية والرياضية وانعكاساتها التطبيقية في التكنولوجيا من جهة، والعلوم الإنسانية وفلسفاتها والثقافة العامة المتعدّدة المصادر والمرجعيات من جهةٍ أخرى.

فهذا التزاوج قد يجنّب انزلاقينْ من انزلاقات المعرفة الأحادية التي تعيشها حركة الأفكار في المجتمعات العربية، وهما:

ـ أن تتحوّل دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى خطاب أيديولوجي «إرادوي»، أو إلى خطاب تجريدي أو وصفي، لا يُساعد كثيراً على فهم الواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي العربي، ولا يحمل بالتالي وعياً للإمكانات والخيارات التي يتيحها الواقع من أجل تطويره، باتجاه التعاون والتوحّد، ليكون للعرب في هذا العالم موقع مؤثر أو مشارك.

ـ أن تتحوّل المعرفة العلمية والتكنولوجية إلى «خطاب علموي» يعتقد أهله بقدرةٍ سحرية فائقة على التطوير والإنماء الأحادي، بمعزلٍ عن دور الفلسفات والإنسانيات النقدية التي توجّه وترشد.

رابعاً: الرأي العام والثقافة الشعبية

وفي ظلّ هذه الظواهر من المسلكيات التي تشهدها الثقافة العربية المدرسية الجامعية بشكل عام، تعيش الثقافة الشعبية العربية (أو بالأحرى الثقافات الشعبية) بمنأى عن الأفكار التي من شأنها التأثير والتفاعل معها لتكوين «رأي عام» أو لإحداث تغييرٍ أو تطويرٍ فيها.

وعلى ذكر «الرأي العام»، والمقصود طبعاً الرأي العام العربي، فإنه منذ أشار عبد الرحمن الكواكبي في أوّل القرن العشرين إلى غيابه من الثقافة العربية، فكراً وممارسةً، وحتى اليوم، تختلط في الإدراك العربي صورة الشارع وصورة الرأي العام. ويأخذ هذا الخلط مداه عندما يحلُّ مصطلح «الشارع»، بتحركاته وجمهرته، وردود فعله العفوية ضد الاستبداد أو الإفقار أو التجزئة أو سياسات الهيمنة والقهر الاستعماريينْ، محل مصطلح «الرأي العام»، فيجري في كل مرةٍ الرهان على ما يسمى «الشارع العربي» لتحقيق هدف بعيد وكبير من أهداف الأمة: التحرير أو الوحدة أو أي أمر عظيم آخر. هذا في حين أن الكواكبي منذ العام ١٩٠٠ سبق أن نبّه بذكاء وفطنة إلى ضرورة هذا التمييز لكي لا تُهدر طاقات الأمة. لقد رصد الكواكبي في **طبائع الاستبداد**: «الأحوال المخصوصة المهيجة والفورية للعوام في الشارع» فرآها:

«ـ عقب مشهد دموي مؤلم.

ـ في حالة مجاعة أو مصيبة عامة.

ـ عقب تعرضٍ لناموس العرض والشرف.

ـ إلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها تموج الناس في الشوارع والساحات وتملأ أصواتهم الفضاء».

هذه التحرّكات، إذا لم تندرج في رؤية استراتيجية بعيدة المدى من أجل تحقيق البدائل المرسومة، فإن تحركات الشارع تذهب هدراً، أي تظلّ قابلة للاحتواء والتمويه، والبديل هو «الاستعداد الفكري النظري»، وهذا الاستعداد «لا يجوز أن يكون مقصوراً على الخواص، بل لا بدّ من تعميمه ليكون بعيداً عن الغايات ومعضوداً بقبول الرأي العام». كما يقول الكواكبي.

فالرأي العام، إذن، ليس ثقافة خاصة، وليس سلوكاً شعبياً عفوياً، إنه حراك في الثقافة وفي السياسة معاً، يقوم به ويمثله جمهور واعٍ، لا تحرّكه عواطف، ولكن تقوم به إرادات مواطنين يقرأون ويناقشون ويتابعون ويرسمون أهدافاً.

هكذا تشكَّل الرأي العام في عصر التنوير الأوروبي، في خضم تفاعل الأفكار بين النخب والجمهور مع شيوع المطبعة، وتعميم القراءة، وقيام الجمعيات والاجتماعات العامة. ومن هنا جاء تعريف كانط للرأي العام «أنه الجمهور الذي يقرأ»، وللأنوار «أنها الاستخدام العام والحرّ لعقلنا».

وعلى ذكر أهمية القراءة، في مجال الثقافة، لتكون هذه الأخيرة عامل تغيير في النهضة وفي التوحيد، انطلاقاً من حيّز دور الأفكار فيها، لا بأس من استعادة معلومة ذات دلالة من تجربة النهضة اليابانية، يوردها الكاتب الفرنسي آلان بيرفت في كتابه: **المعجزة في الاقتصاد**، يقول: «هناك أفكار تركت تأثيرها الكبير، أفكار يوكيشي فوكوزاو (١٨٣٥ ـ ١٩٠١)، مفكّر من الساموراي، أسّس جامعة في طوكيو، وكتب أبحاثاً ومقالات جمعت في كتاب عنوانه: **تحفيز على التعلّم**، صدر في العام ١٨٧٢ بـ ٢٢٠,٠٠٠ نسخة في طبعته الأولى، ثم تجاوز الستة ملايين؛ الكتاب يمجّد العلوم الاجتماعية والعلوم الفيزيائية، ويدعو إلى تعلّمها، ويشدّد على الثقافة الجامعية كمضمون يعطي الاستقلال القومي معناه، ومن خلال الاستقلال الشخصي وأهمية سلوك الفرد.

هذا مثل بارز من التجارب التاريخية العالمية على الدور المؤثر للأفكار في النهوض وفي الاستقلال، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: لماذا لم تلعب الأفكار الدور نفسه في المشروع النهضوي العربي، وقد ألّف الكتّاب النهضويون العرب أمثال: محمد عبده، وقاسم أمين، وفرح أنطون، وشبلي الشميّل، وعبد الرحمن الكواكبي، وطه حسين، وآخرون، عشرات الكتب المماثلة لكتاب الكاتب الياباني **تحفيز على التعلّم**؟

يتساءل المرء: كم قرئ منها في ذاك الوقت؟ وكم طبع منها حتى اليوم؟

السؤال يعود فيردّنا فوراً إلى النظر في «حال الأمة» من معيار القابليات الفردية والاستعدادات والسياسات الثقافية، ذلك أنّ اليابان كانت في أواخر القرن التاسع عشر على وشك القضاء على الأمية، عندما طبع من ذاك الكتاب ستة ملايين نسخة، الأمر الذي يشير إلى اتساع قاعدة القرّاء في اليابان إلى ملايين، هذا في حين كانت حلقات فقهاء الحشوية في الجامع الأموي بدمشق آنذاك تناقش في مطلع القرن العشرين، بحسب مذكرات جمال الدين القاسمي وابنه ظافر القاسمي، «هل تعليم الجغرافيا والكيمياء والفيزياء حلال أم حرام؟».

لقد تأخر دخول المطبعة إلى بلاد العرب كثيراً (حوالى أربعة قرون عن أوروبا)، وقصّرت السياسات العربية في مجال التعليم والثقافة والتنمية إلى حدّ حصدنا من جرّاء هذا التأخير، ومن جرّاء عوامل أخرى لها علاقة به، في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، حوالى ٧٠ مليون أمي. هذا ناهيك من شيوع الأمية المقنّعة، أي حمل الشهادات بلا علم ولا إنتاج ولا عمل.

ما هي مقوّمات ثقافة عربية تسهم في النهوض وفي الوحدة، في عصر صعب تتجاذبه قوتان: قوة العولمة، وقوة التفكيك، في الوقت نفسه؟

الثقافة العربية التي نبحث عن مقوّمات توحيدية لها في عصر العولمة والتفكيك معاً، ما تزال مشروعاً قيد البناء أو قيد التعثر أيضاً. ليس في التاريخ ثقافة ناجزة وثابتة. وفي حالنا العربية نعود لنؤكد أن مشروعنا الثقافي العربي لا يمكن أن يكون إحياءً لصور الذاكرة الممانعة، وحبيس مفردات شاعت في الخطاب الثقافي العربي ردحاً من الزمن في معادلات ثنائية صدامية، يختار المرء منها طرفاً واحداً لتحلّ المشكلة، كثنائية جهاد/ صليبية، وثنائية إسلام/ غرب، وثنائية شرق/ غرب، أو كثنائية تراث/ حداثة، أو دين/ علمانية، أو شريعة/ مجتمع مدني. . . إلخ.

كما أنّ الثقافة العربية الجديدة التي بإمكانها أن تساهم في التوحيد العربي وعلى قاعدة التعدّد، لا يمكن أن تكون إحياء لعصر ازدهار ثقافي عربي مضى، نستخلص منه نسقاً واحداً من الأفكار والعقائد، ونعتمد فيه منظومة واحدة من البنى الاجتماعية والثقافية، ناهيك عن أنه لا يمكن أن يكون تثبيتاً لخصوصيات ثقافية أضحى بعضها عوائق للإنماء والوحدة، بحجة القول بخصوصية «نمط حياة»، أو «نسبية الثقافات». في العديد من مجتمعاتنا ما تزال ثقافة الثأر وتقاليد جرائم الشرف وعزل المرأة، والانتماءات العصبوية والمذهبية الفرعية الصغيرة، هي خصوصيات «نمط حياة» وجزءاً من «هوية ثقافية». فهل هذه الأخيرة «عامل توحيد»؟ لا شك في أنها عامل تجزئة، ولا سيما في حال أضحت هي السائدة في العلاقات الاجتماعية، وواسطة السلطة الأهلية بين مجتمع ودولة.

إن الثقافة العربية كمشروع قائم، لا يمكنها أن تخرج عمّا هو عناوين أساسية أو أبواب مشتركة في الثقافات الإنسانية المعاصرة، من أجل أن تلعب دوراً توحيدياً في الداخل، ودوراً تعدّدياً في الحوار بين الحضارات. وأهل الثقافة العربية وأصحاب مشاريع التجديد فيها يجدون أنفسهم أمام حتمية ولوج هذه الأبواب:

١ ـ باب حقوق الإنسان والمواطن وتبعات ذلك على مستويات عديدة: إنسانية واقتصادية وتعليمية وصحية وبيئية وغذائية.

٢ ـ باب الشرعية الديمقراطية وبناء عناصر المجتمع المدني في حقل العلاقة الرابطة بين الدولة والمجتمع.

٣ ـ باب التفكير العلمي ونشر الثقافة العلمية، مع كل ما يستتبع ذلك من

محو للأمية، وتشجيع للاطلاع والقراءة والمتابعة عبر الوسائل التقليدية (المكتبات والقراءة والكتاب والنشر)، أو عبر التقنيات الحديثة (ثورة تكنولوجيا المعلومات)، مع كل ما يستتبع ذلك من رسم سياسات تربوية ومناهج جديدة في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث والإعلام لتغيير الذهنيات ومناهج التفكير الراكدة والكسولة، ولربط التكنولوجيا والعلوم «البحتة» بالفلسفات والإنسانيات والنظريات المعرفية الكبرى.

هذه المداخل أو الأبواب ليست منفصلة، بل إنها تتداخل في ما بينها وتتقاطع، لتشكّل ركائز أو مقوّمات لـ «ثقافة مدنية عالمية» هي بدورها أيضاً مقوّمات يجدر بناؤها في الثقافة العربية، كما ينبغي السعي إليها في المشروع الثقافي العربي المعاصر.

لا يتسع مجال هذا المبحث لتبيان «أصول» هذه المقوّمات في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية. فثمة محاولات عربية كثيرة حاولت «تأصيل» هذه العناصر في الثقافة العربية (أي البحث عن جذورها أو تجلّياتها في النصوص أو المواقف القديمة). من ذلك مثلاً: الكتابات الكثيرة عن حقوق الإنسان في الإسلام، حيث يحاول مؤلفوها أن يختاروا مرادفات في المعاني بين مبادئ شرعة حقوق الإنسان ومبادئ مستمدة من آيات قرآنية كريمة وأحاديث شريفة، ومنها أيضاً الكتابات الكثيرة عن الشورى وأسبقيتها على الديمقراطية، ومنها أيضاً التركيز على أصالة الفكر العلمي والمنهج العقلاني في التراث العربي ـ الإسلامي وأقدميته، واستحضار إنجازات عدد كبير من العلماء والفلاسفة، كابن الهيثم، والخوارزمي، والبيروني، وابن رشد، وابن خلدون. . . أو أيضاً كالمماثلة بين مفهوم الحقوق الطبيعية عند فلاسفة الأنوار ومبدأ التحسين والتقبيح عند المعتزلة، أو كالتذكير في أن لحظات في التاريخ الإسلامي، في القرن الرابع للهجرة، شهدت نزوعاً إنسانوياً لدى مجموعة من الكتّاب المسلمين المنفتحين على البعد الإنساني، أمثال مسكويه والتوحيدي (كما فعل محمد أركون)، أو كالجهد الذي يبذله محمد عابد الجابري في إحياء عقلانية ابن رشد، وهو منهج كان قد بدأه فرح أنطون في أواخر القرن التاسع عشر في حواره مع محمد عبده، ويعطيه الجابري اليوم بعداً جديداً يتركّز على الدعوة إلى ممارسة الاجتهاد على قاعدة تطوير علم أصول الفقه. ومع ذلك، نلاحظ أن هذا الترشيد أو التأهيل في قراءة التراث ما زال محصوراً عند نخب عربية ضيقة، وما زال خطاب هذه النخب، منذ أن تسلّح فرح أنطون منذ أكثر من قرن بعقلانية ابن رشد، وحتى تجديد الجابري لهذا

السلاح في السنوات الأخيرة، محاصراً في أطرٍ نخبوية، ولم يخرج إلى حيّز عقلنة المجتمع وحيّز الثقافة العربية العامة.

لماذا؟ سؤال مؤرّق ومقلق.

سبق أن أشرنا في سياق البحث، إلى افتراض أسباب، ولكنها تحتاج إلى مزيدٍ من البحث:

ـ يرى البعض أن هذه المحاولات ظلّت أسيرة النظرة الأيديولوجية الفوقية للأمور، ولم تصل إلى أوسع الجماهير لتحدث التغيير المطلوب في عقليتها وذهنيتها ونظرتها وسلوكها. قد يكون هذا التوصيف صحيحاً لناحية الشكل، ولكنه يبقى عاجزاً عن تفسير عزلة الأفكار الجديدة عن عامة الناس. فالتوصيف يظلّ يلحّ بالسؤال: لماذا؟

وفي محاولة الجواب، أشرنا في سياق هذا البحث أيضاً، ومن خلال المثل الياباني إلى قلّة التفاعل الشعبي العربي مع هذا التجديد في الأفكار، بسبب قلة القراءة أو انعدامها، لأسباب تاريخية قد تعود إلى تأخر المطبعة، والعجز عن معالجة الأمية، واعتماد الثقافة الشفهية التقليدية في المجالس والديوانيات، ثم اعتماد الصورة الاستهلاكية والثقافة المرئية السريعة في الإعلام الحديث، ثم أزمة الجامعة والمدرسة، وماذا ينشر، وماذا يترجم، وماذا يُقرأ... لكن كل هذه الأسباب تعود فتردّنا إلى إشكالية معقّدة تكمن في جدلية العلاقة المركّبة بين الثقافة والسياسة، وتساعد بحثاً عن الجواب: لماذا؟ أو من المسؤول عن هذا الحال؟

في مقالةٍ لمحمد عابد الجابري «الثقافة العربية اليوم، ومسألة الاستقلال الثقافي»، يرى «أن نقطة البدء يجب أن تكون تحرير الثقافة من السياسة»[٢]. ويبدو أن الجابري، وهو يصوغ هذه العبارة، كان يمثّل في ذهنه معنى السياسة المرتبط بذهنية الطبقات السياسية في الأقطار العربية وسلوكها، أو بالعمل السياسي العربي، على اختلاف منظماته وأحزابه، أي بالممارسة اليومية والبراغماتية، وليس بالسياسة، تعريفاً ومعنىً ومفهوماً، أو كحاملة لبعد استراتيجي في التخطيط والاستشراف والتطبيق.

---

(٢) محمد عابد الجابري، «الثقافة العربية اليوم، ومسألة «الاستقلال الثقافي»،» ورقة قدمت إلى: **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

هو محقّ في أن يدعو إلى استقلالية الحيّز الفكري من الثقافة عن مواقع السلطة والحكومات وسياساتها، وفي أن يجعل للأفكار دور الأولوية، ولكن من جانب آخر، ولأن السياسة، وكما ينبغي أن تكون، هي تخطيط وإدارة، وتنفيذ عبر أدوات السلطة، سواء كانت هذه الأدوات حكومية، أو مؤسسات مجتمع مدني، فإنها هي المسؤولة الأولى عمّا تؤول إليه الثقافة، هبوطاً أو صعوداً، تقدماً أو تأخراً، تجزئة أو توحيداً، تعدّدية أو تفكّكاً.

وإذا كانت السياسة أو السياسات هي المسؤولة الأولى، فإن الأمر يدعو إلى التفاعل بين حيّز إنتاج الأفكار وحيّز اتخاذ القرار وصناعته في «مطبخ» السياسات.

وفي موضوعنا الذي نبحث فيه، يمكن أن نتصور دوراً للأفكار التغييرية والإصلاحية (في إطار مشروع النهوض العربي، ومن مقوماته الوحدة) في السياسات التالية، وفي حقول أو مستويات ثلاثة مترابطة:

ـ على المستوى العلمي ـ التربوي.

ـ على المستوى الثقافي ـ السياسي.

ـ على المستوى الديني (أي الإصلاح الديني).

ـ على المستوى العلمي ـ التربوي: لا بد من إحداث تزاوج عميق في مناهج جامعاتنا ومدارسنا ومراكز الأبحاث عندنا، بين طرائق الإنسانيات والتفكير العلمي، أي بين التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفلسفة، لإعادة إحياء نوع من الإنسانوية والتاريخانية المنفتحة، وحيث تصبح مناهج الإنسانيات على اختلاف اختصاصاتها، وأساليب النقد التاريخي، علوماً متكاملة ومساعدة على تشخيص معوقات النهوض العربي: كموضوعة القبيلة والطائفية والعشيرة، وعادات الثأر وجرائم الشرف وعلاقات الاستتباع والولاء والاحتساب والمحسوبية، لا كعلوم مبرّرة للجمود تحت شعار «نسبية الثقافات»، أو مبرّرة للثبات والسكون تحت شعار «الاستمرارية التاريخية»، حيث تطمس مع هذه «الحجج» قضايا حقوق الإنسان والمواطن والمرأة، وحرية الرأي والتعبير، والخصوصية الفردية.

ـ على المستوى الثقافي ـ السياسي: لم تعد الدولة، بالضرورة، تعبيراً عن أمة، أي جماعة ذات أصل إثني وثقافي واحد، فثمة تحوّلات مفاهيمية تحصل بفعل تسارع التحوّلات العلمية والاقتصادية والتقنية والإعلامية والقانونية أخذت تلحّ منذ مرحلة الحداثة وحتى اليوم على تغيير في دور الدولة ووظيفتها لجعلها تعبيراً

عن «أمة مواطنين»، لا أمة جماعة دينية أو إثنية متجانسة. يقول هابرماس في ذلك: «لا تجد أمة المواطنين هويتها في الشؤون الإثنية، بل في ممارسة المواطنين الذين يمارسون بنشاط الحقوق الديمقراطية للمشاركة والتواصل في ما بينهم».

ـ **على المستوى الديني**: أو بالأحرى على مستوى الثقافة الدينية، وفي طليعتها الفقه وعلم أصوله: الإصلاح الديني.

غاب عن إدراك بعض المثقفين العرب، ولا سيما ممّن نادوا بالعلمانية الراديكالية طريقاً للحلّ على النموذج الفرنسي الذي تحقق في القوانين العلمانية في العام ١٩٠٥، مقابل «الحلّ» على طريقة شعار الإسلاميين «الإسلام هو الحل» أو هو البديل، أن النهضة الأوروبية، وعلى امتداد سيرورتها من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، قرن الثورات الديمقراطية والوحدات القومية. إن مدخل هذه النهضة، أو مشروع النهوض الأوروبي برمته، يعود في أصله وفي انطلاقه إلى الإصلاح البروتستانتي (اللوثري) **أولاً**، ثم الإصلاح المعاكس الكاثوليكي **ثانياً**.

هذا الإصلاح هو الذي آل إلى ارتفاع نداءات وكتابة رسائل وبيانات، ولا سيما في بريطانيا، تطالب وتدعو في أواخر القرن السابع عشر، إلى إعادة النظر في طبيعة سلطة الملك وحقلها من جهة، وسلطة الكنيسة وحقلها من جهة أخرى، وكان أهم تلك الرسائل على الإطلاق، تلك الرسالة التي كتبها جون لوك (باسم مغفل أولاً)، وعنوانها «رسالة في التسامح»، أهم ما جاء فيها بصياغة حاسمة «الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، وليس الفصل، كما شاع، بين «السياسة والدين». وأهم ما تعنيه هو تمايز الحقلين: المدني العام، والمدني الخاص، والدعوة إلى عدم استقواء الديني بالسياسي، والسياسي بالديني، لاستمالة الإنسان أو ضمان ولائه إلى هذا أو إلى ذاك. كان هذا هو الأصل لما يسمى بعد ذلك «علمانية» (أي Laicité)، وقبل أن تبرز وتظهر، العلمانية المادية عبر المادية التاريخية، أو العلمانية الراديكالية المناهضة للإكليروس في فرنسا، التي تجسدت في قوانين عام ١٩٠٥، وقبل أن تتخذ في الوطن العربي وفي ثقافة الإسلاميين العرب والعلمانيين العرب، على حدٍّ سواء، بعداً صراعياً عقائدياً ووجودياً.

لذلك، فإن العودة إلى مرجعية الإصلاح الديني للعلمانية، أراها ضرورية اليوم، ليس للتعريف بالتاريخ الأوروبي، فهو معروف في بيئته ولدى المتخصّصين، وإنما للتذكير بأن إصلاحاً دينياً إسلامياً كان قد بدأ في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر، مع بواكير النهضة العربية الأولى، ولكنه للأسف، أجهض وانتكس، بل انقطع. انقطع على مستوى الاستمرارية والتأثير والفعالية في التاريخ، دون أن ينقطع على مستوى التعبير الفردي والمشاركة الفردية، بين الحين والآخر، ومن مفكّر مجدّد، وفقيه مصلح إلى آخر. وهي ظاهرة نشهدها حتى اليوم. ليس هذا المبحث مكاناً مناسباً للتوسّع في الإصلاح الديني وشروطه وقواعده، ولكنه مناسبة للقول إن العامل الديني، وليكون عاملاً نهضوياً وتوحيدياً للأمة، وللشعوب العربية، يحتاج إلى إصلاح في الفكر وفي الفقه الإسلاميينْ. ومنهج المقاربة لهذا الموضوع الخطير، هو منهج الاجتهاد، ولكن بعد تطوير علم أصول الفقه على قاعدة اعتبار أولوية المصلحة العامة في الأحكام الشرعية ودفع المضار، وهي قاعدة سبق لمحمد عبده أن استخدمها في اجتهاداته لتحديث الأحكام، وجعلها ملائمة لمقتضيات عصره، كما استخدمها العديد من تلامذته في العالمين العربي والإسلامي وفقاً لقاعدة «الاستصلاح»، وعبر العودة إلى رأي العديد من الفقهاء القدامى الذين قالوا بالمصالح المرسلة، وبصورة خاصة على مذهب مالك، الذي يرى «أن المطالبة بحق العبد تقدم على المطالبة بحق الله، لافتقار العبد إلى حقّه، واستغناء الحق عن كل شيء، ولتعلق حق الله تعالى به أيضاً».

وإذ لا يتسع المجال للتوسع في هذه النقطة، نختصر الموضوعات التي تحتاج إلى بناء اجتهادات إسلامية فيها لتجنّب أن يلعب العامل الديني دور تجزئة وتقسيم، وليتحوّل في المقابل إلى عامل توحيد ونهوض. ونذكر هنا موضوعين رئيسيين:

ـ **أوّل** هذه الموضوعات هو موضوع حسم طبيعة السلطة في الإسلام، ويقوم على بذل جهد نحو اجتهاد، يؤكد «الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية»، من أجل تحرير الثقافة الإسلامية المعاصرة المعروفة بـ «الإسلام السياسي» من مقولة: «الإسلام دين ودولة»، ومن أعراف الاستقواء المتبادل بين الديني والسياسي وآلياته. وهو استقواء مدمّر للاجتماع السياسي العربي، سواء داخل مجتمع الدولة الوطنية أو داخل نسيج الأمة. إنه من مكوّنات الفتن والحروب الأهلية. وإذ نتحدث هنا عن فصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، مستخدمين تعابير جون لوك، نستبعد التعبير القائل بالفصل بين الدين والسياسة، ونحبّذ القول بالتمييز بين حقليهما ودائرتيهما، مع الأخذ بالاعتبار تداخل القيم الأخلاقية والفلسفية المشتركة بينهما (كالحرية والإخاء والمساواة). وإذ نشدّد على الفصل بين السلطتين، والتمايز بين الحقلين، ندعو إلى تأصيل وتوطين لـ «العلمانية» (بفتح العين، لأنها من عالَم، وليس من عِلم) في الثقافة العربية، وعلى عكس ما يذهب إليه محمد

عابد الجابري عندما يقترح حذف هذا المصطلح من القاموس القومي العربي وإحلال مصطلح «العقلانية» مكانه.

اقتراح الجابري يندرج في خطاب أيديولوجي وسياسي همّه التقريب بين إسلاميين أشكل عليهم هذا المفهوم، فاعتبروه عداءً للدين، لأسباب منهجية وتاريخية، وبين قوميين تبنّوا هذا المفهوم عقيدةً، وهو ليس عقيدة، فجرى اشتباكهم مع الإسلاميين.

وفي رأيي أن فكّ هذا الاشتباك لا يكون بالتخلّي عن العلمنة، مصطلحاً ومفهوماً، وهي ضرورة من ضرورات التوحيد القومي، بل ضرورة أيضاً من ضرورات المسلمين في علاقتهم بعضهم ببعض كأفراد، وفي علاقتهم بالدولة كمواطنين، لا كرعايا، بل بتوضيح ملابساتها ودراسة اتجاهاتها ومراتبها في التجربة التاريخية العالمية، والعمل على توطينها في التربة الثقافية العربية الإسلامية، بالصيغة المناسبة، كما توطين الديمقراطية فيها واستنباتها بصيغتها المناسبة.

ـ أما **ثاني** هذه الموضوعات، وهو مرتبط بالأول، وهو الاجتهاد في موضوعة المواطَنة، وحق التساوي فيها، بمعزلٍ عن أي انتماء ديني أو إثني، لكي يتوطّن مفهوم المواطَنة في الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة كمقوّم أساسي من مقوّمات الأمة، ومن أجل التعريف بهذه الأمة على أنها فعلاً «أمة مواطنين»، لا أمة دينية فحسب، ولا أمة لغوية ـ إثنية فحسب.

تعقيب (١)

عبد الغني عماد

ـ ١ ـ

كعادته قدم وجيه كوثراني بحثاً غنياً بالأفكار، ومتميزاً في منهج التحليل الذي اعتمد فيه على تحليل نماذج تاريخية مع عرضها في قالب نقدي ليستخلص كيفية اشتغال واستثمار العوامل الثقافية والدينية في التوحيد القومي. والواقع أن القارئ لهذا البحث سوف يجد في صفحاته التي تقترب من الثلاثين عدة عناوين: **الأول** مدخل وتوضيح للمصطلحات وهو مدخل منهجي ضروري، و**الثاني** يبحث فيه جدلية الوحدة والتجزئة في الأمة كجزء من جدلية العلاقة بين العصبية والدعوة، و**الثالث** يتحدث فيه عن الدين والملك أو الدولة والدين بتعبير هذا العصر، و**الرابع** يسوق فيه مشاهد من التاريخ والواقع الثقافي العربي، ويتضمن مقارنات ونقديات، و**الخامس** جاء تحت عنوان الرأي العام والثقافة الشعبية. ويخلص بعد هذه الجولة التحليلية التي لم يغب عنها الإشكال الثقافي الديني، إلى طرح السؤال الذي أظنه السؤال المركزي في البحث: ما هي مقوّمات ثقافة عربية تساهم في النهوض وفي الوحدة؟ وفي عصر صعب تتجاذبه قوتان: قوة العولمة، وقوة التفكيك، في الوقت نفسه؟

وأنا في الواقع، وإن كنت متفقاً مع السياق العام للأفكار المطروحة في البحث، إلا أنني بعد التدقيق في المخطط أرى أن البحث أنجز نصف المهمة باقتدار، إذ إنه قدم تحليلاً متيناً ومتماسكاً عن كيفية اشتغال عاملي الثقافة والدين وجدلية العلاقة بينهما وتأثيرهما في مسارات التوحيد والتجزئة التاريخية على مستوى الأمة، إلا أنه في القسم الثاني بحسب المخطط الذي كان يقضي بتقديم

مقاربة تجيب عن السؤال الصعب: كيف يمكن استثمار عاملي الثقافة والدين استثماراً أمثل للدفع نحو إنضاج ثقافة وحدوية في المجتمع العربي؟ هذا السؤال الصعب عالجه البحث بأسلوب ذكي ومريح، فقدم وجبة فكرية سريعة تتضمن أربعة أطباق لم يتم هضمها، أو فلنقل هي صعبة الهضم في المجال العربي حتى الآن، وهي حقوق الإنسان، الشرعية والديمقراطية، والتفكير العلمي، والعلمانية، بل إن طرحها أثار وما زال يثير الكثير من الإشكاليات والنقاشات. والمشكلة أن كل واحدة من هذه المسائل، التي هي بمثابة مفاتيح مفهومية يمكن أن يطرح عليها السؤال الصعب ذاته: كيف يمكن إنضاجها وتحويلها من شعار إلى ممارسة وسلوك وثقافة تخدم مسارات التوحيد والحداثة في المجتمع العربي؟

والواقع إن ما يفتقر إليه الفكر العربي المعاصر هو البحث في الكيفيات، وهذا هو الموضوع الإشكالي الصعب الذي لطالما أهملناه لصالح الحيثيات. والبحث يطرح أسئلة صعبة، مثل: لماذا ما زال خطاب النخب العربية منذ تسلح فرح أنطون بعقلانية ابن رشد، وحتى تجديد الجابري لهذا السلاح في السنوات الأخيرة، ما زال محاصراً في أطر نخبوية، ولم يخرج إلى حيّز عقلنة المجتمع وحيّز الثقافة العربية العامة؟ لماذا هذا السؤال المؤرق والمقلق فعلاً؟ تتضمن بعض الأجوبة عن مثل هذه الأسئلة مقدمات لبعض الكيفيات، بل إنها تفتح مداخل مهمة. لذلك يصبح السؤال الذي يمكن أن يزيل بعض الأرق والقلق: كيف نحوّل هذا الخطاب النخبوي إلى خطاب ثقافي عام؟ إنه سؤال الكيف، وعملانية السؤال لا تقلل من الأهمية، خاصة عندما يتعلق الأمر باستثمار الأفكار والرساميل الثقافية التي تحتاج إلى جهود ضخمة على المستوى الذهني والفكري، وعلى مستوى الآليات والوسائل والتقنيات، بما لا يقارن بالاستثمار على مستوى الرساميل المادية.

ـ ٢ ـ

موضوع الثقافة والدين وتأثيرهما في التغيير الاجتماعي من المواضيع التي أثارت جدلاً في علم الاجتماع. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدين بقدر ما يقوم بتشكيل الثقافة وتعبئتها يقوم أيضاً بشحنها بالرموز والمضامين والقيم، ويسهم بتشكيل حقلها الخاص داخل الاجتماع المدني الذي لا يكون بالضرورة دينياً خالصاً، بل هو في الواقع الموضوعي يتكون بالتفاعل مع الحقل الاجتماعي. وهذا ما يفسر كيف يلعب الدين دوراً محورياً في الأزمات الكبرى، وكيف يجري

استدعاؤه والاحتماء بنماذجه في التحديات والملّمات. إنه في هذه الحالة يمثل طاقة تعبوية هائلة لشحن الحقل الثقافي بما يمتلكه من نماذج لها قدرة استنهاضية فعالة في مجرى الصراعات، وفي توفير المناعة والصمود والصبر. خلاصة هذا الكلام أن الدين يتمثل في حالتين: في **الأولى** هو منظومة معرفية تمدّ المؤمنين بأنماط ونماذج متكاملة تتعلق بالقيم وإدراك الوجود، و**الثانية** تتمثل ضمن المنظومة الاجتماعية وداخل نسيج الاجتماع المدني بكل أبعاده السياسية والوطنية والقومية والإنسانية. في هذا الإطار، يلعب الدين دوره كمحرك ذهني يشعل الثقافة ويشحنها بوقود الأحكام والتصورات والأفكار في مراحل معينة، الأمر الذي يتولد عنه دينامية خاصة في كل حقبة، لا تؤدي بالضرورة إلى مسح مخزون مكتسباتها الذهنية السابقة.

لذلك تكتسب المسألة الثقافية في عالم اليوم أهمية خاصة، بل هي أصبحت بمعناها الواسع «المحرك» للتاريخ، التاريخ المعاصر الراهن حيث منطق صدام الحضارات يؤسس لنوع جديد من العنصرية، عنصرية مضمرة، مقنّعة، تقرّ بأن الأعراق لا تؤلف وحدات بيولوجية قابلة للعزل، وبأن سلوك الأفراد وقابلياتهم أو ملكاتهم ليست نتاج دمائهم ومورثاتهم (جيناتهم)، بل هي مترتبة على انتمائهم إلى ثقافات مختلفة محددة تاريخياً. عنصرية القرن الحادي والعشرين هي بكيفية ما عنصرية ثقافية، حضاراتية (تفاضلية) وتراتبية في نظراتها إلى الشعوب والأمم. إن ما حدث يشبه الانقلاب، بل إنه انعطاف منهجي وجذري في طريقة التفكير، وكأن الأدوار بين «السياسي» و«الاجتماعي» و«الثقافي» قد انقلبت، فقد كان التصور السائد يضع في السلسلة التراتبية العامل «الثقافي» أخيراً، مقدماً بصورة إجمالية العلاقات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس مباشرة على المستوى السياسي، فتحدد شكل العلاقات فيه، لينتهي التأثير إلى المستوى الثقافي، حيث يجد في الوعي السياسي والاجتماعي، أي الأيديولوجيا، تعبيره النظري الذي يكون على هذه الدرجة أو تلك من المطابقة مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي القائم.

وعلى رغم «الاستقلالية النسبية» للحقل الثقافي التي نظّر لها المنظّرون لتمييز العامل الثقافي وتبيان أثره، إلا أن الأولوية كانت دائماً لـ «الاجتماعي» بوصفه المحدد والمحرك. وقد سادت هذه النظرة وترسّخت، حتى أصبحت نفسها مضموناً أيديولوجياً صلباً ساد ليس في أوروبا فقط، بل في العالم المحيط، حتى أصبحت هذه مسألة المسائل مع ما رافقها من شعارات ومناهج. أما اليوم، فلا

نملك إلا أن نسلّم بحدوث انقلاب منهجي، حدث في هذا المجال لحساب العوامل الثقافية، التي أصبحت موضوعاً مركزياً في عالم اليوم يدرس ويحلل في الغرب تحت عناوين من نوع «عودة المقدس» و«عودة المكبوت» و«الصحوة الإسلامية» و«المراجع الروحية» في الوطن العربي والعالم الإسلامي. ويمكن أن نسرد العديد من الظواهر والمؤشرات التي تدلل على هذا الاتجاه، لكن ما يهمنا الإشارة إليه إلى أن هذا لا يعني التقليل من أهمية العامل الاقتصادي ـ الاجتماعي، ولا من دورة التاريخ الثابت، بقدر ما يعني أن العوامل الدينية والثقافية لم تعد «تابعة» لعوامل أخرى، بل تابعة في الظل، وأصبحت في قلب حركة جدلية تاريخية تزاحم غيرها من العوامل والمعطيات، الأمر الذي يعطي أهمية استثنائية لهذه الجلسة من جهة، وللسؤال عن كيفية استثمار هذه العوامل في إنضاج ثقافة وحدوية في المجتمع العربي.

ـ ٣ ـ

ثمة تساؤل في الواقع يفرض نفسه، وهو تساؤل يعكس ذلك «الوعي الشقي» الذي يحرّك في الأذهان حلم الوحدة ويصدمه على أرض الواقع بكل ما في الفرقة والتجزئة من بشاعة وبلاء. مع ذلك، يبقى ذلك النزوع العنيد إلى الوحدة والتضامن والائتلاف قائماً، يصدم أولئك الذين يظنون أنه مات ودفن تحت التراب. ما سرّ هذا النزوع العنيد؟ من أين يستمد قوته وشحناته الدافعة ووقوده الدائم، وخاصة في الملمّات؟ على الرغم من التعدد والاختلاف والتنوع القائم في هذا الوطن العربي؟

السر يكمن في الثقافة العربية التي كانت وما تزال «المحرك الذهني» والمقوّم الأساسي، بل الوحيد لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي للشخصية العربية والوحدة العربية. «الثقافة العربية» هي الوحيدة التي ما تزال موحدة على الرغم مما فيها من تنوّع، لم تتسرب إليها بعد عوامل التجزئة، كما هي في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ويكفي أن نتساءل مع محمد عابد الجابري: ماذا سيبقى من عروبة العرب، أو من دعائم شخصيتهم، أو من مقومات وحدتهم، إذا نحن سحبنا منها الثقافة العربية؟ وقد يكون ما يجمع بين الأقطار العربية، كلاًّ على حدة، وبعض الدول الأجنبية في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم، أقوى وأمتن في الوقت الحاضر مما يجمع بين أية دولة عربية وأخرى في هذه المجالات. والحال إذاً، فلا الاقتصاد ولا السياسة، ولا حتى برامج التعليم، تشكل البنية التحتية لهذا «النزوع

نحو الوحدة». لا شك في أن هناك مقومات عديدة وأساسية للوحدة العربية، مثل اللغة والتاريخ والدين والآمال المشتركة، ولكن هذه جميعاً مجرد عناصر، وليس هذا الكل شيئاً آخر غير الثقافة العربية ذاتها. من هنا دورها التاريخي التوحيدي، ولهذا كانت وظيفتها في هويتها وفي ماهيتها التي صنعت «الوحدة الثقافية العربية»، التي نقف على أرضيتها جميعاً، غير القابلة للتجزئة، لأنها ببساطة ليست من العوامل المادية التي يمكن امتلاكها والسيطرة عليها. إنها سلطة وطاقة ورأسمال معنوي ورمزي عام، غير محصور برقعة جغرافية محددة بقدر ما هو وعاء للأمة العربية لا تكون الأمة إلا به ولا يكون إلا بها.

فالإنجاز التاريخي المتحقق بتقديري هو «الوحدة العربية الثقافية»، وهذه هي الحقيقة العصيّة على التفتيت والتجزئة حتى الآن، وهذه الوحدة/الحقيقة هي التي حافظت على النزوع الوحدوي، وعلى الطابع العروبي، على رغم كل عوامل التراجع التي أصابت المشروع القومي. مع ذلك يبقى السؤال: كيف العمل على تقوية وتنمية الوظيفة التاريخية للثقافة العربية حتى تستطيع الدفع بالنزوع الوحدوي في الوطن العربي خطوات حاسمة إلى الأمام؟

ـ ٤ ـ

عندما بدأ ساطع الحصري الكتابة والقول ومعركة التنظير وبث الوعي بالفكرة القومية العربية، أقام تعريفه للأمة، كما هو معروف، على مقوّمين رئيسيين، هما اللغة والتاريخ. والواقع أن القارئ لفكر الحصري يلاحظ سكوته شبه الكامل عن الثقافة العربية كمحتوى ملموس ومشخص للغة والتاريخ العربي. وهي ملاحظة عبّر عنها محمد عابد الجابري بأنها كانت من اللامفكر فيه تماماً عنده، فالتراث العربي والإسلامي غائب تماماً، ليس كمرجعية، بل حتى كاستلهام براغماتي، وإن حضر بشكل محدود وفقير معرفياً. ولا يعود هذا إلى نقص في الاطلاع بقدر ما يعود إلى ثقافة علمانية متأصلة عبّر عنها في نصوصه ومواقفه. هذا الموقف، على رغم مبرراته وخلفياته وتداعياته التي أدّت إلى فرز أيديولوجي مبكر بين الإسلاميين والقوميين، أدّى على المستوى النظري إلى تحويل اللغة والتاريخ كمقومين أساسيين إلى وعاءين بلا مضمون من ثقافة وتراث الأمة، وهو الأمر الذي أدركه بكيفية ما قسطنطين زريق، فعبّر عنه، حين تحدث عن ضرورة استلهام التراث، وضرورة تنمية ثقافة تاريخية تنمّي شعور الأمة بأصالتها، وكان له فضلاً على ذلك أول قراءة قومية من جانب عربي مسيحي للنبي محمد (ﷺ)

وللدور المركزي للإسلام في تاريخ العرب في محاضرة شهيرة في ذكرى مولد النبي. وبعده بسنوات، فعل الشيء نفسه ميشيل عفلق، وفي الذكرى نفسها، وإنما بشحنة عاطفية أكبر وأقوى وأكثر تركيزاً في محاضرة على مدرج جامعة دمشق، وقد أعيد نشرها عشرات المرات وأصبحت تمثّل رأي البعث طوال جيل كامل في العلاقة بين الإسلام والعروبة.

كذلك خصص جمال عبد الناصر في الميثاق الذي يشكل الوثيقة الفكرية الأساسية للثورة الناصرية صفحات كاملة لدور الدين والإيمان في عملية التغيير والتوحيد، وكان قبله في **فلسفة الثورة** تحدث عن نظرية الدوائر الثلاث: الدائرة العربية، الدائرة الأفريقية، الدائرة الإسلامية، التي سبق وتبناها حسن البنا بكيفية مختلفة قليلاً، وإنما بالمضمون نفسه. إلا أن ما حدث هو أن الخطاب القومي العربي قد أضاف محمولات أيديولوجية على المشروع الوحدوي تمثّلت بالشعار الثلاثي الشهير: «الوحدة والاشتراكية والحرية»، وما يتضمنه من علاقات متنافرة ومتدافعة تتمثّل في أن الوحدة تتطلب الحشد والائتلاف والجمع والتوفيق، وبالتالي تأجيل الصراع الطبقي ولجمه الذي هو الطريق الوحيد نحو الاشتراكية، هذا فضلاً على الموقع الملتبس لشعار الحرية، وأولوية أية منها تجاه الأهداف الأخرى. لقد نتج من هذا الأمر علاقة ملتبسة أدّت إلى تدافع وتصادم بين ثلاثة أنماط من الوعي: الوعي القومي الوحدوي، الوعي الطبقي، الوعي السياسي، وإلى انقسام تحول إلى نوع من حرب أهلية فكرية وسياسية بين أبرز تيارين في الوطن العربي: التيار القومي العربي والتيار الإسلامي، إلى أن بذلت جهود مضنية وكبيرة، كان لمركز دراسات الوحدة العربية دور أساسي فيها، في ردم الفجوة وترميم الكثير من الجسور.

وقد أصبح الخطاب القومي اليوم، على رغم تشديده على الترابط العضوي بين الإسلام والعروبة، لا يثير أي تساؤلات أو مخاوف، إلا بالقدر الذي يبالغ البعض في طرح العلمنة كمضمون تكويني للقومية. وقد أثار هذا الموضوع كثيراً من الجدل والسجال منذ لحظة التأسيس، فالعروبة النهضوية التبشيرية العلمانية قطعت مع الإسلام، والعروبة الجديدة اليوم تلازمه وتنجدل به، وتصالحت أو تكاد مع العلمانية وإن بصيغ مخففة، والمراجعات في هذا الموضوع جديدة ومهمة لتطوير كتلة المفاهيم الخاصة بالمجتمع والمواطنة والدولة والقانون والسيادة والتشريع، استناداً إلى البيئة العربية الإسلامية المعاصرة التي أخذت تثمر اجتهادات جريئة ومهمة في هذا المجال، وإن كانت ما تزال تحتاج إلى المزيد من التعميق والإغناء.

- ٥ -

ثمة خطورة كبرى في عالم اليوم على ما أسميته الإنجاز التاريخي المحقق، وهو «الوحدة الثقافية العربية». ففي عصر العولمة أصبح الإعلام من الأسلحة الثقيلة المشابهة لأسلحة الدمار الشامل ما لم نتنبّه إلى مخاطره الثقافية. وأصبح لصناعة العقول وتوجيهها مهندسون ومحترفون وتقنيات وآليات، وهي تعتمد في مجال الإعلام على وسائل احترافية عديدة، منها: آلية الإغراق حيث تؤدي بالمستمع إلى ما يعرف بالتشبع التكراري الذي يفرض واقعاً جديداً يطمس ما عداه، مما يؤدي إلى تكوين مواقف وأحكام مرجعية تلقائية وشبه آلية بصدد الهدف دون الحاجة إلى التحليل والتفكير والنقد. ومنها آلية الحصار، وفيها يتم تطويق الإدراك من خلال وجبة إعلامية واحدة تفرض عليه في كل مصادر الأخبار مع تنويعات شكلية. ومنها آلية الاختزال حيث يتم تكثيف القضايا وتجريد المسائل وتقديم صور مبسطة وأكثر مقبولية للذهن البشري. ومنها آلية الشحن الانفعالي التي تفجر مشاعر معينة، وتعطل عمليات النقد والمقارنة والتحليل، وتشوّه الصور الواقعية. ومنها آلية الإبهار التي تكمل ما سبقها عن طريق التضخيم والمزج والإسقاط واستخدام بلاغة الصورة ومؤثرات الصوت وغيرها من الآليات التي تستخدم أحدث التقنيات للتأثير والإقناع.

ولنتصور كم كان الأمر مفجعاً لو كانت ساحة الإعلام الفضائي مستباحة للإعلام الأجنبي فقط. مع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن الإعلام الفضائي العربي، وعلى رغم الدور السياسي الذي يقوم به، إلا أن دوره على المستوى الثقافي ما يزال يحتاج إلى الكثير من التطوير لكي يكون فاعلاً في المساعدة على إنضاج ثقافة عربية وحدوية. إن الاعلام في عالمنا اليوم هو من أهم الأسلحة للحفاظ على الوحدة الثقافية للأمة، وهو الوحيد القادر على حمل الثقافة عبر الحدود القطرية بسرعة وبجودة بما يمكّنها من أن تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز هذا النزوع نحو الوحدة القومية.

تعقيــب (٢)

علي فياض [*]

تقوم الخلفية النظرية في مقاربة د. وجيه كوثراني لـ «دور العوامل الدينية والثقافية في التوحيد القومي» على منهج جدلي تتفاعل فيه الأضداد في بنية مشتركة، فمكامن التوحيد ومكامن التجزئة تشكّل مزيجاً من جدلية مركبة. وهو في هذا يتشابه تماماً مع ما سبق أن بلوره مجموعة من الباحثين العرب[1]، في إطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي لدراسة المجتمع والدولة، أعده مركز دراسات الوحدة العربية، حيث اعتمد هؤلاء منهجاً جدلياً يقوم على مقاربة الواقع العربي، تاريخياً وراهناً، بوصفه عملية دينامية متدفقة تفسره ديناميات محددة أو أدوات مفهومية يعبّر عنها بالجدليات الأربع، وهي:

١ ـ جدلية التوحد والتفتت.

٢ ـ جدلية الداخل والخارج.

٣ ـ جدلية التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى.

٤ ـ جدلية الروحانيات والماديات.

ويساعد هذا المنهج في فهم عوامل الانقسام والتوحّد في بنية الواقع العربي بما هي حقائق تاريخية كانت تسلك مسلكاً متفاوتاً، تبعاً لتوفر الشروط الاجتماعية والسياسية، وصلتها بالعوامل الخارجية التي كانت تجد لها إيقاعات

(*) أستاذ جامعي، ونائب في البرلمان اللبناني.

(١) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

متفاوتة انطلاقاً من تلك الشروط. . . وتلافياً للمقولات المطلقة التي يغلب عليها الطابع الأيديولوجي، التي تتوزع ما بين رؤية تنظر إلى تكوين الوطن العربي كطوائف وقبائل وقوميات منقسمة ومتناحرة بصورة دائمة، ورؤية أخرى ترى فيه تكويناً اجتماعياً وثقافياً متماسكاً طالما عبّر عن نفسه بأمة واحدة متلاحمة ومستقرة باستمرار أو لا بد له أن يعبّر عن نفسه بكيان سياسي واحد.

إن الكاتب يشير إلى فرضية أخرى يستند إليها في بحثه هذا كما في أبحاثه السابقة، «تنطلق من اعتبار عامل الثقافة، كما عامل الدين في التوحيد أو التقسيم هو عامل مساعد، وليس عاملاً محتماً وحاسماً (Determinant) في المرحلة المعاصرة من التاريخ العربي».

إن الكاتب، على رغم أهمية هذه الفرضية على المستوى النظري، إلا أنه لا يوضح آلية اشتغال هذين العاملين في المجال السوسيوبوليتيكي، مما يقلل من أهمية الفرضية على رغم صحتها، ذلك أنه لا يكفي القول إن هذين العاملين مساعدان وليسا محددين، إذ هل يفترض الكاتب في إزاء قوله هذا، أن ثمة عوامل أخرى محددة؟. دعونا هنا نركّز على نحو أساسي على العامل الديني الذي يؤدي دوراً حيوياً في الحيويات السياسية العربية على مستويات مختلفة، في «المعارضات» و«المقاومات» و«الممانعات»، وفي تشكيل الوعي السياسي العام.

وهنا لا بد من تأكيد الفرق بين الدين والعامل الديني، فالعلاقة بينهما مجازاً تشبه علاقة المفهوم أو العلم بالتقنية، إذ إن درجة النقاء النظري في المفهوم بيِّنة وكثيفة، في حين إن التقنية تختزن المفهوم، لكن الطبيعة التطبيقية والعملانية لها تجعل من الواقع شريكاً أساسياً إلى جانب المفهوم في تأسيسها. وقد يدفع ذلك بالتقنية إلى مسارات بعيدة، فالمسافة بين المفهوم وتقنيته، أو بين الدين والعامل الديني تطول أو تقصر أو تقوى أو توهن تبعاً لاختلاف الظروف والحالات.

في هذه الحالة، الدين هو تعاليم ومفاهيم وممارسات تقوم على غلبة الإيمان، في حين إن العامل الديني هو الفعل في الواقعين السياسي والاجتماعي، ويقوم على غلبة التطبيق. وبهذا المعنى فإن العامل الديني هو حقيقة سوسيولوجية، بينما الدين هو حقيقة ميتافيزيقية.

السؤال الجوهري في سياق بحثنا يتركز على الحالات التي يؤدي فيها العامل الديني دوراً وحدوياً، والحالات الأخرى التي يؤدي فيها دوراً تقسيمياً، فما هي الشروط الاجتماعية ـ السياسية لكلتا الحالتين؟.

إن التعبيرات المختلفة التي تؤديها العوامل الدينية تجعل من هذا السؤال مشروعاً ومبرراً تماماً. . .

والعوامل الدينية، شأنها شأن كل العوامل الأخرى، من المتعذر أن تتمظهر عارية مجردة. . . دون التحام أو تأثر مع عوامل أخرى، وفي ظروف تختلف بين حالة وأخرى. . .

وقد تشذّ عن هذه القاعدة حالات استثنائية نادرة يمكن الغوص في تحديداتها وشروطها المعرفية والاجتماعية. . . بيد أن هذا التعقيب لا يحتمل، وربما لا يقتضي، في الأصل هذا المستوى من الإفراط في هذه المقاربة.

وبالعودة إلى جوهر هذا البحث، وهو دور العوامل الدينية في التوحيد القومي، لا شك في أن الدين نفسه كهوية وانتماء حضاري هو مكوّن وحدوي، وهو يؤدي هذا الدور موضوعياً وبصورة أصلية، بغضّ النظر عن طبيعة ومضمون الأيديولوجيا السياسية للوحدة، أكانت إسلامية أم قومية. وهو بهذا المعنى يشكل إحدى أخطر التحديات وأكثرها جدية لـ «الدولة القطرية» و«الهوية الوطنية». . وفي هذا السياق تؤدي الحركات الإسلامية المعاصرة فعلاً تجاوزياً للقِطرية، وتوحيدياً للمجال السياسي.

وغالباً ما تشيد هذه الحركات أيديولوجياتها ورؤاها، وتمارس سلوكياتها السياسية على قاعدة تداخل قضايا الأمة وتشابك تحدياتها ووحدة مستقبلها، على الرغم من أن برامجها السياسية المعلنة في السنوات الأخيرة، تأخذ مساراً متنامياً في الانكفاء من المستوى التجاوزي العام الذي يتصل بالأمة إلى المستوى الوطني الذي يتصل بتعقيدات البيئة السياسية والاجتماعية المباشرة.

فالحركات الإسلامية بصورة عامة، بغضّ النظر عن تنويعاتها الكثيرة، إنما تسير في المجرى الوحدوي بمعزل عن التعقيدات التي تحرفها تكتيكياً أو مرحلياً عن هذه الوجهة. . . وهي بهذا المعنى، أي الحركات الإسلامية، عوامل دينية تؤدي أيضاً دوراً إيجابياً في اتجاه الوحدة.

بيد أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الحركات الإسلامية مالت في العقدين الأخيرين إلى التصالح سياسياً مع الدعوة إلى الوحدة القومية، لكنها لم تتصالح معها فكرياً. . . فقد أقلعت هذه الحركات عن التعاطي مع الفكر القومي كمناوىء أو عدو لها، وتجاوزت الحساسية الأيديولوجية التي كانت تختزنها تجاه هذا الفكر.

لكن في المقابل، تبرز إشكالية راهنة شديدة الخطورة في مجتمعاتنا العربية،

وهي إشكالية التمذهب الاجتماعي والسياسي. فالعامل الديني هنا يؤدي دوراً عكسياً، ويدفع باتجاه التفسخ والتجزئة، بدل أن يؤدي دوره الأصلي التوحيدي.

فما الذي يحرف العامل الديني باتجاه التمذهب السياسي والاجتماعي؟ لا شك في أن ثمة شروطاً معرفية وسياسية واجتماعية تشكل مجتمعة بنية تحتية منتجة للتمذهب أو للطائفية. لكن دعونا في حدود ما يسمح به هذا التعقيب، أن نركّز على العوامل التالية التي تؤدي حال تلازمها أو اقترانها بالعامل الديني إلى ولادة التمذهب والطائفية:

١ ـ استبداد السلطة في مجتمع تعددي من شأنه أن يحوّل العامل الديني لدى الجماعات المقهورة إلى مكوّن اجتماعي ـ سياسي طائفي. . . مولّداً ميكانيزمات الانجراف إلى الصراعات وإنهاك الوحدة المجتمعية والاغتراب عن الوعي الوحدوي.

٢ ـ هشاشة الدولة وعجز بناها عن استيعاب التناقضات الاجتماعية والتعبير عن توازناتها الاجتماعية والسياسية، غالباً ما يدفع المجموعات الطائفية إلى تصليب هويّاتها الطائفية وتعظيم مطالبها الذاتية والمبالغة في التخويف من الآخر، وبالتالي تغليب الهويات الجزئية على الهوية الكلية، بما يفضي إلى بيئة غير مستقرة تحمل قابلية التحول إلى الصراع والتطاحن.

٣ ـ العامل الخارجي بوصفه احتلالاً أو تدخلاً، عندما يؤدي دوراً في التوازنات المجتمعية أو السياسية أو الطائفية. ففي هذه الحالة، يتحول العامل الخارجي إلى أحد ميكانيزمات التغيير السياسي الداخلي، فمن ناحية تتلقف المجموعات المتضررة من الحال السابقة العامل الخارجي بوصفه عامل استقواء، ومن ناحية أخرى تتصدّى له مجموعات أخرى بوصفه عامل استضعاف لها. . . ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تفجير البنية المجتمعية وتشظّيها.

إن الاستقواء بالعامل الخارجي أو رفضه من منطلقات طائفية، يشكّل على حد سواء إخفاقاً خطيراً، لا يمكن تلافيه إلا من خارج الاستقطابات والمنطلقات الطائفية، وعلى قاعدة مواجهة العامل الخارجي بوصفه احتلالاً تجب مقاومته.

ولا يخفى أن العوامل الثلاثة المشار إليها أعلاه، إنما هي تتحول إلى مفاعلات حرف للعامل الديني باتجاه التطيّف أو التمذهب، ليقوم من ثم هذا العامل بتأدية دور أساسي في نقل الهشاشة من مستوى الدولة أو السلطة إلى المستوى المجتمعي نفسه، وهذا ما يشكل ذروة الخطورة في تهديد الواقع والوعي الوحدويين على حد سواء.

المناقشـات

١ ـ خالد الشقران

على الرغم من اتفاقنا مع الفكرة أو الطرح القائل إن العوامل الدينية والثقافية هي متطلب ضروري وأساسي مهم لاختصار الوقت والجهد في المضي قدماً نحو أي عمل وحدوي عربي، فإن الملاحظ أن النخب السياسية والعلمية المستنيرة في الوطن العربي تستبعد، وبشكل واضح، الدين والعوامل الدينية من الإسهام في نقل الواقع نحو الأفضل، وإنما على العكس يتم تصوير تمكّن الدين في المجتمع على أنه عودة إلى حالة التخلف والسلطة الاستبدادية وثقافة القتل والتكفير المجاني، مع أنه ليس بالضرورة أن يكون كذلك.

ربما يكون العامل الديني في الواقع من أهم العوامل التي يمكن أن توفر، وبسهولة، عملية التعبئة والحشد وشد التأييد الشعبي عند أي حراك تفاعلي أو تغيير مجتمعي، أو في مواجهة الآخر، بدليل أن العامل الديني كان في حرب غزة الأخيرة أحد الاعتبارات المهمة التي أسهمت في وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل، ووقوفه في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم، فقد استطاع العامل الديني في هذه الحرب تحقيق ما عجزت عن تحقيقه جيوش نظامية في الحروب العربية الإسرائيلية السابقة.

الجانب الآخر، وهو ما يتعلق بثقافة وأيديولوجية الآخر، الذي يعاملنا، في كثير من المواقف والتفاصيل التفاعلية على المستويين الإقليمي والدولي في الفترة الأخيرة، وفق أبعاد لا تخلو من الخلفية الأيديولوجية (صراع الحضارات، نهاية التاريخ، القول بالحروب الصليبية). وهذه المقولات لم تنطلق في الواقع من فراغ، وإنما من أساس المنطلقات الفكرية والأيديولوجية للمحافظين الجدد في العالم الغربي، في حين لا يسمح لأية اتجاهات سياسية في الوطن العربي والعالم

الإسلامي أن تتعامل مع قضاياها، حتى الداخلية منها، وفقاً لمنطلقات أو اعتبارات أيديولوجية، حتى ولو كان ذلك بهدف الدفاع عن النفس أو الأرض أو المشروع الوطني والقومي.

أخيراً، يمكن القول إن العامل الديني ربما يكون له دور مهم في تقليص الفجوة بين النخب الحاكمة في الوطن العربي والشعوب، بدليل أن لجوء النخب الحاكمة إلى الخطاب الديني يؤدي إلى زيادة الاستعداد لدى الشعوب للتفاعل مع هذه النخب، الذي قد يصل إلى الدفاع عنها، إضافة إلى الدفاع عن مكونات ومقدرات الأمة ومشروع الدولة. وفي تقديري أننا بحاجة، في ضوء الحديث عن العوامل التي يمكن أن تسهم في جعل العمل الوحدوي العربي حقيقة واقعة، إلى البحث مجدداً عن الصيغ التي يمكن من خلالها إعادة عملية التشبيك بين السلطتين الزمنية والدينية وتكريسهما لخدمة العمل الوحدوي العربي.

٢ ـ رضوان سليم

أشكر د. وجيه كوثراني على بحثه الخصب، وأغتنم هذه المناسبة لإبداء الملاحظات التالية:

١ ـ استحضار عبد الرحمن بن خلدون، في نظري، لا يعبّر بوضوح عن بلاد المغرب والمشرق، ذلك أن ابن خلدون ينطلق من تجربته الشخصية، ومن ملاحظاته التجريبية، لنشوء وانهيار الدول في بلاد المغرب، وهو لا ينطبق بالضرورة على بلاد المشرق.

٢ ـ قضية الديمقراطية هي مسألة حيوية بالنسبة إلى الشعوب، لكنها ليست مدخلاً ضرورياً إلى الوحدة الوطنية والقومية، بل قد تكون عاملاً من عوامل التجزئة. ويظهر ذلك بوضوح بما حدث في بلدان البلقان وآسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ مسألة العلمانية، وهي ترجمة غريبة لمصطلح «Laïcité» التي تعني اللائكية، أي إبعاد الكنيسة عن التدخل في الشأن السياسي مباشرة، وهي إشكالية بعيدة عن مجرى التاريخ العربي الإسلامي.

٤ ـ مسألة الإصلاح الديني، هي ضرورية، ولكنها في التاريخ الإسلامي ممارسة عادية يضمنها الاجتهاد، ولذلك يختلف التدين، أي ممارسة الدين من بلد إسلامي إلى آخر، ومن مذهب إلى مذهب مختلف، ومن طائفة إلى غيرها.

٣ ـ برهان غليون

حول **دور الدين**، أعتقد أن مصدر التخبط الذي يسيطر على نقاشاتنا ليس في ميدان الدين فحسب، وإنما في موضوعات كثيرة أخرى، نابعة من غموض المفاهيم التي نستخدمها. ففي موضوعنا هنا، ما المقصود بالتوحيد القومي؟ هل التوحيد يعني هنا الأمة كجماعة سياسية، أم هو الدولة الواحدة؟ إذا كان التوحيد القومي يعني هنا وجود أمة موحدة، فلا توجد أمة من دون دين، أي منظومة روحية. لكن إذا كان المقصود بمعنى تكوين دولة واحدة، فالسؤال: أي نموذج من نماذج الدول الموحدة نريد؟ هل نريد دولة قومية اندماجية، كما تحلم الفكرة القومية، أم هي اتحاد دول عربية، كما يبدو من أن الحركة القومية نفسها قد انكفأت عليها؟

في حالة الوحدة القومية أو الدولة القومية يؤدي الدين دوراً دون شك، لأنه يضمن وحدة الأمة، لكن ليس أي دين، ولكن الدين المجدد الذي تحوّل من نظام اجتماعي إلى نظام أخلاقي شخصي.

إذا كان الهدف هو دولة اتحادية، فليست هناك حاجة لا إلى وحدة الدين، ولا وحدة الثقافة، ولا حتى إلى فكرة الأمة. اتحاد الدول هو ثمرة اتفاقات رسمية تحصل بين حكومات في مجالات متنوعة قد تكون شاملة أو جزئية، وفي هذا النموذج حيث فكرة الأمة تكون زائدة على اللزوم، أي ليست ضرورية.

مشكلتنا أننا ما نزال مطبوعين بالفكر القومي، ولا نرى الوحدة السياسية، أي الدولة، إلا انعكاساً لوحدة الأمة الثقافية والدينية، والحال أن وحدة الثقافة والدين لا تنتج تلقائياً دولاً واحدة، والمثال الأبرز هو وضع العرب أنفسهم اليوم. ليس هناك أمل في أن نفهم حقيقة الفكرة الاتحادية، أي تكوين الاتحادات بين الدول دون أن نراعي مسألة الأمة وتكوينها ووحدتها. وهنا تؤدي العوامل الثقافية والدينية دوراً أساسياً، محورياً، عن مسألة الدولة التي هي مسألة مختلفة عن تكوين الأمة، إذ تتجاوز مسألة تكوين الأمة، بل هي مسألة سياسية: سياسة الدولة.

في العصر الوسيط، كان الدين شرطاً لتكوين الدولة، لأنه كان يشكل مصدر شرعية، بل المصدر الأول والأخير للشرعية، سواء كان دين عبادة الملك أم ديناً مستقلاً عنه.

والحال أن الدولة الحديثة لا تبنى على شرعية دينية، وإذا بنيت على شرعية دينية تراجعت وانحطت إلى دولة سلطانية. مصدر شرعية الدولة الحديثة هو في التمثيلية الشعبية، في مشاركة المواطنين وقبولهم ومشاركتهم. ومن يستخدم الدين

في دولة اليوم فهو يسعى من خلاله إلى طمس لاشرعية السلطة، أو افتقار سلطته إلى الشرعية السياسية الحقيقية التي هي اليوم الديمقراطية.

٤ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

تقدم الورقة عرضاً جيداً لشريحة مهمة من التاريخ الفكري والعملي، العربي ـ الإسلامي. بيد أن هناك شريحة أخرى لم تجد الاهتمام نفسه، هي الشريحة القائمة على تغيير الوضع «السلطاني» القائم، وهناك تعبيرات عديدة عن هذه الشريحة الغائبة في الفكر السياسي الشيعي، والفكر السياسي المستمد من علم الكلام لدى المعتزلة (أهل العدل والتوحيد)، ومن الفلسفة خاصة لدى ابن رشد (انطلاقاً من أرسطو في كتابه **السياسة**)، والفارابي (**آراء أهل المدينة الفاضلة**). أما من الناحية العملية، فلم يقم في التاريخ العربي الإسلامي كهنوت على النسق المسيحي، يستوعب السلطة الدينية والسلطة السياسية معاً، على الرغم من «استقواء السياسي بالديني» في التاريخ العربي.

لذلك نرى أهمية عرض الشريحتين المذكورتين معاً، وتأصيل الترابط الجدلي بينهما، من واقع الفكر العربي التراثي في الفلسفة وعلم الكلام والفقه.. وتنبع أهمية هذا العرض، من أن الذاكرة الجماعية العربية تتعايش فيها الشريحتان معاً: قبول بالأمر الواقع، لدى البعض، وتمرد عليه سعياً إلى المثال الأعلى، لدى البعض الآخر.

ملاحظة أخرى تتصل بما أشار إليه الباحث حول «توطين العلمانية في الواقع العربي»، دون أن يحدد المفهوم الدقيق لما يقصده بالعلمانية، فإن كان يقصد الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، فهذا ثابت من الشريحة التي ذكرناها في الفكر العربي، بل هو غير مغيّب في الشريحة الأخرى على الصعيد النظري البحت.

أما الملاحظة الأخيرة، فتتصل بما أشار إليه الباحث حول ضرورة إقامة «أمة المواطنين» لا الأمة الدينية أو «اللغوية ـ الإثنية» فحسب. فهل نفهم من ذلك ابتعاد مفهوم الأمة «القومية».. إذا صح هذا التعبير؟ إننا لم نقم «الدولة ـ الأمة» بعد، فلسنا أمة مواطنين، ولن نكون كذلك في الأجل القريب على الأقل.. ولكّنا دولة قومية بامتياز، على أساس من الثقافة والحضارة، انطلاقاً من الإطار الحضاري الإسلامي بالذات.

٥ ـ يوسف الحسن

استحضار التاريخ مفيد، بشرط أن لا يكون انتقائياً، وأن يكون هدف الاستحضار هو العبرة والاستفادة من دروس التاريخ.

نحتاج بشدة إلى أن نميز بين الدين كنصوص، وتأويل الدين، وتحويله إلى حركات سياسية، بهُوُيّة دينية.

كما نحتاج بشدة إلى تسليط الضوء على الراهن أكثر من الحديث المجرد في المطلق حول العامل الديني أو العامل الثقافي، ودورهما في التوحيد (القطري ـ الإقليمي ـ القومي). لنقترب الآن من الوضع الراهن، حيث الدولة القطرية عرضة للتهشيم، والإقليم عرضة للانهيار، والقومي منكشف وفي علم الغيب.

ولنتحدث بصراحة عن دور المذهبية الدينية، وهي تصعّد وتتسيّد في لبنان والعراق، وفي أقطار أخرى لا داعي لذكرها. هل هذا الدور الصاعد يسهم في التوحيد أم في التفتيت؟ كما نحن مطالبون بالبحث في نوع الثقافة السائدة الآن، على مستوى النخب والشعوب، هل هي ثقافة وحدوية أو توحيدية، أم أنها مسطحة وضيقة وتعكس هويات صغرى، وأنماط هابطة من ثقافة الاستهلاك الفنون والآداب والعلوم والتعليم؟ أتساءل حول ثقافة الأجيال الجديدة ومحتواها الوحدوي والاتحادي، هذا هو السؤال المطلوب التوقف أمامه.

٦ ـ عبد السلام بغدادي

إن القارئ لورقة أ. كوثراني يجدها مغرقة في تفاصيل تتعلق بالماضي والتراث، وهذا الأمر لا يضير أبداً، إذا كان الأمر يتعلق بحلقة نقاشية تبحث في ثنايا التراث عن مفردات لها علاقة بالوحدة الإسلامية أو العربية، لكن نحن هنا بصدد البحث في قضايا تتعلق بالوحدة العربية في ضوء رؤية مستقبلية، وهذا ما لم يجده القارئ في الورقة!

كان من المفترض أن تبحث الورقة في موضوع معاصر، موضوع غاية في الخطورة والأهمية، وهو الموضوع المتعلق بعلاقة الدين وتفرعاته المذهبية، والثقافة وإشكالياتها المتعلقة بالجماعات الإثنية والأقليات بمسألة الوحدة العربية، بل الوحدة الوطنية لكل قطر عربي على حدة.

للأسف، لم نر رؤية مستقبلية عن علاقة الدين بالوحدة (العربية) أو حتى الوطنية، وهو أمر قلل من أهمية الورقة، ولا سيما أن موضوع الدين أو الثقافة طرح ولم يزل إشكاليات كبيرة على الوحدة (الوطنية) في كثير من الأقطار العربية، ولا سيما في لبنان، والعراق، والسودان.

٧ ـ حسن عبد العظيم

عند الحديث عن تأثير العوامل الدينية والثقافية في التوحيد القومي، لا بد من أن نشير إلى أن العرب كجماعة قومية توحدوا بالإسلام انطلاقاً من دولة المدينة التي أقامها الرسول العربي ووحدت الجزيرة العربية، وانتهاء بالدولة العربية التي امتدت من الخليج إلى المحيط في عصر الخلفاء الراشدين.

وبذلك لا يمكن تجاهل دور الإسلام في عملية التوحيد القومي، وفي الثقافة العربية. وثمة إشكاليات معروفة بين التيار القومي والتيار الإسلامي يمكن إجمالها بالآتي:

ـ إشكالية بين العروبة والإسلام.

ـ إشكالية بين الدولة القومية (دولة الأمة العربية) والدولة الإسلامية.

ـ بين الدولة المدنية والدولة الدينية.

هذا فضلاً عمّا يتفرع عن هذه القضايا الإشكالية من أمور فرعية، مثل الإسلام هو الحل، أو الديمقراطية والوحدة هي الحل، وغير ذلك:

١ ـ في تقديري أنه لا يمكن فصل العروبة عن الإسلام التاريخي والحضاري بسبب دوره التاريخي في صياغة وحدة الأمة في القرن الأول الهجري/السادس الميلادي، ودوره الحضاري في صياغة الحضارة العربية الإسلامية التي ساهمت فيها المسيحية الشرقية والشعوب الإسلامية غير العربية.

والعروبة تجمع العرب، مسلمين ومسيحيين ومن ديانات أخرى، والإسلام يجمع المسلمين من العرب ومن شعوب أخرى غير عربية كالأكراد، والأتراك، والفرس، في عروة وثقى في عصر الحرية والازدهار الثقافي والحضاري الذي شاركوا فيه.

٢ ـ إن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية تطلعاً إلى دولة الخلافة نوع من الهروب إلى الأمام وقفز فوق الواقع، ومخالفة في قراءة التاريخ، ولأن العرب لم يحملوا رسالة الإسلام للعالم إلا بعد أن وحّدوا عرب الجزيرة وحرروا العرب في العراق وبلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا.

٣ ـ الدولة في الإسلام هي دولة مدنية، وليست دولة دينية، فدولة المدينة التي أقامها الرسول العربي استندت إلى وثيقة سياسية أو عقد اجتماعي هو «الصحيفة» التي نظمت العلاقة بين مجتمع المدينة من مسلمين ويهود وغير مسلمين

على أساس أنهم أمة واحدة، وعلى أساس المواطنة المتساوية بين المسلمين وغير المسلمين، وعلى أساس حرية الاعتقاد والعبادات والشعائر ودور العبادة، وهذه هي الدولة المدنية بامتياز. وعلى هذا الأساس، فإن الرسول حاسب اليهود من بني قريظة عندما تواطأوا وتحالفوا مع المشركين ضد المسلمين في المدينة في غزوة الخندق بعد فشلها، لأنهم خالفوا الصحيفة التي وافقوا عليها ونقضوها.

كما أن الرسول كان يميز بين الأحكام التي وردت في القرآن المتعلقة بأمور الدين والأمور التي لا علاقة لها بذلك والمتعلقة بأمور الدنيا بقوله: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

من ذلك، وفي ضوء تجربة الخلفاء الراشدين القائمة على الشورى، يتبيّن أن الدولة بالفهم الإسلامي هي دولة مدنية قائمة على الشورى، أي الديمقراطية في التاريخ المعاصر، وضرورة التمييز بين الأمور المتعلقة بالدين والأمور المتعلقة بالدنيا. كما أنه لا يوجد سلطة دينية أو رجال دين في الإسلام، وإنما هناك علماء مختصون كباقي الاختصاصات ليس لرأيهم سلطة إلزامية.

من ذلك يتبين أن مفهوم الإسلام للدولة يتقاطع مع المفهوم العلماني من حيث إنها دولة مدنية قائمة على الحريات والمساواة والديمقراطية وولاية الأمة في اختيار حكامها.

غير أن ذهاب الباحث إلى ضرورة تبني العلمنة، خلافاً لما ذهب إليه د. محمد عابد الجابري حول استبدال العلمنة بالعقلانية، يثير الالتباس، لأن جهات من العلمانيين في تركيا وفرنسا وغيرها تتصف بالتعصب والتشرّد ومجافاة الديمقراطية والحريات الشخصية، ومن المهم التشديد على الدولة المدنية الديمقراطية.

٨ ـ عبد الوهاب القصاب

الثقافة العربية إسلامية المحتوى، بغض النظر عن الإشارات المبكرة لتشكل الثقافة العربية بمحتواها الأدبي الشعري، وبالأمثال والأقوال وبالتراث الشعبي بأركانه في الفروسية وأدب الملاحم والقتال وأخلاقيات الحرب والقتال، لأن هذه الثقافة العربية لم تتمكّن أن تكتسي بكسوتها وتتقدم بصفتها هوية واضحة محددة السمات لأمة محددة، وهي أمة العرب.

إن اتفقنا على أن اللغة هي الركن الأول الذي صاغ الهوية العربية، فإن هذه اللغة هي لغة القرآن، وبهذا فإنها محملة بكل تلك الإشارات والتوصيفات

والاشتقاقات والصيغ البلاغية التي يحفل بها كلام الله المجيد. فالقرآن هنا بصفته الوعاء الأساسي للإسلام، باعتباره كلام الله تعالى، لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، تتبعهُ السنّة النبوية المطهرة الثابتة عن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان قد عمل، فضلاً على دوره الديني المعروف، فاعلاً مكوناً أساسياً للثقافة العربية بوعائها الإسلامي. وهنا تبدأ مفارقة مهمة، وهي أن صفة السمو التي يتوفر عليها القرآن قد ووجهت بمتطلبات الأرض، بتنازع البشر، باحتكاكات الحياة، وهي كثيرة. . . ولأن الوعاء الأصلي للثقافة العربية/الإسلامية الآن هو وعاء سام يمثله القرآن وتمثله السنّة النبوية المطهرة، بدأ التجاذب والتنافر بين متطلبات البشر، دينياً ودنيوياً، هو الآخر، فنشأت المدارس الفقهية وأئمة الكلام، مجزئة لواحد أساسي هو الإيمان الديني. وهنا التقارب مع نظرية ابن خلدون، بين المركز الذي تحكمه العصبية والأطراف التي يحكمها المعترضون.

هنا انتقل الخلاف إلى صراع، وتسبب عن الصراع تفتيت، وأوجد التفتيت حواجز، يتم تجاوزها عن قوة ما سماه ابن خلدون العصبية، ويندفع الطرف هنا الرافض للانكفاء على نفسه، معظماً قناعاته ومكرسها، زارعاً فيها ما يعظم الفرقة والاختلاف مع المركز. وبهذا نشأت الهويات الفرعية، وهي إما إثنية تتبناها الأقليات العائشة مع الأمة العربية، أو طائفية، وهي هويات ستنحو منحى التمايز والافتراق، وهو أمر سيجعل من الديني عامل تفتيت وتجزئة.

إن التجربة العراقية الحالية من رفض ومقاومة للاحتلال من جهة، وتبني وقبول لهذا الاحتلال من جهة أخرى، ينحو أغلبه منحىً دينياً يتجاوز الهوية القومية الأساسية للعراق باعتباره قطراً عربياً. . . فالديني هنا بلونيه الطائفيين أضحى عامل تفتيت، ليصبح هذا موقف إيران الذي أضحى معلناً، وإدراكها للغالبية المسلمة التي تمثل الآخر، وتدخلها بذلك في الشأن العربي.

٩ ـ عبد الغني عماد (يرد)

ما أزال مقتنعاً بأن «الوحدة الثقافية العربية» بالمعنى السوسيولوجي العام، التي يشكل فيها الدين أحد العوامل والمحركات الأساسية، تشكل في الواقع الراهن الحقيقة الوحدوية القائمة فعلاً على الأرض، وهي عملياً الرأسمال الرمزي الذي لم يتم استهلاله أو تبديده، وهي التي تفسر ذلك النزوع الوحدوي العنيد والمستمر الذي ينفجر ويعبّر عن نفسه دائماً في الأزمات والملمّات. هذا النزوع الوحدوي لا يمكن تفسيره إلا استناداً إلى المرجعية الثقافية العربية الوحيدة التي

حافظت على نفسها موحدة بعيداً عن الانقسام والتجزئة، والسبب في ذلك يعود إلى انعدام القدرة عند مالكي نصاب السلطة في كافة المراحل على اللعب سلبياً في هذا الملعب من جهة، وفشل الخارج في تفكيك الثقافة العربية التي أبدت صموداً وتماسكاً شكّل البناء الأساسي للشخصية العربية الراهنة.

وفي اعتقادي، إن هذا ما كان يجب أن يدفعنا إلى التفكير أكثر بشكل عملاني باتجاه كيفية استثمار هذا العامل وإنضاجه أكثر لكي يكون أكثر فعالية وحداثة في عملية التوحيد القومي. فالثقافة والأنباء هي الوحيدة العابرة للحدود بلا جوازات وأذونات مسبقة، وخاصة في عصر عولمة الإعلام. من هنا كان تركيزي في التعقيب على أهمية الإعلام، الذي كنت أتمنى في هذا المؤتمر محوراً مخصصاً له، ولدوره في عملية التوحيد القومي.

١٠ ـ وجيه كوثراني (يرد)

أشكر بدايةً المعقبينْ الكريمينْ والمتداخلين الكرام، وأرى، بناءً على متابعتي للأفكار المطروحة، أن أقسم إجابتي هذه إلى قسمين: قسم في توضيح المنهج، وقسم في توضيح مقاصدي من الفرضيات التي تطرّقت إليها في البحث. فهذه الأخيرة ربما كان يعوزها الشرح والتفصيل، لأن صياغتها مكثّفة جداً ومستقاة من بعض كتبي السابقة التي عالجت فيها تلك الفرضيات.

١ ـ **في المنهج**، ما قدّمته ليس تاريخاً ماضياً كما خيّل للبعض. صحيح أن بعض الوقائع، كنص أردشير في توأمة الدين والملك، ونص ابن خلدون في جدلية العلاقة بين العصبية والدعوة الدينية، ونص الاحتساب والتكفير، هي نصوص تاريخية، ولكنها نصوص أضحت جزءاً من ذاكرة تاريخية جماعية تستعاد وتستحضر وتوظّف في الوعي الجمعي، وفي اللاوعي الجمعي، وبصورٍ شتى من التعبيرات والرموز والعلامات التي يستبطنها السلوك اليومي للناس والجماعات وبعض النخب في أيامنا هذه. إنه مقاربة إثنولوجية أراها ضرورية لفهم واقعنا العربي اليوم. والمشكلة ما تزال تكمن في مناهج بحوثنا التي ما تزال تفصل بين الحقول المعرفية في علومنا الإنسانية والاجتماعية. ما فعلته هو محاولة الربط ما بين المناهج. أما عمّا سمعته عن «الخلفية» (خلفية هذا المنهج) الذي رآه د. فياض في ما أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية في أواخر الثمانينيات (١٩٨٨)، وسمّاه «الجدليات الأربع»، فهذه رؤية خاصة محكومة بنسبية ومحدودية اطلاع المعقب. وعليه لا بد من التوضيح **أولاً** أن أبحاثي في موضوع جدلية الوحدة والتجزئة عربياً بدأت في مطالع السبعينيات،

وثانياً أن الباحث المستمر في أبحاثه يغتنى، على الدوام، من الاطلاع على الإنجازات العالمية المستمرة، في علوم الإنسان والمجتمع، **وثالثاً** أن الذي أشدّد عليه في ورقتي هذه، هو بالضبط الميكانيزمات التي تؤدي إلى «حرف الثقافي والديني ليصبحا عاملي تجزئة»، وقد سميت ذلك آليات الثقافة السياسية العربية التي أضحت جزءاً من آليات الاستيلاء على السلطة، أي آليات ممارسة السياسة.

هناك نقطة تتعلق بالمنهج أيضاً، وهي الإشارة إلى عدم صلاحية مرجعية ابن خلدون لفهم الأوضاع في المشرق. في رأيي أن ابن خلدون يعرف المشرق أيضاً، **أولاً** من خلال إقامته في القاهرة وزيارته دمشق، و**ثانياً** من خلال اطلاعه الكثيف والعميق على المكتبة التاريخية العربية، مشرقية ومغربية. وفي كل الأحوال، أستشهد بابن خلدون، لأهميته «كمنظرٍ لحضارة»، على حد تعبير الباحث المغربي المعاصر الشدادي، فعلى هذا الصعيد يقدم ابن خلدون مصطلحات ومفاهيم سوسيو ـ تاريخية صالحة جداً لفهم آليات نشوء الدول، وحدتها وانقسامها في التاريخ العربي في مغربه ومشرقه. فمصطلحات العصبية، والصبغة الدينية، والولاء والاستتباع، ودولة الدعوة وولاية الطرف. . . مصطلحات صالحة جداً ومفيدة جداً في الحقل الإبستيمولوجي التاريخي العربي. وقد يخرجني التوسع في هذا الموضوع عن إشكاليات الورقة وموضوعها. لذا أكتفي بهذا القدر في موضوع المنهج.

٢ ـ وإذا كان لا بد من توضيح بعض هذه الأمور ـ على مستوى المنهج ـ أنتقل في القسم **الثاني** إلى الرد على بعض النقاط المثارة في أوراق التعقيب والنقاش:

يبدو لي أنه ما يزال في أذهان بعض المثقفين القوميين بعض رواسب الرومانسية القومية، حيث تتصوّر نخبةٌ ما منظومةً من الأفكار المؤمنة بها، فتسقطها على الواقع، إسقاطاً، فتخلط بذلك الأزمنة التاريخية، كما تخلط ما بين مستويات السياسة ومستويات الثقافة، كما يخلط تماماً بعض الإسلاميين المستوى الديني مع المستوى السياسي.

من نافل القول إن الثقافة العربية، لغةً وإسلاماً وتراثاً وذاكرةً، فيها من عناصر التوحد، ما لا يحتاج إلى كثير من الإقناع أو الجدل.. نعم، ثمة أمة عربية قائمة على اللغة والثقافة، كما رأى عبد العزيز الدوري تاريخياً، بل وثمة مجتمعات عربية، بل مجتمعاً عربياً، توحده عناصر إثنولوجية واحدة (أي ثقافية بالمعنى الإثنولوجي: عادات، تقاليد، ذهنيات، أفكار، أطعمة، رموز وطقوس، مفردات، أمثلة، أدب، شعر. . . إلخ)، لكن هذا شيء ومسألة «الوحدة السياسية» التي قد تتجلّى بدولة ـ أمة، أو فدرالية أو كونفدرالية، أو اتحاد. . . إلخ، شيء آخر.

ما ركّزت عليه الورقة، ليس هذا الأمر (تحقق الأمة ثقافياً) فهذا أمر محقق، وقد كتبت خلال القرن العشرين وحتى الآن عشرات الآلاف من الصفحات عن هذه الوحدة الثقافية، وملايين الصفحات عن «الوحدة الإسلامية»، وما نزال نكرر ونكرر، ونشدد ونشدد، على أهمية العامل الثقافي، والعامل الديني، في التوحيد القومي، ولا نكلّف أنفسنا بذل الجهد للإجابة عن سؤال: إذا كنا موحدين ثقافياً، وإذا كنا موحدين دينياً (وهذا أمر صحيح نسبياً)، فلماذا نحن منقسمون سياسياً؟ بل لماذا انقسمنا في التاريخ دولاً وممالك وإمارات وسلطنات، وقبل ظهور «الاستعمار وتجزئته بزمن طويل»! بل أيضاً لماذا ما نزال حتى اليوم منقسمين، ولماذا لا يساعدنا الدين الواحد، ولا تساعدنا اللغة الواحدة على التوحد؟ لا شك في أن المشكلة ليست في الدين، وليست أيضاً في اللغة والثقافة، كلاهما ينزعان نحو التقارب والتوحيد. المشكلة في رأيي، وهذا ما حاول مضمون الورقة أن يشدد عليه، هي في الاستخدام الوظيفي لمعطيات راسخة في الثقافة الأهلية، وفي الثقافة الدينية المتوارثة: استقواء السياسي بالديني. هذه مشكلة بنيوية في تاريخنا منذ الفتنة الكبرى، وحتى الفتن المعاصرة المتنقلة. وهذه الفتن التي نحب أن نسميها «فتناً» هي بمصطلح اليوم «حروب أهلية» تقسيمية وتجزيئية، يستخدم فيها الدين والثقافة، استخداماً ذرائعياً، كيف يحصل ذلك؟

هذا هو التحدي المعرفي المطلوب الإجابة عنه في الحاضر، مع الاستفادة من نقد التجربة التاريخية وتفكيكها.. كفى تغنياً بـ «تاريخنا المجيد والموحّد». كان ابن خلدون أجرأ منا بكثير عندما تحدث عن آليات انقسام الاجتماع السياسي الإسلامي على قاعدة العصبيات والاستقواء بالدعوة، وكان الشهرستاني أكثر شفافية من مثقفينا عندما شدد على أن أكثر الخلاف دموية داخل الأمة هو الخلاف حول الإمامة، أي السلطة.

وعندما نتذكر اليوم فتاوى التكفير، فلأنها تحصل كل يوم في أيامنا، وعندما نتذكر حرق الكتب وغسلها في العديد من مراحل تاريخنا (وليس أيام ابن رشد فقط)، ونتذكر منع كتب المعتزلة والفلاسفة، فلأن في مجتمعاتنا العربية حوالى ٧٠ مليون أمي، عدا الأعداد الهائلة من أصحاب الأمية المقنّعة، ولأن رقابة بعض الدول تمارس اليوم نوعاً من الحرق والغسل للكتب وأفكارها.

شيء أخير لا بد من الإشارة إليه، وهو أن الورقة عندما تعطي الأولوية ودور الحسم، للسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية والتربوية على مستوى المصالح، أي مصالح الناس، وعلى مستوى الإصلاح في حقلْي الثقافة

والدين، فليس من قبيل الهروب من الإجابة، بل من قبيل الاقتناع بنجاعة هذا التوجه الاستراتيجي، ولا سيما على المستويين: الإنمائي والمعرفي. غير مطلوب من هذه الورقة أن تتوسع في هذا الشأن، جلّ ما هنالك أن الورقة أشارت إلى خلاصات وتوجهات عامة كي لا تبقى الثقافة الدينية حقلاً للاستثمار السياسي، وهو حقل ملغم بأفخاخ التجزئة. ولعل أهم التوجهات التي ينبغي صبّ الجهد الاجتهادي عليه هو في البحث والعمل على إحداث الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، في الفكر والفقه والممارسة. ولا أعتقد أن اقتراح الجابري حذف «مصطلح العلمانية» من القاموس القومي العربي، والاكتفاء بالعقلانية والمدنية، يمكن أن يساعد في هذا الفصل، فهو عدا أنه هروب من طرح المشكلة بكل أبعادها، يكرّس عملية التشويه المفاهيمي للمصطلح عربياً، ويزيد من الإبهام حوله. رأيي أن يُترك هذا لفعل التاريخ بمعزلٍ عن التكتيكات السياسية وتحالفات القوى السياسية، التي ينبغي فصلها عن الممارسة المعرفية.

كان يمكن أن أتوسّع في شرح مصطلح العلمانية بمفردتيها: «Secularite Laicite»، وفي الحديث عن تياراتها واتجاهاتها في التجربة الغربية، ولا سيما في التجربتين الانغلوسكونية والفرنسية. وكنت قد فعلت ذلك في كتابات سابقة، لكني رأيت أن أختصر لأشدد على الفكرة التي أودّ إيصالها، وهي أن منهج الإصلاح لا يمكن أن يستبعد أو يلغي أو يستأصل. منهج الإصلاح يتطلّب فتح أبواب الاجتهاد كلها، ومن أبوابه الاجتهاد أيضاً في مقولة العلمانية وفروعها ومعانيها واستدعاءاتها. ولعل أهم استدعاء لها أو مدخل لها هو إحداث الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية، ولا أقول بين السياسة والدين بالمطلق. إن استعادة وجه من وجوه هذا الفصل لدى شريحة من شرائح تراثنا العربي (لدى الفلاسفة والمعتزلة مثلاً)، أمرٌ مهم من دون شك، بل أضيف أن اجتهادات فقهية كثيرة كانت تدعو ضمناً وعملياً إلى هذا الفصل، هي وقائع قائمة وموجودة في الخطاب الفقهي الإسلامي. كلّ هذا قائم فعلاً، وقد توسّعت في شأنه في كتاب **الفقيه والسلطان**. لكن الذي حدث في التاريخ الفعلي، للأسف، وبفعل هيمنة الثقافة الأحادية، منذ انتصرت ثقافة الفقه الأحادي، ومنذ حوربت الفلسفة، وأزيلت من الثقافة الإسلامية المتأخرة، ومنذ أصبح الاجتهاد «تهمة» «وبدعة» في نظر الدولة السلطانية التي اعتمدت على «محتسبيها» (وقد قرأت لكم نموذجاً من نصوص ولاية المحتسب) منذ ذلك الحين تشكّل في رأيي مسار الانحطاط أو الجمود العربي.

الفصل الرابع عشر

دور المجتمع المدني في عملية التوحيد

فيوليت داغر (*)

أولاً: مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالهوية

ما هو المجتمع المدني؟ عن أي مجتمع مدني نتحدث؟ ما هي علاقته بالإنسان وحقوقه؟ هل ثمة علاقة بين هذا المفهوم ومفهوم الأمة والوحدة القومية والأمن القومي؟ هل يمكن لمفهوم عالمي أن يعبر عن هوية محددة وطموحات خاصة بشعب؟ لا شك في أن هذه الأسئلة لم تطرح فقط بلغة الضاد، بل سبق طرحها في ثقافات غربية وجنوبية.

اللجوء إلى مصطلح «المجتمع المدني» في هذا البحث هو للإشارة إلى فئة أو كتلة اجتماعية يُفترضُ أن يتوفر فيها مقدار من التجانس والانسجام. يمكننا القول، بتعريف قائم على النفي، بأنها ليست المجتمع الواسع وليست الدولة الجغرافية. هي في منزلة بين المنزلتين، تقوم «على أن الدولة لا يمكن ولا يجوز أن تمثل الناس في كل زمان ومكان وقضية، وأن المجتمع الذي سبق الدولة وصنعها قادر من حيث المبدأ على البقاء خارج فضائها بأشكال فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة، بحيث يضفي على العلاقة بين الدولة والمجتمع سلطة مضادة هي في الآن نفسه صمام أمان وقوة مقاومة ومصدر إبداع»[1].

(*) رئيسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

(١) هيثم منّاع، **المقاومة المدنية** (دمشق: دار الأهالي؛ المؤسسة العربية الأوروبية، ٢٠٠٨)، ص ٤٧. من =

هناك من ينظر إلى المجتمع المدني كحام للأفراد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها، ويناط به تقديم خدمات أساسية لهم بعد انسحاب الدولة منها، ذلك كونه يتكون من مؤسسات ثانوية (تعاونيات ونقابات ونواد ومنتديات واتحادات طلابية وغرف تجارية وصناعية وأوقاف ومنظمات خيرية وجمعيات غير حكومية وصحافة حرة. . . إلخ) تساعد المجتمع على إدارة نفسه. كما تقوم على نشاط طوعي وغير ربحي لأفراد يحرصون على الاستقلالية عن الدولة، وفي إدارة شؤونهم، ولا يسعون إلى السلطة السياسية بالمعنى المباشر للكلمة. لكن الواقع في المجتمعات العربية لم يستطع أن يجسد هذا المفهوم فعلياً، بحيث إن هناك من ينكر حتى استعمال هذا التعبير، ذلك انطلاقاً من غياب علاقة جدلية وصراعية بين السلطة والمجتمع المدني كقوة مضادة حقيقية وذات مصداقية، وبسبب غياب المواطنة الفعلية وأسبقية الانتماء إلى الطائفة أو العائلة، وكذلك تمسك الطغمة الحاكمة أو الحزب الأوحد برقاب العباد، بما يجعل أي تحرك مشروطاً بموافقة هذه الأطراف وتوجيهاتها[(٢)].

لقد قامت في القرون الخمسة الأخيرة جماعات وشخصيات في الشرق والغرب بمبادرات تلقائية عفوية أو منظمة، تمثلت فيها قيم ومبادئ وأفكار، اعتمدت على عنصر الدين حيناً، والقومية أو العالمية أحياناً أخرى، أرادت أن تقول منها وعبرها أنها خارج سلطات الدولة. يعتمد توماس هوبس (Thomas Hobbes) (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) في حديثه عن المجتمع المدني على فكرة الدولة القوية «المضطرة» لمراعاة أمنها وأمن الناس مع احترامها لمبدأ التعاقد[(٣)].

أما جون لوك (John Locke) (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤)، فينطلق في حديثه عن الحكم المدني من فكرة مركزية، هي التعاقد الحر بين أناس أحرار متساوين ومستقلين بطبيعتهم. لذا، وحدة الأمة ليست مشكلة داخلية بالنسبة إليه، لأن «ما يكوّن الأمة الواحدة ويخرج بالناس عن طور الطبيعة المفكك الأوصال، ويجعل منهم مجتمعاً سياسياً واحداً، هو الاتفاق بين الفرد وأقرانه على التكتل والعمل

= الضروري التنويه إلى أن هذا البحث يعتمد على نتاج فكري سبقه خاض فيه نادر فرجاني وعزمي بشارة وهيثم منّاع، إضافة إلى أعمال جماعية صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) فيوليت داغر، محاضرة في مؤتمر منظمة البحر الأبيض المتوسط للتنمية والعمل الإنساني، فاس ـ المغرب، ٦ ـ ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧

(٣) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٠.

كهيئة واحدة، فيصبحون عند ذلك دولة واحدة. أما السبيل المألوفة، التي تكاد تكون الوحيدة، لانفصام هذه الوحدة فهي سطوة قوة خارجية عليهم تؤدي إلى التغلب عليهم»[٤].

اعتمد عمانوئيل كانط (Kant) (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) فكرة أساسية معاكسة تماماً لفكرة الدولة المطلقة، تقوم على أساس تفكك مفهوم الدولة المتسلطة وترتكز على ثلاث أفكار:

١ ـ اعتبار الدولة لاعباً رئيساً ولكن غير وحيد.

٢ ـ قبول قيم عالمية مشتركة (حقوق الإنسان، السلام.. القناعة بضرورة الاتحاد بين الشعوب والأمم).

٣ ـ الإقرار بوجود مصالح للدول، ولكن أيضاً الاعتراف بمصالح للشعوب، والأخيرة تعني الجنس البشري بأكمله[٥].

كما نلاحظ، إذن، لا يصلح المجتمع المدني في القراءات الأوروبية كأداة تحليلية أو استدلالية لعلاقة محتملة بين الفكر الوحدوي والمجتمع المدني. وإن رغبنا حقاً في اكتشاف قضية الهوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الغرب، كما يقترح كلود دوبار في عرضه لوجهة نظر نوربرت إلياس: «لا يمكننا أن نفصل بين التأملات الفلسفية حول الأنا (أو الشخص) والتطور الاجتماعي، بل بشكل خاص السياسي، للتحولات التي نالت مفهوم النحن»[٦]. فمن وجهة نظر نوربرت إن التحولات في علاقة الدولة بالمجتمع إنما باشرتها الدولة المطلقة التي جعلت الأمن في صلب التعاقد بينها وبين المجتمع.

ولكي ننتقل إلى صيغة أكثر واقعية وأكثر عالمية لمفهوم المجتمع المدني، سنحتاج إلى تكثيف اللحظات الثلاث عند هيغل (G.W.F Hegel) (١٧٧٠ ـ ١٨٣١):

---

(٤) جون لوك، **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، مجموعة الروائع الإنسانية (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩)، ص ٢٧٠.

(٥) محمد حافظ يعقوب، «مادة عمانوئيل كانط،» في: **موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة عامة مختصرة**، ٢ ج (بيروت: مكتبة بيسان؛ دمشق: الأهالي، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٤٠٩، وهيثم مناع، **مستقبل حقوق الإنسان** (دمشق: الأهالي؛ باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان؛ أوراب، ٢٠٠٥)، ص ٢٢

(٦) Claude Dubar, *La Crise des identités: L'Interprétation d'une mutation*, le lien social (Paris: Presses universitaires de France, 2000), p. 24.

● نسق الحاجات أو تطور عناصر المجتمع المدني من الدوافع والحاجات الذاتية.

● تنظيم العدالة: أو التعبير القانوني لتنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات.

● الشرطة (الدولة) والنقابة (المجتمع المدني): أي القدرة على الكبح المتبادل لعسف السلطة والسلطة المضادة.

نسق الحاجات هذا سيطلق عليه ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) لاحقاً اسم «الجمعية الطوعية للأفراد من أجل الدفاع عن مصالحهم»[٧]، إلا أن ما يستوقفنا عند فيبر في موضوع الوحدة والمجتمع المدني هو تعريفه للأشكال المجتمعية التي تحدد «العلاقات الاجتماعية المؤسسة على حل وسط أو توافق مصالح بدوافع عقلانية».

دخل مصطلح المجتمع المدني الكهف كأهل الأسطورة أكثر من تسعين عاماً مفتقداً، كما يقول عزمي بشارة[٨]، لأي موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت في الشرق والغرب كمصطلح تاريخي يعود إلى عصر التنوير. ولعل من المصادفات السعيدة أن فكرة الدولة ـ الأمة والأفكار الوحدوية على أسس قومية ولدت بأكملها في الوطن العربي في فترة غياب المصطلح. بمعنى أن أي تحليل لموقف أو دور هو بالضرورة ضمن تعريف صاحب البحث للمجتمع المدني.

في أوروبا، المجتمع المدني هو النتاج الطبيعي للعملية المركبة لانتصار البرجوازية الصناعية، والانقلاب السياسي على النظم المطلقة، وضرورة وجود سلطة مضادة قادرة على لجم السلطات الاقتصادية والسياسية. في الوطن العربي، هو ابن الولوج الرأسمالي الذي تسارع مع الاستعمار المباشر، وفتت في الوقت نفسه التعاضديات الاجتماعية التقليدية ونقابات الحرفيين التاريخية على صعيد التنظيم الاجتماعي. كما مزّق الكيان القومي العربي إلى كيانات سياسية، بغية تباعدها عن بعضها البعض، وربْط كل منها بشكل خيطي مع المركز الاستعماري. لذا، هناك تداخل بين الحرية والتحرر، بناء الدولة ـ الأمة والهوية القومية، الفكر الوحدوي ومشروع النهضة التي تعيد الأمة إلى مجدها، أي تخلصها من حالة التبعية والتخلف والاستعمار.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٨) بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**.

ثانياً: التكامل بين المقاومة المدنية والفكر الوحدوي

لم يكن المجتمع المدني مصطلحاً رائجاً، إذن، في فترة صعود الحركة القومية العربية. لذا، لن نخوض تعسفاً في البحث عنه في هذا الكتاب أو ذاك، بقدر ما سنتعرض لجملة المكونات المجتمعية التي شكلت القاعدة الموضوعية للحركة المدنية العربية بتعبيراتها غير الحكومية، ولمدى تبني هذه المكونات للفكرة الوحدوية. وكون مصر، مركز الوطن العربي في ذلك الحين، قد انطلقت من مفهومي الأمة المصرية والجامعة الإسلامية، سنحاول قراءة التداخل الوحدوي بين العربي والإسلامي، وبين القطري والقومي بالعودة إليها.

كانت فكرة الفضاء الثقافي الناطق بالعربية أول وأقوى دوافع أصحاب المهن الجديدة (الصحافة، المحاماة، الجامعات. . . إلخ) للتفاعل مع الآخر خارج الحدود الاستعمارية.

لذا، نلاحظ أن القضايا التي شكلت شاغلاً مشتركاً بين البلدان تداعى أصحابها مبكراً لتشكيل اتحاد أو كونفدرالية عربية. ذلك بعد أن كان الرواج الفكري والثقافي في مجالات أساسية لا يتوقف، بل يرفض التوقف عند الهوية المصرية. كيف يحدث ذلك، وقد وجد المهاجرون اللبنانيون والسوريون في الصحافة مجالاً خصباً لاندماجهم في المجتمع المصري واندماج المثقفين المصريين مع النخب العربية والأوروبية التي كانت تعيش في مصر. وقد لعبت هذه النخب دوراً كبيراً في الحوارات حول الهوية والدولة القومية ومفهوم الأمة المصرية الذي كان قوياً في تلك الفترة، بما يغطي في كتابات أحمد لطفي السيد وجيله على مفهوم الأمة العربية الذي نجده أكثر عند «عرب مصر». ولعل شخصية فرح أنطون تكثف الحرص على انتهال مصادر الحداثة الأكثر قوة (ترجمة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ومقالة يطالب فيها بتعليم حقوق الإنسان في المدارس)، والعمل الصحفي، والتواصل مع الغرب، والإعلان من نيويورك عن تشكيل أول جمعية اشتراكية عربية تبني الدولة المدنية في أورشليم الجديدة.

هذه الأفكار ستكون أكثر قوة وصلابة عند شيخ لبناني صاعد هو عبد الله العلايلي، الذي أعطى الإسلام والحركة القومية العربية كليهما زخماً قوياً بأفكاره الإصلاحية، لا بل الثورية بالنسبة إلى معطيات عصره ومحيطه. أصدر عبد الله العلايلي في عام ١٩٤١ **دستور العرب القومي**، الذي وضع فيه أسس بناء دولة دستورية على قاعدتي الاستقلال والسيادة من جهة، واعتبار حقوق الإنسان حقوقاً

طبيعية ما يزال يكتشفها ويقرها النظام المدني من جهة ثانية. مشروع الدولة القومية عند العلايلي يحمل نمطاً جديداً من التفكير والممارسة، يقوم على أسس ترفض التقليد وتأخذ بعين الإعتبار روح الأمة القائمة على أسس ثلاثة (مشاعر عامة، منافع عامة ومعتقدات عامة). الدولة التعاقدية، بمفهومها الإسلامي القرآني ومفهومها الأوروبي التنويري، هي أساس العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الفرد والجماعة. من هنا الربط الجوهري بين حقوق الشعوب والحقوق الشخصية، مثل حق الحياة والارتزاق والحرية والمساواة والتعليم والملكية والتعاقد والعقيدة والطفولة والحقوق السياسية.

في عام ١٩٤٤، تشكل في دمشق اتحاد المحامين العرب بطموحات قومية ديمقراطية. وبدأت أشكال التنسيق تتوالى في شمال أفريقيا بين السياسيين والنقابيين، وكذلك في المشرق. يمكن القول إن التحرك النقابي العربي المشترك كان في سنواته الأولى من أهم العناصر المادية لتأصيل فكرة الوحدة العربية وضرورتها. كذلك كان التنسيق بين عدد كبير من النوادي الثقافية والجمعيات قد أصّل للتقارب والتعاون على الصعيد المدني العربي. لذا، كانت النتائج كارثية على المجتمع المدني منذ اتجهت السلطات ذات الأطروحات القومية إلى تأميم العمل النقابي وحصره بالحزب أو الجماعة الحاكمة. يمكن القول إن بداية التأميم بتحديد الصلاحيات **أولاً**، ومنع النشاطات الواسعة **ثانياً**، ثم استبدال آليات الانتخاب بالتعيين **ثالثاً**، وأخيراً وليس آخراً منع أية أشكال مستقلة من التواجد، كل هذا كان من شأنه أن يحوّل الاتحادات النقابية العربية الكبيرة لأدوات محدودة الفاعلية، بحيث نمت على حسابها، وفق الظروف القطرية وهوامش الحرية النقابية المحلية المتاحة، منظمات قطرية تركز اهتمامها بمشاكل البلد الواحد وتمنح قليله للعمل العربي المشترك.

من هنا، وبالرغم من محدودية برنامجها وطموحاتها، جاء تشكل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في ليماسول في عام ١٩٨٣، كمحاولة للعودة إلى تلك الفكرة التي تربط بين حقوق الأشخاص وحقوق الأمة، بين الوحدة والديمقراطية، وبين الحرية والتحرر. وإن لم تقم المنظمة العربية بهذه المهمة التاريخية، فقد وضعت على الأقل أرضية صحيحة يمكن الإنطلاق منها في العمل المدني للربط بين هذه الأهداف المتكاملة في حقبة التبعية المفرطة. وفي زمن التفاوت الهائل بين البلدان الغنية والفقيرة، ليس فقط بين الشمال والجنوب، وإنما أيضاً بين البلدان العربية الفقيرة والغنية.

ثالثاً: التعبيرات المدنية بين الحصانة الذاتية والاختراق

شكلت فكرة الوحدة في ظل الأقطار العربية المستعمرة طموحاً للتحرر والحرية. كما ربطت اللغة العربية بين كلمة الوطن والمواطن، خلافاً للغات الأوروبية التي ربطت المواطنة بالمدنية والجنسية بالقومية. وقد تأثرت الحركة المدنية العربية، المتمردة على الأنموذج العثماني، بأشكال التنظم والهوية والنضال القومية في أوروبا، وإن لم تنتسب في معظمها إلى أي من الأفكار القومية المتطرفة التي ظهرت فيها، بل على العكس ناهضتها. لكن ليس بالإمكان القول إن الحركة الأممية لم تتناول قضية الوحدة العربية. فالحزب الشيوعي المصري طالب في برنامجه في العشرينيات بوحدة الشعوب العربية. وكذلك الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، قبل أن يدخل منطق الدولة القطرية. بمعنى آخر، كانت المنظمات الشعبية القريبة من التقدميين بشكل عام تتقبل فكرة الوحدة العربية، إن لم نقل تروّج لها. أما عندما تحولت هذه الحركة التلقائية إلى حركة مدعومة، بل وممولة من أنظمة سياسية قومية غير ديمقراطية، انعكس ذلك سلباً على الفكر الوحدوي، خاصة مع البداية المبكرة للدفاع عن الديمقراطية في الوطن العربي. ففي عام ١٩٥٩، عقد في لبنان مؤتمر مهم نظمته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية حول الديمقراطية في الوطن العربي، تناول أبحاثاً حول مفاهيم الديمقراطية والمجتمع. وقد توصلت ثلاث شخصيات إلى استنتاجات مشابهة، على رغم تباعدها السياسي والثقافي: جوزيف مغيزل، إدمون رباط، وموفق الدين الكزبري.

يتحدث إدمون رباط في عام ١٩٥٩ عن محدودية سقف الديمقراطية البرلمانية، وعن ضرورة بناء الدولة الدستورية في أي مشروع إصلاحي، بل وثوري. لقد أكد وجود شروط مسبقة في تدريب الشعب وتطويره وتحسين مستوى عيشه، معتبراً أن الديمقراطية التي تأخذ بعين الاعتبار هذه المجالات الواسعة، ولا تقوم فقط بعملية نسخ المؤسسات الأوروبية، تسمح بديمقراطية قومية عربية متصلة بالماضي وبالحاجات على أساس من التعاون والتضامن بين طبقات الأمة الواحدة.

أما جوزف مغيزل، فكان يؤكد العلاقة بين العروبة والعلمانية. وقد شكل كتابه: **ضد الطائفية** الأساس النظري لخياراته السياسية التي جمعت بين تصور تقدمي علماني وديمقراطي للوحدة العربية والحقوقية(٩)، في حين يميز موفق

(٩) هيثم مناع، **طفولة الشيء: المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي** (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ١٩٩٩)، ص ١٣٩.

الدين الكزبري بين الدين والطائفية، ويدافع عن ضرورة وجود منظمات غير حكومية من أجل الدفاع عن الأشخاص بشكل مستقل عن الدولة، منظمات تضم من يدافع عن الوطنية والوحدة العربية والجامعة الإسلامية والأممية، كون هذه الآراء انعكاس للواقع السياسي الحقيقي. من هنا كان تأسيسه للرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان في عام ١٩٦٢، لتضم قوميين وإسلاميين ويساريين يعملون معاً من أجل حقوق الإنسان.

لكن ما كان لهزيمة عام ١٩٦٧ سوى أن تترك آثاراً سلبية جمة على الحركة المدنية. خلق الشعور بالهزيمة تمركزاً على قضايا تؤجل فكرة الحقوق الشخصية والمواطنة. ففي وضع تشعر فيه المجتمعات بالوهن والإهانة، يصعب الحديث عن بناء طويل الأمد ومقاومة سلمية. لذا كان العمل الفدائي طموح جيل كامل، تعلم أحياناً القليل من الماركسية أو من الأفكار السياسية الإسلامية، وأحياناً تشبّع بالفكر القومي. في معظم الأحوال، لم تكن الأيديولوجيا، وإنما البندقية مركز الدفاع عن «العرض» المنتهك، ولم يكن أيضاً للعمل الفدائي حدود قطرية. علينا انتظار إحباطات العمل المسلح الإسلامي في أكثر من بلد عربي، وحرب ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، لاستقراء دور المجتمع في إعادة بناء المشروع السياسي، وبالتالي ضرورة وجود حركة مدنية سلمية قوية تحمي المجتمع من الدولة ومن السلطات التسلطية.

لم تربط المنظمة العربية لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٣ مبادرتها بالتراكمات التي سبقتها. كذلك لم تنجح المنظمات غير الحكومية الإقليمية العربية تماماً في تأدية الدور المطلوب منها، أي إنتاج وسائل المعرفة والنضال المحليين بما يستجيب لحاجات المجتمعات العربية بشكل قطري وقومي. وكان لقرار مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بفتح أبواب التمويل الخارجي، ما دفع بأعداد كبيرة من المحامين والناشطين للاحتراف في حقوق الإنسان والمجتمع المدني، لا بل كان هذا الاحتراف بمعنى من المعاني مصيبة حملت سلبيات أساسية يعانيها الفضاء غير الحكومي العربي اليوم، وهي:

ـ تعدد النشاطات الممولة وزيادة المطبوعات التي توزع بشكل شبه مجاني، أعطى عن الحركة المدنية صورة مضخمة، وأحياناً لا تعكس واقعها الفعلي وقدراتها الحقيقية ومدى تواصلها مع الجمهور.

ـ رضوخ الأولويات عند العديد من المراكز المحترفة للاستجابة لحاجات

سوق التمويل، في حين لم تعد الاستجابة للحاجات المجتمعية هي الأساس.

ـ انتقال التأثر من البعد الداخلي، المتمثل بغياب الديمقراطية الداخلية والنخبوية، وبناء مؤسسات ربحية، والابتعاد عن الناس وهمومهم، إلى الترويج للمشاريع المستوردة على حساب المشاريع الموضوعية ذات الجذور الثقافية المجتمعية. فهناك تمويل ضخم لأية شبكة متوسطية أو أوروبية متوسطية أو لنشاطات تواكب منتدى المستقبل، في حين تتم محاصرة أي مؤتمر يغطي الوطن العربي ومشكلاته أو الفضاء الإسلامي وعلاقته به.

ـ علاقة التبعية الاستراتيجية هذه حولت هذا النوع من المراكز المغلقة إلى مروّجة لمشاريع خارجية، ومهرّجة أمام نظامها السياسي القطري. فكانت مصدر رزق وإفساد لعدد كبير من المناضلين في المجتمعات المدنية العربية، مع كل ما يتركه هذا الأمر على جبهة النضال المدني الوحدوية. هذه الجبهة الواقعة بين سندانة الأنظمة التسلطية القومية ومطرقة التغلغل المالي الشمالي، التي تعتمد على إقامة جدار فاصل بين المشروع الوحدوي والمشروع الديمقراطي، بين السيادة الوطنية والمواطنة، وبين الدفاع عن حقوق الأشخاص وحقوق الشعوب، كما بين الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعن الحقوق السياسية والمدنية.

ـ انتقال قضية التمويل عند مراكز حقوقية ومنظمات من مجرد وسيلة من وسائل الإدارة والنمو إلى غاية في ذاتها، ترك أثره واضحاً في اختزال المشروع والطموح، بل أصبح جزءاً من عقلية ربحية حولت المدنية وحقوق الإنسان إلى سلعة، والمركز الحقوقي إلى مؤسسة اقتصادية تعتبر توظيف مختص بالبروبوزال أهم من توظيف محام يدافع عن حقوق الناس أو باحث ميداني.

ـ هذا الاختراق ترك آثاراً جمّة في مجمل العمل الحقوقي، خاصة أن الاستبداد السياسي والوضع المزري للمثقفين والنشطاء يضطران الكثير منهم إلى التعامل مع هذه المؤسسات، التي تحتكر سوق التمويل الغربي، وتؤدي دور العرّاب والمدافع عن برامجه. وعلى رغم أن التنسيق العربي ـ العربي يأخذ أشكالاً متعددة، ويساهم بشكل فاعل في بناء ثقافة مدنية وحدوية، إلا أن هذه العملية ما زالت في بدايتها. وستتم فيها عملية فرز بين القوى المدنية المنبثقة من المجتمع وحاجاته، وتلك المكونة من الحاكم الداخلي أو الخارجي، والمعربة أولاً وأخيراً عن مصالح أصحابها والسلطة.

رابعاً: فشل نماذج التصور الفوقي أو الخارجي لبناء الدولة

سواء تحدثنا عن الدولة الكولونيالية الكلاسيكية، أي تلك التي مارست الاحتلال العسكري المباشر وكان لها تأثير منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر في الأوضاع المغربية والتونسية والسورية والعراقية... إلخ، أو عن أشكال غير مباشرة اتخذتها أخرى لإلحاق التبعية بها، لم تطرح الدول الاستعمارية على نفسها في الأساس مهمة بناء دولة قانون حديثة في المستعمرات التابعة لها. فمن المعلوم أن **أول** أركان هذه الدولة، الذي هو مفهوم السيادة الشعبية، كان غائباً. كذلك، **ثانياً**، استبعدت القدرة النسبية على الاستقلال الاقتصادي، وذلك عبر دعم اقتصاد أحادي الإنتاج (النفط، القطن، الحديد... إلخ) الذي يخلق علاقة ارتهان بالدولة المركز. و**ثالث** هذه الأركان، كان عدم الثقة بوجود مجتمع دينامي وحر. فالتجربة أظهرت مبكراً أن هوامش الحرية المجتمعية هي أفضل أرضية انطلاق للتحرر الوطني. هذا عدا الحديث عن عدم مجرد التفكير الغربي بكيانات قومية أو إقليمية كبيرة خارج الفضاء الغربي. وليس من محض الصدفة أن المثلين الوحيدين لكيانات دولانية كبيرة (الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي) تشكلا في مواجهة مباشرة مع المعسكر الغربي وصراع مفتوح معه.

من هنا فقد أرّخت الستينيات لنهاية الأوهام عند بعض النخب حول الدور الكولونيالي في بناء الدولة الحديثة وضمان مشاريع التنمية. لكن دون أن يعني ذلك نجاح أنموذج الدولة أولاً، الدولة ثانياً، والدولة أخيراً، الذي طرحه معظم الحركات اليسارية والقومية والإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية. على العكس من ذلك، يمكن القول إن النخب المحلية الحاكمة أعادت إنتاج نمط التفكير الكولونيالي بتغييبها المتعمد للفضاءات المدنية المستقلة عن النظام السياسي. لقد جرت مصادرة التراث النقابي المستقل من قبل الأحزاب الحاكمة، وتقييد تشكيل الجمعيات والمبادرات المدنية والتنموية والخيرية، واعتبار الدولة هي المنظم الأساس لحياة الناس. يمكن القول إن الدولة التسلطية هذه، قد فشلت فشلاً ذريعاً على صعيد بناء مشاريع تنموية كبيرة. وفشلت في توفير الحقوق والحريات الأساسية للناس، كما في استثمار الطاقات المادية والبشرية في المجتمع. هذا النموذج من الدولة أضعف مفهوم المواطنة، وغيّب مفهوم الدولة الحامية للأفراد، بحيث لم يبق أمام الشعب سوى الرجوع إلى القبيلة والعشيرة والطائفة، باعتبارها أشكال تضامن يصعب منعها أو المحاسبة عليها من قبل الدولة البوليسية. من هنا كان لفشل الأنموذج السياسي غير الديمقراطي كبير الأثر في إضعاف فكرة الثقافة الوحدوية

وضرورة الانتماء إلى كيانات كبيرة قادرة على العيش بكرامة في عالم غير متكافئ وغير عادل.

تصعب الإجابة الآن عن سؤال: ماذا لو نشأت دولة ديمقراطية؟ هل ستكون أرضاً خصبة للفكر الوحدوي؟ لكن لا ريب أن فكرة الوحدة تجمع بين العقلانية والعاطفية، وهي لا تخلو من الحماسة الأيديولوجية التي تجعل الجماعات والأفراد يقبلون بتضحيات ضرورية بالمعنى القريب والعاجل. تعلمنا التجربة الأوروبية أن الوحدة الألمانية لم تكن هدية لاقتصاد ألمانيا الاتحادية بقدر ما شكلت عبئاً ثقيلاً لسنوات. كذلك تظهر مقاومة العديد من الدول الأوروبية لآليات الاندماج الأوروبي، أن الشعوب التي تتمتع ببعض خصائص دولة الرفاه غير مستعدة للتضحية بها بسهولة مقابل وحدة أوروبية لا تعرف سقفها وأفقها. في المقابل، لا شك في أن الوحدة بين التشكيلات الدولانية الرثة (أي حالة معظم الأقطار العربية) لم تعد مجرد حلم جميل يراود الرومانسيين في الشعر والأدب والكتابة. ولا بد من تفكيك قوام التشكيلات السائدة وإظهار سقفها الفعلي وقدراتها الحقيقية، وتقديم دراسات تجمع بين الرياضيات العلمية وعلوم اجتماع البشر حول ما يمكن اقتصاده من مال وجهود في عملية بناء كيان أحادي اللغة مثلاً، كما هو المشروع الوحدوي العربي، حيث ثمة فضاء جاهز بالمعنى الثقافي والحضاري، ومحركات قادرة على العمل بأقصى إنتاجيتها، سواء على صعيد الاستفادة من الكوادر الفنية والأدبية والعلمية والإنسانية، من أجل إحداث نهضة مشتركة. نهضة يشارك في رسم معالمها المسرحي السوري والنحات المغربي والعالم المصري ورجل الأعمال الخليجي والمصرفي اللبناني. . . إلخ، ونهضة تتيح التكامل والتضامن والتعاضد في مختلف نضالات وفعاليات الحياة اليومية للبشر في هذا الزمن الصعب.

لا شك في أن للتعبيرات المدنية، بعجرها وبجرها، دوراً كبيراً في دمقرطة الفكر القومي. بل لعلها في أزمتها وعدم قدرتها على الانخراط في مشروع نهضوي وحدوي كبير، بحكم ارتباطات قطاعات منها بمشاريع فرعية تستهلك الأساسي من نضالها (كالأوروبية المتوسطية والشرق الأوسطية والهوية القطرية واستهلاك كل الطاقات في المشكلات المحلية)، تغدو مضطرة إلى أن تواجه المشروع القومي، إن لم تنتسب إليه بشكل نقدي يترك أثره بالتأكيد في الوحدويين. وكون النقد الأساسي الموجّه إلى المشاريع القومية ينصبّ على ضعف الممارسات والثقافة الديمقراطية في صفوفها، كما على شيخوخة أعضائها وبيروقراطية الآليات التي تعمل من ضمنها، قد يكون هذا الأمر من المحفزات

لتعبيرات المجتمع المدني والسياسي الوحدوية كي تؤصل وتعمق الديمقراطية في خطابها وممارساتها.

خامساً: سقف النضال المدني الوحدوي

يكاد العديد من الأسئلة المطروحة يتقاطع سواء حول أشكال النضال العابرة للحدود، أو النضالات المشتركة بين أبناء أقطار عربية مختلفة، أو التنسيق المؤقت أو الدائم على أساس الانتماء الجغرافي واللغوي والثقافي العربي، لكنها بالتأكيد تتطلب إجابة صريحة مع الذات والآخر. فإذا ما أردنا الحديث عن الفضاء المدني غير الحكومي، يمكن اعتماد هذا التصنيف في ثلاثة أجيال[١٠]: الجيل **الأول**، جيل النهضة والتكون، الجيل **الثاني**، جيل الحقب الانتقالية من الليبرالية الكولونيالية إلى الدولة التسلطية، الجيل **الثالث**، وهو الجيل الذي عانى كلية الدولة، وعاد يطالب بالاستقلال عنها بحدة وحزم.

لقد تداخلت الحركة الوطنية في نشأتها مع معركة النهضة ثقافياً والتصور الديمقراطي للدولة المستقلة المنشودة، عربية كانت أو قطرية. وبهذا المنظور كان التعايش مع مبادئ حقوق الانسان والمواطنة والعلاقات المدنية أمراً شبه عادي عند العديد من رموزها التي نجد في كتاباتها تناولاً للحقوق والحريات أو الحقوق والواجبات، كسعي إلى إعادة طرح المفاهيم ومحاولات لاستنباط جديدها. لكن منذ اختزال المشروع الثقافي إلى المشروع الحزبي وخنق المجتمع في بوتقة الدولة أصبح الشعار الوطني عارياً سوى من تمجيد زعيم هنا وقائد روحي هناك. وقد أدرك مخاطر هذا التوجه العديد من مبدعي الأربعينيات. إلا أن الأرياف زجّت إلى عالم المدن بقراءات اختزالية للعالم والتاريخ والحاضر، جاعلة من الخطاب الأيديولوجي الضحل ثقافة لأجيال مكبلة بتسلط الاستبداد الحديث. ومن ثم كانت الهزائم التي نصّبت انتصارات، مع هذيان الحزب الواحد والملك الواحد والقائد الواحد والعشيرة الواحدة. فعاد من يذكّر بأن وحدانية الحاكم (الواحد الأحد) صارت للقوم شريعة، فالله وحده واحد أحد، وهو العادل والقوي والقادر والرحمن. جاء الداعي هذا يستحث العقول على البحث من جديد والعودة من بعيد إلى عالم لم يوفر بعد ألف باء الكرامة الإنسانية لأبنائه، ولا يتورع عن تسمية كبواته وغفواته ثورات.

---

(١٠) المصدر نفسه.

لقد أصابت لوثة الاستبداد المعاصر القدرات الخلاقة في الصميم، حاصرت ثقافة المقموع في بضاعة رد فعلية على القامع. وهكذا ولد الجيل الثالث لنشطاء حقوق الإنسان في بحر حالة تسلطية عربية حطمت المكونات المستقلة للمجتمع، الذي لم يعد له الحق بالبقاء كتعبير مستقل بالحدود الدنيا، مع دولنة كل شيء من النادي الرياضي إلى النقابات والأحزاب والجمعيات. هذا الجيل حمل تجربة سياسية مرة وإحباطات وطنية وتنموية ومواطنية. وكونه أبى أن يسجل قطيعة مع تجربته السياسية الذاتية، فقد شكل قطيعة حقيقية مع الجيلين الأول والثاني بالمعنى المعرفي والمدني، بل لم يتورع عن تغييب من سبقه.

وفي حين تحدث الجيل الثاني عن رواد الحقوق الأوائل، تم تهميش تجربة الجيل الثالث من انطلاقة الثمانينيات. لهذا كانت التجربة الجديدة تعاني شيوع السياسة المؤدلجة وفكرة الحزب الواحد، وما يمكن تسميته بامتياز فيروس نقص المناعة المدنية. يضاف إلى ذلك عامل جوهري كان من النتائج السلبية الكبيرة لبناء الدولة الوطنية التسلطية، أي تكبيل قدرات البناء المادي الذاتية التطوعية عبر الهيمنة البيروقراطية، ذلك منذ تجربة الضباط الأحرار في مصر، التي تعممت بمأساة أو بملهاة من اليمن إلى ليبيا والجزائر، وحكم البعث في الجارين العراق وسورية، أي بتعبير آخر، البلدان التي ولدت فيها نُوى صلبة لمجتمع مدني وسياسي جدير بالتسمية في النصف الأول من القرن العشرين، الأمر الذي يمكننا من فهم سهولة قبول فكرة التمويل الخارجي، بل والإسراف فيها بدعوى عدم توفر الإمكانيات الموضوعية للتمويل المجتمعي.

يمكن القول إن الجيل **الأول** تعامل بتلقائية طبيعية مع فكرة الاندماج في المشروع النهضوي، ولم يكن لديه عقدة الدولة كون الدولة القومية في صلب مشروعه المدني. لقد جمع بين فكرة التحرر والحرية والتنمية دون أن يقدم أطروحات ناضجة في العلاقة بينها. أما الجيل **الثاني**، فحاول أن ينتزع مكانه بصعوبة، مع استعار الهجمة الاستعمارية في فترة تراجعها إثر الحرب الكونية الثانية والجرح الفلسطيني النازف. من هنا لم يتمكن هذا الجيل من تحقيق انتساب واسع إلى مشروعه الجامع بين الوطنية والمواطنية، بين مقاومة المشروع الاستعماري وضرورة تحرير الأفراد والجماعات من دكتاتورية الدولة الوطنية. لذا فقد تهمش تحت راية شعارات شعبية كبيرة، اعتبرت التضحية بالذات أساساً للقدرة على بناء الموضوع، أي الدولة الموحدة القوية القادرة على انتزاع ما اغتصب من حقوق.

الجيل **الثالث** كان الضحية المباشرة لهذه الدولة التسلطية. وهو إذ لم يعرف

الاستعمار، اكتشف الغرب عبر مؤسسات حكومية أو غير حكومية تشجعه على تبني أطروحات موجودة في الأساس في برنامجه، وإن لم تكن تعبر عن حاجاته البرنامجية بكل مكوناتها. من هنا نفهم سقوط قطاعات واسعة منه في التبعية للتصور الغربي للعمل المدني وحقوق الإنسان والمواطنة، وما ترتب على ذلك من ابتعاد هذه القطاعات عن الجسم المتعلق باحتياجات الناس وضرورات التنوير والتغيير.

نشير إلى أنه لا يوجد أية حماية، لا عربية، ولا دولية، لتعبير المنظمة غير الحكومية. كما يمكن القول دون مبالغة، إن الوثيقة الإقليمية الوحيدة حول الموضوع (الاتفاقية ١٢٤ لمجلس أوروبا) لعام ١٩٨٦ يمكن أن تصنف شركة تجارية مدنية مصرية ومنظمة القاعدة كليهما كمنظمات غير حكومية. كذلك لا تحتاج كلمة «معهد» أو «مركز» أو تعبير «منظمة»، في مصر أو لبنان إلى أية مؤهلات مسبقة أو شهادة علمية أو كفاءة خاصة. هذا اللبس نجده في التعريف الأكثر تداولاً في الأدبيات الفرنسية الذي ينسب إلى مارسيل ميرل: «نسمي بالمنظمة غير الحكومية كل تجمع أو جمعية أو حركة مشكلة بشكل دائم من قبل مبادرات شخصية خاصة من عدة دول من أجل غايات لا تهدف للربح»(١١).

نرى أن نقطة الارتكاز في بناء علاقة جديدة خلاقة ومتميزة بين أصحاب الفكر الوحدوي، تنشأ ليس فقط من نشوء جيل يجمع بين مشروع نهضوي كبير، وعلاقات مدنية متقدمة، وقدرة على الجمع بين الديمقراطية والتنمية والشخصية الحضارية الموحدة بين أفضل معالم الهوية الذاتية، وخير ما أنتجت البشرية في بحثها عن إنسانيتها. فالمشكلة الأساسية، التي جعلت قطاعات واسعة من المراكز والحوانيت المسماة مدنية أو حقوقاً إنسانية خارج ملعب التاريخ والحدث، هي عدم إدراك معنى الفضاء المدني غير الحكومي والانسياب في الفوائد الذاتية للانتماء إلى عملة دارجة، في غياب فكرة المشروع والدور المستنبط من الاحتياجات الذاتية للمجتمعات، الأمر الذي يزرع الشك حولها ويجعلها مجرد مراكز وسيطة بين مشروع الهيمنة الدولية ووسائل تجميله. في حين إن هذا الفضاء نفسه يشكل أحد أضلاع مثلث الوجود البشري في حقبتنا الراهنة، ولعله أكثر قدرة على البقاء خارج منطق الهيمنة.

في آخر أعمال جوزف ني، أستاذ هارفارد، ومن إدارة الرئيس السابق

---

(١١) Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales*, études politiques, économiques et sociales (Paris: Dalloz, 1988), p. 362.

كلينتون، يذكر بأن لعبة الشطرنج الأقوى اليوم تجري على ثلاثة مستويات: المستوى الأعلى، وهو سلطة القوة المسلحة، ويمكن القول إن القوة أحادية البعد في هيمنة أمريكية واضحة. في الصف المتوسط، موازين القوى الاقتصادية، وهنا تحتل الصف الأول اليابان والولايات المتحدة وأوروبا. وأخيراً الرقعة الثالثة، التي تغطيها العلاقات بين القومية والقوى غير الدولانية، حيث السلطة مبعثرة وتفلت من سيطرة الحكومات[١٢]. بتعبير آخر، هذه الظاهرة تحاول توظيفها واستعمالها أطراف عديدة ليست في مرحلة وعي الذات ووعي الدور. وبهذا المعنى، نجد للحركة السياسية دوراً كبيراً في نضج وفرز الحركة المدنية. ليس عبر ما صار يعرف بالوصاية أو الرهن بالحزب، وإنما عبر التفاعل اليومي النضالي في الميدان في علاقات احترام متكافئة ومتوازنة. لكن هكذا علاقة تحتاج إلى قراءة عميقة في القدرة الفعلية للفضاء المدني غير الحكومي على التأثير والتفاعل على صعيدي الثقافة والمجتمع.

وهنا يصبح من الضروري طرح الأسئلة الأكثر جدية على النسيج المدني العربي: ما هي الطاقة الفعلية التي يمتلكها الهيكل المدني؟ هل هو حالة افتراضية تعيش بالتمويل وتموت بغيابه؟ أم هي جملة قدرات بشرية ومالية متراكمة أساسها ومنبعها الإمكانيات الذاتية المتفاعلة مع المجتمع المدني الإقليمي والعالمي؟ ما هي الكفاءة البحثية والكفاءة الميدانية النضالية؟ ما هو حجم الثقة المجتمعية بها؟ هل تملك احتراماً ومكانة عند الرأي العام؟ هل لها تأثير حقيقي أم تأثيرات غير منتظمة وغير منهجية؟ هل تبحث عن إثارة من أجل الإثارة أو التوفيق المالي، أم هي في صلب المشكلات المجتمعية والجيوسياسية؟ هل لها تأثير مباشر أو غير مباشر في الدول من جهة، وفي الفعل التنويري الوحدوي من جهة أخرى؟

هذه الأسئلة ضرورية لتحديد استراتيجية عمل مشتركة بين الفاعل السياسي والفاعل المدني والسلطة الرابعة والمثقف الملتزم. لقد تبين لنا خلال سنوات القحط البوشية أن مركز اهتمام الإدارة الأمريكية كان ينصبّ على ضرب المنظمات الإسلامية الخيرية والإنسانية الكبيرة. وبتتبع هذه المنظمات، تبين أنها تتمتع بمواصفات غير نمطية بالنسبة إلى عملية الاحتواء الأمريكية للمراكز والهيئات غير الحكومية الصغيرة في بلدان الجنوب. فهي تتحلى باستقلالية مالية، تمتلك التعاطف الشعبي الضروري لاحتضان مشاريعها ودعم نشاطاتها وحمايتها من الضرب

(١٢) Joseph S. Nye Jr., *The Paradox of American Power: Why the World's only Superpower Can't Go It Alone* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002), p. 39.

الحكومي، وتحدد غاياتها من منطلقاتها الأيديولوجية والبراغماتية الذاتية (بغض النظر عن طبيعتها). كل هذه العوامل جعلت من هذه الجمعيات موضوع استهداف، وتم تصنيفها بشكل اعتباطي وجائر باعتبارها ممولة للإرهاب، وجرى حظرها بدعوى تجفيف منابعه. نفهم من ذلك أن القوة المدنية المستقلة تخيف القوى الكبرى والدول المتسلطة في آن معاً. وعندما تمتلك القدرة على تحديد أجندتها بنفسها، تخرج عمّا سبق واعتبرته أطراف مصرية مدنية سبباً كافياً لقبول التمويل والاعتماد عليه بشكل كامل، بدعوى غياب الموارد المحلية، شعبية كانت أو حكومية.

لقد أنجبت معاناة العولمة، الحالة الاستثنائية في هذا العقد، فرزاً جديداً يعتمد على الفصل بين المنظمات الديمقراطية التكون والبنية، والذاتية التمويل والتصور، والمتواصلة مع مجتمعاتها دون عزلة عن غيرها أو رفض مطلق للتعاون المادي مع سواها من مثيلاتها من جهة، وبين مراكز ومنظمات الرجل الواحد وموظفيه، الجيدة التمويل، الضعيفة القرار، التي يروّج لها الغرب ويشجعها باعتبارها الوكيل المحلي للأطروحات السائدة فيه من جهة ثانية. هذا الفرز يمكن أن تتفاعل معه الحركة الوحدوية الديمقراطية بشكل يسمح لها بتوسيع مفهومها للعمل السياسي والمدني، بما يتجاوز الحزبية الضيقة لمفهوم التيار الواسع.

سادساً: النضالات العربية العابرة للحدود: أشكال للنضال المدني الوحدوي

الصورة ليست جدّ قاتمة، إن سلمنا جدلاً بأن الأيديولوجيات، أياً كانت، هي مدعاة للتوظيف والاستغلال من طرف بعض من يستظلون بها. فهناك عملية فرز في النهاية بين البشر الذين ينقسمون لتيارات ومدارس مختلفة، وإن دافعوا عن مثل عليا وقيم نبيلة، أو استظلوا بثقافة حقوقية ومبادئ إنسانية. فالموروث الثقافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية، كما البنى النفسية هي حكماً في علاقة جدلية مع تشكل الهوية والشخصية. وهذه تتأثر بالطبع بموازين القوى الفاعلة من سلطة سياسية ومال، التي تنحو بها إلى وجهة لا تتفق دوماً مع ما تنادي به المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية والقوانين الدولية.

إن ما يجري في مدينة غزة في فلسطين اليوم من مشاهد دمار مروّعة وما استدعته من تحركات شعبية واسعة في العالمين العربي والاسلامي خاصة، يؤكد **أولاً** أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على الدولة التسلطية العربية التي اندمجت في المشروع المناهض لحقوق الشعب الفلسطيني الأولية، وأن الشعوب والمقاومة المدنية

الجديرة بالتسمية هي القوى غير القابلة للاحتواء من أي استعباد خارجي أو استبداد داخلي. وهو يؤكد **ثانياً** أن القومية والوحدة العربية هي ليست شعارات بقدر ما هي حراك فعلي على الأرض عندما يُستهدف أحد أطراف هذه الأمة. وإذا كان الحراك هذا عفوياً أحياناً، فهو ينطلق من منطلقات ثابتة تعتمد على الشعور بالهوية الواحدة الجامعة، ممتزجة بفكرة رفع الظلم وإقامة عدالة واحدة للجميع واستعادة الشعب لحقوق الأفراد والجماعات فيه، كما وضرورة الدفاع عنها عندما تتعرض لخطر خارجي وفواجع تستهدف الجمع عبر الاستفراد بالجزء. بالتأكيد، يبقى وجود أطر واضحة المعالم عالية الإيجابية لتنظيم التحركات وعدم تسييبها، لكن الشعور بالمسؤولية الفردية يتعدّى وجود هذه الأطر وهذه المحفزات. لقد رأينا في هذه الظروف، كما في ظروف مماثلة سابقة عند العدوان على العراق أو لبنان، قوة الحراك المدني العربي في مؤازرة القضايا القومية العربية، بحيث شكّل ضغطاً لا يستهان به على الحكومات التي تبلدت حركتها بمواجهة الفواجع التي تطال الأمة العربية، الأمر الذي يفسر هذا الكم الهائل من العسف الذي يتساقط على رؤوس ناشطي المجتمع المدني في منطقتنا العربية، بغض النظر عن اختلاف الدرجة بين بلد وآخر.

ففي ما عدا الاجراءات القمعية، أو على العكس المحاولات اللينة لتدجين النشطاء والرموز واختراقهم الداخلي أو الخارجي عبر إغرائهم بالمال والنفوذ، كما سبق وذكرنا، يلجأ بعض الحكومات إلى الشعارات ذاتها التي تعتقد أنها تغطي بها عورتها. مثال على ذلك رسالة وصلتنا من تونس بتاريخ الخامس من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، يحتج فيها «الطلبة القوميون» على نشر جريدة **الوطن** (لسان حال جهاز ما يسمى الاتحاد الديمقراطي الوحدوي) لبيانهم الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ الذي يحتجون فيه على العدوان الصهيوني على غزة. غرض الرسالة هو التوضيح للرأي العام الداخلي والخارجي أن جهاز الاتحاد الديمقراطي الوحدوي هو معاد في جوهره للعمل القومي المستقل المناضل. لذلك هم يرفضون التعامل معه، إلى درجة تفضيلهم «التعتيم الإعلامي المفروض على نشاطهم داخل القطر على نشر بيانهم بهذه الجريدة». وهذا النشر جاء بعد فشل محاولات جهاز الاتحاد الديمقراطي الوحدوي باختراق وتدجين صفوفهم تنفيذاً لتعليمات السلطات التونسية، حيث يعتبرون أن «هذا الجهاز المشبوه تم تأسيسه لضرب واحتواء المشروع القومي عامة والناصري خاصة». يذكر الطلبة في بيانهم بأن «من يصمت عن قول كلمة حق في وجه سلطان جائر ويخير السير في ركاب النظام مدافعاً عن ديمقراطيته الزائفة لا يمكن أن يكون مدافعاً في ذات الوقت عن

المبادئ القومية من حرية وإشتراكية ووحدة، ولا يمكن أن تكون جريدته منبراً للطلبة القوميين». فخيارهم «هو خيار المقاومة، مقاومة الاستبداد الإقليمي ومقاومة الأنظمة الرجعية صنيعة جريمة سايكس ـ بيكو ومقاومة الصهيونية والإمبريالية. وهو ما يتناقض مع خيار هذا الجهاز، خيار المساومة على مقعد في برلمان مفلس أو إحدى المناصب الديبلوماسية والمساومة على قضايا حقوق الإنسان في تونس العربية وعلى قضية شعبنا العربي في فلسطين»[١٣].

يتوضح لنا هذا الاحتجاج أكثر عندما نعلم بأن قوى المجتمع المدني، التي أرادت التعبير عن استنكارها لمجازر غزة بتسيير مظاهرات في تونس، تم الاعتداء عليها ومنعها من النزول إلى الشارع، إلا في إطار التحركات التي نظمتها السلطات الرسمية. طال المنع حتى جمع التبرعات، وحرم المجتمع المدني من تنظيم تحركاته بنفسه، ومن اتخاذ مبادرات تتيح ولو التنفيس عن الضيق من نظام قابع فوق الصدور، أو التعبير عن مواقف عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين ومساندة شعب تنتهك حقوقه وتغتصب أرضه ويهدر دمه ضمن صمت رسمي دولي مجرم.

لقد فشلت الدبلوماسية العربية والجامعة العربية الممثلة فيها على مر السنوات باتخاذ مواقف يجتمع عليها الزعماء العرب لفرض شروطهم، انطلاقاً من مصالح شعوبهم وضرورات أمنهم القومي، على من يعملون لاستباحة أرض بلدانهم وثرواتها، حيث نجدهم يسارعون إلى مجاراة هذه القوى واللعب من داخل منطقها والتضحية بالثوابت وثروات ومنعة المنطقة للبقاء في عروشهم. المثل الأخير على ذلك هو ما حصل في غزة بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، حيث مرة أخرى لم تتمكن المظاهرات والاعتصامات، التي عمّت الضفة الغربية والعواصم والمدن العربية والإسلامية والعالمية، التي كانت بالملايين، من إيقاف جرائم الحرب والإبادة التي ارتكبها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في غزة الصامدة. كان يمكن لهذه التحركات أن تؤثر بشكل قوي على الموقف الأوروبي وتساهم بعزلة أمريكا، التي تتوالى هزائمها في نهايات عهد بوش الابن، لولا تخاذل الموقف العربي الرسمي وتواطؤ الأقربين الذين أتاحوا للمعتدي أن يسعى إلى الوصول سياسياً إلى ما عجز عن تحقيقه ميدانياً، وذلك بفضل ثبات المقاومة وصمود أهل غزة، رغم حرمانهم من سائر مقومات الحياة في ظل حصار خانق. لذلك استطاع العدوان رغم هزيمته أن يستمر لأيام طويلة، استبيح خلالها

(١٣) ناصريون أون لاين، <http://nassirioun.blogspot.com>.

المدنيون بكل الوسائل، وتساقط مئات القتلى والجرحى في مشاهد لم يسبق أن شهدنا ما يضاهيها فظاعة.

إزاء ذلك، يبدو المجتمع المدني أكثر أصالة وحركية ودفاعاً عن المقدسات والتاريخ والأرض بما فيها ومن عليها، على رغم كل ما يتعرض له من محاولات تثبيط عزائمه وضرب مكتسباته وقمع تحركاته وتفكيك صفوفه. فهناك من هذا المجتمع من لم يتوان عن حمل السلاح والتضحية بالحياة من أجل استرداد الكرامة المهدورة والوطن السليب، الأمر الذي أبرز بأنه من رحم الانكسار والمعاناة، قد ينبلج غد آخر يصنعه هؤلاء المقاومون في فلسطين والعراق ولبنان أو في الصومال والسودان، رغم كل الدسائس ومحاولات التدجين والتطبيع والاستفادة من التناقضات وزرع الفتن التي يلجأ لها الأعداء أو المتعاملون معهم من الأشقاء، مما سطّر بطولات أسطورية، وغيّر من المعادلات لدول عظمى ولقوى عسكرية مهمة اعتقدت أن بأسها لا يجابه.

فالوطن العربي تعرض منذ عقود، وما يزال، لكل أشكال الاستحواذ والسيطرة الخارجية، كما لشتى أساليب تفتيته وإضعافه من داخله، ومنها «شيطنة» «كل من ليس معنا فهو ضدنا»، ضمن استراتيجيات تصعيد موجة الإسلاموفوبيا، وتحويل الضحية إلى مسؤولة عمّا يرتكب من جرائم بحقها، في حملة ما سمّي بالحرب على الإرهاب. وهذه الهجمة تأتي في سياق متواتر من: ضرب مواثيق الحقوق الإنسانية، وتعميم القوانين الاستثنائية، وفرض خناق على نشاط الجمعيات الخيرية، وتقليص الحريات الفردية، وكسر شوكة المؤمنين بالديمقراطية، وتقويض دعائم المجتمعات المدنية، واستنزاف الجمعيات غير الحكومية، وتعميق الشروخ الطائفية، وإشعال فتيل الحروب الأهلية، وتهجير الثروات البشرية، والاستئثار بالثروات الوطنية، وتوسيع هامش الفاقة الاقتصادية، والتفرد بالقرارات السياسية، وتركيع الحركات الشعبية، وتصاعد خيانة الأنظمة التسلطية. يضاف ذلك إلى استفحال قوانين الطوارىء ومناهضة الإرهاب، وانتشار السجون السرية والاعتقالات خارج القضاء، والمنع من السفر ومن العمل ومن الكلمة الحرة ومن التدوين، علاوة على التجويع والترهيب والتعذيب، وهي آفات باتت البلدان العربية تختبرها يومياً[١٤].

(١٤) فيوليت داغر، «تأملات في المقاومة المدنية في لبنان،» الجزيرة نت، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3F2B2E2F-E64C-41F2-AEEC-323A1C01D872.htm>.

هذا الأمر جعل حتى كلمة القومية العربية عند الكثيرين مدعاة إلى التندر، بعدما ضربت صورة الإنسان العربي عن نفسه عبر أمركة الأهواء، وتأصيل العقلية الاستهلاكية غير المنتجة، والإيغال في كره الذات بفعل العلاقة غير المتكافئة مع الآخر على مر قرون. لذا، تجميع القوى لإحداث نهضة من الكبوات المتراكمة والمتلاحقة يفترض التخلص من مواطئ الوهن والترهل. من ذلك، الاتكاء بشكل أكبر على العنصر الشبابي، كما على مثقفي وناشطي المهاجر، لرفد القوى الوحدوية بدم جديد قادر على استلهام أنماط عمل مستحدثة، وبعث ديناميات جديدة في عروقها. كذلك تمتين الروابط مع قوى تنتمي إلى بلدان وثقافات مختلفة، وتلتقي على أهداف ورؤى مشتركة في مناصرة القضايا العادلة والمناداة بعولمة بديلة ومساندة قوى التحرر والمقاومة.

لقد أثبتت تعبيرات المقاومة المدنية، التي واكبت المقاومة المسلحة حين وقع العدوان على لبنان، على سبيل المثال، في صيف ٢٠٠٦، أن قوى المجتمع المدني تتصدى لمهامها بجدارة عندما يتاح لها جو من الحريات يسمح بالتعبير عن الذات وممارسة المواطنة، من إطلاق حملات التوعية والتعبئة بوسائل الاتصال والتواصل، وابتكار أدوات سلمية للتغيير، إلى كل ما يحمل المناطحة بدل الانبطاح، المقاومة وليس الاستقالة، الاتكال على الذات بدلاً من تحميل المسؤولية للغير، من أجل التحرر واستعادة الكرامة المهدورة وشق الطريق أمام التغيير الجدي. أما عندما تفسح المقاومة بفصائلها المختلفة لحيز واسع يضم كل ألوان الطيف التي تجتمع حول مشتركات وتلتقي مع آخرين من خارج الحدود امتداداً على مساحة الوطن العربي، حينها يصبح بالامكان إحداث نقلة نوعية وفرض متغيرات على الواقع العربي المأزوم. ثقافة المقاومة تتغذى من ثقافة حقوق الإنسان التي يجب تعميمها بكل الأشكال المتاحة، بما يقوي منعة الأجيال الشابة ويعيدها إلى ذاتها وإلى صنع حاضرها وبناء مستقبل أوطانها، ذلك بدلاً من الهروب من الواقع والانقلاع من الجذور باتخاذ المهجر وجهة تؤم شطرها ثروات هذه الأمة البشرية التي سدت بوجهها معظم الآفاق في بلدانها، حتى ولو كان في ذلك خطر خسارة حياتها على قوارب الموت أو العيش في ظروف صعبة للغاية.

ففي زمن لم يعد فيه من ثورات بالمعنى المتعارف عليه، مع غياب الاستعمار بالشكل الذي عهدناه سابقاً، لا بد للمجتمع المدني العربي، الذي عانى تواطؤ أنظمة الحكم مع قوى الاستعمار ضد مصالحه، من أن ينشط لتصويب المسارات، كما المساعدة على بنيان نظم سياسية وأخلاقية واجتماعية قادرة على إعادة الثقة

بالذات ومواجهة متطلبات العصر، ذلك في مرحلة ما قبل بنيان عالم متعدد القطبية وقائم على التعددية الإثنية والثقافية والدينية، يحافظ على حقوق الشعوب، كما يضمن حقوق الأفراد. عالم يقبل إقامة تجمعات إقليمية تحفظ للدول بعضاً من سيادتها وتمنحها منعة، كما وتحافظ عليها من التفتت والانشطار انطلاقاً من العصبيات الضيقة، أكانت إثنية أو دينية أو غيره، كما رأينا في التجربة الأوروبية في العقود الأخيرة. هذه التجمعات المنشودة، بما فيها سوق عربية مشتركة، يجب أن تكون الخطوة الأولى في سيرورة بناء شراكات مع بلدان الشمال، وليس العكس. فالصيغ المختلفة للشراكات التي طرحت على المنطقة، لم توضع أساساً سوى لفرض شروط واضعيها وهيمنتهم على المنطقة، تحقيقاً لمصالح بلدانهم، على حساب الحلقة الأضعف فيها، التي هي مصالح شعوب البلدان العربية.

لكن قبل الانتقال إلى هذه المرحلة ما زلنا نعيش اليوم بمواجهة قوى الإمبريالية والصهيونية الضاربة في أرجاء الوطن العربي، الأمر الذي يفترض تجميع الطاقات وحشد القوى انطلاقاً من المشتركات الجغرافية واللغوية والثقافية والدينية. . . إلخ. فما فتئت قوى الاستعمار تسعى إلى تثبيت مصالحها تحت أشكال متجددة من فرض العقوبات، وإشعال الحروب للسيطرة على الثروات وإخضاع الشعوب والهيمنة على الأسواق وغزو الاقتصاديات، الأمر الذي سيزيد من الفقر والتهميش، ويضعف من الرعاية الاجتماعية، ويهدد الأمن الغذائي والبيئة، التي تنتقم بإحداث المزيد من الكوارث الطبيعية. لذا، لا بد من تعميم شبكات التضامن بين الشعوب، وتشجيع كل أشكال التعاون والتنسيق العابرة للحدود. فهيئات المجتمع المدني في الوطن العربي مؤهلة لمعركة تجديد البنيان وتقوية عناصر المنعة الداخلية، من خلال الاستلهام من التجارب واستقاء الدروس والاعتماد على آليات ورؤى وبدائل عملية مجرّبة، ذلك بالتعاون مع سائر القوى المحلية والوطنية والإقليمة والعالمية، التي تلتقي على مشتركات أساسها مؤازرة المقاومات في مواجهة الزحف الإمبريالي على دول العالم وبناء عالم أكثر إنسانية وتعددية.

تعقيــب (١)

صلاح الدين الجورشي

تشكل ورقة د. فيوليت داغر منطلقاً جيداً لتعميق النقاش حول قضايا ومشكلات المجتمعات المدنية العربية بشكل عام، وبالأخص دورها في عملية «التوحيد القـومي». فهي انتقلت بنا من مفهوم «المجتمع المدني» وعلاقته بالهوية، إلى التكامل بين ما وصفته بـ «المقاومة المدنية والفكر الوحدوي» لتحقيق «الحصانة الذاتية من الاختراق»، مستعرضة نماذج من «النضالات العربية العابرة للحدود» في مجال «النضال المدني الوحدوي».

الغرض من هذا التعقيب هو دعم ما ورد في بعض ثنايا ورقة د. داغر، مع مناقشتها في عدد المسائل والتقريرات التي أكدتها، في محاولة تفاعلية تهدف إلى التوصل إلى رؤية أكثر اتساعاً والتصاقاً بالواقع الذي تعيشه منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك من خلال الملاحظات التالية:

يصعب الحديث عن «مجتمع مدني عربي» هكذا بالمطلق، على رغم وجود خصائص مشتركة بين مختلف المجتمعات المدنية العربية. فالاختلافات الواسعة بين تشكيلاتها الاجتماعية، ودرجة نموها وتباين سياقاتها السياسية والثقافية تبرز إلى حد كبير الأثر الجلي للخصوصيات المحلية أو الوطنية.

مرت معظم المجتمعات المدنية العربية بثلاث مراحل على الأقل. كانت الأولى هي مرحلة النشأة، وتعود في الغالب إلى الحقبة الاستعمارية، حين ولدت التغييرات الهيكلية التي بدأت تحدث في الاقتصاد والثقافة الحاجة لدى النخب، وبالأخص الوطنية منها، إلى إعادة بناء استراتيجية دفاعية لحماية الهوية الوطنية والقومية على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، وكذلك العمل على حماية الحقوق

الدنيا الفردية والجماعية، إلى جانب توفير روافد للنضال السياسي من أجل الاستقلال واسترجاع السيادة. وقد تم جزء مهم من ذلك عن طريق تأسيس عدد واسع من الجمعيات الثقافية والاجتماعية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والفرق الرياضية، ومنظمات الكشافة، الهياكل الأولى لتعزيز الروابط بين مكونات الرأسمال المحلي، إلى غير ذلك من أشكال التنظيمات الحديثة.

في **هذه المرحلة** كانت معظم المجتمعات المدنية العربية الحديثة في حالة تعبئة ضد سياسات الإدماج أو الخضوع الاستعماري، وبالتالي كانت أغلب المنظمات والجمعيات تمارس المقاومة المدنية بأشكالها المتعددة، من أجل إثبات الوجود، ومقاومة النسيان والاستسلام. كما كان يجمعها وعي مشترك بضرورة تجيير نضالاتها لصالح القوى السياسية المطالبة يومها بالاستقلال دون الشعور بأي حرج من ذلك، ما دام الهدف النهائي هو تحرير البلاد من القبضة الاستعمارية.

ثم جاءت **الحقبة الثانية** مع قيام دولة الاستقلال، التي يطلق عليها مصطلح الدولة الوطنية، التي قامت في الغالب بمصادرة الرأسمال الرمزي لمنظمات المجتمع المدني بحجة ضرورة التفرغ لبناء الدولة وتصفية مخلفات الاستعمار. وقد تلقت المجتمعات المدنية العربية في هذه المرحلة ضربة قاسية، أثرت في نموها وفي قدراتها، حيث حولتها أنظمة الحكم إلى واجهات لتنفيذ السياسات الرسمية وإغلاق كل الطرق التي تمكنها من استرجاع استقلاليتها.

أما **الحقبة الثالثة،** فيمكن القول إنها قد بدأت مع مطلع السبعينيات، وذلك حين أصيبت أنظمة الحكم بالاسترخاء، بعد أن فشلت في تحقيق وعودها على أكثر من صعيد. وهي إذ لم تتخلّ عن سياسات الهيمنة القائمة على الانفراد بالسلطة ومراقبة الشأنين الفردي والعام، إلا أن الصعوبات التي واجهتها، والضغوط التي مارستها بعض تشكيلات المجتمع المدني، وبالأخص النقابات والمجموعات أو الأحزاب السياسية وعدد من الانتفاضات الاجتماعية، إضافة إلى تغير المناخ الدولي، كل ذلك وفّر فرصة لحصول انتعاشة محدودة لمنظمات المجتمع المدني في أكثر من بلد.

لم يقف ذلك الحراك عند استعادة العديد من المنظمات لدورها المستقل، خاصة النقابات مثلما حصل في تونس، ولكن تعززت تشكيلات المجتمعات المدنية بميلاد منظمات جديدة، كالجمعيات الحقوقية، والحركات النسوية. وقد أسهمت هذه المنظمات بشكل واضح في تعديل خطاب عدد واسع من المنظمات

غير الحكومية، كما أنها أثرت في خطاب عموم الحركات السياسية، التي أصبح الكثير منها يؤسس منذ ذلك التاريخ احتجاجه على سياسات الأنظمة وعلى منطق الحقوق والحريات.

خاصيتان ميزتا هذه الانتعاشة المدنية: **أولهما** اضطلاع القوى الليبرالية على ضعفها أو المثقفين الليبراليين بلعب دور أساسي في هذه العلمية، في حين كانت مساهمة بقية الأطراف الأيديولوجية محدودة أو معدومة. فاليساريون كانوا يومها ما يزالون تحت وقع انهيار المعسكر الاشتراكي، وتداعيات الأزمة الأيديولوجية الهيكلية التي دخلها الفكر الماركسي. أما القوميون، فقد تأخر وعيهم بالمسألة الديمقراطية إلى ما بعد المآزق التي انتهت إليها أنظمة الحكم التي أسست شرعيتها على الخطاب القومي، في حين إن الإسلاميين كانوا في تلك المرحلة تحت سيطرة الفكر العقائدي المحافظ الذي يشكك في الديمقراطية والأحزاب والحريات.

أما **الخاصية الثانية**، فتتعلق بارتباط الانتعاشة المدنية بمسار عام يعطي الأولوية للمسألة الديمقراطية والإصلاح السياسي. لقد حدث تحول كبير في الأولويات، نتيجة التجارب المؤلمة للحزب الواحد، التي أثرت سلباً في كل مجالات الحياة، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية. وبالتالي، لم تكن مسألة الوحدة بالمفهوم القومي مطروحة في تلك الظروف كأولوية، نظراً إلى حالة الانحسار التي كان يشهدها الفكر القومي بشكل عام، هذا الفكر الذي دخل أصحابه في مرحلة النقد الذاتي والمراجعات الأساسية.

هل يمكن أن يشكل «المجتمع المدني» أو أن يحيل إلى «كتلة اجتماعية يفترض أن يتوفر فيها مقدار من التجانس والانسجام» مثل ما ورد في ورقة د. فيوليت؟. قد لا أجانب الصواب عندما أرى في ذلك طموحاً نضالياً، لأن «المجتمع المدني» قائم بدرجة واسعة على حالة من التنوع الكبير، بمعنى أن هذا المصطلح يمكن أن يحيلنا إلى دوائر قد تلتقي حول بعض المهام المرحلية، وقد تختلف إلى حد الصراع والتنافر. وقليلة هي الفترات التي شكل فيها مجتمع مدني ما كتلة موحدة حول قضية أو هدف. حتى في حالة التعبئة الشاملة ضد الاستعمار، كانت هناك استثناءات، حيث «اجتهد» البعض حين راهن على الاستعمار ليكون مدخلاً للتحديث وتحقيق التقدم.

لكن إذا كانت الوحدة بين مكونات المجتمع المدني مستبعدة وصعبة، فإن خلق تيار عام وأغلبي بين مكوناته أمر ممكن. وقد حصل ذلك في مناسبات

عديدة. وبالرغم من حالة الانغماس الشديد في الشؤون المحلية والقطرية، إلا أن عدداً من القضايا القومية ما يزال يفرض نفسه على معظم الأطراف، ويخلق حالة من التوحد. وفي مقدمة هذه القضايا القضية الفلسطينية ومختلف النزاعات المرتبطة بها أو المتقاطعة معها. ففي تونس، على سبيل المثال، شكلت معركة بيروت التي دارت بين الجيش الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية التي دارت رحاها عام ١٩٨٢ مناسبة لتأسيس تحالف واسع بين عدد كبير من منظمات المجتمع المدني لتنظيم حملة الدعم للفلسطينيين واستقبال مقاتليهم الذين توجهوا إلى تونس. كما كانت تلك المناسبة والأحداث التي توالت بعدها، مثل احتضان منظمة التحرير، والغارة الإسرائيلية على مقر الرئيس الراحل ياسر عرفات في ضاحية حمام الشط، عاملاً قوياً في تثبيت عروبة تونس وانخراطها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي رغم بعدها الجغرافي. وهو ما جعل البعد العروبي حاضراً بقوة في وجدان عموم الناشطين في منظمات المجتمع المدني بمن في ذلك الأشد خصومة للفكر القومي، والأكثر رفضاً لمشاريع الوحدة، ويحتل صدارة أجندتهم في لحظات المواجهة واحتداد الصراع، مثلما كان الشأن خلال أيام الحرب الشرسة الإسرائيلية على غزة.

تعقيــب (٢)

فاضل الربيعي(*)

من بين الكثير من الدراسات والبحوث التي اهتمّت بمسألة «المجتمع المدني» منْظوماته وأدواره في الحياة العامّة، تبدو دراسة د. فيوليت داغر أكثرها تفرّداً واستثنائيّة، فهي تفترض دوراً من نوع ما، يمكن للمجتمع المدنيّ أن ينهض به على مستوى صياغة مشروع الوحدة العربية. ومصدر الفرادة في هذه الدراسة يكمن في أنها تُلامس موضوعاً جديداً، بالفعل قد يبدو مُحيِّراً ومثيراً بالنسبة إلى الدارسين؛ فحتى اللحظة ليس ثمّة أيّ نوع من التوافق بين المهتمّين والباحثين والناشطين في ميدان منظمات المجتمع المدنيّ على أنّ لهذا المجتمع مهمة تتجهُ به صوب الوحدة العربية. لكن الدراسة مع ذلك تثير الكثير من الملاحظات والأسئلة. ولدينا هنا الملاحظات التالية:

١ ـ إنّ الدراسة تفترضُ وجود قوة جديدة في المجتمعات العربية مؤلفة من مجموع قوى ومنظمات المجتمع المدني، يمكن أو يجب عليها أن تكون شريكة في تجسيد حلم الوحدة العربية. وهذا هو الأمر الجديد والمثير، ذلك أنَّ المهمة كانت وما تزال حِكراً على قوتين متنافرتين ومتناقضتين في المجتمعات العربية، الأحزاب القومية والأنظمة. ونحن نعلم من التاريخ المكتوب لمشروع الوحدة العربية أنّ الأحزاب القومية بمجموعها (من التيار الناصري والبعثي، وصولاً إلى التشكيلات والتعبيرات القومية الأخرى)، لا ترى في النظام العربي إلا طرفاً مُعْيقاً للوحدة، فيما النظام العربي المتنافر والمتناقض داخلياً مع نفسه يقف حائراً

(*) رئيس تجمع الأدباء والكتّاب العراقيين المناهضين للاحتلال.

أو مشلول الإرادة أمام مشروع الوحدة. يعني هذا أن الدراسة تقومُ في الأصل على أساس فرضية وجود قوة جديدة، يمكن لها أن تحلّ داخل منطقة الفراغ بين الحزب القومي والنظام، لتقوم بالنيابة عنه بدورٍ افتراضي، يتعلق بروح وجوهر مشروع الوحدة العربية.

٢ ـ سوف يصطدم البرهان على هذه الفرضية بجملةٍ من المشكلات التي تتعلق بالمفاهيم والمصطلحات، إذ ما المقصود، بالضبط، من اصطلاح «المجتمع المدني»؟

تُلاحظ د. فيوليت داغر عبر مراجعةٍ سريعة لتاريخ الاصطلاح، بدءاً من هوبس ١٦٧٩، ولوك ١٧٠٤، وكانط ١٨٠٤، مروراً بهيغل ١٨٣١، وانتهاءً بماركس، أن مفهوم المجتمع المدني تبلور داخل إطارٍ واحد تقريباً، هو إطار منطقة الفراغ المتروكة بين المجتمع والدولة، حيث يمكن لقوى اجتماعية أن تؤدي داخل هذا الحيز دوراً من نوعٍ ما، يحدّ أو يضعف من قدرة الدولة على قمع المجتمع، وذلك من خلال تنشيط أشكال الرقابة على سلوك الدولة. المشكلة الناجمة عن تطبيق هذا المفهوم في دراسة من هذا النوع، يمكن لها أن تتمثّل على النحو التالي:

أ ـ إنّ منطقة الفراغ بين الدولة والمجتمع، ليست بالضبط منطقة فراغ يمكن لقوى رقابيّة في المجتمع أن تقوم بملئها بسهولة، وبحيث تصبح نوعاً من «سلطة» على الدولة. وخليقٌ بنا أن نرى من خلال تاريخ الدولة، كيف أنها قامت وبأشكالٍ مختلفةٍ بملء هذا الفراغ بمؤسسات رقابيّة مضادة، كانت وما تزال مُسلَّطة على المجتمع. ولعل رمزيّة نشوء الشرطة (البوليس) في التاريخ الاجتماعي والسياسي للدولة، هو من أكثر الأدلّة على أنّ الدولة هي التي شغلت منطقة الفراغ من قبل أن يتمكن المجتمع من ذلك. ولذا، فإن وظيفة المجتمع المدني سوف تتحدّد في نقطة مركزية واحدة: اختراق منطقة الفراغ بين الدولة والمجتمع وإنشاء «سلطة» رقابية تراقب وتحدّ من قوة مؤسسات الدولة الرقابية، لا الدولة نفسها، أيّ إعاقة دور الدولة عن ممارسة وظيفتها كجهاز تسلطيّ على المجتمع.

ب ـ ولذلك انحصرت وسوف تنحصرُ بصورة كليّة تقريباً، وظيفة منظمات المجتمع المدني في التنافس مع «السلطة الرقابيّة»، أكثر ممّا هي وظيفة لتحقيق المشاريع التاريخية للمجتمع، ومنها مشروع الوحدة.

ج ـ إنّ وظيفة «المجتمع المدني» كانت وما تزال تنحصر في محاولة تعديل الشكل التعاقديّ السائد بين الدولة والمجتمع. إنّ التاريخ الاجتماعي للدولة يؤكد

بقوة هذه الحقيقة، فبما أنّ الدولة هي ثمرة تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم الشخصيّة، وهم قاموا بالتنازل عنها من أجل تكوين ناظم للحريات الجماعية، فقد أصبح المجتمع أكثر فأكثر فاقداً لمصادر قوته على إعاقة انتهاك الدولة وقمعها لحريّاته. وفي المجتمعات البدائية حين كانت الحرية هي التي تشكل المجتمع الطبيعي، أيّ المجتمع الذي لم تولد الدولة فيه بعد، كان الأفراد يتمتعون بكامل حرياتهم. ولكنهم ما إن تنازلوا عن جزءٍ منها لصالح تكوين وتشكيل أداة/جهاز ناظم لعلاقاتهم، حتى بدأ التناقض يتشكل بين السلطتين، سلطة المجتمع الطبيعي وسلطة الدولة/الجهاز. ولذلك يصعبُ تخيل إمكانية أن يؤدي المجتمع المدني (المتشكل داخل منطقة الفراغ المفترضة) دوراً يتجاوز نطاق هذه الإشكالية. وبكلام آخر، فقد ولد المجتمع المدني في الكثير من المجتمعات بما فيها الأوروبيةً المعاصرة، وهو محكوم بشرط هذه الوظيفة. ولديّ شكوك شخصية قوية، في ما إذا كان المجتمع المدني في أوروبا هو منْ ساهم في الوحدة الأوروبية منذ اتفاقية الفحم الشهيرة؛ والأدق أنه ساهم بشكلٍ محدود في حماية الأساس الحقوقي للوحدة الأوروبية، ولكن من دون أن يشاركً جدّياً في بناء أسسها.

٣ ـ وفي الواقع، ستبدو العلاقة بين المجتمع المدني العربي ومشروع الوحدة العربية، نوعاً من علاقة مُصنعة «مُركّبة»، إذْ لا توجد دلائل قوية على وجود مهمة حقيقية في هذا الميدان، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنهض بها.

٤ ـ ولكن هل يعني وجود «منظمات المجتمع المدني» في أيّ مجتمع عربي، دليلاً موثّقاً على وجود «مجتمع مدني»؟ إن التمييز بين وظائف المنظمات، وتوصيف وضعية المجتمع، يبدو ضرورياً للغاية عند تحليل ظروف وعوامل تحقيق مشروع توحيد الوطن العربي. إن نموذج العراق ـ في هذا الإطار ـ يبدو نموذجاً مُلْهماً على مستوى السجال ضد هذه الفرضية؛ فهناك ما يزيد على خمسة آلاف منظمة وهيئة وجماعة ناشطة من جماعات ومنظمات وهيئات المجتمع المدني، لكن لا دليل مؤكداً على أن العراق يشهد أيّ نوعٍ من التشكّل كمجتمع مدني؟

٥ ـ هناك ثلاثة أشكال تبلورت فيها شخصية «منظمات المجتمع المدني» في العديد من البلدان العربية:

أ ـ منظمات مموّلة أو موجهة من الدولة، مثل منظمات حقوق الإنسان الرسمية والنقابات والاتحادات الحكومية.

ب ـ منظمات مموّلة من الخارج (NGOS).

ج ـ خليط من منظمات مبعثرة، بعضها ينتسب إلى أحزاب معارضة، وأخرى شبه مستقلة، ضعيفة ومشلولة مادياً.

إن هذه الأشكال لا تقدم أي دليل على أنها يمكن أن تؤدي أيَّ دور في المشروع التاريخي للمجتمع.

٦ ـ سوف يقودنا هذا التصنيف إلى مناقشة مشكلة المعايير التي يتوجّب اعتمادها في التعرّف على المنظمات الناشطة في ميدان المجتمع المدني. وكما لاحظت الباحثة بذكاء، فإن الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تعرّف المنظمة الناشطة في المجتمع المدني هي الاتفاقية رقم ١٢٤ التي أقرّها المجلس الأوروبي عام ١٩٨٦.

نستنتج من كلّ هذه الملاحظات ما يلي:

١ ـ إنّ اصطلاح «مجتمع مدني» هو خلاصة تجربة تاريخية لمجتمعات أوروبا انتقلت خلالها من الديمقراطية إلى الليبرالية الحديثة. إنّ البحث عن جذور تاريخية إسلامية وعربية لمجتمع مدني كان موجوداً في ثقافتنا، لن يكون له أيّ معنى إذا لم يرتبط بالنضال من أجل إنجاز التحوّل الديمقراطي في المجتمع، وأنّ هذا النضال يتخذُ بُعْدَهُ الوطني التحرريّ باعتباره مهمة كبرى.

٢ ـ إن نشوء مجتمع مدني سوف يظل هدفاً موازياً وبحجم هدف الوحدة العربية نفسه، ولذلك لن يكون لمنظمات المجمع المدني أيّ دور في هذه البرهة الطويلة من تشكّله، لا على مستوى تحقيق الوحدة ولا على مستوى التنظير لها.

٣ ـ إن نشوء هذا المجتمع سوف يواجه مشكلات عويصة مع تفكّك الدولة الوطنية وانقسام المجتمعات العربية، وهو أمر لا يتوجب التقليل من مخاطر وقوعه في المدى المنظور. ولعل الأوضاع في العراق والسودان والصومال واليمن والعديد من البلدان العربية، تشير وتؤكد حقيقة أنّ المجتمع المدني قد يصبح هو نفسه عرضة للانقسام والانشطار مع تدهور حالة الدولة الوطنية وتفكّكها. ولنتذكر أن العراق اليوم نموذج ساطع عن «مجتمعات مدنية» مبعثرة في بلدٍ يتجه نحو الفدرالية.

المناقشـات

١ ـ محمد السيد سليم

قدمت لنا د. فيوليت داغر بحثاً متميزاً عن موضوع جديد في الفكر القومي العربي، قدم إضافة إلى الموضوع. وأود أن أطرح على الباحثة ملاحظتين ربما تفيدان في تعميق البحث.

١ ـ قدمت الباحثة عرضاً متميزاً لأصول مفهوم المجتمع المدني من الشعار السياسي الغربي، ويمكن أن يتسع نطاق التتبع إلى الفكر السياسي الغربي والإسلامي. صحيح أن هذا الفكر لم يستعمل هذا المفهوم صراحة (المجتمع المدني)، ولكن المفهوم استعمل تحت مسميات أخرى كمفهوم أهل الحلّ والعقد، وأهل الشورى، أو أهل الاختيار. فقد تحدث الماوردي عن دور أهل الحلّ والعقد في عزل الإمام، وتحدث الفارابي عن دور الأفاضل في المدينة الفاضلة، وتحدث ابن رشد عن دور البرهانيين في التأويل وإرشاد الحاكم. كذلك، حافظ هذا المجتمع المدني على وجوده في كثير من المجتمعات العربية. ففي مصر كان هناك، على الأقل منذ الفتح الإسلامي، تجمعات مهنية وحرفية متعددة لكل منها تنظيمها الخاص واستقلاليتها عن الدولة.

٢ ـ إننا بحاجة إلى قدر من التأهيل لنظرية عربية لدور المجتمع المدني، ذلك أن النظرية الغربية قامت على افتراضات لا تنطبق على الحالة العربية. فقد افترضت النظرية الغربية أن المجتمع المدني له دور إيجابي في حل الصراع الداخلي والصراعات الإقليمية سلمياً، وكلما زاد دور المجتمع المدني في هذين المجالين زادت فرص السلام الداخلي والإقليمي. ومع صحة الشق الأول من الافتراض في الحالة العربية، فإن الشق الثاني ثبت عدم صحته، ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني العربية أكثر تشدداً في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي من الحكومات، وبالتالي

فإن محاولة الدول الغربية إنشاء شبكات للمجتمع المدني العربية ـ الإسرائيلية فشلت لأن المؤسسات الدينية العربية رفضت المشاركة في تلك الشبكات.

وفي مجال التوحيد القومي، فنحن بحاجة إلى تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني العربية الحالية، سواء كانت قطرية أو قومية، في مجال إنشاء شبكات للتفاعل القومي العربي، كدور الجمعيات الأكاديمية المتخصصة (الجمعية العربية للعلوم السياسية)، والمؤسسات النقابية (اتحاد المحامين العرب)، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية التي تقودها الباحثة د. أماني قنديل، ولم أجد إشارة في البحث إلى الدور الرائد الذي تقوم به تلك المؤسسة. كذلك يجب أن يشمل التقييم دور بعض مؤسسات المجتمع المدني العربي في تعطيل مفهوم التوحيد القومي من خلال تبني «قائمة أعمال» (أخيرة). وفي تقديري، فإن دور مؤسسات المجتمع المدني العربية في التوحيد القومي، إنما يعتمد على عامل جوهري وبسيط، وهو التمويل، وعليه أن التمويل الذي تقدمه مؤسسات الجهات المانحة الغربية لمؤسسات المجتمع المدني العربية، يوجه جهود تلك المؤسسات نحو أنشطة لا تؤدي إلى تعظيم التوحيد القومي، وربما إلى تعطيله.

٢ ـ رضوان سليم

أشكر د. داغر التي سمحت لنا بمناقشة مفهوم «المجتمع المدني»، وهو استعمال يختلف معناه بين الفلاسفة الألمان والفلاسفة الفرنسيين. ونحن نستخدم هذا المفهوم كترجمة لمفهوم «La Sociéte civile» الفرنسي، الذي يقصد منه معارضة أو سلطة مناقضة لسلطة الدولة، بينما تعتبر الدولة البرجوازية الجديدة في الفكر الألماني مكوِّناً رئيسياً للمجتمع المدني.

هناك كذلك غياب تام للتجربة المغربية في مجال المجتمع المدني منذ دستور عام ١٩٠٦، ودور جمعيات المجتمع المدني في الدفاع عن الحرية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تكوين هيئة الإنصاف والمصالحة. وهذا الغياب يتطلب القيام ببحث في هذا الموضوع يشمل بلدان المغرب العربي، التي لها تجربة غنية في تكوين منظمات المجتمع المدني.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

١ ـ إن المجتمع المدني القوي لا يوجد إلا في إطار دولة قوية، وليست دولة تسلطية. وأقصد بالدولة القوية هي الدولة التي تتمتع بشرعية راسخة ومؤسسات

مستقرة، وتقوم على أساس المواطنة وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن الوطن العربي يواجه في الوقت الراهن معضلة ثلاثية هي: بناء الدولة الوطنية، وتأسيس الديمقراطية، وبناء مجتمع مدني قوي ومؤثر.

٢ ـ من المهم تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني في الأقطار العربية، حيث يتسم في غالبية الحالات بالضعف والهشاشة، ليس بسبب القيود المفروضة عليه فحسب، ولكن بسبب قضاياه الداخلية، التي منها على سبيل المثال: غياب الديمقراطية الداخلية، وكثرة الانشقاقات الداخلية، وضعف القدرة على التنسيق والتعاون في ما بينها.

٣ ـ إن التنظيمات والحركات الإسلامية والدينية بصفة عامة هي الأكثر تحديداً في المجال المدني في العديد من الأقطار العربية، وذلك من خلال إنشاء الجمعيات الخيرية والاجتماعية وغيرها. وهذا يرجعنا مرة ثانية إلى موقف الحركات والتنظيمات الإسلامية من موضوع الوحدة العربية.

٤ ـ كنت أتمنى على الباحثة أن تسلط الضوء على منظمات المجتمع المدني على الصعيد القومي، بحيث تقيّم حقيقة الدور الذي يمكن أن تقوم به، مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب، واتحاد الكتّاب العرب.

٥ ـ التظاهرات والاحتجاجات التي يشهدها بعض الأقطار العربية تضامناً مع بعض القضايا والأحداث لا تقيم دليلاً على وجود تجمع مدني فعّال، فهذه التظاهرات تعكس حالة من الغضب، تشارك فيها شرائح وفئات مختلفة، دون أن تجمعها أطر أو جمعيات مؤسسية.

٤ ـ عوني فرسخ

أهنئ د. داغر على قراءتها الموضوعية للواقع الغربي، بدءاً بتسليطها الضوء على البعد الديمقراطي عند الوحدويين العرب، كما نوّهت بدستور العرب القومي الذي أصدره عبد الله العلايلي عام ١٩٤١، وبالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وبدعوة إدمون رباط عام ١٩٥٩. كما أثمّن تنبيهها إلى مخاطر التبعية الاستراتيجية لدكاكين الارتزاق الممولة من مصادر أوروبية وأمريكية، التي حولت حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني إلى سلعة. وفي تقديري، إن الأسئلة التي طرحتها ضرورية فعلاً لتحديد استراتيجية عمل مشترك بين الفاعل السياسي والفاعل المدني والسلطة الرابعة والمثقف الملتزم.. وقد تناولت، بموضوعية، استهداف القوى

الكبرى والدول المتسلطة، والجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية والإنسانية المستقلة التي تمتلك تعاطفاً شعبياً. كما ميّزت بينها وبين تلك التي يروّج لها الغرب ويشجعها باعتبارها الوكيل المحلي للأطروحات السائدة فيه. كما قدمت تقويماً واعياً للانتفاضة الشعبية ضد المحرقة الصهيونية في قطاع الصمود الأسطوري والمقاومة البطولية، مقررة أنه وإن كان عفوياً، إلا أنه ينطلق من منطلقات ثابتة تعتمد على الشعور بالهوية الواحدة الجامعة، ممتزجة بفكرة رفع الظلم وإقامة عدالة واحدة للجميع واستعادة الشعب لحقوق الأفراد والجماعات فيه.

وفي تقديمها بيان «الطلبة القوميين» في تونس، الذين يفضلون التعتيم الإعلامي على نشر بيانهم في صحيفة **الوطن**، سلطت الضوء على حراك قومي معتّم عليه، فضلاً على أنها فضحت قصور النظام العربي تجاه قوى العدوان على الحقوق العربية المشروعة، بل وتواطؤه مع القوى المعادية، وذلك في مقابل إبرازها أصالة وحركية قوى المجتمع المدني العربية في دفاعها عن الأرض والمقدسات والتاريخ، بل وحيوية الأمة. وهي في حديثها المتفائل عن الفجر الذي يصنعه المقاومون في فلسطين والعراق ولبنان والصومال والسودان، قدمت القراءة الموضوعية للواقع العربي على الصعيدين القومي والقطري. وفي استعراضها لمجمل السياسات العدوانية التي استهدفت الوطن العربي، ماضياً وحاضراً، وتصدّي قوى المجتمع المدني بجدارة لقوى العدوان، ما يدحض مقولات المسكونين بثقافة الهزيمة. ويقيناً، إن د. داغر محقة تماماً بمطالبتها قوى المقاومة، بفصائلها المختلفة، بالانفتاح على مختلف ألوان الطيف التي تجتمع حول الثوابت الوطنية، لأن في ذلك نقلة نوعية في الواقع العربي المأزوم، والوسيلة المثلى لتغذية ثقافة المقاومة بثقافة حقوق الإنسان، بما يقوّي منعة الأجيال الشابة، ويمكّنها من تحمل مسؤوليتها التاريخية في صنع حاضر الأمة ومستقبلها. وتختم الباحثة بدعوة واعية إلى تكامل قومي انطلاقاً من المشتركات الجغرافية واللغوية والثقافية والدينية لمواجهة قوى الاستعمار العاملة على تأصيل استغلالها موارد الوطن العربي وقدراته البشرية.

٥ ـ علي أحمد عتيقة

أشكر د. فيوليت داغر على عرضها الواضح الرائع في كيف نجحت الدولة الثورية القومية التي جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية في قمع أساس المجتمع المدني، والحد من قدرته على التحرك لإحداث التغيير المطلوب.

لقد قتلت هذه الدولة الثورية العربية روح النمو والتطور في المجتمع المدني

من أجل المستقبل، إلا في الهدف والتأييد والتمجيد للزعيم الأوحد، المعلم القائد الملهم المنتصر طبعاً في كل المعارك.

أصبح المواطن بعد أن استولت الدولة الثورية على ما يملك، وجعلت منه أداة طبيعية خائفة من تسلط الحكم وظلمه لكل من يحاول أن يقول ما يشعر به من رغبة في الحرية والتحرك السلمي.

هل يمكن أن ينمو مجتمع مدني في كل نظام حكم شمولي يتمسك بالحزب الواحد والزعيم الأوحد؟

نلاحظ أن المجتمع المدني لا يتحرك أو لا يستطيع أن يتحرك ضد إغلاق الحدود بين دولتين عربيتين، كما كان الحال بين العراق وسورية، وكما ما يزال قائماً بين المغرب والجزائر. هل كان ليحصل هذا لو كان لهذه الأقطار مجتمع مدني قادر على التنظيم والتحرك؟

٦ ـ محمد السعيد إدريس

تعتبر منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، من سياسية وثقافية وقانونية، أحد أهم المسالك لتحقيق الوحدة العربية والعمل من أجلها. فهذه المنظمات تحقق في نضالاتها اليومية مهام وحدوية دون أن تسمّيها، فالنضال من أجل حرية الإنسان العربى داخل وطنه هو نضال وحدوي، لأن الإنسان العربى الحر هو أحد ركائز مشروع الوحدة العربية. وعندما تناضل من أجل حرية الأوطان، فإن هذا النضال يكون نضالاً وحدوياً بالدرجة الأولى لأن الوحدة لن تقوم إلا بين أقطار عربية مستقلة ومتحررة.

وإذا كانت أغلب الأقطار العربية قد استقلت سياسياً من الاستعمار، فإنها وقعت فعلياً تحت طائلة التبعية للخارج، وتم الانحراف بقرارها الوطني عبر وسائل وأدوات متعددة، داخلية وخارجية. لذلك، فإن النضال من أجل حرية القرار الوطني والاستقلال السياسي للإرادة الوطنية، والقضاء على كل أشكال التبعية، والتصدّي لكل محاولات الهيمنة، يكون نضالاً وحدوياً في الدرجة الأولى.

ومنظمات المجتمع المدني عندما تناضل من أجل تأمين الحقوق الإنسانية والسياسية للمواطن العربي، فإنها تناضل أيضاً من أجل الوحدة.

فتأمين هذه الحقوق، ومن بينها الحق في الوحدة، والحق في أن يعيش

المواطن العربي عروبته على كل بقعة من الأرض العربية دون قيود من قوانين قطرية تسلبه حق مواطنته العربية، يكون نضالاً وحدوياً.

كما أن النضال من أجل العدل الاجتماعي، ومن أجل الحرية الثقافية، ومن أجل مستوى معيشة لائق لكل مواطن، هو نفسه نضال من أجل الوحدة، ومن أجل مشروعها النهضوي الذي يمكن من خلاله أن يتحقق أمل الوحدة العربية.

٧ ـ عبد السلام بغدادي

إن الإشارة إلى أن هناك عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني في العراق، صحيحة من حيث العدد، لكن من حيث الفاعلية، فلا فاعلية لأعمها الغالب! إذ إن حضورها في الشارع محدود وضئيل، بل إن الكثير منها لم يسمع به أحد حتى من قبل المثقفين والمهتمين بالشأن المدني والسياسي. إذن، هناك عدد كبير، لكن دون فاعلية ودون تأثير.

الفاعلية على صعيد الشارع ما تزال لقوى المجتمع الأهلي (رجال الدين وزعماء العشائر)، وإن كانت هي الأخرى في تراجع، إذ يعيش المجتمع العراقي ـ حالياً ـ حالة انتقالية، بيد أنه ينبغي التأكيد أن «الأهلي» ما زال يغلب على «المدني»، بل وحتى على «السياسي»، إذ إن تأثير الأحزاب ـ هي الأخرى ـ ليس بالمستوى الذي يُشاع عنه ـ على الأقل ـ ضمن دائرة المجتمع المدني (العراق) التي ما تزال ضيقة.

٨ ـ فيوليت داغر (ترد)

في الوقت القليل جداً المتاح لي للتعقيب أقول:

١ ـ إني آسفة لمن لم يأخذ الكلام كوني كنت أتمنى الاستفادة من الملاحظات حول ورقتي، انطلاقاً من اغتنائنا بتواصل وتلاقح الأفكار في ما بيننا، لكن الوقت هو الوقت.

٢ ـ لا أدعي أن ورقتي شملت كل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع الواسع أو توسعت في بعضها، فهي تستدعي لو قيض لي أو لغيري، معالجة الثغرات ومناطق الظل.

٣ ـ لا أتبنى مسألة وجود فراغ بين الدولة والمجتمع، وإنما يجدر تسميتها بمساحة يشغلها المجتمع المدني الذي هو موجود ولا يمكن إنكاره، وإن كان

ما زال قوة غير منجزة وفي طور التشكل في منطقتنا العربية، بالنظر إلى الأسباب والمعوقات التي أشرت وأشار إليها الكثيرون.

٤ ـ مواطئ الضعف في هذه الحركة موجودة وأحياناً مهمة، ذلك لأننا كمجتمعات نعاني إشكالات كبيرة ضمن مناخ غير ملائم لا يوفر بالتالي كل ما يتوجب لمكونات المجتمع، بمن فيهم هؤلاء الناشطون الحقوقيون والمناضلون لخدمة هدف التغيير والانتقال إلى واقع ينسجم مع طموحاتنا وتطلعاتنا. فالعلاقة جدلية بين من هم في قمة الهرم المجتمعي وفي أسفله، والجميع ينهل من الثقافة نفسها، وإن افترضنا أن الساعين إلى التغيير الديمقراطي والمنادين بإطلاق الحريات واحترام الحقوق يتحلون بمواصفات أكثر إيجابية.

٥ ـ الأصول لفكرة المجتمع المدني موجودة طبعاً في الفكر السياسي العربي والإسلامي، ونؤكدها، ولو أنه لم يتسنّ لنا ضمن الوقت الذي خصصناه للبحث التطرق إليها.

٦ ـ أما حول العلاقة مع قضايا الوحدة والعروبة والقومية، فلا يمكن إنكار أن تحركات جزء على الأقل من هذا المجتمع المدني تصبّ في بناء الوحدة. قد يكون الجانب العاطفي غير كاف لإنجاز المشروع بغياب أطر واضحة وآليات فاعلة، وبوجود معوقات واستهدافات لهذا الحراك، لكنه جزء يمكن أن نبني عليه ونستثمر زخمه، بالخصوص عند المنعطفات المهمة والأحداث الكبرى التي تجيش المشاعر وتقذف بالقوى الشعبية إلى الساحة.

يبقى أن نعرف كيف نوجه هذا التيار الزاخم بالاتجاه الصحيح، ونتخلص قدر الإمكان من الشوائب التي تعيقه، في مرحلة مفصلية تستهدف وجود هذه الأمة، إن كان بآليات داخلية أو بقوى خارجية.

الفصل الخامس عشر

دور الإعلام في نشر الثقافة الوحدوية

صباح ياسين(*)

مقدمة

تتجادل التقييمات الراهنة في أن «الإعلام» بوصفه إطاراً للتبادل المعرفي، كان له أن يشغل دوراً أكثر تأثيراً مما هو عليه الآن، وتنبع هذه القناعة من حزمة الإشكالات التي بدأت تظهر كنتيجة للإشغال الواسع وغير المبرمج لتأثير الإعلام في المجتمعات الحديثة، ولم تعد جاذبية الإعلام، سواء في الانخراط بآلياته، أو ترصّد نتائجه، كافية لإطلاق الأحكام العامة، أي أنه أضحى «مختلفاً» في دوافعه الأساسية، كما هو الأمر في حصاد نتائجه وآثاره.

وفي الوطن العربي الذي كان فيه «الإعلام» هو الصحافة قبل أكثر من قرن ونصف، مع نشأتها المبكرة في بلاد الشام ومصر، لم يكن ممكناً رصد وتحليل نتائج انتشارها في محيط تقطع أوصاله محرّمات خارجية (استعمارية) وأخرى داخلية (الأمية والتخلف)، إلا أن ذلك لم يحل دون القناعات التي ترتبت من خلال جاذبية السرعة في انتقال الخبر وطباعته، أو تسرب الجرائد بين البلدان العربية المتجاورة، فكان أن أسست الصحافة قاعدة لمفاهيم لاحقة عن إمكانية صناعة الرأي العام والتأثير فيه أو قيادته لأغراض مسبقة.

ومع تطور البنى الاجتماعية والثقافية مطلع القرن الماضي، في إطار مرحلة

(*) باحث وإعلامي عراقي.

الكفاح التحرري لنيل الاستقلال للعديد من الدول العربية، أضحى الإعلام أكثر من «سلوك اتصالي» بالمعنى المعبر عن الممارسة والغاية يمثل نظاماً معرفياً يسهم في تعزيز كيان الدولة المركزية ويعبر عن مصالحها، مترافقاً مع نشوء وتطور التشريعات المنظمة والراعية للأنشطة الإعلامية. وكانت بيروقراطية الدولة الناشئة حديثاً في الوطن العربي والراغبة في اعتلاء صهوة ذلك الجواد الجامح والسيطرة عليه، الدافع وراء أكثر التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير، معززة بالاجتهادات المعبرة عن مصلحة السلطة أولاً وأخيراً.

ومع أن النظام الاتصالي في خطواته الأولى في الوطن العربي، ومن خلال نشوء وتنامي دور صحافة محلية (قطرية)، كان مشغولاً بالشأن الداخلي، إلا أن ذلك لم يمنع أن تحمل بواكير الصحافة العربية هموم (الوطن الكبير)[١] وتداعيات العمل الشعبي في سبيل الحرية والتقدم الاجتماعي، وتحفل صحف بلاد الشام ومصر والعراق، مثل صحيفة **الزوراء** التي صدرت في بغداد عام ١٨٦٩، و**الأهرام** في مصر عام ١٨٧٦. وصحيفة **حديقة الأخبار** التي صدرت في بلاد الشام عام ١٨٨٥ بالأنباء التي تحملها خطوط (التلغراف) السلكي والتي أغلبها من حصاد السياسة والاقتصاد. وفي الوقت ذاته طورت القيود القانونية على حرية الصحافة، وشهد الوطن العربي أول قوانين للمطبوعات في لبنان والأردن في العهدين العثماني والانتداب وفي مصر في عهد الخديوي توفيق (١٨٨١)[٢]. ومنذ ذلك التاريخ ولغاية اليوم، فإن العربة تتقدم الحصان، أي أن القوانين والتشريعات المقيدة لحرية الرأي والحق بالمعرفة تسبق إصدار أية وسيلة إعلامية، فبعد الصحافة، جاءت القيود لتحط فوق مساحة حرية امتلاك الحق في تأسيس الإذاعة، ثم تبعها التلفزيون، ثم التلفزيون الفضائي، وأخيراً بالتواصل عبر الإنترنت.. وهكذا تتلاحق القيود، وبالقدر الذي تتسع فيه وتتنوّع ممكنات الاتصال ومدياته وأنواعه في المحيط الإنساني، تتلاحق وتتنوّع أشكال المنع

---

(١) بدأ العمل بأول تلغراف كهربائي عام ١٨٣٧، ورغم الدخول المتأخر لخدمة التلغراف إلى بعض أقطار الوطن العربي، إلا أن الصحافة الصادرة آنذاك وجدت فيه وسيلتها للحصول على الأخبار من مصادر موثوقة.

(٢) إن أول قانون للمطبوعات طبق في لبنان في العهد العثماني هو «نظام المطبوعات الصحفية والرقابة عليها» الذي أصدره السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦). وفي مصر في عهد الخديوي توفيق (١٨٨١) كان إصدار مطبوعة صحفية يتطلب الحصول على رخصة من المرجع المختص ومعرفة هوية الطالب للرخصة.. انظر: سعدى محمد الخطيب، **القيود القانونية على حرية الصحافة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦).

والرقابة والتقييد، لذا فإن التكامل بين شروط تكوين واهتمام الصحافة العربية تأخذ طبيعتها وسياقها العملي من خلال وحدة المشاكل والتحديات التي واجهت نشوء وبناء الدولة العربية المستقلة حديثاً، وحاجتها إلى التكامل مع محيطها الطبيعي، وتواصلها مع الأقطار العربية الأخرى، وتطمين حاجاتها الداخلية بشكل خاص.

أولاً: الصحافة والفكرة القومية

هل كانت الصحافة العربية التي شهدت نمو وتصاعد الاهتمام بالفكرة القومية وعاءً يسع أبعاد القضية أم مبشراً بمبادئها وأهدافها؟ وهل استطاعت تلك الصحافة أن تحيي لدى العرب حلم الوحدة، وتشجع على المضي في طريق تحقيقها رغم واقع التجزئة والتخلف؟

والإجابة التي تختصر معنى السؤالين تتحدد في رصد تلك الفترة التي شهدت التزامن بين انتقال الفكرة القومية من الأماني والآمال إلى إمكانية تحقق الوحدة ضمن سياق حقبة التحرر وبناء الدولة العربية المستقلة الحديثة، وبين اتساع دور الصحافة في الحياة السياسية العربية، مترافقاً مع انتشار التعليم وطرق المواصلات. . كل ذلك أدى إلى حدوث تأثير تبادل بين كل من الفكرة القومية وانتشارها، وبين الصحافة وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى ذلك إلى أن تعد الصحافة سجلاً ووثيقة أمنية تعكس تطور الفكرة القومية والقضايا القومية في الوطن العربي[٣]، وحدوث تكامل في الاهتمامات المتبادلة بين الصحف التي تصدر في أنحاء الوطن العربي من أجل تحقيق هدف سعة الانتشار، وقومية المطبوع.

وفي الوقت ذاته أسهمت الصحافة العربية الحديثة النشأة في إيقاظ الفكر العربي في مختلف الميادين، وتجسد دور الصحافة العربية منذ نشوئها في إثارة وعي الشعوب العربية بأهمية الحصول على الاستقلال ومواصلة الكفاح للتحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية وتحقيق حلم بناء الدولة العربية الواحدة. وبالمقابل، فقد حقق انتصار الاتحاديين في الدولة العثمانية (١٩٠٨) وإحياء

---

(٣) صباح ياسين، **الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية: دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص ٤.

الدستور حرية نسبية للصحافة العربية[٤]، ولكنه أسهم في إيقاظ المشاعر العربية لمواجهة سياسة التتريك والنزعات التعصبية لدى جماعة الاتحاد والترقي. وبرزت في الصحافة العربية آنذاك أقلام تدعو إلى يقظة العرب ونهوضهم وتحررهم ووحدتهم. ويشار في هذا الإطار إلى أن معظم قادة ومفكري النهضة العربية كانوا في الأساس من الصحفيين الذين وجدوا في الصحافة، أو أسهموا في إصدارها كميدان فاعل من أجل نشر أفكارهم لنيل الاستقلال والحرية والتوحيد القومي[٥]. وكانت اللغة العربية الفصحى وسيلة نشر الأفكار والدعوات[٦]، ولمواجهة اللهجات المحلية التي كانت مغرقة بالكلمات والتعابير التركية أو الفارسية أو الفرنسية...

وبعد الحرب العالمية الأولى، وبحكم نتائج الحرب وخروج الأقطار العربية من السيطرة العثمانية[٧]، فقد تعزز نسبياً التواصل بين أقطار المشرق العربي ومصر، وتنامت الدعوات إلى تعزيز التضامن العربي والتوجه نحو التوحيد القومي، للتغلب على التجزئة والتباعد للمحافظة على الهوية ومواصلة العمل من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة لعدد من الأقطار العربية التي كانت ترزح تحت الاحتلال الاستعماري المباشر. ورغم أن د. حليم بركات في مؤلفه القيم **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات** يرى «أن الحدود والفواصل المصطنعة بين البلدان العربية تزداد رسوخاً وكثافة كما لو أنها ستار حديدي.. وأن العلاقات بين العرب في أواخر القرن العشرين هزيلة للغاية»[٨]، إلا أن ذلك التحليل يصح عملياً على مستوى الحكومات والأنظمة العربية، ولا يتوافق مع

---

(٤) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٧.

(٥) ياسين، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦) لقد كانت الجرائد التي تصدر في بلاد الشام ومصر تصل إلى العراق، وتقرأ من قبل النخب العراقية، فقد كانت جريدة **العروة الوثقى** تقرأ على نطاق واسع في العراق.. ويُقال «كان كل عدد من أعدادها يثير ضجة كبيرة».. انظر: نظمي، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٧) أدى انحسار نفوذ الدولة العثمانية في المشرق العربي إلى تقدم قوى استعمارية أخرى لاحتلال المنطقة، فقد أضحت كل من سورية ولبنان تحت السيطرة الفرنسية، والعراق والأردن تحت السيطرة البريطانية، هذا غير النفوذ الاستعماري المباشر في الساحل الغربي للخليج العربي.

(٨) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٧٧.

طبيعة العلاقات البينية بقوى الثورة العربية والتنظيمات السرية والعلنية التي نشطت بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل أكبر وأكثر فاعلية بعد الحرب العالمية الثانية للتبشير بأهمية الوحدة والعمل على انجازها، وللعمل من أجل بناء رؤية مستقبلية للوحدة المنشودة، والتبشير بإمكانية استعادة العرب، كشعب ودولة واحدة، لماضيهم الحضاري المجيد، فقد كانت الدعوات تنتشر بين الأقطار العربية وآراء المفكرين تلقى قبولاً وتجاوباً على امتداد الوطن الكبير.

ولقد أسهمت الصحافة العربية في التواصل بين الأقطار العربية حتى نشوء الإذاعات العربية في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين في كل من الجزائر والمغرب وتونس والقاهرة وبغداد ولبنان[٩]، إلا أن الصحافة حافظت على حضورها الإعلامي المؤثر، لسبب مباشر هو أن أغلب تلك المحطات الإذاعية كانت تبث على الموجات الطويلة والمتوسطة، التي لا تؤمن إيصال البث الإذاعي إلا في حدود دائرة لا تتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية، بالإضافة إلى أن الواقع الاقتصادي للبلدان العربية آنذاك لم يكن بالمستوى الذي يسمح للمواطن باقتناء جهاز راديو، إلى جانب عدم وجود الطاقة الكهربائية المشغلة له (لم تكن البطاريات الجافة متوفرة لتشغيل أجهزة الراديو كما هو الحال عليه اليوم).

ومع ذلك فقد وفرت هذه الوسيلة (الإذاعة) إمكانية للمخاطبة المباشرة للمواطن العربي تتجاوز شرط امتلاك المواطن لمعرفة القراءة التي تؤهله لقراءة الجريدة، وأضحى الراديو، في حال توفره[١٠]، وسيلة مؤثرة في إيصال الخبر والرأي والترفيه للمواطن العربي، كما أن المواطن العربي أضحى يتطلع نحو امتلاك جهاز «الراديو» باعتباره ليس حاجة ترفيهية فقط. وكل ذلك شجع الحكومات

---

(٩) تعتبر الجزائر ومصر أولى الأقطار العربية التي عرفت الإذاعة المسموعة في عام ١٩٢٥، وكان ظهورها إما بمبادرات فردية أو من قبل القوى الاستعمارية التي أوجدتها لتحقيق أهداف عسكرية واستراتيجية، في حين لم تظهر في أقطار أخرى إلا غداة استقلالها. وفي عام ١٩٢٨ عرف المغرب الإذاعة المسموعة قبل الاحتلال الفرنسي، وفي النصف الثاني من عقد الثلاثينيات توالى ظهورها في عدد من الأقطار العربية: في تونس عام ١٩٣٥، والعراق عام ١٩٣٦، ولبنان عام ١٩٣٨، وسورية عام ١٩٤١. للمزيد انظر: راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٠٦.

(١٠) كانت أغلب مقاهي بغداد في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي تمتلك أجهزة راديو كبيرة الحجم، ويعد ذلك وسيلة لجذب الرواد الذين يتابعون البرامج أو يستمعون إلى أغاني أم كلثوم وعبد الوهاب في الأمسيات.

العربية على امتلاك قدرات أكبر للبث وبشكل خاص عبر الموجة القصيرة.

ولاحقاً أسهمت الإذاعة كوسيلة إعلامية في حشد الرأي العام العربي نحو القضايا القومية، ولعل صوت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأحاديث الإذاعي المصري أحمد سعيد في إذاعة صوت العرب، كانتا عاملاً مباشراً في تعبئة المستمعين العرب نحو قضايا التحرر الأساسية في تلك الفترة، وتجسد ذلك في مواجهة مصر الباسلة وصمودها بوجه العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي عام ١٩٥٦. وأضحت الأناشيد القومية، مثل نشيد «الله وأكبر» جامعاً للمشاعر العربية لمواجهة الاستعمار والاستبداد معاً، ونموذجاً لما يمكن أن تنهض به الأغنية الوطنية أو القومية في إطار توحيد المشاعر والآمال العربية من المحيط إلى الخليج.

وأضاف التلفزيون في بداياته الأولى عامل إغراء للمتلقي[١١]، ورغم أن أغلب البلدان العربية بدأت البث التلفزيوني الذي يغطي عواصمها فقط، إلا أن توسع البث الأرضي على كل الأراضي الوطنية أدخل وسيلة «التلفزيون» كعامل توعية وتثقيف وتعريف متبادل بالمحيط القومي. ولا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن التلفزيون العربي أسهم (على سبيل المثال) في إشاعة وتعميم نمط الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر، فضمنها اللهجة المحلية المصرية من خلال الإنتاج السينمائي ثم التلفزيوني (والتلفزيون كان أيضاً حاملاً لإنتاج السينما من الأفلام). وأضحى الإنتاج التلفزيوني العربي من الأفلام الوثائقية، ثم الأفلام التسجيلية والأخبار والروائية، وسيلة لتطوير التبادل داخل المنظومة العربية على المستوى الفكري والثقافي. فالوعاء المعرفي اتسع في مهمته لربط أجزاء الأمة العربية، وأضحت المواقف بشأن القضايا العربية تتناقل عبر وسائل عديدة، الصحف والإذاعات والتلفزيون. وعلى مستوى التبادل الخبري قدم اتحاد إذاعات الدول العربية خدمات واسعة من أجل جمع الأخبار (المصورة)، ومن ثم إعادة توزيعها على محطات التلفزيون العربية، بما يعرف بالحقيبة الإخبارية، من خلال منظومة تقنية متصلة بالقمر الصناعي العربي (عرب سات) ـ الجيل الأول ـ وتلك الخدمة كانت، وعلى محدوديتها، تعبر عن توجه وحدوي لوضع الإعلام العربي في وسيلة التلفزيون عند

---

(١١) دخل التلفزيون في الوطن العربي منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وكان العراق أولاً (١٩٥٦) ثم لبنان (١٩٥٩) ومصر وسورية (١٩٦٠)، وكان في البداية باللون الأسود والأبيض، ثم بعد عام ١٩٧٥ بدأ البث الملون لأغلب المحطات التلفزيونية العربية ـ (الباحث).

خط الشروع لتبني منهج قومي يهدف إلى إشاعة مفاهيم الوحدة في مختلف الميادين، وفي المقدمة منها تمكين المواطن العربي من مواجهة سيل الأخبار والمعلومات القادمة من أرجاء العالم، ومن خلال وكالات الأنباء الرئيسية الخمس[١٢] التي كانت تتجاهل أو تنتقي بشكل قصدي ضمن سياساتها أخبار الوطن العربي، في الوقت الذي تسوق فيه أخبار العالم باتجاه الوطن العربي، أي أن اتجاه تدفق الأخبار لم يكن بينياً بين أقطار الوطن العربي أو بين الوطن العربي والعالم بقدر ما كان باتجاه واحد، أي من الوكالات الرئيسية الخمس وما تحمله من أخبار العالم الخارجي نحو وسائل الإعلام العربية المحلية[١٣].

من منظور آخر، فإننا يمكن أن نشير إلى أن بدايات الإعلام السمعي والبصري (الراديو والتلفزيون) قد اتسمتا عموماً بالتوجه نحو حمل رسالة تواصل قومية ذات معان وحدوية خالصة، ابتداءً باعتماد التخاطب باللغة العربية الفصحى، وتحديد تداول اللهجات العامية بحدود ضيقة[١٤] أو تناول المشكلات العربية المشتركة، وفي المقدمة من ذلك قضايا التحرر من الاستعمار وبناء الدولة العربية المستقلة سياسياً واقتصادياً. فقد كانت حملة التحديث والتطوير تتسم بالمحاولة الجادة للخروج بالمجتمع العربي من إطار المجتمع التقليدي إلى مجتمع ينفتح على أفكار التطور، وفي الوقت ذاته تأكيد إمكانية تعزيز الهوية القومية الجامعة، واعتبار اللغة العربية الفصحى، بالإضافة إلى القواسم الأخرى المشتركة، هي السبيل نحو الوصول إلى كيان قومي واحد[١٥].

إلا أن كل ذلك التوجه أخذ بالتصدع حين دخلت الأقطار العربية، وبشكل

---

(١٢) وكالات الأنباء العالمية الرئيسية الخمس هي: الأسوشيتد برس، رويترز، فرانس برس، يونايتد برس، وكالة تاس ونوفوسيتي. وهي التي كانت تسيطر عملياً على صناعة وتوزيع الأخبار من خلال إمكاناتها الكبيرة من حيث عدد المراسلين والمكاتب والمشتركين وتقنيات الاتصال ـ (الباحث).

(١٣) لم يعرف الوطن العربي وكالات الأنباء إلا بعد الحرب العالمية الثانية، التي بدأت بإمكانات مالية وفنية متواضعة، وتعد وكالة الأنباء السودانية (سونا) من أقدم وكالات الأنباء العربية (١٩٤٦)، ثم وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أ.ش.أ) (١٩٥٦)، ووكالة أبناء المغرب العربي (م.ع.) (١٩٥٩) ووكالة الأنباء العراقية (واع) (١٩٥٩)، وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية من أكبر وكالات الأنباء العربية من حيث عدد المكاتب والمراسلين والمشتركين ـ (الباحث).

(١٤) وعلى عكس ذلك ما نراه اليوم من إشاعة للهجات المحلية، وحتى نشرات الأخبار أضحت تقدم باللهجات المحلية وتقلص حجم استخدام اللغة الفصحى في البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون.

(١٥) فيصل دراج، **الذاكرة القومية في الرواية العربية: من زمن النهوض إلى زمن السقوط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٥٧.

خاص بعد الحرب العالمية الثانية ونكبة ضياع فلسطين عام ١٩٤٨، في دوامة الصراعات والخلافات والتنابذ، وبدأت وسائل الإعلام العربية، والصحف بشكل خاص، تتجه نحو التشكيك والاتهام بسبب الخلافات السياسية والمواقف المتباينة بشأن حلول القضية الفلسطينية وغيرها. وكانت تلك هي بدايات «الحرب الباردة» العربية بين معسكرين: **الأول** يرفع شعار المناداة بالقومية العربية والتحرر من الاستعمار والاستغلال بالنضال الشعبي المسلح، و**الثاني** يرفع شعارات الاعتدال والتضامن القومي، والتعامل مع الواقع بمنطق الإصلاح التدريجي وليس بالصدام والتحول «الثوري». وبالاتجاهين كانت البلدان العربية، على اختلاف أنظمتها وتوجهاتها، تسعى إلى تأكيد السيطرة المباشرة على الإعلام، سواء بامتلاكها حصرياً لوسائله الفنية والبشرية، أو محاصرته وتحديد اتجاهاته عبر التشريعات والقوانين المنظمة لإصدار وسائل النشر أو حرية الرأي والتعبير. ورغم كل تلك المحددات، فإن الإعلام في الوطن العربي وحتى عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان متجهاً بشكل عام نحو تفعيل آليات التوحيد القومي، وكان شعار الوحدة الشاملة يرفع وينادى به كحلم ومشروع جامع، ولم يعرف الإعلام آنذاك ما توافق على إدراكه لاحقاً من مشاريع اتحادية ذات طابع فدرالي أو كونفدرالي، أي أن هدف الوحدة كان جامعاً مانعاً يسنده الوعي القومي للجماهير العربية بأسرها، وليس مفهوماً مقسماً بين الاجتهادات المستندة على اختلافات مصطنعة يتم غالباً تغذيتها من خارج حدود الوطن العربي.

ومن جهة أخرى، فقد خاض الإعلام العربي منذ بداياته (ولم يزل) معركة حامية الوطيس من أجل تأكيد حريته ودوره في إطار عملية التحديث وبناء الممارسة الديمقراطية، وكان عليه (الإعلام) أن يعزز مكانته في إطار عمليات التحديث، مستنداً إلى قدرته في تأكيد هوية الأمة عبر وعي استخدام ممكنات الاتصال، وإلى إمكانية اختزال العوامل التي كرست التباعد والتنافر، وإحلال عوامل التوحيد والتكامل، أو بتعبير آخر إلى رفع الحدود الجغرافية المصطنعة افتراضياً، والعمل على تعزيز وحدة الدولة القومية وتأكيد بعدها الثقافي، وتعزيز مفهوم المواطنة، وبناء جيل عربي يؤمن بحتمية الوحدة. ومع تنوع مساراتها في تحقيق مصالح العرب وغاياتهم الكبرى، إلا أن كل تلك الجهود كانت تواجه معوقات وحواجز، بعضها يتصل بالسياسات الرسمية، والآخر بحدود الحرية الإعلامية. وعملياً فإن مفهوم الرقابة، بمعنى إعاقة تدفق المطبوعات عامة، والصحافة بشكل خاص، لم يعرف إلا في عقد الخمسينيات من القرن الماضي،

ومع تطور إمكانات البث الإذاعي العربي على الموجة القصيرة (البعيدة المدى) فقد تطورت أيضاً إمكانية إعاقة وصول البث إلى بعض البلدان العربية من خلال استخدام تقنيات الترددات الإلكترونية (التشويش). وهكذا أضحى التدخل الحكومي يشكل عائقاً أمام تمكين الإعلام العربي من أداء مسؤوليته في إشاعة المفاهيم القومية الجامعة، وبدلاً من أن يوظف الإعلام بكل فنونه وأساليبه في تعميق الوعي بأهمية العمل من أجل الوحدة القومية، فإن الخلافات العربية ـ العربية شكلت عائقاً واستنزافاً لإمكانات الإعلام العربي في هذا الإطار إلى حد كبير، كما أن الاستخدام المفرط لحق الدولة في الرقابة والمنع وتنامي الخلافات بين الأقطار العربية، وتنامي التحديات الخارجية، كل ذلك شكل عاملاً ضاغطاً على دور الإعلام في تبني الأفكار القومية الوحدوية والدفاع عنها.

ثانياً: في نقد الإعلام وأساليبه

وفي أعقاب هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ ارتفعت الأصوات التي تحمّل الإعلام العربي ومؤسساته الرسمية مسؤولية ما حدث، وتتهمه بأنه قد بالغ في تقدير إمكانات العرب العسكرية والمادية، وبالمقابل استهان بقدرات العدو. وقد اعتمدت مؤسسات الإعلام العربي الرسمية سياسة اتصالية موجهة وخاضعة لاعتبارات قطرية، بعضها يتسم بالاستعلاء على آراء جمهور المتلقين، والآخر يخضع لاعتبارات نظرية مسبقة تنظر إلى الواقع من منظور خاص لا يشمل إمكانية الحصول على رد فعل الجمهور ومدى استجابته للرسائل الإعلامية وتفاعله معها، أي أنها تحديداً لا تعرف مدى تفاعل المتلقين مع رسائلها.

كما أن فقدان عامل التنسيق على المستوى القومي بين وسائل الإعلام العربية، وتفاوت التشريعات القطرية المتعلقة بأنظمة الاتصال ومدى الحرية وحدود الرقابة، بالإضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي للإعلام العربي كمنظومة واحدة في مواجهة الإعلام الصهيوني أو الغربي المعادي للأمة العربية، إلى جانب ندرة المعلومات وهيمنة وسائل الإعلام الدولية بإمكاناتها الكبيرة على سوق التبادل الأخباري؛ كل تلك العوامل أسهمت في تحديد فاعلية ودور الإعلام العربي، والرسمي بشكل خاص، في التعبير عن الموقف القومي المطلوب للرد على النكسة وتجاوز آثارها.

وإلى جانب ذلك، فقد كان بعض من ردود الفعل تجاه انكشاف ضعف

الإعلام العربي الرسمي، هو أن اتجهت الأنظمة العربية إلى تشديد الرقابة على وسائل الإعلام بدل أن توفر لها مساحة جديدة من حرية الرأي والتعبير تحت ذريعة ظروف المواجهة والحرب. كما أن بعض الدول العربية اعتمد على تجارب خارجية في تأسيس منظومات إعلامية تحت واجهات ومسميات مثل «الإعلام الجماهيري» و«الثقافة الجماهيرية». وقد قاد ذلك بالمقابل إلى المزيد من الإخفاقات والتراجع للإعلام العربي بسبب سيادة نزعة التجريبية، وتخلف نوعية ومستوى التواصل، بالإضافة إلى أن «النسخة الجماهيرية الموجهة» من الإعلام قد سقطت هي الأخرى تحت هيمنة الحكومة أو الحزب الواحد[١٦]، وأضحت في طريق ثالث يسوده الغموض، ولم نستطع عملياً التعبير عن هدف حمل مسؤولية الدفاع عن الكلمة وحرية الرأي.

وعملياً، فقد استمر الإعلام العربي بصيغة وأخرى يخضع لآليات القوانين العربية المنظمة (المقيدة) لحرية التعبير، وتحولت بعض قوانين الاستثناء والطوارئ إلى صيغات ثابتة تتعامل مع وسائل الإعلام ومع الإعلاميين بالترغيب والترهيب لطاعة التوجهات الرسمية، ولمنع تسلل أي معارضة جدية على سطح الأداء الإعلامي[١٧]. ووجدت بعض الأنظمة من حالة المواجهة فرصة لاستمرار فرض المزيد من الرقابة والقيود على الإعلام.

وإزاء ذلك، فإننا في الواقع ليس أمام «إعلام عربي» بالمعنى المعبر عن جهوزية منظمة لوسائل إعلامية عربية باتجاه أهداف محددة، وإنما أمام منظومات إعلامية قطرية يسودها عدم التوافق والتنسيق على المستوى القومي، إلا في بعض الحالات المحدودة التي كانت تجري تحت المظلة الرسمية لمؤسسات الإعلام العربي في الاجتماعات، غير المنتظمة، برعاية جامعة الدول العربية[١٨]، التي أثمرت في

---

(١٦) إن بعض ملامح التجربة الاشتراكية التي أقدمت على إنتاجها دول منظومة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (سابقاً) قد اعتمدت في بعض الأقطار العربية، وقد اعتمدت السياسات الإعلامية في تلك الدول على مفهوم الإعلام المركزي الموجه إلى الجماهير في مقابل مفهوم الإعلام الغربي والأمريكي بشكل خاص.

(١٧) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٨٢.

(١٨) يمكن أن نشير هنا إلى الدور الفاعل الذي نهضت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إطار جامعة الدول العربية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إطار دراسة مشكلات الاتصال والإعلام في الوطن العربي، وربط الإعلام بالتنمية والديمقراطية.

إيجاد بعض المؤسسات التي تم إنشاؤها على المستوى القومي لتسهيل مهمة الإعلام العربي، مثل مركز بحوث المستمعين والمشاهدين العرب، أو مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، أو العمل في إطار إطلاق وتشغيل القمر الصناعي العربي (عربسات)، إلا أن هذه الجهود سرعان ما تلاشت وعاد الإعلام العربي يعمل وفق الخصوصيات الوطنية، بل ويستهلك الكثير من إمكاناته وجهوده ضمن إطار الخلافات القطرية والنزاعات الإقليمية. فلم تعد القضايا القومية هي العامل الجامع لآراء الإعلام العربي، بل إن سمة الإعلام العربي أضحت هي التنازع والحملات المتبادلة داخل الأسرة الواحدة. وهكذا فقد انعكست التناقضات داخل المنظومة العربية، الرسمية وغيرها، على ساحة الإعلام، واستهلكت النزاعات الإعلامية التي كانت تحتدم بين الأطراف العربية المختلفة، الكثير من الجهد الإعلامي العربي، بل إن تلك المعارك الإعلامية العربية كانت في الواقع ميادين لنشوء وتطور التناقضات وازدهارها. وبدل من أن يعزز الإعلام العربي جهوده للدفاع عن القضايا القومية المركزية، مثل قضية فلسطين، أضحى هو طرفاً في الخلافات القائمة بين الأطراف الفلسطينية ذاتها، كما أن قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح والتحديث والمواطنة أضحت في المراتب الأخيرة من سلم مستهدفات الإعلام العربي.

ثالثاً: التطلع نحو الإعلام الآخر

وتكمن خلفية العوامل التي أدت إلى تراجع أداء الإعلام العربي، والرسمي بشكل خاص، إلى ضعف تأثيره في قناعات المواطن العربي والقائمة على فقدان المصداقية، وإلى عدم ثقته بما يقدمه له الإعلام، وبالتالي لجوء المواطن إلى الإعلام الغربي الذي ينقل الأخبار والتحليلات من داخل الوطن العربي، ويعيد صياغتها وبثها ثانية إلى جمهور واسع من المتلقين تحت ستار من الحيادية المزعومة[١٩]. وقد تعزز ذلك أيضاً من خلال عمليات تضييق الحرية على الأداء الإعلامي من قبل الحكومات التي تستند إلى أساليب وطرق عدة بعضها يتصل بالتشريعات التي تفرض رقابة مسبقة أو لاحقة، وأخرى من خلال الممارسات التي تشيع أجواء

(١٩) لقد تعرضت محطة الإذاعة البريطانية (B.B.C.) إلى هزة كبيرة وتشكيك جدي في حياديتها ومصداقيتها بعد رفضها بث إعلان يدعو إلى الوقوف إلى جانب غزة والتبرع لإعمارها بعد العدوان (الإسرائيلي) الواسع في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

الخوف والقمع، وجميع ذلك يجري سواء تحت سلطة القوانين العادية النافذة أو قوانين الطوارئ التي تتخذ ذريعة جاهزة للحد من حريات الرأي والتعبير وفرض السيطرة على وسائل الإعلام.

وعملياً فقد رصدت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك مراصد الحريات الصحفية في الوطن العربي وخارجه، أن الحريات الإعلامية في الوطن العربي لم تتراجع فحسب، بل ازدادت وتنوعت القيود المفروضة عليها، ولم تعد التشريعات وقوانين المطبوعات هي القيد الوحيد على تلك الحريات، بل تعدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات الحجز على الحريات (الحبس) وغلق المؤسسات الإعلامية. ومع ذلك فليس هناك عملياً من مواجهة جادة للدفاع عن الحريات الإعلامية[٢٠]، وحتى الإشارات المقتضبة التي ترد في النداءات والبيانات الشعبية إزاء الوقائع المعنية، فإنها تغيب وتتلاشى دون أثر، في الوقت الذي تستمر فيه الإجراءات القمعية باتجاه المزيد من السيطرة والمصادرة.

رابعاً: الصحافة والتلفزيون.. قومياً

وتنامت في العقد السابع من القرن الماضي ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة، التي حملت أقلامها إلى أوروبا وبريطانيا تحديداً لتحل على ساحتها صوتاً عربياً يغرد بحريته بعيداً عن قيود الأنظمة ومحددات قوانين الرقابة والقمع.. وازدهرت تلك الصحافة وتطورت فنونها، وأصبح للعرب إعلامان، الأول في حدود خارطة الوطن الكبير يعيش تحت مظلة التوجهات الرسمية ويغرق في تفاصيلها، وآخر في الخارج يموّل عربياً ويتنفس سقف الحرية المتسع في الغربة. ولكن الواقع العربي المنقسم بذاته انعكس أيضاً على الصحافة المهاجرة، وأضحى للبلدان العربية، وبشكل خاص البلدان النفطية، إعلامها الخاص الذي يصدر خارج حدودها، وبالتالي سقط ذلك الإعلام أيضاً في لجة التناقضات والصراعات العربية، وأضحى «صراع الديكة» الذي كان يجري بين

---

(٢٠) وعلى سبيل المثال لم يتصد المؤتمر القومي العربي، كمؤسسة شعبية قومية إلى هذا الموضوع إلا من خلال وثائق محددة، فلم تتوفر أية إشارة إلى نقد وتحليل دور الإعلام العربي في المؤتمر القومي الأول والثاني والثالث.. أما في المؤتمر القومي الرابع (١٩٩٥) فقد أقر المؤتمر في اجتماعه السنوي (بيروت) الحاجة إلى تأسيس جريدة يومية سياسية ومجلة أسبوعية سياسية ومحطتي إذاعة وتلفزيون.. إلا أن أي شيء من ذلك لم يتحقق (من خطة عمل الحركة القومية العربية على المستوى الشعبي خلال التسعينيات) التي أقرها المؤتمر القومي الرابع، وصدرت في كتاب **حال الأمة** الوثائقي عن المؤتمر.

وسائل الإعلام العربية داخل حدود الوطن العربي، يتم بنسخة محسنة قليلاً من حيث المستوى والأسلوب والتعبيرات اللفظية، ولكنه أشد وطأة وتأثيراً في الواقع في مستوى تعميق وإبراز الخلافات القطرية. وبدل أن يُسهم الإعلام العربي الصادر خارج الحدود القومية، في إطفاء الحرائق، أسهم في صب الزيت على النار، وأضحت المعارك الإعلامية مزدهرة في وسائل الإعلام العربية الصادرة خارج الوطن العربي، وبالتالي فقد أنتهت هذه الحالة إلى ما انتهى إليه الإعلام العربي داخل الوطن العربي، حيث أقفلت الحدود العربية بوجه تدفق وانتشار تلك المطبوعات عربياً.. وما زالت بعض الصحف والمجلات التي تصدر خارج الوطن العربي تجد صداها داخل الوطن، وقد تشكل رئة للتنفس النقي خارج مظلة الممنوعات المحلية، وتحظى بمساهمة واسعة من الكتّاب العرب في تحريرها ونشر المقالات والدراسات التي يصعب نشرها من قبل المؤسسات الإعلامية داخل الوطن العربي.

وفي مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد الإعلام الدولي بشكل عام، والعربي بشكل خاص، بروز ظاهرة جديدة أسهمت في إعادة رسم المعادلات السابقة، وذلك بانطلاق البث التلفزيوني عبر تسلق الفضاء الخارجي وإعادة بثه والتقاطه في مساحة أوسع من الحدود الوطنية، وأضحى بالإمكان أن يخرج الرأي العربي من مساحة القطر الواحد إلى خارجه دون رقيب مباشر يمنع ذلك. وأسهم انطلاق القمر الصناعي العربي «عربسات»[٢١] في بناء مرحلة جديدة من الإعلام العربي لها خصوصيتها وآثارها في طبيعة الأداء ومدى التأثير في المواطن العربي.

ولقد حقق التلفزيون الفضائي نقلة نوعية هامة في مسار الإعلام العربي، وتم إنشاء «صناعة تلفزيونية فضائية عربية»، إذ إن التلفزيون كوسيلة اتصالية

(٢١) رغم أن الأقطار العربية وقّعت على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) في عام ١٩٧٥، إلا أن استكمال التمويل المالي اللازم من مساهمات الدول العربية لم ينجز إلا بعد ذلك بوقت طويل. وبعد إنجاز الدراسات الفنية عام ١٩٨٠ تم توقيع عقد تصنيع الأقمار الصناعية، وحدد موعد انطلاقه عام ١٩٨٤، إلا أنه عملياً بدأ العمل بعد إطلاقه عام ١٩٨٥. ومرة أخرى أدى عدم استكمال الشبكة الإقليمية، ثم الشبكات المحلية (المحطات الأرضية) وتدريب العاملين، إلى تأخير استخدام إمكانات القمر الصناعي للبث التلفزيوني، الذي بدأ استخدامه عملياً من قبل العديد من الأقطار العربية المساهمة بالتمويل في عقد التسعينيات من العقد الماضي، وما زال المشروع مستمراً في أجيال متعاقبة وبإمكانات اتصالية أوسع للأقمار الصناعية العربية ـ (الباحث).

عاد أكثر إغراء من الصحف والإذاعة لأسباب طبيعية متصلة بإغراء الصورة ذاتها وسهولة التعامل معه من قبل المتلقين. وانتشر التلفزيون الفضائي العربي على المستوى الرسمي، ثم حدث التحول الأساسي، وذلك بانطلاق قنوات فضائية تلفزيونية عربية من قبل القطاع الخاص، سواء كان من يقف وراء ذلك القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع الخاص، إلا أن سيلاً من القنوات العربية السياسية وغيرها قد شغل الفضاء العربي، وليس هناك إحصائية دقيقة عن عدد القنوات التلفزيونية الفضائية العربية التي يشار إلى أنها تجاوزت أكثر من خمسمئة قناة تتشارك البث عبر سلسلة من الأقمار الصناعية العربية والدولية. وكانت مصر الدولة العربية الأولى التي أطلقت قمرها الصناعي الخاص بها «نايل سات» الذي أضحى يستضيف الكثير من القنوات الفضائية العربية، بالإضافة إلى الجيل الجديد من منظومة أقمار «عربسات» وأقمار صناعية لدول أخرى تقدم خدمات اتصالية للبث التلفزيوني والمكالمات الهاتفية أيضاً مثل القمر الصناعي الـ «هوت بيرد»..

ومرة أخرى يتسلل فايروس الخلافات العربية عبر تلك القنوات الفضائية، وبدل أن يخرج الخطاب العربي موحداً عبر الفضاء، إلا أنه سرعان ما عصفت به الخلافات والتنابذات العربية، وأضحت بعض القنوات العربية الفضائية مشغولة بالهم القومي، ولكن من زاوية تأجيج الخلاف والنزاعات بين الأقطار العربية، وأحياناً داخل القطر العربي الواحد بإثارة المشاكل بين الأنظمة والمعارضة أو بين مكونات الشعب الواحد داخل القطر العربي الواحد إثنياً أو طائفياً...

وفي إطار خارطة البث الفضائي العربي يمكن أن نلحظ بسهولة حجم القنوات الترفيهية التي شغلت الشاشة، أما القنوات السياسية أو الثقافية فإنها في الواقع لا تشكل إلا حجماً متواضعاً للغاية، هذا إذا ما نظرنا إلى بعض التطورات الإيجابية في إطلاق قنوات تلفزيونية فضائية عربية متخصصة بقضايا الاقتصاد والسوق والعقار... الخ. وباستثناءات قليلة جداً فإن بعض الفضائيات العربية قد وجدت طريقها أيضاً إلى خارج الوطن العربي لتنطلق إلى البلاد الأجنبية متجهة بالبث إلى المواطنين العرب في المهجر، وبعضها أيضاً نحو الوطن العربي، كما أن بعض الفضائيات العربية التي تمتلك إمكانات مادية كبيرة بدأت بالانتقال عبر سلسلة من ممكنات إعادة البث الفضائي إلى أقمار صناعية تدور في مناطق بعيدة جغرافياً عن الوطن العربي، مثل أمريكا اللاتينية وأستراليا، وأضحى المواطن

العربي في تلك البلاد يستلم عبر الصحن اللاقط بث القنوات الفضائية العربية. وهذه خطوات، وإن تمتلك التكنولوجيا الفضل الرئيس فيها، فإنها تعود بالفائدة عملياً على الصعيد القومي وعلى ضمان ربط الجاليات العربية في تلك الأصقاع بما يدور في الوطن العربي من أحداث ومتغيرات.

وعملياً، فقد دخل التلفزيون الفضائي العربي مرحلة لها أهميتها السياسية والفكرية في التعبير عن الواقع العربي والتعبئة تجاه القضايا القومية، ويمكن أن نستذكر كيف أن العدوان الصهيوني الأخير على غزة (٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ ـ ١٨/ ١/ ٢٠٠٩) بكل تفاصيله ومآسيه على الشعب الفلسطيني كان ينقل لحظة بلحظة ومباشرة من خلال عدسات المصورين الذين يجاهدون للبقاء أحياء بين القصف المستمر، ولنقل الصورة الحية المباشرة كوثيقة وكشاهد على الواقع بكل تفاصيله.

ورغم كل ذلك، فإن الخارطة التلفزيونية الفضائية العربية ما زالت ناقصة وتفتقد وجود قنوات فضائية متخصصة بالفكر القومي تحديداً، وبالثقافة الموحدة والجامعة للأمة، ويتحمل مركز دراسات الوحدة العربية وغيره من المؤسسات القومية في هذا الإطار مسؤولية كبيرة في إنجاز المشروع. ولم تعد الكلفة المالية عائقاً في سبيل إنجاز المشروع، بعد أن حسم التقدم التقني المتسارع إمكانية إنشاء المحطة الأرضية بأقل كلفة مالية، كذلك فقد أدى تزايد إطلاق الأقمار الصناعية في الفضاء إلى وجود إمكانيات للاتصال بكلف مالية معقولة، يضاف إلى ذلك توفر الكوادر الفنية في سوق العمالة العربية في قطاع البث والإنتاج التلفزيوني.

خامساً: الهوية. . ووحدة الهدف

ويقف الإعلام العربي اليوم وسط عاملين للجذب والتنافر معاً، إذ إن تراث المنظومة الإعلامية العربية، وعلى مسيرة أكثر من قرن، ومن خلال تنوع الوسائل والأساليب من الصحافة إلى الإذاعة، ثم التلفزيون الأرضي والفضائي، نشير إلى إمكانية ممارسة الإعلام دوراً أكثر فاعلية في مسار البناء الوحدوي، ولكن الواقع بما يحمله من تناقضات يكشف عن جانب سلبي في أداء هذه الوسيلة في إطار العمل الجامع والموحد لإمكانات الأمة. وعبر هذه المفارقة يبقى السؤال: أين هو الآن الإعلام العربي في إطار القضايا القومية الشاملة. . وهل نستطيع أن نصف إعلامنا العربي بأنه إعلام قومي يحمل تلك المسؤولية ويدافع عنها!!.

. . لسنا بصدد إعادة الحديث عن توصيف العلاقة بين الإعلام العربي

والتوجهات القومية، إذ إن الواقع يشير إلى أمر مختلف من حيث الشكل والمضمون، وكأن ليس هناك في الواقع سياسة إعلامية عربية بالمعنى الشمولي المؤطر للنشاط الإعلامي القومي، بل إن هناك سياسات إعلامية معبرة عن طبيعة وأهداف كل نظام سياسي أو مصالح فئات وجماعات محلية. وتلك السياسات تعكس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقطر العربي المعين، وحتى داخل البلد الواحد فقد تغير الحال من المركزية الشديدة الحاكمة للمنظومة الإعلامية والمسيطرة على توجهاتها إلى تعايش قلق بين إعلام رسمي وآخر خاص، وقد يصل الحال إلى وجود منظومتين إعلاميتين مختلفتين أساساً في التوجهات، بين منظومة رسمية معبرة عن سياسات حكومية، وأخرى معارضة تعبر عن مصالح الأحزاب والجماعات التي تسعى إلى تغيير النظام السياسي وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية والداخلية.

ورغم الجهود التي بذلت في بعض الأقطار العربية في عقدي الستينيات والسبعينيات لإنشاء «مجالس عليا» متخصصة في الإعلام لحصر الأنشطة الإعلامية قطرياً في إطار سيطرة تشريعية وتنظيمية، إلا أن تلك الجهود لم تحقق النتائج المرجوة، فقد خرجت إلى الوجود وسائل إعلامية أخرى لتغرد خارج السرب الرسمي، وتشق طريقها إلى الوجود والتأثير في محيطها بشخصية مستقلة عن النظام الرسمي.

وعملياً، فإن أغلب الأقطار العربية تشهد منظومتين إعلاميتين تقترب أو تبتعد المسافة بينهما على قدر ما يتوفر من مناخ ديمقراطي في إطار حرية الرأي والتعبير، كما أن الوطن العربي قد شهد ومن خلال اتساع ظاهرة بناء المحطات التلفزيونية الفضائية، وجود نمط ثالث، إذا صح التعبير، لوسائل إعلامية لها اهتمامات قومية، ولكنها في الوقت نفسه تعكس وجهات نظر حكومات عربية، وبعضها يبث من داخل الوطن العربي، أو كانت مهاجرة ثم عادت إلى الساحة العربية، وغيرها ما زال يستوطن الخارج مستمتعاً بساحة الحرية التي تتوفر لها، مستغلاً تواجدها على الساحة العربية من خلال إمكانات الأقمار الصناعية التي تحمل إشارتها وتوزعها على المشاهدين العرب، هذا إلى جانب العشرات إذا لم نقل المئات من القنوات الفضائية التي تولد كل يوم مع اتساع الإمكانات عبر الأقمار الصناعية في مختلف الاهتمامات، وأغلبها في الإطار الفني والترفيهي (الدراما والغناء والشعر. . . إلخ).

وهكذا الأمر بالنسبة إلى الإذاعة، وبشكل خاص على تردد موجة الـ .F.M، التي انتشرت في الوطن العربي، وبشكل خاص في العواصم العربية وكبريات المدن، وذلك لتوفر الترددات في هذا الإطار، وللكلفة المادية المنخفضة نسبياً في التأسيس والتشغيل، بالإضافة إلى أن إذاعات الـ .F.M تتعامل مع قطاعات واسعة من المواطنين وبشكل خاص ربات البيوت وسائقي التكسي والطلاب[(٢٢)]، فأضحت لكل تلك الإذاعات، كما هي القنوات التلفزيونية الفضائية، مساحة واسعة من الحرية، وبعضها يتجاوز في تلك الحرية حدود مواثيق العمل الإعلامي ومسؤولياته الوطنية والأخلاقية، وبشكل خاص حين تصبح تلك الوسائل مكرسة للجانب المحلي والطائفي، وغيرها تلك التي تذهب إلى أبعد مديات الترفيه والتسلية.

ولذلك فإن منطق السياسة الإعلامية الواحدة أضحى عملياً صعب التحقيق، ولكن المنهج الإعلامي بالتوجه القومي الذي يقود إلى تأكيد الثوابت القومية المشتركة ويتبنى شعارات الديمقراطية والتحرر والبناء، يبقى هو الإطار الشامل الذي يمكن في تفاصيله تأسيس آليات العمل من أجل الوحدة العربية، وفي سياق التوعية والتثقيف بالمبدأ الذي يقول إن الوحدة هي مصلحة مشتركة، وإن الوحدة ليست شعاراً سياسياً، وإنما عمل فكري وجهد مادي لوضع الأمة في المسار الصحيح لتأكيد هويتها الحضارية ومصالحها الاستراتيجية ضمن عالم يتجه اليوم إلى التوحد والتكامل.. وفي عالم تتوحد فيه دول لا تربطها سوى المصالح، بالإضافة إلى تجاورها في قارة واحدة، كما هي الحال في الاتحاد الأوروبي.

والمشكلة الأخرى هي أن وسائل الإعلام العربية أضحت شريكاً في الخلافات العربية، بل إن البعض منها يخصص برامج حوارية هدفها جمع المثقفين والمفكرين والسياسيين حول مائدة واحدة لمناقشة قضية ما، وينتهي البرنامج كما بدأ بالصراخ والاتهامات والشتائم، وينشغل مقدم البرنامج بإثارة المزيد من التنابذ والخلاف، وكل ذلك ينعكس على المتلقي والمشاهد لتضمه إلى قافلة المختلفين، أو لتشجعه أيضاً على تبني هذا الموقف أو معارضة ذاك. والأخطر من كل ذلك هو

---

(٢٢) وفرت أغلب أجهزة الهاتف الخلوي (النقال) إمكانية استلام البث الإذاعي على موجة الـ ..F.M، هذا بالإضافة إلى أن أجهزة الهاتف الخلوي تستلم أيضاً البث التلفزيوني وترتبط مع شبكة الإنترنت والتطور التقني المتواصل والمتسارع يفتح المجال دوماً لاستخدامات أخرى.

تسويق الفضائح وإزاحة الستار على مشاهد التناقضات العربية الداخلية، وكأننا أمة مختلفة ومتنابذة لا يجمعها شيء من التوحد والمصلحة المشتركة.

وفي الميدان ذاته تبرز فضائيات عربية ليس لها من خطاب سوى الخطاب التفكيكي الذي يبنى على مواقف طائفية أو مذهبية يصب هدفها بالتكفير للآخر وبإثارة النعرات والهواجس داخل البيت العربي. وتتغذى هذه الفضائيات من واقع الخلافات والنزاعات، بالإضافة إلى التغذية من خارج حدود الوطن العربي لأسباب تتصل بالمخططات الخارجية لإضعاف الوطن العربي وتفتيته.

سادساً: قواعد العمل المشترك

وتعرض نقاط اللقاء في أهداف وسائل الإعلام العربية إمكانية وضع سياسة عربية عامة مشتركة تصب في المصلحة العربية. إننا على سبيل المثال يمكن أن نجمع وسائل الإعلام العربية على قاعدة الالتزام باستخدام اللغة العربية الفصحى، باعتبارها القاسم المشترك للتواصل والتفاهم، وأن يبقى استخدام اللهجات المحلية في حدود ضيقة لأغراض تتصل بالتنمية ومخاطبة القطاعات غير المتعلمة في المجتمع وفي الريف بشكل خاص. كذلك يمكن أن يكون التركيز على البرامج التنموية وسيلة لتعريف المواطن العربي بإمكاناته الحقيقية لضمان مستقبله والحفاظ على الثروة القومية وتوظيفها لخدمة مصالح الأمة. ولنا أن نذكر أيضاً أن البرامج الموجهة إلى الأطفال وبشكل خاص من خلال وسيلة التلفزيون الأكثر تعبيراً عن ديمومة الحركة والحشد، يمكن أن تسهم في إيصال الوعي والمعلومة إلى الجيل الجديد. وفي هذا الإطار، كان يمكن للرسوم المتحركة (الكارتون) أن توظف للقضايا التي تهم الأسرة والتعلم والوطن بدل أن تحمل رسالة العنف والكراهية والتدمير... إلخ.

إن تلك نماذج ـ وهي ربما تفصيلية ـ ضمن الأهداف العامة، إلا أنها تكشف إمكانيات الإعلام في إطار عملية بناء الجيل الجديد والتربية والتوعية، ولكن المهمات الأكبر أيضاً تتصل بتوظيف الإعلام بكل وسائله وفنونه من أجل تأكيد حق العرب في التوحيد والدفاع عن مصالحهم الأساسية، فقد غاب المفهوم الجامع لرسالة الإعلام في الوطن العربي، وتنامت بديلاً من ذلك فرعيات ومصالح جزئية لا تصب إلا في مستنقع التفكك والفرقة والتناحر، وبالتالي التخلي عن المصالح القومية الشاملة، بل حتى عن المصالح القطرية المباشرة.

سابعاً: هل من مستقبل للإعلام العربي!!

وفي ثنايا المشهد الشامل للإعلام العربي وفي إمكاناته وأدواره المحتملة، هل من مستقبل للنهوض بمشروع إعلامي قومي يحمل رسالة الأمة الإنسانية.. وهل لدينا القاعدة والأدوات لانطلاق هذا المشروع الشامل؟

إن الجواب عن هذا السؤال لا يتصل بالإعلام كأداة فقط، ولكنه يعبر عن حالة الأمة واقتدارها على مواجهة التحديات التي تواجهها، فالسياسات الإعلامية معبرة عن إرادة ومصالح قومية، وحين تلتقي وتتوحد تلك المواقف فإن آليات العمل سوف تجد مسارها لتتوافق مع غاية الوحدة والسبيل نحو إنجازها.

لذا، فإن المشكلة ليست في إيجاد البنى المادية لوسائل الإعلام، ولكن في الفكر والإرادة اللذين يوظفان هذه الأداة باتجاه بناء نظام اتصالي على المستوى القومي يعبر عن مضمون العمل الوحدوي على جميع المستويات، كما أن المشكلة ليست في مواثيق وشرائع منظمة لعمل وسائل الإعلام تحدد مبادئها وأخلاقياتها، ولكن المعضلة الأساس هي في أنماط السيطرة والرقابة وتسلل المال الفاسد، والمصالح القطرية، والهيمنة الخارجية، وانتقال التصارع والتنافر بين القوى العربية إلى ساحة الإعلام، كأداة، وكوسيلة للتعبير عن تلك الإرادات.

ورغم كل ذلك، فإن الوعي الجمعي العربي بالمصلحة القومية الشاملة هو الذي يوحد الأمة، والمعارك القومية تضع الإعلام العربي أمام خيار الوقوف الحاسم مع مصلحة الأمة ومصيرها، فقد كانت معركة «غزة» الباسلة الأخيرة جامعة لنداء إعلامي قومي في الدفاع عن الحرية والكرامة، وتشكل نموذجاً لما يجب أن يتفق عليه الإعلام العربي في مهماته القومية.

ثامناً: نحو استراتيجية قومية للإعلام العربي

إن الرؤية النهضوية لدور الإعلام في إطار العمل من أجل بناء الوحدة العربية تستند إلى معرفة بقدرات وسائل الإعلام في تعبئة الإمكانات الشعبية والرسمية، من أجل إدامة زخم الحاجة والعمل في سبيل الوحدة، وفي المقدمة من ذلك تأكيد ضرورة الديمقراطية باعتبارها حاجة حيوية لا غنى عنها، وتأكيد حق المواطن في الممارسة الكاملة وغير المنقوصة لحرية الرأي والمشاركة في القرار. وفي هذا الصدد لا بد من أن يتصدى الإعلام للخلل والاضطراب

الحاصل اليوم في العلاقة بين المواطن والسلطة، وتأسيس علاقة موضوعية قائمة على مبادئ واضحة، مؤطرة في سياق آليات تهيئ الشروط التحتية لإشاعة الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع العربي، واعتبار الديمقراطية نظاماً اجتماعياً متكاملاً يمتد باتجاهات مختلفة من المواطن إلى المجتمع، ومن المواطن إلى السلطة، ومن السلطة إلى المواطن والمجتمع وهكذا. ويرتبط كل ذلك بالحاجة إلى وعي وضرورة بناء تنمية بشرية تفجر الطاقات الكاملة للأفراد والمجتمع، وتوظف الإمكانات العربية، وتقف سداً أمام الاستغلال بكل أنواعه، وتحقيق العدالة، وتسهم في صياغة علاقة دائمة بين التوجهات الاستراتيجية ومختلف الفعاليات المعربة عن التطور والنهوض الحضاري.

إن منظومة الإعلام في الوطن العربي مسؤولة عن صياغة منهج جديد من العمل من أجل الوحدة، فلم تعد الشعارات وحدها كافية للتعبئة من أجل التبشير بأهمية توحيد قوى الأمة وإمكاناتها، بل إن النماذج الوحدوية الناجحة، وعلى مختلف المستويات، يمكن أن تحفز وتدعم العمل من أجل النهوض بممارسات وعلائق تمهد للعمل الشامل من أجل الوحدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن (بعض) وسائل الإعلام العربية، وبتأثيرات داخلية وخارجية، أضحت عاملاً معوقاً للنهج الوحدوي في إثارتها للمشاكل بين مختلف التيارات الفكرية والاجتماعية داخل الجسم العربي، أو في تسويقها للنماذج الفكرية والثقافية والاجتماعية الغربية في الحياة بديلاً من خصوصية الواقع العربي. كما أن وسائل إعلام عربية أخرى أضحت ناطقة باسم المصالح الأجنبية والمشاريع التفكيكية والتقسيمية، وأضحى البيت العربي مخترقاً عملياً وفكرياً بالعشرات من القنوات التلفزيونية الفضائية الهابطة من الأقمار الصناعية والناطقة باللغة العربية والممثلة للمصالح الأجنبية، ونموذجها قناة «الحرة» المعبرة عن السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى وسائل إعلامية مثل الإذاعات الأجنبية التي أصبحت تبث على الترددات الأكثر شيوعاً، ومنها تردد الـ (FM) في مختلف أنحاء الوطن العربي، مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللجهد القومي من أجل بناء أسس الوحدة العربية المنشودة.

كما أن التمويل الخارجي الذي أضحى يتحكم بالعديد من وسائل الإعلام الناشطة في الوطن العربي، وبشكل خاص المحطات التلفزيونية الفضائية، بالإضافة إلى ممارسات الفساد الذي يستهدف الأقلام والكفاءات الإعلامية؛ كل ذلك أضحى يمثل تحدياً كبيراً أمام الجهود المبذولة لوضع طاقة الإعلام العربية في

مسار موحد من أجل بناء مشروع نهضوي عربي يتجه بالأساس نحو هدف الوحدة المعبرة عن مصالح العرب وتطلعاتهم المشروعة.

إن الوحدة، ومن منظور إعلامي، لا يمكن أن تتشكل إلا من خلال ميثاق عمل إعلامي قومي ينطوي على تحديد واضح للمستلزمات والأدوات والأهداف التي يمكن أن تسهم في بناء مشروع مستقبلي متكامل ينظم طاقة وجهد الوسائل الاتصالية، ضمن مسار العمل من أجل إشاعة الثقافة الوحدوية لدى الأجيال الشابة بشكل خاص، ويؤمن وجود مؤسسات عاملة في أطر سياسية قومية تحيي وتعزز العمل، وسط التشابك والتعقيد الراهن، وضمن التأثيرات الداخلية والإقليمية والدولية، للنهوض بمهمات استكمال تحرير الأرض العربية من كل أشكال السيطرة الأجنبية أو العدوان والتهديد، وبالتالي من أجل بناء قدرات استراتيجية لمقاومة الهيمنة الأجنبية بكل أشكالها، والوصول إلى منصة الانطلاق في سياق حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي والتفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والدولي، وتأكيد حق العرب في بناء وحدتهم القومية واستعادة دورهم الحضاري والإنساني.

تعقيب

سعد محيو(*)

ما هو دور الإعلام في نشر الثقافة الوحدوية؟

الموضوع يبدو شائكاً للغاية، وصعباً للغاية، ودقيقاً للغاية. فيه يتداخل ما هو تاريخي مع ما هو راهني، وما هو تكنولوجي مع ما هو أيديولوجي، وما هو محلي وعربي مع التداخلات والتدخلات الدولية والإقليمية.

ثمّ إن هذا الموضوع يأتي في وقت حوّلت فيه ثورة الاتصالات الإعلام من وسيلة لتبادل وتداول المعلومات إلى أداة تغيير سياسية ثورية، يعاد في إطارها صياغة ثقافات وقيم واقتصادات، وحتّى حضارات على مستوى الكوكب. هذه هي ظاهرة عولمة القرن الحادي والعشرين الأمريكية التي تتمايز من عولمة القرن التاسع عشر البريطانية بسمة أساسية كبرى هي اعتمادها الرئيس على ثورة الاتصالات لترويج سلعتيها الرئيسيتين في آن: الاستهلاك والأيديولوجيا، حيث السلعة الأولى تنشط لتحويل المواطن إلى مستهلك، والثقافة إلى تسلية، والحرية إلى تجارة؛ فيما الثانية تدّعي نهاية التاريخ والنطق باسم الفكرة العالمية أو الأممية العابرة للحدود والقوميات، لصالح تاريخ جديد وحيد هو الرأسمالية الليبرالية.

أي أعلام قومي يستطيع أن يقف في وجه هذه الآلة الجبارة التي تضع التكنولوجيا المتطورة في خدمة هذه الأيديولوجيا القديمة ـ الجديدة؟

ثمّ هناك إشكالية التاريخ في هذا الموضوع.

(*) كاتب وصحافي ـ لبنان.

فالحديث عن إعلام قومي وكأنه معطى ثابت في التاريخ العربي الحديث، لا يستقيم مع أي تعريف علمي أو موضوعي. فلم تكن هناك في الواقع، حتّى خلال مرحلة الصعود القومي في الخمسينيات والستينيات، منظومة إعلامية قومية موحّدة ومنسقة تخدم مشروعاً عربياً وحدوياً موحّداً ومنسقاً، بل مجموعة منظومات إعلامية غالباً ما كانت متنافسة أو حتّى متصارعة. صحيح أنّه كان ثمة مناخ ثقافي ـ إعلامي وحدوي، لكن الصحيح أيضاً أن هذا المناخ كان يعاني التشظي السياسي وغلبة النزعة العاطفية والرومانسية (كما الأمر مع رومانسية الفكرة القومية العربية الأولى) على الفكر الرشيد التخطيطي ـ العلمي.

ورقة د. صباح ياسين وجدت نفسها مضطرة إلى تلخيص كلّ هذه الإشكاليات التي تحتاج إلى مجلدات من البحث والدراسة، في بضع صفحات سريعة، فكان هذا جهداً مشكوراً يمكن أن يشكّل أساساً أو منطلقاً للعديد من الدراسات اللاحقة. ولذا، التعقيب الحالي لا يعدو كونه محاولة لإضافات سريعة أيضاً على هذا الجهد، وهو سيركّز على ثلاث مراحل، ثمّ يصل إلى خلاصة وبعض الاقتراحات. وهذه المراحل هي:

أولاً: المرحلة العثمانية والنزعة الليبرالية

طالما أن العرب كانوا يعيشون في إطار الدولة العثمانية، كما كان الأمر طيلة أربعة قرون، كانت إشكالاتهم الفكرية بسيطة ومحددة، وكانت مطالبهم أكثر وضوحاً وتحديداً: الحرية. الحرية في كلّ شيء. الحرية ممن؟. حسناً، ليس «من» الدولة العثمانية، بل «في» داخلها. هكذا كان الوضع على الأقل حتّى الحرب العالمية الأولى، بفعل الشرعية الضمنية والعلنية التي كانت الدولة العثمانية تحوزها في قلوب العرب (المسلمين أساساً) وعقولهم.

الحرية عنت تحرير العقل والفكر والإرادة، كما عنت التقدّم والسير في ركاب التاريخ المندفع إلى أمام دوماً عبر الإصلاح. وهذه النزعة ترافقت مع جهود حثيثة بذلتها الدولة العثمانية نفسها منذ القرن الثامن عشر لتحديث بنيانها وتركيبها. الحرية أيضاً عنت في بعض جوانبها حقوق العرب القومية المتساوية مع الأتراك في إطار الدولة الواحدة. وهذه ستكون البذرة التي ستنبت منها لاحقاً الفكرة القومية العربية.

ففي باريس، قام سبعة طلاب عرب بينهم جميل مردم (لاحقاً رئيس وزراء

سورية) بتأسيس «جمعية العربية الفتاة» بهدف الحصول على الاستقلال العربي الذاتي. كبرت هذه الجمعية ونظمت في عام ١٩١٣ في باريس مؤتمراً حضره ٢٤ موفداً، ١١ منهم مسيحيون، جاؤوا أساساً من سورية والعراق ولبنان. أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة بالبقاء داخل الإمبراطورية العثمانية بشرط منح العرب الحكم الذاتي، وشدّد على أهمية منع القوى الأوروبية من التدخل في هذا الشأن.

وفي العراق، تأسست جمعية وطنية أخرى هدفها الاستقلال عن الأتراك وإقامة حكومة مستقلة، ضمت في صفوفها أكثر من ١٠٠ ضابط والعديد من الأعيان المحليين. وفي آذار/مارس ١٩١٣ عقد مؤتمر عراقي في المحمرة للتخطيط لاستقلال العراق والمناطق العربية الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه أجرى الوطنيون العراقيون اتّصالات بالأمير عبد العزيز آل سعود (لاحقاً الملك) الذي أعرب عن تعاطفه معهم، لكنه أبلغهم عدم قدرته آنذاك على دعمهم.

في هذه الأثناء، أسس عزيز المصري، وهو ضابط عربي سابق في الجيش العثماني، «منظمة العهد» التي تشكلت بمعظمها من الضباط العرب، وغالبيتهم من العراق. وقد انتشرت فروع من المنظمة في بغداد والبصرة، وقيل إن عدد أعضائها ناهز الأربعة آلاف. وفي كانون الثاني/يناير ١٩١٤ اعتقلت السلطات التركية المصري واتهمته بمحاولة إقامة مملكة عربية مستقلة في شمال أفريقيا، وبتلقي رشى من الإيطاليين خلال حرب طرابلس عام ١٩١١. حكم على المصري بالإعدام، لكن أطلق سراحه في النهاية بتدخل من السفير البريطاني لدى إسطنبول بناء على طلب اللورد كيتشنر الحاكم البريطاني لمصر.

الظاهرة التي تجب ملاحظتها في كلّ هذه التطورات التي انفجرت خلال عرس عام ١٩٠٨ في إسطنبول الذي أعاد العمل بالدستور وأطلق الحريات الليبرالية، هو أن الإعلام القومي العربي (حتّى عام ١٩١٤ على الأقل) لم يكن في وارد المطالبة بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وعلى رغم أنَّ الأدبيات القومية العربية اللاحقة في منتصف القرن العشرين باتت تطلق على الحقبة العثمانية اسم الاحتلال التركي، إلا أن العرب على وجه شامل تقريباً لم يعتبروا الأتراك محتلين. إنّهم أطلوا عليهم بصفتهم جزءاً من الروح الحضارية ـ الإمبراطورية الإسلامية التي كان العرب هم مؤسسوها الأوائل. وهذا ما جعل العديد من المفكرين العرب يطلقون على الأمة العربية اسم «أمة الدعوة» (إلى

الإسلام)، وعلى باقي المسلمين «أمة الاستجابة» (للدعوة الإسلامية). وبالتالي، لم يكن العرب أثناء ثورة «تركيا الفتاة» الليبرالية في عام ١٩٠٨ في وارد التفكير بالانفصال عن إسطنبول، خاصة في ظلّ المخاطر الأوروبية التي تتهدد الجميع. هذه نقطة.

وثمة نقطة أخرى لا تقل أهمية: المشاعر القومية العربية في تلك الحقبة لم تكن قد نضجت بعد. فعلى رغم الإصلاحات التحديثية التي أدخلها محمّد علي باشا، والإصلاحات الأخرى التي تقدّمت بها الحكومة العثمانية، ثمّ حكومة تركيا الفتاة، إلا أنَّ هذا لم يتبلور آنذاك في أشكال قومية. كان المصري والسوري واللبناني (المسلم) والمغربي يعرّف نفسه على أنّه مسلم أولاً، ثمّ من سكان منطقة الشام أو بغداد أو بيروت أو الرباط ثانياً. أما فكرة الانتماء إلى قومية عربية، فكانت موجودة فقط على أساس ثقافي ـ لغوي وشعوري. وكل هذا على عكس ما كان يجري في الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية، حيت بدأ التفاعل مع الفكر القومي الأوروبي بشكل أقوى بكثير مما حدث في الأقطار العربية، والذي كانت «جمعية تركيا الفتاة»، ثمّ حركة كمال أتاتورك القومية تجسيداً كاملاً له.

على أي حال، برزت هذه الحقيقة في اللحظة الحرجة التي مرّت بها الإمبراطورية العثمانية بين شهري آب/أغسطس وتشرين الأوّل/أكتوبر ١٩١٤ حين كانت إسطنبول ما تزال محايدة في الحرب. فقد أضافت «جمعية العربية الفتاة» إلى مطلب الاستقلال الشرط التالي: «في حال بدأت المخططات الأوروبية بالتحقق، فإن الجمعية ستعمل إلى جانب تركيا للمساعدة على مقاومة التغلغل الأجنبي من أي شكل ونوع كان». وبالمثل، أصدر عزيز المصري الذي كان يقيم آنذاك في مصر، تحذيراً إلى أعضاء منظمة «العهد» من السقوط في إغراء القيام بأعمال عنيفة ضدّ الإمبراطورية العثمانية، لأن دخول هذه الأخيرة إلى الحرب سيعّرض المقاطعات العربية إلى الانكشاف أمام الغزو الأوروبي. وهو دعاهم إلى الوقوف إلى جانب تركيا إلى حين الحصول على ضمانات ضدّ المخططات الأوروبية.

على رغم أن جذور القومية العربية موجودة في القرن التاسع عشر، إلا أنّها كانت في الأساس ظاهرة من ظواهر القرن العشرين، ولها علاقة وثيقة بانهيار الدولة العثمانية والاكتساح الاستعماري للمنطقة. من بين هذه الجذور المشروع الوحدوي العربي لإبراهيم باشا نجل محمد علي باشا، والعدد الكبير من الجمعيات

التي نشأت لرفع شأن اللغة العربية والأمة العربية. وكما مع العديد من الحركات القومية في العالم، كانت القاعدة الرئيسية للقومية العربية تتمثل بالصحافيين وأساتذة المدارس أساساً.

ويميل البعض إلى اعتبار عبد الرحمن الكواكبي أوّل المنادين بالقومية العربية، بسبب دفاعه القوي عن العرب في وجه الأتراك، ودعوته إلى إقامة خلافة روحية محضة بزعامة العرب. لكن البعض الآخر يعتبر أنَّ العروبة كمفهوم لغوي قد مزج بالإثنية المناهضة في الغالب للأتراك، ككتابات اللبنانيين نجيب عازوري (ت ١٩١٦) وعبد الغني العريسي (١٨٨٩ ـ ١٩١٦). وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الأوروبية القومية المنتشرة في ذلك الحين.

ويرى نزيه الأيوبي أن «القومية الثقافية» التي أنشأها الإعلاميون العرب، لم تستطع الارتباط بأي طبقة صاعدة (مثل البرجوازية) كانت قد تتبنى قضيتها. فعلى رغم إصلاحات محمّد علي وأبنه إبراهيم في الفترة بين عامي ١٨٣١ و١٨٤٠، وإصلاحات التنظيمات العثمانية التي تلت ذلك، بقيت سورية مجتمعاً ما قبل برجوازياً؛ بقيت مجتمعاً شبه إقطاعي مع بعض الملامح البرجوازية، وبالتالي فإن الصحافيين البرجوازيين الصغار كانوا غير قادرين على قيادة ثورة بأنفسهم ضدّ الإمبراطورية العثمانية، وهم اضطروا إلى التحالف مع «الأسياد» الإقطاعيين لشبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت، أي الأسرة الهاشمية بقيادة الشريف حسين.

في هذا الإطار، يمكن تلخيص صورة الإعلام العربي في حقبة القرن التاسع عشر وحتّى الحرب العالمية الأولى على النحو الآتي: الصحف كانت أدوات في يد السلطات العثمانية أو الأجنبية، حيث أصدر الوالي داوود باشا أول صحيفة عربية في بغداد اسمها **جورنال عراق** باللغتين العربية والتركية عام ١٨١٦. وبعد حملة نابليون بونابرت على مصر صدرت صحيفتان باللغة الفرنسية. وفي عام ١٨٢٨ أصدر محمّد علي باشا صحيفة **الوقائع** المصرية، وفي عام ١٨٦٧ صدرت في دمشق صحيفة **سورية** الرسمية، و**الفرات** و**الشهباء** في حلب. وفي بداية القرن العشرين صدر في مصر وسورية عدد كبير من الصحف على غرار **المؤيد** و**اللواء** و**السياسة** و**البلاغ** و**الجهاد** و**المقتبس** وغيرها.

بعد انهيار العثمانيين بفعل الحرب العالمية الأولى، وما تبعها من اجتياح أوروبي لِكُلّ ما تبقى من المنطقة العربية، بدأ يطرأ تطور خطير على بنية الحركة

القومية وإعلامها، وهو تطور كانت له مضاعفات سلبية على الحركة القومية في النصف الثاني من القرن العشرين، حين سيطرت السلطوية والتوتاليتارية على هذه الحركة. في البدء كانت الليبرالية هي السمة الغالبة لدى الإعلاميين القوميين، لكن الصورة انقلبت بعد هذا الاجتياح، حيث أسقط هؤلاء الليبرالية في إطلالتهم على الغرب، وبدأوا يبحثون عن قومية أخرى تكون معادية في الوقت نفسه للغرب. ولقد وجدوا ضالتهم في القوميتين الألمانية والإيطالية.

ويشرح بسام الطيبي هذه النقطة بقوله: «القومية العربية التي كانت مرة متيّمة بِكُلّ شيء فرنسي، وجزئياً بِكُلّ شيء إنكليزي، تغيَرت مع الاستعمار الفرنسي والبريطاني وأصبحت مناوئة للفرنسيين والبريطانيين ومحبة لِكُلّ ما هو ألماني. إضافة، حبّ ألمانيا كان ضيقاً ومن جانب واحد. الأيديولوجيا الألمانية التي استوعبها المثقفون العرب في تلك الفترة كانت قصراً على مجموعة من الأفكار القومية التي كسبت رواجاً خاصاً خلال فترة الحروب النابوليونية. وهذه الأفكار تعلقت باللاعقلانية الرومانسية وبكراهية الفرنسيين إلى حدّ بعيد. وقد استبعد المثقفون من اعتبارهم فلاسفة تأثروا بعصر الأنوار، مثل كانط وهيغل وغيرهما بسبب كونهما عالميين. بدلاً من ذلك، انجذبوا على وجه الخصوص إلى مفهوم «الجمهور» (Volk) كما عرفته الرومانسية الألمانية، فطبقوه على الأمة العربية».

أبرز هؤلاء المثقفين المنحازين إلى هذه الرومانسية اللاعقلانية كان السوري ساطع الحصري (١٨٨٢ ـ ١٩٦٨) الذي أدّى تركيزه الشديد على أولوية حرية الأمة على حساب حرية الفرد إلى مصادرة كلّ حقوق المجتمع المدني لاحقاً لصالح الدولة العسكرية الاستبدادية العربية. وهو تأثر بذلك بالفكر الألماني الذي جسّده فيخته (Fichte) وشونيرر (Schonerer) وغيرهما، خاصة منه فكرة الدولة ـ الأمة العضوية، ثمّ فكرة الفصل بين مفهومي «الدولة» و«الأمة»، الأمر الذي سمح له بالتركيز الشديد على مسألة الأمة وإهمال أساسيها، وهما الدولة والسكان.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، خريج الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٠٨، والقائد البارز في حركة التحرر الوطني في حقبة ما بين الحربين، كان أوضح بكثير من الحصري في تبنيه للفكر القومي الفاشي والنازي. كتب يقول: «المخرج الوحيد من البلاء الذي نعاني منه هو اتحاد النخبة المنتخبة منا ولمّ شعثها لتتمكن من جر الدهماء إلى الأمام بالقوة، وحسبنا مثالاً نحتذي به الأقليات الفاشية والنازية والكمالية».

ويفسر الكاتب السوري عبد الله حنا ظاهرة إعجاب الإعلاميين والمثقفين القوميين العرب بالفكر التوتاليتاري كالآتي: «مما لا شكّ فيه أن ازدياد حدة الاضطهاد والاحتلال الأجنبي، تدفع بالشعور القومي في كثير من الأحيان إلى أعلى درجات الصوفية والشوفينية. وهذا ما حدث لبعض فئات البرجوازية الصغيرة المثقفة. كما إنَّ وجود النازية والفاشية في عنفوان قوتهما، دفع بالمشاعر الشوفينية في البلدان الأخرى خطوات إلى الأمام، وقدم لهذه المشاعر الزاد الفكري».

تفسير معقول؟ ربما. خاصة في منطق سورية الكبرى التي تعرّضت إلى «خيانة» كبرى على أيدي البريطانيين، والى قمع على أيدي الفرنسيين في مطالع القرن العشرين. لكن السؤال الذي سيطرحه المثقفون العرب في ما بعد على أنفسهم هو: لماذا لم يحدث الشيء نفسه في الهند التي تمسكت الحركة القومية فيها بالديمقراطية الليبرالية، على رغم شدّة القمع البريطاني، ولماذا لم يستطع قوميو ما بين الحربين في الأقطار العربية الفصل بين الاستعمار والديمقراطية؟. هذا نقد ذاتي لم يكتمل بعد في المنطقة، على رغم انتشار الفكر الديمقراطي والليبرالي مجدداً في الشرق الأوسط العربي بعد عام ١٩٨٩.

أما في مصر التي انفصلت عن جسم الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٨٢ مع الاحتلال البريطاني، فقد تمحورت هويتها أساساً حول الوطنية المصرية العلمانية، خاصة بعد ثورة الوفد عام ١٩١٩. لكن العروبة السياسية كانت تزحف نحوها بالتدريج في فترة ما بين الحربين العالميين إلى أن وصلت إلى ذروتها بعد «النكبة» عام ١٩٤٨. وقد تكرر الأمر نفسه في أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) التي كانت معزولة حتّى ذلك الحين.

ثانياً: مرحلة الصعود القومي

منابر الإعلام القومي العربي، وليس منظومته كما أشرنا، شهد أوج صعودها في حقبة الخمسينيّات والستينيات. وهذا كما كان متوقعاً هو حصيلة الموجة القومية السياسية العربية العارمة التي اجتاحت المنطقة غداة هزيمة فلسطين عام ١٩٤٨.

فقد وصل إلى السلطة في مصر عام ١٩٥٢ نظام ناصري سرعان ما تبنى القومية العربية كأديولوجيا واستراتيجيا، وتبعته أقطار أخرى في سلسلة انقلابات متعاقبة في سورية والعراق وليبيا والسودان، وثورات شعبية في الجزائر واليمن وظفار ولبنان.

حلم الوحدة العربية بات آنذاك تحصيل حاصل ومسألة وقت، وعكس الإعلام الرسمي المصري هذا الأمر في حملات قوية شاملة، كان نجمها الأبرز راديو الترانزيستور، ثمّ التلفزيون في بداياته الأولى، وكذلك الصحف التي موّلها النظام الناصري لدعم توجهاته في لبنان على وجه الخصوص وأقطار عربية أخرى، والأفلام السينمائية، وأقطاب الطرب الغنائي والموسيقي والسينمائي والمسرحي.

وفي الوقت نفسه، كانت بعض المطبوعات القومية، وفي مقدمها **الحرية** الناطقة باسم حركة القوميين العرب التي تأسست عام ١٩٦٠، تؤدي دوراً بارزاً في نشر الفكر الوحدوي في كلّ أنحاء المنطقة في طبعته الخاصة بالحركة، وهي ساهمت في بروز فروع لهذه الحركة في معظم الأقطار العربية. وقد استمر هذا الدور حتّى عام ١٩٦٩، حين تفككت الحركة نفسها إلى تيارات ماركسية وفئوية وجغرافية، فانحسر إلى حدّ التلاشي التام دور **الحرية**.

كما أدت مجلات المهجر، التي مولتها دول «قومية» التوجّه، كالعراق وليبيا، دوراً في إشعال جذوة النقاشات حول المشروع الوحدوي القومي العربي.

ثمة ثلاثة دروس في الدور الذي أداه الإعلام في هذه المرحلة:

١ ـ الدرس **الأوّل** إيجابي، وتمثّل في حال التعبئة الشاملة وغير المسبوقة الذي نجح هذا الإعلام في تحقيقها في طول المنطقة وعرضها: من سواحل المحيط الأطلسي في المغرب، إلى صحاري شبه الجزيرة العربية. وهذا خلق ثقافة سياسية قومية موحّدة كان يمكن ببساطة تحويلها إلى تظاهرات مليينية في شوارع كلّ المنطقة العربية في أية لحظة، كما أشارت عن حقّ ورقة د. ياسين.

٢ ـ الدرس **الثاني** سلبي، وهو تمثّل في المنهج العاطفي أو الرومانسي وغير العلمي الذي انتهجه هذا الإعلام، الأمر الذي اتهمه الكثيرون بالمشاركة في التسبب، ليس في نكسة ١٩٦٧ العسكرية وحسب، بل أيضاً في مضاعفاتها السيكولوجية الكارثية التي ما تزال مفاعيلها مستمرة حتّى الآن: فقدان الثقة بالمشروع الوحدوي القومي نفسه، كصدقية وبرامج عمل وثقافة، والبحث عن كلّ هذه العوامل في إعلام وبرامج أخرى كان التعبير الأبرز عنها اعتماد المواطنين العرب على محطة الإذاعة البريطانية للحصول على المعلومات، على رغم أن هذه الأخيرة كانت تشنّ حرباً شعواء على الناصرية.

٣ ـ أما الدرس **الثالث** فهو أن تبعية الإعلام القومي لمؤسسات الدولة، حتّى

ولو كانت قومية التوجهات وكاسحة الشعبية كالنظام الناصري، حرمها من أهم ميزات الإعلام التي تجعله مقنعاً للمواطنين، وهي الموضوعية والنقد والرقابة والمحاسبة، إضافة بالطبع إلى إفساح المجال أمام الرأي الآخر.

بكلمات أخرى، لا ديمقراطية إعلام مرحلة الصعود القومي، ساهم إلى حدّ ما (والبعض يقول إلى حدّ كبير) في تعثّر أو حتّى سقوط المشروع الوحدوي نفسه. فنكسة ١٩٦٧ العسكرية، كانت أيضاً نكسة إعلامية ـ ثقافية.

ثالثاً: المرحلة الراهنة

يمكن القول إن الوضع الراهن للإعلام العربي كان حصيلة أمرين اثنين متلازمين:

١ ـ انحسار المشروع الوحدوي القومي، وما تلاه من اندثار تدريجي للإعلام القومي التوجّه.

٢ ـ قيام العربية السعودية منذ الثمانينيات بوضع خطّة طويلة الأمد تحدثت عنها بالتفصيل مجلة **نيوزويك** الأمريكية، تقضي بالسيطرة على كلّ مداخل الإعلام في العديد من الأقطار العربية، وتطوير مجلات أسبوعية وصحف عربية الطابع (**الشرق الأوسط، الحياة**) تغطي كلّ المنطقة العربية والمهاجر، وإدارة كلّ أو معظم شبكات التلفزة، سواء منها السياسية (فضائية «العربية»، إل. بي. سي، المستقبل. . . الخ) أو تلك المتخصصة بالتسلية، أو الدين، أو الأغاني والموسيقى. وثمة الآن ما يقارب الـ ٥٠٠ فضائية عربية تعود ملكيتها إلى رجال أعمال سعوديين وبدرجة أقل خليجيين.

في البداية، كان هدف هذه السيطرة «إزالة آثار» الإعلام والثقافة القوميين في المنطقة، لكنه تطور لاحقاً إلى استقطاب جلّ الكتّاب والباحثين العرب إلى مناخات «الحقبة السعودية»، سواء بشكل مباشر، عبر دعم هذه السياسات، أو بشكل غير مباشر من خلال الامتناع عن توجيه أي نقد إلى السياسات السعودية.

حقق هذا التوجّه نجاحات واضحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بعد أن انكفأت مصر والعراق (بعد حرب الكويت) وليبيا عن الفعل الإعلامي الإقليمي، وكان الاستثناء الوحيد هو تلفزيون «الجزيرة» الذي أنشأته دولة قطر، ليس فقط لكسر الاحتكار الإعلامي السعودي، بل أيضاً لمنح نفسها دوراً إعلامياً ـ سياسياً في المنطقة.

هل يعني ذلك أن هذه التطورات تنضح سلبية بالنسبة إلى الإعلام القومي، وبالتالي للمشروع الوحدوي العربي؟

لنقل أولاً إن ثمة سمتين للإعلام العربي، حتّى في شطره القطري، في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين:

أ ـ إن ثمة حرية تعبير في المنطقة العربية، لكن ليس هناك بعد حرية «بعد» هذا التعبير.

ب ـ إن هذه الحرية موجودة بكثافة في السماء، لكنّها مفقودة على الأرض.

ثمّ ثمة مسألة أخرى: الطريق إلى حرية الإعلام في كلّ العالم ليس خطاً مستقيماً. إنّه خطّ متعّرج إلى حدّ كبير، يتضمن القليل من الفرص والكثير من المخاطر، مع الفارق هنا أن هذا الخط ليس مستقيماً على الإطلاق في المنطقة العربية (. . .). لا بل يبدو أنّه في العديد من الأحيان يسير إلى الوراء بدل أن يتقدم إلى الأمام.

وعلى سبيل المثال، كانت حرية الأعلام في أوائل القرن العشرين أفضل منها بكثير في نصفه الأخير، لا بل إن حرية التفكير والرأي خلال العهد العباسي في القرنين الحادي العشر والثاني عشر الميلاديين، كانت أفضل حالاً بما لا يقاس منها في الألف سنة التي تلت ذلك.

إذا ما عدنا إلى السمة الأولى التي أشرنا إليها، سنجد أن الأقطار العربية تنقسم إلى شطرين:

قسم يضمن في دساتيره حرية التعبير، لكنه يصادر هذه الحرية بعد هذا التعبير، وقسم لا يضمن لا حرية التعبير ولا الحرية نفسها.

النماذج على القسم الأوّل هي: الجزائر والمغرب والأردن ومصر واليمن وسورية. ففي كلّ هذه الأقطار نصوص دستورية واضحة تكفل حرية التعبير بقوة القانون، لكنّها في الوقت ذاته تكبلها بشروط هذا القانون نفسه، إضافة إلى قيود أجهزة الأمن والاستخبارات.

وعلى سبيل المثال، تقول مؤسسة «فريدوم هاوس» (بيت الحرية) الدولية إن السلطات الجزائرية صادرت بشكل منهجي عام ٢٠٠٦ حقوق التعبير التي نصّ عليها الدستور، واستخدمت الإرهاب والتخويف، وبعض الأحيان أحكام السجن، لإخضاع الصحافيين.

وفي المغرب، حين تمّ تعديل قانون الصحافة عام ٢٠٠٢، ما يزال من غير القانوني انتقاد الملك والأسرة الملكية، أو بعض الممارسات الدينية، أو نشر أي شيء عن مشكلة الصحراء الغربية غير تلك التي تسمح به الحكومة، إضافة إلى أن أحكام السجن ما تزال تطبق على الإعلاميين لأسباب تتعلق بحرية التعبير دون حماية حقيقية من القضاء.

وفي الأردن، بنود قانون العقوبات وقانون الصحافة يمنعان انتقاد الأسرة الحاكمة، أو البرلمان، أو المسؤولين الرسميين أو القوات المسلحة، أو كلّ ما يعتبر مضراً بعلاقات الأردن الخارجية. ومعروف أن قانون نقابة الصحافة الأردني الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٩٨، يشترط على الإعلاميين العمل «في إطار المسؤولية الأخلاقية والوطنية والقومية»، وأن يقسموا يمين الولاء للملك. كما إنه معروف أيضاً أن أجهزة الاستخبارات تتدخل بشكل منتظم في كلّ ما ينشر في الصحف أو يذاع على الهواء.

وفي مصر، وعلى رغم أن الصحافيين هناك عبروا «الخطوط الحمر» التي كانت تقيدهم في السابق، إلا أن حرية التعبير ما تزال تعاني القمع وأحكام السجن، وأحياناً الخطف والاعتداء بالضرب، كما حدث هذا العام لرئيس تحرير صحيفة **العربي**.

وفي اليمن، وبعد حقبة من الحرية الإعلامية النسبية، عاودت الحكومة مصادرة الحريات، ولاحقت العديد من الإعلاميين بتهم مختلفة. وتكرر الأمر نفسه في سورية بعد «ربيع دمشق» القصير، وامتد الأمر حتّى إلى لبنان الذي اشتهر بحرياته الليبرالية، حيث مورست ضدّ الإعلام كلّ أنواع الإرهاب والتخويف، وصولاً في وقت لاحق إلى اغتيال بعض الوجوه الإعلامية.

هذا في الأقطار الجمهورية «الدستورية». أما في الممالك العربية، فما يزال الإعلام المحلي في خدمة الأسر الحاكمة، عدا بعض الاستثناءات في الكويت.

هذا الواقع على الأرض بالنسبة إلى الإعلام، يختلف اختلافا بيّناً عمّا يجري في «السماء». فالصعود الشاهق لتلفزيون «الجزيرة» الفضائي القطري، ثمّ تلفزيون «العربية» السعودي، استند إلى حريات ليبرالية استثنائية لم يشهدها الوطن العربي طيلة تاريخه الحديث. كلّ شيء ممنوع على الأرض القطرية والسعودية، مباح في الفضاء، بما في ذلك محرّمات مثل إجراء نقاشات فقهيّة حول المذهبين السنّي

والشيعي، والحركات الأصولية الإسلامية، وحتّى مسائل الجنس وغيرها.

والحال أن هذه ظاهرة غريبة للغاية. ففي حين يمنع المواطن القطري أو السعودي، مثلاً من قراءة نصوص أو مشاهدة برامج نقدية تتعلق بالنظامين في الصحف والمحطات الإذاعية والمرئية المحلية (التي تواصل نهج «تقديس» الأسر الحاكمة)، يسمح له بأن يسمع ويرى ما يشاء على الفضائيات.

كيف توفق الأنظمة بين هذين التوجهين المتناقضين؟ ولماذا تسمح لأجهزتها الإعلامية بِكُلّ شيء في الفضاء وتمنعها من ذلك على الأرض؟

ليس ثمة تفسير منطقي، غير ذلك الذي يقول إن الأنظمة تعتقد (وربما عن حقّ) أنَّ السماح بحرية التعبير المحلي، قد يؤدي لاحقاً إلى بروز تيارات سياسية متعددة تفقدها في النهاية سيطرتها على مجتمعاتها. هذا في حين إن «ليبرالية الفضاء» لا تأثيرات مباشرة لها في الداخل.

ثمّ هناك حصيلة سلبية أخرى لهذه «الليبرالية الفضائية»، إذا جاز التعبير، وهي انفضاض الجمهور العربي عن متابعة حلقات الحوار السياسي بعد مرحلة أولى من الحماسة لها، بعد أن تبيّن أن هذه الحوارات تكرّس الانقسامات في الصف العربي بدل الوصول إلى حلول أو تسويات، وخاصة أنها تحوّلت في المرحلة الأخيرة بدافع من القيّمين على هذه الفضائيات إلى «كرنفال» اتهامات، وحتّى شتائم متبادلة. وبالطبع، هذه ليست لا وظيفة الحوار الليبرالي، ولا دور الحريات السياسة، ولا أهداف الديمقراطية.

لكن، وعلى رغم هذه السلبيات، ثمة إيجابية واضحة أفرزتها «الليبرالية الفضائية»، تمثّلت في رفعها لتوقعات المواطنين العرب حيال مسائل حريات الرأي والتعبير والحوار الحر والاستماع إلى الرأي الآخر. وعلى رغم أن نتائج هذه الإيجابية قد لا تتضح فوراً على الصعيد السياسي العربي، إلا أن مفاعيلها الاجتماعية ـ الثقافية حتمية في المجتمعات المدنية العربية.

خلاصة واقتراحات

لوهلة، قد يبدو مستقبل الإعلام القومي الوحدوي العربي في طريق مسدود، خاصة في ضوء سيطرة الأطراف اللاقومية والدولية على هذا الإعلام. لكن الصورة قد لا تكون تماماً على هذا النحو إذا ما تبلور المشروع الأيديولوجي

الوحدوي العربي في مشروع سياسي محدد، إذ حينها سيكون في وسع الإعلاميين القوميين، وفق تخطيط علمي، العمل على الإفادة من ثورة الاتصالات الهائلة للانقلاب على ما يسمّى الآن «الإعلام العربي الجديد».

كيف؟

عبر مداخل عدة:

١ ـ الإفادة إلى الدرجة القصوى من الإنترنت الذي يتوقع له أن يستكمل خلال السنوات القليلة المقبلة انتشاره الواسع في المنطقة العربية، خاصة في مجال المدوّنات التي يرشحها العديد من الخبراء على أنّها ستكون الثورة الكبرى الثانية في تاريخ الديمقراطية والإعلام.

٢ ـ تحويل سلاح «الليبرالية الفضائية» إلى سيف في يد الإعلام القومي، عبر استخدامها لنشر الوعي بالحركة العروبية الديمقراطية الجديدة، ولإعادة طرح المشروع الوحدوي العربي على بساط البحث، ليس بصفته حلماً رومانسياً، بل مشروعاً مصلحياً متطابقاً مع متطلبات عصر العولمة.

٣ ـ رصد دقيق للمطبوعات الإعلامية العربية ذات التوجهات القومية، والعمل على تطوير صيغة دعم وتنسيق بينها في إطار المشروع السياسي العربي.

٤ ـ إنشاء اتحاد للإعلاميين القوميين العرب يكون هدفه هو الآخر الدعم المتبادل وكسر الشعور بالعزلة التي يعيشها هؤلاء.

٥ ـ بالطبع، الوضع الأمثل هو أن يكون للمشروع القومي تلفزيونه الخاص، وإذاعاته الخاصة، ومجلاته وصحفه. لكن، وإلى أن تتوافر الإمكانيات المادية والتقنية لذلك، يجب عدم الوقوف مكتوفي الأيدي، فيما المعارك الحقيقية الكبرى في العالم باتت إعلامية في الدرجة الأولى.

مرة أخرى الطريق غير مسدود. لكن الأمر يحتاج إلى قرار واضح، وإرادة قوية، وخطّة تنفيذية علمية.

الحـوار المفتـوح

(١)

أحمد يوسف أحمد(*)

أشكر المركز على دعوتي للحديث في هذه الجلسة، وأركّز في كلمتي على مهام ذات طابع عملي، وأفرق بين ثلاثة أنواع من المهام: مهام يشارك فيها القوميون في السياق الوطني العام، ومهام خاصة بهم وحدهم، ومهام خاصة بالفئة المثقفة منهم.

في النوع **الأول** من المهام المختصة بالسياق الوطني العام، أتصور أن هناك مهمتين رئيسيتين: **الأولى** النضال من أجل المهام العادلة؛ النضال من أجل المحافظة على وحدة الدولة الوطنية، وأرجو أن نتجاوز في حوارنا الفكري مسألة الدولة القطرية ومكانها من المشروع الوحدوي العربي، لأننا نعلم أن المشروع الوحدوي العربي لا بد من أن يتجاوز هذه الدولة، ولكن هذه الدولة تتعرض لخطر شديد، ولا يمكن أن يسكت القوميون عن هذا الخطر، وإنما يجب أن يكونوا فصيلاً في مواجهة هذا الخطر. ولنتصور مثلاً مدى تعقّد مهمتنا الآن لو أن جنوبي اليمن كان ما زال مكوناً من عشرين وحدة، أو دولة الإمارات من سبع وحدات، أو ليبيا ثلاث وحدات، ولنتصور مدى تعقد المهمة لو أن تهديد التقسيم الذي يحيط الآن بعدد من الأقطار العربية أصبح الآن أمراً واقعاً.

المهمة **الثانية** التي يشارك فيها القوميون في السياق الوطني العام هي النضال من أجل الديمقراطية. والديمقراطية بالنسبة إلى المشروع الوحدوي تعني شيئاً أساسياً، وهو بناء الوحدة على أساس من إرادة شعبية، وهذا مهم جداً لقوتها

(*) أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وبقائها. ومع ذلك، أنا من الذين يحذّرون من التصور بأن الديمقراطية قد تؤدي إلى ظهور أحزاب معادية للعروبة أو إلى ترجمة بعض المطالب الانفصالية لجماعات غير عربية أو محاولة ترجمتها على أرض الواقع. لكن القوميين في هذا النوع من المهام مطالبون بالمشاركة في السياق الوطني العام في النضال من أجل الحفاظ على وحدة الدولة القطرية، ومن أجل بناء الديمقراطية وتعزيزها في أوطانهم.

النوع **الثاني** من المهام هي مهام ينفرد بها القوميون. وهنا أركّز على وحدة الفصائل القومية، وقد بيّنت بحوث عدة آخرها ما تفضّل به د. برهان غليون في الأمس، وهو مدى الآثار الفادحة التي ترتبت على الانقسام في صفوف الحركة القومية العربية، سواء بالنسبة إلى تجربة رائدة أو إلى خبرة رائدة كخبرة الجمهورية العربية المتحدة، أو بالنسبة إلى المحاولات الوحدوية اللاحقة لها.

في البدء كان الخلاف بين أقوى فصيلين قوميين، وهما الفصيل البعثي والفصيل الناصري، ثم امتد فيروس الانقسام إلى داخل كل منهما، وبالتالي أصبح البعث بعثيْنْ وأكثر، وأصبحت الحركة الناصرية حركتين وأكثر، وأنا على مستواي الشخصي لست مستعداً أن أسمع كلمة واحدة عن الدور الخارجي في التآمر على الوحدة العربية إذا كانت الفصائل القومية تخفق في ما بينها في بناء وحدتها. وبالتالي، أنا أعتقد أن هذه مهمة ضرورية يجب أن نركّز على سبلها، وخصوصاً أنها إن تركت سوف تؤدي إلى مزيد من التشظّي للحركة القومية.

النوع **الثالث** من المهام هو مهام للمثقفين القوميين تحديداً، وهنا أتحدث عن أربع نقاط:

في النقطة **الأولى** أتحدث عن ضرورة الاتفاق من خلال الحوار على مفهوم واحد مشترك للوحدة، وحسم كافة القضايا التي ما تزال تثير الجدل في ما بيننا في هذا الصدد.

في النقطة **الثانية** أركّز على دور المثقفين القوميين في التصدّي للنزعات المعارضة للعروبة، ولا أقول معادية للعروبة التي تظهر في بعض أوساط المجتمع المدني القطري. كان لدينا في مصر، مثلاً، سابقة في العام الماضي، أن بعض مجتمعات المجتمع المدني تبنَّى من المواقف ما يعكس أفقاً ضيقاً حتى يضيّع مصالحها هي. فنقابة الممثلين في مصر، مثلاً، أصدرت قراراً غبياً بمنع الممثلين العرب من المشاركة في الأعمال الفنية المصرية إلا بمعدل عمل لكل سنة. صحيح أن الحركة الثقافية المصرية تصدّت لهذا القرار، وتمكنت من القضاء عليه، ولكن هناك من

المؤشرات ما يشير إلى أن هذا لم يكن موقف نقابة الممثلين وحدها، ولم يكن موقف بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وحدها، وإنما في أقطار عربية أخرى، وأن هذه ظاهرة موجودة منذ زمن، وأنها اكتسبت زخماً في الآونة الأخيرة مع ظهور نزعات «القطر أولاً»، و«مصر أولاً» و«لبنان أولاً»، و«الأردن أولاً»، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن مواجهة هذه النزعات المعارضة للعروبة، ولو بغير وعي، هي من المهام الضرورية للمثقفين القوميين.

في النقطة **الثالثة** أركّز على ضرورة أن يعمل المثقفون العرب على تعميق مفهوم «الوحدة» والإيمان به، إن لم يكن غرسه، لأننا نؤمن بأن الوحدة مفيدة للكافة، لكن هذا لا يعكس بالضرورة إيماناً لدى المواطن العادي بهذه المسألة. لذا، يجب تعميق مفهوم «الوحدة» والإيمان به، إن لم يكن غرسه لدى المواطن العربي العادي، وبالذات لدى فئة الشباب. ويجب أن نعترف بأن التيارات الأخرى، وفي مقدمتها التيار الإسلامي، أكثر نجاحاً من التيار القومي في كسب فئة الشباب إلى صفوفه، وتجنيد هذه الفئة.

السؤال هنا هو حول كيف؟ لأنه يجب ألا ننسى أننا نتحرك في واقع متوسط الأمية فيه يتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة، وبالتالي فالكلمة المكتوبة لا تنفع وحدها، وخصوصاً أنه لدينا وسائط مكتوبة تدافع عن الفكر القومي، بحيث نستطيع أن نزعم أن هناك عديداً من الصحف في الأقطار العربية يدافع عن الأفكار القومية العربية. ولكنني أدعو في هذا الصدد إلى أمرين:

أولهما يعتمد أيضاً على الكلمة المكتوبة، ولكني أعتقد أنه صار لا بد منه، وهو أن يكون للمشروع الوحدوي العربي تحت أي اسم موقع على شبكة المعلومات الدولية. وقد يتم هذا برعاية مركز دراسات الوحدة العربية، أو قد يتم برعاية المؤتمر القومي العربي، ولكن يجب أن يكون هذا الموقع قلعة للمشروع الوحدوي العربي بأكثر الطرق عملية وجاذبية، لأنه قد يمكننا من كسب مزيد من الأنصار، ومن التفاعل أيضاً مع أجيال جديدة، ربما لم تعش نضالات الحركة القومية العربية في مرحلة من مراحل الانتصار.

وهناك تجارب ناجحة، فالدكتورة هدى عبد الناصر نجحت من خلال جهد فردي في أن تنشئ موقعاً للرئيس جمال عبد الناصر، ووجدت في النهاية من يتعاون معها، وهو مكتبة الإسكندرية في مصر، وأحسب أن الموقع صار يؤدي وظيفة مهمة.

الأمر **الثاني** الذي أدعو إليه، وإن كنت أعترف بصعوبته الشديدة، ولكنني أتصور أنه أصبح أكثر من ضروري، وقد تكرّرت الدعوة إليه أكثر من مرة في منتديات كهذا المنتدى، وفي المؤتمر القومي العربي، وتكرر أيضاً القول إنه شبه مستحيل، وهو ضرورة وجود قناة فضائية عربية قومية وحدوية. نحن نريد قناة كقناة «الجزيرة»، ولكن بأفق قومي وحدوي عربي مطلق. لن تكون قناة الدعوة المباشرة، بطبيعة الحال، فتقدم كل الخدمات الإعلامية المطلوبة منها، ولكن في هذا العصر الذي نعيش فيه لا بد من أن تكون لنا مثل هذه القناة ولو بعد ثلاثين سنة، لأنني أعتقد أن الأوان قد آن، على الأقل الآن، لعمل دراسة جدوى حقيقية حول مثل هذه القناة، أو عمل دراسة للتكلفة، والأحلام الكبيرة تبدأ بخطوات صغيرة.

لقد هنأنا د. خير الدين حسيب في كلمته الافتتاحية بأن المركز صار لأول مرة، بعد أكثر من ثلاثين عاماً من إنشائه، في مأمن من الشحّ في الموارد، بعد نضال وجهد جهيد. فليكن ذلك في ما يتعلق بالقناة الفضائية بعد ثلاثين أو عشرين أو عشر سنوات من الآن، بحيث يصبح لدينا مثل هذه القناة التي أعتقد أنها في العصر الذي نعيش فيه لم يعد غنى عنها.

النقطة **الرابعة** والأخيرة أن المثقفين العرب مطالبون بتقديم بدائل، والمهم أن تكون هذه البدائل الوحدوية للقرارات موضوعة دوماً تحت سمع وبصر صانع القرار.

هذه عيّنة من الأفكار تتناسب مع الوقت المتاح، وتتمثل قيمتها الأساسية في ما تثيره من مناقشات وحوارات لا بد من أن ثمرتها ستكون نافعة على طريق إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية والنضال من أجل تجسيدها، تعبيراً عن رابطة نؤمن بها فكرياً، ونثق بقدرتها عملياً على صنع مستقبل عربي أفضل.

(٢)

خير الدين حسيب

لن أحاول أن أكرّر بعض الاقتراحات التي وردت خلال المناقشات التي دارت في هذه الأيام الثلاثة، ولن أكرر ما طرحته في كلمة افتتاح هذه الندوة، سواء بالإشارة إلى موضوع المصالحة مع الدولة القطرية، أو صيغة الدولة الاتحادية، أو موضوع الدولة المركزية، أو صيغة عدم شمول الوحدة كل الأقطار العربية، أي باتفاق بعض الأقطار على الوحدة في ما بينها مرحلياً، والتعاون والالتقاء على مستويات مختلفة: على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي... إلخ.

إنني سأحاول تناول نقاط محددة لم يتم التطرق إليها، وأشعر أن هناك حاجة إلى طرحها:

١ ـ في ما يتعلق بدور التوعية في تحقيق أهداف وطنية وقومية، إنني أتذكر أن المرحوم عبد الله الطريقي، وهو كان عضو مجلس الأمناء، ومن مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية، كان أول من طرح موضوع «نفط العرب للعرب»، وحاول من خلال مؤتمرات النفط العربية، ومن خلال جامعة الدول العربية، ومن خلال مجلته، ومن خلال محاضراته، ومن خلال قوانين النفط التي ساهم في إعدادها، ونشاطاته في اليمن الشمالي واليمن الجنوبي... إلخ، توعية الجماهير بأهمية النفط. ولكن هذه التوعية، وهذا الشعار الذي طُرِحَ لم يوضعا موضع التنفيذ إلا بعد أن تبنَّت قوى سياسية من أحزاب وأفراد... إلخ. هذه الفكرة، ووصلت إلى السلطة بأشكال مختلفة، ووضعت هذا الشعار موضع التطبيق. هذا الأمر حصل في العراق، وكذلك حصل في

أقطار عربية أخرى، وانتهى بتأميم النفط بشكل أو بآخر في جميع الأقطار العربية.

هذا المثال الذي ذكرته ينطبق على موضوع التوعية القومية في الوحدة العربية، وقد بذل جهد كبير في هذا المجال حتى الآن، والذين يطّلعون على مطبوعات المركز يعلمون ذلك، ويعلمون مدى تأثير الانتفاضات الشعبية التي حصلت يوم احتُلَّ العراق، ويوم غزة، ويوم الهجوم الإسرائيلي على لبنان. فهذه الهبَّات الشعبية هي نتيجة هذا الوعي أننا أمة واحدة، وإلا لماذا تخرج مظاهرات مليونية في الرباط، وفي مصر، وفي سورية، وغيرها. . . إلخ، لو لم يكن هناك شعور بأننا نشترك في أمر مهم. لكن هذا الأمر لا يكفي. هناك غياب لمرجعية قومية. ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت مصر الناصرية تمثل مرجعية قومية، وعندما تحصل كارثة، سواء تحويل مجرى نهر الأردن، أو أيلول الأسود. . . إلخ، كان هناك من يهتم بهذا الموضوع ويدعو الآخرين إلى التحرك. ولكن للأسف الشديد، بعد غياب عبد الناصر وتراجع دور مصر كثيراً، لم تستطع أية دولة عربية، أو أي نظام عربي أو مجموعات أنظمة أن تحلَّ محلَّ مصر كمرجعية. لقد حاول الثلاثي المصري ـ السعودي ـ السوري أن يقوم بهذا الدور بشكل محدود، ولكنه لم يستطع أن يستمر، ولا حتى في عزّ لقاءاته، وأن يمثل هذه المرجعية. ولذلك هناك فراغ كبير لمرجعية قومية. فلو كانت هذه المرجعية القومية موجودة، لكانت استفادت مما حصل في غزة وتداعيات الاعتداء الإسرائيلي على غزة، وأحداث أخرى سابقة، وساعدت في توجيه وبلورة نتائج محدّدة لهذه الانتفاضات الشعبية.

كان المؤتمر القومي العربي الذي أسس عام ١٩٩٠ بمثابة محاولة لخلق مرجعية قومية شعبية لسدّ الفراغ، وما يزال هناك أمل أن يتمكن المؤتمر من تحقيق هذا الأمر، ولكن للأسف، لم يستطع حتى الآن تحقيق ما يصبو إليه. إن هناك حاجة إلى إقامة هذه المرجعية، وهناك حاجة أيضاً إلى الاهتمام بالمؤسسات القومية المختلفة التي تحدثت عنها د. فيوليت داغر في الجلسة السابقة في كلامها عن المجتمع المدني، لكنني كنت أتمنى أن تتطرق إلى الموضوع بالتفصيل، وتشرح لنا ما هي مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن أن تساهم في قضية الوحدة العربية. فليست كل مؤسسات المجتمع المدني، القطرية مثلاً، في مقدورها أن تساهم، إلا أنه توجد مؤسسات مجتمع مدني على المستوى العربي من الممكن أن تساهم. مثلاً، إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وإنشاء المنظمة العربية

لمكافحة الفساد، وإنشاء الجمعية العربية للعلوم السياسية، وإنشاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية. . . إلخ، فهذه الجمعيات تضم مختصين من مختلف الأقطار العربية، وتعمل على التفاعل في ما بينهم. هذا إلى جانب الجمعيات الأخرى.

وهناك مثال آخر هو مخيم الشباب القومي العربي الذي أصبح ملتقى لحوالى ١٥٠ أو ٢٠٠ شاب عربي سنوياً على مدى ١٨ عاماً، تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و٢٣ عاماً، ويأتون من أقطار عربية مختلفة، بحيث يقضون مدة أسبوعين في أحد الأقطار العربية، بطريقة سكن تمكِّنهم من التعارف والتفاعل في ما بينهم.

في البداية، أطلقت هذه الفكرة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية، ومن ثم أصبح مخيم الشباب القومي العربي مؤسسة مستقلة يرعاها المركز من خلال الصندوق القومي العربي. وقد شاهدت أنا بنفسي عدداً من هذه اللقاءات في المخيمات تتراوح ما بين الأيام الأولى من انعقاد دوراتها، وحتى جلسات اختتام هذه الدورات، واطّلعت على النتائج التي وصلت إليها هذه اللقاءات والتفاعلات، فشاهدت معظم المشاركين يجهشون بالبكاء في الجلسات الختامية، نظراً إلى تأثرهم بالفراق بعد أن كانت العلاقات في ما بينهم قد توطّدت واتسعت ونمت. لذلك، هناك مجال للاستفادة من هكذا لقاءات في تعزيز التضامن والتآلف.

٢ ـ هناك الموضوع الذي ذكره د. أحمد يوسف أحمد، ولن أكرّر ما جاء فيه، وهو عن «الفضائية العربية». لا يكفي الوعي بالوحدة العربية، بل إننا نحتاج إلى قوة سياسية تنقل هذه المشاعر، وكذلك إلى عمل سياسي، وآليات تنفيذ. من الممكن تحقيق هذا الأمر من خلال أحزاب قطرية تتبنى قضية الوحدة العربية، وكذلك من خلال أحزاب قومية تعمل على مستوى قومي. ولكن، للأسف الشديد، لا تسمح الأنظمة القانونية القائمة في الأقطار العربية الحالية، جميعها دون استثناء، بقيام حزب قومي له فروع في الأقطار العربية. وأنا أتمنى أن لا نلجأ في العمل السياسي إلى العمل السرِّي، لأنه كان للعمل السرّي تداعيات هدّامة وتأثيرات سلبية في القضية العربية. لذلك، فإن موضوع الفضائية يمكن أن يؤدي دوراً أهم من إنشاء حزب قومي إذا تمكنّا من توفير، كما أشار د. أحمد يوسف أحمد، التمويل اللازم لها. وإنني أتعهد أمامكم على نفسي في ما بقي لي من سنوات في هذه الحياة، أن انهي عملي بإنشاء فضائية عربية مستقلة.

٣ ـ أما الموضوع الآخر، فهو موضوع الديمقراطية. إنني أؤيد الإخوان الذين تكلموا على الديمقراطية، فالديمقراطية وحدها لا تكفي لقيام الوحدة العربية. وباستخدام التعبير التراثي هي شرط ضرورة، وليست شرط كفاية، أي لا تكفي الديمقراطية حتى تقوم وحدة، ولكن لا يمكن في رأيي أن تقوم وحدة دون ديمقراطية.

إننا أمام إشكالية: كيف يمكن معالجة موضوع الديمقراطية في ظل الأنظمة العربية على اختلافها، التي هي على درجات مختلفة من اللاديمقراطية... إلخ.

إننا نحتاج إلى تحويل بعض الأقطار ذات الأنظمة الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية، مثل: المغرب، والسعودية، وغيرهما.

كما إننا نحتاج إلى نظام تداول السلطة في ما يسمونه بـ «الجمهوريات الملكية»، فكيف العمل؟ على المستوى الفكري، قُتل موضوع الديمقراطية بحثاً، وآخر كتاب صدر حديثاً عنوانه: **الديمقراطية في البلاد العربية**.

٤ ـ إنني أعتقد أن موضوع الوحدة العربية، بما فيها موضوع الديمقراطية، لا يستطيع أي تيار وطني أن يحققها بنفسه. هناك أربعة تيارات رئيسية في الأمة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي العروبي، والتيار الديمقراطي، وتيار اليسار العروبي الديمقراطي، فضلاً على التيار الليبرالي الوطني. يجب أن تتفق هذه التيارات على برنامج قصيرة ومتوسط الأجل حول أهداف محددة، وتمارس مجتمعة ضغوطاً على الأنظمة حيثما وجدت لتحقيق تنازلات من هذه الأنظمة بالوسائل السلمية. ومن الممكن نتيجة تراكمات نضالية أن نصل إلى مرحلة، ونقطع شوطاً كبيراً باتجاه تحقيق قدر من الديمقراطية، يتيح لشعوب هذه البلدان تكوين رأي أساسي في ما يتعلق بمصالحها.

إنني أحبِّذ، بغضّ النظر عن الخلفية الفكرية والأمنيات، أن نبدأ بالتركيز في المرحلة القادمة بالنسبة إلى أي تعاون عربي بخصوص أية وحدة اتحادية تحافظ على المصالح. فالقطر الذي يرى مصلحة له في الوحدة، يمكنه الالتحاق بهذه الوحدة فوراً، والذي لا يرى له مصلحة في ذلك في الوقت الحاضر، يمكنه الانتظار حتى يرى ما إذا كانت التجربة قد نجحت، فيلتحق بها عندئذ.

يجب ألا توضع في أولوية هذه البرامج التخلُّص من الحاكم، بل إن تداول السلطة هو المطلوب، إذ يجب عدم التنازل عن نوع الحكم، وألا توضع أولويات

في هذه البرامج. ولذلك أعتقد أننا قطعناً شوطاً كبيراً في هذا المضمار، في ما يتعلق بالتعاون مع التيارات القومية والإسلامية واليسارية، وحتى الليبرالية. وقد جسدت تجربة المؤتمر القومي العربي هذا الأمر.

٥ ـ إن الكثيرين من الإخوان ما يزالون يتكلون على خيارات قومية وإسلامية على أساس معطيات فكرية وسياسية كانت موجودة قبل ٢٠ أو ٣٠ عاماً. إنني أصارحكم أننا قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال، ولا يصحّ لنا أن نحاسب الإسلاميين على مقولات طرحت قبل ٢٠ إلى ٣٠ عاماً، ولا نحاسب أنفسنا كقوميين على أفكار أخرى كنا نتبنّاها قبل ٢٠ أو ٣٠ عاماً. لم يكن القوميون ديمقراطيين قبل ٣٠ أو ٤٠ عاماً في السلطة، ولم يكن الإسلاميون قوميين، لكن في المؤتمر القومي الإسلامي، وبعد عمل تقريري استغرق أكثر من عام، تمَّ الاتفاق، وهو منشور في الكتاب الذي صدر عن المؤتمر القومي الإسلامي الأول، على برنامج مشترك، حول قضية الوحدة العربية، والديمقراطية والتعددية السياسية، والموقف من القضية الفلسطينية، والموقف من أمريكا. . . إلخ.

وقد جرى حوار قومي ـ إسلامي قبل وبعد ذلك، وتم التوصل إلى إجلاء العقبتين الرئيسيتين، وهما يتعلقان بتطبيق الشريعة والعلمانية. لقد ارتبطت العلمانية خطأً في ذهن الكثيرين، وخاصة في ذهن جمهور واسع من التيار الإسلامي، بأنها ضد الدين، وهذا غير صحيح.

لقد اقترح د. محمد عابد الجابري استخدام «الديمقراطية والعقلانية» بدل استخدام «العلمانية»، لأن في الكلمة نفسها يوجد شيء من السلبية. الشيخ راشد الغنوشي في مقال صدر في مجلة **المستقبل العربي** يعلن فيه اتفاقه حول العلمانية الجزئية، وليس العلمانية الكلية، بمعنى الموقف ضد الدين. . . إلخ[1]. وبطرح هذا الموضوع، نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً. وبالنسبة إلى الإسلاميين، فقد وصلوا إلى استنتاج بأنه لا توجد دولة دينية في الإسلام، في ما يتعلق بموضوع تطبيق النظام السياسي، إذ إنه بالنسبة إلى النظام السياسي لا يوجد إلا خلاف قليل حوله، وبالتالي من حق الناس أن تختار النظام الذي تريده. ومن هذا الموضوع

---

(١) راشد الغنوشي، «الإسلام والعلمانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

انطلقوا إلى أن المواطنة هي الأساس، وأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. . . إلخ. وانطلقوا كذلك في ما يتعلق بتطبيق الشريعة من أنه يجب التقيد بمبادئ الإسلام، لا النصوص. . . لا نصوص القرآن ولا غيرها، بحسب ما جاء في مؤتمر الحوار القومي الديني الذي عقد في القاهرة، وحضرته قيادات من مختلف التيارات الإسلامية، لأن هذه النصوص لها تفسيرات مختلفة بحسب الظروف والأوقات. . . إلخ، والناس هم الذين يقرّرون أية تفسيرات يرونها الأصلح لهم، وقد يختارون تفسيرات معينة، ثم بعد إجراء انتخابات، وبعد التجربة، توضع تفسيرات أخرى إذا وُجد أن التفسيرات السابقة غير مناسبة.

لقد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا التفاهم السياسي، بالإضافة إلى إحلال التفاهم الفكري، كما إن الحملات المتبادلة بين التيارين تم إيقافها. إن ما حصل ليس كافياً، بل ما زال أمامنا الكثير من العمل، لكن أرجو أن لا ننظر إلى الإسلاميين، وأن لا ينظر الإسلاميون إلى القوميين، كما كنا قبل ٣٠ أو ٤٠ عاماً، لأنه حصلت تغييرات فكرية عند الفريقين، وكلانا مرّ بتغييرات فكرية، ومن حق الإنسان أن يجدّد قناعاته الفكرية بقناعات جديدة. . . إلخ.

لذلك أرجو أن لا نساهم في إعادة فتح جروح سابقة، وإنني أتذكر أنه في مؤتمر الحوار القومي الديني الذي عقد في القاهرة عام ١٩٨٩ جرت أول محاولة جريئة للتيارين القومي والإسلامي، بأن كليهما قاما بإجراء نقد ذاتي، أي أن عدداً من الإخوان الإسلاميين، مثل عبد الله النفيسي، وطارق البشري، وآخرين، نقدوا التيار الإسلامي. وصودف أنني قمت شخصياً بعملية نقد ذاتي للتيار القومي، وهذا ساهم كثيراً في خلق أجواء من التفاهم انعكست على انعقاد المؤتمر القومي الإسلامي. لذلك أعتقد أنه لا توجد مشكلة مع التيار الإسلامي، وما يقال من أن الإسلاميين عندما يصلون إلى السلطة يلغون الديمقراطية. . . إلخ، فهذا حكم على النوايا، والنوايا قد تكون غير صالحة فقط لدى الإسلاميين، وإنما تكون لدى القوميين كذلك، أو لدى اليساريين. . . إلخ. إن كل هذه الأمور من الممكن معالجتها بدساتير تنصُّ على أنه لا يمكن تعديل مواد معينة فيها إلا بموافقة ٧٠ ـ ٩٠ بالمئة من الأصوات، بحيث تمنع أي تغيير في هذه السلطة. إنني أعتقد أنه في الظروف الحالية المتاحة ثمة حاجة إلى الدعوة إلى «كتلة تاريخية»، كما أسماها د. الجابري، من أجل التقاء هذه التيارات الأربعة.

٦ ـ في هذا المضمار، قمنا بإنشاء المشروع النهضوي العربي، الذي بدأنا

العمل فيه منذ عشرين عاماً، وحدّدنا مكوناته المختلفة بعناصره الستة، وهي: الوحدة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية (وليست الاشتراكية)، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري. وقد شارك في الندوة التي عقدت في فاس منذ سنوات كخلفية لهذا المشروع التيارات المختلفة، وتم إعداد لجنة الصياغة، كما تم تنقيح المشروع عدة مرات إلى أن انتهينا قبل فترة قصيرة إلى إعداد المسودة الرابعة، وثمة اجتماع سيعقد في أوائل نيسان/أبريل القادم لوضع الصيغة النهائية للمشروع النهضوي العربي الذي قد يكون أساساً للقاء هذه التيارات المختلفة.

هذا التصور لموضوع الوحدة العربية قد يأخذ بعض الوقت لوضعه موضع التنفيذ، لكننا لو بدأنا ذلك منذ الخمسينيات من القرن الماضي، لكنا وصلنا الآن إلى نتيجة ملموسة. لكن هناك بعض الخطوات التي يمكن القيام بها، التي لا تمسّ مصالح الأنظمة، ولا تمسّ مصالح القوى الخارجية. إننا نعيش في منطقة عربية، ولدنا فيها، ولدينا موقع استراتيجي ذو أهمية للدول الكبرى، ونملك ثروة طبيعية من نفط وغاز بحاجة إليها الدول الكبرى أيضاً، وبالتالي فإن هذه الدول الكبرى أو النظام الدولي له مصالح في عدم لقاء هذه التيارات. وبالمناسبة، لقد قمنا بدراسات عن موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر، ومعظمها أنجز، والباقي في طريقه إلى الإنجاز.

٧ ـ هناك خطوات نقوم بها تلقى معارضة من الدول الكبرى، وخاصة بحكم تأثيراتها في الأنظمة العربية، على رغم أن بعض هذه الخطوات لا يمسّ مصالح الأنظمة الحاكمة، ولا مصالح هذه الدول. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمشروعين مهمين في السبعينيات من القرن الماضي، بهدف ربط الأقطار العربية بسكة حديد، وبطرق برية، وكذلك بشبكة كهربائية. في ما يخص الشبكة الكهربائية، فقد قطعت مرحلة كبيرة، لأنها لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة، وقريباً على وشك أن تنتهي عملية الربط الكهربائي بين الأقطار العربية. أما في ما يتعلق بسكة الحديد والطرق البرية، فمن الممكن المساهمة في تمويل هذه المشاريع من الوفرة المالية الموجودة عند الأنظمة النفطية. لقد أقرّت دول الخليج مشروع ربط بلدان دول مجلس التعاون الخليجي بسكة حديد، حتى إن الجسر الذي تتم إقامته الآن ما بين البحرين وقطر، وهو سيكون أطول جسر في العالم، يتم تطويره الآن بحيث يصبح صالحاً لمرور خط سكة

الحديد عليه. ويمكن استكمال هذا المشروع بسكة حديد تربط بقية الأقطار العربية. فثمة أقطار عربية فقيرة، وليست لديها إمكانيات، ويمكنها تلقي المعونة من الدول النفطية لمساعدتها في تمويل ما يتعلق بالكلفة الخاصة بها، إما بواسطة منح، وإما بواسطة قروض دون فائدة.

لقد كان لسكة الحديد في الولايات المتحدة دور كبير في توحيدها، وبالتالي فإن ربط البلدان العربية بسكة حديد وطرق برية لا يمسّ مصالح الأنظمة الحاكمة، ولا يتعارض مع مصالح الدول الكبرى، ولكنه يؤدي إلى نتائج اقتصادية مهمة. هناك في الاقتصاد ما يسمّى «المسافة الجغرافية»، وما يسمى «المسافة الاقتصادية». فعلى سبيل المثال، فإن الطريق من البصرة في جنوب العراق إلى الإسكندرية على البحر الأبيض المتوسط في مصر، هي جغرافياً أقصر من المسافة بين البصرة ومرسيليا في فرنسا، ولكن اقتصادياً، فإن كلفة النقل ما بين البصرة والإسكندرية هي أكبر من كلفة النقل ما بين البصرة ومرسيليا، لأنه لا توجد خطوط نقل بحرية منظّمة ما بين البصرة والإسكندرية، بينما توجد خطوط مع مرسيليا، وبالتالي فالكلفة أكبر في الحالة الأولى منها في الثانية. فهذه المشروعات التي تساعد في تخفيض الكلفة، تساعد أيضاً على اندماج الشعوب العربية بعضها مع بعض.

(٣)

عصام نعمان(*)

تميل مراكز الأبحاث، في معظمها، إلى التسليم بوجود مشروعين سياسيين نهضويين في الوطن العربي: المشروع العروبي، والمشروع الإسلامي.

صحيح أن هذين المشروعين موجودان، ولكل منهما حيثياته وأهدافه وآلياته، غير أن ثمة مشروعاً ثالثاً أصبح ناشطاً، وهو في الواقع توليف للمشروعين المذكورين. إنه المشروع العربي ـ الإسلامي الذي ينهض به عروبيون ديمقراطيون وإسلاميون شوريون، يضمهم إطار متكامل هو «المؤتمر القومي ـ الإسلامي»، وينشط فيه مسلمون ومسيحيون مؤمنون بأن العروبة هوية وليست أيديولوجيا، ويسعون إلى وحدة متدرجة سياسياً واقتصادياً وثقافياً بصيغ دستورية متنوعة، تعاهدية (كونفدرالية) أو اتحادية (فدرالية)، في ظل عالم تقوده تكتلات كبرى، منطلقين من كيانات (أقطار) لها خصوصياتها الوطنية والاجتماعية لبناء دولة مدنية ديمقراطية في كلٍ منها، ومن أن «المواطنة أو الجنسية التي تمنحها الدولة لرعاياها قد حلّت محل مفهوم «أهل الذمة»، وأنها تعني المشاركة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات»، بحسب المفكر الإسلامي المعروف طارق البشري، الذي يعتبرها «دولة مؤسسات غير شخصية يكون القرار فيها صادراً لا عن فرد، ولكن عن جماعة، ويصدر بالأغلبية العددية لأعضاء هذه الجماعة، ويُنسب إلى الهيئة العامة في عمومها لا إلى أشخاص وافقوا عليها. ومن ثم، أنه أمكن بذلك القول إن الولاية العامة قد صارت للهيئات لا للأفراد، ويتساوى أعضاء الهيئة في

(*) محامٍ ـ لبنان.

إصدار قرارها بغير تفرقة بين ذوي دين وآخر ممن يصدق عليهم وصف العضوية لهذه الهيئة»[١].

ما حال العرب عموماً وحال أنصار المشروعات الثلاثة خصوصاً، إزاء التحوّلات التي بزغت أخيراً في كلٍ من إسرائيل والولايات المتحدة وانعكاساتها على قضايا المنطقة، ولا سيما على قضايا فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان؟ وهل من سبيل إلى مواجهة التحديات الناشئة عن تحوّل إسرائيل إلى خط اليمين العنصري وتحوّل الولايات المتحدة إلى خط التغيير الذي نادى به الرئيس باراك أوباما، بأفكار ومواقف ومناهج تتصل ببرامج المشروعات الثلاثة وغيرها من البرامج السياسية للقوى المتصارعة في دنيا العرب وعالم الإسلام؟

الواقع أن ثمة خطين ناشطين بين العرب في الوقت الحاضر إزاء التحوّلين الإسرائيلي والأمريكي: الخط المقاوم ويضم شرائح الجماعات الممانعة والمقاومة بما فيها أنصار المشروعات الثلاثة المارّ ذكرها، والخط المساوم، ويضم شرائح الجماعات والدول التي تسّمي نفسها «قوى الاعتدال»، ولمعظمها علاقات متينة مع الولايات المتحدة، ولبعضها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل كمصر والأردن.

أولاً: التحول اليميني الإسرائيلي وتداعياته

الصراع بين العرب وإسرائيل لا يقتصر على حال العداء والحرب بين أطراف الخط المقاوم، الفلسطيني والعربي، والكيان الصهيوني. ثمة إشارات ذات دلالات إلى أن الصراع سيتحول، عاجلاً أو آجلاً، إلى حال نفور، وربما مجابهة بين العرب المعتدلين، وجلهم في السلطة، والصهاينة المتطرفين، بعدما وضعوا أيديهم على السلطة في الانتخابات الأخيرة.

كان بعض الصهاينة المتطرفين قد أعلن بعضهم لوسائل الإعلام، وبعضهم الآخر في مؤتمر هرتسيليا للشؤون الأمنية والاستراتيجية، مواقفَ تتعارض إلى حدٍ بعيد مع المواقف المعلنة للعرب المعتدلين. زعيم حزب ليكود اليميني المتشدد بنيامين نتنياهو رفض علناً مبادرة السلام العربية، كما رفض المفاوضات مع سورية التي كان سلفه إيهود أولمرت بدأها بصورة غير مباشرة معها عبر تركيا. فوق ذلك، رفض نتنياهو قيام دولة فلسطينية، كما رفض وقف الاستيطان والتفاوض على القدس وعودة اللاجئين.

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الأخطر من ذلك كله صعود حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي حصد ١٥ مقعداً نيابياً من أصل ١٢٠ في الكنيست، ما يجعله القوة الثالثة في إسرائيل، متقدماً على حزب العمل العلماني وحزب «شاس» الديني. ليبرمان اشتهر بدعوته إلى استعمال السلاح النووي ضد إيران، والى سحق المقاومة الفلسطينية، ولا سيما «حماس»، بكل الوسائل الممكنة، وهو يعتبر عرب فلسطين الذين بقوا في الكيان الصهيوني بعد قيامه عام ١٩٤٨، أي ما يشكّل اليوم أكثر من ٢٠ بالمئة من السكان، «طابوراً خامساً». لذلك فهو يدعو إلى سن قانون يرغمهم على توقيع إعلان «ولاء» لإسرائيل، ومن يعصِ هذا الأمر يُحرم من حق التصويت، وقد يصار إلى طرده من البلاد!

كذلك، يتخذ معظم الأحزاب الصهيونية، ولا سيما اليمينية منها، مواقف أشد تطرفاً من إيران. ففي مؤتمر هرتسيليا دعا زعيم حزب العمل إيهود باراك إلى «تفاهم استراتيجي» مع الولايات المتحدة في شأن البرنامج النووي الإيراني، وأنه حتى لو اختارت إدارة أوباما الطريق الدبلوماسي مع طهران، ينبغي أن تضمن إسرائيل «أن تكون المحادثات محددة بفترة قصيرة، وبعدها يجري فرض عقوبات قاسية». ومن بين الخيارات، توجيه ضربة عسكرية قاسية إلى إيران أو ضربها بالسلاح النووي، كما يدعو ليبرمان!

لا شك في أن وصول اليمين المتطرف بشخص نتنياهو إلى السلطة سيعقّد الأمور كثيراً، إسرائيلياً وإقليمياً وأمريكياً، ذلك أن الحكومة اليمينية الجديدة ستتخذ، على الأرجح، المواقف الآتية:

● ستكون أكثر تعصباً، وبالتالي عداء للسكان الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني، الأمر الذي سيحرج محمود عباس وفريقه الحاكم من جهة، والعرب المعتدلين من جهة أخرى.

● ستكون أكثر تشدداً إزاء شروط التفاوض مع سورية خصوصاً، ومع العرب المعتدلين عموماً.

● ستحاول إعطاء البرنامج النووي الإيراني أولوية مطلقة على سائر القضايا العالقة بقصد حمل إدارة أوباما على اتخاذ موقف صارم من إيران ـ عقوبات شديدة أو ضربة استباقية ـ قبل ولوج باب المفاوضات مع العرب. وعليه، ستكون المفاوضات مع سورية معلّقة على شرط فك ارتباطها مع إيران، ومع العرب المعتدلين معلّقة على شرط عدم المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ماذا لو قررت إدارة أوباما مفاوضة إيران للتوصل معها إلى تسوية حول السلاح النووي؟

إسرائيل تدرك المخاطر المترتبة على أي صفقة تفاهم أمريكية ـ إيرانية. لذلك تحاول بلا كلل الحؤول دون قيام انفراج بين واشنطن وطهران، سبيلها إلى ذلك يتمثل باعتمادها، بالتزامن، مواقف خمسة:

١ ـ إبراز مخاطر حيازة إيران سلاحاً نووياً على أمن إسرائيل ومصالح أمريكا في المنطقة، والإصرار على إسقاط الخيار النووي الإيراني بالحرب، واذا تعذر ذلك، فبفرض عقوبات سياسية واقتصادية شديدة على إيران، ليس أقلها الحصار البحري الصارم.

٢ ـ دعوة دول «الاعتدال» العربية إلى التسليم بأن إيران هي الخطر الأول على أمنها ومصالحها، وتحريضها تالياً على اتخاذ موقف سلبي من أي محاولة من طرف إدارة أوباما للتهاون مع إيران أو للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين أو للسوريين في صراعهم معها.

٣ ـ محاولة إخراج سورية، بعدما جرى إخراج مصر، من دائرة الصراع بإعطائها تنازلات وازنة، جغرافية واقتصادية وسياسية، شريطة فك تفاهمها الاستراتيجي مع إيران والتوقف عن دعم المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

٤ ـ افتعال جو شديد الاضطراب في المنطقة لعرقلة أي مساع تقوم بها إدارة أوباما للوصول إلى تسوية شاملة أو تسويات جزئية إقليمية، وذلك بشن حروب استباقية، كما في عام ٢٠٠٦ على لبنان وعام ٢٠٠٨ على غزة، بدعوى إجهاض مخططات إيران وحلفائها ضدها، خصوصاً بعدما أصبحت إيران بالمعنى الاستراتيجي جاثمة على حدودها من خلال المقاومة اللبنانية في الشمال والمقاومة الفلسطينية في الجنوب (غزة) ودعمهما المتواصل، بشكل أو بآخر، من طرف سورية.

٥ ـ استثمار تصلب أكثرية الجمهور الإسرائيلي، ودعمها السافر لخط اليمين الصهيوني المعارض لتقديم تنازلات للفلسطينيين أو للسوريين، وبالتالي تعبئة أنصار إسرائيل في الإدارة والكونغرس، وفي مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي لمنع أوباما، في حال محاولته، من ممارسة الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات بدعوى ضرورة احترام الديمقراطية وإرادة الشعب التي تجلّت في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

ثانياً: التغيير الأمريكي الضامر

قبل الانتخابات الإسرائيلية، كان ثمة أمل عند الخط العربي «المعتدل» بأن تتبنى إدارة أوباما ما يسمى «مبادرة السلام العربية». بعد الانتخابات، أدرك أهل «الاعتدال» العرب، كما إدارة أوباما، أن الجمهور الصهيوني الناخب، كما أحزابه المتطرفة، وجّهوا صفعة إلى الرئيس الأمريكي الجديد، وطوقوا سلفاً أي مساع يمكن أن يبذلها لتنفيذ ما يسمى حل الدولتين. فالأحزاب الإسرائيلية اليمينيةً الفائزة مجمعة على رفض قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وعلى رفض التفاوض في شأن القدس، وعلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ماذا يفعل العرب «المعتدلون»؟ هل يواصلون الرهان على أمريكا، كما في الماضي والحاضر، أم يقررون المراهنة على إسرائيل؟ أم أن هناك خياراً ثالثاً يمكن اعتماده؟

الجواب عن هذا السؤال يستوجب، بادئ الأمر، معرفة ما تعتزم إدارة أوباما عمله إزاء تحديات متزايدة تواجهها في المنطقة، ولا سيما في العراق وأفغانستان وباكستان؟

يبدو أن أوباما أعاد ترتيب أولويات إدارته في الداخل والخارج: **أولى** الأولويات باتت الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف ببلاده وتفيض على سائر دول العالم. ليس أدل على خطورة هذه الأزمة واحتلالها المرتبة الأولى في اهتمامات أوباما والكونغرس من الشهادة التي أدلى بها رئيس الاستخبارات الوطنية الأمريكية دينيس بلير في شهادته الأولى أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ منذ تثبيته في منصبه. فقد حذر بلير من أن الخطر الأعظم الداهم على الولايات المتحدة هو الأزمة الاقتصادية التي إن استمرت أكثر من سنتين، فإن حكومات مستقرة في العالم يمكن أن يُطاح بها. وأكد بلير أن «الوقت هو التحدي الأعظم الذي نواجهه. وكلما طالت الفترة التي سيبدأ فيها الانتعاش، كانت احتمالات الأخطار الموجهة إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية أكبر».

حتى لو قررت إدارة أوباما أن تبادر في سياق معالجة الأزمة الاقتصادية إلى خفض التزامات واشنطن العسكرية، وبالتالي المالية، بالخروج المبكر من العراق، وبإيجاد حل أو تسوية للوضع المتدهور في أفغانستان، فإن ذلك يتطلب تعاوناً إيرانياً في كلتا الحالتين. وإذا ما قررت إدارة أوباما ولوج باب المفاوضات مع إيران، ولا سيما لمعالجة مسألة برنامجها النووي، فما هو الثمن الذي ستطلبه طهران مقابل مد يد العون إلى واشنطن؟ هل يمكن أن تقبل بأقل من إجازة برنامجها النووي؟ حتى لو قبلت بأقل من ذلك، ألن يكون أي تفاهم أمريكي ـ إيراني على

حساب إسرائيل، وربما أيضاً على حساب بعض أقطار الخليج «المعتدلة»؟

هكذا سيجد أوباما نفسه مطوقاً، صهيونياً وعربياً وأمريكياً، وبالتالي عاجزاً عن تحقيق أي اختراق على صُعُد قضايا إيران وسورية وفلسطين، لتوظيفه في محاولة إيجاد تسوية شاملة أو تسويات جزئية في المنطقة، إذ تتجه هذه السيناريوهات جميعاً إلى تكريس حال من الجمود الطويل الأجل في المنطقة. ماذا سيفعل عرب الخط المساوم وعرب الخط المقاوم، وعلى من سيراهنون؟ هل يواصل الخط المساوم الرهان على أمريكا باعتباره «أبغض الحلال»، أم يراهن على إسرائيل بما هي القوة النووية الإقليمية الأقدر على مجابهة إيران والحدّ من توسع نفوذها، أم يراهن على تحالف إقليمي مع تركيا، أم أن ثمة خياراً رابعاً لا يستسيغه عرب الخط المساوم، إنما ينشده عرب الخط المقاوم؟

عرب الخط المساوم هم الآن في حال تحالف مع أمريكا، وإن تقلّص الرهان عليها. ثم إنهم في حال اصطفاف عملي غير معلن مع إسرائيل في وجه بعض مبادرات وسياسات الخط العربي المقاوم المنفتح على تفاهم، إن لم يكن على تحالف استراتيجي مع إيران في وجه أمريكا وإسرائيل. غير أن إمكانية تحالف الخط المساوم، أو على الأقل تفاهمه الاستراتيجي المعلن مع إسرائيل، ما زالت قيد الدرس. لعل القرار المطلوب لن يُتخذ قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في شهر حزيران/ يونيو المقبل، ذلك أن جميع الأطراف سيقررون موقفهم في ضوء ما ستفعله أمريكا أو تمتنع عن فعله في الأشهر الثلاثة القادمة حيال قضايا المنطقة.

إلى ذلك، ثمة اتجاه لدى بعض العرب «المعتدلين» إلى التواصل مع تركيا لإقناعها بإقامة نوع من التفاهم الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي والأمني، لإدارة أزمات المنطقة بالاستقلال عن الخط العربي المقاوم والخط الصهيوني المعادي.

أما الخيار الرابع، فهو خيار الاقتدار الذاتي، بمعنى أن يحاول عرب الممانعة والمقاومة بناء قدرة قومية ذاتية بصيغة تحالف سياسي اقتصادي عسكري، أو بصيغة اتحاد تعاهدي (كونفدرالي)، أو بصيغة اتحاد فدرالي يجمع الدول والكيانات، نعم، الكيانات بمعنى تنظيمات المقاومة، في بلاد الشام وبلاد الرافدين، ويكون منفتحاً ومتعاوناً مع من يرغب ويريد من سائر الأقطار العربية، ومتحالفاً في حدود مصالحه الاستراتيجية العليا مع إيران، وربما مع تركيا في كل ما من شأنه المساعدة على مواجهة الخطر الصهيوني المتفاقم، وتحديات الهيمنة الأمريكية المعادية لحقوق الشعوب.

في الخيارات الثلاثة الآنفة الذكر، يراهن عرب الخط المساوم على الغير. في الخيار الرابع، يراهن عرب الخط المقاوم على التغيّر، ويبقى السؤال: متى تتفجر في الأمة إرادة التغيّر والتحرر والاقتدار؟

ثالثاً: في نهج التحوّل الفلسطيني المنشود

تتزامن الحرب السياسية والإعلامية بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل مع صراع بين الفصائل نفسها. سبب الصراع القائم حالياً سابق لحرب إسرائيل الثالثة على الشعب الفلسطيني ولاحق لها. إنه الصراع بين الخط المقاوم والخط المساوم في الحياة السياسية الفلسطينية وينعكس على مؤسساتها جميعاً: منظمة التحرير، السلطة، المجلس التشريعي، وأجهزة الأمن والخدمات العامة.

اكتسب هذا الصراع زخماً إضافياً بعد توقف إطلاق النار عقب قرار مجلس الأمن الرقم ١٨٦٠ لعام ٢٠٠٩، وانطلاق المحادثات بين القوى الإقليمية والدولية والفلسطينية حول قضايا فك الحصار، وفتح المعابر، ووقف توريد السلاح، وإعمار قطاع غزة المنكوب.

في السياق، برزت مجدداً قضية إعادة بناء منظمة التحرير، ذلك أن فريقاً من «حزب السلطة» يحاول أن يجعل من المنظمة بديلاً من حكومتي سلام فياض واسماعيل هنية، بحيث تتولى لجنتها التنفيذية معالجة القضايا العالقة والتفاوض في شأنها مع المراجع الإقليمية والدولية ذات الصلة.

لتفادي الانزلاق إلى اعتماد هذا «الخيار» المرفوض من طرف تنظيمات متعددة، طرح رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل خياراً آخر على أطراف الخط المقاوم، وليس على الفصائل الأخرى. إنه بناء «مرجعية جديدة» تتولى قيادة الصراع ضد إسرائيل في جميع وجوهه ومن ضمنها، بطبيعة الحال، قضايا الحصار والمعابر وتأمين توريد السلاح، والإعمار وغيرها. إنه محاولة لتجاوز «حزب السلطة»، وليس بالضرورة لتجاوز منظمة التحرير.

لمبادرة مشعل، على ما يبدو، ثلاثة أسباب موجبة:

أ ـ أن منظمة التحرير هي نتاج ظروف فلسطينية وعربية وإقليمية ودولية معينة، وأن هذه الظروف تغيّرت، ما أدى إلى قيام «سلطة فلسطينية»، نتيجة اتفاقات أوسلو، حلّت في الواقع محل المنظمة. هذا التطور أدى تالياً إلى تقليص دور المنظمة، بل إلى ترهلها وضمورها.

ب ـ أن «السلطة الفلسطينية» لم تستطع، لا في عهد ياسر عرفات، ولا في عهد محمود عباس، أن تتوصل عن طريق المفاوضات مع إسرائيل وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية إلى تحقيق أي تقدم حقيقي على طريق إقامة دولة فلسطينية. بالعكس، استغلت إسرائيل المفاوضات والمماطلات من أجل توسيع رقعة الاستيطان على نحوٍ لا يبقى للفلسطينيين معه أراضٍ كافية لإقامة دولة قابلة للحياة.

ج ـ أن الهجوم الأمريكي ـ الصهيوني المستمر على فلسطين، شعباً وأرضاً وموارد، بات جزءاً من مشهد أكبر هو محاولة الهيمنة على دول المنطقة، وإعادة تشكيلها، سياسياً وثقافياً. وقد تجلى هذا الهجوم باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وبالحرب على لبنان والمقاومة عام ٢٠٠٦، وأخيراً وليس آخراً بالحرب على غزة والمقاومة أواخر عام ٢٠٠٨ ومطالع عام ٢٠٠٩.

لمواجهة هذا الهجوم لا بد من اتخاذ تدابير جذرية، بعضها للمدى المتوسط، وبعضها الآخر للمدى الآني والقصير.

أبرز تدابير المدى المتوسط هو إعادة بناء منظمة التحرير في ضوء الظروف وموازين القوى الراهنة والمتطورة، ذلك أن لكل زمانٍ دولة (أو منظمة) ورجالاً. ومنظمة التحرير المرتجاة هي الكيان الوطني الجامع لمختلف شرائح وقوى وقدرات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والإطار الجبهوي لمختلف قوى المقاومة ضد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الاقتلاعي.

في المدى القصير، يقتضي ابتداع صيغة تنظيمية سياسية كفاحية لقيادة الخط المقاوم ومواجهة التحديات والمتطلبات، السياسية والحياتية والقتالية، الناجمة عن حرب إسرائيل الثالثة على الشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حماية المقاومة، وتأمين تسليحها وتطويرها، وفتح المعابر وإزالة الحواجز التي تمنع تواصل أبناء الشعب الواحد، وتأمين إعادة تعمير وإعمار قطاع غزة.

الحقيقة أن مواجهة الحرب الأخيرة على غزة أوجدت نواة للصيغة التنظيمية السياسية الكفاحية المرتجاة. إنها صيغة التضامن والتعاون والتنسيق التي أوجدتها فصائل المقاومة عشية الحرب، ونجحت في استخدامها خلال الحرب، ويقتضي تطويرها بعد الحرب إلى صيغة جبهوية متقدمة وفاعلة.

هذه الصيغة الجبهوية المرتجاة هي، ربما، «المرجعية الجديدة» التي قصد أن يدعو إليها خالد مشعل. إنها ليست صيغة بديلة من منظمة التحرير، بل هي صيغة سياسية عملانية داخل المنظمة بما هي الكيان الوطني للشعب الفلسطيني

حتى بغياب حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عن عضويتها. وهي صيغة قيادية تطمح إلى أن تتولى، بتعاون جميع القوى الحية، مهمة إعادة بناء منظمة التحرير وقضية فلسطين معاً، واستعادة مركزيتها في الحياة العربية والإسلامية.

لبناء هذه الصيغة الجبهوية المتقدمة أو «المرجعية الجديدة»، يقتضي العودة إلى الحوار الوطني والخلوص إلى تدابير عملية وعملانية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل المنظور. والحق أنه لا سبيل إلى مواجهة هذه التحديات بالصيغ السياسية والتنظيمية الراهنة. فلا حكومة فياض، ولا حكومة هنية، ولا عقلية تجاوز «حماس» أو تجاوز «فتح» يؤدي إلى أي نتيجة إيجابية. يقتضي الخروج بسرعة وتصميم من مأزق الإلغاء المتبادل، وبالتالي الشلل المتنامي، إلى الحوار الوطني الهادف إلى تحقيق التوافق على نهج وآليات لبناء وحدة الصف، وبالتالي وحدة العمل الفلسطيني في الحاضر والمستقبل المنظور.

منطلق التوجه إلى الأهداف الوطنية الآنفة الذكر إنما يتجلى بالاعتراف بمرتكزات ما هو قائم في المشهد الفلسطيني الراهن وتطويره بالتوافق على مرتكزات الوضع السياسي البديل وروزنامة الوصول إليه.

ثمة ثلاثة مرتكزات للوضع القائم لا سبيل إلى نكرانها، بل يقتضي التسليم بوجودها ودورها: محمود عباس بما هو رئيس قائم معترف به إقليمياً ودولياً للسلطة الفلسطينية، والمجلس التشريعي المنتخب حيث لحركة «حماس» والقوى المتحالفة معها أغلبية مريحة، وتأييد غالبية الشعب الفلسطيني للخط المقاوم، ولا سيما بعد الحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة.

في ضوء هذه المرتكزات، بل الحقائق الثلاث، فإن المأمول والمرتجى والمتوقع من الحوار الوطني الفلسطيني أن يخلص إلى التوافق على تأليف حكومة وطنية جامعة برئاسة شخصية وطنية مستقلة ـ مصطفى البرغوثي مثلاً ـ تعكس موازين القوى في المجلس التشريعي، وتتولى ثلاث مهمات مرحلية رئيسية:

أ ـ إدارة الشؤون الفلسطينية جميعاً خلال المرحلة الانتقالية التي يؤمل ألا تتجاوز الستة أشهر.

ب ـ إدارة المفاوضات مع الجهات المعنية من أجل فك الحصار، وفتح المعابر، وإزالة الحواجز، وتأمين تدفق الأغذية والأدوية وسائر الحاجات الحياتية إلى قطاع غزة وسائر المناطق الفلسطينية، والإشراف على تخطيط إعادة التعمير والإعمار، وعلى إدارة تنفيذه.

ج ـ التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في مهلة أقصاها آخر عام ٢٠٠٩.

إزاء التحوّلات والتحديات الجديدة التي تواجهها المنطقة عموماً، وقضية فلسطين خصوصاً، يحتاج الشعب الفلسطيني إلى قيادة شرعية جديدة ومتقدمة. هذه الحاجة المشروعة والملحّة لا يمكن تأمين متطلباتها عن طريق القيادات والمؤسسات الحالية والمنطق التناحري الذي يحكمها، ولا عن طريق القوى الإقليمية التي تحاول تطويع الفصائل الفلسطينية لخدمة أغراضها السياسية الخاصة بها. ثمة حاجة وجودية إلى أن يمسك الشعب الفلسطيني قضيته بيديه، وأن يختار بنفسه قيادته، وبالتالي نهج نضاله المستمر من أجل حريته واستقلاله وبناء دولته الديمقراطية السيدة والقابلة للحياة.

خاتمة

يتحصّل من دروس صراعنا مع العدو، ومع الحكام المتواطئين معه، أن المسألة ليست مسألة توافر قدرات بقدر ما هي مسألة صراع إرادات، واتخاذ قرارات، بتوظيف القدرات في ميادين الصراع.

إرادة العدو كانت دائماً حرة، ما ساعده على ممارسة قدراته وتجديدها باستمرار. في المقابل، كانت إرادتنا دائماً مكبّلة بقصور الحاكمين وتقصيرهم، وتواطؤ بعضهم مع الأجانب المستعمرين أو الطامعين أو المهيمنين، وامتناع بعضهم الآخر عن الفعل بدعوى عدم تكافؤ القدرات.

آن أوان تحرير إرادتنا من عجز الحاكمين المستبدين والمتواطئين، ومن رهبة الأعداء الأجانب الطامعين، ومباشرة مواجهة شاملة ضد العدوين معاً بلا هوادة طلباً للنصر أو الشهادة.

ليس أهل المقاومة في ما يقولون ويدعون إليه «مراهقين سياسيين»، كما وصفهم أحد العاجزين المحترفين، بل هم عرب أحياء، مسلمون ومسيحيون مؤمنون، ومقاومون حضاريون يعون دروس المواجهات الكبرى، قديمها وحديثها، ولا يعاكسون مجرى التاريخ.

هل من نهج آخر أفعل؟

(٤)

مصطفى الفيلالي(*)

ملاحظات حول بناء الوحدة المغاربية

الأمل في الوحدة قد غدا في ربوعنا العربية، شرقيها وغربيها، أملاً بعيداً، بعد أن تمدّدت حلقات فشله، وتطاول حبل أرجائه، وطالت آجال التربص لتحقيقه، ولكنه في النفوس بات أملاً صلباً ومقصداً مكيناً، تتواصى بالسعي إلى تحقيقه ثلاثة أجيال من أبناء شعوبنا.

الأمل العنيد

فإلى أين المسار، من وراء ستة عقود من هذا السعي، وهل في الأفق المغاربي بقية من أمل، وقد مرت اليوم خمسون سنة على اتفاق الأحزاب السياسية المغاربية: الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الجزائرية، والحزب الحر الدستوري التونسي، في لقائهم بتونس يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٥٨، على «إبراز وحدة المغرب الكبير من طور الفكرة النظرية إلى طور الواقع التطبيقي»، كما ورد بعبارته في البلاغ المشترك الصادر يوم ٢٢ آذار/مارس؟

مكتب القاهرة (١٩٤٧)

وقبل ذلك بعشر سنوات، عام ١٩٤٧، كان تحقيق الوحدة هو مطمح هذه الأحزاب السياسية في القاهرة في ما سمّوه يومئذ مكتب المغرب العربي الموحّد.

(*) عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية ـ تونس.

وقد ظل الهدف واحداً يتمثل في ربط الاستقلالات السياسية بالبناء الوحدوي المشترك، واستكمال استقلال الجزائر، واختيار صيغة الكونفدرالية إطاراً دستورياً للوحدة، والتوثيق العضوي المتين بين البناء السياسي والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

خيبة الأمل

ثم مُني بالفشل المستمر ما كان انعقد العزم على إنجازه في بدايات عهد الاستقلال، من العقد السادس للقرن الماضي، وبات المشروع يراوح بين حياة وموت، بين رجاء ويأس، بين استفاقة وانتكاس.

وبقي الهدف ساكناً في ضمائر أبناء الجهة، عامتهم، يتغذّى بالمقومات المشتركة للذاتية الحضارية من دين ولغة وتاريخ، ويتقوى بالأيام الحاسمة من الكفاح التحريري المشترك. ويكتسب معقوليته من التحديات المحدقة، تنذر بتجدد عهد الاستعمار والتبعية، في صيغة مغايرة من الهيمنة. ولكنه عند الأنظمة الحاكمة في بحر نصف القرن المنصرم ظل مشروعاً مأمولاً يتعطل السعي إلى تحقيقه، ويغيب إنجازه في غياهب مستقبل بلا حدود، وبسبب معاذير متعددة موضوعية أو مزاجية مفتعلة.

دعائم الشرعية

ومع ذلك يكتسب مشروع الوحدة المغاربية شرعيته المتينة من عاملين اثنين حاسمين، بين عوامل عديدة أخرى:

ـ العامل الثقافي العريق، المؤسس للهوية الحضارية المشتركة من جانب أساسي أول.

ـ وقابلية الفضاء المغاربي أن تتكون منه جهة تنموية متناسقة منسجمة مستقطبة، من جهة ثانية.

لا حاجة إلى التذكير بما هو معلوم من اشتراك الشعوب المغاربية ـ المئة مليون تقريباً ـ في مقومات الهوية من دين إسلامي، على مذهب الإمام مالك، ومن لغة عربية لم تطمس منزلتها وجود الأقليات اللسانية ـ الأمازيغية البربرية ـ في بعض مناطق قليلة على تخوم الصحراء الكبرى، ومن تاريخ موحّد لم يتقيد يوماً بالحدود الجغرافية حتى في الفترات المتأخرة من الاحتلال الاستعماري.

فضاء حضاري

الفضاء المغاربي على مساحة ستة ملايين من الكيلومترات المربعة، هو فضاء حضاري، ولم يفتأ يمثل الجناح الغربي لإقليم الحضارة العربية الإسلامية، ويتمتع بوحدة ثقافية صامدة في وجه الأعاصير النازلة من شمال السواحل المتوسطية، عبر قرون المد والجزر لأمواج التاريخ من منطلق الفتح الإسلامي العربي منذ أربعة عشر قرناً.

فضاء تنموي

تشهد فترات التاريخ السابقة للاحتلالات الاستعمارية اللاتينية ـ الإسبانية شمال المغرب، والإيطالية في القطر الليبي، والفرنسية في ما سوى ذلك من بلاد المغرب. أنها كانت تنطوي على العناصر الأساسية الكبرى المكوّنة لفضاء تنموي اقتصادي بالأساسيات الكبرى المنشودة والمتمثلة في التواصل الجغرافي، وفي الانفتاح على الخارج من الجوانب البحرية الثلاثة، ومن تنوع الموارد الطبيعية، والانفتاح الداخلي في وجه حرية انسياب المبادلات التجارية، وحرية تنقل أموال الاستثمار، وانتقال الأفراد، مع ما يستتبع ذلك كله من حرية تبادل المعلومات والكتب والمنشورات العلمية. وتشهد الدراسات الحديثة بما كان معهوداً وقائماً من التبادل العلمي والتعاون الفكري بين مراكز العلم في جامع القرويين وجامع تلمسان وجامع الزيتونة وجامع القيروان، وما كان متواصلاً بينها جميعاً وبين المراكز العلمية في قرطبة وغرناطة وإشبيلية، وبين جامع الأزهر، وبين هذه الأقطاب الفكرية المغربية.

ولا نغالي إذا قلنا إن الوحدة بين الأقطار المغاربية ظلت حقيقة مشهودة، في المجالات الأساسية من أركان الثقافة، ومن التبادل التجاري والمالي، وفي التماثل الاقتصادي، على رغم ما ظل يرصّع فترات هذا التاريخ الطويل من فتن بين الأنظمة السياسية القائمة، ومن حروب بين العائلات الحاكمة، ومن تمزق بمساحات السيادات لهذا النظام أو ذاك.

تدخل الاستعمار

إن هذه الوحدة لم يلحقها الوهن في عناصرها الاقتصادية والاجتماعية إلا مع قيام الاستعمار اللاتيني في أواسط القرن التاسع عشر، بدءاً باحتلال

الجزائر عام ١٨٣٠ وتواصلاً مع احتلال بقية الأقطار المغاربية.

فقد اجتهدت الأنظمة الاستعمارية الفرنسية والإيطالية والإسبانية في زعزعة الأركان الثقافية، ورامت تنصير الطبقات الفقيرة في المناطق الجبلية والتخوم الصحراوية، فلم تفلح، ولم يرتدّ عن الدين الإسلامي سوى شرذمة قليلة من أهالي جبال القبائل في الجزائر وجبال خمير في تونس، المعروفين بكثرة نزوحهم للعمل في الجهات الفرنسية، وبضعف الموارد الطبيعية وندرة فرص العمل المتاحة في جهاتهم الوعرة، بل إن هذه المحاولات الماكرة وما تبعها من اجتهادات طائشة في أركان الدين، من جانب قلة من رموز التحديث الانقلابي في الأحزاب السياسية، قد مهّد لظهور التطرف الديني في ربوع المغرب وقيام ما هو معلوم من أحزاب دينية، ومن فتنة دامية في الجزائر ما تزال تلقي بظلالها على الحياة السياسية، وتؤثر تأثيراً حصرياً في السعي إلى بناء الوحدة المغاربية، أو في الجوانب الفكرية لمشروع الوحدة القومية. ونعلم ما لاقاه مركز دراسات الوحدة العربية من عنت في تطهير العلاقات الفكرية، وفي تنسيق الروابط السياسية، بين رموز القومية العربية وأنصار الحركات السلفية، في أوطاننا العربية جميعها، شرقيها وغربيها.

التجنيس اللغوي

كما عمدت السلط الاستعمارية إلى طمس اللغة العربية وتغليب اللغات الفرنسية والإيطالية والإسبانية في الأقطار الخاضعة لهيمنتها، وما تزال الآثار السلبية لهذا التجنيس اللغوي مشهودة في طبقات عديدة من المجتمع المدني في بلاد المغرب، وما تزال المنافسة قائمة في التعليم وفي الشؤون الإدارية بين العربية الفصحى واللغات الأجنبية، بل إن أولوية هذه اللغات في الحياة الاقتصادية ما تزال من الأسباب الكبرى المرجحة للتعامل التجاري والتقني والتربوي بين أقطارنا المستقلة والأقطار الأجنبية من المخلفات العنيدة للعهد الاستعماري. ولعل الهيمنة القائمة لهذه اللغات، هي اليوم من أصعب جذور الاستعمار اقتلاعاً من الواقع الثقافي والسياسي في مجتمعاتنا، على صدق تعلقها بلسانها الحضاري العريق.

تزييف التاريخ

ولقد رامت السلط الاستعمارية ـ زيادة على هذه المحاولات الخطيرة ـ أن

توهن ارتباط الشعوب المغاربية بتاريخها، في ما يميّزها من التعلق بالهوية العربية الإسلامية، وفي ما يربطها بالجناح الشرقي للحضارة الموروثة. فاختلقت صنوفاً من الأصول البديلة في التاريخ الروماني ـ النصراني، وفي الأعراق البربرية السابقة للفتوحات العربية. . . ولم تفلح هذه المحاولات في خلخلة التعلق الحميم لشعوب المغرب بمراجع تاريخه العربي الإسلامي، ولا بتوهين رابطة النسب الحضاري مع الجناح المشرقي للأمة.

المحاولات المتكرّرة

ظل ذلك الرصيد الثري لبناء الوحدة بين أقطار المغرب كامناً في الأنفس، وزادته تأصيلاً تلك المحاولات العديدة من جانب القوى الاستعمارية لتوهين جذوره وطمس معالمه، وأصبح عند النخب الفكرية هدفاً مقصوداً. واقترن إنشاؤه عند الأحزاب السياسية بالكفاح من أجل الاستقلال الوطني.

وما إن تم إحراز المغرب وتونس على الحرية السياسية حتى تبلورت مقاصد الوحدة في هيئات خصوصية أنشئت لإجراء الدراسات التطبيقية الكفيلة بالتدرج لبناء الوحدة، من أمثال اللجنة المغاربية القارة في تونس في عام ١٩٦٤.

معاهدة مراكش

ونقتصر من هذه الخطوات على ذكر أبرزها، المتمثلة في إبرام معاهدة مراكش القاضية بإنشاء اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس من موريتانيا إلى ليبيا. وقد مرت اليوم عشرون سنة على الإعلان عن قيام هذا الاتحاد، وعلى التوقيع على المعاهدة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩.

وتم عقب ذلك في الخمس سنوات الأولى من عمر الاتحاد إنشاء الأمانة العامة ومجلس المستشارين والهيأة القضائية وبنك التنمية مع عدد من اللجان الوزارية القطاعية المختصة، وعقد مجلس الرؤساء خمسة اجتماعات دورية تمت فيها المصادقة على أربع وثلاثين من الاتفاقيات والقرارات المؤسسة للتعاون والتكامل بين الهياكل والتنظيمات القطاعية في أعقاب الاجتماعات العديدة للجان الوزارية المختصة.

ولكن هذا الإنجاز التأسيسي لم يسفر عن أي تغيير يذكر في المسيرة السياسية والاقتصادية للأقطار المغربية، وبات مكسباً مزاجياً ومناسبة رسمية لتبادل برقيات الوفاء المقاصدي وإصدار المقالات الصحفية المجانبة للواقع. وبات البون شاسعاً

والفجوة عميقة بين هذه المثالية المقاصدية ومسار الواقع في مختلف مجالات الممارسة.

فما هي الملامح الكبرى لهذا الواقع المكبل بالعراقيل العديدة؟

معوقات الواقع

الواقع أن مجلس رؤساء الدول لم ينعقد منذ عام ١٩٩٤، والواجب يقتضي عقد اجتماع سنوي.

الواقع أن ٣٤ اتفاقية تم إبرامها بين الدول والتصديق عليها، ولم تدخل واحدة منها ميدان التنفيذ.

الواقع أن قضية الصحراء الغربية لا تنفك قائمة على أشدها، تغذّي القطيعة بين الجزائر والمغرب منذ ٣٠ سنة، وتجعل الحدود مغلقة بين البلدين والآفاق موصدة في وجه المستقبل المشترك.

الواقع أن التجارة البينية بين دول المغرب لا تزيد على ٤ بالمئة من قيمة التجارة الجملية الخارجية (٧٠ بالمئة مع أوروبا).

الواقع أن التنافس قائم على أشده بين دول المغرب: في الأسواق الخارجية لتصدير المنتوجات الزراعية والصناعية والخدمية، وفي كسب مواطن الشغل للقوى العاملة المهاجرة في استدرار موارد الاستثمارات المالية وفي جلب أفواج السياح من السوق الأوروبية.

الواقع أن المؤسسات الصناعية المغاربية ما تزال تعمل بأحجام مقزّمة بسبب ضعف الطلب الداخلي وتدني القدرة الشرائية وضراوة المنافسة في أسواق الطلب الخارجي.

الواقع المرير أن الأنظمة الحاكمة في بلاد المغرب لم تفكّر في التشاور بينها للاحتياط من سلبيات الأزمة العالمية المستفحلة وللتنسيق في المواقف مع القوى الخارجية والمنظمات الدولية.

الواقع، أخيراً لا آخراً، أن الدعوة إلى الوحدة بين أقطار المغرب أصبحت واردة من الخارج وبإلحاح من أطراف متعددة: الأطراف الأوروبية لأسباب تجارية وأمنية، والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع ايزانشتاد، والمنظمات الدولية: صندوق النقد الدولي.

يتضح من جميع هذه المشاريع المعروضة أن الاتحاد المطلوب إنشاؤه إنما

هو فضاء محصور في الأغراض النفعية الاقتصادية التالية:

ـ تيسير المبادلات التجارية وإلغاء جميع القيود الكمية والإدارية بين الفضاء المغاربي الموحّد والقوى الرأسمالية في الأسواق الخارجية.

ـ فتح الفضاء الاقتصادي المغاربي لتوطين المؤسسات الغربية الراغبة في الاستفادة من الكلف المتدنية للإنتاج.

ـ إغلاق أبواب الهجرة العمالية الزاحفة من الأقطار المغاربية على أسواق الشغل في المؤسسات الغربية، وحفظ مواطن الشغل لعمال أقطار أوروبا الشرقية الملتحقة بالمجموعة الأوروبية.

هذا يعني أن الاتحاد المقصود بهذه الصيغة النفعية يمثل فضاء حصرياً من جوانب متعددة، فهو من جانب **أول** مقصور على تحرير التجارة الخارجية، بما يؤدي حتماً إلى فتح السوق المغاربية لغزو السلع الغربية. وهو من جانب **ثان** مجال مفتوح للاستثمار الأجنبي تعظيماً لأرباح المؤسسات السلعية المتحولة بالدعم الفعلي أو المتعاملة بالمناولة مع المؤسسات المغاربية، ثم هو من جانب **ثالث** فضاء حصري لكفّ القوى العاملة المغاربية عن مشاغبة القوى العاملة الأوروبية.

ومن نافلة القول إن هذه الصيغة الحصرية للوحدة المغاربية المعروضة من الخارج، لا مكان فيها لتطوير الأنظمة السياسية، ولتوسيع مجال الحريات والحقوق لفائدة المجتمع المدني، ولا مكان فيها أيضاً للرقي الاجتماعي، ولا للنهضة الثقافية، ولا لتوطين الحداثة بصيغة وفية لمقومات الهوية وللخصوصية الحضارية.

الاستنتاجات

نختزل حصاد هذه المقدمات في الاستنتاجات التالية:

١ ـ العوامل المعرقلة للوحدة ما تزال هي المهيمنة على السلوك السياسي لدى الأنظمة الحاكمة.

٢ ـ الحجم القطري، بحدود السيادة السياسية، وبأحجام الاقتصادات المتشرذمة ما يزال هو المرجع في القرارات «الوطنية».

٣ ـ ليس للتعلق الشعبي الصادق العنيد بمشروع الوحدة من فاعلية ولا تأثير في القرارات السياسية، ولا يملك المجتمع المدني في ظل الأنظمة القائمة أدوات ناجحة لتعديل المسارات القطرية.

٤ ـ الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية مشغولة عن قضايا الوحدة بالأولويات الوطنية في:

● ميدان الحريات والحقوق الدستورية.

● في ميدان إشباع الحاجيات الأساسية: الدخل المجدي وتوفير الشغل.

٥ ـ تكاد قضية القومية العربية والوحدة على صعيد الأمة تكون غائبة من جدول اهتمامات الرأي العام المغاربي بمختلف درجاته، من أصحاب القرار، ومن المجالس النيابية، ومن الأحزاب السياسية. لعل هذا العزوف ناتج من أمرين كبيرين من بين عوامل عدة أخرى:

● التجارب الليبية الوحدوية المتكررة على مدى ثلاثة عقود باءت جميعها بالفشل المرير ولا تشكل نموذجاً للتحفيز.

● اقتران مشروع الوحدة ببعض الرموز الشخصية، جمال عبد الناصر، والقذافي، والانزلاق من المرتبة المثالية إلى مرتبة الشخصنة والزعامات الفردية.

خلاصة

توحيد أقطار المغرب العربي مطمح متأصل في الضمير الشعبي، وجذوره متمكنة في الأنفس، ويتمتع برصيد ثقافي وتاريخي على درجة عالية من التحفيز، ويعتمد منظومة ثرية من المكوّنات المؤسسة لتنموية منسجمة مستقطبة، ومعززة للثوابت من القيم الحضارية المشتركة مع سائر شعوب الأمة العربية والإسلامية.

باءت بالفشل المحاولات المتكررة لبناء هذه الوحدة، بسبب الاقتصار على المثاليات المزاجية، وبسبب فقدان استراتيجية تنفيذية على مرحلية موقوتة، تأخذ في الحساب الممكن المستطاع في الأفق المنظور.

فراغ الجهة المغاربية من كل مشروع مستقبلي معلوم كان داعياً إلى الأطماع التوسعية النفعية من جانب القوى الرأسمالية الغربية.

يفتقر المشروع إلى بناء استراتيجية تنفيذية تضطلع النخب المغاربية دون سواها بمبادرة وضع مدخلاتها الأساسية: السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية. ويتم تنفيذها في المجالات المتكاملة الثلاثة: مجال الفضاء المغاربي الذاتي، ومجال الفضاء القومي العريض، ومجال العلاقات الدولية الخارجية.

(٥)

هاني فارس(*)

في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، خضعت الأنظمة العربية والنظام الإقليمي وأسس المجتمعات العربية بأكملها للمراجعة والنقد والمساءلة. وكان مرد ذلك اقتناع غالبية المثقفين العرب بأن الهزيمة التي لحقت بأوطانهم لم تكن مجرد انكسار عسكري، بل نتيجة محسومة لأوضاع المؤسسات والعقائد والممارسات والسلوك والمثل والقيادات العربية وفشلها في مواكبة روح العصر والعمل بأحكامه. ونشأت على مستوى الفكر منذ ذلك الوقت، وما زالت، حركات رفض وتمرد وارتياب على كل ما هو مألوف ومتعارف عليه. ومن الأمور الرئيسية التي ما زالت تخضع لهذه المساءلة هي العقيدة القومية ومفهوم الوحدة العربية.

انقسم المفكرون العرب في هذا المجال إلى تيارين متناقضين تولد عنهما العديد من التيارات المتفرعة. ولعل من أبرز من يمثل في كتاباته هذين التيارين هما عزيز العظمة، أستاذ التاريخ العربي بجامعة أكستر في بريطانيا، وفؤاد عجمي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون، الذي التحق في ما بعد بجامعة جونز هوبكنز. لقد شكلت أفكار هذين الأستاذين الركائز والأسس التي يستند إليها المدافعون عن الفكرة القومية من جانب، والمتنكرون لها من جانب آخر، حتى ولو أن الكثيرين منهم لا يدركون ذلك. وتتيح مراجعة أفكار العظمة وعجمي استخلاص بعض الدروس المهمة حول الظاهرة القومية في الحياة العربية المعاصرة، أعالجها وفق الآتي:

(*) أستاذ ملحق بدائرة العلوم السياسية ومشارك في الأبحاث في معهد البحوث الآسيوية ـ جامعة بريتيش كولومبيا.

أولاً: التفسيرات الزائفة للقومية

دراسة عزيز العظمة كانت بعنوان «القومية والعرب»، اعتبر فيها القومية ظاهرة تجمع بين الحقيقة والخيال بالنسبة إلى كل من دعاتها وأعدائها. بالنسبة إلى الأعداء، أراد عزيز العظمة من خلال الدراسة الردّ على فؤاد عجمي ومن على شاكلته من العرب وغير العرب الذين اعتبروا القومية العربية حركة «غير عقلانية» و«غير طبيعية». وقد تنادى هؤلاء إلى اعتبار ديمقراطية التجمّعات البدائية، أكانت طائفية أم إثنية الطابع، النظام السياسي الأمثل للمجتمعات العربية. أما محاولات بناء دولة بحدود أوسع مما هو قائم فهو ضرب من الخيال والتوهم. وبالطبع، ينكر هذا الموقف ظاهرة العروبة وتجلياتها في المجتمعات العربية، ولا يعترف بوجودها. في الوقت ذاته، لا يمانع هذا الفريق في إيجاد تكتلات اقتصادية إقليمية تتواجد فيها إسرائيل، كمقدمة لشرعنة تواجدها السياسي.

ويخلص العظمة إلى القول إن تراث الغرب الفكري يتسم في مجمله بالحكم على القومية العربية من خلال اللحظة الراهنة بدلاً من تناولها في بعدها التاريخي. أما بالنسبة إلى دعاة القومية العربية، فينتقد العظمة تراثهم الفكري الذي يعتبر العروبة أمراً سرمدياً يقع خارج إطار التاريخ والمجتمع.

الدرس المستخلص من معالجة العظمة للتفسيرات الزائفة للقومية والموجهة إلى المنادين بها هو عدم الوقوع في خطيئة الاستشراق وإضفاء الصفات الثابتة على أنفسهم وعقائدهم، لأنهم وعقائدهم في نهاية الأمر عرضة للتغيّر كغيرهم من الجماعات البشرية.

ثانياً: نشوء القومية العربية

دخلت القومية إلى عالم الأتراك ومن بعدهم العرب على أيادي نخبة جديدة هي نتاج فترة الإصلاحات التعليمية والقانونية التي أدخلها العثمانيون في القرن التاسع عشر. وكان تحول هؤلاء من الهوية الإسلامية العثمانية إلى القومية «متدرجاً، بتردد وبدون وعي كامل لما يقدمون عليه»، بحسب قول ألبرت حوراني، عميد الفكر العربي في عالم الغرب. على العموم، اعتبر القوميون العرب الأوائل العقيدة القومية في ذلك الوقت تعبيراً عن أرقى حالات التنظيم السياسي الحضاري وأكثرها تقدمية. وانتشرت هذه المقولة بواسطة التعليم والإعلام حتى أصبحت تحتل الحيز الرئيسي في الثقافة السياسية للوطن العربي على المستويين

النخبوي والشعبي، وهي ما زالت تتمتع بهذا الموقع حتى يومنا الحالي.

الدرس المستخلص من مقولات العظمة في نشوء القومية العربية أنها كانت خياراً أنجزه القوميون العرب من أجل بناء المستقبل، ولم تكن تطوراً طبيعياً، كما يتصور البعض. وهي ما زالت حتى اليوم تعبيراً عن الرغبة في الإصلاح والتقدم. ولأنها كانت خياراً، ولم تكن حتمية، تحتاج الأمم إلى تنظيمات سياسية قومية نشطة وفعالة كي تتحول الفكرة إلى واقع وتظهر إلى الوجود.

على نقيض عزيز العظمة، يمكن اعتبار فؤاد عجمي من ألد أعداء فكرة القومية العربية في الوقت الراهن. وقد انتشرت أفكاره في عالم الغرب، ولاقت قبولاً واستحساناً واسعين. وبالطبع ساهمت الدوائر الأجنبية المعادية للعرب في ترويجها وفي إبراز عجمي على الساحتين الأكاديمية والإعلامية. فهو بالإضافة إلى التدريس والعمل الإداري الجامعي مستشار لمؤسسات الإعلام المرئي الرئيسية في أمريكا، وعضو في العديد من مراكز البحوث ومجالس المجلات العلمية، وكثيراً ما تلجأ مراكز القوى في المجتمع الأمريكي إلى الأخذ برأيه في مواضيع الشرق الأوسط. وانتقلت أفكار عجمي إلى الوطن العربي بعد ترجمة مؤلفاته واستعانة مناهضي الفكرة القومية بأطروحاته. ومع الوقت، دخلت هذه الأفكار إلى معالجات المفكرين القوميين، كما سيتبين في ما بعد.

بدأ عجمي حياته في لبنان وفي المراحل الأولى من تواجده في الولايات المتحدة عروبياً وناصرياً متحمساً. وانتهى بعد انفجار الحرب الأهلية في لبنان إلى طلاق مع الفكر القومي بشكل كامل. وفي عام ١٩٧٨ نشر في مجلة **الشؤون الخارجية** (*Foreign Affairs*)) مقالاً بعنوان «نهاية الوحدة العربية»[١]. وأعقب ذلك مقال نشره في عام ١٩٩١ في مجلة **الجمهورية الجديدة** (*The New Republic*) بعنوان «نهاية القومية العربية». وتتالت بعد ذلك كتبه ومقالاته التي تبشر بوفاة القومية العربية. هناك مجموعة من الدروس التي يمكن استخلاصها من أفكار فؤاد عجمي، أورد منها اثنين على سبيل المثال كما يلي:

١ ـ في كيفية اندحار القومية العربية

يعتبر عجمي حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نقطة تاريخية فاصلة تماثل في أهميتها

---

(١) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (1978-1979), pp. 355-373.

معركة واترلو، فقد قادت برأيه إلى طي الصفحة على نظام إقليمي اعتمد على أسطورة الوحدة التي أدت إلى ولادة نظام جديد يضفي الشرعية على الكيانات السياسية القائمة. ويتميز النظام الجديد باعتماد وحداته السياسية «منطق الدولة» في رسم سياساتها بالمفهوم المكيافللي، أي الرغبة الجامحة في الحصول على القوة والحفاظ عليها والعمل على توسيع رقعتها. أما المعايير الأخرى، كالمصلحة القومية، فهي أساطير لا اعتبار لها. هذا الوصف الجديد للواقع السياسي تبناه الكثيرون من أعداء الفكرة القومية، واعتبروه أمراً طبيعياً بالنسبة إلى الوطن العربي.

ويضيف عجمي أن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أتاحت الفرصة لولادة النظام الجديد، ولكن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ هي التي أرست قواعده بشكل دائم. وتجلت تأثيرات منطق الدولة على أكمل وجه في دبلوماسية السادات الذي اعتمد شعار مصر أولاً، وسياسات تهميش حزب البعث في سورية والعراق، ومواقف بعض المثقفين والتنظيمات الفلسطينية في تغليب التوجه الوطني على التوجه العروبي. ومع اندثار الحركات الوحدوية، نشأ فراغ سارع الإسلام السياسي، من جانب، والنزعات الوطنية من جانب آخر، إلى ملئه. واعتبرت النظم السياسية مشروع الرابطة الإسلامية مشروعاً لا خطر منه عليها، وعلى مصالحها، ولا يتناقض مع مبدأ منطق الدولة، لأنه فضفاض، ويمكن لهذه الأنظمة أن تستفيد منه لاكتساب الشرعية. ولم يعد هناك ما يشكل خطراً على النظم السياسية سوى القضية الفلسطينية التي تحاول النظم العربية أن تكبح جماحها وتدجينها من خلال إقامة كيان لها ضمن الضفة الغربية وغزة.

الدرس المستخلص من معالجة عجمي لاندحار القومية أن الدولة الوطنية أضحت هي الأساس في النظام الإقليمي، وأنه ليس هناك من خطر على وجودها واستمراريتها. ولعل تبني الفكر القومي لهذه المقولة يفسر اقتناع القوميين أن لا طريق للوحدة إلا من خلال توسيع رقعة التعاون والمشاريع المشتركة بين النظم السياسية العربية. ومأساة هذا الموقف أنه يناقض نفسه ويدور في حلقة مفرغة. إنه تعبير عن المعضلة التي رسمها صموئيل بكت في كتابه **بانتظار غودو** (*Waiting for Godot*). سيبقى هؤلاء القوميون ينتظرون الخلاص إلى ما لا نهاية ما داموا قد تخلوا عن العمل السياسي وإنشاء حركات تعمل على تحقيق أمانيهم.

٢ ـ في أسباب ضمور الهوية القومية

قصة عجمي مع العقيدة القومية وتحوله عنها تستحق الدراسة والتمحيص.

فهو يعزو طلاقه النهائي مع الفكر القومي إلى أمرين:

الأمر **الأول** هو اكتشافه، بحسب ما يقول، لانتمائه الطائفي وعودته إلى أحضانه. وقد ساهم في ذلك قيام الثورة الإيرانية التي استمد منها شيعة لبنان ثقة بالنفس ساعدتهم على التخلي عن حالة السكون السياسي التي كانوا يعيشونها. وفي مسعاهم لتأكيد الذات، اصطدموا بالتنظيمات الفلسطينية والنخب السنّية الحاملة لواء القومية التي كانت تسيطر على مناطق التواجد الإسلامي في العاصمة بيروت. وقاد هذا العراك الشيعة، ومن ضمنهم عجمي، إلى نبذ الفكر القومي والتمسك بالهوية الطائفية.

أما الأمر **الثاني** الذي دفع عجمي إلى معتقداته الجديدة بعد اقتناعه «أن القصة الفلسطينية لم تكن قصته»، والذي قاده إلى قطع شعرة معاوية مع الاتجاه القومي والحياة العربية السياسية، فهو اكتشافه بشكل مباشر لإسرائيل والمشروع الصهيوني.

في عام ١٩٨٠، وبحجة زيارته للضفة الغربية، توجه عجمي متنكراً إلى إسرائيل وحل ضيفاً عليها. وتتالت بعد ذلك زياراته إلى إسرائيل وتنامت علاقاته بشخصياتها ومؤسساتها في الداخل والخارج بشكل مفضوح. عند ذلك أعلن أن كل ما أصاب العرب في ماضيهم وما يتعرضون له اليوم هو من فعل أيديهم. وانتقلت القطيعة بينه وبين الحركة القومية إلى قطيعة مع زملائه من الأكاديميين العرب في المهجر، واتهمهم بأنهم آخر معاقل القومية العربية.

استناداً إلى تجربة فؤاد عجمي، الدرس المستخلص في مجال الهوية، فهو أن الانتماء الطائفي والتباعد عن قضية فلسطين والموقف من إسرائيل هي من العوامل الأساسية في التباعد عن الانتماء القومي.

خلاصة الأمر أن الفكرة القومية هي سياج ضروري لمنع تجزئة التجزئة، وإطار يصلح لتوجيه عمليات الإصلاح والبناء وإقامة المجتمع الحضاري، وأن الدولة الوطنية ليست الواسطة الناجحة لإنهاء التجزئة. وأخيراً أن مستقبل القومية العربية مرهون بمدى انتشار أو انحسار المشاعر الطائفية من إثنية ودينية في المجتمعات العربية والموقف من قضية فلسطين.

(٦)

وليد عبد الحي

مقدمة

ربما يكون السؤال المركزي في بحث موضوع المستقبل هو: كيف يتم رصد مستقبل ظاهرة سياسية كالوحدة العربية؟ وصعوبة السؤال مرتبطة بالجانب المنهجي في الموضوع، وتحديداً في قدرة الباحث على التحرر من مسألتين:

١ ـ أمنياته وعواطفه التي قد تشكل عائقاً أمام رؤية الأشياء كما هي، لا كما تزين له رغباته الواعية واللاوعية. وينطبق هذا الأمر على كل من أنصار الوحدة العربية وخصومها، فالتيار **الأول** يلتقط من الواقع ما يشير إلى اتجاه تاريخي يدفع نحو الوحدة، بينما يتكئ التيار **الآخر** على شواهد تشير إلى استحالة تحقق هذه الوحدة، وهو ما تسميه الدراسات العلمية بالتحايل المعرفي الذي عبّرت عنه نظرية فيستنغر، ويتم ذلك عبر عدد من أنماط التحايل:

أ ـ تجاهل المعطيات التي لا تتسق ومنظومتنا المعرفية (مثال: تجاهل أن العرب لم يكونوا دولة واحدة في التاريخ، وأن العرب يتصارعون مع بعضهم البعض أكثر مما يتعاونون في بعض المراحل التاريخية، أو أن **بعض** الأقليات في النسيج الاجتماعي العربي لا تريد هذه الوحدة وتنزع إلى الانفصال. وفي المقابل يتحايل خصوم الوحدة من خلال تجاهل نماذج مقابلة، مثل أن الجزائر تحررت بدعم عربي، وأن الجيش العراقي استشهد على تراب فلسطين، وأن الدولة المركزية في بغداد العباسية، أو دمشق الأموية، كانت تمتد سيادتها إلى أغلب مناطق الوطن العربي. . . إلخ.

ب ـ التركيز على المعلومة أو الواقعة التي تتسق ومنظومتنا المعرفية.

ج ـ تفسير المعلومة المخالفة لمنظومتنا المعرفية على أنها من باب «الحالة الاستثنائية».

د ـ إعادة تفسير المعلومة المخالفة بشكل يجعلها تتسق مع منظومتنا المعرفية.

هـ ـ التشكيك في مصدر المعلومة المخالفة.

٢ ـ التركيز على مستوى معين من مستويات حركية الظاهرة الاجتماعية، فالظاهرة الاجتماعية فيها مستويات: الحدث، الاتجاه الفرعي، الاتجاه الأعظم. والدراسة المستقبلية تركّز على الاتجاه الأعظم، غير أن ذلك لا يتم دون رصد الظاهرة من مرحلة الحدث، وحتى مرحلة بلوغها الاتجاه الأعظم.

والوحدة العربية ليست محصّلة متغيّر واحد، وليست نتيجة لبعد داخلي فقط، فهي نتاج تفاعل: عوامل داخلية، وأخرى إقليمية، وثالثة دولية، كما أن وزن كل متغير من هذه المتغيّرات يتباين من مرحلة إلى أخرى، مما يعني أن المهم هو رصد الاتجاه التاريخي لكل متغير عبر مراحل التاريخ الماضية والحاضرة والمستقبلية.

ولن أتوقف عند البعد الماضي (نظراً إلى ضيق الوقت)، بل سأتوقف عند ظواهر راهنة تبدو لي أنها تمثل اتجاهاً فرعياً يمكن للباحثين تتبع تداعياتها مستقبلاً:

أولاً: المستوى العربي

١ ـ تزايد تدريجي للضغوط على النظم السياسية العربية

أ ـ **ضغوط قوى مدنية سلمية**: تزايد المطالبة بالمشاركة في صنع القرار السياسي (اضطرار النظم السياسية إلى قبول بعض المظاهر الديمقراطية حتى ولو كان ذلك قبولاً شكلياً (فقط كانت ترفض ذلك سابقاً)، والنقاش حول مدة الرئاسة أو عدد مرات الترشح، وفي المقابل، فإن هناك ظاهرة معاكسة، مثل التوريث الرئاسي، أو تصارع القوى الضاغطة على النظم بعضها مع البعض.

ب ـ ضغوط من قوى مسلحة محلية، وهذه الظاهرة تكاد تشمل أغلب الأقطار العربية بمستوى أو آخر.

٢ ـ تراجع دور المؤسسة العسكرية

أ ـ تراجع لدورها في التغيير السياسي بالقوة (تراجع تكرار الانقلابات).

ب ـ انحسار دورها في المواجهة مع الخارج لصالح تنامي ظاهرة إحلال تدريجي متواصل للقوى الشعبية (فباستثنناء الحرب على العراق ذات الظروف الخاصة)، فإن جيوش العرب لم تشارك في العمل العسكري منذ ٣٤ عاماً، أي بعد اتفاقيات فكّ الاشتباك.

بينما نجد أن المواجهة تتولاها تدريجياً قوى شعبية (المقاومة اللبنانية، المقاومة الفلسطينية، المقاومة العراقية، وهو ما يتضح في معركة ١٩٨٢ في لبنان، الانتفاضة الأولى، تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، الانتفاضة الثانية، حرب تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، حرب غزة مع نهاية عام ٢٠٠٨).

والملاحظ أن نتائج المواجهات الشعبية تمثل درجة متقدمة عن نتائج المواجهات العسكرية للجيوش، فهزائم الجيوش العربية هي السمة الغالبة منذ عام ١٩٦٧، غير أن أغلب نتائج المواجهات مع القوى الشعبية تتراوح بين النصر كحد أعلى، أو عدم الهزيمة كحد أدنى.

٣ ـ **التفكيك التدريجي للقطاع العام ووظيفة الدولة** (مرحلة بيع الدولة)،غير أن فشل هذا النموذج، ولا سيما مع ضغوط الأزمة الاقتصادية العالمية، سيدفع إلى ظواهر اقتصادية مربكة أكثر للنظم السياسية، وأكثر اتساقاً مع التصور الشعبي لوظيفة الدولة الاجتماعية.

٤ ـ **الثورة الإعلامية** عبر الفضائيات والإنترنت، وأرى أنها لا تقل أهمية عن اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر.

٥ ـ **تآكل الطبقة الوسطى في الوطن العربي**: تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن نسبة الذين يعيشون في الوطن العربي منذ الأعوام (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥) دون مستوى دولار واحد يومياً، ارتفع من ١,٦ بالمئة إلى ٢,٨ بالمئة، وأن عدد الأقطار التي ارتفع فيها معدل دخل الفرد أكثر من ٢ بالمئة هو ٥ أقطار، بينما هناك ٥ أقطار تراجع فيها معدل دخل الأفراد، و٦ أقطار أخرى تراجع دخل الفرد فيها إلى أقل من ٢ بالمئة.

ومن المعروف أن عدم الاستقرار السياسي في أي قطر مرتبط بقدر أو بآخر بمدى قوة الطبقة الوسطى.

٦ ـ **تنامي النزعة الانفصالية** لدى الأقليات في الوطن العربي: تتركز هذه المسألة في إثارة متلاحقة لعدد من الظواهر:

أ ـ القضية الكردية.

ب ـ الأقليات السودانية.

ج ـ القضية الأمازيغية.

د ـ القضية المذهبية السنّية والشيعية.

هـ ـ القضية الدينية: مسلم ـ مسيحي في بعض الأقطار العربية بين الحين والآخر.

٧ ـ **استمرار ارتفاع نفقات التسلح في الوطن العربي**، ولا سيما في بعض الدول مثل الجزائر، الأمر الذي يوحي باحتمال تفجر الصراع في المغرب العربي، مع التنبه إلى أنه منذ استقلال الجزائر وحتى الآن، فإن الحدود بين المغرب والجزائر أغلقت خلال الـ ٤٧ عاماً مدة ٢٨ عاماً حتى الآن.

٨ ـ **تنامي أدبيات الدولة القطرية في الفكر السياسي العربي**، ويتجلى ذلك في تنامي أدبيات التكامل والعمل المشترك والتضامن والتنسيق على حساب فكرة الوحدة بمعناها الفدرالي، كما يظهر بشكل جلي في التراجع المستمر في المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي.

ثانياً: المستوى الإقليمي

١ ـ تزايد التوجهات السياسية في كل من أوروبا وأمريكا التي تعتبر **إسرائيل عبئاً استراتيجياً** (عبء أخلاقي وقيمي، التأثير في تطور العلاقة مع النخب العربية، الحرج الدبلوماسي، انعكاسات التراجع الأمريكي على المستوى العالمي).

٢ ـ **تنامي الدور الإيراني** والميل التدريجي للعالم إلى الإقرار بدور مركزي لإيران في المنطقة. وأعتقد على المدى القصير أن التوجهات الإيرانية ستركّز على الجوار العربي، ثم ستبدأ تتجه تدريجياً إلى تركيز أكبر على آسيا الوسطى.

٣ ـ **حيرة تركية** بين الفضاء الإسلامي من ناحية نتيجة التردد الأوروبي في القبول بتركيا ضمن منظومته، وإغواء أوروبي من ناحية أخرى باحتمال القبول بها شريطة تحقيق مجموعة من المطالب.

ثالثاً: المستوى الدولي

١ ـ **أزمة اقتصادية دولية** ستمتد إلى ما بين ٣ ـ ٤ أعوام (سيتراجع فيها الاستثمار الاجنبي والمساعدات والحركة التجارية الدولية).

٢ ـ ميل تدريجي نحو **المركب الهيغلي** الذي يجمع بين النمط الاشتراكي والنمط الرأسمالي.

٣ ـ **تزايد الجذب إلى النموذج الآسيوي.**

٤ ـ **فوضى التكنولوجيا العسكرية.**

رابعاً: النتائج المترتبة على هذه المؤشرات

١ ـ **تزايد دور القوى المحلية** في تشكيل البنية السياسية للمنطقة، وهي الفرصة التي ستتاح للقوى القومية العربية لاستغلالها.

٢ ـ **تصالح تكنوقراطي ديني** يدفع نحو مزيد من البراغماتية في الحركة الدينية، سيجعل الحركة الدينية أقل نزوعاً نحو الوحدة الإسلامية لحساب نزوع أكثر إلى وحدة قومية.

٣ ـ **نجاح نسبي لبعض النظم الفرعية العربية** في مجال التكامل، وهو ما سيشكل نموذجاً ضاغطاً على بعض النظم الفرعية العربية الأخرى.

وقد تبدأ الآثار الإيجابية لهذه المؤشرات في الظهور خلال فترة بين ٢٥ ـ ٣٠ عاماً، غير أن **بقع الدم** ستغطي أجزاء من صفحات التاريخ المعاصرة.

المناقشـات

١ ـ محمود عبد الفضيل

أودّ إبداء بعض الملاحظات من «منظور مستقبلي»:

١ ـ إذا كان هناك مصالح للفكر القومي مع «الدولة القطرية»، يجب مكافحة ومقاومة التيارات التي تركز على انعزال المستقبل القطري عن المستقبل الجماعي العربي، مثل شعارات: مصر أولاً، الأردن أولاً، وتونس أولاً، لأن هذا سوف يؤدي إلى تفكيك روابط صناعة المستقبل العربي، أي باختصار، سوف يتم تحقيق مكاسب قطرية آنية مقابل خسائر جماعية مستقبلية.

٢ ـ كانت طبقة رجال الأعمال من القوى المعوقة لمسيرة التوحيد والتكامل الاقتصادي العربي، لأنها كانت تتكون أساساً من الوكلاء التجاريين، وكان القطاع الخاص يركز على عمليات المضاربة من أسواق المال والعقار.

ولعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والخسائر الكبرى التي تكبدها هؤلاء، سوف تقودهم إلى قدر من الرشاد والنزوع نحو «حالة إنتاجية» تساعد عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٣ ـ لا بد من إرساء الأسس المادية لعمليات التوحيد والتكامل الاقتصادي والسياسي العربي. فكما كان «الفحم والصلب» المدخل إلى التوحيد الاقتصادي في تجربة «السوق الأوروبية المشتركة»، فإن هناك على الصعيد العربي إرساء الأسس المادية على قاعدة:

النفط ـ المياه ـ الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ما ذكر من عمليات الربط الكهربائي، والسكك الحديد.

٤ ـ تطوير النضال الديمقراطي وتعزيز التحالفات بين التيارات القومية والإسلامية واليسارية وتغليب التناقضات الرئيسية الديمقراطية بين النظم القطرية.

٥ ـ تم الحديث في الماضي عن «الدولة الإقليم» (د. نديم البيطار)، وأنا أعتقد أن ما يجب طرحه الآن هو «الدولة القاطرة» التي تجر معها مجموعة من الأقطار العربية، ولا بأس من أن تتعدد القاطرات وتتعدد المداخل، بل تتعدد السرعات (كما حدث في التجربة الأوروبية). وسوف يقود كل هذا إلى توحّد المخارج، أي ما يسمى بالإنكليزية «حالة Convergence».

٦ ـ أخيراً، غاب عن الندوة موقع الشباب من المسيرة المستقبلية للوحدة العربية. ويوجد الآن رصيد كبير من كتابات «المدونية» (Blogers) التي تعبر عن مشاعر وأفكار وآمال وإحباطات الشباب العربي. ولعلني أدعو مركز دراسات الوحدة العربية أن يتبنى مشروعاً لإلقاء الضوء على كتابات هؤلاء المدوّنين عبر الأقطار العربية.

٢ ـ قحطان الحمداني

إن مركز دراسات الوحدة العربية قام منذ تأسيسه بجهود مشكورة في الميدان القومي من ندوات وبحوث ونشر، وعالج مختلف قضايا الأمة العربية المصيرية، ووحدتها ومستقبلها. إن هذا الجهد الفكري الخلاق لم يقترن بالعمل، لذلك أرى أنه آن الأوان أن نقرن الفكر بالعمل وأن نذهب إلى أصحاب القرار في الأقطار العربية، نحاورهم ونستمع إليهم، ونقنعهم بضرورة الوحدة العربية، ومشاريعها الممكنة.

قد يقول قائل إنهم لن يستقبلونا، ربما، ولكننا سنجد فعلاً من يستقبلنا ويستمع إلينا، ولذلك علينا أن لا نستكين ولا نيأس، فإذا نجحنا بنسبة قليلة فهو نجاح أفضل من اللاشيء.

يجب أن تذهب الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، وأن نحرك موضوع الوحدة، ونخرجه من الحالة الراهنة.

علينا أن نختار نخبة منا للقيام بزيارات جماعية للحكام العرب، ونفهم منهم ويفهموا منا. علينا أن نسعى إلى إعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي عبر اللقاء مع قادة المغرب والجزائر، وأن نطرح مشاريع اتحادية تتواءم مع الحالة الراهنة، تحافظ على سلطات الحكام، وتقدم لهم خيمة أكبر متمثلة بالاتحاد الذي يتسع للجميع.

٣ ـ حسنين توفيق إبراهيم

أود طرح بعض المقترحات العملية التي يمكن أن تخدم قضية الوحدة العربية بدرجة أو بأخرى، وأعتقد أن هناك حاجة إلى إنجاز مشاريع بحثية تصبّ في هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

١ ـ خريطة القوى والتكوينات الاجتماعية في الوطن العربي.

٢ ـ قضايا القومية والديمقراطية والوحدة في مناهج التعليم في الوطن العربي.

٣ ـ أسباب تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي وسبل ومتطلبات تعزيز الديمقراطية.

٤ ـ الأمن القومي العربي في ضوء التحولات الإقليمية والعالمية الراهنة.

السؤال المهم المطروح هنا، هو كيف يمكن خلق حقائق وحدوية على الأرض بشكل تدريجي، لأن الحديث عن تغيير جذري أو راديكالي في الواقع العربي يبدو غير عملي وغير ممكن. وفي هذا السياق يمكن التركيز على ما يلي:

أ ـ تفعيل دور الأحزاب والحركات القومية في الأقطار العربية، والبحث عن سبل تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين هذه الحركات والأحزاب.

ب ـ إذا كانت الديمقراطية هي الطريق الرئيسي لتحقيق الوحدة، فإنه من المهم التركيز على بعض العوامل التي من شأنها المساعدة على تفكيك نظام الاستبداد وتهيئة الظروف للتحول الديمقراطي، ومنها على سبيل المثال: نشر ثقافة حقوق الإنسان، النضال من أجل إجراء انتخابات نزيهة، التنسيق بين قوى المعارضة داخل كل قطر بقصد تفعيل قدرته على التأثير في النظم الحاكمة، توسيع هامش حرية الرأي والتعبير، نشر قيم وثقافة الديمقراطية والمشاركة.

ج ـ وقف حالة التدهور في العلاقات العربية ـ العربية، لأن استمرارها معناه تعميق الخلافات والانقسامات، وهذا يستدعي تحقيق مصالحة عربية حقيقية، وتعزيز العمل العربي المشترك.

٤ ـ عبد الغني عماد

أتساءل: ما هو الممكن كرؤية للمستقبل من أجل الوحدة العربية؟ هذا هو السؤال الذي أعتقد أننا في محصلة هذا المؤتمر مدعوون إلى استخلاصه من كل الأوراق التي قُدِّمت، والمتفاوتة في أهميتها.

والواقع أن لا أحد يزعم أنه يمتلك وصفة جاهزة في هذا المجال، والأبحاث التي قدمت والمناقشات التي أعقبتها بيّنت بوضوح مدى حيوية مسألة التوحيد القومي من جهة، ومركزيته في العقل العربي المعاصر من جهةٍ أخرى، كما بيّنت مدى التطور الذي طرأ على كتلة المعطيات المتعلقة بالجهاز المفاهيمي المستخدم لدى التيارين القومي والإسلامي بما يفيد التعاون في ما بينهما.

والواقع الممكن كرؤية للمستقبل من الوحدة العربية أن الخطاب الوحدوي يجب أن ينتقل إلى استثمار الممكنات والرساميل المتاحة، وأهمها في تقديري اعتماد مبدأ التنمية المستمرة للوحدة الثقافية العربية باعتبارها معطى يمتلك نصابه خارج الهيمنة السلطوية القطرية المباشرة، فالثقافة والأفكار عدا عن أنها عابرة للحدود، هي أيضاً عصية على الاحتكار والهيمنة. من هنا كان تركيزي في تعقيبي على د. وجيه كوثراني على مسألة الإعلام ودوره الخطير في عصر العولمة. وقد جاءت اقتراحات د. أحمد يوسف أحمد عن الفضائية العربية الوحدوية والموقع الالكتروني في محلها، ويمكن اقتراح غيرهما من الآليات في الاتجاه الصحيح الذي يبلور الاتجاه الحداثي والعملاني لاستثمار الرأسمال الثقافي العربي بشكل مفيد للتوحيد القومي، لكونه الحقل المتاح أمامنا كمثقفين وحدويين. لذلك أنا مسرور جداً بالتوصل إلى هذه التوصية.

من جهة أخرى يمكن التقاط الأهمية المتزايدة للمسألة الديمقراطية، وضرورة إدماجها في بنية الفكرة القومية، وفي ثقافة وسلوك الوحدويين، ومهما كانت نتائج ذلك لا ينبغي أن نخاف من سلبياتها التي ذكر بعضها د. أحمد، لأنه بالمحصّلة العامة إذا كنا واثقين بمستقبل الوحدة العربية وإمكانياتها أو لم نكن واثقين، فمطلب الديمقراطية مطلوب لذاته وحق للإنسان العربي لكي يعيش عصره بحرية وكرامة.

٥ ـ منير الحمش

إذا كانت الوحدة العربية، كهدف استراتيجي، لا تسمح الظروف القائمة (دولياً وعربياً وقطرياً) بقيامها حالياً، فهل من الممكن استخدام أساليب ووسائل تكتيكية توصلاً إلى هدف الوحدة؟ أرى أن بالإمكان عملياً العمل بالاتجاهات التالية:

١ ـ لا شك في أن المطلوب الآن وبإلحاح هو استمرار الأجواء الداعية إلى الوحدة، انطلاقاً من التمسك بالقومية العربية، ومن أهمية الوحدة من أجل

المحافظة على زخم الدعوة القومية (من خلال المشروع العربي النهضوي)، ويتضمن ذلك الرد الموضوعي على الاتجاهات المعادية للقومية العربية، داخلياً وخارجياً.

٢ ـ إن العمل التكتيكي الآن يمكن أن ينصبّ ويتجه إلى موضوعات متعددة في آن واحد، ولعل أهمها:

أ ـ على الصعيد الشعبي: إشاعة أجواء «الوفاق» و«الالتقاء» بين التيارات القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية، تحت عنوان «مناخ ديمقراطي ـ صحي»، والحد من الشروخ غير المبررة في ما بين هذه التيارات بالتركيز على نقاط الالتقاء، وتهميش نقاط الاختلاف، تمهيداً لحلها عن طريق الحوار، على أن يتضمن ذلك إجراء مراجعة مستمرة للفكر القومي في حركة ديناميكية متطورة ومحدثة.

ب ـ على الصعيد الرسمي (الأنظمة) لا بد من تطوير أساليب العمل القومي المشترك، أي النظام العربي الممثَّل بجامعة الدول العربية، وذلك بالعمل على تطويرها، وتفعيل دورها، والاستفادة إلى حد بعيد مما هو متوفر لديها من أدوات ووسائل عمل ومؤسسات، والاستفادة ما أمكن من الاتحادات النوعية العربية، ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات القومية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان).

ج ـ العمل باتجاه تفعيل العلاقات الثقافية بين الشعوب العربية والاهتمام بوسائل الإعلام الحديثة، لخلق وتفعيل وسائل اتصال متقدمة.

د ـ دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، سواء بتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والدفع باتجاه الارتقاء بها إلى مصاف إقامة جدار جمركي واحد وسوق مشتركة، وكذلك الاستفادة من «مناخ» الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، بإيجاد أواليات لدفع الآثار السلبية والوقوف على نحو جماعي في مواجهة تحدياتها.

هـ ـ الاهتمام بإسهام جدي للقطاع الخاص بالتنمية عن طريق إقامة المشروعات الاستثمارية، وكذلك الاهتمام بإقامة مشاريع مشتركة (ذات أبعاد قومية استراتيجية) بتمويل من الحكومات.

٣ ـ الدفع الشعبي باتجاه خلق مرجعية وحدوية، ويبدأ بتكوين هذه المرجعية (النواة) من دولتين أو أكثر (تتوسع تباعاً) بخلق الأسس اللازمة لإقامة دولة

الوحدة (على أساس اتحادي وليس اندماجياً)، وعلى أن تأخذ الأقطار الوحدوية على عاتقها مسؤولية أن تكون مرجعية وحدوية وقومية.

٤ ـ إيلاء مسألة محو الأمية والقضاء على الفقر الأهمية في إطار الدعوة القومية، والاهتمام بالتربية والتعليم والاستفادة إلى أبعد الحدود من التطورات التكنولوجية والعلمية، وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات.

بعض هذه الأهداف والوسائل يمكن القيام بها من قبل الأنظمة العربية (كلها أو بعضها). لكن الجزء الأهم منها لا بد من مبادرات شعبية نقوم بها؛ الأحزاب السياسية ـ منظمات المجتمع المدني ـ المدارس والجامعات ـ الغرف الزراعية والصناعية والتجارية ـ الاتحادات النوعية ـ المؤسسات العربية ـ مراكز الدراسات والبحوث. . . إلخ).

أخيراً، اقترح إصدار وثيقة (أو إعلان) عن هذه الندوة بالدعوة إلى التمسك بالدعوة القومية للوحدة العربية، ضمن الأسس المذكورة (وهي غير الكتاب الذي يتضمن الدراسات والنقاشات) مع بيان المخاطر والتحديات.

٦ ـ نيفين مسعد

لدَّي ثلاثة اقتراحات مقتضبة ومركّزة في مجال تطوير الفكر في آليات تفعيل الجهد القومي باتجاه الوحدة العربية المنشودة:

١ ـ جرى تركيز الكثيرين على الديمقراطية كآلية رئيسية وكشرط لا غنى عنه لتحقيق الوحدة العربية. ومع اتفاقي التام مع هذا الاتجاه الذي يشدد على أهمية الديمقراطية في علاقتها بالوحدة، إلا أنني أرى أننا نحتاج إلى بيان أي ديمقراطية نريد، وذلك أن نموذج الديمقراطية الذي يُسوّق إلينا حالياً باعتباره النموذج الأفضل هو الديمقراطية التوافقية التي تقوم على عدة ركائز، منها المحاصصة الطائفية.

وقد طبق هذا المفهوم في لبنان منذ أربعينيات القرن الماضي، وهو مطبق في كل من العراق والسودان اعتباراً من الألفية الثالثة. وفي الحالات الثلاث كانت لهذه الديمقراطية التوافقية نتائجها الوخيمة، وبالتالي فنحن نحتاج إلى تقييم هذه التجارب كمقدمة لنقد الديمقراطية التوافقية التي يتم الترويج لها.

٢ ـ حالياً يقوم مركز دراسات الوحدة العربية بتحديث مشروعه عن اتجاهات الرأي العام العربي تجاه الوحدة، وأتصور أن هذا التحديث ينبغي أن يكون بوصلة

مهمة للقوميين للتعرف على ماذا يريد المواطن العربي من المشرق إلى المغرب، هل يريد الوحدة أم يرفضها؟ بأي آليات؟ وبأية مضمون؟ وذلك أنه لا يمكن أن نبذل جهداً في تحقيق الوحدة من دون حامل شعبي لفكر الوحدة ومقتنع بضرورتها وبأنه لا غنى عنها.

٣ ـ تحركت كل اقتراحات الجلسة الختامية في إطارين: أحدهما قطري، والآخر عربي، وذلك بمعزل عن الإطار الإقليمي غير العربي، وهو إطار شديد التأثير في مجريات الأمور في بلداننا العربية.

ونحن كقوميين علينا أن نكون صرحاء مع أنفسنا، ونطرح على أنفسنا سؤالاً هو: ماذا نريد من إيران وتركيا؟ فنحن نريد من إيران وتركيا أن تدعما المقاومة في لبنان وفلسطين مالياً وإعلامياً وسياسياً، وربما بأكثر من ذلك، لكننا نريد منهما في الوقت نفسه أن يكون تدخلهما مجانياً بلا ثمن، وهذا لا يمكن أن يكون، فرفد المقاومة ومساندتها لا بد من أن يكون له مقابل، وهو التغلغل الإيراني والتركي في الشؤون العربية. بقول آخر، علينا أن ندرك في داخلنا معضلة العلاقة مع دول الجوار لأنها معضلة حقيقية ومؤثرة في مشروعنا العربي.

٧ ـ رضوان سليم

هُناك صعوبات في تحديد النظام المعرفي القومي الذي يسمح بمناقشة البحوث وبوضع صيغة تسمح بالتقدم في بلورة الوعي القومي؛ وعي عقلاني، تاريخي. يجب العمل على تكوين اتحاد عربي، وهذا الاتحاد يجب أن يكون بعيداً عن الخلافات بين العرب، ودور المثقفين هو المساهمة في تحقيق هذا البناء من خلال رؤية تاريخية ومجددة.

٨ ـ فيوليت داغر

١ ـ نحن بحاجة إلى منقذين، وليس إلى معترضين، وهناك انتقادات وملاحظات لا بد من أن نوجهها نحن لأنفسنا لنتقدم، ولكن ليس إلى درجة جلد الذات، وإطلاق توصيفات (من نوع نحن كذا، وكذا بشكل شديد السلبية)، وتعميم الجزء على الكل. فمن ناحية، المفهوم هذا خطأ فادح، حيث إن هناك ضمن كل ثقافة شاملة ثقافات متعددة قد تكون متنافرة أحياناً، كما أنه من المسلمات العلمية أن كل شخصية إنسانية تتمتع بصفة الفرادة، كما بالتشابه مع غيرها في مشتركات. لذلك أعلن أني شخصياً سعيدة بأن يضمني هذا المجلس مع

شخصيات من نوعية فريدة، وأشكر المنظمين على دعوة هذا الجمع الكريم.

٢ ـ هناك تركيز أحياناً في الدراسات على أشخاص بعينهم، وبغض النظر عن أهمية ذلك لاستقاء العين ورؤية أنفسنا من خلال مرآة الآخر المختلف، لا بد من الإشارة إلى وجوب الانتباه إلى تبني، أو على الأقل الاستقاء والاعتماد على أشخاص نعتبرهم مرجعاً فكرياً، في حين إنه يلزم إلقاء الضوء على الناحية النفسية المكونة للشخصية لفهم التحولات فيها إلى درجة الوقوع في التخبطات وكره الذات، فإضفاء صفة الفكرية عليها تمنحها شيئاً من المشروعية التي تفرض نفسها على من عداها بالقوة.

ليس من الموضوعية بشيء التركيز على أفكار فيها من عناصر الشطط، وحيث الباثولوجيا المضرة، كون اللجوء إلى الفكر عندما يتخطى درجة معينة يصبح من آليات الدفاع عن النفس التي في هذه الحال، تفقد جدواها وقيمتها، ولو أنها تدثرت بعباءة الفكر وأعطت صفة المفكر اعتباطاً، وليس عن وجه حق.

٩ ـ محمود علي الداود

عندما تأسس معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، كان هدفه بالدرجة الأولى إشاعة الفكر القومي والدعوة إلى الوحدة العربية، وقد تضمنت المحاضرة الأولى التي ألقاها رئيسه الأول المفكر القومي ساطع الحصري تلك الأهداف. وقد ساهم ذلك المعهد من فترة الخمسينيات والستينيات في وضع الدراسات والبحوث السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من أجل دعم العمل العربي المشترك، وكان من المفروض أن تنشأ مراكز بحوث عديدة تعمل في هذا التوجه. ولكن الساحة العربية بقيت فارغة تقريباً من مراكز البحوث المماثلة بسبب عزوف الحكومات العربية عن دعم البحث العلمي، لا بل عدم فهمها أهمية البحث العلمي لصانع القرار، كما أن القطاع الخاص العربي لم يقم بواجبه بهذا الصدد. والنموذج الوحيد الذي ظهر في الوطن العربي، وتبنّى قضايا الوطن العربي، ودعم التوجه الوحدوي، ومحاولة خلق رأي حاسم عربي، وخصوصاً في صفوف النخب المثقفة، لإشاعته، هو مركز دراسات الوحدة العربية.

واليوم، من المهم جداً تأسيس مراكز بحوث علمية تتناول قضايا الوطن العربي المشترك في كافة الأقطار العربية، بالإضافة إلى الدول الأجنبية الرئيسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

إن الساحة الأمريكية هي ساحة مهمة جداً في مجال نقل الأفكار العربية عن طريق التعاون مع الجامعات الأمريكية الأساسية، ومع جامعات النخبة، مثل جونز هوبكنز وبيل وبرنستون وهارفرد وجورج تاون وجورج واشنطن، القريبة من مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة. ومن المهم للقطاع الخاص العربي والأقطار العربية المصدرة للنفط تخصيص برامج بحثية، وتخصيص مقاعد في تلك الجامعات للاهتمام بالقضايا العربية، ومحاولة سحب البساط من النشاط البحثي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي يسيطر حالياً على معظم مراكز البحوث الأمريكية. من ناحية أخرى، من الضروري تشجيع تبادل العلماء والأساتذة بين الجامعات العربية والأمريكية والأوروبية، بالإضافة إلى ساحات الفكر العالمية الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

١٠ ـ برهان غليون

أخشى أننا إذا ثابرنا على ربط مشروع الوحدة أو الاتحاد العربي بتطور نفوذ التيار القومي أو انتصار أطروحاته، أو حتى ببناء الكتلة التاريخية التي تجمع التيارات القومية الإسلامية واليسارية وغيرها، أن يكون طريقنا طويلاً جداً، وربما لن نصل إلى أي هدف. لا ينبغي أن تكون الوحدة هدفاً بعيد المنال، حلماً أو أملاً صعباً، بل ينبغي أن نفكر بالوحدة كهدف راهن.

هل يمكن أن نتصور مشروعاً للاتحاد العربي لا يقتصر الاهتمام به على القوميين العرب، بل يرد على حاجات حقيقية لتجاوز السياسات القطرية الضيقة داخل الطبقات والقوى، السائدة والمسيطرة أم لا؟

أنا أعتقد أن هناك شرائح اجتماعية كثيرة وقطاعات واسعة في الرأي العام التي لا تمت بصلة إلى الفكرة القومية العربية، تجد لها مصلحة في الوحدة. وهذه هي القوى التي يمكن الرهان عليها للسير بجدية نحو الوحدة.

مهمتنا ليست خلق الرأي العام الوحدوي، ولا بناء الوعي العروبي. أعتقد أن هذا ما هو موجود بالفعل. فلا تكاد تجد عربياً لا يحتج على الانقسام السياسي العربي والتمزق العربي.

مهمتنا كمجموعة مثقفة وسياسية هي تقديم مشروع ملهم لهذه الفئات ومقنع للتطبيق. وهذا يتطلب:

ـ أن نحسم في نموذج الوحدة التي نريد، وهي اتحاد عربي.

ـ أن نطرح موضوع الوحدة على أنه ليس بطبيعة القوميين، ولا هدف مقتصر على العروبيين، ولكنه حاجة للمجتمعات وتحقيقه ممكن وراهن.

ـ لا تتعارض فيه مصالح الوحدة مع مصالح الوطن القطري، ولكنها تعززها، بمعنى أن الاتحادية ليست ضد الوطنية القطرية.

ومثل هذا المشروع يتجاوز مسألة التناقض بين الوحدة والديمقراطية. يمكن البدء بإجراءات وحدوية اقتصادية واجتماعية وعلمية وتقنية، ثم في مرحلة ثانية وضع شروط التحولات الديمقراطية.

لا يعني هذا أن الاتحاد المطلوب هو اتحاد اقتصادي فحسب، فتوحيد السياسات الاقتصادية هو بحد ذاته عمل سياسي. المطلوب عدم الربط الميكانيكي بين تطبيق اتفاقيات الاتحاد في جميع الميادين في وقت واحد أو في مرحلة واحدة.

السير نحو الاتحاد هو المخرج الحقيقي والوحيد من أزمة الأقطار العربية اليوم. وليس هناك ما يمنع الانطلاق به منذ الآن سوى تغليب مصالح ضيقة جداً داخل الأقطار العربية نفسها على المصالح الوطنية، وتعبئة الرأي العام على أساس برنامج واقعي وعقلاني وغير أيديولوجي للاتحاد قادر على فتح الطريق المسدود إلى الاتحاد العربي.

١١ ـ فرح صابر

منذ ثلاثة أيام وأنا مستمعة ومنصتة ومتسائلة إلى/وعن الكثير مما ورد في هذه الندوة من بحوث وتعقيبات ومداخلات، لكني لم أجد في كل ما في سمعته أية إشارة إلى إشكالية خطيرة عجزت الندوة عن معالجتها، وهي فكرة الاعتراف بالتمايزات الموجودة في المجتمعات العربية بمستوياتها الإثنية والدينية والثقافية. وإذا كنت أفهم عجز النظام الرسمي العربي عن استيعاب هذه المسألة الجوهرية بسبب طبيعة هذه الأنظمة، لكن الذي لا أفهمه العجز الشعبي، والأصح العجز النخبوي، عن فهم واستيعاب هذه الظاهرة التي تشكّل في رأيي ثغرة بنيوية خطيرة في الفكر الوحدوي أو القومي العربي. وفي أحسن الأحوال، فإن النخب العربية إما تنكر إنكاراً تاماً هذه المسألة وتتجاهلها، أو تُغلف تأييدها ومعالجتها للمسألة بعبارات مطاطة وغامضة.

الوحدويون العرب يعدّون الديمقراطية أولى العناصر في المشروع القومي العربي. وأولى عناصر الديمقراطية هي احترام تمايزات المجتمعات العربية. لكني لم

أجد هذا العنصر في كل طروحات القوميين العرب عند معالجتهم لهذه القضية الجوهرية.

وأود أن أشير هنا أيضاً إلى مسألة أساسية في نظرة القوميين العرب إلى مسألة التمايزات المجتمعية، هي تأكيد البعد الخارجي للقضية الوطنية أو القومية للآخر في قراءة جبرية وخاطئة للوقائع وللتاريخ في آن معاً.

ثمة إشارة مهمة إلى مسألة أخرى قد لا تتعلق بالنقطة الأولى التي أشرت إليها، لكنها تصبّ في مجمل منهاج ووقائع الندوة وطروحاتها. طالما نحن نتحدث عن العولمة والنظام العالمي الجديد وعلاقتها و/أو تأثيراتها في قضية الوحدة العربية، فربما لا ينتبه الكثيرون إلى ظاهرتين متناقضتين في الظاهر، ولكنهما في واقع الحال يصبان في مصب أو مجرى واحد. وهاتان الظاهرتان هما أحد معالم النظام العالمي الجديد. والظاهرتان هما الاندماج والانشطار أو التركيب، مقابل تفكك وتحلل الكيانات الدولية والبشرية. مثلاً توحد ألمانيا واليمن، وتفكك يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي وإندونيسيا. هناك إعادة لترتيب وتشكيل المجتمعات البشرية والكيانات السياسية، إما إدماجاً أو تفكيكاً.

١٢ ـ علي أحمد عتيقة

١ ـ أتصور أنه في الأساس الأحزاب والتيارات الإسرائيلية هي عنصرية، وإذا قبلت بالدولة الفلسطينية، فهي تريدها بحسب تصورها وشروطها وهيمنتها. لذلك لا يوجد فرق أساسي يبن التيارات الإسرائيلية في موقفها من التعامل مع قضية فلسطين. لماذا لا نطالب بالدولة الواحدة في فلسطين؟

هذا ما ترفضه إسرائيل، ويمكن استعماله كورقة مفاوضات للحصول على دولة فلسطينية، قادرة على التطور والتفاعل مع محيطها العربي والتمتع بمقومات السيادة اللازمة للدولة المستقلة.

٢ ـ الخوف على اضمحلال الثقافة العربية والتواصل بين شعوبها القطرية. فهل من إجراء مقترح لمواجهة هذا الخطر؟

إن التغيير المتوقع في إدارة الولايات المتحدة سيعتمد على مدى الترابط العربي السري في تعامله معها بالنسبة إلى فلسطين والمصالح العربية المشتركة: هل ما يزال في مقدور الحكومات العربية الحالية أن تتفاوض مع أمريكا أو مع غيرها لخدمة مصالح عربية مشتركة مصيرية في الاقتصاد والدفاع المشترك؟

٣ ـ أعبّر عن تقديري وشكري للمسؤولين على إدارة مركز الدراسات الوحدة العربية، ومجلس الأمناء، والدكتور خير الدين حسيب، ود. صباح ياسين، وكل من يعمل معهم في الجوانب الثقافية والإدارية. أهنئهم جميعاً على ما أنجزوا من نقد في أعمال المركز الذي يمثل الشمعة المضيئة في وقت الظلام وتوتر العلاقات العربية الرسمية. أرجو للمركز دوام التوفيق في خدمة قضية الوحدة العربية.

١٣ ـ عبد الوهاب القصاب

والآن، وبعد أن انتهت حواراتنا، وبعد أن استمعنا إلى الكثير، يمكننا إزاء السؤال التحدّي: هل هنالك حقيقة فرصة لوحدة عربية (بأي من أشكالها) أن تنشأ؟ وإن نشأت، فمتى وكيف؟. . أين هي مكنوناتها؟ هل هي حالة ذهنية يؤمن بها الجسم الأوسع من الضمير الشعبي.

بإمكاننا أن نقول دون أن نقف حائرين بين خيارين: إن الحالة الذهنية القابلة بالانتماء إلى الأمة أو المؤمنة بها هي الحالة السائدة، إلا إن هذه الحالة مع إيماننا بوجودها تسودها ضبابية كثيفة تحد من سطوعها. وبهذا تحد من قابليتها على الفعل. . نجدها ونتلمسها عندما تعصف بالأمة أزمات يتداعى الشعب العربي بأقطاره كافة للإعراب عن نفسه، إلا أن هذه الحقبة سرعان ما تتراجع لأسباب موضوعية، منها عدم مأسسة الإيمان، وعدم تجذّر هذا الإيمان معرفياً من جهة، وسطوة قوى الكبح المتمثلة بالسلطة، عدوة الفكر القومي، وعنف أدواتها ووسائلها، وعداء القوى الدولية لفكرة العروبة والوحدة، من جهة أخرى. يقودنا هذا إلى محاولة توصيف طريقة الخروج من هذه الدوامة.

الدوامة عنيفة الدورات، محركها حلف أركانه الإمبريالية الدولية والصهيونية العالمية، فضلاً على معسكر رفض العروبة من بين الأنظمة العربية، الذي هو في واقع الحال يشمل كل الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية حالياً. إن عنف وعمق وتعدد أوجه تلك التيارات تملي على الفكر القومي العربي الوحدوي أن يعيد ترتيب أولوياته، وأن يعيد ترتيب ساحاته، وأن يعيد مرحلة تعامله مع التحديات الكثيرة التقليدية والموروثة من مرحلة سابقاً، والمستجدة، التي ارتدت ثوب الطائفية والإثنية الثقافية والسلفية التكفيرية، التي بدأت تعيد حساباتها الانتمائية بمحاولة الانطلاق بعيداً عن المجال الجغرافي الوحدوي للوطن العربي إلى مجالات أوطان افتراضية تتمثل بالمتوسطية والشرق أوسطية وغيرها.

هنال جدلية القناعات الجديدة المسلحة بمصادر الثروة وارتباطاتها بالسوق الدولية، مقابل جفاف منابع الدعم للحركة العروبية الوحدوية. . وهذا عامل آخر ينبغي أخذه بالاعتبار، خصوصاً قيام هذه القناعات الجديدة بإعادة ترتيب إطار القاعدة الثقافية التربوية الجامعة للأمة، وتشجيع التوجه إلى الأطراف بتعظيم الثقافات والانتماءات الفرعية.

علينا التوقف والنظر بإمعان إلى ما هو كائن، محاولين استكناه ما سيكون.

١٤ ـ فاضل الربيعي

افترض أحد المعقبينّ أثناء النقاش حول «المجتمع المدني والوحدة العربية» الذي قدمته د. فيوليت داغر أن هناك «مشروعين نهضويين» بحسب تعبيره، أحدهما «مشروع نهضوي إسلامي»، والآخر «مشروع نهضوي عربي»، كما افترض آخرون دوراً من نوع ما لمنظمات المجتمع المدني في «في النضال الوطني التحرري» العربي، ودعم المشروع النظري للوحدة العربية. وبودّي أن أسجل هنا بعض الملاحظات السريعة بما تبقى لدّي من وقت.

١ ـ من المهم للغاية أن نلاحظ أن النقاش حول الوحدة العربية جرى على امتداد أيام الندوة، من دون أي تركيز على المستقبل. ليس من المهم دراسة الماضي والتدقيق في وقائع الوحدة والانفصال، إلا إذا كان هذا التدقيق يمثل مراجعة من أجل المستقبل. والحال هذه، فإن ما هو مطروح اليوم من تحديات ومصاعب، يفوق بكثير ما كان مطروحاً في الماضي. ولذلك كان يتعينّ علينا دفع النقاش حول الوحدة العربية نحو أفق السؤال المحرج التالي: هل يمكن للوحدة العربية أن تقوم، بينما تتجه مجتمعاتنا نحو نمط جديد من التمزق، قد تصبح فيه الدولة الوطنية نفسها في خطر. إن الشرق الأوسط الجديد الذي يتحدث عنه الأمريكيون، مثلاً لا يعني أي شيء آخر، سوى قيام «دويلات مدن» في الوطن العربي بأسره، تحل محل الدول الوطنية التي نشأت في حقبة الاستقلال. وهذا يعني أن مشروع الوحدة نفسه سيكون أمام تحدٍ لا سابق له، قد يصعب تخطيه أو تجاوزه أو حتى مواجهته.

٢ ـ وفي هذا الإطار، ليس صحيحاً الافتراض أن الوطن العربي، في حالته الراهنة، يعيش في قلب «مشروعين نهضويين»، أحدهما إسلامي، والآخر عروبي/قومي. في الواقع، نحن في لحظة «فراغ تاريخي» مخيف، قد يؤدي بنا إلى تغيير أولويات النضال الوطني التحرري، مثلاً، بدلاً من النضال من أجل

الوحدة العربية، كما طرحت فكرتها في الماضي، سنواجه مهام التصدي لتفكيك «الدولة الوطنية» أو «محْوها»، كما حدث في العراق والصومال؛ بل والنضال من أجل إعادة توحيد «دويلات المدن» التي سوف يفرضها مشروع الشرق الأوسط عبر إشعال الحروب الأهلية والصراعات العرقيْة (الإثنيّة) والمذهبية والطائفية. هل تعتقدون أن الغرب الاستعماري في هذا العصر الاستعماري الجديد، سوف يسمح للعروبيين بتحقيق نوع من الوحدة «بين دويلات المدن» التي يقوم اليوم بفرضها بقوة الاحتلال العسكري؟ الانتخابات الأخيرة في العراق، مثلاً، أظهرت أن الحكومات المحلية في المحافظات ستكون ممتلكة للمال والنفوذ وقوة التشريع، وهذا يعني أنها سوف تدخل مستقبلاً في صراع مكشوف مع السلطة المركزية.

٣ ـ وفي سياق هذا الصراع (القابل بطبيعته للتعميم في وطن عربي ضعيف وممزق وغارق في المشكلات العويصة للتنمية والمواطنة والديمقراطية) سوف يصبح شعار الوحدة العربية أقل راهنية وإلحاحاً من المهام الأخرى، وفي مقدمتها مواجهة خطر الانزلاق إلى «دويلات المدن».

٤ ـ إن منظمات المجتمع المدني ليست موحّدة الرؤى والتصورات والأهداف. في العراق اليوم، هناك مثلاً ما يزيد على خمسة آلاف منظمة تدّعي أنها «منظمات مجتمع مدني»، لكنها تعمل في حقل المجتمع على أساس نشر قيم تتعارض كلياً مع قيم المجتمع التقليدية. هل يمكنكم تخيّل أدوار المنظمات التي تشيع في المجتمع العراقي تحت الاحتلال أفكاراً من قبيل «الحق في الشراكة الجنسية» و«حقوق الزنوج». وما الذي يجمع بين منظمات المجتمع المدني في البصرة، وتلك العاملة في شمال العراق؟ لا شيء.

ختـــام النـــدوة

خير الدين حسيب

الأخوات والإخوة،

المركز مدين لكم جميعاً لهذه المساهمات القيّمة، ونحن نعترف أنه كانت بعض الثغرات العلمية في تقديم أبحاث هذه الندوة، نظراً إلى تخلي بعض الباحثين عن تقديم أبحاثهم قبل انعقاد الندوة بأيام قليلة، ومن هذه الأبحاث موضوع «دور الإعلام في موضوع الوحدة العربية»، إلا أننا، في المقابل، سنقوم، بمحاولة جادة لملء هذه الثغرات، وسنعطى مهلة شهر لكل باحث متخلف، وسنرسل له التعقيبات والمداخلات المختلفة ليعيد النظر في بحثه إذا رغب في ذلك.

إنني لا أريد أن أضيِّع وقتكم في هذه الساعة المتأخرة، ولكن أودُّ أن أذكر أنه إضافة إلى ما ورد في تقرير اللجنة التنفيذية إلى مجلس أمناء المركز، المنشور في **المستقبل العربي**(١)، عن المشاريع المستقبلية، هناك مشروع لم يتطرق إليه التقرير، وهو يستجيب لبعض طلباتكم لممارسة قدر أكبر من التأثير في الأنظمة العربية والأحزاب والصحافة.

لقد درس المركز على مدى العام الماضي مشروع إنشاء وحدة للتحليل السياسي، مهمتها أن تعمل كبنك معلومات لصانع القرار العربي، بحيث تشكل مجموعة صغيرة بشكل سريع عندما يحدث أي حدث مهم لإعداد دراسة محدودة من أربع أو خمس صفحات حول ما يجب أن يكون عليه الموقف من ذلك

---

(١) «نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام ٢٠٠٨ والمتوقع خلال العام ٢٠٠٩،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ١٣٥ ـ ٢١٠.

الحدث، على أن يتفق المركز مع ٣٠ إلى ٥٠ خبيراً في الخارج ليستعين بهم في هذا العمل. ومن أجل ذلك، تم إحداث ما يسمى «الفيديو كونفارنس» للاتصال بهؤلاء الخبراء الذين يكونون موجودين خارج لبنان، وبذلك نستطيع أن نستضيف حتى ١٢ شخصاً يشاركون في هذا العصف الفكري، حيثما وجد هؤلاء الخبراء، من خلال الإنترنت. وأملنا أن يكون هذا المشروع جاهزاً خلال شهر، وأن نتمكن من تزويد صانع القرار ومسؤولي الأحزاب وبعض الصحافيين بمواقف من الأحداث التي تحصل، بعدد من الصفحات لا يتجاوز ٤ إلى ٥ صفحات، كما قلت. وتقارير السنة الأولى ستكون مجانية، وسترسل إلى الجهات المعنية دون ترتب أية كلفة عليهم، وبعدها تتحول إلى اشتراكات وغير ذلك. وهذا المشروع يستجيب لبعض الحاجات الضرورية، وهو خطوة في طريق ممارسة التنسيق بين الجهات المعنية.

إنني أشكركم جميعاً، وأعتذر لإرهاقكم بهذا البرنامج المكثّف، كما أعتذر عن أي تقصير من قبل المركز خلال إقامتكم، وأتمنى عودة ميمونة للذين جاؤوا من خارج لبنان، وأشكركم مجدداً.

البرنامج النهائي للندوة

الأحد ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «البريستول»، على شرف السادة المشاركين في الندوة

الاثنين ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩

٨,٣٠ ـ ٩,٣٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين (الذين لم يسجلوا بعد)
الجلسة الصباحية	**افتتاح الندوة**
٩,٣٠ ـ ١٠,٠٠	كلمة الرئيس الدكتور سليم الحص
	كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية

المحور الأول الوحدة العربية في سياق المتغيرات المعاصرة

	رئيس الجلسة: أ. محمد فايق
١٠,٠٠ ـ ١١,٣٠	**البحث الأول**: النظام العالمي والعولمة وتأثيرهما في التوحيد القومي
	مقدم البحث: د. وليد عبد الحي
	المعقب: د. غسان العزي
	البحث الثاني: النظام العالمي والتوحيد القومي وآثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين في مشروع الوحدة (مركز/ ندوة ٤٥/ ١)
	مقدم البحث: د. عماد فوزي شعيبي
	المعقب: د. حسن نافعة
	مناقشة عامة
١١,٣٠ ـ ١٢,٠٠	استراحة

	رئيس الجلسة: د. خيرية قاسمية
١٢,٠٠ ـ ١,٣٠	**البحث الثالث**: صعود المشروع الإسلامي وتأثيره في مشروع الوحدة العربية (مركز/ ندوة ٤٥/ ٢)
	مقدم البحث: أ. طارق البشري.
	المعقب: د. محمد عبد الشفيع عيسى
	مناقشة عامة

المحور الثاني الوحدة العربية في الفكر العربي

	رئيس الجلسة: د. علي أحمد عتيقة
١,٣٠ ـ ٢,٣٠	**البحث الرابع**: تطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية (مركز/ ندوة ٤٥/ ٣)
	مقدم البحث: د. عبد الغني عماد
	المعقب: د. محمد عبد الشفيع عيسى
	مناقشة عامة
٢,٣٠ ـ ٤,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة**: د. محمد المسفر
٤,٣٠ ـ ٦,٣٠	**البحث الخامس**: من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية (مركز/ ندوة ٤٥/ ٤)
	مقدم البحث: د. عبد الإله بلقزيز
	المعقبون: (١) أ. عوني فرسخ (٢) د. سالم توفيق النجفي (٣) يوسف مكي
	مناقشة عامة
٦,٣٠ ـ ٧,٠٠	استراحة
	رئيس الجلسة: أ. السيد يسين
٧,٠٠ ـ ٨,٠٠	**البحث السادس**: الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة (مركز/ ندوة ٤٥/ ٥)
	مقدم البحث: د. رغيد الصلح
	المعقب: أ. صلاح الدين الجورشي
	مناقشة عامة

الثلاثاء ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩

المحور الثالث الوحدة العربية في الممارسة

الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة**: د. يوسف الحسن
٩,٠٠ ـ ١٠,٣٠	**البحث السابع**: التجارب الوحدوية في أعقاب تفكك الوحدة المصرية ـ السورية (مركز/ ندوة ٤٥/ ٦). مقدم البحث: أ. عوني فرسخ المعقبان: (١) أ. محمد فايق (٢) أ. محمد جمال باروت مناقشة عامة
	رئيس الجلسة: أ. عبد القادر غوقة
١٠,٣٠ ـ ١٢,٣٠	**البحث الثامن**: تجارب التوحيد الوطني العربية (السعودية، ليبيا، الإمارات، اليمن) (مركز/ ندوة ٤٥/ ٧) مقدما البحث: د. علي محافظة د. محمد السعيد إدريس المعقبون: (١) د. يوسف مكي (٢) د. محمد المسفر (٣) د. حسن أبو طالب (٤) يوسف الصواني مناقشة عامة
١٢,٣٠ ـ ١٢,٤٥	استراحة
	رئيس الجلسة: د. منير الحمش
١٢,٤٥ ـ ٢,٣٠	**البحث التاسع**: قراءة نقدية في تجربة التجمعات الإقليمية العربية (مركز/ ندوة ٤٥/ ٨) مقدم البحث: د. أمحمد مالكي المعقب: د. ناظم الجاسور مناقشة عامة
٢,٣٠ ـ ٤,٣٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر — **رئيس الجلسة**: د. أحمد يوسف أحمد

٤,٠٠ ـ ٥,٣٠ — **البحث العاشر**: تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي (مركز/ ندوة ٤٥/ ٩)

مقدم البحث: د. محمد محمود الإمام

المعقبان: (١) د. وليد عبد الحي
(٢) د. علي أحمد عتيقة

مناقشة عامة

المحور الرابع رؤية للمستقبل

رئيس الجلسة: أ. مصطفى الفيلالي

٦,٠٠ ـ ٧,٣٠ — **البحث الحادي العشر**: معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها (مركز/ ندوة ٤٥/ ١٠)

مقدم البحث: د. برهان غليون

المعقبون: (١) د. كمال خلف الطويل
(٢) د. خالد الشقران
(٣) محمد السيد سليم

مناقشة عامة

٧,٠٠ ـ ٧,٣٠ — استراحة

رئيس الجلسة: د. هاني فارس

٧,٣٠ ـ ٨,٣٠ — **البحث الثاني عشر**: مداخل التوحيد القومي وممكناته (مركز/ ندوة ٤٥/ ١١)

مقدم البحث: د. قحطان الحمداني

المعقبان: (١) د. علي فخرو
(٢) د. حسن نافعة

مناقشة عامة

الأربعاء ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩

الجلسة الصباحية — **رئيس الجلسة**: د. نيفين مسعد

٩,٠٠ ـ ١٠,٣٠ — **البحث الثالث عشر**: دور العوامل الثقافية والدينية في التوحيد القومي (مركز/ ندوة ٤٥/ ١٢)

مقدم البحث: د. وجيه كوثراني

المعقبان: (١) د. عبد الغني عماد
(٢) د. علي فياض

مناقشة عامة

رئيس الجلسة: د. الطاهر لبيب

١٠,٣٠ ـ ١٢,٠٠ **البحث الرابع عشر**: دور المجتمع المدني في عملية التوحيد (مركز/ ندوة ٤٥/ ١٣)

مقدمة البحث: د. فيوليت داغر

المعقبان: (١) أ. صلاح الدين الجورشي
(٢) أ. فاضل الربيعي

مناقشة عامة

١٢,٠٠ ـ ١٢,٣٠ استراحة

١٢,٣٠ ـ ٣,٠٠ **البحث الخامس عشر**: دور الإعلام في نشر الثقافة الوحدوية

مقدم البحث: صباح ياسين

المعقب: سعد محيو

جلسة حوار مفتوح: **رئيس الجلسة**: د. عصام نعمان

أوراق العمل: (١) د. أحمد يوسف أحمد
(٢) د. خير الدين حسيب
(٣) د. عصام نعمان
(٤) أ. مصطفى الفيلالي
(٥) د. هاني فارس
(٦) د. وليد عبد الحي

٣,٠٠ ختام الندوة

فهـــــرس

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -